

سلسلة عيون التراث
الحديث (١)

تحفة المنجد والمتهم في غريب صحيح مسلم

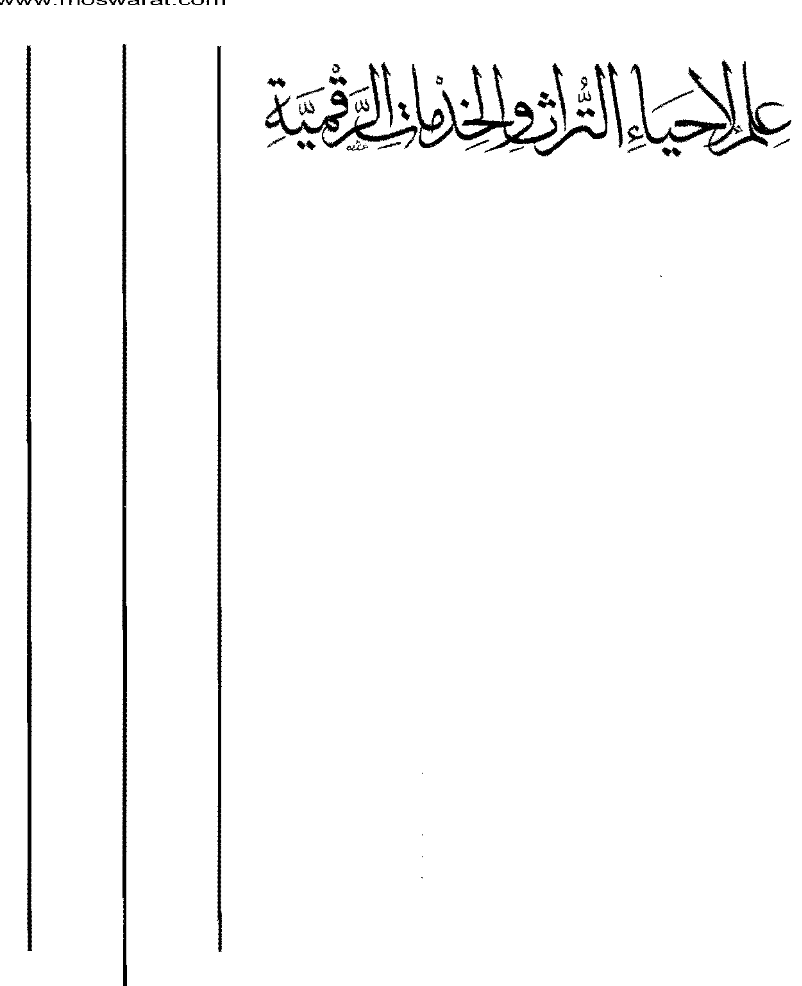
للإمام المحدث الحافظ الجهبذ
إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي سبط ابن العجمي
٨٤١ هـ

دراسة وتحقيق
علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية

إشراف
عبد العاطي محيي الشرقاوي
أبي يعقوب الأزهري

يطبع لأول مرة محققا على نسختين خطيتين إحداهما بخط المؤلف

المجلد الأول



تحفة المنجد والمتهم في غريب صحيح مسلم



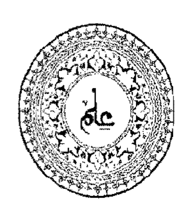
جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى: 1438 هـ - 2017م
رقم الإيداع المحلي : 2017/23119
رقم الإيداع الدولي : 978-977-56358-1-5



علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية

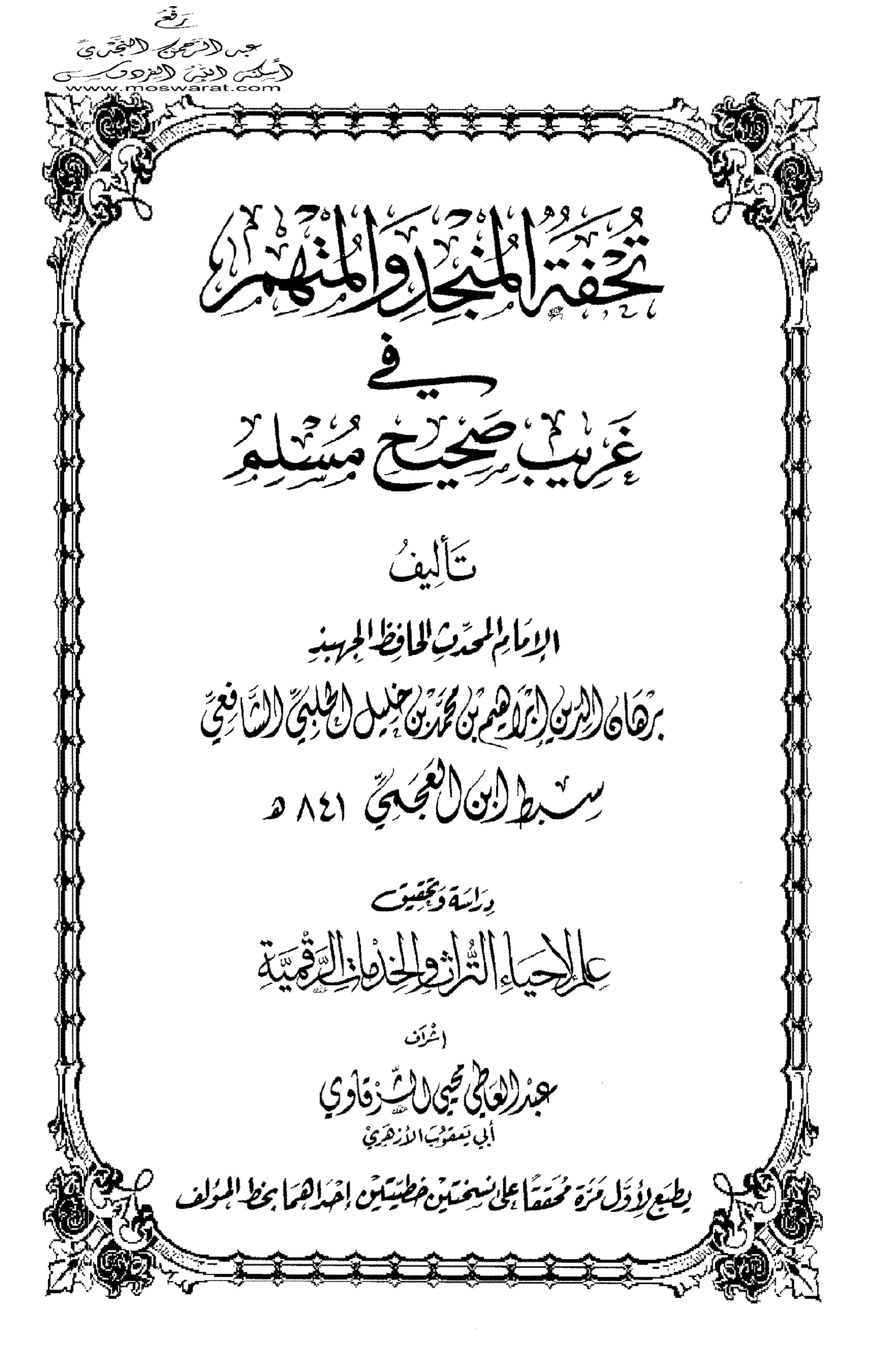
التجمع الخامس - الحي الثالث - المنطقة الأولى - خلف مسجد فاطمة الشربتلي - فيلا ١٥٢



لإحياء التراث والخدمات الرقمية

International library of manuscripts (ILM)
1155726

للتواصل معنا:
Info@ilmarabia.co.uk
00201127999511



تحفة المنجد والمتهم في غريب صحيح مسلم

تأليف

الإمام المحدث الحافظ المجتهد

برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي الشافعي

سبط ابن العجمي ٨٤١ هـ

دراسة وتحقيق

علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية

إشراف

عبد العاطي محيي الشرقاوي

أبي يعقوب الأزهري

يطبع لأول مرة محققاً على نسختين خطيتين إحداهما بخط المؤلف


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله مِن شرور أنفسنا، ومِن سيئات أعمالنا، مَن يَهْدِه الله فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِل فلا هادِيَ له، وأشهد أَنْ لَا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧١].

أما بعد: فلقد منَّ الله تعالى على هذه الأمة العظيمة بحفظ كتابه الكريم وسنة النبي الأمين ﷺ وكان مما حفظ الله به دينه أن قيض لذلك رجالًا حملوا هذا الأمر على عاتقهم وبذلوا له كلَّ غالٍ ونفيس، أفنوا أعمارهم في تعلم حديث النبي ﷺ وتعليمه والتنقيب عن صحيحه من ضعيفه، ثم قيدوه وضبطوه ونقَّحوه ونقلوه لنا في أبهى حُلة فيما يعرف بالصِّحاح والسُّنن والمسانيد وغيرها، فرضي الله عنهم جميعًا.

وكان أعظم هذا الكتب وأعلاها شأنًا وأصح الكتب بعد كتاب الله العظيم «صحيح البخاري» فما نعلم كتابًا في الدنيا اعتُني به مثله، وقد يسَّر الله لنا القيام بالمؤسسة بمشروع عظيم عليه وهو «ببلوجرافيا صحيح البخاري والخدمات عليه» انتهينا منه بفضل الله وهو قيد الطباعة، نسأل الله تعالى أن يتقبله منا وأن يوفِّقنا إلى تنفيذ هذا المشروع مع بقية الكتب الستة وغيرها، إنه كريم جواد ﷻ.

وكان لصحيح الإمام مسلم مكانة عظيمة بين الأمة فهو ثاني الكتب بعد صحيح سيدنا الإمام البخاري، تلقته الأمة بالقبول واحتفوا به احتفاء الأم بمولودها، فحفظوه، ودرَّسوه، وسمعوه، وشرحوه، واختصروه، وبيَّنوا غريبه، واستنبطوا منه القواعد والمهمات، وتكلموا على رجاله، وجمعوا أطرافه، إلى غير ذلك من صور عناية الأمة بهذا الكنز العظيم.

وكان ممن اعتنى بغريب هذا الكتاب العظيم المبارك «صحيح مسلم»: الإمامُ الحافظُ العلَّامةُ سِبطُ ابن العَجميِّ رحمه الله تعالى بيَّن غريبه بيانًا وافيًا شافيًا ينبئ عن مكانة هذا الإمام، كتبه بخطِّه على نسخة خطيَّة من «صحيح مسلم» ثم وقف عليها أحدُ تلامذته فجرَّد هذه التعليقات وجمعها في مصنف مستقل، ثم عرضه عليه بعد انتهائه منه فسمَّاه الإمام السبط «تُحْفَةُ المُنْجِدِ والمُتْهِمْ في غَرِيبِ صَحِيحِ مُسْلِمْ».

وكنا قد قمنا بمؤسسة علم بتحقيقه على نُسخة تلميذه هذه، ثم أكرمنا الله تعالى بالوقوف على نُسخة «صحيح مسلم» التي عليها تعليقات الحافظ السِّبط بخطِّه، وهي نسخةٌ نفيسةٌ فراجعنا الكتاب مرَّة ثانية على ما وقفنا عليه من هذه النُّسخة النَّفيسة، وجوَّدنا عملنا، فالحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات.

والشكر والثناء والتقدير للباحثين بمؤسسة عِلم وللشيخ أبي العلياء محمد الفيشاوي، وللمدير العلمي وائل محمد بكر زهران.

كتبه

عبد العاطي محيي الشرقاوي

أبو العز الأزهري



ترجمة سبط ابن العجمي(١)

البحث الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه:

هو إبراهيم بن محمد بن خليل أبو الوفاء بُرْهَان الدِّين الطَّرَابُلُسِيّ الأصل طَرَابُلُس الشَّام، الحَلَبِيّ المولد والدار، الشَّافِعِيّ المذهب، وهو قُرشي أُمَوي من جهة أُمه.

وجاءت لابن العَجَمِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كُنيتان في كُتب التراجم:

أ- أبو الوفاء، وهي الأكثر استعمالًا.

ب- أبو إسحاق، وهي قليلة الاستعمال.

---

(١) من مصادر ترجمته: «ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد» للتقي الفاسي [١/ ٤٤٠-٤٤١]، و«دُرر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» للمَقْرِيزِيّ [١/ ٦٥-٦٦]، و«المُقفّى الكبير» له [١/ ٢٩٩]، و«المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» لابن حجر [٣/ ٩- ١٥]، و«إنباء الغمر بأبناء العمر» له [٤/ ٧٥-٧٦]، و«عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران» للبِقَاعِي [٢/ ٩٠]، و«عُنْوان العنوان» له [ص/ ٦٨/ ترجمة:١٣٥]، و«المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغري بردي [١/ ١٤٧]، و«الدليل الشافي» له [١/ ٢٦]، و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٣٨-١٤٥]، و«وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام» له [٢/ ٥٥٦]، و«لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» لتقي الدِّين ابن فَهْد [ص/ ٢٠١- ٢٠٦]، و«معجم الشيوخ» لنجم الدِّين ابن فَهْد [ص/ ٤٧-٥٠]، و«بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين» لرضِيِّ الدين الغَزِّيّ [ص١٥٦]، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي [ص٥٥١]. و«ذيل طبقات الحفاظ» له [ص٢٥٠]، و«تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ» لابن المِبْرَد [ص٥٧]، و«نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط بن خليل الحنفي [٥/ ٣٠]، و«شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد [٩/ ٣٤٦- ٣٤٧]، و«البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» للشوكاني [١/ ٢٨-٣٠]، و«ديوان الإسلام» لأبي المعالي الغَزِّي [١/ ٢٢١]. و«سُلّم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/ ٥٢-٥٣]، و«إعلام النبلاء بتاريخ حَلَب الشهباء» لراغب الطباخ [٥/ ١٩٩-٢٠٧]، و«معجم المصنفين» لمحمود حسن التونكي [٤/ ٣٤٥-٣٤٨]، و«الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة» لمحمد بن جعفر الكتاني [ص/ ١٢٣]، و«فهرس الفهارس» لعبد الحي الكتاني [٢/ ٦٥١- ٦٥٢]، و«الأعلام» للزركلي [١/ ٦٥]، و«معجم المؤلفين» لكحالة [١/ ٩٢-٩٣].

وكان يُعْرَف بعدة ألقاب أُطْلِقَتْ عليه، منها:

١- بُرْهَان الدِّين الحَلَبِيّ.

٢- بُرْهَان الدِّين القُوْف[١]، لقَّبَه به بعضُ أعدائه، وكان يغضب منه[٢].

٣- بُرْهَان الدِّين المُحَدِّث.

٤- سِبْط ابن العَجَمِيّ.

٥- بُرْهَان الدِّين الطَّرَابُلُسِي.

٦- إبراهيم المُحَدِّث، وكثيرًا ما كان يُثْبِته بِخَطِّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣].

٧- الفقيه[٤].

وإطلاقُ لقَب سِبْط ابن العَجَمِيّ عليه يَرْجِع إلىٰ جَدِّه من جهة أُمه؛ لكون أُمه ابنة عُمَر بن محمد بن المُوفّق أحمد بن هاشم بن أبي حامد عبد الله بن العَجَمِيّ الحَلَبِيّ، الذي درسَ عليه السِّبْطُ واستفاد منه[٥].

***

---

(١) ضبَطه البِقَاعِيُّ: بضم القاف، وسكون الواو، بعدها فاء. ينظر: «عُنْوان العنوان» للبِقَاعِي [ص/ ٦٨/ ترجمة: ١٣٥].

واكتفى ابنُ حجر بنسبة هذا اللقب -دون ضَبْطٍ- إلى صاحب الترجمة قائلًا: «القوف: هو الشيخ بُرْهَان الدِّين سبط ابن العجمي، مُحدِّث حَلَب في زماننا». ينظر: «نزهة الألباب في الألقاب» لابن حجر [٢/ ١٠٤].

وأصل القُوْف في اللغة: أَعلى الأُذن، ومِن الرقبة: القَاف. يقال: أَخَذه بقُوْفِ رقبته. أي: برقبته جَمْعاء. وقيل: القُوْفُ والقَافُ والقَفَّانُ والقَافِيَةُ: هو شَعْر القَفا.

وهو في اللغة التركية: يعني الأجوف والجاهل. ينظر: «المنتخب من غريب كلام العرب» لكراع النمل [ص/ ٥٠]. والتعليق على ترجمة المؤلف من كتاب: «سُلّم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/ ٥٢]، و«المعجم الوسيط» [٢/ ٧٦٦].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٣٨]، و«عنوان الزمان» للبقاعي [٢/ ٩٠].

(٣) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٣٨].

(٤) نصَّ عليه التونكي في: «معجم المصنفين» [٤/ ٣٤٥].

(٥) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٣٨].

المبحث الثاني: مولده

وُلِد في ثاني عشر من شهر رجب سنة ثلاث وخمسين وسبع مئة (٧٥٣هـ)، وقد أَرَّخَ سِبْطُ ابن العَجَمِيّ مولدَه بنفسه كما جاء في ذيل سماع نَجْم الدِّين ابن فَهْد عليه رسالتَه: «التبيين في أسماء المدلسين»، حيث قال: «ومولدي في ثاني عشر من رجب من سنة ثلاث وخمسين وسبع مئة بِحَلَب»[1].

وكان مولدُه بالجَلُّوم بفتح الجيم وتشديد اللَّام المضمومة، بِقُرْب فرن عَميرة بفتح العين، وهما مِن بلبان حارة من حَلَب[2].

***

(١) ينظر: «التبيين لأسماء المدلسين» لسِبْط ابن العجمي [ص/ ٦٨].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٣٨].

المبحث الثالث: عائلته

تُعتبر عائلة العَجَمِيّ[1] أحد أشهر وأعْرَق وأقدم الأُسَر التي كانت تسْكُن حَلَب، والتي كانت تشتهر بالعلم وبناء المدارس والتدريس فيها.

فأبوه هو: شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن أبي الصفا خليل الطَّرَابُلُسِي، وهو وإنْ لم يتعرَّض له أصحابُ كُتب التراجم بذِكْره تحديدًا، إلا أنهم قد يذكرونه عند الترجمة لابنه، وقد وصَفه ابنُ الشحنة: بـ«شيخنا الحافظ الجهبذ الناقد العلامة حافظ الوقت، الشهير بالمحدث» عند ترجمته لسِبْط ابن العَجَمِيّ[2]. فهذا الوصف يُشْعِر بالإمامة والمَكانة في العلم.

أما أُمّه: فهي عائشة بنت عُمر بن محمد بن العَجَمِيّ، سمعَتْ علىٰ إبراهيم بن صالح ابن العَجَمِيّ زوْج عَمَّتها، وحدَّثَتْ، وسمع منها: ولدُها، وماتت في خامس شهر رجب سنة (٧٨٩ هـ)[3].

وجَدُّ أُمِّه الأعلىٰ: هو شرَفُ الدِّين أبو طالب عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الرحمن الحلبي، ويُعْرَف أيضا بابن العَجَميّ، وتوفي سنة إحدىٰ وستين وخمسمائة (٥٦١هـ)، وهو المُؤسِّس الأول لأوَّل مدرسة عِلْمية بِحَلَب. وكانت تُعْرَف بـ: «المدرسة الزُّجَاجِيّة»[4].

ولابن العَجَمِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أربعة أبناء: جاء ذِكْرهم في كُتب التراجم، وهم:

---

(١) العجَمِيّ: بِفَتْح العين والجِيم وَفِي آخرهَا مِيم، هذه النِّسْبَة إلى الْعَجم وبلاد فَارس ومَن لِسَانُه غير العربية. ينظر: «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير [٢/ ٣٢٦].

(٢) ينظر: «ثبت ابن الشحنة» [لوحة ٢١/ أ]، نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم(٧٢٣٥)، وهي نسخة نفيسة بخط مؤلفها رحمهما الله.

(٣) ينظر: «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لابن حجر [٣/ ٤].

(٤) ينظر: «إعلام النبلاء» للطباخ [٤/ ٢٣٧- ٢٣٨].

١- أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل موفّق الدِّين أبو ذرٍ الطَّرَابُلُسِي الأصل، الحَلَبِيّ الشَّافِعِيّ، الإمام البارع الأديب مُحَدِّث حَلَب، وُلِدَ سنة ثماني عشرة وثمان مئة، وأخَذَ الفنَّ عن والِده، والحافظِ ابن ناصر الدِّين، والحافظِ ابن حَجر، وسَمِع وكُتَب، وجمَعَ مجاميع، وأُولِعَ بنَظْم الفنون حتىٰ برع في الأدب، وصار هو المشار إليه في الحديث بِحَلَب، مات في ذي القعدة سنة أربع وثمانين وثمان مئة (٨٨٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١].

٢- أنس بن إبراهيم بن محمد بن خليل الحَلَبِيّ، ولد سنة اثنتي عشرة وثمان مئة. وأجازَتْ له عائشة ابنة عبد الهادي. والشهاب أَحْمد بن حِجِّي، وسمع مِن أبيه وابنِ حَجر وجماعة، مات سنة إحدىٰ وثمانين وثمان مئة (٨٨١ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢].

٣- عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن خليل جمال الدِّين الحَلَبِيّ، سمع علىٰ أبيه، وممَّا سمعه علىٰ أبيه: «جزء الجُعْفِيّ»، ثم سمع بِحَلَب في سنة تسع وخمسين علىٰ ابن مُقْبِل وغيره، وقَدِم القاهرةَ، فسمع علىٰ العَلَمِ البُلْقِينِيّ «جزء الجمعة»، وكذا سَمِع بالشام وغيرها، وحدَّث وسمع منه بعض الطلبة، وكان متميِّزًا في الرَّمْي، وصَنَّف فيه، مات في أواخر سنة تسع وثمانين وثمان مئة (٨٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣].

٤- أُمّ هانئ بنت إبراهيم بن محمد بن خليل الحَلَبِيَّة[٤].

***

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي [١/ ١٩٨]. و«نظم العقيان في أعيان الأعيان» للسيوطي [ص٣٠]، و«سُلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/ ٢٢٧].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي [٢/ ٣٢٣]، و«نظم العقيان» للسيوطي [ص/ ٩٣].

(٣) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [٥/ ٣-٤]، و«إعلام النبلاء» للطباخ [٥/ ٢٩٧].

(٤) ذكَرها البقاعِيّ في: «عنوان الزمان» [٢/ ٩٣].

البحث الرابع: نشأته العِلْمية

نشأ سِبْطُ ابن العَجَمِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتيمًا، فقد مات أبوه وهو صغير جدًا، فتَوَلَّتْ تربيتَه أُمُّه، وكانت من أُسرة اشتهرتْ بالعلم والاستقامة والنجَابة، اتجهَتْ به أمه إلىٰ دمشق، فحفظ بعض القرآن الكريم هناك، ثم رجعَتْ به إلىٰ حَلَب، وأدخلَتْه مكتبَ الأيتام تُجاه المدرسة الشَّاذْبَختية[١] الحَنَفِيَّة بسُوق النُّشَّاب، وكان ذلك المكتب لناصر الدِّين الطوشِيّ، فأكملَ السِّبْطُ هناك حِفْظَ القرآن الكريم علىٰ مُؤدِّبه الشيخ عَلِيّ الصَّعيْدِيّ، وصلىٰ به إمامًا للتراويح في رمضان بخانَقَاه[٢] جَدِّه لأُمّه أبي بكر أحمد بن العَجَمِيّ، وهناك قرأ علىٰ الشيخ حسن السَّايِس المِصْرِيّ ختَماتٍ تجويدًا[٣].

وكان لأخواله الأثرُ الأكبر في تعلُّمه، فأخوالُه بنو العَجَمِيّ من الأُسَر العِلْمية في حَلَب، وكان منهم المُحدِّثون والفقهاء، ومِن بين هؤلاء:

١ - خاله: هاشم بن عُمَر بن محمد الخِيَاط الحَلَبِيّ، كان عامِّيًّا

---

(١) أنشأها الأمير جمال الدِّين شاذْبَخت الخادم الهندي الأتابكي. وكان نائبًا عن نور الدِّين بحلب بقلعتها. وعُرِفَتْ قديمًا بالمدرسة العَدِيمية، نسبة إلىٰ أحد مُدَرِّسيها من بني العَدِيم، ثم صارتْ تُعْرَف بجامع الشيخ معروف؛ نسبةً إلىٰ صاحب ضريح مدفونٍ بها. يقول عنه الناس: أنه أحد الفدَاوِيّة. ينظر: «كنوز الذهب في تاريخ حلب» لأبي ذر سبط ابن العجمي [١/ ٣٤٥]. و«إعلام النبلاء» للطباخ [٢/ ٧٣].

(٢) أصلُ **الخانَقاه** بفتح النون: بُقْعَة يَسْكُنُها أهلُ الصلاة والخَيْر، والصُّوفِيَّة. وقد حدثَتْ في الإسلام في حدود الأربع مئة، وجُعِلَتْ لمُتخَلَّىٰ الصوفية فيها لعبادة الله تعالىٰ. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٢٥/ ٢٧٠/ مادة: خنق].

(٣) ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي [١/ ١٣٨]، و«إعلام النبلاء» لراغب الطباخ [٥/ ١٩٩].

يحفظ من المَوَالِيَا[1] شيئًا كثيرًا، ومات بالنَّحْرَارِيَّة من أعمال مصر، سنة بضع وسبعين وسبع مئة رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2].

٢- خاله: عُمَر بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن ابن الحسن بن العَجَمِيّ كمال الدِّين أبو الفضل ابن تقي الدِّين، كان بارعًا في عِدَّة عُلُوم، وله إِلْمَام قويّ بِعِلْم الحديث، مات في شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعين وسبع مئة (٧٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3].

***

(١) المَوَالِيَا: نوع من الشِّعْر الْعَامِيّ نَشأ فِي الْعَصْر العباسي، وَهُوَ من بَحر الْبَسِيط، وأجزاؤه: مستفعلن فاعلنْ مستفعلن فَاعلْ، بِسُكُون آخِره مرَّتَيْنِ، ولَعَلَّ ذلك ما يُسمَّى بـ: «المَوَّال». ينظر: «المعجم الوسيط» [٢/ ١٠٥٨].

(٢) ينظر: «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لابن حجر [٦/ ١٦٧].

(٣) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة [٤/ ١٧٣-١٧٤].

البحث الخامس: رحلاته

ارتحل سِبْطُ ابن العَجَمِيّ لطلب العلم إلىٰ بعض المناطق في بلده، كما ارتحَل إلىٰ بلدانٍ أُخرىٰ هي: مصر، وفلسطين، ومكة، والمدينة النَّبَوِيَّة.

أمّا المناطق التي ارتحلَ إليها في بلده فهي: دمشق، حَمَاة، حِمْص، طَرَابُلُس، بَعْلبك.

وارتحَل إلىٰ مصر مرتيْنِ، المرة الأُولىٰ سنة: (٧٨٢ هـ)، والمرة الثانية سنة: (٧٨٤ هـ)، وسمِعَ مِن علماء القاهرة، والإسكندرية، ودمياط، وتِنِّيس، وأهمُّ الشيوخ الذين حَظِيَ بلقْيَاهم في مصر: السراج البُلْقِينيّ، والعِرَاقِيّ، والهَيْثَمِيّ، وابن المُلَقِّن.

ورحلتُه إلىٰ مكة المكرمة كانت سنة: (٨١٣ هـ) بقَصْد الحج، وكانت الوقفة يوم الجمعة، ولم يَحُجّ سواها، وأثناء مُكْثه بمِنًىٰ سمع منه تقيُّ الدِّين ابنُ فَهْد: «المئة المنتقاة». مِن مَشْيَخَة الفخر ابن البُخَارِيّ الظَّاهِرِيّ، والحديثَ بآخِرها من الذيل عليها[1].

كما زار المدينةَ النَّبَوِيَّةَ مرةً واحدة، وزيارتُه لبيت المقدس كانت أربعَ مرات[2]، والأماكن التي مَرَّ بها في فلسطين هي: الخليل، غَزَّة، الرَّملة، ثم عاد إلىٰ دمشق، وبعدها إلىٰ حلب، واستقر بها إلىٰ أنْ مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3].

***

---

(١) ينظر: «لحظ الألحاظ» لابن فَهْد [ص/ ٢٠٥].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤٠].

(٣) ينظر: «عنوان الزمان» للبِقَاعِي [٢/ ٩١-٩٢].

البحث السادس: شيُوخه[1]

كان الإمام بُرْهَان الدِّين ابن العَجَمِيّ ذا هِمّة عالية في طلب العلم وتعليمه، إلىٰ جانب ذلك كان متفرِّغًا للتدريس والتأليف، ولم يَشْتغل بشيءٍ سواه، ولذلك كَثُرتْ شُيُوخُه وتلاميذُه، وقد دوَّنَ جميعَ شُيُوخه في ثَبَتٍ نفيس[2]، وعَمِلَ له تلميذُه نجم الدِّين ابنُ فَهْد معجمًا لشُيُوخه، وسمَّاه: «مَوْرِد الطالب الظَّمِي من مرويات الحافظ سِبْط ابن العَجَمِيّ»[3].

وكان في أول أمره قد نَشِط لتلَقِّي عِلْم القراءات بعد أن أتَمَّ حِفْظَ القرآن مُجوَّدًا، فقرأ عدةَ ختَماتٍ بعِدّة قراءاتٍ علىٰ الشيوخ المُقْرِئين.

فقرَأ من أول القرآن الكريم إلىٰ أثناء سورة التوبة بقراءة أبي عَمْرو، علىٰ الشيخ المُقْرِئ: الماجِدِيّ.

ثم قرأ بقراءة نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبي عَمْرو، علىٰ الشيخ أبي الحسن محمد بن ميمون البَلَويّ القُضَاعِيّ الأَنْدَلُسِيّ.

ثم قرأ بقراءة قالُون من أول القرآن إلىٰ آخر سورة نوح علىٰ المُقْرِئ الشيخ شهاب الدِّين أحمد بن عُمَر بن محمد بن أبي الرضا الحَمَوِيّ الشَّافِعِيّ.

---

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٣٨- ١٤٠]، و«لحظ الألحاظ» لابن فَهْد [ص/ ٢٠٢- ٢٠٣].

(٢) سيأتي الكلام عنه في مبحث مؤلفاته.

(٣) ينظر: «لحظ الألحاظ» لتقي الدين ابن فهد [ص/ ٢٠٤]، و«الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤٠]. وهذا الكتاب كان بحوزة الشمس ابن طولون نسخةٌ منه في مجلدة، كما ذكَره في كتابه: «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحيّة» [ص/ ٤٥٤].

ثم قرأ ختمتَيْنِ بقراءة أبي عَمْرو على الشيخ المُقْرِئ: عبد الأَحَد بن محمد بن عبد الأحد الْحَرَّانِي الأصل الحَلَبِيّ، كما قرأ عليه بقراءة عاصم إلىٰ آخر سُورَة فاطر[1].

وبعد أنْ بلَغ الإمامُ سِبْط ابن العَجَمِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الرتبة من عِلْم القراءات؛ اتجه إلىٰ تَعلُّم علوم الآلة، كعِلْم النَّحْو، والصَّرْف، وأصول الفقه، ثم الفقه، وعلوم الحديث، وسائر المَعارِف.

فدرسَ قطعةً من ألفية ابن مُعْطِي علىٰ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عَلِيّ بن جابر الأَنْدَلُسِيّ، ودرَسَ الألفيةَ لابن مالك علىٰ الشيخين: أحمد بن يوسف بن مالك الغَرْنَاطِي، وكمال الدِّين إبراهيم بن الحاج عمر الحَلَاوِيّ.

وأخَذ إعرابَ القرآن والأشعار: علىٰ عُمَر بن أحمد بن عبد الله بن المُهَاجِر زَيْن الدِّين الحَلَبِيّ، وأخيه شمس الدِّين محمد.

وأخَذ كثيرًا من عِلْم النحو: عن العِزّ محمد بن خليل بن هلال الحَاضِري الحَلَبِيّ، والكمالِ ابن العَجَمِيّ، والزيْنِ أبي بكر بن عبد الله بن مُقْبل التَّاجِر.

وأخَذَ عِلْمَ الصَّرْف: عن الجَمَال يوسف بن موسىٰ بن محمد بن أحمد المَلَطِيّ، حيث قرأ عليه قطعةً من «تصريف العِزِّيّ».

وأخَذ عِلْم الخَطّ وتجويده: علىٰ جماعة من الكَتَبة، كان أَكْتَبَهم: البدرُ حسَن البَغْدَادِيّ النَّاسخ.

وأخَذ عِلْمَ اللغة: عن محمد بن يعقوب الفَيْروزآبَادِيّ صاحب «القاموس المحيط»، وقرأ عليه رسالته: «تَحْبير المُوشِين فيما يقال بالسين والشين».

---

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٣٨]. و«عنوان الزمان» للبقاعي [٢/ ٩٠]. و«معجم الشيوخ» للنجم ابن فَهْد [ص/ ٤٨].

وأَخَذ عِلْمَ البلاغة والبديع: عن الأستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد الأَنْدَلُسِيّ، حيث قرأ عليه قطعةً من «القصيدة البَدِيعِيَّة» مِن تأليفه.

أما الشِّعْر ومَعارِفُه: فقد أَخَذه عن ستة وثلاثين شيخًا(١).

وأَخَذ الفقهَ وفنونه: علىٰ جماعة منهم: العلَّامةُ كمال الدين أبو حفص عُمَر بن إبراهيم بن عبد الله بن العجمِيّ الحلَبِيّ الشافعِيّ، والإمامُ علاء الدِّين عَلِيّ بن عيسىٰ البابِي، والإمامُ نورُ الدِّين محمود بن عَلِيّ العطار الحرَّانِيّ، وابنُه تقِيّ الدِّين محمد، وأبو البركات الأنصارِيّ، والعلَّامة شهابُ الدِّين ابن الرضِيّ، وحضَر عند الإمام شهاب الدِّين الأذْرَعِيّ دروسًا في الفقه منها في كتاب «المنهاج» للنواوِيّ.

وكذا أَخَذَ عن الشيخ شهاب الدِّين أحمد الحنبلِيّ، وعن شيخ الإسلام البُلْقِينِيّ، وقرأ عليه قِطْعَةً من شَرْح التِّرمِذِيّ لَهُ، وعن العلَّامة سِرَاج الدِّين ابن المُلقِّن، وَكتَب عَنهُ شَرْحَه علىٰ البُخَارِيّ فِي مجلدَيْنِ بِخَطِّهِ الدَّقِيق، وعن الإمام شمس الدِّين محمد الصفَدِيّ، وغيرهم(٢).

وحين كان في السابعة عشر من عُمره: بدأ في طلب الحديث وعلومه، وتفرَّغ للاشتغال به، فأمضىٰ فيه عُمرَه بين تعَلُّم وتعْلِيم، ووصَل شُيُوخُه في هذا العِلم نحو المئتينِ، وعُنِيَ بهذا الشَّأْن أَتمَّ عناية، واقتصرَتْ أكثر مؤلفاته علىٰ هذا العِلم، ولا سيما فَنّ الرجال منه.

وقد أَخَذَ الحديثَ روايةً ودرايةً عن حُفَّاظ عَصْره، مِن أمثال: الحافظ ابن المُحِبّ الصامت، والشيخ المُسْند صلاح الدِّين بن أبي

---

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٣٩]، و«عُنْوان الزمان» للبقاعي [٢/ ٩١]. و«معجم الشيوخ» للنجم ابن فَهْد [ص/ ٤٩].

(٢) ينظر: «لحظ الألحاظ» لتقي الدين ابن فَهْد [ص/ ٢٠٢]، و«عُنْوان الزمان» للبقاعي [٢/ ٩١]، و«الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٣٩]. و«معجم الشيوخ» لنجم الدين ابن فَهْد [ص/ ٤٨-٤٩].

عُمر خاتمة أصحاب الفخر ابن البخارِيّ، والحافظ الصَّدْر الياسُوفِيّ، ومِن الحافظ زيْن الدِّين العراقي، وبه انتفع، وقرأ عليه ألفِيَّته في عِلْم الحديث، ومن الحافظ سراج الدِّين ابن المُلقِّن، ومن الحافظ نور الدِّين الهَيْثَمِيّ وغيرهم.

قال الحافظُ السخاوِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قرأتُ بِخَطِّهِ -يعني: بخط ابن العجمي: مشايخي فِي الحَدِيث نَحْو المئتينِ، ومَن رَوَيْتُ عنه شَيْئًا من الشّعْر دون الحَدِيث بِضْعٌ وثلاثون، وفي الْعُلُوم غير الحَدِيث نَحْو الثَّلَاثِين»(١).

وفيما يلي ثَبَتٌ سريع بأهم شُيُوخه وأشهرهم في كل عِلْم.

شُيُوخه في القرآن والقراءات:

١- الحسن السَّايِس المِصْرِيّ.

٢- شهاب الدِّين ابن أبي الرضا (المتوفى سنة: ٧٩١ هـ).

٣- عبد الأحد بن مُحَمَّد بن عبد الْأَحَد الحَرَّانِيّ (المتوفى سنة: ٧١٢ هـ).

٤- الماجِدِيّ.

شُيُوخه في الحديث وفنونه:

- صدْر الدين الياسُوفِيّ (المتوفى سنة: ٧٨٩ هـ).
- شمس الدين، أبو بكر الشهير بابن الصامت (المتوفى سنة: ٧٨٩ هـ).
- شيخ الإسلام البُلْقِينِيّ (ت ٨٠٥ هـ).
- سراج الدِّين ابن المُلَقِّن (المتوفى سنة: ٨٠٤ هـ).
- الزَّين العِرَاقِيّ (المتوفى سنة: ٨٠٦ هـ).
- نور الدِّين الهَيْثَمِيّ (المتوفى سنة: ٨٠٧ هـ).

(١) ينظر: «الضوء اللامع» [١/ ١٤٠].

شُيُوخه في الفقه وعلومه:

- شهاب الدِّين الأذْرَعِيّ (المتوفى سنة: ٧٨٣ هـ).
- شيخ الإسلام البُلْقِينِيّ (المتوفى سنة: ٨٠٥ هـ).
- سراج الدِّين ابن المُلَقِّن (المتوفى سنة: ٨٠٤ هـ).
- كَمَال الدّين عُمَر بن إبراهيم ابن العَجَمِيّ (المتوفى سنة: ٧٧٧ هـ).
- شمس الدِّين محمد بن أحمد بن إبراهيم الصَّفَدَيّ (المتوفى سنة: ٧٩٠ هـ).

شُيُوخه في النَّحْو:

- أبو عبد الله بن جابر الأَنْدَلُسِيّ (المتوفى سنة: ٧٨٠ هـ).
- أبو جعفر الأَنْدَلُسِيّ (المتوفى سنة: ٧٧٩ هـ).
- زيْن الدِّين عُمَر بن أحمد بن عبد الله بن مهاجر (المتوفى سنة: ٧٣٦ هـ).
- شمس الدِّين محمد أحمد بن عبد الله بن مهاجر (المتوفى سنة: ٧٩٤ هـ).
- العِزّ محمد بن خليل الحاضِريّ (المتوفى سنة: ٨٢٤ هـ).
- الكمال إِبْرَاهِيم بن عمر الخابُورِيّ

شُيُوخه في الصَّرْف:

- الجَمال يوسف المَلَطِيّ الحَنَفِيّ (المتوفى سنة: ٨٠٣ هـ).

شُيُوخه في اللغة:

- مجد الدِّين الفَيْروزآبَادِيّ، صاحب «القاموس» (المتوفى سنة: ٨١٧ هـ).

شُيُوخه في البديع:

- الأستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد الأَنْدَلُسِيّ (المتوفى سنة: ٧٨٠ هـ).

شيوخه في الخَطّ

- البَدْر حسن الْبَغْدَادِيّ النَّاسِخ.

شُيُوخه في التَّصَوُّف

- أحمد القريعة.
- سِراج الدِّين ابن المُلَقِّن (المتوفى سنة: ٨٠٤ هـ).
- نَجْم الدِّين عبد اللطيف بن محمد الحَلَبِيّ.
- جلال الدّين عبد الله البسطَامِيّ.

***

البحث السابع: تلاميذه[1]

لمكانة ابن العَجَمِيّ العلمية وتبَحُّره في عددٍ كبير مِن العلوم، فقد استفاد منه عدد كبير مِن طُلَّابه سواء من داخل بلده أو خارجها، مِن أشهرهم:

١- الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ)، فقد استفاد من شيخه واطلع على العديد من مؤلفاته وتعليقاته، وسمع عليه عددًا منها، وعلَّق عليها تعليقاتٍ قيمة، وعَمِل له مَشْيَخَةً، قال فيها: «... وأحببْتُ أَنْ أُخَرِّج له مَشْيَخَةً أَذكُر فيها أحوالَ الشيوخ المذكورِين ومروياتهم؛ ليستفيدها الرّحَّالة، فإنه اليوم أحق الناس بالرحلة إليه؛ لعُلوِّ سَنَدِه حِسًّا ومعنًى، ومعرفته بالعلوم فَنًّا فَنًّا، أثابه الحُسنَى. آمين»[2].

٢- الحافظ محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن ناصر الدين ابن زُرَيْق (المتوفى سنة: ٨٠٣ هـ).

٣- ابنُه العلَّامة أبو ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل بن بُرْهَان الدِّين سِبْط ابن العَجَمِيّ، قد كان بارعًا في التَّارِيْخ، له كتاب: «كنوز الذهب بتاريخ حَلَب» (المتوفى سنة: ٨٨٤هـ).

٤- ابنه أنس بن إبراهيم بن محمد بن خليل بن بُرْهَان الدِّين سِبْط ابن العَجَمِيّ (المتوفى سنة: ٨٨١ هـ).

٥- الحافظ ابن ناصر الدِّين الدِّمَشْقِيّ (المتوفى سنة: ٨٤٢ هـ).

---

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤٢]. و«إعلام النبلاء» راغب الطباخ [٥/ ٢٠٥].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤٣].

٦- زَيْن الدِّين عمر بن محمد النَّصِيبي الحَلَبِيّ (المتوفى سنة: ٨٧٣ هـ).

٧- الحافظ تقي الدِّين ابن فَهْد، صاحب «لحظ الألحاظ» (المتوفى سنة: ٨٧١ هـ).

٨- محمد بن محمد بن محمد ابن أمير حاج الحَلَبِيّ (المتوفى سنة: ٨٧٩ هـ).

٩- المُؤَرِّخ علاء الدين ابن خطيب الناصرية (المتوفى سنة: ٨٤٣ هـ).

١٠- المُحدِّث نجم الدين عُمر بن محمد ابن فهد (المتوفى سنة: ٨٨٥ هـ).

***

البحث الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

لقد بدأت حياةُ ابن العَجَمِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ العِلمية بحِفْظ بعض كتاب الله بدمشق، ثم رجَع إلىٰ حَلَب، وأدخلَتْه أُمُّه مكتبَ الأيتام لناصر الدِّين الطَّواشِيّ، فأكمَل به حِفْظه كما تقدم ذِكْرُه.

فقد تبوَّأَ مكانةً عِلمية عالية، فكان دقيق الفهم للعبارت، يتحَرَّىٰ الصوابَ والدقة عند التعليق، كما نجد أنه مُتوسِّع في المسائل العِلْمية، فهو في النَّحْو نحْوِيّ، وفي البلاغة مُتفطِّن لدقائق عِلْم البلاغة، وفي التَّارِيْخ مؤرِّخ، أمَّا تخصُّصه الدقيق فكان في رجال الحديث، ولذا وصَفَه تلميذُه الحافظ ابنُ حَجر رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «ومصنفاتُه مُمْتِعة مُحَرَّرة، دالَّة علىٰ تتبُّعٍ زائد وإتقان، وهو قَلِيل المَباحِث فِيهَا كثير النَّقْل»[1].

أما عن وَصْف المعاصرين له: فقد وصفوه بأوصاف عِلْمية رفيعة، منها: أمير

المؤمنين في الحديث، الإمام، العالم، العلَّامة، الحافظ، شيخ الحُفَّاظ، حافظ

الإسلام، شيخ المُحَدِّثِيْنَ، المُسْنِد، المُفِيْد، العابد، الزَّاهد، الوَرِع، الدَّيِّن، وافر العقل، المتواضِع، الجميل المُعاشَرة، الحَسَن الأخلاق، المُحِبّ للحديث وأهْله، بقية حُفَّاظ الإسلام.

قال ابنُ حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «جَمَع وصَنَّف مع حُسْن السِّيرَة، والتخلُّق بجميل الأخلاق والفقه والانجماع والإقبال علىٰ القراءة بنفسها وداوَمَ الإسماع، وهو الآن شيخ البلاد الحلبية غير مُدافَعٍ، أجاز لأولادي، وبيننا مُكاتَبات ومَوَدَّة حَفِظَه الله تعالىٰ»[2].

---

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤٣].

(٢) ينظر: «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» لابن حجر [٣/ ١٢].

وقال أيضًا: «اشتغلَ وحَصَّل وتمَيَّز، ومَهَر في فنونٍ كثيرة، وأقبَلَ علىٰ الحديث فصرَف هِمَّتَه إليه، وقرَأ بنفسه ورَحَل»[1].

وأثنىٰ عليه تلميذُه العلَّامة ابنُ خطيب النَّاصِريَة رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «هو شيخي، عليه قَرَأْتُ هذا الفن، وبه انتفَعْتُ، وبهَدْيه اقتديْتُ، وبسلوكه تأدَّبْتُ، وعليه استفدْتُ، وهو شيخ إمام، عامل عالم، حافظ وَرِعٌ، مُفِيد زاهد علىٰ طريق السلف الصالح، ليس مُقبِلًا إلا علىٰ شأنه من الِاشْتِغَال والأَشْغَال والإفادة، لا يتردَّد إلىٰ أحد، وأهلُ حَلَب يُعَظِّمونه ويَتردَّدُون إليه، ويعتقدون بركتَه، وغالبُ رؤسائها تلامذته، ورَحَل إليه الطلبة، واشتَغَل عليه كثير مِن الناس، وانفرد بأشياء، وصار رحْلة الآفاق، وهو علىٰ حاله واصلًا من الاشتغال دائمًا، وعلىٰ طريقة السلف»[2].

وقال عنه المَقْرِيزِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صار شيخ البلاد الحلبية بغير مُدافِعٍ، مع تَدَيُّنٍ وانجماع، وسيرةٍ حميدة، والتخلُّق بالجميل من الأخلاق، والعِفَّة عن الترداد إلىٰ ذَوي الجاهات»[3].

وقال رَضِيُّ الدِّين الغَزِّيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مُحدِّث البلاد الشامية[4] ومُؤرِّخُها، وخاتمةُ هذا الفن بتلك النواحي، مَهَر في الحديث وسار اسمُه، وطار صِيتُه، ورحلَتْ إليه الطلبةُ للأخذ عنه، وكان كثير التحرِّي والضبط، ثقة في النقل»[5].

---

(١) ينظر: «إنباء الغمر» لابن حجر [٤/ ٧٥-٧٦].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤٢-١٤٣]، و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي [١/ ١٥١-١٥٢].

(٣) ينظر: «درر العقود الفريدة» للمَقْرِيزِيّ [١/ ٦٥]، و«المُقفَّىٰ الكبير» له [١/ ٢٩٩].

(٤) تصحف في المطبوع إلىٰ: «الشمالية»!

(٥) ينظر: «بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين» لرضِيّ الدِّين الغَزِّيّ [ص/ ١٥٦].

وقال البِقاعِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان علىٰ طريقة السلف في التوسُّط في العَيْش، وفي الانقطاع عن الناس، لا سيما أهل الدنيا، عالِمًا بغريب الحديث، شديد الاطلاع علىٰ المتون، بارعًا في معرفة العلل، إذا حَفِظ شيئًا لا يكاد يَخْرج مِن ذِهْنه... وهو كثير التواضُع مع الطلَبة والنصْح لهم، وحالُه مُقْتصد في غالب أمْرِه»[١].

وقال تقِيّ الدِّين ابنُ فهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهو إمامٌ حافظ علَّامة، وَرِعٌ دَيِّنٌ، وافِر العقل، حسَنُ الأخلاق، جميل المُعاشَرة، متواضع، مُحِبٌّ للحديث وأهْله، كثير النصح والمحبة لأصحابه، كثير الإنصاف والبِشْر لمن يَقْصده للأخذ عنه خصوصًا الغُرباء، ساكنٌ مُنْجَمِع عن الناس، طارِح للتكلّف، سهْلٌ في التحديث، صبور علىٰ الإسماع، ربما أسْمَعَ اليومَ الكامل من غير ملَلٍ ولا ضَجَرٍ، كثيرُ التلاوة بكتاب الله عز وجل، وهو الآن شيخ البلاد الحلبية والمُشار إليه فيها بلا نزاعٍ، وبقيةُ حُفَّاظ الإسلام بالإجماع»[٢].

وقال عنه السَّخَاوِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان إمَامًا علَّامة، حَافِظًا، خيِّرًا، دَيِّنًا، وَرِعًا، متواضعًا، وافر العقل، حَسَنَ الأخلاق، مُتخلِّقًا بجميل الصِّفَات، جميلَ العِشْرَة، مُحِبًّا للحديث وأهْله، كثير النصح والمحبة لأصحابه، سَاكِنًا مُنْجَمعًا عن الناس، مُتعفِّفًا عن التَّرَدُّد لبني الدنيا، قانعًا باليسير، طارِحًا للتكلف، رَأْسًا في العبادة والزُّهد والورع، مُدِيمَ الصيام والقيام، سهْلًا في التحدث، كثير الإنصاف والبِشْر لمن يَقْصِده للأخذ عنه، خُصُوصًا الغرباء، مواظبًا علىٰ الِاشْتِغَال والأشْغَال

---

(١) ينظر: «عنوان الزمان» للبقاعِيّ [٢/ ٩٣].

(٢) ينظر: «لحظ الألحاظ» لتقي الدين ابن فهد [ص/ ٢٠٤].

والإقبال على القراءة بنفسه، حَافِظًا لكتاب الله تعالى، كثير التِّلَاوَة له، صبورًا على الأسماع، ربما أسمع اليومَ الكامل مِن غير ملَلٍ ولا ضَجَرٍ»[1].

وقال أيضًا: «الحافظ الثَّبْت الحُجّة العالِم... ممن أَخَذَ عنه الأكابر، وألحَق الأحفادَ بالأجداد، ولم يُخَلِّف بعده بتلك النواحي في مجموعه مثله»[2].

وقال نَجْمُ الدِّين ابنُ فَهْد رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإمام العالم الحافظ الكبير بُرْهَان الدِّين أبو الوفاء، حافظ بلاد الشَّام، أشْهَر مِن أنْ يُوصَفَ، وأكبَر مِن أنْ يُنَبِّه مثلي على قَدْره»[3].

وقال ابنُ تَغْرِي بِرْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان إمامًا حافظًا، بارعًا مفيدًا، سَمِع الكثير، وألَّف التواليفَ الحَسنة المفيدة، ورأيتُه أنا بحلب في سنة ست وثلاثين وثمان مئة، ولم يَتَّفِق لي أنْ أروِيَ عنه شيئًا، ولكن اجتمعْتُ بغالب طَلبته، وممن تخرَّج به، والجميعُ يُثْنُون على عِلْمِه وفَضْلِه وحِفْظِه»[4].

وقال عبدُ الباسط بن خليل الحنفيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان عالِمًا، فاضلًا، ماهرًا في الحديث وفنونه، سَمِع وقرأ كثيرًا، وطلبَ بنفسه ورَحَل»[5].

***

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤٢].

(٢) ينظر: «وجيز الكلام في الذيل على دُول الإسلام» للسخاوي [٢/ ٥٥٦].

(٣) ينظر: «معجم الشيوخ» لنجم الدِّين ابن فَهْد [ص/ ٤٧].

(٤) ينظر: «المنهل الصافي» لابن تغْرِي برْدِي [١/ ١٥٢].

(٥) ينظر: «نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحنفي [٥/ ٣٠].

المبحث التاسع: جهوده في نشر العلم

كان لسِبْط ابن العَجَمِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هِمة عالية، وقدَمٌ راسخة في الدعوة إلى الله ﷻ، فجُلّ وَقْته في التدريس والتبليغ لِدِين الله وشَرْعه، وإرشاد الناس، وله جهود عظيمة في نَشْر العِلم منذ طَلَبه، وسعى في تحصيله، والصبر على تبليغه لطُلَّاب العِلم خاصة وللناس عامة، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ واعظًا، ومُرْشدًا، ومُحاضِرًا، ومُعلِّمًا، ومُصْلِحًا، ومُحْتَسبًا، وإمامًا، ومُشَجّعًا، ومُعِينًا، ومُؤَيّدًا، ونصيرًا، مما جعَلَه يُعْرِض عن القضاء.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن نفسه: «قرأتُ «صحيحَ البخاري» على الناس في الجوامع والمساجد وغير ذلك، غير ما قرأتُه في حال الطلب، وما قُرِئَ عليَّ إلى آخر سَنة ستٍّ وثلاثين وثمان مئة ثمانيًا وخمسين مرة، وقرأتُ «صحيحَ مسلم» مرارًا كثيرة دون ذلك بكثير»[١].

وقال السَّخَاوِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقرأ البُخَارِيّ أكثر من سِتِّين مرَّة، ومُسْلِمًا نحو العشرين، سوى قِرَاءَته لهما في الطلب، أو قراءتهما مِن غيره عليه»[٢].

وحكَى السَّخَاوِيُّ عن شيخه ابن حَجَر أنه قال: «وله الآن بِضْعٌ وستون سَنة يُسْمِع الحديثَ ويُقْرِئُه، مع الدِّين والتواضع، واطِّراح التَّكَلُّف، وعدم الالتفات إلى بَنِي الدنيا»[٣].

---

(١) ينظر: «عنوان الزمان» للبِقاعِيِّ [٢/ ٩٣].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤١].

(٣) ينظر: المصدر السابق [١/ ١٤٣].

وقال عنه تقِيّ الدِّين ابنُ فَهْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سَهْلٌ في التحديث، صبور علىٰ الإسماع، ربما أسمع اليومَ الكامل من غير مللٍ ولا ضَجَرٍ، كثير التلاوة بكتاب الله ﷻ»(١).

وقال البِقاعِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان عالِمًا بغريب الحديث، شديد الاطلاع علىٰ المتون، بارعًا في معرفة العِلل، إذا حَفِظَ شيئًا لا يكاد يَخْرج مِن ذِهْنه... وهو كثير التواضُع مع الطلَبة والنُّصْح لهم، وحالُه مُقْتصد في غالب أَمْرِه»(٢).

قال السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عُرِضَ عليه قضاءُ الشَّافِعِيَّة ببلده؛ فَامْتنعَ وأصَرَّ علىٰ الامتناع، فَصَارَ بعْدُ كلُّ وَاحِدٍ مِن قاضيها الشَّافِعِيّ والحَنَفِيّ من تلامذته المُلازِمين لمَحلِّه، والمُنْتَمِين لناحيته»(٣).

***

(١) ينظر: «لحظ الألحاظ» لتقي الدِّين ابن فَهْد [ص/ ٢٠٤].

(٢) ينظر: «عنوان الزمان» للبِقاعِيّ [٢/ ٩٣].

(٣) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤٢].

البحث العاشر: عقيدته ومذهبه

تضارَب الحديثُ عن عقيدة بُرْهَان الدِّين سِبْط ابن العَجَمِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فوصَفه البعضُ بالتمسك بطريقة السلف، ووصَفه البعضُ الآخر بالتصوف.

ومَن وصَفه بالسيْر علىٰ نَهْج السلف: تلميذُه القاضي علاءُ الدِّين ابن خطيب النَّاصِرِيَة الحَلَبِيّ، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1] في «ذَيْله لتاريخ حَلَب»: «هو شيخٌ إمامٌ، عامل عالِم، حافظ وَرِعٌ، مُفِيد زاهد، علىٰ طريق السلف الصالح...»[2].

وقال عنه الحافظُ ابن حَجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة «المشيخة» التي خرَّجها له: «أمَّا بعد: فقد وقفْتُ علىٰ «ثَبَت» الشيخ الإمام العلَّامة الحافظ المُسْنِد شيخ السُّنّة النَّبَوِيَّة: بُرْهَان الدِّين الحَلَبِيّ سِبْط ابن العَجَمِيّ...»[3].

وقال عنه البقاعِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان علىٰ طريقة السلف في التَّوَسُّط في العيش، وفي الانقطاع عن الناس، لا سيما أهل الدنيا»[4].

---

(١) وابنُ خطيب النَّاصِرِيَة هذا: إمام مؤرِّخ علاَّمة، وعنه يقول السَّخَاوِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان إمامًا علَّامة، محقِّقًا مُتْقِنًا، بارعًا في الفقه، كثير الاستحضار له، إمامًا في الحديث، مشاركًا في الأُصُول مُشَاركة جَيِّدَة، وكذا في العربية وغيرها، مُسْتَحْضرًا للتاريخ، لا سيما السِّيرَة النَّبَوِيَّة، فيكاد يَحْفظ مُؤلَّفَ ابن سيد الناس فيها، كلُّ ذلك مع الإتقان والثقة وحُسْن المحاضرة، وجَوْدة المُذاكَرة، والرِّياسة والحِشْمة والوَجاهة...». ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [٥/ ٣٠٦].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤٢]، و«المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغري بردي [١/ ١٥١].

(٣) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤٣]، و«إعلام النبلاء» لراغب الطباخ [٥/ ٢٠٥].

(٤) ينظر: «عنوان الزمان» للبِقاعِيّ [٢/ ٩٣].

ومِن الأدلة علىٰ صفاء عقيدته وحُسْن طَوِيَّته: ما حكاه الإمامُ السَّخَاوِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال: «لَمَّا دخل التَّقِيُّ الحِصْنِيُّ[١] حَلَبَ، بلغني أنه لم يتَوَجَّه لزيارته[٢]؛ لكونه كان يُنْكِر مشافهةً علىٰ لابِسي الأثواب النفيسة علىٰ الهيئة المُبْتَدَعة، وعَلىٰ المُتقَشِّفِين، ولا يَعْدو حالُ الناس ذلك، فتحامَىٰ قَصْدَه، فما وَسِعَ الشيخَ إلا المجيءُ إليه، فوجَده نائمًا بالمدرسة الشَّرَفيَّة[٣]، فجلس حتىٰ انتبَه، ثم سَلَّم عليه، فقال له: لَعَلَّك التَّقِيّ الحِصْنِيّ؟ فقال: أَنا أَبُو بكر. ثم سأله عن شُيُوخه، فسَمَّاهم له، فقال له: إن شيوخك الذين سَمَّيْتَهم هم عَبِيدُ ابن تيمية، أوْ عبيد مَن أَخَذ عَنهُ! فما بالُك تَحُطّ أنتَ عليه؟! فما وَسِع التَّقِيَّ إلا أنْ أخَذَ نَعْلَه وانصرف، ولم يَجْسُر يَرُدّ عليه»[٤].

وهذا النص يدل دلالة سافرة علىٰ عِظَم محبة السِّبْط ابن العَجَمِيّ لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، وسياقُ القصة مِن أوّلها إلىٰ آخِرها يدل علىٰ ذلك[٥].

---

(١) هو أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حَرِيز بن مُعلَّى الحسيني الحِصْنِيّ الفقيه العلاّمة الزاهد الوَرِع المتكلِّم، وفي أواخر عُمره انقطَع وتقشَّف حتى امتنَع من المُكالَمة، وصار يُطْلِق لسانَه على القضاة والأُمراء الفَسَدة، وبالَغ في الحَطِّ على شيخ الإسلام ابن تيمية، ولم يُنْصِفه ولا كاد، حتى ثارَتْ بسببه فتنة. ينظر ترجمته في: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١١/ ٨١-٨٤].

(٢) أي: لم يتَوَجَّه التَّقِيُّ الحِصْنِيُّ إلى زيارة السِّبْط ابن العجمي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

(٣) المدرسة الشَّرَفيَّة: من مدارس الشَّافِعِيَّة بحلب، سُمِّيَتْ بذلك نسبة إلى مُنْشِئها: شَرف الدِّين عبد الرحمن العجيميّ (المتوفى سنة: ٦٤٠ هـ). ينظر: «كنوز الذهب في تاريخ حلب» لأبي ذر سبط ابن العجمي [١/ ٣١٠]، و«إعلام النبلاء» لراغب الطباخ [٤/ ٤٢٥].

(٤) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤٥].

(٥) وينظر: «موسوعة مواقف السلف في العقيدة» للمغراوي [٨/ ٤٨٧-٤٨٨].

وقد وصفه بالتصوف الحافظُ السَّخَاوِيُّ، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولَبِسَ خِرْقَةَ التَّصَوُّف مِن شيخ الشيوخ: النَّجْم عبد اللطيف بن محمد بن موسىٰ الحَلَبِيّ، ومصطفىٰ وأحمد القريعة، وجلال الدِّين عبد الله البِسْطَامِيّ المَقْدِسِيّ، والسِّرَاج ابن المُلَقِّن»[1].

وهنا يُمْكِن الجَمْع بين القولَيْنِ: بكون الإمام سِبْط ابن العَجَمِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قرأ كُتُبَ المُتَصَوِّفَة واستفاد منها، مع اجتناب ما يُخالِف منها منهجَ السلف الصالح[2].

مذهبُه في الفقه:

كان ابنُ العَجَمِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ المذهب الشَّافِعِيّ، ولم يَخْرُج عنه، فظَلَّ علىٰ المذهب الشَّافِعِيّ طِيلة حياته، وكان تفَقَّه علىٰ كبار الشَّافِعِيَّة في عَصْره، مثل شيخ الإسلام البُلْقِينِيّ وسِرَاج الدِّين ابن المُلَقِّن وغيرهما.

***

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٣٩].

(٢) ينظر: «سبط ابن العجمي وجهوده في الحديث» لعلِيّ جابر الثبيتي [ص/ ١٠٢].

البحث الحادي عشر: مؤلفاته

برع سِبْط ابن العَجَمِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في علوم عديدة، فهو قارِئ مُجَوِّدٌ تَلَقَّىٰ أكثر مِن قراءة علىٰ جماعة من المُقْرِئين المُسْنِدِيْن، وفي النَّحْو هو نَحْوِيٌّ بارع، قد حَفِظ «**ألفية ابن مُعْطِي**» علىٰ أكثر مِن شيخ كما تقدم ذِكْرُه، ويقال مثل ذلك في الصَّرْف، والشِّعْر، والسِّيرَة، والتَّارِيْخ، إلىٰ جانب إمامته في الحديث وعلومه، والمؤلّفاتُ التي ألَّفها لا تكاد تَخْرُج عن دائرة الحديث وعلومه، مع السِّيرَة النَّبَوِيَّة اللهم إلا قليلًا.

وقد سبق **قولُ صاحبه الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومصنفاتُه مُمْتِعة مُحرَّرة، دالَّة علىٰ تتبُّعٍ زائد وإتقان، وهو قَلِيل المَباحِث فِيهَا كثير النَّقْل»[1].

وقد ظَهَر من خلال تتبُّع مؤلفاته: أن اتجاهه إلىٰ كتابة الحواشِي كان أكثر مِن اتجاهه إلىٰ تأليف كتاب مستقل، فمجموعُ مُؤلَّفاته وصلَتْ إلىٰ واحدٍ وثلاثين مُؤلَّفًا، كان مجموع الحَواشي منه حوالي: ستة عشر كتابًا، ونحن نذكر منها هنا ما وقَفْنا عليه من بطون الدفاتر والفهارس، مع بيان المخطوط منها والمطبوع، وهاك أسماءَها[2] فيما يلي:

---

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤٣].

(٢) جميع المصنَّفات المذكورة هنا مأخوذة من مصادر ترجمة المؤلِّف وغيرها من كُتُب التراجم والفهارس. ونحن نذكر هنا جملةً منها بأسمائها تامة؛ اكتفاءً بالإحالة عليها بعد ذلك بالإشارة؛ دَرْءًا للتكرار والإطالة، وهذه الكتب هي: «عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران» للبِقَاعِي [٢/ ٩٠-٩٣]. و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٣٨-١٤٥]. و«لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» لتقي الدِّين ابن فَهْد [ص/ ٢٠١-٢٠٦]. و«معجم الشيوخ» لنجم الدِّين ابن فَهْد [ص/ ٤٧-٥٠]. و«البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» للشوكاني [١/ ٢٨-٣٠]. و«إعلام النبلاء بتاريخ حَلَب الشهباء» لراغب الطباخ [٥/ ١٩٩-٢٠٧]. و«معجم المصنفين» لمحمود حسن التونكي [٤/ ٣٤٥-٣٤٨].

١ - «**اختصار الغوامض والمبهمات**» لابن بَشْكُوَال، وقد اختصره بحَذْف أسانيده[1]. (مخطوط)[2].

٢- «**الاغتباط بمعرفة مَن رُمِيَ بالاختلاط**»، وهذا الكتاب في الرجال، ألَّفه في غُرة جُمادىٰ الأُولىٰ سنة: (٨١٨ هـ)، (مطبوع)[3].

٣- «**إملاءات علىٰ صحيح البُخَارِيّ**»، وقد أملَىٰ علىٰ البخاري عدة مرات، كتبَها عنه جماعة مِن طَلَبته[4].

٤- «**التاريخ**» في التراجم والوقائع التاريخية[5].

٥- «**التبيين لأسماء المُدلِّسِين**»، رسالة صغيرة في المُدلِّسِين من الرجال، كتَبها سنة: (٨١٨ هـ)، (مطبوع)[6].

---

(١) وكتَبَ عليه المؤلفُ بخطِّه: «الغوامض والمبهمات في الأسماء الواقعة في الأحاديث. اختصرها: إبراهيم بن محمد بن خليل سِبْط ابن العجمي كاتبُها بحذف الأسانيد وعَزْو ما قَدَر على عَزْوه من الأحاديث إلى الكتب التي هي فيها»

(٢) منه نسخة مخطوطة بخط المؤلف في مكتبة فيض الله أفندي بتركيا (برقم/ ٤٩٦).

(٣) طُبع عدة طبعات، منها: في مكتبة المعارف ضِمْن مجموع (الرسائل الكمالية) (سنة: ١٣٥٠هـ). وطُبِعَ في الزرقاء بالوكالة العربية للتوزيع والنشر، تحت عنوان: (ثلاث رسائل في علوم الحديث). بتحقيق: عَلِيّ حسن عبد الحميد. وطُبع أيضًا في دار الحديث- القاهرة، (سنة: ١٩٨٨م) بتحقيق: علاء الدِّين علِيّ رضا.

(٤) ذكره في «الضوء اللامع»، و«لحظ الألحاظ». و«معجم الشيوخ». و«إعلام النبلاء». و«عُنْوان الزمان».

(٥) ذكره ابنُه أبو ذر في مواضع من كتابه: «كنوز الذهب في تاريخ حلب» [١/ ٣٠٠، ٣٧٢، ٣٨٠، ٣٩٨]. و[٢/ ١٨٦]، وعنه في «إعلام النبلاء» [٤/ ٢٦٨، ٣٦٩]، و[٥/ ٦٥].

(٦) طُبع عن دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأُولى: سنة: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م. بتحقيق: يحيى شفيق حسن. وطُبع في مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع. (سنة: ١٩٩٤م). علَّق عليه وحقَّقه: محمد إبراهيم داود الموصلي.

٦- «**تذكرة الطالب المُعَلَّم فيمن يقال إنه مُخَضرم**»، رسالة لطيفة في الرجال. (مطبوع)(١).

٧- «**تحفة المُنْجِد والمُتْهِم في غريب صحيح مسلم**»، وهو كتابُنا هذا، وسيأتي الكلام عليه في دراسة الكتاب، إن شاء الله تعالىٰ.

٨ - «**ترجمة الإمام أحمد بن حنبل** رَحِمَهُ ٱللَّهُ» في مجلد(٢).

٩- «**ترجمة عَلِيّ بن أبي طالب** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ». في مجلد(٣).

١٠- تعليقات مفيدة كتَبها بحاشية كتاب: «**التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن**». (مخطوط)(٤).

١١- «**التلقيح لفهم قارئ الصحيح**» وهذا الكتاب شَرْح وجيز علىٰ «صحيح البُخَارِيّ»، وهو شرح مختصر مُمْتِع، يدل علىٰ غزارة عِلْمه، ورُسُوخ قدَمِه في هذا العِلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ. (مطبوع)(٥).

---

(١) طُبع قديمًا عن الدار العلمية بالهند ضمن (مجموع به ثلاث رسائل لابن العجمي). الطبعة الأولى سنة: ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١م. بعناية: عبد الوهاب عبد الواحد الخلجي. ثم طُبع في دار الأثر بالرياض، (سنة: ١٤١٤هـ). بتحقيق: مشهور حسن سلمان.

(٢) ذكره المؤلّف في غضون ترجمة الإمام أحمد من كتابه: «نهاية السول في رُواة الستة الأصول» [٢١٨/١].

(٣) ذكره المؤلّفُ في غضون ترجمة الإمام أحمد من كتابه: «نهاية السول في رُواة الستة الأصول» كما في رسالة: «برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي وجهوده في علم الحديث». لعلي جابر وادع الثبيتي [ص/ ١٢١]

(٤) له نُسْخَة مخطوطة محفوظة في خزائن المكتبة العُثْمَانِيَّة بِحَلَب (برقم: ١٠٦) وعنه مصورة في المكتبة المركزية بجامعة أُمّ القُرى (برقم: ١٤٨٤٧)، ومصورة أخرى بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض (برقم: ١٠٤٢) وفي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (برقم: ٣٣٢)، وكانت كتابة ابن العَجَمِيّ لهذه النُّسْخَة في القاهرة في شعبان من عام (٧٨٥هـ).

(٥) طُبع في دار العاصمة، بتحقيق: الدكتور سليمان بن عبد الله أبا الخيل.

١٢- «**ثَبَتٌ بتراجم شُيُوخه**»، وصَفه السَّخَاوِيُّ بأنه: «كثير الفوائد، وفيه إلمام بتراجم شُيُوخه، بل ترجَم لجماعةٍ ارتحلوا إليه وأخذوا عنه كابن حَجر»[١]. (مخطوط قيد التحقيق بمؤسسة عِلم)[٢].

والكتاب قيد التحقيق عندنا بمؤسسة علم حفظها الله تعالى.

١٣- حَاشِيَة علىٰ «**ألفية العِرَاقِي**» في مصطلح الحديث، وهو غير حاشيته الآتية علىٰ شَرْح العراقي للألفية نَفْسها، وقد ذكَرهما السخاويُّ في جملة كُتُبه فقال: «والتيسير علىٰ ألفية العراقي وشَرْحها، مع زيادة أبْيَاتٍ في الأَصْل غير مُسْتَغْنًىٰ عنها»[٣]. (مخطوط)[٤].

١٤- حَاشِيَة علىٰ «**تجريد أسماء الصحابة**» لِلذَّهَبِيِّ[٥].

١٥- حَاشِيَة علىٰ «**تلخيص المستدرك**» لِلذَّهَبِيِّ[٦].

١٦- حَاشِيَة علىٰ «**جامع التحصيل**» لِلعَلَائِيِّ[٧].

١٧- حَاشِيَة علىٰ «**سنن ابن ماجه**» علَّقها سنة: (٧٩١ هـ). وهي تعليق لطيف في مجلد. مطبوع[٨].

---

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٤٢].

(٢) له نُسْخَة نفيسة مخطوطة بخط المؤلف في المكتبة الجامعة الأمريكية- بيروت (برقم: ٤٥٤).

(٣) ينظر: «الضوء اللامع»، وعنه في «البدر الطالع». و«إعلام النبلاء». و«معجم المصنفين».

(٤) له نسخة مخطوطة في المكتبة التيمورية (برقم: ١٣٩/ مصطلح).

(٥) ذكره في «الضوء اللامع»، و«لحظ الألحاظ». و«معجم الشيوخ». و«البدر الطالع». و«إعلام النبلاء». و«معجم المصنفين».

(٦) ذكره في «الضوء اللامع»، و«لحظ الألحاظ». و«معجم الشيوخ». و«البدر الطالع». و«إعلام النبلاء». و«معجم المصنفين».

(٧) ذكره في «الضوء اللامع»، و«لحظ الألحاظ». و«معجم الشيوخ». و«البدر الطالع». و«معجم المصنفين». و«إعلام النبلاء».

(٨) له نسخة مخطوطة بخط المؤلف في مكتبة فيض الله أفندي بتركيا (برقم: ٤٩٦). وعنها مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود (برقم: ٢٧٢٧)، وفي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (برقم: ١٢١).

١٨- حَاشِيَة علىٰ «**سنن أبي داود**»[(١)].

١٩ - حَاشِيَة علىٰ «**صحيح مسلم**». وهي كتابنا: «**تحفة المُنْجد والمُتْهِم**».

٢٠- حَاشِيَة علىٰ «**الكاشف**»، لِلذَّهَبِيِّ. (مطبوع)[(٢)]

٢١- حَاشِيَة علىٰ «**ميزان الاعتدال**» لِلذَّهَبِيِّ. (مخطوط)[(٣)]. وهي غير كتابه الآخر: «**نَثْلُ الهِمْيان**». وقد فرَّقَ بينهما غيرُ واحدٍ ممن ترجَم للمؤلف[(٤)].

٢٢- «**شرح مشارق الأنوار**»[(٥)].

٢٣ - «**زجاجة حمراء**»، ذكَر فيها بعض المبتدعة واعتقاداتهم[(٦)].

٢٤ - «**الكشف الحثيث عمن رُمِيَ بوضع الحديث**» (مطبوع)[(٧)].

٢٥ - «**المسلسلات**» (مخطوط)[(٨)].

---

(١) ذكره في «الضوء اللامع»، و«لحظ الألحاظ». و«معجم الشيوخ». و«إعلام النبلاء».

(٢) طُبع بحاشية «الكاشف»، طبعة: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة. الطبعة الأُولى سنة: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م. تحقيق: محمد عوامة الخطيب.

(٣) وقد اعتمَد على هذه النُّسْخَة الأستاذ البجاوي اعتمادًا يسيرًا، وذكَرها في مقدمة تحقيقه لـ: «ميزان الاعتدال» [ص/ ط]، ورمَز لها بـ: (س)، لكنْ دون ذِكْر اسم المكتبة التي هي فيها، أو تاريخ نَسْخها أوْ مكانها؟!

(٤) كصاحب: «لحظ الألحاظ». وصاحب: «عُنْوان الزمان».

(٥) ذكَره المؤلفُ في غضون شَرْحه: «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» [ج١/ ل ٦٠/ أ]. نقلاً عن مقدمة تحقيق «نور النبراس شرح سيرة ابن سيد الناس/ لسبط بن العجمي » [ص/ ١٣٠] للدكتورة سعاد صالح.

(٦) ذكره المؤلّف في غضون مقدمة كتابه: «نهاية السول في رُواة الستة الأصول» [١/ ١٢٥].

(٧) طُبع عن مكتبة النهضة العربية- بيروت، سنة: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م. بتحقيق: صبحي السامرائي.

(٨) منه نسخة مخطوطة في مركز المَلِك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية (برقم: ١٥٠٣).

٢٦ - «**المُقْتَفَىٰ في ضَبْط ألفاظ الشِّفَا**»، للقاضي عياض، يقع في مجلد، وقد انتهىٰ منه سنة:)٧٩٧ هـ((مخطوط)[١] .

٢٧ - «**نَثْل الهِمْيان في معيار الميزان**» ذكَر فيه الرواة الضعفاء والمجهولين الذين أهمَلَهم الذَّهَبِيُّ، وفرَغ مِن تأليفه قبل فتنة تيمورلنك[٢]، وكان قد سقَط منه أوراق، فأكمَلَها عام:)٨٠٥ هـ). (مطبوع)[٣].

٢٨ - «**نهاية السُّول في رواة الستة الأصول**»، نَهَج فيه منهجَ الذَّهَبِيّ في «الكاشف»، فاقتصر علىٰ تراجم رجال الستة الأصول. (مطبوع) [٤].

٢٩ - «**نور النبراس علىٰ سيرة ابن سيد الناس**» (مطبوع)[٥].

٣٠ - هوامش «**الاستيعاب**» لابن عبد البر، (مخطوط)[٦].

٣١ - «**التيسير علىٰ شَرْح ألفية العِرَاقِيّ**» وهي حَاشِيَة علىٰ شَرْح الألفية في الحديث للعِرَاقِيّ[٧].

***

(١) له نسخة مخطوطة في المكتبة الأحمدية بحلب (برقم: ١٨١) وهي بخطه المبارك، وعنه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (برقم: ٤٤٠٥)، وفي مكتبة مكة المكرمة (برقم: ٧٠).

(٢) عندما هاجم حَلَب، وشَرَّد أهلَها، وسَلَبهم ما لهم، وكانت هذه الفتنة عام: (٨٠٣ هـ).

(٣) طُبِع عن مركز النعمان للبحوث والدراسات، بتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. وطُبِع مرة أخرى عن مكتبة الإمداد العِلمي، مكة المكرمة. بتحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي.

(٤) طُبِع في مركز إحياء التراث الإسلامي. الطبعة الأُولى. سنة: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م. بتحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي.

(٥) طُبِع عن دار النوادر للنشر والتوزيع. سنة: (١٤٣٥هـ). تحت إشراف: نور الدين طالب.

(٦) له نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة عَلِيكَرة بالهند (برقم: ٣٠٢٣)، وعنها مصورة في معهد مخطوطات جامعة الدول العربية بالقاهرة (برقم: ١٠٣٣)، وأخرى في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (برقم: ٤٢٩٥).

(٧) ذكره في «الضوء اللامع»، و«البدر الطالع». و«إعلام النبلاء». و«معجم المصنفين».

البحث الثاني عشر: وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ

مَاتَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مطعونًا في يوم الاثنين سادس عشر من شهر شَوَّال(١) سنة إحدى وأربعين وثماني مئة (٨٤١هـ) بِحَلَب، عن ثمان وتسعين سنة.

وقيل: كانت وفاته قُبَيل الظهر من يوم الثلاثاء سادس عشر من شوال(٢)، ولم يَغِب له عقْلٌ، بل مات وهو يَتْلُو(٣) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وصُلِّيَ عليه بين صلاتي الظهر والعصر في الجامع الكبير، ودُفِنَ بمقبرة أَهْله بني العَجَمِيّ بالجُبَيل(٤)، داخل سُور حَلَب(٥)، وَكَانَت جنازَته مَشْهُودَة(٦).

***

---

(١) كذا أَرَّخه جُلُّ مَن ترجَم له، ولعلَّ في هذا التَّارِيخ وهْمًا؛ إمَّا في اليوم أو ما يُطابقه من الشهر العربي؛ ذلك أن أول شوال من سنة (٨٤١هـ) كان الجمعة، وبذلك لا يُمْكن أن يكون يوم الاثنين هو (١٦) منه، والأقرب إلى الصحة أن يكون: (١٨) منه، وعلى رواية ابن فَهْد -الآتي ذِكْرُها- يكون هو يوم (١٩) من هذا الشهر، والله أعلم. ويُنْظَر في ذلك جدول سَنَة (٨٤١هـ) من كتاب: «التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكية والقبطية» لمحمد مختار باشا [ص٤٢١].

(٢) ينظر: «معجم الشيوخ» لنجم الدِّين ابن فَهْد [ص/ ٥٠].

(٣) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٣٨].

(٤) هو محلة مشهور داخل سُور حلب، وبه مدرسة الجُبيل التي أنشأها شمسُ الدِّين أبو بكر أحمد بن أبي صالح عبد الرحيم الشهيد ابن العجمِيّ، وهذه المدرسة صارتْ تُعْرَف حديثًا بجامع أبي ذر. قال العلَّامةُ راغب الطبَّاخ: «وشَرْقي هذه المدرسة بيتٌ كبير قديم في وسَطه قُبَّة مرتفعة في شَرْقيها شبَّاكٌ مُطِلّ على التُّربة التي هناك، وفي هذا البيت ثمانيةُ قبور مُسَنَّمة بالتراب لا غير، هي قبور بني العجمي، ومعهم المُحدِّث الكبير إبراهيم بن محمد سِبط ابن العجمي وولدُه أبو ذر، لكن لا يُعْلَم صاحبُ كل قبْرٍ على اليقين». ينظر: «إعلام النبلاء» للطباخ [٤/ ٣٥٥، ٣٥٧].

(٥) ينظر: «معجم الشيوخ» لنجم الدِّين ابن فَهْد [ص٥٠].

(٦) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيّ [١/ ١٣٨].

* التعريف بكتاب «تُحفة المنجد» وبيان أهميته

معلوم أنَّ تراث علماء السَّلف رحمهم الله لا يخلو من فوائد عظيمة، فبِهِمْ حفظ اللهُ تعالى دينَه فقرَّبوا لنا معانيه وبيَّنوا لنا غامضه ومُتشابهه، وكان للإمام السِّبط يدٌ مباركةٌ في خدمة سنة النبي ﷺ فكان مما وفَّقه الله تعالى إليه في ذلك أن وضع حاشية على «صحيح مسلم» سمَّاها «تحفة المنجد».

وهذا الكتاب يكفي كونه لإمام بحر علامة مثل الإمام السِّبط رَحِمَهُ اللَّهُ قام فيه بالتعليق على كتاب من أصح كتب السنة النبوية المشرفة هو «صحيح الإمام مسلم» فلا ينبغي أن يستغني عنه طالب علم، ولا أن تخلو منه مكتبة علمية، وهذه ملامح من أهمية هذا الكتاب العظيم:

* نقل المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه فوائد كثيرة ونقولات عن مصادر لم نقف عليها منها: حاشية الدِّمياطي على «صحيح البخاري» وحاشيته أيضًا على «صحيح مسلم»، وكتاب «المسند المنتخب على الأبواب المستخرج من كتاب مسلم بن الحجاج»، وكتاب «التقريب» لمغلطاي، وكتاب «التحرير في شرح صحيح مسلم» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني الشافعي، ومنها ما لم يطبع مثل «الترشيح المذهب في تصحيح المهذب» لابن النَّقيب.
* كما حكم على بعض الأحاديث التي استشهد بها في شرحه حكمًا واضحًا بيِّنًا رفع به عن قارئ هذا الكتاب عناءَ الوقوف على حُكم هذه الأحاديث.
* كما بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ حال كثير من الرواة جرحًا وتعديلًا بيانًا وافيًا مع نقل كلام أهل الشأن المعتبرين في ذلك، مع بيان من لم ينسبه

الإمام مسلم كقوله: «عن سفيان» فيبيِّنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيقول هو ابن عيينة، مع إيضاح للمبهمات الواردة في الكتاب.

وإذا كان الراوي من المُقلين بيَّن ذلك فقال مثلًا: ليس لفلان في الصحيحينِ غير هذا الحديث الواحد.

* كما بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلَّ ما أشكل من «صحيح مسلم» من الأسماء والأنساب والقبائل والبلدان بيانًا دقيقًا فضبطها ضبطَ حروفٍ، مع تحريرها أحيانًا بالرجوع للنسخ الخطية العتيقة للمصادر التي ينقل عنها، كقوله: «هو مضبوطٌ في النُّسخِ الصحيحةِ من «الاستيعابِ» بكسرِ الجيمِ.. .

* كما بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ غريب أحاديث «صحيح مسلم» وأوضحه إيضاحًا شافيًا رفعَ معه كلَّ إشكال قد يتعثر فيه طالب كتاب «صحيح مسلم».

* تكلَّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الإشكالات التي أوردها بعض العلماء على «صحيح مسلم» وبيَّنها بيانًا موسعًا مع ذكر كلام أهل العلم المعتبرين في ذلك.

* كما بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ معاني ألفاظ وعبارات متون أحاديث مسلم مع ذكر الاحتمالات الواردة فيها، وذكر الاختلاف بين رُواة الصَّحيح فيها، وذكر الأوهام التي وقع فيها بعض الرُّواة.

* كما تعرَّض رَحِمَهُ ٱللَّهُ لبعض المسائل الفقهية المتعلقة ببعض الأحاديث فبيَّنها وبيَّن مذاهب العلماء فيها باختصار، واستنبط منها ما يمكن الوقوف عليه من أحكام شرعية.

***

منهج العمل في تحقيق الكتاب

مِن المعروف مدَى صعوبة نَشْر نصٍّ على أساس مخطوط وحيدٍ، خاصة إذا كانت نسخة ضعيفة، وقد سبَق وأشَرْنا إلى أننا اعتَمَدْنا في تحقيق هذا الكتاب ونشْره على نسخة فريدة جمعها تلميذ الإمام السِّبط، لَمْ نَعْثُر على نَظِير لها في مكتبات العالم بعد البحث والتتبُّع، ثم وقفنا بحمد الله وفضله على نسخة «صحيح مسلم» التي عليها تعليقات السِّبط بخطِّه، فقابلنا الكتاب مرة أخرى على ما وقفنا عليه منها واستطعنا قراءته، وراجعنا الكتاب مرة أخرى.

وكان عملنا في الكتاب ملخَّصًا فيما يلي:

١- نسخنا الكتاب من النسخة «م» التي وقفنا عليها أولًا، وراعينا في ذلك علامات الترقيم المعروفة وقواعدَ الإملاء الحديثة التي تعارَف عليها القوم.

٢- قابلنا الكتاب على النسخة «م» مقابلة دقيقة، ثم قابلنا الكتاب مرة أخرى على ما وقفنا عليه من نسخة المؤلف واستطعنا قراءته وهو المجلد الأول والثاني من النسخة، والمجلد الرابع وقفنا عليه لكن صورته سيئة جدًّا فلم نستطع قراءته، وطلبنا تصويره من دار الكتب مرة ثانية فكان الجواب بعدم وجوده الآن لديهم لظروف ما، وأما المجلد الثالث والخامس من النسخة فلم نقف عليه.

ثم رجعنا بعد ذلك مرة ثانية للنُّسختين الخطيتين لمراجعة ما أشكل من بعض الكلام أثناء المقابلة.

٣- في المجلدات التي وقفنا عليها من نسخة مسلم بحاشية السبط

اعتمدناها أصلًا وضبطنا التحريفات والتصحيفات الواقعة في النسخة «م» منها، وفي غيرها رجعنا للمصادر التي اعتمد عليها المؤلف في جمع مادته العلمية علىٰ رأسها كتاب شرح مسلم للنووي ثم كتاب «المعلم» للمازري و«إكمال المُعْلِم» للقاضي عياض، فراجعنا النصوص منها وما وجدناه من تحريف أو سقط أثبتنا الصواب منها، وعلقنا عليه في الحاشية.

٤- قُمْنَا بوضع الرَّسْمِ العُثماني للآيات القرآنية الواردة في الكتاب، مع عزوها للمصحف الشريف.

٥- خرَّجْنا الأحاديث والآثارِ الواردة في الكتاب تخريجًا غير موسع؛ فإذا كان الحديث في الصحيحين اكتفينا بذلك، وإذا كان خارجهما رجعنا إلىٰ السنن الأربعة وغيرها دون التوسع مع ذكر الكتاب والباب إن وجد، ولم نتوسع إلا لحاجة، مع نقل أحكام العلماء علىٰ الأحاديث إن وقفنا علىٰ ذلك.

٦- قُمْنا بضَبْط متون الأحاديث التي علَّق عليها المصنِّفُ ضبطًا كاملًا، وكذا الأحاديث الواردة في شرحه.

٧- كما قُمْنا بتقْييد الأسماء، والكُنَى، والأنساب، والألقاب، وأسماء البلدان، والأنساب بالشَّكْل في أصْل النصِّ، وذلك بالرجوع إلى الكتب المُعْتَمدة في ذلك، ولَمْ نُصرِّح بالمصدر في كل مرة خَشْيةَ الإثقال.

٨- نَظَمْنا النصَّ على نسَقٍ واحد مِن أوَّله إلى آخِره، بما يُفيد فهْمَ النَّصِّ فَهْمًا جيِّدًا، ويُظْهِر مَعَانيَه ودلالاتِه واضحةً، فجَعَلْنا كلَّ كلمةٍ أو جملةٍ مِن الكلمات الغريبة التي يشْرحها المؤلِّف في فِقْرة مستقلَّة بين التنصيص المعروف.

٩- وثَّقنا النصوص والأقوال الواردة في الكتاب من مصادرها الأصلية، فإن لم نقف عليها عزونا لمصادر أخرىٰ وسيطة تنقل عنها.

١٠- رمزنا للنسخة الأم التي بخطِّ المصنِّف بـ «الأصل» وللنسخة الأخرىٰ بـ «م».

١١- وضعنا ترقيم النسخة الخطية «م» علىٰ حاشية الكتاب ليسهل رجوع الباحث إليها عند الحاجة.

١٢- قمنا بوضع أرقام «صحيح مسلم» طبعة عبد الباقي عند بداية كل متن يشرحه المصنِّف ليسهل الرجوع إلىٰ «صحيح مسلم».

١٣- وَضَعْنا مقدِّمة علمية يسيرة للكتاب تكلمنا فيها عن المصنف وكتابه ومنهجه وعملنا في الكتاب.

١٤- قُمْنا بعمَل فهارس للكتاب، اشتمل على:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار النبوية الواردة في الشرح.
- فهرس الأعلام.
- فهرس البلدان والأماكن.
- فهرس الكتب المذكورة في سَوَاد الكتاب.
- فهرس الموضوعات.
- فهرس المصادر والمراجع.

وبعد: فهذا جُهْدُنا المتواضع الذي قُمْنا به في التعليق على هذا الكتاب، سائلين الله ﷻ الذي مَنَّ علينا بإخراجه على هذا النحو؛ أن يتقبَّله مِنَّا، إنه جَوَاد كريم.

***

توثيق اسم الكتاب ونسبته

لقد تأكد لنا إن شاء الله تعالى صحة نسبة هذا الكتاب لمؤلفه بأمور:

أولًا: جاء ذكرُ الكتاب مُبيَّنًا على طرة النسخة الخطية «م» ثم كُتب في مقدمة الكتاب: هذا تعليقٌ مباركٌ على غريبِ ألفاظِ «صحيحِ» جمعتُه مِن حواشٍ وجدتُها بخطِّ شيخِنا الإمامِ برهانِ الدينِ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ خليلٍ سِبطِ ابنِ العَجَمِيِّ على نُسخةٍ من الصَّحيحِ له؛ وذلك بإشارتِه بالتماسٍ له في ذلك، فأجاب متَّع اللهُ بحياتِه إلى ذلك، فلمَّا كمُل بعونِ اللهِ وتوفيقِه، أشار متَّع اللهُ بحياتِه أن أسميَه: «تُحْفَةُ المُنْجِدِ والمُتْهِمِ في غَرِيبِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

قلنا: وقد وقفنا على هذه النسخة الخطِّية من «صحيح مسلم» التي عليها حوشي السِّبط بخطه المعروف، واعتمدنا على ما وقفنا عليه منها، وهذا يقطع بإذن الله تعالى بنسبة الكتاب لمؤلفه.

ثانيًا: نسبه له الإمام السَّخاوي في ترجمته الماتعة له في «الضوء اللامع» (١/ ١٤١) فقال: وله حواش على «صحيح مسلم» لكنها ذهبت في الفتنة.

قلنا: يسَّر الله تعالى الوقوف عليها، وكما ذكرنا في ترجمته أنَّ الله تعالى حفظ كتب السِّبط التي نسخها والتي من تأليفه؛ لأنه وضعها في القلعة أيام الفتنة.

***

وصف النسخ الخطية

النسخة (م)

مصورة عن النسخة المحفوظة بمكتبة رئيس الكتاب برقم حفظ (١١٨) وهي نسخة جمعها تلميذ المؤلف من حاشية نسخته من «صحيح مسلم»، وهي نسخة جيدة لكنها لم تسلم من بعض التحريف والتصحيف.

العنوان على صفحة العنوان وفي المقدمة: تحفه المنجد والمتهم في غريب صحيح مسلم.

المؤلف من المقدمة: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل، سبط ابن العجمي.

جامعه من حرد المتن: صالح بن أحمد بن صالح بن أحمد بن السفاح، الشافعي، الحلبي.

الفراغ من تعليقه من حرد المتن: وافق الفراغ من تعليقه مساء يوم الجمعة حادي عشر شهر ذي القعدة الحرام من شهور سنة ست عشرة وثمانمائة بحلب المحروسة.

الوصف المادي: نسخة كاملة.

عدد الأوراق: ٣٤٨ ورقة، تعقبيه بفوت.

مسطرتها: ١٧ سطر.

عدد الكراريس: ٣٦ كراسة.

المقاس الخارجي: ١٤١ x ١٧٨ مم.

المقاس الداخلي: ٩٥ x ١٣٠ مم.

نوع الخط وجودته: نسخي جيد.

لون المداد: كتبت بمداد أسود، وميز كلمة "قوله" بالحمرة، وكتبت العناوين بالمداد الأحمر.

التجليد: تجليد جلدي بني، مؤطر بزخرفة هندسية مضغوطة، ووسطه صرة بزخرفة هندسية مضغوطة، ويحتاج إلى ترميم.

- ميز نهاية كل فقرة بدائرة صغيرة، المنقوطة دليل على المقابلة، والغير منقوطة دليل على عدم المقابلة.
- بها تصحيحات وتعليقات في الهامش.
- بها بعض البقع الزيتية.

تملكات على صفحة العنوان:

- "الله حسبي من كتب أبي بكر بن رستم بن أحمد الشرواني".
- "ملكه من فضل الله تعالى فقير عفوه وغفرانه والراجي فيض فضله وإحسانه إبراهيم بن أبي اليمن بن عبد الرحمن المعروف بابن النيروني الحلبي الحنفي العلواني غفر الله زلله وتقبل عمله، وذلك في سنة ست وأربعين وألف والحمد لله وحده وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم".

وقفيات على صفحة العنوان:

- "الحمد لله وحده مدرسة المقر المرحوم الأنجب ... تغمده الله بالرحمة ... فلا يخرج من المدرسة مع غيرها ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾[1].

(١) سورة البقرة: الآية ١٨١.

- **خاتم وقف نصه:** "حسبي الله بسم الله الرحمن الرحيم وقف هذا الكتاب مصطفى رئيس الكتاب السابق لوجه الله الخالق وسلم للمتولي وحكم بصحته حاكم الشرع الشريف وشرط الاستفادة منه لأولاده قيم قيم وبعدهم ويعمل به كما في الوقفية إلى قيام الساعة وأخزى الله من يشتراه وباعه سنة ١١٥٤".

بيانات الحفظ

اسم المكتبة: مصطفى رئيس الكتاب.

رقم الحفظ: ١١٨.

النسخة الأصل

نسخة من «صحيح مسلم» تقع في خمسة مجلدات، المجلدان الثالث والخامس مفقودان، لكن تم تلفيق المجلد الثالث من نسخة أخرى.

كتب المؤلف الإمام السِّبط حواشيه عليها بخطه المعروف بالصعوبة وصغر الحجم.

عدد الأوراق: ٨١٧ ورقة (مجموع عدد ورق الأجزاء).

نوع الخط وجودته: كُتِبَ "صحيح مسلم" بخط مغربي نفيس، وكتبت التعليقات بالهامش بخط نسخي جيد بخط سبط ابن العجمي (مؤلف الكتاب).

- **وقف كتب على صفحة العنوان للجزء الرابع، نصه:** «الحمد لله وقف والثلاثة أجزاء قبله الأربعة جميع صحيح مسلم ... في الانتفاع ... وجعلت النظر فيه ... محمد بن خليل سبط ابن العجمي الحلبي ... من رجب سنة خمس وثمانمائة بحلب.

شهد على شيخنا الواضع خطه أعلاه بما وضع بخطه أعلاه في تاريخه وكتبه علي بن محمد بن سعد بن الخطيب الطائي الشافعي.

شهد على شيخنا الواضع خطه أعلاه بما وضع بخطه أعلاه في تاريخه وكتبه محمد بن أحمد بن عمر بن العجمي».

- **سماع:** «الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد، فقد سمعت على شيخنا الإمام الحافظ الجهبذ الناقد زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحيم العراقي كتاب صحيح مسلم رحمه الله تعالى فوت ... في الجزء الأول سماع شيخنا لجميعه ... فيه وصح ذلك بقراءة ولد شيخنا الإمام المحدث ولي

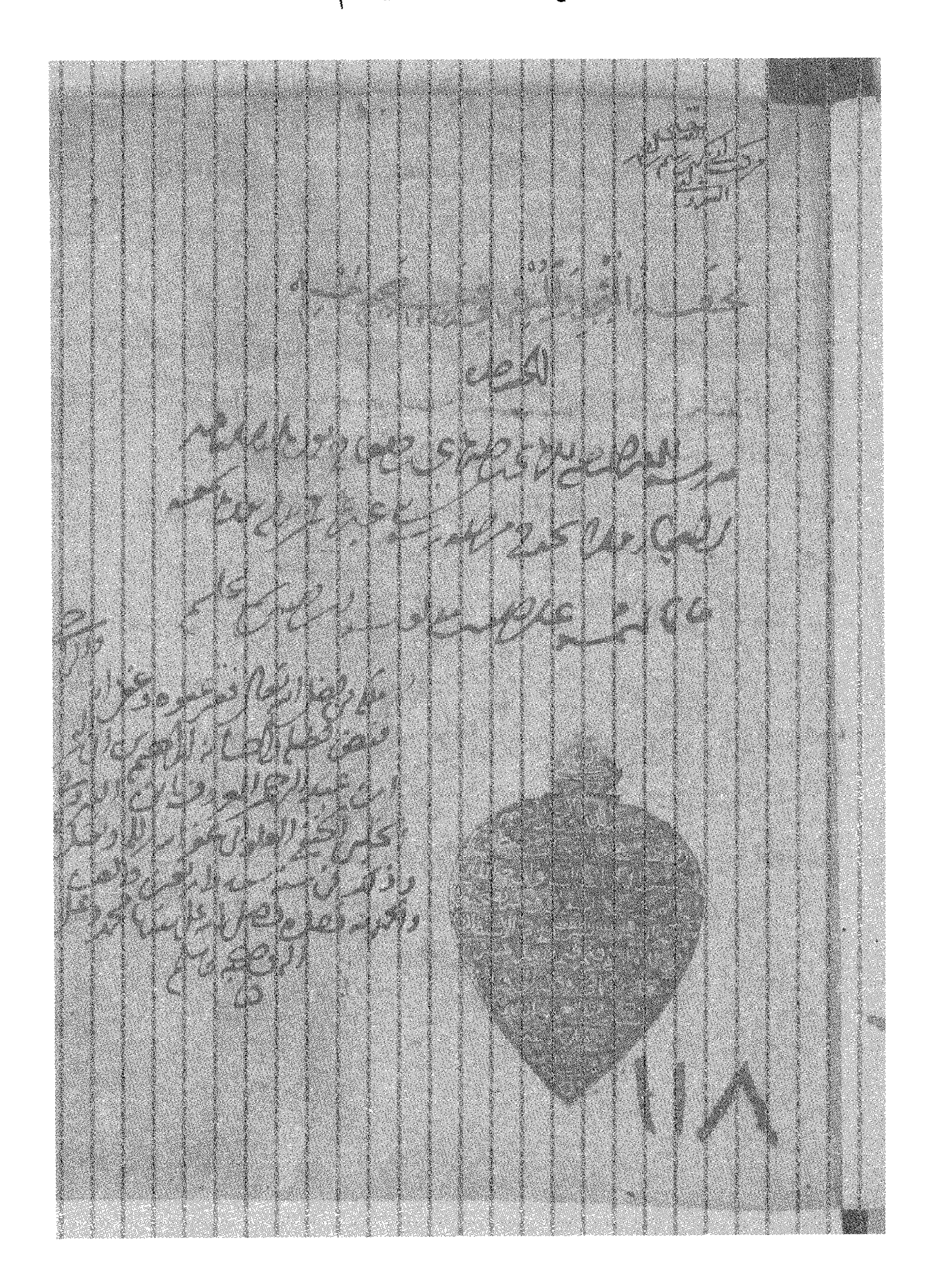
الدين أبي زرعة أحمد في مجالس آخرها يوم الأربعاء ثامن عشر شهر رمضان المعظم من سنة إحدى وثمانين وسبعمائة بدار السنة الكاملية بالقاهرة وسمع ذلك جماعة لسواها ... شيخنا المسمع ... قاله إبراهيم سبط ابن العجمي وكتبه ولله الحمد والمنة».

- قراءة: «وقرأت جميع الصحيح على شيخنا الحافظ المذكور أعلاه بسنده في هذه النسخة وسمع ذلك الإمام العلامة عز الدين أبو البقاء محمد بن أبي الصفا خليل بن هلال الحاضري الحنفي وصاحبي في الله الإمام بهاء الدين محمد بن شيخنا الإمام ... العامل الرباني شمس الدين محمد بن إبراهيم ... الشافعي والفقيه الفاضل الذكي المثقف شهاب الدين أبو العباس أحمد بن السمسار القاهري ... مجلسان فقرأهما لنفسه وسمع الشيخ الإمام الفاضل علاء الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن علي المكي الأصل القاهري من كتاب السفاح إلى آخر الصحيح وصح ذلك في مجالس آخرها في الخامس والعشرين من المحرم الحرام سنة خمس وثمانين وسبعمائة هما بالعمرية خارج القاهرة عن مجلس واحد ... وأجاز الشيخ لنا ما يجوز له روايته قاله إبراهيم سبط ابن العجمي ... ولله الحمد والمنة سبحانه».

بيانات الحفظ: نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم عمومي (٣١٣٢٢) وبرقم خصوصي (١٢٩٦ حديث).

نماذج من النسخ الخطية للكتاب

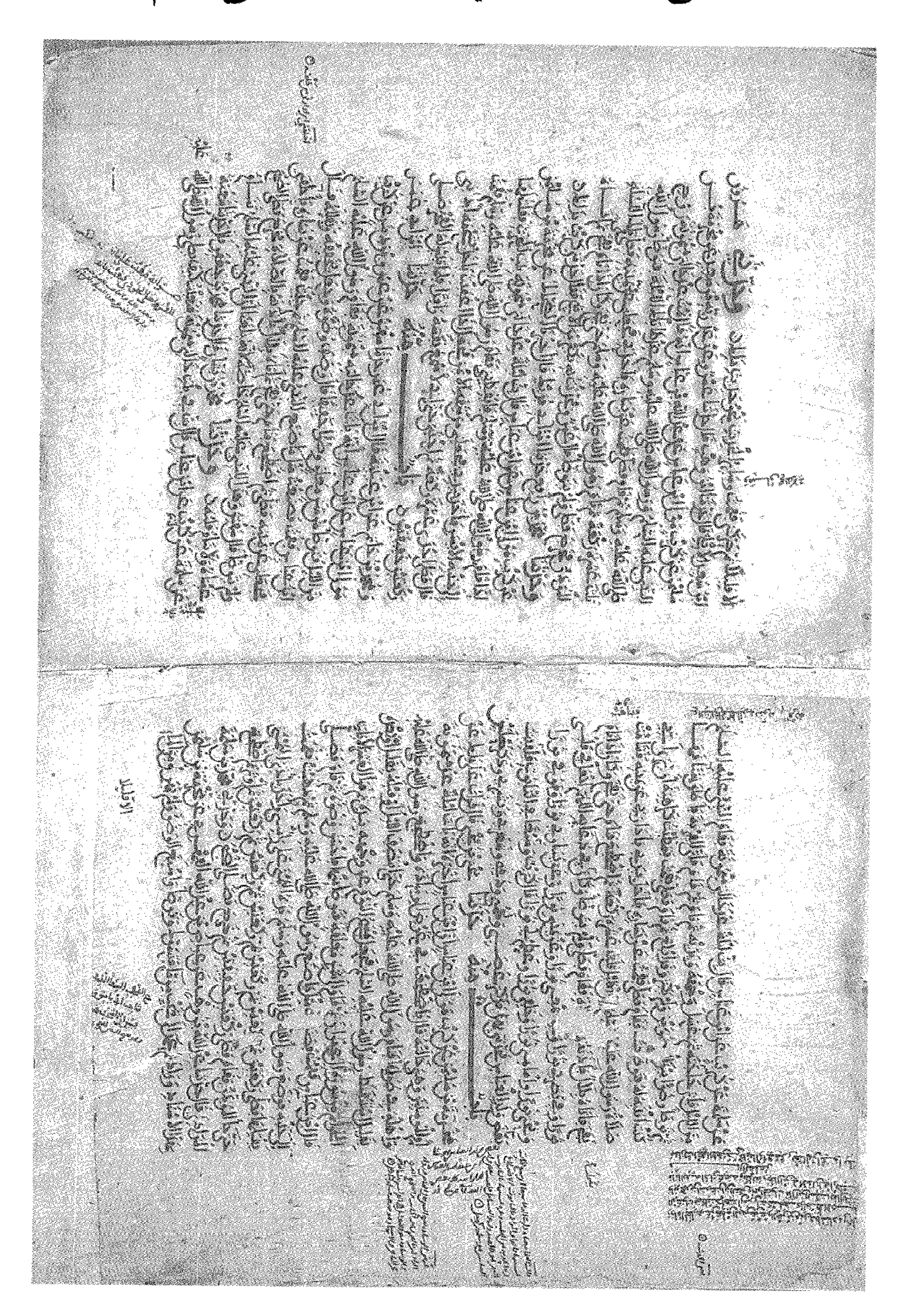
طرة النسخة الخطية (م)



الورقة الأولى من النسخة الخطية (م)

الورقة الأخيرة من النسخة الخطية (م)

نماذج من خطِّ السِّبط في حاشيته على «صحيح مسلم»







تحفة المنجد والمنهم في غريب صحيح مسلم

تأليف

الإمام المحدث الحافظ المجتهد
برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي الشافعي
سبط ابن العجمي ٨٤١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبالله المستعان

الحمدُ للهِ الكريمُ المنَّانُ، ذو الطَّولِ والإحسانِ، الحكيمُ، الحميدُ، القديمُ، المجيدُ، أحمَدُه حمدَ مُعترفٍ بآلائِه، وأشكرُه على ما أولاني من كرمِه وإحسانِه، وأشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ شهادةً عقدَها الجَنانُ، ونطَق بها اللسانُ، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، المختارُ الذي أقام منارَ الشريعةِ، وجاهَد الكُفَّارَ، صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِه، وصحبه الذين آمنُوا وتمسَّكوا بحبلِه، صلاةً تُشْرَحُ بها القلوبُ، ويَتيَسَّرُ بها كلُّ مطلوبٍ.

أما بعدُ:

فهذا تعليقٌ مباركٌ على غريبِ ألفاظِ «صحيحِ» الإمامِ أبي الحُسينِ(١) مُسلِمِ القُشَيريِّ النَّيسابُورِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جمعتُه مِن حواشٍ وجدتُها بخطِّ شيخِنا الإمامِ العالمِ العاملِ، الزاهدِ الورعِ، شيخِ المحدِّثينَ ورُحْلَةِ الطالِبينَ، برهانِ الدينِ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ خليلٍ سِبطِ ابنِ العَجَمِيِّ متَّع اللهُ الوجودَ بوجودِه على نسخةٍ من الصحيحِ له؛ وذلك بإشارتِه بالتماسٍ له في ذلك، فأجاب متَّع اللهُ بحياتِه إلى ذلك، فلمَّا كمُل بعونِ اللهِ وتوفيقِه، أشار متَّع اللهُ بحياتِه أن أسميَه: «**تُحْفَةُ المُنْجِدِ والمُتْهِمِ في غَرِيبِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ**» واللهُ المسؤولُ أن يَنْفَعَ به بمَنِّه وكرمِه، وهو حسبُنا ونِعم الوكيلُ.



(١) في «م»: الحجاج وهو خطأ. والمثبت الصواب كما في مصادر ترجمته.

قولـه: «أَنْ لَـوْ عُـزِمَ لِـي عَلَيْـهِ» أي: لـو سـهُل لـي سـبيلُ العـزمِ أو خُلِـقَ فِيَّ قُـدرةٌ عليـه، ولا يَجُـوزُ أن يُـرَادَ بالعـزمِ حقيقَتَـه المتبـادرةَ إلـى الأفهـام؛ وهـو حصـولُ خاطـرٍ في الذهـنِ لـم يَكُـنْ، فإنـه مُحـالٌ في حـقِّ اللهِ تعالـى[١].

قوله: «كَانَ أَوَّلُ مَنْ يُصِيبُهُ» أَوَّلُ: مرفوعٌ؛ اسمًا لكان.

قوله: «فَذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ يَهْجُمُ» أي: يَقَعُ.

قوله: «عَلَى شَرِيطَةٍ» يعني: شرطًا.

قولـه: «أَوْ إِسْـنَادٌ[٢] يَقَـعُ» إسـنادٌ: مرفـوعٌ بالعطـفِ علـى قولِـهِ: «موضـعٌ»[٢/ أ].

قولـه: «لِأَنَّ المَعْنَـى الزَّائِـدَ فِـي الحَدِيـثِ المُحْتَـاجَ إِلَيـهِ» المحتـاجَ منصـوبٌ علـى الصفـةِ للمعنـى.

قوله: «فَإِنَّا نَتَوَخَّى» أي: نَتَحَرَّى وَنَتَقَصَّدُ.

قولـه: «وَأَنْقَـى مِـنْ أَنْ يَكُـونَ نَاقِلُوهَـا أَهْـلَ اسْـتِقَامَةٍ» قـال الحافـظُ الدِّمْيَاطِيُّ: الوجـهُ: مثـلُ أن يَكُـونَ نَاقِلُوهَـا أَسْـمَى، وذكَـر هـذا المـكانَ ابـنُ قُرْقُـولَ: قـال بعضُهـم: «وَأَنْقَـى» وهـو أن يَكُـونَ ناقلُوهـا، وذكَـر كلامَ القاضـي[٣] إنَّ الـكلامَ على جهتِـه صحيـحٌ، و«مِنْ» ههنـا للاسـتئنافِ بعـدَ تمـامِ غيـرِه، وهـو ممـا قدَّمنـاه مِـن معانيهـا»[٤].

وقـال النَّـوويُّ: وقولُـه: «وَأَنْقَـى» هـو معطـوفٌ علـى قولِـه: «أَسْـلَم» وهنـا تـمَّ الـكلامُ، ثـم ابتـدأ بيـانَ كونِها أسـلمَ وأنقَـى؛ فقَـال: «مِـنْ أَنْ يَكُـونَ نَاقِلُوهَا

---

(١) يوجه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام على مقتضى التأويل كما هو منهج الأشاعرة.

(٢) في «م»: وإسناد. والمثبت من «صحيح مسلم» (١/ ٣).

(٣) «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (١/ ٣٨٥).

(٤) «مطالع الأنوار» (٤/ ٥٠).

أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ» والظاهرُ أنَّ لفظةَ «مِنْ» ههنا للتعليلِ؛ فقد قال الإمامُ أبو القاسمِ عبدُ الواحدِ بنُ عليِّ بنِ عمرِ الأسديُّ في كتابِ «شرحِ اللُّمَعِ» في بابِ المفعولِ له: اعلم أنَّ الباءَ تَقُومُ مقامَ اللَّامِ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾[1]، وكذلك «مِنْ» قال اللهُ تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[2].

وقال أبو البَقاءِ في قولِه تعالى: ﴿وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾[3]: يجوزُ أن تكونَ للتعليلِ[4]، انتهى[5].

قوله: «فَإِنَّ اسْمَ السَّتْرِ» بفتحِ السينِ، ويوجَدُ في كثيرٍ من الأصولِ بكسرِها.

قوله: «كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ» قال أحمدُ: ثقةٌ ثقةٌ، مسَح عليٌّ رضي الله عليه رأسَه ودعا له بالبركةِ، قال ابنُ معينٍ: اختلَط بأخرة، تُوُفِّيَ سنةَ ١٣٦، (أخرج له ٤ وخ متابعة)[6].

قوله: «ويزيدَ بنِ أبي زيادٍ» يزيدُ بنُ أبي زيادٍ صدوقٌ، رديءُ الحفظِ، ولم يُتْرَكْ، وأخوه بُردٌ ثقةٌ، تُوُفِّيَ يزيدُ سنةَ ١٣٧، رَوَى له (٤) و(م) مقرونًا.

قوله: «وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ» فيه ضعفٌ يسيرٌ من سوءِ حفظِه، وكان ذا صلاةٍ [٢/ ب] وصيامٍ، تُوُفِّيَ سنةَ ١٣٨، وأمثلُ الثلاثةِ ليثٌ، قاله ابنُ مهديٍّ[7].

---

(١) سورة النساء، الآية: (١٦٠).

(٢) سورة المائدة، الآية: (٣٢).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٦٥).

(٤) عبارته في «التبيان في إعراب القرآن» (١/ ٢١٥): «(قَوْلُهُ تَعَالَى: (ابْتِغَاءَ) : مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، (وَتَثْبِيتًا) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا حَالَيْنِ: أَيْ مُبْتَغِينَ وَمُتَثَبِّتِينَ).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ٥٠).

(٦) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٦٠).

(٧) ينظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٨٤).

قولـه: «بِمَنْصُورِ بْنِ المُعْتَمِرِ» قـال أبـو داودَ: طلَـب منصـورٌ الحديـثَ قبـلَ الجماجـمِ[١]، والأعمـشُ بعدَهـا[٢]. قـال أبـو حاتـمٍ: منصـورٌ ثقـةٌ لا يخلِـطُ ولا يُدَلِّـسُ[٣]. وقـال العِجْلِـيُّ: ثقـةٌ ثَبْـتٌ[٤]، مـات سـنةَ ١٣٢، أخـرج لـه الجماعـةُ.

قولـه: «وَإِسْـمَاعِيلَ بْـنِ أَبِـي خَالِـدٍ» تُوُفِّـيَ إِسْـمَاعِيلُ سَـنَةَ ١٤٦، رَوَى لـه (ع).

قولـه: «ابْـنِ أَبِـي جَمِيلَـةَ» واسـمُ أبـي جميلـةَ: رُزينـةَ، وقيـل: بِنْدُوَيْـهِ، تُوُفِّـيَ سـنةَ ١٤٦، وقيـل: ٧.

قولـه: «وَأَشْـعَثَ الحُمَرَانِـيِّ» أشـعثُ بـنُ عبـدِ الملـكِ الحُمرانِـيُّ مولـى حُمْرَانَ، أبـو هانـئٍ البصـريُّ، أخـرج لـه (٤) و(خ) تعليقًـا، تُوُفِّـيَ سـنةَ ١٤٢، وقيـل: سـنةَ ١٤٦، وعلـى الثـاني اقتصـر الذهبـيُّ في «كاشـفِه»[٥] و«وفَيَاتِـه»[٦].

قولـه: «كَمَـا أَنَّ ابْـنَ عَـوْنٍ» يَعْنِـي: عبـدَ اللهِ، أخـرج لـه (ع)، تُوُفِّـيَ سـنةَ ١٨١.

قوله: «إِلَّا أَنَّ البَوْنَ بَيْنَهُمَا» أي: الفرقَ.

---

(١) وقعة الجماجم في سنة (٨١ هـ) كانت بين عبد الرحمن بن الأشعث والفقهاء والقراء معه، والحجاج بن يوسف الثقفي، وكانت الغلبة فيها للحجاج وقتل فيها عدد كبير من القراء، والجماجم موضع بظاهر الكوفة على سبعة فراسخ منها. انظر: «تاريخ الطبري» (٦/ ٣٤٦) وما بعدها، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٢/ ٩٠٥) وما بعدها، و«معجم البُلدان» لياقوت الحموي (٢/ ٣٠٥).

(٢) «سؤالات الآجري» لأبي داود (١/ ٢٣٥).

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ١٧٩).

(٤) «الثقات» للعجلي (٢/ ٢٩٩).

(٥) «الكاشف» (١/ ٢٥٣).

(٦) «الإعلام بوفيات الأعلام» (١/ ٩٢).

قوله: «مَنْ غَبِيَ عَلَيْهِ» أي: خفِي.

قوله: «**وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ أَنْ نُنَزِّلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ**» هذا الحديثُ رَوَاه أبو هشامٍ الرفاعيُّ وغيرُه من الثقاتِ عن يحيى بنِ يمانٍ عن الثَّوريِّ عن حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ عن ميمونِ بنِ أبي شَبيبٍ عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأخرجَه أبو داودَ في سُننِه[1] من هذا الوجهِ، وإسنادُه جيِّدٌ، إلَّا أنه معلولٌ؛ فإنَّ ميمونًا لم يَسْمَعْ من عائشةَ. قاله غيرُ واحدٍ [٣/ أ] من العلماءِ.

وقد نبَّه أبو داود[2] على هذه العلَّةِ عُقَيبَ هذا الحديثِ؛ ولهذا لم يَذْكُرْ مسلمٌ إسنادَه فيما أَرَى، وإن كان رجالُ إسنادِه كلُّهم من شرطِ كتابِه، وإنما أَوْرَدَه على وجهِ التعليقِ، هذا كلامُ الرَّشيدِ العطَّارِ في «الغُرَرِ المجمُوعَةِ»[3].

ولكن أبو عمرو بنُ الصلاحِ قال في القطعةِ التي له على «مسلمٍ»: «وفيما قاله أبو داودَ نظرٌ، فإنه، يَعْنِي: ميمونَ بنَ أبي شَبيبٍ أدرك المغيرةَ بنَ شعبةَ، ومات يَعْنِي: المغيرةَ، قبلَ عائشةَ، وعندَ مسلمٍ التعاصُرُ معَ إمكانِ اللِّقاءِ كافٍ في ثُبوتِ الإدراكِ، ولو[4] وَرَدَ عن ميمونٍ أنه قال: لم أُدْرِكْ عائشةَ، استقام لأبي داودَ الجزمُ بعدمِ إدراكِه، وهيهات ذلك»[5]، انتهى.

---

(١) «سنن أبي داود» (ح:٤٨٤٢).

(٢) قوله: أبو داود. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٣) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٣٣٣-٣٣٤).

(٤) قوله: ولو. ليس في «م». والمُثبَت من الأصل. انظر «الشذا الفيَّاح» للأبناسي (٢/ ٥٣٧)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (١/ ٣٢٩).

(٥) «صيانة صحيح مسلم» (١/ ٨٤).

قال النَّوويُّ في شرحِ هذا الكتابِ: «قلتُ: وحديثُ عائشةَ قد رواه البزَّارُ في «مسندِه»، وقال: هذا الحديثُ لا يُعْلَمُ رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ إلا من هذا الوجهِ، وقد رُوِيَ عن عائشةَ من غيرِ هذا الوجهِ موقوفًا» والله أعلم[١].

قوله: «كَعَبْدِ اللهِ بْنِ مِسْوَرٍ» قال الذَّهبيُّ: «كذَّابٌ، رَوَى عن التابعينَ»[٢].

قوله: «وَعَمْرِو بْنِ خَالِدٍ» هو أبو حفصٍ الأعشى الكوفيُّ، رَوَى عن الأعمشِ وهشامٍ، رَوَى عنه عمرُو بنُ عبدِ اللهِ الأَوْدِيُّ، قال ابنُ حِبَّانَ: «لا تَحِلُّ الروايةُ عنه، يَرْوِي الموضوعاتِ»[٣].

قوله: «وَعَبْدِ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ» عبدُ القدوسِ متروكُ الحديثِ، والشاميُّ بالشينِ المعجمةِ، وضبطَه بعضُهم بالمهملَةِ، قال القاضي: وهو خطأٌ[٤].

قوله: «مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَبْدُ اللهِ» ضعَّفَه غيرُ واحدٍ، وقال البخاريُّ: منكَرُ الحديثِ[٥].

قوله: «وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ» قال أحمدُ: ليس ممَّن يُكْتَبُ حديثُه، وقال ابنُ معينٍ: ليس بشيءٍ[٦]، وقال الجُوزَجَانيُّ: غيرُ ثقةٍ[٧]، وقال

(١) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٩).

(٢) عبارته في «الكاشف» (١/ ٣٥٨): «أَحَادِيثه مَوْضُوعَة، وَقَالَ النَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ: مَتْرُوك. وهوأبو جَعْفَر عرف بالمدائني فِي زمن الْمَنْصُور».

(٣) عبارته في «كتاب المجروحين» (٢/ ٧٩): «يروي عن الثقات الموضوعات، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار».

(٤) «إكمال المُعْلِم» (١/ ١٠١).

(٥) هو عبد الله بن محرر، «التاريخ الكبير» (٥/ ٢١٢).

(٦) «تاريخ ابن معين، رواية الدوري» (٤/ ٤١٥).

(٧) «أحوال الرجال» (١/ ١٧٧).

أبو زُرْعَةَ وغيرُه: ضعيفٌ، وقال (خ): ليس بذاك[1]، وقال الدَّارَقطنيُّ: متروكُ الحديثِ[2]، واسمُ أبي أُنيسةَ زيدٌ[3].

قوله: «**وَالجَرَّاحُ**» يَرْوِي عن الزُّهريِّ، متروكٌ.

قوله: «**وَعُمَرُ**[4] **بْنُ صُهْبَانَ**» ويُقَالُ: ابنُ محمدِ بنِ صُهْبَانَ الأسلَمِيُّ المدنِيُّ أبو جعفرٍ.

قال ابنُ معينٍ: لا يَسْوَى حديثُه فِلْسًا[5]، وقال النَّسائيُّ: ضعيفٌ[6]، وقال الدارَقطنيُّ: متروكٌ[7]، له في (ق) في زكاةِ الفِطرِ، يُنْظَرُ قولُه بابُ الأكلِ يومَ الفِطرِ[8].

وقوله: «**بَابُ وُجُوبِ الرِّوَايَةِ عَنِ الثِّقَاتِ، وَتَرْكِ الكَذَّابِينَ**» قال الحافظُ أبو عمرِو بنِ الصَّلاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثمَّ إنَّ مسلمًا رتَّبَ كتابَه على الأبوابِ، فهو مُبوَّبٌ في الحقيقةِ، ولكنه لم يَذْكُرْ تراجمَ الأبوابِ فيه؛ لئلَّا يَزْدَادَ بها حجمُ الكتابِ أو لغيرِ ذلك»[9].

قال النَّوويُّ: «وقد ترجَم جماعةٌ أبوابَه بتراجمَ بعضُها جيِّدٌ، وبعضُها ليس بجيِّدٍ؛ إما لقصورٍ في عبارةِ الترجمةِ، وإما لركاكةِ لفظِها، وإما لغيرِ ذلك، وأنا إن شاء اللهُ أحرصُ على التعبيرِ عنها بعباراتٍ

---

(١) «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٦٢).

(٢) «سؤالات السهمي للدارقطني» (ص٢٦٢).

(٣) قوله: زيد. موضعه قطع في «م»، والمثبت من الأصل.

(٤) في «م»: عمرو. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٥) «تاريخ ابن معين برواية الدوري» (٣/ ٢٥٤).

(٦) «الضعفاء والمتروكون» (ص٨٣).

(٧) «علل الدارقطني» (٩/ ٥٧).

(٨) قوله: الأكل يوم الفطر. موضعه قطع في «م». والمثبت من الأصل.

(٩) «صيانة صحيح مسلم (ص١٠٣).

تليقُ بها في مواطنِها، واللهُ أعلمُ»(١) انتهى. يعني: بفعلِ ذلك في الشرحِ الذي شرَحه لمسلمٍ.

قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: ودائرٌ في أيدي الناسِ مختصَرٌ(٢) لمسلمٍ، مذكورٌ في بَرنامجِه أنه اختصارُ الشيخِ مُحيي الدينِ، ولم يَذْكُرْهُ ابنُ العطَّارِ في مؤلَّفاتِ الشيخِ(٣)، وهذا المختصَرُ مبوَّبٌ أيضًا، واللهُ أعلمُ.

قوله: «**وَالسَّتَارَةُ فِي نَاقِلِيهِ**» السَّترُ والسَّتَارَةُ الاسمُ، والمصدرُ سَتْرًا.

قوله: «**عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَبِيبٍ**» ميمونٌ هذا أخرج له (م) في المقدِّمةِ، و(خ) في الأدبِ، و(٤)، قُتلَ في الجَماجمِ.

قوله: «**مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الغُبَرِيُّ**» الغبريُّ بغينٍ معجمةٍ وباءٍ موحدةٍ مفتوحةٍ، نسبةً إلى غُبَرَ بنِ غُنْمِ بنِ حُبَيِّبٍ، بالتَّصغيرِ وتشديدِ الياءِ، بنِ كعبِ بنِ يشكرَ بنِ بكرِ بنِ وائلٍ. [٣/ ب]

قوله: «**أَبُو عَوَانَةَ**» هو الوَضَّاحُ بنُ عبدِ اللهِ.

قوله: «**عَنْ أَبِي حُصَينٍ**» هو عثمانُ بنُ عاصمٍ.

قوله: «**عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ [أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثل ذلك. وحدثنا يحيى بن يحيى أنا هشيم عن سليمان التيمي]**(٤)، **قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: كَفَى بِالْمَرْءِ ...**».

قال أبو الحسنِ الدَّارَقطنيُّ: الصوابُ مرسَلٌ، قاله معاذٌ وغُنْدَرٌ وعبدُالرحمنِ بنُ مهديٍّ وغيرُهم عن شُعبةَ(٥).

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ٢١).

(٢) في «م»: مختصرًا. والمثبت من الأصل.

(٣) يقصد: في كتابه «تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين» ترجم فيه للنووي رحمه الله.

(٤) ما بين المعكوفين غير واضح في «م». ومثبت من الأصل.

(٥) «الإلزامات والتتبع» (ص١٣١).

وقد رواه (د) في سُنَنِه[١] مرسَلًا ومتَّصِلًا؛ فرواه مرسَلًا عن حفصِ بنِ عمرَ النُّمَيريِّ عن شُعبةَ، ورواه مُتَّصِلًا من روايةِ عليِّ بنِ حفصٍ، وإذا روي الحديثُ من طريقينِ أحَدُهما مرسلٌ والآخرُ مُتَّصِلٌ؛ فالعملُ على المتَّصِل على الصحيح الذي قاله الفقهاءُ وأصحابُ الأصولِ وجماعةٌ من أهلِ هذا الشأنِ، ولا يضرُّ كونُ الأكثرينَ أرسَلُوهُ، فإنَّ الوصلَ زيادةُ ثقةٍ، وهي مقبولةٌ.

ولأنه الرَّشيدُ العطَّارُ في «الغُرَرِ» أخرج حديثَ معاذِ بنِ معاذٍ وعبدِ الرحمنِ بنِ مهدِيٍّ عن شعبةَ عن خُبيبِ بنِ عبدِ الرحمنِ عن حفصِ بنِ عاصمٍ، قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا...**» الحديثَ.

قلتُ: وهذا مرسَلٌ، وكذلك رواه غُنْدَرٌ وحفصُ بنُ عمرَ عن شعبةَ، إلا أن مسلمًا أرْدَفَه بطريقٍ آخَرَ مُتَّصِلٍ من حديثِ عليِّ بنِ حفصٍ المدائِنيِّ عن شُعبةَ عن خُبَيبٍ عن حفصٍ عن أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ، فاتَّصَل ذلك المرسَلُ مِن الوجهِ الثاني، لكنَّ روايةَ ابنِ مهديٍّ ومَن تابَعه على إرسالِه أرجحُ؛ لأنهم أحفظُ وأثبتُ مِن المدائنيِّ الذي وصلَه، وإن كان قد وثَّقَه يحيى بنُ معينٍ، والزيادةُ مِن الثقةِ مقبولَةٌ عندَ أهلِ العلمِ؛ ولهذا أورَده مسلمٌ مِن الطريقينِ، ليُبيِّنَ الاختلافَ الواقعَ في اتِّصالِه، وقَدَّمَ روايَةَ مَن أرسلَهُ؛ لأنهم أحفظُ وأثْبَتُ لِمَا بَيَّنَّاه...»[٢]، إلى آخرِ كلامِهِ.

قوله: «**أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ**» أبو عثمانَ اسمُهُ عبدُ الرحمَنِ بنِ مُلْ، ونهدٌ بطنٌ من قُضَاعةَ، وهو جدٌّ من أجدادِه، والصحيحُ أنه تابعيٌّ سمع عمر وأُبيًّا[٣]، وعنه أيوب[٤] والحَذَّاء.

---

(١) «سنن أبي داود (٤٩٩٢).

(٢) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢٩٤-٢٩٦).

(٣) قوله: عمر وأبيًّا. تحرف في «م» إلى: عمرو وابنا. والمثبت من الأصل.

(٤) قوله: أيوب. موضعه بياض في «م». والمثبت من الأصل.

قال سليمانُ التيميُّ: إني لأحسبُه كان لا[١] يُصيبُ ذنبًا، ليلُه قائمٌ، ونهارُه صائمٌ، وإنْ كان لَيُصَلِّي حتى يُغْشَى عليه[٢]. تُوُفِّيَ سنةَ مائةٍ أو بعدَها بِيَسيرٍ، و(مل) بالحركاتِ الثلاث[٣] في الميمِ، ويُقالُ: بكسر الميم[٤] وسكونِ اللَّامِ، وبعدَها همزةٌ.

قوله: «**عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللهِ**» أبو الأحوصِ اسمُه عوفُ بنُ مالكٍ، وعبدُ اللهِ هو ابنُ مسعودٍ، فاعلمه[٥]. وثَّقُوا أبا الأحوصِ، وقد قتَلَتْهُ الخوارجُ، فليس هو بسلَامِ[٦] بنِ سُلَيمٍ.

قوله: «**قَدْ كَلِفْتُ**» هو بفتحِ الكافِ وكسرِ اللَّامِ، ومعناه: أُولِعتُ به ولازمتُه.

قوله: «**عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ**» مرسَلٌ، قاله في «التهذيبِ»[٧] وتابَعه عليه الذَّهبيُّ في «تذهيبه»[٨]، وكذا العَلَائيُّ نقَله في «مراسيلِه»[٩] عن المِزِّيِّ، وقاله المِزِّيُّ في «أطرافِه»[١٠].

قوله: «**قَالَ عَبْدُ اللهِ**» هو ابنُ مسعودٍ.

قوله: «**عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ**» اسمُه عبدُ اللهِ، رَوَى له الجماعةُ.

---

(١) قوله: كان لا. ليس في «م»، والمثبت من الأصل.
(٢) ينظر «تاريخ الإسلام» (٢/ ١٢٠٦).
(٣) في «م»: الثلاثة. والمثبت من الأصل.
(٤) قوله: الميم. ليس في «م». والمثبت من الأصل.
(٥) في «م»: قلت. والمثبت من الأصل.
(٦) في «م»: سلام. والمثبت من الأصل.
(٧) «تهذيب الكمال» (١٩/ ٧٣).
(٨) «تذهيب التهذيب» (٦/ ٢١٦).
(٩) «جامع التحصيل» (٢٣٢).
(١٠) «تحفة الأشراف» (٧/ ٩٠).

قوله: «يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ...» إلى آخره. قال القاضي عياضٌ: «إن كان لهذا الخبرِ أصلٌ صحيحٌ فلعَلَّهُ يأتي بقرآنٍ فَلا يُقْبَلُ منها، كما[1] لم يُقْبَلْ من مُسَيْلِمَةَ ونحوِه، أو أراد بالقرآنِ ما يأتي به ويَجْمَعُهُ؛ لأنه أصلُه الجمعُ»[2].

قوله: «إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، تَرَكْنَا الحَدِيثَ» هذا مَثَلٌ، وأصلُهُ في الإبلِ؛ أي: سلَكُوا كلَّ مسلكٍ من الحديثِ [٤/أ] مِمَّا يُحْمَدُ سُلُوكُه، كالذَّلولِ من الإبلِ، وما يُنْكَرُ وَيَشُقُّ سلُوكُه كالصعبِ منها.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ» العَقَدِيُّ اسمه[3] عبدُ الملكِ بنُ عمرٍو القَيسِيُّ البصري الحافظ[4]، والعَقَدُ قبيلةٌ.

قوله: «لا يَأْذَنُ» أي: لا يَسْتَمِعُ، ومنه: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾[5] استمعَتْ؛ ومنه سمِّيتِ الأذنُ[6].

قوله: «وَيُخْفِي عَنِّي» رُوِيَ بالخاءِ المعجَمةِ وبالمهمَلَةِ؛ فأمَّا **بالأُولى**: فمعناه: لا تُحَدِّثْنِي بكلِّ ما رُوِيتَ، ولكن أخفِ بعضَه عنِّي ما لا أراه صوابًا؛ وهي روايةُ الخُشَنِيِّ والتَّميميِّ[7]، **وبالثانيةِ**: وهي المهموزةُ؛ فمعناه: أَمْسِكْ عني من حديثِكَ، ولا تُكْثِرْ عليَّ، مأخوذٌ من إحفاءِ الشاربِ، وهو جزُّه[8].

(١) في «م»: فما. والمثبت من الأصل.
(٢) «إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم» (١/ ١١٩).
(٣) قوله: اسمه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.
(٤) قوله: البصري الحافظ. في «م»: العقدي. والمثبت من الأصل.
(٥) سورة الانشقاق، الآية: (٢).
(٦) في «م»: الآذان. والمثبت من الأصل.
(٧) قوله: والتميمي. ليس في «م». والمثبت من الأصل.
(٨) في «م»: جزوه. والمثبت من الأصل.

قولـه: «**عَـنِ ابـنِ أَبِـي مُلَيْكَـةَ**» اسـمُ ابـنُ أبـي مُلَيْكَـةَ عبـدُ اللهِ بـنُ عُبيـدِ اللهِ بـنِ أبـي مُلَيكَـةَ، واسـمُ أبـي مُلَيكَـةَ: وهـبُ بـنُ عبـدِ اللهِ بـنِ جُدعـانَ بـنِ عمـرِو بـنِ كعـبِ بـنِ سعـدِ بـنِ تيـم[1] بـنِ مُـرَّةَ التيمـيُّ المكِّـيُّ، تولَّـى القضـاءَ والأذانَ لابـنِ الزبيرِ، عـن عائشـةَ وابـنِ عباسٍ، تُوُفِّـيَ سـنةَ ١١٧، روى لـه (خ).

قولـه: «**مَـا قَضَـى بِهَـذَا عَلِـيٌّ إِلَّا أَنْ يَكُـونَ ضَـلَّ**» وهـو غيـرُ ضـالٍّ، فـلا يَكُـونُ قضَـى بـه، أو يَكُـونُ بمعنـى الخطـأِ، كمـا قـال: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[2]، وقيـل: مـن الناسـينَ، فاعْلَمْـه.

قوله: «**إِلَّا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ**» مِنْ زائدةٌ أو لبيانِ الجنسِ.

قولـه: «**قَـالَ: وَحَدَّثَنَـا**»، القائـل: «... **وَحَدَّثَنَـا فُضَيـلٌ**...، **وَحَدَّثَنَـا مَخْلَـدٌ**» هـو حسـنُ بـنُ الربيـعِ.

قولـه: «**فُـلَانٌ كَيْـتَ وَكَيْـتَ**» كيـتَ وكيـتَ بفتـحِ التـاءِ وكسـرِها؛ أي: كـذا وكـذا، والتـاءُ فيهمـا هـاءٌ في الأصـلِ.

قوله: «**عليٍّ الجَهْضَمِيِّ**» الجهاضمةُ مَحَلَّةٌ بالبصرةِ.

قولـه: «**عَـنِ ابْـنِ أَبِـي الزِّنَـادِ**» أبـو الزنـادِ اسـمُه عبدُاللهِ بـنُ ذَكْـوَانَ، وابنُـه هـذا عبدُ الرحمـنِ، ولـه ابنـانِ غيرُه، قاسـمٌ وأبـو القاسـمِ.

قولـه: «**ابْـنِ قُهْـزَاذَ**» قـال في (المطالـع): «قُهْـزَاذَ -يَعْنِـي بضـمِّ القـافِ وسـكونِ الهـاءِ- كـذا قيَّدناه عـن جميع مَـنْ لَقِينَـاهُ، قال القاضـي: «ووجدتُه في كتـبِ بعضِهـم بضـمِّ الهـاءِ وشـدِّ الـزَّايِ»[3] عَجَمِـيٌّ لا يَنْصَـرِفُ.

---

(١) في «م»: تميم. والمثبت من الأصل.

(٢) سورة الشعراء، الآية: (٢٠).

(٣) «المطالع (٥/ ٤٢٣).

قوله: «سَمِعْتُ عَبْدَانَ» عَبْدَانُ لَقَبٌ، واسمُه عبدُ اللهِ بنُ عثمانَ.

قوله: [«حَدَّثَنِي العَبَّاسُ» قال النَّووي: وقَع في بعضِ الأصولِ][1] العبَّاسُ بنُ رِزْمَةَ، وفي بعضِها العبَّاسُ بنُ أبي رِزْمَةَ، وكلاهما مُشكِلٌ، ولم يَذْكُرْ (خ) في «تاريخِه» وجماعةٌ من أصحابِ الكُتُبِ في أسماءِ الرجالِ العبَّاسَ بنَ رِزْمَةَ، ولا العبَّاسَ بنَ أبي رِزْمَةَ، وإنما ذكروا عبدَ العزيزِ بنِ أبي رِزمةَ أبا محمَّدٍ المَرُوزِيَّ، سمِع عبدَ اللهِ بنَ المبارَكِ، ماتَ في المحرَّمِ سنةَ ٢٠٦، واسمُ أبي رِزمةَ غَزْوَانُ، واللهُ أعلمُ.

وقد ذكَر -أَعْنِي العبَّاسَ بنَ رِزمةَ[2]، قال الذَّهبيُّ في «كاشفِه»: «العبَّاسُ بنُ رِزمةَ حكَى عنه محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ قُهْزَاذَ»[3]، وعلَّم عليه علامةَ مسلمٍ في المقدِّمةِ، والعلامةُ (مق) وكذا ذكَره في «تذهيبِه»[4] تبعًا لشيخِه المِزِّيِّ[5]، واللهُ أعلَمُ.

قوله: «الطَّالَقَانِيَّ» هو بفتحِ اللَّامِ، قيَّده الشيخُ محيي الدينِ، قال شيخُنا: ورأيتُه [٤/ ب] بخَطِّي في غيرِ مكانٍ ساكنَ اللَّامِ، وعليه تصحيحٌ.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ صَاحِبُ بُهَيَّةَ» أبو عقيلٍ يحيى بنُ المتوكِّلِ، وسمَّاه كذلك مسلمٌ فيما يأتي، مدنيٌّ حذاء ضعَّفُوه[6]، مات سنةَ ١٦٧، وبهيَّةُ اسمُ امرأةٍ، وهي مولاةُ الصِّدِّيقِ، روَتْ عن عائشةَ، وعنها أبو عَقيلٍ.

---

(١) ما بين المعكوفين موضعه قطع في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) بعده في «م» قطع بمقدار كلمة غير واضحة.

(٣) «الكاشف (١/ ٥٣٥).

(٤) «تذهيب التهذيب (٥/ ٦٨).

(٥) «تهذيب الكمال (١٤/ ٢١١).

(٦) قوله: حذاء ضعفوه. تحرف في «م» إلى: حقا صحفوه. والمثبت من الأصل.

فإن قيل: إذا كان ضعيفًا فكيف رَوَى له؟ وجوابُه مِن وجهين؛ أحدُهما: أنه لم يَثْبُتْ جَرْحُه عندَه مُفسَّرًا، والثاني: إنما ذكَره استشهادًا لا أصلًا.

قوله: «قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ يَقُولُ: أَخْبَرُونِي» قول سفيان[1]: «أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ» هذه روايةٌ عن مجهولينَ، ولكنْ مسلمٌ ذكَر ذلك استشهادًا ومتابعةً.

قوله: «حَدَّثَنَا شَبَابَةُ» شبابةُ بنُ سَوَّارٍ، قيل: اسمُه مَرْوَانُ، وشبابةُ لَقَبٌ.

قوله: «وَسُفْيَانُ عِنْدَهُ» هو ابنُ عُيَيْنَةَ.

قوله: «وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ» محمدُ بنُ أبي عتابٍ أبو بكرٍ الأعينُ، وثَّقُوه، تُوُفِّيَ سنةَ ٢٤٥، رَوَى له (م) في المقدِّمَةِ لا في الصحيحِ، ووقَع في نسخةٍ بـ«المَطَالِع» أنه شيخٌ من شيوخِ (خ)، ولعلَّه غَلَطٌ، وصوابُه (م)[2].

قوله: «لَمْ نَرَ الصَّالِحِينَ» الأُولى بالنونِ، قال النَّوَوِيُّ: «ضبطناه في الأول[3] بالنونِ، وفي الثاني بالتاءِ المثنَّاةِ فوقَ»[4].

قوله: «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ القَطَّانِ» القطَّانُ: مجرورٌ على أنه صفةٌ ليحيى، وليس منصوبًا على أنه صفةٌ لمحمدٍ[٥/ أ].

قوله: «وَلَا يَتَعَمَّدُونَ الكَذِبَ» يَعْنِي أنهم يُحَدِّثون بما لا يَصِحُّ لقلَّةِ معرفتِهم بالصحيحِ والسقيمِ والعلمِ بالحديثِ، وقلَّةِ حفظِهم وضبطِهم

---

(١) قوله: قول سفيان. في «م»: قوله. والمثبت من الأصل.

(٢) في المطبوع من «المطالع (٥/ ٧١) على الصواب: «شيخ من شيوخ مسلم» ونبه المحقق على أن في النسخ الخطية: «شيخ من شيوخ البخاري».

(٣) في «م»: الأولى. والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ٩٤).

لِمَا سمِعوه، وشُغلُهم بعبادتِهم، وإضرابُهم عن طريقِ العلمِ، فكذَبوا من حيثُ لم يَعْلَمُوا، وإن لم يتَعَمَّدُوا.

قوله: «حَدِيثَ هِشَامٍ أَبِي المِقْدَامِ» هشامُ بنُ أبي هشامٍ، زيادٌ أبو المِقْدَامِ البصريُّ، ضعَّفُوه.

قوله: «حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ» قال النَّوويُّ: قولُه: «حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِالْعَزِيزِ» يَجُوزُ في إعرابِه النصبُ، والرفعُ؛ فالرفعُ على تقديرِ: هو حديثُ عمر[1]، والنصبُ على وجهينِ: أحدُهما: البدلُ من قولِه: «حَدِيثَ هِشَامٍ»، والثاني على تقديرِ: أَعْنِي»[2].

قوله: «حَدِيثَ [عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو][3]: يَومُ الفِطْرِ يَومُ الجَوَائِزِ» هذا الحديثُ لفظُه: «إِذَا كَانَ يَومُ الفِطْرِ وَقَفَتِ المَلَائِكَةُ عَلَى أَفْوَاهِ الطُّرُقِ وَنَادَتْ: يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ اغْدُوا إِلَى ربٍّ رَحِيمٍ، يَأْمُرُ بِالْخَيرِ، وَيُثِيبُ عَلَيْهِ الجَزِيلَ، أَمَرَكُمْ فَصُمْتُمْ وَأَطَعْتُمْ رَبَّكُمْ، فَاقْبَلُوا جَوَائِزَكُمْ، وَإِذَا صَلُّوا العِيدَ نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ رَاشِدِينَ؛ فَقَدْ غَفَرْتُ ذُنُوبَكُمْ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ اليَومُ يَومَ الجَوَائِزِ». وهذا الحديثُ في كتابِ «المستقصَى في فضائلِ المسجدِ الأقصَى» لأبي محمدِ بنِ عساكرَ الحافظِ.

قوله: «وَرَأَيْتُ رَوحَ بنَ غُطَيفٍ» قال في «المطالعِ»: «رَوحُ بنُ غُطَيفٍ بطاءٍ مهمَلَةٍ، ووقَع عند القابسيِّ والعُذْرِيُّ بضادٍ معجَمَةٍ، وهو وهمٌ»[4]، انتهى.

---

(١) قوله: عمر. ليس في «م». ومثبت من الأصل، «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ٩٥-٩٦).

(٣) في «م»: عُمَرَ. انظر: «صحيح مسلم» (١/ ١٤)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ٩٦).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/ ١٨٣).

قولـه: «صَاحِبَ الـدَّمِ قَـدْرِ الدِّرْهَـمِ[1]» يُرِيـدُ الحديـثَ الـذي [٥/ ب] رواه رَوحٌ هـذا عـن الزُّهْـرِيِّ عـن أبـي سـلمةَ عـن أبـي هريـرةَ يَرْفَعُـهُ: «**تُعَادُ الصَّـلَاةُ مِـنْ قَـدْرِ الدِّرْهَـمِ**» وهـو حديـثٌ ذكَـره (خ) في «تاريخِه»[2]، وهـو باطـلٌ لا أصـلَ لـه، ورَوحٌ هـذا قـال أبـو حاتـمٍ: ليس بالقـويِّ، منكَـرُ الحديـثِ[3]، وقـال (س): مـتروكُ الحديـثِ[4]، وقـال ابـنُ حِبَّـانَ: يَـرْوِي المَوضُوعَـاتِ عَـنِ الثِّقَـاتِ، لا يَحِـلُّ كَتْـبُ حَدِيثِـهِ[5].

قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**» هو حمَّادُ بنُ أسامةَ.

قولـه: «**فَقَـالَ الحَـارِثُ: القُـرْآنُ هَيِّـنٌ، الوَحْـيُ أَشَـدُّ**» أورده مسـلمٌ في جُملـةِ مـا أُنْكِـرَ مـن قولِـه، وشـناعاتِ مذهَبِـه.

قـال عِيـاضٌ: «وأرجـو أن هـذا مِـن أخـفِّ أقوالِـه لاحتمالِـه الصـوابَ، فقـد فسَّـرَه بعضُهـم أن المـرادَ بالوحـيِ هنـا: الكتـابُ والخَـطُّ، وكـذا قـال الخَطَّـابِيُّ، لكنـه لمَّـا عُـرِفَ مـن مذهبِـه مِـن أن الوصيـةَ إلـى علـيٍّ وغيـرِ ذلـك، سِـيءَ الظـنُّ بالحـارثِ في كلامِـه هـذا، وقـال ابـنُ عَبَّـاسٍ: لا وحـيَ إلا القـرآنَ»[6].

قولـه: «**وَأَحَـسَّ الحَـارِثُ بِالشَّـرِّ**» حـسَّ لُغـةٌ في أَحَـسَّ، وعليـه[7] يسـتقيمُ قولُهـم: الحاسَّـةُ والحواسُّ.

قوله: «**وَنَحْنُ غِلْمَةٌ أَيْفَاعٌ**» اليافِعُ: الغُلامُ إذا قاربَ البلوغَ أو بلغَه.

---

(١) هذا القول في «م»: أَنْ يَرَوْنِي جَالِسًا مَعَهُ كُرْهَ حَدِيثِهِ. والمثبت من الأصل.

(٢) «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٠٩).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٩٥).

(٤) «الضعفاء والمتروكون» (ص٤٠).

(٥) «المجروحين» (١/ ٢٩٨).

(٦) «إكمال المُعْلِم» (١/ ١٣٩).

(٧) قوله: وعليه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

قوله: «وَكَانَ شَقِيقٌ هَذَا» شقيقٌ هو الضَّبِّيُّ القاضي، كوفيٌّ، ضعَّفه (س)، وهو أبو عبدِ الرحيمِ المذكورُ، وقيل: إنه سلَمةُ بنُ عبدِ الرحمنِ، قاله الشيخُ محيي الدينِ[١]. [٦/أ]

قوله: «كَانَ يُؤْمِنُ بِالرُّجْعَةَ» يَعْنِي مذهبَ الروافضِ في رُجوعِ عليٍّ إلى الناسِ آخرَ الزمانِ وملكِه الأرضَ، وبالفتحِ ضُبِطَ، وكذا قال أبو عُبيدٍ، ورجعةُ المطلَّقةِ بالوجهينِ، والكسرُ أكثرُ، [وأنكرَ ابنُ دُرَيدٍ الكسرَ][٢].

قال في «المطالع»[٣]: «وَلَمْ يُصِبْ» والذي رأيتُه في الجمهرةِ ما نصُّه: «وطلَّق فلانٌ امرأتَه طلاقًا يملِكُ الرُّجعةَ والرَّجعَةَ والرُّجْعَى مقصورٌ»[٤]. وهو خلافُ ما نقلَه عنه، ولعلَّه أن يَكُونَ أنكَرَه[٥] في غيرِ الجمهرةِ، واللهُ أعلَمُ، قال القاضي: «وحُكِي في هذه الرُّجعةِ التي كان يؤمنُ بها جابرٌ[٦] الكسرَ أيضًا»[٧].

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الحِمَّانِيُّ» اسمُه عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ الرحمنِ الكوفيُّ، منسوبٌ إلى حِمَّانَ بطنٌ من همدانَ.

قوله: «سَمِعَا[٨] الجَرَّاحَ بْنَ مَلِيحٍ» قال يحيى: كان الجرَّاحُ وضَّاعًا للحديثِ، فكيفَ يَحِلُّ لمسلمٍ أن يَرْوِيَ عنه؟ قاله ابنُ دِحيةَ[٩].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٠٠).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٣) «مطالع الأنوار» (٣/ ١٢٢).

(٤) «جمهرة اللغة (١/ ٤٦١).

(٥) يعني ابن دريد في إنكاره الكسر في (الرجعة).

(٦) هو جابر الجعفي.

(٧) «إكمال المُعْلِم (١/ ١٤٢).

(٨) في «م»: «أسمعها». والمثبت من «صحيح مسلم».

(٩) انظر «المجروحين» لابن حبان (١/ ٢١٩)، والذي في «تاريخ يحيى برواية الدوري (٣/ ٢٦٧): «سَأَلت يحيى عَن الْجراح بن مليح بن فرس أَبى وَكِيع قَالَ: ثِقَة. =

قال أبو حاتم: صالحُ الحديثِ، وقال (س): لا بأسَ به»[1]، أخرج له (س ق).

والجوابُ عن مسلم: أنه رَوَى له هنا[2] في المتابَعاتِ.

قوله: «**قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الوَلِيدِ**» هو هشامُ بنُ عبدِ الملكِ الطَيَالِسيُّ.

قوله: «**فَلَا نَخْرُجُ**» نخرجُ بفتحِ النونِ، كما قيَّده الشيخُ محيي الدينِ[3].

قوله: «**وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ**» الدَّوْرَقِيُّ العابدُ، أو نسبةٌ إلى القلانِسِ الطِّوالِ التي تُسَمَّى الدَّوْرَقِيَّةَ، أو إلى دَوْرَقَ بلدةٌ بفارسَ، أو غيرِها، أقوالٌ ومشهورُها أوَّلُها. [٦/ ب]

قوله: «**هُوَ يَزِيدُ فِي الرَّقْمِ**» كأنَّ هذا تعريضٌ بالكذبِ في نفيِ استقامةِ اللسانِ.

قوله عن قتادةَ في قصَّةِ أبي دوادَ الأعمى: «**إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَائِلًا...**» إلى آخرِه. فيه نظرٌ، وذلك أن قتادةَ تُوُفِّيَ سنةَ ١١٧ أو ١١٨، والطاعونُ سنة ١١٩، كما قاله غير واحد[4]، فقتادةُ تُوُفِّيَ قبلَ الجارفِ على هذا التقديرِ، ولعلَّ الطاعونَ المُسَمَّى بذلك كان غيرَ مرَّةٍ؛ لأن البصرةَ كثيرةُ الطواعينِ، واللهُ أعلمُ.

= والذي يظهر أن المصنف هنا قد خلط بين راويين: (الجراح بن مليح بن فرس) وهو المقصود هنا في كتاب مسلم، والجراح بن مليح البهراني؛ فالذي نقل ابن حبان عن يحيى أنه وضاع هو الأول الجراح بن مليح بن فرس الرؤاسي، وأما الذي قال فيه أبو حاتم والنسائي ما ذكره المصنف هنا هو الثاني الجراح بن مليح البهراني. والله أعلم.

(١) «تهذيب الكمال (٤/ ٥٢١).

(٢) قوله: له هنا. في «م»: عنه. والمثبت من الأصل.

(٣) الذي في «شرحه على صحيح مسلم» (١/ ١٠٣): «نخرج بالنون» ولم يذكر الفتح.

(٤) قوله: غير واحد. في «م»: القاضي عياض. والمثبت من الأصل. وانظر «إكمال المُعْلِم» (١/ ١٤٦).

واسـمُ أبـي داودَ: نُفَيـعُ بـنُ الحـارثِ، همـدانيٌّ كـوفيٌّ، تركُـوه، وكان يَتَرَفَّـضُ، رَوَى لـه (ت ق)[1].

قوله: «**عَنْ سَعْدِ بنِ مَالِكٍ**» يَعْنِي: ابنَ أبي وقَّاصٍ.

قولـه: «**قَـالَ: كَـذَبَ وَاللهِ عَمْرٌو، وَلَكِنَّـهُ...**» إلـى آخـرِه. يَعْنِـي: لمذهبِه في الاعتـزالِ بإخـراجِ أهـلِ المعاصـي مـنِ اسـمِ الإيمـانِ، وقـد أخـرجَ هـذا الحديـثَ (م) مـن عِـدَّةِ طُـرُقٍ، وليـس منهـا شـيءٌ عـن الحسـنِ، وكان عـوفٌ مـن أكـبرِ أصحـابِ الحسـنِ، فلعـلَّ عوفًـا إنَّمـا كذَّبَـهُ في روايتِـه هـذا الحديـثَ عـنِ الحسـنِ، وأنـه[2] ليس من حديثِه، أو كذَّبَه في تأويلِه لمعناه علـى مذهبِه، ومعنـاه عنـدَ أهـلِ السـنَّةِ ليس بمـنِ اهتـدى بهَدِينـا، كمـا قـال إبراهيـمُ: ﴿فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى﴾[3].

قولـه: «**عَـنْ أَبِـي شَـيْبَةَ**» جـدِّ أولادِ أبـي[4] شـيبةَ: أبـي بكـرٍ وعثمـانَ وقاسـمٍ، بنـي محمـدِ بـنِ إبراهيـمَ أبـي شـيبةَ هـذا، وهـو ضعيـفٌ.

قولـه: «**عَـنْ صَالِـحٍ المُـرِّيِّ**» هـو صالـحُ بـنُ بَشِيرٍ بفتـحِ البـاءِ الموحَّـدَةِ وكسـرِ الشـينِ المعجمـةِ، أبـو بشـرٍ، بَصْـرِيٌّ قـاصٌّ، قيـل لـه: المُـرِّيُّ؛ لأن امـرأةً مـن بنـي مُـرَّةَ أعتقَتْـه، [٧/ أ] وأبـوه عربـيٌّ، وأمُّـه معتَقَـةٌ للمـرأةِ المُرِّيَّـةِ، وهـو مِـن العُبَّـادِ، حسـنُ الصـوتِ بالقـراءَةِ، وقـد مـات بعـضُ مـن سـمِع قراءتَـهُ، وكان شـديدَ الخـوفِ[5] مـن اللهِ، كثيـرَ البـكاءِ، ضعَّفُـوه، وقـال (د): لا يُكْتَـبُ حديثُـه[6]، أخـرج لـه (ت).

---

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٩).

(٢) قوله: وأنه ليس. في «م»: وليس. والمثبت من الأصل

(٣) سورة إبراهيم، الآية: (٣٦).

(٤) في «م»: بني. والمثبت من الأصل.

(٥) قوله: الخوف. ليس في «م». ومثبت من الأصل. انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ١١١).

(٦) «سؤالات الآجري» لأبي داود (ص٢٤٢).

قوله: «**قَالَ: يُصَلِّي عَلَيْهِمْ**» عامَّةُ العلماءِ يُصلِّي عليهم إلا قتادةَ.

قوله: «**وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا إِلَى الكَذِبِ**» القائلُ: «وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا» هو الحلْوَانيُّ، والناسبُ: يزيدُ بنُ هارونَ.

قوله: «**وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ**» عبدُ الرحمنِ معطوفٌ على الضميرِ «لَقِيتُ»، كذا قاله الشيخُ محيي الدينِ[١].

قوله: «**مِنهُ حَدِيثُ العَطَّارَةِ...**» إلى آخرِه. هو حديثٌ رواه زيادُ بنُ ميمونٍ عن أنسٍ أن امرأةً يُقالُ لها الحَولاءُ؛ عطَّارةٌ بالمدينةِ دخلَتْ على عائشةَ، وذكَرَتْ خَبَرَها مع زوجِها، وهو حديثٌ طويلٌ غيرُ صحيحٍ، وقد ذكَرَه ابنُ وضَّاحٍ بكمالِه، ويُقَالُ هذه العطَّارةُ هي الحَولاءُ بنتُ تُويتٍ.

قوله: «**فَيَقُولُ: سُوَيدُ بْنُ عَقَلَةَ**» عقلةُ بعينٍ مهمَلَةٍ وقافٍ هكذا قيَّد تصحيفَه، قال صاحبُ «المطالع»: وهو عندَ أكثرِ شيوخِنا، وعندَ ابنِ أبي جعفرٍ «عفلة»[٢] بالفاءِ والعينِ المهمَلَةِ[٣].

قوله في تصحيفِ عبدِ القدُّوسِ: «**الرَّوحُ عَرْضًا**» الرَّوحُ بفتحِ الراءِ، و«عَرْضًا» بفتحِ العينِ المهمَلَةِ وسكونِ الراءِ، صحَّفَه من الحديثِ الذي نهى فيه أن يُتَّخَذَ الرَّوحُ غَرَضًا.[٧/ ب]

فالرُّوحُ بضمِّ الرَّاءِ، و«غَرَضًا» بالغينِ المعجمةِ وتحريكِ الرَّاءِ مفتوحةً، وهو المصبورةُ أو المُجَثمةُ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١١٣).

(٢) ليس في «م»، ومثبت من الأصل.

(٣) (١) «مطالع الأنوار» (٥/ ١٨٢).

وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» تصويب التصحيف الذي حدث في (عَقَلَة) على أنه بالغين المعجمة والفاء (غَفَلَة) (١/ ١١٤)، وليس بالعين المهملة (عَفَلَة) كما ورد في «مطالع الأنوار».

قوله: «**قَالَ: قَالَ لِي أَبُو إِسْحَاقَ**» هو إبراهيمُ بنُ محمدِ بنُ الحارثِ بنِ أسماءَ بنِ خارجةَ.

قوله: «**قَالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ**» هذا مجهولٌ؛ فلا يصحُّ الاحتجاجُ به لكنَّه متابعةٌ.

قوله: «**عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الوُحَاظِيُّ**» هو مِن حِمْيَرٍ، بضمِّ الواوِ، وبالحاءِ المهمَلَةِ، وظاءٍ معجمَةٍ وعن الباجي[1] أنه بفتحِ الواوِ، وقاله عنه في «المطالع»[2].

قوله: «**فَنَظَرْنَا فَإِذَا هُوَ عَبْدُ القُدُّوسِ**» عبدُ القدوس بنُ حَبِيبٍ أبو سعيدٍ الشاميُّ، متروكُ الحديثِ.

قوله: «**قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ**» هو الفضلُ بنُ دُكينٍ.

قوله: «**وَذَكَرَ المُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ**» الضمُّ أكثرُ في غيرِ عُرفانَ.

قوله: «**قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصِفِّينَ**» تُوُفِّيَ عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ سنةَ اثنينِ وثلاثينَ، وقيلَ: سنةَ ثلاثٍ وثلاثينَ[3]، وعلى القولينِ فذلك قبلَ صِفِّينَ؛ لأنها في سنةِ ٣٧، وأبو وائلٍ معَ جلالَتِهِ وعلوِّ مرتبَتِه لا يَقُولُ خرج علينا مَنْ لم يَخْرُجْ عليهم، هذا ممَّا لا شكَّ فيه، فتعيَّنَ أن يَكُونَ الكذبُ من مُعَلَّى بنِ عُرفانَ.

قوله: «**وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ**» أبو جعفرٍ اسمُهُ أحمدُ بنُ سعيدِ بنِ صخرٍ، ثقةٌ عالمٌ حافظٌ.

---

(١) قوله: الباجي. موضعه بياض في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «مطالع الأنوار» (٦/ ١٧٦).

(٣) انظر «أسد الغابة» (٣/ ٣٨١).

قولـه: «**عَـنْ أَبِـي الحُوَيـرِثِ**» اسـمُ أبـي الحويـرثِ: عبـدُ الرحمـنِ بـنُ معاويـةَ بـنِ الحويـرثِ الأنصـاريُّ الزُّرَقِـيُّ[١] المـدنيُّ، قـال أبـو أحمـدَ الحاكـمُ: ليس بالقـويِّ عندَهـم[٢]، وأنكـر أحمـدُ قـولَ [٨/ أ] مالـكٍ: ليس بثقـةٍ، وقـال: رَوَى عنـه شُـعبةُ[٣]، وذكَـره (خ) في «تاريخِـه»[٤]، ولـم يَتكَلَّـمْ فيـه، وكان شُـعبةُ يَقُـولُ فيه: أبـو الحُوَيرثَـةَ، ووهَّـم هـذا القـولَ الحاكـمُ أبـو أحمـدَ في «كتابِـه»[٥].

قولـه: «**رَوَى**[٦] **عَنْـهُ ابْـنُ أَبِـي ذِئْـبٍ**» هـو محمَّـدُ بـنُ عبدِ الرحمـنِ بـنِ المغيـرةِ بـنِ الحـارثِ بـنِ أبـي ذِئـبٍ، واسـمُه هشـامٌ، فهـو منسـوبٌ إلـى جـدِّ جـدِّه.

قولـه: «**عَـنْ شُـرَحْبِيلَ بْـنِ سَـعْدٍ**» شـرحبيلُ اسـمٌ أعجَمِـيٌّ لا يَنْصَـرِفُ، وشـرحبيلُ هـذا مـن أئمَّـةِ المغـازي، قـال ابـنُ عُيينـةَ: «لـم يكُـنْ أحـدٌ أعلـمَ منـه بالمَغـازي، وكانـوا يَخَافُـونَ إذا جـاء رجـلٌ يَطْلُـبُ منه شَيئًا فلم يُعْطِـه أَنْ يَقُـولَ: لـم يَشْـهَدْ أبـوك بـدرًا»[٧]، انتهـى. كُنيتُـه أبـو سـعدٍ.

قـال ابـنُ سـعدٍ: «كان شـيخًا قديمًـا روى عـن زيـدِ بـنِ ثابـتٍ وعامَّـةِ أصحـابِ رسـولِ اللهِ ﷺ، وبقِـيَ إلـى آخـرِ الزمـانِ حتـى اختلَـط، واحتـاج حاجـةً شـديدةً، وليـس يُحْتَـجُّ بـه»[٨].

---

(١) في «م»: الرقي. والمثبت من الأصل. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤١٤).

(٢) «الأسامي والكنى» (٤/ ١٥٦).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل (٢/ ١١٣).

(٤) «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٥٠).

(٥) «الأسامي والكنى» (٤/ ١٥٦).

(٦) في «م»: يروي. والمثبت من «صحيح مسلم (١/ ٢٠).

(٧) انظر «الكامل» لابن عدي (٦/ ١٧٨).

(٨) «الطبقات الكبير» (٧/ ٣٠٤).

قولـه: «**لَا تَأْخُـذُوا عَـنْ أَخِـي**» أخـوه هـو يَحيـى، ويـأتي مسـمًّى، وهـو جـزريٌّ ضعيـفٌ، قـال (خ): «ليـس بـذاك»[١]، وقـال (س): «ضعيـفٌ، مـتروكُ الحديـثِ»[٢].

قولـه: «**فَضَعَّفَـهُ جِـدًّا**» جِدًّا هـو بكسـرِ الجيـمِ، وهـو مصـدرُ جدَّ يَجِـدُّ جِدًّا، ومعنـاه: تضعيفًـا بليغًـا.

قولـه: «**وَضَعَّفَ يَحْيَى بْنَ مُوسَى بْنِ دِينَارٍ**» الصـوابُ: ضعَّـفَ يحيـى موسَـى بـنَ دينـارٍ، وممـن قـال أنَّ هـذا هـو الصـوابُ أبـو عليٍّ الغَسَّـانِيُّ[٣]، والغلَـطُ فيـه مـن رُواةِ كتـابِ مسـلمٍ لا مـن مسـلمٍ، ويحيـى هـو ابـنُ سـعيدٍ القطَّـانُ، وضعَّـف [٨/ ب] حكيـمَ بـنَ جبيـرٍ، وعبـدَ الأعلـى، وموسـى بـنَ دينـارٍ، وموسـى بـنَ الدِّهقـانِ وعيسـى، وكلُّ هـؤلاء متَّفـقٌ علـى ضعفِهـم.

قولـه: «**وَعِيسَى بْنَ أَبِي عِيسَى**» واسـمُه ميسـرةُ، وعيسـى وهـو الخيَّاطُ، عالَـج الصنائـعَ الثلاثـةَ.

قولـه: «**وَأَقَلَّهَـا أَوْ أَكْثَرَهَـا**» كـذا في بعـضِ النُّسـخِ، قـال الحافـظُ الدِّمْيَاطِيُّ: «هـذه روايـةُ بعضِهـم، وهـي تصحيـفٌ، والصـوابُ: ولعلَّهـا أو أكثرَهـا»، وكـذا قالـه القاضـي عيـاضٌ[٤]، ونظـرَه النَّـوويُّ[٥].

قولـه: «**بِقَـولِ لَـوْ**[٦] **ضَرَبْنَـا عَـنْ حِكَايَتِـهِ**» كـذا هـو في الأصـولِ، وهـو فصيـحٌ، وإن كانـت لغـةً قليلـةً. قـال الأَزْهَـرِيُّ: «يُقَـالُ ضربـتُ عـنِ الأمـرِ

---

(١) «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٦٢).

(٢) «الضعفاء والمتروكون» (١/ ١٠٩).

(٣) «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (٣/ ٧٦٦).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (١/ ١٦٣).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٢٤).

(٦) في «م»: يقولون. والمثبت من الأصل، و«صحيح مسلم» (١/ ٢٢).

وأضربتُ عنه، بمعنى: كففتُ وأعرضتُ»[١]، والمشهورُ الذي قاله الأكثرون: أضربتُ».

قوله: «**أَجْدَى عَلَى الأَنَامِ**» رجَّح هذه الروايةَ النَّوويُّ[٢]، وتقدَّمه ابنُ قُرْقُولَ[٣].

قوله: «**عَنْ سُوءِ رَوِيَّتِهِ**» الرويَّةُ: الفكرُ.

قوله: «**أَوْقَفْتُ الخَبَرَ**» كذا هو في الأصولِ، وهي لغةٌ قليلةٌ، والصحيحُ المشهورُ بغيرِ ألفٍ.

قوله: «**لَمَّا أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهَا مُرْسَلًا**» لَمَّا: بفتحِ اللَّامِ وتشديدِ الميمِ، ومرسَلًا بفتحِ السينِ، قال النَّوويُّ: ويَجُوزُ تخفيفُ «لَمَّا»، وكسرِ سينِ «مرسَلًا»[٤].

قوله: «**فَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ**» اجتمعَ في هذه الروايةِ أربعةٌ تابعيُّونَ، يَروي بعضُهم عن بعضٍ، وهو من لطائفِ الإسنادِ.

قوله: «**فِي قِيَادِ قَوْلِهِ**» قِيَادٌ: بقافٍ مكسورةٍ ثمَّ مثنَّاةٍ تحتُ، أي: مقتَضى قولِه [٩/ أ].

قوله: «**قَدْ رَوَى عَنْ حُذَيْفَةَ وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ**» حديثُه عن حذيفةَ قولُه: أخبَرَني النبيُّ ﷺ بما هو كائنٌ، الحديثُ أخرجه (م)[٥]، وأما

---

(١) «تهذيب اللغة» بنحوه (١٢/ ١٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٢٩).

(٣) «مطالع الأنوار» (١/ ١٩٩).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٣٣).

(٥) «صحيح مسلم» (٢٨٩١).

حديثُه عن أبي مسعودٍ عقبةَ بنِ عمرٍو، فهو حديثُ نفقةِ الرجلِ على أهلِه، أخرجه (خ م)[١].

قوله: «**وَعَنْ كُلِّ وَاحِدٍ[٢] مِنْهُمَا**» قال الشيخُ محيي الدينِ: «الوجهُ حذفُ الواوِ، فإثباتُها يُغَيِّرُ المعنى»[٣].

قوله: «**مَنْ قَبْلُ، وَاهِنَةٌ**» قال شيخُنا: واهيةٌ بالياءِ كذا في سماعِنا على العِراقيِّ، وقد ذكَر ابنُ قُرْقُولَ فيها[٤] اختلافًا بينَ الرُّواةِ، وقال: «معناهما متقارِبٌ، والوهَنُ: الضَّعْفُ»[٥].

قوله: «**جَرًّا، ونَقْلًا**» قال في المطالعِ: «قال ابنُ الأنباريِّ: انتصَب جرًّا على المصدرِ، أو على الحالِ، أو على التمييزِ»[٦].

قوله: «**هَذَا أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ وَأَبُو رَافِعٍ الصَّائِغُ...**» إلى قولِه: «**قَدْ أَسْنَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا**» إلى آخرِه. حديثُ أبي عثمانَ النَّهديِّ عن أُبيٍّ هو: كَانَ رَجُلٌ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَبْعَدَ بَيْتًا مِنَ المَسْجِدِ مِنْهُ، الحديثَ.

وفيه قولُ النبيِّ ﷺ: «**أَعْطَاكَ اللهُ مَا احْتَسَبْتَ**» خرجه (م)[٧].

وأما حديثُ أبي رافعٍ عنه فهو: أن النبيَّ ﷺ كان يعتكفُ في العشرِ

(١) «صحيح البخاري» (٥٥)، و«صحيح مسلم» (١٠٠٢).
(٢) قوله: واحد. ليس في م. ومثبت من الأصل، «صحيح مسلم» (١/ ٢٦).
(٣) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٣٨).
(٤) قوله: فيها. ليس في «م». والمثبت من الأصل.
(٥) «مطالع الأنوار» (٦/ ٢٥٢).
(٦) «مطالع الأنوار (٢/ ١٠٧).
(٧) «صحيح مسلم» (ح:٦٦٣) بنحوه.

الأواخرِ، فسافر[١] عامًا، فلما كان العامُ المقبلُ اعتكفَ عشرينَ يومًا رواه (د ق) في سننِهما[٢]، ورواه جماعاتٌ من أصحابِ المسانيدِ، قاله الشيخُ محيي الدينِ[٣].

وقد رَوَى الحديثَ الأولَ مع (م): (د ق)[٤] في سننِهما، وأما الحديثُ الثاني فأخرجه معَ (د ق): النسائيُّ[٥]، واللهُ أعلمُ.

قوله: «**وَأَسْنَدَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ...**» إلى آخرِه. الخبرانِ اللذانِ أسنَدهما الشيبانيُّ فأحدهما[٦]: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ أُبْدِعَ بِي، وَالْآخَرُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِنَاقَةٍ مَخْطُومَةٍ؛ فَقَالَ: لَكَ بِهَا يَوْمَ القِيَامَةِ سَبْعَ مِائَةٍ، أخرجهما (م)[٧].

وأسنَد الشيبانيُّ أيضًا عن أبي مسعودٍ حديثَ: «**المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ**»، رواه (ق)[٨] وابنُ حُميدٍ في «مسندِه»[٩]، وأما حديثا[١٠] أبي مَعْمَرٍ [فأحدهما: كان النبي ﷺ يمسح مناكبه في الصلاة. أخرجه «م»[١١].

(١) في «م»: قام. والمثبت من الأصل، وانظر «إكمال المُعْلِم (١/ ١٨٢)، وكذا في «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ١٣٩).
(٢) «سنن أبي داود» (ح:٢٤٦٣)، و«سنن ابن ماجه» (ح:١٧٧٠).
(٣) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٣٩).
(٤) «سنن أبي داود» (ح:٢٤٦٣)، و«سنن ابن ماجة» (ح:٧٨٣) بنحوه.
(٥) في «السنن الكبرى» (ح:٣٣٣٠).
(٦) في «م»: على حديهما. والمثبت من الأصل.
(٧) «صحيح مسلم» (ح:١٨٩٣) و(ح:١٨٩٢).
(٨) «سنن ابن ماجة» (ح:٣٧٤٥) و(ح:٣٧٤٦).
(٩) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (ح:٢٣٥).
(١٠) في «م»: حديث. والمثبت من الأصل.
(١١) «صحيح مسلم» (٤٣٢).

والآخر]: «**لا تُجْزِي صَلَاةٌ لا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صُلْبَهُ**» رواه (د ت س)[1]، وقال (ت): هو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

قوله: «**وَأَسْنَدَ عُبَيْدُ بنُ عُمَيرٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ حَدِيثًا**» هو قولُها: لمَّا مات أبو سلمةَ قلتُ: غريبٌ، وفي أرضِ غُربةٍ. أخرجه (م)[2]. [٩/ ب]

قوله: «**وَأَسْنَدَ قَيْسٌ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ثَلَاثَةَ أَخْبَارٍ**» هي حديثُ: «**إِنَّ الإِيمَانَ هَهُنَا، وَإِنَّ القَسْوَةَ وَغِلَظَ القُلُوبِ فِي الفَدَّادِينَ**»، وحديثُ: «**إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ**»، وحديثُ: «**لا أَكَادُ أُدْرِكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يَطُولُ بِنَا فُلَانٌ**»، أخرجها كلَّها (خ م)[3].

قوله: «**وَأَسْنَدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَنَسٍ حَدِيثًا**» هو قولُه: أَمَرَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ: اصْنَعِي طَعَامًا للنَّبِيِّ ﷺ[4].

قوله: «**وَأَسْنَدَ رِبْعِيٌّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَينٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثَيْنِ وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ حَدِيثًا**» أما حديثاه عن عِمرانَ؛ فأحدُهما في إسلامِ حصينٍ والدِ عِمرانَ، رواه عبدٌ في «مسندِه»[5]، و(س) في «اليومِ والليلةِ»[6] بإسنادينِ صحيحينِ، والحديثُ الآخرُ: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا...**» الحديثُ

(١) «سنن أبي داود» (ح:٨٥٥)، و«جامع الترمذي» (ح:٢٦٥)، و«سنن النسائي» (ح:١٠٢٧)، (ح:١١١١).

(٢) «صحيح مسلم» (ح:٩٢٢).

(٣) الحديث الأول: «صحيح البخاري» (ح:٣٣٠٢)، وفي المناقب (ح:٣٤٩٨)، وفي المغازي (ح:٤٣٨٧)، وفي الطلاق (ح:٥٣٠٣)، و«صحيح مسلم» (ح:٥١).

الحديث الثاني: «صحيح البخاري» (ح:١٠٤١)، (ح:١٠٥٧)، (ح:٣٢٠٤)، و«صحيح مسلم» (ح:٩١١).

الحديث الثالث: «صحيح البخاري» (ح:٩٠)، و«صحيح مسلم» (ح:٤٦٦).

(٤) «صحيح مسلم» (ح:٢٠٤٠).

(٥) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (ح:٤٧٦).

(٦) «عمل اليوم والليلة» (٩٩٣).

رواه (س) في «سننه»[١]، وأما حديثُه عن أبي بكرةَ فهو: «**إِذَا الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ...**» أخرجه (م)[٢]، وأشار إليه (خ)[٣].

قوله: «**وَأَسْنَدَ نَافِعُ بْنُ جُبَيرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِي شُرَيحٍ حَدِيثًا**» وهو: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوَمِ الآخَرِ فَلْيُحْسِنْ إِلَى جَارِهِ**» أخرجه (م)[٤] في الإيمانِ من روايةِ نافعِ بنِ جُبيرٍ، وأخرجَه هو[٤] و(خ)[٥] من روايةِ سعيدِ بنِ أبي سعيدٍ المَقْبُرِيِّ.

قوله: «**وَأَسْنَدَ النُّعْمَانُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ**» الأوَّلُ: **فيمن صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ بَاعَدَ اللهُ وَجْهَهُ...**» الحديثَ، والثاني: «**إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً**[٦] **يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا...**» أخرجهما (خ م)[٧]، والثالثُ: «**إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً مَنْ صَرَفَ اللهُ وَجْهَهُ...**» رواه (م)[٨]. [١٠/ أ]

قوله[٩]: «**وَأَسْنَدَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ تَمِيمٍ حَدِيثًا**» هو حديثُ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»[١٠].

---

(١) «السنن الكبرى للنسائي» (ح:٨٣٥٣).

(٢) «صحيح مسلم» (ح:٢٨٨٨).

(٣) «صحيح البخاري» (ح:٧٠٨٣)، فقال بعده: وقال غندر: حدثنا شعبة، عن منصور، عن رِبعي بن حِراش، عن أبي بكرة، عن النبي ﷺ.

(٤) «صحيح مسلم» (ح:٤٨).

(٥) «صحيح البخاري» (ح:٦٠١٩).

(٦) في «م»: سمرة. والمثبت من الأصل.

(٧) الحديث الأول: رواه البخاري (ح:١١٥٣).

الحديث الثاني: رواه البخاري» (ح:٦٥٥٣)، ومسلم (ح:٢٨٢٨).

(٨) «صحيح مسلم» (ح:١٨٨).

(٩) كتب بحاشية «م»: الثاني من التعليق على مسلم.

(١٠) «صحيح مسلم» (ح:٥٥).

قوله: «**وَأَسْنَدَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خُدَيجٍ عَنِ [النَّبِيِّ ﷺ]**[1] **حَدِيثًا**» هو حديثُ المحاقلةِ، أخرجه مسلمٌ[2].

قوله: «**وَأَسْنَدَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ أَحَادِيثَ**» من هذه الأحاديثِ: «**أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللهِ الْمُحَرَّمُ**» أخرجه (م)[3] منفردًا به عن(خ)، قال الحُمَيدِيُّ في «جمعِه»[4] في آخِرِ مسندِ أبي هريرةَ: ليس لحُميدِ بنِ عبدِ الرحمنِ الحِميَرِيِّ عن أبي هريرةَ في الصحيحِ غيرُ هذا الحديثِ، وليس له عندَ (خ) في «صحيحِه» عن أبي هريرةَ شيءٌ.

قال النَّوويُّ: «وهذا الذي قاله صحيحٌ، وربما اشتَبه الحِميَريُّ هذا بابنِ عوفٍ الزُّهريِّ الذي يَرْوِي عن أبي هريرةَ أحاديثَ، وله في الصحيحِ أحاديثُ»[5].

قوله: «**وَكَلامًا خَلْفًا**» الخَلْفُ: القولُ الرديءُ؛ ومنه: سَكَتَ ألفًا، وَنَطَقَ خَلْفًا.



(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٢) «صحيح مسلم» (ح:١٥٤٨).

(٣) «صحيح مسلم» (ح:١١٦٣).

(٤) «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٣٢٢).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٤٣).





كتاب الإيمان

كتابُ الإيمانِ

(٨) قولـه: «**أَوَّلُ مَـنْ قَـالَ فِي القَـدَرِ بِالبَصْـرَةِ**[١] **مَعْبَـدُ الجُهَنِـيُّ**» معبـدُ بـنُ عبدِ اللهِ بنِ عُكيمٍ، وقيل: ابـنُ خالـدٍ، كان يُجَالِسُ الحسـنَ البصـريَّ، وهـو أوَّلُ مـن تكلَّـم في البصـرةِ بالقَـدَرِ، فسـلك أهـلُ البصـرةِ بعـدَه مسـلكَهُ لمَّـا رأوا عمرَو بنَ عُبَيـدٍ يَنْتَحِلُـهُ، قتَلـه الحجَّـاجُ بـنُ يوسـفَ صـبراً، وقيـل: إنـه مَعْبَـدُ بـنُ عبدِاللهِ بـنِ عُويمرٍ.

والجُهَنِـيُّ منسـوبٌ إلـى قبيلـةٍ مـن قُضاعـةَ نزلـتِ الكوفـةَ، وبهـا محَلَّـةٌ تُنْسَـبُ إليهـم، وبقيَّتُهـم نـزل بالبصـرةِ، قـال [١٠/ ب] السَّـمْعَانيُّ: وممـن نـزل جُهَيْنَـةَ فَنُسِـبَ إليهـم مَعْبَـدُ بـنُ خَالـدٍ[٢].

قولـه: «**وَذَكَـرَ مِنْ شَـأْنِهِمْ**» الظاهـرُ أنـه مـن كلامِ ابـنِ بُرَيـدةَ، كـذا[٣] قالـه الشيخُ محيـي الدينِ النـوويُّ[٤].

قولـه: «**وَوَضَـعَ كَفَّيـهِ عَلَـى فَخِذَيـهِ**» قـال الشـيخُ محيـي الديـنِ: «وضَـعَ الرجـلُ الداخـلُ كفَّيـهِ علـى فخِـذَي نفسِـه، وجلـس علـى هيئـةِ المتعَلِّـمِ»[٥].

قـال شـيخُنا: وقـد رأيـتُ أنـا في «مسـندِ[٦] أحمـدَ» في هـذا الحديـثِ: ووضـع كفَّيـهِ علـى ركبَتَـيِّ النبـيِّ ﷺ[٧]، فاعلمْـه؛ وذلـك مـن حديـثِ ابـنِ عبَّـاسٍ، وفي (س)[٨] مـن طريـقِ أبـي ذرٍ وأبـي هريـرةَ: حتـى وضـعَ يديـهِ علـى ركبَتَـيْ رسـولِ اللهِ ﷺ، عزاهـا بعـضُ مشـايخي إليـه، انتهـى.

---

(١) قوله: في القدر بالبصرة. في «م»: بالقدر في البصرة. والمثبت من الأصل.

(٢) «الأنساب» (٣/ ٤٤١).

(٣) في «م»: كما. والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح مسلم» (١/ ١٥٦).

(٥) «شرح مسلم» (١/ ١٥٧).

(٦) في «م»: مستدرك. والمثبت من الأصل.

(٧) «مسند أحمد» (ح: ٢٩٢٤).

(٨) «سنن النسائي» (ح: ٤٩٩١).

قوله: «فَلَبِثَ مَلِيًّا» مليًا أي: وقتًا طويلًا، وفي (د ت)[1]: أنه قال ذلك بعدَ ثلاثٍ، وفي «شرحِ السنَّةِ» للبغَويِّ: بعدَ ثالثةٍ[2]، وظاهر ذلك أنه بعدَ ثلاثِ ليالٍ، وفي ظاهِرِها مخالَفةٌ لقولِه: ثمَّ أدبَر الرجلُ؛ فقال رسولُ اللهِ: «رُدُّوا عَلَيَّ الرَّجُلَ»، والجمعُ أنَّ النبيَّ أخبَر عمرَ بعدَ ثلاثٍ؛ لقيامِه من المجلِسِ.

قوله: «وَأَبُو كَامِلٍ الجَحْدَرِيُّ» اسمُ أبي كاملٍ: الفُضيلُ بنُ حُسَينٍ بالتصغيرِ فيهما.

قوله: «عَنْ مَطَرٍ» مطرُ بنُ طَهْمانَ الورَّاقُ النَّاسخُ أبو رجاءٍ، عن أنسٍ فقيل: مرسلًا، وعن شهرٍ والحسنِ، وعنه: الحَمَّادَانِ وهمَّامٌ.

قال أحمدُ: هو في عطاءٍ ضعيفٌ[3]، وقال ابن معينٍ: هو صالحٌ[4]، توفِّيَ سنةَ ١٢٩، أخرج له (٤ م)، و(خ) تعليقًا. [١١/أ]

(٩) قوله: «عَنْ أَبِي حَيَّانَ» هو يحيى بنُ سعيدِ بنِ حيَّانَ.

قوله: «عَنْ أَبِي زُرْعَةَ» اسمُه هرمٌ، وقيل: غيرُ ذلك.

قوله: «وَكِتَابِهِ، وَلِقَائِهِ» لقاءُ اللهِ هو الانتقالُ إلى دارِ الجزاءِ، والبعثُ بعدَه عندَ قيامِ الساعةِ، وقيل: اللِّقاءُ ما يَكُونُ بعدَ البعثِ عندَ الحِسابِ، ثمَّ ليس المرادُ باللِّقَاءِ رؤيةُ اللهِ، فإنَّ أحدًا لا يَنْقَطِعُ لنفسِهِ بالرؤيةِ؛ لأنَّها مختصَّةٌ بالمؤمنينَ، ولا يَدْرِي الإنسانُ بماذا يُخْتَمُ له، قاله النَّوَويُّ[5].

---

(١) «سنن أبي داود» (ح:٤٦٩٥)، و«جامع الترمذي» (ح:٢٦١٠).

(٢) «شرح السنة» (ح:٢).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٩١)، (٣/ ٧١).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٨٨).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ١٦٢).

قوله: «وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ الآخِرِ» قيَّد البعثَ بالآخِرِ؛ إما مبالغةً في البيانِ والإيضاحِ، أو لأنَّ خروجَ الإنسانِ إلى الدنيا بعثٌ من الأرحامِ، وخروجُه من القبرِ للحشرِ بعثٌ من الأرضِ، فقيَّده للتمييزِ.

قوله: «رِعَاءُ البَهْمِ» هم صغارُ الضَّأنِ والمعزِ، بفتحِ الباءِ وسكونِ الهاءِ.

قوله: «يَعْنِي السَّرَارِيَّ» السراريُّ بالتشديدِ في آخِرِه، ويَجُوزُ التخفيفُ، لغتانِ معروفتانِ، الواحدةُ سريَّةٌ، مشدَّدةٌ لا غيرَ، قال ابنُ السِّكِّيتِ في «إصلاحِه»: كلُّ ما كانَ واحِدُه مشدَّدًا من هذا النوعِ جاز في جمعِه التشديدُ والتخفيفُ[1].

(١٠) قوله: «أَرَادَ أَنْ تَعْلَمُوا» تعلموا: بفتحِ أوَّلِهِ وسكونِ ثانيهِ، والثاني: بفتحِ أوَّلِه وثانيهِ وتشديدِ اللَّامِ، أي تتعلَّموا، وهما صحيحانِ.

(١١) قوله: «حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ» قيل: اسمُه قُتَيبةَ، وقيل: بل[2] قتيبةُ لقبٌ، والاسمُ: عليٌّ، [١١/ ب] قاله أبو عبدِ اللهِ بنِ مَنْدَه، وقيل: اسمُه يحيى، قاله ابنُ عديٍّ[3].

قوله: «عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ» اسمُ أبي سهيلٍ نافعٌ، واسمُ أبيهِ مالكٌ، واسمُ أبي مالكٍ نافعٌ، وكنيتُه أبو عامرٍ.

قوله: «أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيدِ اللهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ...» الرجلُ: ضِمَامُ بنُ ثَعْلَبَةَ، قاله غيرُ واحدٍ، وقيل: إن المذكورَ في حديثِ أنسٍ: ضِمَامٌ، وأنهما قصتان[4].

---

(١) «إصلاح المنطق» (ص١٣٤).

(٢) قوله: بل. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٣) انظر: «تاريخ بغداد للخطيب (١٤/ ٤٨١).

(٤) في «م»: قضيتان. والمثبت من الأصل.

قولـه: «ثَائِرُ الـرَّأْسِ» ثائـرُ بالرفـعِ صفـةُ «رجـلٌ[1]»، ويَجُـوزُ نصبُـه علـى الحـالِ.

(١٣) قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ» أبو أَيُّوبَ خالدُ بنُ زيدٍ.

قولـه: «حَدَّثَنَـا مُحَمَّـدُ بْـنُ عُثْمَـانَ» كـذا قـال شـعبةُ: محمـدُ بـنُ عثمـانَ، والصـوابُ عمرُو بنُ عثمانَ، كذا قال القطَّانُ وعدة[2]، كما في الطريقِ الأوَّلِ.

(١٤) قولـه: «حَدَّثَنِـي يَحْيَـى بْـنُ سَـعِيدٍ» هـو أبـو حيَّـانَ التيمـيُّ مِـن ثقـاتِ الكوفييـنَ.

(١٥) قولـه: «حَدَّثَنَـا أَبُـو مُعَاوِيَـةَ» اسـمُه محمـدُ بـنُ خـازمٍ؛ بالخـاءِ المُعجَمةِ، الضريرُ، ثبتٌ في الأعمشِ، وكان مُرجئًا، تُوُفِّيَ في صَفَرٍ سنةَ ١٩٨، رَوَى لـه (ع).

قولـه: «عَـنْ أَبِـي سُـفْيَانَ» أبـو سـفيانَ: اسـمُه طلحـةُ بـنُ نافـعٍ، مولـى قريـشٍ، قـال جماعـةٌ: ليـس بـه بـأسٌ؛ وقـال شـعبةُ: «حديثُـه عـن جابـرٍ صحيفـةٌ»[3]، رَوَى عنـه(خ) مقرونًـا (م ٤).

قولـه: «عَـنْ أَبِي الزُّبَيـرِ» محمدِ بنِ مسلمِ بنِ تَدرُسَ، مولى حكيمِ بنِ حِزامٍ، مدلِّسٌ، حافـظٌ، ثقـةٌ، قـال أبـو حاتـمٍ: «لا يُحْتَـجُّ بـه»[4]، تُوُفِّيَ سـنةَ ١٢٦، وحديثُه عـن عائشـةَ وابـنِ عبَّـاسٍ وابـنِ عمـرَ في هـذا الكتـابِ، قـال أبـو حاتـمٍ: «رأى ابـنَ عبَّـاسٍ رؤيـةً، ولـم يسـمعْ منه، ولم يَسْمَعْ من عائشـةَ، وقـال ابـنُ عُيَيْنَـةَ: يقولـونَ أبـو الزبيرِ لـم يَسْـمَعْ مِـن ابنِ عَبَّـاسٍ»[5]. [١٢/أ]

---

(١) في «م»: لرجل. والمثبت من الأصل، وهو الموافق لما في «صحيح مسلم».

(٢) في «م»: وعله. والمثبت من الأصل.

(٣) انظر «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٢/ ٢٢٤).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٦).

(٥) «المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٩٣).

(١٦) قوله: «**فَقَالَ رَجُلٌ: الحَجِّ**» قال الخطيبُ: هو يزيدُ بنُ بشرٍ السَّكسَكِيُّ[١]، وتبعَه الشيخُ محيي الدينِ في مختَصَرِ المُبهماتِ وشرحِ مُسلمٍ[٢].

(١٧) قوله: «**عَنْ أَبِي جَمْرَةَ**» أبو[٣] جَمرةَ بالجيمِ: نصرُ بنُ عِمرانَ الضُّبَعِيُّ.

قوله: «**قَالَ: قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ**» وفدُ عبدِ القيسِ أربعةَ عشرَ راكبًا، الأشجُّ العَصَرِيُّ رئيسُهم، واسمُه المنذرُ بنُ الحارثِ، وقيل: غيرُ ذلك، ومزيدةُ[٤] بنُ مالكٍ المُحَارِبيُّ، وعبيدةُ بنُ همَّامٍ المُحاربيُّ، وصُحارُ بنُ العبَّاسِ المُرِّيُّ، وعمرُو بنُ مرجومٍ العَصَرِيُّ، ومرجومٌ بالجيمِ، والحارثُ بنُ شعيبٍ العَصَريُّ، والحارثُ بنُ جُنْدَبٍ من بني عائشٍ، ذكرهم النَّوويُّ عن[٥] صاحبِ «التحرير»[٦]، وفَدُوا عامَ الفتحِ قبل خروجِه ﷺ إلى مكَّةَ، وأُهملَ جهمُ بنُ قُثَمٍ، وقيسُ بنُ النعمانِ، وأبو الوازعِ الزارعُ بنُ عامرٍ، وابنُ أختِه مطرُ بنُ هلالٍ العنزيُّ، وأبو خيرةَ الصباحيُّ، وابنُ أختِ أبي الوازعِ وكان به جنونٌ، وبقِي علينا واحدٌ لم أعرفْهُ إلى الآنِ.

قوله: «**قَالَ: كُنْتُ أُتَرْجِمُ بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ**» قيل: إنه كان يتكلَّمُ بالفارسيَّةِ؛ فكان يُتَرجِمُ لابنِ عبَّاسٍ عمَّن يَتكَلَّمُ بها.

---

(١) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي (٥/ ٣٣٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٧٩).

(٣) في «م»: ابن. والمثبت من الأصل.

(٤) في «م»: وبريدة. والمثبت من الأصل. وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ١٨١).

(٥) قوله: عن. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٦) هو كتاب «التحرير في شرح صحيح مسلم» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني الشافعي. كما بيَّنه النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٤٥)..

قال ابنُ الصَّلاحِ: «وعندي أنه كان يُبَلِّغُ كلامَ ابنِ عبَّاسٍ إلى مَن خفِيَ عليه مِن الناسِ؛ إما لزحامٍ وإما لاختصارٍ منَعَ مِن فهمِه، وليستِ الترجمةُ مخصوصةً بتفسيرِ لغةٍ بلغةٍ أخرى، فقد أطلقُوا على قولِه: بابُ كذا، الترجمةَ»[1]، ومال إليه الشيخُ محيي الدينِ النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ[2].

قوله: «غَيْرَ خَزَايَا» (غير) منصوبٌ على الحالِ، ويُرْوَى بالجرِّ على الصفةِ للقومِ أو الوفدِ، والمعروفُ الأوَّلُ. [١٢/ ب]

(١٨) قوله: «فِيهِ مِنَ الْقُطَيْعَاءِ» القُطَيعاءُ نوعٌ من التمرِ؛ بالمدِّ.

قوله: «وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ» الرجلُ: جهمُ بنُ قُثَمٍ، كذا قال غيرُ واحدٍ، منهم ابنُ بَشْكُوالَ[3]، ورَوَاه بسندِه إلى «تاريخِ» ابنِ أبي خَيْثَمَةَ، وكذا قاله الخطيبُ[4] وتبِعَه الشيخُ محيي الدينِ[5].

قوله: «فِي أَسْقِيَةِ الأَدَمِ الَّتِي يُلَاثُ عَلَى أَفْوَاهِهَا» يُلَاثُ أي: يُلَفُّ ويُرَبَطُ الخيطُ على أفواهِها، وإنما رخَّصَ في الأسقيةِ لرِقَّةِ جُلُودِها؛ فلا يُسْرِعُ الفسادُ إليها.

قوله: «لِأَشَجِّ عَبْدِ الْقَيْسِ» اسمُ أشجِّ عبدِ القيسِ: المنذرُ بنُ عائذٍ، وقيل: عائذُ بنُ المنذرِ، وقيل: المنذرُ بنُ الحارثِ، وقيل: عبدُ اللهِ بنُ عوفٍ[6].

قوله: «وَتَذِيفُونَ فِيهِ مِنَ الْقَطِيعَاءِ» الذي ذكَره صاحبُ

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص١٥٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٨٦).

(٣) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٤٣٢).

(٤) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٦/ ٤٣٤).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٩١).

(٦) انظر لهذه الأقوال: «إكمال المُعْلِم (١/ ٢٣٣)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ١٨٩).

«العينِ»[1]: دُفتُ الشيءَ أَدُوفُهُ خَلَطْتُهُ؛ بالدَّالِ المهمَلَةِ، وذكَر غيرُه «ذُفْتُهُ» بالذالِ المعجَمةِ.

قال في «المطالع»: «وبالمعجَمةِ قيَّدناه في حديثِ وفدِ عبدِ القيسِ عن أبي الحسنِ وأبي عليٍّ الصَّدَفِيِّ، إلا أنه كان عندَ الصَّدَفِيِّ تُذيفون بضمِّ التاءِ، والمشهورُ فتحُها»[2].

قوله: «**أَخْبَرَنِي أَبُو قُزْعَةَ**» أبو قزعةَ سويدُ بنُ حُجَيرٍ.

قوله: «**أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ أَخْبَرَهُ وَحَسَنًا أَخْبَرَهُمَا**» قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: قد تكلَّم الناسُ على هذه المسألةِ وأطالوا فيها الكلامَ، وأحسنُ ما رأيتُه في ذلك كلامُ الشيخ محيي الدينِ، حكاه عن ابنِ الصلاحِ، وقد نقلَه عن أبي موسى المَدينيِّ مُلَخَّصًا: «إنَّ حسنًا هو الحسنُ بنُ مسلمِ بنُ يَنَّاقَ الذي رَوى عنه ابنُ جريجٍ غيرَ هذا الحديثِ، وأن معنى الكلامِ أن أبا نَضْرَةَ أخبَر بهذا الحديثِ أبا قَزعةَ وحسنَ بنَ مسلمٍ كليهما، ثم أكَّد ذلك بأن أعاد، فقال: [١٣/أ] «**أَخْبَرَهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ**» يعني أخبَر أبو سعيدٍ أبَا نَضْرَةَ، وهذا كما تَقُولُ: إنَّ زيدًا جَاءَنِي وعَمْرًا جاءَانِي فقالَا كذا، وهذا مِن فصيحِ الكلامِ، واستدلَّ على أنَّ الحَسنَ فيه هو ابنُ مسلمٍ بنِ ينَّاقَ بأن سلمةَ بنَ شَبِيبٍ -وهو ثقةٌ- رواه عن عبدِ الرزَّاقِ عن ابنِ جُريجٍ، أخبرني أبو قَزعةَ أن أبا نُضْرةَ أخبَره، وحسنَ بنَ مسلمٍ أخبَرهما أنَّ أبا سعيدٍ أخبره الحديثَ، رواه أبو الشيخِ الحافظُ في كتابِه المخرَّجِ على صحيحِ (م)[3].

---

(١) «العين» (٨/ ٨٢).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/ ٥٦).

(٣) هو كتاب «المسند المنتخب على الأبواب المستخرج من كتاب مسلم بن الحجاج». ذكره السمعاني في «التحبير في المعجم الكبير» (٢/ ١٤١).

وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ١٩٤).

قوله: «**وَعَلَيْكُمْ بِالْمُوكَى**» المُوكَى مقصورٌ غيرُ مهموزٍ؛ أي: بالسقاءِ المربوطِ على فمِه، وإنما أراد به السقاءَ الرقيقَ الجلدِ الذي لم يُربَّب، فإذا انتُبِذَ فيه وأُوكِي رأسُه لم يدرَكِ الشرابُ، ولم يشتدَّ حتى ينشقَّ السقاءُ؛ فلا يَخْفَى عندَ ذلك تغيُّرُه، ويُرْوَى ذلك عن ابنِ سيرينَ»[1]، انتهى كلامُ «المطالعِ».

(١٩) قوله: «**حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي عُمَرَ**» اسمُ ابنُ أبي عمرَ: محمدُ بنُ يحيى بنِ أبي عمرَ العَدَنِيُّ سكَن مكَّةَ، وكُنيتُه أبو عبدِ اللهِ.

قوله: «**حدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامَ العَيْشِيُّ**[2]» بِسطَامٌ بكسرِ الباءِ، وحكى صاحبُ «المطالعِ» فتحَها[3]، واختُلِف في صرفِه، والأجودُ عدمُه.

(٢١) قوله: «**عَنْ أَبِي سُفْيَانَ**» هو طلحةُ بنُ نافعٍ.

(٢٤) قوله: «**لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الوَفَاةُ**» اسمُ أبي طالبٍ عبدُ منافٍ، وقيل: اسمُه كنيتُه، وقال بعضُهم: اسمُه عِمرانُ، وفيه نظرٌ[4]. [١٣/ ب]

قوله: «**فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ**» اسمُه عمرُو بنُ هشامٍ.

(٢٥) قوله: «**عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ...**» هذا مرسَلُ صحابيٍّ، وهو حُجَّةٌ عندَ الأكثرِ.

قوله: «**إِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ الجَزَعُ**» قال النوويُّ: «الجزعُ يعني بالجيمِ والزَّايِ[5]، وهكذا في جميعِ الأصولِ وجميعِ رواياتِ

---

(١) «مطالع الأنوار» (٦/ ٢٠٥).

(٢) في «م»: القيسي. والمثبت من الأصل.

(٣) «مطالع الأنوار» (١/ ٣٨٣).

(٤) انظر لهذه الأقوال: «أسد الغابة» لابن الأثير (٤/ ٨٧).

(٥) في «م»: والراء. والمثبت من الأصل.

المحَدِّثينَ وأصحابِ الأخبارِ، وذهب جماعاتٌ مِن أهلِ اللُّغةِ إلى أنه «الخَرَعُ» بالخاءِ والراءِ المفتوحتَينِ، وممَّن نصَّ عليه كذلك الهَرَوِيُّ في «غريبيهِ»[1]، ونقلَه الخَطَّابيُّ[2] عن ثعلبٍ مختارًا له[3]، وقاله أيضًا شِمْرٌ، ومن المتأخرينَ أبو القاسمِ الزَّمَخشريُّ[4].

قال القاضي عياضٌ: ونبَّهَنَا غيرُ واحدٍ من شيوخِنا على أنه الصوابُ، قالوا: والخَرَعُ هو الضَّعْفُ والخَوَرُ، قال الأزهريُّ: الخَرَعُ الدَّهشُ[5]، قال شَمِرٌ: كلُّ رَخوٍ ضعيفٍ[6] خَرِيعٌ وخَرَعٌ، قال: والخَرَعُ الدَّهشُ، قال: ومنه قولُ أبي طالبٍ»[7].

(٢٧) قوله: «**قَالَ: وَقَالَ مُجَاهِدٌ**» القائلُ: «وَقَالَ مُجَاهِدٌ» طلحةُ بنُ مُصرِّفٍ، قاله النَّوويُّ عنِ الحافظِ عبدِالغنيِّ بنِ سعيدٍ المصريِّ[8]، وكلامُه محتمِلٌ أن يَكُونَ مِن تتمَّةِ كلامِ ابنِ الصلاحِ عن عبدِ الغنيِّ.

قوله: «**وَذُو النَّوَاةِ بِنَوَاهُ**» قال الدِّمْيَاطِيُّ في حاشيةِ نسختِه: صوابُه وذُو النَّوَى.

قوله: «**حَتَّى مَلأَ القَومُ أَزْوِدَتَهُمْ**» يعني: أوعيةَ أزوِدَتِهم، حُذِفَ المضافُ، وأقيمَ المضافُ إليهِ مُقامَه، ويَحتَمِلُ أنه سمَّى الأوعيةَ أزوادًا باعتبارِ ما فيها.

---

(١) «الغريبين» (٢/ ٥٤٦).

(٢) «غريب الحديث» (٣/ ٢٥٣).

(٣) قوله: له. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٤) «الفائق في غريب الحديث» (١/ ٣٦٥).

(٥) «تهذيب اللغة» (١/ ١١٤).

(٦) قوله: رخو ضعيف. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٧) «إكمال المُعْلِم» (١/ ٢٥١)، وانظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ٢١٦).

(٨) في «م»: البصري. والمثبت من الأصل. وانظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ٢٢٣).

قولـه: «**وَفَضَلَـتْ فَضْلَـةٌ**» يُقـالُ: فَضِـلَ وفَضَـلَ بكسـرِ الضَّـادِ وفتحِهـا لغتـانِ مشـهورتانِ.

(٢٨) قولـه: «**عَـنِ ابْـنِ جَابِـرٍ**» ابـنُ جابـرٍ هـو عبـدُ الرحمـنِ بـنُ يزيـدَ بـنِ جابـرٍ الدمشـقيُّ.

(٢٩) قولـه: «**عَـنِ ابْـنِ عَجْلَانَ**» اسـمُه محمـدٌ، وهـو ومَـن بعـدَه حتـى الصُّنابحـيِّ تابعيـونَ أربعـةٌ.

قولـه: «**عَـنِ ابْـنِ مُحَيْرِيـزٍ**» ابـنُ مُحَيرِيـزٍ هـو عبـدُ اللهِ بـنُ محيريـزِ بـنِ جُنَـادَةَ بـنِ وهـبِ القُرَشـيُّ الجُمَحِـيُّ مـن أنفسِـهِم.

قولـه: «**عَـنِ الصُّنَابِحِـيِّ**» الصُّنَابِحِـيُّ عبـدُ الرحمـنِ بـنُ عُسَـيلَةَ، والصُّنَابِـحُ بطـنٌ مـن مـرادٍ [١٤/أ].

(٣٠) قولـه: «**فَقَـالَ: يَـا مُعَـاذَ بْـنَ جَبَـلٍ**» معاذُ بفتـحِ الـذَّالِ، ويَجُـوزُ ضمُّها، قـال النـوويُّ: «ولا خـلافَ في نصـبِ ابـنِ»[١]، كـذا قـال، وقـد قيـل بالرفـعِ.

قولـه: «**كُنْـتُ رِدْفَ النَّبِـيِّ ﷺ عَلَـى حِمَـارٍ، يُقَـالُ لَـهُ عُفَيـرٌ**» مـات عفيرٌ حمـارُ النبـيِّ ﷺ فيمـا قيـلَ في حَجـةِ الـوداعِ، قالـه الشـيخُ محيـي الديـنِ عـن ابـنِ الصـلاحِ[٢].

قولـه: «**وَلَا يُشْـرِكُ بِـهِ شَـيْئًا**» (شـيئًا) منصـوبٌ لنيابتِـه عـن المصـدرِ لا عـن المفعـولِ بـه، أي لا يُشْـرِكُ بـه إشـراكًا، ويَكُـونُ الجـارُّ والمجـرورُ قائمًـا مُقـامَ الفاعـلِ.

قولـه: «**عَـنْ أَبِـي حَصِيْـنٍ**» وقَـع في بعـضِ النُّسـخِ «حُصَيـنٍ»، والأصـحُّ بـلِ الصـوابُ مـا وقَـع هنـا.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ٢٣١).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١/ ٢٣٢).

(٣١) قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو كَثِيرٍ» اسمُ أبي كَثيرٍ يزيدُ بنُ عبدِ اللهِ[١] الغُبَرِيُّ[٢]، وكَثيرٌ بالمُثلَّثةِ.

قوله: «حَتَّى أَتَيْتُ حَائِطًا لِلْأَنْصَارِ» الحائطُ البستانُ، وسمِّيَ حائِطًا؛ لأنه لا سَقْفَ له.

قوله: «وَالرَّبِيعُ الجَدْوَلُ» الجدولُ: النهرُ الصغيرُ.

قوله: «فَقَالَ: أَبُو هُرَيْرَةَ» معناه: أنت أبو هُريرةَ؟

قوله: «فَأَجْهَشْتُ بُكَاءً» أي: تهيَّأْتُ له.

(٣٣) قوله: «حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ» لا يَنْصَرِفُ فروخُ للعُجْمَةِ والعلميةِ.

قوله: «عَنْ أَنَسِ بنِ مالكٍ، قال: حدَّثَنِي محمودُ بنُ الربيعِ عن عِتْبَانَ بنِ مالكٍ» هؤلاء الثلاثةِ صحابةٌ، بعضُهم عن بعضٍ. [١٤/ ب]

(٣٥) قوله: «حدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ» اسمُ أبي عامرٍ: عبدُ الملكِ بنُ عمرِو بنِ قيسٍ.

(٣٧) قوله: «قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا السَّوَّارِ يُحَدِّثُ» اسمُ أبي السَّوَّارِ حسَّانُ بنُ حُرَيثٍ العَدَوِيُّ.

قوله: «أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ» أبو قتادةَ هذا اسمُه تميمُ بنُ نُذَيرٍ؛ بِضَمِّ النونِ وفتحِ المعجمةِ، ويُقالُ: ابنُ الزبيرِ، ويُقالُ: ابنُ يزيدَ العَدَوِيُّ.

قوله: «فَغَضِبَ عِمْرَانُ حتَّى احْمَرَّتَا عَيْنَاهُ»، «احْمَرَّتَا» على لغةِ (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)، ووقَع في أبي داودَ[٣]: «احْمَرَّتْ» بغيرِ ألفٍ.

---

(١) كتب فوقه في الأصل: عبد الرحمن. وكلاهما قيل فيه: بن عبد الله، وابن عبد الرحمن. وحرفها الناسخ في «م» فرسمها: بن حمر. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٢١).

(٢) في الأصل، و«م»: اليعفري. والمثبت من مصادر ترجمته، وكذا نسبه ابن السمعاني في «الأنساب» (١٠/ ١٤).

(٣) «سنن أبي داود» (ح:٤٧٩٦).

(٣٨) قوله: «**عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ**» لم يروِ مسلمٌ في «صحيحِه» لسفيانَ إلا هذا الحديثَ الواحدَ، ولم يروِ له (خ) شيئًا، والحديثُ المذكورُ هنا أخرجه (م ت س ق)[1]، ولم يُخَرِّجْهُ البخاريُّ ولا (د)، وليس له في الكتبِ سِوى هذا الواحدِ.

(٣٩) قوله: «**عَنْ أَبِي الخَيْرِ**» أبو الخيرِ مرثَدُ بنُ عبدِ اللهِ اليَزَنِيُّ، ويَزَنُ بطنٌ من حِمْيَرٍ.

قوله: «**عَنْ أَبِي بُرْدَةَ**» اسمُه عامرٌ، وقيل: الحارثُ.

(٤٤) قوله: «**وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**» هو شيبانُ بنُ فَرَّوخَ، قال شيخُنا: ورأيتُ في نسخةٍ: عثمانَ بنَ أبي شيبةَ عِوضَ شَيبانَ، ولم يَذْكرِ المِزِّيُّ[2] هذا إلا مِن حديثِ شيبانَ هذا، واللهُ أعلمُ.

(٤٥) قوله: «**حَتَّى يُحِبَّ لِجَارِهِ -أَوْ قَالَ: لِأَخِيهِ-**» وكذا وقَع بالشكِّ في مسندِ عبدٍ[3]، وفي (خ)[4]: «**لأخيه**» بغيرِ شكٍّ، والمرادُ يُحِبُّ لأخيهِ من الطاعاتِ والأشياءِ المباحاتِ؛ [١٥/ أ] ويَدُلُّ لذلك ما رواه[5] (س)[6]: «**يُحِبُّ لِأَخِيهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**».

(٤٦) قوله: «**لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ لا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**» جمعُ بائقةٍ، وهي الغائلةُ والداهيةُ والفتكُ.

---

(١) «صحيح مسلم» (ح:٣٨)، و«جامع الترمذي» (ح:٢٤١٠)، و«السنن الكبرى للنسائي» (ح:١١٤٢٥، ١١٤٢٦)، وفي الرقائق، (ح: ١١٧٧٦، ١١٧٧٧، ١١٧٧٨)، و«سنن ابن ماجة» (ح:٣٩٧٢).

(٢) «تحفة الأشراف» (١/ ٢٧٩).

(٣) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (ح:١١٢٤).

(٤) «صحيح البخاري» (ح:١٣).

(٥) قوله: ما رواه. في «م»: في رواية. والمثبت من «الأصل».

(٦) «سنن النسائي» (ح:٥٠١٧).

(٤٧) قولـه: «**فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ**» أوجبَ الضيافةَ الليثُ ليلةً واحدةً؛ لحديثِ: «**لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**»[(١)]، ولحديثِ عُقبةَ: «**إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ...**»[(٢)] الحديثَ، وعامَّةُ الفقهاءِ على أنها من مكارمِ الأخلاقِ، وفي «الأمِّ»[(٣)] وجوبُها، وكذا في «المرشدِ» للجُوريِّ[(٤)].

(٤٨) قولـه: «**عَنْ أَبِي شُرَيحٍ الخُزَاعِيِّ**» اسمُه خويلدٌ، وقيل: عبدُ الرحمنِ أو عمرٌو أو هاني أو كعبٌ، أقوالٌ، ويُقَالُ له: الخُزاعيُّ والعَدَوِيُّ والكعْبِيُّ[(٥)].

(٤٩) قوله: «**وَهَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ - قَالَ: أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَومَ العِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ**» وما حُكِي أنه أوَّلُ مَن بدَأَ بها قبلَ الخُطبةِ عُمَرُ أو عثمانُ أو معاويةُ، قال النوويُّ: «لا يصحُّ، وقيل: أوَّلُ فاعلٍ ابنُ الزبيرِ، وفيه نظرٌ»[(٦)].

قوله: «**فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الخُطْبَةِ، فَقَالَ: قَدْ تُرِكَ مَا هُنَالِكَ**» وفي الحديثِ المتَّفَقِ على إخراجِه في بابِ صلاةِ العيدِ: أن أبا سعيدٍ هو الذي جذبَ مَرْوانَ، فردَّ عليه مَرْوانُ بمثلِ ما ردَّ هُنا على الرجلِ، فيحتمل أنهما قضيَّتانِ.

---

(١) رواه أبو داود (ح:٣٧٥٠)، وابن ماجه (٣٢٦٧٧) من حديث أبي كريمة، وصحح إسناده ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٤٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (ح:٢٤٦١)، ومسلم (ح:١٧٢٧).

(٣) «الأم» للشافعي (٥/ ١٠١).

(٤) القَاضِي أَبُو الْحسن عَليّ بن الْحُسَيْن الْجُورِي، بِضَم الْجِيم، وَإِسْكَان الْوَاو. أحد الْفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة. روى عن أَبي بكر النَّيْسَابُورِي، من تصانيفه: كتاب (المرشد شرح مختصر المزني). انظر: طبقات الفقهاء الشافعيين (٢/ ٦١٤)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/ ٤٥٧).

(٥) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٠٠).

(٦) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٢١).

قولـه: «**وَعَـنْ قَيْسِ بْـنِ مُسْلِمٍ**» معطـوفٌ علـى إسـماعيلَ، ومعنـاه رَوَاه الأعمشُ عـن إسـماعيلَ وعـن قيـسٍ.

(٥٠) قولـه: «**عَـنْ صَالِـحِ بْـنِ كَيْسَـانَ، عَـنِ الحَـارِثِ، عَـنْ جَعْفَـرِ بْـنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الحَكَـمِ، عَـنْ عَبْدِ الرَّحْمَـنِ بْنِ المِسْوَرِ**» الحـارثُ بـنُ فُضيـل الأنصـاريُّ الخَطْمِـيُّ أبـو عبـدِ اللهِ، وصالـحُ والحـارثُ وجعفـرُ وعبـدُ الرحمـنِ أربعـةٌ تابعيُّـونَ. [١٥/ ب]

قولـه: «**عَـنْ أَبِـي رَافِـعٍ**» أبـو رافـع هـو مولَـى النَّبـيِّ ﷺ اسمُه أسـلمُ أو إبراهيـمُ أو هُرمـزُ أو ثابـتٌ أو مرثـدٌ أو عـربٌ، أصحُّهـا أوَّلُهـا، وأغربُهـا آخرُهـا، وقـد ذكَـره ابـنُ الجـوزيِّ في «جامـع المسـانيدِ»[١].

قولـه: «**ثُـمَّ إِنَّهَـا تَخَلَّـفَ مِـنْ بَعْدِهِـمْ خُلُـوفٌ**» خُلوفٌ بضـمِّ الخـاءِ جمع خَلْـفٍ بإسـكانِ الـلَّامِ وهـو الخالـفُ بِشَـرٍّ، وأما بفتـحِ الـلَّامِ فهـو الخالـفُ بخيرٍ، هـذا هـو الأشـهرُ، وقـال جماعـةٌ أو جماعـاتٌ مـن أهـلِ اللُّغـةِ، منهـم أبـو زيـدٍ؛ فقـال بـكلٍّ منهمـا بالفتـحِ والإسـكانِ، ومنهـم مَـن جـوَّز الفتـحَ في الشـرِّ، ولـم يُجـوِّزْ في الخيـرِ الإسـكانَ[٢].

قولـه: «**فَقَـدِمَ ابْـنُ مَسْـعُودٍ فَنَـزَلَ بِقَنَـاةَ**» كـذا هـو في بعـضِ الأصـولِ بالقـافِ المفتوحـةِ، وآخـرُه تـاءُ التأنيـثِ، وهـو غيـرُ مصـروفٍ للعَلَمِيَّـةِ والتأنيـثِ، وقنـاةُ: وادٍ مـن أوديـةِ المدينـةِ عليـه مـالٌ مِـن أموالِهـم، كـذا ذكَـره أبـو عبـدِ اللهِ الحُمَيـدِيُّ في «جَمعِـه»[٣]، وفي أكثـرِ الأصـولِ ولمعظـمِ رُواةِ كتـابِ مسـلمٍ بِفِنائِـه، وقـد جعَلهـا -أعنـي الروايـةَ الثانيـةَ- في الأصـلِ وهـي بفنائِـه تصحيفًـا القاضـي عيـاضٌ[٤].

---

(١) «جامع المسانيد» لابن الجوزي (١/ ٦١).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ٢٨).

(٣) «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٢٤١).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (١/ ٢٩٣).

قوله: «وَقَدْ تُحُدِّثَ بِنَحْوِ ذَلِكَ» تُحُدِّثَ بضمِّ التاءِ والحاءِ.

قوله: «لَمْ يَذْكُرْ قُدُومَ ابنِ مَسْعُودٍ وَاجْتِمَاعَ ابْنِ عُمَرَ مَعَهُ» أنكر صاحبُ «دُرَّةِ الغوَّاصِ»(١) اجتمع فلانٌ معَ فلانٍ، وإنما يقال: اجتمع فلانٌ وفلانٌ، و[قد خالفه الجَوهريُّ في «صحاحه» فقال: جامعه على كذا إذا اجتمع معه](٢)، قاله شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه.

(٥١) قوله: «الْإِيمَانُ هَهُنَا، وَالْقَسْوَةُ وَغِلَظُ الْقُلُوبِ فِي الْفَدَّادِينِ» (الْفَدَّادِينِ) زعَم أبو عمرٍو الشيبانيُّ أنه بتخفيفِ الدَّالِ، وهو جمعُ فدَّانٍ بتشديدِها، وهو عبارةٌ عنِ البقَرِ التي يُحْرَثُ عليها، حكَاه أبو عُبَيدٍ(٣)، وأنكَر عليه، وعلى هذا المرادُ بذلك أصحابُها، فحُذِفَ المضافُ، والصوابُ (الفَدَّادينِ) بالتشديدِ في الدالِ جمعُ فدَّانٍ بدالينِ، أُولاهما مشدَّدةٌ، [١٦/ أ] هذا قولُ أهلِ الحديثِ والأَصْمَعِيِّ وجمهورِ أهلِ اللغةِ، وهو من الفَديدِ، وهو الصوت الشديدُ(٤)، فهم الذين تَعْلُو أصواتُهم في حروثِهم وإبلِهم وخيلِهم، وقال مَعْمَرُ بنُ المُثَنَّى: هم المكثرونَ مِن الإبلِ، الذين(٥) يملكُ أحدُهم المائتينِ منها إلى الألفِ(٦)، ونقل ذلك ابنُ قُرْقُولَ في «مطالِعِه»(٧) عن أبي عمرِو بنِ العلاءِ.

---

(١) «درة الغواص في أوهام الخواص» (١/ ٣٣).

(٢) ما بين المعكوفين موضعه قطع في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «غريب الحديث» (١/ ٢٠٣).

(٤) قوله: الصوت الشديد. في «م»: الصواب السديد. والمثبت من الأصل.

(٥) في «م»: الذي. والمثبت من الأصل.

(٦) انظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢/ ٣٤).

(٧) «مطالع الأنوار» (٥/ ٢٠٢).

وقولـه: «**الإِيمَانُ هَهُنَا**» صرفوه عن ظاهره؛ من حيث إن مبدأ الإيمانِ من مكَّةَ، ثم مِن المدينةِ، فقيل في ذلك أقوالٌ:

أحدُها: إن المرادَ بذلك مكَّةُ؛ لأنها من تِهامةَ، وتِهامةُ من أرضِ اليمنِ.

ثانيها: إن المرادَ مكةُ والمدينةُ؛ لأنه رُوِيَ أنه قال ذلك وهو بتبوكَ، ومكَّةُ والمدينةُ بينَه وبين اليمنِ وأشار إلى ناحيةِ اليمنِ، وهو يريدُهما.

ثالثُها: المرادُ بذلك الأنصارُ؛ لأنهم من الأزدِ، والأزدُ من اليمنِ، ورُدَّ بقولِه: «**أَتَاكُمْ أَهْلُ اليَمَنِ**»، والأنصارُ من جملةِ المخاطَبينَ، فهم إذًا غيرُهم.

(٥٢) قوله: «**حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ**» صالحٌ هو ابنُ كَيْسَانَ، وقد رَوَى إبراهيمُ بنُ سعدِ بنِ إبراهيمَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ الزُّهريُّ عن صالحِ بنِ كَيْسَانَ في الكتبِ الستَّةِ إلا ابنَ ماجه.

(٥٥) قوله: «**عَنْ عَطَاءِ بنِ يَزِيدَ عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ**» ليس له عن النبيِّ ﷺ في هذا الكتابِ إلا هذا الحديثَ، وليس له في (خ) شيءٌ، وقد رَوَى عنه النبيُّ -عليه السلام- حديثَ الجسَّاسةِ في هذا الكتابِ.

(٥٧) قوله: «**وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ...**» إلى آخرِه، ظاهرُه أنه موقوفٌ على أبي هريرةَ، لكن جاء في روايةٍ أخرى ما يدلُّ على أنه من كلامِ النبوَّةِ، وقد رَوى أبو نُعَيمٍ في «مستخرَجِه» على هذا الكتابِ[1] من حديثِ همَّام بنِ مُنبِّهٍ هذا الحديثَ، وفيه: «**وَالَّذِي نَفْسِي**[2] **بِيَدِهِ لَا يَنْتَهِبُ أَحَدُكُمْ...**»، وهذا مُصرَّحٌ برفعِه، وقد رَوَاه (خ)[3] من حديثِ

---

(١) «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (ح:٢٠٤).

(٢) في «م»: نفس محمد. والمثبت من الأصل.

(٣) «صحيح البخاري» (ح:٢٤٧٥،ح:٦٧٧٢).

اللَّيثِ الذي ذكَره (م) عنه معطوفًا فيه ذكرُ النُّهبةِ على ما بعدَ، مُنتقى من كلامِ الشيخِ محيي الدينِ[١].

قوله: «يَذْكُرُ مَعَ ذِكْرِ النُّهْبَةِ» تقديرُه: يَذْكُرُهُ، فَحُذِفَ الضميرُ مع إرادتِه أو يُقْرَأُ مبنيًّا؛ فيُضَمُّ أوَّلُه وتُفْتَحُ الكافُ.

(٥٩) قوله: «**حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ العَمِّيُّ**» العميُّ نسبةٌ إلى بني العمِّ، بطنٍ من تميمٍ. [١٦/ ب]

قوله: «**وَحَدَّثَنِي أَبُو نَصْرٍ التَّمَّارُ**» اسمُ أبي نصرٍ: عبدُ الملكِ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ الحارث.

(٦١) قوله: «**عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمُرَ أَنَّ أَبَا الأَسْوَدِ**» اسمُ ابنُ بريدةَ عبدُ اللهِ، وأبي الأسودِ: ظالمُ بنُ عمرٍو، وقيل: العكسُ، وقيل: عثمانُ بنُ عمرٍو، وقيل: عمرُو بنُ سفيانَ، وقيل: عويمرُ بنُ ظويلم[٢]، قاله الواقديُّ[٣].

قوله: «**وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ، أَوْ قَالَ: عَدُوَّ اللهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ**» عدوَّ اللهِ بالرفعِ والنصبِ، الثاني أرجحُ على النداءِ، والرفعُ على أنه خبرُ مبتدأٍ، قاله النَّوويُّ[٤].

(٦٣) قوله: «**لَمَّا ادُّعِيَ زِيَادُ، لَقِيتُ أَبَا بَكْرَةَ...**» إلى آخرِه، (ادُّعِيَ) مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ أي: ادَّعاه معاويةُ، قال النوويُّ: «وَوُجِدَ بخطِّ العبدريِّ بفتحِ الدالِ والعينِ[٥]، قال: وهذا له وجهٌ؛ من حيثُ إن معاويةَ

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ٤٣).

(٢) في «م»: طويلة. والمثبت من الأصل، و«تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣٧).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣٧).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٥١).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٥٢).

ادَّعاه، وزيادٌ صدَّقه؛ فصار زيادٌ مدَّعِيًا أنه ابنُ أبي سفيانَ، وهو زيادُ بنُ أبيهِ، ويقال: ابنُ أمِّهِ، وابنُ أبي سفيانَ، وهو أخو أبي بكرةَ لأمِّهِ، وكان يُعْرَفُ بزيادِ ابنِ عُبَيْدٍ الثقفيِّ، ثم ادَّعاه معاويةُ، وألحقه بأبيهِ»[١].

قوله: «**وَوَعَاهُ قَلْبِي مُحَمَّدًا** ﷺ» (محمدًا) منصوبٌ على البدلِ من الضميرِ في (سمعتُه).

(٦٥) قوله: «**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**» الروايةُ برفعِ الباءِ من (يَضْرِبُ)، ونقَل القاضي أن بعضَ العلماءِ ضبطَهُ بالإسكانِ، قال القاضي: وهو إحالةٌ للمعنى، والصوابُ الضمُّ[٢]، قال النوويُّ: «قلتُ: وكذا قال أبو البقاءِ العُكْبَرِيُّ، أنه يجوزُ جزمُ الباءِ على تقديرِ شرطٍ مُضْمَرٍ، أي: إِنْ ترجِعُوا، يَضْرِبْ»[٣].

(٦٨) قوله: «**أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ، فَقَدْ كَفَرَ**» (أبق) بفتحِ الهمزةِ والباءِ، ويَجُوزُ في الباءِ الكسرُ. [١٧/ أ]

قوله: «**قَالَ مَنْصُورٌ: قَدْ وَاللهِ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ** ﷺ...» إلى آخرِه، معناه أن منصورًا رَوَى هذا الحديثَ عن الشعبيِّ عن جريرٍ موقوفًا عليه، ثم قال منصورٌ بعدَ روايتِه إِيَّاهُ موقوفًا: واللهِ إنه مرفوعٌ فاعلموا ذلك، فإني أَكْرَهُ أن أُصَرِّحَ برفعِه لئلَّا يَشِيعَ عني في البصرةِ، التي هي مملوءةٌ من المعتزلةِ والخوارجِ الذين يَقُولُونَ بتخليدِ أهلِ المعاصي في النارِ، والخوارجُ يَزِيدُون على التخليدِ، فيَحْكُمُون بكُفرِه، ولهم شُبْهَةٌ في التعلق[٤] بظاهرِ هذا الحديثِ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٥٣).

(٢) «إكمال المُعْلِم» (١/ ٣٢٤).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٥٥).

(٤) في «م»: التعليق. والمثبت من الأصل.

(٧١) قوله: «فِي إِثْرِ السَّمَاءِ» (السماءُ) المطرُ.

(٧٢) قولـه: «أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ» اسمُ أبي يونُسَ: سُلَيمُ بنُ جبيرٍ، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنةَ ١٢٣.

(٧٣) قولـه: «قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيلٍ» اسمُ أبي زُميلٍ: سِمَاكُ بنُ الوليدِ الحنفيُّ اليمانيُّ، ثقةٌ.

(٧٩) قولـه: «فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ» (أكثرَ) منصوبٌ؛ إمَّا على أن الرؤيةَ تتعدَّى إلى مفعولينِ، وإما على الحالِ على مذهبِ ابنِ السَّرَّاجِ، والفارسيِّ، وغيرِهما ممن قال إن (أفعل) لا يَتَعَرَّفُ بالإضافةِ، وقيل: هو بدلٌ من الكافِ في (رَأَيْتُكُنَّ)، ملخصُ كلامِ النَّوويِّ[1].

(٨٤) قولـه: «عَنْ أَبِي مُرَاوِحٍ» اسمُ أبي مُراوحٍ سعدٌ، قاله مسلمٌ في «الطبقاتِ»[2]، وستأتي ترجمتُه بأوضحَ من هذا.

قوله: «عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَبِيبٍ مَوْلَى عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيرِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي مُرَاوِحٍ» الزُّهريُّ وحبيبٌ وعروةُ وأبو مُراوحٍ أربعةٌ تابعيُّونَ، بعضُهم عن بعضٍ، وحبيبٌ رَوَى عن أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ، والباقي معروفون. [١٧/ ب]

وأما أبو مُرَاوِحٍ فثقةٌ، قاله ابنُ عبدِ البرِّ، وقال: لا يُوقَفُ له على اسمٍ، واسمُه كنيتُه، قال: إلا أنَّ مسلمَ بنَ الحجَّاجِ ذكَره في «الطبقات»، فقال: اسمُه سعدٌ، وذكَره في «الكُنَى»[3] ولم يَذْكُرِ اسمَه[4]، انتهى. وكذلك لم يَذْكُرِ الحاكمُ اسمَه في كتابِه.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٦٦).

(٢) «الطبقات» (١/ ٢٣١).

(٣) «الكنى» (٣٣٨١).

(٤) ينظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٧٦).

(٨٥) قولـه: «فَمَـا تَرَكْـتُ أَسْتَزِيدُهُ إِلَّا إِرْعَـاءً عَلَيْـهِ» (إِرْعَـاءً) بكسرِ الهمزةِ وإسكانِ الـراءِ وبالعينِ المهمَلَـةِ ممـدود، ومعنـاه: إبقـاءً عليـه ورفقًـا به.

قولـه: «حَدَّثَنَـا أَبُـو يَعْفُـورٍ» أبـو يعفـورٍ هـذا هـو الأصغـرُ، اسـمُه عبـدُ الرحمـنِ بـنُ عُبيـدِ بـنِ نَسْـطَاسَ، وأبـو يعفـورٍ الأكـبرُ هـو [واقـدٌ، ولقبُـه وَقْدَانُ][١]، ولهـم أبـو يعفـورٍ آخرُ اسـمُه عبـدُ الكريـمِ بـنُ يعفـورٍ الجُعْفِـيُّ البصـريُّ، يَـرْوِي عـن قتيبـةَ ويحيـى بـنِ يحيـى، والثلاثـةُ ثقـاتٌ، فـالأوَّلُ رَوَى لـه الجماعـةُ، وكـذا الثـاني.

(٨٦) قولـه: «أَنْ تَجْعَـلَ للهِ نِـدًّا، وَهُـوَ خَلَقَـكَ» النِّـدُّ بكسـرِ النـونِ وتشـديدِ الـدَّالِ، وهـو مثـلُ الشـيءِ يُضَـادُّهُ في أمـورِه، ويُنَـادُّهُ أي يُخَالِفُـهُ.

(٨٨) قولـه: «أَخْبَرَنَـا عُبَيْـدُ اللهِ بْنُ أَبِـي بَكْـرٍ» أبـو بكـرٍ هـو ابنُ أنـسِ بـنِ مالـكٍ.

(٨٩) قولـه: «عَـنْ أَبِـي الغَيْـثِ» أبـو الغيـثِ اسـمُه سـالمٌ؛ مولـى عبدِ اللهِ بـنِ مطيـعٍ، حُجَّـةٌ.

(٩١) قولـه: «قَـالَ رَجُـلٌ: إِنَّ الرَّجُـلَ يُحِـبُّ أَنْ يَكُـونَ ثَوْبُـهُ حَسَـنًا» الرجـلُ القائـلُ هـو مالـكُ بـنُ مُـرارةَ الرهـاويُّ، قالـه عيـاضٌ[٢]، وأشـار إليـه أبـو عمـرَ[٣] بـنُ عبـدِ البـرِّ، قـال ابـنُ بَشْـكُوالَ: الرجـلُ أبـو ريحانـةَ واسـمه[٤] شـمعونُ، وقيـل: ربيعـةُ بـنُ عامـرٍ، وقيـل: سَـوَادُ -يعنـي بالتخفيـفِ- بـنُ عمـرو، وقيـل: معـاذُ بـنُ جبـلٍ، وقيـل: مالـكُ بـنُ مُـرَارَةَ الرَّهَـاوِيُّ، وقيـل: عبـدُ اللهِ بـنُ عمـرِو بـنِ العـاصِ، وقيـل: خُرَيـمُ بـنُ فاتـكٍ[٥].

---

(١) ما بين المعكوفين موضعه بياض في «م». والمثبت من الأصل.
(٢) «إكمال المُعْلِم» (١/ ٣٥٩).
(٣) في «م»: عمرو. والمثبت من الأصل.
(٤) قوله: واسمه. ليس في «م». والمثبت من الأصل، «غوامض الأسماء المبهمة».
(٥) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٢٧٦).

قوله: «**غَمْطُ النَّاسِ**» هو بفتحِ الغينِ وبالطاءِ المهملةِ، هكذا في صحيحِ مسلمٍ، وقيل: بالصادِ[1]، وهما بمعنى، ومعناه احتقارُهم.

قوله: «**عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ**» هؤلاء الثلاثةُ تابعيون يَرْوِي بعضُهم عن بعضٍ.

قوله: «**مِنْ كِبْرٍ**» قيل: أراد به كبرَ الكُفرِ، يعني الكبرَ عن الإيمانِ، وقيل: مَنْ يَدْخُلُ الجنَّةَ يُنْزَعُ من قلبِه الكبرُ والغِلُّ[2].[١٨/ أ]

(٩٢) قوله: «**قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا، دَخَلَ النَّارَ»، وَقُلْتُ أَنَا...**» إلى آخرِه، قال النوويُّ: «وجدتُ في بعضِ الأصولِ المعتمَدةِ بمسلمٍ عكسَ ذلك، قال: وكذا ذكَره الحُمَيْدِيُّ في «جمعِه»[3] عن (م)، وكذا رواه أبو عَوانةَ في كتابِه المُخَرَّجِ على (م)[4]، وقد صحَّ اللفظانِ من كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ في حديثِ جابرٍ المذكورِ، وأما اقتصارُ ابنِ مسعودٍ على رفعِ إحدى اللفظتينِ، وضمِّه الأخرى إليها من كلامِ نفسِه.

قال القاضي: سببُه عدمُ سماعِه إحديهما وضمُّ الأخرى إليها لِمَا علِمَ من كتابِ اللهِ ووحيِه، أو أخذِه من مقتَضى ما سمِعه من النبيِّ، ثم قال النوويُّ: «والجيِّدُ أن يُقَالَ سمِع اللفظتينِ، ولكنه في وقتٍ حفِظ إحداهما وسمِعها عن النبيِّ، ولم يحفظِ الأخرى، فرفَع المحفوظَ، وضمَّ الأخرى إليها، وفي وقتٍ آخرَ حفِظ الأخرى ولم يحفظِ الأولى،

---

(١) في «م»: «بالطاء». والمثبت من الأصل، انظر «إكمال المُعْلِم» (١/ ٣٦١).

(٢) «إكمال المُعْلِم» (١/ ٣٥٩).

(٣) «الجمع بين الصحيحين» (ح:٢٨١).

(٤) «مستخرج أبي عوانة» (ح:٣٠).

وضمَّ الأخرى إليها، فهذا جمعٌ ظاهرٌ بينَ روايتي ابنِ مسعودٍ، وفيه موافقةٌ لروايةِ غيرِه في رفعِ اللفظتين، واللهُ أعلمُ»[١].

(٩٣) قوله: «عَنْ أَبِي سُفْيَانَ» اسمُ أبي سفيانَ طلحةُ بنُ نافعٍ.

قوله: «ما المُوجِبَتَانِ؟» معناه: الخَصْلَةُ الموجبةُ للجنَّةِ، والخَصلةُ الموجبةُ للنارِ.

قوله: «عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمُرَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ حَدَّثَهُ» اسمُ ابنُ بُرَيْدَةَ هذا عبدُ اللهِ، وهو ويَحيى وأبو الأسودِ ثلاثةٌ تابِعِيُّونَ يَرْوَي بعضُهم عن بعضٍ.

(٩٤) قوله: «عَلَى رُغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ ...» إلى آخرِه. «رُغمَ» مثلَّثةُ الراءِ، وقولُه: «وَإِنْ رَغِمَ» بفتحِ الغينِ، ويَجُوزُ كسرُها.

(٩٥) قوله: «عَنِ المِقْدَادِ بْنِ الأَسْوَدِ» الأسودُ تَبَنَّاهُ، وأبوه الحقيقيُّ عمرٌو كما يأتي، [١٨/ ب] وجدُّه اسمُه ثعلبةُ بنُ مالكِ بنِ ربيعةَ، والأسودُ المنسوبُ إليه المقدادُ بالتبنِّي هو الأسودُ ابنُ عبدِ يغوثَ بنِ وهبِ بنِ عبدِ منافِ بنِ زُهْرَةٍ.

قوله: «فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ» أحسنُ ما قيل فيه وأظهرُه ما قاله الإمامُ الشافعيُّ وابنُ القَصَّارِ المالكيُّ وغيرُهما أنه معصومُ الدَّمِ، محرَّمٌ قتلُه بعدَ قولِه لا إله إلا اللهُ، كما كنتَ أنت قبلَ أن تَقْتُلَه، وإنك بعدَ قتلِه غيرُ معصومِ الدَّمِ، ولا محرَّمُ القتلِ كما كان هو قبلَ قولِه.

قال ابنُ القَصَّارِ: يعني لولا عذرُك بالتأويلِ المسقطِ للقِصاصِ عنك، قال القاضي: وقيل معناه أنك مثلُه في مخالفةِ الحقِّ وارتكابِك

---

(١) انظر «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٩٧).

الإثـمَ، وإن اختلَفـت[1] أنـواعُ المخالفـةِ والإثـمِ، فيُسَـمَّى إثمُـه كفـرًا، وإثمُـك معصيـةً وفسـقًا»، ملخَّـصٌ مـن كلام النـوويِ[2].

قولـه: «**عَـنِ ابْـنِ شِـهَابٍ، قَـالَ: حَدَّثَنِـي عَطَـاءُ بْـنُ يَزِيـدَ اللَّيْثِـيُّ ثُـمَّ الجُنْدَعِـيُّ أَنَّ عُبَيْـدَ اللهِ بـنَ عَـدِيٍّ بْـنَ الخِيَـارِ**» هـؤلاء الثلاثـةُ تابعيُّـونَ.

قولـه: «**أَنَّ المِقْـدَادَ بْـنَ عَمْـرٍو ابْـنَ الأَسْـوَدِ**» (عمـرٍو) مجـرورٌ منوَّنٌ، و(ابـنَ الأسـوَدِ) بنصـبِ النـونِ، ويُكْتَـبُ بالأَلـفِ؛ لأنـه صفـةٌ للمِقـدَادِ، وهـو منصـوبٌ فيُنْصَـبُ، وليس (ابـنَ) هنـا واقعًـا بيـنَ علَميـنِ مُتَناسِـلَينِ؛ فلِهـذا يتعيَّـنُ كتابتُـه بالألـفِ، ولـو قُرِئَ بجـرِّ (ابـن) لفسَـدَ المعنـى، وصـار عمـرٌو ابـنَ الأسـودِ، وذلـك غَلَـطٌ.

قولــه: «**الكِنْـدِيَّ**» مُشـكِلٌ علـى مـا قالـه أهـلُ النَّسـبِ؛ وذلـك أنهـم قالـوا: إنـه[3] بَهْرَانِـيٌّ صُلْبُـه مـن بَهْـرَاءَ بـنِ الحـافِ بالحـاءِ المهملَـةِ وبالفـاءِ مِـن قُضَاعـةَ، لا خـلافَ بينَهـم في ذلـك. [١٩/ أ]

وممـن نقَـل الإجمـاعَ عليه القاضـي عياضٌ وغيرُه، والجـوابُ أن أحمدَ بـنَ صالـحٍ المصـريَّ كاتـبَ الليـثِ بـنِ سعدٍ قـال: إن والـدَ المقـدادِ حالـفَ كِنْـدَةَ، فنُسِـبَ إليهـا، قـال النـوويُّ: ورُوِينـا عـن ابـنِ شمَاسـةَ عـن سـفيانَ بـنِ صُهَابـةَ بضـمِّ الصـادِ المهمَلـةِ، وتخفيـفِ الهـاءِ، وبالبـاءِ الموحَّـدَةِ المَهْـرِيِّ، قـال: كنـتُ صاحـبَ المقـدادِ بـنِ الأسـودِ في الجاهليَّـةِ، وكان مـن بَهْـرَاءَ، فأصـاب فيهـم دمًـا، فهـرَب إلـى كِنْـدَةَ فحالَفهـم، ثـم أصـاب

---

(١) في «م»: اختلف. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٠٦).

(٣) في «م»: أنهم. والمثبت من الأصل.

فيهم دمًا، فهرَب إلى مكَّةَ، فحالف الأسودَ فعلى هذا[1] تَصِحُّ نِسبتُه إلى بَهْراءِ قُضاعَةَ، وإلى كِنْدَةَ، وإلى زُهرةَ[2].

(٩٦) قوله: «**عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ**» اسمُ أبي ظَبيانَ: حُصينُ بنُ جُنْدُبٍ.

قوله: «**فَأَدْرَكْتُ رَجُلًا، فَقَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهَ، فَطَعَنْتُهُ**» الرجلُ المقتولُ قال ابنُ بَشْكُوالَ في مبهماتِه: مِرداسُ بنُ نُهَيكٍ، وساق له شاهدًا[3]. والظاهرُ أنه في القَصصِ والأسبابِ لعبدِالرحمنِ بنِ فُطيسٍ القاضي. ويُقالُ: اسمُه: مرداسُ بنُ عمرِو بنِ نُهيكٍ، وجزَم ابنُ القيِّمِ بمِرداسِ بنِ نُهيكٍ.

قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: هذا الذي رأيتُه في «الهَدْيِ»[4] في نُسخةٍ.

قوله: «**حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لا؟**» فاعلُ (قالها) هو القلبُ، قال النوويُّ: ومعناه أنك إنما كُلِّفتَ بالعملِ الظاهرِ وما يَنْطِقُ به اللسانُ، وأما القلبُ فليس لك طريقٌ إلى معرفةِ ما فيه، وأنكَر عليه الامتناعَ من العملِ بما ظهَر باللسانِ، وقال: أَفلا شَقَقْتَ عن قلبِه ليظهَرَ هل قالها القلبُ واعتَقَدَها، وكانت فيه أو لم تَكُنْ، بل جرَت على اللسانِ فحسبَ، يعني: وأنت ليس بقادرٍ على هذا فاقتَصِرْ [١٩/ ب] على اللسانِ، ولا تَطْلُبْ غيرَه[5].

قوله: «**لَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ...**» إلى آخرِه،

---

(١) قوله: هذا. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٠٢-١٠٣).

(٣) «غوامض الأسماء المبهمة (٢/ ٧٤٠-٧٤١).

(٤) «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن القيم (٣/ ٣١٩).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٠٤).

هذا الرجلُ المطعونُ، قال ابنُ بَشْكُوالَ: هو مرداسُ بنُ نُهيكٍ[١] ذكره الطبريُّ[٢]، وقال ابنُ طاهرٍ: مرداسُ بنُ عمرٍو الفَدَكِيُّ[٣].

(٩٧) قوله: «قَالَ: إِنِّي أُنَبِّئُكُمْ وَلا أُرِيدُ أَنْ أُخْبِرَكُمْ» قال الدِّمْيَاطِيُّ: رواه أبو نُعيم[٤]: «**إِنِّي أَتَيْتُكُمْ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُخْبِرَكُمْ**»، قال: وهو الصوابُ، قال: ويَجُوزُ أن تَكُونَ (لا) زائدةٌ، كما في قولِه تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[٥] انتهى.

قوله: «فَلَمَّا رَفَعَ عَلَيْهِ السَّيْفَ»، وفي رواية: «**رَجَعَ عَلَيْهِ السَّيفَ**»، والسيفَ منصوبٌ على الروايتينِ (رفع) و(رجع)؛ فـ(رفع) فيها ظاهرٌ، وأما (رجع) فإنه ثلاثيٌّ لازمًا ومتعديًا، والمرادُ المتعدِّي هنا.

(١٠١) قوله: «حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ» ابنُ أبي حازمٍ بالحاءِ المهملةِ، وهو عبدُ العزيزِ بنُ أبي حازمٍ.

(١٠٤) قوله: «حَدَّثَنَا الحَكَمُ بنُ مُوسَى القَنْطَرِيُّ» يُنْسَبُ إلى قَنْطَرَةِ بَرَدَانِ شرقيَّ بغدادَ.

قوله: «أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ» أبو عميسٍ بالسينِ المهملةِ في آخرِه، واسمُه عتبةُ بنُ عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ، وكنيتُه فَرْدَةٌ[٦].

قوله: «قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَخْرَةَ» اسمُ أبي صخرةَ جامعُ بنُ شدَّادٍ، ويُقَالُ في كنيتِه: أبو صخرٍ بغيرِ هاءٍ. [٢٠/ أ]

---

(١) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٧٤٠).

(٢) «تفسير الطبري» (٧/ ٣٥٦).

(٣) «إيضاح الإشكال (ص٩٨) وفيه (الكندي) مكان (الفدكي).

(٤) «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (ح:٢٧٨).

(٥) سورة الأعراف، الآية: (١٢).

(٦) (كنيته فردة) أي: لا يشاركه في كنية (أبي عميس) أحد، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١١١).

قولـه:[١] «**وَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ أُمُّ عَبْدِ اللهِ**» أمُّ عبدِ اللهِ زوجُ أبي موسى؛ هي بنتُ أبي رُوبةَ، وقد أخرج هذا الحديثَ مسلمٌ[٢] عنها عن أبي موسى، وكذا أخرجه (س)[٣]، وأخرجه (س)[٤] و(د)[٥] عنها عن النبيِّ ﷺ، وهي صحابيَّةٌ رضي الله عنها.

(١٠٥) قوله: «**أَنَّ رَجُلًا يَنُمُّ ..**» الحديثَ. يَنُمُّ بضمِّ النونِ وكسرِها.

(١٠٩) قولـه: «**فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ**» أي: يُطْعَنُ بها، وهو بهمزةٍ في آخرِه، ويَجُوزُ تسهيلُه بقلبِ الهمزةِ ألفًا.

(١١٠) قولـه: «**مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ فاَجِرَةٍ**» هو بإضافةِ يمينٍ إلى صبر، كذا قيَّده النوويُّ.

(١١١) قولـه: «**شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ حُنَيْنًا**» هكذا يُروَى (حُنَينًا)، ورواه الذُّهْلِيُّ عن عبدِالرزَّاقِ بإسنادِه[٦]، وقال: (خيبر) مكانَ حنينٍ، وهو الصوابُ، وكذا صوَّبه القاضي عياضٌ، كما نقلَه النوويُّ عنه في شرحِه[٧].

قولـه: «**فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يُدْعَى بِالْإِسْلَامِ**» هذا الرجلُ[٨] اسمُه قُزْمَانُ، كذا ذكَره الخطيبُ[٩] وتبعه الشيخُ محيي الدينِ في مختَصَرِه، وفي شرحِ هذا الكتابِ[١٠]، وكان هذا الرجلُ منافقًا.

---

(١) كتب بحاشية «م»: الثالث من التعليق على مسلم.

(٢) «صحيح مسلم» (ح:١٠٤).

(٣) «سنن النسائي» (ح:١٨٦٦).

(٤) «سنن النسائي» (ح:١٨٦٥، ١٨٦٧).

(٥) «سنن أبي داود» (ح:٣١٣٠).

(٦) «مصنف عبدالرزاق، في الجهاد، (باب الشهيد) (ح:٩٥٧٣).

(٧) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٢٢).

(٨) موضعه طمس في «م». والمثبت من الأصل.

(٩) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٤/ ٢٧٥-٢٧٦).

(١٠) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٢٣).

قوله: «ثُمَّ أَمَرَ بِلَالًا، فَنَادَى فِي النَّاسِ أَنَّهُ لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَأَنَّ اللهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الفَاجِرِ» يَجُوزُ في همزةِ (أنَّه) و(أَنَّ) الكسرُ والفتحُ، ومثلُه ما قُرِئَ في السَّبعِ: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ...﴾[1] بالفتحِ والكسرِ.

(١١٥) قوله: «وَمَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَبْدٌ لَهُ» اسمُ هذا العبدِ مِدْعَمٌ، كذا جاء مُصَرَّحًا به في الموطأِ[2] في هذا الحديثِ بعينِه، قال الشيخُ محيي الدينِ: «قال القاضي: [٢٠/ب] وقيل: إنه غيرُ مِدعَمٍ، قال: قال: ووَرَد في حديثٍ مثلِ هذا اسمُه كركرةُ، ذكَره (خ)»[3]، انتهى.

قال النوويُّ: «وكَرْكَرَةُ بفتحِ الكافينِ وكسرِهما»[4]، وكذا قاله صاحبُ «المطالعِ»[5]، وقولي عن الشيخِ محيي الدينِ ما قلتُ، قد ذكَره في مبهماتِه، ووقَع في «شرح مسلم» بفتحِ الأولى وكسرِها، وأما الثانية فمكسورةٌ فيهما، فراجَعَه من نسخةٍ صحيحةٍ، قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: وقد راجعتُه من نسخةٍ أخرى فوجدتُه كذلك، وفيه نظرٌ.

(١١٦) قوله: «هَلْ لَكَ فِي حِصْنٍ حَصِينٍ[6] وَمَنَعَةٍ[7]»: فتحُ النونِ في (منعة) أفصحُ.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: (٣٩).

(٢) «موطأ مالك» (ح:١٣٢٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٢٩).

(٤) عبارة النووي في «شرح الصحيح» (٢/ ١٢٩-١٣٠): «وكركرة بفتح الكاف الأولى وكسرها، وأما الثانية فمكسورة فيهما والله أعلم»، وهي التي سيذكرها المصنف.

(٥) «مطالع الأنوار (٣/ ٤٠٤).

(٦) في «م»: وحصين. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٧) ضُبِط في «م» بفتح النون وتسكينها.

قوله: «فَقَطَعَ بِهَا بَرَاجِمَهُ فَشَخَبَتْ يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ» البراجمُ [العقل التي في الأصابع إذا قبض الرجل كفه برزت، والرواجب ما بطن منها في الكف قاله أبو ..][(١)].

(١١٧) قوله: «وَأَبُو عَلْقَمَةَ الفَرْوِيُّ» هو عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي فروةَ مولى عثمانَ بنِ عفَّانَ، والفَرْوِيُّ بفتحِ الفاءِ وإسكان[(٢)] الراء.

قوله: «أَلْيَنُ مِنَ الحَرِيرِ» فيه واللهُ أعلمُ إشارةٌ إلى الرِّفقِ بهم والإكرامِ.

(١١٩) قوله: «بَيْنَ أَظْهُرِنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ» في بعضِ النسخِ: (رَجُلًا)، وهو منصوبٌ على البدلِ من الهاءِ في (نَرَاهُ)، و(رَجُلٌ) بالرفعِ على الاستئنافِ.

(١٢٠) قوله: «قَالَ: أَمَّا مَنْ أَحْسَنَ مِنْكُمْ فِي الإِسْلَامِ فَلَا يُؤَاخَذُ بِهَا، وَمَنْ أَسَاءَ أُخِذَ بِعَمَلِهِ فِي الجَاهِلِيَّةِ وَالإِسْلَامِ» قال جماعةٌ: إنَّ الإحسانَ هنا هو الدخولُ في الإسلامِ بالظاهرِ والباطنِ جميعًا، ويكونُ مسلمًا حقيقيًّا؛ فهذا يُغْفَرُ له ما سلفَ في الكفرِ بنصِّ القرآنِ، والحديثِ الصحيحِ: «الإِسْلَامُ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ»[(٣)]، وبالإجماعِ.

والمرادُ [٢١/ أ] بالإساءةِ عدمُ الدخولِ في الإسلامِ بقلبِه، بل يكونُ منقادًا في الظاهرِ مُظهِرًا للشهادتينِ غيرَ معتقدٍ للإسلامِ بقلبِه؛ فهذا منافقٌ باقٍ على كفرِه بالإجماعِ، فيُؤَاخَذُ بما عمِل في الجاهليةِ قبلَ إظهارِ صورةَ الإسلامِ، وبما عمِل بعد إظهارِها؛ لأنه مستمرٌّ على كفرِه، وهذا معروفٌ في استعمالِ الشرعِ، يقولونَ: حَسُنَ إسلامُ

---

(١) بياض في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: وكسر. والمثبت من الأصل.

(٣) رواه مسلم (ح:١٢١).

فلانٍ؛ إذا دخلَ فيه حقيقةً بإخلاصٍ، وساء إسلامُه أو لم يُحْسِنْ؛ إذا لم يَكُنْ كذلك[1].

(١٢١) قوله: «**إِنَّ أَفْضَلَ مَا نُعِدُّ شَهَادَةَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهَ**» (نعد) هو بضمِّ النونِ وكسرِ العينِ مِن أَعَدَّ.

قوله: «**تَشْتَرِطَ بِمَاذَا؟ قُلْتُ: أَنْ يُغْفَرَ لِي**» الباءُ في (بما) زائدةٌ للتوكيدِ، أو يَكُونُ معنى «تَشْتَرِطُ» تَحْتَاطُ.

قوله: «**فَسُنُّوا عَلَيَّ التُّرَابَ سَنًّا**» ضبَطه بالإهمالِ والإعجامِ.

(١٢٣) قوله: «**عَنْ صَالِحٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ**» ثلاثةٌ تابعيُّونَ.

(١٢٤) قوله: «**عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ**» إبراهيمُ النَّخَعِيُّ، وعلقمةُ هو ابنُ قيسٍ، ثلاثةٌ تابعيُّون أجِلَّةٌ.

قوله: «**إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ**» الاتِّفاقُ على أن لقمانَ ليس بنبيٍّ، وانفَرد عِكرمةُ من بينِهم بنبوَّتِه، كذا قال النوويُّ حكايةً عن الثعلبيِّ[2].

قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: وفي حفظي مِن كتابِ تخريجِ أحاديثِ «المهذَّبِ» لابنِ النقيبِ شهابِ الدينِ المِصريِّ[3] حكايتُه هذا القولَ عن غيرِ عكرمةَ أيضًا.

واسمُ ابنِ لقمانَ: أَنْعَمُ، قاله الشيخُ محيي الدينِ، وقال غيرُه: أَنْعَمُ، وقيل: ماثان، وقيل: مشكور[4]. [٢١/ ب]

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٣٦).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٤٤).

(٣) هو كتاب «الترشيح المذهب في تصحيح المهذب»، وليس مطبوعًا فيما أعلم.

(٤) في «م»: يشكر. والمثبت من الأصل.

وفي «تفسير النسفي»: «أنعم أو اشكر» (٢/ ٧١٤)، وفي «شرح صحيح مسلم للنووي»: «ويقال: مشكم» (٢/ ١٤٤).

(١٢٧) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ» اسمُ أبي عوانةَ الوضَّاحُ بنُ عبدِ اللهِ.

قوله: «مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا» هو بالنصبِ والرفعِ، وهما ظاهرانِ، إلا أن الأوَّلَ أشهرُ وأظهرُ.

(١٢٩) قوله: «إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّايَ» (جَرَّايَ) بفتحِ الجيمِ وتشديدِ الراءِ، وبالمدِّ والقصرِ لُغتانِ، ومعناه: مِن أجلي.

(١٣٢) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو الجَوَابِ» اسمُه الأحوصُ بنُ جوابٍ.

(١٣٤) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ المُؤَدِّبُ» اسمُه محمدُ بنُ مسلمِ بنِ أبي الوَضَّاحِ المُثَنَّى، كان يُؤَدِّبُ المهديَّ وغيرَه مِن الخلفاءِ، وثَّقَ أبا سعيدٍ جماعةٌ، وتُكُلِّمَ فيه (خ)، وَلَمْ يُتْرَكْ.

(١٣٧) قوله: «عَنْ مَعْبَدِ بْنِ كَعْبٍ السَّلَمِيِّ» هو بفتحِ السينِ منسوبٌ إلى بني سَلِمَةَ مِنَ الأنصارِ.

قوله: «عَنْ أَبِي أُمَامَةَ» هذا أبو أمامةَ إياسُ بنُ ثعلبةَ الأنصاريُّ الحارثيُّ، وليس هو بصُدَيِّ[1] بنِ عَجْلانَ، ذاك باهليٌّ، وانظر كيف ميَّزه في الطريقِ الثانيةِ، وكونُه حارثي[2]، وقيل: إنه بَلَوِيٌّ، وكان حليفًا لبني حارثةَ، وهو ابنُ أختِ أبي بُرْدَةَ ابنِ نِيارٍ، وقال غيرُ واحدٍ: إنه بَلَوِيٌّ، وقال أبو حاتمٍ الرَّازِيُّ: «اسمُه عبدُ اللهِ بنُ ثعلبةَ»[3]، ويُقَالُ بالعكسِ.

وأبو أمامةَ هذا قال بعضُ الناسِ: إنه تُوُفِّيَ بعدَ أُحُدٍ؛ فيكونُ هذا الحديثُ منقطعًا في مسلمٍ، والصحيحُ أن المتوفَّى أميةُ بنُ ثعلبةَ، وإياسٌ تأخَّر، وأخذ عنه التابعيُّون، ويؤيِّدُه ما في الطريقِ الثانيةِ، وهو قولُه فيها أن أبا أمامةَ الحارثيَّ حدَّثَه. [٢٢/ أ]

---

(١) قوله: بصدي. موضعه بياض في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) كذا في الأصل، و«م» مرفوعًا على الحكاية، وإن كان خبرًا منصوبًا للفعل الناسخ (كان).

(٣) «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٠).

قوله: «فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ» هذا الرجلُ هو محمدُ بنُ كعبِ بنِ مالكٍ الأنصاريُّ، كذا في مسندِ بقيِّ بنِ مَخْلَدٍ، قاله ابنُ بَشْكُوالَ[1]، قال الذهبيُّ في «تجريدِه» ما لفظُه: «محمدُ بنُ كعبِ بنِ مالكٍ الأنصاريُّ يُقَالُ له صحبةٌ، وهو وَهْمٌ وَرَدَ في حديثٍ»[2] انتهى. وقد حمَّر عليه؛ فهو عندَه تابعيٌّ، واللهُ أعلمُ، وظاهرُ ما يأتي قريبًا ألا[3] يكونَ هو القائلُ فانظره.

قوله: «وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: وَإِنْ قَضِيبٌ مِنْ أَرَاكٍ» في كثيرٍ من النسخ: **«وَإِنْ قَضِيبًا»** على أنه خبرُ كان المحذوفةِ، أو أنه مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ، تقديرُه: وإنِ اقتطَع قضيبًا.

(١٣٨) قوله: «عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ» (يمين) مضافةٌ إلى (صبر)، وقد تقدَّم.

قوله: «كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ أَرْضٌ بِالْيَمَنِ» الرجلُ هو الجفشيشُ بالجيمِ، وقيل: بالحاءِ المهملةِ، وقيل: بالخاءِ المعجمةِ، وقاله أبو حاتمٍ[4] بالجيمِ، وكنَّاه أبا الخيرِ، وقال الطبرانيُّ: «له صحبةٌ»[5]، ولا روايةَ عنه.

وفي روايةٍ يُقَالُ له: الجفشيشُ بنُ حصينٍ، وهو بالشينِ المكررةِ المعجمةِ وفتحِ أوَّلِه؛ وقال ابنُ طاهرٍ: إنه مَعْدَانُ أبو الخيرِ، ويُقَالُ: جِفْشِيشٌ»[6] انتهى.

---

(١) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٦١٦).

(٢) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/ ٦١).

(٣) في «م»: إلا أن. والمثبت من الأصل.

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٥٠).

(٥) «المعجم الصغير» للطبراني (١/ ١٤٤).

(٦) «إيضاح الإشكال» (ص١١٥).

وهـو مضبـوطٌ في النُّسـخ الصحيحـةِ مـن «الاسـتيعابِ» بكسـرِ الجيـمِ وسـكونِ الفـاءِ، وقـال: «يُقَـالُ فيـهِ بالجيـمِ وبالحـاءِ وبالخـاءِ يكنَّـى أبـا الخيـرِ، يُقَـالُ: اسـمه[1] جريـرُ بـنُ مَعْـدَانَ»[2]، ثـم حكَـى عـن عِمـرانَ بـنِ موسـى أنـه قالـه بضـمِّ الجيـمِ.

قولـه: «قُلْـتُ: إِذَنْ يَحْلِـفُ» (يَحْلِـف) يَجُـوزُ نصبُـه ورفعُـه، قـال النـوويُّ: «وذكَـر الإمـامُ أبـو الحُسـينِ بـنُ خـروفٍ في شـرحِ «الجمـلِ» أن الروايـةَ [فيـه][3] برفـعِ الفـاءِ»[4].

(١٣٩) قولـه: «وَخَصْمُـهُ رَبِيعَـةُ بـنُ عَيـدَانٍ» «ضبَطه بعـضُ الحُفَّـاظِ (عِبْـدَانٍ) بكسـرِ [٢٢/ ب] العيـنِ والموحَّـدَةِ وتشـديدِ الـدَّالِ، وصحَّـح القاضـي، بـل صـوَّب (عَيْـدَانٍ) بفتـحِ العيـنِ وسكونِ المُثَنَّـاةِ تحـتَ، وأما في روايـةِ زهيـرٍ فعِبـدانٍ؛ بكسـرِ العيـنِ وسـكونِ الموحَّـدَةِ، ووقَـع عنـدَ ابـنِ الحَـذَّاءِ عكْـسَ ذلـك؛ فقـال: «بالفتـحِ والمثنَّـاةِ في روايـةِ زهيـرٍ، وبالكسـرِ والموحَّـدةِ في روايـةِ إسـحاقَ»، قـال القاضـي[5]: «ومـا صوَّبنـاهُ أوَّلًا هـو قـولُ الدارَقطنـيِّ، وعبـدِ الغنـيِّ بـنِ سـعيدٍ، وابـنَ ماكـولا، وكـذا قـال ابـنُ يونُـسَ في «تاريخِـه»[6].

(١٤٢) قولـه: «حَدَّثَنَـا أَبُـو الأَشْـهَبِ» أبـو الأشـهبِ اسـمُه جعفـرُ بـنُ حيَّـانَ بالمثنَّـاةِ مِـن تحـتُ.

---

(١) في «م»: إنه. والمثبت من الأصل، «الاستيعاب».

(٢) «الاستيعاب» (١/ ٢٧٦).

(٣) في «م»: «في». والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٦٠).

(٥) نقل القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ الصواب في (ربيعة بن عيدان) في كتابيه «مشارق الأنوار» (٢/ ١١٠)، و«إكمال المُعْلِم» (١/ ٤٤١) بأن (عَيْدان) بفتح العين المهملة وياء باثنتين تحتها، وقال: «هذا هو صوابه».

(٦) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٦١).

قوله: «عَنْ أَبِي الْمُلَيحِ» اسمُ أبي المُلَيحِ: عامرٌ، وقيل: زيدُ بنُ أسامةَ، هُذَلِيٌّ بصريٌّ ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنةَ ١١٢، وقيل: ١٠٨.

(١٤٣) قوله: «وَأَنَا أَنْتَظِرُ الآخَرَ»[١] الآخَرُ هو قولُه: «ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِ الأَمَانَةِ ..» إلى آخرِه.

قوله: «مِثْلَ الوَكْتِ» «الوكتُ»: الأثرُ اليسيرُ، قاله الهرويُّ، وقال غيرُه: سوادٌ يسيرٌ، وقيل: لونٌ مخالفٌ للونِ الذي كان قبلَه»[٢].

قوله: «مِثْلَ المَجْلِ» المجلُ بفتحِ الميمِ، وفتحِ الجيمِ وإسكانِها لغتانِ، المشهورُ الإسكانُ، يُقَالُ منه: مجِلت يدُه بكسرِ الجيمِ تَمْجَلُ بفتحِها، والمصدرُ بفتحِها، ومجَلت بفتحِ الجيمِ في الماضي، وضمِّها في المُضارعِ، وإسكانِها في المصدرِ، والمَجْلُ: التنفطُ الذي يَصِيرُ في اليدين من العملِ بفأسٍ أو نحوِها، ويَصِيرُ كالقُبَّةِ فيه ماءٌ قليلٌ.

(١٤٤) قوله: «فَأَسْكَتَ القَوْمُ» «(أَسْكَتَ القَوْمُ) بفتحِ الهمزةِ، قال جمهورُ أهلِ اللُّغةِ: سَكَتَ وأَسْكَتَ بمعنى صمتَ، وقال الأَصْمَعِيُّ: «سكَت صمَت، وأَسْكَتَ: أَطْرَقَ»»[٣]. [٢٣/أ]

قوله: «فَأَيَّ قَلْبٍ أُشْرِبَهَا» أي: دخَلت فيه دخولًا تامًّا.

قوله: «كَالْكُوزِ مُجَخِّيًا» (مجخيًا) بضمِّ الميمِ وفتحِ الجيمِ، ثم خاءٍ مكسورةٍ مشدَّدةٍ، ومعناه: مائلًا، وسيأتي تفسيرُه منكوسًا.

قوله: «أَنَّ ذَلِكَ البَابَ رَجُلٌ يُقْتَلُ أَوْ يَمُوتُ» الرجلُ الذي يُقتَلُ جاء مبيَّنًا في الصحيحِ أنه عمرُ.

---

(١) في الأصل: «وأنتظر الآخر». والمثبت من «صحيح مسلم».
(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٦٨).
(٣) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٧١).

قوله: «**شِدَّةُ البَيَاضِ فِي سَوَادٍ**» قال القاضي: «كان بعضُ شيوخِنا يَقولُ إنه تصحيفٌ»[١]، وهو قولُ أبي الوليدِ الكِنانيِّ القاضي، قال: «أرى أن صوابَه: شِبهُ البياضِ في سوادٍ؛ وذلك أن شدَّةَ البياضِ في السَّوادِ لا يُسَمَّى رُبْدَةً، وإنما يُقَالَ لها: بَلَقٌ، إذا كان في الجسم، وحورًا إذا كان في العينِ، والرُّبدةُ إنما هي شيءٌ من بياضٍ يسيرٍ يُخَالطُه السوادُ كلونِ أكثرِ النعامِ، ومنه قيل للنعامةِ: رَبْداءُ، فصوابُه: شِبهُ البياضِ، لا شِدَّةُ البياضِ»[٢].

(١٤٥) قوله: «**عَنْ أَبِي حَازِمٍ**» أبو حازمٍ سلمانُ الأشجَعِيُّ؛ مولى عزَّةَ الأشجعيَّةِ.

قوله: «**قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا**» قال النوويُّ: «ضبَطناه بالهمزِ من الابتداءِ»[٣].

قوله: «**فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**» «الغُرباءُ النُّزَّاعُ من القبائلِ، قال الهَرَوِيُّ: «هم المهاجرون»»[٤].

(١٤٦) قوله: «**حَدَّثَنَا شَبَابَةُ**» شَبابةُ لقبٌ، واسمُه مَرْوَانُ، كذا قال النوويُّ[٥]، وقد جعَله الذهبيُّ في الأسماءِ، أعني شبابةَ، وقال: «وقيل: اسمُه مَرْوَانُ، ولقبُه شَبابةُ»[٦].

قوله: «**وَهُوَ يَأْرِزُ بَيْنَ المَسْجِدَيْنِ، كَمَا تَأْرِزُ الحَيَّةُ فِي جُحْرِهَا**»

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٤٦).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٧٣).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٧٦).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٧٧).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٧٧).

(٦) نقله الذهبي عن أبي أحمد بن عدي في الكامل، انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ١٩٣).

«(تأرز) ضبَطه صاحبُ «المطالعِ»[١] عن أكثرِ الرُّواةِ براءٍ مكسورةٍ، قال: «وقال أبو الحسينِ بنُ سِراجٍ: بضمِّ الرَّاءِ»، [٢٣/ ب] وحكى القابِسيُّ فتحَها، ومعناه: يَنْضَمُّ ويَجْتَمِعُ، و(المسجدين) مكَّةُ والمدينةُ»[٢].

(١٤٨) **قوله: «حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الأَرْضِ: اللهُ اللهُ»** قال النوويُّ في شرحِه قولُه: (اللهُ اللهُ): «هو برفعِ اسمِ اللهِ تعالى، وقد يَغْلَطُ بعضُ الناسِ، فلا يرفعُه»[٣] انتهى.

وقد ذكَر فيه القُرْطُبِيُّ في آخرِ «تذكرتِه»[٤] الرفعَ والنصبَ، والنصبُ على أنه مفعولٌ بفعلٍ تقديرُه: اتقِّ اللهَ.

(١٤٩) **قوله: «فَقَالَ: أَحْصُوا لِي كَمْ يَلْفِظُ الإِسْلَامَ»** معنى الكلام: عُدُّوا لي كم شخصًا يلفظُ بالإسلامِ، و(كم) استفهاميَّةٌ، وحُذِفَتِ الباءُ من (الإسلام)، وفي بعضِ الأصولِ: «تَلفظُ» بالتاءِ المثنَّاةِ مِن فوقُ، وفتحِ اللَّامِ والفاءِ المشدَّدَةِ.

قوله: «وَنَحْنُ مَا بَيْنَ السِّتِّمِائَةِ إِلَى السَّبْعِمَائِةِ» قال النوويُّ: «كذا وقَع، وهو مشكِلٌ؛ مِن حيثُ العربيةُ، وله وجهٌ، وهو أن يكونَ (مائةٌ) في الموضعينِ منصوبًا على التمييزِ على قولِ بعضِ أهلِ العربيةِ، وقيل: إن (مائةَ) في الموضعينِ مجرورةٌ على أَنْ يكونَ الألفُ واللَّامُ زائِدَتينِ ولا اعتِدادَ بدخولِهما»[٥].

---

(١) «مطالع الأنوار» (١/ ٢٣٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٧٧).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٧٨).

(٤) «التذكرة» للقرطبي (ص١٣٥١).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٧٩).

(١٥٠) **قوله: «إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا»** (لَأَرَاهُ) بفتحِ الهمزةِ، أي: لأَعلَمُه، قال النوويُّ في شرحِ هذا الكتابِ: «ولا يَجُوزُ ضمُّها؛ فإنه قال: فغَلَبَني ما أَعْلَمُ منه، ولأنه راجعَ النبيَّ ﷺ ثلاثَ مرَّاتٍ، ولو لم يَكُنْ جَازِمًا باعتقادِه لما كرَّر المُراجَعَةَ»[١]، وقال أبو العبَّاسِ القُرْطُبِيُّ: «إنَّ الروايةَ بالضمِّ»[٢].

قوله: «عَنْ صَالِحٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عَامِرٌ» ثلاثةٌ تابعيُّون، وصالحٌ أكبرُ من الزُّهريِّ؛ فهو من روايةِ الأكابرِ عن الأصاغرِ.

(١٥١) **قوله: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ»** «ذُكِرَ في معناه أقوالٌ كثيرةٌ، من أحسنِها ما قاله المُزَنيُّ صاحبُ الشافعيِّ وجماعاتٌ من العلماءِ: «إن الشكَّ مستحيلٌ في حقِّ إبراهيمَ؛ فإن الشكَّ في إحياءِ الموتى لو كان متطرِّقًا إلى الأنبياءِ، لكنتُ أنا أحقَّ به من إبراهيمَ [وقد علمتم أني لم أشك واعلموا أن إبراهيم لم يشك وإنما خص إبراهيم][٣] بالذِّكر؛ لكونِ الآيةِ قد يَسْبِقُ إلى بعضِ الأذهانِ الفاسدةِ منها [٢٤/ أ] احتمالُ الشكِّ، ورجَّح إبراهيمَ على نفسِه تواضعًا»[٤].

قوله: «وَحَدَّثَنِي[٥] بِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضُّبَعِيُّ» قال النوويُّ: «وهذا مما يُنْكِرُهُ على مسلمٍ مَن لا علمَ له ولا خبرةَ لديه؛ لكونِ مسلمٍ رَحِمَهُ اللهُ قال: (**وَحَدَّثَنِي[٦] بِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ**)، فيقُولُ:

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٨١).

(٢) «المفهم شرح تلخيص صحيح مسلم» للقرطبي (٢/ ١٣١).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٨٣).

(٥) في «م»: «وحدثنا». والمثبت من الأصل.

(٦) في «م»: «وحدثنا». والمثبت من الأصل.

كيف يَحْتَجُّ بشيءٍ يَشُكُّ فيه»، قال: «وهذا خيالٌ باطلٌ من قائِلِه، فإن مسلمًا رَحِمَهُ اللهُ لم يَحْتَجَّ بهذا الإسنادِ، وإنما ذكَرَه متابعةً واستِشْهادًا...»[١] إلى آخرِ كلامِه.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ» اسمُ أبي أُوَيْسٍ: عبدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أويسِ بنِ مالكِ بنِ أبي عامرٍ الأَصْبَحِيُّ.

(١٥٣) قوله: «لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ...» إلى آخرِه. الأُمَّةُ تُطْلَقُ على معانٍ؛ منها: مَن صَدَّق النبيَّ ﷺ وآمَن بما جاء به، وتَبِعَه فيه، ومنها: مَن بُعِثَ إليهم النبيُّ ﷺ مِن مسلمٍ وكافرٍ، ومنه هذا الحديثُ الذي في الأصلِ قاله بمعناه النَّوويُّ في «تهذيبه»[٢]، وقال في «شرح مسلم»: «وإنَّما ذكَر اليهوديَّ والنصرانيَّ تنبيهًا على مَن سِواهُما؛ وذلك لأن اليهودَ والنصارى لهم كتابٌ، فإذا كان هذا شأنَهم معَ أن لهم كتابًا، فغيرُهم ممن لا كتابَ له أولى»[٣] انتهى.

(١٥٤) قوله: «فَغَذَاهَا فَأَحْسَنَ غِذَاءَهَا» بالتخفيفِ؛ كما قاله النوويُّ[٤]، والثانيةُ بالمدِّ.

(١٥٥) قوله: «وَلَتُتْرَكَنَّ القِلَاصَ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا» (القِلاصُ) جمعُ قَلوصٍ؛ بفتحِ القافِ، وهو من الإبلِ كالفتاةِ من النساءِ والحدثِ من الرجالِ.

قوله: «وَلَيُدْعَوُنَّ إِلَى المَالِ» قال النوويُّ: «هو بضمِّ الواوِ وتشديدِ

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٨٥).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ١١).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٨٨).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٨٨).

النونِ»(١) انتهى، يَعْنِي مع ضمِّ أوَّلِه؛ لأنه مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعِلُه، أي: يُدْعَى الناسُ، وإنما لا يَقْبَلُهُ أحدٌ لكثرةِ الأموالِ، وقِصَرِ الآمالِ، وعدمِ الحاجةِ، وقلَّةِ الرعيَّةِ، للعلمِ بقربِ القيامةِ.

(١٥٦) **قوله: «تَكْرِمَةَ اللهِ هَذِهِ الأُمَّةِ»** (تكْرِمَةَ) منصوبةٌ إما على المصدرِ، أو على أنه مفعولٌ له، قاله النوويُّ(٢). [٢٤/ ب]

(١٥٩) **قوله: «فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللهِ»** (عَبْدُ اللهِ) هذا هو ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه.

(١٦٠) **قوله: «مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةَ(٣)»** (مِن) هنا لبيانِ الجنسِ أو للتبعيضِ، قولانِ.

قوله: «مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ» فلقُ الصبحِ وفَرَقُهُ ضياؤُه وانتشارُه.

قوله: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ» (ما) نافيةٌ، هذا هو الصوابُ، وقيل: إنها استفهاميَّةٌ، وضُعِّفَ بإدخالِ الباءِ في الخبرِ.

قوله: «فَغَطَّنِي» أي: عَصَرَنِي وضمَّنِي.

قوله: «بَلَغَ مِنِّي الجَهْدَ» (الجَهْدَ) بالفتحِ والضمِّ: المشقَّةُ والغايةُ، والدَّالُ منصوبةٌ ومرفوعةٌ.

قوله: «تَرْجُفُ بَوَادِرُهُ» البوادرُ جمعُ بادرةٍ؛ وهي اللَّحمةُ التي بينَ المنكِبِ والعُنُقِ.

قوله: «فَقَالَ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى مُوسَى» النَّامُوسُ هو جبريلُ، وهو في اللغةِ صاحبُ سرِّ الخيرِ، والجاسوسُ صاحبُ سرِّ الشرِّ.

---

(١) في «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٩٢): «هو بضم العين وفتح الواو وتشديد النون».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٩٤).

(٣) في «م»: الصالحة. والمثبت من «صحيح مسلم».

قولـه: «**يَـا لَيْتَنِـي فِيهَـا جَذَعًـا**» (جذعًـا) منصـوبٌ علـى خبـرِ (كان) المحذوفـةِ، تقديـرُه: ليتني أكـونُ فيهـا جَذَعًـا، قالـه الخَطَّابِـيُّ والمَـازِرِيُّ، وهـذا يَجِـيءُ علـى مذهـبِ الكوفييـنَ.

وقـال القاضـي: «الظاهـرُ عنـدي أنـه منصـوبٌ علـى الحـالِ، وخبـرُ (ليـت) قولُـه: (فيهـا)»[1]، وقـد صحَّـح النـوويُّ مـا قالـه القاضـي، وعـزاه لأهـلِ المعرفـةِ والتحقيـقِ[2].

(١٦١) قولـه: «**فَـإِذَا المَلَـكُ الَّـذِي جَاءَنِـي بِحِـرَاءَ جَالِسًـا...**» إلـى آخـرِه. (جالسًـا) نُصِـبَ علـى الحـالِ. [٢٥/ أ]

قولـه في روايـةِ يونـسَ: «**فَجُئِثْتُ مِنْـهُ فَرَقًـا**» قـال النـوويُّ في هـذا المكانِ: «وقـال في روايـةِ عُقَيـلٍ ومَعْمَـرٍ: (فَجُثِثْتُ) بعـدَ الجيـمِ ثـاءَانِ مُثَلَّثَـانِ»، قال النـوويُّ: «هـذا هـو الصـوابُ في روايـةِ الثلاثـةِ يَعْنِـي أن الأُولَـى بالهمـزِ، والثانيـةَ والثالثـةَ بالثاءَيـنِ المُثَلَّثَيْـنِ، وذكَـر القاضـي عيـاضٌ أنـه ضبَطَـه علـى ثلاثـةِ أوجـهٍ؛ منهـم مَـن ضبَطـه بالهمـزةِ في المواضـعِ الثلاثـةِ، ومنهـم مـن ضبطَـه بالثـاءِ في المواضـعِ الثلاثـةِ.

قـال القاضـي[3]: «وأكثـرُ الـرُّواةِ للكتابِ على أنـه بالهمـزِ في الموضعيـنِ، وهمـا روايـةُ يونـسَ وعقيـلٍ، وبالثـاءِ في الموضـعِ الثالـثِ، وهـو روايـةُ مَعْمَـرٍ. وهـذه الأقـوالُ التـي نَقَلَهـا القاضـي كلُّهـا خطـأٌ ظاهـرٌ؛ فـإن مسـلمًا رحمـه الله تعالـى- قـال في روايـةِ عقيـلٍ: (**ثـم ذكَـر مثـلَ حديـثِ يونُـسَ غيـرَ أنـه قـال:** «**فَجُثِثْـتُ مِنْـهُ فَرَقًـا**»)، ثـمَّ قـال مسـلمٌ في روايـةِ مَعْمَـرٍ أنهـا نحـوُ حديـثِ يونُـسَ إلا أنـه قـال: «**فَجُثِثْـتُ مِنْـهُ**»، كمـا قـال عُقَيـلٌ؛ فهـذا

---

(١) «إكمال المُعْلِم (١/ ٤٨٩).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ٢٠٣-٢٠٤).

(٣) «إكمال المُعْلِم (١/ ٤٩٠).

تصريحٌ من مسلم بأنَّ روايةَ مَعْمَرٍ وعَقِيلٍ مُتَّفِقَتَانِ في هذه اللفظةِ، وأنهما مخالِفتانِ[١] لروايةِ يونُسَ فيها؛ فبطَل بذلك قولُ مَن قال: الثلاثةُ [٢٥/ ب] بالثاءِ أو بالهمزةِ. وبطَل أيضًا قولُ مَن قال: إن روايةَ يونُسَ وعَقِيلٍ متَّفِقَةٌ، وروايةُ مَعمَرٍ مخالِفةٌ لروايةِ عَقِيلٍ. وهذا ظاهرٌ لا خفاءَ به، ولا شكَّ فيه»[٢] انتهى.

قوله: «**حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الأَرْضِ**» يُقَالُ: هوى إلى الأرضِ وأهوى لغتانِ، معناهما سقَط، وقد غَلِط من أنكَر (هوى)، وقال: لا يُقَالُ إلا بالهمزِ.

قوله: «**أَيُّ القُرْآنِ أُنْزِلَ قَبْلُ؟ قَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾[٣]، فَقُلْتُ: أَوْ ﴿اقْرَأْ﴾[٤]...**» إلى آخرِه. الصحيحُ أن أوَّل ما نزَل ﴿ٱقْرَأْ﴾، كما هو مصرَّحٌ به في حديثِ عائشةَ، وأما ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ فكان نزولُها بعد الفترةِ، كما صرح به في روايةِ الزُّهريِّ.

(١٦٢) قوله: «**حَدَّثَنَا ثَابِتٌ البُنَانِيُّ**» نسبةً إلى بُنَانَةَ، قبيلةٌ معروفةٌ.

قوله: «**فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلْقَةِ**» (الحلْقَةُ) بإسكانِ اللَّامِ، وحَكَى الجَوهريُّ[٥] وغيرُه فتحَها.

قوله: «**اخْتَرْتَ الفِطْرَةَ**» فسَّرُوا الفِطْرَةَ هنا بالإسلامِ والاستقامةِ.

قوله: «**قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ**» مرادُه الإسراءُ وصعودُ السمواتِ، وليس مرادُه الاستفهامَ عن أصلِ البَعْثَةِ والرسالةِ، فإن ذلك لا يَخْفَى عليه إلى هذه المُدَّةِ، هذا هو الصحيحُ.

---

(١) في «م»: «مختلفتان». والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ٢٠٦-٢٠٧).

(٣) سورة المدثر، الآية: (١).

(٤) سورة اقرأ، الآية: (١).

(٥) «الصحاح للجوهري (٤/ ١٤٦٢).

قوله: «ثُمَّ أُنْزِلَتْ» في روايةِ البَرْقَانِيِّ: «**ثُمَّ أُنْزِلَتُ عَلَى طَسْتٍ**[1] **مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ حِكْمَةً وَإِيْمَانًا**»: قال النوويُّ: «ومُقْتَضَى روايةِ البَرْقَانِيِّ (أُنْزِلَتْ) بفتحِ اللَّامِ وإسكانِ التاءِ، وكذلك ضبَطْنَاه في الجمعِ بينَ الصحيحينِ للحُمَيدِيِّ»[2].

قوله: «ثُمَّ لَأَمَهُ» على وزنِ (ضَرَبَهُ)، وفيه لغةٌ أخرى (لَاءَمَهُ) بالمدِّ على وزنِ (آذَنَهُ)، ومعناه جمَعه وضمَّه.

قوله: «قَدْ كُنْتُ أَرَى أَثَرَ ذَلِكَ المِخْيَطَ فِي صَدْرِهِ» (المخيط) بكسرِ الميمِ [٢٦/ أ] وإسكانِ الخاءِ وهو الإبرةُ، كذا ضبَطه الشيخُ محيي الدينِ في «شرحِه»[3].

(١٦٣) **قوله: «فَإِذَا رَجُلٌ عَنْ يَمِينِهِ أَسْوِدَةٌ وَعَنْ يَسَارِهِ أَسْوِدَةٌ»** (الأسودةُ) جمعُ سوادٍ، وهو الشخصُ، وقد جاء أن أرواحَ الكفَّارِ في سِجِّينٍ، وأن أرواحَ المؤمنينَ منعَّمةٌ في الجنَّةِ، فيحتَمِلُ أنها تُعْرَضُ على آدمَ أوقاتًا[4]، فوافَق وقتَ عرضِها مرورُ النبيِّ ﷺ ويَحْتَمِلُ أن كونَهم في النارِ والجنَّةِ إنما هو في أوقاتٍ دونَ أوقاتٍ؛ بدليلِ قولِه: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾[5]، وبقولِه عليه السلام في المؤمنِ عرضُ منزلِه من الجنَّةِ عليه، وقيل له هذا: «مَقْعَدُكَ حِينَ يَبْعَثُكَ اللهُ إِلَيْهِ»[6]، ويَحتَمِلُ أن الجنةَ في جهةِ يمينِ آدمَ، والنارَ في جهةِ شمالِه، وكلاهما حيثُ شاء اللهُ.

---

(١) في «م»: طشت. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٢١٦).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١/ ٢١٧).

(٤) في «م»: أوقاتها. والمثبت من الأصل.

(٥) سورة غافر، الآية: (٤٦).

(٦) أخرجه البخاري في (ح:١٣٩٧، ح:٦٥١٥)، ومسلم (ح:٢٨٦٦).

قوله: «وَأَخْبَرَنِي ابْنُ حَزْمٍ» (ابنُ حزمٍ) هذا هو أبو بكرِ بنِ محمدِ بنِ عمرٍو، ابنِ حزمٍ الأنصاريُّ المدنِيُّ قاضيها، ويُقَالُ: اسمُه أبو بكرٍ وكنيتُه أبو محمدٍ، ويُقَالُ: اسمُه كنيتُه[1].

وقال الرشيدُ: «ولا نعلَمُ له سماعًا من أحدٍ من الصحابةِ، وإنما يَرْوِي عن أبيه، وعمرَ ابنِ عبدِ العزيزِ، وعمرةَ بنتِ عبدِ الرحمنِ، وغيرِهم من التابعين، وإن كان أبوه قد وُلِد في حياةِ رسولِ اللهِ ﷺ سنةَ تسعٍ من الهجرةِ، وقيل: سنةَ عشرٍ، لكنه معدودٌ في التابعين.

وأما روايةُ أبي بكرٍ عن أبي حبَّةَ فغيرُ متَّصِلةٍ بلا شكٍّ؛ لأن أبا حبَّةَ قُتلَ يومَ أُحُدٍ، وكانت في الثالثةِ، وأبو بكرٍ تُوُفِّيَ سنةَ عشرينَ ومائةٍ، وهو ابنُ أربعٍ وثمانين سنةً، فيما ذكَر غيرُ واحدٍ من العُلَماءِ، فيكُونُ مولِدُه على هذا سنةَ سبعٍ وثلاثين مِن الهجرةِ؛ فلا يُتَصَوَّرُ [١٦/ ب] إدراكُه له.

وأما روايتُه عن ابنِ عبَّاسٍ فغيرُ معروفةٍ، لكنها جائزةٌ ممكنةٌ لإدراكِه له؛ لأن ابنَ عبَّاسٍ تُوُفِّيَ سنةَ ثمانٍ وستِّين من الهجرةِ، وقيل: سنةَ ٦٩، وقيل: سنةَ ٧٥؛ فإدراكُه له معلومٌ، غيرُ مشكوكٍ فيه، وسماعُه منه ممكنٌ جائزٌ، وهذا محمولٌ على الاتِّصالِ عندَ مسلمٍ، حتَّى يَقُومَ دليلٌ على أنه لم يَسْمَعْ منه.

وأبو حبَّةَ البدريُّ اسمُه عامرٌ، وقيل: مالكٌ، وقيل: ثابتٌ، واختُلِف في ضبطِه على ثلاثةِ أقوالٍ؛ فقيل: أبو حبَّة بواحدةٍ، وقيل: بالنُّونِ، وقيل: بالياءِ باثنتينِ من تحتِها، والصحيحُ الأوَّلُ، وذكَر ابنُ عبدِ البرِّ في «استيعابه» بنحوِه، وقيل في اسمِه غيرُ ذلك، ولا خلافَ أنه بالحاءِ المهمَلةِ»[2].

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١٩٦).

(٢) انظر «غرر الفوائد المجموعة» للرشيد العطار (ص٢٣٥).

قوله: «فَإِذَا فِيهَا جَنَابِذُ اللُّؤْلُؤِ» (الجنابذُ) واحدته[١] جُنْبُذَةٍ، وهي القِبابُ، أعني الجنابذُ، وما وقَع في (خ)[٢]: «حبايل»، قال الخَطَّابِيُّ وغيرُه: «هو تصحيفٌ»[٣]، واللهُ أعلمُ.

(١٦٤) قوله: «وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ» قال مقاتلٌ: «الباطنانِ السلسبيلُ والكوثرُ»[٤].

قوله: «آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ» قال في «المطالع»: «رُوِينَاهُ برفعِ الرَّاءِ ونصبِها؛ فالنصبُ على الظرفِ، والرفعُ على تقديرِ: ذلك آخرُ ما عليهم»، قال: «والرفعُ أوجهُ»[٥].

قوله: «فَشُقَّ مِنَ النَّحْرِ إِلَى مَرَاقِّ البَطْنِ» (مراقِّ) بفتحِ الميمِ وتشديدِ القافِ، وهو ما سفُلَ من البطنِ ورقَّ جلدُه، قال الجَوهريُّ: «لا واحد له»[٦]، وقال غيرُه[٧]: «واحدتُه مَرَقٌّ»[٨].

قوله: «قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا العَالِيَةَ» اسمُه: رُفَيعٌ بضمِّ الراءِ.

قوله: «قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ:-يَعْنِي مَرَرْتُ- لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى مُوسَى»: قال النوويُّ: «وسقَطتْ (مَرَرْتُ) مِن [٢٧/ أ] معظمِ النسخِ ولا بدَّ منها»[٩].

---

(١) في «م»: واحده. والمثبت من الأصل.
(٢) «صحيح البخاري (ح:٣٤٩).
(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ٢٢٣).
(٤) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٢٢٤).
(٥) «مطالع الأنوار» (١/ ٢١٠).
(٦) انظر «الصحاح» مادة (رقق) (٤/ ١٤٧٣).
(٧) في «م»: «غير» بدون هاء.
(٨) قاله ابن قُرْقُولَ في «مطالع الأنوار» (٣/ ١٨٢)، ونقله عنه النووي في «شرحه على مسلم» (٢٨/ ٢٢٦).
(٩) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٢٢٧).

(١٦٥) قولـه: «**سَـبَطَ الـرَّأْسِ**» (سـبَطَ) بفتـحِ البـاءِ وكسـرِها لغتـانِ، ويَجُـوزُ إسكانُ البـاءِ مـع كسرِ السينِ ومـع فتحِهـا للتخفيـفِ، كمـا جـاء في (كَتِـفٍ) وبابِـه، والسَّـبَطُ هـو المُستَرسِـلُ الـذي ليـس فيـه تكسُّـرٌ.

(١٦٦) قولـه: «**ثُـمَّ أَتَـى عَلَـى ثَنِيَّـةِ هَرْشَـى**» (هَرْشَـى) بفتـحِ الهـاءِ وإسـكانِ الـراءِ وبالشـينِ المعجمَـةِ مقصـورةُ الألـفِ، وهـو جبـلٌ علـى طريـقِ الشـامِ والمدينـةِ قريـبٌ مـن الجُحْفَـةِ.

قولـه: «**وَاضِعًـا إِصْبَعَيْـهِ فِي أُذُنَيْـهِ**» فيه استحبابُ وضعِ الإصبعِ في الأُذُنِ عند رفعِ الصوتِ بـالأذانِ ونحوِه مما يُسْتَحَبُّ له رفعُ الصوتِ، ولا يَتِمُّ هـذا الاستدلالُ إلا إذا قُلنـا أن شرعَ مَن قَبلَنـا شـرعٌ لنـا، وفيـه خـلافٌ.

قولـه: «**هَرْشَـى أَوْ لَفْـتٌ**» «(لَفْـتٌ) بفتـحِ الـلَّامِ وسـكونِ الفـاءِ عـن أبـي بحـرٍ[1]، وبفتحِهِمـا[2] عـن القاضـي أبـي علـيٍّ، وعـن غيرِهمـا «لِفـت» علـى وزنِ (مثـل)، قـال في «المطالـع»: «وكـذا نبَّهَنـي عليـه أبـو الحسـينِ، وكـذا ذكَـره ابـنُ هشـامٍ، وهـي ثنيَّـةٌ بيـنَ مكَّـةَ والمدينـةِ»، قـال معنـاه في «المطالـع»[3].

قولـه: «**خِطَـامُ نَاقَتِـهِ لِيـفٌ خُلْبَـةٌ**» رُوِيَ بتنويـنِ (ليفٌ)، ورُوِيَ بإضافتِـه إلـى (خُلْبَـةَ) فمَـنْ نـوَّنَ جعـل (خُلْبَـةَ) بـدلًا أو عطـفَ بيـانٍ.

قولـه في وصـفِ عيسـى ﷺ بأنـه: «**أَحْمَـرُ**» مـن روايـةِ أبـي هريـرةَ، وفي روايـةِ ابـنِ عمـرَ بعدَهـا بأنـه: «**آدمَ**» والآدَمُ: الأسـمَرُ، «وقـد رَوَى (خ) عـن ابـنِ عُمَـرَ أنـه أنكَـر [٢٧/ ب] روايـةَ «أحمـرَ»، وحلـفَ أن النبـيَّ ﷺ لـم

---

(١) قوله: بحر. موضعه طمس في «م». والمثبت من الأصل، و«مطالع الأنوار».

(٢) في «م»: وبفتحها. والمثبت من الأصل، «مطالع الأنوار».

(٣) «مطالع الأنوار» (٣/ ٤٨٠).

يَقُلْهُ، يعني وأنه اشتَبَه على الرَّاوي، فيَجُوزُ أن يتأوَّلَ[١] الأحمرِ على الآدمِ، ولا يَكُونُ المرادُ حقيقةَ الحُمرةِ والأُدمةِ، بل ما قاربَها»[٢].

(١٦٩) قوله: «**أَرَانِي لَيْلَةً عِنْدَ[٣] الكَعْبَةِ**» «أراني» بفتحِ الهمزةِ من رؤيةِ العينِ كذا قاله في المطالعِ[٤] وغيرِه.

قوله: «**كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنَ اللِّمَمِ**» (اللِّمةُ) الشعرُ المُتَدَلِّي الذي يجاوزُ شحمةَ الأذنينِ، فإذا بلغ المنكِبينِ فهو جمَّةٌ، وقد وقع فيه اختلافٌ بينَ أهلِ اللُّغةِ.

قوله: «**إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ قَطَطٍ أَعْوَرَ العَيْنِ اليُمْنَى كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ**» «(طافيةٌ) بالهمزِ وعدمِه؛ فمَن همَزَ قال: معناه ذهَب ضوؤُها، ومَن لم يَهْمِزْ قال: معناه نَاتِئَةٌ بارزةٌ، ثم إنه جاء أعورَ العينِ اليُمْنَى، وجاء أعورَ العينِ اليُسرى، وهما في (م) جميعًا في آخِرِه، وكلاهما صحيحٌ؛ فإن اليُمنى ذاهبةٌ واليُسرى معيوبةٌ، وكلُّ معيوبٍ أعورُ»[٥].

قوله: «**كَأَشْبَهِ مَنْ رَأَيْتُ**» (رأيتُ) بضمِّ التاءِ وفتحِها، كذا ضبطَه الشيخُ محيي الدينِ[٦].

(١٧٠) قوله: «**فَجَلَا اللهُ لِي بَيْتَ المَقْدِسِ**» (جَلَا) حُكِيَ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ وتخفِيفِها.

(١٧٣) قوله: «**عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ مُرَّةَ**» هؤلاء الثلاثةُ تابعيُّون كوفيُّون.

---

(١) قوله: أن يتأول. في «م»: بتأول. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٢٣٢-٢٣٣).

(٣) في «م»: «على». والمثبت من صحيح مسلم.

(٤) «مطالع الأنوار» (٣/ ١٠٢).

(٥) مطالع الأنوار (٣/ ٢٩٦)، و«شرح صحيح مسلم» (٢/ ٢٣٥).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٢٣٦-٢٣٧).

قوله: «**قَالَ: لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللهِ انْتُهِيَ بِهِ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَهِيَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ**» كذا هو في جميع الأصولِ (السادسةِ)، وقد تقدَّم في الرواياتِ الأُخرِ من حديثِ أنسٍ أنها فوقَ السماءِ السابعةِ، قال القاضي: «كونُها في السابعةِ هو الأصحُّ وقولُ الأكثرين، وهو الذي يَقْتَضِيه المعنى»[1]، وتسميتُها بالمُنْتَهى قال النوويُّ: «قلتُ: ويُمْكِنُ أن نجمَعَ [٢٨/ أ] بينَهُمَا؛ فَيَكُونُ أصلُها في السادسةِ، ومعظمُها في السابعةِ، فقد عُلِمَ أنها في نهايةٍ من العِظَمِ...»[2] إلى آخرِ كلامِه.

قوله: «**مِنْ أُمَّتِهِ شَيْئًا الْمُقْحِمَاتُ**» (المُقْحِمَاتُ) بكسرِ الحاءِ: الذنوبُ العِظامُ.

قوله: «**حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرانيُّ**» اسمُ أبي الربيعِ سليمانُ بنُ داودَ الزَّهرانيُّ بفتحِ الزاي.

(١٧٤) قوله: «**أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ**» هو أبو إسحاقَ، واسمُه سليمانُ بنُ فيروزٍ، وقيل: ابنُ خاقانَ، وقيل: ابنُ عمرٍو[3]، وهو تابعيٌّ.

قوله: «**قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ مُسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ**» هذا الذي قاله ابنُ مسعودٍ هو مذهبُه في هذه الآيةِ، وذهَب الجمهورُ من المفسِّرينَ إلى أن المرادَ أنه رأى ربَّه سبحانَه وتعالى، ثم اختلف هؤلاء؛ فذهب جماعةٌ إلى أنه ﷺ رأى ربَّه بفؤادِه دونَ عَيْنَيْهِ، وذهب جماعةٌ إلى أنه رآه بعَيْنِه، ومال ابنُ تيميَّةَ إلى أن المرادَ بقولِه: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ﴾[4]؛ أي: جبريلَ؛ قال: «وعليه تدلُّ الضمائرُ»[5].

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (١/ ٥٢٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٣/ ٢).

(٣) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال (١١/ ٤٤٤).

(٤) سورة النجم، الآية: (١٣)، وسورة التكوير، الآية (٢٣).

(٥) «الرد على المنطقيين» (ص٥٤١)، ودرء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٣١٩).

(١٧٦) قوله: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ زِيَادِ بْنِ الحُصَينِ أَبِي جَهْمَةَ عَنْ أَبِي العَالِيَةِ» هؤلاء الثلاثةُ تابعيُّون.

(١٧٧) قوله: «عَنْ مَسْرُوقٍ» قال أبو سعدٍ[١] السَّمْعَانِيُّ في «الأنسابِ»: «سُمِّيَ مَسروقًا؛ لأنه سرقَه إنسانٌ في صِغَرِه، ثُمَّ وُجِدَ»[٢].

قوله: «عِظَمُ خَلْقِه» (عُظْمُ) و(عِظَمُ) ضُبِط بهما؛ أي: بضمِّ العينِ وإسكانِ الظاءِ، وبكسرِها وفتحِ الظاءِ، قال النوويُّ: «وكلاهما صحيحٌ»[٣]. [٢٨/ب]

قوله: «أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللهَ يَقُولُ: مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا...» إِلَى آخِرِه. (وَمَا كَانَ) بالواوِ، قال النوويُّ: «كذا هو في معظمِ الأصولِ؛ يَعْنِي بحذفِ الواوِ». قال النوويُّ: «ولكنْ لا يَضُرُّ هذا في الروايةِ والاستدلالِ؛ لأنَّ المسنِدَ ليس مقصودُه التلاوةَ على وجهِها[٤]، وإنما مقصودُه بيانُ موضعِ الدَّلالَةِ؛ فلا يؤثِّرُ حذفُ الواوِ في ذلك، وقد جاء لهذا نظائرُ كثيرةٌ في الحديثِ؛ منها قوله: فأنزل اللهُ تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾[٥]، وقوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ﴾[٦]، هكذا هو في رواياتِ[٧] المُحَدِّثينَ في الصحيحينِ، والتلاوةُ بالواوِ فيهما»[٨] انتهى.

قوله: «عَنِ ابْنِ أَشْوَعَ» اسمُ ابنِ أشوعَ سعيدُ بنُ عمرِو بنِ أَشْوَعَ ثقةٌ.

---

(١) في «م»: سعيد. والمثبت من الأصل.

(٢) «الأنساب» (١٣/ ٤٢٧).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٣/ ٩-١٠).

(٤) قوله: على وجهها. في «م»: «وعلى هذا وجهها». والمثبت من الأصل.

(٥) سورة هود، الآية: (١١٤).

(٦) سورة طه، الآية: (١٤).

(٧) في «م»: رواية. والمثبت من الأصل.

(٨) «شرح صحيح مسلم» (٣/ ٩).

(١٧٨) قولـه: «قَـالَ: سَـأَلْتُ رَسُـولَ اللهِ ﷺ: هَـلْ رَأَيْـتَ رَبَّـكَ؟ قَـالَ: نُـورٌ أَنَّـى أَرَاهُ» قـال شـيخُنا متَّـع اللهُ بحياتِـه: «هـذا الحديـثُ ذكَـره شـيخُنا العراقـيُّ في تخريـجِ أحاديـثِ الإحيـاءِ في كتـابِ المحبَّـةِ والشـوق[1] والرِّضـى؛ فقـال فيـه: «قـال فيـه أحمـد: مـا زِلـتُ لـه مُنكِـرًا، وقـال ابـنُ خُزَيمـةَ: في القلـبِ مـن صحَّـةِ إسـنادِه شـيءٌ، مـع أن في روايـةِ أحمـدَ في حديـثِ أبـي ذَرٍّ: «رَأَيْـتُ نُـورًا أَنَّـى أَرَاهُ»، ورجـالُ إسـنادِها رجـالُ الصحيـحِ»[2] انتهـى.

وقولُـه: «نُـورٌ أَنَّـى أَرَاهُ» منـوَّنٌ، والهمـزةُ مـن (أَنَّـى) مفتوحـةٌ، والنُّـونُ مشـدَّدَةٌ مفتوحـةٌ، و(أَرَاهُ) بفتـحِ الهمـزةِ، هكـذا رواه جميـعُ الـرواةِ في جميـعِ الأُصـولِ والروايـاتِ، ومعنـاه: حجابُـه نـورٌ فكيـف أَراه؟ قـال المَـازِرِيُّ: «الضميـرُ في (أَرَاهُ) عائـدٌ علـى اللهِ، ومعنـاه: أن النـورَ منَعَنِـي مِـن الرؤيـةِ، كمـا جـرتِ العـادةُ بإغشـاءِ الأنـوارِ الأبصـارَ ومنعِهـا مِـن إدراكِ مـا حالـت بيـنَ الرائـي وبينَـه» ورُوِي: «نُورَانِـيٌّ أَرَاهُ»[3] بفتـحِ [٢٩/ أ] الـرَّاءِ وكسـرِ النـونِ وتشـديدِ اليـاءِ، ويَحْتَمِـلُ أن يَكُـونَ معنـاه راجعًـا إلـى مـا سـبق؛ أي: خالـقُ النـورِ المانـعُ مِـن رؤيتِـه؛ فيَكُـونُ مِـن صفـاتِ الأفعـالِ.

قـال القاضـي: هـذه الروايـةُ لـم تَقَـعْ إلينـا، ولا رأيتُهـا في شـيءٍ مِـنَ الأصـولِ، ومـن المسـتحيلِ أن تَكُـونَ ذاتُ اللهِ نـورًا، إذ النـورُ[4] مـن جملـةِ الأجسـامِ، واللهُ تعالـى يَتَعَالَـى عـن ذلـك، هـذا مذهـبُ جميـعِ المسـلمينَ، ومعنـى قولِـه: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[5]، ومـا جـاء في الأحاديـثِ مـن

---

(١) في «م»: والأشواق. والمثبت من الأصل.
(٢) «المغني عن حمل الأسفار» للعراقي (١٦٧٦).
(٣) في «م»: «أنى أراه». والمثبت من الأصل، «المعلم» (١/ ٣٣٥).
(٤) قوله: إذ النور. في «م»: والنور. والمثبت من الأصل.
(٥) سورة النور، الآية: (٣٥).

تسميتِه بالنُّورِ فمعناه ذو نورِهما وخالِقُه، وقيل: هادي أهلِ السمواتِ والأرضِ، وقيل: منورُ قلوبِ عبادِه المؤمنين، وقيل: معناه ذو البهجةِ والجَمالِ»[1]، واللهُ أعلمُ.

(١٧٩) قوله: «**لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**» (سُبُحَاتُ) بضمِّ السينِ والباءِ المُوَحَّدَةِ، ورفعِ المُثَنَّاةِ مِنْ فوقُ في آخرِه، وهي جمعُ سُبُحَةٍ، قالوا: ومعنى سُبُحَاتِ وجهِه: نورُه وجلالُه وبهاؤه[2]، وقولُه «**مِنْ خَلْقِهِ**» (مِنْ) لِبَيَانِ الجِنْسِ لَا للتبعيضِ.

(١٨٠) قوله: «**عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ**» اسمُ أبي بكرٍ: عمرٌو، وقيل: عامرٌ.

قوله: «**فِي جَنَّةِ عَدْنٍ**» أي: والناظرون في جنَّةِ عَدْنٍ، فهي ظرفٌ للناظرِ.

(١٨١) قوله: «**حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ صُهَيْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ**» هكذا رَوَى هذا الحديثَ (ت س ق)[3] وغيرُهم من روايةِ حمَّادِ بنِ سلمةَ عن ثابتٍ عن ابنِ أبي ليلى عن صهيبٍ مرفوعًا، قال (ت) وأبو مسعودٍ[4] الدِّمشقِيُّ وغيرُهما: «لم يَرْوِه هكذا مرفوعًا عن ثابتٍ غيرُ[5] حمَّادِ بنِ سلمةَ، ورواه سليمانُ بنُ المُغيرةِ وحمَّادُ بنُ زيدٍ وحمَّادُ بنُ واقدٍ عن ثابتٍ عن ابنِ أبي ليلى [٢٩/ ب] من[6] قولِه، ليس فيه ذكرُ

---

(١) انظر «إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم» (١/ ٥٣٣).

(٢) قوله: وبهاؤه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «جامع الترمذي» (ح:٢٥٥٢)، (ح:٣١٠٥)، و«السنن الكبرى للنسائي، (ح:٧٧١٨، ح:١١١٧٠)، و«سنن ابن ماجه» (ح:١٨٧).

(٤) في «م»: معبد. والمثبت من الأصل.

(٥) في «م»: عن. والمثبت من الأصل.

(٦) قوله: من. ليس في م. ومثبت من الأصل.

النبيِّ ولا صهيبٍ، وما قاله هؤلاء ليس بقادحٍ في الحديثِ وصحَّتِه؛ فإنَّ المذهبَ الصحيحَ المُختارَ الذي ذهب إليه الفقهاءُ وأصحابُ الأصولِ والمحقِّقونَ مِن المحدِّثينَ وصحَّحهُ الخطيبُ: أن الحديثَ إذا رواه بعضُ الثقاتِ مُتَّصِلًا، وبعضُهم مرسَلًا، أو بعضُهم مرفوعًا، وبعضُهم موقوفًا، فالحُكمُ للمتَّصِلِ والمرفوعِ؛ لأنها زيادةُ علمٍ»[١].

(١٨٢) قوله: «وَقَدِ امْتَحَشُوا» (امْتَحَشُوا) بِفَتْحِ التَّاءِ المُثَنَّاةِ فوقُ، والحاءِ المهمَلةِ، وبالشينِ المعجَمةِ، ومعناه: أُحْرِقُوا، قال القاضي: «ورواه بعضُ شيوخِنا بضمِّ التاءِ وكسرِ الحاءِ»[٢] ذكره الشيخُ محيي الدينِ النوويُّ في «شرحه»[٣].

قوله: «كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيلِ» (الحِبةُ) بكسرِ الحاءِ هي بذورُ البقولِ والعُشبِ يَنْبُتُ في البراري وجوانبِ السيولِ، وجمعُها حِبَبٌ؛ بكسرِ الحاءِ وفتحِ الباءِ.

قوله: «انْفَهَقَتْ لَهُ الجَنَّةُ»: أي: انفتحتْ واتَّسعَتْ.

قوله: «فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الخَيْرِ وَالسُّرُورِ» (الخيرُ) بفتحِ الخاءِ المُعجمةِ، ثُمَّ مثناةٍ تحتُ، هذا المعروفُ، وحكى القاضي أن بعضَ الرُّواةِ في (م) رواه: «الحَبْرِ» بفتحِ الحاءِ المهمَلَةِ وإسكانِ المُوَحَّدَةِ[٤]؛ ومعناه السرورُ، قال في «المطالع»: «كلاهما صحيحٌ»، قال: «والثاني أظهرُ» رواه (خ): «الحَبْرَةُ والسُّرورُ» والحَبْرَة: المَسَرَّةُ[٥].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١٧).

(٢) «إكمال المُعْلِم (١/ ٥٥٤).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٢٢).

(٤) في المطبوع من «إكمال المُعْلِم» (١/ ٥٥٨): «الخبر» بالخاء.

(٥) «مطالع الأنوار» (٢/ ٢٢٠).

قوله: «قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ قَوْلَهُ: «ذَلِكَ لَكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ» ما وقع هنا وفي (خ)[1] أن أبا سعيدٍ الذي رَوَى: «وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ»، وأنَّ أبا هريرةَ حفظ: «ومثلَه»، وقع عكسُه في «مسندِ أحمدَ»[2] من حديثِ ابنِ المسيِّبِ عن [٣٠/ أ][3] أبي هريرةَ وأبي سعيدٍ، وفيه زياداتٌ على ما في الكتابين؛ منها: أنه يتمَنَّى مقدارَ ثلاثةِ أيام، ومنها: أن أبا هريرةَ قال: «وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ»، وأن أبا سعيدٍ قال: «ومثلَه»، فاعلمه.

(١٨٣) قوله: «وغُبَّرِ أَهْلِ الكِتَابِ» (غُبَّر) بضمِّ الغينِ المُعجَمَةِ وفتحِ الباءِ الموحَّدَةِ المُشدَّدةِ، ومعناه: بقاياهم، جمعُ (غابرٍ).

قوله: «لَيَكَادُ أَنْ يَنْقَلِبَ» معنى (ينقلب) واللهُ أعلمُ يَنْقَلِبُ عن الصوابِ، ويَرْجِعُ عنه للامتحانِ الشديدِ الذي جَرَى، كذا قاله النوويُّ في «شرحه»[4].

قوله: «يُضْرَبُ الجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ» (الجسرُ) بفتحِ الجيمِ وكسرِها، لغتانِ مشهورتانِ.

قوله: «وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ» (تَحِلُّ) بكسرِ الحاءِ، وقيل: بضمِّها؛ أي: تَقَعُ ويُؤْذَنُ فيها.

قوله: «لَمْ نَذَرْ فِيهَا» (خَيْرًا) بفتحِ الخاءِ المعجَمَةِ وسكونِ المُثَنَّاةِ تحتُ؛ أي: صاحبَ خيرٍ.

قوله: «فِي أَفْوَاهِ الجَنَّةِ» (الأفواهُ) جمعُ فُوَّهةٍ بضمِّ الفاءِ وتشديدِ

---

(١) «صحيح البخاري» (ح:٨٠٦)، ح:٦٥٧٤)، ح:٧٤٣٨).

(٢) «مسند أحمد (ح:١١٦٦٧).

(٣) كتب بحاشية «م»: الرابع من التعليق على مسلم.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٢٧).

الـواوِ المفتوحـةِ، جمـعٌ سُـمِعَ مِـنَ العَـرَبِ علـى غيـرِ قِيـاسٍ.

قولـه: «**أَلَا تَرَوْنَهَـا تَكُـونُ إِلَـى الحَجَـرِ أَوْ إِلَـى الشَّـجَرِ مَـا يَكُـونُ إِلَـى الشَّـمْسِ أُصَيْفِـرُ وَأُخَيْضِـرُ، وَمَـا يَكُـونُ مِنْهَـا إِلَـى الظِّـلِّ يَكُـونُ أَبْيَـضَ؟**» (مَـا يَكُـونُ) في الموضعيـنِ الأوليـن[١].

قـال النـوويُّ: «إنهـا تامَّـةٌ ليس لهـا خـبرٌ، معنـاه مـا[٢] تَقَـعُ، و(أصيفـرُ) و(أخيضـرُ) مرفوعـانِ»، قـال: «وأمـا (يَكُـونُ أبيـضَ) فتكُـونُ فيـه ناقصـةٌ و(أبيـضَ) منصـوبٌ وهـو خبرُهـا»[٣].

قولـه: «**قَرَأْتُ عَلَى عِيسَى بْنِ حَمَّادٍ زُغْبَةَ**» عـن الليـثِ وعبـدِ الرحمـنِ بـنِ زيـدِ بـنِ أسـلمَ وجمـعٍ، وعنـه (م د س ق)، وابـنِ أبـي داودَ، وخلـقٍ آخرُهـم أحمـدُ بـنُ عيسـى الوشَّـاءُ، قـال أبـو حاتـمٍ: «ثقـةٌ رضـيٌّ»[٤]، مـات في ذي الحِجَّةِ سنةَ ٢٤٨، وأمـا (زُغْبَةُ) فبزايٍ مضمومةٍ، وغيـنٍ معجمةٍ، بعدَهـا مُوَحَّـدَةٌ؛ لقبُ حمَّـادٍ والـدِ عيسـى، كـذا قـال الغَسَّـانيُّ[٥]. [٣٠/ ب]

قولـه: «**قَـالَ أَبُـو سَـعِيدٍ: بَلَغَنِـي أَنَّ الجِسْـرَ أَدَقُّ مِـنَ الشَّـعْرَةِ وَأَحَـدُّ مِـنَ السَّـيفِ**» البـلاغُ هـو في «المسـنَدِ» مرفوعًـا مـن حديـثِ عائشـةَ، ولفظُـه: «**وَلِجَهَنَّـمَ جِسْـرٌ أَدَقُّ**[٦] **مِـن الشَّـعْرَةِ وَأَحَـدُّ مِـنَ السَّـيْفِ**» قـال الإمـامُ أحمدُ: «وحدَّثنـا يحيـى بـنَ إسـحاقَ حدثنـا ابـنُ لَهِيعَـةَ عـن خالـدِ بـنِ أبـي عِمرانَ عـن القاسـمِ بـنِ محمـدٍ عـن عائشـةَ»، وسـاق الحديـثَ[٧].

---

(١) في «م»: الأول. والمثبت من الأصل.

(٢) قوله: ما. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٣٣).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/ ٢٧٤).

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٣٣).

(٦) في «م»: أرق. والمثبت من الأصل.

(٧) «مسند أحمد» (ح:٢٤٧٩٣).

وقد تكلَّم القُرْطُبِيُّ في «تذكرته»[1] على هذا البلاغ بكلام للناس، وتكلَّم على قوله: «**وَأَحَدُّ مِنَ السَّيفِ**»؛ يستفاد[2] منه أن بعضَ الحُفَّاظِ قال: إن هذه اللفظةَ ليست بثابتةٍ، وردَّ ذلك القُرْطُبِيُّ.

ورفع أيضًا البلاغَ البيهقيُّ في «الشُّعَب»[3] و«البعث»[4] من حديث أنسٍ، وضعَّفَه، وفي «البعث» من روايةِ عبيدِ بنِ عميرٍ مُرسَلًا، ومِن قولِ ابنِ مسعودٍ: «**الصِّرَاطُ كَحَدِّ السَّيفِ**»، وفي آخره ما يَدُلُّ على أنه مرفوعٌ.

(١٨٤) **قوله: «فَيُلْقَونَ فِي نَهْرِ الحَيَاةِ أَوِ الحَيَا»** الشَّكُّ من مالكٍ، كما صرَّح به (خ) في أوَّلِ «صحيحه»[5] و(الحَيا) مقصورٌ؛ وهو المطرُ سُمِّي حيًا لأن الأرضَ تَحْيَا به، وكذلك هذا الماءُ يَحْيَا به هؤلاء المُحترِقونَ.

قوله: «كَمَا تَنْبُتُ الغُثَاءَةُ» (الغثاء) بضمِّ الغينِ المعجمَةِ، وبالثاءِ المثلَّثةِ المخفَّفةِ، وبالمدِّ، وهو كل ما جاء به السيلُ.

(١٨٥) **قوله: «عَنْ أَبِي مسلَمَةَ»** اسمُه: سعيدُ بنُ مرثدٍ[6] الأَزْدِيُّ، ثِقَةٌ، أخرج له (ع).

قوله: «فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ» (ضبائر) مكرَّرٌ منصوبٌ على الحالِ، وهو بفتحِ الضادِ المعجَمةِ، جمعُ (ضُبَارَةَ) بفتحِها وكسرِها، أشهرُهما الثاني، بل اقتصرَ غيرُ واحدٍ عليه، ويُقَالُ فيها: (إِضْبَارَةٌ) بكسرِ الهمزةِ، قال أهلُ اللُّغةِ: الضَّبائرُ جماعاتٌ في تفرقةٍ»[7]. [٣١/ أ]

---

(١) «التذكرة (ص٧٥٨).

(٢) في م: و. والمثبت من الأصل.

(٣) «شعب الإيمان» (١/ ٥٦٤-٥٦٥).

(٤) انظر: «استدراكات البعث والنشور» لعامر أحمد حيدر (ص١٢٣).

(٥) «صحيح البخاري» (ح:٢٢).

(٦) في م: مرثد. والمثبت من الأصل. وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١١/ ١١٤).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٣٨).

(١٨٦) قوله: «**عَنْ عَبِيدَةَ**» هو بفتحِ العينِ، وهو السَّلمانيُّ.

(١٨٧) قولـه: «**يَابْـنَ آدَمَ مَـا يَصْرِينِـي مِنْـكَ**» (يصرينـي) بفتـحِ اليـاءِ وإسـكانِ الصـادِ المُهملَـةِ، هـو القطـعُ، ورُوِيَ في غيـرِ «مسـلم»: «**مَـا يُصْرِيـكَ مِنِّـي**»، قـال إبراهيـمُ الحربـيُّ: «هـو الصـوابُ»، وأنكـر الروايـةَ التـي في «مسـلمٍ» وغيـرِه.

قـال النـوويُّ: «وليس هـو كمـا قـال، بـل كلاهُمـا صحيـحٌ؛ فـإن السـائلَ متـى انقطـعَ مـن المسـؤولِ انقطَـع المسـؤولُ منـه، والمعنـى: أيُّ شـيءٍ يُرْضِيـكَ ويَقْطَـعُ السـؤالَ بينـي وبينَـك، والله أعلـمُ»[١] انتهـى.

(١٨٨) قولـه: «**فَتَقُـولَانِ لَـهُ: الحَمْـدُ للهِ**» (تَقُـولَانِ) بالمُثَنَّـاةِ مـن فـوقُ، وقراءَتُـه بالمثنَّـاةِ تحـتُ لَحْـنٌ لا شـكَّ فيـه؛ قـال اللهُ تعالـى: ﴿**إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا**﴾[٢]، وقـال: ﴿**وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ**﴾[٣]، وقـال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ[٤] يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾[٥]، وقـال: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾[٦].

قولـه: «الَّـذِي أَحْيَـاكَ لَنَـا وَأَحْيَانَـا لَـكَ» أي: خلَقَـك لنـا وأحيانَـا لـك، قـال شـيخُنا متَّـع اللهُ بحياتِـه: «وفي نسـخةٍ مقابلَـةٍ بأصـلٍ سـماعِيٍّ: «**أَخْبَـاكَ لَنَـا وَأَخْبَانَـا لَـكَ**» مِـن الخَبِيَّـةِ»[٧].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٣/ ٤٢).

(٢) سورة آل عمران، الآية: (١٢٢).

(٣) سورة القصص، الآية: (٢٣).

(٤) لفظ الجلالة ليس في «م».

(٥) سورة فاطر، الآية: (٤١).

(٦) سورة الرحمن، الآية: (٥٠).

(٧) الفعل (أخبا) يجوز فيه الهمز والتخفيف لكثرة الاستعمال؛ فتقول (أخبأ) مهموزًا وهو الأصل، وتقول (أخبا) بالتخفيف لكثرة الاستعمال، و(الخَبِيَّة) مخففة من (الخَبِيئَة).

(١٨٩) قوله: «وَابْنِ أَبْجَرَ» (ابنُ أبجَرَ) اسمُه: عبدُ المَلكِ بنُ سعيدِ بنِ حيَّانَ بنِ أبجَرَ، وهو تابعيٌّ سمِع أبا الطفيلِ، وسمَّاه (م) في الطريقِ الثاني، فقال: «عَبْدُ المَلِكِ بْنُ سَعِيدٍ»، وهو هنا يَروِي عن الشَّعبيِّ هو ومُطَرِّفٌ.

قوله: «رِوَايَةً إِنْ شَاءَ اللهُ» لا يَضُرُّ هذا الشكُّ والاستثناءُ؛ لأنه جزَم به في الرواياتِ الباقيةِ، كذا قاله النوويُّ[1]. [٣١/ ب]

قوله: «مَا أَدْنَى» كذا هو في الأصولِ «مَا أَدْنَى»، وهو صحيحٌ، ومعناه ما صفةُ أو ما علامةُ أدنى أهلِ الجنَّةِ؟ قاله النوويُّ[2].

قوله: «وَأَخَذُوا أَخَذَاتِهِمْ» (أَخَذَاتِهم) بفتحِ الهمزةِ والخاءِ، قال القاضي: «وذكَره ثعلبٌ بكسرِ الهمزةِ»[3].

قوله: «أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ» (أردتُ) بضمِّ التاءِ، ومعناه: اخترتُ واصطفيتُ.

(١٩١) قوله: «نَجِيءُ نَحْنُ[4] يَوْمَ القِيَامَةِ عَنْ كَذَا وَكَذَا، انْظُرْ: أَيْ: ذَلِكَ فَوْقَ النَّاسِ...» إلى آخرِه: «هكذا وقَع هذا اللفظُ في جميعِ الأصولِ من «صحيح مسلمٍ»، واتَّفَق المتقدِّمون والمتأخِّرون على أنه تصحيفٌ وتغييرٌ واختلاطٌ في اللفظِ، قال الحافظُ عبدُ الحقِّ في كتابِه «الجمعُ بينَ الصحيحينِ»: «هذا الذي وقَع في كتابِ مسلمٍ تخليطٌ من أحدِ الناسخينَ أو كيفَ كان».

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٤٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٣/ ٤٥-٤٦).

(٣) انظر: «إكمال المُعْلِم» (١/ ٥٦٣)، و«مشارق الأنوار» (١/ ٢٠).

(٤) في «م»: نحن نجيء. والمثبت من «صحيح مسلم».

وقال القاضي عياضٌ: «هذه صورةُ الحديثِ في جميعِ النُّسَخِ، وفيه تغييرٌ كثيرٌ وتصحيفٌ»، قال: «وصوابُه: «**نَجِيءُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى كَوْمٍ**» كذا رواه بعضُ أهلِ الحديثِ، وفي كتابِ ابنِ أبي خيثمةَ من طريقِ كعبِ بنِ مالكٍ: «**يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى تَلٍّ وَأُمَّتِي عَلَى تَلٍّ**»، وذكَر الطبريُّ في «التفسيرِ» من حديثِ ابنِ عمرَ: «**فَيَرْقَى هو -يَعْنِي مُحَمَّدًا ﷺ- وَأُمَّتُهُ عَلَى كَوْمٍ فَوْقَ النَّاسِ**»، وذكَر من حديثِ كعبِ بنِ مالكٍ: «**يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي عَلَى تَلٍّ**»».

قال القاضي: «فهذا كلُّه يُبَيِّنُ ما تغيَّر من الحديثِ، وأنه كان[1] أظلَم هذا الحرفُ على الراوي أو أُمْحِي، فعبَّر عنه بكذا وكذا، وفسَّره بقولِه: أي: فوقَ الناسِ، وكتَب عليه: انظر تنبيهًا؛ فجمَع النقَلَةُ الكلَّ ونسَّقُوه على أنه من متنِ الحديثِ كما تراه» هذا كلام القاضي، وقد تابعه عليه جماعةٌ من المتأخِّرينَ، واللهُ أعلمُ. [٣٢/ أ]

قال القاضي: «ثم إن هذا الحديثَ جاء كلُّه من كلامِ جابرٍ موقوفًا عليه[2]، وليس هذا من شرطِ مسلمٍ؛ إذ ليس فيه ذِكرُ النبيِّ ﷺ، وإنما ذكَره مسلمٌ، وأدخله في المسنَدِ؛ لأنه رُوِيَ مسندًا من غيرِ هذا الطريقِ، فذكَر ابنُ أبي خيثمةَ عن ابنِ جُرَيجٍ يَرْفَعُهُ بعد قولِه: «**يَضْحَكُ**»، قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**فَيَنْطَلِقُ بِهِمْ**»، وقد نبَّه مسلمٌ على هذا بعد هذا في حديثِ ابنِ أبي شيبةَ وغيرِه في الشفاعةِ وإخراجِ مَن يَخْرُجُ من النارِ، وذكَر إسنادَه وسماعَه من النبيِّ ﷺ بمعنى بعضِ ما في هذا الحديثِ، واللهُ أعلَمُ»[3] انتهى كلامُ النوويِّ.

---

(١) في «إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم» (١/ ٥٦٩): «كأنه».

(٢) قوله: عليه. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٣) نقله النووي عن القاضي عياض في «شرحه على مسلم» (٣/ ٤٧)، انظر «إكمال المُعْلِم» (١/ ٥٦٩-٥٧٠).

وقولُ القاضي أن هذا موقوفٌ على جابرٍ، وجوابُه عنه إن أراد موقوفًا لفظًا، فنَعم، وإن أراد لفظًا ومعنًى، ففيه نظرٌ؛ وذلك لو أنَّا خُلِّينا وهذا الموقوفَ كان حكمُه حكمَ المرفوعِ على ما قاله غيرُ واحدٍ؛ لأن هذا لا يُقَالُ من قَبيلِ الرأيِ، وإذا أتى عن صاحبٍ شيءٌ، ونقَله لا يُقَالُ من قَبيلِ الرأيِ، كان حكمُه حكمَ المرفوعِ، كما قاله الإمامُ في «المحصولِ»، فقال: «إذا قال الصحابيُّ قولًا ليس للاجتهادِ فيه مجالٌ، فهو محمولٌ على السماعِ؛ تحسينًا للظنِّ به»[1]، وكذا قاله الحاكمُ في «علومِه»[2]، وهذا موجودٌ في كلامِ ابنِ عبدِ البرِّ وغيرِه.

وقد أدخل ابنُ عبدِ البرِّ في كتابِه «التقصِّي»[3] عِدَّةَ أحاديثَ ذكَرها مالكٌ في الموطَّأِ موقوفةً، مع أن موضوعَ الكتابِ لِمَا في الموطَّأِ من الأحاديثِ المرفوعةِ، وقد رأيتُ في نصِّ الشافعيِّ ما يُوافِقُ هذا، وهو ما قاله في اختلافِ الحديثِ، رُوِيَ عن عليٍّ رضي الله عنه أنه صلَّى في ليلةٍ ستَّ ركَعَاتٍ في كُلِّ ركعةٍ ستُّ سجَداتٍ[4]، قال: «ولو ثبَت ذلك عن عليٍّ، لقلتُ به؛ فإنه لا مجالَ للقياسِ فيه»[5]، والظاهرُ أنه فعَله توقيفًا، انتهى. [٣٢/ ب]

قوله: «وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ» (الحُرَاقُ) بضمِّ الحاءِ المهملَةِ وتخفيفِ الراءِ، والضميرُ في (حُراقِه) يَعُودُ على المُخْرَجِ من النارِ، وعليه يَعُودُ الضميرُ في قولِه: **«ثُمَّ يَسْأَلُ»**، وتعني (حراقه) أثَرَ النارِ.

---

(١) انظر «المحصول» لفخر الدين الرازي (٤/ ٤٤٩)، ولفظه في آخر ما نُقِل عنه: «فحسن الظن به يقتضي ...» إلى آخر كلامه.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص ٦٣).

(٣) في «م»: «التقصير». والمثبت من الأصل.

(٤) ورد في «الأم»: «أنه صلى ست ركعات في أربع سجدات.

(٥) «الأم» (٧/ ١٧٧).

قوله: «حَتَّى يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ» كذا هو في الأصولِ بإثباتِ النونِ في (يَدْخُلونَ)، وهو صحيحٌ، وهي لغةٌ.

قوله: «قَدْ شَغَفَنِي رَأْيٌ مِنْ رَأْيِ الخَوَارِجِ» (شَعَفَنِي) بالعينِ المهملَةِ والمعجَمَةِ، ومعناه لَصِقَ بقلبي وداخلَه، والشِّغَافُ[١] حجابُ القلبِ، وقيل: سُوَيْدَاؤُهُ، والموجودُ في الأصولِ الإعجامُ، قال القاضي: «ورُوِيَ بالإهمالِ»[٢]، لكن في «المطالع» قال: «بالعينِ والغينِ قيَّدناه»[٣].

قوله: «كَأَنَّهُمْ عِيدَانُ السَّمَاسِمِ» بسينينِ مُهمَلَتينِ، الأُولى مفتوحةٌ والثانيةُ مكسورةٌ وهو جمعُ سِمسمٍ، وهو هذا السمسمُ المعروفُ الذي يُسْتَخْرَجُ منه الشيرجُ.

قال ابنُ الأثيرِ: «السَّماسمُ جمعُ سِمسمٍ، وعِيدَانُه تَرَاها إذا قُلِعَتْ وتُرِكَتْ؛ ليُؤخَذَ حَبُّها دِقَاقًا سودًا كأنها محترقةٌ، فشُبِّه بها هؤلاء»، قال: «وطالما تطلَّبتُ هذه اللَّفظةَ، وسألتُ عنها، فلم أجد فيها شيئًا شافيًا، وما أشبه أن تَكُونَ اللفظةُ محرَّفةً، وربما كانت عِيدَانُ السَّاسِمِ[٤]، وهو خَشَبٌ أسودُ كالآبِنُوسِ»[٥] انتهى.

و(السَّاسِمُ) الذي ذكَره بحذفِ الميمِ وفتحِ السينِ الثانيةِ، وكذا قاله الجَوهريُّ[٦] وغيرُه، وأما القاضي فقال: «لا أَعْرِفُ معنى السَّمَاسِمِ [هنا. قال: ولعل صوابه الساسم][٧] وهو أشبَهُ، وهو عُودٌ أسودُ، وقيل: هو

---

(١) في «م»: الشغاب. والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المُعْلِم» (١/ ٥٧١).

(٣) «مطالع الأنوار (٦/ ٦٦).

(٤) في «م»: السماسم. والمثبت من الأصل، «النهاية».

(٥) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٤٠٠).

(٦) «الصحاح (٥/ ١٩٤٩).

(٧) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

الآبِنُوسِ»[1]، وفي «المطالع»: «قال بعضُهم: السَّمَاسِمُ كلُّ نبتٍ ضعيفٍ كالسِّمْسِمِ والكُزْبَرَةِ، وقال آخَرونَ: لعلَّه [٣٣/ أ] السَّأَسِمُ بالهمزِ، وهو الآبِنُوسُ»[2]، قال النَّوويُّ: «والمختارُ أنه السمسمُ»[3]، واللهُ أعلمُ.

قوله: «**أَتَرَوْنَ الشَّيْخَ يَكْذِبُ**» يَعْنُونَ بالشيخِ جابرًا.

قوله: «**كَمَا قَالَ أَبُو نُعَيمٍ**» المرادُ به الفَضلُ[4] بنُ دُكَينٍ المذكورُ في أوَّلِ الإسنادِ، وهو شيخُ شيخِ مسلمٍ.

(**١٩٣**) **قوله**: «**فَلَمَّا كُنَّا بَظَهْرِ الجَبَّانِ**» (الجبَّانُ والجبَّانةُ) بالتشديدِ: الصحراءُ، وتُسَمَّى بها المقابرُ؛ لأنها تَكُونُ في الصحراءِ، وهو من بابِ تسميةِ الشيءِ باسمِ موضِعِه.

قوله: «**مِلْنَا إِلَى الحَسَنِ**» (الحسنُ) هو البصريُّ كان مُتَغَيِّبًا من الحجَّاجِ بنِ يوسفَ.

قوله: «**وَقَالَ: هِيهِ**» (هيه) بكسرِ الهاءِ وسكونِ المُثَنَّاةِ تحتُ وكسرِ الهاءِ[5] الثانيةِ، يُقَالُ في استزادةِ الحديثِ وكذا (إيه).

(**١٩٤**) **قوله**: «**فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً**» أكثرُ الرواةِ روَوهُ بالمهملَةِ، ووقَع لابنِ ماهانَ بالمعجَمَةِ، وكلاهما صحيحٌ، بمعنى: أخذ بأطرافِ أسنانِه، وقيل غيرُ ذلك.

قوله: «**أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا**» بفتحِ الغينِ المُعجَمَةِ، هذا الصحيحُ المعروفُ، قال النوويُّ: «وضبَطه بعضُ الأئمَّةِ المتأخِّرينَ بالفتحِ

---

(١) «إكمال المُعْلِم (١/ ٥٧٢).

(٢) «مطالع الأنوار (٥/ ٥١١).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٥١).

(٤) في «م»: أبو الفضل. والمثبت من الأصل.

(٥) قوله: الهاء. ليس في م: الأول. والمثبت من الأصل.

والإسكانِ، وهذا له وجهٌ، ولكنَّ المختارَ ما قدَّمناه -يعني الفتحَ، ويَدُلُّ له: «**أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ**»، ولو كان بإسكانِ الغينِ لقال: بلغتُم»[١].

قوله: «**وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْبًا**» في «النسائي الكبيرِ»[٢]: «**إِنِّي عُبِدْتُ مِنْ دُونِ اللهِ**»، وفي «مسند أحمدَ»[٣] من حديثِ ابنِ عبَّاسٍ، ولفظُه: «**إِنِّي اتُّخِذْتُ إِلَهًا مِنْ دُونِ اللهِ**»، وفي (ت)[٤] أيضًا.

قوله: «**لَكُمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرٍ**» (هجرٌ) مدينةٌ عظيمةٌ، وهي قاعدةُ البحرينِ، قال الجَوهريُّ [٣٣/ ب] في «صحاحِه»: «(هجرٌ) اسمُ بلدٍ مذكرٌ مصروفٌ والنسبةُ إليها هاجريٌّ»[٥].

قال النوويُّ: «وقال أبو القاسمِ الزجَّاجُ في «الجُملِ»:(هَجَرٌ) تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ، قلتُ: وهجرٌ هذه غيرُ هجرَ المذكورةِ في حديثِ «**إِذَا بَلَغَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ**» بِقِلالِ هَجَرَ، تلك قريةٌ من قُرى المدينةِ، كانتِ القِلالُ تُصْنَعُ بها، وهي غيرُ مصروفةٍ»[٦]، وأما الحديثُ الذي أشار إليه الشيخُ محيي الدينِ رواه ابنُ عدِيٍّ[٧]، وفي إسنادِه المغيرةُ بنُ سِقلابٍ[٨]، تكلَّم فيه ابنُ عَدِيٍّ، قال أبو حاتمٍ: «صالحُ الحديثِ»[٩]، وقال أبو زُرْعَةَ: «لا

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٦٧).
(٢) «السنن الكبرى للنسائي»، (ح:١١٢٢٢).
(٣) «مسند أحمد (ح:٢٥٤٦).
(٤) في «جامع الترمذي» (ح:٣١٤٨) بلفظ: «إني عُبِدت من دون الله».
(٥) «الصحاح (٢/ ٨٥٢).
(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٦٩).
(٧) «الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٥٧٥).
(٨) في «م»: صقلاب. والمثبت من الأصل.
(٩) «الجرح والتعديل (٨/ ٢٢٤).

بأسَ به»[١]، قال ذلك بعض شيوخي، وللمغيرةِ ترجمةٌ في الميزانِ[٢] للذهبي، فانظرها، انتهى.

قوله: «**أَلا تَقُولُونَ: كَيْفَهُ؟ قَالُوا: كَيْفَهُ...؟**» «الهاءُ في (كيفَهُ) هاءُ السكتِ، تَلْحَقُ في الوقفِ، وقولُ الصحابةِ: «**كَيْفَهُ**» فيها وجهانِ حكاهما صاحبُ «التحريرِ» وغيرُه:

أحدهما: أن مِن العربِ من يُجْرِي الدَّرْجَ مُجْرَى الوقفِ، **والثاني**: أن الصحابةَ قصدُوا اتِّبَاعَ لفظِ النبيِّ ﷺ الذي حثَّهم عليه، فلو قالُوا كَيْفَ لَمَا كانوا سائِلِين عن اللَّفظِ الذي حثَّهم عليه»[٣].

(١٩٥) قوله: «إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ» المشهورُ في ضبطِ (وراءَ وراءَ) الفتحُ فيهما بلا تنوينٍ، ويَجُوزُ عندَ أهلِ العربيةِ بناؤُهما على الضمِّ، وقد جرى في هذا كلامٌ بينَ ابنِ دِحيةَ وأبي اليُمنِ زيدِ بنِ الحَسنِ بنِ زيدٍ الكِندِيِّ فرَوَاهما ابنُ دِحيةَ بالفتحِ، وادَّعى أنه الصوابَ، وأنكَره الكِنديُّ، وادَّعى أن الضمَّ هو الصوابُ.

وكذا قال أبو البقاءِ؛ فإن صحَّ الفتحُ قُبِلَ، وقد أفادني هذا الحرفَ الشيخُ الإمامُ أبو عبدِاللهِ محمدُ بنُ أميَّةَ أدام اللهُ نعمَه عليه، وقال: الفتحُ صحيحٌ، فتكُونُ الكلِمةُ مولَّدَةً؛ كشذرَ مذرَ وشغَرَ بغَرَ، وسقطُوا بينَ بينَ، [٣٤/ أ] فركَّبَهُما وبناهُما على الفتحِ»، قال: «وإن ورَد منصوبًا منونًا جاز جوازًا جيِّدًا».

---

(١) «الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي» (٣/ ٩٤١).

(٢) «ميزان الاعتدال (٤/ ١٦٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٧٠).

قَالَ النوويُّ: «قلتُ ونقَل الجَوهريُّ في «صحاحِه» عن الأخفشِ بأنه يُقَالُ لقيتُه مِن وراءُ مرفوعٌ على الغايةِ، كقولِك: من قبلُ ومن بعدُ، وأنشَد الأخفشُ...» فذكَر بيتًا، وآخرُه:

.. .. وَلَـمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

بضمِّهما» واللهُ أعلمُ، انتهى معنى كلامِ النوويِّ باختصارٍ[١]، وقال ابنُ الأثيرِ في «نهايتِه»: «(مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ) مبنيًّا على الفتحِ؛ أي: مِن خلفِ حجابٍ»[٢] انتهى.

قوله: «**حَافَتِي الصِّرَاطُ**» (حَافَتِي) بتخفيفِ الفاءِ.

قوله: «**إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا**» (لسبعين) إما على مذهبِ مَن يَحْذِفُ المضافَ ويُبقي المضافَ إليه على حِدَةٍ؛ فيكُونُ التقديرُ مسيرةَ سبعينَ، وإما على أن قعرَ جهنَّم مصدرٌ، يُقَالُ: قعَرتُ الشيءَ، إذا بلغتُ قعرَه، ويَكُونُ السبعينَ ظرفُ زمانٍ، و(في)[٣] خبر (إن) التقديرُ: إن بلوغَ قعرِ جهنَّم لكائنٌ في سبعينَ خريفًا، انتهى كلامُ النوويِّ[٤]، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ على نصبِ الجُزأينِ، واللهُ أعلَمُ.

(١٩٨) قوله: «**أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ لِكَعْبِ الْأَحْبَارِ**» (كعبُ الأحبارِ) هو كعبُ بنُ ماتعٍ بالمُثنَّاةِ فوقُ بعدَ الألفِ ثم عينٍ مهملَةٍ، و(الأحبارُ) العلماءُ، واحدُهم حَبْرٌ بالفتحِ والكسرِ، وقال بعضُهم: إنما سمِّي بذلك لكونِه صاحبَ كُتُبٍ، والأحبارُ جمعُ حِبرٍ؛ وهو ما يُكْتَبُ به، وهو بكسرِ الحاءِ، كان كعبٌ من علماءِ أهلِ الكتابِ، فأسلمَ في خلافةِ

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٧٠-٧١).

(٢) «النهاية» (٥/ ١٧٨).

(٣) في «م»: وفيه. والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٧٢-٧٣).

أبي بكرٍ، وقيل: بل في خلافةِ عمرَ، توفِّيَ بحِمصَ سنةَ ٣٢ في خلافةِ عثمانَ، وهو من فضلاءِ التابعينَ، وقد رَوَى عنه جماعةٌ من الصحابةِ.

وماتعٌ هو ابنُ هينوعَ، ويُقالُ: هيسوعَ، ويُقالُ: عمرُو بنُ قيسِ بنِ معنِ بنِ جُشَمَ بنِ عبدِ شمسِ بنِ وائلِ بنِ عوفِ بنِ حِمْيَرِ بنِ قطنِ بنِ عوفِ بنِ [٣٤/ ب] زُهَيرِ بن أيمنَ بنِ حِميرِ بنِ سبأٍ الحِميَرِيُّ.

(٢٠٠) قوله: «**مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَانَا**» (مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنَّى) مبتدأٌ و(حدَّثَانَا) الخبرُ، وليس هو معطوفًا[1] على (أبي غسَّانَ).

(٢٠٢) قوله: «**عَبْدُ الأَعْلَى الصَّدِفِيُّ**» (الصَّدِفِيُّ) منسوبٌ إلى الصَّدِفِ بفتحِ الصادِ وكسرِ الدَّالِ المُهملَتينِ، قبيلةٌ معروفةٌ، قال ابنُ يُونُسَ: «دعوتُهم في الصَّدِفِ، وليس من أنفسِهم ولا مواليهم».

(٢٠٣) قوله: «**أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ**» هذا الرجلُ هو أبو رُزَينٍ العُقَيليُّ، ذكَره ابنُ أبي خيثمةَ، وقيل: حصينُ بنُ عبيدٍ والدُ[2] عِمرانَ بنِ حصينٍ، ذكَره ابنُ رشدين[3]، قاله ابنُ بَشْكُوالَ[4]، وفي «مسندِ أحمدَ»[5] أن أبا رُزَينٍ هذا سأل عن أُمِّهِ: أينَ هي؟ فقال كذلك، والجمعُ بينَهما أنه سأل عن ذا مرَّةً، وهذه أُخرى، قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: «وفيهما نظرٌ؛ لأن والدَ أبي رُزينٍ اسمُه عامرُ بنُ صَبِرَةَ[6] أسلَم، والحُصَينَ والدَ عِمرانَ، ذكَره غيرُ واحدٍ في الصحابةِ» واللهُ أعلَمُ.

---

(١) في «م»: معطوف. والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: والده. والمثبت من الأصل.

(٣) قوله: رشدين. موضعها بياض في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «غوامض الأسماء المبهمة (١/ ٤٠١).

(٥) «مسند أحمد (ح:١٦١٨٩).

(٦) في «م»: صبر. والمثبت من الأصل.

(٢٠٤) قولـه: «**يَـا فَاطِـمُ أَنْقِـذِي نَفْسَـكِ**» وقَـع في بعـضِ الأُصـولِ (فاطمـة)، وفي بعضِهـا أو أكثرِهـا مُرَخَّمًـا، ويَجُـوزُ في ميمِـه ضـمُّ الميـمِ وفتحُهـا، كمـا عُـرِف في نظائِـرِه.

قولـه: «**بِبَلَالِهَـا**» هـو بفتـحِ البـاءِ الثانيـةِ وكسـرِها، وقـال القاضـي: «رُوينَـاه بالكسـرِ»[١]، وقـال: «ورأيـتُ الخَطَّابِـيَّ قـال أنـه بالفتـحِ»[٢]، وفي «المطالـعِ»: «وُروينَـاه بالكسـرِ والفتـحِ، والبَـلالُ المـاءُ»[٣].

(٢٠٥) قولـه: «**يَـا فَاطِمَـةُ بِنْـتَ مُحَمَّـدٍ، يَـا صَفِيَّـةُ بِنْـتَ عَبْـدِ المُطَّلِـبِ**» وكذلـك «**يَـا عَبَّـاسُ بْـنَ عَبْدِالْمُطَّلِـبِ**»: يَجُـوزُ نصبُـه ورفعُـه، والنصـبُ أكثرُ وأفصـحُ، وثبَـت في الموضعيـنِ، [٣٥/ أ] و(ابـنَ) بالنصـبِ لا غيـرَ، قالـه الشـيخُ محيـي الديـنِ[٤]، انتهـى، وفيـه الرفـعُ أيضًـا.

(٢٠٧) قولـه: «**إِلَـى رَضَمَـةٍ مِـنْ جَبَـلٍ**» (الرَّضَمَـةُ) بفتـحِ الـرَّاءِ وفتـحِ الضـادِ المعجَمَـةِ وسـكونِها؛ وهـي الصخـرةُ، وقيـل دونَ الهَضْبَـةِ، وقيـل (الرَّضْمَـةُ) حجـارةٌ مجتمِعـةٌ ليسـت بثابتـةٍ في الأرضِ كأنَّهـا منشـورةٌ.

قولـه: «**يَرْبَـأُ أَهْلَـهُ**» هـو وِزَانُ يَقْـرَأُ، ومعنـاه يَحْفَظُهُـمْ ويَتَطَلَّـعُ لهـم، والفاعـلُ لذلـك ربيئـةٌ.

(٢٠٨) قولـه: «**لَمَّـا نَزَلَـتْ هَـذِهِ الآيَـةُ**: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾[٥] **وَرَهْطَـكَ مِنْهُـمُ المُخْلَصِيـنَ**» ظاهـرُ هـذه العبـارةِ أن (**وَرَهْطَـكَ مِنْهُـمُ المُخْلَصِيـنَ**) كان قرآنًـا أُنـزِلَ ثـم نُسِـخَتْ تلاوتُـه، ولـم تَقَـعْ هـذه الزيـادةُ

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (١/ ٥٩٢).

(٢) «إكمال المُعْلِم» (١/ ٥٩٣).

(٣) «مطالع الأنوار (١/ ٤٩٥-٤٩٦).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٨٠).

(٥) سورة الشعراء، الآية: (٢١٤).

في (خ)، كذا قاله النوويُّ[1]، قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: «وفيه نظرٌ؛ إذ هي في البخاريِّ في تفسيرِ سورةِ (تَبَّتْ)[2]».

قوله: «**فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ**» اسمُه: عبدُ العُزَّى بنُ عبدِ المطَّلِبِ بنِ هاشمٍ، والحِكمةُ في عدولِ اللهِ تعالى عن[3] الاسمِ إلى الكنيةِ كونُ اسمِه عبدِ العُزَّى، وقيل: لمناسبةِ حالِه بالنارِ، وقيل لغيرِ ذلك[4].

(٢٠٩) قوله: «**فإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ**» الحِياطةُ: الحفظُ والصيانةُ.

قوله: «**فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ**» (الضَّحْضَاحُ) الذي لا يَسْتُرُ القدمَ.

(٢١٤) قوله: «**ابْنُ جُدْعَانَ كَانَ فِي الجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّحِمَ**» اسمُ ابنِ جُدْعَانَ عبدُ اللهِ من بني تَيمِ بنِ مُرَّةَ، أَقْرِبَاءُ عائشةَ.

(٢١٥) قوله: «**يَعْنِي فُلَانًا**» هذه الكناية من بعضِ الرُّواةِ خَشِيَ من تسميتِه مفسدةً؛ [٣٥/ ب] إما في حقِّ نفسِه، وإما في حقِّ غيرِه، فكنَّى عنه، قال النوويُّ: «قال القاضي: قيل: إن المُكَنَّى عنه هنا هو الحَكَمُ بنُ أبي العاصِ»[5].

(٢١٦) قوله: «**يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي الجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ**» وفي غيرِ «مسلم»: «**سَبْعُونَ أَلفًا، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعُونَ أَلفًا**»[6]، وهو في «مسندِ أحمدَ»، لكن ليس في هذا الحديثِ من حديثِ أبي هريرةَ،

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٨٢-٨٣).

(٢) هي في «صحيح البخاري» (ح:٤٩٧١).

(٣) في «م»: «إلى». والمثبت من الأصل.

(٤) ذكره القاضي في «الإكمال» (١/ ٥٩٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٨٨).

(٦) أخرجه بهذا اللفظ البزَّارُ في «مسنده (ح:٦٦٣٦) من حديث أنس، قال: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن حميد، عن أنس إلا أبو عاصم العباداني.

وليس بمرفوعٍ في نسختين بالزوائِدِ ومن حديثِ ثوبانَ[١]، ومن حديثِ أبي بكرٍ[٢]، ومن حديثِ ابنِه عبدِ الرحمنِ[٣]، ومن حديثِ غيرِه[٤].

قوله: «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ»: هذا الرجلُ قال الخطيبُ في «مبهماتِه»[٥] وتبعه النوويُّ في «مختصَرِه» و«شرحِه لمسلمٍ»[٦]: «إنه سعدُ بنُ عُبَادَةَ».

(٢١٧) قوله: «أَخْبَرَنِي أَبُو يُونُسَ»[٧] اسمُه: سُلَيمُ بنُ جُبيرٍ، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنةَ ١٢٣، وهو مولَى أبي هريرةَ.

(٢١٨) قوله: «حَدَّثَنَا حَاجِبُ بْنُ عُمَرَ أَبُو خُشَيْنَةَ» هو أخو عيسى بنِ عمرَ النحويِّ الإمامِ، و(خُشَيْنَةَ) بخاءٍ مضمومةٍ، ثم شينٍ معجمَةٍ، ثم مُثنَّاةٍ تحتُ ساكنةٍ، ثم نونٍ مفتوحةٍ، ثم هاءٍ.

---

(١) «مسند أحمد (ح:٢٢٤١٨).

(٢) أخرجه أبو يعلى في «مسنده (ح:١١٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده (ح:٧٩٥).

(٤) قال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة (٨/ ٢٤٤-٢٤٥): «قال شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين رَحِمَهُ اللهُ في كلام له على الميزان ومن خطه نقلت: ... ورويناه أيضا من حديث أنس بن مالك، وثوبان، وجابر بن عبد الله، وضمضم بن زرعة، ورفاعة بن عرابة، وسمرة بن جندب، وسهل بن سعد، وعامر بن عمير، وعبد الله بن مسعود، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعتبة بن عبد، وعمر بن الخطاب، وعمرو بن حزم، والفلتان ابن عاصم، وأبي أمامة، وأبي أيوب، وأبي بكر الصديق، وأبي سعيد الخدري، وأبي سعيد الأنماري، وأبي موسى، وأسماء بنت أبي بكر، وأم قيس بنت محصن. وفي حديث سهل بن سعد: «سبعون ألفا أو سبعمائة ألف» وهو متفق عليه. وفي حديث ثوبان، وعتبة بن عبد، وأبي أمامة، وأبي أيوب، وأبي سعيد الأنماري: «مع كل ألف سبعون ألفا»وفي حديث عامر بن عمير، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعمرو بن حزم، وأبي بكر الصديق: «مع كل واحد سبعون ألفا». وإسناد عامر بن عمير صحيح.

(٥) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (٢/ ١٠٦).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٨٩).

(٧) كتب فوقه في «م»: (م د ت).

(٢٢٠) قوله: «مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ»: (الحُمَةُ) بضمِّ الحاءِ المهمَلَةِ، وفتحِ الميمِ المخفَّفةِ؛ وهي اسمُ العقربِ وشِبهِها، وقيل[١]: فَوعَةُ السُّمِّ؛ وهي حِدَّتُه وحرارتُه، والمرادُ: أو ذي حُمَةٍ.

قوله: «لا يَرْقُونَ» هذه ليست عندَ (خ)، قال ابنُ إمامِ الجَوزِيَّةِ: «قال شيخُنا -يعني ابنُ تيميَّةَ: وهو الصوابُ، وهذه اللفظةُ وقعت مُقْحَمَةً في الحديثِ، وهو غلطٌ من بعضِ الرُّواةِ...» إلى آخرِ كلامِه، ذكر ذلك في «حادي الأرواحِ»[٢] في البابِ الثاني [٣٦/ أ] والثلاثين منه، وذكره أيضًا في كتابِ «الهَدْيِ»[٣] بنحوِه.

(٢٢١) قوله: «أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الجَنَّةِ»: وقَع في هذا الحديثِ: «نِصْفَ أَهْلِ الجَنَّةِ»، وفي الروايةِ الأُخرى: «شَطْرَ أَهْلِ الجَنَّةِ»، وقد ثبَت في الحديثِ الآخَرِ أن أهلَ الجنَّةِ عشرونَ ومائةُ صفٍّ، هذه الأمَّةُ منها ثمانونَ صفًّا؛ فهذا دليلٌ على أنهم يَكُونُونَ ثُلُثَي أهلِ الجنَّةِ، فيكُونُ النبيُّ ﷺ أخبرَ أوَّلًا بحديثِ الشَّطرِ والنِّصفِ، ثُمَّ تفضَّل الله بالزيادةِ، فأعلَمَه بحديثِ الصفوفِ، فأخبرَ به النبيَّ ﷺ بعدَ ذلك.

ولهذا نظائرُ كثيرةٌ؛ منها: «صَلَاةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»[٤] على أحدِ التأويلاتِ فيه، غالِبُها من «شرحِ مسلمٍ»[٥] للنوويِّ.

---

(١) هو قول الأصمعي؛ انظر: «جمهرة اللغة لابن دريد (١/ ٥٧٤)، و«غريب الحديث للخطابي (١/ ٤٨٤).

(٢) «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» لابن القيم (ص١٣٠).

(٣) «زاد المعاد (١/ ٤٧٦).

(٤) «صحيح البخاري» (ح:٦٤٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٩٥-٩٦).

(٢٢٢) قوله: «فَإِنَّ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفٌ وَمِنْكُمْ رَجُلٌ وَاحِدٌ»
قال الشيخُ محيي الدينِ: «هكذا في الأصولِ والرواياتِ (ألفٌ) و(رجلٌ) بالرفعِ فيهما»، قال: «وهو صحيحٌ، وتقديرُه أنه بالهاءِ التي هي ضميرُ الشأنِ، وحُذِفَتِ الهاءُ، وهو جائزٌ»[1].



(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٩٨).



كِتَابُ الطَّهَارَةِ

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

(٢٢٣) قوله: «**قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى: أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَّام حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ**» قال أبو الحسنِ الدارَقطنيُّ: «خالَفه معاويةُ بنُ سلَّام، رَواه[1] عن أخيه زيدٍ عن أبي سلَّامٍ عن عبدِالرحمنِ بن غَنْمٍ، أن أبا مالكٍ حدَّثَهم بهذا»[2]، قالوا: والدليلُ على سقوطِه، فذكَرُوا ما ذكره الدارَقطنيُّ، وكذا أخرجه (س ق)[3] وغيرُهما.

وأجاب عنه النوويُّ بأن الظاهرَ من كلام مسلم أنه علِم سماعَ أبي سلَّامٍ لهذا الحديثَ من أبي مالكٍ، فيكُونُ أبو سلَّام [٣٦/ ب] سمِعه من أبي مالكٍ وسمِعه أيضًا[4] من عبدِ الرحمنِ بنِ غَنْمٍ عن أبي مالكٍ؛ فرواه مرَّةً عنه، ومرَّةً عن عبدِ الرَّحمنِ عنه[5]، قال: «وكيفَ كان، فالمتنُ صحيحٌ»[6] انتهى.

قال العَلائيُّ في «المراسيل» في ترجمةِ أبي سلَّامٍ: «ممطورٌ رَوَى عن حذيفةَ وأبي مالكٍ الأشعريِّ، وذلك في صحيح مسلمٍ»، وقال الدارَقطنيُّ: «لم يَسْمَعْ منهما»، وأخرج ابنُ خُزيمةَ وابنُ حِبَّانَ في صحيحَيْهما عنه، قال: حدَّثني الحارثُ الأشعريُّ، وذكَر: «**إِنَّ اللهَ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ...**» الحديثَ، وقال ابنُ حِبَّانَ عَقِبَهُ: «الحارثُ هو أبو مالكٍ الأشعريُّ، وقد تَقَدَّم هذا، وأنه ليس كما ذكَر، بل هو غيرُ أبي مالكٍ»[7] انتهى.

---

(١) في م: ورواه. والمثبت من الأصل، و«الإلزامات».

(٢) «الإلزامات» (ص٢٦٢).

(٣) «سنن النسائي» (ح:٢٤٣٧)، و«سنن ابن ماجة» (ح:٢٨٠).

(٤) قوله: أيضًا. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٥) قوله: عنه. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١٠٠).

(٧) «جامع التحصيل» (ص٢٨٦).

واسمُ أبي مالكٍ الأشعريِّ فيما قاله الذهبيُّ في «تجريدِه»(١): كعبُ بنُ عاصمٍ، وقيل: عُبيدٌ، وقيل: عمرٌو، وقيل: الحارثُ، قال الذهبيُّ: «وهو بعيدٌ»، لكنه في «الكاشفِ»(٢) قدَّم الحارِثَ، ثم عُبيدًا، ثم عَمرًا، ثم كعبًا، وكذا في «التذهيبِ»(٣)، فاعلمْه، وفي «مختصرِ الكُنى»(٤) له قدَّم عُبيدًا، ثم عمرًا، ثم كعبًا، فاتَّبع في كلِّ كتابٍ أصلَه.

(٢٢٦) قوله: «**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ اللَّيْثِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ أَخْبَرَهُ**» هؤلاء الثلاثةُ تابعيُّون يَرْوِي بعضُهم عن بعضٍ.

(٢٢٧) قوله: «**عَنْ صَالِحٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَلَكِنَّ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ حُمْرَانَ**» هو ابنُ كَيْسَانَ، رأى ابنَ عُمَرَ، وابنَ شهابٍ والاثنانِ بعدَه تابعيُّون أربعةٌ، بعضُهم عن بعضٍ، وفيه لطيفةٌ أُخْرَى، وهي روايةُ الأكابرِ عن الأصاغرِ؛ فإنَّ ابنَ كَيْسَانَ أكبرُ سنًّا من الزُّهريِّ.

(٢٢٨) قوله: «**كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يُؤْتَ كَبِيرَةٌ وَذَلِكَ الدَّهْرَ كُلَّهُ**» معناه أن الذنوبَ كلَّها تُغْفَرُ إلا الكبائرَ؛ فإنها لا تُغْفَرُ، وليس المرادُ أن الذنوبَ تُغْفَرُ ما لم تكُنْ كبيرةً؛ فإن كانت لا يُغْفَرُ شيءٌ من الصغائرِ، فإن هذا وإن [٣٧/ أ] كان مُحْتَمَلًا، فسياقُ الأحاديثِ يَأْبَاه، وقال القاضي: «هذا المذكورُ في الحديثِ من غُفرانِ الذنوبِ ما لم تُؤْتَ كبيرةٌ هو مذهبُ أهلِ السنَّةِ، وإن الكبائرَ إنما تُكَفِّرُها التوبةُ أو رحمةُ اللهِ تعالى وفضلُه، واللهُ أعلمُ»(٥).

---

(١) «تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٩٩).

(٢) «الكاشف (٢/ ٤٥٦).

(٣) «تذهيب التهذيب للذهبي (١٠/ ٣٧٩-٣٨٠).

(٤) «المقتنى في سرد الكنى للذهبي (٢/ ٥٩).

(٥) نقله عنه في «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١١٢).

(٢٣٠) قوله: «أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ بِالْمَقَاعِدِ» (المقاعدُ) بفتحِ الميمِ وبالقافِ، قيل: هي دكاكينُ عندَ دارِ عثمانَ، وقِيل: دَرَجٌ، وقيل: موضعٌ بقربِ المسجدِ اتخذه[١] للقعودِ فيه لقضاءِ حوائجِ الناسِ، والوضوءِ، وغيرِ ذلك[٢].

قوله: «قَالَ أَبُو النَّضْرِ عَنْ أَبِي أَنَسٍ» اسمُ أبي النضرِ: سالمُ بنُ أبي أُميَّةَ المدنِيُّ القُرشيُّ التَّيميُّ، مولى عمرَ بنِ عبيد الله[٣] التيميِّ، وكاتبِه. وأبو أنسٍ هو مالكُ بنُ أبي عامرٍ الأَصْبَحِيُّ.

(٢٣١) قوله: «وَهُوَ يُفِيضُ عَلَيهِ نُطْفَةً» النطفةُ بضمِّ النونِ: الماءُ القليلُ.

(٢٣٢) قوله: «وَأَخْبَرَنَا مَخْرَمَةُ بْنُ بَكِيرٍ عَنْ أَبِيهِ» اختُلِف في سماعِ مخرمةَ من أبيه، والصحيحُ أنه لم يَسْمَعْ، وسيأتي التنبيهُ عليه والخلافُ فيه بأطولَ من هذا إن شاء اللهُ.

قوله: «لا يَنْهَزُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ» (يَنْهَزُهُ) ثلاثيٌّ، ومعناه: يَدْفَعُهُ ويُنْهِضُهُ، قال صاحبُ «المطالعِ»: «وضبَطَه بعضُهم (يُنْهِزُهُ) بضمِّ الياءِ، وهو خطأٌ»، ثم قال: «قلتُ: وهي لغةٌ»[٤].

قوله: «أَنَّ الحُكَيمَ بْنَ عَبْدِ اللهِ القُرَشِيَّ حَدَّثَهُ...» إلى آخرِ السندِ. الحكيمُ: بضمِّ الحاءِ المهملَةِ، صدوقٌ، ونافعُ بنُ جُبَيرٍ، ومعاذٌ، وحُمْرَانُ أربعةٌ تابعيُّون، بعضُهم عن بعضٍ.

(٢٣٣) قوله: «عَنْ أَبِي صَخْرٍ» (أبو صخرٍ) بغيرِ هاءٍ مدنيٌّ خَرَّاطٌ، أخرج له (م د ت ق)، مُخْتَلَفٌ فيه؛ قال أحمد: «ليس به بأسٌ»[٥]،

---

(١) في م: يتخذه. والمثبت من الأصل.

(٢) انظر لهذه الأقوال: «إكمال المُعْلِم (٢/ ١٥)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١١٤).

(٣) في م: عبد الله. والمثبت من الأصل.

(٤) «مطالع الأنوار (٤/ ٢٢٧).

(٥) انظر: «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٢٢٢).

واسمُه حُمَيدُ بنُ زيادٍ، وقيل: ابنُ صخرٍ، وقيل[1]: اسمُه حمَّادُ بنُ زيادٍ، سكَن مصرَ.

قوله: «إِذَا اجْتُنِبَتِ الكَبَائِرُ» (الكبائر) منصوبةٌ على روايةِ حذفِ التاءِ، ومرفوعةٌ على إثباتِها؛ وتقديرُه على النصبِ: إذا اجتنبَ صاحبُها الكبائرَ. [٣٧/ ب]

(٢٣٤) قوله: «قَالَ وَحَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ» القائلُ (وحدَّثني) هو معاويةُ بنُ صالحٍ، وكتب أبو عبدِ اللهِ ابنُ الحذَّاءِ في نسختِه: «قال ربيعةُ بنُ يزيدَ: وحدَّثَنِي أبو عثمانَ عن جُبَيرٍ عن عُقبةَ».

قال أبو عليٍّ: «والذي أتى في النُّسخِ المرويةِ عن مسلم -كما ذكرناه- أولَى بالصوابِ، والذي كتب أبو عبدِ اللهِ في نسختِه وَهْمٌ»[2]، وذكر كلامًا استَشْهَد به على صِحَّةِ ذلك، وقد تعرَّض الشيخُ محيي الدينِ إلى ما ذكَره أبو عليٍّ وصوَّبه، وأقرَّه عليه، واستشهَد له، فمَن أراد المزيدَ؛ فلينْظُر «تقييدَ المهمَل» أو «شرحَ مسلمٍ»[3].

قوله: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُبْلِغُ -أَوْ فَيُسْبِغُ- الوُضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ» يُسْتَحَبُ للمتوضِّئِ أن يَقُولَ بعد فراغِه منه هذا الذِّكرَ، وهذا مُتَّفَقٌ عليه كما قاله الشيخُ محيي الدِّينِ[4]، وفيه نظرٌ.

إنما هو في «مسلمٍ»[5] فقط، ويَنْبَغِي أن يُضَمَّ إليه ما جاء في (ت)[6]

(١) انظر لهذه الأقوال: «الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٥/ ١٩٠).

(٢) «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (٣/ ٧٨٥-٧٨٦).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١١٩).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١٢١).

(٥) «صحيح مسلم» (ح:٢٣٤).

(٦) «جامع الترمذي» (ح:٥٥).

مُتَّصِلًا بهذا الحديثِ، وهو: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ»، ويُسْتَحَبُّ أن يُضَمَّ إليه ما رواه النَّسائيُّ في «عمل اليوم والليلةِ»[١] مرفوعًا: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لا شَرِيكَ لَكَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ» قالتِ الشافعيةُ: وتُستحبُّ هذه الأذكارُ للمُغتَسِلِ أيضًا.

قوله: «وَأَبِي عُثْمَانَ عَنْ جُبَيْرٍ» هو محمولٌ على ما تقدَّم أوَّلَ الصفحةِ، وقولُه: (أَبِي عُثْمَانَ) معطوفٌ على (ربيعةَ)، وتقديرُه: حدَّثنا معاويةُ عن ربيعةَ عن أبي إدريسَ عن جُبَيرٍ، وحدَّثَنا معاويةُ عن أبي عثمانَ عن جبيرٍ.

والدليلُ على ذلك ما ذكَره أبو عليٍّ الغَسَّانِيُّ بإسنادِه عن عبدِ اللهِ بنِ محمدٍ البغَوِيِّ: [٣٨/ أ] حدَّثنا أبو بكرِ بنِ أبي شَيْبَةَ، حدَّثنا زيدُ بنُ الحُبابِ، حدَّثنا معاويةُ بنُ صالحٍ عن ربيعةَ بنِ يزيدَ عن أبي إدريسَ الخَولانيِّ عن عُقبةَ، قال معاويةُ وأبو عثمانَ عن جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ عن عقبةَ، وذكَر كلامًا آخَرَ، وهو في غايةِ الحُسنِ، أتقَن فيه كلَّ الإتقانِ في تجويدِ هذا السندِ رحمه الله تعالى- فإن أردتَ المزيدَ فراجِع «التقييدَ»[٢].

(٢٣٥) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الأَنْصَارِيِّ» قال النوويُّ ما معناه: «عبدُ اللهِ بنُ زيدِ ابنِ عاصمٍ هو غيرُ عبدِ اللهِ بنِ زيدِ بنِ عبدِ رَبِّهِ صاحبِ الأذانِ، قاله غيرُ واحدٍ من الحُفَّاظِ، وغلَّطُوا ابنَ عُيَيْنَةَ في قولِه: «هُوَ هُوَ»، ومِمَّن نصَّ على تغليطِه (خ) في «صحيحِه» في الاستِسقاءِ، وقيل: إن صاحبَ الأذانِ لا يُعْرَفُ له غيرُ حديثِ الأذانِ»[٣]، انتهى.

---

(١) «عمل اليوم والليلة» (ح:٨١).

(٢) «تقييد المهمل (٣/ ٧٨٦-٧٨٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١٢١).

قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه[1]: «وفي هذا نظرٌ؛ ففي «مسنَدِ أبي يَعْلَى» عن محمدِ بنِ المُثَنَّى عن عبدِ الوهابِ عن عبدِ اللهِ عن بشيرِ بنِ محمَّدٍ عن عبدِ اللهِ بنِ زيدِ بنِ عبدِ رَبِّهِ أنه تصدَّق على أبويه ثُمَّ تُوُفِّيَا، فردَّه إليه النبيُّ ﷺ ميراثًا[2]، وأظنُّ هذا الحديثَ في (س)[3]، وقد رأيتُه فيه، وفي «تاريخ دمشق» عن ابنِه محمدٍ عن أبيه عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ حديثًا في حَلْقِ النبيِّ ﷺ رأسَه بمِنًى، وقِسمةِ شعرِه[4]، وهو في «طبقاتِ ابنِ سعدٍ»[5]، وإسنادُه جيِّدٌ».

(٢٣٧) **قوله: «فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخِرَيْهِ»** (المَنخِرُ) بفتحِ الميمِ وكسرِ الخاءِ، وكسرِهما، وفيه لُغةٌ ثالثةٌ وهي منخورٌ، حكاها أجمعَ الجَوهريُّ، وقال: «هو ثَقْبُ الأنفِ»[6].

(٢٤٠) **قوله: «حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ»** (عكرمةُ) هذا هو ابنُ عمَّارٍ، له سماعٌ من الهِرْمَاسِ، وللهرماسِ رؤيةٌ وروايةٌ، والثلاثةُ بعدَ عكرمةَ تابعيُّون أربعةٌ، يَرْوِي بعضُهم عن بعضٍ. [٣٨/ ب]

(٢٤١) **قوله: «عَنْ أَبِي يَحْيَى»** اسمُ أبي يحيى: مِصْدَعٌ بميمٍ مكسورةٍ، ثم صادٍ ساكنةٍ، ثم دالٍ مفتوحةٍ، ثم عينٍ، مُهمَلاتٍ، وقال ابنُ معينٍ: «اسمُه زيادٌ»، صدوقٌ، أخرج له[7] (م ٤).

قوله: «وَهُمْ عِجَالٌ» جمعُ عَجْلانَ، كغضبانَ وغِضابٍ، وهو بكسرِ العينِ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٣/ ١٢١).

(٢) لم أجده في مسنده ولا معجمه، وقد أخرجه من طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/ ٣٤٠).

(٣) في «السنن الكبرى (ح:٦٢٧٩).

(٤) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤/ ٣٤٠).

(٥) «الطبقات الكبير» (٣/ ٤٩٨).

(٦) «الصحاح (٢/ ٨٢٤).

(٧) قوله: له. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

قوله: «عَنْ أَبِي بِشْرٍ» اسمُه: جعفرُ بنُ أبي وَحْشِيَّةَ إِيَاسٌ، صدوقٌ، رَوَى له الجماعةُ.

قوله: «ابن مَاهَكَ» ماهَكُ غيرُ مصروفٍ للعُجْمَةِ والعَلَمِيَّةِ.

(٢٤٢) قوله: «قَوْمًا يَتَوَضَّؤُونَ مِنَ المِطْهَرَةِ» مَن كسرَ (المِطهَرةَ) جعلَها آلةً، ومَن فتحَها جعلها موضعًا يُفْعَلُ فيه، قاله النوويُّ[1] عن ابنِ السِّكِّيتِ.

(٢٤٦) قوله: «فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ» قال ابنُ القَيِّمِ وغيرُه: إنه مُدْرَجٌ في الحديثِ من كلامِ أبي هريرةَ، ونقَل ذلك ابنُ القيِّمِ عن جماعةٍ من الحُفَّاظِ، وعن ابنِ تيميَّةَ أيضًا أنه لا يُمْكِنُ أن يَكُونَ من كلامِه عليه السلام، ذكَر ذلك في «حادي الأرواح»[2] مُطَوَّلًا ومُختَصرًا بنحوه في الإغاثةِ.

(٢٤٧) قوله: «لَكُمْ سِيمَا» (السِّيما) مقصورةٌ وممدودةٌ: العلامةُ، وفيها لغةٌ أخرى، وهي السِّيمْيَاءُ بياءٍ بعدَ الميمِ معَ المدِّ.

قوله: «لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ...» إلى آخرِه. استدلَّ جماعةٌ من أهلِ العِلمِ بهذا الحديثِ على أن الوضوءَ من خصائصِ هذه الأُمَّةِ، وقال آخرون: ليس مختصًّا، وإنما الذي اختُصَّت به الغُرَّةَ والتحجيلَ، وتمسَّكُوا بالحديثِ الآخَرِ «هَذَا وُضُوئِي...»[3] الحديثَ، وأجاب مَن

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١٣١).

(٢) لم أجده في «حادي الأرواح»، ووجدته في «إغاثة اللهفان (١/ ١٨٢).

(٣) رواه ابن ماجة (ح:٤٢٠) من حديث أبيٍّ.

قال الزيلعي في «نصب الراية (١/ ٢٧): «وقد رواه عن النبي ﷺ من الصحابة عبد الله بن عمر. وأبي بن كعب. وزيد بن ثابت. وأبو هريرة.

قال البيهقي في «معرفة السنن» (٧٠٦): وروي من أوجه كلها ضعيف.

وقال ابن الملقن في «البدر المنير (٢/ ١٣٣) بعد بيان طرقه: «وهو حديث ضعيف بمرة لا يصح من جميع هذه الطرق.

قال بأنه مِن خصائِصِها عنه بجوابينِ؛ الأوَّلُ: ضعفُ الحديثِ [والثاني: لو صح لاحتمل خصوصيته بالأنبياء دون أممهم][١]. [٣٩/ أ]

(٢٤٩) قوله: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ» (دار) منصوبةٌ على الاختصاصِ أوِ النِّداءِ المضافِ، والأوَّلُ أفصحُ، قالَ صاحبُ «المطالعِ»[٢]: «ويصحُّ الخفضُ على البدَلِ من الكافِ والميمِ في (عليكم)»، والمرادُ بالدارِ الجماعةُ وأهلُ الدارِ؛ هذا على الوجهينِ الآخَرَيْنِ، وعلى الأوَّلِ مثلُه أو المنزلُ.

قوله: «سُحْقًا سُحْقًا» أي: بُعْدًا بُعْدًا، (سُحْقًا) لُغتانِ قُرِئَ بهما في السبعِ؛ سكونُ الحاءِ وضمُّها، قرأ الكِسائيُّ بالضمِّ، والباقون بالإسكانِ، ونصبَ (سحقًا) على تقديرِ: ألزمَهُم اللهُ سُحقًا أو أسحقَهُم سُحقًا.

(٢٥٠) قوله: «يَا بَنِي فَرُّوخَ أَنْتُمْ هَا هُنَا» قال صاحبُ «العينِ»[٣]: «بلَغَنا أنه كان -يعني (فرُّوخَ)- من ولدِ إبراهيمَ ﷺ مِن ولد مَن كان بعدَ إسماعيلَ وإسحاقَ، كثُرَ نسلُه ونما عدَدُه[٤]؛ فولَدَ العَجَمَ الذين هم في وسَطِ البلادِ»، وذكر القاضي عياضٌ كلامًا منه: أن أبا هريرةَ أراد بخِطابِه هنا المَواليَ، وكان خطابُه لأبي حازم، ثم ذكَر كلامًا آخَر على قاعِدَتِه في عدمِ استحبابِ الزيادةِ على محلِّ الفرضِ[٥].

(٢٥١) قوله: «فِي حَدِيثِ مَالِكٍ ثِنْتَيْنِ «فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ» انتصَب (ثنتان) على تقديرِ فِعلٍ؛ أي: ذكَر ثِنتينِ، أو كرَّر ثِنْتَينِ، ثم إنه كذا وقَع في روايةِ مسلمٍ تكْرَارُهُ مرَّتينِ، وفي «الموطَّأِ»[٦] ثلاثَ مرَّاتٍ.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٢) «مطالع الأنوار (٣/ ٥٤).

(٣) «العين (٤/ ٢٥٣).

(٤) في «م»: عددوه. والمثبت من الأصل.

(٥) «إكمال المُعْلِم» (٢/ ٥٣).

(٦) «الموطأ» (ح:٤٤٥).

(٢٥٤) قوله: «وَهُوَ ابْنُ جَرِيرٍ المَعْوَلِيُّ» المَعَاوِلُ ..[١] من الجَهَاضِمِ، والنِّسبةُ إليهم مَعْوَلِيٌّ، والمعوليُّ بفتح الميم، وسكونِ العينِ المهملَةِ، وفتحِ الواوِ، وحكَى [٣٩/ ب] النوويُّ[٢] الاتِّفاقَ على هذا الضبطِ.

(٢٥٥) قوله: «يَشُوصُ فَاهُ» (الشَّوْصُ) الدَّلْكُ، وقال آخرُون: الغَسْلُ، وقيل: التنقيةُ، وقيل غيرُ ذلك، والأوَّلُ أصحُّ[٣].

(٢٥٨) قوله: «أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الجَوْنِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: وُقِّتَ لَنَا» هكذا رَوَى هذا الحديثَ مسلمٌ[٤] والترمذيُّ[٥] وابنُ ماجه[٦] من روايةِ جعفرِ بنِ سليمانَ عن أبي عِمرانَ الجَونيِّ عن أنَسٍ على البناءِ للمفعولِ في (وُقِّتَ)، ولم يَذْكُرِ النَّبيَّ ﷺ، وهذا من قولِ الصحابيِّ له حكمُ المرفوعِ على الصحيحِ عندَ أهلِ الحديثِ والأصولِ.

وقد رواه (د ت)[٧] من روايةِ صدقةَ الدقيقيِّ عن أبي عِمرانَ الجَونيِّ عن أنسٍ، قال: «وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَلْقَ العَانَةِ وَتَقْلِيمَ الأَظْفَارِ وَقَصَّ الشَّارِبِ وَنَتْفَ الإِبطِ أَرْبَعِينَ يومًا مَرَّةً»، ورَوَاه ابنُ مَنْدَه، وقال: «هذا إسنادٌ صحيحٌ على رسمِ البخاريِّ»، واعترض عليه[٨] ابنُ دقيقِ

---

(١) بياض في الأصل، و«م» بمقدار كلمة.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١٤٤).

(٣) انظر: «إكمال المُعْلِم (٢/ ٥٩)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١٤٥).

(٤) «صحيح مسلم» (ح:٢٥٨).

(٥) «جامع الترمذي» (ح:٢٧٥٩).

(٦) «سنن ابن ماجة (ح:٢٩٥).

(٧) «سنن أبي داود (ح:٤٢٠٠)، و«جامع الترمذي» (ح:٢٧٥٨).

(٨) في «م»: «على». والمثبت من الأصل.

العيدِ في «الإمـامِ»[١] بأنـه ليـس علـى رسـمِ (خ)، فـإن صدقـةَ ضعَّفـه ابـنُ معيـنٍ وأبـو حاتـمٍ الـرازيُّ.

(٢٦١) قولـه: «**وَغَسْـلِ البَرَاجِـمِ**» (البراجـمُ) بفتـحِ البـاءِ وبالجيـمِ، جمعُ بُرجُمَـةٍ بضـمِّ البـاءِ والجيـمِ؛ وهـي عُقَـدُ الأصابـعِ ومفاصلُهـا كلُّهـا.

(٢٦٦) قولـه: «**وَلَقَدْ رَقِيتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ**» (رقِيت) بكسرِ القـافِ، ومعناهـا: صعِـدتُ، هـذه اللغـةُ الفصيحـةُ، وفي «المطالـع»[٢] لُغتـانِ أُخْرَيَـانِ؛ [٤٠/ أ][٣] إحدَاهُمـا: فتـحُ القـافِ بغيـرِ همـزةٍ، والثانيـةُ: بفتحِهـا مـع الهمـزِ.

(٢٦٧) قولـه: «**حَدَّثَنَـا يَحْيَـى بْـنُ يَحْيَـى، أَخْبَرَنَـا عَبْـدُ الرَّحْمَـنِ بْـنُ مَهْـدِيٍّ عَـنْ هَمَّـامٍ عَـنْ يَحْيَـى بْـنِ أَبِـي كَثِيـرٍ**».

وقولـه في السـندِ الثـاني: «**حَدَّثَنَـا يَحْيَـى بْـنُ يَحْيَـى، قَـالَ: أَخْبَرَنَـا وَكِيـعٌ عَـنْ هِشَـامِ الدَّسْـتَوَائِيِّ**» قـال النوويُّ: «وفي الثاني -أي السـندِ الثاني- هشـامٌ بالشـينِ، وأظـنُّ الأوَّلَ تصحيفًـا مـن الناقليـنَ عـن مسـلمٍ، فـإن (خ) و(س) وغيرَهمـا مـن الأئمَّـةِ رَوَوْهُ عـن هشـامٍ كمـا رواه (م) في الطريـقِ الثـاني، وقـد أوضَـح مـا قلتُـه الإمـامُ الحافـظُ أبـو محمَّـدٍ خَلَـفٌ الواسِـطِيُّ، وذكَـر لفظَـه، وهـو صريـحٌ في أن مـا في[٤] النسـخِ تصحيـفٌ ممَّـنْ[٥] بعـدَ مسـلمٍ»[٦].

---

(١) «الإمام في أحاديث الأحكام» (١/ ٤٠٤-٤٠٥).

(٢) نقله عنه النووي في «شرح الصحيح (٣/ ١٥٨).

(٣) كتب بحاشية «م»: الخامس من التعليق على مسلم.

(٤) قوله: ما في. ليس في الأصل، و«م». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٥) قوله: ممن. في الأصل، و«م»: على من. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١٥٩).

وقد ذكَر المِزِّيُ كلامَ خَلَفٍ وأبي مسعودٍ، ولفظُه في كتابِ خلَفٍ وأبي مسعودٍ: «عبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ عن هشامٍ، وفي بعضِ الأصولِ الصحيحةِ منه عن همَّامِ بنِ يَحْيَى»[1] انتهى.

(٢٧٢) قوله: «كَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الحَدِيثُ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ[2] المَائِدَةِ» معناه: أن الله تعالى قال في سورةِ المائدةِ ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾[3]، فلو كان إسلامُ جريرٍ متقدِّمًا على نزولِها لاحْتَمَل كونُ حديثِه في المسحِ منسوخًا بالآيةِ، فلمَّا كان إسلامُه متأخِّرًا عُلِم أن حديثَه يُعْمَلُ به، وهو مُبَيِّنٌ أن المرادَ بالآيةِ غيرُ صاحبِ الخُفِّ؛ فتكُونُ السُّنَّةُ مُخَصِّصَةً للآيةِ.

قال النوويُّ: «ورُوِينا في سُنَنِ البيهَقِيِّ عن إبراهيمَ بنِ أدهمَ، قال: ما سمعتُ في المسحِ على الخُفِّ أحسنَ من حديثِ [٤٠/ب] جريرٍ»[4]، وأما إبراهيمُ المذكورُ في الحديثِ قائلٌ: «يُعْجِبُهُم» هو ابنُ يزيدَ النَّخَعِيُّ.

(٢٧٣) قوله: «فَانْتَهَى إِلَى سُبَاطَةِ قَوْمٍ» (السُّبَاطَةُ) مَلْقَى القِمَامةِ والتُّرَابِ.

(٢٧٤) قوله: «عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ» إلى قوله: **«عَنِ ابْنِ يَحْيَى»** والثلاثةُ بعدَه تابعيُّون، ويَحْيَى هو الأنصاريُّ، فاعْلَمْهُ.

---

(١) «تحفة الأشراف (٩/ ٢٥١).

(٢) قوله: نزول. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٣) سورة المائدة، الآية: (٦).

(٤) «السنن الكبير» (١/ ٢٧٣).

(٢٤٧) قوله: «**حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ**» والدُ المعتَمِرِ هو سليمانُ بنُ طُرْخَانَ، وبكرٌ، والحسن، وابنُ المغيرةِ، واسمُه حمزةُ، أربعةٌ تابعيُّونَ، يَرْوِي بعضُهم عن بعضٍ.

(٢٧٦) قوله: «**عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ المُلَائِيِّ**» (المُلائي) بضمِّ الميمِ والمدِّ كان يبيعُ[1] المُلاءَ؛ وهو نوعٌ من الثيابِ معروفٌ، الواحدةُ مَلاءةٌ.

(٢٨٢) قوله: «**ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ**» قال النوويُّ: «الروايةُ (يغتسلُ) مرفوعٌ؛ أي: لا تَبُلْ، ثم أنت تَغْتَسِلُ منه»، قال: «وذكَر شيخُنا أبو عبدِاللهِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه يَجُوزُ أيضًا جزمُه عطفًا على موضعِ «**لا يَبُولَنَّ**»، ونصبُه بإضمارِ (أَنْ) وإعطاءُ (ثم) حكمَ (واو) الجمعِ؛ فأمَّا الجزمُ فظاهرٌ، وأما النصبُ فلا يَجُوزُ؛ لِئلَّا تقتضيَ أَنَّ المنهيَّ[2] عنه الجمعَ بينَهما دونَ إفرادِ أحدِهما، وهذا لم يقلْه أحدٌ، بل البولُ فيه منهيٌّ عنه، سواءٌ أراد الاغتسالَ فيه أم لا، واللهُ أعلمُ»[3] انتهى.

واعترضَه الشيخُ جمالُ الدينِ ابنُ هشامٍ في كتابِه «المُغني» بعدَ أن ذكَر كلامَه، فقال: «وإنما أراد ابنُ مالكٍ إعطاءَها حكمَها في النصبِ لا في المعيَّةِ أيضًا، ثم ما أوْرَدَه إنما جاء مِن قِبَلِ المفهومِ لا المنطوقِ، وقد قام دليلٌ على عدمِ إرادتِه، ونظيره أجازهُ الزَّجاجُ والزَّمخشَريُّ في: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾[4] كونُ (تكتموا) [٤١/ أ] مجزومًا، وكونُه منصوبًا، مع أن النصبَ معناه النهيُّ عن الجمعِ»[5] انتهى.

---

(١) في م: مع. والمثبت من الأصل.

(٢) في م: النهي. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١٨٧).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٤٢).

(٥) «مغني اللبيب» (ص١٦١).

(٢٨٤) **قوله: «أَنَّ أَعْرَابِيًا بَالَ فِي المَسْجِدِ»** قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: «قال بعضُ مشايخِي إن أبا موسى الأصبهانيَّ في كتابِ «الصحابةِ» له، رَوَى بسندِه إلى سليمانَ بنِ بشارٍ أن الذي جلَس في طائفةِ المسجدِ ذو الخُوَيْصِرَةِ» انتهى.

ثم قال متع الله بحياته: «ورأيتُ أنا بخطِّ بعضِ الفُضَلاءِ أن في بعضِ أمالي أحمدَ بنِ فارسٍ اللُّغَويِّ بسنَدِه أنه عُيَيْنَةُ بنُ حِصنٍ، وذكَر مَن رأيتُه بخطِّه أنه رآه بخطِّ بعضِ الفُضَلاءِ».

وذو الخُوَيْصِرَةِ الذي جلَس: اليمانيُّ لا حُرْقُوصٌ، كذا قاله الذهبيُّ في «تجريدِه»[1] في ذي الخويصرةِ اليمانيِّ، يُرْوَى في حديثٍ مرسَلٍ أنه الذي جلَس في طائفةِ المسجدِ.

قوله: «دَعُوهُ لا تُزْرِمُوهُ» (تزرموه) بضمِّ المُثنَّاةِ فوقُ، وإسكانِ الزاي، وبعدَها راءٌ؛ أي: لا تَقْطَعُوا عليه بولَه.

(٢٨٦) **قوله: «فَأُتِيَ بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَيْهِ»** قال شيخُنا متع الله بحياتِه: «قال بعضُ مشايخي: هذا الصبيُّ لا يَخْلُو من أن يَكُونَ عبدَ اللهِ بنَ الزبيرِ، أو الحسنَ، أو الحسينَ؛ لرواياتٍ في ذلك».

(٢٨٨) **قوله: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ»** اسمُ أبي معشرٍ زيادُ بنُ كليبٍ، وخالدٌ الأوَّلُ هو الواسطيُّ الطحَّانُ، وأما الثاني فهو الحَذَّاءُ، واسمُ أبيه مِهرانَ، وكنيتُه خالدٌ الحذَّاءُ أبو المُنازِلِ بضمِّ الميمِ، وبعدَ الألفِ زايٌ، ثمَّ لامٌ.

قوله: «أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِعَائِشَةَ» هذا الرجلُ تَجِيءُ تسميتُه، وفيه خلافٌ.

---

(١) «تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٦٩).

قوله: «إِنَّمَا كَانَ يُجْزِئُكَ» (يجزئك) قال النوويُّ: «بضمِّ الياءِ وبالهمزِ»[١] [٤١/ ب]، ولكن جزَأَ وأَجْزَأَ لُغَتانِ.

(٢٩١) قوله: «عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبَهَا مِنْ دَمِ الحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ» قال الشيخُ سراجُ الدين ابنُ المُلَقِّنِ في هذا الحديثِ: «رَوَى الشافعيُّ أن هذه المرأةَ السائلةَ هي أسماءُ نفسُها، وضعَّفَه النوويُّ.

قال: وليس كما ذكَر كما أوضحتُه في تخريجِ أحاديثِ الرافعيِّ»[٢] انتهى، يعني «التخريج الكبير»[٣].

و(الحيضةُ) بفتحِ الحاءِ؛ أي: الحيضُ.

(٢٩٢) قوله: «فَدَعَا بِعَسِيبٍ رَطِبٍ» العسيبُ الجريدُ.

قوله: «فَشَقَّهُ بِاثْنَيْنِ» الباء في (باثنينِ) للتأكيدِ، و(اثنينِ) منصوبٌ على الحالِ، قاله الشيخُ محيي الدينِ[٤].

(٢٩٣) قوله: «فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا» (فَوْرِ) بفتحِ الفاءِ، وسكونِ الواوِ، وهو المُعْظَمُ.

قوله: «وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ» (إربه) أكثرُ الرِّواياتِ فيه بكسرِ الهمزةِ، وسكونِ الرَّاءِ، ومعناه: عضوُه الذي يَسْتَمْتِعُ به؛ أي: الفرجُ، ورَواه جماعةٌ بفتحِ الهمزةِ والرَّاءِ، ومعناه: حاجتَه؛ وهو شهوةُ الجِماعِ، واختارَها الخَطَّابِيُّ[٥]، وأنكَر الأُولى، وعابَها على المُحَدِّثينَ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١٩٨).
(٢) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٤/ ٤٣٠).
(٣) «البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (١/ ٥١٣).
(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٢٠٠).
(٥) نقله عنه النووي في «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٢٠٤).

(٢٩٦) قوله: «فِي الخَمِيلَةِ» (الخميلةُ) وبحذفِ الهاءِ هي القطيفةُ، وهي كلُّ ثوبٍ له خَمْلٌ من أي شيءٍ كان، وقيل: الأسودُ من الثيابِ.

(٢٩٨) قوله: «إِنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَتْ فِي يَدِكِ» (حَيضتكِ) بفتحِ الحاءِ، هذا المشهورُ [٤٢/ أ] وقال الخَطَّابِيُّ بالكسرِ، وخطَّأ من يَفْتَحُ، وأنكر القاضي ذلك على الخَطَّابِيِّ، وصوَّب قولَ من فتَح؛ لأن المرادَ الدمُ، وهو بالفتحِ بلا شكٍّ[(١)].

(٣٠٠) قوله: «وَأَتَعَرَّقُ العِرْقَ» (الْعِرْقُ) العظمُ الذي عليه بقيَّةٌ من اللَّحمِ، وقال الخليلُ: «هو عظمٌ بلا لحمٍ»[(٢)].

(٣٠٢) قوله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ﴾[(٣)] (المحيضُ) الأوَّلُ المرادُ به الدَّمُ، وأما الثاني فاختُلِفَ فيه؛ فمذهبُ الشافعيِّ أنه الحيضُ ونفسُ الدمِ، وقال بعضُ العُلماءِ: هو الفرجُ، وقال آخرون: زمنُ الحيضِ.

(٣٠٣) قوله: «أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَرْسَلْنَا المِقْدَادَ بْنَ الأَسْوَدِ إِلَى رَسُولِ اللهِ» قال الدارقطنيُّ: «خالفَه الليثُ عن بُكَيرٍ عن سليمانَ بنِ يسارٍ؛ فلم يَذْكُرِ ابنَ عبَّاسٍ، وتابَع الليثَ مالكٌ عن أبي النَّضرِ؛ فلم يَذْكُرِ ابنَ عبَّاسٍ أيضًا، وقال حمَّادُ بنُ خالدٍ: سألتُ مَخْرَمَةَ: أسمعتَ من أبيكَ شيئًا؟ فقال: لا»[(٤)].

---

(١) «إكمال المُعْلِم (٢/ ١٢٧).

(٢) قال في «العين (١/ ١٥٤): «فإذا كان العظم بلحمه فهو عرق».

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٢٢).

(٤) «الإلزامات (ص٤٣٥).

وقال (س)[1] في «سننِه»: «مَخْرَمَةُ لم يَسْمَعْ من أبيه شيئًا»، ورَوى (س) هذا الحديثَ من طُرقٍ، وبعضُها طرقُ مسلمٍ المذكورةُ، قال مالكٌ: «قلتُ لمخرمةَ: ما حدَّثتَ به[2] عن أبيكَ سمعتَ منه؟ فحَلَفَ باللهِ لقد سمعتُه»، قال مالكٌ: «وكان مخرمةُ رجلًا صالحًا»، وكذا قال معنُ بنُ عيسى أن مخرمةَ سمِع من أبيه.

وذهب جماعاتٌ إلى أنه لم يَسْمَعْه؛ منهم أحمدُ بنُ حنبلٍ، وابنُ معينٍ، وابنُ أبي خَيْثَمَةَ، وقال موسى بنُ سلمةَ: «قلتُ لمَخرمةَ: حدَّثَكَ أبوك؟ فقال: لم أُدرِكْ أبي، ولكنْ هذه كُتبُه»، وقال أبو حاتمٍ: «مخرمةُ صالحُ الحديثِ، إن كان سمِع من أبيه».

وقال ابنُ المَدينيِّ: «ولا أظنُّ مخرمةَ سمِع من أبيه كتابَ سليمانَ بنِ [٤٢/ ب] يسارٍ، لعلَّه سمِع اليسيرَ، ولم أجدْ أحدًا بالمدينةِ يُخْبِرُ عن مخرمةَ أنه كان يقُولُ في حديثِه: سمعتُ أبي»[3]، وقال أبو داودَ: «لم يَسْمَعْ من أبيه إلا حديثَ الوَتْرِ»[4]، وله عندَ مسلمٍ أحاديثُ وكأنه رأى الوَجَادَةَ سببًا للاتصالِ، وقد انتُقِدَ عليه، فاعْلَمْه.

قوله: «وَانْضِحْ فَرْجَكَ» (انضح) بكسرِ الضادِ؛ أي: اغسِلْه.

(٣١٠) قوله: «جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ، فَقَالَتْ لَهُ -وَعَائِشَةُ عِنْدَهُ- يَا رَسُولَ اللهِ...» إلى آخرِه. سأل جماعةٌ من الصحابيَّاتِ سؤالَ أُمِّ سُلَيمٍ؛ منهنَّ: خَوْلَةُ بنتُ حكيمٍ، أخرجه (ق)[5]، وفي الإسنادِ عليُّ بنُ زيدِ بنِ جُدْعَانَ.

---

(١) «سنن النسائي (١/ ٢١٤)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٢١٤).

(٢) قوله: به. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٣) أخذ المصنف ما سبق بنصوصه من «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٢١٤).

(٤) عبارته في «سنن أبي داود (١/ ٢٤٢): «ولم يسمع مخرمة من أبيه، إلا حديثا واحدًا.

(٥) «سنن ابن ماجه» (ح:٦٠٢).

قال شيخُنا متع الله بحياتِه: «كذا ذكَره بعضُ مشايخي فيما قرأتُه عليه، ولم أجدْ ذلك في أصلِ سماعيٍّ، ولعلَّه في غيرِ طريقي، ولكن رأيتُ ابنَ قيِّمِ الجوزيَّةِ ذكَره في «معاليم[1] الموقِّعين» في أواخرِه، وعزَاه لمسندِ أحمدَ»[2].

وقد ذكَر الحديثَ المذكورَ المِزِّيُّ في «أطرافِه»[3]، وعزَاه إلى ابنِ ماجَه والنَّسائِيِّ، كلاهما في الطهارةِ»، وقد رأيتُ الذي في النَّسائيِّ، ولم أرَ في أصلِنا بابنِ ماجه الحديثَ المذكورَ، وبُسْرَةُ في ابنِ أبي شيبةَ[4]، وسهْلَةُ بنتُ سُهَيل، رَوَاه الطبرانيُّ في «أوسطِه»[5]، وفي الإسنادِ ابنُ لَهِيعَةَ.

(٣١١) قوله: «فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: وَاسْتَحْيَيْتُ» قال النوويُّ: «هكذا هو في الأصولِ، وذكَر الحافظُ أبو علي الغَسَّانِيُّ أنه كذا في أكثرِ النسخِ، فإنه غُيِّرَ في بعضِ النُّسخِ فجُعِل (فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ)، والمحفوظُ من طرقٍ شتَّى (أُمُّ سُلَيْمٍ).

قال القاضي: «هذا هو الصوابُ؛ لأن السائلةَ أُمُّ سُلَيمٍ، والرادَّةُ عليها أُمُّ سَلَمَةَ في هذا الحديثِ، وعائشةُ في الحديثِ المتقدِّمِ، ويَحْتَمِلُ أن عائشةَ وأُمَّ سَلَمَةَ جميعًا أنكرتا عليها، وأهلُ الحديثِ يَقُولُون: الصحيحُ هنا أُمُّ سَلَمَةَ، [٤٣/ أ] لا عائشةُ، واللهُ أعلمُ»[6] انتهى.

(٣١٤) قوله: «تَرِبَتْ يَدَاكَ وَأُلَّتْ» قال النوويُّ: «(أُلَّتْ) بضمِّ الهمزةِ، وفتحِ اللَّامِ المشدَّدَةِ، وإسكانِ التاءِ، هكذا الروايةُ فيه؛ ومعناه:

---

(١) كذا في الأصل، و«م».

(٢) «إعلام الموقعين» (٤/ ٢١٤).

(٣) «تحفة الأشراف (١١/ ٢٩٩).

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (ح:٨٨١).

(٥) «المعجم الأوسط للطبراني (ح:٨٦٢٥).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٢٢٢).

أصابتْها الأَلَّةُ بفتحِ الهمزةِ، وتشديدِ اللَّامِ؛ وهي الحَرْبَةُ، وأنكَر بعضُ الأئمةِ هذا اللفظَ، وزَعَم أن صوابَه (أَلِلْتِ) بلامينِ الأُولى مكسورةٌ، والثانيةُ ساكنةٌ، وبكسرِ التاءِ؛ وهذا الإنكارُ فاسدٌ، بل صحَّت به الروايةُ، وأصلُه كذا فذكَره»[1].

وذكَر ابنُ الأثيرِ (أَلَّتْ) أي: صاحتْ لِما أصابَها مِن شِدَّةِ هذا الكلامِ، قال: «ورُوِيَ بضمِّ الهمزةِ مع التشديدِ؛ أي: طُعِنَتْ بالأُلَّةِ، وهي الحربةُ العريضةُ النصلِ، وهو بعيدٌ لا يُلَائِمُ لفظَ الحديثِ»[2].

(٣١٥) قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو أَسْمَاءَ» اسْمُ أَبِي أَسْمَاءَ: عَمْرُو بْنُ مَرْثَدٍ الشَّامِيُّ، من رَحْبَةِ دمشقَ، قريةٌ من قُرَاها، بينَها وبينَ دمشقَ مِيلٌ، كذا قال أبو سليمانَ بنُ زيدٍ[3]، كما حكاه عنه غيرُ واحدٍ وأقرَّه.

قوله: «قَالَ: فَمَا غَدَاؤُهُمْ» رُوِيَ على وجهينِ؛ أحدُهما: بكسرِ الغينِ، وبالذالِ المعجمةِ، والثاني: بفتحِ الغينِ، وبالدَّالِ المُهملَةِ، قال القاضي: «والثاني هو الصحيحُ، وهو روايةُ الأكثرينَ»، قال: «والأوَّلُ ليس بشيءٍ»[4].

قال الشيخُ محيي الدينِ: «قلتُ: وله وجهٌ، وتقديرُه: ما غِذَاؤُهم في ذلك الوقتِ، وليس المرادُ السؤالَ عن غِذَائِهم دائمًا»[5]. [٤٣/ ب]

قوله: [فَإِذَا اجْتَمَعَا فَعَلَا مَنِيُّ الرَّجُلِ مَنِيَّ الْمَرْأَةِ أَذْكَرَا بِإِذْنِ اللهِ][6].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٣/ ٢٢٥).

(٢) «النهاية في غريب الحديث»(١/ ٦١-٦٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٢٢٦).

(٤) «إكمال المُعْلِم (٢/ ١٥٤).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٢٢٧).

(٦) ما بين المعكوفين بياض في «م». والمثبت من الأصل.

قـال ابنُ قيِّمِ الجوزيَّةِ في آخرِ «معاليمِ المُوقِّعينَ» في فتاوى النبيِّ ﷺ وقد ذكَر الحديثَ: «**إِذَا سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ كَانَ الشَّبَهُ لَهُ**» الحديثَ، ثم قال: «وأما ما رواه مسلمٌ: «**إِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ...**» الحديثَ، ما لفظُه: «كان شيخُنا -يعني ابنَ تيميَّةَ- أبا العبَّاسِ أحمدَ بنَ عبدِ الحليمِ يتوقَّفُ في كونِ هذا اللفظِ محفوظًا، ويقُولُ: المحفوظُ هو اللفظُ الأوَّلُ، والإذكارُ والإيناثُ ليس له سببٌ طبيعيٌّ، وإنما هو بأمرِ الربِّ تعالى للملَكِ أن يَخْلُقَه كما شاء؛ ولهذا جُعِلَ مع الرزقِ والأجلِ والسعادةِ والشقاوةِ»[1].

ثم قال: «قلتُ: فإن كان هذا اللفظُ محفوظًا فلا تَنَافِيَ بينَه وبينَ اللفظِ الأوَّلِ، ويكُونُ سبقُ الماءِ سببًا للشبهِ، وعلوِّهِ على ماءِ الآخَرِ سببًا للإذكارِ والإيناثِ، واللهُ أعلمُ»[2] انتهى.

(**٣١٩**) **قوله**: «**هُوَ الفَرَقُ**» «(**الْفَرَقُ**) هو ثلاثةُ آصع[3]، وهو بفتحِ الراءِ وسكونِها، لُغَتَانِ حكاهُما ابنُ دُرَيدٍ[4] وغيرُه، الفتحُ أفصحُ وأشهَرُ، وصوَّبَهُ الباجيُّ»[5].

قوله: «**يَغْتَسِلُ فِي القَدَحِ**» (**في**) بمعنى من.

(**٣٢٠**) **قوله**: «**عَنْ أَبِي سَلَمَةَ**» اسمُه: عبدُ اللهِ بنُ يزيدَ، وأبو سلمةَ ابنُ أختِها من الرَّضاعةِ، أرضعتْهُ أُمُّ كُلثوم بنتُ أبي بكرٍ، رَوَى عنه أبو قُلابةَ فقط، أخرج له (م ٤)، وعبدُ اللهِ هذا معروفٌ أنه رضيعُها.

---

(١) «أعلام الموقعين عن رب العالمين» (٤/ ٢٠٧).

(٢) «أعلام الموقعين عن رب العالمين» (٤/ ٢٠٧).

(٣) في «م»: أصوع. والمثبت من الأصل.

(٤) «جمهرة اللغة» (٢/ ٧٨٥).

(٥) «المنتقى» (١/ ٩٥).

(٣٢١) قولـه: «**وَنَحْـنُ جُنُبَـانِ**» هـذا أحـدُ اللُّغَتَيـنِ، والأفصحُ الأشـهرُ جُنُـبٌ، يُقَـالُ للمفـردِ والجمـعِ والتثنيـةِ وجماعـةِ النسـوةِ. [٤٤/ أ]

(٣٢٢) قولـه: «**عَـنْ أَبِـي الشَّـعْثَاءِ**» اسـمُ أبـي الشـعثاءِ: جابـرُ بـنُ زيـدٍ، أَزْدِيٌّ إمـامٌ، رَوَى لـه (ع).

(٣٢٥) قولـه: «**بِخَمْـسِ مَكَاكِيـكَ**» (المَكُّـوكُ) بفتـحِ الميـمِ، وشـدِّ الـكافِ مكيـال يسـعُ صاعـان ونصـفُ صـاعٍ مـن صـاعِ النبـيِّ ﷺ.

(٣٢٦) قولـه: «**عَـنْ سَـفِينَةَ**» اسـمُه: مِهْـرَانُ بـنُ فَـرُّوخَ، وقيـل: رومـانُ، وقيـل: بَحْـرَانُ، أو عبسٌ، أو قيسٌ، أو شَنبَةُ بعدَ الشينِ المعجمَةِ نونٌ ساكنةٌ ثـم موحَّـدَةٌ، أو عميرٌ حـكاه أبـو أحمـدَ الحاكـمُ[١]، وقيـل: ربـاحٌ، كنيتُـه أبـو عبدِ الرحمـنِ، وقيـل أبـو البُخْتُرِيِّ، ولَقَّبَـهُ سـفينةَ رسـولُ اللهِ ﷺ في سـفرٍ.

قولـه: «**قَـالَ أَبُـو بَكْـرٍ: صَاحِـبِ رَسُـولِ اللهِ ﷺ**» (صاحـبِ) مجـرورٌ صفـةٌ لسـفينةَ، وأبـو بكـرٍ القائـلُ هـو ابـنُ أبـي شـيبةَ، وصفَـه، وعلـيُّ بـنُ حُجْـرٍ لـم يَصِفْـهُ.

قولـه: «**وَقَـدْ كَانَ كَبِـرَ وَمَـا كُنْتُ أَثِقُ بِحَدِيثِهِ**» قائـلُ «وَقَـدْ كَانَ كَبِـرَ» هـو أبـو ريحانـةَ، والـذي كبِـرَ هو سـفينةُ.

(٣٣١) قولـه: «**أَنَّ عَبْـدَ اللهِ بْـنَ عَمْـرٍو يَأْمُـرُ النِّسَـاءَ إِذَا اغْتَسَـلْنَ...**» إلـى آخـرِه. يَحْتَمِـلُ أن ابـنَ عمـرٍو أراد إيجـابَ ذلـك عليهـن، ويكـونُ ذلـك في شـعورٍ لا يَصِـلُ إليهـا المـاءُ، أو يَكُـونُ مذهبُـه وجـوبَ النقـضِ بـكلِّ حـالٍ كمذهـبِ النَّخَعِـيِّ، ولا يَكُـونُ بلغـه حديـثُ أُمِّ سـلمةَ وعائشـةَ، ويَحْتَمِـلُ أنـه كان أَمَرَهُـنَّ بذلـك علـى الاسـتحبابِ والاحتيـاطِ لا للإيجـابِ، واللهُ أعلـمُ.

(٣٣٢) قولـه: «**عَـنْ عَائِشَـةَ قَالَـتْ سَـأَلَتِ امْـرَأَةٌ النَّبِـيَّ ﷺ**» هـذه المـرأةُ سـتأتي مُسَـمَّاةً في الأصـلِ. [٤٤/ ب]

---

(١) «الأسامي والكنى» (٥/ ٣٥٤).

قوله: «حَدَّثَنَا حَبَّانُ» (حَبَّانُ) بالفتحِ هو ابنُ هلالٍ.

قولـه: «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ سَأَلَتِ امْرَأَةٌ النَّبِيَّ» هـذه المـرأةُ ستأتي مُسمَّاةً في الأصلِ[١].

قوله: «حَتَّى يَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا» (الشؤونُ) بضمِّ الشينِ المعجمَةِ، وبعدَها همزةٌ؛ وهي أصولُ شعرِ رأسِها، وأصلُ الشؤونِ الخطوطُ التي في عظمِ الجُمْجُمَةِ، وهي مجتمَعُ شَعْبِ عِظَامِهَا، الواحدُ منها شأنٌ.

قوله: «دَخَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكَلٍ» (شكل) بفتحِ الشينِ المعجمَةِ وفتحِ الكافِ هذا المشهورُ، وحكى صاحبُ «المطالعِ»[٢] سكونَها، وقد ذكَر الخطيبُ في «مبهماتِه»[٣] أن اسمَ السائلةِ أسماءُ بنتُ يزيدَ بنِ السَّكَنِ، التي يُقَالُ لها خطيبةُ النساءِ، ورَوَى في ذلك حديثًا.

(٣٣٣) قوله: «جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ» (أبو حبيش) اسمُه: قيسُ بنُ عبدِ المطَّلِبِ، كما وقَع هنا، ولكنِ اتَّفَق العلماءُ على أن ذلك وَهْمٌ، وأن الصوابَ: فاطمةُ بنتُ أبي حُبَيْشِ بنِ المُطَّلِبِ بحذفِ لفظةِ عبدِ.

قوله: «زِيَادَةُ حَرْفٍ تَرَكْنَا ذِكْرَهُ» «قال القاضي عياضٌ: «الحرف[٤] الذي تركه هو قوله[٥]: (اغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَتَوَضَّئِي)، ذكَر هذه الزيادةَ (س) وغيرُه، وأسقطَها مسلمٌ؛ لأنها ممَّا انفردَ بها حمَّادٌ، قال (س): لا

(١) هكذا ورد هذه الفقرة مكررة في «م».
(٢) «مطالع الأنوار (٦/ ٩٥).
(٣) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (١/ ٢٨-٢٩).
(٤) قوله: الحرف. ليس في م. والمثبت من الأصل.
(٥) قوله: قوله. ليس في م. والمثبت من الأصل.

نَعْلَمُ أحدًا قال[1]: (وَتَوَضَّئِي) في الحديثِ غيرَ حمَّادٍ في حديثِ هشام، وقد رَوَى أبو داودَ وغيرُه ذِكرَ الوضوءِ من روايةِ عديٍّ بنِ ثابتٍ[2]، وحبيبِ بنِ أبي ثابتٍ[3]، وأيوبَ بنِ أبي[4] مِسكينٍ[5]، قال (د): وكلُّها [٤٥/ أ] ضعيفةٌ» انتهى كلامُ النوويِّ[6].

(٣٣٤) قوله: «كَانَتْ تَغْسِلُ فِي مِرْكَنٍ» (المِركنُ) الإجانَّةُ التي يُغْسَلُ فيها الثيابُ.

(٣٣٥) قوله: «عَنْ يَزِيدَ الرِّشْكِ» «(الرشك) بكسرِ الراءِ، وسكونِ الشينِ المعجمَةِ، ثم كافٍ؛ معنى (الرشكِ) بالفارسيةِ القاسمُ، وقيل: الغَيُورُ، وقيل: كبيرُ اللِّحيةِ.

وقيل: (الرِّشكُ) بالفارسيةِ العقربُ؛ فقيل يزيدُ الرشكُ؛ لأن العقربَ دخلت في لحيتِه فمكَثَتْ فيها ثلاثةَ أيامٍ، وهو لا يَشْعُرُ بها؛ لأنَّ لحيتَه كانت طويلةً عظيمةً جدًّا، حكى هذه الأقوالَ صاحبُ «المطالعِ» وغيرُه، وحكاها أبو عليٍّ الغَسَّانِيُّ، وذكَر القولَ الآخَرَ بإسنادِه»[7].

قوله: «قَالَتْ عَائِشَةُ أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ» نسبةً إلى حَرُوْرَاءَ؛ قريةٌ بقربِ الكوفةِ، كان أوَّلُ اجتماعِ الخوارجِ بها؛ فمعنى قولِها: «أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ» أن طائفةً من الخوارجِ يُوجِبُونَ على الحائضِ قضاءَ الصلاةِ الفائتةِ في زمنِ الحيضِ، وهو مخالفُ الإجماعِ.

---

(١) قوله: قال. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «سنن أبي داود» (٢٩٧).

(٣) «سنن أبي داود» (٢٩٧).

(٤) قوله: أبي. ليس في الأصل، و«م». والمثبت من «سنن أبي داود».

(٥) «سنن أبي داود» (٢٩٧).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٢٢).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٢٧).

(٣٣٦) قوله: «أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ» «اسمُ أبي مُرَّةَ: يَزِيدُ هو مولى أُمِّ هانئٍ كما هنا، وكان يَلْزَمُ أخاها عَقِيلًا؛ فلهذا نُسِبَ إليه في الروايةِ الأخرى، واسمُ أُمِّ هانئٍ فاختةُ، وقيل: فاطمةُ، وقيل: هندٌ، وقيل: عاتكةُ، وقيل: رَمْلَةُ، وقيل: جُمَانَةُ، والأشهرُ الأوَّلُ، كُنِّيَتْ بابنِها هانئِ بنِ هُبَيْرَةَ بنِ عمرٍو وهانئٌ بالهمزِ آخرُه، أسلمَت يومَ الفتحِ»(١). [٤٥/ ب]

قوله: «سُبْحَةَ الضُّحَى» فيه فائدةٌ لطيفةٌ؛ وهي أن سنَّةَ الضُّحى ثماني ركعاتٍ، وموضعُ الدَّلالةِ قولُها: «سُبْحَةُ»، وهذا تصريحٌ بأنها سنَّةٌ مقرَّرةٌ معروفةٌ، وصلَّاها بنيَّةِ الضحى بخلافِ الروايةِ الأخرى: «صَلَّى ثماني ركعاتٍ» «وَذَلِكَ ضُحًى».

(٣٣٧) قوله: «مُوسَى القَارِي» هو منسوبٌ إلى القِرَاءَةِ.

(٣٣٨) قوله: «عِرْيَةِ الرَّجُلِ» قال النوويُّ: «ضبطْنَا هذه اللفظةَ يعني (عرية) على ثلاثةِ أوجهٍ؛ بكسرِ العينِ، وإسكانِ الراءِ، وبالضمِّ مع إسكانِ الراءِ، وبتشديدِ الياءِ على التصغيرِ، وكلُّها صحيحةٌ، ومعناها متجرِّدةٌ»(٢).

(٣٣٩) قوله: «إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ» «(آدر) بهمزةٍ ممدودةٍ، ثم دالٍ مهملَةٍ مفتوحةٍ ثم راءٍ مخففتينِ، قال أهلُ اللُّغةِ: هو عظيمُ الخُصْيَتَيْنِ»(٣).

قوله: «وَاللهِ إِنَّهُ بِالْحَجَرِ نَدَبٌ سِتَّةٌ» «(ندب) بفتحِ النونِ والدالِ، هو الأثرُ، وقد صوَّبَ صاحبُ «المطالعِ» فتحَ الدَّالِ بعدَ أن ذكَر السكونَ، أنه رَوَاه (د أ)، كذا يَقُولُه المُحَدِّثُونَ»(٤).

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٢٨).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٣٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٣٣).

(٤) «مطالع الانوار (٤/ ١٣٩)».

(٣٤٢) قولـه: «لِحَاجَتِـهِ هَـدَفٌ أَوْ حَائِـشُ» (الهـدفُ) بفتـحِ الهـاءِ والـدَّالِ، وهـو مـا ارتفـع مـن الأرضِ، و(الحائـشُ) بالحـاءِ المهملَـةِ، وبالشينِ المعجمَـةِ، وقـد فسَّره هنا بحائـطِ النخـلِ، وهـو البُستانُ، وهـو تفسـيرٌ صحيـحٌ.

(٣٤٤) قولـه: «حَدَّثَنَـا أَبُـو العَـلَاءِ بْـنُ الشِّـخِّيرِ، قَـالَ رَسُـولُ اللهِ» هـذا مرسَـلٌ، أبـو العـلاءِ يزيـدُ بـنُ عبـدِ اللهِ بـنِ الشِّـخِّيرِ تابعـيٌّ كأخيـه مُطَـرِّفٍ، رَوَى يزيـدُ عـن أبـي هريـرةَ، وعبـدِ اللهِ [٤٦/ أ] بـنِ عمـرَ، وعيـاضِ بـنِ حمَّـادٍ، وغيرِهـم، وهـذا الـكلامُ كمـا قـال الرشـيدُ:

«لا أعلَـمُ أحـدًا رواه عـن أحـدٍ من الصحابـةِ من وجـهٍ يصحُّ، وقـد رُوِي بمعنـاه مـن حديـثِ عبـدِ اللهِ بـنِ الزبيـرِ بـنِ العـوَّامِ عـن أبيـه الزبيـرِ ﷺ أن رسـولَ اللهِ ﷺ كان يَقُـولُ القـولَ ثـم يَلْبَـثُ أحيانًـا، ثـم يَنْسَـخُهُ بقـولٍ آخـرَ، كمـا يَنْسَـخُ القـرآنُ بعضُـه بعضًـا».

قـال الرشـيدُ: «وفي إسـنادِه نظـرٌ، وليـس مـن شـرطِ مسـلمٍ»[(١)]، وأخـرج المرسَـلَ الـذي في الأصـلِ أبـو داودَ في كتـابِ «المراسـيلِ»[(٢)] عـن عبيـدِ اللهِ بـنِ مُعـاذٍ العَنْبَرِيِّ بـه.

قـال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِـه: «ورأيـتُ في حاشـيةِ «أطـرافِ» المِزِّيِّ عن خطِّـهِ، رَوَاه أبـو نُعَيـمٍ في «المسـتخرَجِ» بإسـناده[(٣)] عـن المعتَمِرِ بنِ سليمانَ عـن أبيـه، قـال حدَّثنـا أبـو العَـلاءِ حَيَّـانُ بـنُ عُمَيـرٍ، فذكَـره[(٤)]».

---

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢٨٩-٢٩٠).

(٢) «المراسيل لأبي داود (ص٣٢٢).

(٣) قوله: بإسناده. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٤) «مستخرج أبي نعيم» (١/ ٣٩٠).

(٣٤٥) قوله: «إِذَا أُعْجِلْتَ أَوْ أَقْحَطتَ» قال النوويُّ: «(**إِذَا أُعْجِلْتَ أَوْ أَقْحَطتَ**)، وفي روايةِ ابنِ بشارٍ (أو أُقْحِطتَ)، أما (أُعجلتَ) فهو في الموضعينِ بضمِّ الهمزةِ وإسكانِ العينِ وكسرِ الجيمِ، وأما (أَقْحَطتَ) فهو في الأُولى بفتحِ الهمزةِ والحاءِ، وفي روايةِ ابنِ بشارٍ بضمِّ الهمزةِ وكسرِ الحاءِ؛ مثلُ (أعجلت))، قال: «والروايتانِ صحيحتانِ، ومعنى الإقحاطِ هنا عدمُ إنزالِ المَنِيِّ، وهو استعارةٌ من قُحوطِ المطرِ وهو انحباسُه، وقحوطُ الأرضِ وهو عدمُ إخراجِ النباتِ»[1] انتهى.

(٣٤٦) قوله: «ثُمَّ يُكْسِلُ» (يُكْسِلُ) بضمِّ الياءِ، ويَجُوزُ فتحُها، أكسلَ الرجلُ في جِماعِه إذا ضَعُفَ عن الإنزالِ، و(كَسِلَ) أيضا بفتحِ الكافِ وكسرِ السينِ.

قوله: «عَنِ المَلِيِّ» (الملي) هنا هو الثقةُ. [٤٦/ ب]

(٣٤٨) قوله: «فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الأَرْبَعِ» (الشعبُ الأربعُ) اليدانِ والرِّجْلانِ، وقيل: الرِّجْلَانِ والفخِذَانِ، وقيل: الرِّجلانِ والشُّفْرَانِ، واختار القاضي[2] أنَ المرادَ شُعَبُ الفرجِ الأربعُ، والشُّعَبُ النواحي، واحدُها شُعْبَةٌ.

(٣٤٩) قوله: «وَمَسَّ الخِتَانُ الخِتَانَ» «قال العلماءُ: غيبتَ ذَكَرَكَ في فرجِها، وليس المرادُ حقيقةَ المسِّ؛ وذلك أن ختانَ المرأةِ في أعلى الفرجِ لا يَمَسُّهُ الذَّكَرُ في الجِماعِ، وقد أجمَعَ العلماءُ على أنه لو وَضَعَ ذَكَرَهُ على خِتَانِها ولم يُولِجْهُ؛ لم يَجِبِ الغُسلُ لا عليه ولا عليها، فدلَّ أن المُرَادَ ما ذُكِرَ»[3].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٣٧-٣٨).

(٢) «إكمال المُعْلِم (٢/ ١٩٧).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٤٢).

(٣٥٠) قوله: «عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ أُمِّ كُلْثُومٍ» جابرٌ صحابيٌّ، وأُمُّ كُلْثُوم تابعيَّةٌ؛ فهو من روايةِ الأكابرِ عن الأصاغرِ، وأُمُّ كلثومٍ هذه هي بنتُ أبي بكرٍ الصديقُ.

(٣٥٢) قوله: «أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ قَارِظٍ» «كذا في (م) هنا وفي الجُمُعةِ والبيوعِ، ووَقَع في بابِ الجُمُعةِ من (م) من روايةِ ابنِ جُريجٍ إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ قارظٍ، وكلاهما قد قيل، وقد اختَلَف الحُفَّاظُ فيه على هذين القولينِ؛ فصار إلى كلٍّ منهُما جماعةٌ كثيرةٌ»[1] انتهى كلامُ النوويِّ، وقد ذكَرَه بعضُ الحُفَّاظِ الحنابلةُ في إبراهيمَ بنِ عبدِ اللهِ وصحَّحَه.

(٣٥٤) قوله: «وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» في هذا الحديثِ دليلٌ على أن الشهادةَ على النفيِّ تُقْبَلُ إذا كان النفيُّ محصورًا.

قوله: «وَحَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ» القائلُ (وحدَّثَني الزُّهْرِيُّ) هشامٌ، قاله أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ ثابتِ بنِ محمَّدٍ الطَّرْقِيُّ، ومِن بعدِه الشيخُ جمالُ الدينِ المِزِّيِّ [٤٧/ أ] في «الأطرافِ»[2] بمعناه.

(٣٥٧) قوله: «عَنْ أَبِي غَطَفَانَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ» (أبو غطفان) هو ابنُ طريفٍ المُرِّيُّ الذي قال الحاكمُ أبو أحمدَ: «لا يُعْرَفُ اسمُه»، وقال الذهبيُّ: «يُقَالُ سعدٌ»[3].

وأبو رافعٍ هو مولَى رسولِ اللهِ ﷺ اسمُه أسلمُ، وقيل: إبراهيمُ،

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٤٤).

(٢) «تحفة الأشراف (٥/ ١٨٣).

(٣) «الكاشف (٢/ ٤٥٠).

وقيل: هُرمزُ، وقيل: ثابتٌ، كذا قال النوويُّ[١]، قال الذهبيُّ: «وقيل صالحٌ»[٢]، وذكر الأقوالَ ولم يَذْكُرْ ثابتًا[٣].

(٣٦٠) **قوله: «قَالَ: أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ»** أخذ هذا الحديثَ في الوضوءِ من لحمِ الجَزُورِ، خاصَّةً أحمدُ بنُ حنبلٍ، وإسحاقُ، وطائفةٌ من أهلِ الحديثِ، وإليه ذهب أبو بكرِ ابنِ المُنذِرِ، وذهب إليه يحيى بنُ يحيى وابنُ خُزَيمةَ، واختارَه البيهَقِيُّ، وحُكِي عن أصحابِ الحديثِ مطلقًا، وحُكِي عن جماعةٍ من الصحابةِ.

قال النوويُّ: «هذا المذهبُ -يعني النقضَ- أقوى دليلًا، وإن كان الجمهورُ على خلافِه، وقد أجاب الجمهورُ عن هذا الحديثِ بحديثِ جابرٍ (كان آخرَ الأمرينِ) الحديثَ».

قال النوويُّ: «ولكنَّ هذا الحديثَ عامٌّ، وحديثُ الوضوءِ من لحومِ الإبلِ خاصٌّ، والخاصُّ مقدَّمٌ على العامِّ»[٤].

قوله: «وَأَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ» اسمُ أبي الشعثاءِ: سُلَيمُ بنُ أَسْوَدَ.

(٣٦١) **قوله: «عَنْ عَمِّهِ»** هو عبدُ اللهِ بنُ زيدٍ، كما سيأتي.

قوله: «شُكِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ» جاء في (خ) أن الشاكيَ هو عبدُ اللهِ بنُ زيدٍ الرَّاوي، قال النوويُّ: «ولا يُتَوَهَّمُ بهذا أن (شُكِي) مفتوحُ الشينِ والكافِ، ويَجْعَلْ الشاكي هو عمُّه المذكورُ، فإن هذا الوهمَ غلطٌ»[٥].[٤٧/ ب]

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٤٦).

(٢) قال الذهبي في «الكاشف (٢/ ٤٢٥): «يقال إبراهيم وقيل أسلم». ومثله في «السير (٢/ ١٦)، ولم أجد ذكر صالح.

(٣) ذكره في كتابه: «المقتنى في سرد الكنى» (١/ ٢٣١).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٤٩).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٥١).

(٣٦٣) قوله: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا» (حرُم) رُوِيَ بوجهين؛ الأوَّلُ: حَرُم بفتحِ الحاءِ وضمِّ الرَّاءِ، والثانيةُ: بضمِّ الحاءِ وكسرِ الراءِ مُشَدَّدَةً.

(٣٦٤) قوله: «أَنَّ دَاجِنَةً كَانَتْ لِبَعْضِ نِسَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ» الداجنُ هُنا الشَّاةُ التي تَأْلَفُ البيتَ.

(٣٦٦) قوله: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعْلَةَ» بفتحِ الواوِ وإسكانِ العينِ المُهْمَلَةِ، وعبدُ الرحمنِ أخرج له (م ٤)، رَوَى عنِ ابنِ عبَّاسٍ وابنِ عُمَرَ، وعنه زيدُ بنُ أسلَم ويَحْيَى بنُ سعيدٍ، وثَّقَهُ ابنُ معينٍ[1] والنَّسَائِيُّ[2].

قوله: «السَّبَئِيُّ» هو بفتحِ السينِ المُهْمَلَةِ، بعدَها باءٌ مُوَحَّدَةٌ، ثم همزةٌ، ثم ياءُ النَّسبِ، إلى سبأِ بنِ يَشْجُبَ بْنِ يَعْرُبَ بْنِ قَحْطَانَ، قاله أبو عليٍّ في «تقييدِه»[3].

(٣٦٧) قوله: «إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الجَيْشِ» (البيداءُ وذاتُ الجيشِ) موضِعانِ بينَ المدينةِ وخيبرَ، كذا قال النوويُّ[4]، وفيه نظرٌ.

قوله: «فَبَعَثْنَا البَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ فَوَجَدْنَا العِقْدَ تَحْتَهُ» كذا وقع هنا، وفي روايةِ (خ): «فَبَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلًا فَوَجَدَهُ»، وفي روايةٍ: «رَجُلَيْنِ»، وفي روايةٍ: «نَاسًا»، وهي قضيةٌ واحدَةٌ.

«قال العلماءُ: المبعوثُ هو أسيدُ بنُ حُضَيرٍ، وأتباعٌ له، فذهبوا فلم يَجِدُوا شيئًا، ثم وجدَه أسيدُ بنُ حُضيرٍ بعدَ رُجُوعِه تحتَ البعيرِ»[5]، انتهى معنى كلامِ النوويِّ.

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٩٦).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٦٣).

(٣) «تقييد المهمل» (٢/ ٣٠٨).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٥٩).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٥٩).

قوله: «**وَأَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَصْحَابَهُ**» في «مبهمات» ابنِ بَشْكُوالَ ذكر حديث عَائِشَةَ[١].

(٣٦٨) قوله: «**لَأُوشِكُ**» زعَم بعضُ أهلِ اللُّغةِ أنه لا يُقَالُ: أُوشِكُ، وإنما [٤٨/ أ] يُسْتَعْمَلُ مضارعًا؛ فَيُقَالُ (يُوشَكُ)، وليس كما زعم، بل يُقَالُ (أُوشِكُ) أيضًا؛ ومما يدُلُّ عليه هذا الحديثُ معَ أحاديثَ أُخَرَ في الصحيحِ»[٢].

قوله: «**إِذَا بَرَدَ**» هو بفتحِ الباءِ والرَّاءِ، وقال الجَوهريُّ: «بضمِّ الرَّاءِ»[٣]، والمشهورُ الأوَّلُ.

قوله: «**ضَرَبَ بِيَدِهِ الأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً**» فيه دليلٌ لمن يَقُولُ: تَكْفِي ضَرْبَةٌ واحِدةٌ للوَجْهِ واليدينِ جميعًا.

قوله: «**وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ**» القائلُ: (وحدَّثَنِي سلمةُ) هو شُعْبَةُ.

(٣٦٩) قوله: «**وَرَوَى اللَّيثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ...**» إلى آخرِه. قال الحافظُ العِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «ولا أعلمُ في مسلمٍ بعد مقدِّمَةِ الكِتَابِ حديثًا لم يَذْكُرْهُ إلا تعليقًا غيرَ هذا الحديثِ، وفيه مواضعُ أُخَرُ يسيرةٌ، روَاها بإسنادِه المتَّصلِ»[٤].

وكذا أخرجه (م)[٥] مقطوعًا، «وهو حديثٌ صحيحٌ متَّصِلٌ في (خ)»[٦] وغيرِه من حديثِ الليثِ به.

---

(١) قوله: في مبهمات ابنِ بَشْكُوالَ ذكر حديث عَائِشَةَ. في «م»: ابن بشكوال عائشة. والمثبت من الأصل.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٦١).

(٣) «الصحاح (٢/ ٤٤٥).

(٤) شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) لزين الدين العراقي (١/ ١٣٧).

(٥) صحيح مسلم» (ح:٣٦٩).

(٦) صحيح البخاري» (ح:٣٣٧).

أخرج (خ) و(د)[1] و(س)[2] في مصنَّفَاتِهم؛ رواه (خ) عن يحيى بنِ عبدِ اللهِ بنِ بُكَيرٍ عن الليثِ، وأبو داودَ عن عبدِ الملِكِ بنِ شعيبِ بنِ اللَّيثِ عن أبيه.

ووَقَع فيه وهمٌ هنا؛ وهو قولُه: «**أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسَارٍ**»، صوابُه عبدُ اللهِ بنُ يَسَارٍ، كما رواه (خ)؛ وكذلك هو في كتابي (د) و(س) على الصوابِ.

وأبو جهمٍ هذا اسمُه عبدُ اللهِ بنُ الحارثِ بنِ الصِّمَّةِ الأنصاريُّ، قاله أبو مسعودٍ وخَلَفٌ، ولم يسمِّه الكلاباذيُّ ولا ابنُ عبدِ البرِّ، وذكَر الحافظُ أبو الفضلِ المقدسيُّ أنه يُقَالُ له أبو جَهمٍ؛ يعني مُكَبَّرًا»[3]، وصوابُه هذه الكنيةُ مصغَّرَةٌ، كما ذكرتُها.

وقد وَقَع كما تَرى في (م) مُكَبَّرًا، قالوا: وهو غَلَطٌ، وصوابُه ما وقَع في (خ) وغيرُه من أنه مُصَغَّرٌ، هذا هو المشهورُ في كُتُبِ الأسماءِ، [٤٨/ب] وكذا ذكَره (م) في كتابِه، و(خ) في «تاريخه»[4]، و(د س)، وغيرُهم، وأبو جهمٍ المذكورُ في حديثِ الأنبجانيةِ عامرُ بنُ حُذَيفةَ بنِ غانمٍ، قُرَشِيٌّ، عَدَوِيٌّ، وهو مُكَبَّرٌ.

(٣٧١) قولُه: «**قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَاللَّفْظُ لَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ عَنْ حُمَيدٍ الطَّوِيلِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ**» قال الرَّشيدُ: «سقَط من إسنادِه رجلٌ بينَ حُمَيدٍ وأبي رافِعٍ، بكرُ بنُ عبدِ اللهِ المُزَنيُّ [فإن حميدًا الطويل إنما يروي هذا عن بكر بن عبد

---

(١) «سنن أبي داود» (ح:٣٢٩).

(٢) «سنن النسائي» (ح:٣١١).

(٣) انظر لما سبق: «غرر الفوائد المجموعة» (ص١٢١-١٢٣).

(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (٩/ ٢٠).

اللهِ المُزَنِيِّ][1] عن أبي رافعٍ؛ كذلك أخرجه (خ) و(د) و(س) و(ق) بلا خلافٍ أعلَمُه بينَهم في ذلك، وكذلك رُوِيناه من «مسندِ ابنِ أبي شيبةَ»، وكذلك هو في «مسندِ أحمدَ».

وقد ذكَر أبو مسعودٍ الدمشقِيُّ وخَلَفٌ الواسطِيُّ أنَّ مسلمًا أخرجه كذلك، إلا أني لم أَرَهُ في جميعِ النُّسَخِ التي رأيتُها من (م) إلا مقطوعًا، وكذلك قال أبو عليٍّ الجَيَّانِيُّ أنه وقَع إسنادُ هذا الحديثِ في النسخ كُلِّها حُمَيدٌ عن أبي رافعٍ عن أبي هريرةَ قال: وفي هذه الروايةِ انقطاعٌ وإنما يَرويه حُمَيدٌ عن بكرِ بنِ عبدِ اللهِ المُزَنِيِّ عن أبي رافعٍ.

ثم شرَع في سياقِه؛ فساقَه من (خ) و(س)، ثم قال: «ولولا خشيةُ الإطالةِ لأَوْرَدْنَاهُ من جميعِ الكُتُبِ التي سمَّيناها، وفي إيرادِه من (خ س) كفايةٌ»[2] انتهى معناه ملخَّصًا.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وقد راجعتُ «أطرافَ» المِزِّيِّ فوجدتُه طرَفَه كما ذكَر الرشيدُ أعلاه عن خلف[3] وأبي مسعودٍ، فاعْلَمْه»[4].

(٣٧٢) قوله: «فَحَادَ عَنْهُ» أي: مال.

(٣٧٥) قوله: «أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» غلَّط الخَطَّابِيُّ مَن يَقولُ: الخُبْثَ بإسكانِ الباءِ[5]، وليس بغلَطٍ؛ الإسكانُ جائزٌ[6] على سبيلِ التخفيفِ كنظائرِه.

۞ ۞ ۞

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». والمثبت من الأصل.
(٢) «غرر الفوائد المجموعة» (ص١٧٩-١٨٣).
(٣) قوله: خلف. ليس في م. والمثبت من الأصل.
(٤) «تحفة الأشراف» (١٠/ ٣٨٥).
(٥) معالم السنن للخطابي (١/ ١٠-١١)، وإصلاح غلط المحدثين له (ص٢١-٢٢)، وغريب الحديث له (٣/ ٢٢٠-٢٢١).
(٦) في «م»: جاء. والمثبت من الأصل.

كتاب الصلاة

كِتَابُ الصَّلَاةِ

(٣٧٨) قوله [٤٩/ أ]: «أُمِرُ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ وَيُوتِرَ الإِقَامَةَ» الحكمةُ في شفعِ الأذانِ وإيتارِ الإقامةِ أن الأذانَ لإعلامِ الغائبينَ فتكرَّر ليَكُونَ أبلغَ في إعلامِهم، والإقامةُ للحاضرينَ فلا حاجةَ إلى تكْرَارِهَا؛ ولهذا قال العلماءُ: يَكُونُ رفعُ الصوتِ في الإقامةِ دونَه في الأذانِ، وإنما كرَّر لفظَ الإقامةِ خاصَّةً؛ لأنه المقصودُ الآنَ.

قوله: «أَنْ يُورُوا نَارًا» أي: يُشْعِلُوا ويُوقِدُوا.

(٣٧٩) قوله: «أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ صَاحِبِ الدَّسْتَوَائِيِّ» (صاحب) هنا مجرورٌ صفةٌ لهشامٍ، كذا قاله النوويُّ، وهو ظاهرٌ، وغَلِط في ذلك صاحبُ «المَطالع»؛ حيثُ قال في الدَّسْتَوَائِيِّ: «منهم هشامٌ وابنُه معاذُ بنُ هشامٍ، ويُقَالُ له صاحبُ الدَّسْتَوَائِيِّ، وإنما هو ابنُه»، ذكَره النوويُّ -أعني ضَبطَ صاحب- في الإيمانِ[1] وفي الأذانِ[2].

قوله: «حدَّثَنِي أَبِي عَنْ[3] عَامِرٍ الأَحْوَلِ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَيْرِيزٍ» هؤلاء الثلاثةُ تابعيُّون، بعضُهم عن بعضٍ، واسمُ أبي عامرٍ: عبدُ الواحدِ، ليَّنه أحمدُ[4]، ووثَّقَهُ أبو حاتمٍ[5]، رَوَى له (م ٤).

قوله: «عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ» اسمُ أبي محذورةَ: سَمُرَةَ، وقيل: أوسٌ، وقيل: جابرٌ، واسمُ أبيه مِعْيَرٌ، بميمٍ مكسورةٍ، ثم عينٍ مهمَلَةٍ ساكنةٍ، ثم مُثَنَّاةٍ تحتُ مفتوحةٍ، ثم راءٍ، وقيل اسمُ أبيه غيرَ ذلك[6].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٦٠-٦١).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٨٠).

(٣) قوله: عن. ليس في «م»، ومثبت من «صحيح مسلم».

(٤) قوله: ليَّنه أحمد. تحرف في «م» إلى: لقبه أحمر. والمثبت من الأصل. وانظر «العلل ومعرفة الرجال» (١٥٠٣، ١٩٣٧).

(٥) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٠٠) و(٦/ ٣٢٦).

(٦) انظر: الاستيعاب (٤/ ١٧٥٢)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٦٠-٦١).

وأبو محذورةَ قُرشيٌّ جُمَحِيٌّ، وكان مِن أحسنِ الناسِ صوتًا، تُوُفِّيَ بمكَّةَ سنةَ ٥٩ وقيل ٧٩، ولم يَزَلْ مُقِيمًا، وتَوارثتْ ذُرِّيَّتُهُ الأذانَ، انفرَد (م) بالإخراجِ له[1] دونَ (خ)، وأخرج له (خ) في «الأدبِ»، ورَوى له (د ت س ق)، ولم يروِ له (م) ومَن ذُكِرَ معَه مِن (د ت س ق) سوى هذا، وله أيضًا في (س) حديثٌ آخَرُ. [٤٩/ ب]

(٣٨٠) قوله: «**وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ**» اسمُ ابنِ أُمِّ مَكتومٍ عمرُو بنُ قيسِ بنِ زائدةَ، واسمُ أمِّ مكتومٍ عاتكةُ، تُوُفِّيَ ابنُ أُمِّ مكتومٍ يومَ القادسيةِ شهيدًا، ويُقَالُ إن جدَّه اسمُه زِيادٌ، وقيل اسمُ ابنِ أُمِّ مكتومٍ: عمرُو بنُ زائدةَ، والصحيحُ في اسمِه عمرٌو؛ وقد ثبَت ذلك في هذا الكتابِ قال رسولُ اللهِ ﷺ في حديثِ فاطمةَ بنتِ قيسٍ: «**اعْتَدِّي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمِّكِ عمرِو بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ**».

(٣٨٢) قوله: «**عَلَى الفِطْرَةِ**» أي: على الإسلامِ.

قوله: «**خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ**» أي: بالتوحيدِ.

(٣٨٦) قوله: «**عَنِ الحُكَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ**» (الحُكَيمُ) بضمِّ الحاءِ المُهمَلَةِ، وزُرَيقُ بنُ حُكَيمٍ فقطَ الأوَّلِ في (م)، والثاني في «الموطَّأِ»، وله ذِكْرٌ في (خ)، ولا يُوجَدُ في (خ، م) و«الموطَّأِ» غيرَ هذينِ الاسمينِ مما هو بضمِّ الحاءِ.

(٣٨٧) قوله: «**عَنْ عَمِّهِ**» هذا العمُّ مُبيَّنٌ في الروايةِ الآتيةِ، وهو عِيسى بنُ طلحةَ.

(٣٨٨) قوله: «**قَالَ سُلَيْمَانُ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّوْحَاءِ**» (سليمانُ) هو الأعمشُ، والمسؤولُ أبو سفيانَ طلحةُ بنُ نافعٍ.

(٣٨٩) قوله: «**حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُهَيلٍ عَنْ أَبِيهِ**» قال شيخُنا: «صوابُه عن سُهيلٍ، وكذا هو في نسخةٍ صحيحةٍ، وهو ظاهرٌ

---

(١) قوله: له. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

جلـيٌّ، وليـس لهـم خالـدُ بـنُ عبـدِ اللهِ بـنِ سـهيلٍ في هـذه الكتـبِ السـتَّةِ فضـلًا عـن مسـلمٍ».

قولـه: «أَدْبَـرَ الشَّـيْطَانُ وَلَـهُ حُصَـاصٌ» (الحُصَـاصُ) بضـمِّ الحـاءِ المُهمَلَـةِ، ثـم صاديـنِ مُهمَلَتَيـنِ، بينَهمـا ألـفٌ، وهـو [٥٠/ أ][1] الضُّـرَاطُ، وقيـل: شـدَّةُ عَـدْوٍ[2].

قوله: «حَتَّى إِذَا ثُوِّبَ» المرادُ بالتثويبِ الإقامةُ.

قولـه: «حَتَّـى يَظَـلَّ الرَّجُـلُ إِنْ يَـدْرِي كَيْفَ صَلَّى» الهمزةُ مكسـورةٌ مـن (إِنْ يَـدْرِي)، قـال القاضـي عيـاضٌ وغيرُه: «ورُوِيَ بفتحِهـا، وهـي روايـةُ ابنِ عبدِ الـبرِّ»[3]، وادَّعـى أنها روايـةُ أكثرِهم، وكذا ضبَطَه الأَصِيلِيُّ في (خ)، والصحيحُ الكسرُ، بـل قال صاحـبُ «المطالِعِ»: «إِنَّ الفتحَ مُفسِـدٌ للمَعنـى»[4].

(٣٩٥) قولـه: «أَنَّـهُ سَـمِعَ أَبَـا السَّـائِبِ» (أَبُـو السَّـائِبِ) لا يُعْـرَفُ اسـمُه، وهـو ثقـةٌ.

قولـه: «حَدَّثَنِـي أَحْمَـدُ بْـنُ جَعْفَـرٍ المَعقِـرِيُّ» قـال ابـنُ قُرْقُـولَ: «كـذا قيَّدنـاه عـن جماعتِهـم، وذكَـر ابـنُ الفَرْضِـيِّ «المُعَقِّـرِيُّ»، ورُوِينـاه عـن الخُشَنِيِّ عـن الطـبريِّ بفتـحِ الميـمِ، وإسـكانِ العيـنِ، وكسـرِ القـافِ، وكـذا قيَّـده ابـنُ الحَـذَّاءِ بخطِّـه، والجَيَّـانيُّ في كتابِـه[5]» انتهـى، وذكَـر فيـه أبـو علـيٍّ ضَبْـطَ ابـنِ الحَـذَّاءِ والفَرْضِـيِّ لا غيـرَ»[6]، انتهـى.

و«المَعْقِرُ» من أعمالِ اليمنِ.

---

(١) كتب بحاشية «م»: السادس من التعليق على مسلم.
(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٩٢).
(٣) إكمال المُعْلِم (٢/ ٢٥٩)، «الاستذكار» (٤/ ٥٣)
(٤) مطالع الأنوار (١/ ٣٠٤).
(٥) «تقييد المهمل» (٢/ ٤٥٩).
(٦) مطالع الأنوار (٤/ ١١٢).

(٣٩٧) قوله: «**دَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى**» هذا الرجلُ اسمُه خلَّادٌ، قاله ابنُ بَشْكُوالَ في «مبهماتِه»، وساق له شاهدًا، وظنَّ أنه في «مسندِ ابنِ أبي شَيْبَةَ»، وهو الحديثُ السادسُ والتسعونَ بعدَ المائةِ من «المبهماتِ»[(١)].

قوله: **حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ**» صوابُه (عن سعيدٍ)، وعبيدُ اللهِ هذا هو ابنُ عُمَرَ العُمَرِيُّ.

(٣٩٨) قوله: «**أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَنِيهَا**» أي: نازَعَنِيها. [٥٠/ ب]

(٣٩٩) قوله: «**حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَبْدَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ كَانَ يَجْهَرُ بِهَؤُلاءِ الكَلِمَاتِ**» في رِوايةِ عَبْدَةَ وهو ابنُ أبي لُبابَةَ عن عمرَ نظرٌ، قال الرَّشيدُ: «والصحيحُ مرسَلٌ، وإنما احتجَّ مسلم بحديثِ قتادةَ عن أنسٍ، واللهُ أعلَمُ»[(٢)].

وقال العلائيُّ في «مراسيلِه»: «في روايةِ عبدةَ عن عمرَ الظاهرُ أنه مُرسَلٌ»[(٣)].

قوله: «**وَعَنْ قَتَادَةَ**» يعني الأوزاعيَّ عن قتادةَ عن أنسٍ، وهو المقصودُ كما قاله الرشيدُ، وإنما فعلَ مسلمٌ ذلك؛ لأنه سمِعَه هكذا فأدَّاه كما سمِعَه، ومقصودُ الثاني المُتَّصلُ دونَ الأوَّلِ المرسلِ، وله نظائرُ في هذا الكتابِ، ولا إنكارَ.

(٤٠١) قوله: «**حَدَّثَنَا عَبْدُ الجَبَّارِ بْنُ وَائِلٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنُ وَائِلٍ وَمَوْلَى لَهُمْ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِيهِ**» قال العلائِيُّ في «المراسيلِ»: «علقمةُ بنُ وائلٍ قال ابنُ معينٍ لم يَسْمَعْ من أبيهِ شيئًا»، وعن الدِّمْيَاطِيِّ هذا النقل عن ابنِ معينٍ أيضًا وزاد: قال (ت): «قلتُ لمُحَمَّدٍ: علقمةُ سمِع من أبيه؟ قال: نعم، وعبدُالجبَّارِ لم يَسْمَعْ من أبيه، وُلِدَ بعدَ موتِ أبيهِ بستَّةِ أَشْهُرٍ»[(٤)] انتهى.

---

(١) غوامض الأسماء المبهمة (٢/ ٥٨٢-٥٨٣).

(٢) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٣٤٢).

(٣) جامع التحصيل للعلائي (ص٢٣١).

(٤) «العلل الكبير» للترمذي (ص٢٠٠).

وقال العلائيُّ: «قلتُ: صحَّ عن عبدِ الجبَّارِ أنه قال: كنتُ غلامًا لا أعقِلُ صلاةَ أبي وهذا يَنْفِي أنه مات أبوه وهو حَمْلٌ»[١] انتهى، تَبِع في ذلك المِزِّيَّ[٢]، وقال (س) في «الصُّغرى»[٣] في الجُمُعَةِ أنه لم يَسْمَعْ من أبيه.

وقال أبو عُمَرَ في «استيعابِه» في ترجمةِ وائل: «ولم يَسْمَعْ عبدُ الجبَّارِ من أبيه فيما يَقُولونَ بينَهما على علقمةَ بنِ وائِل»[٤] انتهى، وقد تعقَّب المِزِّيَّ مغلطايُ بتعقُّبٍ حسنٍ في كتابِه «التقريب»[٥]، فانظرْهُ.

(٤٠٢) قوله: «السَّلَامُ عَلَى اللهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ» في «سنَنِ ابنِ ماجَه» من حديثِ ابنِ مسعودٍ هذا: «السلامُ على اللهِ قبلَ عبادِه، السلامُ على جبريلَ وميكائيلَ وعلى فلانٍ [٥١/ أ] وفلانٍ، يَعْنُون الملائكةَ»[٦].

قوله: «فَأَرَمَّ القَوْمُ»: الإرمامُ السكوتُ، قال الشاعرُ:

يَرِدْنَ وَاللَّيْلُ مُرِمٌّ طَائِرُهُ[٧] .. ..

---

(١) «جامع التحصيل» (ص٢١٩).

(٢) «تحفة الأشراف» (٩/ ٨٣).

(٣) «سنن النسائي» (١٤٠٤).

(٤) «الاستيعاب» (٤/ ١٥٦٣).

(٥) قال مغلطاي في: «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ٢٧٥): «علقمة بن وائل بن حجر الحضرمي الكندي أخو عبد الجبار. كذا ذكره المزي، وليس جيِّدًا؛ لأن حضر موت بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس بن وائل بن الغوث بن قطن بن عريب بن زهير بن أيمن بن هميسع بن حمير بن سبأ، لا تجتمع مع كندة بن عفير بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ، والصواب فيه أنه حضرمي لا دخول لكندة في نسبه بحال حقيقي. ولما ذكره ابن سعد - الذي ما ينقل المزي كلامه إلا بواسطة - في الطبقة الثالثة من أهل الكوفة قال: كان ثقة قليل الحديث. وفي «تاريخ البخاري» الذي ما ينقل أيضا منه إلا بواسطة: روى عنه حصين. وذكر المزي روايته عن أبيه الرواية المشعرة عنده بالاتصال، وقد ذكر أبو أحمد العسكري: أن يحيى بن معين سئل عن علقمة عن أبيه؟ فقال: مرسل».

(٦) «سنن ابن ماجة» (ح:٨٩٩).

(٧) الرجز ينسب لحميد الأرقط كما في: «الصحاح» (٥/ ١٨١٧).

وهو بالرَّاءِ، قال صاحبُ «المطالعِ»: «ورُوِي في غيرِ هذا البيتِ (فَأَزَمَّ القَوْمُ) بزاي مخفَّفةٍ، وميمٍ مخفَّفةٍ؛ أي: أمسكُوا عن الكلامِ»[١]، وقد ذكَره الهَرَوِيُّ في الرَّاءِ، ثم قال: «ويُرْوَى (فأزَمَّ)، ومعناه يَرْجِعُ إلى الأوَّلِ، وهو الإمساكُ عن الكلامِ والطعامِ»[٢].

(٤٠٤) **قوله: «أَنْ تَبْكَعَنِي بِهَا»** «قال ابنُ الأعرابيِّ: (البَكْعُ) التبكيتُ في الوجهِ[٣]، والتوقيفُ على الخطأِ، والكبعُ البيعُ بالنَّقدِ؛ تقولُ: بكم هذا كَبْعًا؟ وبكم هذا نسيئةً؟ من «اليواقيتِ» للمُطَرِّزِ[٤].

قوله: «فَتِلْكَ بِتِلْكَ» معنى (فَتِلْكَ بِتِلْكَ) أي: اللَّحظةُ التي سبقَكُم الإمامُ بها في تقدُّمِه إلى الركوعِ تَنْجَبِرُ لكم بتأخُّرِكُمْ في الركوعِ بعدَ رفعِه لحظةً، فتلك اللحظةُ بتلك اللحظةِ، وصار قدرَ ركوعِه، وقال مثلَه في السجودِ.

قوله: «إِنَّمَا وَضَعْتُ هَهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ» إن قيل: وضَع أحاديثَ كثيرةً غيرَ مُجْمَعٍ عليها، فالجوابُ أنها عندَه بصيغةِ المُجْمَعِ عليها، ولا يَلْزَمُهُ تقليدَ غيرِه في ذلك، ذكَره النوويُّ[٥].

قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: «ورأيتُ بخطِّ بعضِ الحُفَّاظِ عندَ قولِ ابنِ الصلاحِ في «علومِه»[٦] حكايةَ كلامِ مسلمٍ ما صورتُه: رأيتُ في بعضِ التواريخِ -ولا يَحْضُرُني اسمُه الآنَ- أرادَ إجماعَ أربعةٍ من الحُفَّاظِ، سمَّاهم في الكتابِ المذكورِ» انتهى.

---

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ١٥٤).
(٢) «الغريبين في القرآن والحديث» للهروي (٣/ ٧٨٢).
(٣) انظر «إكمال المُعْلِم» (٢/ ٢٩٧).
(٤) هو كتاب «اليواقيت في اللغة» لمحمد بن عبد الواحد المطرز صاحب ثعلب انظر «فهرسة ابن خير» (ص٣١٨)، و«كشف الظنون» (٢/ ٢٠٥٣).
(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٢٣).
(٦) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٢٠).

وقال شيخُنا أيضًا: «والذي رأيتُ خطَّه بذلك هو شيخُ شيوخي علاءُ الدِّين مُغلطايُ، وكنتُ قد رأيتُ في «محاسنِ أهلِ الاصطلاح» لشيخِنا العلامَّةِ أبي حفصٍ البُلقينيِّ [٥١/ب] ما معناه: فائدةٌ: قولُ مسلمٍ: ما وضعتُ في كتابي إلا ما أجمعوا[1] عليه، قيل: المرادُ ما أجمَعَ عليه هؤلاء الأربعةُ: أحمدُ بنُ حَنْبَل، وسعيدُ بنُ منصورٍ، ويحيى بنُ يحيى، وعثمانُ بنُ أبي شيبةَ»[2] انتهى.

(٤٠٥) قوله: «**قَدْ عَلِمْتُمْ**» هو بفتحِ العينِ، وكسرِ اللَّامِ المُخَفَّفةِ، ومنه مَن رَواه بضمِّ العينِ وتشديدِ اللَّامِ؛ أي: علَّمتُكُموه، قال النوويُّ في «شرحِه»: «وكلاهما صحيحٌ»[3].

(٤٠٦) قوله: «**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ**» وقَع في بعضِ الأصولِ عِوَضَ (مُحَمَّدِ بْنِ بَكَّارٍ): «**حَدَّثَنَا صَاحِبٌ لَنَا، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ مِسْعَرٍ وَعَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ عَنْ الحَكَمِ**»: وهو من طريقِ أبي العلاءِ بنِ ماهانَ عن أبي بكرٍ الأشقرِ عن القَلَانِسيِّ عن مُسلمٍ.

وكما هنا: رواه الجُلُوديُّ عن إبراهيمَ بنِ سُفيانَ عنه، «والحديثُ المذكورُ ثابتٌ، وقد أخرجه (خ م د ت س ق)، ومن طرقٍ ثابتةٍ عن الحَكَمِ بإسنادِه المذكورِ مُتَّصِلًا، ولله الحمدُ»[4].

(٤٠٧) قوله: «**قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: كَانَ رَسُولُ اللهِ**» «هذا مرسَلٌ، وقد رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: أنه[5] كَانَ يَقُولُ: «آمِينَ» من غيرِ وجهٍ خارجَ الصحيحين، أخرجه (د ت) في كتابَيْهِما من حديثِ وائلِ بنِ حُجْرٍ عنِ النَّبِيِّ ﷺ، وقال (ت): «حديثُ وائلِ بنِ حُجْرٍ حَسَنٌ، وباللهِ التوفيقُ»[6].

---

(١) في «م»: اجتمعوا. والمثبت من الأصل.
(٢) «محاسن الاصطلاح» للبلقيني (ص١٦٢).
(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٢٥).
(٤) «غرر الفوائد المجموعة» (ص١٢٨-١٢٩).
(٥) قوله: أنه ليس في «م». والمثبت من الأصل.
(٦) انظر: «غرر الفوائد المجموعة» (ص٣٠٦).

(٤١١) قولـه: «فَجُحِشَ شِقُّهُ» (جُحِشَ) بضمِّ الجيمِ، وبالحاءِ المكسورةِ، ثم شينٍ مُعجَمَةٍ؛ ومعناه: خُدِشَ.

(٤١٨) قوله: «فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ» في هذا الحديثِ جوازُ الإغماءِ على الأنبياءِ صلوات [٥٢/ أ] الله وسلامه عليهم، ولا شكَّ في جوازِه؛ فإنه مَرَضٌ، والمرضُ يَجُوزُ عليهم، بخِلافِ الجُنونِ، فإنه لا يَجُوزُ عليهم؛ لأنه نقصٌ، والحِكْمَةُ في جوازِ المرضِ عليهم تكثيرُ أُجُورِهم، وتسليةُ الناسِ بهم.

قوله: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي المِخْضَبِ» (المخضبُ) نحوُ المِركنِ الذي يُغْتَسلُ فيه.

قوله: «فَاغْتَسَلَ» فيه دليلٌ على استحبابِ الغُسْلِ من الإغماءِ، وإذا تكرَّر الإغماءُ استُحِبَّ تَكْرَارُ الغُسْلِ.

قوله: «ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنُوءَ» أي: لِيَقُومَ.

قوله: «لِصَلَاةِ العِشَاءِ الآخِرَةِ» في (العشاءِ الآخرةِ) دليلٌ على صحَّةِ قولِ الإنسانِ ذلك، وقد أنكَره الأَصْمَعِيُّ[١]، والصوابُ جوازُه؛ فقد صحَّ عن رسولِ اللهِ ﷺ فيما يأتي في بابِ: «إِذَا شَهِدَتِ المَرْأَةُ الصَّلَاةَ فِي المَسْجِدِ فَلَا تَمَسَّ طِيبًا»، وعن عائشةَ وأنسٍ والبراءِ وغيرِهم.

قوله: «فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا العَبَّاسُ» «فسَّر ابنُ عبَّاسٍ الرجُلَ الآخَرَ بعليٍّ، وفي الطريقِ الأُخرى: «فَخَرَجَ وَيَدٌ لَهُ عَلَى الفَضْلِ، وَيَدٌ لَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ»، وفي غيرِ (م): «رَجُلَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ»»[٢].

قال النوويُّ: «وطريقُ الجمعِ أنه كانوا يَتَنَاوَبُونَ الأخذَ بيدِه الكريمةِ تارةً هذا وتارةً هذا، وتارةً ذاك وتارةً ذاك، ويَتَنَافَسون في ذلك، وهؤلاءِ

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٣٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٣٨).

خـواصُّ أهـلِ بيتِـه الرجـالُ الكِبـارُ، وكـان العبَّـاسُ أكثرَهـم ملازمـةً للأخـذِ بيـدِه، أو إنـه أَدام الأخـذَ بيـدِه، وإنمـا يتَنَاوَبُـه الباقـون[1] [٥٢/ ب] في اليـدِ الأُخـرى إكرامًـا للعبَّـاسِ بذلـك؛ ولهـذا ذَكَرَتْـه عائشـةُ مسـمًّى، وأبهمَـتْ الرجُـلَ الآخَـرَ»[2].

قوله: «أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِهَا» يعني في بيتِ عائشةَ.

قولـه: «فَإِنَّكُـنَّ لَأَنْتُـنَّ صَوَاحِـبَ يُوسُـفَ» أي: في التظاهـرِ علـى مـا تُـرِدْنَ، وكثـرةِ إلحاحِكُـنَّ في طلـبِ مـا تُرِدْنَـهُ وتَمِلْـنَ إليـه.

(٤١٩) قولـه: «كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَةُ مُصْحَفٍ» عبارةٌ عن الجمالِ البارعِ، وحسنِ البَشْرَةِ، وصفاءِ الوجهِ، واستنارتِهِ.

قوله: «وَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ» أي: رَجَعَ القَهْقَرَى.

قوله: «فَلَمَّا وَضَحَ لَنَا وَجْهُهُ» (وضَح) أي: بان وظهَر.

(٤٢٣) قولـه: «لَأُبْصِـرُ مِـنْ وَرَائِـي كَمَـا أُبْصِـرُ مِـنْ بَيْـنِ يَـدَيَّ» قـال النـوويُّ: «قـال العلمـاءُ: معنـاه أن اللهَ تعالـى خلَـق لـه إدراكًا في قَفَـاه يُبْصِـرُ بـه مِـن ورائـه، وقـد انخرقَـتْ لـه ﷺ العـادةُ بأكثـرَ مِـن هـذا، وليـس يَمْنَـعُ مـن هـذا عَقْـلٌ ولا شَـرْعٌ؛ بـل[3] وَرَد الشـرعُ بظاهِـرِه، فوجَـب القـولُ بـه، قـال القاضـي عياضٌ: قـال الإمـامُ أحمـدُ بـنُ حنبـلٍ وجمهـورُ العلمـاءِ هـذه الرؤيـةُ: رؤيـةُ العيـنِ حقيقـةً»[4] انتهـى.

(٤٣٠) قولـه: «كَأَنَّهَـا أَذْنَـابُ خَيْـلٍ شُـمْسٍ» (شـمس) بضـمِّ الشـينِ، وهـي التـي لا تَسْـتَقِرُّ، بـل تَضْطَـرِبُ وتَتَحَـرَّكُ بأذنابِهـا وأرجُلِهـا.

---

(١) قوله: يتناوبه الباقون. في «م»: يتناوبون الأخذ. والمثبت من الأصل، و«شرح صحيح مسلم».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٣٨).

(٣) قوله: بل. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٣٩).

(٤٣٢) قولـه: «**أُولُو الأَحْلَامِ وَالنُّهَى**» (النُّهَى) بضمِّ النونِ: العقولُ. [٥٣/أ]

(٤٣٦) قولـه: «**أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ**» قيـل: معنـاه يَمْسَـحُهَا ويُحَوِّلُهـا عـن صُوَرِهـا، لِقولِـه: «**يَجْعَلُ اللهُ صُورَتَـهُ صُورَةَ حِمَارٍ**»[١].

قـال النـوويُّ: «والأظهـرُ واللهُ أعلَـمُ أن معنـاه يُوقِـعُ بينكُـمُ العـداوةَ والبغضـاءَ واختـلافَ القلـوبِ، كمـا يُقَـالُ تغيَّـر وجـهُ فُلانٍ علي؛ أي: ظهَـر لـي مِـن وجهِـه كراهيـةٌ، وتغيَّـرَ قلبُـه علـيَّ؛ لأنَّ مخالَفَتَهُـم في الصفـوفِ مخالفـةٌ في ظواهرِهـم، واختـلافُ الظواهـرِ سببٌ لاختـلافِ البواطـنِ»[٢].

قولـه: «**كَأَنَّمَـا يُسَـوِّي بِهَـا القِـدَاحَ**» (القِـدَاحُ) خشـبُ السـهامِ حيـنَ تُنْحَـتُ وتُبْـرَى.

قولـه: «**حَتَّـى رَأَى أَنَّـا قَـدْ عَقِلْنَـا**» قـال في «المطالـعِ»: «عَقِلْنَـا عنـه» كـذا لهـم؛ أي: فَهِمْنـا، وعنـدَ ابـنِ الحَذَّاءِ (غَفِلْنَـا) بالفاءِ، وهـو وَهْـمٌ[٣] انتهـى.

(٤٣٧) قوله: «**يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ**» أي: يَقْتَرِعوا.

(٤٣٨) قولـه: «**لَا يَـزَالُ قَـوْمٌ يَتَأَخَّـرُونَ**» أي: عـن الصفـوفِ الأُوَلِ، «**حَتَّـى يُؤَخِّرَهُـمُ اللهُ**»: أي عـن رحمتِـه، وعظيـمِ فضلِـه، ورفـعِ المنزلـةِ.

(٤٤٠) قولـه: «**خَيْرُ صُفُـوفِ الرِّجَـالِ أَوَّلُهَـا، وَشَـرُّهَا آخِرُهَـا، وَخَيْرُ صُفُـوفِ النِّسَـاءِ آخِرُهَـا، وَشَـرُّهَا أَوَّلُهَـا**» أمـا صفـوفُ الرجـالِ فالحديـثُ علـى عُمومِـه؛ فخيرُهـا أوَّلُهـا وشـرُّها آخِرُهـا، وأمَّـا صفـوفُ النِّسـاءِ فالمـرادُ بالحديـثِ صفـوفُ النسـاءِ اللَّوَاتِـي يُصَلِّيـنَ مـعَ الرجـالِ، أمـا إذا صَلَّيْـنَ وحْدَهُـنَّ فَهُـنَّ كالرجـالِ، والمـرادُ بشـرِّ الصفـوفِ أقلُّهَـا ثوابًـا.

---

(١) صحيح البخاري (ح:٦٩١)، وصحيح مسلم (ح:٤٢٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٥٧).

(٣) مطالع الأنوار (٥/ ٣٩).

(٤٤٢) قوله: «فَيَتَّخِذْنَهُ دَغَلًا» أي: خِدَاعًا[١] وَوُصْلَةً إلى الفسادِ. [٥٣/ ب]

(٤٤٥) قوله: «مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ» يعني من الزينةِ، والطِّيبِ، وحُسنِ الثيابِ، ونحوِها.

(٤٤٦) قوله: «﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾[٢]، قَالَتْ: أُنْزِلَ هَذَا فِي الدُّعَاءِ» كونُ الآيةِ نزلتْ في الدعاءِ قال به الطبريُّ[٣] وغيرُه، ولكنَّ المختارَ ما قدَّمَه مسلمٌ عن ابنِ عبَّاسٍ.

(٤٤٨) قوله: «فَيَشْتَدُّ عَلَيْهِ» سببُ الشدَّةِ هيبةُ المَلَكِ، وما جاء به من ثِقَلِ الوحيِ، وكذلك قولُه: «يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً».

قوله: «قَالَ: فَاسْتَمِعَ وَأَنْصِتَ» الاستماعُ: الإصغاءُ، والإنصاتُ: السكوتُ، يُقَالُ: أَنْصَتَ ونَصِتَ وانتصت لغاتٌ ثلاثٌ، أفصحُهُنَّ أنصتَ، وبها جاء القرآنُ.

(٤٤٩) قوله: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ مَا قَرَأَ رَسُولُ اللهِ عَلَى الجِنِّ» وقد ذكَر[٤] مسلمٌ عن ابنِ مسعودٍ حديثَه، قال العلماءُ: وهما قضيَّتانِ؛ فحديثُ ابنِ عبَّاسٍ في أوَّلِ الأمرِ وأوَّلِ النبوَّةِ حين أتوا فأُسمِعُوا ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾[٥]، وأما قصَّةُ ابنِ مسعودٍ فقضيةٌ أُخْرَى جَرَت بعدَ ذلك بزمانٍ، واللهُ أعلمُ بقدرِه، وكان ذلك بعدَ اشتهارِ الإسلامِ، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) في «م»: خدعًا. والمثبت من الأصل.

(٢) سورة الإسراء، الآية: (١١٠).

(٣) قال في تفسيره (١٥/ ١٣٦): «فتأويل الكلام: ... ولا تجهر يا محمد بقراءتك في صلاتك ودعائك فيها ربك ومسألتك إياه، وذكرك فيها، فيؤذيك بجهرك بذلك المشركون، ولا تخافت بها فلا يسمعها أصحابك ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠] ولكن التمس بين الجهر والمخافتة طريقا إلى أن تسمع أصحابك، ولا يسمعه المشركون فيؤذوك.».

(٤) قوله: ذكر. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) سورة الجن، الآية: (١).

(٤٤٩) قوله: «عُكَاظٍ» يَنْصَرِفُ، ولا يَنْصَرِفُ.

قوله: «وَهُوَ بِنَخْلٍ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ» هكذا وقَع في «مسلم»، وصوابُه «بنخلةٍ» بالهاءِ، وهو موضعٌ معروفٌ هناك، كذا جاء صوابُه في (خ)، ويَحْتَمِلُ أن يُقَالَ فيه الوجهانِ، قاله النوويُّ[1] بمعناه.

(٤٥٠) قوله: «سَأَلْتُ ابنَ مَسْعُودٍ، فَقُلْتُ: هَلْ شَهِدَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَعَ رَسُولِ اللهِ لَيْلَةَ الجِنِّ؟ [٥٤/ أ] قَالَ: لا» «هَذَا صَرِيحٌ في إبطالِ الحديثِ المرويِّ في (د) وغيرِه، المذكورُ فيه الوضوءُ بالنَّبيذِ، وحضورُ ابنِ مسعودٍ معَ النبيِّ ﷺ ليلةَ الجِنِّ، فإنَّ هذا الحديثَ صحيحٌ، وحديثُ النَّبيذِ ضعيفٌ باتِّفاقِ المُحَدِّثينَ، ومدارُه على أبي زيدٍ مولى عمرِو بنِ حُرَيثٍ، وهو مجهولٌ»[2]، انتهى، والحديثُ المُشارُ إليه في (د ت ق)[3].

قوله: «فَقُلْنَا اسْتُطِيرَ» أي: طارتْ به الجِنُّ.

قوله: «أَوِ اغْتِيلَ» أي: قُتِلَ في خُفْيَةٍ.

قوله: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ»: قال بعضُ العُلَماءِ في قولِه: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ» هذا لمؤمِنِهم، وأما غيرُهم فجاء في حديثٍ آخرَ أنَّ طعامَهُم ما لم يُذْكَرِ اسمُ اللهِ عليه، قاله النوويُّ[4].

قوله: «آذَنَتْ بِهِمْ شَجَرَةٌ» هذه الشجرةُ كانت سَمُرَةً، كذا جاء في بعضِ طُرُقِه في (د).

(٤٥٢) قوله: «عَنِ الوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الصِّدِّيقِ» ليس هو الوليدَ بنَ مُسْلِمٍ الدمشقيَّ عالمَ أهلِ الشَّامِ الحافظَ، وإنما هو الوليدُ

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٦٩).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٤/ ١٧٠).

(٣) سنن أبي داود (٨٤)، و«جامع الترمذي» (٨٨)، وسنن ابن ماجة (ح:٣٨٤).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٧٠-١٧١).

بنُ مسلمٍ أبو بشرٍ العنبريُّ البصريُّ التابعيُّ، واسمُ أبي الصديقِ: بكرُ بنُ عمرٍو، وقيل: ابنُ قيسٍ النَّاجي منسوبٌ إلى ناجيةَ، قبيلةٌ[1].

قوله: «﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾[2] السَّجْدَةِ»: قال النوويُّ في (السجدةِ): «يَجُوزُ جَرُّها على البدلِ ونصبُها بأعني، ورفعُها خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ»[3].

(٤٥٣) قوله: «شَكَوْا سَعْدًا» هو سعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ، واسمُ أبي وقَّاصٍ: مالكٌ.

قوله: «وَمَا آلُوا» (آلُوا) بالمدِّ في أَوَّلِهِ وضمِّ اللَّامِ؛ أي: لا أُقَصِّرُ في ذلك. [٥٤/ ب]

(٤٥٤) قوله: «حَدَّثَنَا الوَلِيدُ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ» الوليدُ بنُ مُسْلمٍ هو الحافظُ صاحبُ الأوزاعيِّ.

قوله: «وَهُوَ مَكْثُورٌ عَلَيْهِ» أي: عندَه ناسٌ كثيرونَ للاستفادةِ منه.

قوله: «فَقَالَ مَا لَكَ فِي ذَلِكَ مِنْ خَيْرٍ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ» معناه أنك لا تَسْتَطِيعُ الإتيانَ بِمِثْلِهَا لِطُولِهَا، وكمالِ خُشُوعِها، وإن تكلَّفْتَ ذلك شقَّ عليك، ولم تُحَصِّلْهُ؛ فتكونَ قد علِمتَ السنَّةَ وتَرَكْتَها.

(٤٥٥) قوله: «أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ» اسمُ أبي سلمةَ هذا عبدُ اللهِ بنُ سُفيانَ المخزوميُّ الحجازيُّ، عن عبدِ اللهِ بنِ السائبِ المخزوميِّ، وغيرِه، وعنه عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ، ويحيى بنُ عبدِ اللهِ[4] ابنِ صَيْفِيٍّ،

---

(١) انظر «شرح صحيح مسلم» (٤/ ١٧٥).

(٢) سورة السجدة، الآية: (١).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٧٥).

(٤) في «م»: عبيد الله. والمثبت من الأصل. ويحيى بن عبد الله بن محمد بن صيفي، ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤١٦).

ومحمَّـدُ بـنُ عبَّـادِ بـنِ جعفـرٍ، وآخَـرُونَ، قـال أحمـدُ بـنُ حنبـلٍ: «ثقـةٌ مأمـونٌ»[(١)] انتهـى، أخـرج لـه (م د س ق).

قولـه: «وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ العَاصِي» قـال الغَسَّـانِيُّ: «قولُـه: (ابنُ العاصِي) في حديثِ عبدِ الـرزَّاقِ عـن ابـنِ جُريـجٍ وعبدِ اللهِ بـنِ عمـرٍو، ولـم يَقُـلِ (ابـن العاصـي)، وهـذا هـو الصـوابُ، وعبـدُ الله بـنُ عمـرٍو المذكـورُ في هـذا الإسـنادِ ليـس ابـنَ العاصِـي، إنمـا هـو رجـلٌ مـن أهـلِ الحجازِ، رَوَى عنـه[(٢)] محمَّدُ بنُ عبَّادِ بنِ جعفرٍ ورَوَى أبـو عاصمٍ النبيلُ ورَوْحُ بنُ عُبَادةَ هـذا الحديثَ عـن ابـنِ جُريجٍ كمـا رَوَاه عبدُ الـرزَّاقِ، ثـم سـاق بسـندِه مـا يُصَحِّـحُ ذلـك»[(٣)].

وقـال النـوويُّ: قولُـه: «ابنُ العَاصِي» الصـوابُ حذفُـه، وليـس هـذا عبدَ اللهِ بـنَ عَمْـرِو بـنِ العـاصِ الصحابـيَّ، بـل عبـدَ اللهِ بـنَ عمـرٍو الحِجـازيَّ، كـذا ذكَـره (خ) في «تاريخـه»[(٤)]، وابـنُ أبـي حاتـمٍ[(٥)] وخلائـقُ مـن الحُفَّـاظِ المُتَقَدِّميـنَ والمُتَأَخِّريـنَ»[(٦)]. [٥٥/أ]

قولـه: «وَعَبْـدُ اللهِ بْـنُ المُسَـيَّبِ العَابِـدِيُّ» (العابـديُّ) بالموحَّـدةِ نسـبةً إلـى جـدِّ أبيـه عابـدٍ.

(٤٥٦) قولـه: «وَيَقْـرَأُ فِـي الفَجْـرِ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾[(٧)]» أي: بالسـورةِ التـي فيهـا ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾.

---

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٣٠).

(٢) قوله: عنه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «تقييد المهمل» (٣/ ٨١٢).

(٤) «التاريخ الكبير» (٥/ ١٥٢).

(٥) «الجرح والتعديل» (٥/ ١١٧).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٧٧).

(٧) سورة التكوير، الآية: (١٧).

(٤٥٧) **قوله**: «**عَنْ قُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ**» (قُطبةُ) ليس له في (م) سوى هذا، وليس له في (خ) شيءٌ، وهذا الحديثُ في (م ت س ق)[١]، وله في (ت)[٢] حديثٌ آخرُ، وهو: كان النبيُّ ﷺ يقُولُ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ وَالْأَهْوَاءِ**»، أخرجه في الدعواتِ، وقال: «حسنٌ غريبٌ».

(٤٦٥) **قوله**: «**فَانْحَرَفَ رَجُلٌ**» هذا الرجلُ المنحرِفُ قال الخطيبُ في «مبهماتِه» وتابعَه النوويُّ: «حرامُ يعني بالراء[٣]، بنُ مِلْحَانَ خالُ أنسِ بنِ مالكٍ، واسمُ مِلحانَ: مالكٌ»[٤].

وزاد النوويُّ أن في (د)[٥] تسميتَهُ بحزم بْنِ أَبِي كعبٍ، ونقل القولين ابنُ بَشْكُوالَ في «كتابِه»، وزاد: وقيل: سُلَيمٌ؛ وساق له شاهدًا، وكذلك للقولينِ قبلَه، الأوَّلُ من (س)، والثاني من (د) و«مسندِ البزَّارِ»[٦].

وقال الذهبيُّ في «تجريدِه» في ترجمةِ سُلَيْمٍ الأنصاريِّ السُّلَمِيِّ: «بدريٌّ قُتِلَ يومَ أُحُدٍ، وقيل يومَ الخَنْدَقِ»، قال: وهو الذي اسْتَطْوَلَ صلاةَ مُعاذٍ وَفَارَقَهُ على الصحيحِ»[٧]، هذا لفظه.

قوله: «**فَسَلَّمَ ثُمَّ صَلَّى وَحْدَهُ**» قال شيخُنا متع الله بحياته: «قال بعضُ مشايخي: قال البيهقيُّ: لا أَدْرِي هل حُفِظَتْ هذه الروايةُ

---

(١) «صحيح مسلم» (ح:٤٥٧)، و«جامع الترمذي» (ح:٣٠٦)، و«سنن النسائي» (ح:٩٥٠)، و«سنن ابن ماجه» (ح:٨١٦).

(٢) «جامع الترمذي» (ح:٣٥٩١).

(٣) قوله: حرام يعني بالراء. في «م»: حزام يعني بالزاي. والمثبت من الأصل، و«الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة».

(٤) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (ص٥١).

(٥) سنن أبي داود (١/ ٢١٠).

(٦) «مسند البزار» (١/ ٣١٦-٣١٧).

(٧) تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٣٦).

بكثـرةِ مَـن رواه عـن سـفيانَ بِدُونِهـا وانفـرد [٥٥/ ب] بهـا محمـدُ بـنُ عبَّـادٍ عـن سُـفيانَ»[١].

قـال شـيخي: فيكُـونُ علـى هـذا، هـذه الروايـةُ شـاذَّةٌ، ويُؤَيِّـدُ ذلـك أن في «مسـندِ أحمـدَ» مـن حديـثِ أنـسٍ أن هـذا الرجـلَ لمَّـا رأى مُعـاذًا طـوَّل -تَجـوَّزَ في صلاتِـه-[٢]، وهـو يَقْتَضِـي أنـه أتمَّهـا مُنفـردًا».

قولـه: «**قَـالَ أَبُـو الرَّبيـعِ: حَدَّثَنَـا حَمَّـادٌ، حَدَّثَنَـا أَيُّـوبُ عَـنْ عَمْـرِو بْـنِ دِينَـارٍ**» قـال أبـو مسـعودٍ الدمشـقيُّ فيمـا نقلَـه عنـه الغَسَّـانِيُّ: «قُتَيْبَـةُ يَقُـولُ في حديثِـه عـن حمَّـادٍ عـن عمـرٍو، ولـم يَذْكُـرْ أَيُّـوبَ، وكان يَنْبَغِـي لِمُسْـلِمٍ أَنْ يُنَبِّـهَ»[٣] انتهـى، وكأنـه أهمَلَـه لكونِـه جعَـلَ الروايـةَ مسـوقةً عـن أبـي الربيـعِ وحـدَه، فقـال: «**قَـالَ أَبُـو الرَّبِيـعِ حَدَّثَنَـا**».

(٤٦٨) قولـه: «**إِنِّـي أَجِـدُ فِـي نَفْسِـي شَـيْئًا**» هـو الوسوسـةُ، وبيَّنَـهُ ما سـاقه (م) بعـدَه عـن عثمـانَ بـنِ أبـي العـاصِ هـذا قـال: «**قُلْـتُ يَـا رَسُـولَ اللهِ: إِنَّ الشَّـيْطَانَ قَـدْ حَـالَ بَيْنِـي وَبَيْـنَ صَلَاتِـي...**» الحديـثَ، وقيـل غيـرُ ذلـك.

(٤٧١) قولـه: «**حَدَّثَنَـا حَامِـدُ بْـنُ عُمَـرَ البَكْـرَاوِيُّ**» (البكـراويُّ) بفتـحِ البـاءِ منسـوبٌ إلـى جـدِّه الأعلـى أبـي بَكْـرَةَ الصحابـيِّ.

قوله: «**غَلَبَ عَلَى أَهْلِ الكُوفَةِ رَجُلٌ**» هو مطرُ بنُ ناجية، ويأتي مسمًّى.

(٤٧٤) قولـه: «**حَدَّثَنَـا أَبُـو خَيْثَمَـةَ عَـنْ أَبِـي إِسْـحَاقَ عَـنْ عَبْـدِ اللهِ بْـنِ يَزِيـدَ، قَـالَ: حَدَّثَنِـي البَـرَاءُ، وَهُـوَ غَيْـرُ كَـذُوبٍ**» قـال النـوويُّ: «قـال ابـنُ معيـنٍ: القائـلُ: (وهـو غيـرُ كـذوبٍ) هـو أبـو إسـحاقَ، قـال: ومـرادُه أن

---

(١) «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (٤/ ١٩٨).

(٢) «مسند أحمد» (ح:١١٩٨٢).

(٣) «تقييد المهمل» (٣/ ٨١٣).

عبدَ اللهِ بنَ يزيدَ غيرُ كذوبٍ، وليس المرادُ أن البراءَ غيرُ كذوبٍ؛ لأن البرَاء صحابيٌّ لا يَحْتَاجُ إلى تزكيةٍ، ولا يَحْسُنُ فيه هذا القولُ».

قال النوويُّ: «وهذا الذي قاله ابنُ معينٍ خطأٌ عندَ العلماءِ، [٥٦/ أ] قالوا: بل الصوابُ أن القائلَ: (وهو غيرُ كذوبٍ) هو عبدُ اللهِ بنُ يزيدَ، ومرادُه أن البراءَ غيرُ كذوبٍ؛ ومعناه تقويةُ الحديثِ وتفخيمُه والمبالغةُ في تَمْكِينِه في النَّفْسِ، لا التزكيةُ التي تَكُونُ في مشكوكٍ فيه، ونظيرُه قولُ ابنِ مسعودٍ: «**حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ**»[(١)]، وعن أبي هريرةَ مثلُه»[(٢)]، وذكَر كلامًا آخرَ، وعبدُ اللهِ بنُ يزيدَ صحابيٌّ أيضًا، فالذي فرَّ منه ابنُ معينٍ من البراءِ، وقَع فيه في[(٣)] عبدِ اللهِ، واللهُ أعلمُ.

قوله: «لَا يَحْنُو أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ» يُقالُ: حنيتُ ظهري وحنوتُه؛ لغتانِ حكاهُما الجَوهريُّ[(٤)] وغيرُه، والياءُ أكثرُ.

(٤٧٥) قوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ۝١٦﴾[(٥)] (الخُنَّسُ) هي النجومُ الخمسةُ[(٦)]؛ وهي: المُشْتَرِي وعُطَارِدُ، والزُّهْرَةُ، والمِرِّيخُ، وزُحَلُ، كذا قاله أكثرُ المُفَسِّرينَ، وهو مرويٌّ عن عليٍّ، وفي روايةٍ عنه أنها هذه الخمسةُ والشمسُ والقمرُ، وعن الحسنِ: كلُّ النجومِ، وقيل غيرُ ذلك[(٧)].

و(الخُنَّسُ) التي تَخْنِسُ؛ أي: تَرْجِعُ إلى مُجْرَاها الذي تَجْرِي فيه، وتَكْنِسُ؛ أي: تَدْخُلُ كِناسِها؛ أي: تَغِيبُ في المواضعِ التي تَغِيبُ فيها، و(الكُنَّسُ) جمعُ كانسٍ.

---

(١) رواه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

(٢) رواه البخاري (٣١٨٠).

(٣) قوله: في. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) الصحاح (٦/ ٢٣٢١).

(٥) سورة التكوير، الآية: (١٥-١٦).

(٦) قوله: الخمسة. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٧) انظر لهذه الأقوال: تفسير الطبري (٢٤/ ١٥٢-١٥٣).

(٤٧٦) قولـه: «اللَّهُـمَّ لَـكَ الحَمْـدُ، مِـلْءَ السَّـمَاءِ، وَمِـلْءَ الأَرْضِ» (مـلء) بنصـبِ الهمـزةِ ورفعِهـا، والنصـبُ أشـهَرُ، وهـو الـذي اختـارَه ابـنُ خَالَويـهِ ورجَّحَـهُ وأطنَـب في الاسـتدلالِ لـه، وجـوَّز الرفـعَ علـى أنـه مرجـوحٌ، وحكـي عـن الزَّجَّاجِ أنـه يَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ، ولا يَجُـوزُ غيرُه، وبالـغَ في إنـكارِ النصـبِ، قالـه النـوويُّ[1]. [٥٦/ ب]

قولـه: «اللَّهُـمَّ طَهِّرْنِـي مِـنَ الذُّنُـوبِ وَالْخَطَايَـا» قـال بعضُهـم في قولِـه تعالـى: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ﴾[2]: (الخطيئـةُ) المعصيـةُ بيـنَ العبـدِ وبيـنَ اللهِ، والإثـمُ بينَـه وبيـنَ الآدمـيِّ، فتَحْتَمِـلُ أن تَكُـونَ مِـن الذنـوبِ، والخطايـا مـن هـذا البـابِ[3].

(٤٧٧) قولـه: «أَهْـلَ الثَّنَـاءِ وَالْمَجْـدِ» قـال النـوويُّ: «(أهـل) منصـوبٌ علـى النـداءِ، هـذا هـو المشـهورُ»، قـال: «وجـوَّز بعضُهـم رفعَـه علـى تقديـرِ أنـت أهـلُ الثنـاءِ، والمختـارُ النصـبُ»[4].

(٤٧٩) قولـه: «فَقَمَنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُـمْ» (قَمَنٌ) بفتـحِ القـافِ والميـمِ، ويُقَـالُ: بكسـرِ الميـمِ، ومعنـاه: حقيـقٌ وجديـرٌ، وفيـه لغـةٌ ثالثـةٌ بزيـادةِ يـاءٍ.

(٤٨٠) قولـه: «نَهَانِـي، وَلَا أَقُـولُ نَهَاكُـمْ» ليـس معنـاه أن النهـيَ مختَـصٌّ بـه، إنمـا معنـاه أن اللَّفـظَ الـذي سـمعتُه بصيغـةِ الخِطـابِ لـي، فأنـا أنقُلُـه كمـا سـمعتُه، وإن كان الحكـمُ يَتَنـاولُ النـاسَ كلَّهـم.

(٤٨٥) قوله: «افْتَقَدْتُ»، وفي الأخرى: «فَقَدْتُ» هما لُغَتَانِ بمعنًى.

قوله: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ» هما بضمِّ أوَّلِهما، ويَجُوزُ الفتحُ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٩٣).

(٢) سورة النساء، الآية: (١١٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٩٤).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٤/ ١٩٤).

(٤٨٧) قوله: «حَدَّثَنَا هِقْلُ بْنُ زِيَادٍ» (هِقْل) لقبٌ له، قيل: اسمُه محمَّدٌ، وقيل: عبدُ اللهِ[١]، رَوَى عن الأوزاعيِّ، وهشام بنِ حسَّانَ، وجماعةٍ قليلةٍ، وعنه بقيَّةُ، وأبو مُسْهِرٍ، ومَرْوَانُ الطَّاطَرِيُّ، وهشامُ بنُ عمَّارٍ، وآخَرُونَ، ومن الكِبارِ الليثُ.

قال أحمدُ: «لَا يُكْتَبُ حديثُ الأوزاعيِّ عن أوثقَ من هِقلَ»[٢]، وقال ابنُ معينٍ: «ثقةٌ»[٣]، تُوُفِّيَ سنةَ ١٧٩، أخرج له (م ٤). [٥٧/ أ]

(٤٩٠) قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَهزٌ...» إِلَى قَوْلِهِ: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ...» الحديثَ، هكذا رَوَاه هنا من روايةِ محمَّدِ بنِ حاتمٍ عن بهزِ بنِ أسدٍ عن وُهَيبِ بنِ خالدٍ، و(الرِّجْلَينِ وَأَطْرَافِ القَدَمَيْنِ) رَوَاه (خ)[٤] و(س)[٥] من حديثِ مُعَلَّى[٦] بنِ أسدٍ عن وُهيبٍ، وقالا فيه: (وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ القَدَمَيْنِ)، وهكذا رَوَاه أبو نُعيمٍ في «المستخرَج على (م)»[٧] من حديثِ إبراهيمَ بنِ الحَجَّاجِ، فقال فيه: (وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ القَدَمَيْنِ)، وهو الصوابُ من كلامِ الدِّمْيَاطِيِّ.

قوله: «وَأَلَّا أَكْفِتَ الثِّيَابَ»[٨] الكَفْتُ الجمعُ والضَّمُّ، ومنه ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا﴾[٩]؛ أي: تَجْمَعُ النَّاسَ في حياتِهم ومَوتِهم.

---

(١) انظر لهذه الأقوال: تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٧/ ٤٤).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٩٣).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٩٤).

(٤) «صحيح البخاري» (ح:٨١٢).

(٥) «صحيح النسائي» (ح:١٠٩٧).

(٦) في «م»: يعلى. والمثبت من الأصل.

(٧) المسند المستخرج على صحيح مسلم (ح:١٠٩١).

(٨) في «صحيح مسلم»: «ولا أكفت الشعر ولا الثياب».

(٩) سورة المرسلات، الآية (٢٥).

(٤٩٥) قولـه: **عَـنْ عَبْـدِ اللهِ بْـنِ مَالِـكٍ ابْـنِ بُحَيْنَـةَ**» الصـوابُ في هـذا القولِ أن يُنَوَّنَ (مالكٌ)، ويُكْتَبُ (ابنُ بُحَينةَ) بالألفِ؛ لأنَّ (ابنَ بُحَيْنَةَ) ليس صفةً لمالكٍ بل صفةً لعبدِ اللهِ؛ لأنَّ عبدَ اللهِ اسمُ أبيه مالكٍ، واسمُ أُمِّ عبدِ اللهِ بُحَيْنَةَ، فبُحَيْنَةَ أُمُّ عبدِ اللهِ، وامرأةُ مالكٍ؛ فنَسَبُه إلى أبيه وأُمِّه.

(٤٩٦) قولـه: «**عَـنْ عُبَيْـدِ اللهِ بْـنِ عَبْـدِ اللهِ**» قـال الدِّمْيَاطِيُّ: صوابُـه عبدُ اللهِ، وهـو الأكبرُ، أخـو عبيـدِ اللهِ الأصغرُ، ابنـا عبـدِ اللهِ أخـي يزيـدَ بنِ الأصمِّ، روى عن عبدِ اللهِ الأكبرِ السُّفيانانِ وعبدِ الواحدِ ابنِ زيادٍ، ورَوَى عـن الأصغرِ مَرْوَانَ بـنِ معاويـةَ، وكنيـةُ الأكبـرِ أبـو سـليمانَ.

وقـد رَوَاه أبـو نُعَيـمٍ في «المستخرَجِ»[1] مـن حديـثِ الحُمَيـديِّ عـن سـفيانَ: «**حَدَّثَنَـا أَبُـو سُـلَيْمَانَ [٥٧/ ب] عَبْـدُ اللهِ الأَكْبَـرُ**»، ورَوَاه مـن حديـثِ مَـرْوَانَ عـن الأصغرِ[2]، ورَوَاه (خ) في «التاريـخ» عـن الحُمَيـديِّ عـن سـفيانَ عـن أبـي سـليمانَ عبـدِ اللهِ، وذكَـر (خ) في «التاريـخِ» أيضًـا عـن قُتَيبـةَ أنـه قـال: «حدَّثَنَـا سُـفْيَانُ عَـنْ عُبَيـدِ اللهِ»؛ فقد اختُلِف فيـه على سـفيانَ، وعـن علـيِّ بـنِ المدينـيِّ: «**حَدَّثَنَـا عُبَيْـدَةُ، حَدَّثَنَـا عَبْـدُ اللهِ**».

قـال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِـه: «نقلتُه من خطِّ بعضِ الفضلاءِ عنه يَعْنِي عـن الدِّمْيَاطِيِّ -»، ثـم قـال: «وقـد راجعـتُ «أطـرافَ» المِـزِّيِّ؛ فوجَـدْتُ حديثَ يحيى بنِ يحيى وابنِ أبي عُمَرَ فيـه عُبَيْدُ اللهِ بالتصغيرِ، وحديثَ إسـحاقَ بـنِ إبراهيـمَ فيـه عـن عبدِ اللهِ مُكَبَّرًا، كـذا بالقلـمِ فيهمـا في نسـخةٍ صحيحـةٍ مـن «الأطـرافِ»[3] واللهُ أعلَـمُ».

---

(١) المسند المستخرج على صحيح مسلم (ح:١٠٩٧).

(٢) المسند المستخرج على صحيح مسلم (ح:١٠٩٨).

(٣) تحفة الأشراف (١٢/ ٤٩٧).

قولـه: «**إِذَا سَـجَدَ لَـوْ شَـاءَتْ بَهْمَـةٌ**» (البَهْمَـةُ) واحـدةُ البَهـمِ، وهـي أولادُ المَعْـزِ، وقـال الجَوهـريُّ: «البَهْمَـةُ مـن أولادِ الضـأنِ خاصَّـةً»، قـال: «والسِّـخَالُ أولادُ المِعْـزَى»(١).

(٤٩٧) قوله: «**حَتَّى يُرَى وَضَحُ إِبِطَيْهِ**» أي: بياضُ إبطيهِ.

(٤٩٨) قولـه: «**عَـنْ أَبِـي الجَـوْزَاءِ**» اسـمُ أبـي الجـوزاءِ أوسُ بـنُ عبدِ اللهِ الرَّبَعِيُّ، قـال ابـنُ عبـدِ الـبرِّ في «تمهيـدِه»(٢) في ترجمـةِ العـلاءِ بـنِ عبـدِ الرحمـنِ: «لـم يَسْـمَعْ -يَعْنِـي أبـا الجـوزاءِ- مـن عائشـةَ وحديثُـه عنهـا مرسَـلٌ»، وأَوْرَد هـذا الحديـثَ في «الإنصـافِ»(٣)، وقـال عُقَيبَـةُ: «رجـالُ إسـنادِ هـذا الحديـثِ ثقـاتٌ كلُّهـم لا يُخْتَلَـفُ في ذلـك، إلا أنهـم يَقُولُـون إن أبـا الجـوزاءِ لا يُعْـرَفُ لـه سـمَاعٌ مـن عائشـةَ، وحديثُـه عنهـا إرسـالٌ».

قـال الرَّشـيدُ: «وإدراكُـه لهـا معلـومٌ، لا يُخْتَلَـفُ فيـه، وسـماعُه منهـا جائـزٌ مُمْكِـنٌ؛ لكونهِمـا كانـا في عصـرٍ واحـدٍ، وهـذا ومثلُـه محمـولٌ علـى السـماعِ عنـدَ مسـلمٍ، كمـا نـصَّ عليـه مُسـلِمٌ في المُقَدِّمَـةِ، إلا أَنْ تَقُـومَ بَيِّنَـةٌ علـى أنَ ذلـك الـراويَ لـم يَلْـقَ [٥٨/ أ] مَـن رَوَى عنـه، أو لـم يَسْـمَعْ منـه شـيئًا؛ فحينَئـذٍ يكُـونُ الحديـثُ مرسَـلًا»(٤).

وفي «تاريـخِ» (خ) مسـندًا عـن أبـي الجـوزاءِ: «**أَقَمْـتُ مَـعَ ابْـنِ عَبَّـاسٍ وَعَائِشَـةَ اثْنَـي عَشَـرَ سَـنَةً**» الحديـثَ، قـال (خ): «في إسـنادِه نظـرٌ»(٥)،

---

(١) الصحاح (٥/ ١٨٧٥).

(٢) التمهيد (٢٠/ ٢٠٥).

(٣) في «م»: الأنصار. والمثبت من الأصل. انظر: «الإنصاف فيما بين علماء المسلمين» لابن عبد البر (ص١٧٦).

(٤) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٣٣٨).

(٥) التاريخ الكبير (٢/ ١٦).

ثم قوَّى الرشيدُ قولَ (خ) بما رواه محمدُ بنُ سعدٍ بسندِه عن أبي الجوزاءِ، قال: «**جَاوَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي دَارِهِ اثْنَي عَشَرَ سَنَةً**»، فذكَره ولم يَذْكُرْ عائشةَ.

قال الرشيدُ: «وهذا أولى بالصوابِ»[١]، قال: وقد رَوَى هذا الحديثَ -أعني حديثَ أبي الجَوزاءِ- إبراهيمُ بنُ طَهْمَانَ الهَرَوِيُّ، وهو من الثقاتِ الذين اتَّفَق (خ م) على إخراجِ حديثِهم في الصحيحين: عن بُدَيل العُقَيلِيِّ عن أبي الجَوزاءِ، قال: «أرسلتُ رسولًا إلى[٢] عائشةَ أسألُها عن صلاةِ رسولِ اللهِ؛ فقالت: كان يَفْتَتِحُ الصلاةَ بالتكبيرِ» الحديثَ، ثم شرَع فأسندَه من كتابِ الصلاةِ لجعفرٍ الفِريابيِّ، وهو ثقةٌ، وإسنادُه فيه إسنادٌ جيِّدٌ، قال: «لا أعلمُ في أحدٍ من رجالِه طعنًا»، قال: «وقولُ أبي الجوزاءِ فيه: (أرسلتُ إلى عائشةَ) يُؤَيِّدُ ما ذكَره ابنُ عبدِ البرِّ»[٣].

قوله: «**لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبْهُ**» أي: لم يَرْفَعْهُ، رباعيٌّ، و(يُصَوِّبه) بضمِّ الياءِ، وفتحِ الصادِ، المهمَلَةِ، وكسرِ الواوِ المشدَّدَةِ؛ أي: لم يَخْفِضْهُ خفضًا بليغًا، بل يَعْتَدِلُ فيه بينَ الإشخاصِ والتصويبِ.

قوله: «**وَكَانَ يَفْرُشُ رِجْلَهُ**» (يفرُش) بضمِّ الراءِ وكسرِها والأوَّلُ أشهَرُ.

(٤٩٩) قوله: «**مِثْلَ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ**» (مُؤَخِّرَةُ الرَّحْلِ) نحوُ ثُلُثَي ذِراعٍ، وتَحْصُلُ بأيِّ شيءٍ أقامَه بينَ يديه، هكذا قال الشيخُ محيي الدينِ[٤]، وشَرَطَ مالكٌ أن يَكُونَ في غلظِ الرُّمحِ. [٥٨/ ب]

---

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٣٣٩).

(٢) قوله: إلى. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٣) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٣٣٩-٣٤١).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٢١٦).

(٥٠٢) **قوله**: «**كان يَعْرِضُ رَاحِلَتَهُ**» (يعرِضُ) بفتح الياءِ وكسرِ الراءِ[١]، ورُوِي بضمِّ الياءِ وتشديدِ الرَّاءِ، ومعناه يَجْعَلُها معترِضةً بينَه وبينَ القبلةِ.

(٥٠٣) **قوله**: «**وَهُوَ بِالْأَبْطُحِ**» المكانُ المعروفُ على بابِ مكَّةَ، ويُقَالُ له البطحاءُ.

(٥٠٤) **قوله**: «**وَهُوَ يُصَلِّي بِمِنًى**»، وفي روايةٍ «**بِعَرَفَةَ**»: هو محمولٌ على أنهما قضيَّتانِ.

قوله: «**رَاكِبًا عَلَى أَتَانٍ**» الأتانُ الأُنْثَى من الحُمُرِ.

(٥٠٥) قوله: «**فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ**» قال القاضي: «وقيل: معناه أنما حمَله على مروره وامتناعِه من الرجوعِ الشيطانُ، وقيل: معناه يَفْعَلُ فِعلَ الشيطانِ؛ لأنَّ الشيطانَ بعيدٌ من الخيرِ، وقَبولِ السُّنَّةِ، وقيل: المرادُ بالشيطانِ القرينُ، كما جاء في الحديثِ الآخَرِ، قال: مَعَهُ القَرِينُ» نقَلَه النوويُّ[٢].

قوله: «**شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ**» قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: «رأيتُ بخطِّي في مسوَّدَةٍ عندِي: الشابُّ هو ابنٌ لِمَرْوَانَ، واسمُه داودُ كذا قاله ابنُ الجَوزِيِّ في «التلقيحِ»، ثم راجعتُ «التقليحَ» فوجدتُ الحديثَ في مبهَماتِ «التلقيح»، وهو الحديثُ الأربعونَ، وهو كذلك إلا أن لفظَه: (فَأَرَادَ ابْنٌ لِمَرْوَانَ)[٣]».

وقال الشيخُ محيي الدينِ في حديثِ الأصلِ في «مبهماتِه» عن الخطيبِ: «هذا المارُّ عبدُالرحمنِ بنُ الحارثِ بنِ هشامٍ المخزوميُّ»[٤]

---

(١) في «م»: التاء. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٢٢٣).

(٣) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص٤٧٠) بنحوه.

(٤) لم أجده في مبهمات الخطيب، وهو في «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» للعراقي (١/ ٢٦٨).

انتهى، ذكَره في حرفِ الصادِ؛ لأن أبا صالحٍ السَّمَّانُ رواه عن أبي سعيدٍ، والظاهرُ أنهما قضيَّتانِ، ولكنَّ عبدَ الرحمنِ مخزوميٌّ وبني أبي مُعيطٍ مِن بني أُميَّةَ؛ لأن أبا مُعَيطٍ اسمُه أبانُ بنُ أبي عمرٍو ذَكوانُ بنُ أُميَّةَ بنِ عَبدِ شمسِ بنِ عبدِ منافٍ.

(٥٠٧) قوله: «قَالَ: أَرْبَعِينَ يومًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً» في «البزَّار»[١] أربعينَ خريفًا، [٥٩/ أ] فاعلمْه، وفي «ابن ماجه»[٢] من حديثِ أبي هريرةَ: «**كَانَ لأَنْ يُقِيمَ مِائَةَ عَامٍ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الخُطْوَةِ الَّتِي خَطَاهَا**».

(٥١٠) قوله: «سَمِعْتُ سَلْمَ بْنَ أَبِي الذَّيَّالِ» (سلم) بفتحِ السينِ المُهْمَلَةِ، وسكونِ اللَّامِ، و(الذَّيَّالُ) بالذالِ المعجمَةِ وتشديدِ الياءِ المُثَنَّاةِ تحتُ، ثقةٌ.

(٥١٢) قوله: «عَنْ عَائِشَةَ وَذُكِرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ...»: الحديثُ في «مسندِ أحمدَ»[٣] عن عائشةَ زوجِ النبيِّ ﷺ قالَتْ: قَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا يَقْطَعُ صَلَاةَ المُسْلِمِ شَيْءٌ إِلَّا الحِمَارُ وَالْكَافِرُ وَالْكَلْبُ وَالْمَرْأَةُ**»، **فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللهِ قُرِنَّا بِدَوَابِّ سُوءٍ**.

(٥١٢) قوله: «فَأَكْرَهُ أَنْ أَسْنَحَهُ» (أسنحه) بقطعِ الهمزةِ المفتوحةِ، وإسكانِ السينِ المُهمَلَةِ، وفتحِ النونِ؛ أي أظهَر له وأعرَض.

(٥١٤) قوله: «عَلَيَّ مِرْطٌ» (المِرْطُ) الكِساءُ.

قوله: «**فَقَالَ: أَوَلِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ**» فيه دليلٌ على جوازِ الصلاةِ في الثوبِ الواحدِ، قال النوويُّ: «ولا خِلافَ في هذا إلا ما حُكِيَ عن ابنِ مسعودٍ فيه، ولا أعلَمُ صحَّتَه»[٤] انتهى.

---

(١) مسند البزار (ح:٣٧٨٢).
(٢) سنن ابن ماجه» (ح:٩٤٦).
(٣) مسند أحمد (ح:٢٤٥٤٦).
(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٢٣٠-٢٣١).

(٥٢٠) قولـه: «ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: المَسْجِدُ الأَقْصَى، قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً» قد كثُر سؤالُ طلبةِ العلمِ واستشكالِهم هذا الحديثَ، فيقولون معلومٌ أن سليمانَ بنَ داودَ هو الذي بنى المسجدَ الأَقْصَى، وبينَه وبينَ إبراهيمَ أكثرُ من ألفِ عامٍ، وجوابُه: إنما كان لسليمانَ من الأقصى تجديدُه لا تأسيسُه، والذي أسسَّه هو يعقوبُ بنُ إسحاقَ صلى [٥٩/ ب] الله عليهما وسلم بعدَ بناءِ إبراهيمَ هذا[(١)] المقدارِ، فاعلم ذلك.

قوله: «قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ القُرْآنَ عَلَى أَبِي فِي السُّدَّةِ» «هكذا وقع في (م) «السدة»، وفي (س) «السكَّةِ»، وفي غيره «بعضُ السِّكَكِ»، وهذا مطابقٌ لقولِه: يا [أبتِ أَتَسْجُدُ][(٢)] في الطريقِ، وهو مُقاربٌ لروايةِ (م)، إلا أن السُّدَّةَ واحدةُ السُّدَدِ؛ وهي المواضعُ التي تُظِلُّ حولَ المسجدِ وليست منه»[(٣)].

(٥٢٢) قوله: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ؛ جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ المَلَائِكَةِ، وَجُعِلَتْ لَنَا الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا...» الحديثَ. قال النوويُّ: «قال العلماءُ: المذكورُ هنا خَصْلَتَانِ؛ لأن قصةَ الأرضِ في كونِها مسجدًا وطَهُورًا خَصلةٌ واحدةٌ، وأما الثالثةُ فمحذوفةٌ هنا، وقد ذكَرها (س) من روايةِ أبي مالكٍ الرَّاوي هنا في (م) قال: «وَأُوتِيتُ هَذِهِ الآيَاتِ مِنْ خَوَاتِمِ البَقَرَةِ مِنْ كَنْزٍ تَحْتَ العَرْشِ وَلَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي وَلَا يُعْطَاهُنَّ أَحَدٌ بَعْدِي»»[(٤)].

---

(١) في «م»: بهذا. والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: بأن أسجد. والمثبت من الأصل.

(٣) هذا نص كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٤-٥).

(٥٢٣) قوله: «وَأَنْتُمْ تَنْتَثِلُونَهَا» أي: تَسْتَخْرِجُونَ ما فيها، يعني خزائنَ الأرضِ، وما فتَح اللهُ على المسلمين في الدُّنيا.

(٥٢٤) قوله: «فَنَزَلَ فِي عُلْوِ الْمَدِينَةِ» (علو) بضمِّ العينِ وكسرِها، لُغَتانِ مشهورتانِ.

قوله: «فَأَقَامَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً» قال ابنُ إسحاقَ: أقام رسولُ اللهِ ﷺ في بني عمرِو بنِ عوفٍ يومَ الاثنينِ، ويومَ الثُّلاثاءِ، ويومَ الأربعاءِ، ويومَ الخميسِ، وأسَّس مسجدَهم، وأخرجَه اللهُ من بينِ أظهُرِهم يومَ الجُمُعةِ»[1]، وبنو[2] عمرِو بنِ عوفٍ يَزْعُمونَ أنه أقام فيهم أربعَ عشرةَ ليلةً، قال بعضُ الحُفَّاظِ: والمشهورُ عندَ أربابِ المغازي ما ذَكره ابنُ إسحاقَ[3]، انتهى. [٦٠/ أ]

قوله: «ثُمَّ إِنَّهُ أَمَرَ بِالْمَسْجِدِ» (أمر) قال النوويُّ: «ضبطْناه بفتحِ الهمزةِ والميمِ، وبضمِّ الهمزةِ وكسرِ الميمِ، وكلاهما صحيحٌ»[4].

قوله: «مَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ» هذا الحديثُ كذا هو مشهورٌ في (خ م) وغيرُهما.

قال النوويُّ: وذكَر محمدُ بنُ سعدٍ في «الطبقاتِ»[5] عن الواقديِّ[6] أن النبيَّ ﷺ اشتراه منهم بعشرةِ دنانيرَ، دفَعها عنه أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ[7].

---

(١) سيرة ابن هشام (١/ ٤٩٤).

(٢) في «م» وبني. والمثبت من الأصل.

(٣) قاله ابن سيد الناس في عيون الأثر (١/ ٣١١).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٧).

(٥) «الطبقات الكبير» (١/ ٢٣٩).

(٦) في «م»: النووي. وهو ظاهر الخطأ. والمثبت من الأصل.

(٧) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٧).

(٥٢٦) قوله: «**حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي: ابنَ الحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ**» قال الشيخُ محيي الدينِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هكذا في مُعظَمِ النسخِ (يحيى بن يحيى)، وفي بعضِها (يحيى) فقط غيرُ منسوبٍ، والذي في «الأطرافِ» لخَلفٍ أنه يحيى بنُ حبيبٍ، قيل: وهو الصوابُ»[١] انتهى، وكذا قال المِزِّيُّ في «أطرافِه»[٢] أنه يحيى بنُ حبيبِ بنِ عربيٍّ.

قوله: «**قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ...**» إلى آخرِه. قال ابنُ بَشْكُوالَ: «المخبِرُ لأهلِ قِباءَ عبَّادُ بنُ بشرٍ الأَشْهَلِيُّ»، وساق له شاهدًا، قال: «وقيل: إنه[٣] عبَّادُ بنُ نَهِيكٍ الخَطْمِيُّ الأنصاريُّ»[٤]، وساق له شاهدًا.

قوله: «**فَاسْتَقْبِلُوهَا**» بكسرِ الباءِ وفتحِها، والكسرُ أصحُّ وأشهَرُ، وهو الذي يَقْتَضِيهِ تمامُ الكلامِ بعدَه.

قوله: «**صَلَاةِ الغَدَاةِ**» فيه جوازُ تسميةِ الصبحِ غَداةً، قال النوويُّ: «وهذا لا خِلافَ فيه، لكن قال الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ سمَّاها اللهُ تعالى الفجرَ، وسمَّاها رسولُ اللهِ ﷺ الصبحَ؛ فلا أُحِبُّ أن تُسَمَّى بغيرِ هذينِ الاسمينِ»[٥]. [٦٠/ ب]

(٥٢٨) قوله: «**ذَكَرْنَ**» قال النوويُّ: «هكذا ضبَطْناه (ذكرن) بالنونِ، وفي بعضِ الأصولِ (ذَكَرَتْ) بالتاءِ، والأوَّلُ أشهَرُ، وهو جائزٌ على

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٨).
(٢) «تحفة الأشراف» (١/ ٤٣٦).
(٣) قوله: إنه. ليس في «م». ومثبت من الأصل.
(٤) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٢٢٣-٢٢٤).
(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٠-١١).

تلك اللُّغةِ القليلةِ «لغةِ أكلوني البراغيثُ»؛ ومنها: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ**»[1]، كذا قال: «وفي الثاني نظرٌ؛ فإن له أوَّلًا في(خ) في كتابِ الملائكةِ»[2].

(٥٢٩) قوله: «غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» قال ابنُ قُرْقُولَ: «(خشي) على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، وفي (خ): «**خُشِيَ أو خَشِيَ**»، ورَوَاه المهلَّبُ: «**غَيْرَ أَنِّي أَخْشَى**»، وكلاهما وَهْمٌ»[3] انتهى.

وقال النوويُّ: «ضبَطناه (خُشِيَ) بضمِّ الخاءِ وفتحِها، وكلاهما صحيحان»[4].

(٥٣١) قوله: «لَمَّا نُزِلَ بِرَسُولِ اللهِ» قال النَّوويُّ: «هكذا ضبَطناه بضمِّ النونِ وكسرِ الزَّايِ، وفي أكثرِ الأُصولِ (نزلت) بفتحِ الحروفِ الثلاثةِ، وتاءِ التأنيثِ الساكنةِ؛ أي: لمَّا حَضَرَتْ إليه الوفاةُ، وأما الأوَّلُ فمعناه ملَكُ الموتِ والملائكةُ الكِرَامُ»[5] انتهى.

قوله: «طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ» الخميصةُ كساءٌ له أعلامٌ.

(٥٣٢) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الحَارِثِ النَّجْرَانِيِّ» هو بالنونِ والجيمِ، رَوَى لعبدِ اللهِ (م ٤)، وهو ثقةٌ.

---

(١) رواه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٥/ ١٢).

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/ ٤٧٩-٤٨٠).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٢).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٥/ ١٣).

بَابُ التَّطْبِيقِ فِي الرُّكُوعِ

مذهبُ العلماءِ كافَّةً أن السنَّةَ وضعُ اليدينِ على الرُّكبَتَيْنِ، وكراهةُ التطبيقِ إلَّا ابنَ مسعودٍ وصاحِبَيهِ[1] علقمةَ والأسودَ، فإنهم يقولون إن السنَّةَ التطبيقُ؛ لأنهم لم يَبْلُغْهُم الناسخُ وهو حديثُ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ الآتي، والصوابُ ما عليه الجمهورُ لثبوتِ الناسخِ الصحيحِ. [٦١/ أ]

(٥٣٤) قوله: «**فَلَمْ يَأْمُرْنَا**[2] **بِأَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ**» قال النَّوويُّ في «شرحِه»: «هذا مذهبُ ابنِ مسعودٍ وبعضِ السلفِ من أصحابِه وغيرِهم، أنه لا يُشْرَعُ الأذانُ ولا الإقامةُ لِمَنْ يُصَلِّي وحدَه في البلدِ الذي يُؤَذَّنُ فيه ويُقَامُ لصلاةِ الجماعةِ العُظْمَى، بل يَكْفِي أذانُهم وإقامَتُهم، وذهب جمهورُ العلماءِ من السَّلَفِ والخلَفِ إلى أن الإقامةَ سنَّةٌ في حقِّه ولا يَكْفِيهِ إقامةُ الجماعةِ، واختَلَفُوا في الأذانِ، فقال بعضُهم: يُشْرَعُ له، وقال بعضُهم: لا يُشْرَعُ».

قال: «ومذهبُنا الصحيحُ أنه يُشْرَعُ له الأذانُ إن لم يَكُنْ سَمِعَ أذانَ الجماعةِ، وإلا فلا يُشْرَعُ».

قوله: «فَجَعَلَ أَحَدَنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ» هذا مذهبُ ابنِ مسعودٍ وصاحِبَيهِ، وخالَفهم جميعُ العلماءِ.

قوله: «**يَخْنُقُونَهَا**» أي: يُضَيِّقُونَ وقتَها، ويُؤَخِّرُونَ أداءَها، وهو بضمِّ النونِ من (يَخْنُقُونَهَا)، و(شَرَقِ المَوْتَى) بفتحِ الشينِ المُعْجَمَةِ والرَّاءِ؛ قال ابنُ الأعرابيِّ: فيه معنيانِ:

أحدُهُما: أن الشمسَ في ذلك الوقتِ -وهو آخرُ النهارِ- إنما تَبْقَى ساعةً ثم تَغِيبُ.

---

(١) في «م»: وصاحبه. والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: يأمر. والمثبت من الأصل.

الثاني: من قولهم: (شَرِقَ المَيِّتُ بِرِيقِهِ) إذا لم يَبْقَ بعدَه إلا اليسيرُ ثم يَمُوتُ»، قاله النوويُّ في «شرحِه»(١).

وقد ذكَر صاحبُ «المطالع» ما ذكَره الشيخُ، وزاد عليه معنًى آخرَ في (شَرِقَ المَوْتَى)، ثم قال: «وَلَيْسَ بِالْبَيِّنِ»(٢)، وقد ذكَر المعانيَ الثلاثةَ الهَرَوِيُّ(٣) أيضًا.

قوله: «**فَلْيَفْرِشْ**» فرشتُه وأفرشتُه لُغتانِ.

قوله: «**وَلْيَجْنَأْ**» قال النوويُّ: «(وَلْيَجْنَأْ) بفتحِ الياءِ، وإسكانِ الجيمِ، وآخرُه مهموزٌ، [٦١/ ب] كذا ضبَطْنَاه، وكذا هو في أصولِ(٤) بلادِنا، ومعناه يَنْعَطِفُ، وقال عياضٌ: رُوِيَ (وَلْيَجْنَأْ) يعني كما ذكَرناه، ورُوِي (وَلْيَحْنِ) بالحاءِ المُهْمَلَةِ، قال القاضي: وهذا رَوَاه أكثرُ شيوخِنا، وكلاهُما صحيحٌ في المعنى، ومعناه الانحناءُ والانعطافُ في الرُّكوعِ، قال ورَوَاه بعضُ شيوخِنا (وَلْيَحْنُ) بضمِّ النونِ، وهو صحيحُ المعنى أيضًا»(٥).

(٥٣٥) **قوله:** «**عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ**» (أبو يعفورٍ) هذا اسمُه: عبدُ الرحمنِ بنُ عُبيدِ بنِ نِسطاسَ بكسرِ النونِ، وهو أبو يعفورٍ الأصغرُ، وأما الأكبرُ فاسمُه وَقْدَانُ، وقيل: واقدٌ بالقافِ، رَوَى له (ع)، ورَوَى للأوَّلِ (ع) أيضًا، كذا قال الشيخُ محيي الدينِ(٦) أن الراوِيَ هنا عن مصعبٍ أبو يعفورٍ(٧) الصغيرُ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٦)، وانظر: «تهذيب اللغة» (٨/ ٢٥١).

(٢) «مطالع الأنوار» (٦/ ٣٧).

(٣) «الغريبين للهروي» (٣/ ٩٢٢-٩٢٣).

(٤) في «م»: الأصول. والمثبت من الأصل.

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٦-١٧).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٧).

(٧) في «م»: اليعفور. والمثبت من الأصل.

قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: «قال بعضُ أشياخي فيما قرأتُه عليه: وفيه نظرٌ؛ لأن الصغيرَ لم يُذْكَرْ في الأخذِ عن مصعبٍ، ولا هو في أشياخِ شُعْبَةَ[١]؛ لأنه في (خ) عن شعبةَ عن أبي يعفورٍ، ثم رأيتُ أبا عليٍّ الغَسَّانِيَّ ذكرَهُما في كتابِه، وذكَر في شيوخِ الأكبرِ مصعبًا، وفيمن أَخَذَ عنه: أبا عَوانةَ كما هنا، ولم يَذْكُرْ في الأصغرِ ذلك[٢]، ورأيتُ الدِّمْيَاطِيَّ في حاشيةِ البُخاريِّ هنا قال إنه الأكبرُ، وهذا الراجحُ؛ لأنَّ المِزِّيَّ في «أطرافِه» نسبَهُ العَبْدِيَّ[٣]، والعبديُّ هو الأكبرُ» انتهى.

(٥٣٦) قوله: «هِيَ السُّنَّةُ» اختَلَفَ الناسُ في حُكْمِ الإقْعَاءِ، وفي تَفْسيرِهِ اختلافًا كثيرًا؛ للأحاديثِ.

قال النوويُّ: «والصوابُ الذي لا مَعْدَلَ عنه أن الإقعاءَ نوعانِ:

أحدُهُما: أن يلصِقَ اليَتَهُ بالأرضِ، ويَنْصِبَ ساقَيْهِ، ويَضَعَ يديْهِ على الأرضِ كإقعاءِ الكلبِ، هكذا فسَّرَه أبو عُبيدةَ مَعْمَرُ بنُ المُثَنَّى وصاحبُه أبو عبيدٍ القاسمُ بنُ سلَّامٍ وآخَرُونَ مِن أهلِ اللُّغَةِ، فهذا النوعُ هو المكروهُ الذي ورَد فيه النهيُّ.

والنوعُ الثاني: أن يَجْعَلَ أَليَتَهُ على عَقِبَيهِ بينَ السجدتينِ وهذا مرادُ ابنِ عبَّاسٍ بقولِه: (سنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ)، وقد نصَّ الشافعيُّ في «البويطي» و«الإملاءِ» على استحبابه في[٤] الجُلوسِ بينَ السجدتينِ، وحملَ حديثَ ابنِ عبَّاسٍ عليه جماعاتٌ من المحقِّقينَ»[٥]، فعدَّدَهُم وذكَر كلامًا آخَرَ يَدُلُّ لما فَسَّرَهُ.

---

(١) انظر: «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري» للقسطلاني (٢/ ١٠٤).

(٢) «تقييد المهمل» (٢/ ٤٩٨).

(٣) «تحفة الأشراف» (١٣/ ٤٤٤).

(٤) قوله: استحبابه في. في «م»: استحباب. والمثبت من الأصل.

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٩).

والأشهرُ مِن مذهبِ الشافعيِّ أَنَّ السنَّةَ في الجلوسِ بينَ السجدتينِ الافتراشُ، كما ذكَره النوويُّ[1] ضِمنَ كلامِه على هذا المكانِ.

قوله: «إِنَّا لَنَرَاهُ جُفَاءً بِالرَّجُلِ» قال أبو عليٍّ الغَسَّانِيُّ: سمعتُ أبا عمرَ بنَ عبدِ البرِّ مِرارًا يقولُه: (بِالرِّجْلِ) يَعْنِي الجَارحةَ، ويقُولُ: مَن قال بالرَّجُلِ فهو تصحيفٌ لا معنى له، وقد نقَل القاضي ما ذكَره ابنُ عبدِ البرِّ أنَه تصحيفٌ عن جميعِ رُواةِ مُسلمٍ، وصوَّب الناسُ الضمَّ وردُّوا على ابنِ عبدِ البرِّ[2].

قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: «ورأيتُ بخطِّ [٦٢/ أ] بعضِ الفُضَلاءِ أن في «مسندِ أحمدَ»[3] (جَفَاءً بِالْقَدَمِ)، فهذا يُؤَيِّدُ روايةَ مَن رَوَاه بكسرِ الراءِ»، قال: «وفي روايةِ ابنِ أبي خَيْثَمَةَ]»[4]: «جَفَاءً بِالْمَرْءِ» فعلى هذا يَصِحُّ الوجهانِ معًا»[5].

(٥٣٧) قوله: «وَاثُكْلَ أُمِّيَاهُ» (ثكل) بضمِّ الثاءِ، وسكونِ الكافِ، وبفتحِهما، مثلُ البُخْلِ والبَخَلِ، وهو فِقدانُ المرأةِ ولدَها، و(أُمِّيَاهُ) بكسرِ الميمِ.

قوله: «فَمَنْ وَافَقَ خَطُّهُ فَذَاكَ» اختلَف العلماءُ في معناه كما قاله الشيخُ محيي الدينِ: «فالصحيحُ أن معناه: مَنْ وافَق خطُّه فهو مباحٌ له، لكنْ لا طريقَ لنا إلى العلمِ اليقينيِّ بالموافقةِ، فلا يُباحُ».

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٩).

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٢/ ٤٦٠)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٩).

(٣) لم أجد في مسند أحمد رواية بلفظ: «جفاء بالقدم» بل الرواية فيه (ح:٢٨٥٣): «بالرجل» أيضًا.

(٤) قوله: وفي مسند خيثمة بن سليمان. كذا في الأصل. ولعلَّه يقصد ما أسنده خيثمة بن سليمان في كتابه في فضائل الصحابة أو غيره، والله أعلم.

ووقع في «م»: وفي مسند أحمد خيثمة بن سليمان. وفي «البدر المنير» لابن الملقن (٣/ ٦٧٢): وفي كتاب ابن أبي خيثمة.

(٥) «البدر المنير» لابن الملقن (٣/ ٦٧٢).

ثم قال: «وإنما قال النبيُّ ﷺ: «فَمَنْ وَافَقَ خَطُّهُ فَذَاكَ»، ولم يَقُلْ هو حرامٌ بغيرِ تعليقٍ على الموافقةِ؛ لئلَّا يَتَوَهَّم مُتَوَهِّمٌ أن النهيَ يَدْخُلُ فيه ذاك النبيُّ الذي كان يَخُطُّ، فحافَظ النبيُّ ﷺ على حُرمةِ ذاك النبيِّ مع بيانِ الحُكمِ في حقِّنا، فالمَعنى أن ذاك النبيَّ لا منعَ في حقِّه، وكذا لو علِمتُم موافقَتَه، ولكِنْ لا عِلمَ لكُم بها»[1]، وذكَر كلامًا آخرَ في معناه.

قوله: «**وَالْجَوَّانِيَّةِ**» هو بفتح الجيمِ وتشديدِ الواوِ وبعدَ الألفِ واوٌ، ثم نونٌ، ثم ياءٌ مشدَّدَةٌ، وحكى القاضي وبعدَه ابنُ قُرْقُولَ تخفيفَ الياءِ، وهي موضعٌ بقربِ أُحُدٍ؛ شماليَّ المدينةِ.

قال القاضي: «مِنْ عَمَلِ الفَرْعِ»[2] وليس كذلك؛ لأنَّ الفرعَ بينَ مكَّةَ والمدينةِ.

وقال صاحبُ «المطالِع»: «مِنْ عَمَلِ المَدِينَةِ مِنْ جِهَةِ الفَرْعِ»[3].

(٥٤٠) **قوله: «وَهُوَ مُوَجِّهٌ»** هو بكسرِ الجيمِ؛ أي: موجِّهٌ وجْهَهُ وراحلَتَهُ.

(٥٤١) **قوله: «إِنَّ عِفْرِيتًا مِنَ الجِنِّ جَعَلَ يَفْتِكُ عَلَيَّ البَارِحَةَ»** (يَتَفَلَّتُ عَلَيَّ) كذا وقَع في كتابِ (خ)[4]، و(يَفْتِكُ) [٦٢/ ب] وقَع في النُّسخِ من روايةِ الجُلُودِيِّ وابنِ ماهانَ، والفتْكُ: الأخذُ في غفلةٍ وخديعةٍ.

قال ابنُ قُرْقُولَ: (جَعَلَ يَفْتِكُ عَلَيَّ البَارِحَةَ) بضمِّ التاءِ وكسرِها، ذكَره (م)، وقد فسَّرْنا الفَتْكَ، لكنَّه هنا تصحيفٌ مِن «تَفَلَّتَ»، كما في البخاريِّ؛ أي: تَوَثَّبَ وَتَسَرَّعَ لإضراري[5].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٢٣).

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٢/ ٤٦٤).

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/ ١٩٥).

(٤) صحيح البخاري (ح:٤٦١، ح:٣٤٢٣)، ح:٤٨٠٨).

(٥) «مطالع الأنوار» (٥/ ١٩١).

(٥٤١) **قوله: «فَذَعَتُّهُ»** «بذالٍ معجمَةٍ، وتخفيفِ العينِ المُهمَلَةِ؛ أي: خَنَقْتُهُ، قال مسلمٌ: «وفي روايةِ أبي بكرِ بنِ أبي شيبة (فَدَعَتُّهُ) يعني بالدالِ المُهمَلَةِ، وهو صحيحٌ أيضًا، ومعناه دفَعْتُه دفعًا شديدًا، والدَّعْتُ والدَّعُّ: الدفعُ الشديدُ».

وأنكَر الخَطَّابِيُّ المُهمَلَةَ، وقال: «لا تَصِحُّ» وصحَّحَها غيرُه وصوَّبُوها، وإن كانتِ المُعْجَمَةُ أوضحَ وأشهَرَ، قاله النوويُّ في «شرحِه»[١]، وقد ذكَر المسألةَ صاحبُ «المطالعِ» وزاد أن في روايةِ ابنِ الحَذَّاءِ في حديثِ ابنِ أبي شيبةَ (فَذَغَتُّهُ) بذالٍ وغينٍ معجَمَتَيْنِ[٢].

(٥٤٣) **قوله: «ابنُ الرَّبِيعِ»** «هو الصحيحُ المشهورُ في كُتُبِ أسماءِ الصحابةِ والأنسابِ وغيرِها، ورَوَاه أكثرُ رُواةِ «الموطَّأِ» عن مالكٍ، فقالوا: ابنَ ربيعةَ، وكذا رَوَاه (خ) من روايةِ مالكٍ.

قال القاضي: «وهذا الذي قاله غيرُ معروفٍ، ونسَبَهُ باتِّفَاقِهم أبو العاصِ بنُ الربيعِ بنِ عبدِ العُزَّى بنِ عبدِ شمسِ بنِ عبدِ منافٍ، واسمُ أبي العاصِ: لَقِيطٌ، وقيل مُهَشَّمٌ، وقيل غيرُ ذلك»[٣].

(٥٤٤) **قوله: «انْظُرِي غُلَامَكِ النَّجَّارَ»** قال ابنُ بَشْكُوالَ: «اسمُ الغُلامِ مِينا، وقيل: ياقولُ، يعني باللَّامِ مولَى العاصي بنِ أُمَيَّةَ، وقيل: ميمونٌ النَّجَّارُ»[٤].

---

(١) هذا نص كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٢٩).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/ ٣٩).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٢/ ٤٧٦) والمقصود بقوله: هذا الذي قاله غير معروف، هو الأصيلي.

(٤) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٣٤٢-٣٤٣).

قال: «وقرأتُ بخطِّ ابن حيَّانَ، قال: ذكَر عبدُ اللهِ بنُ حُنين المُحدِّثُ الأندلُسيُّ في كتابه في الرجالِ [٦٣/ أ] عن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ قال: عَمِلَ منبرَ النبيِّ ﷺ صُباحٌ غلامُ العبَّاسِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ»(١).

قال: «وذكَر أيضًا عنِ المطَّلِبِ أن الذي عمِلَهُ قَبيصةُ المخزوميُّ مِن أَثْلَةٍ كانت قريبةً من المسجدِ» انتهى، وياقولُ باللَّامِ والميمِ أيضًا، قال الخطيبُ: «ولا نَعْلَمُ أحدًا سمَّى المرأةَ»(٢).

قوله: «فَعَمِلَ هَذِهِ الثَّلَاثَ دَرَجَاتٍ» قال النوويُّ: «هذا مما يُنكِرُهُ أهلُ العربيةِ، والمعروفُ عندَهُم أن يَقولَ: ثلاثَ الدَّرجاتِ أو الدَّرجاتِ الثلاثَ»، قال: «وهذا الحديثُ دليلٌ لكونِه لغةً قليلةً»(٣).

قوله: «فَهِيَ مِنْ طَرْفَاءِ الغَابَةِ» الطرفاءُ ممدودٌ، والغابةُ موضعٌ من عوالي المدينةِ.

قوله: «وَسَاقُوا» قال النوويُّ: «هكذا في النسخِ بضميرِ الجمعِ، وكان يَنْبَغِي أن يَقُولَ: (وَسَاقَا)؛ لأنَّ المُرادَ بيانُ روايةِ يعقوبَ بنِ عبدِ الرحمنِ وسُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ عن أبي حازمٍ، فهُما شَريكانِ في الروايةِ عنه».

قال: «ولعلَّه أتى بلفظِ الجمعِ، ومرادُه الاثنانِ، وإطلاقُ الجمعِ على الاثنينِ جائزٌ بلا شكٍّ، لكن هل هو حقيقةٌ أم مجازٌ؟ فيه خلافٌ مشهورٌ، الأكثرونَ أنه مجازٌ».

قال: «ويَحْتَمِلُ أن مسلمًا أراد بقولِه (وسَاقُوا) الرُّواةَ عن يعقوبَ وعن سفيانَ، وهم كثيرون»(٤).

---

(١) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٣٤٤).
(٢) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٣٤٥).
(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٣٤-٣٥).
(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٣٥-٣٦).

(٥٤٥) قوله: «حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ مُوسَى القَنْطَرِيُّ» (القنطري) منسوبٌ إلى محلَّةٍ مِن محالِّ بغدادَ تُعرَفُ بقَنْطَرَةِ البَرَدَانِ.

قوله: «أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا» «قال الهَرَوِيُّ: قيل: هو أن يأخُذَ بيدِهِ عصًا يَتَوَكَّأُ عليها، أي بخاصرتِه. وقيل: معناه أن يَقْرَأَ مِن آخرِ السورةِ آيةً أو آيتينِ، ولا يَقْرَأُ السورةَ بكمالِها في فرضِهِ.

وقيل: معناه أَنْ يُصَلِّيَ وهو واضعٌ يدَه على خَصْرِهِ؛ ومنه الحديثُ «الِاخْتِصَارُ رَاحَةُ أَهْلِ النَّارِ»[١].

وقيل: حذفُ قيامِها وركوعِها وسجودِها، فلا يَمُدُّهُ، وقيل: حَذْفُ التي فيها السجداتُ فلا يَقْرَأُ بها.

وقيل: قراءَتُه بالآياتِ[٢] التي فيها السجداتُ فقط، ذكَرها المحبُّ الطبريُّ في «أحكامِه»، والقولُ الثالثُ من هذه الأقوالِ كلِّها هو الصحيحُ.

وسببُ كراهَتِه، قيل: لأنه فعلُ اليهودِ، وقيل: فعلُ الشيطانِ، وقيل: [٦٣/ ب] لأنَّ إبليسَ هبط من الجنَّةِ كذلك، وقيل: لأنه فِعلُ المُتَكَبِّرِينَ[٣].

(٥٤٨) قوله: «وَلَكِنْ لِيَبْزُقْ[٤] عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ اليُسْرَى» هذا في غيرِ المسجدِ، أما المُصَلِّي في المسجدِ فلا يَبْصُقْ إلا في ثوبِه؛ لقولِه ﷺ: «البُزَاقُ فِي المَسْجِدِ خَطِيئَةٌ»[٥] فكيفَ يَأْذَنُ به[٦]!

---

(١) رواه ابن خزيمة (٩٠٩)، وابن حبان (٢٢٨٦).

قال الذهبي في «ميزانه» (٢/ ٣٩٢): منكر.

(٢) في «م»: في الآيات. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٣٦-٣٧)، وانظر: «الغريبين» (٢/ ٥٥٩-٥٦٠).

(٤) في «م»: كثيرون. والمثبت من الأصل.

(٥) رواه البخاري (ح:٤١٥)، ومسلم (ح:٥٥٢).

(٦) في «م»: فيه. والمثبت من الأصل.

(٥٥٣) قولـه: «وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِي أَعْمَالِهَا...» إلى آخرِه. قال النَّوويُّ: «ظاهرُه أن هذا القُبحَ والذَّمَّ لا يَخْتَصُّ بصاحبِ النُّخَاعةِ، بل يَدْخُلُ فيه هو، وكلُّ مَن يَرَاها ولا يُزِيلُها بدفنٍ أو حَكٍّ ونحوِه»[١]، وما قاله حسنٌ مليحٌ.

(٥٥٦) قولـه: «فِي خَمِيصَةٍ» الخَمِيصةُ: كساءٌ مربَّعٌ مِن صوفٍ، وقد تقدَّمَ.

قولـه: «إِلَى أَبِي جَهْمٍ» اسمُ أبي جهمٍ: عامرُ بنُ حُذيفةَ بنِ غانمٍ القُرَشِيُّ، العَدَوِيُّ، المَدَنِيُّ، الصحابيُّ، قال أبو أحمدَ الحاكمُ: «ويُقَالُ اسمُه: عُبَيدُ بنُ حُذيفةَ»[٢].

قولـه: «بِأَنْبَجَانِيَّةٍ» قال القاضي: رُوِيناهُ بفتحِ الهمزةِ وكسرِها وبفتحِ الباءِ وكسرِها[٣] أيضًا في غيرِ (م)»، وبالوجهين ذكَرها ثعلبٌ. قال: «ورُوِيناهُ بتشديدِ الياءِ في آخِرِه وتخفيفِها، معًا في غيرِ (م)؛ إذ هو في روايةٍ لِمُسلِمٍ (بأنبجانيةِ) مشدَّدٌ مكسورٌ على الإضافةِ إلى أبي جَهْمٍ، وعلى التذكيرِ في الروايةِ الأُخرى: (كِسَاءٌ لَهُ أَنْبِجَانِيَّةٌ). قال ثعلبٌ: «هو كُلُّ ما لُيِّفَ»، وقال غيرُه: «كساءٌ غليظٌ لا عَلَمَ له»، وإذا كان للكساءِ عَلَمٌ فهو خَمِيصةٌ، وقيل غيرُ ذلك[٤].

(٥٥٧) قولـه: «حَدَّثَنَا سُفْيَانُ» هو ابنُ موسى، قال النَّوويُّ: «بَصْرِيٌّ ثِقةٌ معروفٌ»، وقال [٦٤/ أ] الدَّارَقطنيُّ: «هو ثقةٌ مأمونٌ»[٥]، وقال أبو

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٤٢).

(٢) «الأسامي والكنى» (٣/ ١٠٥).

(٣) قوله: وبفتح الباء وكسرها. ليس في «م» . ومثبت من الأصل، و«شرح صحيح مسلم».

(٤) النص كاملاً للنووي في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٤٣).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٢٢).

عليٍّ الغَسَّانِيُّ: «هو ثقةٌ»[١]، وأنكَروا على مَن زعَم أنه مجهولٌ»[٢]، انفَرد به (م) عن الستَّةِ.

(٥٦٠) قوله: «**عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، قَالَ: تَحَدَّثْتُ أَنَا وَالْقَاسِمُ عِنْدَ عَائِشَةَ**» ابنُ أبي عتيقٍ هو عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ، والقاسمُ هو ابنُ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ.

قوله: «**وَكَانَ القَاسِمُ رَجُلًا لَحَّانَةً**» أي: كثيرَ اللَّحْنِ، ورَواه[٣] بعضُهم (لُحْنَةً) بضمِّ اللَّامِ، وسكونِ الحاءِ، وهو بمعنى لَحَّانَةٍ.

قوله: «**وَأَضَبَّ عَلَيْهَا**» بفتحِ الهمزةِ والضادِ المعجمَةِ، وتشديدِ الموَحَّدَةِ؛ أي: حقَد.

قوله: «**قَالَتْ: اجْلِسْ غُدَرُ**» (غدر) معناه: يا غادرُ.

قوله: «**أَخْبَرَنِي أَبُو حَزْرَةَ**» (أبو حَزْرَةَ) بفتحِ الحاءِ المهمَلَةِ، وسكونِ الزاي[٤]، ثم راءٍ[٥]، واسمُه يعقوبُ بنُ مجاهدٍ، ويقالُ: كنيتُه أبو يوسفَ، وأبو حَزْرَةَ لَقَبٌ، ثقةٌ[٦]، تُوُفِّيَ سنةَ ١٥٠، أخرج له (م د).

(٥٦٤) قوله: «**أُتِيَ بِقِدْرٍ فِيهِ خَضِرَاتٌ**» كذا هو في نسخِ مسلمٍ كُلِّهَا (بقِدْرٍ)، ووقَع في (خ د) وغيرِهما من الكُتُبِ المعتمَدَةِ (بِبَدْرٍ) بباءَيْنِ مُوَحَّدَتَيْنِ.

---

(١) «تقييد المهمل» (٣/ ٨١٤).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٤٦).

(٣) في «م»: وروى. والمثبت من الأصل.

(٤) في «م»: الراء. والمثبت من الأصل. وكذا ضبطه ابن ماكولا في «الإكمال» (٢/ ٤٦٠).

(٥) في «م»: زاء. والمثبت من الأصل.

(٦) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٦١).

قال النَّوويُّ: «قال العلماءُ هذا الصوابُ، وفسَّر[١] الرواةُ وأهلُ اللُّغةِ والغريبِ البدرَ بالطبقِ، قالوا سُمِّيَ بدرًا لاستدارتِه؛ كاستدارةِ البدرِ»[٢].

قوله: «قَرَّبُوهَا إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ» بعضُ أصحابِه هو أبو أيُّوبَ الأنصاريُّ.

(٥٦٧) قوله: «فَالْخِلَافَةُ شُورَى» أي: يَتَشَاوَرُونَ فيها. [٦٤/ ب]

قوله: «بَيْنَ هَؤُلَاءِ السِّتَّةِ» هم عُثمانُ، وعليٌّ، وطلحةُ، والزُّبَيرُ، وسعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ، وعبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ رضي الله عنهم، ولم يَدْخُلْ[٣] سعيدُ بنُ زيدٍ معَهم، وإن كان مِن العَشْرَةِ؛ لأنه مِن أقاربِه، فتورَّع عن إدخالِه، كما تورَّع عن إدخالِ ابنِه عبدِ اللهِ رضي الله عنهم، وقيل: كان غائبًا، ولم يَذْكُرْ أبا عُبيدةَ، كأنه كان تُوُفِّيَ.

قوله: «أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الكَلَالَةِ» في الكلالةِ.

قوله: «آيَةُ الصَّيفِ» يعني الآيةَ التي نزلتْ في الصيفِ، وهي قولُه: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ...﴾[٤] إلى آخرِها.

(٥٦٨) قوله: «يَنْشُدُ ضَالَّةً» نَشِدْتُ الضَّالَّةَ إذا طلبتُها، وأنشدتُها إذا عرفتُها، وروايةُ هذا الحديثِ بفتحِ المُثَنَّاةِ تحتُ، وضمِّ الشينِ المعجمةِ.

(٣٨٩) قوله: «فَلُبِسَ عَلَيْهِ» (لُبِسَ) بتخفيفُ الباءِ؛ أي: خُلِطَ عليه صلاتُه، قال في «المطالع»: «ومنهم مَن ثقَّلَها؛ والتخفيفُ أفصحُ»[٥].

---

(١) في «م»: وفسروا. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٥٠).

(٣) قوله: يدخل. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٤) سورة النساء، الآية (١٧٦).

(٥) «مطالع الأنوار» (٣/ ٤١٤).

قوله: «**فَهَنَّاهُ وَمَنَّاهُ**» أي: أعطَاه الأمانيَّ وقرَّبَها عليه، وسُهِّل همزُه إتباعًا لمنَّاه، ويُقَالُ: هَنَانِي الطعامُ ومَرَانِي؛ أي: طاب لي واستمريتُه، أُتْبِعَت مَرَانِي هَنَانِي، وإلا فإنما يُقال: أَمْرَأَنِي رُبَاعِيٌّ، لفظ «المطالع»[(١)]، وذكَره ابنُ الأثيرِ في المهموزِ، ثم قال: «هذا هو الأصلُ بالهمزِ، وقد يُخَفَّفُ، وهو في هذا الحديثِ أشبهُ لأجلِ مَنَّاهُ»[(٢)] انتهى.

(٥٧٠) قوله: «**عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ الأَسْدِيِّ حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ**» الأسديُّ بسكونِ السينِ، ويُقَالُ: بالزَّاي، ويأتي.

وقوله: «**حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ المُطَّلَبِ**» قال النوويُّ: «كذا في نسخ (خ م)، والذي ذكَره ابنُ سعدٍ وغيرُه من أهلِ التواريخِ والسيرِ أنه حليفُ بني[(٣)] المُطَّلِبِ، وكان جدُّه [٦٥/ أ] حالَفَ المُطَّلِبَ بنَ عبدِ منافٍ»[(٤)]، وكذا قال الدِّمْيَاطِيُّ: «صوابُه بني المُطَّلبِ أخي هاشمٍ وعبدِ شمسٍ ونوفَلٍ أولادِ عبدِ منافٍ، اللَّهُمَّ إلَّا أن يُنْسَبَ إلى بني عبدِ المُطَّلبِ بطريقِ الحِلْفِ الذي كان بينَ بني هاشمٍ وبني المُطَّلبِ، في قولِه عليه السلامُ «**إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو المُطَّلِبِ سِيٌّ**[(٥)] **وَاحِدٌ**».

(٥٧٠) قوله: «**عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَالِكٍ ابنِ بُحَيْنَةَ**» الصوابُ تنوينُ (مالكٍ)، وكتابةُ (ابنِ بحينةَ) بالألفِ، وقد قدَّمتُ ذلك، ولكن ذكرتُه للفائدةِ.

---

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ٤١٤).

(٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥/ ٢٧٧).

(٣) في «م»: بن عبد. والمثبت من الأصل، و«شرح صحيح مسلم».

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٥٩).

(٥) في «م»: شيء. والمثبت من الأصل. قال ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٥٣٥): «شَيْءٌ وَاحِدٌ» هِيَ رِوَايَةُ الْأَكْثَرِ، وَوَقَعَ لِلْحَمَوِيِّ «سِيٌّ وَاحِدٌ» بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتَانِيَّةِ.

(٥٧٢) **قوله: «تَوَشْوَشَ الْقَومُ»** (توشوش) بالمعجَمَتين، قال القاضي: «رُوِيَ بالمعجَمَةِ وبالمُهمَلَةِ، وكلاهما صحيحٌ، ومعناه أي معنى المهملَةِ: تَحَرَّكُوا»(١) انتهى.

وأما بالمعجَمَةِ فمعناه صوتٌ في اختلاطٍ، وقد ذكَر الإعجامَ والإهمالَ ابنُ قُرْقُولَ في «مطالعِه»(٢).

قوله: «ثُمَّ تَحَوَّلَ» ظاهرُ هذا الحديثِ أنه ﷺ قال لهم: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ» إلى آخرِه بعد أن(٣) ذكَر أنه زاد أو نَقَصَ قبل أن يَسْجُدَ للسهوِ، ثم بعدَ أن قالَه سجَد للسهوِ، ومن ذكَر ذلك؛ فالحُكمُ أنه يَسْجُدُ ولا يَتكَلَّمُ، ولا يأتي بمُنافٍ للصلاةِ، والجوابُ: أن (ثم) لعطفِ جملةٍ على جُملةٍ بدليل ما جاء في حديثِ ابنِ مسعودٍ: «**فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَثَنَى رِجْلَهُ وَاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ...**»(٤) الحديثَ، وجوابٌ آخرُ: أن هذا قبلَ تحريمِ الكلامِ في الصلاةِ، وأُجيبَ بجوابٍ آخرَ.

(٥٧٣) **قوله: «إِحْدَى صَلَاتِي العَشِيِّ»** قال النوويُّ: «قال الأزهريُّ(٥): (العَشِيُّ) عندَ العربِ ما بينَ زوالِ الشمسِ وغروبِها»(٦). [٦٥/ ب]

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٢/ ٥١٨).

(٢) «مطالع الأنوار» (٦/ ٢٤٥).

(٣) قوله: أن. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٤) أخرجه البخاري (ح:٤٠١)، ومسلم (ح:٥٧٢).

(٥) «تهذيب اللغة» (٣/ ٣٨).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٦٨).

قوله: «إِلَيْهَا» والجِذْعُ مُذَكَّرٌ، ولَكِنْ أُنِّث على إرادةِ الخَشَبَةِ.

قوله: «وَخَرَجَ سَرَعَانُ النَّاسِ» السَّرَعَانُ بفتحِ السينِ والراءِ، هذا هو الصوابُ كما قاله النوويُّ[1]، ورجَّحهُ صاحبُ «المطالع»[2]، والسَّرَعَانُ المُسرِعُونَ، وعن بعضِهم إسكانُ الرَّاءِ، وضبَطَه الأَصِيلِيُّ في (خ) بضمِّ السينِ وسكونِ الراءِ، جمعُ سريعٍ كقفيزٍ وقُفْزَانٍ، وكَثِيبٍ وكُثْبَانٍ.

قوله: «قَالَ: وَأُخْبِرْتُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ» القائلُ: (وأُخْبِرتُ) إلى آخرِه هو محمَّدُ بنُ سيرينَ قاله النوويُّ[3]، انتهى، وقد رَوَاه (د ت س)[4] عن ابنِ سيرينَ عن خالدٍ الحذَّاءِ عن أبي قِلَابَةَ عن أبي المُهَلَّبِ عن عِمْرَانَ.

قوله: «عَنْ أَبِي سُفْيَانَ» قيل: اسمُه قُزْمَانُ.

قوله: «حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ إِسْمَاعِيلَ الخَزَّازُ» (الخزاز) بخاءٍ معجمَةٍ، ثُمَّ زَايَيْنِ مُعْجَمَتَيْنِ.

(٥٧٤) قوله: «عَنْ أَبِي المُهَلَّبِ» اسمُ أبي المُهَلَّبِ: عبدُ الرَّحمنِ بنُ عمرٍو، وقيل معاويةُ بنُ عمرٍو، وقيل بالعكسِ.

قال النوويُّ: «ذكَر هذه الأقوالَ الثلاثةَ في اسمِه (خ) في «تاريخِه»، وآخَرونَ، وقيل: اسمُه النضرُ بنُ عمرٍو الجَرْمِيُّ، الأزديُّ، البصريُّ، التابعيُّ الكبيرُ»[5].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٦٨).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٧٩).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٦٩).

(٤) أبو داود (ح:١٠٣٩)، والترمذي (ح:٣٩٥)، والنسائي (ح:١٢٣٦).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٧٠).

وذكَـر القـولَ الأوَّلَ والثـاني والرابـع[١] الذهبيُّ في «المقتنـى مختصـر الكُنـى للحاكـم»[٢]، وهـو عـمُّ أبـي قِلابـةَ الـرَّاوي هنـا.

(٥٧٦) قولـه: «غَيْـرَ أَنَّ شَـيْخًا» الشـيخُ أُمَيَّـةُ بـنُ خَلَـفٍ، قُتِـلَ يـومَ بـدرٍ كافـرًا، ولـم يَكُـنْ أسـلَم قـطُّ، وفي «سـيرةِ ابـنِ سـيِّدِ النـاسِ»[٣] أن الـذي رفَـع الـترابَ إلـى جبهتِـه حيـن قـرَأ النبيُّ ﷺ (النجـم) الوليـدُ بـنُ المُغيـرةِ، ويُقـالُ: إن أبـا أُحَيْحَـةَ سـعيدَ بـنَ العـاصِ الـذي فعَـل ذلـك، ويُقَـالُ: كلاهُمـا، ولعلَّهمـا فعـلا ذلـك، واللهُ أعلـمُ.

وفي «مبهمـاتِ» ابـنِ بَشْـكُوالَ: الرجـلُ أميـةُ بـنُ خَلَـفٍ، وقيـل: [٦٦/ أ] الوليـدُ بـنُ المُغيـرةِ، وقيـل: عُتبـةُ بـنُ ربيعـةَ، وقيـل: أبـو أُحَيْحَـةَ سـعيدُ بـنُ العـاصِ، ثـم قـال: «والـذي ذكَـره البخـاريُّ أصـحُّ إن شـاء اللهُ يَعْنِـي أُمَيَّـةَ بـنَ خَلَـفٍ»[٤] انتهـى، وقـد ذكـر ذلـك بأطـولَ مِـن هـذا شـيخُنا في تعليقِـه علـى البخـاريِّ[٥].

(٥٧٧) قولـه: «عَـنِ ابْـنِ قُسَـيطٍ» هـو يزيـدُ بـنُ عبـدِ اللهِ بـنِ قُسـيطٍ، بضـمِّ القـافِ، وفتـحِ السـينِ المهملَةِ.

قولـه: «لَا قِـرَاءَةَ مَـعَ الإِمَـامِ» يَعْنِي لا تُقرَأُ السورةُ التي بعدَ الفاتحةِ في الصلاةِ الجَهرِيَّةِ.

(٥٧٨) قولـه في الطريـقِ الأُولـى: «عَـنْ عَبْـدِ الرَّحْمَـنِ الأَعْـرَجِ مَوْلَـى بَنِـي مَخْـزُومٍ»، وفي الطريـقِ الثانيـةِ: **«عـن عبـدِ الرَّحمـنِ الأعـرجِ»**.

---

(١) قوله: والرابع. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «المقتنى» (٢/ ١٠٢).

(٣) «عيون الأثر» (١/ ٢٠٩).

(٤) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٩٤).

(٥) «التوضيح» (٨/ ٣٨٣).

قال النوويُّ: «قال الحُميديُّ صاحبُ «الجمع»: الأعرجُ الأوَّلُ مولى بني مخزوم[١] اسمُه عبدُ الرحمنِ بنُ سعدٍ المُقْعَدُ، كنيتُه أبو حُميدٍ، وهو قليلُ الحديثِ، وأما عبدُ الرحمنِ الأعرجُ الآخَرُ فهو ابنُ هُرمُزَ، كنيتُه أبو داودَ، مولى ربيعةَ بنِ الحارثِ، وهو كثيرُ الحديثِ، رَوَى عنه جماعاتٌ من الأئِمَّةِ، وقد أخرج (م) عنهما جميعًا في سجودِ القرآنِ، فربَّما أُشْكِلَ ذلك؛ فمولى بني مخزوم يَرْوِي ذلك عنه صفوانُ بنُ سُلَيمٍ، وأمَّا ابنُ هُرْمُزَ فرَوى ذلك عنه عُبيدُ اللهِ بنُ جعفرٍ[٢].

وكذا قال الدارَقطنيُّ أن الأعرجَ اثنانِ يرويانِ عن أبي هريرةَ؛ أحدُهما وهو المشهورُ عبدُ الرحمنِ بنُ هُرمُزَ، والثاني عبدُ الرحمنِ بنُ سعدٍ مولى بني مخزومٍ»[٣].

قال النوويُّ: «وهذا هو الصوابُ، وقال أبو مسعودٍ الدِّمشقيُّ: هما واحدٌ، قال الغَسَّانيُّ: الصوابُ قولُ الدارَقطنيِّ، واللهُ أعلمُ»[٤].

(٥٧٩) قوله: «وَفَرَشَ قَدَمَهُ اليُمْنَى» قال النوويُّ: «قال القاضي: قال الفقيهُ أبو محمدٍ الخُشَنِيُّ: صوابُه: وفَرَشَ قَدَمَهُ اليُسْرَى، وأنكر القاضي قولَه؛ لأنه قد ذكَر في هذهِ [٦٦/ ب] الرِّوايةِ ما يَفْعَلُ باليُسرَى، وأنه جعَلَها بينَ فَخِذِهِ وساقِه.

قال: ولعلَّ صوابَهُ: ونَصَبَ قدَمَهُ اليُمنى، قال: وقد تكُونُ الرِّوايةُ صحيحةً في اليُمنَى، ويكُونُ معنى فرشِها أنه لم يَنْصِبْهَا على أطرافِ أصابعِه في هذه المرَّةِ، ولا فَتحَ أصابِعَها كما كان يَفْعَلُ في غالبِ

---

(١) قوله: مولى بني مخزوم. ليس في «م». ومثبت من الأصل، و«الجمع بين الصحيحين».

(٢) «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٣٢٢).

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٧٧-٧٩).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٧٩).

الأحـوالِ» انتهـى، وقـد اختـار الشيـخُ محيـي الديـنِ التأويـلَ الأخيـرَ[١]، وأنـه فعـل ذلـك لبيـانِ الجـوازِ.

(٥٨١) قولـه: «أَنَّ أَمِيـرًا» هـذا الأميـرُ اسـمُه نافـعُ بـنُ عبـدِ الحـارثِ، كـذا قالـه شيـخُ شيخِنا سراجُ الدِّينِ البُلْقِينـيُّ شيـخُ الإسلامِ، ونافعٌ كان استعمَلَه عمرُ على مكَّةَ والطائفِ، وكان فاضـلًا، وهـو صحابـيٌّ، وأنكـر الواقـديُّ ذلـك، وقـال: «هـو تابعـيٌّ، والمشـهورُ صحبتُـه»[٢].

وقـال القُرْطُبِـيُّ في «مفهِمِـه»: «هـو الحـارثُ بـنُ حاطـبٍ فيمـا أَحْسَبُ»[٣] انتهى، وفيه نظرٌ؛ وذلـك أن الحـارثَ بـنَ حاطـبٍ إنمـا تَأَمَّرَ لابـنِ الزُّبيـرِ سنةَ سـتٍّ وسـتين[٤]، والقصَّـةُ حُكِيَـتْ لابـنِ مسـعودٍ، وهـو المـرادُ بقولِـه في الحديـثِ: «عَـنْ عَبْـدِ اللهِ»، وابـنُ مسـعودٌ تُوُفِّـيَ سـنةَ اثنيـنِ وثلاثيـنَ أو ثـلاثٍ، قبـلَ تَأَمُّـرِ الحـارثِ بـنِ حاطـبٍ بنحـوِ أربـعٍ وثلاثيـنَ سـنةً، فاعلَمْـهُ واسـتفِدْهُ.

قولـه: «أَنَّـى عَلِقَهَـا» هـو بكسـرِ الـلَّامِ؛ أي: مِـن أيـنَ حصَّـل هـذه السـنَّةَ وظَفِـرَ بهـا.

(٥٩٣) قولـه: «عَـنْ أَبِـي سَـعِيدٍ» «اسـمُ أبـي سـعيدٍ عبـدُ رَبِّـهِ، ذكَـره (خ)، وقـال: «هـو مِـن أهـلِ الشـامِ، واسـمُ ابنِـه سـعيدٌ»، وقـال ابـنُ السَّـكَنِ: «هـو ابـنُ أخـي عائشـةَ مـن الرَّضاعـةِ»؛ وغلِـط، وقـال ابـنُ عبـدِ الـبرِّ: «هـو الحسـنُ البصـريُّ»؛ وغلِـط أيضًـا»[٥].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٨٠).

(٢) انظر: «الاستيعاب» (٤/ ١٤٩١).

(٣) «المفهم» (٢/ ٢٠٣).

(٤) في «م»: وسبعين. والمثبت من الأصل.

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٩١-٩٢).

(٥٩٥) قوله: «**ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ**» الدُّثور: الأموال العظيمةُ.

قوله: «**قَالَ أَبُو صَالِحٍ: فَرَجَعَ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ**، [٦٧/ أ] **فَقَالُوا: سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلُ الأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا، فَفَعَلُوا مِثْلَهُ**» الحديثَ.

هكذا أَوْرَدَ هذا الحديثَ مسلمٌ بعضَه مسندًا، وبعضَه مرسَلًا، والمرسَلُ منه قولُ أبي صالحٍ: «**فَرَجَعَ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ...**» إلى آخرِه؛ لأن أبا صالحٍ لم يُسْنِدْهُ، وقد أخرَجه (خ) في غيرِ موضعٍ، ولم يَذْكُرْ فيه هذه الزيادةَ مِن قولِ أبي صالحٍ، إلا أن مسلمًا قد أخرَجه مِن وجهٍ آخَرَ عن أبي صالحٍ، وفيه هذه الزيادةُ مُتَّصِلةً مع سائرِ الحديثِ، وأخرَجه من حديثِ رَوْحٍ عن سُهَيل عن أبيه عن أبي هريرةَ عن رسولِ اللهِ، وقال في آخرِه بمثلِ حديثِ قتيبةَ عن الليثِ، إلا أنه أَدْرَجَ في حديثِ أبي هريرة قولَ أبي صالحٍ: «**ثُمَّ رَجَعَ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ...**» إلى آخرِ الحديثِ، انتهى كلامُ مسلمٍ.

فقد اتَّصل ما فيه من المرسَلِ، وقد وقَع فيه أيضًا زيادةٌ أَوْرَدَها (م) غيرَ متَّصِلةٍ، وهي قولُه بعد انقضائِه: «**وَزَادَ غَيْرُ قُتَيْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ**» إلى قولِه: «**وَهَمَّتْ**»، وذكَرْنا في الحديثِ وهذا غيرُ مُتَّصلٍ كما ترَى، قاله الرشيدُ العطَّارُ في «الغُرَرِ»(١).

(٥٩٦) قوله: «**مُعَقِّبَاتٌ**» معناه تسبيحاتٌ تُفْعَلُ أعقابَ الصلواتِ، وقال أبو الهيثم: «سمِّيتْ مُعَقِّباتٌ؛ لأنها تُفْعَلُ مرَّةً بعد أُخْرَى»(٢).

قوله: «**عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْمَذْحِجِيِّ**» هو بفتحِ الميمِ، وسكونِ الذالِ المعجمَةِ، ثم حاءٍ مهمَلَةٍ مكسورةٍ، ثم جيمٍ، منسوبٌ إلى قبيلةٍ معروفةٍ.

---

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٣٠١-٣٠٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ٣٠١-٣٠٣).

قوله: «**فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ**» قال صاحبُ «المطالعِ»: «قال الخَطَّابِيُّ: الدَّبْرُ بفتحِ الدَّالِ وسكونِ الباءِ، والدُّبرُ بضمِّهما أيضًا آخرُ وقتِ الشيءِ، وكذا الرِّوايةُ بضمِّ الدَّالِ والباءِ، وفي «اليواقيتِ»: المعروفُ في اللُّغةِ دَبْرُ؛ بفتحِ الدالِ وسكونِ الباءِ في مثلِ هذا [٦٧/ ب]؛ ومنه: جَعَلْتُهُ دَبْرَ أُذُنِي؛ أي: خلفِي، وأمَّا الجارحةُ فبالضمِّ في الدَّالِ مع ضمِّ الباءِ وإسكانِها»[١].

(**٥٩٨**) قوله: «**سَكَتَ هُنَيَّةً**» هو بضمِّ الهاءِ وفتحِ النونِ وتشديدِ الياءِ بغيرِ همزٍ، وهو تصغيرُ هَنَةٍ، قال النوويُّ: «ومَن همزَ، فقد أخطأَ»[٢]، وقد ضبطَها القُرْطُبِيُّ بالهمزِ عن الجُمهورِ[٣].

(**٥٩٩**) قوله: «**وَحُدِّثْتُ عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ**» هذا لا يُسَمَّى مقطوعًا عندَ جماعةٍ من أربابِ النقلِ، وإنما هو مسنَدٌ وقَع الإبهامُ في أحدِ رُواتِه، وهو حديثٌ صحيحٌ مُتَّصِلٌ.

قال الرشيدُ العطَّارُ في «الغُررِ»: «أخرَجه أبو بكرٍ البزَّارُ في «مسندِه» عن أبي الحسنِ محمدِ بنِ مسكينٍ اليماميِّ[٤] عن يحيى بنِ حسَّانَ بإسنادِه كذلك مُتَّصِلًا، وأخرجه أبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ في «المستخرَج على (م)» عن[٥] أبي بكرٍ الطلحيِّ، حدَّثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحضرميُّ حدَّثنا ابنُ عسكرٍ (ح).

---

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ٨-٩).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٩٦).

(٣) «المفهم للقرطبي» (٢/ ٢١٦).

(٤) في «م»: اليماني. والمثبت من الأصل. وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٩٩).

(٥) في «م»: غير. والمثبت من الأصل.

قال أبو نُعَيم: وحدَّثنا أبو محمدِ بنِ حيَّانَ، حدَّثنا أحمدُ بنُ عُمرَ، حدَّثنا محمدُ بنُ سهلِ بنِ عسكرٍ، حدَّثَنا يحيى بنِ حسَّانَ عن عبدِ الواحدِ بنِ زيادٍ بسنَدِه» هذا مُنتقًى من كلامِ الرشيدِ العطَّارِ[١].

(٦٠٠) قوله: «أَنَّ رَجُلًا» الرجلُ هو رفاعةُ بنُ رافعٍ الأنصاريُّ، قال الخطيبُ: «وقد رُوِيَ أن رفاعةَ ابنَ رافعٍ حكَى ذلك عن غيرِه، لا أنه جرَى له»[٢] قاله النوويُّ عنه.

قوله: «وَقَدْ حَفَزَهُ» بفتحِ حروفِه وتخفيفِها؛ أي: ضغَطَه لسرعتِه.

قوله: «فَأَرَمَّ القَومُ» (أَرَمَّ) بفتحِ الراءِ، وتشديدِ الميمِ؛ أي: سكَتُوا، قال القاضي: «ورَوَاه بعضُهم في غيرِ (م): (فأزَمَّ) بالزايِ المفتوحةِ، وتخفيفِ الميمِ من الأزمِ وهو الإمساكُ»[٣]، قال النوويُّ: «وهو صحيحُ المعنى»[٤].

(٦٠٢) قوله: «وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ» (السكينةُ والوقارُ)، قيل: هما بمعنًى، وجُمِعا [٦٨/ أ] تأكيدًا.

قال النوويُّ: «والظاهرُ أن بينَهما فرقًا، وهو أن السكينةَ التأني في الحركاتِ واجتنابُ العَبَثِ، والوقارُ في الهيبةِ وغضُّ البصرِ وخفضُ الصوتِ والإقبالُ على طريقِه بغيرِ التفاتٍ ونحوُ ذلك»[٥].

قوله: «صَلِّ مَا أَدْرَكْتَ، وَاقْضِ مَا سَبَقَكَ» قال شيخُنا متع الله بحياتِه: «قال شيخُنا الإمامُ سراجُ الدِّينِ ابنُ المُلَقِّنِ في شرحِ «المنهاجِ» له الشرحُ

---

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص١٣٩).

(٢) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٢/ ٧٧).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٢/ ٢٩٧).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٩٧).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٠٠).

الأوَّلُ: «وروايةُ مسلمٍ: «**صَلِّ مَا أَدْرَكْتَ وَاقْضِ مَا سَبَقَكَ**»، قد قال مسلمٌ فيما نقله البيهقيُّ عنه: أخطأ ابنُ عُيَيْنَةَ فيها، قال البيهقيُّ: والذين قالوا: «**فَأَتِمُّوا**» أكثرُ وأحفظُ وألزمُ لأبي هريرةَ فهو[1] أَوْلَى»[2] انتهى.

وانظر هذا السندَ فإنه لم يَكُنْ فيه ابنُ عُيَيْنَةَ، وقال في «التحفةِ على المِنهاجِ»: «وفي روايةٍ لمسلمٍ: «**صَلِّ مَا أَدْرَكْتَ وَاقْضِ مَا سَبَقَكَ**»، قال البيهقيُّ: الذين قالوا: «**فَأَتِمُّوا**» أكثرُ وأحفظُ وألزمُ لأبي هريرةَ فهو أولى[3].

ثم رَوى يعني البيهقيُّ بإسنادِهِ إلى مسلمٍ أنه قال: لا أَعْلَمُ رَوى هذه اللفظةَ عن الزُّهريِّ غيرَ[4] ابنِ عُيَيْنَةَ: «**وَاقْضُوا مَا فَاتَكُمْ**»، قال[5] مسلمٌ: وأخطأَ ابنُ عُيَيْنَةَ فيها، وكذا قال أبو داودَ أنه انفرَد بها ابنُ عُيَيْنَةَ.

قال شيخُنا، يعني: ابنُ المُلَقِّنِ: قلتُ لا، فقد تابعَه عليها ابنُ أبي ذِئبٍ؛ كما أخرجه (خ) في كتابِه: «وُجُوبُ القِرَاءةِ خلفَ الإمامِ» فذكَرها[6] انتهى، وهذا الكلامُ ليس بمحَرَّرٍ؛ فأين ابنُ عُيَيْنةَ في هذا السندِ؟ فتأملْهُ.

(٦٠٣) قوله: «**فَسَمِعَ جَلَبَةً**» أي أصواتًا بحركَتِهم وكلامِهم واستعجالِهم.

قوله: «**حَدَّثَنَا شَيْبَانُ**» قال النوويُّ: «هذا الإسنادُ -يعني حدَّثَنا شيبانُ- عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ بإسنادِه المتقدِّمِ، وكان يَنْبَغِي لمُسلمٍ

---

(١) في الأصل، و«م»: في هذا. والمثبت من «السنن الكبير للبيهقي».

(٢) «السنن الكبير للبيهقي» (٢/ ٢٩٨).

(٣) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (١/ ٤٧٠-٤٧١).

(٤) في «م»: عن. والمثبت من الأصل، و«تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (١/ ٤٧١).

(٥) في «م»: ما قال. والمثبت من الأصل.

(٦) «تحفة المحتاج» (١/ ٤٧٠-٤٧١).

أن يَقولَ عن يحيى؛ لأنَّ [٦٨/ ب] شيبانَ لم يَتَقَدَّمْ له ذِكرٌ»[١]، وذكر كلامًا آخرَ وفيه الاعتذارُ لمُسلمٍ.

(٦٠٥) **قوله**: «**يَنْطِفُ رَأْسُهُ**» (ينطفُ) بكسرِ الطاءِ وضمِّها، لُغتانِ مشهورتانِ؛ أي: تَقْطُرُ.

(٦٠٦) **قوله**: «**إِذَا دَحَضَتِ**» (دَحَضَتْ) بفتحِ الدالِ والحاءِ المُهْمَلَتَيْنِ والضادِ المعجَمَةِ؛ أي: زالتِ الشمسُ.

(٦٠٨) **قوله**: «**عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ**» (بُسْر) بِضَمِّ الباءِ المُوحَّدَةِ، وبالإهمالِ.

(٦١٠) **قوله**: «**فَصَلَّى إِمَامَ رَسُولِ اللهِ**» (إمام) بكسرِ الهمزةِ، قال الشيخُ محيي الدينِ: «ويوضِّحُهُ قولِه في الحديثِ: «**نَزَلَ جِبْرِيلُ فَأَمَّنِي**»»[٢].

قوله: «**ثُمَّ قَالَ: بِهَذَا أُمِرْتُ**» هو بضمِّ التاءِ، وفتحِها، وهما ظاهرانِ.

قوله: «**أَوَ إِنَّ جِبْرِيلَ**» (أو إن) بفتحِ الواوِ وكسرِ الهمزةِ مِن (إن)، قال ابنُ قُرْقُولَ في «مطالعه»: «ضَبَطْنَاه -يعني همزةَ (إن)- بالفتحِ والكسرِ الوجهين معًا، الكسرُ أوجهُ...»[٣] إلى آخرِ كلامِه.

(٦١٢) **قوله**: «**مَا لَمْ يَسْقُطْ ثَوْرُ الشَّفَقِ**» قال أبو عُبيد[٤]: «هو انتشارُ الشفَقِ وثورَانُه، يُقَالُ منه: قد ثار يَثُورُ ثورًا وثورانًا، فإذا غاب ذلك حلَّت صلاةُ العشاءِ»[٥]، وفي روايةِ أبي داودَ: (فورُ)[٦] بالفاءِ، وهو بمعناه.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٠١).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٠٧).

(٣) «مطالع الأنوار» (١/ ٣٠٨).

(٤) في «م»: عبيدة. والمثبت من الأصل.

(٥) «غريب الحديث» (٢/ ١٢٧-١٢٨).

(٦) «سنن أبي داود» (ح:٣٩٦).

قوله: «**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَا يُنَالُ**[1] **الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجَسَدِ**» جرت عادةُ الفضلاءِ أن يسألوا عن إدخالِ (م) هذه الحكايةَ هنا مع أنه لا يَذْكُرُ في كتابِه إلا الأحاديثَ المحضةَ.

والجوابُ أن القاضيَ حكَى عن بعضِ الأئمَّةِ أنه قال: «سببُه [٦٩/ أ] أن مسلمًا أعجَبه حسنُ سياقِ عدَّةِ الطُّرقِ التي ذكَرها لحديثِ ابنِ عُمَرَ، وكثرةُ فوائدِها، وتلخيصُ مقاصدِها، وما اشتمَلت عليه من الفوائدِ في الأحكامِ وغيرِها، ولا يَعْلَمُ أحدًا شاركَه فيها؛ فلمَّا رأى ذلك أراد أن يُنَبِّهَ مَن رغِبَ في تحصيلِ المرتبةِ التي نال بها معرفةَ مثلِ هذا، فقال: طريقُه أن يَكْثُرَ اشتغالُه وإتعابُه جسمَه في الاعتناءِ بتحصيلِ العلمِ» هذا شرحُ ما حكَاه القاضي رَحِمَهُ اللهُ قاله الشيخُ محيي الدينِ في «شرحِه»[2].

(٦١٣) قوله: «**حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْعَرَةَ السَّامِي**» هو بالسينِ المُهمَلةِ إلى سامةَ بنِ لُؤَيٍّ.

قوله: «**قَبْلَ أَنْ يَقَعَ**» أي: يغيبَ.

(٦١٥) قوله: «**مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ**» أي: سطوعِ حَرِّهَا، وهو بفتحِ الفاءِ.

قوله: «**عَنْ بُسْرِ بنِ سَعِيدٍ**» (بُسر) بالسينِ المهمَلَةِ، وقد تقدَّم.

(٦١٦) قوله: «**سَمِعْتُ مُهَاجِرًا**» ليس لمهاجرٍ في الصحيحينِ غيرُ هذا الحديثِ الواحدِ.

(٦١٧) قوله: «**مِنْ حَرٍّ أَوْ حَرُورٍ**» (أو) يَحتَمِلُ الشكَّ، ويَحْتَمِلُ التقسيمَ.

(٦١٨) قوله: «**إِذَا دَحَضَتْ**» أي: زَالَتْ، وقد تَقَدَّم.

(٦١٩) قوله: «**فِي الرَّمْضَاءِ**» (الرمضاءُ) الرملُ الذي اشتدَّت حرارتُه.

---

(١) في «صحيح مسلم» (٢/ ١٠٥): «لا يستطاع».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١١٣-١١٤).

(٦٢١) قولـه: «فَيَذْهَـبُ الذَّاهِـبُ إِلَـى العَوَالِـي» هـي القُـرى التـي حـولَ المدينـةِ، أبعدُهـا علـى ثمانيـةِ أميـال[١] مِـن المدينـةِ، وأقربُهـا مِيـلانِ.

قولـه: «يَخْـرُجُ الإِنْسَـانُ إِلَـى بَنِـي عَمْـرِو بْنِ عَـوْفٍ» منـازلُ بنـي عمـرِو بـنِ عـوفٍ علـى مِيليـنِ مـن المدينـةِ، قالـه النـوويُّ عـن العلمـاءِ[٢].

(٦٢٣) قولـه: «صَلَّيْنَـا مَـعَ عُمَـرَ بْـنِ عَبْـدِ العَزِيـزِ الظُّهْـرَ، ثُـمَّ خَرَجْنَـا حَتَّـى دَخَلْنَـا عَلَـى أَنَـسِ بْـنِ مَالِـكٍ...» إلـى آخـرِه. [٦٩/ ب] كان هـذا حيـنَ وَلِـي عمـرُ بـنُ عبـدِ العزيـزِ المدينـةَ نيابـةً، لا في خلافتِـه؛ لأن أنسًـا تُوُفِّـي قبـلَ خلافـةِ عُمَـرَ بنحـوِ تسـعِ سـنينَ، قالـه النَّـوويُّ[٣].

وقـد قـال في «تهذيبـه» في ترجمـةِ أنسٍ أن الصحيـحَ الذي عليـه الجمهورُ أنـه تُوُفِّـي سـنةَ ثـلاثٍ وتسـعينَ، وقـال في ولايـةِ عمـرَ أنهـا في صفـرٍ سـنةَ تسـعٍ وتسـعينَ[٤]، وهـذا الـذي قالـه في شـرحِ هـذا الكتـابِ إنمـا يتمشَّـى علـى قـولِ مَـن قـال في روايـةِ أنـسٍ أنهـا سـنةَ تسـعينَ، والأصـحُّ خلافُـهُ.

(٦٢٦) قولـه: «كَأَنَّمَـا وُتِـرَ أَهْلَـهُ وَمَالَـهُ» هـو بنصـبِ اللَّاميـنِ، ويَجُـوزُ رفعُهمـا، والأوَّلُ هـو الصحيـحُ المشهورُ علـى مفعـولٍ ثـانٍ، والرفعُ علـى مـا لـم يُسَـمَّ فاعلُـه.

ومعنـى (وُتِـرَ) أي نَقَـصَ، وقيـل: أصابـه مـا يُصيـبُ الموتـورَ، وقـال مالـكٌ: «معنـاه ذُهِـب بهـم» وعنـه تفسـيرٌ آخـرُ مـن روايـةِ ابـنِ حبيـبٍ: «نُزِعَ مِنْـهُ أَهْلُـهُ وَمَالُـهُ»، وعلـى تفسـيرِ مالـكٍ تبين الرفـعُ في الأوَّلِ، وهـو في الثـاني أبيـنُ[٥].

---

(١) قوله: أميال. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٢٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٢٤).

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٢٧).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٢٦).

(٦٢٧) قوله: «عَنْ عَبِيدَةَ» هو بفتحِ العينِ، وهو السَّلْمَانِيُّ.

قوله: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ الأَحْزَابِ» ويُقَالُ لها يومُ الخَندقِ، وكانت سنةَ خمسٍ من الهجرةِ، وقيل: سنةَ أربعٍ[١].

قوله: «حَتَّى آبَتِ الشَّمْسُ» أي: رجعَت إلى مكانِها بالليلِ؛ أي: غرَبت.

قوله: «عَنْ يَحْيَى بْنِ الجَزَّارِ» هو بجيمٍ، ثم زايٍ، ثم ألفٍ، ثم راءٍ، قال أحمدُ: «لم يَسْمَعْ مِن عليٍّ»[٢]، وقال شُعْبَةُ: «لم يَسْمَعْ منه إلا ثلاثةَ أشياءَ؛ هذا الحديثُ، والآخرُ: أن عليًّا سُئِلَ عَنِ الحَجِّ الأكبرِ، والآخَرُ: تسميتُه محمودُ بنُ غَيْلَانَ»[٣].

قوله: «عَلَى فُرْضَةٍ» الفُرْضَةُ بضمِّ الفاءِ، وإسكانِ الراءِ، وبالضادِ المُعجَمَةِ؛ وهي المدخلُ من مداخلِه. [٧٠/ أ]

قوله: «عن مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ شُتَيْرِ بْنِ شَكَلٍ» (صبيح) بضمِّ الصادِ المُهمَلَةِ، و(شُتَيْر) بضمِّ الشينِ المعجمَةِ وفتحِ الكافِ، ويُقالُ بإسكانِها.

(٦٢٩) قوله: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الوُسْطَى وَصَلَاةِ العَصْرِ» ذكَر المُحِبُّ الطَّبَرِيُّ هذا الحديثَ وحديثًا آخَر مثلَه لحفصةَ بنتِ عمرَ بنِ الخطَّابِ، وعزَاه لأبي حاتمٍ، ثم قال: «ولا تَضَادَّ بينَ هذينِ الحديثينِ وما قبلَهُما؛ لجوازِ أن تكونَ الواوُ مزيدةً، كما في قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا﴾[٤]؛ أي: ضياءً، وقولُه تعالى: ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾[٥]؛ أي: ناديناه، إلى نظائرِها»[٦] انتهى.

---

(١) قوله: أربع. موضعه بياض في «م». والمثبت من الأصل، و«شرح صحيح مسلم للنووي».

(٢) «جامع التحصيل للعلائي» (ص٢٩٧).

(٣) «الضعفاء للعقيلي» (٦/ ٣٥٠)، و«جامع التحصيل» (ص٢٩٧).

(٤) سورة الأنبياء، الآية (٤٨).

(٥) سورة الصافات، الآية (١٠٣-١٠٤).

(٦) «غاية الإحكام» لمحب الدين الطبري (٢/ ٤٥).

وأما الشيخُ محيي الدينِ فإنه سلَكَ غيرَ هذا المَهيعَ، فجعَل ذلك من بابِ القراءةِ الشاذَّةِ، وتكلَّم على الاحتجاجِ بها[1].

(٦٣٠) **قوله: «وَرَوَاهُ الأَشْجَعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ»** إنما على وجهِ المتابعةِ، وذِكْرُ مُتابعَةِ الرواةِ بعضِهم بعضًا على روايةِ الحديثِ لا يَقْدَحُ في اتِّصالِه، بل يُقَوِّيه ويؤيِّدُه، وفي «صحيح (خ)» من هذا النمطِ كثيرٌ.

و(الْأَشْجَعِيُّ) اسمُه عُبَيدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ، كوفيٌّ، ثقةٌ، وقد اتَّفَق (خ م) على الاحتجاجِ بحديثِه، ولكنَّ حديثَ فُضَيلٍ المذكورِ مما انفرَد به (م) دونَ (خ).

قال الرشيدُ العَطَّارُ: «وقد وقَع لي حديثُ -يعني حديثَ الأشجعيِّ هذا الذي أشار إليه مسلمٌ- بالإسنادِ المُتَّصِل، وهو ما أخبَرَنا به المشايخُ الثقاتُ الحافظ[2] أبو الحسنِ عليُّ بنُ المُفَضَّلِ المَقْدِسيُّ الفقيهُ، وأبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الجبَّارِ العُثمانيُّ، وأبو جابرٍ حامدُ بنُ أبي القسمِ الأهوازيُّ، وغيرُ واحدٍ قراءةً عليهم، قالوا: أنا أحمدُ بنُ محمدٍ الحافظُ، أنا أبو عبدِ اللهِ القاسمُ بنُ الفضلِ الثقفيُّ بأصفهانَ، أنا أبو زكريَّا يحيى بنُ إبراهيمَ بنِ محمدٍ المُزَنيُّ، أنا أحمدُ [٧٠/ ب] بنُ محمَّدِ بنِ عبدوسَ الطائفيُّ، ثنا عثمانُ بنُ سعيدٍ، ثنا إبراهيمُ بنُ أبي الليثِ، وهو ابنُ نصرٍ البغداديُّ، ثنا الأشجعيُّ عن سفيانَ عن الأسودِ بنِ قيسٍ عن شقيقِ بنِ عُقبةَ عنِ البراءِ بنِ عازبٍ، قال: قرأناها معَ رسولِ اللهِ ﷺ أيَّامًا: «**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ**»، ثم قرأناها: «**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ**[3] **وَصَلَاةِ الْوُسْطَى**»، فلا أَدْرِي أهيَ هي أم لا؟»[4].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٥/ ١٣٠-١٣١).

(٢) في «م»: الحفاظ. والمثبت من الأصل.

(٣) في «م»: الصلاة. والمثبت من الأصل.

(٤) «غرر الفوائد المجموعة» (ص١٤١-١٤٣).

قال الرَّشيدُ: «قلتُ وهذا إسنادٌ حسنٌ متَّصِلٌ»، وليس لشقيقِ بنِ عُقبةَ ذِكرٌ في «صحيحِ (م)» إلَّا في هذا الحديثِ، فيما علمتُ»، وأخرجه أبو عليٍّ بنِ السَّكَنِ المصريِّ في «جمعِه حديثَ الثوريِّ» فرَوَاه عن رجلٍ عن عثمانَ بنِ سعيدٍ الدَّارميِّ بهذا الإسنادِ، وقال عَقِبَهُ: «لم يُسْنِدْ شقيقُ بنُ عُقبةَ غيرَ هذا الحديثِ، واللهُ أعلمُ»[1].

(٦٣١) **قوله: «فَنَزَلْنَا إِلَى بُطْحَانَ»** (بطحان) بضمِّ الباءِ الموحدة[2]، وسكونِ الطاءِ وبالحاءِ المُهْمَلَتينِ، هكذا يَقُولُهُ المُحَدِّثُونَ وأما أهلُ اللغةِ، فقالوا بفتحِ المُوَحَّدَةِ، وكسرِ الطاءِ، ولم يُجِيزُوا غيرَه، وهو وادٍ بالمدينةِ.

(٦٣٤) **قوله: «وَالبَخْتَرِيُّ»** (البختري) صدوقٌ، تُوُفِّيَ ١٤٨.

(٦٣٨) **قوله: «عَنِ ابْنِ سَوَّادٍ العَامِرِيِّ»** (سوَّادٌ) بالتشديدِ.

قوله: «قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَذَكَرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ...» إلى آخرِه. قال الرشيدُ: «هكذا هو في كتابِ مسلمٍ، وقد أخرجه (خ) في «صحيحِه»، و(س) في «سُنَنِه»؛ فلم يَذْكُروا هذه الزيادةَ التي في آخرِهِ من قولِ الزُّهريِّ».

قال: «ولا أعلمُ الآنَ مَن أسنَدَها من الرواةِ، واللهُ أعلمُ»، ثم تكلَّم على ضبطِ **(تَنْزُرُوا)**، فقال: «وقولُه: (تَنْزُرُوا) بفتحِ التاءِ باثنَتَيْنِ [٧١/ أ] من فوقِها، بعدها نونٌ ساكنةٌ، ثم زايٌ مضمومةٌ، بعدَها راءٌ مهمَلَةٌ[3]، معناه تُلِحُّوا، مِن نَزَرَهُ إذا ألحَّ عليه، وقيَّدَه بعضُهم (تُبرِزُوا) بضمِّ التاءِ المعجَمَةِ باثنتينِ مِن فوقِها، والباءِ بواحدةٍ بعدَها، وتقديمِ الراءِ

---

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص١٤٣).

(٢) قوله: الموحدة. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) كتب فوقها في «م»: (كذا).

المهمَلَةِ على الزَّاي، من الإبرازِ، وهو الإخراجُ والإظهارُ، والأوَّلُ أليقُ بالمعنى» انتهى، وقيَّد بعضُهم اللفظَ الأوَّلَ بالتشديدِ، والأوَّلُ أكثرُ[١].

(٦٤٠) قوله: «**وَبِيصِ خَاتَمِهِ**» الوبيصُ البريقُ واللَّمَعانُ.

(٦٤١) قوله: «**فِي بَقِيعٍ**» البقيعُ بالباءِ.

قوله: «**حَتَّى ابْهَارَّ اللَّيْلُ**» أي: ذهَبَتْ عَامَّتُهُ، ويُقَالُ: قد ابهارَّ علينا الليلُ، إذا طال، وتفسيرُه قولُه: «**أَعْتَمَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ السَّلَامُ حَتَّى ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيْلِ**»[٢].

قوله: «**عَلَى رِسْلِكُمْ**» هو بكسرِ الرَّاءِ، يُقَالُ: افعلْ ذلك على رِسْلِكَ؛ أي على تُؤَدَةٍ، والرَّسلُ بفتحِ الراءِ: اللِّينُ والرِّفقُ[٣].

قوله: «**وَأَنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللهِ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ...**» (أَنَّ مِنْ نِعْمَةِ) بفتحِ همزةِ (أن) معمولُ (أَعْلَمَكُمْ)؛ وكذلك تُفْتَحُ همزةُ (أَنَّهُ لَيْسَ).

(٦٤٢) قوله: «**وَخِلْوًا**» (الخِلوُ) المنفردُ، وهو بكسرِ الخاءِ المعجمَةِ.

قوله: «**فَبَدَّدَ عَطَاءٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ**» (بدَّدَ) معناه فرَّق.

قوله: «**ثُمَّ صَبَّهَا**» قال النوويُّ: «كذا هو في روايتِنا، قال القاضي: وضبَطه بعضُهم (قَلَبَها)، وفي (خ) ضَمَّها»، قال: «والأوَّلُ هو الصوابُ»[٤] انتهى.

وقد ذكَر الثلاثة كما ذكَرها النوويُّ في «المطالع»، وقال: «إن (صبَّها) و(قلَبها) متقاربٌ، وإنَّ ضمَّها أشبَهُ بسياقِ الحديثِ».

---

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢٩٨).

(٢) وهي الرواية التي في «صحيح مسلم» في المساجد ومواضع الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها (ح:٦٣٨).

(٣) قوله: اللين والرفق. ليس في «م». ومثبت من الأصل، و«مطالع الأنوار».

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٤١).

(٦٤٥) قوله: «يَرْجِعْنَ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ» (مُتَلَفَّعَاتٍ) مُتَجَلِّلاتٍ، و(مُرُوطُهُنَّ) أكسيتهُنَّ.

(٦٤٨) قوله: «عَنْ أَبِي العَالِيَةِ البَرَّاءِ» (البراء) بتشديدِ الراءِ وبالمدِّ، كان يَبْرِي النَّبلَ، واسمُه زيادُ بنُ فيروزَ البَصْرِيُّ، وقيل: كلثومٍ[(١)]، تُوُفِّيَ سنةَ ٩٠[(٢)]، ثقةٌ.

(٦٤٩) قوله: «عَنْ أَبِي الخُوَارِ» الخُوارُ بضمِّ الخاءِ المعجمَةِ، وتخفيفِ الواوِ. [٧١/ ب]

قوله: «خَتَنُ زَيْدِ بْنِ زَبَّانَ»: (زبَّان) بالزاي، ثم مُوَحَّدَةٍ مشدَّدَةٍ.

(٦٥٣) قوله: «أَتَى النَّبِيَّ عليه الصلاة والسلام رَجُلٌ أَعْمَى» هو ابنُ أمِّ مكتومٍ كذا في (د) وغيرِه.

(٦٥٤) قوله: «عَلَّمَنَا سُنَنَ الهُدَى» (سُنَنُ) بضمِّ السينِ، وفتحِها، حكاهما القاضي عِياضٌ[(٣)]، وصاحبُ «المطالعِ»[(٤)].

(٦٥٧) قوله: «سَمِعْتُ جُنْدَبًا القَسْرِيَّ» (القسري) بفتحِ القافِ، وسكونِ السينِ المهمَلةِ، قال النوويُّ: «وقد توقَّف بعضُهم في صحَّةِ قولِهم القسريَّ؛ لأن جُنْدَبًا ليس مِنْ بَنِي قَسْرٍ، إنما هو بَجَلِيٌّ عَلَقِيٌّ، وعَلَقَةُ بطنٌ مِن بَجِيلةَ، كذا ذكَره أهلُ التواريخِ والأنسابِ والأسماءِ، وقَسْرُ هو أخو عَلَقَةَ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٥٠).

(٢) في «م»: (٩٥) والصواب ما أثبته، انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٥٠).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٢/ ٦٢٦).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/ ٥١٨).

قال القاضي: لعلَّ لجُنْدَبَ حِلفًا في قَسْرٍ أو سكنًا أو جوارًا، فنُسِبَ إليهم، أو لعلَّ[١] بني عَلَقَةَ يُنْسَبُون إلى عمِّهم قَسْرٍ كغيرِ واحدةٍ من القبائلِ يُنْسَبُونَ نسبةَ بني عمِّهم لكثرتِهم أو شُهْرَتِهم»[٢].

قوله: «**فِي ذِمَّةِ اللهِ**» الذمَّةُ هنا الضَّمانُ، وقيل: الأمانُ.

قوله: «**عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ**» هو جُنْدَبُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ سفيانَ.

(٣٣) قوله: «**عَلَى خَزِيرٍ صَنَعْنَاهُ**» (الخزيرةُ والخزيرُ) لحمٌ يُقَطَّعُ صغارًا، ويُصَبُّ عليه ماءٌ كثيرٌ، فإذا نضِج ذُرَّ عليه الدقيقُ، فإن لم يَكُنْ فيها لحمٌ، فهي عَصِيدَةٌ.

قوله: «**فَثَابَ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ**» المُرادُ بالدارِ المَحَلَّةُ.

قوله: «**فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ**» قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: «قال بعضُ شيوخي فيما قرأتُه عليه أنَّ قائلَ ذلك منافقٌ هو عِتْبَانُ بْنُ مَالِكٍ، وعزاه لابنِ عبدِ البرِّ»[٣] انتهى، وفي ذلك وقفةٌ.

(٦٥٧) قوله: «**وَهُوَ مِنْ سَرَوَاتِهِمْ**» أي: من ساداتِهم.

(٣٣) قوله: «**نَرَى أَنَّ الأَمْرَ انْتَهَى إِلَيْهَا**» قال الشيخُ محيي الدينِ: «ضبَطناه بفتحِ النونِ، وضمِّها»[٤].

قوله: «**وَحَبَسْنَا رَسُولُ اللهِ عَلَى جَشِيشَةٍ**» قال ابنُ قُتَيْبَةَ: «يُقَالُ للسُّويقِ جَشِيشٌ، وللشَّربةِ [٧٢/ أ] منه جَشِيشَةٌ؛ لأنها تُجَشُّ، أي: تُكْسَرُ وتُرَضُّ، وقولُ العامَّةِ: دشيشةٌ، غَلَطٌ»[٥].

---

(١) في «م»: ولعل. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٥٨).

(٣) «التوضيح» لابن الملقن (٥/ ٤٤٩).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٦١).

(٥) «غريب الحديث لابن قتيبة» (٢/ ٣٩١).

(٦٥٨) قوله: «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ» الصحيحُ أنها جدَّةُ إسحاقَ؛ فتكُونُ أُمَّ أنسٍ لأن[1] إسحاقَ ابنُ أخي أنسٍ لأُمِّهِ، وقيل: إنها جدَّةُ أنسٍ[2].

قوله: «وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ» (اليتيم) هو ضُمَيرَةُ بنُ سَعْدٍ الضُّمَرِيُّ، وقيل: السُّلَمِيُّ، وقيل: رَوحٌ[3]، والعجوزُ أُمُّ أنسٍ أُمُّ سُلَيْمٍ.

(٦٤٩) قوله: «تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ» المرادُ صلاتُه في بيتِه وسوقِه منفردًا.

قوله: «يَفْسُو أَوْ يَضْرِطُ» (يَضْرِطُ) بكسرِ الراءِ.

(٦٦٣) قوله: «كَانَ رَجُلٌ لاَ أَعْلَمُ رَجُلاً أَبْعَدَ مِنَ المَسْجِدِ مِنْهُ» قال الشيخُ شهابُ الدينِ الأَقْفَهْسِيُّ في كتابِه في المساجِدِ: «إنه أُبَيُّ بنُ كعبٍ» انتهى، ويَنْبَغِي أن يُحَرَّرَ، واللهُ أعلمُ.

قوله: «مَا أُحِبُّ أَنَّ بَيْتِي مُطَنَّبٌ بِبَيْتِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم» قال ابنُ قتيبةَ: «(المطنَّبُ) المشدودُ بالأطنابِ»، يقولُ: ما أُحِبُّ أن بيتي إلى جانبِ بيتِ محمَّدٍ عليه الصلاةُ والسلامُ قد شُدَّ بأطنابِه، وتوخَّى في بُعدِ بيتِه من المسجدِ أن تُكْتَبَ له خُطاه إليه»[4]، و(مطنبٌ) بفتحِ النونِ.

---

(١) في «م»: لا. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٦٢).

(٣) ينظر «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ١٧٠-١٧١)، و«مرعاة المفاتيح» (٤/ ٢٩).

(٤) «غريب الحديث لابن قتيبة» (٢/ ٢٤٣).

قوله: «قَالَ: فَحَمَلْتُ بِهِ حِمْلًا» قال النوويُّ: «هو بكسرِ الحاءِ، قال القاضي: معناه أنه عَظُمَ عليه وثَقُلَ، واستعظَمَهُ لشناعةِ لفظِه، وهمَّني[1] ذلك، وليس المُرادُ الحملَ على الظهرِ»[2] انتهى، وقد ذكَره صاحبُ «المطالعِ» بالكسرِ، ثم قال: «ورَوَاه بعضُهم بالفتحِ»[3]. [٧٢/ ب]

(٦٦٥) قوله: «فَأَرَادَ بَنُو سَلِمَةَ» (بَنُو سَلِمةَ) بكسرِ اللَّامِ، قبيلةٌ من الأنصارِ.

(٦٦٧) قوله: «هَلْ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ» الدَّرنُ الوسخُ.

(٦٦٨) قوله: «كَمَثَلِ نَهْرٍ جَارٍ غَمْرُهُ» الغَمْرُ: الكثيرُ.

(٦٧٠) قوله: «حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَنًا» بفتحِ السينِ مِن (حَسَنًا)، وبالتنوينِ؛ أي: طُلُوعًا حسنًا؛ أي: مرتفعةً.

(٦٧٣) قوله: «سَمِعْتُ أَوْسَ بْنَ ضَمْعَجٍ» (ضمعج) بفتحِ الضادِ المعجَمَةِ، وإسكانِ الميمِ، وفتحِ العينِ المُهمَلَةِ، ثم جيمٍ.

قوله: «عَلَى تَكْرِمَتِهِ» التكرمةُ الفِراشُ ونحوُه ممَّا يُبْسَطُ لصاحبِ المنزلِ، ويَخْتَصُّ به، وهو بفتحِ المُثَنَّاةِ فوقُ، وإسكانِ الكافِ، وكسرِ الرَّاءِ.

(٦٧٤) قوله: «رَحِيمًا رَقِيقًا» «(رقيقًا) بالقافينِ كذا هو في (م)، وفي (خ) بوجهينِ؛ أحدُهما: ما ذكَره، والثاني: بفاءٍ ثم قافٍ، وكلاهما ظاهرٌ»[4].

قوله: «فَلَمَّا أَرَدْنَا الإِقْفَالَ» هو بكسرِ الهمزةِ.

---

(١) في «م»: وهمه. والمثبت من الأصل، و«شرح صحيح مسلم».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٦٩).

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/ ٣٠٨).

(٤) ينظر «شرح صحيح مسلم» (٥/ ١٧٤).

(٦٧٥) قوله: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ» (الوطأةُ) البأسُ، وهو بفتحِ الواوِ، وسكونِ الطاءِ، وبعدَها همزٌ.

قوله: «كَسِنِي» هو بكسرِ السينِ، وتخفيفِ الياءِ؛ أي اجعلْها سنينَ شِدادَ ذواتَ[1] قحطٍ وغلاءٍ.

قوله: «ثُمَّ بَلَغَنَا أَنَّهُ تَرَكَ» يعني الدعاءَ على هذه القبائلِ، وأما أصلُ القُنُوتِ [٧٣/ أ] فلم يَتْرُكْهُ حتَّى فارقَ الدُّنيا، كما صحَّ عن أنسٍ.

(٦٧٧) قوله: «عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوا أَصْحَابَ بِئْرِ مَعُونَةَ» (بئرُ معونةَ) بينَ مكَّةَ وعُسْفَانَ وأرضِ هُذَيلٍ؛ حيثُ قُتِلَ القُرَّاءُ.

وقال الشيخُ محيي الدينِ في «تهذيبه»: قِبَلَ نجدٍ بينَ أرضِ بني عامرٍ، وحَرَّةِ بني سُلَيمٍ، وكانت غزوتُها في أوَّلِ سنةِ أربعٍ من الهجرةِ، بعدَ أُحُدٍ بأربعةِ أشهرٍ، وقُتِلَ بها خلقٌ من فُضَلاءِ الصحابةِ، وكان الجيشُ الذين حضرُوها من المسلمينَ أربعينَ، كذا في «السيرة» وفي «الصحيح»: كانوا سبعينَ.

قال: «منهم المنذرُ بنُ عمرِو بنِ حُبَيشٍ والحارثُ بنُ الصِّمَّةِ، وحَرَامُ بنُ مِلْحَانَ، وعُروةَ ابنِ أسماءَ بنِ الصَّلْتِ السُّلَمِيُّ، ورافعُ بنُ بُدَيلِ بنِ وَرْقَاءَ، وعامرِ بنِ فُهَيْرَةَ، قُتِلُوا كلُّهم إلا كعبَ بنَ زيدَ، وعمرَو بنَ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيَّ»[2].

(٦٧٩) قوله: «عَنْ خُفَافِ بْنِ إِيْمَاءِ الغِفَارِيِّ» (خفاف) بضمِّ الخاءِ المُعْجَمَةِ، و(إيماء) بكسرِ الهمزةِ، وهو مصروفٌ، ويَجُوزُ الفتحُ مع القصرِ، قاله في «المطالعِ»[3]، ولم يَذْكُرْ صرفَه.

---

(١) في «م»: وذوات. والمثبت من الأصل.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ٣٦-٣٧).

(٣) «مطالع الأنوار» (١/ ٣٨٤).

(٦٨٠) قولـه: «فَـكَانَ رَسُولُ اللهِ أَوَّلَهُـمُ اسْـتِيقَاظًا، فَفَـزِعَ رَسُولُ اللهِ» أي: استيقظَ وقَـام.

(٦٨١) قوله: «لَا يَلْوِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ» (لا يَلْوِي)؛ أي: لا يَعْطِفُ.

قولـه: «حَتَّـى ابْهَـارَّ اللَّيـلُ» قـال يعقـوبُ: «يقـالُ: ابهـارَّ اللَّيـلُ إذا ذهبَـتْ عَامَّتُه، وبَقِـي نَحْـوٌ مِـن ثُلُثِـه، ويقـالُ: قـد ابهـارَّ علينـا اللَّيـلُ؛ إذا طـال»[1].

قولـه: «فَدَعَمْتُـهُ مِـنْ غَيْـرِ أَنْ أُوقِظَـهُ» أي: أقمـتُ ميلَـه مـن النـومِ، وصـرتُ تحتَـه كالدِّعامـةِ للبنـاءِ فوقَهـا.

قولـه: «دَعَـا بِمِيضَـأَةٍ» (المِيضـأَةُ) بكسـرِ الميـمِ، وبهمـزةٍ بعـدَ الضـادِ؛ وهـو الإنـاءُ الـذي يُتَوَضَّـأُ بـه كالرَّكـوَةِ. [٧٣/ ب]

قوله: «فَجَعَلَ بَعْضُنَا يَهْمِسُ عَلَى بَعْضٍ» الهمسُ الكلامُ الخفيُّ.

قوله: «لَا هُلْكَ عَلَيْكُم» (الهُلْكُ) بضمِّ الهاءِ؛ وهو الهلاكُ.

قولـه: «أَطْلِقُـوا لِـي غُمَـرِي» قـال أبـو عُبَيـدٍ: «يُقـالُ للقَعْـبِ الصغيـرِ[2] الغُمرُ، وتَغَمَّـرتُ إذا شـرِبتُ قليـلًا قليـلًا» والغُمَـرُ بضـمِّ الغيـنِ المعجمَـةِ، وفتـحِ الميـمِ وبالـراءِ»[3].

قولـه: «فَلَـمْ يَعْـدُ أَنْ رَأَى النَّـاسُ مَـاءً فِـي المِيْضَـأَةِ تَكَابُّـوا عَلَيْهَـا» قـال الشيخُ محيي الدينِ: «ضبطنـاه[4] بالمـدِّ والقصـرِ، وكلاهمـا صحيـحٌ»[5].

---

(١) انظر: «إكمال المُعْلِم» (٢/ ٦٠٥).

(٢) قوله: الصغير. ليس في «م». ومثبت من الأصل، و«غريب الحديث».

(٣) «غريب الحديث» (١/ ٢٤٩).

(٤) يقصد قوله: (ماء).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٨٨).

قولـه: «أَحْسِـنُوا المَـلَأَ، كُلُّكُـمْ» (المـلأُ) الخُلُقُ، وجمعُـه أمـلاءٌ، وقـد جـاء أيضًـا في الحديـثِ: «**أَحْسِـنُوا أَمْلَاءَكُـم**»، قـال الشـاعرُ:

تَـنَـادَوْا يَـا لَـ بُـهْـثَـةَ إِذْ رَأَوْنَـا فَـقُـلْـنَا: أَحْـسِـنِي مَـلَأً جُـهَـيْـنا[1]

وقال آخرُ:

إِنْ يَـكُ خَـيْـرٌ يُحْسِـنُوا مَـلَأً بِـهِ وَإِنْ يَـكُ شَـرٌّ يَشْـرَبُوهُ تَحَاسِيًا[2]

و(المـلأُ) بفتـحِ المِيـمِ والـلَّامِ، وبالهمـزِ في آخـرِه، وهـو منصـوبٌ مفعـولُ (أحسـنوا).

قولـه: «فَأَتَـى النَّـاسُ المَـاءَ جَامِّيـنَ» (جامِّيـنَ رِوَاءً)؛ أي: نِشـاطًا مُسـتريحينَ.

قولـه: «كَمَا حَفِظْتُـهُ» قـال الشـيخُ محيي الديـنِ: «ضبَطناه بضـمِّ التـاءِ، وفتحِهـا، وكلاهمـا حَسَـنٌ»[3].

(٦٨٢) قولـه: «فَأَدْلَجْنَـا لَيْلَتَنَـا» (أدلجْنَـا) هـو بإسـكانِ الـدَّالِ، وهـو[4] سـيرُ اللَّيـلِ كلِّـهِ، وأمـا (ادَّلجنـا) بفتـحِ الـدالِ المشـدَّدةِ؛ فمعنـاه: سِـرنا آخرَ اللَّيـلِ، هـذا المشهورُ، وقيـل: لُغتـانِ بمعنًـى، ومصـدرُ الأوَّلِ الإِدْلاجُ بسُـكونِ الـدَّالِ، والثـاني بكسـرِ الـدَّالِ المُشـدَّدةِ.

قولـه: «قَالَـتْ: أَيْهَـاهْ أَيْهَـاهْ» معنـاه: هيهـاتَ هيهـاتَ، ومعنـاه: البعـدُ مـن المطلـوبِ.

---

(١) البيت لعبد الشارق بن عبد العزي الجهني، انظر: إصلاح المنطق (ص٣٨٣)، وحماسة الخالديين (ص٤٩)، والصحاح (١/ ٢٧٤).

(٢) كذا في الأصل، و«م». وجاء في «الصداقة والصديق» لأبي حيان (ص٢٨٠)، و«أساس البلاغة» (٢/ ٢٢٤): تحاسيًا.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٨٩).

(٤) في «م»: و. والمثبت من الأصل.

قوله: «وَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا مُوتِمَةٌ» (موتمةٌ) بضمِّ الميمِ، وكسرِ التاءِ؛ أي: ذاتُ أيتامٍ. [٧٤/ أ]

قوله: «وَغَسَّلْنَا صَاحِبَنَا» (غَسَّلْنَا) بتشديدِ السينِ؛ أي: أَعْطَيْنَاه ما يَغْتَسِلُ به، كذا قاله الشيخُ محيي الدينِ رَحِمَهُ اللهُ(١).

قوله: «كَمَا زَعَمَ، كَانَ مِنْ أَمْرِهِ ذَيْتَ وَذَيْتَ» هو بمعنى كَيْتَ وَكَيْتَ، وكَذَا وَكَذَا.

قوله: «فَهَدَى اللهُ ذَلِكَ الصِّرْمَ» (الصِّرْمَ) بكسرِ الصادِ أبياتٌ مجتمِعَةٌ.

قوله: «وَكَانَ أَجْوَفَ جَلِيدًا» أي: رفيعَ الصوتِ، يَخْرُجُ صوتُه من جوفِه، و(الجليدُ) القويُّ.

(٦٨٦) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَابَيْهِ» (بابيه) بباءٍ مُوَحَّدَةٍ، ثم ألفٍ، ثم مُوَحَّدَةٍ أخرى مفتوحةٍ، ثم مُثَنَّاةٍ تحتُ، ويُقَالُ فيه: ابن باباه، وابنُ بابا بغيرِ هاءٍ(٢).

(٦٨٥) قوله: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَرَضَ اللهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ...» إلى آخرِه. أخذ بظاهرِه جماعةٌ؛ منهم الحسنُ البصريُّ، والضحَّاكُ، وابنُ راهويهِ.

قال ابنُ قَيِّمِ الجَوزيَّةِ في «الهَدْيِ» وقد ساق لفظَ(٣) أحمدَ: وظاهرُ هذا أنه جوَّز أن تُصَلِّيَ كُلُّ طائفةٍ معه ركعةً، ولا تَقْضِي شيئًا؛ وهذا مذهبُ ابنِ عبَّاسٍ، وجابرِ بنِ عبدِ اللهِ، وطاوسٍ، ومجاهدٍ، والحسنِ، وقتادةَ، والحَكَمِ، وإسحاقَ بنِ راهويه، قال صاحبُ «المُغني»: وعمومُ كلامِ أحمدَ يَقْتَضِي جوازَ ذلك، وأصحابُنا يُنْكِرُونَهُ»(٤).

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٩١).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٩٦).

(٣) في «م»: لفظه. والمثبت من الأصل.

(٤) «زاد المعاد» (١/ ٥١٢-٥١٣).

(٦٩١) قوله: «عَنْ يَحْيَى بْنِ يَزِيدَ الْهُنَائِيِّ» هو بضمِّ الهاءِ، وبعدَها نونٌ مخفَّفةٌ، وبالمدِّ منسوبٌ إلى هُناءَةَ بنِ مالكِ بنِ جَهمٍ، قاله السمعانيُّ[١].

(٦٩٢) قوله: «عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيرٍ وَحَبِيبٍ وَجُبَيرٍ وَشُرَحْبِيلَ» أربعةٌ تابعيُّونَ، بعضُهم عن بعضٍ.

قوله: «ابْنِ السِّمْطِ» بكسرِ السينِ[٢]، وإسكانِ الميمِ، ويُقَالُ فيه بفتحِ السينِ وكسرِ الميمِ[٣]. [٧٤/ ب]

قوله: «يُقَالُ لَهَا دُومِينَ» هي بضمِّ الدالِ المُهمَلَةِ، وفتحِها، وسكونِ الواوِ فيهما، والميمُ مكسورةٌ.

(٦٩٣) قوله: «قُلْتُ: كَمْ أَقَامَ بِمَكَّةَ؟» أي: في مكَّةَ وما حولَها.

(٦٩٧) قوله: «بِضَجْنَانَ» (ضَجْنَانُ) بضادٍ مُعجَمَةٍ مفتوحةٍ، ثم جيمٍ ساكنةٍ، ثم نونٍ؛ وهو جُبَيلٌ على بريدٍ من مكَّةَ.

(٦٩٩) قوله: «إِنَّ الجُمُعَةَ عَزْمَةٌ» هي بإسكانِ الزاي؛ أي: واجبةٌ مُتَحَتِّمَةٌ، فلو قال المؤذِّنُ: حيَّ على الصلاةِ؛ لتكلَّفتُم المجيءَ إليها، ولحقَتْكُمُ المشقَّةُ.

قوله: «حَدَّثَنَا وُهَيبٌ أَنَّ أَيُّوبَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنه[٤]» يعني ابنَ عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ؛ يَدُلُّ على انقطاعِه من هذا الوجهِ، وهذا الحديثُ مُتَّصِلٌ في الصحيحينِ من حديثِ حمَّادِ بنِ زيدٍ عن عبدِ الحميدِ صاحبِ الزِّياديِّ، وأيوبُ، وعاصمٌ الأحولُ، كلُّهم عن عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ المذكورِ، ومدارُه عليه عن ابنِ عبَّاسٍ.

---

(١) «الأنساب» (١٣/ ٤٢٩-٤٣٠).

(٢) في «م»: الميم. والمثبت من الأصل.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٦١).

(٤) في «م»: مني. والمثبت من الأصل، «صحيح مسلم».

وإنما أورد (م) حديثَ وهيبٍ هذا لينبِّهَ والله أعلمُ على[1] الاختلافِ فيه على أيُّوبَ؛ لأنَّ وُهَيبًا كان مِن حفَّاظِ أهلِ البصرةِ وثقاتِهم، إلا أنَّ حمادَ بنَ زيدٍ أثبتُ في أيُّوبَ من غيرِه، كما قاله ابنُ معينٍ؛ ولهذا قدَّم مسلمٌ حديثَه على حديثِ وُهيبٍ، ومعَ ذلك فلو سلَّمنا أَنَّ أَيُّوبَ لم يَسْمَعْهُ من عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ، فقد تَبيَّنَ أنه مُتَّصِلٌ في (م) وغيرِه من حديثِ غيرِ واحدٍ، وباللهِ التوفيقُ مِن «الغُرَرِ»[2] بالمعنى.

(٧٠٠) **قوله: «وَهُوَ مُوَجِّهٌ إِلَى خَيْبَرَ»** (موجه) بكسرِ الجيمِ؛ أي: متوجِّهٌ.

(٧٠٤) **قوله: «حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ»** صحَّ لابنِ الحَذَّاءِ جابرٌ، وهو الصوابُ ليس له في المسنَدِ غيرُ هذا الحديثِ، وهو مصريٌّ.

قال الشيخُ محيي الدينِ: «وقَع لبعضِ المغاربةِ حاتمُ بنُ [٧٥/ أ] إسماعيلَ، وهو غَلَطٌ والصوابُ جابرٌ بالجيمِ، وهو جابرُ بنُ إسماعيلَ الحضرميُّ المصريُّ»[3] انتهى، رَوَى عنه ابنُ وهبٍ فقط، روى له (م د س ق).

(٧٠٥) **قوله: «قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ[4] صلى اللهُ عَلَيهِ وسلم الظُّهْرَ وَالعَصْرَ جَمِيعًا، وَالمَغْرِبَ وَالعِشَاءَ جَمِيعًا، فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلا سَفَرٍ»** أَخَذ بجوازِ الجمعِ في الحضرِ للحاجةِ لمن لا يَتَّخِذُهُ عادةً ابنُ سيرينَ وأشهبُ من المالكيَّةِ، وحكَاه الخَطَّابيُّ عن القَفَّالِ الشاشيِّ الكبيرِ

---

(١) قوله: على. ليس في «م». والمثبت من الأصل، و«غرر الفوائد المجموعة».

(٢) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢١٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٢١٥).

(٤) قوله: صلى رسول الله. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

من أصحابِ الشافعيِّ عن أبي إسحاقَ المروزيِّ وعن[1] جماعةٍ من أصحابِ الحديثِ، واختاره ابنُ المُنذِرِ، ويؤيِّدُهُ ظاهرُ قولِ ابنِ عبَّاسٍ: «أراد أن لا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ» فلم يُعَلِّلْهُ بِمَرَضٍ ولا بغيرِه[2].

قوله: «**فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ**» قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: «قال بعضُ مشايخي عن البيهقيِّ: رواها حَبيبُ بنُ أبي ثابتٍ وجمهورُ الرواةِ على الأُولى: (مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ)، وهو أَولى بأن تكونَ مَحفوظةً[3].

قوله: «**عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الخِرِّيتِ**» هو بخاءٍ معجمةٍ وراءٍ مكسورَتينِ، والراءُ مشدَّدَةٌ، ثم مُثَنَّاةٌ تحتُ، ثم فوقُ.

قوله: «**فَحَاكَ فِي صَدْرِي**» (حاك) بالحاءِ المهمَلَةِ والكافِ؛ أي: وقَع.

قوله: «**عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ عَنِ الأَسْوَدِ**» هؤلاء الثلاثةُ تابعيُّون.

(٧٠٩) قوله: «**عَنِ ابْنِ البَرَاءِ**» اسمُه عُبَيدٌ، وقد وقَع تسميتُه في هذا الحديثِ في روايةِ أبي داودَ من حديثِ محمدِ بنِ رافعٍ.

(٧١١) قوله: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي...**» إلى آخرِه. قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: «قال شيخُنا [٧٥/ ب] ابنُ المُلَقِّنِ في «شرحِ البخاريِّ» له: «إنَّ الرجُلَ الذي قال له رسولُ اللهِ ﷺ: «**الصُّبْحَ أَرْبَعًا**» هو عبدُ اللهِ بنُ مالكٍ ابنُ بُحَيْنَةَ»[4]، وفي هذا الحديثِ ما يَقْتَضِي أنه غيرُه، وفي الثاني يَحْتَمِلُ أن يَكُونَ هو؛ فلعلَّ ذلك وقَع كَرَّتَيْنِ».

---

(١) في «م»: عن. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٢١٩).

(٣) «السنن الكبير» (٣/ ٢٣٨)، و«معرفة السنن والآثار» للبيهقي (٤/ ٣٠١).

(٤) «التوضيح» (٦/ ٤٥٨).

قوله: «**قَالَ أَبُو الحُسَيْنِ: وَقَوْلُهُ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا الحَدِيثِ خَطَأٌ**» ما قاله أبو الحسينِ مسلمُ بنُ الحجَّاجِ صاحبُ هذا الكتابِ هو الصوابُ عندَ الجمهورِ، قال الدِّمْيَاطِيُّ في حاشيةِ نُسْخَتِهِ بصحيح البخاري»: «ليس لمالكٍ هذا -يعني أبا عبدِ اللهِ- رؤيةٌ ولا صحبةٌ ولا إسلامٌ، وإنما ذلك لولدِه عبدِ اللهِ»، وعدَّ مالكًا غيرُه في الصحابةِ، فاعلمْه.

(٧١٣) قوله: «**عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ**» (أسيد) بضمِّ الهمزةِ، وفتحِ السينِ.

قوله: «**بَلَغَنِي أَنَّ يَحْيَى الحِمَّانِيَّ يَقُولُ...**» إلى آخره. (الحماني) بكسرِ الحاءِ المهملَةِ، وتشديدِ الميمِ، قال السمعانيُّ: «نسبةً إلى بني حِمَّانَ، قبيلةٍ نزلتِ الكُوفةَ»[(٥)].

(٣٣٦) قوله: «**إِلَّا أُمُّ هَانِئٍ**» (أم هانئ) بهمزةٍ بعدَ النونِ، واسمُها فاختةُ، وقيل: هندُ، وقيل: فاطمةُ، وقيل: عاتكةُ، وقيل: رَمْلَةُ، وقيل: جُمَانَةُ، والأوَّلُ أشهرُ[(٦)].

قوله: «**وَحَرَصْتُ**» هو بفتحِ الراءِ على المشهورِ، وبه جاء القرآنُ، وفي لغةٍ بكسرِها.

قوله: «**أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ**»، في رِوايةٍ: «**مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ**» قال النوويُّ: «قال العلماءُ: هو مولى أمِّ هانئٍ حقيقةً، ويُضَافُ إلى عقيلٍ مجازًا للزومِه إيَّاه وانتمائِه إليه؛ لكونِه مولى أختِه»[(٧)].

قوله: «**زَعَمَ ابْنُ أُمِّي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ**» إنما قالت: (ابن أمي) معَ أنه ابنُ أبيهَا وأمِّها؛ لتأكُّدِ الحُرمةِ، والقرابةِ، والمشاركةِ في بطنٍ واحدٍ، وكثرةِ الملازمةِ للأُمِّ، وهو موافقٌ [٧٦/ أ] لقولِ هارونَ ﷺ: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ﴾[(٨)].

---

(٥) «الأنساب للسمعاني» (٤/ ٢٣٥-٢٣٦).
(٦) «التوضيح» (٤/ ٦٣٧).
(٧) «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٢٣١).
(٨) سورة طه، الآية (٩٤).

(٧٢٠) قوله: «عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقَيلٍ» هو بضمِّ العينِ.

قولـه: «يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى» السُّلامَى بضمِّ السينِ، وتخفيفِ اللَّامِ، أصلُه عظامُ الأصابعِ وسائرِ الكفِّ، ثم استُعمِلَ في جميعِ عظامِ البدنِ.

قوله: «وَأَبِي شَمْرٍ الضُّبَعِيِّ» لا يُوقَفُ على اسمِ أبي شِمْرٍ، وهو بفتحِ الشينِ وكسرِ الميمِ، ويُقَالُ: بكسرِ الشينِ وإسكانِ الميمِ.

قوله: «وَمَا فِيهَا» أي: مِن متاعِ الدُّنيا.

(٧٢٨) قوله: «عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ» هو والثلاثةُ بعدَه تابعيون، بعضُهم عن بعضٍ.

قوله: «بِحَدِيثٍ يَتَسَارُّ إِلَيْهِ» (يتسار) بفتحِ المثنَّاةِ تحتُ، ثم مثنَّاةٍ فوقُ، وتشديدِ الرَّاءِ المرفوعةِ؛ أي: يُسَرُّ[1] به، قال النوويُّ: «ورَوَاه بعضُهم بضمِّ أوَّلِه على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، وهو صحيحٌ أيضًا»[2].

(٧٣٢) قوله: «قَالَتْ: نَعَمْ بَعْدَ مَا حَطَمَهُ النَّاسُ» قال شيخُنا متَّع اللهُ بحياتِه: «رأيتُ بخطِّي في حاشيةٍ على «سُنَنِ أبي داودَ» على حديثِ عائشةَ هذا ما لفظُه: (الناسُ) رُوِيَ بالنونِ وبالمُوَحَّدَةِ، والمشهورُ فيه النونُ، ويُفَسِّرُه قولُها: بعدَ ما حَطَمُوه» انتهى.

قوله: «قَالَتْ: لَمَّا بَدَّنَ رَسُولُ اللهِ» (بدَّن) أسنَّ، و(بدَّن) كثُرَ لحمُه، والأكثرون على التشديدِ في بلادِ الشامِ.

(٧٣٣) قوله: «عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ» هو والاثنانِ بعدَه صحابةٌ، بعضُهم عن بعضٍ. [٧٦/ ب]

(١) في «م»: يسير. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ٩).

(٧٣٨) قولـه: «حَدَّثَنَـا يَحْيَـى بْـنُ بِشْـرٍ الحَرِيـرِيُّ» (الحريـري) بفتـحِ الحـاءِ المهملَـةِ، رَوى عنـه (م) وغيـرُه، مـات سـنةَ ٢٢٩.

وقـال ابـنُ الصَّـلَاحِ: «رَوَى عنـه (خ م)»[١]، وقـد تَبِـع في ذلـك صاحـبَ «المشـارقِ»[٢]، وصاحـبُ «المشـارقِ» تبِـعَ أبا علـيٍّ الجَيَّانيَّ في «تقييدِه»[٣]، وتبِـعَ صاحـبُ «التقييـدِ» ابـنَ عَـدِيٍّ، وكـذا قـال الكَلاباذيُّ[٤]، والصـوابُ الأوَّلُ، ولـه عنـدَ (م) حديـثٌ واحـدٌ، وهـو هـذا، وأمـا شـيخُ (خ) فهـو يحيى بـنُ بشـرٍ البلخـيُّ.

(٧٤٠) قوله: «عَنْ عَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ» (رزيق) براء ثم زايٍ.

(٧٤١) قوله: «إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ» هو الديكُ بالاتِّفاقِ.

(٧٤٥) قولـه: قَـالَ مُسْـلِمٌ: «اسْـمُهُ وَاقِـدٌ، وَلَقَبُـهُ وَقْـدَانُ» قـال الدِّمْيَاطِيُّ في «حاشـية» لـه بصحيـح (م): صوابُـه عبـدُ الرحمـنِ[٥] بـنُ عبيـدِ بـنِ نِسْـطاسَ، أبـو يعفـورٍ الصغيـرُ، لا وَقـدانُ أبـو يعفـورٍ الكبيـرُ، قالـه خلَـفٌ وغيـرُه وأبـو نُعَيـمٍ في «مسـتخرجِه» أيضًـا انتهـى.

وأمـا المِـزِّيُّ في «أطرافِـه»[٦] فإنـه قـال: «أبـو يعفـورٍ[٧]» ولـم يبينْـه، والشـيخُ محيـي الديـنِ النـوويُّ تابـعَ مسـلمًا، ولـم يتعقبْـهُ، وتكلَّـم علـى الكبيـرِ والصغيـرِ[٨].

قوله: «قَاضِي كَرْمَانَ» هو بفتحِ الكافِ وكسرِها.

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني (٢/ ١١٠).

(٢) «مشارق الأنوار» (١/ ١٧٣).

(٣) «تقييد المهمل» (١/ ١٨٣).

(٤) «رجال صحيح البخاري» (٢/ ٧٨٨).

(٥) في «م»: عبيد الرحمن. والمثبت من الأصل. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٦٩).

(٦) «تحفة الأشراف» (١٣/ ٤٤٤).

(٧) في «م»: أيعفور. والمثبت من الأصل.

(٨) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ٢٤).

(٧٤٦) قوله: «وَالْكُرَاعُ» (الكراعُ) اسمٌ للخيلِ.

قوله: «قَالَتْ: فَإِنَّ خُلُقَ نَبِيِّ اللهِ عليه السلام كانَ القُرْآنَ» معنى قولِها: «كَانَ خُلُقُهُ القُرْآنَ» معناه: العملُ به، والوقوفُ عندَ حُدودِهِ، والتأدُّبُ بآدابِه، والاعتبارُ بأمثالِه وقَصَصِهِ، وتدبُّرُهُ، وحسنُ تلاوتِه.

(٧٤٧) قوله: «عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ» (السائبُ) صحابيٌّ، وهو هنا يَروِي عن تابعيٍّ، وهي لطيفةٌ. [٧٧/ أ]

(٧٤٨) قوله: «حِيْنَ تَرْمَضُ الفِصَالُ» (تَرْمَضُ) بفتحِ المُثَنَّاةِ فَوقُ والميمِ.

قوله: «فَقَالَ: صَلَاةُ الأَوَّابِينَ» قال أبو ذرٍ الهَرَوِيُّ: «الأَوَّابُ الكثيرُ الرجوعِ إلى اللهِ تعالى»، وقيل: المُطيعُ، وقيل: الراحم[1]، وقيل: المسبِّحُ[2].

قوله: «إِذَا رَمَضَتِ الفِصَالُ» يعني ارتفاعَ الضُّحى، و(رَمْضُ الفِصَالِ) أن تَخْتَرِقَ الرَّمضاءَ، وهي الرملُ؛ فتَبْرُكُ الفِصالُ من شدَّةِ حرِّها وإحراقِها أخفافَها.

(٧٤٩) قوله: «صَلَاةُ اللَّيلِ مَثْنَى مَثْنَى» كذا في (خ م) «صَلَاةُ اللَّيلِ»، وفي (د ت)[3] بالإسنادِ الصحيحِ: «صَلَاةُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى»، وهو في الأربعةِ، وصحَّحه (خ)، والخَطَّابِيُّ، وابنُ خزيمةَ، وابنُ حِبَّانَ، والبيهقيُّ، والحاكمُ؛ وقال: «رواتُه كلُّهم ثقاتٌ، ولا أعرفُ له عِلَّةً»، وخالف[4] (س)[5] فأعلَّه.

---

(١) في «م»: الرحيم. والمثبت من الأصل.

(٢) ينظر «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (١/ ٤٥٢).

(٣) أبو داود (ح:١٢٩٥)، والترمذي (ح:٥٩٧).

(٤) في «م»: وخلاف. والمثبت من الأصل.

(٥) قال النسائي في سننه (٣/ ٢٢٧): «هذا الحديث عندي خطأ والله تعالى أعلم».

قوله: «إِنَّكَ لَضَخْمٌ» إشارةٌ إلى الغباوةِ والبلادةِ وقِلَّةِ الأدبِ، قالوا: لأن هذا الوصفَ يَكُونُ للضخمِ غالبًا؛ وإنما قال ذلك لأنه قطَع عليه الكلامَ، وعاجَلَه قبلَ تمامِ حديثِه.

قوله: «كَأَنَّ الأَذَانَ بِأُذُنَيْهِ» المرادُ بالأذانِ هنا الإقامةُ.

قوله: «بَهْ بَهْ، إِنَّكَ لَضَخْمٌ» بفتحِ المُوَحَّدَةِ، وسكونِ الهاءِ؛ ومعناه (مَهْ)، وهو زَجرٌ وكفٌّ، وقال ابنُ السِّكِّيتِ: «هي[1] لتفخيمِ الأمرِ بمعنى بخٍ بخٍ»[2].

(٧٥٤) قوله: «أَخْبَرَنِي أَبُو نَضْرَةَ العَوَقِيُّ» وهو العبدِيُّ العصريُّ أيضًا، وعَوَقَةُ بطنٌ في عبدِ القيسِ، وهو بفتحِ العينِ والواوِ، وحُكِيَ سكونُ الواوِ، والصوابُ الفتحُ[3].

(٧٥٦) قوله: «طُولُ القُنُوتِ» المُرادُ بالقنوتِ القيامُ بالاتِّفاقِ.

(٧٥٨) قوله: «حَدَّثَنَا مُحَاضِرُ بنُ المُوَرِّعِ» (الموَرِّعُ) بكسرِ الراءِ المُشدَّدةِ. [٧٧/ ب]

قوله: «مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ» أعدمَ الرجلُ إذا افتقَر، فهو معدَمٌ وعديمٌ وعدومٌ.

قوله: «عَنِ الأَغَرِّ» الأغرُّ لقبٌ، واسمُه سلمانُ.

(٧٥٩) قوله: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا» (إيمانًا) أي: تصديقًا بأنه حقٌّ، ومعنى (احتسابًا) أن يُرِيدَ به اللهَ وحدَه.

---

(١) في «م»: هم. والمثبت من الأصل.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١٩٣)، وعبارة ابن السكيت في «الكنز اللغوي» (ص٣٢): «ويقال بخ بخ وبه به إذا تعجب من الشيء».

(٣) قاله النووي في: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ٣٤).

(٧٦٢) قوله: «وَأَكْثَرُ عِلْمِي هِيَ اللَّيْلَةُ» ضبط (أكثرُ عِلمي) بالمثلَّثةِ وبالمُوَحَّدَةِ، والأوَّلُ أكثرُ.

(٧٦٣) قوله: «فَأَتَى حَاجَتَهُ» يعني الحَدَثَ.

قوله: «فَأَطْلَقَ شِنَاقَهَا» الشِّنَاقُ: الخيطُ الذي يُشَدُّ به فمُ القِربةِ.

قوله: «قَالَ كُرَيْبٌ: وَسَبْعًا فِي التَّابُوتِ فَلَقِيتُ بَعْضَ وَلَدِ العَبَّاسِ»: قال العلماءُ: معناه ذكَر في الدعاءِ سبعًا؛ أي: سبعَ كلماتٍ نسيتُها، قالوا: والمرادُ بالتابوتِ: الأضلاعُ وما تَحْوِيه من القلبِ وغيرِه، تشبيهًا بالتابوتِ الذي هو كالصُّندُوقِ[1].

والقائلُ: **«فَلَقِيتُ بَعْضَ وَلَدِ العَبَّاسِ»** هو سَلَمَةُ بنُ كُهَيل، و(بعضُ ولدِ العبَّاسِ) هو عليُّ بنُ عبدِ اللهِ بنِ العبَّاسِ، قال شيخُنا متع اللهُ بحياتِه: «هكذا رأيتُه بخطِّ بعضِ الفُضلاءِ عن أبي ذرٍّ».

«عَرْضِ الوِسَادَةِ»[2] بفتح العين، قال القاضي: ورواه الدَّاوُدِيُّ بالضَّمِّ وهو الجانب[3]، والصَّحيح الفتح، والوِسادة معروفة، وقيل: هي الفراش، نقله القاضي عن الباجي[4] والأَصِيلِيِّ، وهو ضعيفٌ أو باطلٌ.

قوله: «ثُمَّ عَمَدَ إِلَى شَجْبٍ مِنْ مَاءٍ» الشَّجْبُ: السِّقَاءُ الذي قد استشنَّ وأخلَق، ويُقَالُ: سِقاءٌ شاجبٌ؛ أي: بائسٌ، وفي حديثٍ آخرَ: **«فَقَامَ إِلَى شَنٍّ مُعَلَّقٍ»**[5]؛ فبيَّن أن الشَّجْبَ هو الشَّنُّ، والشَّنُّ: هو السِّقاءُ الخَلَقُ، وهو بفتحِ الشِّينِ المعجمَةِ، وسكونِ الجيمِ.

---

(١) قاله النووي في «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ٤٥).

(٢) هذه الجملة وشرحها ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «إكمال المُعْلِم» [٣/ ١١٨].

(٤) «المنتقى» [١/ ٢١٧].

(٥) أخرجه البخاري بألفاظ مختلفة في مواضع عدة من «صحيحه» (ح:١٣٨)، (ح:١٨٣)، (ح:٨٥٩)، (ح:٩٩٢)، (ح:١١٩٨)، (ح:٤٥٧١، ٤٥٧٢)، ومسلم (ح:٧٦٣).

قوله: «فَأَخْلَفَنِي» أي: أَدارني مِن خلفِه.

قولـه: «فَبَغِيْـتُ» صوابُـه: «فَبَقَيْـتُ» علـى مـا تقـدَّم مـن التفسـيرِ، وكـذا وقَـع [٧٨/ أ] في الأصـلِ المقـروءِ علـى الجُلُـودِيِّ (فَبَقَيـتُ) بالقـافِ، وهـو الصـوابُ؛ ومعنـاه بالبـاءِ والقـافِ المفتوحتيـنِ: نظـرتُ ورمقـتُ، ولـم يَذْكُـرِ النـوويُّ[١] غيـرَ هـذا الضبـطِ، ولكـن في «المطالـع»[٢] ذَكَـر الخِـلافَ فيـه.

قولـه: «حَدَّثَنَـا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْـبٍ» زعَـم البُخاريُّ أن بُكَيرًا هـذا الـذي يَرْوِي عنه سَلَمَةُ بـنُ كُهَيـل رجـلٌ مـن أهـلِ الكوفـةِ، وليس بُكَيـرَ بـنَ الأشـجِّ المدنِـيَّ، وجعَلَهُمـا في «التاريـخ» رَجُلَيـن.

قـال: «الكـوفيُّ بكيـرُ بـنُ عبـدِ اللهِ الطويـلُ، وهـو الضَّخـمُ، ويُقـالُ فيـه بكيـرُ بـنُ أبـي عبـدِ اللهِ»[٣].

قـال البخـاريُّ: «رَوَى عنـه سـلمةُ بـنُ كُهيـلٍ أربعـةَ أحاديـثَ»، قالـه في إسـنادِ حديـثِ ابـنِ عبَّـاسٍ عـن ميمونـةَ هـذا.

قولـه: «عَـنْ أَبِي رِشْـدِينَ مَوْلَـى ابْـنِ عَبَّـاسٍ» أبـو رِشـدينَ هـو كُريـبٌ مولـى ابـنِ عبَّـاسٍ، وهـو بكسـرِ الـرَّاءِ.

قولـه: «عَـنْ عَبْـدِ الرَّحْمَـنِ بْـنِ سَـلْمَانَ الحَجْـرِيِّ» (الحَجْـرِيُّ) بفتـحِ الحـاءِ المهمَلَـةِ وسكونِ الجيـمِ منسـوبٌ إلـى حَجْـرِ رُعَيْـنٍ؛ قبيلـةٌ معروفـةٌ.

(٧٦٦) قولـه: «أَلَا تُشْـرِعُ يَـا جَابِرُ» (تُشـرع) بضـمِّ التـاءِ، ورُوِيَ بفتحِهـا، والمشـهورُ في الروايـاتِ الضـمُّ؛ ولهـذا قـال بعـدَه: **«وَأَشْـرَعْتُ»**، قـال أهـلُ اللُّغـةِ: شَـرَعتُ في النهـرِ وأشـرعتُ ناقتـي فيـه، ومعنـى (شـرعتُ): شـرِبتُ مـن غيـرِ آلـةٍ ولا يـدٍ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ٤٩).

(٢) «مطالع الأنوار» (١/ ٥٣٦).

(٣) «التاريخ الكبير للبخاري» (٢/ ١١٣).

قوله: «وَحَدَّثَنَا أَبُو حُرَّةَ» (أبو حُرة) واصلُ بنُ عبدِ الرحمنِ، ثقةٌ[١]، وهو بضمِّ الحاءِ المُهمَلَةِ. [٧٨/ ب]

(٧٦٩) قوله: «أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» معناه: ذو نورِ السماواتِ والأرضِ، وقيل: هادي أهلِ السماواتِ والأرضِ، قاله ابنُ عبَّاسٍ[٢]؛ أي: بنورِه يَهْتَدِي أهلُ السماواتِ والأرضِ، وقيل: مُنَوِّرُ السماواتِ والأرضِ؛ أي: خالقُ نورِهما.

قوله: «فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ»: معنى سؤالِه المغفرةَ معَ أنه مغفورٌ له أنه يَسْأَلُ ذلك تواضعًا، وخُضُوعًا، وإشفاقًا، وإجلالًا، وليُقْتَدَى به في أصلِ الدعاءِ والخُضُوعِ.

(٧٧١) قوله: «حَدَّثَنَا يُوسُفُ الْمَاجِشُونُ» هو يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ أبي سَلَمَةَ، والماجِشُونُ لقبٌ ليعقوبَ؛ ومعناه: أبيضُ الوجهِ مُوَرَّدُهُ، لفظٌ عجميٌّ، وهو بكسرِ الجيمِ وضمِّ الشينِ.

قوله: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ» معناه: والشرُّ ليس مما يُتَقَرَّبُ به إليك؛ فسقَط بهذا احتجاجُ المعتزلَةِ، لأنهم يقُولُون أن اللهَ لا يَخْلُقُ الشَّرَّ، وقيل في معناه أربعةُ معانٍ أخرى غيرِ هذا.

(٧٧٢) قوله: «حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ...» إلى آخرِه. الأعمشُ والثلاثةُ بعدَه تابعيُّون.

قوله: «ثُمَّ مَضَى، فَقُلْتُ: يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَةٍ، فَمَضَى، فَقُلْتُ: يَرْكَعُ بِهَا» معناه: ظننتُ أنه يُسَلِّمُ بها؛ فيَقْسِمُهَا في ركعتين، وأراد بالركعةِ الصلاةَ بكمالِها وهي ركعتانِ. [٧٩/ أ]

---

(١) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٠٦).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ١٧٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٥٥٠) كلاهما من طريق معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عنه.

قال النَّوويُّ: «ولا بدَّ مِن هذا التأويلِ لينتظِمَ الكلامُ بعدَه، وعلى هذا فقولُه: «ثُمَّ مَضَى» معناه: قرأ معظمَها بحيثُ غلب على ظنِّي أنه لا يَرْكَعُ الركعةَ الأولى إلَّا في آخرِ البقرةِ فحينئذٍ قلتُ: يَرْكَعُ الركعةَ الأُولَى، فجاوَزَ وافتتَح النِّساءَ[١]» انتهى[٢].

(٧٧٥) قوله: «عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، أَنَّ الحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ، حَدَّثَهُ» (أنَّ الحسين بن علي) كذا عندَ الجُلُوديِّ في الأصلِ المقروءِ عليه، وهو الصوابُ، أعني الحسينَ بالتصغيرِ، والله أعلمُ، نبَّه عليه غيرُ واحدٍ.

(٧٧٦) قوله: «يَضْرِبُ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ» قال الشَّيخُ مُحيي الدِّينِ: «(عَلَيْكَ لَيْلًا طَوِيلًا) كذا هو في معظمِ نُسَخِ بلادِنا، وكذا نقلَه القاضي عن روايةِ الأكثرينَ بالنصبِ على الإغراءِ، ورَوَاه بعضُهم (ليلٌ طويلٌ) أي: بَقِيَ عليك ليلٌ طويلٌ»[٣].

(٧٨١) قوله: «احْتَجَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حُجَيْرَةً بِخَصَفَةٍ» (احتجر) أي: حوَّط موضعًا من المسجدِ، و(الحُجيرةُ) تصغيرُ حجرةٍ، و(الخَصَفَةُ) قال أبو عمرٍو: «هي الجُلَّةُ التي تُعْمَلُ من الخُوصِ للتَّمرِ، وجمُعها خِصافٌ»[٤]، وقال الأخطلُ: يَذْكُرُ قبيلةً من القبائلِ:

فَطَارُوا شِقَاقَ الأُنْثَيَيْنِ فَعَامِرٌ تَبِيعُ بَنِيهَا بِالخِصَافِ وَبِالتَّمْرِ[٥]

قوله: «وَحَصَبُوا البَابَ» أي: رمُوه بالحَصْبَاءِ، وهي الحصى[٦] الصِّغارُ تنبيهًا له، وظنُّوا أنه قد نَسِيَ.

---

(١) في م: آنفًا. والمثبت من الأصل، «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ٦١).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ٦٥).

(٤) ينظر «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/ ١١٣).

(٥) البيت من الطويل، وهو للأخطل؛ انظر: «ديوان الأخطل» (ص١١٣).

(٦) في «م»: الحجارة. والمثبت من الأصل.

(٧٨٢) قوله: «**وَكَانَ يُحَجِّرُهُ مِنَ اللَّيْلِ**» (**يُحَجِّرُهُ**) بضمِّ الياءِ، وفتحِ الحاءِ، وكسرِ الجيمِ المشدَّدَةِ؛ أي: يتَّخِذُه حُجَيرَةً[1]. [٧٩/ ب]

قوله: «**وَكَانَ آلُ مُحَمَّدٍ**» الظاهرُ أنَّ المرادَ بالآلِ هنا أهلُ بيتِه وخواصُّه ﷺ مِن أزواجِه وقرابَتِه ونحوِهم.

(٧٨٣) قوله: «**كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً**» (الدِّيمةُ) بكسرِ الدَّالِ، وسكونِ الياءِ، الذي يَدُومُ عليه ولا يَقْطَعُهُ.

(٧٨٥) قوله: «**لا يَمَلُّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا**» الملالَةُ التي بمعنى السآمةِ لا تَجُوزُ على اللهِ تعالى، وقيل: معناه: لا يَدَعُ الجَزَاءَ حتى تَدَعُوا العملَ، وقيل: «حتى» ههنا بمعنى الواوِ، كما قال الشاعرُ:

لا يَمَلُّ[2] الشَّرَّ حَتَّى تَمَلُّوا[3]

وقيل: حتَّى بمعنى حينَ.

(٧٨٦) قوله: «**لَعَلَّهُ يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ**» قال القاضي عياضٌ رَحِمَهُ اللهُ: «معنى يستغفرُ هنا يدعُو»[4].

(٧٨٧) قوله: «**فَاسْتَعْجَمَ القُرْآنُ عَلَى لِسَانِهِ**» (استعجم) أي: استغلقَ، ولم يَنْطِقْ به لسانُه.

---

(١) في «م»: حجرة. والمثبت من الأصل.

(٢) في (م): يملوا. والمثبت من الأصل.

(٣) هذا عجز بيت للشنفرى؛ انظر: «معالم السنن للخطابي» (١/ ٢٨٠)، و«شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ١٠٠)، وصدره:

صَلِيتْ مِنَّا هُذَيْلٌ بِحَرْبٍ .. ..

(٤) عبارته في «الإكمال» (٣/ ١٥١): ومعنى «يسب نفسه» عندي هنا: الدعاءُ عليها؛ لأنه إذا ذهب يستغفر ويدعو لنفسه وهو لا يعقل ربما قلب الدعاء فدعا على نفسه.».

(٧٨٨) **قولـه: «أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ ..»** إلى آخره. هو عبدُ اللهِ بنُ يزيدَ الخَطَمِيُّ، قاله النَّوويُّ[1] عن الخطيبِ البغداديِّ[2]، وفي «صحيح البخاري» في بابِ شهادةِ الأعمى أنه عبَّادٌ[3]، ولم يَنْسُبْهُ، ورفَع نسبَه في بعضِ النُّسخِ عن الفَرَبْرِيِّ أنه عبادُ بنُ تميمٍ.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وقد أفاد بعضُ مشايخي فيما قرأتُه عليه أنَّ ابنَ التينِ قال: إنه عبَّادُ بنُ بشرٍ، واللهُ أعلمُ».

(٧٩٠) **قوله: «بَلْ هُوَ نُسِّيَ»** (نُسِّيَ) بتشديدِ السِّينِ، قال القاضي: «ضبَطناه بالتشديدِ والتخفيفِ»[4]، وفي «المطالع» كذا[5]. [٨٠/ أ]

(٧٩٢) **قوله: «يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»** معناه عندَ الشافعيِّ وجماعةٍ: يُحَسِّنُ صوتَهُ به، وعندَ سفيانَ: يَسْتَغْنِي به، قيل: يَسْتَغْنِي به عن الناسِ، وقيل: عن غيرِه من الأحاديثِ والكُتُبِ، قال القاضي: «والقولانِ منقولانِ عن ابنِ عُيَيْنَةَ»، وقيل: «يتَغَنَّى»: يَجْهَرُ[6].

(٧٩٣) **قوله: «أُعْطِي مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»** المِزمارُ: الصوتُ الحَسَنُ، وآلُ داودَ هو داودُ نفسُه.

(٧٩٥) **قوله: «وَعِنْدَهُ فَرَسٌ مَرْبُوطٌ بِشَطَنَيْنِ»** الشَّطَنُ: الحبلُ الطويلُ، وهو بفتحِ الشينِ والطاءِ.

قوله: «فَقَالَ: تِلْكَ السَّكِينَةُ» المختارُ في تفسيرِ (السَّكينةِ) أنها شيءٌ من مخلوقاتِ اللهِ تعالى فيه طمأنينةٌ ورحمةٌ ومعَه الملائكةُ.

قوله: «غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا: تَنْقُزُ» (تنقُز) بالقافِ المضمومةِ، وبالزاي، هذا المشهورُ، ومعنى «تنقُزُ»: تَثِبُ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم».

(٢) «الأسماء المبهمة» (٣/ ١٧٨).

(٣) صحيح البخاري (ح:٢٦٥٥).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ١٥٥).

(٥) «مطالع الأنوار» (٤/ ٢١٤-٢١٥).

(٦) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ١٥٨).

(٧٩٦) قولـه: «فِي مِرْبَدٍ لِي» (المِرْبَدُ) بكسرِ الميمِ وفتحِ الموحَّدَةِ: الموضعُ الذي يَيْبَسُ فيه التَّمرُ كالبَيْدَرِ للحِنْطَةِ.

(٨٠٠) قولـه: «عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ...» إلى آخرِه. الأعمشُ والاثنانِ بعدَه تابعيُّون.

قولـه: «عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عليه السلام لِعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ...» إلى آخرِه. هكذا هذا الحديثُ ليس بمُتَّصِلٍ من هذا الوجهِ، إلا ما في آخرِه من حديثِ مِسْعَرٍ عن مَعْنٍ، فإنه مسنَدٌ، وهذا القَدْرُ الذي احتجَّ به (م)، وأما أوَّلُه فإنَّ مسلمًا قد أخرجَه قبلَ هذا الحديثِ مُتَّصِلًا من حديثِ الأعمَشِ عن إبراهيمَ عن عَبيدةَ عن [٨٠/ ب] عبدِ اللهِ، عنِ النبيِّ ﷺ؛ فثَبَت اتِّصالُهُ.

وإبراهيمُ هو ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ الفقيهُ[١]، معدودٌ في الطبقةِ الثانيةِ من تابعي أهلِ الكوفةِ، رأى عائشةَ، وأدركَ أنسَ بنَ مالكٍ، ولله الحمد[٢].

(٨٠١) قولـه: «عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ...» إلى آخرِه. الأعمشُ والاثنانِ بعدَه تابعيُّون.

قولـه: «وَتُكَذِّبُ بِالْكِتَابِ» معنى (تكذب بالكتاب) أي: تُنْكِرُ بعضَه جاهلًا، وليس المرادُ التكذيبَ الحقيقيَّ؛ فإن ذلك يُكَفَّرُ به الشخصُ، ويَصِيرُ مرتَدًّا، وقد أجمعُوا أن مَن جحَد مُجمَعًا عليه مِن القرآنِ فهو كافرٌ.

(٨٠٢) قولـه: «خَلِفَاتٍ» الخَلِفاتُ بفتحِ الخاءِ المعجمةِ وكسرِ اللَّامِ: الحواملُ من الإبلِ إلى أن يمضِيَ عليها نصفُ أمدِها، ثم هي عِشارٌ، والواحدةُ خَلِفَةٌ وعُشَراءُ.

---

(١) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٣٣).

(٢) قوله: ولله الحمد. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٨٠٣) قوله: «عَنْ مُوسَى بْنِ عُلَيٍّ» (عُلي) بضمِّ العينِ، ويُقالُ فيه بالفتحِ، والمشهورُ الأوَّلُ.

قوله: «فَيَأْتِي مِنْهُ بِنَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ» قال أبو عُبيدةَ: «الكَومَاءُ: العظيمةُ السَّنَامِ»[١].

(٨٠٤) قوله: «اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ» سُمِّيَتَا الزَّهْرَاوَيْنِ لِنُورِهِما، وعظيمِ أجرِهِما.

قوله: «أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَايَتَانِ» قال أبو عُبيدٍ: «الغَيَايَةُ: كلُّ شيءٍ يُظِلُّ الإنسانَ فوقَ رأسِه؛ مثلُ السحابةِ والغُبْرَةِ»[٢].

قوله: «أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ» الفِرقانِ: القطيعانِ، وهو بكسرِ الفاءِ وإسكانِ الراءِ، وفي روايةٍ: «كَأَنَّهُمَا خِزْقَانِ»: والخِزْقَانِ بخاءٍ مُعجَمَةٍ مكسورة[٣]، ثم زاي ساكنةٍ، ثم قافٍ تثنيةُ خِزقٍ، والخِزْقُ والخِزيقةُ: الجماعةُ من كلِّ شيءٍ. [٨١/ أ]

(٨٠٥) قوله: «سَمِعْتُ النَّوَّاسَ بْنَ سَمْعَانَ الكِلَابِيَّ» الكلابيةُ المستعيذةُ أختُه[٤].

قوله: «بَيْنَهُمَا شَرْقٌ» قال الهَرَوِيُّ: «الشَّرْقُ: الضوءُ، والشَّرقُ: الشَّمسُ، والشَّرقُ: الشَّقُّ»[٥]، وقال أبو العبَّاسِ: «الشَّرْقُ الضَّوءُ الذي

---

(١) ينظر «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣/ ٨٤).

(٢) «غريب الحديث» (١/ ٩٣) نقلاً عن الأصمعي.

(٣) قوله: مكسورة. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) ذكر أبو عمر بن عبد البر قصتها في «الاستيعاب» (٤/ ١٥٣٤) فقال: يقال: إن أباه سمعان بن خالد وفد على النبي ﷺ فدعا له رسول الله ﷺ، وأعطاه نعليه، فقبلهما رسول الله ﷺ وزوجه أخته، فلما دخلت على النبي ﷺ تعوذت منه فتركها، وهي الكلابية.

(٥) «الغريبين» (٣/ ٩٩٢-٩٩٣).

يَدْخُلُ مِن شَقِّ البابِ»[1]، وهو بفتحِ الرَّاءِ وسكونِها، قال صاحبُ «المطالع»: «وضبَطه بعضُهم بكسرِها؛ أي الرَّاءِ»[2] انتهى، والسكونُ في الرَّاءِ أكثرُ.

(٨٠٦) قوله: «سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِهِ» النَّقيضُ: الصَّوت كصوتِ البابِ.

(٨٠٩) قوله: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ[3] آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَّالِ» سببُ ذلك ما في أوَّلِها مِن العجائبِ والآياتِ، فمَن تَدَبَّرَها لم يُفْتَتَنْ بالدَّجَّالِ، وكذا في آخرِها.

قوله: «عَنْ أَبِي السَّلِيلِ» أبو السَّليلِ بفتحِ السينِ المهمَلَةِ، واسمُه ضُريبُ بنُ نُقَيرٍ بالتصغيرِ فيهما، ونقيرٌ بالقافِ، وقيل بالفاءِ واللَّامِ.

(٨١٤) قوله: «لَمْ يُرَ مِثْلُهُنَّ قَطُّ» (يُرَ) ضُبِطَ بالنونِ المفتوحةِ، وبالمُثنَّاةِ المضمومةِ، وكلاهما صحيحٌ.

قوله: «لَمْ يُرَ مِثْلُهُنَّ، المُعَوَّذَتَيْنِ» (المعوذتين) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ؛ أي: أعني المُعَوَّذتينِ.

(٨١٥) قوله: «لا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ ..» إلى آخرِه، الحسدُ حقيقيٌّ ومجازيٌّ؛ فالحقيقيُّ: تمَنِّي زوالِ النعمةِ عن صاحبِها، والإجماعُ على أن هذا حرامٌ، والمجازيُّ: هو الغِبطةُ؛ وهو أن يَتَمَنَّى مثلَ النعمةِ التي على غيرِه من غيرِ زوالِها عن صاحبِها، [٨١/ ب] فإن كانت من أمورِ الدنيا كانت مباحةً، أو من أمورِ الآخرةِ فمستحبَّةٌ، والمرادُ بالحديثِ لا غِبطةَ مستحبةٌ محبوبةٌ إلَّا في هاتين الخَصْلَتَيْنِ، وما في معناهما.

---

(١) ينظر «الغريبين» (٣/ ٩٩٤).

(٢) «مطالع الأنوار» (٦/ ٣٨).

(٣) في «م»: عشرة. والمثبت من «صحيح مسلم» (٨٠٩).

(٨١٦) **قوله: «وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ حِكْمَةً؛ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا»** (الحِكمةُ): كلُّ ما منَع من الجهلِ وزجَر عن القبيحِ.

(٨١٨) **قوله: «ثُمَّ لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ»** (لبَّبتُه) بتشديدِ الباءِ الأُولى؛ ومعناه: أخذتُ بمجامعِ ردائِه في عُنُقِه، ويَجُوزُ تخفيفُ الباءِ الأولى، وهو أعرفُ، قاله في «المطالع»[(١)].

قوله: «فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ» أي: أُعاجِلُه وأُوَاثِبُه.

(٨٢٠) **قوله: «فَسُقِطَ فِي نَفْسِي»** قال ابنُ قُرْقُولَ: «كذا بضمِّ السينِ قيَّدناه عن شيوخِنا، ومعناه: تَحَيَّرتُ، يُقَالُ: سُقِطَ في يَدِهِ[(٢)] إذا تَحَيَّرَ في أمرِه، وقيل ذلك في قولِه: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾[(٣)]، وقيل: ندموا»[(٤)].

(٨٢١) **قوله: «كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ»** قال أبو عُبيدٍ: «والأضاةُ: الماءُ المستنقَعُ من سيلٍ أو غيرِه، وجمعُها أضًا، وجمعُ الأضا إضاءٌ ممدودٌ»[(٥)]، والأضاةُ في الحديثِ بفتحِ الهمزةِ، وبالضادِ المعجمَةِ مقصورٌ.

(٨٢٢) **قوله: «قَدْ أَحْصَيْتُ غَيْرَ هَذَا»** قال الشيخُ محيي الدينِ: «هذا محمولٌ على أنه فَهِمَ منه أنه غيرُ مسترشِدٍ في سؤالِه؛ إذ لو كان مسترشدًا لوجَب جوابُه، وهذا ليس بجوابٍ»[(٦)].

---

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ٤١١).

(٢) في «م»: نفسي يده. والمثبت من الأصل، «مطالع الأنوار».

(٣) سورة الأعراف، الآية (١٤٩).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/ ٥٣٦).

(٥) ينظر «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٠٤).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٠٤).

قولـه: «**يَقْـرُنُ بَيْنَهُـنَّ**» (يَقْـرُنُ) بضـمِّ الـرَّاءِ، وعليـه اقتَصَـر الشـيخُ هنـا، وفي الجُمُعَـةِ في قولِـه: «**وَيَقْـرُنُ**[١] **بَيْـنَ السَّـبَّابَةِ وَالْوُسْـطَى**» ذكـر لغتيـن[٢] الضـمُّ والكسـرُ، وقـال: إنَّ الضـمَّ المشـهورُ الصحيـحُ[٣]. [٨٢/ أ]

قولـه: «**فَقَـالَ: عِشْـرُونَ سُـورَةً**» جـاء بيـانُ هـذه السُّـوَرِ العشـرينِ في «سُـنَنِ أبـي داودَ»: الرحمـنُ والنجـمُ في ركعـةٍ، واقتربـتْ والحاقَّـةُ في ركعـةٍ، والطـورُ والذاريـاتُ في ركعـةٍ، والواقعـةُ ونـونُ في ركعـةٍ، وسـأل سـائلٌ والنازعـاتُ في ركعـةٍ، وويـلٌ للمطففيـنَ وعَبَـسَ في ركعـةٍ، والمدَّثِّـرُ والمزَّمِّـلُ في ركعـةٍ، وهَـلْ أَتَـى ولَا أُقْسِـمُ في ركعـةٍ، وعـمَّ والمُرْسَـلاتُ في ركعـةٍ، والدُّخَـانُ وإذا الشَّـمْسُ كُـوِّرَتْ في ركعـةٍ[٤].

قولـه: «**فَمَكَثْنَـا بِالْبَـابِ هُنَيَّـةً**» (هنيـة) بتشـديدِ اليـاءِ غيـرِ مهمـوزٍ، ومَـن همَـز لَحَـنَ، قالـه النـوويُّ[٥]، وقـد تَقَـدَّم.

قولـه: «**إِنِّـي لأَحْفَـظُ القَرَائِـنَ الَّتِـي كَانَ يَقْرَؤُهُـنَّ رَسُـولُ اللهِ ﷺ، ثَمَانِيَـةَ عَشَـرَ مِـنَ المُفَصَّـلِ، وَسُـورَتَيْنِ مِـنْ آلِ حَـم**» في هـذا دليـلٌ علـى أنَّ المُفَصَّـلَ مـا بعـدَ آلِ (حـم)، وفي المسـألةِ عشـرةُ أقـوالٍ معروفـةٍ؛ أي: في المفصَّـلِ مـن أَيْـنَ هـو؟ وقـد نقَـل المحـبُّ الطبريُّ في «أحكامِـه» في هـذا الحديـثِ أنَّ المُـرادَ بالمفصَّـلِ القـرآنُ كلُّـه.

(٨٢٤) قولـه: «**عَـنِ الأَعْمَـشِ عَـنْ إِبْرَاهِيـمَ عَـنْ عَلْقَمَـةَ**» هـؤلاء الثلاثـةُ تابعيُّـون.

---

(١) في «م»: يقرن. والمثبت من الأصل.

(٢) قوله: ذكر لغتين. موضعه بياض في م. والمثبت من الأصل، وهو مفهوم كلام النووي في شرحه.

(٣) «شرح النووي على مسلم» [٢/ ٥٩٢].

(٤) «سنن أبي داود» (١٣٩٦).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٩٦).

قولـه: «فَجَـاءَ رَجُـلٌ، فَعَرَفْـتُ فِيـهِ تَحَـوُّشَ القَـوْمِ» أي: انقِضَاضهـم، قـال القاضـي: «ويَحْتَمِـلُ أنـه يُريـدُ الفطنـةَ والـذَّكاءَ، يقـالُ رجـلٌ حُوشـيٌّ الفـؤادِ؛ أي: حَدِيـدُه»[١].

(٨٢٦) قولـه: «حَتَّى تُشْرِقَ الشَّمْسُ» ضُبِطَ بضمِّ التاءِ، وكسرِ الرَّاءِ، وكـذا أشـار إليـه القاضـي في «شرحِ (م)»، قـال النوويُّ: «وضبَطْنَـاه أيضًـا بفتحِ التـاءِ، وضـمِّ الرَّاءِ، وهـذا الـذي ضبَطـه أكثرُ رُوَاةِ بلادِنـا، وهـو الـذي ذكَـرَه القاضـي عيـاضٌ في «المشـارقِ»[٢]، [٨٢/ ب] وذكَـر كلامًـا آخَـرَ متعلِّقًـا بهـذا، حاصلُـه ترجيحُ رِوايةِ ضمِّ التـاءِ وكسرِ الـرَّاءِ»[٣].

(٨٢٩) قولـه: «إِذَا بَـدَا حَاجِـبُ الشَّـمْسِ» (بـدا) غيـرُ مهمـوزٍ؛ لأنـه بمعنـى ظهَـر، قالَـه النـوويُّ[٤].

(٨٣٠) قولـه: «عَـنْ خَيْـرِ بْـنِ نُعَيْـم» (خيـر) بالخـاءِ المنقوطـةِ قاضـي مصـرَ، قالـه عبـدُ الغَنـيِّ[٥]، ثـم وَلِـيَ بَرْقَـةَ بعـدَ مِصـرَ، تُوُفِّـيَ سـنةَ ١٣٧، رَوَى لـه (م س).

قولـه: «عَـنِ ابْـنِ هُبَيْـرَةَ» (ابـنُ هبيـرةَ) هـو عبـدُ اللهِ، وقـد سُـمِّيَ في الروايـةِ الثانيـةِ.

قوله: «عَنْ أَبِي تَمِيمٍ» (أبو تميم) اسمُه عبدُ اللهِ بنُ مالكٍ.

قولـه: «بِالْمُخَمَّـصِ» (المُخَمَّـصُ) بضـمِّ الميـمِ الأولـى، وخـاءٍ معجمَـةٍ ثـم ميـمٍ مفتوحتيـنِ، وهـو موضـعٌ معـروفٌ.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٢٠٢).

(٢) «مشارق الأنوار» (١/ ٢٤٩).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١١١).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١١٣).

(٥) «المؤتلف والمختلف» (١/ ١٩٤).

وعن[1] المُحب الطَّبري أنّه قال: المخمص بضم الميم الأولى، وجاء في «أحكامه» حاصل ما في المخمص ثلاثة أوجه: ضم الميم الأولى وفتح الخاء وفتح الميم وتشديدها، **الثانية**: فتح الميمين وإسكان الخاء، **الثالثة**: فتح الميم الأولى وإسكان الخاء وكسر الميم الثانية.

(٨٣١) قوله: «**عَنْ مُوسَى بْنِ عُلَيٍ عَنْ أَبِيهِ**» (عُلَي) بضمِّ العينِ على المشهورِ، ويقالُ بفتحِها، وهو موسى بنُ عُلي بنِ رباحٍ اللَّخْمِيُّ.

قوله: «**حِيْنَ تَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ**» (تَضَيَّفُ) بفتحِ المُثنَّاةِ فوقُ، والضادُ المعجمةُ، وتشديدُ الياءِ؛ أي: تَمِيلُ.

(٨٣٢) قوله: «**وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ المَعْقِرِيُّ**» (المَعقري) بالميمِ المفتوحةِ، والعينِ الساكنةِ، والقافِ المكسورةِ[2]، نَسَبٌ إلى بلدٍ باليمنِ، كذا قال ابنُ الحَذَّاءِ، وقيَّدَه ابنُ الفَرَضِيِّ بالميمِ المضمومةِ، والعينِ المفتوحةِ، والقافِ المشدَّدَةِ، وذكَر عن الهَرَوِيِّ أنه نَسَبٌ إلى بلدٍ باليَمَنِ[3].

قوله: «**مَا أَنْتَ؟**» ولم يَقُلْ: (مَنْ أَنْتَ؟) لأنه سأله عن صفتِه لا عن ذاتِه، [٨٣/ أ] و«مَا» لصفاتِ مَن يَعْقِلُ.

قوله: «**فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ**» أي: تَحْضُرُها الملائكةُ.

قوله: «**مَا مِنْكُمْ**[4] **رَجُلٌ يُقَرِّبُ وَضُوءَهُ**» (يُقَرِّبُ) بضمِّ المُثنَّاةِ تحتُ، وفتحِ القافِ، وكسرِ الراءِ المشدَّدَةِ؛ أي: يُدنِيهِ، و(الوَضوءُ) بفتحِ الواوِ، وهو الماءُ على الأفصحِ.

---

(١) من هنا إلى نهاية الكلام على المخمص. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) في م: الساكنة. والمثبت من الأصل. انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ١٠٢).

(٣) ينظر «تقييد المهمل» (٢/ ٤٥٩).

(٤) في «م»: من. والمثبت من «صحيح مسلم» (٨٣٢).

قولـه: «إِلَّا خَـرَّتْ خَطَايَـا يَدَيْـهِ مِـنْ أَنَامِلِـهِ» (خَـرَّت) بالخـاءِ المعجمَـةِ لجميعِ الـرُّواةِ إلا ابـنَ أبـي جعفـرٍ؛ فـرَوَاه (جَـرت) بالجيـمِ، وكـذا نقلـه في «المطالـعِ» عـن ابـنِ أبـي جعفـرٍ وحـدَه[١].

(٨٣٣) قولـه: «قَالَـتْ: وَهِـمَ عُمَـرُ» يعنـي ابـنَ الخطَّـابِ في روايـة النهـي عـن الصـلاةِ بعـدَ العصـرِ مُطلقًـا، وإنمـا نَهَـى عـن التحـرِّي.

(٨٣٤) «من[٢] بني حَرام» بالراء.

«اللتيـن بعـد الظهـر» قـال الدِّمْيَاطِيُّ: الصـواب حديـث أم سـلمة أنهمـا الركعتـان اللتـان بعـد الظهـر.

(٨٤٠) قوله: «فِي نَحْرِ العَدُوِّ» أي: في مقابلَتِه.

(٨٤٢) قولـه: «يَـوْمَ ذَاتِ الرِّقَـاعِ» (ذات الرِّقـاع) كانـت سـنةَ خمـسٍ مـن الهجرةِ بـأرضِ غَطَفَـانَ مـن نجـدٍ، سـمِّيت ذاتَ الرِّقـاعِ؛ لأن أقدامَهـم نُقِبَـتْ فيهـا، فلفُّـوا علـى أرجُلِهـم الرِّقـاعَ، وقـد ثَبَـتَ ذلـك في الصحيـحِ[٣]، وقيـل: بجَبَـلٍ هنـاك يُقـالُ لـه الرِّقـاعُ؛ لأنَّ فيـه بياضًـا وحُمْـرَةً وسَـوادًا، وقيـل: بشـجرةٍ يقـالُ لهـا ذَاتُ الرِّقـاعِ، وقيـل لغيـرِ ذلـك، وقيـل في تاريخِهـا غيرُ ذلـك[٤].

(٨٤٣) قولـه: «فَجَـاءَ رَجُـلٌ مِـنَ المُشْـرِكِينَ» هـو غَـوْرَثُ بـنُ الحـارثِ المُحارِبـيُّ، وغـورثُ بفتـحِ الغيـنِ المعجمَـةِ وضمِّهـا، والأوَّلُ هـو

(١) «مطالع الأنوار» (٢/ ١١٥-١١٦).

(٢) من هنا إلى نهاية المسألة التالية ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) في صحيح البخاري (٥/ ١١٣): «عن أبي موسى ﵁ قال: «خرجنا مع النبي ﷺ في غزوة ونحن ستة نفر، بيننا بعير نعتقبه، فنقبت أقدامنا، ونقبت قدماي، وسقطت أظفاري، وكنا نلف على أرجلنا الخرق، فسميت غزوة ذات الرقاع، لما كنا نعصب من الخرق على أرجلنا»، وكذا في صحيح مسلم (٣/ ١٤٤٩).

(٤) ينظر «شرح صحيح مسلم» (١٢/ ١٩٧).

الصحيحُ، والراءُ مفتوحةٌ بلا خِلافٍ، وحكَى صاحبُ «المطالعِ»[1] عن بعضِهم أنه بالعينِ المهمَلَةِ، وهو تصحيفٌ.

وقد ذكَر ابنُ بَشْكُوالَ [٨٣/ ب] الحديثَ في «مبهماتِه»، وقال: «إنه غورثٌ»، قال: «وقيل إنه دُعثورُ بنُ الحارثِ بنِ محاربٍ، ذكَر ذلك الواقديُّ في «مغازيه»، وذكَر أنه أسلَم»[2] انتهى.

قال الذَّهبيُّ في دُعثورِ بنِ الحارثِ الغطفانيِّ: في حديثٍ عجيبِ الإسنادِ: «والأشبهُ غورثُ» انتهى، كأنه يَقولُ ليس لهم دُعثورٌ، وإنما هو غَورثُ وتَصَحَّفَ.

قوله: «فَاخْتَرَطَهُ» أي: سلَّه.

قوله: «فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَأَخَّرَ، وَصَلَّى بِالطَّائِفَةِ الأُخْرَى رَكْعَتَيْنِ...» إلى آخره. في «سُننِ أبي داودَ»[3] وغيرِه من روايةِ أبي بَكْرَةَ أنه صلَّى بكلِّ طائفةٍ ركعتينِ وسلَّم، فكانتِ الطائفةُ الثانيةُ مفترِضَةً خلفَ مُتَنَفِّلٍ، وبهذا قال الشافعيُّ[4]، وحكَوهُ عن الحسنِ البصريِّ، وادَّعى الطحاويُّ أنه منسوخٌ، ولا تُقْبَلُ دعواهُ ولا دليلَ لنسخِه[5].



(١) «مطالع الأنوار» (٥/ ١٨٣).

(٢) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٣٩١-٣٩٢).

(٣) «سنن أبي داود» (ح:١٢٤٨).

(٤) «الأم» (٢/ ٣٤٨).

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ١٢٦).



كِتَابُ الجُمُعَةِ



كتابُ الجمُعَةِ

(٨٤٥) قولـه: «قَـالَ عُمَـرُ: وَالْوُضُـوءَ أَيْضًـا» (الوضـوءَ) منصـوبٌ أي: وتوضَّـأتَ الوضـوءَ فقـط؟ قالـه النَّـوويُّ عـن الأَزهـريِّ وغيـرِه[1]، وعـن خـطِّ الدِّمْياطيِّ أنـه بالرَّفـعِ.

(٨٤٧) قوله: «كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ الجُمُعَةَ» أي: يَأْتُون.

قوله: «وَمِنَ العَوَالِي»: (العوالي) القُرى التي حولَ المدينةِ.

قولـه: «وَلَـمْ يَكُـنْ لَهُـمْ كُفَـاةٌ» (كُفَـاةٌ) بضـمِّ الـكافِ جمـعُ كافٍ كقـاضٍ وقضـاةٍ، وهـم الخَـدَمُ الذيـن يَكفُونَهُـم العمـلَ. [٨٤/ أ]

قولـه: «فَكَانُـوا يَكُـونُ لَهُـمُ التَّفَـلُ»[2] التَّفَـلُ بتـاءٍ مثنَّـاةٍ فـوقُ وفـاءٍ مفتوحتيـنِ؛ أي: رائحـةٌ كريهـةٌ.

(٨٤٦) قولـه: «غُسْـلُ يَـوْمِ الجُمُعَـةِ عَلَـى كُلِّ مُحْتَلِـمٍ» كـذا وقَـع في جميـعِ أصـولِ مسـلمٍ: **«غُسْـلُ يَـوْمِ الجُمُعَـةِ عَلَـى كُلِّ مُحْتَلِـمٍ**[3]**»**، وليـس فيـه ذِكـرُ واجـبٌ.

(٨٤٩) قولـه: «حَـقٌّ عَلَـى كُلِّ مُسْـلِمٍ أَنْ يَغْتَسِـلَ فِـي كُلِّ سَـبْعَةِ أَيَّـامٍ، يَغْسِـلُ رَأْسَـهُ وَجَسَـدَهُ» زاد البـزَّارُ بسـندٍ صحيـحٍ: «وَهُـوَ يَـوْمُ الجُمُعَـةِ»[4]؛ ولهـذا أخرَجـه مسـلمٌ في الجُمُعَـةِ، وكـذا قولُـه «وَهُـوَ يَـوْمُ الجُمُعَـةِ» في «النَّسـائيِّ الصغيـرِ»[5].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ١٣٤).

(٢) في «صحيح مسلم»: تفل. والمثبت من «م»، وكذا هو في نسخة مسلم التي عليها حاشية السبط وكتب فوقه: للمازري. ووضع علامة تخريج عليه وكتب بالحاشية: تَفَل. وفوقه: خ د.

(٣) في «م»: مسلم. والمثبت من الأصل.

(٤) «مسند البزار» (ح:٩٣٤٩).

(٥) «سنن النسائي» (ح:١٣٧٨).

(٨٥٠) **قوله: «فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً»** المرادُ بالبَدَنَةِ هنا الواحدُ من الإبلِ اتِّفَاقًا، وأما من حيثُ اللُّغةُ فيقَعُ على الواحدِ من الإبلِ والبقرِ والغنمِ، كذا هو مَحْكِيٌّ عن جمهورِ أهلِ اللُّغةِ.

قوله: «فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا» وقد جاء[1] في روايةٍ في (س) بعدَ الكبشِ بطَّةٌ، ثم دجاجةٌ، ثم بيضةٌ[2]، وفي روايةٍ بعدَ الكبشِ دجاجةٌ، ثم عصفورٌ، ثم بيضةٌ[3]، وإسنادُهما صحيحٌ.

قوله: «فَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ حَضَرَتِ المَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ» هذه الملائكةُ قالوا إنَّهم غيرُ الحَفَظَةِ، وظيفتُهم كتابةُ حاضرِي الجُمُعَةِ.

(٨٥١) **قوله: «فَقَدْ لَغَيْتَ»** قال أبو الزِّنادِ: **«وَهِيَ لُغَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّمَا هُوَ: قَدْ لَغَوْتَ»** قال أبو عُبيدٍ في «الغريب المصنَّف»: «ولغوتُ أَلغُو ولغَيتُ الغَى»، هما لُغَتَانِ [٨٤/ ب] كما ذُكر هنا عن أبي عُبيد[4]: **الأولى**: لغا يَلْغُو كغَزا يَغْزُو، **والثانية**: كعَمِي يَعْمَى، الأوَّلُ[5] أصحُّ.

ولكنَّ ظاهرَ القُرآنِ يَقْتَضِي الثانيةَ، التي هي لغةُ أبي هريرةَ، قال اللهُ: ﴿وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ﴾[6]، وهذا من (لَغِيَ يَلْغَى)، ولو كان من الأوَّلِ لقاله بضمِّ الغينِ.

قال ابنُ السِّكِّيتِ وغيرُه: «ومصدرُ الأوَّلِ اللَّغوُّ، والثاني اللَّغْيُ»، ومعنى: **«فَقَدْ لَغَوْتَ»** أي: قلتَ الكلامَ المَلْغِيَّ الساقطَ الباطلَ المردودَ»، وقيل غيرُه[7].

---

(١) في «م»: وجد. والمثبت من الأصل.

(٢) «سنن النسائي» (ح:١٣٨٥).

(٣) «سنن النسائي» (ح:١٣٨٧).

(٤) في «م»: عبيدة. والمثبت من الأصل.

(٥) كذا في الأصل، م . بلا واو.

(٦) سورة فصلت، الآية (٢٦).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ١٣٨).

(٨٥٣) قوله: «أَخْبَرَنَا مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ...» إلى آخره.
قال أبو الحسنِ الدراقطنيُّ: «هذا الحديثُ لم يُسْنِدْهُ غيرُ مخرمةَ بنِ بُكيرٍ عن أبيه عن أبي بُردةَ، وقد رَوَاه جماعةٌ عن أبي بُرْدَةَ قولَه، ومنهم من بلَغ به أبا موسى ولم يُسْنِدْهُ، والصوابُ من قولِ أبي بُردةَ منقطعٌ كذا رَوَاه يحيى القطَّانُ عن الثوريِّ عن أبي إسحاقَ عن أبي بُردةَ، وتابعَه واصلٌ الأحدبُ، رَوَاه عن أبي بُردةَ قولَه، قاله جريرٌ عن مغيرةَ عن واصلٍ، وتابَعَهُم مجالدُ بنُ سعيدٍ، رَوَاه عن أبي بُردةَ كذلك.

قال النعمانُ بنُ عبدِ السلام: «عن الثوريِّ عن أبي إسحاقَ عن أبي بُردةَ عن أبيه موقوفًا، ولا يَثْبُتُ قولُه عن أبيه، ولم يَرْفَعْهُ غيرُ مخرمةَ عن أبيهِ».

وفي «سننِ البيهقيِّ» عن أحمدَ بنِ سَلَمَةَ قال: «ذاكرتُ مسلمَ بنَ الحجَّاجِ بحديثِ مخرمةَ هذا؛ فقال مُسْلِمٌ: هذا أجودُ حديثٍ، وأصحُّه في بيانِ ساعةِ الجُمُعَةِ»[1].

قوله: «إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ» (تُقْضَى) بضمِّ المُثَنَّاةِ تحتُ[2]، كذا قيَّده النوويُّ[3].

(٨٥٥) قوله: «بَيْدَ أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ أُوْتِيَتِ الكِتَابَ» (بَيْدَ) بفتحِ المُوحَّدَةِ، وسكونِ المُثَنَّاةِ تحتُ، وهي تكُونُ بمِعنى غيرَ، وبمعنى على، وبمعنى مِن أَجْلِ، وكلُّه صحيحٌ هنا، [٨٥/ أ] قال أهلُ اللُّغَةِ: ويُقَالُ ميدَ بالميمِ بمعنى بيدَ[4].

---

(١) «الإلزامات» (ص١٧٢)، «السنن الكبرى» (٣/ ٣٥٤).
(٢) كذا في الأصل، و«م». والصواب فوق كما في «شرح صحيح مسلم للنووي».
(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ١٤٠).
(٤) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/ ١٣٩)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ١٤٣).

قولـه: «**عَـنْ أَبِـي الزِّنَـادِ عَـنِ الأَعْـرَجِ عَـنْ أَبِـي هُرَيْـرَةَ وَابْـنِ طَـاوسٍ**» (ابـن طـاوس) مجـرورٌ معطـوفٌ علـى أبـي الزِّنـادِ؛ لأنَّ سـفيانَ وهـو ابـنُ عُيينـةَ رَوَاه عـن أبـي الزِّنـادِ وابـنِ طـاوسٍ، واسـمُه عبـدُ اللهِ، واللهُ أعلـمُ.

(٨٥٠) قولـه: «**فَالأَوَّلَ، مَثَّلَ الجَـزُورَ**» قـال النـوويُّ[١]: «ضبَطنـاه، أي: مَثَّلَ الجَزُورَ، بفتحِ الميمِ وتشديدِ الثاءِ[٢]».

قوله: «**حَتَّى صَغَّرَ إِلَى**» (صغَّر) بتشديدِ الغينِ.

قوله: «**مَثَلِ البَيْضَةِ**» قال النَّوويُّ: «بفتحِ الميمِ والثاءِ المخفَّفَةِ»[٣].

(٨٥٧) قولـه: «**وَفَضْـلَ ثَلَاثَـةِ أَيَّـامٍ**» (فضـل) منصـوبٌ علـى الظـرفِ، وكـذا «**وزيـادةَ**»، قالـه النَّـوويُّ[٤]، وعـنْ خـطِّ الدِّمياطِـيِّ أنـه ضبَطَـه بالقلـمِ بالضَّـمِّ؛ أي: «**وفضـلُ**» فقـط.

قولـه: «**فَاسْـتَمَعَ وَأَنْصَـتَ**» الاسـتماعُ: الإصغـاءُ، والإنصـاتُ: السـكوتُ، وكـذا قولُـه: ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾[٥]، وقـد تَقَـدَّم ذلـك.

(٨٥٨) قولـه: «**حَدَّثَنَـا حَسَـنُ بْـنُ عَيَّـاشٍ**» (حسـنُ بـنُ عيَّـاشٍ) بالشـينِ المعجَمَـةِ، هـو[٦] أخـو أبـي بكـرِ بـنِ عيَّـاشٍ، وثَّقَـهُ ابـنُ معيـنٍ[٧]، تُوُفِّـيَ سـنةَ ١٧٢، رَوَى لـه (م ت س)[٨].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٤٥).

(٢) في «م»: المثناة. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٤٥).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٤٧).

(٥) سورة الأعراف، الآية (٢٠٤).

(٦) في «م»: وهو. والمثبت من الأصل.

(٧) «تاريخ ابن معين رواية الدوري» (١/ ١٩٦).

(٨) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٦/ ٢٩١).

(٨٦٠) قولـه: «**كُنَّا نُجَمِّعُ مَعَ رَسُولِ اللهِ**» (**نُجَمِّعُ**) بتشديدِ الميمِ المكسورةِ؛ أي: نُصَلِّي الجُمُعةَ.

(٨٦٢) قوله: «**فَقَدْ وَاللهِ صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ الفَي صَلَاةٍ**» المرادُ الصلواتُ الخمسُ، لا الجُمعةُ. [٨٥/ ب]

(٨٦٣) قوله: «**لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا**» الاثنا عشرَ جاء تسميتُهم، ففي هذا الكتابِ منفردًا به عن (خ): «**فِيهِمْ**[١]: **أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ**»[٢].

وعن السُّهَيْلِيِّ: أنهم جاءوا مُسمَّين في حديثٍ مرسَلٍ رواه أسد[٣] بنُ عمرٍو والدُ موسى بنِ أسدٍ؛ وهم: أبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، وطلحةُ، والزُّبيرُ، وسعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ، وسعيدُ بنُ زيدٍ، وعبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ، وأبو عبيدةَ، وبلالٌ، وابنُ مسعودٍ في روايةٍ، وفي روايةٍ عمَّارُ بنُ ياسرٍ، وأهمل جابرًا وهو معهم في الصحيحِ، وسالمٌ مولى أبي حذيفةَ في تفسيرِ ابنِ عبَّاسٍ[٤].

وفي روايةٍ: «**فَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا وَامْرَأَةٌ**»، وفي أخرى: «**وَامْرَأَتَانِ**» ذكَرها إسماعيلُ، قال شيخُنا متع الله بحياته: «هذا ملخَّصٌ من كلامِ بعضِ مشايخي فيما قرأتُه عليه»[٥].

قوله: «**فَقَدِمَتْ سُوَيْقَةٌ**» (**سُوَيْقَةٌ**) تصغيرُ سوقٍ، والمرادُ العيرُ المذكورةُ في الروايةِ الأولى، وهي الإبلُ التي تَحْمِلُ الطعامَ أو التجارةَ، لا تُسمَّى عِيرًا إلا هكذا، وسُمِّيت سُوقًا؛ لأن البضائعَ تُساقُ إليها، وقيل: لقيامِ الناسِ بها على سُوقِهم.

---

(١) في «م»: منهم. والمثبت من الأصل، «صحيح مسلم».

(٢) «صحيح مسلم» [٨٦٣].

(٣) قوله: أسد. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) ينظر «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٧/ ٦٢٩)، و«مصابيح الجامع الصحيح» [٢/ ٤٦٢].

(٥) ينظر «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٧/ ٦٢٩).

قال القاضي: «وذكر أبو داودَ في «مراسيله» أنَّ خطبةَ النبيِّ ﷺ هذه التي انْفَضُّوا عنها، إنما كانت بعدَ صلاةِ الجُمعةِ، وظنُّوا أنهم لا شيءَ عليهم في الانفضاضِ عنها، وأنه قبلَ هذه القضيَّةِ إنما كان يُصَلِّي قبلَ الخُطبةِ».

قال القاضي: «وهو أشبهُ بحالِ الصَّحابةِ»، ثم قال: «وقد أنكَر بعضُ العلماءِ كونَ النبيِّ ﷺ خطَب قطُّ بعدَ صلاةِ الجُمُعةِ لها»[1] انتهى.

(٨٦٦) «قَصْدًا»[2] أي: بين الطول والقصر.

(٨٦٧) قوله: «وَيَقُولُ أَمَّا بَعْدُ» في هذا الحديثِ استحبابُ قولِ «أمَّا بعدُ» في [٨٦/ أ] الخُطب[3]، سواءٌ كانت للجُمُعةِ أو لغيرِ ذلك، وقد عقَد (خ)[4] لذلك بابًا، وذكَر فيه جملةً من الأحاديثِ، واختُلِفَ في أوَّلِ مَن تكلَّم بها؛ فقيل: داودُ، وقيل: قُسٌّ، وقيل: كعبُ بنُ لُؤَيٍّ، وقيل: يَعْرُبُ بنُ قحطانَ، وقيل: سَحْبَانُ، وقد قيل: إنها فصلُ الخطابِ الذي أُوتيهِ داودُ عليه السلام وفي ضبطِ (بعد) أربعةُ أوجهٍ؛ ضمُّ الدالِ، وفتحُها، ورفعُها منوَّنةً، وكذا نصبُها[5].

قوله: «وَالسَّاعَةَ» رُوِيَ بنصبِها، ورفعِها، والمشهورُ الأوَّلُ على أنه مفعولٌ معه.

قوله: «وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» هذا عامٌّ مخصوصٌ، والمرادُ غالبُ البدعِ، قال أهلُ اللُّغةِ: كلُّ شيءٍ عُمِلَ على غيرِ مثالٍ سابقٍ.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٢٦٢).

(٢) هذه الكلمة وشرحها ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) في «م»: الخطبة. والمثبت من الأصل.

(٤) «صحيح البخاري» قبل حديث (٩٢٢).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ١٥٦).

قال النَّوويُّ: «قال العلماءُ: البدعةُ خمسةُ أقسام: واجبةٌ، ومندوبةٌ، ومحرَّمةٌ، ومكروهةٌ، ومباحةٌ، فمِن الواجبةِ: نظمُ أدلَّةِ المُتكلِّمينَ للردِّ على المَلاحِدَةِ والمُبتَدِعينَ، ومِن المندوبةِ: تصنيفُ كتبِ العلمِ، وبناءُ المدارسِ والرُّبُطُ، ومن المباحِ: التبسُّطُ في ألوانِ الأطعمةِ، والحرامُ والمكروهُ ظاهرانِ»[1].

وقد ذكَر ذلك الشيخُ محيي الدينِ في «تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ»[2] في (بدع)، فذكَر فيه أشياءَ حسنةً، وذكَر كلامَ ابنِ عبدِ السلامِ في ذلك من كتابِه «القواعد»، فليراجَع منه.

(٨٦٨) **قوله: «أَنَّ ضِمَادًا قَدِمَ مَكَّةَ، وَكَانَ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ، وَكَانَ يَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ»** المرادُ بالريحِ هنا الجُنونُ، و(ضمادٌ) كان صديقًا للنبيِّ ﷺ في الجاهليَّةِ، واسمُ أبي ضِمادٍ: ثعلبةُ.

قوله: «وَلَقَدْ بَلَغْنَ نَاعُوسَ الْبَحْرِ» تُروَى هذه اللفظةُ على وجوهٍ: قاموسَ البحرِ، وقابوسَ البحرِ، وناموسَ البحرِ، وخرَّجها مسلمٌ: «ناعوسَ البحرِ»، قال أبو عليٍّ: «وأصحُّ هذه الألفاظِ [٨٦/ ب] روايةُ مَن رَوَى «قاموسَ» بالقافِ والميمِ، وهو معظَمُ ماءِ البحرِ»[3].

قال النَّوويُّ: «ضبَطناه بوجهينِ؛ أشهرُهما: (ناعوسُ) بالنونِ والعينِ، وهو الموجودُ في أكثرِ النسخِ، والثاني: (قاموسُ) بالقافِ والميمِ، وهذا هو المشهورُ في رواياتِ الحديث[4] في غيرِ (م)»[5].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ١٥٤-١٥٥).
(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ٢٢).
(٣) «تقييد المهمل» لأبي علي الجياني (٢/ ٣٣٣).
(٤) قوله: الحديث. ليس في «م». ومثبت من الأصل.
(٥) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٥٧).

وقـال القاضـي: «أكثـرُ النُّسـخِ بمسـلمٍ وقَـع فيهـا (قاعـوسُ) بالقـافِ والعيـنِ»، قـال: «ووقَـع عنـدَ ابـنِ محمـدِ بـنِ سـعيدٍ (تاعـوسُ) بالتـاءِ المثنَّـاةِ فـوقُ»، قـال: «ورَوَاه بعضُهـم (ناعـوسُ) بالنـونِ والعيـنِ»، قـال: «وذكَـره أبـو مسـعودٍ الدِّمشـقيُّ في «أطـرافِ الصحيحيـنِ» والحُميـديُّ في «جمعِـه»[١]: (قامـوس) بالقـافِ والميـمِ، قـال بعضُهـم: وهـو الصـوابُ»[٢].

يُرِيـدُ بهـذا الـكلامِ أنَّهُـنَّ وصلـنَ مِـن قَلبـي إلـى غايتِـه، أقـام جسـدَه مقـامَ البحـرِ، وأقـام الناعـوسَ وهـو قـاعُ البحـرِ مَقـامَ قلبِـه.

(٨٦٨) قوله: «فَقَالَ: هَاتِ» (هاتِ) بكسرِ المثنَّاة فوقُ.

(٨٦٩) قوله: «فَلَوْ كُنْتَ تَنَفَّسْتَ» أي: أطلتَ.

قولـه: «مَئِنَّـةٌ مِـنْ فِقْهِـهِ» قـال الأَصمعـيُّ: «سـأَلني شُـعبةُ عـن هـذا الحـرفِ، فقلـتُ: هـو كقولِـك علامـةٌ ومَخْلَقَـةٌ ومَجـدَرَةٌ»[٣].

قـال أبـو عُبيـدٍ: «يعنـي أن هـذا ممـا يُسـتدلُّ بـه علـى فقـهِ الرجـلِ»[٤]، وهـي[٥] بميـمٍ مفتوحـةٍ، ثـم همـزةٍ مكسـورةٍ، ثـم نـونٍ مشـدَّدةٍ، والمِيـمُ زائـدةٌ، وقيـلَ: أصليَّـةٌ.

(٨٧٠) قولـه: «قَـالَ ابْـنُ نُمَيْـرٍ: فَقَـدْ غَـوِيَ» كـذا في النُّسَـخ بكسـرِ الـواوِ، قـال القاضـي: «ووقَـع في روايتـي لمسـلمٍ بفتـحِ الـواوِ وبكسـرِها، والصـوابُ الفتـحُ وهـو مـن الغـيِّ؛ وهـو الانهمـاكُ في الشـرِّ»[٦].

---

(١) «الجمع بين الصحيحين» (١٢١٨).

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٢٧١).

(٣) هذا ليس من كلام الأصمعي وحده، بل هو مجموع من كلامه مع كلام أبي زيد؛ قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٥/ ٤٠٤): قال الأصمعي: سألني شعبة عن (مئنة)، فقلت: هو كقولك علامة، وخليق. قال أبو زيد: هو كقولك: مخلقة، ومجدرة.

(٤) «غريب الحديث» (٤/ ٦١).

(٥) في «م»: وهم. والمثبت من الأصل.

(٦) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٢٧٦).

(٨٧٢) قوله: «عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُخْتٍ لِعَمْرَةَ» لا يَضُرُّ عدمُ تسمِيَتِها؛ لأنها صحابيَّةٌ، والصحابةُ كلُّهم عدولٌ، وعن خطِّ الدِّمْيَاطِيِّ: «هذا وَهْمٌ من مسلمٍ أو غيرِه، فإنَّ عَمرةَ بنتَ عبدِ الرحمنِ لم يَكُنْ لها أختٌ لها صحبةٌ، وإنما الصحبةُ لِعَمرَةَ، وأختُها أمُّ هشامٍ ابنتي[1] حارثةَ، فأتى الوهمُ من قِبلِ الاشتراكِ في الاسمِ، وقد رَوَاه أبو داودَ[2] والنسائيُّ[3] على الصوابِ».

ثم قال: «ويُمْكِنُ تأويلُه فإنَّهما يَجْتَمِعَانِ [٨٧/ أ] في جدِّهما عُبيدِ بنِ ثعلبةَ بنِ غَنْمِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ» انتهى كلامُه.

وفي «تهذيب الكمالِ» في ترجمةِ عَمْرَةَ أن أُمَّ هشامٍ بنتَ حارثةَ أختُ عمرةَ هذه لأُمِّها[4]، وكذا قال المِزِّيُّ في «أطرافِه»[5] و«تهذيبِه»[6].

(٨٧٣) قوله: «عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ...» إلى قوله: «قَالَتْ». قال ابنُ عبدِ البرِّ[7]: «يحيى بنُ عبدِ اللهِ لم يَسْمَعْ مِن أُمِّ هِشامٍ، بينَهُما عبدُ الرحمنِ بنُ سعدٍ[8]».

وابنُ سعدٍ، زعَم بعضُهم أن صوابَه أسعدُ، وغَلِطَ في زعمِه، وإنما أوقَعَه في الغَلَطِ ما في كتابِ الحاكمِ أبي عبدِ اللهِ بنِ البيِّعِ، فإنه قال:

---

(١) كذا جاء في الأصل، و«م». وهو منصوب على الاختصاص بفعل بمحذوف، تقديره: أعني ابنتي حارثة.

(٢) «سنن أبي داود» (١١٠٢).

(٣) «سنن النسائي» (٩٤٩).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٢٤٢).

(٥) «تحفة الأشراف» (١٣/ ١٠٨).

(٦) «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٢٤٢)، وكذا هو في الأصل، «م»: (تهذيبه) كرَّره مع كونه ذكر تهذيب الكمال قبلُ.

(٧) «الاستيعاب» (٤/ ١٩٦٣).

(٨) قوله: سعد. موضعه بياض في م. والمثبت من الأصل، و«الاستيعاب» (٤/ ١٩٦٣).

«صوابُه أسعدُ، ومنهم مَن قال سعدٌ»، وحكَى ما قاله عن (خ)، والذي في «تاريخ» (خ) ضِدُّ ما قاله، فإنه قال في «تاريخِه»: «سعدٌ، وقيل أسعدُ، وهو وَهْمٌ»[1]، فانقلَب على الحاكمِ[2].

(٨٧٦) قوله: «**حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ المُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيدُ بْنُ هِلَالٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو رِفَاعَةَ العَدَوِيُّ...**» إلى قوله: «**فَأُتِيَ[3] بِكُرْسِيٍّ حَسِبْتُ قَوَائِمَهُ حَدِيدًا**» في كتابِ ابنِ الحذَّاءِ «**فَأُتِيَ بِكُرْسِيٍّ خَشَبٍ**»، وفي الحاشيةِ قال أبو العلاءِ بنُ ماهانَ: «الذي أعرفُ (حَسِبْتُ)، قال أبو علي: (خَشَبٌ) تصحيفٌ».

وقد صحَّف ابنُ قتيبةَ أيضًا في هذا الحديثِ في الغريبِ؛ رواه: «**فَأُتِيَ بِكُرْسِيٍّ خُلْبٍ قَوَائِمُهُ حَدِيدٌ**»، وفسر فقال: «الخُلْبُ اللِّيفُ، والصحيحُ: «**خِلْتُ قَوَائِمَهُ حَدِيدًا**» أي: ظننتُ[4].

حدَّثنا أبو عمرَ بنُ الحذَّاءِ، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، حدَّثنا قاسمٌ، حدَّثنا ابنُ أبي خثيمةَ، حدَّثنا عفَّانُ، حدَّثنا سليمانُ بنُ المغيرةِ، حدَّثنا حُميدُ بنُ هلالٍ، قال: قال أبو رِفاعةَ العدويُّ: إني أتيتُ رسولَ اللهِ ﷺ وهو[5]

---

(١) «التاريخ الكبير للبخاري» (٨/ ٢٨٣).

(٢) هذا كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٦١)، ولكن ما في المطبوع من «التاريخ الكبير للبخاري» عكس ما قاله، ومؤيد لما قاله الحاكم، فعبارة البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٨٣): يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة، قال بعضهم ابن سعد بن زرارة، وهو وهم.

وكذا نقل الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (٢٢٥٧)، و«تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» (١٩٣٩) عن البخاري أن من قال سعد فقد وهم، والله أعلم.

(٣) في م: وأتي. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ١٦٥).

(٥) قوله: وهو. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

يَخْطُبُ»، وذكَر الحديثَ، وفيه: «فَأُتِيَ بِكُرْسِيٍّ خِلْتُ قَوَائِمَهُ حَدِيدًا»، قال حُميدٌ: «أراه رأى خشبًا أسودَ [٨٧/ ب] فحَسِبَ أنه حديدٌ»[١].

وتفسيرُ حُميدِ بنِ هلالٍ الراوي للحديثِ يُبيِّنُ أنه «خِلتُ» لا «خُلبٌ» على ما قاله ابنُ قُتيبةَ، واللهُ أعلمُ.

(٨٧٩) قوله: «عن مُخَوَّلٍ» (مُخول) بضمِّ الميمِ، وبعدَها خاءٌ معجمَةٌ، وبعدَها واوٌ مشدَّدَةٌ مفتوحتانِ، وفي «المطالعِ» أنَّ الأَصِيلِيَّ ضبَطه بكسرِ الميمِ وسكونِ الخاءِ[٢].

(٨٨١) قوله: «قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: قَالَ سُهَيلٌ: فَإِنْ عَجِلَ بِكَ شَيْءٌ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ فِي المَسْجِدِ، وَرَكْعَتَيْنِ إِذَا رَجَعْتَ» قال شيخُنا متع اللهُ بحياتِه: «قال بعضُ مشايخي: وأدرجَ ابنُ إدريسَ فيه: «فإن كان له شُغلٌ فركعتينِ في المسجدِ وركعتينِ في البيتِ»، وهذه الزيادةُ من قولِ أبي صالحٍ؛ كما بَيَّنَ[٣] ذلك ابنُ حِبَّانَ في «صحيحه»[٤]، وقال: هذه الزيادةُ أوهمتْ عالِمًا من الناسِ أنها صحيحةٌ، وإنما أَدْرَجَها ابنُ إدريسَ» انتهى، وهنا جعَلها من قولِ سهيلٍ لا من قولِ ابنِ إدريسَ، واللهُ أعلمُ.

(٨٨٢) قوله: «قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَظُنُّه[٥] قَرَأْتُ فَيُصَلِّي أَوِ البَتَّةَ» معناه: أظنُّ أني قرأتُ هذه اللفظةَ أو أجزمُ بها.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ بزيادة تفسير حميد: أحمد في «مسنده» (ح:٢٠٧٥٣) وفي بقية حديث أبي رفاعة من «المسند» (٣٩/ ٢٠٥٠٢، ٥٠٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ح:١١٦٤)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (ح:١٨٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (ح:١٨٠٠).

(٢) «مطالع الأنوار» (٤/ ٩٦).

(٣) قوله: كما بين. في «م»: لما بنى. والمثبت من الأصل.

(٤) «صحيح ابن حبان» (٦/ ٢٣٤).

(٥) في «صحيح مسلم» (٨٨٢): أظنني. والمثبت من «م»، وكذا هو في نسخة «صحيح مسلم» التي عليها حاشية المؤلف.

(٨٨٣) قوله: «**صَلَّيْتُ مَعَهُ الجُمُعَةَ فِي المَقْصُورَةِ**» أوَّلُ مَنِ اتَّخَذ المقصورةَ في المسجدِ معاويةُ بنُ أبي سُفيانَ حينَ ضرَبه الخارجيُّ، واختُلِفَ في جوازِها وكراهتِها.

(٨٨٤) قوله: «**فَكُلُّهُمْ يُصَلِّيهَا قَبْلَ الخُطْبَةِ**» فيه دليلٌ لمذهبِ العلماءِ كافَّةً أن خُطبةَ العيدِ بعدَ الصلاةِ، وهذا متَّفَقٌ عليه، قال القاضي: «إلا ما رُوِيَ أن عثمانَ في شطرِ خلافتِه الأخيرِ قدَّم الخطبةَ؛ لأنه رأى مِن الناسِ مَن تَفُوتُه [٨٨/ أ] الصلاةُ»[١].

ورُوِيَ مثلُه عن عمرَ، وليس بصحيحٍ عنه، وقيل: أوَّلُ مَن قدَّمَها معاويةُ، وقيل: مَرْوانُ بالمدينةِ في خلافةِ معاويةَ، وقيل: زيادٌ بالبصرةِ في خلافةِ معاويةَ، وقيل: فعَلَهُ ابنُ الزبيرِ في آخرِ أيَّامِه.

قوله: «**فَنَزَلَ نَبِيُّ اللهِ ... حَتَّى جَاءَ النِّسَاءَ**» قال القاضي: «كأن هذا النزولُ في أثناءِ الخطبةِ، وليس كذلك، إنما كان بعدَ الفراغِ»، وقد ذكَره مسلمٌ صريحًا في حديثِ جابرٍ: «**فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ فَأَتَى النِّسَاءَ**»[٢].

قوله: «**حَتَّى**[٣] **يُجَلِّسَ الرِّجَالَ**» (يُجَلِّسَ) بِكسرِ اللَّامِ المشدَّدَةِ؛ أي: يَأمُرُهم بالجُلوسِ.

قوله: «**حِينَئِذٍ**»: كذا وقَع في جميعِ النُّسَخِ، قال القاضي وغيرُه: «وهو تصحيفٌ، وصوابُه: «**لا يَدْرِي حَسَنٌ مَنْ هِيَ**»، وهو حسنُ بنُ

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٢٨٩).

(٢) «صحيح مسلم» (٨٨٥).

(٣) في «صحيح مسلم»، والنسخة التي عليها حاشية المؤلف: حين.

مسلمٍ راويه عن طاوسٍ عن ابنِ عبَّاسٍ، ووقَع في (خ)[1] على الصوابِ من روايةِ إسحاقَ بنِ نصرٍ عن عبدِ الرزَّاقِ: (لا يَدْرِي[2] حَسَنٌ)[3]».

قال الشيخُ محيي الدينِ: «قلتُ: ويَحْتَمِلُ تصحيحُ (خ)، ويكُونُ معناه لكثرةِ النساءِ واشتمالِهِنَّ بثيابِهِنَّ لا نَدْرِي مَنْ هِي»[4].

قوله: «**فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ الفَتَخَ**» قال أبو عمرَ[5] الزاهدُ: «الفتخُ واحدتُه فتخةٌ؛ وهي الخواتيمُ[6] التي كانت تُلْبَسُ في أصابعِ الرِّجلِ»، وقال أبو نصرٍ عن الأَصْمَعِيِّ: «هي خواتيمُ لا فصوصَ لها، ويُقالُ لها أيضًا فِتاخٌ»[7].

(٨٨٥) قوله: «**يُلْقِينَ النِّسَاءُ**» هذا على لغةِ (أكلوني البراغيثُ).

قوله: «**قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَحَقًّا عَلَى الإِمَامِ...؟**» إلى آخرِه. معناه: أَتَرَى حَقًّا؟ ووقَع في [٨٨/ ب] كثيرٍ من النُّسَخِ: «**أحقٌّ**»، وهو ظاهرٌ.

قوله: «**فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ النِّسَاءِ**» (سِطة) بكسرِ السينِ المهمَلَةِ، وفتحِ الطاءِ المخفَّفةِ، والمرادُ من وَسَطِ النِّساءِ حالَّةٌ في وسَطِهِنَّ، قال الجوهريُّ وغيرُه: «يُقال: وَسَطْتُ القومَ أَسِطُهُمْ وَسَطًا وَسِطَةً؛ أي: تَوَسَّطْتُهم»[8].

وأتت هذه اللفظةُ مُغيَّرة من «سفلة»[9]، فاعْلَمْه.

---

(١) «صحيح البخاري» (٩٧٩).

(٢) تصحف في «م» إلى الأندري. والمثبت من الأصل.

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٣٩٣)، و«مشارق الأنوار» (١/ ٢١٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٧٢).

(٥) في «م»: عمرو. والمثبت من الأصل.

(٦) في «م»: الخواتم. والمثبت من الأصل.

(٧) ينظر «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٢٩١)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ١٧٣).

(٨) «الصحاح» (٣/ ١١٦٧).

(٩) قال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» [٢/ ٢١٤]: قوله: «فقامت امرأة من سطة الناس» كذا هو في جميع نسخ مسلم، وكذا قيدناه عن شيوخنا بكسر السين وتخفيف الطاء، وأصله من الوسط من ذوات الواو، وكان القاضي الكناني يقول: أرى اللفظ مغيرًا وأحسبه «من سفلة النساء» فكأنه اختلط رأس الفاء مع اللام فجاء طاءً.

قوله: «سَفْعَاءُ الخَدَّينِ» قال الهَرَوِيُّ: «في الحديثِ الآخَرِ «**أَنَا وَامْرَأَةٌ سَفْعَاءُ الخَدَّيْنِ كَهَاتَيْنِ يَوْمَ القِيَامَةِ**»: «أراد أنها بَذَلَتْ تَنَاصُفَ وجهِها، أي: محاسنَ وجهِها، حتى اسوَدَّتْ إقامةً على ولدِها بعدَ وفاةِ زوجِها؛ لئلَّا تُضَيِّعَهُم، والأسفعُ: الثورُ الوحشيُّ[1] الذي في خدِّه سوادٌ»[2].

وفي حديثِ النَّخَعِيِّ: «**وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْفَعَ أَحْوَى**»[3]، قال القُتَبِيُّ: «الأسفعُ الذي أصاب خدَّه لونٌ يخالف سائرَ لونِه من سوادٍ»[4]، قال الأَصْمَعِيُّ: «والسَّفعةُ حُمرةٌ يُخَالِطُهَا سوادٌ»[5]، ومنه: «**إِنَّ الأُسَيْفِعَ أُسَيْفِعَ جُهَيْنَةَ**»[6].

قوله: «تُكْثِرْنَ الشَّكَاةَ» (الشَّكاةَ) بفتحِ الشينِ؛ أي: الشَّكوى.

قوله: «مِنْ أَقْرِطَتِهِنَّ» الأقرطةُ جمعُ قُرْطٍ: وهو كلُّ ما عُلِّق في شحمةِ الأذنِ، سواءٌ كان ذهبًا أو خرزًا، قال القاضي: «وهو، أي: أقرطتُهنَّ، جمعُ الجمعِ؛ لأنَّ الجمعَ قِرَاطٌ»[7].

(٨٨٩) قوله: «مُخَاصِرًا» أي: مُماشيًا له، يدُه في يدِي، كذا فسَّرُوه كما قاله [٨٩/ أ] الشيخُ محيي الدينِ النَّوويُّ رَحِمَهُ اللهُ[8].

(٨٩٠) قوله: «العَوَاتِقَ» جمعُ عاتقٍ؛ وهي الجاريةُ البالغةُ، وقيل: التي قاربتِ البُلوغَ، وقيل غيرُ ذلك.

---

(١) قوله: الوحشي. موضعه بياض في م. والمثبت من الأصل، و«الغريبين».

(٢) «الغريبين» (٣/ ٩٠٢).

(٣) الحديث في «تاريخ المدينة» لابن شبه (٣/ ١١٤٥): «وَلَدَتْ جَدْيًا أَسْفَعَ أَحْوَى».

(٤) انظر «المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٤٧٩).

(٥) ينظر «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٩٠٢).

(٦) هو في أثر عمر الذي رواه مالك (٢٢٣٦)، وابن أبي شيبة (٢٣٣٩٦) أن رجلاً من جهينة كان يسبق الحاج .. الحديث.

(٧) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٢٩٢).

(٨) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ١٧٧).

قوله: «**وَأَمَرَ الحُيَّضَ**» (أَمَرَ) بفتحِ الهمزةِ والمِيمِ.

قوله: «**إِحْدَانَا لَا يَكُونُ لَهَا جِلْبَابٌ**» قال ابنُ عبَّاسٍ وابنُ مسعودٍ: «الجلبابُ: الرِّداءُ».

قال المُبَرِّدُ: «الجِلبابُ كلُّ مِلحفةٍ تَسْتُرُ من ثوبٍ»، وقيل: الجلبابُ: الإزارُ، وجمعُه جلابيبُ.

(٨٨٤) قوله: «وَتُلْقِي سِخَابَهَا» السِّخابُ: قلادةٌ من طِيبٍ معجونٍ على هيئةِ الخَرَزِ، يَكُونُ من مِسكٍ أو قَرَنْفُلٍ أو غيرِهما من الطِّيبِ، ليس فيه جوهرٌ، وسينُه مكسورةٌ، وبعدَها خاءٌ معجمَةٌ، وجمعُه سُخُبٌ ككتابٍ وكُتُبٍ.

(٨٩١) قوله: «عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ ...» إلى آخرِه. هذه الروايةُ مرسلَةٌ؛ لأن عُبيدَ اللهِ لم يُدْرِكْ عُمَرَ، ولكنَّ الحديثَ صحيحٌ بلا شكٍّ، مُتَّصِلٌ من الروايةِ الثانيةِ، فإنه أدركَ أبا واقدٍ بلا شكٍّ، وسمِعَه بلا خلافٍ، ولا عَتبَ على مُسلمٍ، فإنه صحيحٌ مُتَّصِلٌ»[١]، قال أبو زُرْعَةَ: «عبيدُ اللهِ، يعني هذا، عن عمرَ مرسَلٌ»[٢].

(٨٩٢) قوله: «يَوْمَ بُعَاثَ» (بُعاث) حربٌ كانت بينَ الأوسِ والخزرجِ، قال أبو عبيدةَ مَعمرُ بنُ المُثنَّى: «بغاثُ بالغينِ المعجَمَةِ»، ويَجُوزُ صرفُ «بغاثُ» وتركُه، وهو الأشهرُ، وكانت هذه الحربُ في الجاهليةِ، وكان الظهورُ فيه للأوسِ[٣].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ١٨١).

(٢) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٢٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ١٨٢).

قولـه: «**أَبِمَزْمُـورِ الشَّـيْطَانِ**» (مزمـور) بضـمِّ الميـمِ الأولـى، ويَجُـوزُ فتحُهـا، ويُقَـالُ [٨٩/ ب] أيضًـا: مِزمـارٌ بكسـرِ الميـمِ، وأصلُـه صـوتٌ بصفيـرٍ، والزميـرُ الصـوتُ الحَسَـنُ، ويُطلَـقُ علـى الغِنـاء أيضًـا.

قولـه: «**فَاقْـدُرُوا قَـدْرَ**[١] **الجَارِيَـةِ العَرِبَـةِ الحَدِيثَـةِ السِّـنِّ**» قيـل: في قولِـه تعالـى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾[٢]، قـال مجاهـدٌ والحسـنُ وقتـادةُ: «العُـرُبُ: المتحبِّبـاتُ إلـى أزواجِهِـنَّ»[٣].

ورَوى سـعيدُ بـنُ جُبيـرٍ عـن ابـنِ عبَّـاسٍ، قـال: يُقـالُ للناقـةِ عَرِبـةٌ تَشْـتَهِي الفحـلَ[٤].

والعرِبـةُ بفتـحِ العيـنِ وكسـرِ الـرَّاءِ وبالبـاءِ الموحَّـدةِ ومعنـاه[٥] المشـتهيةُ للَّعِـبِ المُحِبَّـةُ لـه.

قولـه: «**دُونَكُـمْ يَـا بَنِـي أَرْفِـدَةَ**» (أرفـدة) بفتـحِ الهمـزةِ، وإسـكانِ الـراءِ، وكسـرِ الفـاءِ، ويَجُـوزُ فتحُـها، وهـو لقـبٌ للحبشـةِ.

قولـه: «**جَـاءَ حَبَـشٌ يَزْفِنُـونَ**» (يزفنـون) أي: يَرْقُصُـون، وحمَلَـهُ العلمـاءُ علـى التوثُّـبِ بسـلاحِهم، ولعِبِهـم بحِرَابِهـم علـى قريـبٍ من هيئـةِ الراقصِ؛ لأن معظـمَ الرِّوايـاتِ إنمـا فيهـا لَعِبُهـم بحرابِهـم، فأُوِّلـتْ هـذه اللَّفظـةُ.

قولـه: «**وَعُقْبَـةُ بْـنُ مُكْـرَمٍ العَمِّـيُّ**» (مُكـرم) بفتـحِ الـرَّاءِ، وسـكونِ الـكافِ قَبْلَهـا.

---

(١) قوله: فاقدروا قدر. في «م»: واقدر. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) سورة الواقعة، الآية (٣٧).

(٣) تفسير الطبري (٢٢/ ٣٢٦)، والدر المنثور (٨/ ١٨).

(٤) الدر المنثور (٨/ ١٦-١٧).

(٥) قوله: ومعناه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

قولـه: «وَقَالَ لِي ابْنُ عَتِيقٍ» قال صاحبُ «المشارِقِ»[١] و«المطالعِ»[٢]: «الصحيحُ (ابنُ عُميرٍ) وهو عُبيدُ بنُ عُميرٍ شيخُ عطاءٍ الذي ذكَره في السندِ».

(٨٩٤) قوله: «عَنْ عَمِّهِ» عمُّه هو عبدُ اللهِ بنُ زيدِ بنِ عاصمٍ المذكورُ قبلَه.

(٨٩٥) قوله: «فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفَّيهِ إِلَى السَّمَاءِ» قال جماعةٌ من أصحابِ الشافعيِّ وغيرِهم: «السنَّةُ لدفعِ بلاءٍ كالقحطِ ونحوِه أن يَرْفَعَ يديهِ، يَجْعَلُ ظهرَ كفَّيهِ [٩٠/ أ] إلى السماءِ، وإذا دعا لسؤالِ شيءٍ وتحصيلِه جعلَ بطنَ كفَّيهِ إلى السماءِ، واحتجُّوا بهذا.

قوله: «كَانَ لا يَرْفَعُ يَدَيهِ فِي شَيْءٍ مِن دُعَائِهِ...» إلى آخرِه. هذا الحديثُ يُوهِمُ ظاهرُه أنه لم يَرْفَعِ النبيُّ ﷺ إلا في الاستسقاءِ، وليس الأمرُ كذلك، بل قد ثبَت رفعُ يديهِ الكريمتين في الدعاءِ، وفي مواطنَ غيرِ الاستسقاءِ، وهي أكثرُ من أن تُحْصَرَ، ويُتَأَوَّلُ هذا الحديثُ على أنه لم يَرْفَعِ الرفعَ البليغَ؛ بحيثُ يُرَى بياضُ إبطيهِ إلا في الاستسقاءِ، أو أنه لم يَرَه وقد رآه غيرُه، والمثبِتُ مُقَدَّمٌ.

(٨٩٧) قوله: «نَحْوَ دَارِ القَضَاءِ» سمِّيت دارَ القضاءِ؛ لأنها بِيعت في دَينِ عمرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه الذي كتَبه على نفسِه، وأوصى ابنَه عبدَ اللهِ أن يُبَاعَ فيه مالُه، فإن عجَز مالُه استعان ببني عديٍّ، ثم بقُريشٍ؛ فباع ابنُه دارَه هذه لمعاويةَ، ومالَه بالغابةِ، وقضَى دينَه، وكان ثمانيةً وعشرين ألفًا.

---

(١) «مشارق الأنوار» (٢/ ١٢٢).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/ ١٠٦-١٠٧).

وكان يُقَالُ لها: دارُ قضاءِ دَينِ عُمرَ، ثم اختَصَرُوا، وقال بعضُهم: هي دارُ الإمارةِ، والصحيحُ ما قدَّم، كذا قال القاضي[1] أن دَينَ عُمرَ كان ثمانيةً وعشرينَ ألفًا، وهذا غريبٌ.

قال النَّوويُّ: «بل غَلَطٌ، والصحيحُ المشهورُ أنه كان ستَّةً وثمانينَ ألفًا أو نحوَه، كذا رَوَاه (خ) في «صحيحِه»[2]، وكذا رَوَاه غيرُه من أهلِ الحديثِ والسِّيَرِ والتواريخِ وغيرِهم»[3].

قوله: «فَادْعُ اللهَ يُغِيثُنَا»[4] يُقالُ: غاثَهم اللهُ إذا سقَاهم يَغيثُهم، وأرضٌ مَغِيثةٌ، وغِثنا يا ربِّ، فأما الإغاثةُ عندَ النازلةِ فمِن الفعلِ الثقيلِ؛ تَقُولُ: اللهمَّ أغثنا؛ لأنه من أغاث، تَقُولُ: استغثْتُه فأغاثَني.

قوله: «وَلَا قَزَعَةٍ» القزعةُ بفتحِ القافِ والزايِ: وهي القطعةُ من السحابِ. [٩٠/ ب]

قوله: «وَبَيْنَ سَلْعٍ» (سلع) بفتحِ السينِ المهمَلَةِ، وسكونِ اللَّامِ: جبلٌ بقربِ المدينةِ.

قوله: «أَمْطَرَتْ»: بالألفِ وهو الصحيحُ المختارُ، الذي عليه الأكثرونَ أنه يُقالُ: أمطَرت ومَطَرَت لُغتانِ في المطرِ، وقال بعضُ أهلِ اللُّغَةِ: لا يُقالُ بالهمزِ إلا في العذابِ؛ كقولِه ﴿ وَأَمْطَرْنَا ﴾[5]، والأوَّلُ

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٣١٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٧٠٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٩١).

(٤) في صحيح مسلم: «ادع الله يغثنا» وجزم الفعل في جواب الطلب، وهو جزم على الجواز.

(٥) عدة آيات كلها يؤكد كلام المصنف: ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأعراف:٨٤]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴾ [هود:٨٢]، و﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الحجر:٧٤]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذَرِينَ ﴾ [الشعراء:١٣٧]، و[النمل:٥٨].

المَشهورُ، ولفظُ (أمطرت) يقالُ في الخيرِ والشرِّ، ويُعْرَفُ بالقرينةِ، قال اللهُ: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾(١)، وهذا مِن أَمْطَر؛ لأنهم ظنُّوه خيرًا، قال اللهُ: ﴿بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم﴾(٢).

قوله: «**سَبْتًا**» السبتُ: القِطعَةُ من الدَّهرِ.

قوله: «**اللَّهُمَّ عَلَى الإِكَامِ وَالظِّرَابِ**» (الإكامُ) بكسرِ الهمزةِ جمعُ أَكَمَةٍ، ويُقَالُ أيضًا في الجمعِ: آكَامٌ بالفتحِ والمدِّ، ويُقَالُ: أَكَمٌ؛ بفتحِ الهمزةِ والكافِ وبِضَمِّهِمَا، وهي دُونَ الجبلِ وأعلى من الرابيةِ، وقيل: دُونَ الرابيةِ، وأما (الظِّرابُ) فبالظاءِ المعجَمَةِ، واحدُها ظَرِبٌ بفتحِ الظاءِ وكسرِ الراءِ، وهي الرَّوابي الصغارُ(٣).

قوله: «**فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَهُوَ الرَّجُلُ الأَوَّلُ، قَالَ: لا أَدْرِي**» في روايةِ (خ) وغيرِه أنه الأوَّلُ(٤).

قوله: «**أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ**» أي: قحطٌ.

قوله: «**حَتَّى رَأَيْتُ المَدِينَةَ فِي مِثْلِ الجَوْبَةِ**» (الجوبةُ) بفتحِ الجيمِ، وسكونِ الواوِ، ثم مُوَحَّدَةٍ: وهي الفجوةُ، ومعناه: تَقَطَّعَ السحابُ عن المدينةِ، وصار مُستديرًا حولَها خاليةً منه. [٩١/ أ]

قوله: «**وَسَالَ وَادِي قَنَاةَ شَهْرًا**» (قناةُ) بفتحِ القافِ: اسمٌ لوادٍ من أوديةِ المدينةِ، أضافه هنا إلى نفسِه.

قوله: «**بِجُودٍ**» الجودُ: المطرُ الكثيرُ.

---

(١) سورة الأحقاف، الآية (٢٤).

(٢) سورة الأحقاف، الآية (٢٤).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦/ ١٩٣).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦/ ١٩٣).

قوله: «قَحَطَ المَطَرُ» (قحط) بفتحِ القافِ، وفتحِ الحاءِ وكسرِها؛ أي: أمسك.

قوله: «واحْمَرَّ الشَّجَرُ» احمرارُ الشجرِ كنايةٌ عن يُبْسِ ورقِها.

قوله: «فَتَقَشَّعَتْ عَنِ المَدِينَةِ» أي: زالَت.

قوله: «وَمَا تُمْطِرُ بِالْمَدِينَةِ قَطْرَةً» (تُمْطِرُ) مضمومةُ التاءِ، و(قطرةً) منصوبةٌ، كذا قال الشيخُ مُحيي الدينِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

قوله: «مِثْلِ الإِكْلِيلِ» (الإكليلُ): العِصَابةُ، ويُطْلَقُ على كلِّ مُحيطٍ بشَيءٍ.

قوله: «تَهُمُّهُ» ضُبِطَ بوجهينِ؛ الأوَّلُ: بفتحِ التاءِ وضمِّ الهاءِ، والثاني: بضمِّ التاءِ وكسرِ الهاءِ، يُقالُ: همَّهُ الشيءُ وأهمَّهُ؛ أي: اهتمَّ له، ومنهم من يَقولُ: همَّه أذابه، وأهمَّه غمَّه.

قوله: «كَأَنَّهُ المُلَاءُ حِينَ تُطْوَى» (المُلاءُ) جمعُ مُلاءةٍ، قال امرؤُ القيسِ:

تُقَطِّعُ غِيطَانًا كَأَنَّ مُتُونَهَا   إِذَا أَظْهَرَتْ تُكْسَى مُلَاءً مُنَشَّرَا[2]

والمفردُ والجمعُ بالمدِّ وضمِّ الميمِ، وهي الريطةُ كالمِلحَفةِ، ولا خِلافَ أنه ممدودٌ في المفردِ والجمعِ، وفي كتابِ القاضي و«المطالع» أنه مقصورٌ، وهو غَلَطٌ من ناسخٍ، فإن كان كذلك في الأصلِ فهو خطأٌ[3]. [٩١/ب]

(٨٩٩) قوله: «وَيَقُولُ إِذَا رَأَى المَطَرَ: رَحْمَةٌ» أي: هذا رحمةٌ، كذا قال النوويُّ[4]، فعلى هذا يَكُونُ مرفوعًا مُنوَّنًا.

---

(١) «شرح مسلم» للنووي (٦/ ١٩٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، كما قال المصنف، «ديوان امرئ القيس» (ص٩٥).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٩٥).

(٤) «شرح مسلم» (٦/ ١٩٣).

قوله: «قَالَتْ: وَإِذَا تَخَيَّلَتِ السَّمَاءُ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ» (تَخَيَّلَت) من المَخِيلَةِ بفتحِ الميمِ، وهي سحابةٌ فيها رعدٌ وبرقٌ يُخَيَّلُ أنها ماطرةٌ.

قوله: «لَهَوَاتِهِ» اللهواتُ جمعُ لَهَاةٍ، وهي اللحمةُ المُعَلَّقَةُ في أقصى الحَنَكِ.

(٩٠٠) قوله: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأُهْلِكَتْ عَادٌ بِالدَّبُورِ» نُصِرَ بها عليه السلام يومَ الأحزابِ، قال مجاهدٌ في قولِه تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا﴾[1]: «هي الصَّبا كَفَأَتْ قُدُورَهُم، ونزَعَت فَساطِيطَهُم؛ حتَّى أظعنَتْهُم»[2]، وهي بفتحِ الصادِ مقصورةٌ، وهي الريحُ الشرقيَّةُ، و(الدَّبُورُ) بفتحِ الدَّالِ، وهي الريحُ الغربيَّةُ.

(٩٠١) قوله: «فَأَطَالَ القِيَامَ جِدًّا جِدًّا» هو بِكسرِ الجيمِ منصوبٌ على المصدرِ؛ أي: جَدَّ جِدًّا.

قوله: «إِنْ مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ» (إن) بكسرِ الهمزةِ، وسكونِ النونِ؛ أي: ما مِن أحدٍ.

قوله: «حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتُنِي أُرِيدُ أَنْ آخُذَ قِطْفًا» قال ابنُ قُتَيبةَ: «القِطفُ: العُنقُودُ، والمُحَدِّثُون أو أكثرُهم يَروونه[3] بفتحِ القافِ، والقياسُ أن يُكسَرَ؛ لأنه اسمُ ما قُطِفَ، وأما القَطفُ فهو مصدرُ قطَفَ؛ مثلُ: الذَّبحِ والذِّبحُ؛ فالذَّبحُ مصدرُ ذبحتُ، والذِّبحُ المذبوحُ، وما أشبه هذا»[4].

قوله: «جَعَلْتُ أُقَدِّمُ» (أقدِّمُ) بضمِّ الهمزةِ، وفتحِ القافِ، وكسرِ الدَّالِ المشدَّدةِ؛ ومعناه: أقدمُ نَفسِي أو رِجلي، وكذا صرَّح القاضي[5]

---

(١) سورة فصلت، الآية (١٦).

(٢) رواه الطبري (١٩/ ٢٨-٢٩)، وابن أبي حاتم (٩/ ٣١١٧).

(٣) في «م»: يرويه. والمثبت من الأصل.

(٤) «غريب الحديث لابن قتيبة» (١/ ٢٧٦).

(٥) «مشارق الأنوار» (٢/ ١٧٤).

بضبطِه، وصاحبُ [٩٢/أ] «المطالع»[١]، وضبَطه بعضُهم (أَقْدُمْ) بفتح الهمزةِ، وإسكانِ القافِ، وضمِّ الدَّالِ، وهو مِن الإقدامِ، وقد ذكَره ابنُ قُرْقُولَ[٢]، وكِلاهُما صحيحٌ[٣].

قوله: «وَرَأَيْتُ فِيهَا ابْنَ لُحَيٍّ» عمرُو بنُ لُحَيٍّ بضمِّ اللَّامِ، وفتح الحاءِ المهملَةِ، وتشديدِ الياءِ، وفي هذا دليلٌ على أن جهنَّمَ مخلوقةٌ موجودةٌ، وأن بعضَ الناسِ معذَّبٌ في نفسِ جهنَّمَ، عافانا اللهُ منها.

قوله: «فَبَعَثَ مُنَادِيًا: الصَّلاَةُ جَامِعَةً» جامعةً: منصوبٌ على الحالِ.

قوله: «حَدَّثَنِي مَنْ أُصَدِّقُ، حَسِبْتُهُ يُرِيدُ عَائِشَةَ»، وفي بعضِ الرواياتِ: «مَنْ أُصَدِّقُ حَدِيثَهُ، يُرِيدُ عائِشَةَ» وهذا اللفظُ والذي في الأصلِ مُتَغَايرٌ، والذي في الأصلِ هو روايةُ الجُمهورِ، وله حُكمُ المُرسَلِ، إذا قلنا بمذهبِ الجمهورِ أن قولَه: «أخبَرني الثقةُ» ليس بحُجَّةٍ[٤].

(٩٠٤) قوله: «كُلُّ شَيْءٍ تُولَجُونَهُ» أي: تَدخُلُونَه مِن جنةٍ، ونارٍ، وقَبرٍ[٥] ومحشَرٍ، وغيرِها.

قوله: «تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ» (خشاش) مثلَّثُ الخاءِ، والفتحُ أشهَرُ، وهي هوامُّها وحشراتُها.

قال القاضي: «وفي هذا الحديثِ المؤاخذةُ بالصغيرةِ»، قال: «وليس فيه أنها عُذِّبَتْ عليها بالنَّارِ».

قال: «ويَحْتَمِلُ أنها كانت كافرةً فزِيدَ في عذابِها بذلك»[٦]، هذا كلامُه.

---

(١) «مطالع الأنوار» (٥/ ٣١٨).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/ ٣١٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٦/ ٢٠٣).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٦/ ٢٠٥).

(٥) قوله: وقبر. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٦) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٣٤٣-٣٤٤).

قال النَّوويُّ: «وليس بصوابٍ، بل الصوابُ المصرَّح[1] به في الحديثِ أنها عُذِّبت بسببِ الهِرَّةِ، وهو كبيرةٌ؛ لأنها ربطَتْهَا، وأصرَّت على ذلك حتَّى ماتت، والإصرارُ على الصغيرةِ يَجْعَلُهَا كبيرةً».

ثم قال: «وليس في الحديثِ ما يقتَضِي كفرَ هذه المرأةِ»[2] انتهى. بل كانت [٩٢/ ب] كافرةً كما قاله القاضي.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «قال بعضُ أصحابي ومَن قرأتُ عليه فيما قرأتُه عليه: رَوَى أبو نعيمٍ في[3] «تاريخِ أصبهانَ»[4] والبيهقيُّ في «البعثِ والنشورِ»[5] أنها كانت كافرةً، من طريقِ عائشةَ.

قوله: «يَجُرُّ قُصْبَهُ» القُصْبُ بضمِّ القافِ، وسكونُ الصادِ المهمَلَةِ: الأمعاءُ.

قوله: «وَقَدْ آضَتِ الشَّمْسُ» (آضت) بهمزةٍ مفتوحةٍ مَمْدُودَةٍ، ومعناه: رجَعَتْ إلى حالِها الأوَّلِ قبلَ الكسوفِ.

قوله: «صَاحِبَ المِحْجَنِ» (المِحْجَنُ) بكسرِ الميمِ: عصًى مُعَقَّفَةُ الطَّرَفِ.

(٩٠٥) قوله: «حَتَّى تَجَلَّانِي الغَشْيُ» (الغشْيُ) بفتحِ الغينِ المعجَمَةِ، وإسكانِ الشينِ المعجمَةِ أيضًا، ويُقَالُ بكسرِ الشينِ، وتشديدِ الياءِ وهما بمعنى الغَشَاوةِ، وهو معروفٌ يَحْصُلُ بطولِ القِيامِ في الحرِّ، وفي غيرِ ذلك مِن الأحوالِ.

---

(١) في «م»: ما صرح. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ٢٠٧-٢٠٨).

(٣) قوله: في. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٤) «تاريخ أصبهان» (٢/ ١٥٤) وفيه أن عائشة قالت: «يا أبا هريرة، أتدري من كانت المرأة؟ قال: لا، فقالت: كانت كافرة، إن المؤمن أكرم على الله عز وجل من أن يعذبه في هرة».

(٥) في «البعث والنشور» (ص١٤٧) وليس فيه أن المرأة كانت كافرة.

وفيه أن الغَشيَ لا[1] يَنْقُضُ الوضوءَ ما دام العقلُ ثابتًا.

قولـه: «عَـنْ عُـرْوَةَ: لا تَقُـلْ كَسَـفَتِ الشَّـمْسُ، وَلَكِـنْ قُـلْ خَسَـفَتِ الشَّـمْسُ» هـذا قـولٌ لعـروةَ انفـرَدَ بـه، والمشـهورُ: كَسَـفتِ الشـمسُ والقمـرُ بفتـحِ الـكافِ، وكُسِـفا بضمِّهـا، وانكسـفا، وخَسَـفا، وخُسِـفا وانخسَـفا بمعنًـى، وقيـل: كَسَـفَتِ الشـمسُ بالـكافِ، وخَسَـفَ القمـرُ بالخـاءِ، وحكَـى القاضـي عكسَـه عـن بعـضِ أهـلِ اللُّغَـةِ[2]، وقـد نقـل صاحـبُ «المطالـع» هـذا القـولَ عـن عُـروةَ، وعـزَاه لهـذا الكتـابِ، ثـم قـال: «والقـرآنُ يَـرُدُّ هـذا»[3].

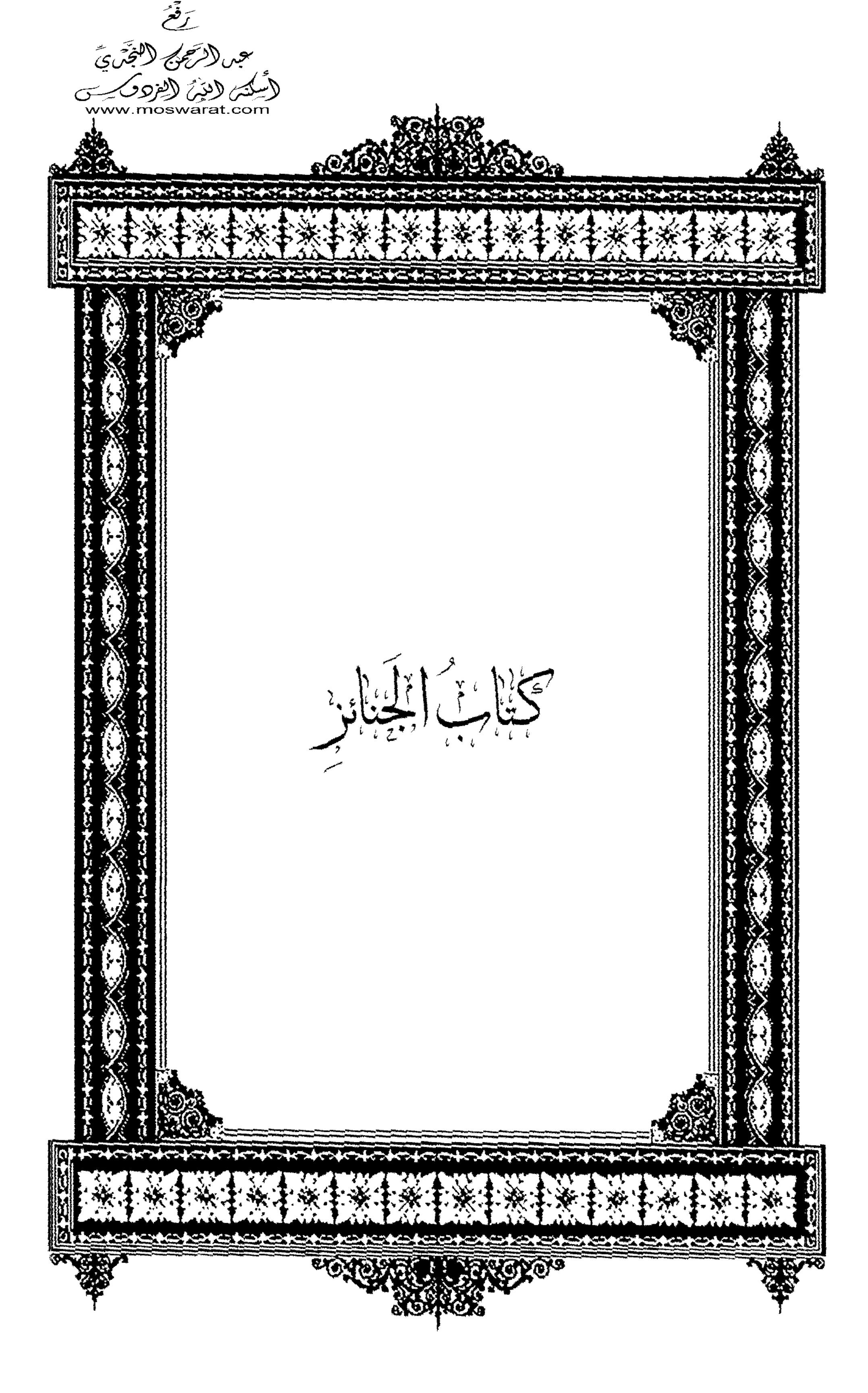
(٩٠٧) **قوله: «ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعْكَعْتَ»** أي: توقَّفْتَ وأحجَمْتَ. [٩٣/ أ]

❁ ❁ ❁

(١) في م: أن لا. والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٣٢٩).

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/ ٤٧٦).



كتاب الجنائز

كتابُ الجنائزِ

(٩١٦) قوله: «حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ بِلَالٍ جَمِيعًا بِهَذَا الإِسْنَادِ» معناه عن عُمارةَ بنِ غَزِيَّةَ الذي سبَق في الإسنادِ الأوَّلِ.

(٩١٨) قوله: «عَنِ ابْنِ سَفِينَةَ» سفينةُ له أولادٌ: عمرُ، وإبراهيمُ، وعبدُ الرحمنِ، لم يروِ عنه غيرُ عُمرَ.

قوله: «اللَّهُمَّ أْجُرْنِي» (أجرني) بالقصرِ والمدِّ، قال القاضي: «حكاهما صاحبُ «الأفعالِ»»[1]. وحكاهما ابنُ قُرْقُولَ ولم يَعزُهما، وقال الأَصْمَعِيُّ وأكثرُ أهلِ اللغةِ: «لا يُمَدُّ»[2].

ومعنى **«أَجَرَهُ اللهُ»** أعطاه أجرَه وجزاءَ صبرِه.

قوله: «وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا» (أخلِف) بقطعِ الهمزةِ وكسرِ اللامِ[3]، قال أهلُ اللُّغَةِ: يُقالُ لِمن ذهَب له مالٌ أو ولدٌ أو قريبٌ يُتَوَقَّعُ حصولُ مثلِه: أخلَف اللهُ عليك؛ أي: ردَّ عليك مثلَه، فإن ذهَب له ما لا يُتَوَقَّعُ له مثلُه؛ كوالدٍ أو عمٍّ، فيُقالُ: خَلَفَ اللهُ عليك، بغيرِ ألفٍ؛ أي: كان اللهُ تعالى خليفةً عليك[4].

قوله: «ثُمَّ عَزَمَ اللهُ لِي» أي: خَلَقَ فِيَّ عَزْمًا.

(٩٢٠) قوله: «وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ» (شَقَّ) بفتحِ الشينِ، و(بصرُه) بالرفعِ، وهو فاعلُ (شَقَّ)، كذا ضُبِطَ، وضبَطه بعضُهم (بصرَه) بالنصبِ، قال النوويُّ: «وهو صحيحٌ أيضًا، والشينُ مفتوحةٌ بلا خلافٍ»[5].

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٣٥٨-٣٥٩).

(٢) «مطالع الأنوار» (١/ ٢٠٢).

(٣) قوله: وكسر اللام. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ٢٢٠-٢٢١).

(٥) «شرح النووي» (٦/ ٢٢٢).

قوله: «**فِي الغَابِرِينَ**» أي: الباقينَ. [٩٣/ ب]

(٩٢١) قولـه: «**إِذَا مَاتَ شَخَصَ بَصَرُهُ**» (شخص) بفتحِ الخاءِ؛ أي: ارتفَع، ولم يَرتَدَّ.

(٩٢٢) قولـه: «**قُلْتُ: غَرِيبٌ وَفِي أَرْضِ غُرْبَةٍ**» معناه: أنه من أهلِ مكَّةَ، ومات بالمدينةِ.

قولـه: «**إِذْ أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الصَّعِيدِ**» المرادُ بالصعيدِ هنا عَوالِي المدينةِ، وأصلُ الصعيدِ ما كان على وجهِ الأرضِ.

(٩٢٣) قولـه: «**أَنَّ صَبِيًّا لَهَا أَوِ ابْنًا لَهَا**» هذا الابنُ اسمُه عليُّ بنُ أبي العاصِ بنِ الربيعِ العَبْشَمِيُّ سِبطُ رسولِ اللهِ ﷺ.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «كذا سمَّاه بعضُ مشايخي فيما قرأتُه عليه بالقاهرةِ، وعزا ذلك للحافظِ أبي محمدٍ الدِّمْيَاطِيِّ».

(٩٢٤) قولـه: «**وَجَدَهُ فِي غَشِيَّةٍ**» (غشيَّة) بفتحِ الغينِ المعجمَةِ، وكسرِ الشينِ المعجَمَةِ أيضًا، وتشديدِ[1] الياءِ، قال القاضي: «كذا روايةُ الأكثرينَ»، قال: «وضبَطه بعضُهم بإسكانِ الشينِ، وتخفيفِ الياءِ، وفي روايةِ (خ): (غاشية)، وكلُّه صحيحٌ، وفيه قولانِ؛ أحدُهما: مِن يغشاه من أهلِه، والثاني: ما يَغْشَاه من كَربِ الموتِ»[2].

(٩٢٧) قوله: «**فَقَامَ بِحِيَالِهِ**» أي: حِذَاءَهُ وعندَه.

قولـه: «**مَنْ يُبْكَى عَلَيهِ**» (مَن) هنا يعني الذي؛ ولهذا ثبَتَتِ الياءُ في (يُبكَى)، ويَجُوزُ أن تكُونَ شرطيَّةً على لُغَةٍ وتَثْبُتُ الياءُ، وله[3] نظائرُ.

---

(١) تحرف في «م» إلى: تزيد. والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٣٦٥-٣٦٦).

(٣) في «م»: ولها. والمثبت من الأصل.

قوله: «فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُوسَى بْنِ طَلْحَةَ» القائلُ: (فذكرتُ ذلك) هو عبدُ الملكِ بنُ عُميرٍ.

قوله: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ المُعَوَّلَ عَلَيهِ يُعَذَّبُ» عوَّل عليه، وأعولَ لُغتانِ، [٩٤/ أ] وهو البُكاءُ بصوتٍ، وقال بعضُهم: إنما يُقالُ أَعْوَلَ، والحديثُ رادٌّ عليه.

(٩٢٨) قوله: «فَأَرْسَلَهَا عَبْدُ اللهِ مُرْسَلَةً» معنى (فأرسلها مرسلة) أن ابنَ عمرَ أطلَق في روايتِه تعذيبَ الميِّتِ ببكاءِ الحيِّ، ولم يُقَيِّده بيَهُودِيٍّ، كما قيَّدته عائشةُ، ولا توصيةٍ، كما قيَّدَه آخَرون، ولا قال ببعضِ بكاءِ أهلِه، كما رَوَاه أبوه[1] عمرُ.

قوله: «فَقَالَتْ[2]: وَهَلَ...» إلى آخِرِه. (وهَل) بفتحِ الهاءِ وكسرِها؛ أي: غَلِطَ ونَسِيَ.

(٩٣٥) قوله: «صَائِرِ البَابِ- شَقِّ البَابِ» كذا هو في (خ م)، و(شَق الباب) تفسيرٌ للصائرِ، وهو بفتحِ الشينِ، وقال بعضُهم: لا يُقالُ: صائرٌ، وإنما يُقالُ: صِيرٌ، بكسرِ الصَّادِ، وإسكانِ المثنَّاةِ تحتُ.

قوله: «مِنَ العَنَاءِ» (العناء) بالمدِّ المشقَّةُ والتَّعَبُ.

قوله: «مِنَ العِيِّ» (العيُّ) بكسرِ العينِ المهمَلَةِ، وهو بمعنى العناءِ السابقِ.

(٩٣٦) قوله: «فَمَا وَفَتْ مِنَّا امْرَأَةٌ إِلَّا خَمْسٌ» معناه لم يفِ ممَّن بايَع معَ أمِّ عطيةَ في الوقتِ التي بايَعَتْ فيه من النِّسوةِ إلا خمسٌ، لا أنه لم تَتْرُكِ النياحةَ من المسلماتِ غيرُ خمسٍ.

---

(١) في «م»: أبو. والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: فقال. والمثبت من «صحيح مسلم».

قولـه: «**إِلَّا آلَ فُلَانٍ**» محمـولٌ علـى الترخيـصِ لأمِّ عطيَّـةَ في آلِ فـلانٍ خاصَّةً كما هو ظاهرٌ، ولا تَحِلُّ النِّياحةُ لغيرِها، ولا لها في غيرِ آلِ فلانٍ، كما هـو صريحٌ في الحديثِ، وللشارعِ أن يَخُصَّ مِن العمومِ ما شاءَ.

قال النَّوويُّ: «فهذا صوابُ الحُكمِ في هذا الحديثِ»، قال: «واستشكَلَ [٩٤/ ب] القاضي هذا الحديثَ، وكذا بعضُ المالكيَّةِ، وقالوا فيه أقوالًا عجيبةً، ومقصُودِي التحذيرُ من الاغترارِ بها»[١] انتهى.

(٩٣٩) قولـه: «وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ» هـذه الابنـةُ زينـبُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، كـذا قالـه الجمهـورُ.

قال القاضي: «قال بعضُ أهلِ السيَرِ إنها أمُّ كُلثوم، والصوابُ زينبُ، كما صرَّح به (م) في روايتِه التي بعدَ هذه»[٢].

قولـه: «**فَأَلْقَى إِلَيْنَا حِقْوَهُ**» (الحِقوُ) بكسرِ الحاءِ وفتحِها لغتانِ؛ يعني: إزارَه، وأصلُ الحِقوِ مَعْقِدُ الإزارِ.

(٩٤٠) قوله: «إِلَّا نَمِرَةٌ» النَّمِرَةُ الكِساءُ.

قولـه: «**وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يَهْدِبُهَا**» (أينعت) أي: أَدْرَكَتْ ونَضِجَت، و(يَهدِبُها) بفتحِ أوَّلِه وتُضَمُّ الدَّالُ وتُكْسَرُ؛ أي: يَجْنِيها.

(٩٤١) قولـه: «سَحُولِيَّةٍ» السحوليةُ بفتحِ السينِ وضمِّها، والأوَّلُ المعروفُ، وهو روايةُ الأكثرينَ، قال ابنُ الأعرابيِّ وغيرُه: «هي ثيابٌ بيضٌ»[٣]، وقال آخَرُون: منسوبةٌ إلى سَحُولَ قريةٍ باليمنِ، وبالضمِّ ثيابٌ بيضٌ، وقيل: إن القريةَ أيضًا بالضمِّ[٤].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ٢٣٨).

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٣٨٨)، وانظر: «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٣).

(٣) ينظر «تفسير غريب ما في الصحيحين» للحميدي (١/ ٥٢٧)، و«إكمال المُعْلِم» (٣/ ٣٩٣).

(٤) ينظر «تهذيب اللغة» (٤/ ٣٠٥)، و«شرح صحيح مسلم» (٧/ ٨).

قوله: «مِنْ كُرْسُفٍ» الكرسفُ القطنُ.

قوله: [وَكُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ][(١)] هذا الحديثُ يتضمَّنُ أن القميصَ الذي غُسِّلَ فيه النبيُّ ﷺ نُزِعَ عنه عندَ [٩٥/ أ] تكفِينِه، وهو الصوابُ، وأما الحديثُ الذي في (د) عن ابنِ عبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي ثلاثةِ أثوابٍ؛ الحُلَّةُ ثَوْبَانِ، وَقَمِيصُهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ»[(٢)]، فضعيفٌ؛ لأن يزيدَ بنَ أبي زيادٍ أحد رواته مُجمَعٍ على ضعفِه[(٣)]، وقد خالَف روايةَ الثقاتِ.

قوله: «فِي حُلَّةٍ يَمَنِيَّةٍ» ضَبْطُ هذه اللفظةِ في (م) على ثلاثةِ أوجهٍ: **أحدُها**: يمنيَّةٌ منسوبةٌ إلى اليمنِ، **والثاني**: يمانِيةٌ نسبةٌ أيضًا إلى اليمنِ، **والثالثُ**: يُمْنَةٌ بضمِّ الياءِ وسكونِ الميمِ، وهو أشهرُ.

قال القاضي: «وعلى هذا هي مضافةٌ (حُلَّةُ يُمْنَةٍ)، قال الخليلُ: وهي ضربٌ من بُرودِ اليمنِ»[(٤)].

(٩٤٣) قوله: «حَتَّى يُصَلَّى عَلَيهِ» (يُصَلَّى) بفتحِ اللَّامِ، ضبَطَهُ النوويُّ[(٥)].

قوله: «كَفَنَهُ» ضُبِطَ بوجهينِ؛ أحدُهما: بفتحِ الفاءِ، والثاني: بسكونِها، وكلاهُما صحيحٌ، ورجَّح القاضي الفتحَ، بل صوَّبه[(٦)].

(٩٤٥) قوله: «حَتَّى يُفْرَغَ مِنْهَا» ضَبْطُ (يفرغ) بضمِّ الياءِ وفتحِ الراءِ، وعكسِه، والأوَّلُ أحسنُ وأعمُّ.

---

(١) موضعه بياض في م. والمثبت هو مفهوم صنيع المؤلف من وضع علامة التخريج عليه.

(٢) «سنن أبي داود» (ح:٣١٥٣).

(٣) ينظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٣٥).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٣٩٥).

(٥) «شرح مسلم» (٧/ ١١).

(٦) «مشارق الأنوار» (١/ ٣٤٦).

قوله: «عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي رِجَالٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ...» إلى آخره. قولُ الزُّهريِّ: (حدثني رجالٌ)، ولم يسمِّ واحدًا منهم، يَدْخُلُ في بابِ المقطوعِ عندَ الحاكمِ وغيرِه.

وهذا الحديثُ قد أخرَجه (م) متَّصلًا من غيرِ وجهٍ؛ فأخرَجه من حديثِ يونسَ بنِ يزيدَ عن الزُّهريِّ عن الأعرجِ، ومن حديثِ مَعمرِ بنِ راشدٍ عن الزُّهريِّ عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ، كلاهما عن أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ، [٩٥/ ب] ثُمَّ أردفَها بحديثِ عُقَيلٍ.

وهذا الاختلافُ الذي وقَع على الزُّهريِّ في إسنادِ هذا الحديثِ لا يؤثِّرُ في صحَّتِه، فإن الحديثَ قد يَكُونُ عندَ الرَّاوي له عن جماعةٍ من شيوخِه؛ فيحدِّثُ به تارةً عن بعضِهم، وتارةً عن جميعِهم، وتارةً يُبهِمُ أسماءَهم، وربَّما أرسلَه تارةً على حسبِ نشاطِه، كما أشار إليه (م) في مقدِّمةِ كتابِه، ومعَ ذلك فلا يَكُونُ اعتِلالًا يَقْدَحُ في صحَّةِ الحديثِ، وإنما أخرَج (م) طريقَ عُقيلٍ الذي قدَّمناه؛ ليحقِّقَ به أن الزُّهريَّ يَروِيه عن غيرِ واحدٍ من أصحابِ أبي هريرةَ.

وقد نبَّه (خ) في «صحيحِه» على أنَّ الزُّبيديَّ قد رَوَى هذا الحديثَ عن الزُّهريِّ، فجمَع فيه بينَ الأعرجِ وسعيدِ بنِ المسيَّبِ، وهذا يُؤَيِّدُ ما ذكَرناه، وباللهِ التوفيقُ، بعضُ كلامِ الرَّشيدِ[1].

قوله: «أَكْثَرَ عَلَيْنَا أَبُو هُرَيرَةَ» معناه أنه خاف لكثرةِ رواياتِه أنه اشتَبه عليه الأمرُ في ذلك، واختَلَط عليه حديثٌ بحديثٍ، لا أنه نسَبَه إلى روايةِ ما لم يَسْمَعْ؛ لأن مرتبَتَهما أجلُّ من ذلك.

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢١٣-٢١٤).

(٩٤٧) قوله: «قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ» القائلُ هو سلامُ بنُ أبي مُطيعٍ، قاله الدِّمْيَاطِيُّ، وقبلَه الشيخُ محيي الدينِ رحمَهما اللهُ تعالى[١].

(٩٤٩) قوله: «فَأُثْنِيَ عَلَيْهَا خَيْرٌ» في بعضِ النسخِ (خيرًا وشرًّا) بالنصبِ فيهما، وهو منصوبٌ بإسقاطِ الجارِّ؛ أي: بخيرٍ وبشرٍّ، قاله النوويُّ[٢].

قوله: «قَالَ عُمَرُ: فِدًى لَكَ» (فِدًى) بفتحِ الفاءِ معَ القصرِ، وكسرِها معَ المدِّ.

قوله: «وَمَنْ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا، وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ» إن قيل كيف مُكِّنُوا [٩٦/ أ] من الثناءِ بالشرِّ، معَ الحديثِ الصحيحِ الذي فيه النهيُّ عن سبِّ الأمواتِ؟

فالجوابُ: أنَّ النهيَ عن سبِّ الأمواتِ هو في غيرِ المُنافقِ وسائرِ الكُفَّارِ، وفي غيرِ المُظاهِرِ بالفِسقِ أو بالبدعةِ، فأما هؤلاء فلا يَحرُمُ ذكرُهم بالشرِّ للتحذيرِ من طريقِهم، وهذا الحديث[٣] محمولٌ على أن الذي أَثْنَوا عليه شرًّا كان مشهورًا بنفاقٍ أو نحوِه[٤] مما ذُكِرَ.

(٩٥٠) قوله: «وَالْعَبْدُ الفَاجِرُ تَسْتَرِيحُ مِنهُ العِبَادُ وَالْبِلَادُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ» استراحةُ البلادِ والشجرِ؛ لأنها تُمنَعُ القَطرَ بمعصيتِه، قاله الداوديُّ وغيرُه، وقال الباجيُّ: «لأنه يَمْنَعُها حقَّها من الشُّربِ»[٥].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ١٨)، وقبلهما القاضي في «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٤٠٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ١٩).

(٣) قوله: الحديث. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) قوله: أو نحوه. في «م»: ونحوه. والمثبت من الأصل.

(٥) «المنتقى شرح الموطإ» (٢/ ٣٤).

قوله: «**عَنْ ابْنٍ لِكَعْبِ بنِ مَالِكٍ**» ابنُ كعبِ المُبهَمُ في هذا الحديثِ هو مَعْبَدُ بنُ كعبٍ، بيَّنَ ذلك الإمامُ مالكٌ في روايتِه لهذا الحديثِ عن محمدِ بنِ عمرٍو الدِّئَلِيِّ، وأخرَجه (م) هنا عن قُتَيْبَةَ عن مالكٍ كذلك.

وبنو كعبِ بنِ مالكٍ ستَّةٌ: عبيدُ اللهِ (خ م د س)، وعبدُ اللهِ (خ م د س ق)، وعبدُ الرحمنِ (ع)، وفَضَالةُ، ووهبٌ، ومَعْبَدٌ (خ م س ق)، حكَى ذلك أبو زُرعةَ الدمشقيُّ عن ابنِ حنبلٍ، فمنهم أربعةٌ اتَّفقا على الإخراجِ لهم في الصحيحين؛ وهم: عبيدُ اللهِ، وعبدُ اللهِ، وعبدُ الرحمنِ، ومَعْبَدٌ.

وأما: وهبٌ، وفضالةُ فلم يُخَرِّجا لهما شيئًا في الصحيحين، قال الرشيدُ: «ولم أقفْ على ذكرِهما في غيرِ «تاريخِ أبي زُرعةَ»، وقولُه في وهبٍ وفضالةَ فصحيحٌ»[1].

(٩٥٢) قوله: «**عَنْ سَلِيمِ بنِ حَيَّانَ**» (سليمٌ) بفتحِ السينِ وكسرِ اللَّامِ، وليس في الصحيحين و«الموطَّإ»، بل ولا في السننِ الأربعةِ بفتحِ السينِ راوٍ غيرَه. [٩٦/ ب]

قوله: «**صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيِّ**» (أَصحمةُ) بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الصادِ وفتحِ الحاءِ المهمَلَتَيْنِ، وهذا الصوابُ، ووقَع في «مسندِ ابنِ أبي شيبةَ» في هذا الحديثِ تسميتُه (صَحْمَةَ) بفتحِ الصادِ وسكونِ الحاءِ بغيرِ همزةٍ، وقال: «هكذا قال لنا يزيدُ، وإنما هو (صَمْحَةُ)» يعني: بتقديمِ الميمِ، وهذان شاذَّان.

ومعناه على ما قاله ابنُ قتيبةَ وغيرُه بالعربيةِ عطيةُ[2]. ونقل بعضُ شيوخي أن بعضَهم قاله بالخاءِ المعجَمَةِ، قال: وقال مقاتلٌ في «نوادره»: اسمُه مكحولُ بنُ صِصِه، وقد ذكر النوويُّ في اسمِه أقوالًا:

---

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢٧٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٢٢-٢٣).

منه: سُليمٌ بضمِّ السينِ، قال: وكذا حكي هذا القولُ عن (خ)، قال: «وقيل اسمُه حازمٌ»، انتهى كلامُ النوويِّ في «مبهماتِه»، فاجتَمَعَ لنا في اسمِه سبعةُ أقوالٍ.

(٩٥٦) قوله: «**أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُّ المَسْجِدَ**» هذه المرأةُ هي أم مِحجَنٍ، كذا قاله ابنُ بُريدةَ عن أبيه، كما ساقَه عبدُ الغنيِّ إليه[١]، وكذا قاله غيرُ عبدِ الغَنِيِّ.

(٩٥٧) قوله: «**كَانَ زَيْدٌ يُكَبِّرُ**» (زيد) هذا هو ابنُ أرقَمَ، كذا جاء مُبَيَّنًا في «أبي داودَ»[٢]. انتهى، وعزاه[٣] بعضهم للنسائي[٤]، وكذا رأيته في الصغير.

قوله: «**فَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُكَبِّرُهَا**» وهذا الحديثُ منسوخٌ؛ دلَّ الإجماعُ على نسخِه، وقد نقلَ ابنُ عبدِ البرِّ[٥] وغيرُه الإجماعَ على أنه لا يُكَبَّرُ اليومَ إلا أربعًا، وهذا دليلٌ على أنهم أجمَعُوا بعدَ زيدِ بنِ أرقَمَ، والأصحُّ أن الإجماعَ بعدَ الخلافِ يصحُّ[٦].

(٩٥٨) قوله: «**إِذَا رَأَيْتُمُ الجِنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا**» قال مالكٌ وأبو حنيفةَ والشافعيُّ: «القيامُ للجِنَازةِ منسوخٌ»، وقال أحمدُ وإسحاقُ، وابنُ حبيبٍ وابنُ الماجِشُونِ [٩٧/ أ] المالكيان: «هو مُخَيَّرٌ»، هذا كلامُ القاضي[٧].

---

(١) «الغوامض والمبهمات» (ص١٨٩).

(٢) «سنن أبي داود» (ح:٣١٩٧).

(٣) من هنا لنهاية الكلام ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «سنن النسائي» [١٩٨٢].

(٥) «الاستذكار» (٨/ ٢٣٩).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٢٦).

(٧) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٤٢٢).

قال الشيخُ محيي الدينِ: «إن المشهورَ من مذهبِنا أن القيامَ ليس مُستحبًّا»، وقال: «هو منسوخٌ بحديثِ عليٍّ، واختار المُتوليُّ من أصحابِنا استحبابَه، وهذا هو المختارُ»، وكذا أجازه الشيخُ محيي الدينِ في «شرح المهذَّبِ»، وأما في «الرَّوضةِ» فقال: «إن المنصوصَ الذي قال به الأكثرونَ أنه لا يُستحَبُّ القيامُ للميِّتِ، نصَّ الأكثرون على كراهتِه، وانفردَ صاحبُ «التتمَّةِ» باستحبابِه»[١].

وقال في «شرح مسلم» بعدَ اختيارِ استحبابِ القيامِ: «فيَكُونُ الأمرُ للندبِ والقعودُ بيانًا للجوازِ، ولا يَصِحُّ دعوى النسخِ في مثلِ هذا؛ لأن النسخَ إنما يَكُونُ إذا تعذَّر الجمعُ بينَ الأحاديثِ، ولم يَتعَذَّرْ، واللهُ أعلمُ»[٢].

(٩٦٣) قوله: «قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ جُبَيرٍ» القائلُ: (وحدَّثَنِي عبدُ الرحمنِ بنُ جبيرٍ) هو معاويةُ بنُ صالحٍ الراوي في الإسنادِ الأوَّلِ عن حبيبٍ.

(٩٦٤) قوله: «فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا وَسَطَهَا» قال أبو عليٍّ: «كذا ردَّه عليَّ القاضي أبو بكرِ بنِ صاحبِ الأحباسِ: (وَسْطَهَا) بسكونِ السينِ»[٣].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وكذا ضبَطه بالسكون[٤] غيرُ واحدٍ، ولكن يَجُوزُ فيه الفتحُ».

(٩٦٥) قوله: «أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِفَرَسٍ مُعْرَوْرًى» اعروريتُ الفرسَ إذا ركبتُه عَرِيًا؛ فهو مُعرورًى، قالوا: ولم يأتِ افعوعَل معدًّى إلا اعروريْتُ واحلوليْتُ الشيءَ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٣٦-٣٨).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٢٩).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٤٣٠).

(٤) قوله: بالسكون. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

قوله: «**حِينَ انْصَرَفَ مِنْ جِنَازَةِ ابْنِ الدَّحْدَاحِ**» (ابنُ الدحداحِ) بداليْنِ وحاءينِ مهمَلاتٍ، ويقال له: أبو الرَّحراحِ، ويقالُ: الدَّحْدَاحَةِ.

قال ابنُ عبدِ البرِّ [٩٧/ ب] رحمه الله تعالى: «لا يُعرفُ اسمُه»[١]، وقد سمَّاه غيرُ واحدٍ ثابتًا، واسمُ جدِّه نعيمٌ حليفُ الأنصارِ، استُشهدَ يومَ أُحُدٍ، وقيل: بَرِئَ جُرحُه، ثم انتَقَضَ[٢] بعدَ الحُدَيبيةَ، أعطى رسولُ اللهِ ﷺ ميراثَه لابنِ أُختِه أبي لُبابةَ.

قوله: «**فَجَعَلَ يَتَوَقَّصُ**» أي: يتوثَّبُ.

قوله: «**كَمْ مِنْ عِذْقٍ مُعَلَّقٍ أَوْ مُدَلًّى فِي الجَنَّةِ لِابْنِ الدَّحْدَاحِ**» سببُه أن يتيمًا خاصَم أبا لُبابةَ في نخلةٍ، فبكَى الغُلامُ، فقال له[٣] النبيُّ ﷺ: «**أَعْطِهِ إِيَّاهَا وَلَكَ فِيهَا عِذْقٌ فِي الجَنَّةِ**»، فقال: «لا»، فسمِعَ بذلك أبو الدَّحداح فاشْتَرَاها من أبي لُبابةَ بحديقةٍ له، ثم قال للنبيِّ ﷺ: «أَلِي بِهَا فِي الجنَّةِ عِذْقٌ إِنْ أَعْطَيْتُهَا اليَتِيمَ»، قال: «**نَعَمْ**»، قال النبيُّ ﷺ: «**كَمْ مِنْ عِذْقٍ مُعَلَّقٍ فِي الجَنَّةِ لأَبِي[٤] الدَّحْدَاحِ**».

(٩٦٦) قوله: «قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي هَلَكَ فِيهِ: الحَدُوا لِي لَحْدًا» (الحَدُوا) بوصلِ الهمزةِ، وفتحِ الحاءِ، ويَجُوزُ قطعُ الهمزةِ وكسرُ الحاءِ، يقالُ في ماضيه: لَحَدَ وأَلْحَدَ.

قوله: «**وَانْصِبُوا عَلَيَّ اللَّبِنَ**» قال شيخُنا متع الله بحياته: «نقَلوا[٥] أن عددَ اللَّبِنِ الذي نُصِبَتْ على النبيِّ ﷺ تسعٌ».

---

(١) «الاستيعاب» (٤/ ١٦٤٥).

(٢) قوله: ثم انتقض. في «م»: وانتقض. والمثبت من الأصل.

(٣) قوله: له. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) في «م»: لابن. والمثبت من الأصل.

(٥) في «م»: يقولوا. والمثبت من الأصل.

(٩٦٧) **قوله: «جُعِلَ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللهِ قَطِيفَةٌ»** الذي جعلَها في القبرِ شُقْرَانُ، كذا في (ت)[1] وغيرِه، والقطيفةُ كساءٌ له خَمْلٌ.

قوله: «أَبُو التَّيَّاحِ اسمُه يزيدُ بنُ حُميدٍ» إنما ذكَر أبا التَّياحِ مع أبي جَمْرةَ، ولم يَكُنْ في الإسنادِ؛ لأنهما ضُبَعِيَّانِ بصريَّانِ ثقتان تابعيَّان، ماتا بسَرخَسَ في سنةٍ واحدةٍ سنةَ ١٢٨.

(٩٦٨) **قوله: «أَنَّ ثُمَامَةَ»** هو أبو عليٍّ المذكورُ.

قوله: «ابنَ شُفَيٍّ» هو بضمِّ الشينِ المعجَمَةِ، وفتحِ الفاءِ، وتشديدِ الياءِ.

قوله: «بِرُودِسَ» (رُودِسُ) قال في «المطالع»: «بضمِّ الراءِ ضبطناه عن الصَّدَفِيِّ والأسديِّ وغيرِهما، إلا الخُشَنِيَّ والتميميَّ فإنه عندَهما بفتحِ الراءِ، ولم يختلِفوا في الدالِ أنها مكسورةٌ، وقيَّدناه عن بعضِهم في غيرِ الصحيحين بفتحِ الدالِ، وكلُّهم قالوا: السينُ مهملَةٌ، إلا الصَّدَفِيَّ عن العُذْريِّ؛ فإنه قيَّده بشينٍ معجمةٍ، وقيَّدناه [٩٨/ أ] في (د) من طريقِ الرمليِّ بذالٍ معجَمَةٍ وسينٍ مهمَلَةٍ، وقال: هي جزيرةٌ بأرضِ الرُّومِ»[2] انتهى.

(٩٦٩) **قوله: «أَنْ لا تَدَعَ تِمْثَالًا»** التمثالُ صورةُ ذي الرُّوحِ.

(٩٧٢) **قوله: «عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الغَنَوِيِّ»** اسمُ أبي مرثدٍ كنَّازُ بنُ الحُصينِ.

(٩٧٣) **قوله: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ابْنَيْ بَيْضَاءَ فِي المَسْجِدِ سُهَيلٍ وَأَخِيهِ»** وفسَّروا أخاه بسهلٍ مُكبَّرًا فيه نظرٌ؛ وذلك لأن سهلًا مُكبَّرًا إنما تُوُفِّيَ بعدَ وفاةِ رسولِ اللهِ ﷺ، كذا قاله الواقديُّ.

---

(١) «جامع الترمذي» (ح:١٠٤٧).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢٠٩).

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وقد رأيتُ بخطِّ الدِّمْيَاطِيِّ على حاشيةِ نسخَتِه بصحيحِ (م) أن سهلًا تُوُفِّيَ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ والذي مات في أيَّامِه سهيلٌ؛ يعني مُصَغَّرًا سنة ٩».

ولابنِ الجوزيِّ: «سهيلٌ وصفوانٌ» وهو غلَطٌ؛ لأن صفوانَ تُوُفِّيَ قتيلًا ببدرٍ، ولم يَمُتْ بالمدينةِ والله أعلم، فصوابُه حديثُ عبَّادٍ المتقدمُ المحذوفُ منه الأخُ، وبنو بيضاءَ ثلاثةٌ: سهلٌ وسهيلٌ وصفوانُ، والبيضاءُ لقبٌ، واسمُها دعدُ، وأبوهم وهبُ بنُ ربيعةَ.

(٩٧٤) قوله: «**فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ**» (دارَ) منصوبٌ على النداءِ؛ يعني: يا أهلَ دارٍ، فحَذفَ المضافَ، وأقام المضافَ إليه مَقامَه، وقيل: على الاختصاصِ، ويَجُوزُ جَرُّهُ على البدلِ من الضميرِ في عليكم، الثلاثةُ في «المطالع»[1] وغيرِه.

قوله: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَقِيعِ الغَرْقَدِ**» البقيعُ هنا بالباءِ، بلا خلافٍ، وهو مدفنُ أهلِ المدينةِ، سُمِّيَ بقيعَ الغرقدِ لغرقدٍ كان فيه، و(الغرقدُ) ما عَظُمَ من العَوسَجِ.

قوله: [«**حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ حجَّاجًا الأَعْوَرَ وَاللَّفْظُ لَهُ، قَالَ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ...**»][2]: [٩٨/ ب] قال الرَّشيدُ: «وهذا الحديثُ صحيحٌ مُتَّصِلٌ أيضًا في كتابِ مُسلمٍ، لأنه أورد إسنادَه مُتَّصِلًا إلى النبيِّ ﷺ كما تَرَى إلا أنه جعَل لفظَه لمن لم يُسَمِّه من شيوخِه عن حجَّاجٍ».

---

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ٥٤).

(٢) ما بين المعكوفين موضعه بياض في «م». والمثبت هو مفهوم صنيع المؤلف من وضع علامة التخريج عليه.

ثـم قـال: «ومع ذلـك فحديـثُ حجَّـاج هـذا قـد أوردَه عنـه غيرُ واحـدٍ مـن الثقـاتِ؛ منهـم: الإمـام[1] أبـو عبـدِ اللهِ أحمـدُ بـنُ حنبـلٍ[2]، ويوسـفُ بـنُ سـعيدٍ المَصِّيصـيُّ، وأخرجـه الإمـامُ أبـو عبـدِ الرحمـنِ النَّسـائيُّ في «سـننه»[3] عـن المصيصـيِّ هـذا، وذكَـر أنـه ثقـةٌ حافـظٌ.

قلـت: إلا أنَّ يوسـفَ بـنَ سـعيدٍ هـذا خالـف أصحـابَ حجَّـاجٍ في قولِـه: «عـن عبـدِ اللهِ بـنِ أبـي مُلَيكَـةَ، علـى مـا يـأتي بيانُـه».

ثـم سـاق بسـندِه إلـى النَّسـائيِّ: «أخبرنـا يوسـفُ بـنُ سـعيدٍ، ثنـا حجَّـاجُ، عـن ابـنِ جُريـجٍ، أخـبرني عبـدُ اللهِ بـنُ أبـي مُلَيكـةَ، أنـه سـمِع محمـدَ بـنَ قيـسِ بـنِ مخرَمـةَ يقـولُ: سـمعتُ عائشـةَ تُحَـدِّثُ، قالـت: «أَلَا أُحَدِّثُكُـمْ عَنِّي وَعَـنْ رَسُـولِ اللهِ ﷺ؟» قُلْنَـا: «بَلَـى»، قَالَـتْ: «لَمَّـا كَانَـتْ لَيْلَتِـي...»»[4] وسـاق الحديـثَ.

ثـم قـال: «قلـت: هكـذا أخرجـه (س) في «سـننه» في كتـابِ الجنائـزِ، وهكـذا يَقُـولُ يوسـفُ بـنُ سـعيدٍ في إسـنادِه عبـدُ اللهِ بـنُ أبـي مُلَيْكَـةَ أنـه أخطَـأَ في ذلـك، ولـم يُتَابَـعْ عليـه».

وقـال أحمـدُ بـنُ حنبـلٍ في روايتِـه لهـذا الحديـثِ: عـن حجَّـاجٍ عـن ابـنِ جُريـجٍ عـن عبـدِ اللهِ رجـلٍ مـن قريـشٍ.

ورَواه رَوحُ بـنُ عُبـادةَ عـن ابـنِ جُريـجٍ، فقـال: أخبَـرني مَـن سـمِعَ محمـدَ بـنَ قيـسٍ.

---

(١) قوله: الإمام. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «مسند أحمد» (٢٦٦٠٦).

(٣) «سنن النسائي» (٢٠٣٧، ٣٩٦٤).

(٤) «غرر الفوائد المجموعة» (ص١٥١).

وجـوَّدَهُ الإمـامُ أبـو محمـدٍ عبـدُ اللهِ بـنُ وهـبٍ المصـريُّ عـن ابـنِ جريـجٍ، فقـال: عـن عبـدِ اللهِ بـنِ كثيـرِ بـنِ المُطَّلِـبِ، كمـا أَوْرَدَه (م) مـن طريقِـه، وهـذا عندَهـم هـو الصـوابُ.

قـال [٩٩/ أ] الحافـظُ أبـو الحسـنِ الدَّارَقطنـيُّ: «هـو عبـدُ اللهِ بـنُ كثيـرِ بـنِ المُطَّلِـبِ بـنِ أبـي وَدَاعَـةَ السَّـهميُّ[١]».

قال شيخُنا متع الله بحياته: «فثَبت اتِّصالُه من كلِّ وجهٍ».

قولـه: «**قَـالَ حَدَّثَنَـا حَجَّـاجُ بـنُ مُحَمَّـدٍ**» هـو حجَّـاجُ الأعـورِ[٢]، وتقديـرُ كلامِ (م): حدَّثَنِي مَن سمِع حجاجًـا الأعـورَ، قال هـذا المحـدِّثُ: حدَّثني حجَّاجُ بنُ محمـدٍ، فحكَى كلامَ المحـدِّثِ، قالـه القاضـي[٣].

قوله: «**فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا رَيْثَ**» أي: قَدْرَ.

قوله: «**فَأَخَذَ رِدَاءَهُ رُوَيْدًا**» أي: قليلًا لطيفًا.

قوله: «**ثُمَّ أَجَافَهُ**» أي: أغلَقه.

قوله: «**وَتَقَنَّعْتُ**» بمعنى لبستُ.

قوله: «**فَأَحْضَرَ**» أي: أَسْرَعَ.

قوله: «**يَا عَائِشُ حَشْيَا رَابِيَةً**» أي: مرتفعةَ البطنِ.

قولـه: «**فَلَهَدَنِـي فِـي صَـدْرِي**» اللَّهْـدُ: الصدمـةُ الشـديدةُ في الصَّـدرِ، ولَهَـدْتُ الرجـلَ الهَـدُهُ لَهْـدًا؛ أي: دفعتُـه، فهـو مَلهـودٌ، ورجـلٌ مُلَهَّـدٌ إذا كـان يُدفَـعُ كَثيـرًا مِـن ذُلِّـهِ، ومنـه قـولُ طَرفـةَ:

---

(١) في «م»: انتهى. والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: بن الأعور. والمثبت من الأصل.

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٤٥١).

بَطِيءٍ عَنِ[1] الجُلَّى سَرِيعٍ إِلَى الخَنَا ذَلِيلٍ بِأَجْمَاعِ الرِّجَالِ مُلَهَّدِ[2]

قوله: «قَالَتْ: مَهْمَا يَكْتُمِ النَّاسُ يَعْلَمْهُ اللهُ، قَالَ: نَعَمْ» الموجودُ في الأصولِ: «مَهْمَا يَكْتُمِ النَّاسُ يَعْلَمْهُ اللهُ، نَعَمْ» بغيرِ (قال)، وهو صحيحٌ، وكأنَّها لمَّا قالت ذلك [٩٩/ ب] صدَّقَتْ نفسَها، فقالت: نَعَمْ، و(قال) هنا تغيِّر المعنى.

(٩٧٨) قوله: «قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ» المشاقصُ جمعُ مِشقَصٍ بكسرِ الميمِ وفتحِ القافِ، وهي سهامٌ طُوالٌ غيرُ عِراضٍ، وقيل غيرُ ذلك.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيرُ بنُ حَرْبٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيدٍ» هذا الحديثُ وُجِدَ في روايةِ أبي العَلاءِ بنِ ماهانَ لأهلِ المغربِ.

قال النَّوويُّ: «ولم يُوجَدْ في رواياتِ بلادِنا من جهةِ عبدِ الغافرِ الفارسيِّ، ولكنه يُوجَدُ في كثيرٍ من الأُصولِ في آخرِ كتابِ الجنائزِ ويُضَبَّبُ[3] عليه، وربَّما كُتبَ في الحاشيةِ، ورواه أبو داودَ في «سننه»[4] عن محمدِ بنِ سليمانَ الأنباريِّ عن محمدِ بنِ عبيدٍ (بهذا الإسناد، ورواه «س»[5] عن قُتيبة عن محمد بن عُبيد)[6]، ورواه (ق)[7] عن أبي

---

(١) في «م»: على. والمثبت من الأصل.

(٢) البيت من معلقة طرفة بن العبد، وروايته في «شرح المعلقات السبع للزوزني» (١/ ١١٨):

بَطِيءٍ عَنِ الجُلَّى سَرِيعٍ إِلَى الخَنَا ذَلُولٍ بِأَجْمَاعِ الرِّجَالِ مُلَهَّدِ

(٣) في «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٤٦): (يصيب عليه) وليس له معنى هنا. والمثبت من الأصل، و«م».

(٤) «سنن أبي داود» (٣٢٣٤).

(٥) «سنن النسائي» (٢٠٣٤).

(٦) ما بين القوسين ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٧) «سنن ابن ماجه» (١٥٧٢).

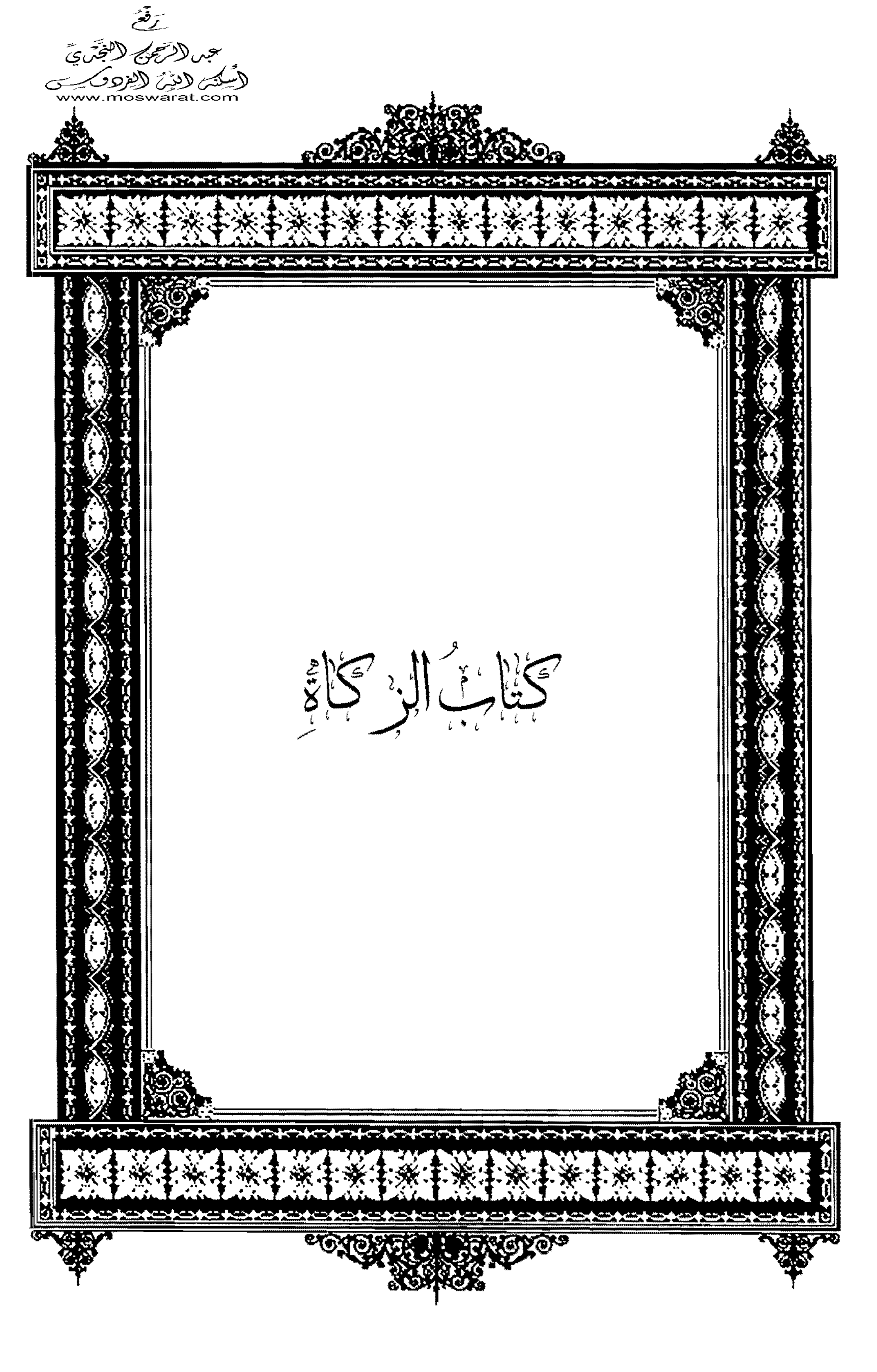
بكرِ بنِ أبي شيبةَ عن محمدِ بنِ عبيدٍ، وهؤلاء كلُّهم ثقاتٌ، فهو حديثٌ صحيحٌ بلا شكٍ»، انتهى لفظُه رحمه الله تعالى ما أكثرَ فوائِدَه[1].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «ثم إني رأيتُه في «أطرافِ» المِزِّيِّ عزَاه لمسلمٍ بالسَّندِ المذكورِ، وكذا عزاه للكُتُبِ التي عزَاه إليها المؤلِّفُ بالأسانيدِ المذكورةِ»[2].



(١) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٤٦).

(٢) «تحفة الأشراف» (١٠/ ٩٢).



كتاب الزكاة



كتابُ الزكاةِ

(٩٧٩) قولـه: «فِيمَـا دُونَ خَمْسَـةِ أَوْسُـقٍ» الأوسـقُ جمـعُ وَسَـقٍ بفتـحِ الـواوِ، ويَجُـوزُ كَسـرُها، وأصلُـه الحِمـلُ، والمـرادُ بـه سـتُّونَ صاعًـا، كل صـاعٍ خمسـةُ أرطـالٍ وثلـثٌ بالبغـداديِّ، ورطـلُ بغـدادَ فيـه أقـوالٌ؛ أظهَرُهـا: أنـه مائةُ درهـمٍ وثمانيـةٌ وعشـرونَ درهمًـا وأربعـةُ أسباعِ دِرهـمٍ، وقيـل: بـلا [١٠٠/ أ] أسـباعٍ، وقيـل: مائـةٌ وثلاثـون، فالأوسـقُ الخمسـةُ ألـفٌ وستِّمِائةِ رطـلٍ بالبغـداديِّ، وهـل هـو تقريـبٌ أو تحديـدٌ؟ وجهـان، أصحُّهُمـا تقريـبٌ.

قولـه: «وَلَا فِيمَـا دُونَ خَمْـسِ ذُودٍ صَدَقَـةٌ» المشـهورُ في الروايـةِ إضافـةُ (ذُودٍ) إلـى خمـس[١]، ورُوِيَ بتنويـنِ (خمـسٍ)، ويكـونُ (ذود) بـدلًا منـه، حـكَاه ابـنُ عبـدِ الـبرِّ والقاضـي وغيرِهمـا، والمعـروفُ الأوَّلُ[٢].

قولـه: «فِيمَـا دُونَ خَمْسَـةِ أَوْسَـاقٍ» كـذا في الأصـولِ، وهـو صحيـحٌ كحِمـلٍ وأحمـالٍ.

قولـه: «مِـنْ تَمْـرٍ»: (تمـر) بالمثنَّـاةِ وسـكونِ الميـمِ، وفي روايـةِ محمـدِ بـنِ رافـعٍ عـن عبـدِ الـرزَّاقِ (ثَمَـر) بالمثلَّثَـةِ وفتـحِ الميـمِ.

(٩٨١) قولـه: «وَالْغَيْـمُ الْعُشُـورُ» الغيـمُ: المطـرُ، والعُشـورُ بضـمِّ العيـنِ جمـعُ عُشـرٍ، قـال القاضـي عـن عامَّـةِ شُـيوخِه: «بالفتـحِ وهـو اسـمُ المخـرَجِ»[٣]، وفي «المطالـع»: «أكثـرُ الشـيوخِ يقولُونَـه بالضـمِّ، وصوابُـه الفتـحُ»[٤]، وانتُقِـدَ عليـه.

قولـه: «وَفِيمَـا سُـقِيَ بِالسَّـانِيَةِ نِصْـفُ الْعُشْـرِ» السـانيةُ: البعيـرُ الـذي يُسْـتَقَى بـه المـاءُ مـن البئـرِ.

---

(١) في «م»: خمسة. والمثبت من الأصل.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٥٠).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٤٠٦).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٤).

(٩٨٢) **قوله: «قَالَ أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ»** مخرمةُ بنُ بُكيرٍ اختُلِف في سماعِه من أبيه، قال (د): «لم يَسْمَعْ منه إلا حديثَ الوِترِ»[١]، قال: ..[٢] لكن رَوَى الدارَقطنيُّ وغيرُه الزيادةَ التي في هذا الحديثِ بإسنادٍ مُتَّصِلٍ صحيحٍ كما قاله ابنُ القطَّانِ[٣]. [١٠٠/ ب]

قوله: «فَقِيلَ: مَنَعَ ابنُ جَمِيلٍ» قال بعضُ الناسِ: إن المنعَ كان في صدقةِ التطوُّعِ، واستدلُّوا عليه بحديثٍ روَاه عبدُ الرزَّاقِ، ورجَّح القاضي أن ذلك كان في الزكاةِ، ورجَّحه أيضًا الشيخُ محيي الدينِ في «شرحه»[٤].

(٩٨٣) قوله: **«مَا يَنْقِمُ ابنُ جَمِيلٍ»** (ينقِم) بكسرِ القافِ، ويَجُوزُ فتحُها، و(ابنُ جميلٍ) قال شيخُنا متع الله بحياته: «قال بعضُ أشياخي: قال ابنُ مندَه وغيرُه: لا يُعرَفُ اسمُه يعني ابنَ جميلٍ، وقال ابنُ بُريدَةَ: اسمُه حميدٌ».

قال: «ووقَع في «تعليقِ» القاضي الحسينِ و«بحرِ» الرُّوياني في متنِ الحديثِ: (عبدُ اللهِ بنُ جميلٍ)، ووقَع في «غريبِ» أبي عُبيدٍ: (مَنَعَ أَبُو جَهْمٍ)، ولم يَذْكُرْ أباه[٥]، قال المُهَلَّبُ: وكان منافقًا، فمنَع الزكاةَ تربُّصًا، فاستتابه اللهُ في كتابِه، فقال: ﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ ..﴾[٦] الآية، فقال: استَتَابَنِي ربي، فتاب وصَلُحَتْ حالُه، وذكَر غيرُه أنها نزلت في ثعلبةَ»[٧] انتهى، وما رأيتُ أحدًا ممَّن ألَّف في الصحابةِ ذكَره إلا في الأبناءِ.

---

(١) عبارته في «سنن أبي داود» (١/ ٢٤٢): (ولم يسمع مخرمة من أبيه، إلا حديثا واحدا).

(٢) وقع هنا بياض في الأصل، و«م» بمقدار كلمات.

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٣٧).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٤٧٢)، و«شرح صحيح مسلم» (٧/ ٥٦-٥٧).

(٥) «غريب الحديث» (٣/ ١٩٣).

(٦) سورة التوبة، الآية (٧٤).

(٧) ينظر «التوضيح» لابن الملقن (١٠/ ٤٧٤).

قولـه: «وَأَعْتَـادَهُ فِـي سَـبِيلِ اللهِ» الأعتـادُ: آلاتُ الحـربِ مـن السـلاحِ والـدَّوابِّ، الواحـدُ عَتَـادٌ.

(٩٨٤) قولـه: «مِـنَ الْمُسْـلِمِينَ» قـال (ت) وغيـرُه: «هـذه اللفظـةُ يَعْنُـونَ مـن المسـلمين، انفـرَد بهـا مالـكٌ دونَ سـائرِ أصحـابِ نافـعٍ»[١]، وليس كما قالـوا، ولـم يَنْفَـرِدْ بهـا، بـل وافَقَـه عليهـا الضحَّـاكُ بـنُ عثمـانَ، وعمرُ بـنُ نافـعٍ؛ فأمـا الضحَّـاكُ: ففـي هـذا الكتـابِ بعـدَ هـذا، وأمـا عمـرُ: ففـي (خ)[٢]» انتهـى معنـى كلامِ النـوويِّ[٣].

وتابَعَـه [١٠١/ أ] غيرَهمـا جماعـةٌ؛ منهـم: عبيـدُ اللهِ بـنُ عمـرَ: صحَّـح الحاكـمُ إسنادَهُ[٤]، وقـال أحمـدُ في روايـةِ صالـحٍ: «العمـلُ عليـه»، وعبـدُ اللهِ بـنُ عمـرَ: في الدارَقطنـيِّ[٥] وابـنُ الجـارودِ في «منتقـاه»[٦]، وكثيـرُ بـنُ فَرقَـدٍ: صحَّحـه الحاكـمُ علـى شرطِهما (والدارَقطنـيُّ في «سـنَنِه»[٧] أيضًـا)[٨]، والمُعَلَّـى بـنُ إسـماعيلَ: في الدارَقطنـيِّ[٩]، وصحَّحـه ابـنُ حِبَّـانَ[١٠]، وأيـوبُ: في «صحيـحِ ابـنِ خزيمـةَ»[١١].

وقـال ابـنُ عبـدِ البـرِّ: «رواه حمَّـادُ بـنُ زيـدٍ» والمحفـوظُ مـن روايتِـه وروايـةِ غيـرِه حذفُهـا[١٢].

---

(١) «جامع الترمذي» (٦/ ٢٥٥-٢٥٦).
(٢) «صحيح البخاري» (١٥٠٣).
(٣) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٦١).
(٤) «المستدرك» (١/ ٥٦٩) وفيه: عبد الله بن عمر.
(٥) «سنن الدارقطني» (٢٠٧٥).
(٦) «المنتقى» (٣٥٦) وفيه: عبيد الله.
(٧) «سنن الدارقطني» (٢٠٧٤).
(٨) ما بين القوسين ليس في الأصل. ومثبت من «م».
(٩) «سنن الدارقطني» (٢٠٧٣).
(١٠) «صحيح ابن حبان» (٣٣٠٤).
(١١) «صحيح ابن خزيمة» (٢٣٩٣).
(١٢) «التمهيد» (١٤/ ٣١٣).

ويونسُ بنُ يزيدَ: عندَ الطحاويِّ في «مُشكِلِه»[(١)] من حديثِ يحيى[(٢)] بنِ أيُّوبَ عنه، وابنُ أبي[(٣)] ليلَى: في الدارَقطنيِّ[(٤)]، وفيه ردٌّ على قولِ ابنِ عبدِ البرِّ أن ابنَ أبي ليلى رَوَاه عن نافعٍ بدونِها، ويحيى بنُ سعيدٍ، وموسَى بنُ عقبةَ، وأيُّوبُ بنُ موسَى: في البيهقيِّ؛ فهؤلاء اثنا عشرَ نفرًا تابعوه»[(٥)]، بالاثنينِ الذي ذكرَهما الشيخُ محيي الدينِ.

(٩٨٧) قوله: «كُلَّمَا رُدَّتْ أُعِيدَتْ لَهُ» (بَرَدَتْ) كذا في بعضِ النسخِ بالباءِ، وفي بعضِها (رُدَّتْ) كما في الأصلِ، وذكَر القاضي الروايتينِ، وقال: «الأُولَى هي الصوابُ» يَعنِي (بَرَدَتْ)، قال: «والثانيةُ روايةُ الجمهورِ»[(٦)].

قوله: «وَمِنْ حَقِّهَا حَلَبُهَا يَوْمَ وِرْدِهَا»[(٧)] (حلبُها) بفتحِ اللَّامِ على اللغةِ المشهورةِ، وحُكِيَ إسكانُها، وهو غريبٌ ضعيفٌ، وإن كان القياسَ.

قوله: «بُطِحَ لَهَا» أُلقِيَ على وجهِه، وقد يكُونُ على ظهرِه لروايةٍ في (خ).

قوله: «بِقَاعٍ قَرْقَرٍ» القاعُ: المستوِي الواسعُ في سواءٍ من الأرضِ يَعلُوه ماءُ السماءِ فتُمسِكُه، والقَرْقَرُ أيضًا: المستوِي الواسعُ. [١٠١/ ب]

قوله: «كُلَّمَا مَرَّ...» إلى آخرِه. كذا هو في الأصولِ، قال القاضي: «وصوابُه ما جاءَ بعدَه: «**كُلَّمَا مَرَّ عَلَيهِ أُخْرَاهَا رُدَّ عَلَيهِ أُولاهَا**»، وبه ينتَظِمُ الكلامُ»[(٨)].

---

(١) «شرح مشكل الآثار» (٣٤٢٧).

(٢) في «م»: علي. والمثبت من الأصل، «شرح مشكل الآثار».

(٣) قوله: وابن أبي. في «م»: وأنس بن. والمثبت من الأصل.

(٤) «سنن الدارقطني» (٢٠٧٠).

(٥) انظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (١٠/ ٦٢٥-٦٢٧).

(٦) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٤٨٦).

(٧) في «م»: القيامة. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٨) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٤٨٨).

قوله: «فَيَرَى سَبِيلُهُ» قال النَّوويُّ: «ضبطناه بضمِّ الياءِ وفتحِها، وبرفعِ لامِ سبيلِه ونصبِها»(١)، وعن الدِّمْيَاطِيِّ (يُرى سبيلَه) بنصبِ سبيلَه مفعولٌ ثانٍ، والأوَّلُ مضمَرٌ؛ أي: فيُرى هو سبيلَه.

قوله: «لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءُ وَلَا جَلْحَاءُ وَلَا عَضْبَاءُ» العقصاءُ: ملتويةُ القَرنينِ، والجلحاءُ: التي لا قَرنَ لها، والعَضْبَاءُ: التي كُسِرَ قرنُها الداخلُ.

قوله: «تَنْطِحُهُ» الكسرُ في الطاءِ أفصحُ، وهو المعروفُ في الروايةِ.

قوله: «وَتَطَؤُهُ بِأَظْلَافِهَا» الظِّلفُ للبقرِ والغَنَمِ والظِّبَاءِ، وهو المنشقُّ من القوائمِ، والخُفُّ للبعيرِ، والقدمُ للآدميِّ، والحافرُ للفرسِ والبغلِ والحمارِ.

(٩٨٧) قوله: «وِنِوَاءً» النِّواءُ بكسرِ النونِ وبالمدِّ؛ أي: مُنَاوَأَةً ومُعَاداةً.

قوله: «رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ» أي: أعدَّها للجهادِ.

قوله: «وَلَا تَقْطَعُ طِوَلَهَا» الطِّولُ بكسرِ الطاءِ وفتحِ الواوِ، ويُقَالُ: طِيَلَ بالياءِ(٢)، وكذا جاء في «الموطَّإ»، والطِّوَلُ والطِّيَلُ: الحَبلُ الذي يُربَطُ به(٣).

قوله: «فَاسْتَنَّتْ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ» أي: طلْقًا أو طَلَقَينِ.

قوله: «الْخَيلُ فِي نَوَاصِيهَا الخَيرُ» جاء تفسيرُه في الحديثِ الآخرِ في الصحيحِ: «الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ»(٤). [١٠٢/أ]

قوله: «يَتَّخِذُهَا أَشَرًا وَبَطَرًا» الأَشَرُ بفتحِ الهمزةِ: المرحُ، والبطَرُ: الطُّغيانُ عندَ الحقِّ، والبَذَخُ بفتحِ المُوَحَّدَةِ والذالِ المعجَمَةِ، وهو بمعنى الأَشَرِ والبَطَرِ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٦٥).

(٢) في «م»: بالواو. والمثبت من الأصل.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٦٦).

(٤) «صحيح مسلم»، في الإمارة، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة (ح:١٨٧٣).

(٩٨٨) قوله: «**أَكْثَرَ مَا كَانَتْ**» (أكثر) وكذا في البقرِ والغَنَمِ بالمثلَّثَةِ، قاله الشيخُ محيي الدينِ[١].

قوله: «**وَقُعِّدَ لَهَا بِقَاعٍ**» قال في «المطالع»: «قُعِّدَ» أي أُجلسَ، وقيل: جُلِّسَ، ويُروَى قعَد بالفتحِ»[٢] انتهى، ولم يَذْكُرِ النَّوويُّ في شرحِه سِوى الأخيرِ.

قوله: «**لَيْسَ فِيهَا يَومَئِذٍ جَمَّاءُ**» الجمَّاءُ التي لا[٣] قَرنَ لها.

قوله: «**شُجَاعًا أَقْرَعَ**» الشجاعُ الحيَّةُ، والأقرعُ الذي مُعِطَ شَعرُه لكثرةِ سُمِّهِ.

قوله: «**فَجَعَلَ يَقْضَمُهَا كَمَا يَقْضَمُ الفَحْلُ**» قَضِم بالكسرِ في الماضي يَقضَم بالفتحِ في المضارعِ، إذا أكَلَ.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «ويُقَالُ في المضارع بالكسرِ، حكاه بعضُ مشايخي عن ثابتٍ وغيرِه، وهو ظاهرُ عبارةِ النَّوويِّ في حديثِ يعلَى بنِ أميَّةَ: «**يَقْضَمُهَا كَمَا يَقْضَمُ الفَحْلُ**»، واللهُ أعلمُ»[٤].

(٩٨٩) **قوله:** «**إِنَّ نَاسًا مِنَ المُصَدِّقِينَ يَأْتُونَنَا**» (المصدقين) بتخفيفِ الصادِ: السُّعاةُ العاملونَ على الصَّدَقاتِ.

(٩٩٠) **قوله:** «**فَلَمْ أَتَقَارَّ أَنْ قُمْتُ**» أي: لم يُمْكِنِّي القَرارُ والثباتُ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٧٠).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/ ٣٨٧).

(٣) قوله: لا. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) قال محقق «التوضيح» في تعليق في (١٥/ ٤٤): «ورد بهامش الأصل: قال الشيخ محيي الدين في «شرح مسلم»: في هذا الحديث: يقضمها كما يقضم الفحل بفتح الضاد فيهما على اللغة الفصيحة. فمفهومه أن فيها لغة أخرى وهي الكسر في المضارع، والله أعلم. وهو هنا الذي حكاه الشيخ عن ثابت وغيره».

قولـه: «كُلَّمَـا نَفِـدَتْ أُخْرَاهَـا عَـادَتْ عَلَيـهِ أُولاهَـا» (نَفِـدَتْ) بكسـرِ الفـاءِ وبالـدَّالِ المهملـة، وبفتحِهـا مـعَ الإعجـامِ ضُبِـط بهمـا.

(٩٤) قولـه: «سَـمِعْتُ لَغَطًـا» اللَّغـطُ بفتـحِ الغيـنِ وإسـكانِها: الجَلَبَـةُ، والصـوتُ الـذي لا يُفْهَـمُ.

قوله: «إِلَّا مَـنْ أَعْطَـاهُ اللهُ خَيْـرًا فَنَفَـحَ فِيـهِ» (خيـرًا) أي: مـالًا، والنَّفْـحُ: الرمـيُّ [١٠٢/ ب] والضـربُ، ومعنـاه: ضَـرب يديـهِ فيـه بالعَطـاءِ.

(٩٩٢) قولـه: «إِذْ جَـاءَ رَجُـلٌ أَخْشَـنُ الثِّيَـابِ...» إلـى آخـرِه. (أخشـن) في الأماكـنِ الثلاثـةِ بالخـاءِ والشـينِ المعجمَتَيـنِ، وكـذا نقَلَـه القاضـي عـن الجمهـورِ؛ وهـو مـن الخُشـونةِ، قـال: «وعنـدَ ابـنِ الحَـذَّاءِ في الآخِـرِ خاصَّـةً حَسَـنُ الوجهِ من الحُسـنِ، ورَواه القابِسـيُّ في (خ): (حسـنُ الشعـرِ والثيابِ والهيئـةِ) مـن الحسـنِ، ولغيـرِه خَشِـنٌ مـن الخُشـونةِ، وهـو أصـوبُ»[١].

قوله: «بِرَضْفٍ» الرضفُ: الحجارةُ المُحمَاةُ.

قولـه: «مِـنْ نُغْـضِ كَتِفَيْـهِ» النُّغـضُ: العظـمُ الرقيـقُ الـذي في طَـرَفِ الكَتِـفِ، وقيـل: هـو أعلـى الكتـفِ، ويُقـالُ لـه: الناغـضُ، والنُّغـضُ بضـمِّ النـونِ، وسـكونِ الغيـنِ، وبالضـادِ المعجَمَتَيـنِ.

قولـه: «حَدَّثَنَـا خُلَيـدٌ العَصَـرِيُّ» (العَصَـري) بفتـحِ العيـنِ والصـادِ المهمَلَتيـنِ نسـبةً إلـى بَنِـي عَصَـرٍ.

(٩٩٣) قولـه: «قَـالَ ابْـنُ نُمَيـرٍ مَـلْآنُ» كـذا وقَعَـت في روايـةِ ابـنِ نُميـرٍ، قالـوا: وهـو غَلَـطٌ، وصوابُـه: مَـلْأَى كمـا في سـائرِ الروايـاتِ، ثـم ضبَطُـوا روايـةَ ابـنِ نُمَيرٍ بوجهَيـنِ؛ أحدُهمـا: إسـكانُ الـلَّامِ وبعدَهـا همـزةٌ، والثاني: (مَـلانُ) بـلا همـزٍ.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٥٠٥).

قوله: «سَحَّاءَ لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ» سحاءُ ضُبِطَ بوجهين: أحدُهما: النصبُ على المصدرِ، وهو الأصحُّ، والثاني: بالمدِّ على الوصفِ ووزنُه فَعْلَاءُ، والسحُّ: الصبُّ الدائمُ، و(الليل والنهار) [١٠٣/ أ] منصوبانِ على الظرفِ.

قوله: «اللَّيلَ والنَّهارَ» ضُبِطَا بِوَجْهَينِ؛ الأوَّلُ: نصبُهما على الظرفِ، والرفعُ على الفاعليَّةِ.

(٩٩٥) قوله: «عَنْ مُزَاحِمٍ» مزاحمُ بنُ أبي مزاحمٍ زُفَرَ، الكوفيُّ. عن الشَّعبيِّ ومجاهدٍ، وعنه شُعبةٌ وشَريكٌ، ثقةٌ، رَوَى له (م س خت)[١].

(٩٩٨) قوله: «أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَا» قال القاضي: «رُوِينا هذه اللفظةَ، يعني بَيرُحَا، بفتحِ الراءِ وضمِّها مع كسرِ الباءِ[٢]، وبفتحِ الباءِ والراءِ. قال الباجيُّ: قرأتُ هذه اللفظةَ على أبي ذرٍّ بفتحِ الراءِ على كلِّ حالٍ، وعليه أدركتُ أهلَ العلمِ والحفظِ بالمَشرقِ، وقال لي الصوريُّ: هي بالفتحِ، واتَّفقا على أن مَن رفَع الراءَ، وألْزَمها حكَم الإعرابِ فقد أخطأَ»[٣].

قال: «وبالرفعِ قرأناه على شيوخِنا بالأندلسِ، وهذا[٤] الموضعُ يُعرفُ بقصرِ بنِي جَدِيلَةَ قَبلَ المسجدِ، وذكَر (م) روايةَ حمَّادِ بنِ سلمةَ هذا الحرفَ (بَيرِحَا) بفتحِ الباءِ وكسرِ الراءِ، وكذا سمِعناه من أبي بحرٍ عن العُذريِّ والسمرَقنديِّ، وكان عندَ ابنِ سعيدٍ عن السِّجْزِيِّ[٥]

---

(١) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤١٦).

(٢) في «م»: الراء. والمثبت من الأصل.

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٥١٦).

(٤) قوله وهذا. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) تصحف في «م» إلى: (الشجري). والمثبت من الأصل.

(بِيَرَحا) بكسرِ الباء وفتحِ الراءِ، وضبَطَه الحُمَيديُّ من روايةِ حمَّادٍ (بَيَرَحا) بفتحِ الباءِ والرَّاءِ.

وفي (د): «جَعَلْتُ أَرْضِي بَارِيحَا»[1] وأكثرُ رُوَايَاتِهم هذا الحرفَ بالقصرِ ورُوِيناه عن بعضِ شيوخِنا بالوجهَينِ، وبالمدِّ وجدتُه بخطِّ الأَصِيلِيِّ: وهو حائطٌ[2] يُسَمَّى هذا الاسمِ، وليسَ اسمَ بئرٍ، والحديثُ يَدُلُّ عليه» قاله النَّوويُّ عن القاضِي[3].

(٩٩٩) قوله: «لَوْ أَعْطَيْتَهَا أَخْوَالَكَ» كذا وقعَت هذه اللفظةُ في (م) (أخوالك) [١٠٣/ ب] باللَّامِ، وفي (خ) للأَصِيليِّ: (أخواتِك) بالتاءِ، قال القاضي: «ولعلَّه أصحُّ بدليلِ روايةِ «الموطَّإ»: (أختَك)»[4].

قال النَّوويُّ: «قُلتُ: الجمعُ صحيحٌ، ولا تَعارُض، وقد قال عليه السلام ذلك كلَّهُ»[5].

(١٠٠٠) قوله: «وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ» وهو بفتحِ الحاءِ وإسكانِ اللَّامِ مفردٌ، وأما الجمعُ بضمِّ الحاءِ وكسرِها، واللَّامُ مكسورةٌ فيهما والياءُ مشدَّدَةٌ، قاله النَّوويُّ في «شرحه»[6].

قوله: «ذَلِكَ يَجْزِي عَنِّي» (يَجْزِي) بفتحِ الياءِ؛ أي: يَكفِي، ويَجُوزُ فيه الرُّباعِيُّ.

قوله: «فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ» قال شيخُنا متع الله بحياته: «قال بعضُ مشايخي فيما قرأتُه عليه: هذه المرأةُ زينبُ امرأةُ أبي مسعودٍ كذا في (س)[7]، وخرجه[8] الدارقطنيُّ».

---

(١) «سنن أبي داود» (١٦٨٩).

(٢) في «م»: حافظ. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٨٤).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٥١٩).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٨٦).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٨٦-٨٧).

(٧) «السنن الكبرى» (ح:٢٣٧٥).

(٨) في «م»: وطرقه. والمثبت من الأصل.

قوله: «أَتَجْزِي الصَّدَقَةُ عَنْهُمَا؟» (أتَجزِي) بفتحِ التاءِ؛ أي: أتَكْفِي.

قوله: «وَلَا تُخْبِرْ مَنْ نَحْنُ» إن قيل: إنه أخلَفَ الوعدَ، وأفشى السرَّ، فجوابُه أنه عارَضَه جوابُ رسولِ اللهِ ﷺ، وهو واجبٌ متحتِّمٌ، لا يَجُوزُ تَأْخِيرُه، ولا يُقَدَّمُ عليه غيرُه، وقد تقرَّر أنه إذا تعارضتِ المصالحُ بُدِئَ بأهمِّها.

قوله: «قَالَ: فَذَكَرْتُهُ[1] لِإِبْرَاهِيمَ» القائلُ: «فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ» هو الأعمشُ.

(١٠٠٣) قوله: «إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَيَّ» اسمُ أُمِّها قَتْلَةُ، وقيل: قُتَيْلةُ بنتُ عبدِ العُزَّى القرشيَّةُ العامريَّةُ، واختُلِفَ في إسلامِها والأكثرون [١٠٤/ أ] على موتِها مشركةً، واختُلِف هل هي أُمُّها من الرَّضاعةِ أو النسبِ؟ قولان، أصحُّهما من النسبِ.

قوله: «وَهِيَ رَاغِبَةٌ أَوْ رَاهِبَةٌ» قال القاضي: «الصحيحُ (راغبةٌ) بلا شكٍّ»، قال: «قيل معناه راغبةٌ عن الإسلام، وكارهةٌ له، وقيل: معناه طامعةٌ فيما أُعطِيها حريصةٌ عليه، وفي (د): «قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي رَاغِبَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ، وَهِيَ رَاغِمَةٌ مُشْرِكَةٌ»[2] فالأُولى: (راغبةٌ) بالباءِ؛ أي: طامعةٌ طالبةٌ صِلَتِي، والثانيةُ: بالميمِ؛ ومعناه كارهةٌ»[3].

(١٠٠٤) قوله: «إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ» أي: ماتت فجأةً، و(افتُلِتت) بالفاءِ وهو الصوابُ، ورَوَاه ابنُ قُتيبةَ بالقافِ[4].

قوله: «نَفْسَهَا» بنصبِ السينِ ورفعِها؛ فالنصبُ على أنه مفعولٌ ثانٍ، قال القاضي: «أكثرُ روايتِنا[5] فيه بالنصبِ، والرفعُ على أنه[6] مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه»[7].

قوله: «أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقَتْ» (إن) بكسرِ الهمزةِ بلا خلافٍ.

---

(١) في «صحيح مسلم»: «فذكرت».

(٢) «سنن أبي داود» (١٦٦٨).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٥٢٣).

(٤) انظر «شرح مسلم» للنووي (٧/ ٩٠).

(٥) في «م»: روايتنا. والمثبت من الأصل.

(٦) قوله: على أنه. في م: أنه على. والمثبت من الأصل.

(٧) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٥٢٤).

(١٠٠٦) **قولـه: «قَـدْ جَعَـلَ اللهُ لَكُـمْ مَـا تَصَدَّقُـونَ»** (مـا تصدقـون) بتشـديدِ الصـادِ والـدالِ جميعًـا، ويَجُـوزُ في اللُّغَـةِ تخفيـفُ الصـادِ.

قولـه: «وَكُلُّ تَكْبِيـرَةٍ صَدَقَةٌ» وكـذا كلُّ تحميـدةٍ، وكل تهليلـةٍ، بوجهَيـن: رُوِيَ رفـعُ «صدقـة» ونصبُهـا؛ فالرفـعُ علـى الاسـتئنافِ، والنصـبُ عَطْـفٌ علـى أن لـكلِّ تسـبيحةٍ صدقـةٌ.

قولـه: «كَانَ لَـهُ أَجْرٌ» (أجـر) ضُبِـطَ بوجهَيـن: الرفـعُ كما هنـا، والنصبُ، وهمـا ظاهرانِ.

(١٠٠٧) **قولـه: «السُّـلامَى»** هـي بضـمِّ السـينِ المهملَـةِ، وتخفيـفِ الـلَّامِ؛ وهـو المِفْصَـلُ، وجمعُـه سُـلَامَيَاتٌ بفتـحِ الميـمِ وتخفيـفِ اليـاءِ.

قولـه: «وَأَنَّـهُ يُمْسِـي يَوْمَئِـذٍ» وقَـع لأكثـرِ رُواةِ مسـلمٍ الأوَّلُ: (يَمْشِـي) بفتـحِ اليـاءِ وبالشـينِ المعجمَـةِ، والثـاني: بضمِّهـا وبالمهملَـةِ، ولبعضِهـم عكسُـه، قـال الشـيخُ محيـي الديـنِ: «وكلاهُمـا صحيـحٌ»[1].

قوله: «قَدْ زَحْزَحَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ» أي: باعدَها.

قوله: «فَإِنَّهُ يُمْسِي» بالإهمالِ لا غيرَ.

قوله: «فَإِنَّهُ يَمْشِي» (يَمْشِي) بالإعجامِ بالاتِّفَاقِ.

(١٠١٠) **قولـه: «حَدَّثَنَـا مُعَاوِيَـةُ بـنُ أَبِـي مُـزَرِّدٍ»** (مُـزرد) بضـمِّ الميـمِ، وفتـحِ الـزايِ، (وكسـرِ الـراءِ)[2] المشـدَّدَةِ، واسـمُ أبـي مـزردٍ عبـدُ الرحمـنِ بـنُ يسـارٍ.

(١٠١٢) **قولـه: «وَيُـرَى الرَّجُـلُ الوَاحِـدُ»** (يُـرَى) بِضـمِّ اليـاءِ تحـتُ، والثـاني وهـي روايـةُ ابـنُ بَـرَّادٍ: بفتـحِ التـاءِ المُثَنَّـاةِ فـوقُ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٩٤).

(٢) ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(١٥٧/ ٦١) قوله: «حَتَّى يُهِمَّ رَبَّ المَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ» ضُبِطَ بِوجهَينِ: أجودُهُما وأشهَرُهُما: ضمُّ الياءِ وكسرِ الهاءِ، ويكُونُ (رَبَّ المالِ) منصوبًا مفعولًا، والفاعلُ (مَن)، وتقديرُه يُحْزِنُهُ ويَهْتَمُّ له، والثاني: (يَهُمَّ) بفتحِ الياءِ وضمِّ الهاءِ، ويكونُ (ربُّ المالِ) مرفوعًا فاعلًا، وتقديرُه: يَهُمَّ ربُّ المالِ بمَن يَقبلُ صَدَقتَه؛ أي: يَقْصِدُهُ.

قوله: «فَيَقُولُ: لَا أَرَبَ لِي فِيهِ» أي: لا حاجةَ. [١٠٥/ أ]

(١٠١٣) قوله: «وَمُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ الرِّفَاعِيُّ» نسبةٌ إلى جدٍّ له؛ وهو محمدُ بنُ يزيدَ بنِ محمدِ بنِ كَثيرِ بنِ رِفاعةَ بنِ سَماعةَ أبو هشامٍ[١] الرفاعيُّ، قاضي بغدادَ، ضعَّفه (س)[٢] وأبو حاتمٍ[٣].

قوله: «أَفْلَاذَ كَبِدِهَا أَمْثَالَ الأُسْطُوَانِ» الفِلذةُ: القطعةُ مِن كَبِدِ البعيرِ، قاله ابنُ السِّكِّيتِ[٤]، وقال غيرُه: «القطعةُ من اللَّحمِ» ومعنى الحديثِ التشبيهُ؛ أي: يَخْرُجُ ما في جوفِها من القِطعِ المدفُونةِ بها.

و(الأُسطوانُ) بضمِّ الهمزةِ والطاءِ: جمعُ أُسطوانةٍ، وهي الساريةُ والعمودُ، وشَبَّهَهُ بالأسطوانِ لعِظَمِه وكثرَتِه[٥].

(١٠١٤) قوله: «كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ أَوْ فَصِيلَهُ» الفَلُوُّ: المهرُ، والفصيلُ ولدُ الناقةِ إذا فُصِلَ عن رِضاعِ أمِّهِ، وفي الفَلُوِّ لغتانِ فصيحتانِ؛ أفصحهما[٦]: فتحُ الفاءِ وضمِ اللامِ[٧] وتشديدُ الواوِ، والثانيةُ: كسرُ الفاءِ وإسكانُ اللامِ وتخفيفُ الواوِ.

---

(١) في م: بن هشام. والمثبت من الأصل. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٤).

(٢) «الضعفاء والمتروكون» (ص٩٥).

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ١٢٩).

(٤) «إصلاح المنطق» (ص٢٠).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٩٨).

(٦) في «م»: أصحهما. والمثبت من الأصل.

(٧) قوله: وضم اللام. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

قوله: «أَوْ قَلُوصَهُ» القَلوصُ: الناقةُ الفتيَّةُ، ولا يُطلَقُ على الذَّكَرِ.

(١٠١٥) قوله: «وغُذِيَ بِالْحَرَامِ» (غُذِيَ) بضمِّ الغينِ المعجمَةِ، وكسرِ الذَّالِ المعجمَةِ أيضًا مخففَةً، كذا ضَبطَهُ النوويُّ في «شرحِهِ لمسلمٍ»[١]، وفي الكلامِ على «الأربعين»[٢] له.

(١٠١٧) قوله: «مُجْتَابِي النِّمَارِ أَوِ العَبَاءِ» (النِّمار) بكسرِ النونِ جمعُ نَمِرَةٍ بفتحِها؛ ثيابُ صوفٍ فيها تَنمِيرٌ.

وقوله: «مُجْتَابِي النِّمَارِ أَوِ العَبَاءِ» أي: خَرَقُوها وقَوَّرُوا وسطَها.

قوله: «حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامٍ» الكومُ عِظَمٌ في كلِّ شيءٍ، والكُومَةُ الصُّبْرَةُ، والكَومُ الفرجُ الكبيرُ؛ ويُقالُ: هو يُكَوِّمُها؛ أي: يَنْكِحُها، من «مختصر العين»[٣].

وقال[٤] (س)[٥]: «الكومةُ اسمٌ لِمَا كُوِّمَ، والكومةُ المرَّةُ الواحدةُ، وهو بفتحِ الكافِ وضمِّها، وقيل: بالضمِّ [١٠٥/ ب] اسمٌ لما كُوِّمَ، وبالفتحِ المرَّةُ الواحدةُ».

قال:[٦] «الكومةُ بالضمِّ الصُّبْرَةُ، والكومُ العظيمُ من كلِّ شَيءٍ، والكومُ المكانُ المرتَفِعُ كالرابيةِ، قاله ابنُ سِراجٍ».

قال القاضي: «والفتحُ هنا أَولَى؛ لأن مقصودَه الكثرةُ والتشبيهُ بالرابيةِ»[٧].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ١٠٠).

(٢) «شرح الأربعين النووية» (ص٤٥-٤٦).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٧/ ١٠٣)، ولسان العرب (١٢/ ٣٥).

(٤) في «م»: قال. والمثبت من الأصل.

(٥) لم أجد ذلك للنسائي رَحِمَهُ اللهُ، انظر: «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٥٤٠)، و«شرح صحيح مسلم» (٧/ ١٠٣).

(٦) كتب فوقه في م: كذا.

(٧) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٥٤٠)، و«شرح صحيح مسلم» (٧/ ١٠٣).

قولـه: «**مُذْهَبَـةٌ**» ضُبِـطَ بوجهَيـن؛ مَشـهُورُهما وبـه جـزَم القاضـي[1] والجمهـورُ: بـذالٍ معجَمَـةٍ، وفتـحِ الهـاءِ، وبعدَهـا موحَّـدَةٌ، والثـاني، ولـم يَذْكُـرِ الحُمَيـدِيُّ في «جمعـهِ» غيـرَه: بـدالٍ مهمَلَـةٍ، وضـمِّ الهـاءِ، وبعدَهـا نـونٌ، وشرَحه في كتابِـه «غريـب الجمـع»: المُدهَـنُ الإنـاءُ الـذي يُدهَـنُ فيه، وهـو أيضًـا النُّقـرَةُ في الجَبَـلِ الـذي يُسْتَنْقَعُ فيهـا المَطرُ؛ فشبَّه صفـاءَ رحمـةِ الكريـمِ بصفـاءِ هـذا المـاءِ، وبصفـاءِ الدُّهـنِ».

قـال القاضـي وغيـرُه: «هـذا تصحيـفٌ، والصـوابُ بالـذَّال[2] المعجَمـةِ، والبـاءِ المُوَحَّـدَةِ، وهـو المعـروفُ في الرِّواياتِ».

«وعلـى هـذا الضبـطِ ذكَـر القاضـي في تفسـيرِهِ وجهَيـن؛ أحدُهمـا: فضـةٌ مذهبـةٌ، فهـو أبلَـغُ في حُسـنِ الوجـهِ وإشـراقِه، والثـاني: شـبَّهَهُ في حُسنِه ونُورِه بالمُذهَبـةِ مـن الجُلـودِ، وجمعُهـا مذاهـبُ؛ وهـي كلُّ شـيءٍ كانـتِ العـربُ تَصْنَعُـه مـن جُلـودٍ وتَجْعَـلُ فيـه خطوطًـا مُذهَبَـةً يُرَى بعضُهـا إثْـرَ بعـضٍ». معنى[3] كلامِ النـوويِّ[4]، والمسـألةُ في «المطالـع»[5]، لكـنَّ هـذا أشـيَعُ.

(١٠١٩) قولـه: «**يَمْنَـحُ**» ضبَطـه الشـيخُ محيـي الديـنِ بفتـحِ النـونِ[6]، وليس في «المُحكـمِ»[7] سوى الكسرِ، وفي «الصحـاحِ»[8] الفتـحُ والكسرُ.

---

(١) «مشارق الأنوار» (١/ ٢٧١).

(٢) في «م»: بالقاف. والمثبت من الأصل.

(٣) قوله: معنى كلام النووي. في «م»: انتهى من كلام النووي بالمعنى. والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٠٣).

(٥) «مطالع الأنوار» (٦/ ١٩٣).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ١٠٦).

(٧) عبارة المحكم يفهم منها غير ذلك؛ حيث قال في: «المحكم والمحيط الأعظم» لابن سِيدَه (٣/ ٣٩١) «مَنَحه الشَّاة والناقة يَمْنِحُه ويَمْنَحه، أَعَارَهُ إِيَّاهَا».

(٨) «الصحاح» (١/ ٤٠٨).

قوله: «تَغْدُو بِعُسٍّ، وَتَرُوحُ بِعُسٍّ» العُسُّ بضمِّ العينِ وتشديدِ السينِ المُهمَلَةِ: القدحُ الكبيرُ، وعند السَّمرقنديِّ: «بِعَشَاءٍ وتَرَوحُ بِعَشَاءٍ»، وهو خطأٌ كما قاله في «المطالع»[1].

[١٠٦/أ]

وجاء من روايةِ الحُمَيدِيِّ من غيرِ الأمِّ: (بِعَسَاءٍ) بسينٍ مهمَلَةٍ، وفسَّرَها بالعُسِّ الكبيرِ، وكان من أهلِ اللِّسانِ، ولم يَعْرِفْ أهلُ العربيةِ ذلك إلا من قولِه.

قال في «المطالع»: «وضبَطناه على التميميِّ عن ابنِ سراجٍ في هذا الحديثِ بكسرِ العينِ وفتحِها، وأما أبو الحسينِ ابنُه والجيانيُّ فلم يُقَيِّدَاه إلا بالكسرِ (بِعِساءٍ)» انتهى كلامُ «المطالعِ»[2].

وقال النَّوويُّ بعد ذكرِه له من عندِ القاضي: «ووقَع في كثيرٍ من نُسَخِ بلادِنا (بِعَساءٍ) بسينٍ مهملَةٍ ممدودةٍ، والعينُ مفتوحةٌ»[3] انتهى.

(١٠٢٠) قوله: «صَبُوحَهَا وَغَبُوقَهَا» الصبُوحُ والغَبُوقُ بفتحِ أوَّلِهما؛ فالأوَّلُ: الشربُ أوَّلَ النهارِ، والثاني: الشربُ أوَّلَ الليلِ، وهما منصوبانِ على الظرفِ.

وقال القاضي: «مجرُورانِ على البدلِ من قولِه: (صدقة)، ويصحُّ نصبُهُما على الظرفِ»[4].

(١٠٢١) قوله: «مَثَلُ الْمُنْفِقِ وَالْمُتَصَدِّقِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ عَلَيْهِ جُبَّتَانِ أَوْ جُنَّتَانِ» قال القاضي عياضٌ: «وقَع في هذا الحديثِ أوهامٌ كثيرةٌ من الرُّواةِ، وتصحيفٌ، وتحريفٌ، وتقديمٌ، وتأخيرٌ، ويُعرَفُ صوابُه

---

(١) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٢).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٠٦).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٥٤٣).

من الأحاديثِ التي بعدَه؛ فمنه: «**مَثَلُ الْمُنْفِقِ وَالْمُتَصَدِّقِ**» وصوابُه: «المُتَصَدِّقِ والبَخِيل»، ومنه: «**كَمَثَلِ رَجُلٍ**» وصوابُه: «رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُنَّتَانِ»، ومنه: «**جُبَّتَانِ أَوْ جُنَّتَانِ**» بالشكِّ وصوابُه: «جُنَّتَانِ» بالنونِ بلا شكٍّ، كما في الحديثِ الآخرِ بالنونِ بلا شكٍّ، و(الجُنَّةُ) الدِّرعُ، ويَدُلُّ عليه الحديثُ نفسُه»، وذكَر أوهامًا أُخرَى، فانظرها منه[1]، أو من كلامِ الشيخِ محيي الدينِ[2]، فإنها مُهِمَّةٌ.

(**١٠٢٥**) **قوله**: «**عَنْ عُمَيرٍ مَوْلَى آبِي اللَّحْمِ**» (آبي) بمدِّ الهمزةِ وكسرِ الباءِ، قيل: لأنه كان لا يأكُلُ [١٠٦/ ب] اللَّحمَ، وقيل: لا يأكلُ ما ذُبحَ للأصنامِ، واسمُه عبدُ اللهِ، وقيل: خلفٌ، وقيل: الحُويرثُ، وعن الدِّمْيَاطِيِّ اسمُه خلفُ بنُ مالكِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ غِفَارٍ كان لا يأكُلُ اللَّحمَ، وعميرٌ مولاه صحابيٌّ، وآبي اللحمِ غفاريٌّ استُشهِد يومَ حُنينٍ[3].

قوله: «**فَقَالَ: الأَجْرُ بَيْنَكُمَا**» هذا محمولٌ على أنَّ عُميرًا تَصَدَّقَ بشيءٍ يَظُنُّ مولاه يَرْضَى به، ولم يَرْضَ به مولاه، فلِعُميرٍ أجرٌ؛ لأنه فعَل شيئًا يَعْتَقِدُه طاعةً بنيَّةِ الطاعةِ، ولمولاه أجرٌ؛ لأن مالَه أُتلفَ عليه، ومعنى: «**الْأَجْرُ بَيْنَكُمَا**» أن: لكلٍّ مِنكُما أجرٌ، وليس المرادُ أن أجرَ نفسِ المالِ يَتَقَاسَمَانِه، وهذا التأويلُ المعتمَدُ، فاعتَمِدْه.

(**١٠٢٦**) **قوله**: «**لا تَصُمِ المَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ**» محمولٌ على صومِ التطوُّعِ؛ لأنَّ زمَنَه غيرُ مُعيَّنٍ، والنهيُ للتحريمِ، صرَّح به الشافعيَّةُ؛ وسببُهُ أنَ الزوجَ له حقُّ الاستمتاعِ بها في كلِّ الأيامِ، وحقُّه واجبٌ على الفورِ، فلا يَفُوتُه بتطوُّعٍ ولا بواجبٍ على التَّراخِي.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٥٤٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٠٧-١٠٨).

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم» (٧/ ١١٤).

فإن قيل: يَنْبَغِي أن يَجُوزَ لها الصومُ بغيرِ إذنِه، فإذا أراد الاستمتاعَ بها كان له ذلك، ويَفْسُدُ صومُها، فالجوابُ: أن صومَها يَمْنَعُه من الاستمتاعِ في العادةِ؛ لأنه يهابُ انتهاكَ الصومِ بالإفسادِ.

و(شاهدٌ) أي: مُقيمٌ.

قوله: «**فِي سَبِيلِ اللهِ**» قيل[١]: هو على العمومِ في جميعِ وجوهِ الخيرِ، وقيل: مخصوصٌ بالجهادِ، والأوَّلُ أصحُّ وأظهرُ، هذا كلامُ القاضِي[٢]، وأقرَّه النَّوويُّ عليه[٣].

(١٠٢٧) قوله: «**أَيْ فُلُ، هَلُمَّ**» (فلُ) بضمِّ اللام، وضبَطَهُ بعضُهُم بإسكانِ اللَّامِ، وهو ترخيمُ (فلانٍ) على لغةِ (يا حارِ)، ولا تُقَالُ إلا في النداءِ، وقيل: بل هو لغةٌ أُخْرَى في فلانٍ. [١٠٧/أ]

قوله: «**لَا تَوَى عَلَيهِ**» أي: لا هلاكَ.

(١٠٣٠) قوله: «**يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ**» (نساءَ) منصوبٌ، و(المؤمنات أو المسلمات) مجرورٌ على الإضافةِ، وهو من بابِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه، والموصوفِ إلى صفتِه، وهو جائزٌ عندَ الكوفيين، والبصريون يُقَدِّرُون فيه محذوفًا[٤].

---

(١) قوله: قيل. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٥٥٥).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ١١٦).

(٤) قال الأشموني في «شرحه» لألفية ابن مالك (٢/ ١٤١):

عند شرح قول ابن مالك في ألفيته:

ولا يُضَافُ اسمٌ لمَا بِه اتَّحَد ... معنًى وأوِّلْ مُوهِمًا إذَا وَرَد:

«ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى» كالمرادف مع مرادفه، والموصوف مع صفته؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، فلا بد أن يكون غيره في المعنى؛ فلا يقال: «قمحُ برٍّ»، ولا «رجلُ فاضلٍ» ولا «فاضلُ رجلٍ» «وأول موهمًا إذا ورد» أي: إذا جاء من كلام العرب ما يوهم =

ويَجُوزُ وجهٌ ثانٍ؛ وهو: رفعُ (النساء)، ورفعُ المؤمناتِ أو المسلماتِ على اختلافِ الروايتين على النداءِ والصفةِ؛ أي: يا أيها النساءُ المسلماتُ.

ووجهٌ ثالثٌ: رفعُ (النساء)، وكسرُ التاءِ من (المسلمات) على أنه منصوبٌ على الصفةِ على الموضعِ، كما يقالُ: «يا زيدُ العاقلُ» برفعِ زيدٍ، ونصبِ العاقل.

قوله: «وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ» الفِرسِنُ بكسرِ الفاءِ والسينِ: الظِّلفُ.

(١٠٣١) قوله: «ذَاتُ مَنْصِبٍ» أي: حَسَبٍ.

قوله: «لا تَعْلَمُ يَمِينُه مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ» كذا وقَع في جميعِ النسخِ، والصحيحُ المعروفُ: **«حَتَّى لا تعْلَمَ شَمِالُهُ مَا تُنْفِقُ[١] يَمِينُهُ»** كذا رَوَاه مالكٌ في «الموطَّإ»[٢]، و(خ) في «صحيحه»[٣]، وغيرُهما، وهو وجهُ الكلامِ؛ لأن النفقةَ تُفْعَلُ باليمينِ[٤].

= جواز ذلك وجب تأويله؛ فمما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم: «جاءني سعيدُ كرزٍ»، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم، أي: جاءني مسمى هذا الاسم؛ ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: «حبةُ الحمقاءِ»، و«صلاةُ الأولى»، و«مسجدُ الجامعِ»، وتأويله أن يقدر موصوف، أي: حبة البقلةِ الحمقاء، وصلاة الساعةِ الأولى، ومسجد المكانِ الجامع؛ ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: «جردُ قطيفةٍ»، و«سحقُ عمامةٍ»، وتأويله أن يقدر موصوف أيضًا وإضافة الصفة إلى جنسها: أي شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة.

تنبيه: أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين، ووافقه ابن الطراوة وغيره، ونقله في النهاية عن الكوفيين، وجعلوا من ذلك نحو: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾، ﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾، ﴿حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾، ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾، وظاهر التسهيل وشرحه وموافقته».

(١) في «م»: نفقته. والمثبت من الأصل.

(٢) «الموطأ» (٢٧٤٢).

(٣) «صحيح البخاري» (٦٦٠).

(٤) انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ١٢٢).

قال القاضي: «ويُشْبِهُ أن يَكُونَ الوهمُ فيها من الناقلينَ عن (م) لا من (م) بدليل إدخالِه بعدَه حديثَ مالكٍ، وقال بمثل حديثِ عُبيدٍ، وبيَّنَ الخلافَ فيه، وقال: «**وَرَجُلٌ مُعَلَّقٌ بِالْمَسْجِدِ إِذَا خَرَجَ مِنهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيهِ**»، فلو كان ما رَوَاه مخالِفًا لروايةِ مالكٍ لنبَّه عليه كما نبَّه على هذا»[١]. [١٠٧/ ب]

(١٠٣٢) قوله: «**حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ**» أي: قارَبَتْ أو بَلَغَتْهُ حقيقةً لم تَصِحَّ منه وصيةٌ ولا صَدَقةٌ ولا شيءٌ من التصرُّفاتِ باتِّفاقِ الفقهاءِ.

(١٠٣٦) **قوله: «إِنَّكَ أَنْ تَبْذُلَ الفَضْلَ»** (أن) بفتحِ الهمزةِ.

(١٠٣٧) **قوله: «اليَحْصَبِيِّ»** هو بفتحِ الصادِ وضمِّها نسبةً إلى بني يَحصبٍ، وفي «الصحاح» للجَوْهَرِيِّ وغيرِه: «و(يَحْصِبُ) حيٌّ من اليمنِ بالكسرِ، فإذا نسبتَ قلت: يحصَبيٌّ بفتحِ الصادِ، مثلُ: تَغْلِبِيٌّ»[٢].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وبخطِّ شيخِنا مجدِ الدينِ صاحبِ «القاموسِ» كما رأيتُه إلى جانبِ (يحصب) مثلثةَ الصادِ»[٣].

(١٠٣٨) **قوله: «لا تُلْحِفُوا بِي»** الإلحافُ: الإلحاحُ.

(١٠٣٩) **قوله: «لَيْسَ المِسْكِينُ بِهَذَا الطَّوَّافِ»** أي: ليس المسكينُ الكاملُ المسكنةِ، والذي هو أحقُّ بالصدَقَةِ وأحوجُ إليها ليس هو هذا الطوَّافَ، بل هو «**الَّذِي لا يَجِدُ غِنًى...**» إلى آخرِه.

(١٠٤٠) **قوله: «مُزْعَةُ لَحْمٍ»** المُزعةُ بضمِّ الميمِ وسكونِ الزاي: القطعةُ، وقيل: ذلك حقيقةٌ، وقيل: أي: لا وجهَ له عندَ اللهِ، والظاهرُ

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٥٦٣).

(٢) «الصحاح» (١/ ١١٢).

(٣) «القاموس المحيط» لمجد الدين الفيروزآبادي (ص٧٥).

الأَوَّلُ؛ إذ لا مانعَ، وهذا فيمَن سأل لغيرِ ضرورةٍ سُؤالًا منهيًّا عنه وكثَّر منه، كما في الروايةِ الأُخرى: «**مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكَثُّرًا**»[١].

(١٠٤٣) قوله: «عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلانِيِّ» أبو إدريسَ اسمُه عائذُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ، وأبو مسلمٍ اسمُه عبدُ اللهِ بنُ ثُوَبٍ بضمِّ الثاءِ المثلَّثةِ وفتحِ الواوِ، وقيل غيرُ ذلك. [١٠٨/ أ]

ومناقبُ أبي مسلمٍ كثيرةٌ؛ ومنها: أن الأسودَ العَنْسِيَّ ألقاه في النارِ فلم يَحتَرِقْ، فترَكَه فجاء مُهاجِرًا إلى رسولِ اللهِ ﷺ فتُوُفِّي النبيُّ ﷺ وهو في الطريقِ، فجاء المدينةَ، فلَقِي أبا بكرٍ وعمرَ وغيرَهما من الكبارِ، وأما قولُ السَّمْعَانيِّ في أنسابِه أنه أسلَم في زمنِ معاويةَ[٢]، فغَلِطَ فيه.

(١٠٤٤) قوله: «تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً» الحَمَالةُ بفتحِ الحاءِ المهمَلَةِ، هي[٣] المالُ الذي يَستَدِينُه الشخصُ في إصلاحِ ذاتِ البينِ، كالإصلاحِ بينَ قَبيلتينِ.

قوله: «قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، أَوْ سِدَادًا» القِوَامُ والسِّدَادُ بكسرِ أوَّلِهما، وهما بمَعنًى؛ وهو ما يُغْنِي مِن الشَّيءِ وما تُسَدُّ به الحاجةُ.

قوله: «يَا قَبِيصَةُ سُحْتًا» تقديرُه: أعتقِدُه سُحتًا أو يؤكل سحتًا[٤]، وفي غيرِ (م): «**سحت**»، وهو ظاهرٌ[٥].

(١٠٤٥) قوله: «عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ السَّعْدِيِّ عَنْ

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٣٠).

(٢) «الأنساب للسمعاني» (٥/ ٢٣٤).

(٣) في «م»: هو. والمثبت من الأصل.

(٤) قوله: أو يؤكل سحتًا. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٣٤).

عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ» سقَط من السَّندِ حُويطبُ بنُ عبدِ العُزَّى بينَ السائبِ بنِ يزيدَ وعبدِ اللهِ بنِ السَّعدِيِّ، هكذا ذكَر غيرُ واحدٍ من الحُفَّاظِ[1].

قال: (س): «لم يسمَعْهُ السائبُ بنُ يزيدَ من عبدِ اللهِ بنِ السعديِّ، إنما رَوَاه عن حويطبٍ يعني ابنَ عبدِ العُزَّى عنه».

قال الرَّشيدُ: «وهكذا رَوَاه يونسُ بنُ عبدِ الأعلى الصَّدَفِيُّ عن ابنِ وهبٍ مُتَّصِلًا، وهو حديثٌ مشهورٌ، اجتمَع فيه أربعةٌ من الصحابةِ في نسقٍ واحدٍ يَرْوِي بعضُهم عن بعضٍ»، قال: «وليس في الصحيحين هكذا غيرَه، وحديثٌ آخَرُ اجتمَع في إسنادِه أربعُ صحابياتٍ، يَرْوِي بعضُهنَّ عن بعضٍ، على اختلافٍ في ذلك بينَ الرواةِ؛ لأن جماعةً منهم لم يَذكُروا في إسنادِه إلا ثلاثَ صحابياتٍ فقط.

وهو حديثُ زينبَ [١٠٨/ب] بنتِ جحشٍ: **قَالَتْ: انْتَبَهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يومًا مُحْمَرَّ الوَجْهِ، وَهَوُ يَقُولُ لا إِلَهَ إِلَّا اللهَ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ»** الحديثَ.

ثم قال: «وحديثُ ابنِ السعديِّ -وإن كان مقطوعًا في (م) من هذا الوجهِ الذي ذكَرناه- فإنه متَّصلٌ فيه من وجهٍ آخرَ، ومعَ ذلك فقد وصَل (خ) في «صحيحه»[2]، و(س) في «سننه»[3] من هذا الوجهِ المنقَطِعِ»، وساق الطريقين وحكَايةً.

ثم قال: «وقد اختُلِفَ في اسمِ السعديِّ والدِ عبدِ اللهِ هذا؛ فقيل: اسمُه قدامةُ، وقيل: وَقدانُ، وقيل: عمرُو بنُ وَقدانَ، وذكَر أبو عُمرَ[4]

---

(١) انظر «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٥٨٠)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٣٦).
(٢) «صحيح البخاري» (٧١٦٣).
(٣) «سنن النسائي» (٢٦٠٥).
(٤) «الاستيعاب» (٣/ ٩٢٠).

أن القولَ الأخيرَ هو الصوابُ، وهو من بني مالكِ بنِ حِسل بنِ عامرِ بنِ لُؤَيٍّ، وإنما قيل: له السعديُّ؛ لأنه استُرضِع في بني سعدِ بنِ بكرٍ.

ووقَع في (م) في بعضِ طُرُقِ هذا الحديثِ عن بُسرِ بنِ سعيدٍ عن ابنِ الساعديِّ بزيادةِ ألفٍ، قال القاضي عياضٌ: لا نَعْرِفُ له وجهًا، واللهُ أعلمُ»[١]. انتهى معناه معَ الاختصارِ.

قوله: «أَمَرَ لِي بِعُمَالَةٍ» أي: أجرةِ العمل[٢].

قوله: «فَعَمَّلَنِي» أي: أعطاني أجرةَ عملي.

(١٠٤٨) قوله: «لَوْ كَانَ لِابنِ آدَمَ وَادِيَانَ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى وَادِيًا ثَالِثًا...» إلى آخرِه. وكان هذا قرآنًا، ولكنه نُسخِتْ تِلاوتُه؛ إذ في «مسندِ أحمدَ» عن أبي واقدٍ مرفوعًا: **كُنَّا نَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ إِذْ نَزَلَ عَلَيهِ الوَحْيُ، فَحَدَّثَنَا، قَالَ لَنَا ذَاتَ يَومٍ: إِنَّ اللهَ عز وجل قَالَ: «إِنَّا أَنْزَلْنَا المَالَ لِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، فَلَوْ كَانَ لِابنِ آدَمَ وَادٍ لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ إِلَيهِ ثَانٍ، وَلَوْ كَانَ لَهُ وَادِيَانِ لَأَحَبَّ [١٠٩/ أ] أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِمَا ثَالِثٌ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ»**[٣].

وفيه من حديثِ أُبَيِّ بنِ كعبٍ مرفوعًا: «**قَالَ إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ (القرآن قال: فقرأ عليه)**[٤]: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٥]...»، فذكره[٦] مع اختلافِ لفظٍ وتقديراتٍ: «وإن كانَ الدينُ عندَ [اللهِ][٧] الحنيفيةَ غيرَ المشركةِ ولا اليهوديةِ ولا النصرانيةِ، مَن يَفْعَلْ خيرًا فَلَنْ يُكْفَرَهُ»[٨].

---

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص١٨٦-١٩٤).

(٢) في «م»: عملي. والمثبت من الأصل.

(٣) «مسند أحمد» (ح:٢١٩٠٦).

(٤) ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) سورة البينة، الآية (١).

(٦) في «م»: فذكر. والمثبت من الأصل.

(٧) لفظ الجلالة ليس في الأصل، «م». وأثبتناه من مصادر التخريج.

(٨) «مسند أحمد» (ح:٢١٢٠٢).

وفي (ت) طرقٌ منه، وفي «الصحيحِ» طرقٌ أُخَرُ، وفي «المسنَدِ»، وفي «الروضِ» أنه كان في سورةِ يونُسَ، وذكَر مكانَه(١).

(١٠٤٩) قوله: «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَا أَدْرِي مِنَ الْقُرْآنِ هُوَ أَمْ لَا» في «مسند أحمد» عن ابنِ عبَّاسٍ في قصَّةٍ قال ابنُ عبَّاسٍ: «قلتُ: صدقَ اللهُ ورسولُه لو كان لابنِ آدمَ...» إلى آخرِه، قال عمرُ: ما هذا؟ قلتُ: هكذا أقرأنيها أُبي، قال: فمُر بنا إليه، قال: فجاء إلى أُبي، فقال: ما يَقُولُ هذا؟ قال أُبي: هكَذا أقرأَنِيها رسولُ اللهِ ﷺ، قال: أَفَأَثْبَتَّها في المصحفِ؟ قال: نَعَم»(٢).

(١٠٥١) قوله: «عَنْ كَثْرَةِ العَرَضِ» (العَرَضُ) بفتحِ العينِ والرَّاءِ: متاعُ الدنيا.

(١٠٥٢) قوله: «يَقْتُلُ حَبَطًا» الحَبَطُ بفتحِ الحاءِ المهملةِ والباءِ الموحَّدةِ: التُّخَمَةُ.

قوله: «أَوْ يُلِمُّ»: أي: يُقارِبُ القتلَ.

قوله: «إِلَّا آكِلَةَ الخَضِرِ» قال القاضي في (إلا): «ضبطَهُ بعضُهم على الاستفتاحِ»(٣).

قوله: «ثَلَطَتْ» أي: ألقتِ الرجيعَ الرقيقَ الذي في بطنِها، وأكثرُ ما يُقَالُ للإبلِ والبقَرِ والفِيَلةِ، وهو بالمثلَّثَةِ المفتوحةِ، وبالطاءِ المفتوحةِ المهمَلَةِ. [١٠٩/ ب]

قوله: «يَمْسَحُ عَنْهُ الرُّحَضَاءُ» (الرُّحضاء) بضمِّ الراءِ، وفتحِ الحاءِ المهملَةِ، وبضادٍ معجَمَةٍ ممدودًا؛ وهو العَرَقُ مِن الشدَّةِ، وأكثرُ ما يُستَعملُ من عرقِ الحُمَّى.

---

(١) انظر: «التوضيح» (٢٠/ ٤١٤-٤١٥).
(٢) «مسند أحمد» (ح:٢١١١١).
(٣) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٥٩٠).

(١٠٥٣) قوله: «وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِنْ عَطَاءٍ خَيْرًا» قال النَّوويُّ: «(خير) هكذا هو في جميع نسخِ مسلمٍ «خيرٌ» مرفوعٌ، وهو صحيحٌ؛ وتقديرُه: هو خيرٌ، كما وقَع في روايةِ البُخارِيِّ»[١] انتهى، وانظر هذه النسخةَ[٢]، فإن فيها (خيرًا)، وهو ظاهرٌ.

(١٠٥٤) قوله: «عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحُبُلِيِّ» المشهورُ عندَ المُحَدِّثينَ ضمُّ الموحَّدَةِ، وعندَ أهلِ اللغةِ فتحُها، ومنهم من سكَّنها نسبٌ إلى بئرِ الحُبُلَى.

(١٠٥٥) قوله: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا» قال أهلُ الغريبِ: «القوتُ ما يَسُدُّ الرَّمَقَ»[٣].

(١٥٠/ ١٣١) قوله: «إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا» (لأراه) بفتحِ الهمزةِ؛ أي: لأعلَمُه، وقد سبق ذلك في الإيمانِ.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وفيما قرأتُ على بعضِ شيوخي بالقاهرةِ أن ابنَ التينِ ضبَطَه بضمِّ الهمزةِ مُقتَصِرًا عليه، وفي كلامِ أبي العبَّاسِ القُرْطُبِيِّ أن الروايةَ بالضمِّ»[٤].

(١٠٥٩) قوله: «سَتَجِدُونَ أَثَرَةً شَدِيدَةً[٥]» (أثرة) بفتحِ الهمزةِ والمثلَّثَةِ، هذا الأفصحُ الأشهَرُ، ويُقالُ بضمِّ الهمزةِ معَ سكونِ المثلَّثةِ، ومعناها الاستئثارُ بالشيءِ المشترَكِ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٤٥).

(٢) يعني نسخة صحيح مسلم التي عليها حاشية السبط، وهو كذلك بها.

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٤٦).

(٤) «المفهم شرح تلخيص صحيح مسلم» للقرطبي (١/ ٣٦٧).

(٥) في «م»: شدة. والمثبت من «صحيح مسلم».

قوله: «**إِلَّا ابْنُ أُخْتٍ لَنَا**» ابنُ أختِ الأنصارِ هو النعمانُ بنُ مُقَرِّنٍ [١١٠/ أ] قاله النَّوويُّ عن الخطيبِ البغداديِّ[١].

قوله: «**لَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ**» قال الدِّمْيَاطِيُّ: «صوابُه (فتحت[٢] حنينٌ)؛ إنما كان قَسَمَ الغنائمَ يومَ حنينٍ لا فتحَ مكَّةَ».

قوله: «**وَمَعَهُ الطُّلَقَاءُ**» (الطلقاء) بضمِّ الطاءِ، وفتحِ اللَّام، وبالمدِّ؛ وهم الذين أسلَمُوا يومَ فتحِ مكَّةَ، قيل لهم ذلك لِمَنِّ النبيِّ ﷺ عليهم وكانوا ألفين[٣].

قوله: «**حَدَّثَنِي السُّمَيطُ**» (السُّميط) مصغَّرٌ.

قوله: «**قَدْ بَلَغْنَا سِتَّةَ آلافٍ**» الروايةُ الأُولَى التي فيها عشرةُ آلافٍ والطلقاءُ أصحُّ من هذه؛ لأن المشهورَ في كتبِ المَغازِي أن المسلمين كانوا يومئذٍ اثني عشرَ ألفًا؛ عشرةُ آلاف[٤] شهِدُوا الفتحَ، وألفانِ من أهل مكَّةَ، ومَنِ انضافَ إليهم، وهذا معنى قولِه: «معه[٥] **عَشَرَةُ آلافٍ وَمَعَهُ الطُّلَقَاءُ**»، قال القاضي: «(سِتَّةُ آلافٍ) وَهْمٌ من الرَّاوي عن أنسٍ»[٦].

قوله: «**وَعَلَى مُجَنِّبَةِ خَيْلِنَا**» المُجنبةُ بضمِّ الميمِ، وفتحِ الجيمِ، وكسرِ النونِ: وهي الكتيبةُ من الخيلِ التي تأخذُ جانبَ الطريقِ الأيمَنِ.

قوله: «**هَذَا حَدِيثُ عِمِّيَّةٍ**» قال في «المطالع»: «العِمِّيةُ بكسرِ العينِ والميمِ، [وشدِّها][٧]، وشدِّ الياءِ بعدَها، كذا ضبَطناه على أبي بحرٍ

---

(١) «الأسماء المبهمة» (٤/ ٣٠٥).

(٢) قوله: فتحت. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) قوله: وكانوا ألفين. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) قوله: آلاف. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) قوله: معه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٦) «إكمال المُعْلِم» (٧/ ١٥٤).

(٧) ليس في الأصل، و«م». والمثبت من «مطالع الأنوار».

والصدفيِّ، وفسَّره بعضُهم على معنى الشدَّةِ»، وكان في كتابِ التميميِّ (عَمِّيَه)، كأنه أراد عَمِّي، ثم أتى بهاءِ السكتِ، وكذا ذكَر هذا الحرفَ أبو نصرٍ الحُمَيديُّ في «مختصرِه» وفسَّره بعُمُومَتِي»[1] انتهى.

وملخَّصُ ما ضُبِطَتْ به هذه اللفظةُ: (عِمية) ومعناه: الشدَّةُ.

الثاني: كذلك إلا أنه بِضَمِّ العينِ (عُمِّية).

والثالث: [١١٠/ ب] (عَمِّيَه) في آخرِها هاءُ السكتِ؛ أي: عمِّي حدَّثَنِي به.

وقال القاضي: «معناه عندَ جماعتي؛ أي: هذا حديثُهم، والعمُّ الجماعة»[2].

والرابع: كذلك إلا أنه بتشديدِ الياء. **قوله**:

أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْبَ العُبَيْدِ ... بَيْنَ عُيَيْنَةَ وَالأَقْرَعِ
فَمَا كَانَ بَدْرٌ وَلاَ حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي المَجْمَعِ
وَمَا كُنْتُ دُونَ امْرِئٍ مِنْهُمَا ... وَمَنْ تَخْفِضِ اليَوْمَ لاَ يُرْفَعِ

(العُبيدُ) اسمُ فرسِه، و(مرداسُ) في جميعِ النسخِ غيرُ مصروفٍ، وهو حجَّةٌ لمن جوَّز تركُ الصرفِ لعلَّةٍ واحدةٍ، وأجيبَ عنه بأنه في ضرورةِ الشعرِ.

(١٠٦٠) **قوله: «حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ خَالِدٍ الشَّعِيرِيُّ»** (مخلد الشَّعيريُّ) نسبٌ إلى الحبِّ المعروفِ، عَسقلانيٌّ نزل طَرسوسَ، رَوَى عنه (م)، (د) ووثَّقَه[3].

---

(١) «مطالع الأنوار» (٤/ ٤٥٩-٤٦٠).
(٢) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٦٠٣).
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣٣٤).

وقد أنكَر القاضي[1] أن يكونَ أحدٌ ذكَره في رجالِ الصحيحِ وفي غيرِهم، وأنه ليس في الرُّواةِ أحدٌ يُسَمَّى بهذا، فاعلَمْهُ، وإنكارُه مردودٌ، فقد ذكَره جماعةٌ منهم أبو داودَ ووثَّقَه، وأبو محمدِ بنُ أبي حاتمٍ في «جرحِه وتعديلِه»[2]، وابنُ طاهرٍ في «رجال الصحيحين» له فاعلمه.

(١٠٦١) قوله: «**الأَنْصَارُ شِعَارٌ وَالنَّاسُ الدِّثَارُ**[3]» الشِّعارُ: الثوبُ الذي يَلِي الجَسَدَ، والدِّثارُ فوقَه.

(١٠٦٢) قوله: «**كالصِّرْفِ**» (الصِّرفُ) بكسرِ الصادِ المهملةِ: صبغٌ أحمرُ يُصْبَغُ به الجُلُودُ، قال ابنُ دُريدٍ: «ويُسَمَّى الدَّمُ أيضًا صِرفًا»[4].

(١٠٦٣) قوله: «**أَتَى رَجُلٌ بِالجِعْرَانَةِ...**» إلى آخرِه. الرجلُ القائلُ: «**اعْدِلْ**» هو ذو الخُوَيصِرَةِ، [١١١/ أ] واسمُه حُرْقُوصُ بنُ زُهيرٍ رأسُ الخوارجِ، قُتِلَ يومَ النَّهرَوانِ[5]، وستأتي تَكْنِيَتُه في هذا الصحيحِ.

قوله: «**خِبْتَ وَخَسِرْتَ**» رُوِيَ بفتحِ التاءِ في «**خِبْتَ وَخَسِرْتَ**» وضمِّها؛ فالضمُّ ظاهرٌ، ومعنى الفتحِ: خبتَ أنت، وخسرتَ أيُّها التابعُ، إذا كنتُ لا أعدلُ لكونِكَ تابعًا ومقتدِيًا بمَن لا يَعْدِلُ، قال النَّوويُّ: «والفتحُ أشهَرُ، واللهُ أعلَمُ»[6].

(١٠٦٤) قوله: «**وَعُيَيْنَةُ بنُ بَدرٍ الفَزَارِيُّ**» عيينةُ بنُ حِصنِ بنِ حُذيفةَ بنِ زيدٍ الفَزَارِيُّ من المؤلَّفةِ قلوبُهم، شهِد حُنينًا والطائفَ، وكان أحمقَ

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٦٠١).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٤٩) وفيه: سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه.

(٣) في «صحيح مسلم» [١٠٦١]: «دثار».

(٤) «جمهرة اللغة» (٢/ ٧٤١).

(٥) في «م»: النهر. والمثبت من الأصل.

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٥٩).

مُطاعًا، دخَل على النبيِّ ﷺ بغيرِ إذنٍ، وأساء الأدبَ، فصبَرَ النبيُّ ﷺ على جَفْوَتِه وأعرابيَّتِه وقد ارتدَّ وآمَن بطُليحَةَ، ثم أُسِرَ، فمَنَّ عليه الصديقُ، ثم لم يَزَلْ مُظْهِرًا للإسلامِ، وكان يَتْبَعُهُ عشرةُ آلافِ قَنَاةٍ، وكان من الجرَّارةِ، واسمُه حذيفةُ، ولقبُه عيينةُ، لشَتَرِ عينيهِ، انتهى كلامُ الذَّهبيِّ في «تجريده»[(١)] مختصر «أسد الغابة».

قوله: «وَزَيْدُ الخَيْرِ الطَّائِيُّ» (زيدُ الخيرِ) بالراءِ، وفي الروايةِ التي بعدَ هذه (الخيلُ) باللَّامِ، وهما صحيحان، كان يُقالُ له في الجاهليةِ زيدُ الخيلِ، فسمَّاه رسولُ الله ﷺ زيدَ الخيرِ.

قوله: «صَنَادِيدَ نَجْدٍ» أي: ساداتٍ، واحِدُهم صِنديدٌ بكسرِ الصادِ.

قوله: «نَاتِئُ الجَبِينِ» (نَاتِئُ) بهمزِ آخِرِه[(٢)]، و(الجبينُ) جانبُ الجَبهَةِ، ولكلِّ إنسانٍ جَبينانِ.

قوله: «إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا» (الضِّئْضِئِ) بضادَينِ مُعجَمَتينِ، وآخرُه مهموزٌ، [١١١/ ب]

وهو أصلُ الشيءِ، وحكاه القاضي وابنُ قُرْقُولَ بالمُهملتَينِ أيضًا[(٣)]، وهو صحيحٌ في اللُّغةِ.

قوله: «لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ» أي: قتلًا عامًّا مُستَأصِلًا، كما قال اللهُ: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾[(٤)].

قوله: «فِي أَدِيمٍ مَقْرُوظٍ» أي: مدبوغٍ بالقَرَظِ.

---

(١) «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٤٣٢).

(٢) في «م»: في آخره. والمثبت من الأصل.

(٣) «مطالع الأنوار» (٤/ ٢٥٣).

(٤) سورة الحاقة، الآية (٨).

قوله: «**وَإِمَّا عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ**...» إلى آخره. قال النوويُّ: «قال العلماءُ: ذِكرُ عامرٍ هنا غلَطٌ ظاهرٌ؛ لأنه تُوُفِّيَ قبلَ هذا بسنينَ، والجزمُ بأنه علقَمَةُ بنُ عُلاثةَ، كما هو مجزومٌ به في باقي الرِّواياتِ»[1] انتهى، وعامرُ بنُ الطفيل مات كافِرًا كما أجمَع عليه أهلُ النقلِ، وقصَّتُه مشهورةٌ، ووقَع للمُستغفريِّ عدُّه في الصحابةِ، وهو غَلَطٌ.

قوله: «**وَهُوَ مُقَفِّي**»: أي: مُوَلٍّ قد أَعْطَانَا قَفَاه.

قوله: «**فَسَأَلَاهُ عَنِ الحَرُورِيَّةِ**» (الحَرُورِيَّةُ) هم الخوارجُ، سُمُّوا حَرُورِيَّةً؛ لأنهم نزلُوا حَرُورَاءَ، وتعاقَدُوا عندَها، وتعاقَدُوا على قتالِ أهلِ العدلِ، وحروراءُ بالمدِّ قريةٌ بالعراقِ قريبةٌ من الكوفةِ.

قوله: «**إِلَى رِصَافِهِ**...» إلى آخره. الرِّصافُ بكسرِ الراءِ، وبالصادِ المهمَلَةِ، وهو مدخلُ النَّصلِ من السهمِ، والقِدحُ عودُه، والقُذَذُ بضمِّ القافِ وبذالَين معجمَتينِ: وهو ريشُ السهمِ، والفُوقُ والفُوقةُ بضمِّ الفاءِ: وهو الحزُّ الذي يُجْعَلُ فيه الوتَرُ، والنَّضِيُّ بفتحِ النونِ وكسرِ الضادِ المعجمَةِ وتشديدِ الياءِ: وهو القِدحُ كما جاء مُفَسَّرًا.

(وفي كلام ابن قُرْقُولَ[2] أن الرصاف العقب الملوي على السهم يدخل النصل)[3].

قوله: «**أَوْ مِثْلُ البَضْعَةِ تَدَرْدَرُ**» (البَضعة) بفتح المُوحَّدةِ ليس غيرُ، وهي القطعةُ [١١٢/ أ] من اللَّحمِ، و(تَدَردَرُ) تَضْطَرِبُ.

قوله: «**عَلَى خَيْرِ فِرْقَةٍ**» حينَ فُرْقَةٍ، وهي أشهَرُ وأكثَرُ.

---

(١) «شرح مسلم» (٧/ ١٦٢-١٦٣).

(٢) «مطالع الأنوار» [٣/ ١٦١].

(٣) ما بين القوسين ليس في «م». والمثبت من الأصل.

قوله: «**فَلَا يَرَى بَصِيرَةً**» البصيرةُ الطريقةُ من الدَّمِ، وجمعُها بصائرُ.

قولـه: «**عَنِ الضَّحَّـاكِ المِشْـرَقِيِّ**» (مشـرق) حـيٌّ مـن همـدانَ، وهـو بكسـرِ الميـمِ، وإسـكانِ الشـينِ المعجَمَـةِ، وفتـحِ الـرَّاءِ، وكسـرِ القـافِ، هـذا هـو الصـوابُ، وقيـل فيـه: (المشـرقي)، وهـو تصحيـفٌ[١].

(١٠٦٦) قوله: «**سُفَهَاءُ الأَحْلَامِ**» يعني ضعافُ العقولِ.

قولـه: «**فِيهِـمْ رَجُـلٌ مُخْدَجُ اليَـدِ أَوْ مُودَنُ اليَـدِ أَوْ مَثْـدُونُ اليَـدِ**» المُخْدَجُ بضـمِّ الميـمِ، وفتـحِ الـدَّالِ المهمَلةِ، وقبلَهـا الخـاءُ المعجَمـةُ سـاكنةً؛ أي: ناقـصُ اليـدِ، و(مثـدون) بفتـحِ الميـمِ، وسـكونِ المثلثـةِ، وضـمِّ الـدَّالِ المهملَـةِ؛ وهـو صِغَـرُ اليـدِ، و(مـودن اليـد) ناقِصُهـا.

قولـه: «**فَنَزَّلَنِي زَيْدُ بْنُ وَهْـبٍ مَنْزِلًا**» (منزلًا منزلًا) مرتين[٢] كـذا ذكَـره الحُميـديُّ في «جَمعـه»[٣]، وهـو وجـهُ الـكلامِ، وقـد وُجِـدَ كذلـك في بعـضِ النُّسـخِ؛ أي: ذكَـر لـي مراحِلَهـم بالجيشِ منـزلًا منـزلًا حتَّـى بَلَـغَ القنطـرةَ التـي كان القتـالُ عندَهـا، وهـي قنطـرةُ الدَّبْرَجَـانِ، كـذا جـاء مبينًـا في (س)[٤]، وهنـاك خطَبَهـم علـيٌّ، وروَى لهـم هـذه الأحاديـثَ[٥].

قوله: «**فَوَحَّشُوا بِرِمَاحِهِمْ**» أي: مدُّوها إليهم فطَاعَنُوهم بها.

قولـه: «**إِلَّا رَجُـلَانِ**» أي: مـن أصحـابِ علـيٍّ، وأمـا الخـوارجُ فقُتِلُـوا بعضُهـم علـى بعـضٍ. [١١٢/ ب]

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٦٩).

(٢) قوله: مرتين. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «الجمع بين الصحيحين» (١٥٠).

(٤) «سنن النسائي» (٨٥١٨) وفيه: مررنا على قنطرة.

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٧٢).

قولـه: «**فَقَامَ إِلَيْهِ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ**» منسوبٌ إلى سَلْمَانَ جدِّ قبيلةٍ معروفةٍ، وهو بطنٌ من مرادٍ، قاله أبو داودَ السجستانيُّ[١]، أسلَم عَبِيدَةُ قبلَ وفاةِ النبيِّ ﷺ، ولم يَرَهُ.

قوله: «**قَالَ عَلِيٌّ: كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ**» معناه أن الكلمةَ أصلُها صِدقٌ، قال اللهُ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[٢]، لكنَّهم أرادوا بها الإنكارَ على عليٍّ في تحكيمِه.

قوله: «**طُبْيُ شَاةٍ**» (طبي) بضَمِّ الطَّاءِ المُهملةِ، وسكونِ المُوحَّدَةِ، والمرادُ به ضرعُ الشاةِ، وهو فيها مجازٌ، وأصلُه للكلبةِ[٣] والسباعِ، قال أبو عُبيدٍ: «ويقالُ أيضًا لذواتِ الحافرِ»[٤].

(١٠٦٨) قوله: «**عَنْ أُسَيرِ بنِ عَمْرٍو**» يقالُ له يُسَرٌ وأُسَيرٌ، فاعلَمه.

قوله: «**يَتِيهُ قَومٌ**» أي: يَذْهَبُونَ عن الصَّوابِ.

(١٠٦٩) قوله: «**كَخْ كَخْ ارْمِ بِهَا**» (كخ كخ) بفتحِ الكافِ وكسرِها وتسكينِ الخاءِ، ويَجُوزُ كسرُها مع التنوينِ وعدمِه، وهي كلمةٌ يُزْجَرُ بها الصِّبيانُ عن المُسْتَقْذَراتِ، يُقالُ له: كِخْ؛ أي: ارمِ به، وقال الداوديُّ: «إنها عَجَمِيَّةٌ معرَّبةٌ معناها: بِئسَ، وقد أشار إليه (خ) في بابِ من تكلَّم بالفارسيَّةِ والرطانةِ»[٥].

قوله: «**عَنْ عَبدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ نَوفَلٍ**» قال الدِّمْيَاطِيُّ: «صوابُه عبدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ بنِ نوفلِ بنِ الحارثِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ

---

(١) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٧٣).
(٢) سورة الأنعام، الآية (٥٧).
(٣) في «م»: للطبة. والمثبت من الأصل.
(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٧٤).
(٥) صحيح البخاري (٤/ ٧٤)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٧٥).

بنِ هاشمٍ، كنيتُه أبو يحيى، وكنيةُ أبيه أبو الوليدِ، يُلَقَّبُ أبوه بَبَّةُ، وُلِدَ في حياةِ [١١٣/ أ] النبيِّ ﷺ.

(١٠٧٢) **قوله: «فَانْتَحَاهُ»** هو بالحاءِ المهملةِ؛ أي: عرَض له.

قوله: «أَخْرِجَا مَا تُصْدِرَانِ» كذا عندَه، وإنما المعروفُ (تُصَرِّرَانِ)، أما (تُصَرِّرَانِ) فهي روايةٌ؛ ومعناها: تَجْمَعَانِه في صدورِكُمَا من الكلامِ، وكلُّ شيءٍ جمعتَهُ فقد صررتَه، وأما (تُصْدِرَانِ) فبضمِّ أوَّلِه وسكونِ الصادِ المهمَلةِ، ومعناها تَرْفَعَانِه إليَّ، وهي روايةٌ، وأما (تُسْرِرَانِ) بالسينِ المهملةِ فهي روايةٌ أيضًا؛ ومعناها: ما يَقُولانِه سِرًّا، وروايةٌ أخرى وهي (تصَوِران) بفتحِ الصادِ وبواوٍ مكسورةٍ، قال القاضي: «وكذا ضبَطه الحُميدِيُّ»[١].

قال في «المطالع» بعدَ أن حكَى الرواياتِ الأربعَ: «والأصوبُ بالصادِ والرائَينِ»[٢].

قوله: «وَجَعَلَتْ زَيْنَبُ تُلْمِعُ إِلَيْنَا» يُقالُ: لمَعَ وألمعَ إذا أشار به، وفي نسخةِ الدِّمْيَاطِيِّ (تُلَمِّعُ) بالتشديدِ بالميمِ، وهي مكسورةٌ، أي: الميمُ.

قوله: «لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ» آلُ النبيِّ ﷺ بنو هاشمٍ، وبنو المطَّلِبِ دونَ غيرِهم، وبه قال بعضُ المالكيَّةِ، وهو مذهبُ الشافعيِّ وموافِقيه، وقال أبو حنيفةَ ومالكٌ: «هم بنو هاشمٍ فقط».

قال القاضي: «وقال بعضُ العلماءِ: هم قريشٌ كلُّها، وقال أصبغُ: هم بنو قُصَيٍّ»[٣].

قوله: «إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» يعني: أنها تُطَهِّرُ أموالَهُم وبيوتَهُم.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٦٢٩).

(٢) «مطالع الأنوار» (٤/ ٢٧٠).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٧/ ٤١٩).

قولـه: «عَـنْ عَبْـدِ اللهِ بـنِ الحَـارِثِ...» إلـى آخـرِه. تقـدَّم نسـبُه، وهنـا نسـبُه إلـى جـدِّه أبـي أبيـه. [١١٣/ ب]

قولـه: «أَنَا أَبُو حَسَـنٍ القَرْمُ»، «أَنَا أَبُو حَسَنِ القرمُ»: فحسـنٌ منوَّنٌ، والقـرمُ بالـرَّاءِ مرفوعًـا؛ وهـو السـيِّدُ، وهـذا أصـحُّ الأوجـهِ، والثـاني: كما في الأصـلِ فحسنٌ مخفـوضٌ، والقَـرمُ مضـافٌ إليـه، ومعنـاه عالِـمُ القـومِ، والثالـثُ: أبـو حسـنٍ بالتنويـنِ، والقـومُ بالـواوِ مرفـوعٌ؛ أي: أنـا مَـن علمتُـم رأيَـه أيهـا القـومُ، وهـو ضعيـفٌ؛ لأن حـرفَ النـداءِ لا يُحـذَفُ في نـداءِ القـومِ ونحـوِه.

قوله: «وَاللهِ لا أَرِيمُ» أي: لا أُفارِقُ.

قولـه: «أَبْنَاؤُكُمَـا» فالواوُ على الجمعِ، قال القاضي: «وهو وهـمٌ، والصوابُ: (ابْنَاكُمَـا) بالتثنيةِ، وقد يصحُّ الأوَّلُ على مذهبِ مَن جمع الاثنينِ»[١].

قولـه: «وَهُـوَ رَجُـلٌ مِـنْ بَنِـي أَسَـدٍ» كـذا وقَـع صـح مـن بني أسـدٍ، وإنمـا هـو مـن زُبَيـدٍ، نبَّـه عليـه القاضـي في «شـرحه»[٢].

(١٠٧٣) قولـه: «قَـدْ بَلَغَـتْ مَحِلَّهَـا» (محِلَّهـا) بكسـرِ الحـاءِ؛ أي: زال عنهـا حكـمُ الصدقـةِ، وصـارت حـلالًا لنـا.

(١٠٧٥) قولـه: «كَانَ فِـي بَرِيـرَةَ ثَـلَاثُ قَضِيَّـاتٍ» لـم يَذكُـرِ الثانيـةَ والثالثـةَ؛ وهمـا: الـولاءُ لمـن أعتَـقَ، وتخييرِها في فسـخِ النكاحِ حينَ أُعْتِقَت تحـتَ عَبدٍ.

(١٠٧٦) قولـه: «إِلَّا أَنَّ نُسَـيبةَ» ويُقـالُ في الاسـمِ أيضًـا بفتـحِ النـونِ مـع كسـرِ السـينِ.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٨١).
(٢) «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٦٢٧).



كِتَابُ الصِّيَامِ

كِتَابُ الصِّيَامِ

(١٠٨٠) **قوله: «فَاقْدِرُوا لَهُ»** قال ابنُ قُرْقُولَ في «مطالعه»: «(فاقدِرُوا له) بالوصل [١١٤/ أ] وكسرِ الدَّالَ وضمِّها؛ أي: قَدِّرُوا له عددَ ثلاثين حتى[1] يُكمِّلُوها ببيِّنةٍ»[2].

قوله: «حَدَّثَنَا زِيَادُ بنُ عَبدِ اللهِ البَكَّائِيُّ»: قال الدِّمْيَاطِيُّ: «البكَّاءُ اسمُه ربيعةُ بنُ عامرِ بنِ ربيعةَ بنِ عامرِ بنِ صعصعةَ، وإنما سُمِّيَ البكاءَ؛ لأنه دخَل على أمِّه وهي تحتَ أبيه، فبكَى، وصاح، وقال: إنه يَقتُلُ أمِّي؛ فلُقِّب بالبكَّاءِ.

(١٠٨٠) معنى «أُمِّيَّةٌ» أي: باقون على ما ولدتنا عليه الأمهات لا نكتب ولا نحسب[3].

(١٠٨١) **قوله: «فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ»** (غمِّي) بضمِّ الغينِ المعجمَةِ، وكسرِ الميمِ مشدَّدةً ومخفَّفةً[4].

قوله: «فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيكُمْ» قال ابنُ قُرْقُولَ: «وكان في روايةِ النَّسفيِّ عندَ شيوخِنا والخُشَنِيِّ عن الطبرانيِّ في كتابِ مسلمٍ في حديثِ ابن[5] معاذٍ: (عُمِّيَ) بعينٍ مهملةٍ؛ أي التبسَ»[6].

قوله: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ بِشْرٍ الحَرِيرِيُّ» بخطِّ الدِّمْيَاطِيِّ في هذا المكانِ من نسختِه بصحيحِ مسلمٍ: «يُقالُ إنَّ حريرَ بلدٌ بالشرقِ نُسِبَ هذا إليها»، كذا قال.

---

(١) قوله: حتى. ليس في «م». والمثبت من الأصل، «مطالع الأنوار».

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/ ٣١١).

(٣) هذا القول كله ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٤) في «م»: مخففة. والمثبت من الأصل.

(٥) قوله: ابن. ليس في «م». والمثبت من الأصل، «مطالع الأنوار». والمقصود به عبيد الله بن معاذ راوي الحديث شيخ الإمام مسلم.

(٦) «مطالع الأنوار» (٥/ ١٥٤).

(١٠٨٣) قوله: «عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ» هذا من مرسَلاتِ الزُّهريِّ، وقد أخرجه مسلمٌ متَّصِلًا، أعني هذا المرسَلَ، من حديثِ عكرمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ عن أمِّ سلَمَةَ عن النبيِّ ﷺ[١]؛ فثَبَت اتِّصالُه.

قوله: «لَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً» وكلُّ الرواياتِ محمولةٌ على هذه الروايةِ، وهي: «لَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً».

(١٠٨٤) قوله: «فَخَرَجَ إِلَيْنَا صَبَاحَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ» أي: صباحَ الليلةِ التي بعدَ تسعٍ وعشرين يومًا، وهي صبيحةُ ثلاثين بدليلِ الروايةِ التي قبلُ.

(١٠٨٧) قوله: «وَاسْتُهِلَّ» (استهل) بضمِّ التاءِ.

قوله: «عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ» أبو البختَرِيِّ اسمُه سعيدُ بنُ فيروزَ، ويقالُ: ابنُ عِمرانَ، وقيل: ابنُ أبي عِمرانَ الطائيُّ، تُوُفِّيَ سنةَ ٨٣ عامَ الجماجمِ[٢].

(١٠٨٨) قوله: «إِنَّ اللهَ مَدَّهُ لِلرُّؤْيَةِ» أي: أطال اللهُ مُدَّتَهُ إلى الرؤيةِ، يُقالُ منه مدَّ وأمدَّ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ﴾[٣] قُرِئَ بالوجهين[٤]، هذا آخرُ ما قيل في هذا المكانِ.

---

(١) «صحيح مسلم» (ح:١٠٨٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٩٩).

(٣) سورة الأعراف، الآية (٢٠٢).

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب: (يَمُدُّونَهُمْ) بفتح الياء وضم الميم من (مدَّ) الثلاثي، وقرأ نافع وأبو جعفر: (يُمِدُّونَهُم) بضم الياء وكسر الميم من (أمدَّ) الرباعي، وهما لغتان (مد) و(أمد)، والأولى أكثر. انظر: «تفسير السمرقندي (بحر العلوم)» (١/ ٥٧٧)، و«شرح طيبة النشر» لابن الجزري (ص٢٤١)، و«معجم القراءات» لعبد اللطيف الخطيب (٣/ ٢٥٠).

(١٠٨٨) قولـه: «فَهُوَ لِلَيْلَةٍ رَأَيْتُمُوهُ» هـذا علـى حـذفِ العائدِ علـى الليلةِ؛ وذلـك فيهـا كقـولِ اللهِ تعالـى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ﴾[١] أي: فيـه.

(١٠٨٩) قولـه: «لَا يَنْقُصَـانِ» الأصـحُّ أن معنـاه: لا يَنْقُـصُ أجرُهمـا والثـوابُ المرتَّـبُ عليهمـا، وإن نَقَـصَ عَدَدُهمـا، وقيـل: لا ينقصـانِ جميعًـا في سنةٍ غالبًـا، وقيـل: لا يَنقُـصُ ثـوابُ ذي الحِجَّـةِ عـن ثوابِ رمضـانَ، حكَـاه الخَطَّابِـيُّ[٢]، والأوَّلُ الصـوابُ المعتمَـدُ، وفي المسـألةِ ثلاثـةُ أقـوالٍ أُخَـرُ.

(١٠٩٠) قولـه: «إِنَّ وِسَـادَكَ لَعَرِيـضٌ» معنـاه أن نومَـك إذن لطويـلٌ، كنَّـى بالوسـاد[٣] عـن النـومِ؛ لأن النائـمَ يتوسَّـدُه، ويحتَمِلُ وجهًـا آخَرَ وهـو أن يَكُونَ الوسـادةُ كنايـةً عـن موضـعِ الوِسـادِ من عنُقِـه ورأسِـه؛ ويَـدُلُّ علـى صحَّـةِ هـذا المعنـى قولُـه في روايـةٍ أخرى مـن هـذا الحديـثِ: «إِنَّـكَ لَعَرِيـضُ القَفَـا»[٤].

وعريضُ القفا يُتَأَوَّلُ على وجهين:

أحدُهمـا: أن يَكُـونَ كنايـةً عـن الغبـاوةِ وسـلامةِ الصـدرِ [١١٥/ أ]، يُقـالُ[٥] للرجُـلِ الغبـيِّ إنـه لعريـضُ القفـا.

والوجـهُ الآخـرُ: أن يَكُـونَ أراد أنـك غليـظُ الرقبـةِ وافـرُ اللَّحـمِ؛ لأن مـن أكل بعـدَ الصبـحِ لـم يُنْهِكْـهُ الصـومُ ولـم يَبِـنْ لـه أَثَـرٌ فيـه.

(١٠٩١) قولـه: «حَتَّـى يَتبَيَّـنَ لَـهُ رِئْيُهُمَـا» (رئيهمـا) ضُبِطـت هـذه اللفظـةُ علـى ثلاثـةِ أوجـهٍ:

الأوَّلُ: (رِئيهُما) ومعناه منظرُهما قال اللهُ تعالى: ﴿هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا﴾[٦].

الثاني: (زِيُّهُما) ومعناه لونُهما.

---

(١) سورة البقرة، الآية (٤٨، ١٢٣).

(٢) «معالم السنن» (٢/ ٩٥).

(٣) في «م»: بالوسادة. والمثبت من الأصل.

(٤) رواه البخاري (ح: ٤٥١٠).

(٥) في «م»: ويقال. والمثبت من الأصل.

(٦) سورة مريم، الآية (٧٤).

الثالث: (رَيُّهُما) قال القاضي: «وهو غَلَطٌ؛ لأنَّ الرِّئيَّ التابعُ من الجنِّ»[١].

(١٠٩٣) **قوله:** «**مِنْ سَحُورِهِ**» السَّحورُ بالفتحِ اسمٌ للمأكولِ، وبالضمِّ اسمٌ للفعلِ.

قوله: «**لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ**» (قائمكم) منصوبٌ؛ لأنه مفعولُ يَرْجِعُ.

(١٠٩٥) **قوله:** «**فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً**» روَوا السَّحُورَ هنا بالفتحِ والضمِّ.

(١٠٩٦) «عُلي» بضم العين، ويقال بفتحها[٢].

قوله: «**أَكْلَةُ السَّحَرِ**» (أكلة) بفتح الهمزةِ، كذا ضُبِطَ، وهو المشهورُ، وهو[٣] عبارةٌ عن المرَّةِ الواحِدَةِ؛ كالغَدْوَةِ والعَشْوةِ، وأما المضمومُ الهمزة فمعناه اللقمةُ الواحدةُ، وادَّعى القاضي وابنُ قُرْقُولَ أن الرواية[٤] بالضمِّ، قال ابنُ قُرْقُولَ: «والوجهُ الفتحُ»[٥]، وقال القاضي: «الصوابُ الفتحُ»[٦].

(١٠٩٩) **قوله:** «**عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ**» اسمُ أبي عطيَّةَ مالكُ بنُ عامرٍ، وقيل: مالكُ بنُ أبي حمزةَ.

قوله: «**لا يَأْلُوا**» أي: لا يُقَصِّرُ.

(١١٠١) **قوله:** «**يَا فُلَانُ**» هو بلالٌ، كذا قاله ابنُ بَشْكُوالَ في «مبهماتِه»[٧]، وساق له شاهدًا.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٧).

(٢) هذا القول كله ليس في «م». وأثبتناه من الأصل.

(٣) في «م»: وهي. والمثبت من الأصل.

(٤) قوله: أن الرواية. في «م»: أنه. والمثبت من الأصل.

(٥) «مطالع الأنوار» (١/ ٢٥٣).

(٦) عبارته في: «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٣٢): «بفتح الهمزة، وصوابه ووجهه والرواية فيه بضمها، وبالضم إنما هي بمعنى اللقمة الواحدة، وبالفتح الأكل مرةً واحدةً وهو الأشبه هنا».

(٧) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٨٣٥).

قال شيخُنا متع الله بحياته: وقال بعضُ مشايخي فيما قرأتُه عليه بالقاهرةِ: هو بلالٌ، كذا جاء في بعضِ طرقِ الحديثِ»[١].

قوله: «فَاجْدَحْ لَنَا» الجدحُ: الخلطُ، والمرادُ هنا خلطُ السويقِ بالماءِ.

(١١٠٣) قوله: «فَاكْلَفُوا مِنَ الأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ»: (اكلفوا) من كلِف يكلَف، مكسورُ اللَّامِ في الماضي، مفتوحُها في المستقبَل، كذا صدر به في «المطالع»، قال: «وقد وقَع عندَ بعضِ شيوخِنا بألفِ القطعِ، ولامٍ مكسورةٍ، ولا يَصِحُّ عندَ أهلِ اللُّغةِ»[٢].

ومعنى اكلَفُوا: خذُوا وتَحَمَّلُوا.

(١١٠٤) قوله: «فَلَمَّا أَحَسَّ النَّبِيُّ ﷺ» وقَع في معظمِ[٣] النسخِ (حسَّ) بغيرِ ألفٍ، والصحيحُ الذي جاء به القرآن «أحسَّ»، و«حسَّ» لغةٌ قليلةٌ.

قوله: «تَمَادَى[٤]» كذا عند العُذريِّ: «تمادَّ» من الإمدادِ، وقد جاء: «**لَوْ مُدَّ لَنَا الشَّهْرُ**» فيه[٥].

قوله: «فِي أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ» كذا هو في كلِّ النُّسخِ ببلادِنا، وكذا نقَله القاضي من أكثرِ النُّسخِ، قال: «وهو وهمٌ من الرَّاوي، وصوابُه: آخر[٦] شهرِ رمضانَ، وكذا رَوَاه بعضُ رُواةِ (م)، وهو الموافقُ للحديثِ الذي قبلَه، ولباقي الأحاديث[٧]»، قاله الشيخُ محيي الدينِ[٨].

---

(١) «التوضيح» (١٣/ ٣١٧).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/ ٣٦٤).

(٣) في «م»: بعض. والمثبت من الأصل.

(٤) قال النووي في شرحه (٧/ ٢١٤): هكذا هو في معظم الأصول، وفي بعضها تمادى، وكلاهما صحيح.

(٥) أي: في: «صحيح مسلم» كتاب الصيام، باب النهي عن الوصال في الصوم (ح:١١٠٤).

(٦) في «م»: من آخر. والمثبت من الأصل.

(٧) في «م»: الحديث. والمثبت من الأصل.

(٨) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٢١٤).

(١١٠٦) **قوله: «وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ»** قال الخَطَّابِيُّ: «أكثرُ الرواةِ يقولُون: «لِإِرْبِهِ»، والإربُ: العضوُ، وإنما هو الأَرَبُ مفتوحةُ الألفِ والراءِ، وهو الوطءُ وحاجةُ النفسِ، وقد يَكُونُ الإربُ الحاجةَ أيضًا»[1]. [١١٦/ أ]

قوله: «عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ عُمَرَ بنَ عَبْدِ العَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بنَ الزُّبَيرِ أَخْبَرَهُ» عروةُ بن الزُّبيرِ[2] والثلاثةُ قبلَه تابعيُّون، بعضُهم عن بعضٍ.

قوله: «فِي شَهْرِ الصَّومِ» أي: في حالِ الصيامِ.

(١١٠٧) **قوله: «عَنْ شُتَيرِ بنِ شَكَلٍ»** (شَكَل) بفتحِ الكافِ، ومنهم من سكَّنَها، والمشهورُ الأوَّلُ.

(١١٠٩) **قوله: «سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُصُّ، [يَقُولُ][3] في قَصَصِهِ: مَنْ أَدْرَكَهُ الفَجْرُ جُنُبًا فَلَا يَصُمْ»** أُجيبَ عنه بثلاثةِ أجوبةٍ:

أحدُها قاله ابنُ المنذرِ كما نقلَه عنه البيهقيُّ: «إن حديثَ أبي هريرةَ منسوخٌ، وكان في أوَّلِ الأمرِ حينَ كان الجماعُ محرَّمًا في الليلِ بعدَ النومِ، كما كان الطعامُ والشرابُ، ثم نُسِخَ، ولم يَعْلَمْهُ أبو هريرةَ، فكان يُفْتِي بما علِمَه، حتى بلَغه الناسخُ، فرجَع إليه».

قال ابنُ المنذرِ: «وهذا أحسنُ ما سمعتُ فيه»[4].

الثاني: محمولٌ على مَن أدركَه الفجرُ مجامعًا، فاستدامَ عالمًا؛ فإنه يُفْطِرُ، ولا صومَ له.

---

(١) «معالم السنن» (٢/ ١١٣).

(٢) قوله: بن الزبير. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) ليس في «م». والمثبت من صحيح مسلم.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٢٢١).

الثالثُ: أنه إرشادٌ إلى الأفضلِ؛ فالأفضلُ أن يغتسِلَ قبلَ الفجرِ، ولو خالَفَ جاز.

فإن قيل: كيفَ يقُولُون إن الاغتِسَالَ قبلَ الفجرِ أفضلُ، وقد ثبَت عنه عليه السلام خلافَه؟

فالجوابُ: أن فعلَه لبيانِ الجوازِ، ويكُونُ في حقِّه أفضلُ؛ لأنه يَتَضَمَّنُ البيانَ في حقِّه، وهو مأمورٌ به، وله نظائرُ.

قوله: «**فَذَكَرَ**[1]»: ذلك الذاكرُ هو أبو بكرٍ.

قوله: «**لِأَبِيهِ**»: بدلٌ من عبدِ الرحمنِ بإعادةِ حرفِ الجرِّ. [١١٦/ ب]

قوله: «**مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ**» قال ابنُ قُرْقُولَ في «المطالع»: «(من غير حلم) بجزمِ اللامِ؛ أي: لا من حُلمِ المنامِ، وهو الاحتلامُ»[2].

قوله: «**ثُمَّ رَدَّ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ لِلْفَضْلِ**[3]» هنا ردَّ ذلك للفضلِ[4]، وفي (س) إلى أسامةَ، فقال: أخبرَنِيهِ أسامةُ بنُ زيدٍ، وفي روايةٍ: أخبرَنِيه فلانٌ وفلانٌ، فيَحْتَمِلُ أنه سمِعَه من الفضلِ وأسامةَ[5].

(١١١١) قوله: «**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ**» قال ابن بَشْكُوالَ في «مبهماته»: «إن المُجامِعَ في رمضانَ سَلَمَةُ بنُ صخرٍ البَيَاضِيُّ»[6]، وكذا قال عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ المِصريُّ[7]، وساق له شاهِدًا.

---

(١) في «صحيح مسلم» [١١٠٩]: فذكرت.

(٢) «مطالع الأنوار» (٢/ ٢٨٩).

(٣) في «صحيح مسلم» [١١٠٩]: إلى الفضل.

(٤) في «م»: إلى الفضل. والمثبت من الأصل.

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٢٢٢).

(٦) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٢١١).

(٧) «الغوامض والمبهمات» (١/ ١٢٠-١٢١).

قوله: «مَا تُعْتِقُ رَقَبَةً» منصوبٌ، بدلٌ من (ما).

قوله: «فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ» العَرَقُ بفتح الراءِ: إناءٌ يُقالُ له المِكْتَلُ، وقيل: الزِّنْبِيلُ، وهو يَحْمِلُ خمسةَ عشرَ صاعًا، إلى عشرين صاعًا، والعَرْقُ بإسكانِ الراءِ العظمُ الذي عليه قطعةُ لحمٍ، والعِرقُ بكسرِ العينِ أحدُ عُروقِ الجسدِ.

قوله: «فَقَالَ: أَفْقَرَ مِنَّا؟» (أفقر) بالنصبِ، وكذا الروايةُ على إضمارِ فعلٍ تقديرُه: أَتَجِدُ أفقرَ، أو أَتُعْطِي، قال القاضي: ويَصِحُّ رفعُه على تقديرِ هل أحدٌ أفقرُ منا؟ كما في الحديثِ الآخرِ بعدَه [«أَغَيْرَنَا؟»][1]، كذا ضبَطناه بالرفعِ، ويَصِحُّ النصبُ على ما سبَق» هذا كلامُه[2].

قال النَّوويُّ: «وقد ضبَطنا الثانيَ بالنصبِ أيضًا، فهما جائزان»[3].

قوله: «لَابَتَيْهَا» اللَّابتان: الحَرَّتان.

قوله: «أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ أَوْ يُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا» لفظةُ (أو) هنا للتقسيمِ لا للتخييرِ؛ تقديرُه: يَعْتِقُ رقبةً، أو يَصُومُ إن عجَز عن العتقِ، أو يُطْعِمُ إن عجَز عنهما، وتُبَيِّنُه الرواياتُ الباقيةُ. [١١٧/ أ]

(١١١٣) قوله: «خَرَجَ عَامَ الفَتْحِ» الفتحُ سنةَ ثمانٍ، وهو فتحُ مكَّةَ.

قوله: «حَتَّى بَلَغَ الكَدِيدَ» الكديدُ بفتحِ الكافِ، وكسرِ الدالِ المهمَلَةِ: عينُ ماءٍ جاريةٌ بينَها وبينَ المدينةِ سبعُ مراحلَ أو نحوُها، وبينَها وبينَ مكَّةَ قريبٌ من مرحلتين، وهي أقربُ إلى المدينةِ من عُسْفَانَ.

---

(١) ما بين المعكوفين موضعه بياض في الأصل، «م» بمقدار كلمة. والمثبت من «إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم».

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٥٦).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٢٢٦).

وقال القاضي: «الكديدُ عينٌ على اثنينِ وأربعين مِيلًا من مكَّةَ، وعُسْفَانُ قريةٌ جامعةٌ على ستَّةٍ وثلاثين مِيلًا من مكَّةَ، والكديدُ ماء بينَها وبينَ قُدَيدٍ»، كذا قال القاضي[1].

والمشهورُ أن عُسْفَانَ على أربعةِ بردٍ[2] من مكَّةَ، وكلُّ بريدٍ أربعةُ فراسخَ، وكلُّ فرسخٍ ثلاثةُ أميالٍ، فالجملةُ ثمانيةٌ وأربعون مِيلًا، هذا الصوابُ، قاله الشيخُ محيي الدينِ[3].

قوله: «قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَصَبَّحَ...» إلى آخرِه: مرسَلٌ، وقد أسندَه بغيرِ المرسَلِ (خ)[4]، ولا يَخْفَى على مَن له أُنْسٍ بعلمِ الروايةِ أن مسلمًا إنما احتجَّ بما فيه من المسنَدِ دونَ المرسَلِ، وإنما أَوْرَدَه بما فيه من[5] المرسَلِ جريًا على عادتِه في تركِ الاختصارِ، واللهُ أعلمُ، كذا قال معناه الرشيدُ العطَّارُ[6].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وقد رأيتُه في «مسنَدِ أحمدَ» قال فيه أحمدُ: حدَّثنا معاويةُ [حدثنا أبو][7] إسحاقَ عن محمدِ بنِ أبي حفصةَ عن الزُّهريِّ عن عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ عن ابنِ عبَّاسٍ قال: كان الفتحُ في ثلاثَ عشرةَ خلَتْ من رمضانَ»[8].

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٦٤).

(٢) في «م»: أبرد. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٢٣٠).

(٤) «صحيح البخاري» (٤٢٧٦).

(٥) قوله: من. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٦) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٣١٢).

(٧) ما بين المعكوفين في الأصل، «م»: بن. والمثبت من «مسند أحمد».

(٨) «مسند أحمد» (٢٥٤٧).

(١١١٤) قوله: «حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الغَمِيمِ» هو، أي: الغميم، بفتح الغينِ المعجمةِ: وادٍ أمامَ عُسْفَانَ بثمانيةِ أميالٍ، يضافُ إليه هذا الكُرَاعُ؛ وهو جبلٌ أسودُ [١١٧/ ب] مُتَّصِلٌ، والكُراعُ كلُّ أنفٍ سال من جبلٍ[١] أو حَرَّةٍ.

قوله: «أُولَئِكَ العُصَاةُ» (أولئك العصاة) هذا محمولٌ على مَن تضرَّر بالصوم.

(١١١٩) قوله: «فَتَحَزَّمَ» كذا للكافَّةِ، وضبَطه ابنُ سعيدٍ عن السِّجْزِيِّ[٢]: «فَتَخَدَّمَ»، وصوَّبه الوَقَّشِيُّ.

قال صاحبُ «المطالع»[٣]: «وعندي أن الأوَّل أيضًا صوابٌ؛ أي: تَشمَّروا لخدمةِ الصائمينَ، فلا يُنكَرُ شدُّ الحِزام، وهو المِئزَرُ لذلك؛ إما حقيقةً، وإما استعارةً للجِدِّ، كما رُوِي: «إِذَا دَخَلَ العَشْرُ شَدَّ مِئْزَرَهُ»[٤].

(١١٢٠) قوله: «وَهُوَ مَكْثُورٌ عَلَيهِ» أي: عندَه كثيرون من الناسِ.

(١١٢١) قوله: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ» صوابُه عبدُ الرحيمِ، وهو عبدُ الرحيمِ بنُ سليمانَ المروزيُّ بالكوفةِ عن هشامِ بنِ عروةَ وعاصمٍ الأحولِ، وعنه هنَّادٌ وابنُ أبي شيبةَ، ثقةٌ، حافظٌ، مصنِّفٌ، تُوُفِّي سنةَ ١٨٧، وكان في الأصل عبدَ الرحمنِ، وحينَ المقابلةِ أُصلِحَ على عبدِ الرحيمِ، وهو الصوابُ.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «ولا أَسْتَحْضِرُ في الكُتُبِ الستَّةِ عبدَ الرحيمِ بنَ سليمانَ إلا اثنين: أحدُهما: لم يَروِ له إلا ابنُ ماجه،

---

(١) في «م»: الجبل. والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: الشجري. والمثبت من الأصل، «مطالع الأنوار» (٢/ ٢٧١).

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/ ٢٧١).

(٤) رواه البخاري (٢٠٢٤).

والثاني: رَوَى لـه (خ م د ق)، ولكنـه رأى أنسًا، وليس هو من هذه الطبقـةِ، فاعلَمْـهُ».

(١١٢١) قوله: «عَنْ أَبِي مُرَاوِحٍ» أبو مُراوحٍ بضمِّ الميمِ، وكسرِ الواوِ، وبالحاءِ المهملةِ، اسمُه سعيدٌ، ثقةٌ.

(١١٢٣) قوله: «عَنْ عُمَيرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ» وفي روايتين: «مَولَى أُمِّ الفَضْلِ»، [١١٨/ أ] وفي روايةٍ: «مَولَى ابنِ عبَّاسٍ».

وقال (خ) وغيرُه من الأئمَّةِ: «هو مولى أمِّ الفضلِ، ويُقالُ مولَى ابنِ عبَّاسٍ»[1]؛ فالظاهرُ أنه مولى أُمِّ الفضلِ حقيقةً، ويُقالُ له[2] مولى ابنِ عبَّاسٍ مجازًا[3]؛ لمُلازمَتِه إيَّاه، وأخذِه عنه»[4].

(١١٢٤) قوله: «بِحِلَابٍ» الحِلابُ بكسرِ الحاءِ المهملةِ، وهو الإناءُ الذي يُحْلَبُ فيه، ويُقالُ له: المِحلَبُ بكسرِ الميمِ.

(١١٢٥) قوله: «كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصُومُ عَاشُورَاءَ» عاشوراءُ وتاسعواءُ ممدودانِ، وتُقْصَرَانِ على قِلَّةٍ.

قوله: «ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ» (أمر) هنا مفتوحُ الهمزةِ والميمِ، ويُقَالُ بضمِّ الهمزةِ وكسرِ الميمِ، ولم يَذْكُرِ القاضي غيرَه[5].

(١١٢٩) قوله: «فَقَالَ أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ يَا أَهْلَ المَدِينَةِ» ظاهرُ هذا الكلامِ أنه سمِعَ من يُوجِبُه أو يَكْرَهُه أو يُحَرِّمُه، فأراد إعلامَهم بأنه ليس بواجبٍ ولا مُحرَّمٍ ولا مكروهٍ، وخطَب في ذلك الجمعِ العظيمِ، ولم يُنْكَرْ عليه.

---

(١) «التاريخ الكبير للبخاري» (٦/ ٥٣٢).

(٢) في «م»: إنه. والمثبت من الأصل.

(٣) قوله: مجازًا. ليس في الأصل. والمثبت من «م».

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٣).

(٥) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٨٣).

قوله: «هَـذَا يَـومُ عَاشُـورَاءَ...» إلـى آخـرِه. مـن هنـا إلـى الآخـرِ مـن كلامِ النبـيِّ ﷺ كـذا جـاء مبيَّنًـا في روايـةِ (س)[١].

(١١٣١) قولـه: «حُلِيَّهُـمْ وَشَـارَتَهُمْ» الشَّـارةُ: الهَيئةُ واللِّبـاسُ الحَسَـنُ، ويُقـالُ: مـا أحسـنَ شَـوارَ الرجـلِ وشـارَتَهُ؛ أي: لباسَـهُ وهيئَتَـهُ، والحَلْـيُّ بفتـحِ الحـاءِ، وسـكونِ الـلَّامِ مفـردٌ، وجمعُـه حُلِيٌّ بضـمِّ الحـاءِ وكسـرِها، والضـمُّ أشـهَرُ، وقُـرئَ بهمـا في السـبعةِ، والأكثـرُ علـى الضـمِّ، والـلَّامُ مكسـورةٌ، واليـاءُ مشـدَّدَةٌ فيهمـا[٢]. [١١٨/ ب]

(١١٣٤) قوله: ..[٣].

وفي «مسـند أحمـد»: «حدَّثنـا هُشيمٌ، ثنـا ابنُ أبي ذئـبٍ، أنـا ابنُ أبي ليلـى، عـن داودَ بـنِ علـيٍّ، عـن أَبيـه، عـن جـدِّه ابـنِ عبَّـاسٍ، قـال رسـولُ اللهِ ﷺ: «صُومُـوا عَاشُـورَاءَ، وَخَالِفُـوا فِيـهِ اليَهُـودَ، وَصُومُـوا قَبْلَهُ يَومًـا وَبَعْـدَهُ يَومًا»[٤].

قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «وفي حِفظـي أنـه في البـزَّارِ مـن حديـثِ ابـنِ عبَّـاسٍ أيضًـا[٥]، وقـد نـصَّ الشـافعيُّ في «الأمِّ» علـى اسـتحبابِ صـومِ الحـادي عشـرَ»[٦].

(١١٣٥) قولـه: «بَعَـثَ رَسُـولُ اللهِ رَجُـلًا مِـنْ أَسْـلَمَ» هـذا الرجـلُ هـو هنـدُ بـنُ أسـماءَ، كـذا قالـه ابنُ بَشْـكُوالَ في «مبهماتـه»[٧]، وسـاق لـه شـاهدًا

(١) «السنن الكبرى» (ح:٢٨٧٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٠).

(٣) بياض في «م» بمقدار سطر. ومفهوم صنيع المؤلف من وضع علامة التخريج أن الكلام على حديث ابن عباس مرفوعًا: «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع».

(٤) «مسند أحمد» (ح:٢١٥٤).

(٥) «مسند البزار» (ح:٥٢٣٨).

(٦) انظر: «التوضيح» (١٣/ ٥٤٣).

(٧) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٣٨٠-٣٨١).

مـن «مسنَدِ ابـن رشـدين»، وصـوابُ هـذا الاسـمِ: هنـدُ أخـو أسـماءَ بـنِ حارثـة، وجاريـةُ بالجيـمِ أيضًـا، وبالمثنَّـاةِ تحـتُ، وبالحـاءِ المهملـةِ، وبعـدَ الـراءِ ثـاءٌ مثلَّثـةٌ.

وفي «مسندِ أحمدَ» من حديثِ هندَ بنِ أسماءَ الأسلميِّ، قال: بَعَثَنِي رَسُولُ ﷺ إِلَى قَومٍ مِنْ أَسْلَمَ: «مُرْ قَوْمَكَ فَلْيَصُومُوا»[1]، الحديثَ.

(١١٣٦) قولـه: «أَعْطَيْنَاهَـا إِيَّـاهُ عِنْـدَ الإِفْطَـارِ» كـذا هـو في جميـعِ النُّسـخِ، قـال القاضـي: «فيـه محـذوفٌ وصوابـه[2]: «**حَتَّـى يَكُـونَ عِنْـدَ الإِفْطَـارِ**»، فبهـذا يَتـمُّ الـكلامُ، وكـذا وقَـع في (خ)[3]، وهـو في معنـى مـا ذكَـره (م) في الروايـةِ الأخـرى: فَـإِذَا سَـأَلُوا الطَّعَـامَ أَعْطَيْنَاهُـمُ اللُّعْبَـةُ تُلْهِيهِـمْ حَتَّـى يُتِمُّـوا صَومَهُـمْ»[4].

قولـه: «حَدَّثَنَـا أَبُو مَعْشَـرٍ العَطَّـارُ» أبـو مَعشـرٍ هـذا يُعـرَفُ بالـبراءِ أيضًـا، اسـمُه يوسـفُ بـنُ يزيـدَ، اتَّفَـقَ عليـه البخـاريُّ ومسـلمٌ. [١١٩/ أ]

قولـه: «مِـنَ العِهْـنِ» العهـنُ: الصـوفُ واحدتُـه عِهْنَـةٌ، مثـلُ: صـوفٌ وصوفـةٌ، وقيـل: لا يُقـالُ للصـوفِ عِهـنٌ إلا إذا كان مصبوغًـا.

(١١٣٧) قوله: «يَومُ فِطْرِكُمْ» أي: أحدُهما.

(١١٤١) قولـه: «عَـنْ نُبَيْشَـةَ الهُذَلِـيِّ، قَـالَ: قَـالَ رَسُـولُ اللهِ...» (نُبيشَـة) بضـمِّ النـونِ، وفتـحِ البـاءِ المُوَحَّـدَةِ، وبالشـينِ المعجَمَـةِ، وهـو ابنُ عمـرِو بنِ عـوفِ بـنِ سـلمةَ، وصحَّـف ابـنُ ماهـانَ في روايتِـه، فقـال: «الهُذَليـةِ قالـت».

---

(١) «مسند أحمد» (ح:١٥٩٦٢).

(٢) قوله: وصوابه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «صحيح البخاري» (١٩٦٠).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٩١).

(١١٤٢) **قوله: «عَنِ ابنِ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ»** هو عبدُ اللهِ بنُ كعبِ بنِ مالكٍ، كذا ذكَر هذا الحديثَ المِزِّيُّ في «أطرافه» في مسنَدِه عن أبيه[١].

(١١٤٣) **قوله: «أَنَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ صِيَامِ يَومِ الجُمُعَةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ»** قال مالكٌ في «الموطَّإ»: «لم أَسْمَعْ أحدًا من أهلِ العلمِ والفقهِ ممَّن يُقْتَدَى به يَنْهَى عن صيامِ يومِ الجُمُعَةِ، وصيامُه حسنٌ، وقد رأيتُ بعضَ أهلِ العلمِ يَصُومُه، وأُرَاه كان يَتَحَرَّاهُ»[٢].

قال الشيخُ مُحيي الدينِ: «فهذا الذي قاله هو الذي قد رآه، وقد رأى غيرُه خلافَ ما رأى هو، والسنَّةُ مقدَّمةٌ على ما رآه هو وغيرُه، وقد ثبَت النهيُّ عن صوم يومِ الجمُعةِ؛ فتعيَّن القولُ به، قال الدَّاوُديُّ من أصحابِ مالكٍ: لم يَبْلُغْ مالكًا الحديثُ، ولو بلَغَه لم يُخَالِفْهُ»[٣].

(١١٤٦) **قوله: «الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللهِ»** (الشُّغلُ) بالرفعِ؛ تقديرُه: يَمْنَعُنِي الشُّغلُ، ويَجُوزُ نصبُه على أنه مفعولٌ من أجلِه.

(١١٤٧) **قوله: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»** يُستَحَبُّ على الأظهرِ المختارِ [١١٩/ ب] أن يَصُومَ عنه الوليُّ، والوليُّ هنا هو[٤] كلُّ قريبٍ على المُختَارِ، وقيل: العُصبةُ، وقيل: الوراثُ، والوليُّ مخيَّرٌ بينَ الصومِ والإطعامِ[٥].

(١١٥١) **قوله: «فَلَا يَرْفُثْ»** الرفثُ خلافُ الصوابِ من القولِ والفعلِ.

قوله: «فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ إِنِّي صَائِمٌ» اختلفوا في معناه؛ فقيل: يَقُولُه بلسانِه ليسمَعَهُ الشاتمُ والمقاتلُ فينزَجِرَ غالبًا، وقيل: لا يَقُولُه بلسانِه

---

(١) «تحفة الأشراف» (٨/ ٣١٦).

(٢) «موطأ الإمام مالك» (١/ ٤١٧).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ١٩).

(٤) قوله: هو. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٨/ ٢٥-٢٦).

بـل يُحَدِّثُ بـه نفسَـه؛ ليَمْنَعَهـا مـن مشـاتمَتِه ومقاتلتِـه ومقابلتِـه، ويَحْرُسُ صومَـه عـن المُكَـدِّرَاتِ.

قال النَّوويُّ: «ولو جَمَعَ بينَ الأمرينِ كان حسنًا»[1].

(١١٥١) قولـه: «**لَخُلْفَةُ**»، وكذلـك: «**لَخُلُوفُ**» بضـمِّ الخـاءِ المعجمةِ فيهمـا؛ وهـو تغيُّرُ رائحـةِ الفـمِ، هـذا الصـوابُ في ضبطِ هـذا الحـرفِ.

قـال القاضـي: «الروايـةُ الصحيحـةُ بضمِّهـا»، قـال: «وكثيرٌ مـن الشـيوخِ يَروِيـه بفتحِهـا»، قـال الخَطَّابِيُّ: «وهـو خطأٌ».

قـال القاضـي: «وحكَـى الفارسـيُّ فيـه الضـمَّ والفتـحَ، وقـال: أهـلُ المشـرقِ يقولونَـه بالوجهيـن، والصـوابُ الضـمُّ»[2].

قولـه: «**حَدَّثَنَا خَالِـدُ بـنُ مَخْلَـدٍ وهـو القَطَوَانِـيُّ**» يقـال: معنـى (قطواني): بقَّـالٌ، قـال ذلـك الكلابـاذيُّ[3] والبخـاريُّ[4]، نسـبُوه إلـى بيـعِ القُطنيَّـةِ، ويقـالُ: إنـه كان يَغْضَـبُ إذا قيـل لـه قَطَوَانِـيٌّ.

وقـال أبـو الوليـدِ الباجـيُّ في كتابِـه في الرجـالِ: «قـال لـي أهـلُ الكوفـةِ أيـامَ مُقامـي بهـا إن قَطَـوانَ قريـةٌ علـى بـابِ الكوفـةِ نُسـب إليهـا»[5].

قال النَّوويُّ: «وفي تاريخِ (خ)[6] أن قطوانَ موضعٌ»[7].

(١١٥٢) قولـه: «**فَـإِذَا دَخَـلَ آخِرُهُـمْ**» وقَـع في بعـضِ الأصـولِ: «**فَـإِذَا دَخَـلَ [١٢٠/ أ] أَوَّلُهُـمْ**».

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ٢٨).

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١١١).

(٣) «رجال صحيح البخاري» (١/ ٢٢٩).

(٤) «التاريخ الكبير» (٣/ ١٧٤).

(٥) «التعديل والتجريح» (١/ ١٩٣).

(٦) «التاريخ الكبير» (٨/ ٣١١).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٣٢).

قال القاضي وغيرُه: «وهو وَهْمٌ، والصوابُ: آخرُهم»[١].

(١١٥٤) قوله: «**أَوْ جَاءَنَا زَوْرٌ**» الزورُ: الزائرُ.

قوله: «**حَيْسٌ**» الحَيسُ بفتحِ الحاءِ المهمَلَةِ: هو التمرُ معَ السَّمنِ والأَقَطِ، وقال الهرويُّ: «ثَرِيدَةٌ مِنْ أَخْلَاطٍ»[٢]، والأوَّلُ المشهورُ.

(١١٥٦) قوله: «**كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ إِلَّا قَلِيلًا**» هو تفسيرٌ للأوَّلِ وبيانُ أن قولَها: (كلَّه)؛ أي: غالِبَه، وقيل[٣]: كان يَصُومُه كلَّه في وقتٍ، ويَصُومُ بعضَه في سنةٍ أخرى، وقيل: كان يَصُومُ تارةً من أوَّلِه، وتارةً من آخِرِه، وتارةً بينَهُما، وما يُخَلِّي منه شيئًا بلا صيامٍ، لكن في سنين[٤].

(١١٥٧) قوله: «**يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ**» الظاهرُ أن مرادَ سعيدٍ بهذا الاستدلالِ أنه لا نَهيَ عنه، ولا ندبَ فيه لعينِه، بل له حكمُ باقي الشهورِ، ولم يَثْبُتْ في صومِ رجبٍ نهيٌ ولا ندبٌ لعينِه، ولكنَّ أصلَ الصومِ مندوبٌ إليه، وفي (د)[٥] أن رسولَ اللهِ ﷺ نَدَبَ إلى صومِ الأشهرِ الحُرُمِ، ورجبٌ أحدُها.

(١١٥٩) قوله: «**إِنَّ بِحَسْبِكَ**» أي: يَكْفِيكَ.

قوله: «**هَجَمَتْ عَيْنُكَ وَنَفِهَتْ نَفْسُكَ**» الصوابُ: (نفهت[٦]) ومعناه:

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١١٤).

(٢) «الغريبين» (٢/ ٥١٦) وفيه: «شردِهِ من أخلاط» وهو خطأ، انظر: إكمال المُعْلِم (٤/ ١١٨)، وشرح صحيح مسلم للنووي (٨/ ٣٤)، وتاج العروس (١٥/ ٨٦٠).

(٣) قوله: وقيل. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) انظر: «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١٢٠).

(٥) «سنن أبي داود» (ح:٢٤٢٨).

(٦) في «م»: نقهت. والمثبت من الأصل.

أَعْيَتْ، وكذلك رَوَاه البخاريُّ عن خلَّادِ[1] بنِ يحيى عن مِسْعَرِ بن كِدام[2]، و(هَجَمَتْ) أي: غارت، ونفِهت[3] بكسرِ الفاءِ[4]. [١٢٠/ ب]

قوله: «حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بنِ أَوْسٍ»: سقَط: «**عَنْ عَمْرِو بنِ دِينَارٍ**»، ولا بدَّ منه، فاعلمه، وكذا هو ثابتٌ في نسخةٍ صحيحةٍ.

قوله: «حَدَّثَنَا سَلِيمُ بنُ حَيَّانَ» سليمٌ بفتحِ السينِ وكسرِ اللَّامِ.

(١١٦٢) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مَعْبَدٍ الزِّمَّانِيِّ» (الزِّمَّاني) بزايٍ مكسورةٍ، وبعدَها ميمٌ مشدَّدةٌ.

قال[5] الذهبي في «ميزانه» عن البُخاريِّ أنَّ الزِّمَّانيَّ لم يسمع من أبي قتادة، انتهى[6].

ولم يخرج عنه عن أبي قتادة إلا حديثين هذا أحدهما والآخر يأتي بعده، فاعلمه.

قوله: «عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ» في الأصولِ: «**الْمُغِيرَةُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: رَجُلٌ أَتَى**»: وعلى هذا نقرأُ (رجلٌ) بالرفعِ على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الشأنُ والأمرُ رجلٌ أتى النبيَّ ﷺ فقال.

قال النَّوويُّ: «وقد أُصْلِحَ في بعضِ النسخِ أن رجلًا أتى، وكان موجبُ هذا الإصلاحِ جهالةَ انتظامِ الأوَّلِ، وهو منتظِمٌ كما ذكرتُه، فلا يَجُوزُ تَغييرُه، انتهى»[7].

قوله: «فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ» قال النَّوويُّ: «قال العلماءُ: سببُ غضبِه ﷺ أنه كرِه مسألتَه؛ لأنه يَحتاجُ إلى أن يُجِيبَه، ويَخْشَى من

---

(١) في «م»: خالد. والمثبت من الأصل.
(٢) «صحيح البخاري» (ح:٣٤١٩).
(٣) في «م»: نقهت. والمثبت من الأصل.
(٤) في «م»: القاف. والمثبت من الأصل.
(٥) من هنا إلى نهاية الكلام ليس في «م». وأثبتناه من الأصل.
(٦) «ميزان الاعتدال» [٢/ ٥٠٧].
(٧) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ٤٩).

جوابِه مفسدَةً، وهي[١] ربَّما اعتَقَدَ السائلُ وجوبَه، أو استقَلَّه، أو اقتَصَر عليه، وكان يَقْتَضِي حالُه أكثرَ منه، وإنما اقتَصر ﷺ لِشُغْلِهِ بمصالح المسلمين وحقوقِهم وحقوقِ أزواجِه وأضيافِه والوافدين إليه، ولئلَّا يَقْتَدِيَ به كلُّ أحدٍ فيؤديَ إلى الضررِ في حقِّ بعضِهم.

وكان حقُّ السائلِ أن يَقُولَ: كم أصومُ؟ فيخصَّ السؤالَ بنفسِه؛ ليجيبَه بما يَقْتَضِيهِ حالُه، كما أجاب غيرَه بمقتضى أحوالِهم، واللهُ أعلمُ»[٢]. [١٢١/أ]

قوله: «**وَدِدْتُ أَنِّي طُوِّقْتُ ذَلِكَ**» قال القاضي: «معناه وددتُ أن أُمَّتِي مُطَوَّقَةٌ؛ لأنه عليه السلام كان يُطِيقُه وأكثرَ منه، وكان يُواصِلُ»، ورجَّحه الشيخُ محيي الدينِ[٣].

قوله: «**وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ الاثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَسَكَتْنَا عَنْ ذِكْرِ الخَمِيسِ لِمَا نَرَاهُ وَهْمًا**» ضبَطُوا «نُراه» بضمِّ النونِ وفتحِها، وهما صحيحان.

قال القاضي: «إنما تَرَكَه وسكَت عنه لقولِه: «**فِيهِ وُلِدْتُ وَفِيهِ بُعِثْتُ**»، أو «**أُنْزِلَ عَلَيَّ**»، وهذا إنما هو في يومِ الاثنينِ كما جاء في الرِّواياتِ الباقياتِ دونَ الخميسِ، فلمَّا كان في روايةِ شُعبةَ ذكرُ الخميسِ تركَه مسلمٌ؛ لأنه رَآه وهمًا»[٤].

قال القاضي: «ويَحْتَمِلُ صحَّةُ روايةِ شعبةَ[٥]، ويَرجع الوصفُ بالولادةِ والإنزالِ إلى الاثنينِ دونَ الخميسِ»[٦].

---

(١) في «م»: وهو. والمثبت من الأصل.
(٢) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ٥٠).
(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٨/ ٥٠).
(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١٣٦-١٣٧).
(٥) في «م»: سعيد. والمثبت من الأصل، و«إكمال المُعْلِم».
(٦) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١٣٧).

قال النَّوويُّ: «وهذا[1] الذي قاله القاضي متعيِّنٌ»[2].

(١١٦١) قوله: «مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ» (سرر) بفتح السينِ وكسرِها، وحكَى القاضي ضمَّها، وقال: «هو جمعُ سُرَّةٍ، ويُقَالُ أيضًا: سَرارُ بفتحِ السينِ وكسرِها، وكلُّه من الاستِسرارِ»[3].

قال الأوزاعيُّ وأبو عُبيدٍ وغيرُهم: «والمُرادُ بالسَّررِ آخرُ الشهرِ، سمِّيت بذلك لاستِسرارِ القمرِ فيها»، وقال بعضُهم: المرادُ وسطُ الشهرِ، ورَوى (د) عن الأوزاعيِّ: «سَرَرُهُ أَوَّلُهُ»[4]، ونقل الخَطَّابِيُّ عن الأوزاعيِّ أنه آخرُهُ[5].

قال البيهقيُّ في «سننه الكبير» بعدَ أن رَوَى الرِّوايتينِ عن الأوزاعيِّ: «الصحيحُ آخرُه».

ورجَّح القاضي أن سَرَرَهُ آخرُه، وعلى هذا يقالُ: هذا الحديثُ مخالفٌ للأحاديثِ الصحيحةِ في النهيِ عن تقدُّمِ رمضانَ بصومِ يومٍ أو يومين.

ويُجَابُ عنه بما أجاب المَازِرِيُّ [١٢١/ب] وغيرُه: وهو أن هذا الرجل كان معتادَ الصيامِ آخرَ الشهرِ أو نَذَرَهُ، فتَركَه لخوفِه من الدخولِ في النهيِّ عن تقدُّمِ رمضانَ؛ فبيَّن له عليه السلام أن الصومَ المعتادَ لا يَدْخُلُ في النهيِّ، إنما يُنْهَى عن غيرِ المُعْتَادِ[6].

(١١٦٣) قوله: «عَنْ حُمَيدِ بنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» اعلم أنَّ أبا هريرةَ يَرْوِي عنه اثنانِ، كلٌّ منهما حميدُ بنُ عبدِ الرحمنِ؛ أحدُهما: هذا الحِمْيَرِيُّ، والثاني: الزُّهْرِيُّ.

---

(١) في «م»: هذا. والمثبت من الأصل، و«شرح صحيح مسلم».

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ٥٢).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١٣٥).

(٤) «سنن أبي داود» (٢٣٣٠).

(٥) «معالم السنن» (٢/ ٩٧).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٥٣-٥٤).

قـال الحُمَيـدِيُّ في «جمعِـه»[١] كلُّ مـا في (خ م): «حميـدُ بـنُ عبـدِ الرحمـنِ عـن أبـي هريـرةَ فهـو الزُّهـريُّ إلا في هـذا الحديـثِ خاصَّـةً؛ حديـثِ «أَفْضَـلُ الصِّيـامِ».

وهـذا الحديـثُ لـم يَذْكُرْهُ (خ) في «صحيحِـه» فـلا ذِكْـرَ للحِمْيَـرِيِّ في (خ)، ولا في (م) إلا في هذا الحديثِ» وقـد عـدَّه في من رَوى لـه البخـاريُّ: الكلابـاذيُّ[٢] والدارَقطنـيُّ، وتعقَّبـه الصـوريُّ بـأن (خ) لـم يـروِ لـه، إنمـا رَوَى لـه (م)، ولكـن في «شـرحِ (خ)» للحافـظِ قطـبِ الديـنِ الحَلَبِيِّ أنـه لـم يَـروِ لـه (خ).

قـال شيخُنا متـع الله بحياتـه: «وذكَـر بعضُ مشـايخي ..[٣] أن (م) روى لـه ثلاثـةَ أحاديـثَ غيـرِ هـذا:

أحدُها: حديثُ ابنِ عمرَ في القدَرِ أوَّلَ الكتابِ[٤].

ثانيها: في الوصايا عن ثلاثةٍ من ولدِ سعدٍ: «**أَنَّ سَعْدًا**»، فذكَرَه[٥].

ثالثهـا: فيهـا أيضًـا عـن محمـدِ بـنِ سيرينَ عنه عـن ثلاثةٍ مـن ولدِ سـعدِ بنِ هشـامٍ عن عائشـةَ، قالت: «**كَانَ سِـتْرٌ فِيهِ تِمْثَـالُ طَيْرٍ**»[٦]، فذكَـر الحديثَ[٧].

وقـد رقَّـم عليـه المِـزِّيُّ (٤)[٨]، وتابعَـه الذهبـيُّ في «مختصـره»[٩]، فاعلمـه، وكلُّ هـذا لا يُـرَدُّ على الحُمَيـدِيِّ؛ لأنـه ليـس فيـه رِوايتُـه عـن أبـي هريـرةَ إلا فيمـا قالـه، واللهُ أعلـمُ». [١٢٢/ أ]

---

(١) «الجمع بين الصحيحين» (٢٧٧٣) بنحوه. (٢) «رجال صحيح البخاري» (١/ ١٧٦).

(٣) بياض في الأصل، و«م» بمقدار كلمتين، وكتب فوقه في «م»: كذا.

(٤) «صحيح مسلم» (٨). (٥) «صحيح مسلم» (١٦٢٨).

(٦) «صحيح مسلم» (٢١٠٧): «كان لنا ستر فيه تمثال طير».

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٥٥)، و«التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٣/ ٧٤-٧٦).

(٨) «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٨٢). (٩) «تذهيب تهذيب الكمال».

(١١٦٤) **قوله: «ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»** فيه دَلالةٌ لمذهبِ الشافعيِ وأحمدَ وداودَ ومُوافِقيهِم في صومِ هذه السِّتَّةِ، وقال مالكٌ وأبو حنيفةَ: يُكْرَهُ ذلك؛ قال مالكٌ في «الموطَّأ»: «ما رأيتُ أحدًا من أهلِ العلمِ يَصُومُها؛ قالوا: فيُكْرَه لِئَلَّا يُظَنَّ وُجُوبُها».

ودليلُ الشافعيِّ وموافقيه هذا الحديثُ الصحيحُ الصريحُ؛ فإذا ثبَتتِ السنَّةُ لا تُتْرَكُ لقولِ بعضِ الناسِ أو أكثرِهم أو كلِّهم لها، وقولُهم: «لِئَلَّا يُظَنَّ وُجُوبُها» ينتقِضُ بصومِ عرفةَ وعاشوراءَ وغيرِهما من الصومِ المندوبِ.

وإنما كان ذلك كصيامِ الدهرِ؛ لأن الحسنةَ بعشرِ أمثالِها، فشهرٌ بعشرةِ أشهرٍ، وستَّةُ أيامٍ بشهرينِ، وقد جاء هذا في حديثٍ مرفوعٌ في (س)[1].

(١١٦٥) **قوله: «قَدْ تَوَاطَتْ»** أي: تَوَافَقَتْ، كذا هو في النسخِ بطاءٍ، ثم تاءٍ، وهو مهموزٌ، وكان يَنْبَغِي أن يُكْتَبَ بألفٍ بينَ الطاءِ والتاءِ صورةً بالهمزةِ، ولا بُدَّ من قراءَتِه مهموزًا.

قوله: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ القَدْرِ» (تَحَرَّوْا) أي: اجتَهِدُوا.

قوله: «فِي العَشْرِ الغَوَابِرِ» يَعْنِي: البواقي، وهنَّ الأواخرُ.

قوله: «تَحَيَّنُوا لَيْلَةَ القَدْرِ» أي: اطلُبوا حينَها.

(١١٦٦) **قوله: «فَنُسِّيتُهَا...»** إلى آخرِه. (نُسِّيتها) الأوَّلُ: بضمِّ النونِ وتشديدِ السينِ، والثاني: بفتحِ النونِ وتخفيفِ السينِ.

(١١٦٧) **قوله: «فِي مُعْتَكَفِهِ»** المعتكَفُ بفتحِ الكافِ: مكانُ الاعتكافِ. [٢٢/ ب]

---

(١) «سنن النسائي» (٢٣٩١).

وانظر لما سبق: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٥٦).

قوله: «**فِي قُبَّةٍ تُرْكِيَّةٍ**» أي: صغيرةٍ من لُبُودٍ.

قوله: «**وَرَوْثَةُ أَنْفِهِ**» روثةُ الأنفِ: مقدِّمةُ الطرفِ المحدودِ منه، وهي الأرنبةُ، قاله صاحبُ «المطالعِ»[١].

قوله: «**قَزَعَةً**» القزعةُ: القطعةُ من السحابِ.

قوله: «**أَمَرَ بِالْبِنَاءِ فَقُوِّضَ**» أي: أُزيلَ.

قوله: «**جَاءَ رَجُلَانِ يَحْتَقَّانِ**» وكذا «**فَتَلَاحَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ**» في روايةٍ أخرى.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «قال بعضُ أشياخي: الرجلانِ: كعبُ بنُ مالكٍ وعبيدُ اللهِ ابنُ أبي حَدْرَدٍ، وعزَى ذلك إلى ابنِ دِحيةَ في «العلمِ المشهورِ»[٢] انتهى.

ويَحْتَقَّان: يَفْتَعِلان من الحقِّ، وأصلُه: (يَحْتَقِقَانِ) فسكنتِ القافُ الأولى، وأُدغِمَتْ في الثانيةِ لاجتماعهما.

(١١٦٨) قوله: «**وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُنَيْسٍ يَقُولُ: ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ**» أي: ليلةَ ثلاثٍ وعشرين، وهذا على لغةٍ شاذَّةٍ أنه[٣] يَجُوزُ حذفُ المضافِ، ويَبْقَى المضافُ إليه مجرورًا، وفي بعضِ النُّسخِ: «**ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ**»، وهو ظاهرٌ.

(١١٧٠) قوله: «**وَهِيَ مِثْلُ شِقِّ جَفْنَةٍ**» قال القاضي: «فيه إشارةٌ إلى أنها -يعني ليلةَ القدرِ- إنما تَكُونُ في أواخرِ الشهرِ؛ لأنَّ القمرَ لا يَكُونُ كذلك عندَ طُلُوعِه إلا في آخرِ الشهرِ والله أعلم»[٤].

---

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ١٩٣).

(٢) انظر «التوضيح» (٣/ ١٦٢).

(٣) قوله: أنه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١٤٨).

(١١٧٢) **قوله: «آلْبِرَّ تُرِدْنَ؟»** (آلبر) ممدودُ الهمزةِ، وهي همزةُ الاستفهامِ، وهو [١٢٣/ أ] إنكارٌ، و(البرَّ) منصوبٌ على أنه مفعولٌ لـ (تُرِدْنَ) مقدَّمٌ.

قوله: «فَقُوِّضَ» أي: أُزِيلَ، وقد تَقَدَّم.

(١١٧٤) **قوله: «وَشَدَّ المِئْزَرَ»** هو الاجتهادُ في العبادةِ، وقيل: كنايةٌ عن اعتزالِ النساءِ.

(١١٧٦) **قوله: «عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَائِمًا فِي العَشْرِ قَطُّ»**: قد رآه غيرُها، ولا يَلْزَمُ من عدمِ رُؤْيَتِهَا العدمُ.

ورَوَى (د)[1] وأحمدُ[2] و(س)[3] عن هُنَيْدَةَ بنِ خالدٍ عن امرأتِه عن بعضِ أزواجِ النبيِّ ﷺ قالت: **«كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصُومُ تَسْعَ ذِي الحِجَّةِ، وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، أَوَّلَ اثْنَيْنِ مِنَ الشَّهْرِ، وَالْخَمِيسَ»** لفظُ أبي داودَ، وفي روايةِ أحمدَ و(س): **«وَخَمِيسَيْنِ»**، واللهُ أعلمُ[4].



---

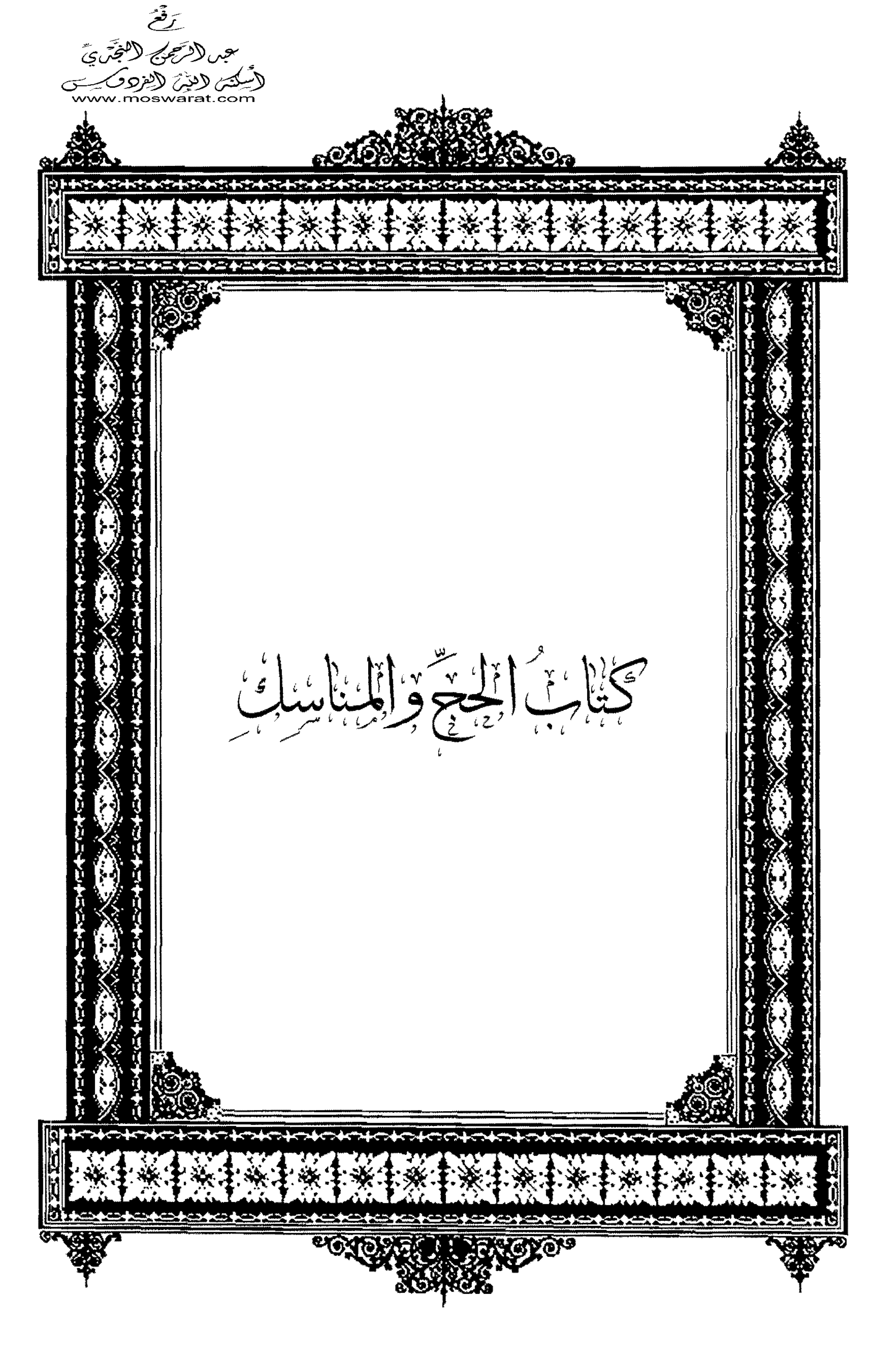
(١) «سنن أبي داود» (٢٤٣٧).

(٢) «مسند أحمد» (٢٢٣٣٤).

(٣) «سنن النسائي» (٢٤١٧).

(٤) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٧٢).





كتاب الحج والمناسك



كتابُ الحجِّ والمناسِكِ

الحجُّ[1] في اللُّغةِ: القصدُ، وفي الشرعِ: قصدُ الكعبةِ للنُّسُكِ، وقام الإجماعُ ودلائلُ الكتابِ والسنَّةِ على فرضيَّتِهِ.

واختَلَفُوا متى فُرِضَ على آراءٍ؛ أغربُها: قبلَ الهجرةِ، وأقربُها: قولان: سنةُ خمسٍ، أو سنةُ ستٍّ، وقيل: سنةُ ثمانٍ، وقيل: سنةُ تسعٍ، وصححَّه القاضي عياضٌ[2]، وقيل: سنةُ سبعٍ، وقيل: سنةُ عشرٍ، وهما غريبان[3].

قال الشيخُ محيي الدينِ: «والراجحُ: مَن قال: إنه سنةُ خمسٍ أو ستٍ»[4].

قال ابنُ إسحاقَ: «لم يَبْعَثِ اللهُ نبيًّا بعدَ إبراهيمَ إلا وقد حجَّ البيتَ»[5].

وعن بعضٍ من أَلَّف في المناسكِ حكايةَ وجهينِ في أنه هل فُرِضَ على الأُمَمِ قبلَنا أو لا؟ وصحَّح أنه لم يُفْرَضْ إلا على هذه الأمَّةِ، وهذا غريبٌ.

(١١٧٧) **قوله: «لا يَلْبَسُ»** هو من بديعِ الكلامِ، فإن السائلَ سأله عما يَلْبَسُهُ المُحْرِمُ، فقال: لا يَلْبَسُ كذا وكذا؛ فَحَصَلَ الجوابُ أنه لا يَلْبَسُ المذكوراتِ، ويَلْبَسُ ما سوى ذلك، وكان التصريحُ بما لا يَلْبَسُ أولى؛ لأنه منحَصِرٌ.

(١١٨٠) **قوله: «وَعَلَيْهَا خَلُوقٌ»** الخلوقُ بفتحِ الخاءِ المعجمةِ، وهو نوعٌ من الطِّيبِ يُعْمَلُ فيه زَعْفَرَانٌ.

---

(١) من هنا إلى بداية قوله: ولا يلتمس. ليس في الأصل. ومثبت من «م».

(٢) «إكمال المُعْلِم» (١/ ٢١٧).

(٣) انظر: «التوضيح» (١١/ ١١).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ٢٢٠).

(٥) العبارة في «سيرة ابن إسحاق» (ص٩٥): «ما من نبي إلا وقد حج البيت، إلا ما كان من هود وصالح».

قوله: «**فَقَالَ: أَيَسُرُّكَ**» القائلُ هو عمرُ بنُ الخطَّابِ، كما بيَّنَه فيما يأتي.

قولـه: «**كَغَطِيطِ البَكْرِ**» الغطيطُ: الصوتُ الذي يُرَدِّدُهُ النائـمُ [١٢٤/ ب] مع نفسِه، والبَكْرُ: هـو الفتيُّ من الإبلِ.

قولـه: «**وَعَلَيْهِ مُقَطَّعَاتٌ يَعْنِي جُبَّةً**» المُقطعاتُ بفتحِ الطاءِ المشـددَّةِ: الثيابُ المخيطةُ، وقد أوضَحَهُ بقولِه: «**جبَّةً**».

قوله: «**يَغِطُّ سَاعَةً**» (يَغِطُّ) بكسرِ الغينِ المعجمةِ.

قولـه: «**فَاغْلِسْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ**» إنمـا أمر بالثلاثِ مبالغةً في إزالـةِ اللَّـونِ والريـحِ، والواجبُ الإزالـةُ، فإن حصَلَتْ بمرَّةٍ لِخِفَّتِهِ، لـم تَجِبِ الزِّيادَةُ، ولعلَّ الطِّيبَ الـذي كان على هذا الرجلِ كان كثيرًا، ويُؤَيِّدُه: «**مُتَضَمِّخٌ**».

قال القاضي: «ويَحْتَمِلُ أنه كرَّر القولَ ثلاثَ مرَّاتٍ»[١].

قال النَّوويُّ: «الصوابُ ما سبَق»[٢].

قولـه: «**حَدَّثَنَـا رَبَـاحُ بـنُ أَبِـي مَعْـرُوفٍ**» (رَبَـاحُ) بالبـاءِ الموحَّـدَةِ، مكِّيٌّ. عـن: مجاهـدٍ وعطـاءٍ، وعنـه العَقَـدِيُّ وأبـو نُعيـمٍ، قـال أبـو حاتـمٍ: «صالـحٌ»[٣]، وضعَّفَـه ابـنُ معيـنٍ[٤]، رَوَى لـه (م س).

(١١٨١) قولـه: «**لِأَهْـلِ المَدِينَـةِ ذَا الحُلَيْفَـةِ**» (ذو الحُلَيفَـةِ) أَبْعَـدُ المواقيـتِ مـن مكَّـةَ، بينَهُمـا نحـوُ عشـرِ مراحـلَ أو تسـعٍ، وهـي قريبـةٌ مـن المدينـةِ علـى نحـوِ[٥] سـتَّةِ أميـالٍ منهـا.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١٦٨).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٧٩).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٨٩).

(٤) «تاريخ يحيى بن معين رواية ابن محرز» (١/ ٦٩، ٧٤).

(٥) في «م»: نحو على. والمثبت من الأصل.

و(**الْجُحْفَةُ**) وهي ميقاتُ الشامِ ومصرَ، على ثلاثِ مراحلَ من مكَّةَ، على طريقِ المدينةِ.

و(**يَلَمْلَمُ**) جبلٌ من جبالِ تِهامةَ على مرحلتين من مكَّةَ.

و(**قَرْنُ المَنَازِلِ**) وهو على نحوِ مرحلتين من مكَّةَ، وهي أقربُ المواقيتِ إلى مكَّةَ.

قوله: «وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ»(١) (قرن) يُقْرَأُ منوَّنًا، وإنما حُذِفَتِ الألفُ منه؛ لأنه جرت عادةُ بعضِ المُحَدِّثينَ أنهم يكتُبون: «سَمِعْتُ أَنَسَ» بغيرِ ألفٍ، [١٢٤/ أ] ويُقْرَأُ بالتنوينِ، ويَحْتَمِلُ أن يُقْرَأَ منصُوبًا بغيرِ ألفٍ، ويَكُونُ أراد به البُقْعَةَ؛ فتَرَكَ صَرْفَه.

(١١٨٢) قوله: «مُهَلُّ أَهْلِ المَدِينَةِ» مُهَلُّ بضمِّ الميمِ وفتحِ الهاءِ وتشديدِ اللَّامِ أي: موضعُ إهلالِهم.

(١١٨٣) قوله: «وَمُهَلُّ أَهْلِ العِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ» قال الدارَقطنيُّ: «أخرج (م) من حديثِ ابنِ جُريجٍ عن أبي الزُّبيرِ عن جابرٍ أن النبيَّ قال: «**وَمُهَلُّ العِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ**»، وفي هذا نظرٌ»(٢).

قال شيخُنا متع الله بحياته: «لم يَجْزِمْ جابرٌ برفعِه، وقد قال الدارَقطنيُّ: إنه حديثٌ ضعيفٌ، واستدلَّ لضعفِه بعدمِ فتحِ العراقِ، وفيه نظرٌ، لأنه(٣) لا يَمْنَعُ أن يُخْبِرَ النبيُّ ﷺ بأنه سيُفْتَحُ، ويَكُونُ ذلك من مُعجِزَاتِ النبوَّةِ، كما وقَّتَ لأهلِ الشامِ (**الجُحْفَةَ**) في جميعِ الأحاديثِ الصحيحةِ، ولم تَكُنْ فُتِحَتْ»(٤).

---

(١) «قرن» منصوب منون بالفتح، وقد نص عليه المصنف؛ وعلَّل ذلك بأنه من عادة المحدثين، وهي كذلك لغة قليلة لربيعة بأنهم يقفون على المنصوب المنون بالسكون فلا حاجة لألف الإطلاق.

(٢) «الإلزامات» (ص٤٩٤، ٥١١).

(٣) قوله: لأنه. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٤) هو كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٨/ ٨١-٨٢).

وعنـدَ الشـافعيةِ خـلافٌ في (ذَاتِ عِـرْقٍ) هـل هـي ميقـاتٌ بالنـصِّ أو باجتهـادِ عمـرَ؟

وجهـان: **أصحُّهمـا**: إنـه باجتهـادِ عمرَ؛ وسببُه تضعيفُ حديثِ جابرٍ، وفي «الأم»[(١)] أنـه بتوقيتِـه، وذلك صريحٌ في صحيـح (خ)[(٢)]، وفي (د س) من حديثِ عائشـةَ[(٣)] أن رسـولَ اللهِ ﷺ وقَّـت لأهـلِ العـراقِ **(ذاتَ عِرقٍ)**[(٤)] بإسنادٍ جيِّدٍ.

(١١٨٤) قوله: «إِنَّ الحَمْدَ» يُروَى بكسرِ الهمزةِ وفتحِها، والأوَّلُ أجودُ.

قـال ثعلـبٌ: «الاختيـارُ الكسـرُ، وهـو الأجـودُ في المعنـى مـن الفتـحِ؛ لأنَّ مـن كسَـر جعَـل معنـاه: أن الحمـدَ والنعمـةَ لـك علـى كلِّ حـالٍ، ومَـن فتَـح قـال: معنـاه: لَبَّيْـكَ لهـذا السـببِ»[(٥)].

والمعـروفُ عنـدَ الشـافعيَّةِ أن الكسـرَ أصـحُّ وأشـهرُ، لكـن في «تفسيرِ الزمخشـريِّ» في آخـرِ (يس): أن الفتـحَ للشـافعيِّ، [٢٤/ ب] والكسـرَ لأبـي حنيفـةَ، ولفظُـه: «فتَـح الشـافعيُّ وكسَـر أبـو حنيفـةَ»[(٦)]، فاعلمه، وهـو غريبٌ.

قوله: «وَالنِّعْمَةَ لَكَ» (النعمة) المشهورُ فيها النصبُ.

قـال القاضـي: «ويَجُـوزُ رفعُهـا علـى الابتـداءِ ويَكُـونُ الخـبرُ محذوفًـا، قـال ابـنُ الأنبـاريِّ: «وإن شـئتَ جعلـتَ خـبرَ (إن) محذوفًـا؛ تقديـرُه: إنَّ[(٧)] الحمـدَ لـك والنعمـةُ مسـتقرَّةٌ لـك»[(٨)].

---

(١) «الأم» (٣/ ٣٤٢).

(٢) «صحيح البخاري» (١٥٣١).

(٣) في الأصل، «م»: ابن عباس. والمثبت من «سنن أبي داود»، و«سنن النسائي» فقد روياه من حديثها، وكذا ذكره المِزي في «تحفة الأشراف» [١٧٤٣٨] في مسند أم المؤمنين عائشة.

(٤) «سنن أبي داود» (ح:١٧٣٩)، و«سنن النسائي» (ح:٢٦٥٣)، (ح:٢٦٥٦).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٨٨).

(٦) «تفسير الكشاف للزمخشري» (٤/ ٢٩).

(٧) قوله: إن. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٨) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١٧٧).

قولـه: «وَالرَّغْبَـاءُ إِلَيْـكَ» (الرَّغبـاء) بفتـحِ الـرَّاءِ مـعَ المـدِّ، وبضمِّهـا مع القصرِ، والمدُّ أكثرُ، وقال بعضُ أهلِ اللُّغةِ بالفتحِ والقصرِ أيضًا، حكاه القاليُّ؛ ومعناه كلُّه الطلبُ والمسألةُ[1].

قولـه: «تَلَقَّفْتُ التَّلْبِيَةَ» التلقُّفُ: سرعةُ التناوُلِ لما يُلقَى إليك من شيءٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ﴾[2] أي: تَبْتَلِعُه بسرعةٍ، ويُقالُ: تلقَّفَهُ والْتَقَفَهُ إذا أخذه أخذًا سريعًا.

ومن روَى: «تَلَقَّيتُ» أي: قَبِلْتُ وأخذتُ، ومنه: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[3] أي: قَبِلَ وأخَذَ.

قال القاضي: «ورُوِيَ: «تَلَقَّنْتُ» بالنونِ»[4].

قولـه: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ يُهِلُّ مُلْبِدًا» فيه استحبابُ تلبيدِ الرأسِ قبلَ الإحرامِ، وقد نصَّ عليه الشافعيُّ والأصحابُ؛ وهو ضَفْرُ الرأسِ بالصمغِ والخَطْمِيِّ وشِبهِهما مما يَضُمُّ الشعرَ، ويُلْزِقُ بعضَه ببعضٍ، ويمنَعُه التَّمَعُّطَ والقَمْلَ؛ فيُستَحَبُّ لكونِه أرفقَ به[5].

(١١٨٥) قوله: «قَدْ قَدْ» إلى آخرِه: «قد قد» بإسكانِ الدالِ فيهما، وكسرِها[6] معَ التنوينِ، ومعناه كفاكُم هذا الكلامُ فاقتَصِروا عليه، هنا انتهى كلامُ النبيِّ عليه الصلاة والسلام، ثم رجَع الراوي [١٢٥/ أ] إلى حكايةِ كلامِ المشركين.

---

(١) انظر: «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١٧٨).

(٢) سورة طه، الآية (٦٩).

(٣) سورة البقرة، الآية (٣٧).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١٧٨).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٩٠).

(٦) في «م»: وكسرهما. والمثبت من الأصل.

(١١٨٧) قوله: «لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ» قال المَازِرِيُّ: «يَحْتَمِلُ أن مُرادَه: لا يصنَعُها غيرُك مجتَمِعَةً، وإن كان يَصْنَعُ بعضَها»[١].

قوله: «وَلَا تَمَسُّ مِنَ الأَرْكَانِ إِلَّا اليَمَانِيَّيْنِ» الركنانِ اليمانِيَّانِ؛ الأوَّلُ: الركنُ اليمانيُّ، والثاني: الركنُ الذي فيه الحجرُ الأسودُ، ويُقَالُ له: العِراقيُّ؛ لكونهِ إلى جهةِ العراقِ، وقيل للذي قبلَه: اليمانيُّ؛ لأنه إلى جهةِ اليمنِ، ويُقالُ لهما: اليمانِيَّان تغليبًا.

فاليمانِيَّان باقيان على قواعدِ إبراهيمَ، بخلافِ الشامِيَّيْنِ؛ فلهذا لم يُسْتَلَما، ثم إن العِراقيَّ من اليمانيينَ اختُصَّ بفضيلةٍ أخرى وهي الحجرُ الأسودُ؛ فاختُصَّ لذلك معَ الاستلامِ بتقبيلِه ووضعِ الجبهةِ عليه، بخلافِ اليمانيِّ، واللهُ أعلمُ.

قوله: «وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ» (تصبُغُ) بضمِّ المُوَحَّدَةِ وفتحِها، لُغتانِ مشهورتانِ، حكاهُما الجَوْهَرِيُّ وغيرُه.

قال المَازِرِيُّ: «قيل: المرادُ في هذا الحديثِ صبغُ الشعرِ، وقيل: الثوبُ».

قال: «والأشبهُ أن يكُونَ صبغُ الثيابِ؛ لأنه أخبر أن النبيَّ ﷺ صبغَ، ولم يُنْقَلْ عنه أنه صبَغ شعرَه»[٢].

قال القاضي: «وهذا أظهرُ الوجهين، وإلا فقد جاءَت آثارٌ عن ابنِ عمرَ بيَّنَ فيها تصفيرَ ابنِ عمرِ لحيَتَهُ، واحتجَّ بأن النبيَّ ﷺ كان يُصَفِّرُ لحيتَه بالورسِ والزَّعفرانِ، رواه (د)[٣]، وذكَر أيضًا في حديثٍ آخَرَ احتجاجَه بأن النبيَّ ﷺ كان يَصْبُغُ بها ثيابَه حتى عِمامَتَهُ»[٤] انتهى كلامُ الشيخِ محيي الدينِ[٥]. [١٢٥/ ب]

---

(١) «المعلم بفوائد مسلم» (٢/ ٧٣).
(٢) «المعلم بفوائد مسلم» (٢/ ٧٣).
(٣) «سنن أبي داود» (٤٢١٠).
(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١٨٤).
(٥) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ٩٥-٩٦).

(١١٨٧) **قوله: «عَنِ ابْنِ قُسَيْطٍ»** هو يزيدُ بنُ عبدِ اللهِ، و(قُسيط) بقافٍ مضمومةٍ، وسينٍ مهمَلةٍ مفتوحةٍ، وإسكانِ المثنَّاةِ تحتُ، وثَّق يزيدَ (س)[1]، تُوُفِّيَ سنةَ ١٣٣.

قوله: «فِي الغَرْزِ» (الغرز) بفتحِ الغينِ المعجمةِ، ثم راءٍ ساكنةٍ، ثم زايٍ: وهو ركابُ كورِ البعيرِ إذا كان من جلدٍ أو خشبٍ، وقيل: هو للكورِ كالرِّكابِ للسرجِ.

(١١٨٨) **قوله: «مَبْدَأَهُ»** قال القاضي: «هو بفتحِ الميمِ، وضمِّها، والباءِ الساكنةِ فيهما؛ أي: ابتَدَأَ حجَّه»[2]، و(مبدأه) منصوبٌ على الظرفِ؛ أي: في ابتدائِه.

(١١٨٩) **قوله: «لِحُرْمِهِ»** بضمِّ الحاءِ وكسرِها، والضمُّ أكثرُ، ولم يَذْكُرِ الهرويُّ وغيرُه غيرَه، وأنكَر ثابتٌ الضمَّ على المُحَدِّثينَ، وصوَّب الكسرَ[3].

(١١٩٠) **قوله: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الطِّيبِ»** الوبيصُ: البريقُ واللَّمَعانُ.

قوله: «فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللهِ» المَفرِقُ بفتحِ الميمِ وكسرِ الراءِ، هكذا اقتَصر عليه الشيخُ محيي الدينِ[4]، وفي «المطالع»: «يُقالُ بفتحِ الميمِ والراءِ، وكسرِهما؛ وهو وسطُ الرأسِ»[5].

(١١٩٢) **قوله: «مَا أُحِبُّ أَنْ أُصْبِحَ مُحْرِمًا أَنْضَخُ طِيبًا»** وفي قولِ عائشةَ الآتي: «ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْضَخُ طِيبًا» كلُّه بالخاءِ المعجمَةِ؛ أي:

---

(١) ينظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٧٩).
(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١٨٧).
(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٩٨).
(٤) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ١٠١-١٠٢).
(٥) «مطالع الأنوار» (٥/ ٢٢٠).

يَفُورُ منه الطيبُ، ومنه: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾[١]، وهو المشهورُ، ولم يذكُرِ القاضي[٢] وغيرُه غيرَه، وضبَطه بعضُهم بالمهمَلةِ وهما متقاربان.

قال القاضي: «قيل: إنه بالمعجمةِ أقلُّ منه بالمهملةِ، وقيل عكسُه، وهو أشهرُ»[٣]، ونقل هذين القولين ابنُ قُرْقُولَ، وزاد زياداتٍ[٤].

قوله: «ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ» هذا يُحْمَلُ على أنه كان برضاهُنَّ، أو أن القَسْمَ ليس واجبًا عليه ﷺ، والراجحُ عند الشافعيةِ وجوبُه عليه.

(١١٩٣) قوله: «عَنِ الصَّعْبِ بنِ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيِّ» (جثامة) بفتحِ الجيمِ، ثم مثلَّثةٌ مشدَّدةً، واسمُه يزيدُ بنُ قيسٍ الكِنَانيُّ الليثيُّ، كان نزل ودَّانَ، روى له (ع) وأحمدُ، قال النَّوويُّ في «تهذيبه»: «تُوُفِّيَ في خلافةِ أبي بكرٍ»[٥].

قوله: «وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ» (الأبواءُ) و(ودَّانُ) مكانان بينَ مكَّةَ والمدينةِ.

(١١٩٦) قوله: «حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاحَةِ» (القاحة) بالقافِ والحاءِ المهمَلةِ، هذا الصوابُ، ووَهِمَ بعضُهم فذكَرها بالفاءِ[٦]، وهو وادٍ على نحوِ ميلٍ من السُّقْيَا، وعلى ثلاث[٧] مراحلَ مِنَ المدينةِ.

قوله: «فَمِنَّا الْمُحْرِمُ وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرِمِ» هذا كان قبلَ توقيتِ المواقيتِ، وقيل غيرُ ذلك.

قوله: «إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ» الطعمةُ بضمِّ الطاءِ؛ أي: طعامٌ.

---

(١) سورة الرحمن، الآية (٦٦).

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١٨٩).

(٣) المصدر السابق (٤/ ١٩٣).

(٤) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢٩٤-٢٩٥).

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٤٩).

(٦) نسبه النووي في «شرح صحيح مسلم» (٨/ ١٠٧-١٠٨) إلى بعض الرواة عن البخاري.

(٧) في «م»: ثلاثة. والمثبت من الأصل.

قوله: «**يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَيَّ**» كذا وقع في النسخ: (إليَّ) بتشديد الياءِ، قال القاضي: «هذا خطأٌ وتصحيفٌ وقع[1] في روايةِ بعضِ الرُّواةِ عن مسلمٍ، والصوابُ: «**يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ**» فأسقَط لفظةَ (بعضٍ)، والصوابُ إثباتُها كما هو مشهورٌ في باقي الرِّواياتِ؛ لأنهم لو ضحِكوا إليه لكانت إشارةً منهم، وقد قالُوا إنهم لم يُشِيروا إليه»[2].

قال النَّوويُّ: «لا يُمكِنُ ردُّ هذه الروايةِ، فقد صحَّت هي والروايةُ الأخرى، وليس في واحدةٍ منهما دَلالةٌ ولا إشارةٌ إلى الصيدِ، فإن مجرَّدَ الضحكِ ليس فيه إشارةٌ»[3]. [١٢٦/ ب]

قوله: «**أَرْفَعُ فَرَسِي شَأْوًا**» الشأوُ: الطَّلْقُ، ومعناه: أركضُه شديدًا وقتًا، وأسوقُه بسهولةٍ وقتًا.

قوله: «**وَهُوَ قَائِلٌ السُّقْيَا**» من القيلولةِ، هذا الصوابُ، ورواه بعضُهم بالباءِ الموحَّدَةِ، وكأنه تصحيفٌ.

(١١٩٨) قوله: «**تُقْتَلُ بِصُغْرٍ لَهَا**» أي: بمذلَّةٍ وإهانةٍ.

قوله: «**قَالَ: خَمْسٌ**» هو منونٌ.

قوله: «**وَالحَرَمِ**» هو بفتحِ الحاءِ والراءِ؛ أي: في حرمِ مكَّةَ، وقيل بضمِّ الحاءِ والراءِ؛ أي: المواضعِ الحُرُمِ، ولم يَذْكُرِ القاضي غيرَه[4]، والفتحُ أظهَرُ.

قوله: «**وَالْغُرَابُ الأَبْقَعُ**» (الأبقع): الذي فيه سوادٌ وبياضٌ.

قوله: «**بِقَتْلِ خَمْسٍ فَوَاسِقَ**» (خمس) مضافةٌ، وليست منوَّنةً.

(١١٩٩) قوله: «**يَعْنِي ابنُ أَبِي حَازِمٍ**» الصوابُ حذفُ أبي[5].

---

(١) قوله: وقع. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٠٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١١١).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢١١).

(٥) وهو كذلك في مطبوع «صحيح مسلم».

(١٢٠١) **قوله:** «**وَرَأْسُهُ يَتَهَافَتُ**» أي: يَتَساقَطُ.

قوله: «**أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقٍ**» (الفرق) بفتحِ الرَّاءِ وسكونِها، لغتان، وفسَّره في الروايةِ الثانيةِ: «**ثَلَاثَةِ آصُعٍ**» وكذا هو كذا في «صِحاحِ الجَوهريِّ» أنهما لغتان، وفي «نهاية» ابنِ الأثيرِ أنه بالفتحِ كذلك، وأما بالسكونِ فهو مائةٌ وعشرون رطلًا[١].

قوله: «**فَقَمِلَ رَأْسُهُ**» قمل بفتحِ القافِ، وكسرِ الميمِ؛ أي: كثُر قملُه.

قوله: «**أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ، لِكُلِّ مِسْكِينَيْنِ[٢] صَاعٌ**» قال المحبُّ الطبريُّ في [١٢٧/ أ] «منسكه»: «وأمَّا ما وقَع في بعضِ الرواياتِ عن عبدِ اللهِ بنِ معقِلٍ: «**أَوْ يُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ صَاعٌ**» فهو وَهْمٌ، والصوابُ ما رواه الجمُّ الغفيرُ عنه» انتهى، ولم يُنبه[٣] على هذا الوهمِ القاضي في الشرحِ -فيما علمتُ- ولا النَّوويُّ.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «ولم أره إلا في كلامِ هذا الرجلِ، وهو حسنٌ مليحٌ، وكأنهما وقَع لهُما ما في هذا الأصلِ: (مسكينين) بالتثنيةِ، ووقَع للمُحِبِّ ما في الهامشِ (مسكينٌ) بالإفرادِ، واللهُ أعلمُ».

وقد ذكَر هذا المكانَ صاحبُ «المطالع» فقال ما لفظُه: «(لكلِّ مسكينٍ صاعٌ) كذا للعُذْرِيِّ، وعندَ الكافَّةِ: (لكلِّ مِسْكِينَيْنِ صاعُ)، وهو الصوابُ كما في غيرِ هذا الحديثِ»[٤] انتهى.

---

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/ ٤٣٧).

(٢) في الهامش: (مسكين) وكتب عليها (خ) يعني أنه في نسخة.

(٣) في «م»: يتنبه. والمثبت من الأصل.

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٩٣). وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ في «فتح الباري» (٤/ ١٨): وأما ما وقع في بعض النسخ عند مسلم من رواية زكريا عن ابن الأصبهاني أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع فهو تحريف ممن دون مسلم والصواب ما في النسخ الصحيحة لكل مسكينين بالتثنية وكذا أخرجه مسدد في مسنده عن أبي عوانة عن بن الأصبهاني على الصواب.

(١٢٠٤) قوله: «حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَلَلٍ» (ملل) بفتحِ الميمِ ولامينِ، وهو موضعٌ على ثمانيةٍ وعشرين مِيلًا من المدينةِ، وقيل: على اثنين وعشرين، حكاهما القاضي[١]، وفي «المطالع»[٢] على ثمانيةَ عشرَ، كذا وقفتُ عليه في نسخةٍ، قاله شيخُنا متع الله بحياته.

قوله: «أَنِ اضْمِدْهُمَا» ضَمَدَ الجُرحَ يَضْمُدُه ويَضْمِدُه وضَمَّدَهُ إذا لطَخَه، وفي «الصحاحِ» الضمُّ في المضارعِ[٣].

قال شيخُنا متع الله بحياته: والكسرُ رأيتُه في «القاموسِ»[٤] والشدُّ معروفٌ.

قوله: «فَأَرَادَ أَنْ يَكْحُلَهَا» كَحَلَ يَكْحُلُ بالضمِّ.

(١٢٠٥) قوله: «يَغْتَسِلُ بَيْنَ القَرْنَيْنِ» القرنان: خشبتان قائمتان على رأسِ البئرِ وشبهُهما من البناءِ، تُمَدُّ بينَهما خشبةٌ يُجَرُّ عليها الحبلُ المُستقَى به، ويعلَّقُ عليها البَكَرةُ. [١٢٧/ ب]

(١٢٠٦) قوله: «فَأَوْقَصَتْهُ أَوْ قَالَ فَأَقْعَصَتْهُ» (وقصته) و(أوقصته) إذا كَسَرَ عُنُقَه، و(أقعصته) أي: قتلتُه في الحالِ.

قوله: «وَلَا تُحَنِّطُوهُ» الحنوطُ: أخلاطٌ من الطيبِ.

قوله: «فَإِنَّ اللهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبِّيًا» إلى آخرِه: (ملبي وملبيا وملبِّدًا) معناه على هيئتِه التي مات عليها، ومعه علامةٌ لحَجِّه.

---

(١) «مشارق الأنوار» (١/ ٣٩٤).

(٢) «مطالع الأنوار» (٤/ ٨٢).

(٣) الذي في «الصحاح» (٢/ ٥٠١): «ضمَدَ الجُرحَ يَضْمِدُهُ ضَمْدًا بالإسكان، أي شده بالمضاد، وهي العِصابةُ ... وضَمَّدَ فلانٌ رأسَه تَضميدًا، أي شدَّهُ بعصابة أو ثوب، ما خلا العمامة. وقد ضَمَّدْتُه فتضمد».

(٤) «القاموس المحيط» (ص٢٩٥).

قوله: «عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: نُبِّئْتُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ».

قال الرَّشيدُ: «هذا يَدخُلُ في بابِ المقطوعِ على مذهبِ الحاكمِ وغيرِه، إلا أن مسلمًا لم يُورِدْه هكذا إلا بعدَ أن أورَدَه من حديثِ حمَّادٍ عن عمرٍو وأيوبَ كلَيْهما عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ مُتَّصِلًا، ثم أورد بعدَه حديثَ ابنِ عُلَيَّةَ الذي ذكَرناه؛ لِيُنَبِّهَ واللهُ أعلمُ على الاختلافِ فيه على أيُّوبَ، وإذا اختَلف حمَّادٌ وغيرُه في حديثِ أيُّوبَ، فالقولُ قولُ حمَّادٍ.

وقد رَوَى ابنُ أبي خيثَمَةَ عن يحيى بنِ معينٍ أنه قال: ليس أحدٌ في أيُّوبَ أثبتَ من حمَّادٍ.

قلت: ولهذا قدَّم مسلمٌ في هذا الحديثِ طريقَ حمَّادٍ على طريقِ ابنِ عُلَيَّةَ، واللهُ أعلمُ.

وقد أخرَجه (خ)[1] عن سليمانَ بنِ حربٍ، و(د)[2] عن مسدَّدٍ، و(س)[3] عن قتيبةَ، كلُّهم عن حمَّادِ بنِ زيدٍ عن أيوبَ عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ عن ابنِ عبَّاسٍ، فتبيَّن اتِّصالُه، والحمدُ للهِ»[4] انتهى باختصارٍ.

قوله: «فَخَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ» «حَرَامًا» حالٌ، وقد جاءتِ الحالُ من النكرةِ على قلَّةٍ، قاله الشيخُ محيي الدينِ رَحِمَهُ اللهُ[5]. [١٢٨/ أ]

قوله: «وَلَا وَجْهَهُ» قال البيهقيُّ: «ذِكْرُ الوجهِ وهمٌ من بعضِ رُواتِه في الإسنادِ، والمتنُ الصحيحُ: **«لَا تُغَطُّوا رَأْسَهُ»** كذا أخرجه البخاريُّ[6]، وذِكْرُ الوجهِ فيه غَريبٌ»[7].

---

(١) «صحيح البخاري» (١٨٥٠).
(٢) «سنن أبي داود» (٣٢٤٠).
(٣) «سنن النسائي» (٢٨٥٥).
(٤) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢١١-٢١٢).
(٥) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ١٣٠).
(٦) «صحيح البخاري» (١٨٣٩).
(٧) «السنن الكبرى» (٣/ ٣٩٣).

قال شيخُنا متع الله بحياته: «والعلَّةُ التي اطَّلعتُ أنا عليها قولُ شعبةَ: حدَّثَنِيه أبو بشرٍ، ثم سألتُه عنه بعدَ عشرِ سنينَ، فجاء بالحديثِ كما كان، إلا أنه قال: «**لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ**»؛ وهذا يَدُلُّ على ضعفِها، قال ابنُ القيِّمِ: قالوا: وقد رُوِيَ في هذا: «**خَمِّرُوا وَجْهَهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ**»[1]» انتهى.

ثم قال متع الله بحياته: «وقد عزَاها بعضُ شيوخي إلى الطُّرْطُوشيِّ في الحجِّ»[2].

وفي تخميرِ الوجهِ ثلاثةُ مذاهبَ:

أحدُها: الجوازُ.

الثاني: المنعُ.

الثالثُ: الفرقُ بينَ الحيِّ والميِّتِ؛ فإن كان حيًّا فله تغطيتُه، وإن كان مَيِّتًا لم يُخَمَّرْ، قاله أبو محمدٍ ابنُ حزمٍ[3].

قوله: «**أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرٍ**» هو العنْبَرِيُّ، واسمُه الوليدُ بنُ مسلمِ بنِ شهابٍ البصريُّ، وهو تابعيٌّ رَوى عن[4] جُنْدَبِ بنِ عبدِ اللهِ الصحابيِّ، أخرج لأبي بشرٍ (م د س)، وهو ثقةٌ[5].

قوله: «**عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ**» إلى آخرِه. قال الدَّارَقطنيُّ: «أخرج مسلمٌ حديثَ منصورٍ عن سعيدٍ عن ابنِ عبَّاسٍ في قصَّةِ المُحرِمِ الذي وقَصَهُ بعيرُه، وإنما سمِعَه منصورٌ من

---

(١) «زاد المعاد» (٢/ ٢٢٥).

(٢) عزاها إليه ابن الملقن في «التوضيح» (٩/ ٤٧٦).

(٣) انظر: «حجة الوداع» لابن حزم (ص٢٧٢) وما بعدها.

(٤) في «م»: عنه. والمثبت من الأصل.

(٥) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٨٥).

الحَكَمِ، وأخرَجَ البخاريُّ عن قُتَيْبَةَ عن جريرٍ عن منصورٍ عن الحكمِ عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وهو الصوابُ[1].

وقد تابع (خ) على إخراجِه كذلك (د) و(س) فأما (د)[2] فرَوَاه عن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ، وأما [١٢٨/ب] (س)[3] فرَوَاه عن محمدِ بنِ قُدَامةَ، وهو الجَوهريُّ، كلاهُما عن جريرٍ عن منصورِ بنِ الحَكَمِ بإسنادِه، وجريرٌ من أعلمِ الناسِ بحديثِ منصورٍ، لكِنْ مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أخرَجَ هذا الحديثَ من طُرُقٍ بائِنَةٍ مُتَّصِلَةٍ من روايةِ عمرِو بنِ دينارٍ وأبي بشرٍ جعفرِ بنِ أبي وحشيَّةَ، وغيرِهما عن ابنِ جُبيرٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ بألفاظٍ أتمَّ من حديثِ منصورٍ، واللهُ أعلَمُ»[4].

(١٢٠٧) قوله: «**حُجِّي وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي اللَّهُمَّ ...**» إلى آخره. فيه تصريحٌ بأنه يَجُوزُ للحاجِّ والمُعتَمِرِ في إحرامِه أنه إن مرِضَ تَحَلَّل، وهو قولُ عمرَ بنِ الخطَّابِ، وعليٍّ، وابنِ مسعودٍ وآخرين من الصحابةِ، وجماعةٍ من التابعينَ، وأحمدَ، وإسحاقَ، وأبي ثورٍ، وهو الصحيحُ من مذهبِ الشافعيِّ.

وقال مالكٌ وأبو حنيفةَ وبعضُ التابعينَ: «لا يَصِحُّ الاشتراطُ» وحمَلُوا الحديثَ على أنها واقعةُ عينٍ، وأنه مخصوصٌ بضُباعةَ.

وأشار القاضي إلى تضعيفِ الحديثِ، فإنه قال: «لا يَثْبُتُ في الاشتراطِ إسنادٌ[5] صحيحٌ». قال (س): لا أعلمُ أسنَدَهُ عن الزُّهريِّ عن معمَرٍ[6].

---

(١) «الإلزامات والتتبع» (ص٣٣٨).

(٢) «سنن أبي داود» (٣٢٤١).

(٣) «سنن النسائي» (٢٨٥٦).

(٤) «غرر الفوائد» (ص٢٠٥-٢٠٦).

(٥) في «م»: حديث. والمثبت من الأصل.

(٦) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٢٧).

والـذي عـرَّض بـه القاضـي وقالـه الأَصِيلِـيُّ مـن تضعيـفِ الحديـثِ فيـه نظـرٌ؛ لأنَّ الحديـثَ مشـهورٌ في (خ م د ت س) مـن طـرقٍ متعـدِّدَةٍ بأسـانيدَ كثيـرةٍ عـن جماعـةٍ مـن الصحابـةِ، وفيمـا ذكَـره (م) مـن تنويـعِ طُرُقِـهِ أبلـغُ كفايـةٍ»[1].

(١٢٠٩) **قولـه: «قَالَـتْ: نُفِسَـتْ أَسْـمَاءُ»** (نفِسَـتْ) بكسـرِ الفـاءِ بـلا خـلافٍ، والنـونُ فيهـا لغتـان؛ الضـمُّ وهـو المشـهورُ، والثانيـةُ الفتـحُ.

قـال القاضـي: «وتَجْـرِي [١٢٩/ أ] اللُّغتـان في الحيـضِ، ذكَرهمـا صاحـبُ الأفعـالِ».

قال: «وأنكَر جماعةٌ الضمَّ في الحيضِ»[2].

قوله: «بِالشَّجَرَةِ» الشجرةُ وذو الحُليفةِ والبيداءُ أماكنُ متقاربةٌ.

(١٢١١) **قولـه: «مَـنْ كَانَ مَعَـهُ هَـدْيٌ فَلْيُهِـلَّ»** الهـديُ بفتـحِ الهـاءِ، وسـكونِ الـدَّالِ، وتخفيـفِ اليـاءِ، ويَجُـوزُ كسـرُ الـدَّالِ وتشـديدُ اليـاءِ، لغتـانِ مشـهورتانِ، الأولـى أفصـحُ وأشـهَرُ، وهـو اسـمٌ لمـا يُهْـدَى إلـى الحَـرَمِ مِـن الأنعـامِ.

قولـه: «كَانَـتْ لَيْلَـةُ الحَصْبَـةِ» (ليلـةُ الحصبـةِ) بفتـحِ الحـاءِ، وإسـكانِ الصـادِ المهملتيـن، وهـي التـي بعـدَ أيـامِ التشـريقِ؛ سـمِّيت بذلـك لأنهـم نفَـرُوا مـن منًـى، فنزلُـوا في المُحَصَّـبِ، وباتـوا بـه.

قولـه: «خَرَجْنَـا مُوَافِيـنَ مَعَ رَسُـولِ اللهِ لِهِلَالِ ذِي الحِجَّـةِ» أي: مُقارنيـن لاسـتهلالِه، وكان خروجُهـم قبلَـه لخمـسٍ بَقِيْـنَ مـن ذي القعـدَةِ، كمـا صرَّحـت بـه في روايـةِ عمـرةَ التـي ذكَرهـا (م) بعـدَ هـذا الحديـثِ مـن حديـثِ عبدِ اللهِ بـنِ مَسـلمةَ عـن سـليمانَ بـنِ بـلالٍ عـن يحيـى عـن عَمـرةَ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٣١-١٣٢).
(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٢٨).

قوله: «حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ» (سرف) بفتح السينِ المهملةِ، وكسرِ الراءِ، وهو ما بينَ مكَّةَ والمدينةِ، بقربِ مكَّةَ، على أميالٍ منها، قيل: ستَّةٌ، وقيل: سبعةٌ، وقيل: تسعةٌ، وقيل: عشرةٌ وقيل: اثني عشرَ ميلًا[١].

قوله: «أَنَفِسْتِ» أي: أحضتِ، بفتحِ النونِ وضمِّها، والفتحُ أفصحُ، وأما النِّفَاسُ الذي هو الولادةُ فيُقالُ فيه بالضمِّ، ويَجُوزُ فيه الفتحُ.

قوله: «فَطَمِثْتُ» (طمثت) بفتحِ الميمِ وكسرِها، كذا قال في «المطالع»[٢] أي: حِضتُ.

قوله: «حَدِيثَةُ السِّنَ أَنْعُسُ» (أنعُسُ) بضمِّ العينِ.

قوله: «فِي أَشْهُرِ الحَجِّ»، وقوله: «يُقَالُ: الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ» قال [٢٩/ ب] الشافعيُّ وجماهيرُ الصحابةِ والتابعين فمَن بعدَهم: «هي شوَّالٌ وذو القَعْدَةِ وعشرُ ليالٍ من ذي الحِجَّةِ تَمْتَدُّ إلى الفجرِ ليلةَ النَّحْرِ»، ورُوِي عن مالكٍ أيضًا، والمشهورُ عنه شوَّالٌ وذو القَعْدَةِ وذو الحِجَّةِ بكمالِه، وهو مرويٌّ عن ابنِ عمرَ وابنِ عبَّاسٍ، والمشهورُ عنهما خلافُه[٣].

قوله: «وَفِي حُرُمِ الحَجِّ» (حرم) بضمِّ الحاءِ والرَّاءِ المهملتين، قال القاضي: «وضبَطه الأَصِيلِيُّ بفتحِ الرَّاءِ»[٤]، وكذا تابعَه ابنُ قُرْقُولَ، قال: «كأنه يُريدُ الأوقاتَ، أو المواضعَ، أو الأشياءَ، أو الحالاتِ، وإما بفتحِ الراءِ فجمعُ حُرمةٍ؛ أي: ممنوعاتُ الشرعِ ومُحَرَّمَاتُه»[٥].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٤٦).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢٧١).

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٤٩).

(٤) «مشارق الأنوار» (١/ ١٨٧).

(٥) «مطالع الأنوار» (٢/ ٢٥٦).

قوله: «**فَسَمِعْتُ بِالْعُمْرَةِ**» كذا هو في النُّسخ، قال القاضي: «كذا رَوَاه جمهورُ رُواةِ (م)، ورَوَاه بعضُهُم: «**فَمُنِعْتُ**» أي: من المنعِ، وهو الصوابُ»[١].

قوله: «**قَالَ: وَمَا لَكِ؟ قُلْتُ: لا أُصَلِّي**» فيه استحبابُ الكنايةِ عن الحيضِ، ونحوِه ممَّا يُسْتَحَى منه، ويُسْتَشْنَعُ لفظُه، إلا إذا كانت حاجةٌ لإزالةِ وَهْمٍ ونحوِ ذلك.

قوله: «**وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدْرِ نَصَبِكِ أَوْ قَالَ نَفَقَتِكِ**» هذا ظاهرٌ في أن الثوابَ والفضلَ في العبادةِ يَكْثُرُ بكثرةِ النَّصَبِ والنفقةِ، والمرادُ النَّصَبُ الذي لا يَذُمُّهُ الشرعُ، وكذا النفقةُ.

قوله: «**عَقْرَى حَلْقَى**» كذا يرويه المُحَدِّثُون بألفِ التأنيثِ، ويَكْتُبُونَه [١٣٠/ أ] بالياءِ ولا يُنَوِّنُونَهُ[٢]، وكذا نقلَه جماعةٌ كثيرةٌ.

قال الأَزْهَرِيُّ في «تهذيبه»[٣]: «قال أبو عُبيدٍ: «عَقْرَى»[٤] عقرَها اللهُ، «حَلْقَى» حَلَقَها اللهُ، قال: يعني عَقَرَ اللهُ جَسَدَها، وأصابَها بوجعٍ في حَلْقِهَا.

قال أبو عُبيدٍ: المُحَدِّثون يَرْوُونَهُ (عَقْرَى حَلْقَى)، وإنما هو (عَقْرًا حَلْقًا)، قال: وعلى هذا مذهبُ العربِ في الدعاءِ على الشيءِ من غيرِ إرادةٍ لوقوعِه»[٥]، وذكَر كلامًا آخَرَ.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٤٧).

(٢) في الأصل، و«م»: يثنونه. ولعله سبق قلم، فرواية المحدثين بلا تنوين: «عقرى وحلقى»، وفي الدعاء: «عَقْرًا وحَلْقًا» منونة، وأجازوا الدعاء بألف التأنيث المقصورة على لغة المحدثين، فالمراد «ينونونه»، انظر «إكمال المُعْلِم». (٤/ ١٢٥).

(٣) «تهذيب اللغة» (١/ ١٤٥).

(٤) في «م»: عقرها. والمثبت من الأصل، انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٥٣).

(٥) «غريب الحديث» (٢/ ٩٤).

وفي «المُحْكَم»: «يقالُ للمرأةِ (عَقْرَى حَلْقَى) معناه: عقرَها اللهُ، وحلَقَها؛ أي: حلَق شعرَها، أو أصابَها بوجَعٍ في حَلْقِها»، قال: «فعَقْرَى هنا مصدرٌ كَدَعْوَى، وقيل: معناه تَعْقُرُ قومَها وتَحْلِقُهُم بِشُؤمِها، وقيل: (العَقْرَى) الحائضُ، وقيل: عقرًا حلقًا؛ أي: عقرَها اللهُ وحَلَقَها»[1] انتهى. وقيل: جَعَلَها اللهُ عاقرًا.

قوله: «وَهُوَ غَضْبَانُ» أما غضبُه ﷺ فلانتهاكِ حُرمةِ الشرعِ، وتردُّدِهم في قَبُولِ حُكْمِه، وقد قال اللهُ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ ﴾[2] الآية.

فغَضِب النبيُّ ﷺ لما ذكَرناه من انتهاكِ الشرعِ، وللحُزنِ عليهم في نقصِ إيمانِهم بتوقُّفِهم.

قوله: «حَدَّثَتْنَا حَفْصَةُ» صوابُه: صفيَّةُ.

قوله: «أَحْسِرُهُ»: بكسرِ السينِ وضمِّها لغتان؛ أي[3]: أكشِفُه.

قوله: «بِعِلَّةِ الرَّاحِلَةِ» هو بباءٍ موحَّدَةٍ ثم عينٍ مهملةٍ مكسورتين، ثم لامٍ مشدَّدَةٍ، ثم هاءٍ.

وقال القاضي: «كذا وقَع في معظمِ الرواياتِ «نَعْلَةِ» يعني بالنونِ، وفي بعضِها بالباءِ، قال: وهو كلَامٌ يحتمل[4]. قال بعضُهم: صوابُه: «ثفنةِ الراحلةِ» أي: فخِذِها، يريدُ ما خَشُنَ من مواضعِ مبارِكِها» وصوَّبه ابن قُرْقُولَ، وذكَر كلامًا آخر وملخَّصُ الكلامِ[5].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٥٣-١٥٤).

(٢) سورة النساء، الآية (٦٥).

(٣) قوله: أي. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) في «إكمال المُعْلِم»: مختل.

(٥) كذا انتهى الكلام في «الأصل»، و«م». وبعض الكلام في شرح هذه الجملة لم يتضح في «م» بسبب التصوير.

قوله: «**وَهُوَ بِالْحَصْبَةِ**» (الحصبة) بفتح الحاءِ، وسكونِ الصادِ المهملتين؛ أي: بالمُحَصَّب.

(١٢١٣) **قوله**: «**عَرَكَتْ**» بفتحِ العينِ والراءِ؛ أي: حاضَتْ.

قوله: «**يَوْمَ التَّرْوِيَةِ**» هو الثامنُ من ذي الحِجَّةِ، وقد تقدَّم.

قوله: «**حَتَّى إِذَا طَهُرَتْ طَافَتْ**» (طهُرت) بفتحِ الهاءِ وضمِّها، والأوَّلُ أفصحُ، واعلم أن طهرَ عائشةَ هذا كان يومَ السبتِ، وهو يَومُ النحرِ في حِجَّةِ الوداعِ، وكان ابتداءُ حيضِها يومَ السبتِ أيضًا لثلاثٍ خلونَ من ذي الحِجَّةِ سنةَ عشرٍ، كما قاله أبو محمدٍ ابنُ حزمٍ في حَجَّةِ الوداعِ[1].

قوله: «**سَهْلًا**» أي: سهلَ الخُلُقِ، كريمُ الشمائلِ، لطيفًا، مُيَسِّرًا في الحقِّ.

قوله: «**إِذَا هَوِيَتْ شَيْئًا تَابَعَهَا عَلَيْهِ**» أي: شيئًا لا نَقصَ فيه في الدينِ؛ مثلُ طلبِها الاعتمارَ وغيرَه، أجابها إليه.

قوله: «**وَمَسِسْنَا الطِّيبَ**» (مَسِسْنَا) بكسرِ السينِ الأولى هذه اللغةُ المشهورةُ، وتفتَحُ في لغةٍ قليلةٍ، حكَاها أبو عُبيدةَ والجَوْهَريُّ[2].

قوله: «**كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ**» البدنةُ تُطْلَقُ على البعيرِ والبقرةِ والشاةِ، لكنَّ غالبَ استعمالِها في البعيرِ، والمرادُ بها هنا البعيرُ والبقرةُ.

(١٢١٤) **قوله**: «**فَأَهْلَلْنَا مِنَ الأَبْطَحِ**» هو بطحاءُ مكَّةَ ،وهو مُتَّصِلٌ بالمُحَصَّبِ.

(١٢١٦) **قوله**: «**صُبْحِ**» هو بضمِّ الصادِ وكسرِها.

قوله: «**تَقْطُرُ مَذَاكِيرُنَا المَنِيَّ**» هو إشارةٌ إلى قربِ العهدِ بوطءِ النِّساءِ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٥٩-١٦٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (٨/ ١٦١).

(١٢١٦) **قوله: «فَقَدِمَ عَلِيٌّ مِنْ سِعَايَتِهِ»** السعايةُ بكسرِ السينِ؛ وهي العملُ في [١٣١/أ] السعيِّ في الصدقاتِ.

قال القاضي: «وقال بعضُ علمائِنا: الذي في غيرِ هذا الحديثِ أنه إنما بَعَثَ عَلِيًّا أميرًا لا عاملًا على الصدقاتِ؛ إذ لا يَجُوزُ استعمالُ بني هاشمٍ على الصدقاتِ؛ لقولِه ﷺ للفضلِ بنِ عبَّاسٍ وعبدِ المُطَّلِبِ بنِ ربيعةَ حينَ سألاه ذلك: «**إِنَّ الصَّدَقَةَ لا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلا لِآلِ مُحَمَّدٍ**»[١]، ولم يَسْتَعْمِلْهُمَا».

قال: «ويَحْتَمِلُ أن عليًا ولِي الصدقاتِ بغيرِ أجرٍ احتسابًا، أو أُعطِيَ عِمالَتَهُ عليها من غيرِ الصدقةِ»[٢].

قال النَّوويُّ[٣]: «وهذا الذي قاله حَسَنٌ، إلا قولُه: إنَّ السَّعَايَةَ تَخْتَصُّ بالعملِ على الصدقةِ، وليس كذلك؛ لأنها تُسْتَعْمَلُ في مُطلَقِ الوِلايةِ، وإن كان أكثرُ[٤] استعمالِها في الولايةِ على الصدقةِ»؛ واستدلَّ لما قاله بحديثِ: «**لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ**»[٥].

قوله: «وَامْكُثْ حَرَامًا» أمر النبيُّ ﷺ عليًا بالبقاءِ على إحرامِه، وأمرَ أبا موسى بالتحلُّلِ؛ لأنهما أحرما كإحرامِ النبيِّ ﷺ وكان معَ النبيِّ ﷺ الهديُ؛ فشاركَه عليٌّ في أن معَه الهديَ؛ ولهذا أمرَه بالبقاءِ على إحرامِه، كما بَقِيَ عليه السلام عليه بسببِ الهديِ، وكان قارنًا؛ فصار عليٌّ قارنًا.

---

(١) رواه مسلم (١٠٧٢).
(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٥٨).
(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٦٤).
(٤) في «م»: «الثواب». والمثبت من الأصل.
(٥) رواه مسلم (١٤٣).

وأما أبو موسى فلم يكُنْ معه هديٌ؛ فصار له حكمُ الشارع لو لم يَكُنْ معَه هديٌ، وقد قال النبيُّ عليه السلام: «**لَوْلا الهَدْيُ لَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً**» وَتَحَلَّلَ فأمَر أبا موسى بذلك؛ فلهذا اختَلف أمرُه عليه السلام لهما.

قال النَّوويُ بعدَ الفراغ من ذِكرِ معناه: «فاعتَمِدْ ما ذكرتُه؛ فإنه الصوابُ»، قال: «وقد تأوَّلَهُما الخَطَّابِيُّ [١٣١/ ب] والقاضي عياضٌ تَأَوُّلين غيرَ مَرْضِيَّين، واللهُ أعلمُ»[١].

قوله: «لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِأَبَدٍ؟ قَالَ: لِأَبَدٍ» معناه: أن العمرةَ يَجُوزُ فعلُها في أشهرِ الحجِّ إلى يوم القيامةِ، والمقصودُ به إبطالُ ما كانت الجاهليَّةُ عليه وتَزْعُمُهُ مِن امتناعِ العُمرةِ في أشهُرِ الحجِّ، هذا الأصحُّ، وقيل غيرُ ذلك، واللهُ أعلمُ.

(١٢١٦) **قوله:**[٢].

هذا الكلامُ فيه تقديمٌ وتأخيرٌ؛ وتقديرُه: وقد[٣] أهلُّوا بالحجِّ مُفردًا، فقال رسولُ اللهِ: اجعلوا إحرامَكُم عمرةً، وتحلَّلُوا بعملِ العمرةِ، وهو معنى فسخِ الحجِّ إلى العمرةِ.

واختَلف العلماءُ في هذا الفسخِ:

هل خاصٌّ بالصحابةِ؟ وبه قال أبو حنيفةَ، ومالكٌ، والشافعيُّ، وجماهيرُ العلماءِ من السلفِ والخلفِ.

أوْ لهم ولغيرِهم إلى يومِ القيامةِ؟ وبه قال أحمدُ، وطائفةٌ من أهلِ الظاهرِ، ومما يُستدلُّ به للجمهورِ حديثُ أبي ذرٍّ الآتي: «**كَانَ الْمُتْعَةُ فِي الحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً**»[٤] يعني فسخُ الحجِّ إلى العمرةِ.

---

(١) «شرح مسلم» (٨/ ١٦٥).

(٢) هنا بياض في «م» بمقدار سطر.

(٣) في «م»: قد. والمثبت من الأصل.

(٤) «صحيح مسلم» (١٢٢٤).

وفي (س) عَنِ الحَارِثِ بنِ بِلَالٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَسْخُ الحَجِّ لَنَا خَاصَّةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةً؟ فَقَالَ: «**بَلْ لَنَا خَاصَّةً**»[١].

والذي في حديثِ سُراقةَ: «**بَلْ لِأَبَدِ أَبَدٍ**[٢]» فمعناه: جوازُ الاعتمارِ في أشهُرِ الحجِّ والقرانِ.

فالحاصلُ من مجموعِ الأحاديثِ أنَّ العمرةَ في أشهرِ الحجِّ جائزةٌ إلى يومِ القيامةِ، وكذلك القَرَانُ، وأن فسخَ الحجِّ إلى العمرةِ مختصٌّ بتلكَ[٣] السنةِ، واللهُ أعلمُ[٤]. [١٣٢/ أ]

(**١٢١٨**) **قوله**: «**فِي نِسَاجَةٍ**» هو بكسرِ النونِ، وتخفيفِ السينِ المهمَلةِ، وبالجيمِ، هذا المشهورُ، ووقَع في بعضِ النُّسخِ بحذفِ النونِ، ونقلَه القاضي عن روايةِ الجمهورِ، وصوَّبه وقال: الساجةُ والساجُ: ثوبٌ كالطَّيلَسانِ وشِبهِه[٥].

وعزى[٦] روايةَ النونِ للفارسيِّ، قال: «ومعناها ثوبٌ ملفَّقٌ، قال: وقال بعضُهم: النونُ خطأٌ وتصحيفٌ»، قال: «وقيل: هي الخُضرُ منها»[٧].

قال النَّوويُّ: «قلتُ: ليس كذلك، بل كلاهما صحيحٌ، ويكونُ ثوبًا مُلَفَّقًا على هيئةِ الطيلسانِ».

---

(١) «سنن النسائي» (٢٨٠٨).

(٢) في «م»: أبدًا. والمثبت من الأصل.

(٣) في «م»: بذلك. والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٦٦-١٦٧).

(٥) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٦٦)، و«مشارق الأنوار» (٢/ ٢٣٢).

(٦) في «م»: غرر. والمثبت من الأصل.

(٧) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٦٦)، و«مشارق الأنوار» (٢/ ٢٣٢).

ثم قال: «وقال الأَزهريُّ: طيلسانٌ مقوَّرٌ يُنْسَجُ كذلك، وقيل: الخشنُ[١]، ولامُه مفتوحةٌ ومكسورةٌ، وضمُّها قليلٌ»[٢].

قوله: «**عَلَى الْمِشْجَبِ**» الأعوادُ التي تُوضَعُ عليها الثيابُ ومتاعُ البيتِ.

قوله: «**وَاسْتَثْفِرِي**» الاستثفارُ: هو أن تَشُدَّ في وسطِها شيئًا، وتأْخُذَ خِرقةً عريضةً تجعَلُها على محلِّ الدَّمِ، وتشدُّ طرَفَها من قُدَّامِها ومن ورائِها في ذلك المشدودِ في وسطِها، وهو يُشْبِهُ ثفرُ الدَّابَّةِ.

قوله: «**ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ**» هي التي قُطِعَ طَرَفُ أُذُنِها، وليس هذه الناقةُ كذلك.

قوله: «**نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي**» مَدُّ البصرِ مُنْتَهاه.

قوله: «**فَأَهَلَّ بِالتَّوحِيدِ**» يعني قولَه: (لبيك لا شريك لك).

قوله: «**فَرَمَلَ ثَلَاثًا**» الرملُ: سرعةُ المشيِّ مع تقارُبِ الخُطَى، وهو الخَبَبُ.

قوله: «**فَاسْتَلَمَهُ**» يعني مسحَه بيدِه، وهو سُنَّةٌ في كلِّ طوافٍ. [١٣٢/ ب]

قوله: «**وَهُمُ الأَحْزَابُ**» المرادُ بالأحزابِ الذين تَحزَّبوا على رسولِ اللهِ ﷺ يومَ الخندقِ، وكان الخندقُ في شوَّالٍ سنةَ ٤ من الهجرةِ وقيل: سنةَ ٥.

قوله: «**حَتَّى انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ**» قال القاضي: إن[٣] فيه إسقاطًا لا بُدَّ

---

(١) في «شرح صحيح مسلم للنووي»: «الحسن»، بالحاء والسين المهملتين (٨/ ١٧١).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٧١).

(٣) في م: أنه. والمثبت من الأصل.

منه؛ وهو: «رَمَلَ فِي بَطْنِ الوَادِي»[١]، وقد ثبَتَتْ هذه اللفظةُ في غيرِ (م)، وكذا ذكَرها الحُمَيدِيُّ في «جمعِهِ»[٢].

وفي «الموطَّإ»: «حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الوَادِي سَعَى حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ»[٣]، وهو بمعنى (رَمَلَ)، هذا آخِرُ معناه.

قال الشيخُ محيي الدينِ: «وقد وقَع في بعضِ نسخِ (م): «حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الوَادِي سَعَى»، كما وقَع في «الموطَّإ» وغيرِه، واللهُ أعلَمُ»[٤].

قوله: «فَقَامَ سُرَاقَةُ بنُ جُعْشُمٍ» (جُعشم) بضمِّ الجيمِ، وسكونِ العينِ المهملَةِ، وبِضَمِّ الشينِ المعجمةِ، وتُفْتَحُ معَ فتحِ الجيمِ، ذكَره الجَوهريُّ[٥].

قوله: «مُحَرِّشًا» التحريشُ: الإغراءُ، والمرادُ به هنا: أن يَذْكُرَ له ما يَقتَضِي عِتابَها.

قوله: «وَقَصَّرُوا» إنما قصَّرُوا ولم يَحلِقُوا مع أن الحَلْقَ أفضلُ؛ لأنهم أرادُوا أن يَبْقَى شعرٌ يُحْلَقُ في الحجِّ، فلو حَلَقُوا لم يَبْقَ شَعرٌ، وكان[٦] التقصيرُ أحسنَ؛ لِيَحْصُلَ في النُّسُكَينِ إزالةُ شَعرٍ، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) هذه العبارة موهمة، وعبارة القاضي كاملة في «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٧٢): «كذا في جميع النسخ الواصلة إلينا من مسلم، ليس في أصول شيوخنا فيها اختلاف، وفيه وَهْم وإسقاط لفظة (رَمَل) وبها يتم الكلام، وكذا جاء في غير مسلم: (حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي رَمَل، حتى إذا صعِدنا مشى) وعلى هذا ذكره الحميدي في اختصار الصحيح، وفي الموطأ: (حتى إذا انصبت قدماه من بطن الوادي سعى حتى يخرج منه) وهو بمعنى رَمل، وهذه سنة - أيضًا - في السعي».

(٢) «الجمع بين الصحيحين» (١٦١١).

(٣) «الموطأ» (١٠٩٧).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٧٨).

(٥) عبارة الجَوهري في «الصحاح» (٥/ ١٨٨٩): «الجُعْشُمُ: الرجل القصير الغليظ مع شدَّة. قال الفراء: فتح الجيم والشين فيه أفصح».

(٦) في «م»: أو كان. والمثبت من الأصل.

قوله: «**فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ**» هو ثامنُ ذي الحِجَّةِ، وقد تقدَّم.

قوله: «**بنَمِرةَ**» (نمرة) بفتحِ النونِ، وكسرِ الميمِ، ويَجُوزُ فيها ما يَجُوزُ في [١٣٣/ أ] نظائرِها، وهو إسكانُ الميمِ معَ فتحِ النونِ وكسرِها، وهي موضعٌ تحتَ عرفاتٍ، وليست من عرفاتٍ.

قوله: «**فَرُحِلَتْ لَهُ**» (رحلت) بتخفيفِ الحاءِ؛ أي: جُعِلَ عليها رَحْلُها.

قوله: «**فَأَتَى بَطْنَ الوَادِي**» هو وادي عُرَنةَ بضمِّ العينِ، وفتحِ الراءِ، وبعدَها نونٌ، وليست عُرَنةُ من أرضِ عرفاتٍ عندَ الشافعيِّ والعلماءِ كافَّةً إلَّا مالكًا[1]؛ فإنه قال هي منها.

قوله: «**دَمُ ابْنَ رَبِيعَةَ**» قال المحقِّقُونَ: هذا الابنُ إياسُ بنُ ربيعةَ بنِ الحارثِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ، وقيل: اسمُه حارثةُ، وقيل: آدمُ، قال الدَّارَقطنيُّ: «وهو تصحيفٌ» وقيل: اسمُه تمَّامٌ، وممَّن سمَّاه (آدمَ) الزُّبيرُ بن بكَّار.

قال القاضي: ورَواه بعضُ رواةِ مسلمٍ: «**دَمَ رَبِيعَةَ بنِ الحَارِثِ**» قال: وكذا رواه (د)[2]، وقيل: هو وهمٌ، والصوابُ: ابنُ ربيعةَ؛ لأنَّ ربيعةَ عاش بعدَ النبيِّ ﷺ إلى زمنِ عمرَ، وتأوَّله أبو عُبيدٍ، فقال: «**دَمَ رَبِيعَةَ**» لأنه وليُّ الدَّمِ، فنُسِبَ إليه[3].

قالوا: وكان هذا الابنُ المقتولُ طفلًا صغيرًا يَحْبُو بينَ البُيوتِ، فأصابه حجرٌ في حربٍ كانت بينَ بني سعدٍ وبني ليثِ بنِ بكرٍ، قاله الزبيرُ، انتهى كلامُ النوويِّ[4].

---

(١) قوله: إلا مالكًا. ليس في م. ومثبت من الأصل.

(٢) «سنن أبي داود» (١٩٠٥).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٧٦).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ١٨٢-١٨٣).

قولـه: «وَرِبَـا الجَاهِلِيَّـةِ مَوْضُـوعٌ» معنـاه: الزائـدُ علـى رأسِ المـالِ؛ للآيـةِ: ﴿وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾[1].

قـال الشـيخُ محيي الدينِ: «وهذا الـذي ذكرتُـه إيضـاحٌ، وإلا فالمقصودُ مفهـومٌ مـن نفـسِ لفـظِ الحديـثِ؛ لأن الرِّبـا هـو الزيـادةُ؛ وإذا وُضِـعَ الربـا فمعناه وضـعُ الزيـادةِ، والمـرادُ بالوضـعِ الـردُّ والإبطـالُ»[2]. [١٣٣/ ب]

قولـه: «بِكَلِمَـةِ اللهِ» قيل: معنـاه: ﴿فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ﴾[3]، وقيـل: كلمـةُ التوحيـدِ؛ وهـي لا إلـهَ إلا اللهَ محمـدٌ رسـولُ اللهِ، ولا تَحِـلُّ مسـلمةٌ لغيرِ مسـلمٍ، وقيـل بإباحـةِ الله، والكلمـةُ قولُـه: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[4].

ورجَّـح النَّـوويُّ هـذا، وعـزَى الأوَّلَ للخطَّابِـيِّ والهـرويِّ وغيرِهمـا، قـال: «وقيـل: المُـرادُ بالكلِمـةِ الإيجـابُ والقَبُـولُ، ومعنـاه علـى هـذا بالكلمـةِ التـي أمـر اللهُ»[5].

قولـه: «غَيْـرَ مُبَـرِّح» فيـه أن للرَّجُـلِ أن يَضْـرِبَ امرأتَـه للتأديـبِ، فـإن ضربَهـا الضـربَ المـأذونَ فيـه، فماتـت منـه؛ وجبـت دِيَتُهـا علـى عاقلـةِ الضـاربِ، ووجبـتِ الكفَّـارَةُ في مالِـه.

والمُبَرِّحُ: الشديدُ الشاقُّ.

قولـه: «وَيَنْكُتُهَـا» قـال النَّـوويُّ: «هكـذا ضبَطنـاه (يَنْكُتُهـا) بعـدَ الـكافِ تـاءٌ مثنَّـاةٌ»[6].

قـال القاضـي: «كـذا الرِّوايـةُ بالمثنَّـاةِ فـوقُ»، قـال: «وهـو بعيـدُ المعنى»، قـال: قيـل: صوابُـه (يَنْكُبُهَـا) ببـاءٍ موحَّـدَةٍ، قـال: وُرِوينـاه في (د) بالتـاءِ

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٧٩).
(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٨٣).
(٣) سورة البقرة، الآية (٢٢٩).
(٤) سورة النساء، الآية (٣).
(٥) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ١٨٣).
(٦) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ١٨٤).

المثنَّاةِ من طريقِ ابنِ الأعرابيِّ، وبالموحَّدَةِ من طريقِ أبي بكرِ التمَّارِ؛ ومعناه يَقْلِبُها ويَرُدُّها إلى الناسِ مشيرًا إليهم، ومنه نكَبَ كِنَانَتَهُ، إذا قلَبَها. هذا معنى كلامِ القاضي[1].

قوله: «وَجَعَلَ حَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ» (حبل) بالحاءِ المهملةِ، وإسكانِ الموحَّدَةِ، ورُوِي: (جبل) بالجيمِ، وفتحِ الموحَّدةِ، قال القاضي: «الأوَّلُ أشبهُ بالحديثِ»[2]، و«حبلَ المشاةِ» أي: مجتَمعَهم، وحبلُ الرمَلِ: ما طال منه.

قوله: «وَقَدْ شَنَقَ» أي: ضمَّ.

قوله: «مَوْرِكَ رَحْلِهِ» بفتحِ الميمِ، وكسرِ الراءِ هو الموضعُ [١٣٤/ أ] الذي يُثْنِي الراكبُ رِجلَه عليه قُدَّامَ واسطةِ الرحلِ إذا ملَّ من الركوبِ، وضبَطه القاضي بفتحِ الراءِ[3]، وهو قطعةُ أَدَمٍ يَتَوَرَّكُ عليها الراكبُ، وتُجْعَلُ في مَقْدِمِ الرحلِ، شبهَ المخدَّةِ الصغيرةِ.

قوله: «وَسِيمًا» أي: حسنًا.

قوله: «مَرَّتْ ظُعُنٌ» الظُّعُنُ بضمِّ الظاءِ والعينِ، ويَجُوزُ سكونُها: جمعُ ظعينةٍ، وأصلُ الظعينةِ البعيرُ الذي عليه امرأةٌ، ثم تُسَمَّى به المرأةُ مجازًا لمُلابَسَتِها البعيرَ.

قوله: «مُحَسِّرٍ» بضمِّ الميمِ، وفتحِ الحاءِ، وكسرِ السينِ المشدَّدَةِ المُهملتين، سُمِّي بذلك؛ لأن فيلَ أصحابِ الفيلِ حُسِرَ فيه؛ أي: أعيا وكلَّ.

قوله: «عَلَى الجَمْرَةِ الكُبْرَى» هي جمرةُ العَقبةِ.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٧٨).

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٨١).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٨١).

قوله: «مِنْهَا، مِثْلِ حَصَى الخَذْفِ» قال الشيخُ محيي الدينِ: «قولُه: «**مِنْهَا حَصَى الخَذْفِ**» كذا هو في النُّسَخِ، وكذا نقلَه القاضي عن معظمِ النُّسَخِ».

قال: وصوابُه: «**مِثْلِ حَصَى الخَذْفِ**» قال: وكذلك رَواه غيرُ مسلمٍ، وكذا رَوَاه بعضُ رُواةِ مسلمٍ، هذا كلامُ القاضي.

قلتُ: والذي في النُّسَخِ من غيرِ لفظةِ (مثل) هو الصوابُ، بل لا[1] يتَّجِهُ غيرُه، أو لا يتمُّ الكلامُ إلا كذلك، ويكُونُ قولُه: «**حَصَى الخَذْفِ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ**»، فحَصَى الخذفِ مُتَّصِلٌ بحصياتٍ، واعتَرَض بينَهُما: «**يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ**»، كذا هو الصوابُ، واللهُ أعلمُ»[2] انتَهى كلامُه.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «ما ذكَراه مفهومٌ، [٣٤/ ب] ولكنِ انظر في هذه النُّسخةِ فإنه جمَع بينَهما، بينَ (منها) و(مثل) ولم يتعرَّضا لها».

قوله: «صَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ» وفي الحديثِ الآتي في أحاديثِ طوافِ الإفاضةِ من حديثِ ابنِ عمرَ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنًى**».

وجهُ الجمعِ بينَهُما أنه ﷺ طاف للإفاضةِ قبلَ الزوالِ، ثم صلَّى الظهرَ بمكَّةَ في أوَّلِ وقتِها، ثم رجعَ إلى مِنًى، فصلَّى بها الظهرَ مرَّةً أخرى بأصحابِه حينَ سألُوه ذلك؛ فيكُونُ مُتَنَفِّلًا[3] بالظهرِ التي بمنًى، وهذا كما ثبَت في (خ م)، وفي صلاتِه ببطنِ نخلٍ أحدَ أنواعِ صلاةِ الخَوفِ مرَّتينِ[4]، انتهى.

---

(١) قوله: لا. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ١٩١).

(٣) في «م»: متصلاً. والمثبت من الأصل.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٩٣).

وهذا أحدُ ما وقَف عليه(١) ابنُ حزمٍ في حِجَّةِ الوداعِ لصحَّةِ الحديثينِ، واختُلِفَ في ترجيحِ أحدِهما على الآخرِ فذكَر ابنُ القيِّمِ في «الهَدْيِ» [في الأوهام أن صلاته بمكة الظهر وهم](٢).

(١٢١٩) قوله: «كَانُوا يُسَمَّوْنَ الحُمْسَ» (الحمس) بضمِّ الحاءِ المهملةِ، وسكونِ الميمِ، وبالسينِ المهملةِ، قال أبو الهيثمِ: «هو قريشٌ، ومَن ولَدتْ قريشٌ، وكَنانةُ، وجُديلَةُ قيسٍ سُمُّوا حُمْسًا؛ لأنهم تحمَّسُوا في دِينِهم؛ أي: شدَّدُوا، وقيل غيرُ ذلك»(٣).

(١٢٢١) قوله: «رُوَيْدَكَ بَعْضَ فُتْيَاكَ» أي: ارفُق قليلًا، وأَمْسِكْ عنِ الفُتيَا، يُقَالُ: فُتْيَا وفَتْوَى، لغتان.

(١٢٢٢) قوله: «مُعْرِسِينَ بِهِنَّ» (مُعرسين) هو بضمِّ الميمِ، وسكونِ العينِ، وتخفيفِ الراءِ، والضميرُ في (بِهِنَّ) يَعُودُ على النساءِ. [١٣٥/أ]

(١٢٢٣) قوله: «كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ المُتْعَةِ» المختارُ أن المتعةَ التي نَهَى عنها عثمانُ هي التمتُّعُ المعروفُ في الحجِّ، وكان عمرُ وعثمانُ ينهيانِ عنها نَهْيَ تَنزيهٍ، لا تحريمٍ، وإنما نهيا عنها؛ لأن الإفرادَ أفضلُ، فكان عمرُ وعثمانُ يأمُرَانِ بالإفرادِ؛ لأنه أفضلُ، ويَنْهَيَانِ عنِ التمتُّعِ نهيَ تنزيهٍ؛ لأنه مأمورٌ بصلاحِ رعيَّتِه، وكان يَرى الأمرَ بالإفرادِ من جملةِ صلاحِهم، واللهُ أعلمُ.

قوله: «وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ» لعلَّه أراد يومَ عمرةِ القضاءِ سنةَ سبعٍ قبلَ فتحِ مكَّةَ، لكِنْ لم تَكُنْ تلك السنةَ حقيقةَ تمتُّعٍ، إنما كانت عُمرةً وحدَها.

---

(١) في «م»: «على». والمثبت من الأصل.

(٢) ما بين المعكوفين موضعه بياض في «م»، وكتب فوقه: كذا. والمثبت من الأصل، وينظر «زاد المعاد» (٢/ ٢٥٩).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٩٧).

(١٢٢٤) قوله: «عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: كَانَتِ الْمُتْعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً».

قال العلماءُ: هذه الرواياتُ -يَعْنُون هذه والتي بعدَها- أن فسخَ الحجِّ إلى العمرةِ كان للصحابةِ في تلك السنةِ، وهي حَجَّةُ الوداعِ، ولا يَجُوزُ بعدَ ذلك، وليس مرادُ أبي ذرٍّ إبطالَ التمتُّعِ مُطلقًا، بل مرادُه فسخُ الحجِّ كما ذكَر، وحكمتُه إبطالُ ما عليه الجاهليةُ من منعِ العُمرةِ في أشهُرِ الحجِّ[١].

(١٢٢٥) قوله: «وَهُوَ كَافِرٌ بِالْعُرُشِ» أي: هو مقيمٌ بِعُرُشِ مكَّةَ وهي بيوتُها، قال أبو العبَّاسِ: «ويُقَالُ اكتفَر الرجلُ إذا لزِمَ الكُفُورَ وهي القُرى»، وفي حديثِ أبي هريرةَ: «لَيُخْرِجَنَّكُمُ الرُّومُ مِنْهَا كَفْرًا كَفْرًا» أي: قريةً قريةً، وفي حديثِ عمرَ: «أهلُ الكُفُورِ أهلُ القُبورِ» يعني القُرى النائيةِ عن الأمصارِ ومجتَمَعِ العلمِ.

قال أبو عُبيدٍ: «وسمِّيت بُيوتُ مَكَّةَ عُرُشًا؛ لأنها عيدانٌ [١٣٥/ ب] تُنْصَبُ ويُظَلَّلُ بها، يُقالُ لها: عروشٌ وعُرُشٌ، فمَن قال: عروشٌ فواحدُها عَرشٌ، ومن قال: عُرُشٌ فواحدُها عريشٌ؛ مثل قَليبٍ وقُلُبٍ»[٢].

وفي حديثِ ابنِ عُمرَ: «إِذَا نَظَرَ إِلَى عُرُوشِ مَكَّةَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ» والعُرُش في غيرِ هذا عِرقٌ في أصلِ العُنُقِ، وفي حديثِ أبي جهلٍ أنه[٣] قال لابنِ مسعودٍ يومَ بدرٍ: «وَخُذْ سَيْفِي، فَاحْتَزَّ بِهِ رَأْسِي مِنْ عُرْشِي».

وقيل معنى ثانٍ: وهو أن معاويةَ كان كافرًا باللهِ تعالى؛ والمرادُ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٢٠٣).
(٢) «غريب الحديث» (٤/ ٢١).
(٣) قوله: أنه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

أنَّا تمتَّعنا ومعاويةُ يومئذٍ كافرٌ على دينِ الجاهليَّةِ مقيمٌ بمكَّةَ، وهذا اختيارُ القاضي وغيرُه.

قال النَّوويُّ: «وهو الصحيحُ المختارُ، والمرادُ بالمُتعَةِ: العمرةُ التي كانت سنةَ سبعٍ من الهجرةِ، وهي عمرةُ القضاءِ، كان معاويةُ يومئذٍ كافرًا، وإنما أسلَم عامَ الفتحِ سنةَ ثمانٍ، وقيل: إنه أسلَم بعدَ عمرةِ القضاءِ سنةَ سبعٍ، والأوَّلُ الصحيحُ.

وأما غيرُ هذه العُمرةِ من عُمَرِه ﷺ فلم يَكُنْ معاويةُ فيها كافرًا ولا مقيمًا بمكَّةَ، بل كان معَه ﷺ.

قال القاضي: وقال بعضُهم: (بالعَرْشِ) يعني بفتحِ العينِ وإسكانِ الراءِ، والمرادُ عرشُ الرحمنِ، قال القاضي: هذا تصحيفٌ»(١).

(١٢٢٦) قوله: «ثُمَّ تَرَكْتُ الكَيَّ فَعَادَ» معنى الحديثِ: أن عِمرانَ كانت به بواسيرُ، فكان يَصْبِرُ على ألمِها، وكانتِ الملائكةُ تُسلِّمُ عليه، فاكتَوى؛ فانقطَع سلامُهم عليه، ثم ترَك الكيَّ؛ فعاد سلامُهم عليه.

قوله: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيدِ بنِ هِلالٍ...» إلى آخرِه: قال الدارَقطنيُّ: «شعبةُ عن حميدِ بنِ هلالٍ عن مُطرِّفٍ صحيحٌ، وأما حديثُ قتادةَ عن مطرِّفٍ عن عِمرانَ فإنما رَواه غُنْدَرٌ محمدُ بنُ جعفرٍ عن سعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، لا عن شعبةَ، ولم يَروِه -فيما أعلَمُ- عن شعبةَ غيرُ بقيَّةَ»(٢).

قوله: «حَدَّثَنَا حَامِدُ بنُ عُمَرَ البَكْرَاوِيُّ» (البكراويُّ) نسبةٌ إلى جدِّ أبيه أبي بكرةَ الثقفيِّ رضي الله عنه وهو حامدُ بنُ عمرَ بنِ حفصِ بنِ عُبيدِ اللهِ بنِ أبي بكرةَ.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٩٩).

(٢) «الإلزامات» (ص٢٨٧).

(١٢٢٧) **قوله: «تَمَتَّعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ»** هو محمولٌ على التَّمتُّعِ اللُّغويِّ، وهو القرانُ آخِرًا، ومعناه: أنه ﷺ أحرَم أوَّلًا بالحجِّ، ثم أحرَم بالعمرةِ؛ فصار قارنًا في آخرِ أمرِه، والقارنُ هو متمتِّعٌ من حيثُ اللُّغةِ، ومن حيثُ المعنى؛ لأنه تَرَفَّهُ باتِّحادِ المِيقاتِ والإحرامِ والفعلِ، ويتعيَّنُ هذا التأويلُ جمعًا بينَ الأحاديثِ.

قوله: «وَلْيُقَصِّرْ» إنما أمرَه عليه السلام بالتقصيرِ، ولم يأمرْ بالحلقِ معَ أن الحلقَ أفضلُ، ليبقَى له شعرٌ يَحْلِقُهُ في الحجِّ، فإن الحَلْقَ في تحلُّلِ الحجِّ أفضلُ منه في تَحَلُّلِ العُمرَةِ.

(١٢٣٠) **قوله: «مَا أَمْرُهُمَا إِلاَّ وَاحِدٌ»** يعني في جوازِ التحلُّلِ منهما بالإحصارِ.

قوله: «أُشْهِدُكُمْ» إنما قال ذلك لِيَعْلَمَ مَن أراد الاقتداءَ به؛ فلِهذا قال: «أُشْهِدُكُمْ» ولم يكتفِ بالنيَّةِ معَ أنها كافيةٌ في صحَّةِ الإحرامِ.

قوله: «يَوْمُ النَّحْرِ» معناه: حتَّى أحلَّ منهما يومَ النحرِ بعملِ حجَّةٍ مُفرَدةٍ.

(١٢٣٣) قولُه:[1].

الذي قاله ابنُ عمرَ [١٣٦/ ب] هو إثباتُ طوافِ القُدُومِ، وهو مشروعٌ قبلَ الوقوفِ بعرفاتٍ، وبهذا[2] الذي قاله ابنُ عمرَ قال العلماءُ كافَّةً إلَّا ابنُ عبَّاسٍ، وكلُّهم يَقُولُ بأنه سنَّةٌ، ليس بواجبٍ، إلا بعضُ أصحابِنا ومَن وافقَه، فيقولُون: واجبٌ يُجْبَرُ تَرْكُهُ بدمٍ، والمشهورُ سنِّيَّتُهُ، قاله النَّوويُّ[3].

---

(١) بياض في «م» بمقدار سطر.

(٢) في «م»: وهذا. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ٢١٧).

قوله: «قَدْ أَفْتَنَتْهُ الدُّنيَا» لأنه تولَّى البصرةَ، و(فَتَنَ) و(أَفْتَنَ) لُغتانِ، الأُولَى أفصحُ وأشهَرُ، وأنكَر (أفتن) الأَصْمَعِيُّ[1].

(١٢٣٥) قوله: «فَتَصَدَّى إِلَيَّ[2] الرَّجُلُ» أي: تَعَرَّض، والموجودُ في النُّسخِ: (تَصَدَّانِي) بالنونِ، والمشهورُ ما في الأصلِ، ولكنَّ النُّسخَ تُخالِفُه.

قوله: «ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ» وكذا قال فيما بعدَه: **«ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ»**: كذا هو في جميعِ النُّسخِ.

قال القاضي: «وهو تصحيفٌ، وصوابُه: **«ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةٌ»**»[3] وصحَّح النَّوويُّ أنه صحيحٌ، وكذا صحَّح معناه، وتعقَّب القاضي[4].

قوله: «مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ بْنِ العَوَّامِ» (الزبير) بدلٌ من أبي.

قوله: «فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ» المرادُ بالماسحين مَن سوى عائشةَ، وإلا فعائشةُ لم تَمْسَحِ الركنَ قبلَ الوقوفِ بعرفاتٍ في حَجَّةِ الوداعِ، بل كانت قارنةً، ومنَعها الحيضُ مِن الطوافِ قبلَ يومِ النحرِ.

وهكذا قولُ أسماءَ بعدَ هذا: **«اعْتَمَرْتُ أَنَا وَأُخْتِي عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَلَمَّا مَسَحْنَا البَيْتَ حَلَلْنَا بِالْحَجِّ»**، المرادُ به أيضًا مَن سِوى عائشةَ.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٣١١).

(٢) في المطبوع من «صحيح مسلم» (٤/ ٥٤): (فتصداني).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٣١٤).

(٤) قال النووي في «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٢٢١) - بعد ذكر كلام القاضي -: «قلت هذا الذي قاله من أن قول غيره تصحيف ليس كما قال بل هو صحيح في الرواية وصحيح في المعنى لأن قوله غيره يتناول العمرة وغيرها ويكون تقدير الكلام ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره أي لم يغير الحج ولم ينقله وينسخه إلى غيره لا عمرة ولا قران والله أعلم».

لكن في روايةِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ [١٣٧/ أ]، قالت أسماءُ: «**خَرَجْنَا مُحْرِمِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْلِلْ**[١]» إلى قولِه: «**وَكَانَ مَعَ الزُّبَيْرِ هَدْيٌ فَلَمْ يَحْلِلْ**».

وهذا تصريحٌ بأن الزُّبيرَ لم يَحْلِلْ في حَجَّةِ الوداعِ قبلَ يومِ النحرِ؛ فيَجِبُ استثناؤُه معَ عائشةَ، أو يَكُونُ إحرامُه بالعُمرةِ وتحلُّلُه منها في غيرِ حَجَّةِ الوداعِ، واللهُ أعلَمُ[٢].

(١٢٣٦) **قوله: «فَقَالَ اسْتَرْخِي عَنِّي»** أي: تباعدِي.

(١٢٣٧) **قوله: «كُلَّمَا مَرَّتْ بِالْحَجُونِ»** (الحَجُونُ) بفتحِ الحاءِ المهملةِ، وضمِّ الجيمِ؛ وهو مِن حرمِ مكَّةَ، وهو المسجدُ المشرفُ على مسجدِ الحرسِ بأعلى مكَّةَ على يمينِكَ، وأنت مُصعِدٌ عندَ المُحَصَّبِ.

(١٢٣٨) **قوله: «عَنْ مُسْلِمٍ القُرِّيِّ»** هو بالقافِ المضمومةِ، ثم راءٍ مشدَّدةٍ، قال السَّمْعَانِيُّ: «منسوبٌ إلى بني قُرَّةَ حيٌّ من عبدِ القيسِ»، قال: «وقال ابنُ ماكولا هذا، ثم قال: وقيل: لأنه كان[٣] يَنْزِلُ قَنطرةَ قُرَّةٍ»[٤]، وحكى القولين صاحبُ «المطالِعِ»[٥].

قوله: «كَانُوا» الضميرُ فيه يعودُ إلى الجاهليَّةِ.

(١٢٤٠) **قوله: «وَيَجْعَلُونَ المُحَرَّمَ صَفَرًا»** قال الشيخُ محيي الدينِ: «هكذا هو في النسخِ (صفر) من غيرِ ألفٍ بعدَ الراءِ، وهو مصروفٌ بلا

---

(١) في «صحيح مسلم» (١٢٣٦): فليقم.

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٢٢١-٢٢٢).

(٣) قوله: كان. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «الأنساب» (١٠/ ٤٠٥).

(٥) «مطالع الأنوار» (٥/ ١٢٠).

خلافٍ، وكان يَنْبَغِي أن يُكتَبَ بالألفِ، وسواءٌ كُتبَ بالألفِ أم بحذفِها لا بدَّ من قراءتِه هنا منصوبًا؛ لأنه مصروفٌ»[1] انتهى.

قوله: «**يَقُولُونَ إِذَا بَرَأَ الدَّبَرْ**» (برأ الدبر) يعنون دبرَ ظهورِ الإبلِ بعدَ انصرافِها من الحجِّ، فإنها كانت تَدْبُرُ بالسيرِ عليها للحَجِّ. [١٣٧/ ب]

قوله: «**وَعَفَا الأَثَرْ**» أي: أثرُ الإبلِ.

قوله: «**وَانْسَلَخَ الصَّفَرْ حَلَّتِ العُمْرَةُ لِمَنِ اعْتَمَرْ**» هذه الألفاظُ تُقرأُ ساكنةً، لأن مرادَهم السجعُ.

قوله: «**عَنْ أَبِي العَالِيَةِ البَرَّاءُ**» (البرَّاءُ) بتشديدِ الراءِ؛ لأنه كان يَبْرِي النبلَ.

قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ المُبَارَكِيُّ**» المباركُ اسمُ نهرٍ نُسِبَ إليه، وقيل: بل[2] هو منسوبٌ إلى المُباركِ وهي قريةٌ بينَ بغدادَ وواسطَ، ووقَع في بعضِ نسخِ «المطالعِ»[3]: «المباركةِ» بزيادةِ هاءٍ، واسمُ أبي داودَ سليمانُ بنُ محمدٍ، ويُقالُ: ابنُ داودَ أبو محمدٍ، صدوقٌ، تُوُفِّيَ سنةَ ٢٣١.

قوله: «**بِذِي طَوَى**» و(طوى) مثلَّثُ الطَّاءِ، مقصورٌ منوَّنٌ، وادٍ معروفٌ بقُربِ مكَّةَ.

(١٢٤٣) قوله: «**فَأَشْعَرَهَا**» الإشعارُ هو أن يَجْرَحَها في صفحةِ سَنَامِها الأيمنِ بِحَرْبةٍ أو مُديةٍ أو حديدةٍ، ثم يَسْلُبُ الدَّمَ عنها.

(١٢٤٤) قوله: «**هَذَا الفُتْيَا**» يعني الإفتاءَ؛ حتى تصحَّ الإشارةُ إليه بـ(هذا).

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٢٢٥).

(٢) قوله: بل. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «مطالع الأنوار» (٤/ ١١١).

قوله: «قَدْ تَشَغَّفَتْ أَوْ تَشَغَّبَتْ» (تشغَّفت) بشينٍ، ثم غينٍ معجمتين، ثم فاءٍ، والثانيةُ كذلك، لكن بدلَ الفاءِ باءٌ موحَّدَةٌ، فمعنى الأُولَى: عَلِقَتْ بالقلوبِ، وأما الثانيةُ فرُوِيَت أيضًا بالعينِ المهملَةِ [وممن ذكر الإهمال والإعجام أبو عبيد والقاضي ومعنى المهملة](1) أنها فرَّقت مذاهبَ الناسِ، وأوقَعَتِ الخلافَ بينَهم، وأما المعجمةُ؛ فمعناها: خَلَطَتْ عليهم أمرَهُم. [١٣٨/ أ]

(١٢٤٦) قوله: «أَعَلِمْتَ أَنِّي قَدْ قَصَّرْتُ مِنْ رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ ...» إلى آخرِه.

هذا التقصيرُ كان في عمرةِ الجِعْرَانَةِ؛ لأن النبيَّ ﷺ كان قارِنًا في حَجَّةِ الوداعِ، وثبَت أنه حَلَقَ بمنًى وفرَّق أبو طلحةَ شَعْرَه بينَ الناسِ؛ فلا يَجُوزُ حَمْلُ تقصيرِ معاويةَ في حَجَّةِ الوداعِ، ولا يصحُّ حَمْلُه أيضًا على عُمرةِ القَضَاءِ الواقعةِ في سنةِ سبعٍ؛ لأن معاويةَ لم يَكُنْ يَومَئِذٍ مسلمًا، إنما أسلَم سنةَ ثمانٍ، هذا الصحيحُ المشهورُ.

ولا يصحُّ قولُ مَن حملَه على حَجَّةِ الوداعِ، وزعَم أنه ﷺ كان مُتَمَتِّعًا؛ لأن هذا غلطٌ فاحشٌ، فقد تظاهرتِ الأحاديثُ السابقةُ في (م) وغيرِه أن النبيَّ ﷺ قيل له: **«مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحِلَّ أَنْتَ؟»** فقال: **«إِنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ»**، وفي رِوايةٍ: **«حَتَّى أَحِلَّ مِنَ الحَجِّ»**(2)، واللهُ أعلَمُ(3).

وزعم ابنُ حزمٍ أنه عليه السلام كان قد بقِي في رأسِه في حَجَّةِ الوداعِ

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٢) رواه البخاري (١٦٩٧)، ومسلم (١٢٢٩).

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٢٣١-٢٣٢).

بعضُ شعرٍ بعدَ الحِلاقةِ، فأخذَها معاويةُ بمِشْقَصٍ، فقال: «قَصَّرْتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ»[(١)].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وقد ذكرتُ فيه شيئًا آخرَ، وهو الظاهرُ في تعليقي على البخاريِّ، فانظُرْه منه»[(٢)].

(١٢٤٦) المِشْقصُ بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح القاف: هو نصل السهم إذا كان طويلًا ليس بعريض، وقيل غير ذلك[(٣)].

قوله: «بِفَجِّ الرَّوْحَاءِ» (فجُّ الرَّوحاءِ) بفتحِ الفاءِ، وتشديدِ الجيمِ، وهو بينَ مكَّةَ والمدينةِ، قاله الحَازِمِيُّ[(٤)].

قال[(٥)]: وكان طريقُ رسولِ اللهِ ﷺ إلى بدرٍ، وإلى مكَّةَ عامَ الفتحِ، وعامَ حَجَّةِ الوداعِ[(٦)].

(١٢٥٤) قوله: «حَدَّثَنِي زَيدُ بنُ أَرْقَمَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ غَزَا تَسْعَ عَشْرَةَ ...» إلى آخرِه. [١٣٨/ ب] معناه: وأنا معَه، [وأَعْلَمُ[(٧)] أنه غزا تِسْعَ عشرةَ غزوةً][(٨)].

وأما غزواتُه عليه السلام فكانت خَمسًا وعشرين، وقيل: سبعًا وعشرين، وقيل غيرُ ذلك، وأما سراياه فستٌّ وخمسون، وقيل غيرُ ذلك[(٩)].

---

(١) عبارته في «حجة الوداع لابن حزم» (ص٤٣٨): «... أو لعله قصر عنه عليه الصلاة والسلام بقية شعر، لم يكن استوفاه الحلاق بعد، فقصره معاوية على المروة يوم النحر».

(٢) انظر: «التوضيح» (١٢/ ١٢٠-١٢١).

(٣) هذا القول كله ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «الأماكن» للحازمي (ص٧٣٤).

(٥) قوله: قال. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٦) «الأماكن» للحازمي (ص٧٣٤).

(٧) كذا في «م». وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٢٣٦): أو أعلم.

(٨) ما بين المعكوفين ليس في الأصل. ومثبت من «م».

(٩) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٢٣٦)، و«زاد المعاد لابن القيم» (١/ ١٢٥).

(١٢٥٤) قوله: «**قَالَ أَبُو**[١] **إِسْحَاقَ**» هو السَّبيعيُّ.

قولـه: «**وَبِمَكَّـةَ أُخْـرَى**» يعنـي: قبـلَ الهجـرةِ، وفي غيـرِ (م): «**قَبْـلَ الهِجْـرَةِ حَجَّتَـانِ**» وهـي في (ت) وغيـرِه مـن حديـثِ جابـرٍ قـال: «**حَـجَّ ثَـلَاثَ حِجَـجٍ، حَجَّتَيْـنِ قَبْـلَ أَنْ يُهَاجِـرَ وَحَجَّـةً بَعْـدَ مَـا هَاجَـرَ**».

قـال (ت): «حديـثٌ غريـبٌ مـن حديـثِ سـفيانَ، لا نَعْرِفُـه إلا مـن حديـثِ زيـدِ بـنِ حُبَـابٍ»[٢] ثـم ذكَـر كلامًـا آخَـر عليـه[٣].

(١٢٥٥) قولـه: «**لَعَمْـرِي**» فيـه دليـلٌ علـى جـوازِ قـولِ الإنسـانِ ذلـك، وكرِهَـهُ مالـكٌ؛ لأنـه مـن تعظيـمِ غيـرِ اللهِ تعالـى، ومضاهاتِـه بالحلِـفِ بغيرِه.

قولـه: «**سَـأَلْنَاهُ عَـنْ صَلَاتِهِـمْ، فَقَـالَ: بِدْعَـةٌ**» حملَـه القاضـي وغيـرُه علـى أن مـرادَه أن إظهارَهـا في المسـجدِ والاجتمـاعَ لهـا هـو البدعـةُ، لا أن صـلاةَ الضُّحَـى بدعـةٌ[٤].

(١٢٥٦) قوله: «**نَنْضِحُ عَلَيْهِ**» (ننضِحُ) بكسرِ الضادِ، ويُقالُ أيضًا بالفتحِ.

قولـه: «**غُلَامُنَـا**» قـال القاضـي: «إنـه تغييـرٌ، وصوابُـه: «**نَسْـقِي عَلَيـهِ نَخْـلًا لَنَـا**» فتصحَّـف منه (غلامُنـا)، وكـذا جـاء في (خ) علـى الصـوابِ»، واسـتدلَّ لـه[٥] بروايـةٍ أخـرى، وهـي: «**نَنْضِـحُ عَلَيْـهِ**»[٦].

قـال النَّـوويُّ: «والمُختـارُ أن الرِّوايـةَ صحيحـةٌ، [١٣٩/ أ] وتكُـونُ الزيـادةُ التـي ذكَرهـا القاضـي محذوفـةً مقـدَّرةً، وهـذا كلُّـه كثيـرٌ في الـكلامِ»[٧] انتهـى.

قوله: «**عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً**» أي: تَقُومُ مُقامَها في الثوابِ.

---

(١) في «م»: ابن. والمثبت من «صحيح مسلم».
(٢) «جامع الترمذي» (٨١٥).
(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٢٣٦).
(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٣٣٢).
(٥) قوله: له. ليس في «م». والمثبت من الأصل.
(٦) «إكمال المُعْلِم» (٨/ ٢٣٣).
(٧) «شرح صحيح مسلم» (٩/ ٣).

(١٢٥٧) قوله: «مِنْ طَرِيقِ الْمُعَرَّسِ» (المعرس) بضمِّ الميمِ، وفتحِ العينِ المهملةِ، والرَّاءِ المشدَّدَةِ: وهو موضعٌ معروفٌ بقربِ المدينةِ على ستَّةِ أميالٍ منها.

(١٢٥٨) قوله: «مِنْ كَدَاءَ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ» بفتحِ الكافِ، وبالمدِّ، وكذا نقَله القاضي عن رِوايةِ الجمهورِ، قال: وضبَطه السَّمرقنديُّ بفتحِ الكافِ والقصرِ[1].

واختُلِفَ أيضًا في ضبطِها في قولِ هشام؛ فقال الجمهورُ: هي بفتحِ الكافِ وبالمدِّ: الثنيَّةُ التي بأعلى مكَّةَ، والتي بِضَمِّ الكافِ والقصرِ التي بأسفلَ مكَّةَ.

وكان عروةُ يَدْخُلُ منهما كليهِما، وأكثرُ دخولِه من كَداءَ بالفتحِ، وهذا أشهرُ، وقيل بالضمِّ، ولم يَذْكُرِ القاضي غيرَه.

وأما (كُدَيٌّ) بضمِّ الكافِ وتشديدِ الياءِ؛ فهو في طريقِ الخارجِ إلى اليمنِ، وليس من هذينِ الطريقينِ في شيءٍ، هذا قولُ الجمهورِ، واللهُ أعلَمُ[2].

(١٢٥٩) قوله: «بَاتَ بِذِي طَوًى، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ» ذو طوًى مثلَّثُ الطاءِ، يُصرَفُ ولا يُصرَفُ.

وفي قوله: «ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ» فيه استحبابُ دخولِ مكَّةَ نهارًا، وهو الصحيحُ من مذهبِ الشافعيِّ، وقال بعضُ الأصحابِ وبعضُ السلفِ: «اللَّيلُ والنَّهارُ سَوَاءٌ».

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٣٣٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٤).

(١٢٦٠) قوله: «فُرْضَتَي الجَبَلِ» الفُرضةُ بضمِّ الفاءِ، وسكونِ الراءِ، وبالضادِ المعجمةِ؛ وهي الثنيَّةُ المرتفعةُ من الجبلِ.

قوله: «عَشَرَةَ أَذْرُعٍ» كذا في بعضِ النُّسَخِ، وفي بعضِها بحذفِ الهاءِ، وهما [١٣٩/ ب] لغتانِ في الذِّراعِ؛ التذكيرُ والتأنيثُ، والثاني أفصحُ وأشهَرُ.

(١٢٦١) قوله: «خَبَّ ثَلاَثًا» أي: رمَل، وهما بمعنًى واحدٍ، وهو إسراعُ المشيِ مع تقارُبِ الخُطَى.

قوله: «ثُمَّ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ» هما ركعتا الطوافِ، وهما سنَّةٌ على المشهورِ في مذهبِ الشافعيِّ، وفي قولٍ: واجبتان.

قوله: «يَخُبُّ ثَلاَثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ»، في نسخٍ: **«الثلاثة أطواف»**، وفي نسخٍ: **«الثلاثة الأطواف»** وهنا وفي غيرِ هذه من النُّسخِ: **«ثَلاَثَةَ أَطْوَافٍ»**:

فأمَّا: **«ثَلاَثَةُ أَطْوَافٍ»** فَلا شَكَّ فِي جَوَازِه.

وأما: **«الثَّلاَثَةُ الأَطْوَافِ»** [بالألف واللام فيهما][١] ففيها خلافٌ بينَ النحويين، جوَّزه الكوفيونَ، ومنعَه البصريونَ.

وأما: **«الثَّلاَثَةُ أَطْوَافٍ»** بتعريفِ الأوَّلِ، وتنكيرِ الثاني كما وقَع في معظَمِ النسخِ، فمنَعه جمهورُ النحاةِ، وهذا الحديثُ يدلُّ على جوازِه.

(١٢٦٢) قوله: «مِنَ الحَجَرِ إِلَى الحَجَرِ ثَلاَثًا» هذا كان سنةَ عشرٍ في حَجَّةِ الوداعِ، وهو ناسخٌ لحديثِ ابنِ عبَّاسٍ الآتي، وسيأتي الكلامُ عليه.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(١٢٦٤) **قوله: «فَقَالَ صَدَقُوا وَكَذَبُوا»** يعني صَدَقُوا في أنَّ النبيَّ عليه السلام فعَلَه، وكذَبوا أي: في قولِهم أنه سنَّةٌ مقصودةٌ متأكِّدَةٌ؛ لأن الشارعَ لم يَجْعَلْهُ سنَّةً مطلوبةً دائمًا على تَكْرَارِ السنينَ، وإنما فعَله تلك السنةَ لإظهارِ القوَّةِ عندَ الكُفَّارِ، وقد زال ذلك المعنى.

وما قاله في كونِ الرَّمَلِ ليس سنَّةً مقصودةً هو مذهبُه، وخالَفَه جميعُ الصحابةِ والتابعين ومَن بعدَهم؛ فقالوا: هو سنَّةٌ [١٤٠/ أ] في الطوفاتِ الثلاثِ من السبعِ؛ فإن تركَه تركَ سنَّةً، وفاتَه فضيلةٌ، ويَصِحُّ طوافُه ولا دمَ عليه.

وقال عبدُ اللهِ بنُ الزبيرِ: «يُسَنُّ في الطوفاتِ السبعِ»، وقال الحسنُ والثوريُّ وعبدُ المَلكِ ابنُ الماجِشُونِ: «إذا ترَك الرَّملَ لزِمَهُ دَمٌ»، وكان مالكٌ يقولُ به، ثم رجَع عنه.

دليلُ الجُمهورِ أنَّ الشارعَ رمَلَ في حَجَّةِ الوداعِ في الطوفاتِ الثلاثِ الأُوَلِ، ومشَى في الأربعِ، ثم قال: «**خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ**»[١].

قوله: «مِنَ الهُزَالِ» في معظمِ النُّسخِ: «**مِنَ الهُزْلِ**» بلا ألفٍ، وهو بضمِّ الهاءِ وسكونِ الزايِ، قال القاضي[٢] وابنُ قُرْقُولَ[٣]: «وهو وهمٌ، والصوابُ: (الهُزَالُ)».

قال النَّوويُّ: «وللأوَّلِ -يعني الذي بغيرِ ألفٍ- وجهٌ؛ وهو أن يَكُونَ بفتحِ الهاءِ؛ لأنَّ الهزلَ بالفتحِ مصدرُ هزلتُه هَزلًا كضربتُه ضربًا، وتقديرُه: لَا يَسْتَطِيعُون يَقُومُون؛ لأن اللهَ هَزَلَهُم»[٤].

---

(١) انظر للتفصيل السابق: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٠).

(٢) «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٦٨).

(٣) «مطالع الأنوار» (٦/ ١٢٥).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١١).

قولـه: «صَدَقُـوا وَكَذَبُـوا...» إلـى آخـرِه. يعنـي صدَقُـوا في أنـه طَـاف راكبًـا، وكذَبـوا في أن الركـوبَ أفضـلُ، بـل المشـيُ أفضـلُ، وإنمـا ركِـبَ الشـارعُ للعُـذْرِ الـذي ذكَـره [والـذي ذكـره ابـن عبـاس هـذا أجمعـوا عليـه أي الركـوب][1] في السعيِّ بينَ الصفـا والمروةِ جائزٌ وإن المشـيَّ أفضـلُ منه إلا للعُـذْرِ، واللهُ أعلـمُ.

قوله: «حَتَّى خَرَجَ العَوَاتِقُ» (العواتق) الأبكارُ البالغاتُ.

قولـه: «وَالمَشْـيُ وَالسَّعْيُ أَفْضَـلُ» أي: السـعيُ في موضـعِ السـعيِ، وهـو بطـنُ الـوادي، والمشـيُ في موضـعِ المشـيِ، وهـو مـا سِـواه.

قولـه: «عَنْ أَبِي الطُّفَيـلِ» كان في الأصـلِ (ابنُ الطفيلِ) فأصلحته[2] على (أبـي)، [١٤٠/ ب] كمـا هـو صوابُـه، فليعلَـمْ ذلـك.

(١٢٦٥) قولـه: «كَانُـوا لَا يُدَعُّـونَ عَنْـهُ وَلَا يُكْهَـرُونَ» (يُدَعَّـون) يُدفَعُـون، و(يُكْهَـرُون) مـن الكَهْـرِ وهـو الانتهـارُ.

(١٢٦٦) قوله: «وَهَنَتْهُمْ» أي: أضعفَتْهُم.

قولـه: «ثَلَاثَـةَ أَشْـوَاطٍ» فيـه دليـلٌ علـى جـوازِ تسـميةِ الرَّمَـلِ شـوطًا، وقـد كرِهَـهُ، كمـا نقلَـه أصحـابُ الشـافعيِّ عـن مجاهـدٍ والشـافعيِّ، وكذلـك كرِهـا تسـميةَ الرَّمـلِ دَورًا، بـل يُسَمَّـى طَوْفَـةً، وهـذا الحديـثُ دليـلٌ ظاهـرٌ في أنـه لا كراهـةَ في تسـميَتِه شَـوطًا، واللهُ أعلـمُ[3].

قولـه: «وَيَمْشُـوا بَيْـنَ الرُّكْنَيْـنِ» منسـوخٌ بالحديـثِ المُتَقَـدِّمِ، وهـو أنـه عليـه السـلام رمَـلَ مـن الحَجَـرِ إلـى الحَجَـرِ ثلاثًـا، ومشَـى أربعًـا؛ وذلـك لأن حديـثَ ابـنِ عبَّـاسٍ هـذا كان في عُمْـرَةِ القضـاءِ سـنةَ سـبعٍ قبـلَ الفتـحِ، وكان في المسـلمين ضَعْـفٌ في أَبْدَانِهِـم.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: فأصلحه. والمثبت من الأصل.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٢-١٣).

وإنما رمَلُوا إظهارًا للقوَّةِ، واحتاجُوا إلى ذلك في غيرِ ما بينَ الرُّكْنَينِ اليَمانِيَّينِ؛ لأن المشركين كانوا جُلوسًا في الحِجْرِ، فكانوا لا يَرَوْنَهم في هذين الرُّكْنَين، ويَرَوْنَهُم فيما سِوى ذلك، فلما حجَّ النبي عليه السلام حَجَّةَ الوداعِ سنةَ عشرٍ رَمَلَ من الحجَرِ إلى الحجَرِ؛ فوجَبَ الأخذُ بهذا المتأخِّرِ.

(١٢٦٧) **قوله: «يَمْسَحُ»** أي: يَسْتَلِمُ.

قوله: «الرُّكْنَيْنِ اليَمَانِيَّيْنِ» هما الركنُ الأسودُ، والركنُ اليمانيُّ؛ وإنما قيل [١٤١/ ب] لهما اليمانيَّانِ تَغليبًا.

(١٢٦٨) **قوله: «ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ»** هذا محمولٌ على من عجَز عن تقبيلِ الحجرِ، وإلَّا فالقادرُ يقبِّلُهُ ويقتَصِرُ في اليدِ على الاستلامِ بها، وهذا الذي ذكَرتُه مِن تقبيلِ اليدِ بعدَ الاستلامِ للعاجزِ هو مذهبُ الشافعيِّ والجمهورِ، قال القاسمُ بنُ محمدٍ التابعيُّ المشهورُ: «لا يُستَحبُّ التقبيلُ»، وبه قال مالكٌ في أحدِ قولَيْهِ[١].

(١٢٧٢) **قوله: «بِمِحْجَنٍ»** المحجنُ بكسرِ الميمِ، وإسكانِ الحاءِ المهملةِ، وفتحِ الجيمِ: وهو عصًا معقَّفَةٌ يَتَنَاوَلُ بها الراكبُ ما سقَط منه، ويُحَرِّكُ بطَرَفِها بعيرَه للمَشْيِ.

(١٢٧٣) **قوله: «غَشُوهُ»** أي: ازدَحَمُوا عليه.

(١٢٧٤) **قوله: «حَدَّثَنِي الحَكَمُ بْنُ مُوسَى القَنْطَرِيُّ»** قال السمْعَانيُّ: «هو من قَنْطَرَةِ بَرَدَانَ، وهي مَحِلَّةٌ ببغدادَ»[٢].

(١٢٧٦) **قوله: «فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَئِذٍ يُصَلِّي»** كانت هذه الصلاةُ صلاةَ الصُّبحِ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٥).
(٢) «الأنساب للسمعاني» (١٠/ ٤٩٨).

(١٢٧٧) قوله: «وَلَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ لَكَانَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَلَّا يَطَّوَّفَ بِهِمَا...» إلى آخره. وهذا مِن فَهْمِ عائشةَ الثاقبِ؛ وذلك لأنَّ الآيةَ الكريمةَ ليست فيها دَلالةٌ للوجوبِ ولا لعَدَمِه، وبيَّنت السببُ في نزولِها [والحكمة في نظمها](١)، وأنها نَزَلَتْ في الأنصارِ حتَّى يَخْرُجُوا منَ السَّعي بينَ الصَّفا والمَروةِ في الإسلامِ، وأنها لو كانَتْ كما يَقُولُ عُروةُ لكانت فَلا جُناحَ عليه أن لا يَطُوفَ بهما.

وقد يَكُونُ الفعلُ واجبًا، ويَعتَقِدُ إنسانٌ أنه يَمْتَنِعُ [١٤١/ ب] إيقاعُه على صِفةٍ مخصوصةٍ؛ وذلك كمَن عليه صلاةُ الظهرِ، وظنَّ أنه لا يَجُوزُ فِعلُها عندَ غروبِ الشمسِ، فيَسْأَلُ عن ذلك، فيُقَالُ في جوابِه: لا جُناحَ عليك أن تُصَلِّيَها في هذا الوقتِ؛ فيَكُونُ جوابًا صحيحًا، ولا يَقْتَضِي نفيَ وجوبِ صلاةِ الظهرِ.

واعلم أن مذهبَ الجماهيرِ أن السَّعيَ بينَ الصَّفا والمروةِ ركنٌ من أركانِ الحجِّ، لا يَصِحُّ إلا به، ولا يُجْبَرُ بدمٍ ولا غيرِه، وقال بعضُ السلفِ: هو تطوُّعٌ، وقال أبو حنيفةَ: هو واجبٌ، فإن تركَه عصَى، وجبَرَهُ بالدَّمِ، وصحَّ حَجُّه(٢).

(١٢٧٧) قوله: «لِصَنَمَيْنِ عَلَى شَطِّ البَحْرِ، يُقَالُ لَهُمَا إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ» (إساف ونائلة) لم يَكُونَا قطُّ على شطِّ البحرِ، وإنما كانا - فيما يُقَالُ - رجلًا وامرأةً، فالرَّجُلُ: إسافُ بنُ بقاءٍ، وقيل: ابنُ عمرٍو، والمرأةُ: نائلةُ بنتُ ذئبٍ، وقيل: بنتُ سهلٍ، فقيل: كانا من جُرْهُمٍ، فزَنَيا داخلَ الكعبةِ؛ فمَسخَهما اللهُ حجَرينِ، فنُصِبا عندَ الكعبةِ، وقيل: على الصَّفا والمَرْوَةِ؛ ليُعْتَبَرَ بهما ويُتَّعَظَ.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢٠-٢١).

ثـم حوَّلَهُمـا قُصَـيُّ بـنُ كِلابٍ، فجعَـل أحَدَهُمـا ملاصـقَ الكعبـةِ، والآخَـرَ بزمـزمَ، ونحَـر عندَهـا، وأمـر بعبادَتِهمـا، فلمَّـا فتَـحَ النبـيُّ ﷺ مكَّـةَ كَسَـرهُما.

قـال القاضـي في الرِّوايـةِ المذكـورةِ فيهـا (شَـطُّ البَحْـرِ): «كـذا وقَـع في هـذه الرِّوايـةِ، وهـو غَلَـطٌ والصـوابُ مـا في الروايـاتِ الأُخَـرِ: «**يُهِلُّـونَ لِمَنَـاةَ**»، وفي الأُخْـرَى: «**لِمَنَـاةَ الطَّاغِيَـةِ الَّتِي بِالْمُشَـلَّلِ**»»، قـال: «وهـذا هـو المعـروفُ»، وذكَـر كلامًـا آخَـرَ، فانظـره مـن «شـرحِه»[1].

قوله: «يَا ابْنَ أُخْتِي» كذا في نُسِخِ بلادِنا: «**يَا ابْنَ أُخْتِي**».

قـال القاضـي: «وفي بعضِهـا [١٤٢/ أ] أي: بعـضِ النسـخِ، بحـذفِ التـاءِ، وكلاهمـا صحيـحٌ، والأوَّلُ أصـحُّ وأشـهَرُ، وهـو المعـروفُ في غيـرِ هـذه الروايـةِ»[2].

قولـه: «فَأُرَاهَـا» ضُبِـطَ بضـمِّ الهمـزةِ في أوَّلِهـا، وفتحِهـا، قـال الشـيخُ محيـي الديـنِ: «والضـمُّ أحسـنُ وأشـهَرُ»[3].

(١٢٨٠) **قولـه: «فَتَوَضَّـأَ وُضُـوءًا خَفِيفًـا»** يَحْتَمِـلُ أنـه توضَّـأَ مَـرَّةً مَـرَّةً، ويَحْتَمِـلُ أنـه خفَّـف استعمالَ المـاءِ، بالنسبةِ إلـى غالـبِ عادَتِـه.

قوله: «غَدَاةَ جَمْعٍ» (جمع) بفتحِ الجيمِ، وإسكانِ الميمِ؛ هي المزدَلِّفَةُ.

(١٢٨٢) **قوله: «وَهُوَ كَافٌّ نَاقَتَهُ»** أي: يَمْنَعُها الإسراعُ.

قولـه: «عَلَيْكُـمْ بِحَصَى الخَـذْفِ» قال العلمـاءُ: هو نحـوُ حبَّةِ الباقِـلَّاءِ، ولو رمَى بأصغرَ منهـا أو أكبَرَ جـاز، وكان مَكرُوهًـا، قاله أصحابُ الشـافعيِّ[4].

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٣٥٣).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢٣).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٩/ ٢٣).

(٤) انظر «شرح صحيح مسلم» (٩/ ٢٧-٢٨).

قوله: «كَمَا يَخْذِفُ الإِنْسَانُ» ليس المرادُ أن يَكُونَ الرميُّ على هيئةِ الخذفِ، وإن كان بعضُ أصحابِ الشافعيِّ قد قال ذلك، ولكنه غَلِطَ، بل قال ذلك زيادةً في البيانِ، وإيضاحًا لِحَصَى الخَذْفِ.

والصوابُ: أنه لا يُستَحَبُّ أن يَكُونَ على هيئةِ الخذفِ؛ لِمَا ثبت في حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ عن النبيِّ ﷺ أنه نَهَى عن الخَذْفِ[1].

(١٢٨٣) قوله: «الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ البَقَرَةِ» إنما خصَّ البقرةَ بالذِّكرِ؛ لأن معظمَ المناسكِ فيها، فكأنه قال: هذا الذي أُنْزِلَتْ عليه المَنَاسِكُ.

(١٢٨٠) قوله: «أَهَرَاقَ المَاءَ» (أَهَرَاقَ) بفتحِ الهاءِ. [١٤٢/ ب]

(١٢٨٠) قوله: «لَمَّا أَتَى النَّقْبَ» (النَّقب) بفتحِ النونِ، وسكونِ القافِ: هو الطريقُ في الجبلِ، وقيل: الفرجَةُ بينَ الجَبَلَيْنِ.

قوله: «عَنْ عَطَاءٍ مَوْلَى سِبَاعٍ» قال النَّوويُّ ما معناه: «في مُعْظَمِ النُّسَخِ: (عطاءٌ مولى سباعٍ) كما هنا، وفي بعض[2] النُّسخِ: (مولى أمِّ سباعٍ)، وكلاهما خلافُ المعروفِ، وإنما المَشهورُ: (عطاءٌ مولى بني سباعٍ)، كذا ذكَره (خ) في «تاريخِه»[3]، وابنُ أبي حاتمٍ في «جرحه وتعديله»[4]، وخلفٌ في «أطرافه» والحُميديُّ في «جَمعه»[5]، والسمْعَانيُّ في «أنسابه»[6].

وهو عطاءُ بنُ يعقوبَ، وقيل: ابنُ نافعٍ، وممن ذكَر الوجهين في اسمِ أبيه (خ)، وخلفٌ والحُميديُّ، واقتَصر ابنُ أبي حاتمٍ والسَّمْعَانيُّ

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٩/ ٢٨).
(٢) في «م»: معظم. والمثبت من الأصل.
(٣) «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٦٧) وفيه: مولى ابن سباع.
(٤) «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٨).
(٥) «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٣٤٣).
(٦) «الأنساب» (١١/ ١٩٣).

وغيرُهما على الأوَّلِ، قالوا كلُّهم: وهو عطاءٌ الكَيْخَارَانيُّ بفتحِ الكافِ، وإسكانِ المثنَّاةِ تحتُ، وبالخاءِ المعجمةِ، ويُقالُ فيه أيضًا: الكَوخارانيُّ، واتَّفَقُوا على أنها نسبةٌ إلى موضعٍ باليمنِ، كذا قاله الجُمهورُ، وقال: السَّمْعَانيُّ هي قريةٌ باليمنِ، قال ابنُ معينٍ: عطاءٌ ثقةٌ[١].

(١٢٨٦) قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ**» سقَط بعدَ الزَّهرانيِّ ما لفظُه: «**وقُتَيبَةُ بنُ سعيدٍ جميعًا عن حمَّادِ بنِ زيدٍ**» قال أبو الربيع: «ولا بدَّ منه»، وكذا هو في نسخةٍ صحيحةٍ، وهي أصلُنا، وكذا في «الأطرافِ»[٢]، واللهُ أعلَمُ.

قوله: «**كَانَ يَسِيرُ العَنَقَ فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ**» (العنق) بفتحِ العينِ والنونِ، والنصُّ بفتحِ النونِ، وتشديدِ الصادِ المهملةِ، وهما نوعانِ من أنواعِ السيرِ، وفي العنقِ نوعٌ من الرفقِ.

والفجوةُ: الاتساعُ.

(١٢٨٨) قوله: «**لَيْسَ بَيْنَهُمَا سَجْدَةٌ**» أي: لم يُصَلِّ بينَهُما نافلةً.

قوله: «**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ**» قال الدارَقطنيُّ: «هذا وهمٌ عندي من إسماعيلَ، وقد خالَفَهُ جماعةٌ: منهم شُعبةُ، والثَّوريُّ، وإسرائيلُ، وغيرُهم، رَوَوْه عن أبي إسحاقَ عن[٣] عبدِ اللهِ بنِ مالكٍ عنِ ابنِ عمرَ»، قال: «وإسماعيلُ -وإن كان ثِقَةً- هؤلاء أقومُ لحديثِ أبي إسحاقَ منه»[٤]. هذا كلامُه.

---

(١) «تاريخ ابن معين رواية الدارمي» (ترجمة ٦٦٣).

(٢) «تحفة الأشراف» (١/ ٥٢).

(٣) قوله: عن. ليس في «م». ومثبت من الأصل، انظر «علل الدارقطني» (١٣/ ١٩٨).

(٤) «الإلزامات» (ص٤٦٣).

وجوابُه: أن يَجُوزَ أن أبا إسحاقَ سمِعَه بالطريقينِ؛ فرَوَاه بالوجهين، وكَيْفَ كان، فالمتنُ صحيحٌ لا يُقْدَحُ فيه.

(١٢٨٩) قوله: «وَصَلَّى الفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا» أي: المعتادِ، لا قبلَ طلوعِ الفجرِ؛ لأن ذلك ليس بجائزٍ بالإجماعِ، فتعيَّن تأويلُه، وفي بعضِ رواياتِ هذا الحديثِ في (خ): **«أَنَّ ابنَ مَسْعُودٍ صَلَّى الفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الفَجْرُ بِالْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى الفَجْرَ هَذِهِ السَّاعَةَ»**، وفي روايةٍ له: **«فَلَمَّا طَلَعَ الفَجْرُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ فِي هَذَا المَكَانِ مِنْ هَذَا اليَومِ»**، واللهُ أعلَمُ[١].

(١٢٩٠) قوله: «وَقَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ» أي: زحمَتِهم.

قوله: «وَكَانَتْ ثَبِطَةً ...» إلى آخره. الثَّبطةُ بفتحِ المثلَّثةِ، وكسرِ المُوحَّدَةِ، وإسكانِها، وقد فسَّرَها.

(١٢٩١) قوله: «أَيْ هَنْتَاهْ» (هنتاه) بفتحِ الهاءِ، وسكونِ النونِ، ويَجُوزُ فتحُها [١٤٣/ ب] قال ابنُ الأثيرِ: «وتُسكَّنُ الهاءُ التي في آخرِها، وتَضُمُّ»[٢].

(١٢٩٣) قوله: «فِي الثَّقَلِ» (الثقل) بفتحِ المثلَّثةِ، وفتحِ القافِ: المتاعُ ونحوُه.

(١٢٩٥) قوله: «فَيَقِفُونَ عِنْدَ المَشْعَرِ الحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ» جبلٌ بالمزدلفةِ، قال الفقهاءُ: هو قُزَحُ، وقال المفسِّرون وأهلُ السِّيَرِ: إن المَشْعَرَ الحَرَامَ جميعُ المزدَلِفَةِ، وقد جاء في الحديثِ ما يَدُلُّ للمذهبين، وفي هذا دليلٌ للفقهاءِ[٣].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٣٧).

(٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥/ ٢٧٩-٢٨٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٨٩).

(١٢٩٦) **قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو الْمُحَيَّاةِ»** (أبو المحياة) بضمِّ الميمِ، وفتحِ الحاءِ المهملةِ، وتشديدِ المثنَّاةِ تحتُ؛ واسمُه يحيى بنُ يعلَى التيميُّ الكوفيُّ، عن أبيه، وسلَمَةَ بنِ كُهيلٍ، ثقةٌ، تُوُفِّيَ ١٨٥، وقد ذكَر في الطريقِ الثاني اسمَه.

(١٢٩٩) **قوله: «بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ»** فيه استحبابُ كونِ الحصَى في هذا القدرِ، وهو كقدرِ حبِّ الباقِلَّاءِ، ولو رمَى بأصغرَ أو أكبرَ جاز معَ الكراهةِ، وقد ذكَرتُ المسألةَ قبلَ هذا.

قوله: «الِاسْتِجْمَارُ تَوٌّ» التوُّ: الوَترُ، ويكُونُ على وجهين:

أحدُهما: أن الطوافَ سبعةُ أشواطٍ، وكذلك السعيُّ سبعٌ، وترٌ عندَ شفعٍ.

والوجهُ الآخَرُ: أن الطوافَ الواجبَ طوافٌ واحدٌ لا يُثنَّى، ولا يُكرَّرُ، وكذلك السعيُّ، سواءٌ كان المُحْرِمُ مفرِدًا أو قارنًا، والتوُّ بفتحِ المثنَّاةِ فوقُ وتشديدُ الواوِ، واللهُ أعلمُ.

(١٣٠٠) **قوله: «وَإِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ بِتَوٍّ»** ليس للتكرارِ، بل المرادُ بالأوَّلِ [١٤٤/ أ] الفعلُ، وبالثاني عددُ الأحجارِ.

قوله: «رَحِمَ اللهُ الْمُحَلِّقِينَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: وَالْمُقَصِّرِينَ» في «مسندِ أحمدَ» من طريقين عن أبي سعيدٍ: **«أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ حَلَقُوا رُءُوسَهُمْ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ غَيْرَ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ وَأَبِي قَتَادَةَ، فَاسْتَغْفَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً»**(١).

وفيه من حديثِه أيضًا: **«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْرَمَ وَأَصْحَابُهُ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ غَيْرَ عُثْمَانَ وَأَبِي قَتَادَةَ، فَاسْتَغْفَرَ لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً»**(٢).

---

(١) «مسند أحمد» (ح:١١٨٤٧، ١١٨٤٨).

(٢) «مسند أحمد» (ح:١١١٤٩).

(١٣٠١) قولـه: [قَـالَ: رَحِـمَ اللهُ المُحَلِّقِيـنَ»][١] مـن هنـا لـم يَسْـمَعْ إبراهيـمُ بـنُ محمـدِ بـنِ سـفيانَ إلـى حديـثِ ابـنِ عمـرَ مرفوعًـا: «**كَانَ إِذَا اسْـتَوَى عَلَـى بَعِيـرِهِ خَارِجًـا إِلَـى سَـفَرٍ**»[٢]، وهـو أحـدُ الأماكـنِ الثلاثـةِ، وحديـثُ ابـنُ عمـرَ هـو أوَّلُ المسـموعِ.

(١٣٠٥) قولـه: «**ثُـمَّ قَـالَ لِلْحَـلَّاقِ**» اسـمُ الـذي حلَـق رأسَ النبـيِّ ﷺ في حَجَّـةِ الـوداعِ معمـرُ بـنُ عبـدِ اللهِ العـدويُّ، قـال النَّـوويُّ: «هـذا الصحيـحُ المشـهورُ، وفي (خ) قـال: زعَمُـوا أنـه مَعْمَـرُ بـنُ عبـدِ اللهِ»[٣] انتهـى.

وفي «مسندِ الإمامِ أحمدَ» مـن حديثِـه أنـه الـذي حَلَـقَ في حَجَّـةِ الـوداعِ في حديـثٍ طويـلٍ[٤]، قـال النَّـوويُّ: «وقيـل اسـمُه خـراشُ بـنُ أميَّـةَ بـنِ ربيعـةَ الكُلَيبـيُّ بضـمِّ الـكافِ»[٥] انتهـى.

قـال شـيخُنا متع الله بحياتـه: «والصحيـحُ أن الـذي حَلَـقَ في حَجَّـةِ الوداعِ مَعْمَـرٌ، والـذي حلقَـه في الحديبيَّـةِ خراشٌ، واللهُ أعلـمُ»[٦]. [١٤٤/ ب]

(١٣٠٥) قولـه: «**ثُـمَّ قَـالَ: بِالْأَيْسَـرِ، فَصَنَـعَ مِثْـلَ ذَلِـكَ، ثُـمَّ قَـالَ هَهُنَـا أَبُـو طَلْحَـةَ**» في هـذا أن شـعرَ الجانـبِ الأيسـرِ أعطـاه أبـا طلحـةَ، وكـذا في الـذي بعـدَه، وفي الأخيـرِ أنـه أَعْطَـاه شَـعْرَ الجانـبِ الأيمـنِ، وقـد رجَّـح محمـدُ بـنُ عبـدِ الواحـدِ الضيـاءُ المقدسـيُّ روايـةَ سـفيانَ التـي فيهـا (أعطاه الأيمـن) بـأن قـال: «ورَوَاه ابـنُ عـونٍ عـن ابـنِ سـيرينَ، أَراهـا تقـوِّي رِوايـةَ سـفيانَ، واللهُ أعلَـمُ».

---

(١) بياض في «م» بمقدار نصف سطر، استدركته من «إبراهيم بن محمد رواياته وزياداته وتعليقاته على مسلم» (١/ ١٧٩).

(٢) «صحيح مسلم» في الحج، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره (ح:١٣٤٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٩/ ٥٤).

(٤) «مسند أحمد» (ح:٢٧٢٤٩).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٥٤).

(٦) انظر «التوضيح» لابن الملقن (٤/ ٢٣٨-٢٣٩).

قال ابنُ قيِّمِ الجوزيَّةِ بعدَ ذلك: «قُلتُ: يُريدُ بروايةِ ابنِ عونٍ ما ذكَرْناه عن ابنِ سيرينَ من طريقِ البُخاريِّ عن أنسٍ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ**» ثم رجَّح هو أن الذي اختصَّ به أبو طلحةَ الشقُّ الأيسرُ»، مبسوطًا، فانظره إن أردتَه في «الهدي»[١].

(١٣٠٩) **قوله: «يَوْمَ التَّرْوِيَةِ»** ثامنُ ذي الحِجَّةِ، وقد تقدَّم.

(١٣١٠) **قوله: «كَانُوا يَنْزِلُونَ الأَبْطَحَ»** الأبطحُ، والمُحَصَّبُ بفتحِ الحاءِ والصادِ المهملتين، والحَصْبَةُ بفتحِ الحاءِ وإسكانِ الصادِ، والبطحاءُ، وخَيْفُ بني كِنانةَ اسمٌ لشيءٍ واحدٍ، وأصلُ الخَيفِ كلُّ ما انحَدَر عن الجَبلِ وارتَفَعَ عن المَسيلِ.

(١٣١٣) **قوله: «عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ»** الثَّقَلُ: مَتاعُ المُسافرِ.

(١٣١٤) **قوله: «بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ»** يعني المُحَصَّبِ، وقد تقدمت أسماؤه قُبيلَ هذا.

قوله: «حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الكُفْرِ» يعني تَحالَفوا وتَعاقَدُوا عليه؛ وهو تَحالُفهم على إخراجِ النبيِّ ﷺ وبني هاشمٍ من مكَّةَ إلى هذا الشِّعبِ، [١٤٥/أ] وهو خَيفُ بني كِنانةَ، وكتَبُوا بينهم الصحيفةَ المشهورةَ.

وكتَبُوا فيها أنواعًا من الباطلِ، وقطيعةِ الرَّحِمِ، والكُفْرِ؛ فأرسَلَ اللهُ تعالى عليها الأرضَةُ، فأكَلَتْ كلَّ ما فيها من كُفرٍ، وقَطيعةِ رَحِمٍ، وباطِلٍ، وتَرَكَتْ ما فيها من ذِكرِ اللهِ تعالى.

فأخبر جبريلُ عليه السلام النبيَّ ﷺ، فأخبَرَ به[٢] النبيُّ ﷺ عمَّه أبا طالبٍ، فجَاء إليهم أبو طالبٍ وأخبَرَهم عن النبيِّ ﷺ بذلك، فوجَدُوه كما أَخبَر، والقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ.

---

(١) انظر: «زاد المعاد» (٢/ ٢٤٨-٢٤٩).

(٢) قوله: به. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

قال بعضُ العُلماءِ: وكان نزولُه عليه السلام هنا شُكرًا للهِ تعالى على الظُّهورِ بعدَ الاختفاءِ، وعلى إظهارِ دينِ اللهِ تعالى، واللهُ أعلمُ[١].

(١٣١٦) **قوله: «فَأَتَيْنَاهُ بِإِنَاءٍ مِنْ نَبِيذٍ»** وهذا النبيذُ ماءٌ محلًّى بزبيبٍ أو غيرِه؛ بحيثُ يَطِيبُ طعمُه، ولا يَكُونُ مُسْكِرًا، فأما إذا طال زمنُه، وصار مُسْكِرًا؛ فإنه حَرَامٌ.

(١٣١٧) **قوله: «عَلَى بُدْنِهِ»** البَدنَةُ تُطْلَقُ على الذَّكَرِ والأُنْثَى، وتُطْلَقُ على البقرِ والغنَمِ والإبلِ، هذا قولُ أكثرِ أهلِ اللُّغةِ، ولكن في معظمِ الأحاديثِ وكُتُبِ الفقهِ استُعمِلت في الإبلِ خاصَّةً.

قوله: «فِي جُزَارَتِهَا» الجُزارةُ بالضمِّ كالعُمالةِ، وهي عملُ الجزَّارِ، كذا في «النهاية»[٢].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وحكَى بعضُ أشياخِي عن الخَطَّابيِّ ضمَّ الجيمِ وفتحَها، ثم قال: وذكَر شيخُنا عن ابنِ التِّينِ أنَّ الجِزارةَ بكسرِ الجيمِ اسمُ الفعلِ، [١٤٥/ ب] وبالضمِّ اسمٌ للسواقطِ الذي[٣] يأخُذُها الجزَّارُ»[٤].

(١٣١٨) **قوله: «كُنَّا نَتَمَتَّعُ»** فيه دليلٌ لِمَا عليه معظمُ الأصوليينَ أن لفظةَ كان لا تقتَضِي التَّكْرَارَ؛ لأن إحرامَهم بالتمتُّعِ إلى الحجِّ معَ النبيِّ عليه السلام إنما وُجِدَ مرَّةً واحدةً، وهي حَجَّةُ الوداعِ.

(١٣٢٠) **قوله: ..**[٥] يُستَحَبُّ نحرُ الإبلِ وهي قائمةٌ معقولةُ اليدِ اليُسرَى؛ إذ قد صحَّ في (د) عن جابرٍ ﵁: **«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا**

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٦١-٦٢).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٦٢٧).

(٣) كذا في الأصل، و«م».

(٤) انظر «التوضيح» لابن الملقن (١٢/ ٨٩).

(٥) بياض في «م» بمقدار سطر.

يَنْحَرُونَ البَدَنَةَ مَعْقُولَةَ اليُسْرَى قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا»[(١)] إسنادُه على شرطِ مسلم، وأما البقرُ والغنمُ فيُستحبُّ أن تُذْبَحَ مُضْطَجِعَةً على جنبِها الأيسرِ، وتُتْرَكَ رِجلُها اليُمنى وتُشَدَّ قوائِمُها الثلاثُ[(٢)].

(١٣٢١) قوله: «مِنْ عِهْنٍ» العهنُ: الصوفُ، وقيل: الصوفُ المصبوغُ ألوانًا.

قوله: «أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ» قال أبو عليٍّ الغَسَّانِيُّ[(٣)] والقاضي[(٤)] وجميعُ المُتَكَلِّمينَ على (م): «هذا غَلَطٌ، يعني قولَه: «أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ» وصوابُه: أن زيادَ بنَ أبي سفيانَ»، وهو المعروفُ بزيادِ بنِ أبيه[(٥)]، وكذا وقَع على الصواب[(٦)] في (خ)[(٧)] و«الموطَّإ»[(٨)] و(د) وغيرِها من الكتبِ المعتَمَدَةِ، ولأنَّ ابنَ زيادٍ لم يُدْرِكْ عَائِشَةَ، انتهى[(٩)].

(١٣٢٣) قوله: «قَالَ: وَأَظُنُّنِي» القائلُ هو حُميد.

(١٣٢٥) قوله: «عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ» يزيدُ بنُ حميدٍ البصريُّ. [١٤٦/ أ]

قوله: «فَأَزْحَفَتْ عَلَيْهِ» قال الخَطَّابِيُّ في قولِ الأسلميِّ لرسولِ اللهِ ﷺ: «أَرَأَيْتَ إِنْ أَزْحَفَ عَلَيَّ مِنْهَا شَيْءٌ» «يَرْوِيه المُحَدِّثُون (أزحف)، والأجودُ (أُزحِفَ) مضمومةُ الألفِ، يُقالُ: زَحَفَ البعيرُ إذا نامَ من الإعياءِ وأزحفَه السَّفَرُ، الجميعُ جائزٌ»[(١٠)].

---

(١) «سنن أبي داود» (١٧٦٧).
(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٦٩).
(٣) «تقييد المهمل» (٣/ ٨٤٣).
(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤٠٩).
(٥) قوله: بزياد بن أبيه. تصحف في «م» إلى: «بزيادة بن ابنه». والمثبت من الأصل.
(٦) قوله: الصواب. ليس في «م». والمثبت من الأصل.
(٧) «صحيح البخاري» (١٧٠٠).
(٨) «الموطأ» (٩٦٤).
(٩) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٧٢-٧٣).
(١٠) انظر: «إصلاح غلط المحدثين للخطابي» (ص٥١)، و«غريب الحديث للخطابي» (٣/ ٢٤٦).

وزَحَف وأزحَف لغتانِ حكاهُما الجَوْهَرِيُّ[١] وغيرُه.

قوله: «فَعِيَّ» أي: عجَز، وفي روايةٍ أخرى: «فَعَيِيَ» بياءين، وهي بمعنى الأولى، وفي روايةٍ أخرى: «فَعُنِيَ» بضمِّ العينِ وكسرِ النونِ من العنايةِ.

قوله: «أُبْدِعَتْ» بضمِّ الهمزةِ وكسرِ الدَّالِ؛ أي: أَعْيَتْ وكَلَّت.

قوله: «لِأَسْتَحْفِيَنَّ» أي: لأَسأَلنَّ سُؤالًا بليغًا.

قوله: «فَأَضْحَيْتُ» أي: سرتُ وقتَ الضُّحَى.

قوله: «كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أُبْدِعَ عَلَيَّ مِنْهَا» قال أبو عبيدةَ: «يُقالُ للرجلِ إذا كلَّت ركابُه أو عَطِبَت وبقِيَ مُنْقَطِعًا به: قد أُبدِعَ به»، وقال الكسائيُّ مثلَه، وزاد فيه: «يُقالُ: أُبْدِعَتِ الركابُ إذا كلَّت أو عَطِبَتْ»[٢].

قوله: «حَدَّثَنَا سَعِيدُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سِنَانَ بنِ سَلَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ» هذا إسنادٌ غيرُ مُتَّصِلٍ عندَ جماعةٍ من أهلِ النقلِ[٣]؛ فإن قتادةَ لم يَسْمَعْ هذا الحديثَ من سنانَ بنِ سلمةَ، قالَه يحيى بنُ سعيدٍ وابنُ مَعينٍ، وذكَر أبو الفضلِ المقدسيُّ أيضًا أن هذا الحديثَ معلولٌ من ثلاثةِ أوجهٍ، عُمْدَتُها ما قالَه يحيى القطَّانُ وابنُ مَعينٍ.

قال الرَّشيدُ: «قلتُ: ومِمَّا يؤيِّدُ ذلك أن سِنَانَ بنَ سلمةَ هذا هو سِنانُ بنُ سلمةَ [١٤٦/ ب] ابنُ المُحَبِّقِ، معدودٌ في الصحابةِ، وله أيضًا روايةٌ عن النبيِّ ﷺ، وقد نصَّ أبو حاتمٍ الرازيُّ أنَّ قتادةَ لم يلقَ من الصحابةِ إلا أنسَ بنَ مالكٍ وعبدَ اللهِ بنِ سَرْجِسَ[٤]».

---

(١) «الصحاح» (٤/ ١٣٦٧-١٣٦٨).

(٢) انظر «غريب الحديث لأبي عبيد» (١/ ٩).

(٣) في «م»: الفضل. والمثبت من الأصل، و«غرر الفوائد المجموعة».

(٤) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣٣).

وذكَر (خ)[(١)] في «تاريخه» أنه سَمِع أنسًا وأبا الطُّفيل، ولم يَذْكُرْ له من الصحابةِ غيرَهما، والعذرُ لمسلم أنه إنما خرَّجه في الشواهِدِ ليُبيِّنَ أنه قد رُوِي من غيرِ وجهٍ عن ابنِ عبَّاسٍ وإلَّا فقد أخرجه قبلَ ذلك من حديثِ أبي التَّيَّاحِ عن موسى بنِ سلمةَ عن ابنِ عبَّاسٍ مُتَّصلًا؛ فثَبت اتِّصالُه في الكتابِ، وباللهِ التوفيقُ»[(٢)].

(١٣٢٨) قوله: «إِمَّا لَا فَسَلْ» قال سِيبَوَيْهِ في قولِه: **(إِمَّا لَا)**: «معناه افعَلْ هذا إن كنتَ لا تفعلُ غيرَه، وحُذِفَ اختصارًا لكثرةِ استعمالِهم إيَّاه وتصرُّفِه حتَّى استغنَوا عنه»[(٣)]، و(إمَّا لَا) بكسرِ همزةِ (إمَّا)، وإمالة (لا) إمالةً غيرَ محضةٍ، هكذا الروايةُ.

قال الشيخُ محيي الدينِ: «هو بكسرِ الهمزةِ يعني في (إمَّا)»، قال: «وفتحُ اللَّامِ وبالإمالةِ الخفيةِ[(٤)]، هذا هو الصوابُ المشهورُ، وقال القاضي: ضبَطه الطبريُّ والأَصيليُّ: (أما لي) بكسرِ اللَّامِ، قال: والمعروفُ في كلامِ العربِ فتحُها إلا أن تَكُونَ على لغةِ مَن يُمِيلُ[(٥)].

قال المَازِرِيُّ: قال ابنُ الأنباريِّ: قولُهم: (افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا) معناه: افعَلْهُ إِنْ كُنْتَ لا تَفْعَلُ غَيْرَهُ، فدَخَلَتْ (ما) زائدةً؛ لأن كما قال اللهُ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[(٦)]، فاكتَفَوا بلا عن الفعلِ، كما تَقُولُ العربُ: (إِنْ زَارَكَ فَزُرْهُ وَإِلَّا فَلَا)، هذا ما نقلَه القاضي[(٧)].

---

(١) «التاريخ الكبير» (٧/ ١٨٦).

(٢) «غرر الفوائد» (ص٢٥٢-٢٥٥).

(٣) «الكتاب لسيبويه» (١/ ٢٩٤-٢٩٥).

(٤) كذا في الأصل، و«م». وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٧٩): الخفيفة.

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٧٩-٨٠).

(٦) سورة مريم، الآية (٢٦).

(٧) «المعلم» (٢/ ١٠٦)، «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤١٧).

وقال ابنُ الأثيرِ في «نهايتِه»: أصلُ هذه الكلمةِ (إن) و(ما)، فأُدغِمَتِ النونُ في الميمِ، و(ما) زائدةٌ في اللفظِ لا حكمَ لها، وقد أمالتِ العربُ (لا) إمالةً خفيفةً. [١٤٧/ أ]

قال: والعوامُّ يُشبعُون إمالَتَها فتَصِيرُ ألفُها ياءً، وهو خطأٌ، ومعناه: إن لم تَفْعَلْ هذا فليكُن هذا»(١).

(١٢١١) **قوله: «صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ»** (حيي) بضمِّ الحاءِ وكسرِها، الأوَّلُ أشهَرُ.

قوله: «إِنَّهَا زَارَتْ» فيه دليلٌ لمذهبِ الشافعيِّ وأبي حنيفةَ وأهلِ العراقِ أنه لا يُكْرَهُ أن يقالَ لطوافِ الإفاضةِ طوافَ الزيارةِ، وقالَ مالكٌ: يُكْرَهُ، وليس للكراهةِ دليلٌ يعتمدُ، واللهُ أعلمُ.

(١٣٢٩) **قوله: «وَعُثْمَانُ بنُ طَلْحَةَ الحَجَبِيُّ»** هو بفتحِ الحاءِ والجيمِ منسوبٌ إلى حِجَابةِ الكعبةِ، وهي ولايَتُها، وفتحُها وإغلاقُها، وخدمتُها، وهو عثمانُ بنُ طلحةَ بنِ أبي طلحةَ، واسمُه(٢) عبدُ اللهِ بنُ عبدِ العُزَّى بنِ عثمانَ بنِ عبدِ الدارِ بنِ قُصَيٍّ، القرشيُّ العبدريُّ، أسلَم معَ خالدِ بنِ الوليدِ وعمرِو بنِ العاصِ في هُدنةِ الحُديبيَّةِ، وشهِدَ الفتحَ.

ودفَع النبيُّ ﷺ مِفتاحَ الكعبةِ إليه وإلى شَيبةَ بنِ عثمانَ بنِ أبي طلحةَ، وقال: **«خُذُوهَا يَا بَنِي طَلْحَةَ، خَالِدَةً تَالِدَةً(٣)، لا يَنْزِعُهَا مِنْكُمْ إِلَّا ظَالِمٌ»** ثم نَزَل المدينةَ، فأقَام بها إلى وفاةِ النبيِّ عليه السلام، ثم تحوَّلَ إلى مكَّةَ، فأقام بها حتَّى تُوُفِّيَ سنةَ ٤٢، وقيل: إنه استُشهِد يوم أجنادِين -بفتح الدَّالِ وكسرِها- بقرب بيتِ المقدِسِ، كانت في أوَّلِ خلافةِ عمرَ، وأسلَم شيبةُ يومَ الفتحِ وتُوفِّيَ سنةَ ٨٩.

---

(١) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٧٢).

(٢) يعني اسم أبي طلحة جَد عثمان بن طلحة، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٨٣).

(٣) في «م»: «والدة». والمثبت من الأصل.

(١٣٢٩) **قوله:** «**عَمُودَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ وَعَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ**» كذا هنا، وفي (خ) عكس هذا: «**عَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ**»(١)، وكذا هو في «الموطَّأ»(٢) و(د)(٣)، وكلُّه [١٤٧/ ب] من روايةِ مالكٍ، وفي روايةِ (خ): «**عَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ**»(٤).

قوله: «**فَنَزَلَ بِفِنَاءِ الكَعْبَةِ**» الفناءُ: الجانبُ والحريمُ.

قوله: «**ائْتِنِي بِالْمِفْتَحِ**» (المفتح) بكسرِ الميمِ المفتاحُ.

قوله: «**فَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ: كَمْ صَلَّى**» قال النَّوويُّ: «كذا ثبَت في (خ م) من روايةِ ابنِ عمرَ، وجاء في (د) بإسنادٍ ضعيفٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ صَفْوَانَ، قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: كَيْفَ صَنَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ دَخَلَ الكَعْبَةَ؟ قَالَ: «**صَلَّى رَكْعَتَيْنِ**»(٥)، انتهى.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «ولا حاجةَ إلى عزوِه لأبي داودَ من روايةِ ابنِ عمرَ، فهو في (خ) في بابِ قولِ اللهِ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾(٦)، في أوائلِ (خ)(٧) من روايةِ مجاهدٍ عن ابنِ عمرَ عن بلالٍ، واللهُ أعلمُ».

(١٣٢٩) **قوله:** ..(٨) قال الدارَقطنيُّ: «هذا وهِمَ فيه ابنُ عونٍ؛ إذ جعَله عن أسامةَ وبلالٍ وعثمانَ بنِ طلحةَ؛ لقولِه في الحديثِ: «**فَقُلْتُ:**

---

(١) «صحيح البخاري» (٥٠٥).
(٢) «الموطأ» (٤٩٢).
(٣) «سنن أبي داود» (٢٠٢٣).
(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٨٤).
(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٨٤-٨٥).
(٦) سورة البقرة، الآية (١٢٥).
(٧) «صحيح البخاري» (٣٩٧).
(٨) بياض في م بمقدار سطر . انظر «إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم» (٤/ ٤٢٣).

أَيْنَ صَلَّى؟ فَقَالُوا: هَهُنَا، وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُمْ»، وخالَفَه أيُّوبُ وعبيدُ اللهِ ومالكٌ وغيرُهم، فأسنَدُوه عن بلالٍ وحدَه»[(١)].

(١٣٣٠) قوله: «فِي قُبُلِ البَيْتِ» (قبل) بضمِّ القافِ والباءِ، ويَجُوزُ إسكانُها، كما في نظائِرِه؛ ومعناها: ما استقبَلَكَ منها، وقيل: مقابِلُها، وفي رِوايةٍ في الصحيحِ: «**فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الكَعْبَةِ**»، وهو المُرادُ بقُبُلِها؛ ومعناه: عندَ بابِها[(٢)].

(١٣٣٢) قوله: «أَدَخَلَ النَّبِيُّ عليه السلام البَيْتَ فِي عُمْرَتِهِ؟ قَالَ: لَا» هذا مما اتَّفقُوا [١٤٨/ أ] عليه، قال العلماءُ: والمرادُ به عمرةُ القضاءِ سنةَ سبعٍ من الهجرةِ قبلَ الفتحِ، قال العلماءُ: وسببُ عدمِ الدخولِ ما كان في البيتِ من الأصنامِ والصورِ، فلما فتَح اللهُ عليه دخلَها، وأزالَ الصورَ[(٣)].

(١٣٣٣) قوله: «فَإِنَّ قُرَيْشًا حِينَ بَنَتِ البَيْتَ اسْتَقْصَرَتْ» بُنِيَ البيتُ خمسَ مراتٍ؛ بنَتْهُ الملائكةُ، ثم إبراهيمُ ﷺ، ثم قريشٌ في الجاهليةِ، وحضَر النبيُّ عليه السلام هذا البناءَ، وله خمسٌ وثلاثون سنةً، وقيل: خمسٌ وعشرونَ، ثم ابنُ الزبيرِ، ثم الحجَّاجُ بنُ يوسفَ، واستمرَّ حتى الساعةِ على بنائِه، وقيل: بُنِيَ مرَّتينِ أُخْرَيَيْنِ أو ثلاثًا[(٤)].

قوله: «لَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا» هو بسكونِ اللَّامِ، أي: بابًا من خلفٍ.

قوله: «لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمِكَ» (حدثان) بكسرِ الحاءِ، وسكونِ الدالِ المهملتينِ؛ أي: قربُ عهدِهم بالكفرِ.

---

(١) «الإلزامات» (ص٣٦٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٨٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٨٨).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٨٩).

قوله: «فَقَالَ ابنُ عُمَرَ: لَئِنْ كَانَتْ عَائِشَةُ...» إلى آخره. ليس هذا من ابنِ عمرَ على سبيلِ التضعيفِ والتشكيكِ، ولكنَّ كثيرًا ما يَقَعُ في كلامِ العربِ صورةُ التشكيكِ والتقريرِ، والمرادُ اليقينُ؛ كقولِه: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾[1]، وقولُه: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ﴾[2] الآيةَ، قاله القاضي[3]، ولخَّصه شيخُنا متع الله بحياته.

قوله: «أَنْ يُجَرِّئَهُمْ» أي: يُشَجِّعَهُم، وهو بالجيمِ والراءِ بعدَها همزةٌ من الجراءةِ، قال القاضي: «ورَوَاية العُذْرِيِّ بالجيمِ والباءِ الموحَّدَةِ؛ ومعناه: يَخْتَبِرُهُم»، [١٤٨/ ب] وأما[4] اللفظةُ الثانيةُ: فهي بالحاءِ المهملةِ والراءِ والباءِ الموحَّدةِ وأوَّلُهُ مفتوحٌ؛ ومعناه: يُغِيظُهُم بما يَرَوْنَه قد فعَلَ بالبيتِ.

قال القاضي: «ويَحْتَمِلُ أن يَكُونَ معناه يَحْمِلُهم على الحربِ، ويَحُضُّهُم عليها».

قال: «ورَواهُ آخرون بالحاءِ والزايِ؛ أي: يَشُدُّ قُوَّتَهُم ويُمِيلُهُم ويَجْعَلُهم حِزبًا له»[5].

قوله: «فَإِنِّي قَدْ فُرِقَ لِي» (فُرِقَ) بضمِّ الفاءِ، وكَسرِ الراءِ؛ أي: كُشِفَ، كذا ضبَطه جماعاتٌ، وقد جَعَلَه الحُميديُّ صاحبُ «الجمعِ» في «غريبِ الصحيحين» بفتحِ الفاءِ بمعنى خَافَ، وأنكَرُوه عليه، وغلَّطُوه في ضبطِه وتفسيرِه[6].

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (١١١).

(٢) سورة سبأ، الآية (٥٠).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤٢٩).

(٤) في الأصل: «وأما وأما اللفظة الثانية» هكذا مكررة في آخر الوجه وأول تاليه.

(٥) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤٣٠).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٩٢).

قوله: «**تَتَابَعُوا فَنَقَضُوهُ**» كذا ضبطُوه بباءٍ موحَّدةٍ قبل العينِ، وضبَطه بعضهم[1] «**تَبَايَعُوا**» بالمثنَّاةِ تحتُ: وهو بمعناه، إلا أن الثانيَ في الشرِّ خاصَّةً، وليس هذا موضِعَه.

قوله: «**إِنَّا لَسْنَا مِنْ تَلْطِيخ ابْنِ الزُّبَيرِ فِي شَيْءٍ**» يُرِيدُ بذلك سبَّه وعيبَ فِعلِهِ، يُقَالُ: لطختُه؛ أي: رميتُه بأمرٍ قبيحٍ.

قوله: «**وَفَدَ الحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَلَى عَبْدِ المَلِكِ**» (الحارثُ بنُ عبدِ اللهِ) كذا لجميعِ الرواةِ سِوى الفارسيِّ؛ فإن في روايتِه: «**الْحَارِثَ بنَ عَبْدِ الأَعْلَى**»، وهو خطأٌ، والصوابُ: «**الْحَارِثُ ابنُ عَبدِ اللهِ**»، كذا قالَه القاضي.

قال الشيخُ محيي الدينِ: «وما نقَلَه عن روايةِ الفارسيِّ ليس بمقبولٍ، بل الصوابُ أنها كروايةِ غيرِه «**الحَارِثُ بنُ عَبْدِاللهِ**»، ولعلَّه وقَع للقاضي نسخةً عن الفارسيِّ فيها هذه اللفظةُ مصحَّفَةً على الفارسيِّ، لا مِن الفارسيِّ، واللهُ أعلَمُ»[2] انتهى.

قوله: «**عَنِ الجَدْرِ**» (الجدر) بفتحِ الجيمِ، وسكونِ الدالِ المهملةِ؛ وهو الحجرُ.

قوله: «**حَدِيثُ عَهْدٍ فِي الجَاهِلِيَّةِ**» أي: بالجاهليَّةِ، كما في سائرِ الرواياتِ.

(١٣٣٦) قوله: «**بِالرَّوْحَاءِ**» (الروحاءُ) على ستَّةٍ وثلاثينَ مِيلًا من المدينةِ.

(١٣٣٧) قوله: «**فَقَالَ رَجُلٌ**» هو الأقرعُ بنُ حابسٍ.

(١٣٩٧) قوله: «**لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ**» اختلَف العلماءُ في شدِّ الرحالِ وإعمالِ المَطيِّ إلى غيرِ المساجدِ الثلاثةِ؛ كالذهابِ إلى

---

(١) قوله: بعضهم. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٩/ ٩٤).

قبورِ الصالحينَ، وإلى المواضعِ الفاضلةِ، ونحوِ ذلك، فقال الشيخُ أبو محمدٍ الجُوينيُّ من أصحابِنا: «هو حرامٌ»، وهو الذي أشار إليه القاضي عياضٌ واختارَه.

والصحيحُ عندَ أصحابِنا وهو الذي اختارَه الإمامُ والمحقِّقون أنه لا يَحرُمُ، ولا يُكْرَهُ، قالوا: والمرادُ أن الفضيلةَ التامَّةَ أنما هي في شدِّ الرِّحالِ إلى هذه الثلاثةِ خاصَّةً، واللهُ أعلمُ، قاله الشيخُ محيي الدينِ النَّوويِّ[1].

(٨٢٧) قوله: «فَأَعْجَبْنَنِي وآنَقْنَنِي» أي: أعجبنني إعجابًا بالغًا، وإنما كرَّر لاختلافِ اللفظِ.

(١٣٣٩) قوله: «عَنْ أَبِيهِ» استدرَكَ الدارَقطنيُّ على (خ م) في إخراجِهما هذا الحديثِ عن سعيدٍ عن أبيه، وقال: «الصوابُ: عن سعيدٍ عن أبي هريرةَ، من غيرِ ذِكرِ أبيه»، واحتجَّ بأن مالكًا ويحيى بنَ أبي كثيرٍ وسُهيلًا قالوا: (عن سعيدٍ عن أبي هريرةَ)، ولم يَذْكُروا (عن أبيه).

قال: والصحيحُ عن مسلمٍ في حديثِه هذا[2] عن يحيى بنِ يحيى عن مالكٍ عن سعيدٍ عن أبي هُريرةَ من غيرِ ذكرِ [١٤٩/ ب] أبيه، وكذا ذكَره أبو مسعودٍ الدمشقيُّ، وكذا روَاه معظمُ رُواةِ «الموطَّإِ» عن مالكٍ.

قال الدَّارَقطنيُّ: «رَواه الزَّهرانيُّ والفرويُّ عن مالكٍ فقالا: (عن سعيدٍ عن أبيه) هذا كلامُ القاضي[3].

قال النَّوويُّ: وذكَر خلفٌ في «أطرافه» أن مسلمًا رواه عن يحيى بنِ يحيى إلى أن قال: عن سعيدٍ عن أبيه، وكذا رواه (د) في الحجِّ، و(ت) في النكاحِ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٩/ ١٠٦).

(٢) قوله: هذا. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤٥٠).

قال (ت): «حسنٌ صحيحٌ»[1] ورَوَاه (د)[2] في الحجِّ أيضًا عن القَعْنَبِيِّ والنُّفَيلِيِّ عن مالكٍ، وعن يوسفَ بنِ موسى عن جريرٍ كلاهما عن سهيلٍ عن سعيدٍ عن أبي هريرةَ؛ فحصَل اختلافٌ ظاهرٌ من الحفَّاظِ في ذكرِ أبيه، فلَعَلَّه سمِعَه من أبيه، ثم سمِعَه من أبي هريرةَ نفسِه، فرَوَاه تارةً كذا وتارةً كذا، وسَمَاعُهُ من أبي هريرةَ صحيحٌ معروفٌ، والله أعلمُ[3].

(١٣٣٩) قوله: «وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» يَحْتَمِلُ أن يُرِيدَ مَحْرَمًا لها، ويَحْتَمِلُ أن يُرِيدَ مَحْرَمًا له أو لها، والثاني هو الجاري على قواعدِ الفقهاءِ؛ فإنه لا فرقَ بينَ أن تكُونَ معَها مَحْرَمٌ لها؛ كأختِها وأمِّها، أو يَكُونَ مَحْرَمٌ[4] له؛ كأختِه، وبنتِه، وعمَّتِه، وخالتِه، فيَجُوزُ القعودُ معَها في هذه الأحوالِ، والحديثُ مخصوصٌ بالزوجِ؛ فإنه لو كان معَها زوجُها كان كالمَحْرَمِ، وأولَى بالجوازِ.

(١٣٤٢) قوله: «وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ» أي: مُطِيقِين.

قوله: **«مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ»** الوعثُ: المشقَّةُ والشِّدَّةُ.

قوله: «وَكَآبَةِ المَنْظَرِ» تغيُّرِ النفسِ من حُزنٍ.

قوله: «وَسُوءِ المُنْقَلَبِ» أي: المرجع. [١٥٠/ أ]

(١٣٤٣) قوله[5]: «وَالْحَوْرِ بَعْدَ الكَوْرِ» قال الحربيُّ: «يُقَالُ: كار عِمامَتَهُ إذا أدَارها على رأسِه، وحارَها ونقَضَها»؛ ومنه الحديثُ: **«نَعُوذُ**

---

(١) «جامع الترمذي» (١١٧٠).

(٢) «سنن أبي داود» (١٧٢٤-١٧٢٥).

(٣) انظر «شرح مسلم» للنووي (٩/ ١٠٨).

(٤) كذا في الأصل، و«م» جاء مرفوعًا، ولعل التقدير: يكون معه محرم له، كالجملة السابقة عليها، وإلا فحقه النصب.

(٥) كتب بحاشية «م»: السادس من التعليق على مسلم.

بِاللهِ مِنَ الحَوْرِ بَعْدَ الكَوْرِ»، قال: «فكأن معناه: نعوذُ باللهِ من انتشارِ الأمرِ وانتقاضِه بعدَ اجتماعِه، وكان عاصمٌ الأحولُ يرويه بالنونِ، ويَرَونَ أنه أُوهِمَ، وإنما[1] هو الكورُ بالرَّاءِ»، فسُئِلَ عاصمٌ، فقال: «حار بعدَ ما كان».

معظمُ النسخِ إنما كان فيها بالنونِ، قال القاضي: «وكذا رواه الفارسيُّ وغيرُه من رُواةِ (م)»، وقال: «ورَوَاه العُذْرِيُّ بالراءِ»، قال: «والمعروفُ في روايةِ عاصمٍ الذي رواه (م) عنه بالنونِ»، وذكَر القاضي كلامَ الحربيِّ في تَوَهُّمِ عاصمٍ فيه، وتصويبُه الراءُ[2].

قال الشيخُ محيي الدينِ: «وليس كما قال الحربيُّ، بل كلاهما صحيحٌ، وممَّن ذكرَهما معًا (ت) وخلائقُ من المُحَدِّثينَ، وذكرهما أبو عبيدٍ وخلائقُ من أهلِ اللُّغةِ وغريبِ الحديثِ.

قال (ت) بعدَ أن رواه بالنونِ: ويُرْوَى بالرَّاءِ أيضًا، ثم قال: وكلاهما له وجهٌ، قال: يُقَالُ: هو الرجوعُ من الإيمانِ إلى الكفرِ، ومن الطاعةِ إلى المعصيةِ، ومعناه: الرجوعُ من شيءٍ إلى شيءٍ من الشرِّ، هذا كلامُ الترمذيِّ[3]، وذكَر النَّوويُّ بعدَه كلامًا آخَرَ، حذفتُه لطولِه[4].

قوله: «**وَدَعْوَةِ المَظْلُومِ**» معناه: أعوذُ بك من الظُّلمِ؛ فإنه يترتَّبُ عليه دعاءُ المظلومِ.

قوله: «**وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ خَازِمٍ**» (خازم) بالخاءِ المعجمةِ، وبعدَ الألفِ زايٌ، وهو أبو معاويةَ الضريرُ، محمدُ بنُ خازمٍ المذكورُ في أوائلِ السندِ.

---

(١) في «م»: وأيضًا. والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤٥٢).

(٣) «جامع الترمذي» (٣٤٣٩).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٩/ ١١١-١١٢).

(١٣٤٤) قوله: «إِذَا قَفَلَ مِنَ الجُيُوشِ» أي: رجَع من الغزوِ. [١٥٠/ ب]

قوله: «أَوْ فَدْفَدٍ» (الفدفدُ) المرتفِعُ.

قوله: «آيِبُونَ» أي: راجِعُون.

قوله: «وَهَزَمَ الأَحْزَابَ» (الأحزاب) هم الذين اجتمَعُوا يومَ الخندقِ، وتحَزَّبُوا على رسولِ اللهِ ﷺ.

(١٣٤٦) قوله: «فِي مُعَرَّسِهِ» المُعرَّسُ: موضعُ النزولِ.

(١٣٤٧) قوله: «يَوْمُ الحَجِّ الأَكْبَرِ» اختلَف العلماءُ في المرادِ بيومِ الحجِّ الأكبرِ؛ فقيل: يومُ عرفةَ، وقال مالكٌ والشافعيُّ والجمهورُ: «هو يومُ النحرِ»، ونقل القاضي عن الشافعيِّ أنه يومُ عرفةَ، وهو خلافُ المعروفِ عنه[١].

والظاهرُ ما ذهَب إليه الجمهورُ؛ لأنَّ أبا بكرٍ وعليًّا وأبا هريرةَ فعلوا هذا الأذانَ يومَ النحرِ بأمرِ النبيِّ ﷺ في أصلِ الأذانِ، والظاهرُ أنه عيَّن لهم يومَ النحرِ، فتعيَّن أنه يومُ الحجِّ الأكبرِ، ولأن معظمَ المناسكِ فيه، وقيل: الحجُّ الأكبرُ للاحترازِ من العمرةِ، وقيل: أيامُ الحجِّ كلُّها، حكَاه المُحِبُّ الطبريُّ عن الثوريِّ وغيرِه.

(١٣٤٨) قوله: «وَإِنَّهُ لَيَدْنُو، ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ المَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟» وقَع هذا الحديثُ مختصَرًا، وقد ذكَره عبدُ الرزاقِ في «مسندِه» من روايةِ ابنِ عمرَ قال: «إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيُبَاهِي بِهِمُ المَلَائِكَةَ، يَقُولُ: هَؤُلَاءِ عِبَادِي جَاءُونِي شُعْثًا غُبْرًا يَرْجُونَ رَحْمَتِي وَيَخَافُونَ عَذَابِي، وَلَمْ يَرَوْنِي، فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْنِي؟»[٢] وذكَر باقي الحديثِ، قاله القاضي، كما قاله النَّوويُّ[٣]. [١٥١/ أ]

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١١٦). (٢) «مصنف عبد الرزاق» (٨٨٣٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٩/ ١١٧).

قوله: «وَالحَجُّ المَبْرُورُ» الذي لا يُخَالِطُهُ إثمٌ.

(١٣٥٠) قولـه: «فَلَـمْ يَرْفُـثْ وَلَـمْ يَفْسُـقْ» الرفـثُ اسـمٌ للفُحْـشِ مـن القـولِ، وقيـل: الجِمـاعُ، وهـو قولُ الجمهـورِ في الآيـةِ، والفُسـوقُ المعاصِي.

(١٣٥١) قولـه: «وَهَـلْ تَـرَكَ لَنَـا عَقِيـلٌ مِـنْ رِبَـاعٍ أَوْ دُورٍ» فيـه دَلالَـةٌ لمذهـبِ الشـافعيِّ ومُوافقيـهِ أنَّ مكَّـةَ فُتِحَـتْ صُلْحًـا، وأن دُورَهـا مملوكـةٌ، وقـال مالـكٌ وأبـو حنيفـةَ والأوزاعـيُّ وآخَـرُون: «فُتِحَـتْ عَنْـوَةً، ولا يَجُـوزُ شـيءٌ مـن هـذه التَّصَـرُّفَـاتِ»[1].

(١٣٥٢) قولـه: «ثَلَاثًـا» كـذا هـو في أكثـرِ النسـخِ، وفي بعضِهـا: «ثَـلَاثَ»، وتقديـرُ المنصـوبِ: أي: مكَـث المُبـاحَ أن يَمْكُـثَ ثلاثًـا.

(١٣٥٣) قولـه: «لَا هِجْـرَةَ» مـن مكَّـةَ، فيـه تأويـلانِ: أحدُهمـا: لأنهـا صـارت دارَ إسـلامٍ، والثـاني: معنـاه: لا هجـرةَ بعـدَ الفتـحِ فضلُهـا كفضـلِ قبـلَ الفتـحِ، وأمـا الهجـرةُ مـن دارِ الحـربِ إلـى دارِ الإسـلامِ فباقيـةٌ إلـى يـومِ القيامـةِ.

قولـه: «إِنَّ هَـذَا البَلَـدَ حَرَّمَـهُ اللهُ» هنـا أن اللهَ حـرَّم هـذا البلـدَ، وبعـدَ هـذا: «إِنَّ إِبْرَاهِيـمَ حَرَّمَـهُ»، وفي المسـألةِ خـلافٌ، حـكاه المـاورديُّ في «أحكامـه»[2] وغيـرُه مـن العلمـاءِ في وقـتِ تحريـمِ مكَّـةَ؛ فقيـل: إنهـا مـا زَالَـتْ مُحَرَّمَـةً مـن يـومِ خَلْـقِ اللهِ السـماواتِ والأرضِ، وقيـل: مـا زالَـتْ حـلالًا كغيرِهـا إلـى زمـنِ إبراهيـمَ، ثـم ثبَـت لهـا التحريـمُ مـن زمـنِ إبراهيـمَ، وهـذا القـولُ مُوافـقٌ للحديـثِ الثـاني، والأوَّلُ لـلأوَّلِ، وبـه قـال الأكثـرون؛ أي: بـالأوَّلِ.

---

(١) المصدر السابق (٩/ ١٢٠-١٢١).

(٢) «الأحكام السلطانية» (ص٢٥٠).

وأجابوا [١٥١/ ب] عن الثاني: أن تحريمَها كان ثابتًا من يومِ خلقِ اللهِ السماواتِ والأرضِ، ثم خَفِيَ تَحْرِيمُها، واسْتَمرَّ خفاؤُه إلى زمنِ إبراهيمَ، فأظهَره وأشاعَهُ، لا أنه ابتدَأَه.

ومَن قال بالثاني أجابَ عن الأوَّلِ: بأن اللهَ تعالى كَتَبَ في اللَّوحِ المحفوظِ أو غيرِه يومَ خلقَ السماواتِ والأرضَ أن إبراهيمَ سيحرِّمُ مكَّةَ بأمرِ اللهِ[1].

قوله: «لا يُعْضَدُ شَوْكُهُ» أي: لا يُقْطَعُ.

قوله: «وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا» الخَلا بفتحِ الخاءِ المعجمةِ مقصورةً، وهو الرَّطْبُ من الكلأِ، ويُخْتَلَى: يُقْطَعُ.

قوله: «لِقَيْنِهِمْ» القَينُ: الحدَّادُ والصائغُ.

(١٣٥٤) قوله: «عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ العَدَوِيِّ» ويقالُ أيضًا: الكعبيُّ والخُزَاعِيُّ، قيل: اسمُه خويلدُ بنُ عمرٍو، وقيل بالعكسِ، وقيل: عبدُ الرَّحمنِ بنِ عمرٍو، وقيل: هانئُ بنُ عمرٍو، أسلَم قبلَ الفتحِ، وتُوُفِّيَ بالمدينةِ سنةَ ٦٨، وقيل في اسمِه أيضًا: كعبُ بنُ عمرِو بنِ صخرِ بنِ عبدِ العُزَّى بنِ معاويةَ[2].

قوله: «أَنْ يَسْفِكَ[3] بِهَا دَمًا» أي يُسِيلُه، وهو بكسرِ الفاء على المشهورِ، ويُقالُ بضمِّها.

قوله: «لَا يُعِيذُ» لا يَعْصِمُ.

قوله: «وَلَا فَارًّا بِخَرْبَةٍ» الخَرْبةُ بفتحِ الخاءِ المعجمَةِ، وإسكانِ الراءِ هذا المشهورُ، ويُقالُ بضمِّ الخاءِ أيضًا، أصلُها سرقةُ الإبلِ، وتُطلَقُ

---

(١) انظر «شرح صحيح مسلم» (٩/ ١٢٤-١٢٥).

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم» (٩/ ١٢٧).

(٣) في م: يسقط. والمثبت من «صحيح مسلم» (١٣٥٤).

علـى كلِّ خيانـةٍ، وفي (خ): [١٥٢/أ] إنها البليَّـةُ[١]، وقيـل: الفسـادُ في الدينِ مـن الخـاربِ وهـو اللصُّ المفسـدُ في الأرضِ، وقيـل: العيبُ[٢].

(١٣٥٥) قولـه: «وَلاَ تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلاَّ لِمُنْشِدٍ» معنـى الحديـثِ: لا تَحِلُّ لُقَطَتُها لمَن يُريدُ أن يُعَرِّفَها سنةً، ثم يَتَمَلَّكَها، كما في باقي البلادِ، بل لا تَحِلُّ إلا لِمَن يُعَرِّفُها أبدًا، ولا يَتَمَلَّكُها، وبهذا قال الشافعيُّ وابنُ مهديٍّ وأبو عبيدٍ وغيرُهم، وقال مالكٌ: «يَجُوزُ تَمَلُّكُها بعدَ تعريفِها كما في سائرِ البلادِ»، وبه قال بعضُ أصحابِ الشافعيِّ، ويتأوَّلون الحديثَ بتأويلاتٍ ضعيفةٍ[٣].

قوله: «فَقَامَ أَبُو شَاهٍ» (أبو شاه) بهاءٍ؛ تَكُونُ هاءً في الوقفِ والدَّرْجِ، ولا يُقالُ بالتاءِ، قالوا: ولا يُعرَفُ اسمُه، وإنما يُعرَفُ بكنيتِه.

قوله: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ» فيه جوازُ كتابةِ العلمِ، وكذلك في غيرِه من الأحاديثِ، وجاءت أحاديثُ[٤] بالنهيِّ عن كتابةِ غيرِ القرآنِ، فمِنَ السلفِ مَن منَعَ كتابةَ العلمِ، وقال جمهورُهم بجوازه[٥]، ثم أجمعتِ الأُمَّةُ بعدَهم على استحبابِه، وأجابُوا عن أحاديثِ النهيِّ بأنها منسوخةٌ، أو بأنه نَهيُ تنزيهٍ لمن وَثِقَ بحفظِه، وخِيفَ إبطالُه على الكتابةِ، والإذنُ لِمَن لم يَثِقْ بحفظِه[٦].

قوله: «وَلَا يُعْضَدُ شَجْرَاؤُهَا» شجراءُ جمعُ شجرةٍ، وله نظائرُ قليلةٌ ذكَرها الجَوهريُّ، وقيل: شجرةٌ وشجراءُ واحدٌ.

---

(١) «صحيح البخاري» (١٨٣٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٢٨-١٢٩).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٢٦-١٢٧).

(٤) قوله: وجاءت أحاديث. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) في «م»: يجوز. والمثبت من الأصل.

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٢٩-١٣٠).

(١٣٥٧) قوله: «فَقَالَ: اقْتُلُوهُ» إنما قتَلَهُ؛ لأنه ارتدَّ عن الإسلام، وقتَل مسلمًا [١٥٢/ ب] كان يَخْدُمُهُ، وكان يَهْجُو النبيَّ ﷺ ويَسُبُّهُ، وكانت له قَينتانِ تُغَنِّيانِ بهجاءِ المسلمين، فإن قيل: ففي الحديثِ الآخرِ: «مَنْ دَخَلَ المَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ»[١]، فكيفَ قتَلَه؟

فالجوابُ: أنه لم يَدْخُلْ في الأمانِ، بل استَثْناه هو وابنُ أبي سَرْحٍ، وأمر بقتلِه، وإن وُجِدَ مُتعلِّقًا بأستارِ الكعبةِ، كما قد جاء مصرَّحًا به.

واسمُ ابنُ خَطَلٍ عبدُ العُزَّى، وقيل: عبدُ اللهِ، وقيل: غالبُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ منافِ بنِ أسعدَ بنِ جابرِ بنِ كثيرِ بنِ إبراهيمَ بنِ غالبٍ، والذي قتلَه سعيدُ بنُ حُريثٍ، قاله أهلُ السيَرِ[٢].

قوله: «وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ» فيه جوازُ لُبسِ السوادِ في الخُطْبَةِ، وإن كان الأبيضُ أفضلَ منه كما ثبتَ: «خَيْرُ ثِيَابِكُمُ البَيَاضُ»[٣] وأما لِباسُ السوادِ في حالِ الخطبةِ فجائزٌ، لكنَّ الأفضلَ البياضُ[٤].

(١٣٥٩) قوله: «قَدْ أَرْخَى طَرَفَيْهَا» قال الشيخُ محيي الدينِ: ««أَرْخَى طَرَفَيْهَا» كذا في جميعِ نُسخِ بلادِنا بالتثنيةِ، وكذا ذكَره الحميديُّ في «جمعه»[٥]، وذكَر القاضي أن الصوابَ المعروفَ «طَرَفُهَا» بالإفرادِ، وأن بعضَهُم رَوَاه بالتثنيةِ، والله أعلمُ»[٦].

---

(١) رواه أبو داود (٣٠٢٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٣١-١٣٢).

(٣) رواه أبو داود (٣٨٧٨، ٤٠٦١)، والترمذي (٩٩٤) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (١٤٧٢، ٣٥٦٦) من حديث ابن عباس.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٣٣).

(٥) «الجمع بين الصحيحين» (٣١١١).

(٦) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤٧٩).

(١٣٦١) **قولـه: «مَـا بَيْـنَ لَابَتَيْهَـا»** اللابتـانِ: الحرَّتـانِ، واحدُهمـا لابـةٌ ولوبـةٌ ونوبـةٌ بالنـونِ، ثـلاثُ لغـاتٍ وجمعُهـا في القلَّـةِ لابـاتٌ، وفي الكثـرةِ لابٌ ولـوبٌ، واللَّابـةُ: الأرضُ المُلْبَسـةُ حجـارةً سـوداءَ.

وقولـه: «**مَـا بَيْـنَ لَابَتَيْهَـا**» معنـاه اللابتـانِ ومـا بينَهُمـا؛ والمـرادُ: تَحْرِيـمُ المدينـةِ ولابتَيْهـا، كـذا قـال الشـيخُ محيي الديـنِ[1].

(١٣٦٢) **قولـه: «لَا يُقْطَـعُ عِضَاهُهَـا»** العِضـاهُ بكسـرِ العيـنِ والقصـرِ وتخفيـفِ الضـادِ [١٥٣/ أ] كلُّ شـجرٍ فيه شـوكٌ، واحدُها عِضاهـةٌ وعَضِيهَةٌ.

(١٣٦٣) **قولـه: «لَأْوَائِهَـا وَجَهْدِهَـا»** الـلأواءُ بالمـدِّ: الشِّـدَّةُ والجـوعُ، والجَهـدُ: المَشَـقَّةُ، وهـو بفتـحِ الجيـمِ، وفي لغـةٍ قليلـةٍ تُضَـمُّ، وأمـا الجُهـدُ -بمعنـى الطاقـة- فبالضـمِّ، وحُكِـيَ الفتـحُ.

قولـه: «كُنْـتُ لَـهُ شَـفِيعًا أَوْ شَـهِيدًا» (أو) هنـا ليسـت للشـكِّ؛ لأنـه رَوَاه جابـرٌ، وسـعدُ بـنُ أبـي وقَّـاصٍ، وابـنُ عمـرَ، وأبـو سـعيدٍ، وأبـو هريـرةَ، وأسـماءُ بنتُ عُميسٍ، وصفيَّةُ بنتُ أبي[2] عُبيدٍ عـنِ النبيِّ ﷺ بهذا اللفظِ، ويَبعُدُ اتِّفاقُهـم علـى الشـكِّ، بـل الأظهـرُ أنـه قالـه عليـه السـلام هكـذا.

فإمـا أن يَكُـونَ أعلـمَ بهذه الجملـةِ هكـذا، وإمـا أن تَكُـونَ (أو) للتقسـيمِ، ويَكُـونُ شـهيدًا لبعـضِ أهـلِ المدينـةِ وشـفيعًا لباقِيهِـم، وإمـا شـفيعًا للعاصيـنَ وشـهيدًا للمُطيعيـن، وإمـا شـهيدًا لمـن مـات في حياتِـه، وشـفيعًا لمـن مـات بعـدَه، أو غيـرُ ذلـك.

---

(١) المصدر السابق (٩/ ١٣٥-١٣٦).

(٢) قوله: أبي. ليس في الأصل، و«م». وأثبتناه من «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٥٠)، و«الديباج على صحيح مسلم للسيوطي» (٣/ ٤٠٦)، و«شرح الزرقاني على الموطإ» (٤/ ٣٤٧). وصفية بنت أبي عبيد الثقفية ترجمتها في «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٢١٢).

قال القاضي: «وهذه خصوصيةٌ زائدةٌ على الشفاعةِ للمُذْنِبينَ أو للعالَمين في القيامةِ، وعلى شهادتِه على جميعِ الأمَّةِ»، ثم قال: «وقد يَكُونُ (أو) بمعنَى الواوِ؛ فيكونُ شفيعًا وشهيدًا لأهلِ المدينةِ»(١).

قال: «ورُوِيَ: «**إِلَّا كُنْتُ شَهِيدًا، أَوْ لَهُ شَفِيعًا**»»، قال: «وإذا جعلنا (أو) للشكِّ كما قاله المشايخُ، فإن كانتِ اللفظةُ الصحيحةُ (شهيدًا)؛ اندفَع الاعتراضُ يعني في كونِه لم يخصَّ ساكِني المدينةِ بالشفاعةِ، مع عمومِ شفاعتِه، وادِّخارِه إيَّاها لأمَّتِه؛ لأنها زائدةٌ -يعني الشهادة- على الشفاعةِ المدَّخرةِ المجرَّدَةِ لغيرِهم، وإن كانتِ اللفظةُ الصحيحةُ (شفيعًا)؛ فاختِصاصُ أهلِ المدينةِ بهذا معَ ما جاء من عُمومِها وادِّخارِها لجميعِ الأمَّةِ، أنَّ هذه شفاعةٌ أخرى غيرُ العامَّةِ التي هي [١٥٣/ ب] لإخراجِ أمَّتِه من النارِ ومعافاةِ بعضِهم منها لشفاعتِه في القيامةِ، وتكُونُ هذه لأهلِ المدينةِ برفعِ الدرجاتِ، وتخفيفِ الحسابِ، أو بما شاء اللهُ من ذلك»(٢).

(١٣٦٥) **قوله**: ..(٣) في هذا الحديثِ دَلالَةٌ لقولِ الشافعيِّ القديمِ: «إن مَن صادَ في حَرَمِ المَدينةِ أو قَطَعَ مِن شَجَرِها أُخِذَ سَلَبُه» وبه قال سعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ وجماعةٌ من الصحابةِ.

قال القاضي: «ولم يَقُلْ أحَدٌ بعدَ الصحابةِ به إلا الشافعيُّ في القديمِ وخالَفَه أئمةُ الأمصارِ»(٤).

قال الشيخُ محيي الدينِ: «قلتُ: ولا تضرُّ مخالفَتُهم إذا كانت السنَّةُ معَه، وهذا القولُ القديمُ هو المختارُ لثبوتِ الحديثِ به، وعملُ

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤٨٣).

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤٨٣).

(٣) بياض في «م» بمقدار سطر.

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤٨٥).

الصحابةِ على وَفْقِهِ، ولم يَثْبُتْ له دافِعٌ، وإذا قلنا بالقديمِ، على كيفيةِ الضمانِ وجهانِ؛ أحدُهما: يَضْمَنُ الصيدَ والشجرَ والكلأَ كضمانِ حرمِ مكَّةَ.

وأصحُّهُما وبه قطَع جمهورُ المُفَرِّعين على هذا القولِ: أنه يُسْلَبُ الصائدُ وقاطعُ الشجرِ والكلأِ، وعلى هذا القولِ؛ فما المرادُ بالسَّلَبِ؟ وجهانِ؛ أحدُهما: ثيابُه فَقَطْ، وأصحُّهُما وبه قطَع الجمهورُ أنه كسَلَبِ القتلِ من الكُفَّارِ.

وفي مصرفِ السلبِ أوجهٌ:

أصحُّهُا(١): للسالبِ.

الثاني: لمساكينِ المدينةِ.

والثالثُ: لبيتِ المالِ.

وإذا سُلِبَ أُخِذَ جميعُ ما عليه إلا ساترَ العورةِ، وقيل: يُؤْخَذُ السَّاترُ أيضًا، قال الأصحابُ: ويُسْلَبُ(٢) بمجرَّدِ الاصطيادِ، سواءٌ أتلفَه أم لا»(٣).

(١٣٦٦) قوله: «**مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا**» معناه: مَن أَتَى فيها إثمًا أو آوَى مَن أتَاه، وضمَّه إليه وحَمَاه، ويُقَالُ فيه: آوَى بالمدِّ والقصرِ في اللَّازمِ والمُتَعَدِّي جميعًا، لكنَّ القصرَ [١٥٤/ أ] في اللازمِ أشهرُ وأفصحُ، والمدُّ في المتعدِّي أشهرُ وأفصحُ، وبالأفصحِ جاء القرآنُ العظيمُ.

---

(١) في «م»: «أصحهما». والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: يسلب. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٣٨-١٣٩).

قوله: «مُحْدِثًا» قال المَازِرِيُّ[1]: «رُوِيَ بوجهين: فتحُ الدالِ وكسرُها»، قال: «فمَن فتح أراد الإحداثَ نفسَه، ومن كسَر أراد فاعلَ الحدثِ»[2].

(١٣٧٠) قوله: «**لا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَرْفًا وَلا عَدْلًا**» الصرفُ: الفريضةُ، والعدلُ: النافلةُ؛ هذا قولُ الجمهورِ، وقال الحسنُ عكسَ ذلك، وقيل: الصرفُ التوبةُ، والعدلُ الفديةُ؛ ورُوِيَ ذلك عن النبيِّ ﷺ، وقيل: الصرفُ الاكتسابُ، والعدلُ الفديةُ، قاله يونسُ، وقيل: العدلُ: الحيلةُ، وقيل: العدلُ: المِثْلُ، وقيل: الصرفُ: الدِّيةُ، والعدلُ: الزيادةُ[3].

قال القاضي: «وقيل: معناه: لا تُقْبَلُ فريضَتُه ولا نافلتُه قَبُولَ رضًى، وإن قُبِلَتْ قَبُولَ جزاءٍ، وقيل: يَكُونُ القَبُولُ هنا بمعنى تكفيرِ الذنبِ لها».

قال: «وقد يَكُونُ معنى الفديةِ هنا أن لا يَجِدَ يومَ القيامةِ فداءً يَفْتَدِي به، بخلافِ غيرِه من المُذنِبينَ الذين يَتَفَضَّلُ اللهُ على مَن يَشَاءُ منهم بأن يَفْدِيه بيهوديٍّ أو نصرانيٍّ كما ثبَت في الصحيحِ»[4].

(١٣٦٦) قوله: «**قَالَ ابْنُ أَنَسٍ**»: كذا في أكثرِ النسخِ، ووقَع في بعضِها بحذفِ (ابنِ).

(١٣٧٠) **قوله**: ..[5].

في هذا تصريحٌ مِن عليٍّ بإبطالِ ما تدَّعيه الرافضةُ والشيعةُ ويَخْتَرِعُونه من قولِهم: إن عليًّا أوصى إليه النبيُّ عليه السلام بأمورٍ كثيرةٍ من

---

(١) تحرف في «م» إلى: الماوردي. والمثبت من الأصل.

(٢) «المعلم» (٢/ ١١٨).

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٣٨-١٣٩).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤٨٧).

(٥) بياض في «م» بمقدار سطر.

أسرارِ العلمِ، وقواعدِ الدينِ، وكنوزِ الشريعةِ، وأنه عليه السلام خصَّ أهلَ البيتِ بما لم يطَّلِعْ عليه غيرُهم، وهذه دَعْوَى [١٥٤/ ب] باطلةٌ فاسدةٌ لا أصلَ لها، ويَكْفِي في إبطالِها قولُ عليٍّ رضي الله عنه.

قوله: «**مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ**» (عير) بفتحِ العينِ المهملة[١]، وإسكانِ المثنَّاةِ تحتُ: جبلٌ معروفٌ، قال القاضي: «قال مصعبٌ الزبيريُّ وغيرُه: ليس بالمدينةِ عيرٌ ولا ثورٌ، قالوا: وإنما ثورٌ بمكَّةَ، وقال الزبيرُ: عيرٌ: جبلٌ بناحيةِ المدينةِ».

قال القاضي: «أكثرُ الرواةِ في (خ) ذكَروا (عَير)، وأما (ثور) فمِنهُم من كنَّى عنه بـ (كذا)، ومنهم من تَرَكَ مكانَه بياضًا؛ لأنهم اعتَقَدُوا ذِكْرَ (ثور) هنا خطأً، قال المَازِرِيُّ: قال بعضُ العلماءِ: (ثورٌ) هنا وَهْمٌ من الرُّواةِ، وإنما (ثورٌ) بمكَّةَ، قال: والصحيحُ: (إلى أُحُدٍ)»، قال القاضي: «كذا قال أبو عبيدٍ أصلُ الحديثِ: (**مِنْ عَيْرٍ إِلَى أُحُدٍ**)»، قال الحَازِمِيُّ وغيرُه من الأئمَّةِ: «إن أصلَه: (مِنْ عَيْرٍ إِلَى أُحُدٍ)»[٢].

قال الشيخُ محيي الدين: «قلتُ: ويَحْتَمِلُ أن ثورًا كان اسمًا لجبلٍ هناك؛ إما أُحُدٌ، وإما غيرُه، فخَفِيَ اسمُه، واللهُ أعلمُ»[٣].

قوله: «**إِلَى أُحُدٍ**» جاء ذلك في «الطبرانيِّ الكبيرِ» من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ سلامٍ، وقد ذكَر البَكْرِيُّ عن أبي عُبيدٍ أنه بالمدينةِ، فلعلَّه رجَع آخِرًا.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وقد ذكَر بعضُ مشايخي فيما قرأتُه عليه أن الإمامَ أبا محمدٍ عبدَ السلامِ بنَ مزروعٍ البصريَّ لمَّا خرَج رسولًا من صاحبِ المدينةِ إلى العراقِ كان معَه دلِيلٌ يَذْكُرُ له الأماكنَ

---

(١) قوله: المهملة. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤٨٩).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٤٣).

والأجبلةَ، فلمَّا وصَل إلى أُحُدٍ، إذا بقُربِه جُبيلٌ صغيرٌ، فسأله: ما اسمُ هذا الجبل؟ قال: هذا يُسَمَّى ثَورًا».

قال شيخُنا متع الله بحياته: «قلتُ: فصحَّ الحديثُ، ولله الحمدُ».

وقال المحبُّ الطبريُّ: «هو جبلٌ بالمدينةِ رأيتُه غيرَ مرَّةٍ، وحدَدتُه، وقد تعقَّب ياقوتٌ قولَ عياضٍ، وأثبتُّه بها، والله أعلمُ»[1] انتهى.

ثم قال شيخُنا متع الله بحياته: «ورأيتُ أنا كلامَ المحبِّ الطبريِّ في «أحكامِه» و«منسكِه»، وقد ذكَر عن أبي محمدٍ عبدِ السلامِ ذلك». [١٥٥/أ]

(١٣٧١) قوله: «فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا» أي: نقَض عهدَه.

(١٣٧٤) قوله: «إِلَى بَعْضِ الرِّيفِ» (الريفُ) بكسرِ الرَّاءِ: هي الأرضُ التي فيها زرعٌ وخِصْبٌ، والجمعُ أريافٌ.

قوله: «لَخُلُوفٌ» هو بضمِّ الخاءِ؛ أي: ليس عندَهم رجالٌ، ولا مَن يَحْمِيهم.

قوله: «فَتُرْحَلُ» (ترحل) بسكونِ الراءِ، وتخفيفِ الحاءِ؛ أي: يُشَدُّ عليها رَحلُها.

قوله: «ثُمَّ لا أَحُلُّ لَهَا عُقْدَةً» يعني: أُواصِلُ السيرَ.

قوله: «مَا بَيْنَ مَأْزِمَيْهَا» المأزِمُ بهمزةٍ بعدَ الميمِ، وكسرِ الزَّاي؛ الجبلُ، وقيل: المضيقُ بينَ جبلينِ ونحوه[2]، والأوَّلُ الصوابُ هنا.

قوله: «إِلَّا لِعَلْفٍ» العلفُ هنا بإسكانِ اللَّام؛ لأنه مصدرٌ، وأما الحشيشُ والتبنُ وغيرُهما مما تأْكُلُه الدَّابَّةُ فبِفَتحِ اللَّامِ.

---

(١) ينظر «التوضيح» لابن الملقن (١٢/ ٥٠٣).

(٢) قوله: ونحوه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

قوله: «**مَا مِنَ المَدِينَةِ شِعْبٌ وَلَا نَقْبٌ**» الشِّعبُ: الفتحُ بينَ الجبلينِ، وقيل: الطريقُ في الجبلِ، والنَّقبُ بفتحِ النونِ على المشهورِ، وحكَى القاضي ضمَّها؛ هو مثلُ الشِّعبِ، وقيل: الطريقُ في الجبلِ، قال الأخفشُ: «أنقابُ المدينةِ: طرُقُها»[1].

قوله: «**أَغَارَ عَلَيْنَا بَنُو عُبَيْدِ اللهِ**» وقَع في النُّسخِ (عبد الله) مكبَّرًا، ووقَع في أكثرِها مصغَّرًا، والأوَّلُ الصوابُ، بلا خلافٍ بينَ أهلِ هذا الفنِّ.

قال القاضي: «حدَّثنا به مكبَّرًا أبو محمدٍ الخُشَنِيُّ عن الطَّبريِّ عن الفارسيِّ: «**بَنُو عَبْدِ اللهِ**»، على الصوابِ، ووقَع عندَ سائرِ شيوخِنا في نسخِ (م) من طريقِ ابنِ ماهانَ، ومن طريقِ [١٥٥/ ب] الجُلُوديِّ: «**بَنُو عُبَيْدِ اللهِ**» مصغَّرٌ، وهو خطأٌ».

قال: «وكان يُقالُ لهم في الجاهليَّةِ: بنو عبدِ العُزَّى، فسمَّاهُم النبيُّ ﷺ بني عبدِ اللهِ؛ فسمَّتْهُم العربُ: بني مُحَوَّلَةَ لتحويلِ اسمِهم، واللهُ أعلَمُ»[2].

قوله: «**وَمَا يَهِيجُهُمْ**» أي: يُحَرِّكُهُم.

قوله: «**لَيَالِيَ الحَرَّةِ**» يعني الفتنةَ المشهورةَ التي نُهِبَتْ فيها المدينةُ سنةَ ثلاثٍ وستِّينَ.

قوله: «**فِي الجَلَاءِ**» (الجلاء) بفتحِ الجيمِ، وبالمدِّ: الفرارُ من بلدٍ إلى غيرِه.

(**١٣٧٦**) **قوله:** «**وَهِيَ وَبِيئَةٌ**» (وبيئة) بهمزةٍ ممدودةٍ، يعني: ذاتُ وباءٍ، بالمدِّ والقصرِ، ويُقالُ: (وَبِئَةٌ) على فَعِلَةٍ، ذكَرها في «الصحاح»[3]

---

(١) انظر: «إكمال المُعْلِم» (٨/ ٤٨٩).

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤٩٥-٤٩٦).

(٣) «الصحاح» (١/ ٧٩).

وغيرُه، والوباءُ: الموتُ الذريعُ، ويُطْلَقُ أيضًا على الأرضِ الوخمةِ التي تَكْثُرُ بها الأمراضُ لا سيَّما الغرباءُ، فإن قيل كيفَ قدِمُوا على الوباءِ، والنهيُّ عنه معروفٌ؟

فالجوابُ: أن هذا كان قبلَ النهيِّ؛ لأن الذي كان في المدينةِ بعدَ استطابتِها الثاني، لكنَّ المنهيَّ عنه هو القُدومُ على الوباءِ الذريعِ والطاعونِ، وأما الذي كان بالمدينةِ فإنما كان وَخْمًا يَمْرَضُ بسببِهِ كثيرٌ من الغُرباءِ، واللهُ أعلمُ[1].

قوله: «وَحَوِّلْ حُمَّاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ» قال الخَطَّابِيُّ: «كان ساكِنُوها يَهُودًا إذ ذاكَ»[2].

(١٣٧٧) قوله: «عَنْ يُحَنَّسَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ» (يُحَنَّسَ) بضمِّ المثنَّاةِ تحتُ، وفتحِ الحاءِ المهملةِ، وكسرِ النونِ وفتحِها، وبالسينِ المهملةِ، وقولُه هنا: **«مَوْلَى الزُّبَيرِ»**، وفي الرِّوايةِ [١٥٦/أ] الثانيةِ: **«مَوْلَى مُصْعَبٍ»** فهو مولَى أحدِهما مجازٌ[3]، والآخرِ حقيقةٌ.

قوله: «اقْعُدِي لَكَاعِ» (لَكاعِ) بفتحِ اللَّامِ، وكسرِ العينِ، ورجلٌ لُكَعٌ، بضمِّ اللَّامِ، وفتحِ الكافِ، يُطلَقُ على اللئيمِ[4] والعبدِ والغبيِّ الذي لا يَهْتَدِي لكلامٍ ولا[5] غيرِه، وعلى الصغيرِ.

(١٣٧٨) قوله: «سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللهِ الْقَرَّاظَ» أبو عبدِ اللهِ القرَّاظُ اسمُه دينارٌ، والقراظُ بالقافِ والظاءِ المعجمَةِ، وكذا هو مسمًّى بعدَ هذا.

---

(١) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٥٠).

(٢) انظر: «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٤٩٦).

(٣) هكذا في الأصل، و«م»، ولعله خبر ثان للمبتدأ (هو)، أو خبر لمبتدأ محذوف.

(٤) في «م»: «اليتيم». والمثبت من الأصل.

(٥) قوله: ولا غيره. في «م»: وغيره. والمثبت من الأصل.

(١٣٨٢) قوله: «أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ القُرَى» أي: أُمِرتُ بالهجرةِ إليها، وذكَرُوا في أكلِها القُرَى معنيين:

أحدُهما: أنها مركزُ جيوشِ الإسلامِ في أوَّلِ الأمرِ فمنها فُتِحَتْ.

والثاني: أن أكلَها ومَيْرَتَها تكُونُ من القُرى المُفتَتَحَةِ، وإليها تُساقُ غنائِمَها.

قوله: **«يَقُولُونَ يَثْرِبَ، وَهِيَ المَدِينَةُ»** يعني أن بعضَ الناسِ من المنافقينَ وغيرِهم يُسَمُّونها يثربَ، وإنما اسمُها المدينةُ وطابَةُ وطَيبَةُ؛ ففي هذا كراهةُ تسمِيَتِها يثربَ.

وفي «مسندِ أحمدَ»: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مَهْدِيٍّ، حدثَنَا صَالِحُ بنُ عُمَرَ، عَنْ يَزِيدَ بنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ، قَالَ النبيُّ ﷺ: **«مَنْ سَمَّى المَدِينَةَ يَثْرِبَ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللهَ، هِيَ طَابَةُ، هِيَ طَابَةُ»**[١].

وحُكِيَ عن عيسى بنِ دينارٍ: أن من سمَّاها يثربَ كُتِبَ عليه خطيئةٌ؛ وسببُ كراهةِ تسميتِها بيثربَ لما فيه من لفظ[٢] التثريبِ؛ وهو التوبيخُ والملامةُ[٣].

(١٣٨٣) قوله: «وَيَنْصَعُ طِيبُهَا» نصعَ الشيءُ: خَلُصَ.

(١٣٨٥) قوله: «وَهَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ» وقَع في بعضِ النُّسَخِ: «وأبو كُريبٍ» [١٥٦/ ب] بعدَ هنَّادٍ، وفي أكثرِها حَذْفُه.

(١٣٨٦) قوله: «أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» وقَع في بعضِ نسخِ المغاربةِ: **«أَخْبَرَنِي عُبَيدُ اللهِ»** مصغَّرًا، وهو غلَطٌ.

---

(١) «مسند أحمد» (١٨٥١٩).

(٢) قوله: لفظ. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٥٤).

قوله: «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ القَرَّاظِ» بالظاءِ المعجمةِ منسوبٌ إلى القَرَظِ الذي يُدْبَغُ به[1]، قال ابنُ أبي حاتمٍ: «لأنه كان يَبِيعُه»[2]، واسمُه دينارٌ، وقد سمَّاه فيما يأتي قريبًا.

(١٣٨٧) قوله: «بِدَهْمٍ» بفتحِ الدَّالِ، وسكونِ الهاءِ؛ أي: بغائلةٍ وأمرٍ عظيمٍ.

(١٣٨٨) قوله: «يَبُسُّونَ» بفتحِ المثنَّاةِ تحتُ، وبعدَها موحَّدَةٌ، تُضَمُّ وتُكْسَرُ، ويقالُ أيضًا: بضمِّ المثنَّاةِ مع كسرِ الموحَّدَةِ، واللفظةُ ثلاثيَّةٌ ورباعيَّةٌ؛ ومعناها: يَتَحَمَّلُون بأهلِيهِم، وقيل: معناه: يَسُوقُون، والبسُّ: سوقُ الإبلِ، وقيل غيرُ ذلك.

(١٣٨٩) قوله: «يَنْعِقَانِ» أي: يَصِيحانِ.

قوله: «وَحْشًا» أي: خلاءً، والصحيحُ: ذاتُ وحشٍ.

(١٣٩٠) قوله: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ» يعني: أن هذا المكانَ بعينِه يَنْقُلُ إلى الجنَّةِ، وقيل: العِبادةُ فيه تُؤدِّي إلى الجنَّةِ، والمُرادُ بالبيتِ هنا القبرُ كما جاء مفسرًا، والثاني: بيتُ سُكْنَاهُ على ظاهرِه، وجاء: «مَا بَيْنَ حُجْرَتِي وَمِنْبَرِي».

قال الطبريُّ: والقولانِ مُتَّفِقانِ؛ لأنَّ قبرَه في حجرتِه، وهي بيتُه[3].

(١٣٩٤) قوله: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ الفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا المَسْجِدَ الحَرَامَ» قال الشيخُ محيي الدينِ في «شرحِ مسلمٍ»: «واعلم أن هذه الفَضِيلةَ مختصَّةٌ بنفسِ مَسْجِدِ [١٥٧/ أ] النبيِّ ﷺ الذي

---

(١) قوله: به. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٣٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٦١).

كان في زمانِه دُونَ ما زِيدَ فيه بَعْدَه؛ فيَنْبَغِي أن يَحْرِصَ المُصَلِّي على ذلك، ويَتَفَطَّنَ لما ذكرتُه، وقد نبَّهتُ على هذا في كتابِ المَنَاسِكِ»[1].

وقال المُحِبُّ الطبريُّ في «أحكامه»: «إن التضعيفَ يتعلَّقُ بالمجموع»، وأَوْرَدَ في ذلك حديثًا مرفوعًا عن أبي هريرةَ، وأثرًا عن عُمرَ، وعزَاهُما إلى ابنِ النَّجَّارِ في «تاريخ المدينة»، وقال إنه ذكَر ذلك في «مناسِكِه».

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وقد رَأَيْتُه في «مناسِكِه»[2].

وقال الإمامُ أحمدُ في «مسندِه»: حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا حَبِيبٌ المُعَلِّمُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ الفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ المَسَاجِدِ إِلَّا المَسْجِدَ الحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي هَذَا»**[3].

قال الشيخُ في «شرحه» لهذا الكتابِ في الكلامِ على الحديثِ الذي ذكَره (م): «واعلم أن مذهبَنا أنه لا يَخْتَصُّ هذا التَّفضِيلُ بالصلاةِ في هذين المَسجِدَين بالفريضةِ، بل يَعُمُّ الفرضَ والنفلَ جميعًا، وبه قال مطرِّفٌ من أصحابِ مالكٍ، وقال الطَّحَاويُّ: يختصُّ بالفرضِ، وهذا مخالفٌ لإطلاقِ هذه الأحاديثِ الصحيحةِ، واللهُ أعلمُ»[4].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٩/ ١٦٦).

(٢) قال محقق «التوضيح» في تعليق (٩/ ٢٣٥): «ورد بهامش الأصل: كذا قاله النووي، وخالفه المحب الطبري وذكر لما قاله حديثًا من عند ابن النجار صاحب «تاريخ المدينة» البغدادي، وأثرًا عن عمر رضي الله عنه وكذا ذكره في «مناسكه» كما ذكره في «أحكامه»».

(٣) «مسند أحمد» (ح:١٦١١٧).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٦٤).

(١٣٩٦) قوله: «عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مَعْبَدٍ عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ امْرَأَةً اشْتَكَتْ شَكْوَى...» إلى آخرِه. قال الحُفَّاظُ: ذِكْرُ ابنِ عبَّاسٍ فيه وَهْمٌ، وصوابُه: «عن إبراهيمَ بنِ عبدِ اللهِ عن ميمونةَ» هكذا المحفوظُ من روايةِ الليثِ، وكذا رَوَاه (خ) في «صحيحه»: «عن اللَّيثِ عن نافعٍ عن إبراهيمَ عن ميمونةَ»[١] لم يَذْكُرِ ابنَ عبَّاسٍ.

قال الدَّارَقطنيُّ في «العلل»: «وقد [١٥٧/ ب] رَوَاه بعضُهم عن ابنِ عبَّاسٍ عن ميمونةَ، وليس يَثْبُتُ»[٢].

وقال (خ) في «تاريخه الكبير»: «إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مَعبدِ بنِ العبَّاسِ بنِ عبدِ المطَّلِبِ عن أبيهِ، ومَيمونةَ»، وذكَر حديثَه هذا من طريقِ الليثِ وابنِ جُريجٍ، ولم يَذْكُرْ فيه ابنَ عبَّاسٍ، ثم عقَّبه بأنه ورَد بذكِرِ ابنِ عبَّاسٍ عن ميمونةَ، قال (خ): «ولا يَصِحُّ فيه ابنُ عبَّاسٍ»[٣].

(١٣٩٧) قوله: «وَمَسْجِدِ إِيلِيَاءَ» (إيلياءُ) هو بيتُ المقدسِ، وفيه لُغاتٌ: أَفْصَحُهُنَّ الواقعةُ هنا (إيلياء) بكسرِ الهمزةِ واللَّامِ وبالمدِّ، والثانيةُ كذلك إلا أنه مَقْصُورٌ، والثالثةُ: بحذفِ الياءِ وبالمدِّ.

(١٣٩٩) قوله: «كَانَ يَزُورُ قُبَاءً» (قباء) يُمَدُّ ويُقْصَرُ، ويؤنَّثُ ويُذَكَّرُ، ويُصْرَفُ ولا يُصْرَفُ، فالفصيحُ فيه المَدُّ والتذكيرُ والصرفُ.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو مَعْنٍ» اسمُه زيدُ بنُ يزيدَ أبو معنٍ الرقاشيُّ البصريُّ، كما قاله (م)، عن معتمرٍ وغُنْدَرٍ، وعنه (م)، والحسينُ بنُ إسحاقَ التستريُّ، ثقةٌ[٤].

---

(١) بل رواه في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٠٢) والله أعلم.

(٢) «علل الدارقطني» (٩/ ٤٩).

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٠٢).

(٤) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٠/ ١١٩).



كتاب النكاح وإجابة الداعي

كِتَابُ النِّكَاحِ وَإِجَابَةِ الدَّاعِي

(١٤٠٠) قوله: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ» في الباءةِ أربعُ لُغاتٍ؛ الفصيحةُ المشهورةُ: الباءَةُ بالمدِّ، والثانيةُ: الباةُ بلا مدٍّ، والثالثةُ: الباءُ بالمدِّ بلا هاءٍ، والرابعةُ: بهاءينِ بلا مَدٍّ، وأصلُها في اللغةِ: الجماعُ، وقيل غيرُ ذلك، واختُلِفَ في المرادِ بها هنا، فقيل: الجماعُ، والثاني أنه[1] مُؤْنةُ النِّكَاحِ.

(١٤٠١) قوله: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» معناه: مَن تَرَكَها إعراضًا عنها غيرَ معتَقِدٍ لها على ما هي عليه. [١٥٨/ أ]

(١٤٠٢) قوله: «رَدَّ رَسُولُ اللهِ عَلَى عُثْمَانَ بنِ مَظْعُونٍ التَّبَتُّلَ» (التبتل) هو الانقطاعُ عن النساءِ وتركِ النكاحِ إلى العبادةِ، وأصلُه القطعُ؛ ومنه مريمُ البَتُولُ، وفاطمةُ البتولُ لانقطاعِهِما عن نساءِ زمانِهما دينًا وفضلًا ورغبةً في الآخرةِ.

وقال الطبريُّ: «التبتلُ تركُ لذاتِ الدنيا وشهواتِها، والانقطاعُ إلى اللهِ بالتفرُّغِ للعبادةِ»[2].

قوله: «وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَاخْتَصَيْنَا» يَحْرُمُ خِصاءُ الحيوانِ الذي لا يُؤكَلُ، وأما المأكولُ فيَجُوزُ في صِغَرِهِ، ويَحْرُمُ في كِبَرِهِ، وأما ابنُ المنذرِ فمنَعَهُ في الصغيرِ والكبيرِ، وأما الآدميُّ فيَحْرُمُ خِصَاؤُه صغيرًا أو كبيرًا.

(١٤٠٣) قوله: «وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيئَةً لَهَا» (منيئة) بفتحِ الميمِ، وكسرِ النونِ، مهموزٌ ممدودٌ: وهو الجلدُ في الدباغِ، وهي وزنُ صغيرةٍ وكبيرةٍ، والمعسُ: التليينُ.

---

(١) قوله: أنه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٥٢٩-٥٣٠).

قوله: «تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيطَانٍ» إلى آخره. معناه: الإشارةُ إلى الهوى والدعاءِ إلى الفتنةِ بها؛ لِمَا جعَل اللهُ في نفوسِ الرجالِ من الميلِ إلى النساءِ والالتذاذِ بنظَرِهنَّ، وما يَتعلَّق بهنَّ، فهنَّ شبيهاتٌ بالشيطانِ في دُعائِه إلى الشرِّ ووسوسَتِه.

(١٤٠٤) قوله: «ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾[(١)]» في قراءةِ عبدِ اللهِ إشارةٌ إلى أنه كان يَعْتَقِدُ إباحتَها؛ لقولِ ابنِ عبَّاسٍ، وأنه لم يَبْلُغْهُ نسخُه.

(١٤٠٥) قوله: «عَنْ عَمْرِو بنِ دِينَارٍ» وقَع في بعضِ النُّسخِ بعدَه: «عَنِ الحَسَنِ بنِ مُحَمَّدٍ»، [١٥٨/ ب] وسقَط ذِكرُ الحسنِ بنِ محمَّدٍ مِن بعضِها، وذكَر المَازِرِيُّ أيضًا أن النُّسخَ اختَلَفتْ فيه، وأنه ثَبَتَ ذِكْرُ الحَسَنِ في روايةِ ابنِ ماهانَ، وسقَط في روايةِ الجُلُودِيِّ[(٢)].

قوله: «اسْتَمْتَعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ حَتَّى نَهَى عَنْهُ عُمَرُ» محمولٌ على أن الذي استمتَعَ لم يَبْلُغْهُ الناسخُ، وقولُه: «حَتَّى نَهَانَا عَنْهُ عُمَرُ»: يعني: حينَ بلَغَه النسخُ.

قوله: «بِالْقُبْضَةِ» (القبضة) بالضمِّ والفتحِ، والضمُّ أفصحُ، قال الجَوْهَرِيُّ: «القُبضةُ بالضمِّ ما قبضتَ عليه من شيءٍ»، ثم قال: «وربَّما فتحُوا»[(٣)].

قوله: «رَخَّصَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَامَ أَوْطَاسَ فِي المُتْعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ نَهَى عَنْهَا» اعلَمْ أن الصوابَ أن التحريمَ والإباحةَ كانا مرَّتينِ، وكانت حلالًا قبلَ خيبرَ، ثم حُرِّمتْ يومَ خيبرَ، ثم أُبيحَت يومَ فتحِ مكَّةَ، وهو يومُ أوطاسَ لاتِّصالِهما، ثم حُرِّمَتْ يومَئذٍ بعدَ ثلاثةِ أيامٍ تحريمًا مؤبَّدًا إلى يومِ القيامةِ، واستمرَّ التحريمُ.

---

(١) سورة المائدة، الآية (٨٧).
(٢) «المعلم» (٢/ ١٣٢).
(٣) «الصحاح» (٣/ ١١٠٠).

ولا يَجُوزُ أن يُقَالَ: إن الإباحةُ مختصَّةٌ بما قبلَ خيبرَ، والتحريمُ يومَ خيبرَ للتأبيدِ، وأن الذي كان يومَ الفتحِ [مجرَّدَ التحريمِ من غير تقديم إباحة يوم الفتح][١]، كما اختاره المَازِرِيُّ والقاضي؛ لأن الرواياتِ التي ذكَرها مسلمٌ في الإباحةِ يومَ الفتح صريحةٌ في ذلك، فلا يَجُوزُ إسقاطُها، ولا مانعَ يَمْنَعُ من تكريرِ الإباحةِ، واللهُ أعلمُ، هذا كلامُ الشيخِ محيي الدينِ[٢].

ولابنِ القيِّم كلامٌ حسنٌ في هذه المسألةِ في «الهَدْيِ»[٣]، وفيه مؤاخذةٌ لمَن يقُولُ حُرِّمَتْ مرَّتين، فانظره تَجِدْه بفوائِدَ، وسبَقه إلى ذلك السهيليُّ [١٥٩/ أ] في «روضه»[٤].

و(أوطاسُ) وادٍ بالطائفِ يُصْرَفُ ولا يُصْرَفُ.

(١٤٠٦) قوله: «كَأَنَّهَا بَكْرَةٌ عَيْطَاءُ» البَكَرَةِ: الفتيَّةُ من الإبلِ أي: الشابَّةِ القويَّةِ، والعيطاءُ بفتحِ العينِ المهملَةِ، وإسكانِ المثنَّاةِ تحتُ، وبطاءٍ مهملَةٍ، وبالمدِّ: هي طويلةُ العُنُقِ في اعتدالٍ، وحُسنِ قوامٍ، والعَيَطُ بفتحِ العينِ والياءِ: طولُ العُنُقِ.

قوله: «الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهِنَّ» أي: (بها)، حُذِفَت لدَلالَةِ الكلامِ عليها، أو أوقَع (يَتَمَتَّعُ) موقِع مباشرها[٥] حذفَ المفعولِ؛ وهذا على القولِ بسقوط[٦] (بهنَّ)، وأما على ثبوتِها فلا يَجِيءُ هذا، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٨٠-١٨١).

(٣) «زاد المعاد» (٣/ ٤٠٦).

(٤) «الروض الأُنُف للسهيلي» (٧/ ٩٩-١٠٠).

(٥) في «م»: مباشرتها. والمثبت من الأصل.

(٦) قوله: بسقوط. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

قولـه: «وَهُـوَ قَرِيـبٌ مِـنَ الدَّمَامَـةِ» (الدَّمامـة) بفتـحِ الـدَّالِ المهمَلـةِ: القبـحُ في الصـورةِ.

قولـه: «مَـعَ كُلِّ وَاحِـدٍ مِنَّـا بُـرْدٌ؛ فَبُـرْدِي خَلَـقٌ» وقَـع هـذا الحديـثُ بنحـوِه في «مسـندِ أحمـدَ»، والـذي في «المسـندِ»[1]: أن سَـبْرَةَ بُـردَه جديـدٌ، وأن ابـنَ عمِّـه[2] بـردُه خَلَـقٌ، وفيـه: أنَّ ابـن عمِّـه[3] هـو الـذي استمتَع بهـا، علـى العكـسِ ممـا هنـا، فالظاهـرُ أنهمـا قضيَّتـانِ، واللهُ أعلـمُ.

قولــه: «مِثْـلُ البَكْـرَةِ العَنَطْنَطَـةِ» (الْعَنَطْنَطَـةُ) بفتـحِ العيـنِ المهملَـةِ، وبنونيـنِ الأُولَـى مفتوحـةٌ، وبالطاءيـنِ المهملتيـن، وهـي العيطـاءُ، وسبَق بيانُهـا، وقيـل: هـي الطويلـةُ فقـط، والمشـهورُ الأوَّلُ.

قولـه: «هَـذَا خَلَـقٌ مَـحٌّ» المحُّ بفتحِ الميمِ، وبالحاءِ المهملَةِ المشـدَّدةِ: البالـي، ومنـه محَّ الكتـابُ إذا بَلِـيَ ودَرَسَ.

قولـه: «عَيْطَـاءُ» هـي: طويلـةُ العُنُـقِ في اعتـدالٍ، وقيـل: الحسـنَةُ القَـدِّ القويمـةُ، وتقـدَّم تفسـيرُها. [١٥٩/ ب]

قوله: «فَآمَرَتْ» (آمرت) بهمزةٍ ممدودةٍ؛ أي: شاوَرت.

قوله: «يُعَرِّضُ بِرَجُلٍ» يعني يُعَرِّضُ بابنِ عبَّاسٍ.

قولـه: «فَقَـالَ: إِنَّـكَ لَجِلْـفٌ جَـافٌّ» الجِلْـفُ بكسـرِ الجيمِ: وهـو الجافي، وجمـعَ بينَهُمـا توكيـدًا لاختـلافِ اللَّفـظِ، والجـافي: الغليـظُ الطبـعِ، القليـلُ الفهـمِ والعلـمِ والأدبِ؛ لبُعـدِه عـن أهـلِ ذلك[4].

قولـه: «فَأَخْبَرَنِـي خَالِـدُ بـنُ الْمُهَـاجِرِ بـنِ سَيفِ اللهِ» هـو خالـدُ بـنُ الوليـدِ المخزومـيِّ، سـمَّاه بذلـك رسـولُ اللهِ ﷺ لأنـه يَنْكَأُ في أعـداءِ اللهِ.

---

(١) «مسند أحمد» (ح:١٥٣٧٦).

(٢) في م: عمر. والمثبت من الأصل.

(٣) في م: عمر. والمثبت من الأصل.

(٤) في «م»: الأدب. والمثبت من الأصل.

(١٤٠٧) قولـه: «وَعَـنْ أَكْلِ الحُمُـرِ الإِنْسَـيَّةِ» (الإنسـية) ضُبِطَـتْ بوجهيـن؛ أحدُهمـا: كسـرُ الهمـزةِ وإسـكانِ النـونِ، والثـاني: فتحُهُمـا جميعًـا، وصـرَّح القاضـي بترجيـحِ الفتـحِ، وأنـه روايـةُ الأكثريـن[١].

(١٤٠٧) قولـه: «إِنَّـكَ رَجُـلٌ تَائِـهٌ» (التائـه): الحائـرُ الذاهـبُ عـن الطريـقِ المسـتقيمِ.

(١٤٠٨) قولـه: «لَا يَخْطُـبُ وَلَا يَسُـومُ» كـذا هـو في جميـعِ النُّسـخِ: (يخطبُ) مرفـوعٌ، و(يسومُ) بالـواوِ، ولفظُه لفظُ الخبرِ، والمرادُ النهـيُّ، وهـو أبلـغُ في النهـيِّ؛ لأنَّ خبرَ الشـارعِ لا يُتَصَـوَّرُ وقُـوعُ خلافِـه، والنهـيُّ قـد تَقَـعُ مخالفَتُـه.

قولـه: «وَلَا تَسْـأَلِ المَـرْأَةُ» يَجُـوزُ في (تسـأل) الرفـعُ والكسـرُ؛ فـالأوَّلُ: علـى الخبرِ الـذي يُـرَادُ بـه النهـيُ، وهـو المناسـبُ لقولِـه: «لَا يَخْطُـبُ وَلَا يَسُـومُ»، والثـاني: علـى النهـيِّ الحقيقـيِّ.[١٦٠/أ]

---

(١) لم أجد القاضي يصرح بترجيح الفتح فقد قال في «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٥٤٤): «كذا ضبطناه عنهم بفتح الهمزة والنون، ورواه جماعة: «الإنسية». والأنس، بفتحها: الناس، وكذلك: «الإنس «بكسر الهمزة».

بل قد صرح في موضع آخر بأن كسر الهمزة رواية أكثر الشيوخ فقال في «الإكمال» (٦/ ١٨٣): «كذا ضبطناه بفتح الهمزة والنون هنا عن بعضهم، وكذا قيَّده بعض اللغويين منسوبة إلى الإنس. والإنس: الناس. رواه أكثر الشيوخ: الإنسية بكسر الهمزة وسكون النون، منسوبة إلى الإنس، وكلاهما بمعنى صحيح».

وقال في «مشارق الأنوار» (١/ ٤٤): «الأنسية بفتح النون والهمزة كذا ضبطناه على أبي بحر في مسلم وكذا قيده الأصيلي وابن السكن وفي رواية ابن السكن وأبي ذر وخرجه الأصيلي في حاشيته، قال البخاري: كان ابن أبي أويس يقول الأنسية بفتح الألف والنون وأكثر روايات الشيوخ فيه الإنسية بكسر الهمزة وسكون النون وكلاهما صحيح والإنس بالفتح الناس وكذلك الإنس والجانب الإنسي والإنسي معا الأيمن قاله أبو عبيد».

قوله[١]: «**طَلَاقَ أُخْتِهَا**» المرادُ بأختِها غيرُها، سواءٌ كانت أختُها من النسبِ، أو أختُها في الإسلامِ، أو كافرةً.

(**١٤٠٩**) **قوله**: «**بِنْتَ شَيْبَةَ**» قال ابنُ بَشْكُوالَ: «اسمُها أمةُ الحميدِ، سمَّاها الزُّبيرُ بنُ بكَّارٍ»[٢]، وساق إليه سندًا بذلك، وكذا عزَاه الشيخُ محيي الدينِ إلى الزُّبيرِ[٣].

قوله: «**فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ**» أبانُ بنُ عثمانَ بنِ عفَّانَ له عن أبيهِ في هذا «الصحيح» حديث[٤]: «**لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ**»[٥].

وذكَر ابنُ أبي حاتمٍ في كتابِ «المراسيل» عن أبي بكرٍ الأثرمِ أنه سأل أحمدَ بنَ حنبلٍ: أبانُ سَمِعَ من أبيه؟ قال: لا، من أين يَسْمَعُ منه؟[٦]

وانظر في طرقِ الحديثِ هنا؛ فإنه صرَّح بالسماعِ غيرَ مرَّةٍ وبالإخبارِ، وفي (ت) في «سننه» عقبَ هذا الحديثِ أنه حسنٌ صحيحٌ[٧].

قوله: «**وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ**» معناه: لا يُزَوِّجُ امرأةً بولايةٍ ولا وَكَالةٍ.

قوله: «**عَنْ أَيُّوبَ...**» إلى آخرِه. (أيوب) والثلاثةُ بعدَه تابعيُّون.

قوله: «**عِرَاقِيًّا جَافِيًا**» كذا في النسخِ، وذكَر القاضي أنه وقَع في بعضِ الرواياتِ: (عراقيًّا)، وفي بعضِها: (أعرابيًّا)، قال: «وهو الصوابُ؛ أي: جاهلًا بالسنَّةِ، والأعرابيُّ هو ساكنُ الباديةِ».

---

(١) كتب بحاشية «م»: السابع من التعليق على مسلم.

(٢) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٢٦٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٩٦).

(٤) قوله: حديث. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) «صحيح مسلم»(ح:١٤٠٩).

(٦) «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص١٦).

(٧) «جامع الترمذي» (ح:٨٤٠).

قـال: «و(عراقيًّـا) هنـا خطـأٌ، إلا أن يَكُـونَ عُـرِفَ مـن مذهـبِ أهـلِ الكوفـةِ حينئذٍ جوازُ نـكاحِ المحـرمِ؛ فيصـحُّ (عراقيًّا) أي: آخـذًا بمذهبِهـم في هـذا جاهـلًا بالسـنَّةِ»(١).

(١٤١٠) قوله: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ» [١٦٠/ب] رَوَى أكثرُ الصحابةِ أن النبيَّ عليه السلام تزوَّج ميمونـةَ وهـو حلالٌ.

قـال القاضـي(٢): ولـم يُرْوَ أنـه تَزَوَّجهـا مُحْرِمًـا إلا ابـنُ عبَّـاسٍ وحـدَه، ورَوَتْ ميمونـةُ وأبـو رافـعٍ وغيرُهمـا أنـه تزوَّجهـا حَلالًا، وهمـا أعـرفُ بالقصَّـةِ لتعلُّقِهـم بهـا بخـلافِ ابـنِ عبَّـاسٍ، ولأنهـم أضبطُ.

وأُجِيبَ عنه بجوابٍ آخَر وهـو: أنـه تَزَوَّجَهـا في الحـرَمِ وهـو حـلالٌ، ويُقَـالُ لِمـن هـو في الحـرمِ مُحرِمٌ، وإن كان حـلالًا، وهـي لغـةٌ شـائعةٌ.

وجـوابٌ آخـرُ وهـو: أن القـولَ والفعـلَ تَعَارَضَـا، والصحيـحُ عنـدَ الأصوليِّـينَ ترجيـحُ القـولِ لتعدِّيـهِ، بخـلافِ الفعـلِ فإنـه قـد يَكُـونُ قاصـرًا.

وجـوابٌ آخـرُ قالـه جماعـةٌ مـن الشـافعيَّةِ: أنـه مـن الخصائـصِ، وهـو أصـحُّ الوجهيـن عندَهـم، والوجـهُ الثـاني: أنـه حـرامٌ عليـه لغيـرِه(٣).

(١٤١٢) قولـه: «خِطْبَـةِ أَخِيـهِ» قـال الخَطَّابِـيُّ(٤) وغيـرُه: ظاهـرُه اختصـاصُ التحريـمِ بمـا إذا كان الخاطـبُ مسـلمًا، فـإن كان كافـرًا فـلا يَحْـرُمُ، وبـه قـال الأوزاعـيُّ.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٥٥٤)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٩٦-١٩٧).

(٢) قوله: قال القاضي. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٥٥٢)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٩٤).

(٤) «معالم السنن» (٣/ ١٩٥).

وقـال جمهـورُ العلمـاءِ: تَحْـرُمُ الخِطبـةُ علـى خطبـةِ الكافـرِ، ولهـم أن يُجِيبُـوا عـن الحديـثِ بـأن التقييـدَ خـرَج مخـرجَ الغالـبِ؛ فـلا يكُـونُ لـه مَفهـومٌ يُعمَـلُ بـه كمـا في قولـه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾[1]، وقولـه ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم﴾[2] ونظائـرِه، ولا فـرقَ بيـنَ أن يَكُـونَ الخاطـبُ فاسـقًا أو غيـرُه، وقـال ابـنُ [القاسـمِ المالكـيُّ][3]: «تَجُـوزُ علـى الفاسـقِ»[4].

(١٤١٣) قوله: «عَنْ أَبَيْهِمَا»[5] كذا صورتُه في جميعِ النُّسخِ، وأبو العلاءِ غيرُ أبي سُهيلٍ؛ فلا يَجُوزُ أن يُقالَ: (عن أبيهما)، وصوابُه: (عن أَبَوَيْهِمَا).

قال القاضي وغيرُه: «ويَصِحُّ أن يُقَالَ: عن (أبَيهما) بفتحِ الباءِ، على لغةِ مَن قال في تَثْنِيَةِ الأبِ: (أبانِ)، كما قال في تَثْنِيةِ اليدِ: (يَدانِ) فتكُونُ الرِّوايةُ صحيحةً، لكنَّ الباءَ مفتوحةٌ»[6]. [١٦١/ أ]

(١٤١٥) قوله: «نَهَى عَنِ الشِّغَارِ» (الشِّغارُ) بكسرِ الشينِ، وبعدَها غينٌ معجَمَتَينِ: هو الرفعُ، وقيل: مِن شغَرَ البلدُ، إذا خَلا؛ لخُلُوِّه عن الصَّدَاقِ، وفي الشرعِ هو كما فسَّره في الحديثِ.

(١٤١٩) قوله: «لَا تُنْكَحُ الأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ» (الأيم): الثيِّبُ كما فسَّرته الرِّوايةُ الأُخرى.

---

(١) سورة الأنعام، الآية (١٥١).

(٢) سورة النساء، الآية (٢٣).

(٣) تحرف في «م» إلى: القيم المالك. والمثبت من الأصل، انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٩٨)، و«طرح التثريب» (٦/ ٩٣).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٩٨).

(٥) (أَبَيْهِمَا) كذا ضبطه في «م» بفتح الباء على لغة من قال: (أَبَان) في تثنية الأب، وهو في «صحيح مسلم» (٣/ ١٣٤): «عن أبِيهما» بكسر الباء على ما لم يجوِّزه المصنف.

(٦) «إكمال المُعْلِم» (٥/ ١٣٧)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٩٩).

(١٤٢١) قوله: «صُمَاتُهَا» الصُّماتُ بضمِّ الصادِ: السكوتُ.

(١٤٢٢) قولـه: «وَجَـدْتُ فِـي كِتَابِـي» معنـاه: أنـه وَجَـدَه في كتابِـه، ولـم يَذْكُـرْ أنـه سـمِعَه، ومثـلُ هـذا تَجُـوزُ رِوَايَتُـه علـى الصحيـحِ وقـولِ الجمهـورِ، ولـم يَقْتَصِـرْ مسـلمٌ عليـه بـل ذكَـره متابعـةً لغيـرِه.

قوله: «تَزَوَّجَنِي... لِسِتِّ سِنِينَ» هنا: «تَزَوَّجَنِي... لِسِتِّ سِنِينَ»، وفي الرِّوايةِ الآتيةِ: «سَبْعِ سِنِينَ»، والجمعُ بينَهُما: أنه كان لها ستٌّ وكسرٌ.

قوله: «فَوُعِكْتُ» الوعكُ: ألمُ الحُمَّى.

قوله: «فَوَفَى شَعْرِي جُمَيْمَةً» هو تصغيرُ جُمَّةٍ؛ وهي الشعرُ النازلُ إلى الأذنينِ ونحوِهما.

قوله: «فَأَتَتْنِي أُمُّ رُومَانَ» (أم رومان) هي أُمُّ عائشةَ، وهي بضمِّ الرَّاءِ على المشهورِ، وحكَى ابنُ عبدِ البرِّ الضمَّ والفتحَ في «استيعابه»، ورجَّح الفتحَ[1]، وفيه نظرٌ، بل الراجحُ ما ذكَره الجمهورُ، وهو الضمُّ، واسمُ أبيها عامرُ بنُ عُويمرٍ الكِنَانِيُّ، تُوُفِّيَتْ في ذي الحِجَّةِ سنةَ ستٍّ، وقيل: ٥، وقيل: ٤، ونزل الشارعُ في قبرِها، واستغفَرَ لها، وكانت حيَّةً في الإفكِ[2].

قوله: «وَأَنَا عَلَى أُرْجُوحَةٍ» الأُرجوحةُ بضمِّ الهمزةِ: خشبةٌ يَلْعَبُ عليها الصِّبيانُ والجَوَارِي الصغارُ، يَتْرُكُونَ وسطَها على مكانٍ مرتَفِعٍ، ويَجْلِسُون [١٦١/ ب] على طَرَفَيْهَا ويُحَرِّكُونَها؛ فيرتَفِعُ جانبٌ منها، ويَنْزِلُ جانبٌ.

قوله: «هَهْ هَهْ» هو بإسكانِ الهاءِ الثانيةِ، وهي هاءُ السكتِ، وهي كلمةٌ يَقُولُها المَبْهُورُ حتَّى يَتَرَاجَعَ إلى حالِ سُكُونِه.

---

(١) لم أجده رجح شيئًا بل قال في المطبوع من «الاستيعاب» (٤/ ١٩٣٥): «يقال بفتح الراء وضمها».
(٢) انظر: «التوضيح» (١٩/ ٤٣٧).

قوله: «وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ» الحظُّ من الخيرِ والشرِّ.

قوله: «فَلَمْ يَرُعْنِي» أي: لم يَفْجَأْنِي ويأتني بَغْتَةً إلَّا رسولُ اللهِ.

قوله: «ضُحًى» فيه جوازُ الزفافِ نهارًا.

قوله: «وَلُعَبُهَا مَعَهَا» المرادُ باللُّعَبِ: البناتُ التي تَلْعَبُ بها الجواري الصغارُ، ومعناه: التنبيهُ على صِغَرِ سنِّها.

قال القاضي: «وفيه جوازُ اتِّخاذِ اللُّعَبِ، وإباحةُ لَعِبِ الجواري بهنَّ، وقد جاء في الحديثِ الآخَرِ أن النبيَّ ﷺ رأى ذلك فلم يُنْكِرْهُ، قالوا: وسببُه تَدَرُّبِهِنَّ لتربيةِ الأولادِ، وإصلاحِ شأنِهِنَّ وبيوتِهِنَّ؛ فلذلك لم يُنْكِرْهُ»[١] انتهى.

ويَحْتَمِلُ أن يَكُونَ مخصوصًا من أحاديثِ النهيِّ عن اتِّخاذِ الصُّورِ؛ لمَا ذكَره من المصلَحَةِ، ويَحْتَمِلُ أن يَكُونَ هذا منهيًّا عنه، وكان لَعِبُ عائشةَ في أوَّلِ الهجرةِ قبلَ تحريمِ الصُّوَرِ، واللهُ أعلمُ[٢].

(١٤٢٣) قوله: «وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ يُدْخَلَ عَلَى نِسَائِهَا فِي شَوَّالٍ» في هذا الحديثِ استحبابُ الدخولِ في شوَّالٍ، وقد استحبَّه أصحابُ الشافعيِّ، وفيه ردُّ ما كانتِ الجاهليَّةُ عليه، وما يَتَخَيَّلُه بعضُ العوامِّ من كراهةِ الزواجِ في شوَّالٍ، والدخولِ فيه، وهذا باطلٌ لا أصلَ له، وهو من آثارِ الجاهليَّةِ [١٦٢/ أ] كانوا يَتَطَيَّرون بذلك[٣] لما في اسمِ شوَّالٍ من الإشالةِ والرفعِ[٤].

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٥٧٤-٥٧٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢٠٨).

(٣) قوله: يتطيرون بذلك. في «م»: ينظرون في ذلك. والمثبت من الأصل، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢٠٩).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢٠٩).

(١٤٢٤) **قولـه: «فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الأَنْصَارِ شَيْئًا»** كـذا الروايـةُ (شـيئًا) بالهمزِ؛ وهـو واحـدُ الأشـياءِ، قيـل: المـرادُ: صِغَـرٌ، وقيـل: زُرقَـةٌ، وقيـل: عَمَـشٌ، وقدَّمـهُ النـوويُّ في «تهذيبـه»[١]، وقيـل: ضعـفٌ في الأجفـانِ، وقيـل: بيـاضٌ في الأجفـانِ[٢].

قوله: «مِنْ عُرْضِ هَذَا الجَبَلِ» العُرْضُ بضمِّ العينِ: الجانبُ.

(١٤٢٥) **قوله: «فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا»** أي: رفَع.

قولـه: «خَاتَمٌ» كـذا هـو في النسـخ، وفي بعضِهـا: «خاتمًا» وهـو واضـحٌ، والأوَّلُ صحيـحٌ أيضًـا؛ أي: ولـو حضَـر **خاتَـمٌ** مـن حديـدٍ.

قولـه: «وَلَـوْ خَاتَـمٌ مِـنْ حَدِيـدٍ» في هـذا الحديـثِ جـوازُ اتِّخـاذِ خاتَـمِ الحديـدِ، وفيـه خـلافٌ للسـلفِ حكَـاه القاضـي[٣]، ولأصحـابِ الشـافعيِّ في كراهتِـه وجهـانِ: أصحُّهمـا: لا يُكْـرَهُ؛ لأن الحديـثَ في النهـيِّ عنـه ضعيـفٌ.

قولـه: «مُلِّكْتَهَـا» كـذا في معظـمِ النُّسـخِ، وكـذا نقلَـه القاضـي عـن روايـةِ الأكثريـن: **«مُلِّكتَهَـا»** بضـمِّ الميـمِ، وكسـرِ الـلَّامِ المشـدَّدَةِ، علـى مـا لـم يُسَـمَّ فاعلُـه، وفي بعـضِ النُّسَـخ: **«مَلَّكْتُكَهَـا»** بكافَيـن، وكـذا رَوَاه (خ)[٤]، وفي الرِّوايـةِ الأخـرى: **«زَوَّجْتُكَهَـا»**.

قـال القاضـي: «قـال الدارَقطنـيُّ: مـن رَوَى (**مُلِّكْتَهَـا**)؛ فقـد وَهِـمَ، والصـوابُ روايـةُ مَـن رَوَى (**زَوَّجْتُكَهَـا**)»[٥]، [قـال: وهـو أكثـر وأحفـظ][٦].

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ١٧٠).

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢١٠).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٥٧٩-٥٨٠).

(٤) «صحيح البخاري» (٥٠٣٠).

(٥) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٥٨٣).

(٦) ليس في «م». ومثبت من الأصل.

قال الشيخُ محيي الدينِ: «قلتُ: ويَحْتَمِلُ صحَّةُ اللفظين، ويكُونُ جَرَى لفظُ التزويجِ أوَّلًا فمَلَكَها، ثم قال: اذهب فقد مُلِّكْتَهَا بالتزويجِ السابقِ، والله أعلمُ»[١].[١٦٢/ ب]

(١٤٢٦) قوله: «**كَانَ صَدَاقُهُ لأَزْوَاجِهِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً**» صداقُ النبيِّ ﷺ لأمِّ حبيبةَ كان أربعةَ آلافِ درهمٍ أو[٢] أربعَمِائَةِ دينارٍ، ولكن هذا القدرَ تبرَّع به النَّجَاشِيُّ من مالِه إكرامًا للنبيِّ ﷺ لا أنَّ النبيَّ ﷺ أدَّاه وعقَدَ به.

(١٤٢٧) قوله: «**رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ**» (أثر الصُّفرةِ) تعلَّق بعبدِ الرحمنِ من طيبِ العروسِ، ولم يَقْصِدْهُ ولا تعمَّد التَّزَعْفُرَ، لأنه قد ثبَت في الصحيحِ النهيُّ عن التزعفرِ للرجالِ، وكذا نهيُ الرجالِ عن الخَلُوقِ؛ لأنه من شعارِ النساءِ، وقد نَهَى الرجالَ عن التشبُّهِ بالنساءِ، فهذا هو الصحيحُ في معنى الحديثِ، وهو الذي اختارَه القاضي والمحقِّقُون، كما قاله الشيخُ محيي الدينِ[٣].

ونقَل القاضي الترخيصَ في ذلك للعروسِ، قال: «وقيل: لعلَّه كان يَسِيرًا فلم يُنْكِرْهُ، وقيل: كان في أوَّلِ الإسلامِ مَن تزوَّج لَبِسَ ثوبًا مصبوغًا علامةً لسرورِهِ وزَواجِه»، قال: «وهذا غيرُ معروفٍ».

قال: «وقيل: يَحْتَمِلُ أنه كان في ثيابِه دُونَ بدنِه، ومذهبُ مالكٍ وأصحابِه جوازُ لُبسِ الثيابِ المزعفرةِ، وحكَاه مالكٌ عن علماءِ المدينةِ، وهو مذهبُ ابنِ عُمَرَ وغيرُه، وقال الشافعيُّ وأبو حنيفةَ: لا يَجُوزُ ذلك للرجلِ»[٤].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢١٤).

(٢) في «م»: و. وكتب بالحاشية: لعله أو. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢١٦).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٥٨٥-٥٨٦).

قوله: «عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ» قال القاضي: «قال الخَطَّابِيُّ: النواةُ اسمٌ لِقَدْرٍ معروفٍ عندَهُم، فسَّرُوها بخمسةِ دراهمَ من ذهبٍ»، قال القاضي: «وكذا فسَّرها أكثرُ العُلماءِ، وقال الإمامُ أحمدُ: بينَ ثلاثةِ دراهمَ، وقيل: المرادُ نواةُ التمرِ؛ أي: وزنُها من ذهبٍ، والصحيحُ الأوَّلُ، وقال بعضُ المالكيَّةِ: النواةُ ربعُ دينارٍ [١٦٣/ أ] عندَ أهلِ المدينةِ، وظاهرُ كلامِ أبي عُبيدٍ أنه دفَع خمسةَ دراهمَ، قال: ولم يَكُنْ هناك ذَهَبٌ، وإنما هي خمسةُ دراهِمَ تُسَمَّى نواةً كما تُسَمَّى الأربعونَ أُوقِيَّةً»[١].

(١٣٦٥) قوله: «وَالْخَمِيسُ» (الخميس): هو الجيشُ، وسُمِّي الجيشُ خميسًا؛ لأنه خمسةُ أقسامٍ: مُقَدِّمَةٌ، وساقَةٌ، وميمنَةٌ، وميسَرةٌ، وقَلْبٌ، وقيل: لتخميسِ الغنائمِ، وأُبْطِلَ؛ لأن هذا الاسمَ كان معروفًا في الجاهليَّةِ، ولم يَكُنْ لهم تخميسٌ.

قوله: «عَنْوَةً» أي: قهرًا.

قوله: «فَأَخَذَ صَفِيَّةَ» (صفيَّةُ) هذا كان اسمَها قبلَ السبيِّ، وقيل: كان اسمُها زينبَ، فسُمِّيت بعدَ السبيِّ والاصطفاءِ صفيَّةَ[٢].

قوله: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ غَيْرَهَا» قال المَازِرِيُّ: «يَحْتَمِلُ ما جَرى معَ دحيةَ وجهين؛ **أحدُهما**: أن يَكُونَ ردَّ الجاريةَ برضاه وأذِن له في غيرِها، **والثاني**: أنه أَذِنَ له في جاريةٍ من حشوِ السبي لا أفضلِّهِنَّ، فلمَّا رأى النبيُّ عليه السلام أنه أخذ أَنْفَسَهُنَّ وأجودَهُنَّ نسبًا وشرفًا في قومِها وجمالًا استرْجَعَها؛ لأنه لم يَأْذَنْ فيها ورَأى في إبقائِها لدحيةَ مفسدةً لتميُّزِه بمثلِها على باقي الجيشِ.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٥٨٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢٢٠).

ولما فيه من انتهاكِها مع مَزِيَّتِها، وكونِها بنتَ سيِّدِهم، ولِمَا يَخافُ مِن استعلائِها على دِحيةَ؛ بسببِ مَزِيَّتِها، وربَّما ترتَّب على ذلك شِقاقٌ أو غيرُه، فكان أخذُه إيَّاها قاطعًا لهذه المفاسدِ المتخوَّفةِ، ومعَ هذا فعوَّض دحيةَ عنها»[1].

قوله: «وَبَسَطَ نِطَعًا» في النطعِ أربعُ لغاتٍ: فتحُ النونِ وكسرِها [١٦٣/ ب] مع فتحِ الطاءِ وإسكانِها، أفصحُهُنَّ كسرُ النونِ مع فتحِ الطاء.

(١٣٦٥) قوله: «وَمَكَاتِلِهِمْ» المكاتلُ: القُفافُ.

قوله: «وَمُرُورِهِمْ» المرورُ: المَساحِي، وقيل: الحِبالُ الذي[2] يَصْعَدُون بها النخلَ، واحدُها مَرٌّ بفتحِ الميمِ وكسرِها.

قوله : «فَاشْتَرَاهَا» أي: أَعْطَاه بدلَها سبعةَ أنفسٍ تطييبًا لقلبِه، لا أنه جرَى عَقدُ بيعٍ، وعلى هذا تتَّفِقُ الرِّواياتُ.

قوله: «فُحِصَتِ[3] الأَرْضُ أَفَاحِيصَ» (فُحِصَتْ[3]) بضمِّ الفاءِ، وكسرِ الحاءِ المهمَلةِ المخفَّفةِ؛ أي: كَشفَ الترابُ عن أعلاها، والأفاحيصُ جمعُ أفحوصٍ.

قوله: «جَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ سَوادًا» أي: شخصًا، يعني: كومًا شاخصًا مرتفعًا.

قوله: «هَشَّنَا إِلَيْهَا» بفتحِ الهاءِ، وتشديدِ الشينِ المعجمةِ، ثم نونٍ، وفي بعضِ النسخِ «هَشِشْنَا» بكسرِ الشينِ في الماضي، وفتحِها في المضارعِ، وذكَر القاضي الرِّوايتين السابقتين، قال: «والروايةُ الأولى على الإدغامِ لالتقاءِ المثلينِ، وهي لغةُ مَن قال: هَزَّتْ سَيْفِي، وهي لُغةُ بكرِ بنِ وائلٍ».

---

(١) «المعلم» (٢/ ١٥١-١٥٢).

(٢) كذا في الأصل، «م». وهو وجه جائز في العربية إن أُريد به اسم للجمع منه، ويبدو أنها اختياره، وإن كان حقه «التي».

(٣) في «م»: «فحيصت». والمثبت من الأصل.

قال: «ورَوَاه بعضُهم «هِشْنَا» بكسرِ الهاءِ، وإسكانِ الشينِ، وهو من هاش يهيشُ بمعنى هشَّ[1]، وأما الروايتان السابقتان فمعناهما نَشِطنا، وانبَعَثَتْ نُفُوسُنا إليها»[2].

قوله: «**فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ**» أي: صغيراتُ الأسنانِ من نسائِه.

قوله: «**يَشْمَتْنَ**» هو بفتحِ الياءِ والميمِ. [١٦٤/ أ]

(١٤٢٨) قوله: «**اذْكُرْهَا عَلَيَّ**» أي: اخطُبْها لي مِن نفسِها، قال ابنُ القَطَّاعِ في «الأفعال»: «وذكرتُ الشيءَ ذكرًا أعلمتُك به...» إلى أن قال: «والمرأةَ خطبتُها»[3] انتهى.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «فعلى هذا يَنبَغِي أن يَكُونَ بهمزةِ وصلٍ؛ لأنه ثلاثيٌّ، واللهُ أعلمُ».

قوله: «**مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيهَا أَنْ رَسُولُ اللهِ ذَكَرَهَا**» (أن) بفتحِ الهمزةِ، وسكونِ النونِ؛ أي: من أجلِ ذلك.

قوله: «**رَأَيْتُنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ**» هو بفتحِ الهمزةِ من (أَنَّ).

قوله: «**فَإِنَّهُ ذَبَحَ شَاةً**» يَحْتَمِلُ أن سببَ ذلك الشكرُ لنعمةِ اللهِ في أن اللهَ زوَّجهُ إيَّاها بالوحيِ، لا بوليٍّ ولا شهودٍ، بخلافِ غيرِها، ومذهبُ الشافعيِّ المشهورُ الصحيحُ صحَّةُ نكاحِه عليه السلام بلا وليٍّ ولا شهودٍ ولا مهرٍ لعدمِ الحاجةِ إلى ذلك في حقِّهِ، وهذا الخلافُ في غيرِ زينبَ، أما زينبُ فمنصوصٌ عليها.

---

(١) في «م»: بش. والمثبت من الأصل. انظر «مشارق الأنور» (٢/ ٢٧٢).
(٢) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٥٩٦-٥٩٧).
(٣) «الأفعال» لابن القطاع الصقلي (١/ ٣٨٥-٣٨٦).

قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو مِجْلَزٍ**» هو بكسرِ الميمِ، وإسكانِ الجيمِ، وفتحِ اللَّامِ[1]، وبعدَها زايٌ، وحُكِيَ فتحُ الميمِ، واسمُه لاحقُ بنُ حُميدٍ، وليس في الكُتُبِ الستَّةِ مَن أوَّلُ اسمِه لامُ ألفٍ إلا هو، وقد رَوَى له الستَّةُ أيضًا.

قوله: «**فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرٍ**» التورُ بالمثنَّاةِ من فوقُ المفتوحةِ، ثم واوٍ ساكنةٍ: إناءٌ نحوُ القدحِ.

قوله: «**زُهَاءَ**» بضمِّ الزاي، وبالمدِّ؛ أي: نحوُ ثَلاثِمِائةٍ.

قوله: «**يَا أَنَسُ هَاتِ التَّوْرَ**» (هات) بكسرِ التاءِ للأمرِ، كما كُسِرَتِ [١٦٤/ ب] الطاءُ من (أعطِ)، كذا قاله النووي[2].

قوله: «**وَزَوْجَتُهُ مُوَلِّيَةٌ**» كذا هو في جميعِ النُّسَخِ: (وزوجتُه) بالتاءِ، وهي لُغةٌ قليلةٌ تكرَّرت في الحديثِ والشعرِ، والمشهورُ حذفُها.

قوله: «**قَدْ ثَقُلُوا**» هو بضمِّ القافِ المخفَّفةِ.

(١٢٤٩) قوله: «**ائْتُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ**» (الدعوة) هنا بفتحِ الدَّالِ؛ وهي دعوةُ الطعامِ، ودعوةُ النسبِ بكسرِها، هذا قولُ جمهورِ العربِ، وعكَسَهُ تيمُ الرِّبابِ بكسرِ الرَّاءِ، وأما قولُ قطربٍ في «مثلَّثِه»: أن دعوةَ الطعامِ بالضمِّ، فغلَّطُوه فيه[3].

قوله: «**إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ**» قيل صوابُه: (أخوه)؛ فعلى هذه (أحدكم) يَكُونُ منصوبًا.

قوله: «**إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ فَأَجِيبُوا**» المرادُ بالكُراعِ عندَ جماهيرِ العُلماءِ: كُراعُ الشَّاةِ، وهو فوقَ الظِّلفِ وتحتَ الساقِ، وغلَّطُوا مَن

---

(١) قوله: اللام. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢٣٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٩/ ٢٣٣).

حملَه على كُراعِ الغَمِيمِ[١]، وهو موضعٌ بينَ مكَّةَ والمدينةِ على مراحلَ من المدينةِ.

(١٤٣١) قوله: «**فَلْيُصَلِّ**» اختلفوا في معنى (فليصلِّ) فقال الجمهورُ: معناه: فلْيَدْعُ لأهلِ الطعامِ بالمغفرةِ والبركةِ، وأصلُ الصلاةِ الدعاءُ، وقيل: المرادُ الصلاةُ الشرعيَّةُ ذاتُ الرُّكوعِ والسجودِ؛ أي: يَشْتَغِلُ بالصَّلاةِ ليَحْصُلَ لهم فضلُها[٢].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «ورأيتُ بخطٍّ لا أعرفُ صاحبَه في حاشيةٍ، ولفظُها لأبي الشيخِ من حديثِ ابنِ مسعودٍ مرفوعًا: «**وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَةِ**»[٣] انتهت.

(١٤٣٢) قوله: «**بِئْسَ الطَّعَامُ...**» إلى آخره. معناه: الإخبارُ بما يَقَعُ بينَ الناسِ بعدَه عليه السلام من مُراعاةِ الأغنياءِ في الولائمِ ونحوِها، وتَخْصِيصِهِم بالدعوةِ، [١٦٥/ أ] وإيثارِهم بطيبِ الطعامِ، ورفعِ مجالِسِهِم، وتقديمِهِم، وغيرِ ذلك، كما هو الغالبُ في الولائمِ، واللهُ المستعانُ.

(١٤٣٢) قوله: «**سَمِعْتُ ثَابِتًا**» ثابتٌ هو ابنُ عِياضٍ الأعرجُ الأحنفُ القرشيُّ العَدَوِيُّ، مولَى عبدِالرحمنِ بن زيدِ بنِ الخطَّابِ، [وقيل: مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب][٤] وقيل: اسمُه ثابتُ بنُ الأحنفِ بنِ عِياضٍ، صدوقٌ، روى له (خ م د س)[٥].

---

(١) تحرف في «م» إلى: الغنم. والمثبت من الأصل.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٩/ ٢٣٦).

(٣) قال محقق «التوضيح» (٢٤/ ٥٢٧) - تعليقًا على هذا الموضع-: «ورد في هامش (س): في هامش أصله لأبي الشيخ من حديث ابن مسعود مرفوعًا: «وإن كان صائمًا فليدعُ بالبركة»».

(٤) ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٥) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٦٧).

(١٤٣٣) قوله: «**فَبَتَّ طَلَاقِي**» أي: طلَّقَنِي ثلاثًا.

قولـه: «عَبْـدَ الرَّحْمَـنِ بْـنِ الزَّبِيـرِ» (الزَّبِيـرُ) بفتـحِ الـزايِ، وكسـرِ الموحَّـدَةِ، بلا خـلافٍ، ابنُ باطـا، وقيل: باطيا، وعبدُ الرحمـنِ صحابيٌّ، وأبـوه قُتِـلَ كافـرًا يهوديًّـا في غـزوةِ بنـي قريظـةَ، قتلَـه الزُّبَيـرُ بـنُ العـوَّامِ، وهـذا المشـهورُ أن عبـدَ الرحمـنِ بـنَ الزَّبيـرِ بـنِ باطـا القُرَظِـيَّ هـو الـذي تَـزوَّج امـرأةَ رفاعـةَ، والـذي ذكَـره المحقِّقُـون.

وقـال ابـنُ منـدَه وأبـو نُعيـم الأصبهـانيُّ في كتابَيْهِمـا «معرفـة الصحابـة»: «إنمـا هـو عبدُالرحمـنِ بـنُ الزَّبيـرِ بـنِ زيـدِ بـنِ أُمَيَّـةَ بـنِ زيـدِ بـنِ مالـكِ بـنِ عـوفِ بـنِ عمـرِو بـنِ عـوفِ بـنِ مالـكِ بـنِ الأوسِ»، والصـوابُ الأوَّلُ[١].

قولـه: «مِثْـلُ هُدْبَـةِ» هدبـةُ الثـوبِ بضـمِّ الهـاءِ، وإسـكانِ الـدالِ: طَرَفُـه الـذي لـم يُنْسَـجْ.

قولـه: «حَتَّـى تَذُوقِـي عُسَـيْلَتَهُ» العُسـيلةُ بضـمِّ العيـنِ: تصغيـرُ عَسَـلَةٍ؛ كنايـةٌ عـن الجمـاعِ، وفي العسـلِ التذكيـرُ والتأنيـثُ، وقيـل: أَنَّثَـهُ علـى إرادةِ النُّطفـةِ، وضُعِّـفَ؛ لأن الإنـزالَ لا يُشْـتَرطُ[٢].

(١٤٣٤) **قولـه: «لَـمْ يَضُـرُّهُ»** أي: لا يَصْرَعُـهُ شـيطانٌ، وقيـل: لا يَطْعَـنُ فيـه عنـدَ [١٦٥/ ب] ولادتِـه، بخـلافِ غيـرِه، ولـم يَحْمِلْـهُ أحـدٌ علـى العمـومِ في جميـعِ الضـررِ والوسوسـةِ والإغـواءِ، قالـه القاضـي[٣].

(١٤٣٥) قولـه: «**أَنَّ يَهُـودَ كَانَـتْ...**» (يَهُـودُ) غيـرُ مصـروفٍ؛ لأن المـرادَ قبيلـةُ اليهـودِ، فامتنَـع للتأنيـثِ والعلميَّـةِ.

---

(١) «معرفة الصحابة» (٤/ ١٨٠٤).

(٢) انظر «شرح مسلم» للنووي (١٠/ ٣).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٦١٠).

قوله: «مُجَبِّيَةً، وَإِنْ شَاءَ غَيْرَ مُجَبِّيَةٍ» هو بضمِّ الميمِ، ثم جيمٍ مفتوحةٍ، ثم باءٍ موحَّدةٍ مشدَّدَةٍ مكسورةٍ، ثم ياءٍ مثنَّاةٍ من تحتُ؛ أي: مكبوبةً على وجهِها.

قوله: «فِي صِمَامٍ وَاحِدٍ» الصِّمامُ الثَّقْبُ، والمرادُ: القُبُلُ.

(٢٥٢٦) قوله: «إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ» المذكورُ هنا (إِنَّ شَرَّ)، وقد ذكَر القاضي أن الروايةَ (أشر) بالألفِ، قال: «وأهلُ النحوِ يقولون لا يَجُوزُ أشرُّ وأخيَرُ، وإنما يُقالُ: هو خيرٌ منه وشرٌّ منه».

قال: «وقد جاءَتِ الأحاديثُ[1] الصحيحةُ باللُّغتين جميعًا، وهي حجَّةٌ في جوازِهما جميعًا، وهما لُغتان»[2].

(١٤٣٨) قوله: «غَزْوَةَ بَلْمُصْطَلِقِ» أي: بني المصطلِقِ؛ وهي غزوةُ المُرَيسيعِ، قال القاضي: «قال أهلُ الحديثِ: هذا أَولى من روايةِ موسى بنِ عقبةَ أنه كان في غزوةِ أوطاسٍ»[3].

قوله: «فَسَبَيْنَا كَرَائِمَ العَرَبِ» أي: النفيساتِ منهم.

(١٤٣٩) قوله: «وَسَانِيَتُنَا» أي: التي تَستَقِي لنا، شبَّهَها بالبعيرِ في ذلك.

قوله: «إِنَّ الجَارِيَةَ قَدْ حَبِلَتْ...» إلى آخرِه. فيه دَلالَةٌ على لحاقِ النسبِ معَ العزلِ؛ لأنَّ الماءَ قد يَسْبِقُ.

قوله: «حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ حَسَّانَ قَاضِي أَهْلِ مَكَّةَ» قال صاحبُ «المطالعِ»: «وسعيدُ [١٦٦/أ] بنُ حسَّانَ قاصُّ أهلِ مكَّةَ، وكذا في نسخةِ ابنِ عيسى عن مسلمٍ بخطِّه، ويُقَالُ له: «قاضي»، وكذا رَوَاه بعضُهم، والأوَّلُ هو المعروفُ والصوابُ»[4]، وكذا ذكَر غيرُه أنه قاصٌّ؛ يعني بالإهمالِ.

---

(١) في م: «الحديث». والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٦١٤).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٦١٥).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٢٥).

(١٤٤١) قولـه: «أَنَّـهُ أَتَـى بِامْـرَأَةٍ مُجِـحٍّ» أي: حامـلٍ مُقْـرِبٍ[1]، قالـه أبـو عُبيدٍ[2]، وهـي بميـمٍ مضمومَـةٍ، ثـم جيـمٍ مكسـورةٍ، ثـم حاءٍ مهملَةٍ مشـدَّدةٍ.

قوله: «عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ» هو نحوُ بيتِ الشَّعرِ.

قوله: «أَنْ يُلِمَّ بِهَا» أي: يَطَؤُها.

قولـه: «كَيْـفَ يُوَرِّثُـهُ وَهُـوَ لاَ يَحِـلُّ لَـهُ؟...» إلـى آخـرِه. معنـاه: أنـه قـد تَتَأَخَّـرُ ولادتُهـا سـتَّةَ أشـهرٍ؛ بحيـثُ يَحْتَمِـلُ كـونُ الولـدِ مِـن هـذا السـابي، ويَحْتَمِـلُ أنـه كان ممَّـن قبلَـه؛ فعلـى تقديـرِ كونِـه مِـن السـابي يَكُـونُ ولـدًا لـه، ويَتَوَارَثَـانِ، وعلـى تقديـرِ كونِـه مـن غيـرِ السـابي لا يَتَـوَارَثُ هـو والسـابي لعـدمِ القرابـةِ، بـل لـه اسـتخدامُه؛ لأنـه مملُوكُـه.

وتقديـرُ الحديـثِ أنـه قـد يَسْـتَلْحِقُه ويَجْعَلُـه ابنًـا لـه، ويُوَرِّثُـه مـع أنـه لا يَحِـلُّ لـه توريثُـه؛ لكونِـه ليـس منـه، فـلا يَحِـلُّ توريثُـه ومزاحمتُـه لباقـي الورثـةِ، وقـد يَسْـتَخْدِمُه[3] اسـتخدامَ العبيـدِ، ويَجْعَلُـه عبـدًا لـه يَتَمَلَّكُـه، مـعَ أنـه لا يَحِـلُّ لـه ذلـك؛ لكونِـه منـه، إذا وضعتْـه لمـدَّةٍ محتَمِلَـةٍ كونِـه مِـن كلِّ واحـدٍ منهمـا؛ فيَجِـبُ عليـه الامتنـاعُ مِـن وطئِهـا خوفًـا مـن هـذا المحظـورِ، فهـذا هـو الظاهـرُ في معنـى الحديـثِ، وقـد نظـرَه القاضـي بشـيءٍ فيـه نظـرٌ[4]. [١٦٦/ ب]

(١٤٤٢) قولـه: «لَقَـدْ هَمَمْـتُ أَنْ أَنْهَـى عَـنِ الغِيلَـةِ» (الغِيلـة) بكسـرِ الغيـنِ المعجَمَـةِ، ويُقَـالُ لهـا: (الغَيـلُ) بالفتـحِ مـعَ حـذفِ الهـاءِ، و(الغِيالُ) بكسـرِ الغيـنِ، كمـا ذكَـره مسـلمٌ فيمـا يـأتي، وقـال جماعـةٌ مـن أهـلِ اللُّغَـةِ:

---

(١) (حامل مقرب): أي: امرأة حامل قرُبت ولادتها، انظر «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٦٢١).

(٢) «غريب الحديث» (٢/ ٨١).

(٣) في الأصل، و«م»: «استخدمه». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٤).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٥).

(الغَيلةُ) بالفتحِ المرَّةُ الواحدةُ، وبالكسرِ الاسمُ من الغيلِ، وقيل: إن أريدَ بها وطءَ المرضِعِ جازَ الفتحُ والكسرُ، وهي وطءُ المرضِعِ، وقيل: وطءُ المرأةِ الحاملِ[1].

قال العلماءُ: سببُ همَّتِه بالنهيِّ عنه أنه يَخَافُ منه ضررَ الولدِ الرضيعِ، قالوا: والأطبَّاءُ يقولون أن ذلك اللبنَ داءٌ، والعربُ تكرَهُهُ وتتَّقِيهِ[2].

قوله: «عَنْ عَائِشَةَ عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ أُخْتِ عُكَّاشَةَ» قولُها: **«أُخْتِ عُكَّاشَةَ»**، وفي الراويةِ الأُولَى: **«جُدامةُ بنتُ وهبٍ»**.

قال القاضي: «قال بعضُهم: لعلَّه أخي[3] عكَّاشةَ على قولِ مَن قال إنها جُدامةُ بنتُ وهبِ بنِ مِحْصَنٍ، وقال آخَرُونَ: أختُ رجلٍ آخَرَ يُقالُ له عكَّاشةُ بنُ وهبٍ ليس ابنَ مِحْصَنٍ المشهورَ، وقال الطَّبريُّ: هي جُدامةُ بنتُ جَنْدَلٍ هاجرَت، قال: والمحدِّثون قالوا فيها: جُدامةُ بنتُ وهبٍ»[4] انتهى.

قال النَّوويُّ: «والمختارُ أنها جُدامةُ بنتُ وهبٍ الأسديةُ أختُ عكَّاشةَ بنِ محصنٍ المشهورَ الأسديَّ، وتكُونُ أختَه من أمِّه، وفي عكَّاشةَ لغتان: تشديدُ الكافِ وتخفيفُها، والأوَّلُ أفصحُ وأشهَرُ»[5] انتهى.

---

(١) هكذا بالأصل: «وطء المرأة وهي حامل»، وما جاء عن ابن السكيت أن الغيل هو أن ترضع المرأة وهي حامل، نقله عنه القاضي عياض في «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٦٢٣)، وكذا نقله عنه النووي في «شرحه على مسلم» (١٠/ ١٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٦).

(٣) كذا في الأصل، و«م»: أخي عكاشة. وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٦): أخت عكاشة، وفي «إكمال المُعْلِم»(٤/ ٦٢٥): «أخو عكاشة».

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٦٢٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٦).

قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد رأيتُ الحافظَ الذهبيَّ[1] صرَّح بأنها أختُ عكَّاشةَ لأمِّه».

قوله: «فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ» مِن أغالَ رباعيٍّ.

قوله: «ذَلِكَ الوَأْدُ الخَفِيُّ» (الوأد) بالهمزِ: دفنُ البنت وهي حيَّة[2]، [١٦٧/ أ] وكانتِ العربُ تَفْعَلُهُ خشيةَ الإملاقِ، وربما فَعَلُوه خوفَ العارِ، والموءودَةُ البنتُ المدفونةُ حيَّةً، يُقالُ منه وأدتِ المرأةُ ولَدَها وأدًا، قيل: سمِّيت موؤودةً لأنها تُثْقَلُ بالتُّرابِ.

وقوله: «﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾[3]» معناه: أن العزل يُشْبه[4] الوأدَ المذكورَ في هذه الآيةِ.

(١٤٤٣) قوله: «حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بنُ عَبَّاسٍ» هذا القِتْبَانِيُّ، وقِتبانُ قبيلةٌ من رُعينٍ، وعيَّاشٌ الأوَّلُ: بالمثنَّاةِ تحتُ، والشينُ المعجمةُ، والثاني: بالموحَّدَةِ والمهملَةِ.

قوله: «عَنْ عَامِرِ بنِ سَعْدٍ أَنَّ أُسَامَةَ بنَ زَيدٍ...» إلى آخره. هذا الحديثُ من مسندِ أسامةَ بنِ زيدٍ، رَوَاه عنه عامرُ بنُ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ.

قوله: «مَا ضَرَّ[5] ذَلِكَ» (ضار) كذا في نسخةٍ، والشيخُ محيي الدينِ شرَح عليه فقال: «بتخفيفِ الرَّاءِ، أي: ضرَّهم، يُقالُ: ضارَه يُضِيرُه ضيرًا وضَرَّهُ[6] يَضُرُّهُ ضُرًّا»[7].

---

(١) «الكاشف» للذهبي (٢/ ٥٠٤).

(٢) قوله: البنت وهي حية. في «م»: الميت وهو حي. والمثبت من الأصل.

(٣) سورة التكوير، الآية (٨).

(٤) قوله: العزل يشبه. في «م»: العرب تشبه. والمثبت من الأصل.

(٥) كذا في «م»، ونسخة مسلم التي عليها حاشية السبط: «ما ضَرَّ ذلك».

(٦) في «م»: وضاره. والمثبت من الأصل.

(٧) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٨).

(١٤٤٤) **قوله: «أُرَاهُ فُلَانًا»** (أراه) بضمِّ الهمزةِ؛ أي: أظنُّه.

قوله: «**لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا لِعَمِّهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ**»، وفي الحديثِ الآخرِ: «**أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي القُعَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ**».

اختَلف العلماءُ في عمِّ عائشةَ المذكورِ؛ فقال القَابِسِيُّ: «هما عمَّانِ لعائشةَ من الرَّضاعةِ؛ أحدُهما: أخو أبيها أبي بكرٍ من الرَّضاعَةِ، ارتَضَع هو وأبو بكرٍ من امرأةٍ واحدةٍ، والثاني: أخو أبيها من الرَّضاعةِ الذي هو أبو القعيسِ أبوها مِن الرَّضاعَةِ، وأخوه أفلحُ عمُّها».

وقيل: هو عمٌّ واحدٌ، وهذا غَلَطٌ، فإن عمَّها في الحديثِ الأوَّلِ ميِّتٌ، وفي الثاني حيٌّ جاء يَسْتَأْذِنُ، فالصوابُ ما قاله [١٦٧/ ب] القابسيُّ.

وذكَر القاضي القولَين، ورجَّح قولَ القابسيِّ؛ فقال: «إنَّه أَشْبَهُ؛ لأنه لو كان واحِدًا فهِمَتْ حُكمَهُ من المرَّةِ الأُولَى؛ ولم تَحْتَجِبْ منه بعدَ ذلك.

فإن قيل: فإذا كانا عمَّين فكيفَ سألَتْ عن الميِّتِ، وأعلمَها النبيُّ ﷺ أنه عمٌّ لها يَدْخُلُ عليها، واحتَجَبت عن عمِّها الآخرِ أخي أبي القُعَيسِ حتَّى أعلَمَها النبيُّ ﷺ بأنه عمُّها يَلِجُ عليها، فهلَّا اكْتَفَت بأحدِ السؤالين؟

فالجوابُ: أنه يَحْتَمِلُ أن أحدَهُما كان عمًّا من أحدِ الأبوين والآخرَ مبهمًا، أو عمًّا أعلى والآخرَ أدنى، أو نحوَ ذلك من الاختلافِ، أو تكُونُ[١] الإباحةُ مختصَّةً بصاحبِ الوصفِ المسؤولِ عنه أوَّلًا، واللهُ أعلمُ»[٢].

قوله: «**ابنِ البَرِيدِ**» البريدُ بفتحِ الموحَّدَةِ، وكسرِ الراءِ، ثم مثنَّاةٍ تحتُ ساكنةٍ، ثم دالٍ مهملةٍ.

---

(١) قوله: أو تكون. في «م»: وتكون. والمثبت من الأصل.

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٠-٢١).

(١٤٤٥) **قوله: «أَفْلَحَ أَخَا أَبِي القُعَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ»**، وفي روايةٍ: **«أَفْلَحَ بْنَ أَبِي القُعَيْسِ»**، وفي روايةٍ: **«اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ عَمِّي مِنَ الرَّضَاعَةِ أَبُو الجَعْدِ، فَرَدَدْتُهُ، فَقَالَ لِي هِشَامٌ: إِنَّمَا هُوَ أَبُو القُعَيْسِ»**، وفي روايةٍ: **«أَفْلَحُ بْنُ قُعَيْسٍ»**.

قال الحفَّاظُ: الصوابُ الروايةُ الأُولَى، وهي التي ذكَرها مسلمٌ في أحاديثِ البابِ، وهي المعروفةُ في كُتُبِ الحديثِ وغيرِها: أن عمَّها من الرَّضاعةِ هو أفلحُ أخو أبي القُعيسِ، وكنيةُ أفلحَ: أبو الجَعدِ، والقُعَيسُ بضمِّ القافِ، وفتحِ العينِ المهمَلةِ[1].

(١٤٤٦) **قوله: «مَا لَكَ تَنَوَّقُ فِي قُرَيْشٍ»** (تنوق) أي: تتابعُ في الاختيارِ، وأصلُه من هذا من النيقة، وهي الخيارُ، وقد رَوى هذه اللفظةَ أكثرُهم، وعندَ العُذريِّ وابنِ الحذَّاءِ: «تَتَوَّقُ»[2] من التوقِ؛ أي: تَمِيلُ وتَشْتَهِي. معنى «المطالع»[3]، واللفظُ الأوَّلُ: بفتحِ المثنَّاةِ فوقُ، ثم نونٍ مفتوحةٍ أيضًا، ثم واوٍ مفتوحةٍ مشدَّدةٍ، ثم قافٍ.

قوله: «بِنْتُ حَمْزَةَ» يَحْتَمِلُ أن تَكُونَ أُمامةُ، ويُقَالُ: أمةُ اللهِ، أو أُمُّ الفضلِ، [١٦٨/ أ] أو سلمى، أو عَمَّارةُ، والأصحُّ: أن عُمَارةَ ابنٌ، أو فاطمةُ، وقيل: إن فاطمةَ دَرَجَتْ صَغيرةً.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وقد أخذتُ هذا الخلاف[4] من المخاصمِ فيها في الحضانةِ، واللهُ أعلمُ، فنقلتُه إلى هذه لأني لا أعرفُ

(١) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢١).
(٢) هكذا جاءت مضبوطة في الأصل، و«م» بالتشديد وفتح التاءين، ونص النووي وفي شرحه وكذا السيوطي، على أنه بتاءين وبضم التاء الثانية منهما «تَتُوقُ»، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٣)، و«شرح السيوطي على مسلم» (٤/ ٥٦).
(٣) «مطالع الأنوار» (١/ ٣١٤).
(٤) قوله: الخلاف. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

لـه غيرَهُـنَّ، ثـم إني رأيـتُ ابـنَ الجـوزيِّ قـال في «تلقيـح فهـومِ الأثـرِ[(١)]»: «أنهـا أمامـةُ بنـتُ حمـزةَ، قـال: ويُقـالُ: اسـمُها عُمَـارةُ»[(٢)]، انتهـى مـا قالـه ابـنُ الجـوزيِّ، وقـد تقـدَّم مـا في عُمَـارةَ».

قوله: «**أُرِيدَ**» هو بضمِّ الهمزةِ، وكسرِ الراءِ، ومعناه: قيل له يَتَزَوَّجُها.

(**١٤٤٧**) **قولـه:** «**حَدَّثَنَـا مُحَمَّـدُ بـنُ يَحْيَـى بـنِ مِهْـرَانَ القُطَعِـيُّ**» بطـنٌ مـن زبيـدٍ، وزبيـدٌ مـن مَذْحـجٍ، وهـو بضـمِّ القـافِ، وفتـحِ الطـاءِ المهملـةِ.

قولـه: «**وَفِـي رِوَايَـةِ بِشْـرِ بْـنِ عُمَـرَ سَـمِعْتُ جَابِـرَ بْـنَ زَيْـدٍ**» يعنـي في روايـةِ بشـرٍ أن قتـادةَ قـال: «**سَـمِعْتُ جَابِـرَ بْـنَ زَيْـدٍ**»، وهـذا ممـا يُحْتَـاجُ إلـى بيانِـه؛ لأن قتـادةَ مُدَلِّـسٌ؛ لا يُحْتَـجُّ بعنعنتِـه، حتَّـى يثبُـتَ سـماعُه لذلـك الحديـثِ، فنبـه (م) علـى ثبوتِـه.

(**١٤٤٨**) **قولـه:** «**أَخْبَرَنِـي مَخْرَمَـةُ بـنُ بُكَيـرٍ عَـنْ أَبِيـهِ ..**» إلـى آخـرِه. بكيـرٌ هـو ابـنُ عبـدِ اللهِ بـنِ الأشـجِّ، وعبـدُ اللهِ بـنُ مسـلمٍ الزُّهـريُّ المشـهورُ أخـو الزهـريِّ ومحمـدُ بـنُ مُسـلمٍ الزهـريُّ، وحُمَيـدٌ تابعيُّـون أربعـةٌ، بعضُهـم عـن بعـضٍ.

(**١٤٤٩**) **قولـه:** «**هَـلْ لَـكَ فِـي أُخْتِـي**» أختُـه اسـمُها عَـزَّةُ بفتـحِ العيـنِ، وقـد سـمَّاها في الروايـةِ الأُخـرى.

قولـه: «**لَسْـتُ لَـكَ بِمُخْلِيَـةٍ**» (مُخليـة) بضـمِّ الميـمِ، وإسـكانِ الخـاءِ المعجمَـةِ؛ أي: [١٦٨/ ب] لسـتُ أُخَلَّـى لـك بغيـرِ ضَـرَّةٍ، كـذا قالـه الشـيخُ محيـي الديـنِ في «شـرحه»[(٣)].

---

(١) كذا في الأصل، و«م»، وهو كتاب: «تلقيح فهوم أهل الأثر».

(٢) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص٢٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٥).

قوله: «**أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ**» (دَرَّةُ) بضمِّ الدالِ المهملَةِ وتشديدِ الرَّاءِ، بلا خلافٍ، وصحَّف بعضُهم فقال: ذَرَّةَ.

قوله عليه السلام: «**لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ...**» إلى آخرِه. معناه: أنها حرامٌ عليَّ بشيئينِ: كونُها ربيبةً، وكونُها بنتَ أخٍ، فلو فُقِدَ أحدُ الشيئينِ حُرِّمَتْ بالآخَرِ.

(١٤٥١) قوله: «**الحُذْثَى**» بضمِّ الحاءِ المهملةِ وإسكانِ الدالِ؛ أي: الجديدةُ.

قوله: «**لَا تُحَرِّمُ الإِمْلَاجَةُ**» (الإملاجة) بكسرِ الهمزةِ وبالجيمِ المخفَّفَةِ: هي المصَّةُ، يُقالُ: ملَج الصبيُّ وأملجَتْهُ أُمُّه.

(١٤٥٢) قوله: «**يُقْرَأُ مِنَ القُرْآنِ**» (يقرأ) بضمِّ الياءِ، ومعنى هذا الكلامِ أن النسخَ بخمسِ رضعاتٍ تأخَّر إنزالُه جدًّا، حتَّى إنه ﷺ تُوُفِّيَ وبعضُ الناسِ يَقْرَأُ خمسَ رضعاتٍ، ويَجْعَلُها قرآنًا متلُوًّا؛ لكونِه لم يبلغْهُ النسخُ لقربِ عهدِهم، فلمَّا بلغَهم بعدَ ذلك رجعُوا عن ذلك، وأجمعُوا على أنه لا يُتْلَى.

(١٤٥٣) قوله: «**قَالَتْ: وَكَيْفَ**[1] **أُرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ**» اختلف العلماءُ في رَضاعةِ الكبيرِ:

فقالت عائشةُ وداودُ: تَثْبُتُ حُرمةُ الرَّضاعِ برضاعِ البالغِ، كما تَثْبُتُ برضاعِ الطفلِ لهذا الحديثِ.

وقال سائرُ العلماءِ من الصحابةِ والتابعينِ وعلماءِ الأمصارِ إلى الآنِ: لا تَثْبُتُ إلا بإرضاعِ مَن له دُونَ[2] سَنَتَيْنِ، إلَّا أبا حنيفةَ فقال: سنتينِ ونصفٍ، وقال زُفَرُ: ثلاثُ سنينَ، وعن مالكٍ روايةُ سنتينِ وأيَّام. [١٦٩/أ]

---

(١) في «م»: قال كيف. والمثبت من «صحيح مسلم» (١٤٥٣).

(٢) قوله: دون. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

احتجَّ الجمهورُ بقولِه تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ إلى ﴿ٱلرَّضَاعَةَ﴾[1]، وبالحديثِ الذي ذكَره (م): «إِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ المَجَاعَةِ»[2] وبغيرِه، وحملُوا حديثَ سهلةَ على الخصوصيَّةِ بها وبسالمٍ، وكذا رَوَى (م) عن أمِّ سلمةَ وسائرِ أزواجِ رسول الله ﷺ أَنَّهُنَّ خَالَفْنَ عائِشَةَ في هذا[3].

قال السُّهَيْلِيُّ في «رَوضِهِ» في هجرةِ عمرَ وعبَّاسٍ: «فإن قيل: كيفَ جاز له أن يَنْظُرَ إلى ثديها؟ فقد رُوِيَ في ذلك أنها جَعَلَتْ له في مُسْعُطٍ[4] وشربَ اللَّبنَ. ذكَر ذلك محمدُ بنُ حبيبٍ». انتهى[5].

قوله: «رَهِبْتُهُ»: قال في «المطالع»: «(رَهِبْتُهُ) كذا لأبي عليٍّ، ولأبي بحرٍ (رَهْبَتَهُ) مصدرًا؛ أي: من أجلِ رهبَتِه»، ورَوَاه بعضُهم: (وهِبْتُهُ) من الهيبةِ»[6].

قوله: «إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكِ[7] الغُلَامُ الأَيْفَعُ» (الأيفع) بالمثنَّاةِ من تحتُ وبالفاءِ: الذي قارَب البلوغَ ولم يَبْلُغْ.

(١٤٥٦) قوله: «عَنْ صَالِحٍ أَبِي الخَلِيلِ، عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ الهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ» قال ابنُ حزمٍ أبو محمدٍ في «مُحلَّاهُ» في نكاحِ المشركاتِ حينَ ذكَر هذا الحديثَ من عندِ مسلمٍ: «فصحَّ أنَّ أبا الخليلِ لم يَسْمَعْ من أبي علقمةَ»[8].

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).

(٢) «صحيح مسلم» (١٤٥٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٣٠-٣١).

(٤) المُسعط: الإناء يجعل فيه السعوط. «لسان العرب» (سعط).

(٥) «الروض الأنف» (٤/ ١٩٧).

(٦) «مطالع الأنوار» (٣/ ١٩٢).

(٧) في الأصل: «عليه»، انظر «صحيح مسلم» (٤/ ١٦٩).

(٨) «المحلى بالآثار لابن حزم» (٩/ ١٦).

كـذا قـال، ولعلَّـه لـم يَسْـمَعْ مـن أبـي سـعيدٍ؛ لأن المِـزِّيَّ قـال: «إنـه عـن أبـي سـعيدٍ مرسـلٌ»[١]، وسـيأتي ذلـك.

قوله: «وَالْمُحْصَنَاتُ» أي: المزوجاتُ.

قوله: «إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» أي: بالسبايةِ.

قولـه: «إِذَا انْقَضَـتْ عِدَّتُهُـنَّ» أي: استبراؤُهُنَّ، وهـي بوضـعِ الحمـلِ من الحامـلِ، وبحيضـةٍ مـن الحائـلِ، كمـا جـاءت بـه الأحاديـثُ الصحيحـةُ، واعلَـمْ أن مذهـبَ الشـافعيِّ ومَـن قـال بقولِـه مـن العلمـاءِ أن المسـبيَّةَ مـن عبـدَةِ الأوثـانِ وغيرِهـم مـن الكفَّـارِ الـذي[٢] لا كتـابَ لهـم لا يَحِـلُّ وطؤُهـا بمِلـكِ اليمينِ حتَّـى تُسلِمَ، فمـا دامَـت على دينِهـا فهـي مُحَرَّمـةٌ؛ وهـؤلاءِ المشـركاتُ كُـنَّ مـن مُشـركي العـربِ عَبَدَةِ الأوثـانِ؛ فيُتَـأَوَّلُ هـذا الحديـثُ وشـبهُه علـى أنهـنَّ أَسْـلَمْنَ.

قال الشيخُ محيي الدينِ: «وهذا التأويلُ لابدَّ منه، واللهُ أعلمُ»[٣].

قولـه: «عَنْ أَبِي الْخَلِيـلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ» كـذا في الأصـولِ (أبـو الخليـلِ عـن أبـي سـعيدٍ) هنـا وهـو مرسَـلٌ كمـا قالـه المِـزِّيُّ في «تهذيبـه»[٤] وقـد تعـرَّض أبـو علـيٍّ لهـذا، وذكَـر أن في نسـخةِ ابـنِ الحـذَّاءِ عـن أبـي علقمـةَ، قـال أبـو علـيٍّ: ولا أَدْرِي مـا صوابُـه[٥]، قـال القاضـي: «قـال غيـرُ الغَسَّـانِيِّ إثبـاتُ أبـي عَلْقَمَـةَ هـو الصـوابُ»[٦].

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٣/ ٩٠).

(٢) هكذا في الأصل، و«م». وقد سبق الكلام على مثلها، وأنها جائزة على وجه، بأنه أراد الجمع منه، وبهذا تأكد لدي أنه اختياره، وإن كان حقه (الذين).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٣٥-٣٦).

(٤) «تهذيب الكمال» (١٣/ ٩٠).

(٥) «تقييد المهمل» (٣/ ٨٥٤).

(٦) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٦٤٧).

قـال النَّـوويُّ: «قلـتُ ويَحْتَمِـلُ أن إثباتَـهُ وحذفَـهُ كلاهمـا صـوابٌ، ويَكُـونُ أبـو الخليـلِ سَمِع بالوجهيـن فـرَوَاه تـارةً كـذا، وتـارةً كـذا»[١]. وهـذا الموعـودُ[٢] بذكـره.

(١٤٥٧) قوله: «فِي غُلَامٍ» هو عبدُ الرحمنِ بنُ زمعةَ صحابيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

قولـه: «وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ» (العاهرُ) الزَّانِـي، ومعنـى (لـه الحَجَرُ): أي: الخيبةُ، ولا حـقَّ لـه في الولـدِ، وقيـل: بالحجرِ الرجـمُ، وهـو ضعيـفٌ؛ لأنـه ليـس كلُّ زانٍ يُرْجَـمُ.

(١٤٥٩) قولـه: «تَبْرُقُ أَسَـارِيرُ وَجْهِـهِ» (تَبْرُقُ) أي: تُضِيءُ، والأسـاريرُ: الخُطـوطُ التـي في الجبهـةِ، واحدُهـا سِـرٌّ وسُـرَرٌ، وجمعُـه أسـرارٌ، وجمـعُ الجمـعِ أسـاريرُ، قالـه في «المطالـعِ»[٣].

قولـه: «أَنَّ مُجَـزِّزًا نَظَـرَ آنِفًـا[٤] إِلَـى زَيْـدِ بْـنِ حَارِثَـةَ وَأُسَـامَةَ بْـنِ زَيْـدٍ، فَقَـالَ: إِنَّ بَعْـضَ هَـذِهِ الأَقْـدَامِ لَمِـنْ بَعْـضٍ»

قـال النَّـوويُّ: «قـال القاضـي: قـال المَـازِرِيُّ: كانـتِ الجاهليَّـةُ تَقْدَحُ في نسـبِ أسـامةَ [١٧٠/ أ] بكونِـه أسـودَ شـديدِ السـوادِ، وكان زيـدٌ أبيـضَ، كـذا قـال (د) عـن أحمـدَ بـنِ صالـحٍ، فلمـا قضَـى هـذا القائـفُ بإلحـاقِ نسـبِه مـعَ اختـلافِ اللَّـونِ، وكانـتِ الجاهليَّـةُ تَعْتَمِـدُ قـولَ القائـفِ؛ فَـرِحَ النبـيُّ ﷺ لكونِـه زاجـرًا لهـم عـن الطَّعنِ في النَّسَـبِ.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٣٤-٣٥).

(٢) أي: الذي قال عنه قبل قليل يأتي ذكره.

(٣) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٧٧).

(٤) كتب بحاشية «م»: حاشية: آنفًا أي: قريبًا.

قال القاضي: «قال غيرُ أحمدَ بنِ صالحٍ: كان زيدٌ أزهرَ اللَّونِ، وأمُّ أسامةَ هي أمُّ أيمنَ، واسمُها بركةُ، وكانت حبشيَّةً سوداءَ، قال القاضي: هي بَرَكَةُ بنتُ مِحْصَنِ بنِ ثعلبةَ بنِ عمرِو بنِ حصينِ بنِ مالكِ بنِ سلمةِ بنِ عمرِو بنِ النعمانِ، واللهُ أعلَمُ»[(١)].

(١٤٦٠) قوله: «**عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ**» هذا مرسَلٌ، أبو بكرِ بنِ عبدِ الرحمنِ تابعيٌّ، وقد ذكَره قبلَه مسنَدًا، ويأتي في آخرِ طُرُقِهِ كذلك، وقد انفرَد به (م) دونَ (خ)، وقد أخرَجه (د س ق) مسندًا، وإنما أراد مسلمٌ بذكرِه ليُبيِّنَ الاختلافَ الواقِعَ في إسنادِه من رُواتِه، ويَخْرُجُ من عُهدتِه.

وقد أَوْرَدَه (خ) في «تاريخه» من حديثِ الثوريِّ، كما أَوْرَدَه (م)، ثم قال عَقِبَهُ: «**قَالَ: أَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ**»، وذكَر الإسنادَ الذي قدَّمناه عنه مرسَلًا، ثم قال: «الصحيحُ هذا»[(٢)].

قال الرَّشيدُ: «وقد حكَى بعضُ العلماءِ عن الدَّارَقطنيِّ أنه حكَم بصحَّةِ حديثِ الثوريِّ الذي أسنَدَه، ولو لم يَكُنْ كذلك لما أخرَجه مسلمٌ، واللهُ عزَّ وجلَّ أعلَمُ بالصوابِ»[(٣)].

قوله: «**عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ**» هذا مرسَلٌ، أبو بكرٍ تابعيٌّ [١٧٠/ ب] وقد ذكَره قبلَ الذي قبلَه مسندًا.

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٦٥٦)، و«شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٤١).

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٤٧).

(٣) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢٩٤).

(١٤٦١) قولـه: «السُّـنَّةُ كَذَلِـكَ» هـو كقولِـه فيمـا يـأتي «مِـنَ السُّـنَّةِ أَنْ يُقِيـمَ»، وهـو مرفـوعٌ على الصحيـح[١]، هذا مذهـبِ الشـافعيِّ، والمُحَدِّثينَ، وجماهيـرِ السـلفِ والخلَـفِ، وجعَلـه بعضُهـم موقوفًـا، وليـس بشـيءٍ.

ولمـا كان الصحيـحُ أنـه مرفـوعٌ؛ قـال خالـدٌ: «وَلَـوْ قُلْـتُ رَفَعَـهُ لَصَدَقْـتُ»، وفي الروايـةِ الأُخـرى: «وَلَـوْ شِـئْتُ...» إلـى آخـرِه، يعنـي أن قولَـه مـن السـنَّةِ صريـحٌ في رفعِـه؛ فلـو شـئتُ أن أقولَهـا بنـاءً علـى الروايـةِ بالمعنـى لقلتُهـا[٢].

(١٤٦٢) قولـه: «تِسْـعُ نِسْـوَةٍ» هـن الـلَّاتي تُوُفِّـيَ عنهُـنَّ ﷺ وهـن: عَائِشَـةُ، وحَفْصَـةُ، وسَـودَةُ، وزَينَـبُ، وأمُّ سَـلَمَةَ، وأُمُّ حَبِيبَـةَ، ومَيمُونَـةُ، وجُوَيرِيَـةُ، وصَفيَّـةُ.

قولـه: «فَمَـدَّ يَـدَهُ إِلَيْهَـا، فَقَالَـتْ: هَـذِهِ زَيْنَـبُ» أمـا مـدُّ رسـولِ اللهِ ﷺ إلى زينـبَ، وقـولُ عائشـةَ: «هَـذِهِ زَيْنَـبُ» فقيـل: إنـه لـم يَكُـنْ عَمْـدًا، بـل ظنَّهـا عائشـةَ صاحبـةُ النوبـةِ؛ لأنـه كان في الليـلِ، وليـس في البيـوتِ مصابيـحُ، وقيـل: كان يَفْعَـلُ مثـلَ هـذا بِرِضَاهُـنَّ[٣].

قولـه: «حَتَّـى اسْتَحَثَتَا» كأنَّ كلَّ واحـدةٍ حَثَـتْ في وجـهِ الأخـرى التُّرابَ، هـذه روايـةُ السَّـمرَقنديِّ، ولسـائِرِهم: «حَتَّـى اسْتَخَبَتَا» مـن السـخبِ؛ وهـو ارتفـاعُ الأصـواتِ واختـلاطُ الـكلامِ، بالسـينِ والصـادِ.

ويُصَحِّحُـه قـولُ أبـي بكـرٍ: «احْـثُ فِـي أَفْوَاهِهِـنَّ التُّـرَابَ» أنكَـر عليهمـا رفـعَ الصـوتِ وكثـرةِ الـكلامِ، ونقَـل الشـيخُ محيـي الديـنِ في «شـرحه» زيـادةً

---

(١) قوله: الصحيح. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٤٦).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٤٧).

على ذلك: «اسْتَخْبَثَا» بثاءٍ مثلَّثةٍ؛ وهو الكلامُ الرديءُ، و«اسْتَحْيَتَا» من الاستحياءِ[1]. [١٧١/أ]

(١٤٦٣) قوله: «فِي مِسْلَاخِهَا» المِسلاخُ بكسرِ الميمِ وبالخاءِ المعجمةِ: هو الجلدُ؛ ومعناه: أن أكونَ أنا هي.

قوله: «مِنِ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ» (من) للبيانِ، والحِدَّةُ بكسرِ الحاءِ: وهي قوَّةُ النفسِ وجودةُ القريحةِ، ولم تُرِدْ عائشةُ عَيبَ سودةَ بذلك، بل وصفَتْهَا.

قوله: «لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ» يعني يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ، ومعناه: أنه كانَ يكون[2] عندَ عائشةَ في يومِها، ويَكُونُ أيضًا عندَها في يومِ سودةَ، لا أنه يُوالِي اليومين، والأصحُّ عندَ الشافعيَّةِ أنه لا يَجُوزُ الموالاةُ[3] للموهوبِ إلَّا برِضى الباقياتِ، وجوَّزه بعضُ أصحابِ الشافعيِّ.

قوله: «وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي» كذا ذكَره (م) مِن روايةِ يونُسَ عن شَريكٍ أنه عليه السلام تَزَوَّج عائشةَ قبلَ سَودةَ، وكذا ذكَره يُونُسُ أيضًا عن الزُّهريِّ، وعن عبدِ اللهِ محمدِ بنِ عقيلٍ، ورَوَى عقيلُ بنُ خالدٍ عن الزُّهريِّ أنه تزوَّج سَوْدَةَ قبلَ عائشةَ، قال ابنُ عبدِ البرِّ: «هذا قولُ قتادَةَ وأبي عُبيدَةَ»[4].

قال النَّوويُّ: «قلتُ: قاله أيضًا محمدُ بنُ إسحاقَ، ومحمدُ بنُ سعدٍ كاتبُ الواقديِّ، وابنُ قتيبةَ، وآخَرونَ»[5].

---

(١) انظر: «مطالع الأنوار» (٢/ ٢٣٢).
(٢) قوله: يكون. ليس في «م». ومثبت من الأصل.
(٣) في «م»: المولاة. والمثبت من الأصل.
(٤) «الاستيعاب» (٤/ ١٨٦٧).
(٥) «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٤٩).

قولـه: «بِسَرَفَ» مكانٌ بقربِ مكَّةَ، بينَها وبينَ مكَّةَ ستَّةُ أميالٍ[١]، وقيل: ٧، وقيل: ٩، وقيل: ١٣[٢].

(١٤٦٥) قوله: «قَالَ عَطَاءٌ: الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ» قال النَّوويُّ عن العلماءِ: قولُ [١٧١/ ب] عطاءٍ: «الَّتِي كَانَ لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ» وهمٌ من ابنِ جُريجٍ الرَّاوي عنه، وإنما الصوابُ سودةُ كما سبَق»[٣].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «ورأيتُ في كتابٍ لابنِ قيِّمِ الجوزيَّةِ ما لفظُه: ووقَع في «صحيحِ مسلمٍ» من قولِ عطاءٍ أن التي لم يَكُنْ يَقْسِمُ لها هي صفيةُ بنتُ حُييٍّ، وهو غَلَطٌ من عطاءٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وإنما هي سودةُ، فإنما لمَّا كَبُرَتْ وهَبت يومَها لعائشةَ، وكان رسولُ الله ﷺ يَقْسِمُ لعائشةَ يومَها ويومَ سودةَ.

وسببُ هذا الوهمِ واللهُ أعلمُ أن رسولَ اللهِ ﷺ كان قد وجد على صفيَّةَ في شيءٍ، فقالَتْ لعائشةَ: هل لك أن تُرَضِّي رسولَ اللهِ ﷺ عنِّي، وأهبُ لكِ يومي، فقالَت: نَعَم؛ فقَعَدت عائشةُ إلى جنبِ النبيِّ ﷺ في يوم صفيَّةَ؛ فقال: «إِلَيْكِ عَنِّي يَا عَائِشَةُ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَوْمَكَ»، فقالت: «ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»، وأخبرتْهُ بالخبرِ فَرضِيَ عنها، وإنما كانت قد وهَبَتْ لها ذلك اليومَ وتلكَ النوبةَ الخاصَّةَ؛ ويَتَعَيَّنُ ذلك، وإلَّا كان يَكُونُ القَسْمُ لسبعٍ مِنْهُنَّ، وهو خلافُ الحديثِ الصحيحِ الذي لا ريبَ فيه: أن القَسْمَ كان لثمانٍ، واللهُ أعلَمُ»[٤] انتهى.

---

(١) زاد بعده في «م»: وقيل ٦. والمثبت من الأصل.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٤٦).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٥١).

(٤) «زاد المعاد» (١/ ١٤٧-١٤٨).

قوله: «كَانَتْ آخِرَهُنَّ مَوْتًا؛ مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ» يَحْتَمِلُ أن قولَه: «مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ» يعني صفيَّةَ، ولفظُه فيه صحيحٌ يَحْتَمِلُهُ، أو ظاهرٌ فيه، ولا وَهْمَ حينئذٍ، واللهُ أعلَمُ.

قال الحافظُ الدِّمْيَاطِيُّ: «هذه الزيادةُ فيها خَلَلٌ، إن عَنَى بقولِه: «آخِرَهُنَّ مَوْتًا» ميمونةُ، وهو الظاهرُ، فإنها لم تَمُتْ بالمدينةِ، وإنما ماتت [١٧٢/ أ] بِسَرِفَ، على أميالٍ من مكَّةَ وإن عَنَى به[1] صفيَّةَ؛ لم تَكُنْ صفيَّةُ آخِرَهُنَّ موتًا، ماتَتْ صَفِيَّةُ سنةَ ٥٠، وماتت ميمونةُ بعدَ ٥٠، وقيل بعدَ ٦٠» انتهى.

قال الذهبيُّ في ترجمةِ أُمِّ سلمَةَ: «هي آخِرُ أُمَّهاتِ المؤمنين وفاةً، إلا ما تَقَدَّمَ مِن قولِ الواقديِّ»، فذكَره وأبطَلَهُ»[2].

(٧١٥) قوله: «وَلِعَابِهَا» (لِعاب) بالكسرِ، ورَوَاه أبو الهيثمِ بالضمِّ، ورجَّح في «المطالعِ»[3] الثاني هذا في (خ)، وأما في (م)، فقال القاضي: «إنها، أعني الرِّوايةَ، بالكسرِ لا غيرَ، وهو من المُلاعَبةِ مصدرُ لاعَبَ مُلاعَبةً»[4].

قوله: «تُمَشِّطُهُنَّ» هو بفتحِ المثنَّاةِ فوقُ، وضمِّ الشينِ.

قوله: «وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ» (المغيبة) بضمِّ الميمِ، وكسرِ الغينِ المعجمةِ، وإسكانِ الياءِ: وهي التي غاب زوجُها، فإن حضَر زوجُها فهي مُشهِدٌ بغيرِ هاءٍ.

---

(١) قوله: به. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) انظر: «العبر في خبر من غبر للذهبي» (١/ ٤٨)، و«سير أعلام النبلاء للذهبي» (٢/ ٢١٠).

(٣) «مطالع الأنوار» (٣/ ٤٤٠).

(٤) لم ينف القاضي كونها بغير الكسر، فعبارته في «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٦٧٤): وروايتنا في كتاب مسلم: «لعابها» بكسر اللام، وهو مصدر لاعب، من الملاعبة، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٥٢).

قوله: «**الكَيْسَ الكَيْسَ**» (الكيس) الجماعُ، والكيسُ العقلُ، والمرادُ حثُّه على ابتغاءِ الولدِ.

قوله: «**بِمِحْجَنِهِ**» المحجنُ: بكسرِ الميمِ عصًى فيها تعقُّفٌ يَلْتَقِطُ بها الراكبُ ما سقَط منه.

قوله: «**وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ**» الناضحُ: البعيرُ الذي يُسْتَسْقَى عليه الماءُ.

(١٤٦٨) قوله: «**وَبِهَا عَوَجٌ**» العوجُ ضبَطه هنا بعضُهم بفتحِ العينِ، وبعضُهم بكسرِها.

قال النَّوويُّ: «ولعلَّ الفتحَ أكثرُ»، قال: «وضبَطه أبو القاسمِ بنُ عساكرَ وآخَرون بالكسرِ، وهو الأرجحُ على ما سننقُلُه عن أهلِ اللغةِ، إن شاء اللهُ». [١٧٢/ ب]

قال أهلُ اللُّغةِ: العَوجُ[1] في كلِّ شيءٍ مُنْتَصِبٍ كالحائطِ والعُودِ وشبهِه، وبالكسرِ في كلِّ ما كان في[2] بِسَاطٍ، أو أرضٍ، أو معاشٍ، أو دينٍ، ويُقالُ: فلانٌ في دينِه عِوَجٌ بالكسرِ»، هذا كلامُ أهلِ اللُّغةِ.

قال في «المطالعِ»: قال أهلُ اللُّغةِ العَوَجُ بالفتحِ في كلِّ شخصٍ مرئيٍّ، وبالكسرِ فيما[3] ليس بمرئيٍّ؛ كالرَّأيِّ، والكلامِ، قال: وانفرَد عنهم أبو عمرٍو الشيبانيُّ[4] فقال: كلاهُما بالكسرِ، ومصدرُهما بالفتحِ»[5].

---

(١) في «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٥٧): العَوج بالفتح.

(٢) قوله: في. ليس في «م». والمثبت من الأصل

(٣) في «م»: في كل. والمثبت من الأصل.

(٤) في «م: والشيباني. والمثبت من الأصل.

(٥) انظر لما سبق: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٥٧).

(١٤٦٩) **قوله: «لَا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً»** (يفرك) بفتحِ الأوَّلِ والثالثِ، فَرَكَتِ المرأةُ زوجَها تَفْرَكُه وتَفرِكُهُ فَرْكًا؛ إذا أبغضَتْهُ.

قال الشيخُ محيي الدينِ: «المعروفُ في الرواياتِ إسكانُ الكافِ، يعني في (يَفْرَكْ)»[(١)]، وللعُذريِّ: **«لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مِنْ مُؤْمِنَةٍ»**.

قال في «المطالعِ»: «و(مِن) هنا وهمٌ»[(٢)].

(١٤٧٠) **قوله: «لَوْلَا حَوَّاءُ»** حوَّاءُ بالمدِّ، وعن ابنِ عبَّاسٍ قال: «سُمِّيتْ حوَّاءَ؛ لأنَّها أُمُّ كلِّ حيٍّ»، قيل: إنها وَلَدتْ لآدمَ أربعينَ ولدًا في عشرين بطنًا، كلُّ بطنٍ ذكَرٌ وأنثى، واختَلَفُوا متى خُلِقَتْ مِن ضِلَعِه، فقيل: قبل دخولِه الجنَّةَ؛ فدَخَلَاها، وقيل: في الجنَّةِ[(٣)].

قوله: «وَلَمْ يَخْنَزِ» هو بفتحِ أوَّلِه، وكسرِ النونِ وفتحِها، وفي الماضي كسرَها وفتحِها[(٤)].

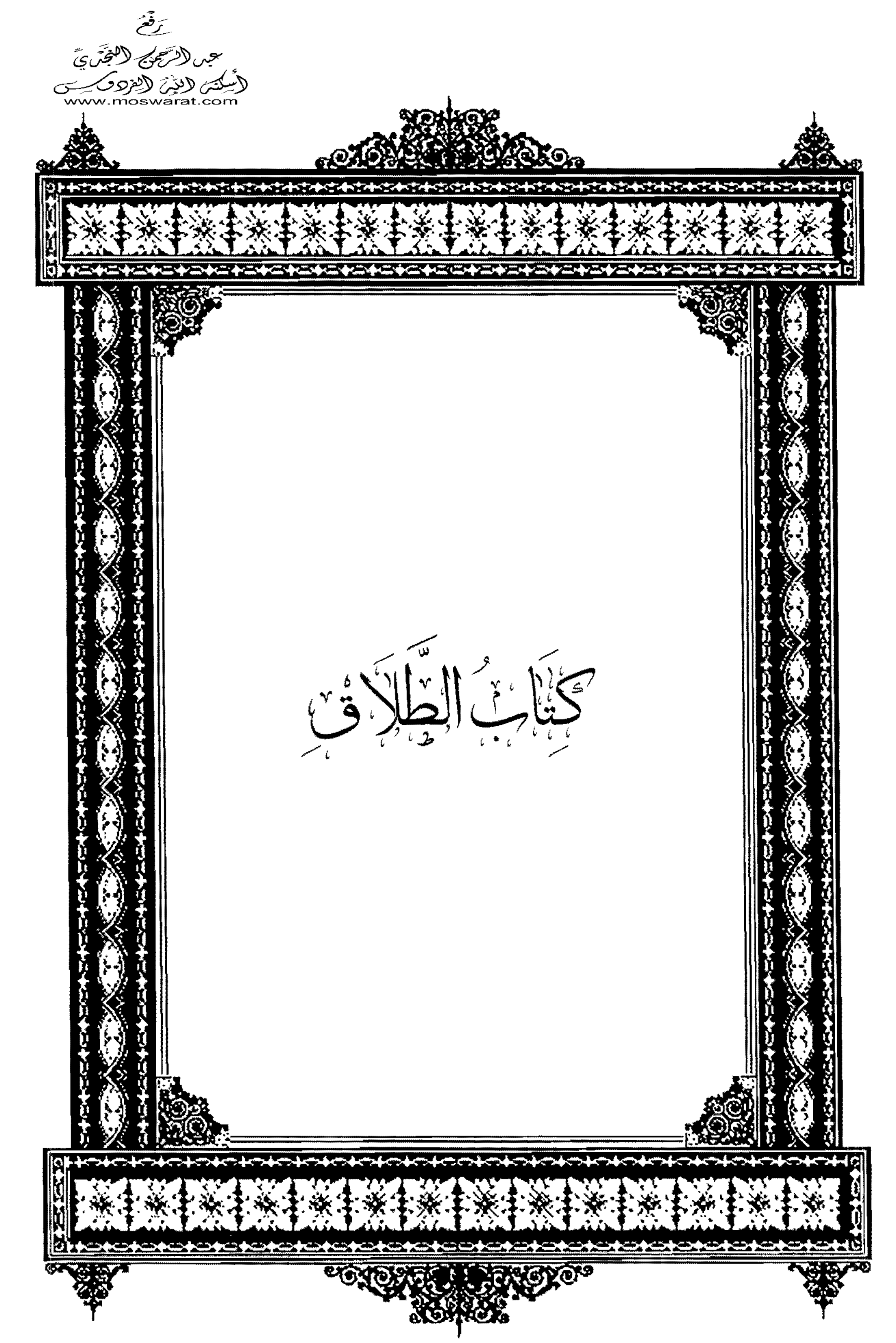


(١) «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٥٨-٥٩).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/ ٢١٤).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٥٩).

(٤) في الأصل: «وفتح».



كِتَابُ الطَّلَاقِ

كِتَابُ الطَّلَاقِ

(١٤٧١) قوله: «عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّه طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ» هذه المرأةُ اسمُها آمنةُ بنتُ غِفارٍ، كذا قاله الذهبيُّ في «تجريده»[١] نقلًا عن النَّوويِّ في «مبهماته» يعني المبهماتِ التي في كتابِ «تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ» لا المبهماتِ التي اختصرها من كتابِ [١٧٣/ أ] الخطيبِ البغداديِّ، وقد نقلَه النَّوويُّ في «تهذيبه»[٢] عن ابنِ باطيشٍ.

قوله: «أَمَّا أَنْتَ» قيل: إنه بفتحِ الهمزةِ من (أَمَّا) أي: أَمَّا إِنْ كُنْتَ، فحذَفُوا الفعلَ الذي يلي (إِنَّ) وجعلُوا ما عوضًا من الفعلِ، وفتحُوا (إِنَّ)، وأدغَمُوا النونَ في (ما)، وجاءوا بأنت مكان العلامةِ في (كنتَ) ويدلُّ عليه قولُه بعدَه: «وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ»، قاله القاضي مع استشكالِه[٣].

قوله: «حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَّابٍ» (أبو غلَّابٍ) قال في «المطالع»: «بتخفيفِ اللَّامِ، كذا سمِعناه من أبي بحرٍ، وعن الجيَّانيِّ، وكذا قيَّده أصحابُنا عن القاضي الصَّدَفِيِّ، وقيَّدتُه أنا عنه عن العُذريِّ بتشديدِ اللَّامِ، وبه قيَّده أبو نصرٍ الحافظُ في «إكماله»[٤]، وكذا لبعضِ رُواةِ مسلمٍ»[٥].

وقال الشيخُ محيي الدينِ: «إنَّ الجمهورَ قيَّدُوه بالتشديدِ»[٦].

---

(١) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/ ٢٤٣).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٧٣) ووقع فيه أمية بدلاً من آمنة، ولم نجد من ذكرها أمية. والله أعلم.

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٥/ ١٥-١٦).

(٤) «الإكمال» (٧/ ٢٣).

(٥) «مطالع الأنوار» (٥/ ١٨٢).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٦٦).

قولـه: «وَكَانَ ذَا ثَبَتٍ» بفتحِ المثلَّثةِ والموحَّدةِ؛ أي: مُثبتًا، قاله النَّوويُّ بمعناه(١).

قوله: «فَمَهْ» أي: كُفَّ، كأنه زجَرَ القائلَ.

وقوله: **«إِنْ عَجَزَ»** أي: عن الرَّجعَةِ، وفعَل فِعلَ الأحمقِ، وقائلُ هذا الكلامِ ابنُ عمرَ.

قوله: «فِي قُبُلِ عِدَّتِهَا» (قُبُل) بضمِّ القافِ والباءِ الموحَّدَةِ؛ أي: في وقتٍ تَسْتَقْبِلُ فيه العِدَّةَ، وتَشْرَعُ فيها، وهو الطُّهْرُ.

قوله: «قَالَ لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ لِأَبِيهِ» قائلُ: (لأبيه)، هو ابنُ جُريجٍ، وأراد تفسيرَ الضميرِ في قولِ ابنِ طاوسٍ: «لَمْ أَسْمَعْهُ» واللَّامُ زائدةٌ؛ ومعناه يَعْنِي أباه، وأوضحُ من هذه العبارةِ؛ أي: قال ابنُ طاوسٍ: «لَمْ أَسْمَعْ أَبِي طَاوُسًا» [١٧٣/ ب] يَزيدُ على هذا القَدرِ من الحديثِ.

قوله: «فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ» هذه قراءةُ ابنِ عبَّاسٍ وابنُ عمرَ، وهي شاذَّةٌ لا تَثْبُتُ قُرآنًا إجماعًا، ولا يَكُونُ لها حكمُ خبرِ الواحدِ عندَ الشافعيَّةِ ومُحَقِّقِي الأصوليين(٢)، والذي في نصِّ الشافعيِّ: الاحتجاجُ بالقراءةِ الشاذَّةِ في غيرِ موضعٍ(٣)، وكذلك الاحتجاجُ بها في كلامِ جماعةٍ من أصحابِه حتَّى الرافعيِّ(٤).

(١٤٧٢) قوله: «أَنَاةٌ» بفتحِ الهمزةِ؛ أي: مُهلَةٌ.

قوله: «قَالَ لِابنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ» (هات) بكسرِ التاءِ، وقولُه: «مِنْ هَنَاتِكَ»: أي: من أخبارِكَ وأمورِكَ المُستغرَبةِ.

---

(١) انظر «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٦٦).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٦٩).

(٣) «الأم للشافعي» (٥/ ١٩٣).

(٤) انظر: «فتح العزيز بشرح الوجيز للرافعي» (٣/ ٣٢٧).

قوله: «تَتَايَعَ النَّاسُ» (تتايع) هو بمثنَّاةٍ تحتُ بعدَ الألفِ، وقبلَ العينِ، كذا للجمهورِ، ولبعضِهم بالباءِ الموحَّدَةِ، والأُولَى إنما تُسْتَعْمَلُ في الشرِّ، والموحَّدَةُ تُسْتَعْمَلُ[1] فيهما، والمثنَّاةُ أجودُ هنا[2].

(١٤٧٣) قوله: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الحَرَامِ: يَمِينٌ يُكَفِّرُهَا» في مسألةِ ما إذا قال لزوجتِه: أنتَ عليَّ حَرَامٌ أربعةَ عشرَ مذهبًا للنَّاسِ:

مذهبُ الشافعيِّ: إن نَوَى طلاقًا؛ فطلاقٌ، أو ظِهارًا فظهارٌ، أو تحريمَ عينِها[3] بلا طلاقٍ ولا ظهارٍ، فكفَّارةُ يمينٍ، ولا يَكُونُ ذلك يمينًا، وإن لم ينوِ شيئًا فقولان: أصحُّهُما: تَلْزَمُهُ كفَّارةُ يمينٍ، والثاني: لغوٌ، لا يَتَرَتَّبُ عليه شيءٌ من الأحكامِ، وحكَى ابنُ قيِّمِ الجوزيةِ في «الهَدْيِ»[4] أقوالًا زائدةً على أربعةَ عشَرَ. [١٧٤/ أ]

(١٤٧٤) قوله: «فَتَوَاطَيْتُ» كذا في النسخِ، وأصلُه بالهمزِ؛ أي: اتَّفَقْتُ.

قوله: «مَغَافِيرَ» المَغافيرُ بفتحِ الميمِ، وبغينٍ معجَمَةٍ وفاءٍ، وبعدَ الفاءِ مثنَّاةٌ تحتُ، كذا في الموضعِ الأوَّلِ، وأما الآخرانِ فوقَع في بعضِ النُّسَخِ بحذفِ المثنَّاةِ.

قال القاضي: «والصوابُ إثباتُها، وهو صمغٌ حلوٌ كالناطفِ، وله رائحةٌ كريهةٌ؛ يَنْضَحُهُ شجرٌ يُقَالُ[5] له: العُرْفُطُ»[6].

---

(١) قوله: تستعمل. ليس في الأصل. والمثبت من «م».

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٧٢).

(٣) في «م»: عنها. والمثبت من الأصل.

(٤) «زاد المعاد» (٥/ ٢٧٤-٢٧٥).

(٥) في «م»: ويقال. والمثبت من الأصل، «إكمال المُعْلِم».

(٦) «إكمال المُعْلِم» (٥/ ٢٧).

قوله: «شَرِبْتُ عَسَلًا عَنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ..» إلى آخره. ذكر مسلمٌ من حديثِ حجَّاجٍ عن ابنِ جريجٍ أنَّ الَّتي شرِب عندَها العسلَ زينبُ، وأن المتظاهِرَتَيْنِ عائشةُ وحفصةُ، وكذلك هو ثابتٌ في حديثِ عمرَ وابنِ عبَّاسٍ، وقد ذكَر مسلمٌ أيضًا من روايةِ أبي أسامةَ عن هشامٍ أن حفصةَ هي التي شرِب عندَها، وأن عائشةَ وسَودةَ وصفيَّة تَظَاهَرْنَ.

قال القاضي: «والأوَّلُ أصحُّ، قال (س): إسنادُ حديثِ حجَّاجٍ صحيحٌ جيِّدٌ غايةٌ، قال الأَصِيلِيُّ: حديثُ حجَّاجٍ أصلَحُ، وهو أولَى بظاهرِ كتابِ اللهِ، وأكملُ فائدةً يريدُ: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ﴾[1] فهُما ثِنْتَانِ لا ثلاثٌ.

وقد انقلبتِ الأسماءُ على الواقديِّ في الروايةِ الأخرى، كما أنَّ الصحيحَ في نزولِ الآيةِ أنها نَزَلَتْ في قصَّةِ العسلِ لا في قصَّةِ ماريَّةَ المرويِّ في غيرِ الصحيحين، ولم تأتِ قصَّةُ ماريَّةَ من طريقٍ صحيحٍ، قال (س): إسنادُ حديثِ عائشةَ في العسلِ جيِّدٌ صحيحٌ غايةٌ»[2].

قال القاضي: «الصوابُ أنَّ شُربَ العسلِ كان عندَ زينبَ»[3].

قوله: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحِبُّ الحَلْوَاءَ» المرادُ بالحلواءِ كلُّ شَيءٍ حلوٍ. [١٧٤/ ب]

قوله: «فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَاحْتَبَسَ عَنْدَهَا...» إلى آخرِه. في هذا مقالٌ، وقد تقدَّم.

قوله: «لَقَدْ حَرَمْنَاهُ» حرَمتُه وأحرمتُه، والأوَّلُ أفصحُ، وهو بتخفيفٍ، و(أحرمناه) أي: مَنَعْنَاهُ.

---

(١) سورة التحريم، الآية (٤).

(٢) «سنن النسائي الكبرى» (٥٥٨٤).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٥/ ٣٠).

قوله: «قَالَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ بِشْرٍ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ بِهَذَا» معناه أن إبراهيمَ صاحبَ مسلمٍ ساوَى مسلمًا في إسنادِ هذا الحديثِ[1].

(١٤٧٧) قوله: «خَيَّرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَاقًا» في هذا الحديثِ والأحاديثِ الباقيةِ دَلالةٌ لمذهبِ مالكٍ والشافعيِّ وأبي حنيفةَ وأحمدَ وجماهيرِ العلماءِ أن من خيَّر زوجتَه؛ فاختارتْه لم يَكُنْ ذلك طلاقًا، ولا يَقَعُ به فُرْقَةٌ، ورُوِيَ عن عليٍّ وزيدِ بنِ ثابتٍ والحسنِ والليثِ بنِ سعدٍ أن نفسَ التخييرِ يقَعُ به طلقةٌ بائنةٌ؛ اختارَتْهُ أم لا، وحكاه الخَطَّابِيُّ والنَّقَّاشُ عن مالكٍ.

قال القاضي: «لا يَصِحُّ هذا عن مالكٍ، ثم هو مذهبٌ ضعيفٌ مردُودٌ بالأحاديثِ المذكورةِ، ولعلَّ القائلين لم تَبْلُغْهُم الأحاديثُ، واللهُ أعلمُ»[2].

قوله: «وَاجِمًا» الواجمُ: الساكتُ حُزنًا.

قوله: «فَوَجَأْتُ» أي: طعَنْتُ عُنُقَها.

(١٤٧٩) قوله: «أَبِي زُمَيلٍ» أبو زُميلٍ بضمِّ الزاي، وفتحِ الميمِ.

قوله: «يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى» (يَنْكُتُونَ) بتاءٍ مثنَّاةٍ بعدَ الكافِ؛ أي: يَضْرِبُون في الأرضِ كفعلِ المَهْمُومِ المُفكِّرِ. [١٧٥/أ]

قوله: «بِعَيْبَتِكَ» بفتحِ العينِ المهملَةِ، ثم مثنَّاةٍ تحتُ ساكنةٍ، ثم باءٍ موحَّدَةٍ؛ أي: عليك بوعظِ بنتِك حفصةَ.

قوله: «فِي المَشْرُبَةِ» (المشرُبةُ) بضمِّ الراءِ وفتحِها؛ هي الغرفةُ.

قوله: «قَاعِدًا عَلَى أُسْكُفَّةِ المَشْرُبَةِ» (الأسكفَّةُ) العتبةُ السُّفلَى.

---

(١) قوله: الحديث. ليس في الأصل. والمثبت من «م».

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٥/ ٣٣)، وانظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٧٩-٨١).

قوله: «عَلَى نَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ» النقيرُ بفتحِ النونِ، ثم قافٍ مكسورةٍ، هذا الصحيحُ، وذكَر القاضي أنه بالفاءِ بدلَ النونِ[١]، وهو فعيلٌ بمعنى مفعولٍ؛ وهو جذعٌ فيه دَرَجٌ.

قوله: «وَإِذَا أَفِيقٌ مُعَلَّقٌ» الأفيقُ: هو الجلدُ الذي لم يتمَّ دباغُه.

قوله: «حَتَّى تَحَسَّرَ الغَضَبُ» أي: تكَشَّفَ.

قوله: «وَحَتَّى كَشَرَ» هو بفتحِ الشينِ المعجمَةِ المخفَّفَةِ؛ أي: أبدى أسنانَه تبسُّمًا، ويُقَالُ في الغضَبِ.

قوله: «أَتَشَبَّثُ» أي: أستَمْسِكُ.

قوله: «فِي أَمْرٍ أَأْتَمِرُهُ» أي: أشاورُ فيه نَفْسِي.

قوله: «حَتَّى أَدْخُلَ» هو برفع اللَّامِ، قاله النوويُّ[٢]، وهو ظاهرٌ.

قوله: «رَغِمَ أَنْفُ حَفْصَةَ» الأفصحُ في «رَغِمَ» الفتحُ؛ أي: لصِق بالرَّغَامِ، وهو الترابُ، هذا أصلُه، ثم استُعمِل في الذلِّ والانقيادِ كُرهًا.

قوله: «يَرْتَقِي إِلَيْهَا بِعَجَلَةٍ» قال ابنُ قُرْقُولَ: «(بعجلِها) كذا للكافَّةِ، وفي [١٧٥/ ب] نسخةِ التَّميميِّ من مسلم[٣]: (بعجلة)، وهو الصوابُ»[٤] انتهى.

قوله: «أُهُبًا» بفتحِ الهمزةِ والهاءِ، وبضمِّهما جمعُ إهابٍ، وهو الجلدُ قبلَ الدِّباغِ على قولِ الأكثرين، وقيل: الجلدُ مطلقًا[٥].

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٥/ ٤١).

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» [١٠/ ٨٦] ووقع فيه بالفتح، ولعله تحريف.

ووقع في نسخة مسلم التي عليها حاشية المؤلف بالضم مصححًا عليه.

(٣) قوله: من مسلم. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «مطالع الأنوار» (٤/ ٣٨٥).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٨٧).

قوله: «مَصْبُورًا» أي: مَجْمُوعًا صَبْرُه.

قولـه: في عُبَيـدِ بـنِ حُنَيْـنٍ أنـه مولَـى العبَّـاسِ. كـذا في جميـعِ النُّسَـخِ، وهـو قـولُ سُـفيانَ بـنِ عُيينـةَ، قـال (خ): «لا يَصِـحُّ قـولُ ابـنِ عيينـةَ»، وقـال[1] مالـكٌ: «مولَـى آلِ زيـدِ بـنِ الخطَّـابِ»، وقـال محمـدُ بـنُ جعفـرِ بـنِ أبـي كثيـرٍ هـو مولـى[2] بنـي زُرَيـقٍ»[3]، قـال القاضـي وغيـرُه: «الصحيـحُ عنـدَ الحُفَّـاظِ وغيرِهـم قـولُ مالـكٍ»[4].

قوله: «أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ» هو بفتحِ همزةِ (أَنْ)، و(جَارَتُكِ) أي: ضَرَّتُكِ.

قوله: «هِيَ أَوْسَمَ» أي: أحسنَ.

قوله: «تُنْعِلُ» هو بضمِّ التاءِ.

قولـه: «عَلَـى رَمْـلِ حَصِيـرٍ» (رمـل) بفتـحِ الـرَّاءِ، وإسـكانِ الميـمِ، كـذا قيَّـده غيـرُ واحـدٍ، يُقَـالُ: رملـتُ الحَصِيـرَ وأَرْمَلتُـه؛ إذا نَسَـجْتُه.

(١٤٧٥) قوله: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ» أي: هذا الشهرَ.

قولـه: «قَـالَ مَعْمَـرٌ: فَأَخْبَرَنِـي أَيُّـوبُ أَنَّ عَائِشَـةَ» أيُّـوبُ لم يُدْرِكْ عائشـةَ؛ لأنَّ مولِـدَهُ سنةَ ٦٦ مـن الهجـرةِ، وقيـل: سـنةَ ٦٨، وتُوُفِّيَـت عائشـةُ سـنةَ ٥٨، وقيـل: سـنةَ ٥٧، والأوَّلُ أشـهرُ، ومسـلمٌ أخرَج الزيـادةَ، تبعًا للحديثِ المسـنَدِ، [١٧٦/ أ] التـي وقَعـت هـي في آخـرِه، ولـم يَـرَ اختصَارَهـا منـه علـى عادتِـه، ومـعَ ذلـك فالزيـادةُ مُتَّصِلَـةٌ في كتابِـه في حديـثِ التخييـرِ مـن روايـةِ أبـي الزُّبيـرِ عـن جابـرٍ؛ فثبَـت اتِّصَالُهـا في مسـلمٍ[5]، انتهـى.

---

(١) في «م»: قال. والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: قول. والمثبت من الأصل.

(٣) «المعلم» (٢/ ٢٠١).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٥/ ٤٥).

(٥) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢٣٧-٢٣٨).

ولكنْ أبو الزبيرِ مدلِّسٌ، وقد عنعن، وعنعنَتُه ليست من طريقِ الليثِ، فاعلمه، ولكنْ مسلمٌ أخرَج غيرَ حديثٍ عنه بالعنعنةِ، وليس فيها الليثُ، واللهُ أعلمُ.

(١٤٨٠) **قوله: «أَنَّ أَبَا عَمْرِو بنِ حَفْصٍ»** كذا قاله الجمهورُ، وقيل: إنه أبو حفصِ بنِ عمرٍو، وقيل: أبو حفصِ بنِ المغيرةِ، واختُلِفَ في اسمِه؛ فالأكثرون على أن اسمَه عبدُ الحميدِ، وقال (س): «اسمُه أحمدُ»، وقال آخَرون: كنيتُه اسمُه[1]، وسيأتي الاختلافُ في اسمِه.

قوله: «طَلَّقَهَا البَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ» هذا الصحيحُ أنها طلَّقها، وهو الذي رَوَاه الحُفَّاظُ، واتَّفَق عليه الثقاتُ، وجاء في آخرِ «صحيح (م)» في حديثِ الجَسَّاسَةِ ما يُوهِمُ أنه ماتَ عنها، ووُهِّمَتْ هذه الرِّوايةُ.

وقولُه في رِوايةٍ: **«أَنَّهُ طَلَّقَهَا[2] ثَلَاثًا»**، وفي رِوايةٍ: **«طَلَّقَهَا البَتَّةَ»**، وفي أُخرى: **«ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ»**، وفي روايةٍ: **«طَلَّقَهَا[3] طَلْقَةً كَانَتْ بَقِيَتْ مِنْ طَلَاقِهَا»**، وفي روايةٍ: **«طَلَّقَهَا»** ولم يَذكُرْ عددًا[4].

والجمعُ أنه كان طلَّقَها ثِنْتَيْنِ قبلَ ذلك، ثم طلَّقها واحدةً، فمَن رَوَى أنه طلَّقَها مُطلقًا، أو طلَّقَها واحدةً، أو طلَّقها آخرَ ثلاثِ تطليقاتٍ؛ فهو ظاهرٌ، ومَن رَوى (البتَّةَ) فمرادُه: طلاقًا صارَت به مبتُوتةً بالثلاثِ، ومَن رَوى ثلاثًا أراد تمامَ الثلاثِ.

قوله: «أُمِّ شَرِيكٍ» هي قرشيَّةٌ عامريَّةٌ، وقيل: أنصاريَّةٌ، وقد وقَع ذلك [١٧٦/ ب] في حديثِ الجسَّاسةِ في (م)، واسمُها غُزَيَّةُ، وقيل:

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٩٤-٩٥).

(٢) قوله: أنّه طلقها. في «م»: طلقا. والمثبت من الأصل.

(٣) قوله: طلقها. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) انظر: «المعلم» (٢/ ٢٠٢) وما بعدها، و«شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٦٦).

غُزَيلَةُ، بغينٍ معجمَةٍ مضمومةٍ، ثم زايٍ فيهما، بنتُ داودَ بنِ عوفِ بنِ عمرِو بنِ عامرِ بنِ رواحةَ بنِ حُجرِ بنِ عبدِ بنِ مُعَيصِ بنِ عامرِ بنِ لُؤَيٍّ بنِ غالبٍ، وقيل في نَسَبِها غيرُ هذا، قيل: إنها التي[1] وهبَت نفسَها، وقيل غيرُها»[2].

قوله: «**فَآذِنِينِي**» أي: أَعْلِمِيني.

قوله: «**أَمَّا أَبُو الجَهْمِ**» أي: حُذيفةُ.

قوله: «**لَا يَضَعُ العَصَا عَنْ عَاتِقِهِ**» قيل: كثيرُ الأسفارِ، وقيل: ضرَّابٌ للنساءِ، وهو الصحيحُ؛ بدليلِ الروايةِ الآتيةِ.

قوله: «**نَفَقَةَ دُونٍ**» هو بإضافةِ (نفقة) إلى (دونٍ)، والدونُ: الحقيرُ الرَّدِيءُ.

قوله: «**فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ**[3] **أُمِّ مَكْتُومٍ الأَعْمَى**» هذا محمولٌ على أنه أذِن لها في الانتقالِ لعُذرٍ وهو البذاءَةُ على أحمائِها، أو خوفُها أن يُقْتَحَمَ عليها، أو نحوُ ذلك.

قوله: «**عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنِ حَفْصِ بْنِ المُغِيرَةِ**».

قال الرَّشيدُ: «وفي سماعِ عبيدِ اللهِ هذا من أبي عمرِو بنِ حفصٍ نَظَرٌ، وقد ذكَر غيرُ واحدٍ من العلماءِ أنَّ هذا الحديثَ من هذا الوجهِ غيرُ مُتَّصِلٍ»[4].

---

(١) وقع في الأصل، و«م»: «الذي». والمثبت الصواب.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٩٦).

(٣) قوله: ابن. ليس في «م». والمثبت من «صحيح مسلم» (١٤٨٠).

(٤) «غرر الفوائد» (ص١٩٩).

قال شيخُنا متع الله بحياته: «قلت: وهذا حديثٌ انفَرَد به (م) دونَ (خ)، وأخرجه في «صحيحِه» مُتَّصِلًا من عِدَّةِ طُرُقٍ من حديثِ الشعبيِّ وأبي سلمةَ وغيرِهما عن فاطمةَ بنتِ قيسٍ، ولو سلَّمنا أنه مُنقَطِعٌ من هذا الوجهِ، فقد بيَّنا أنه مُتَّصِلٌ في كتابِ (م) من عِدَّةِ أوجهٍ.

وقد أخرَجه [١٧٧/ أ] (س) في «سننه» من هذا الوجهِ الذي ذكَرناه؛ فأورَده من حديثِ شعيبِ بنِ أبي حمزةَ؛ ومحمدِ بنِ الوليدِ الزُّبَيْدِيِّ، كلاهما عن الزُّهريِّ عن عُبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُتبةَ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عمرِو بنِ عُثمانَ بنِ عفَّانَ طلَّق ابنةَ سعيدِ بنِ زيدٍ البتَّةَ، فأمَر بها خالَتَها فاطمةَ بنتَ قيسٍ بالانتقالِ من بيتِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، فسمِع ذلك مرْوَانُ فأرسل إليها أن تَرْجِعَ إلى مسكنِها، وساق الحديثَ.

وأورَده الحافظُ أبو القاسمِ الدمشقيُّ في «أطرافه» في ترجمةِ عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ عن فاطمةَ بنتِ قيسٍ، ولم يَذْكُرْ أنه لم يَسْمَعْ منها، وعادتُه في هذا الكتابِ أنه إذا ذكَر راويًا عن الصحابيِّ لم يَكُنْ سمِع منه يَقُولُ: فلانٌ عن فلانٍ، ولم يَسْمَعْ منه.

واختُلِفَ في اسمِ أبي عمرِو بنِ حفصٍ المخزوميِّ هذا[١]؛ فقيل: عبدُ الحميدِ، وقيل: أحمدُ، وقيل: اسمُه كنيَتُه، فإن ثَبَتَ أنَّ اسمَه أحمدُ، فلا أعلَمُ في الصحابةِ رضي الله عنهم من اسمُه أحمدُ سِواه، كذا قال[٢].

وقد ذكَر بعضُ الحُفَّاظِ أحمدَ بنَ جعفرِ بنِ أبي طالبٍ تفرَّد بذكرِه الواقديُّ، فقال: وَلَدَتْ أسماءُ بالحبشةِ لجعفرٍ: عبدَ اللهِ، وعونًا،

---

(١) في «م»: «هنا»، والمثبت من الأصل.

(٢) ينظر «غرر الفوائد المجموعة» (ص١٩٩-٢٠٢) فقد نقله المصنف عنه بتمامه.

ومحمَّدًا، وأحمدَ، نقَله عبدُ الرحمنِ ابنُ منده[1]، وقد ذكَر الحافظُ الذهبيُّ في «تجريده» أحمدَ بنَ حفصٍ، وكذلك ذكَره في الكُنَى في الكتابِ المذكورِ، فقال: اسمُه أحمدُ، وقيل: عبدُ الحميدِ»[2].

قوله: «سَنَأْخُذُ بِالعِصْمَةِ» يعني بالثقةِ والأمرِ القويِّ الصحيحِ، وفي بعضِ النُّسخِ: «بالقضيَّةِ»[3].

قوله: «وَمُجَالِدٌ»[4] مُجالد (م متابعة ٤) بالجيم هو ابنُ سعيدٍ الهمدانيُّ، عن الشَّعبيِّ وقيسِ بنِ أبي حازمٍ، وعنه ابنُه إسماعيلُ وشعبةُ[5] والقطَّانُ، ضعَّفه ابنُ معينٍ[6]، [١٧٧/ ب] وقال (س): «ليس بالقويِّ»[7]، وقال مرةً: «ثقةٌ»[8]، تُوُفِّيَ سنةَ ١٤٤، رَوَى له (م) متابعةً و(٤).

قوله: «فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ» أي: خاصمتُ وكيلَه.

قوله: «فَأَتْحَفَتْنَا بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ» أي: ضيَّفَتْنا، و(رطبُ ابنِ طابٍ) نوعٌ من الرطبِ الذي بالمدينةِ، وأنواعُها مائةٌ وعشرون نوعًا، قاله الشيخُ محيي الدينِ في «شرحه»[9].

---

(١) «المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة» لأبي القاسم ابن منده (١/ ٧-٨).

(٢) «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٩) و(٢/ ١٨٩).

(٣) في «م»: بالقوية. والمثبت من الأصل. ينظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٠٢).

(٤) كتب فوقه: «متابعة (م ٤) وسينص عليها المصنف في آخر الفقرة هنا لذلك لم أثبتها في المتن كما أثبت مثيلاتها في موضع سابق.

(٥) في «م»: «شعبة». والمثبت من الأصل.

(٦) «تاريخ ابن معين برواية الدوري» (٤/ ٩٥).

(٧) قال في «الضعفاء والمتروكين» (ص٢٣٦): مجالد بن سعيد كوفي ضعيف. وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٢٣)،

(٨) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٢٣).

(٩) «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ١٠٢-١٠٣).

قوله: «**حَدَّثَنَا عَمَّارُ بنُ رُزَيْقٍ**» (رزيق) بتقديمِ الرَّاءِ على الزَّايِ.

قوله: «**وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا**» قال الدَّارَقطنيُّ: قوله:«**وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا**» «هذه زيادةٌ غيرُ محفوظةٍ، لم يَذْكُرْهَا جماعةٌ من الثِّقاتِ»[1] انتهى، وقد ثَبَتَ هذا اللفظُ في (خ م د ت)، ولكنْ لم يَذْكُرْهَا جماعةٌ من الثقاتِ كما قال.

قوله: «**عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ الجَهْمِ بْنِ صُخَيْرٍ العَدَوِيِّ**» في نسخةٍ: «**عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الجَهْمِ بْنِ**[2] **صُخَيرٍ**» وعلى (ابنِ) ضبَّةٌ، فيَبقَى الكلامُ: ابنُ أبي الجهمِ صُخيرٌ.

قال الحافظُ[3] الدِّمْيَاطِيُّ: «الصوابُ في نسبِه أبو بكرِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي الجهمِ عبيدٌ، وقيل عامرُ بنُ حذيفةَ»، وساق إلى كعبِ بنِ لؤيٍّ، ولم يُذْكَرْ في نسبِه صخيرٌ، وفي نسخةِ مسلمٍ بخطِّ الدِّمْيَاطِيِّ بينَ أبي الجهمِ وصخيرٍ صفةُ ضبَّةٍ عَلى ابن.

ثم قال الدِّمْيَاطِيُّ: «ولأبي الجهمِ تسعةُ أولادٍ»، وعدَّهم: «عبدُ اللهِ؛ وأسلَم يومَ الفتحِ، وقُتِلَ بأجنادينَ شهيدًا، وعبيدُ اللهِ، وعبدُ الرحمنِ، ومحمَّدٌ، وحميدٌ، وسليمانُ، وزكريَّا، وصخرٌ، وصخيرٌ»، ثم قال: «وكانت فيه شراسةٌ وعرامةٌ».

قوله: «**تَرِبٍ**» بفتحِ المثنَّاةِ فوقُ، وكسرِ الراءِ أي: فقيرٍ. [١٧٨/ أ]

قوله: «**تُلْقِي ثَوْبَكِ**» كذا في النسخِ أجمعَ (تُلْقِي)، وهي لغةٌ صحيحةٌ، والمشهورُ في اللغةِ (تُلْقِينَ).

قوله: «**وَأَبُو الجَهْمِ فِيهِ شِدَّةٌ**» قال الشيخُ محيي الدينِ: «**وَأَبُو جُهَيْمٍ فِيهِ شِدَّةٌ**» قال: «كذا في النُّسَخِ، وأبو الجُهيمِ بضمِّ الجيمِ مصغَّرٌ،

---

(١) «علل الدارقطني» (٢/ ١٤١).

(٢) ضبَّب عليه في الأصل، و«م».

(٣) قوله: الحافظ. ليس في الأصل. والمثبت من «م».

والمشهورُ أنه بفتحِها مكَبَّرٌ، وهو المعروفُ في باقي الرِّواياتِ، وفي كتبِ الأنسابِ، وغيرِها»[1] انتهى، وما في النسخةِ هو الصوابُ، وإن كان في غيرِها من النسخِ خلافَه.

(١٤٨٤) **قوله: «فَلَمْ تَنْشَبْ»** أي: تَمْكُثْ.

قوله: «فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ» قال الذهبيُّ: «اسمُ أبي السنابلِ حبَّةُ؛ يعني بالباءِ الموحَّدةِ»، كذا في «المشتبه» له، وقال فيه: «وقيل: بالنونِ، ولا يَصِحُّ»[2] انتهى، وجدُّه اسمُه الحجَّاجُ، وقيل: اسمُه عمرٌو، ورُجِّحَ، والحجَّاجُ هو ابنُ الحارثِ بنِ السَّبَّاقِ بنِ عبدِ الدَّارِ، كذا نسبَه ابنُ الكلبيِّ وابنُ عبدِ البرِّ، وقيل في نسبِه غيرُ هذا[3].

(١٤٨٥) **قوله: «بِلَيَالٍ»** قيل: شهرٌ، وقيل: خمسةٌ وعشرون[4] ليلةً، وقيل: دونَ ذلك[5]، واللهُ أعلَمُ.

(١٤٨٦) **قوله: «خَلُوقٌ أَوْ غَيْرُهُ»** هو برفعِ (خلوق)، وبرفعِ (غيره) أي: دَعَتْ بصُفرةٍ، وهي خَلُوقٌ أو غيرُه، والخَلوقُ بفتحِ الخاءِ المعجَمَةِ طِيبٌ مُخَلَّطٌ.

قوله: «تُحِدُّ» يُقالُ: حدَّت وأحَدَّت، قال الأَصْمَعِيُّ: «لا يُقالُ إلا أحدَّت رُباعيًّا»[6].

قوله: «وَعَشْرًا» أي: عَشرَةَ أيَّامٍ بلياليها. [١٧٨/ ب]

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٠٥-١٠٦).

(٢) «المشتبه في الرجال» للذهبي (١/ ٢١١).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١١٠-١١١).

(٤) في الأصل، و«م»: «وعشرين»، والمثبت الصواب، ينظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١١١).

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١١١).

(٦) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١١١).

(١٤٨٨) قوله: «اشْتَكَتْ عَيْنُهَا» (عينها) برفعِ النونِ، ووقع في بعضِ الأُصولِ (عيناها) قاله النَّوويُّ[١]، وضبَطه غيرُه بضمِّ النونِ وفتحِها، ورجَّح بعضُهم أيضًا ضمَّ النون، وبعضُهم فتحَها، واللهُ أعلَمُ.

قوله: «أَفَنَكْحُلُهَا» بضمِّ الحاءِ، كذا قاله النَّوويُّ[٢]، وهو المعروفُ.

(١٤٨٩) قوله: «دَخَلَتْ حِفْشًا» الحفشُ بكسرِ الحاءِ المهملةِ، وإسكانِ الفاءِ، وبالشينِ المعجمةِ؛ أي: بيتًا صغيرًا حقيرًا قريبَ السَّمْكِ.

قوله: «تَفْتَضُّ بِهِ» أي: تَمْسَحُ به قُبُلَهَا، وقيل غيرُ ذلك، ومن غريبِ ما قيل في ضبطِه ما ذكَره الأزهريُّ عن الشافعيِّ أنه رَوَاه (تَقْبُصُ به) بالقافِ والصادِ المهملةِ والموحَّدَةِ، مأخوذٌ من القبصِ؛ وهو القبصُ بإطباقِ الأصابعِ[٣].

(١٤٨٨) قوله: «فِي أَحْلَاسِهَا» الأحلاسُ بفتحِ الهمزةِ، وسكونِ الحاءِ المهمَلَةِ، جمعُ حِلسٍ بكسرِ الحاءِ؛ والمرادُ في شرِّ ثيابِها.

قوله: «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ ..» إلى آخرِه (المرأةُ السائلة)[٤] عاتكةُ بنتُ عبدِ اللهِ بنِ نعيمٍ العدويُّ، كذا قاله ابنُ بَشْكُوالَ في «مبهماته»، وقال: إن المتوفَّى المغيرةُ المخزوميُّ[٥].

(١٤٨٦) قوله: «نَعِيُّ أَبِي سُفْيَانَ» (نَعِيُّ) بكسرِ العينِ مع تشديدِ الياءِ، وبإسكانِها مع التخفيفِ في الياءِ؛ أي: خبرُ موتِه.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١١٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١١٤).

(٣) «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري» (ص٢٢٩).

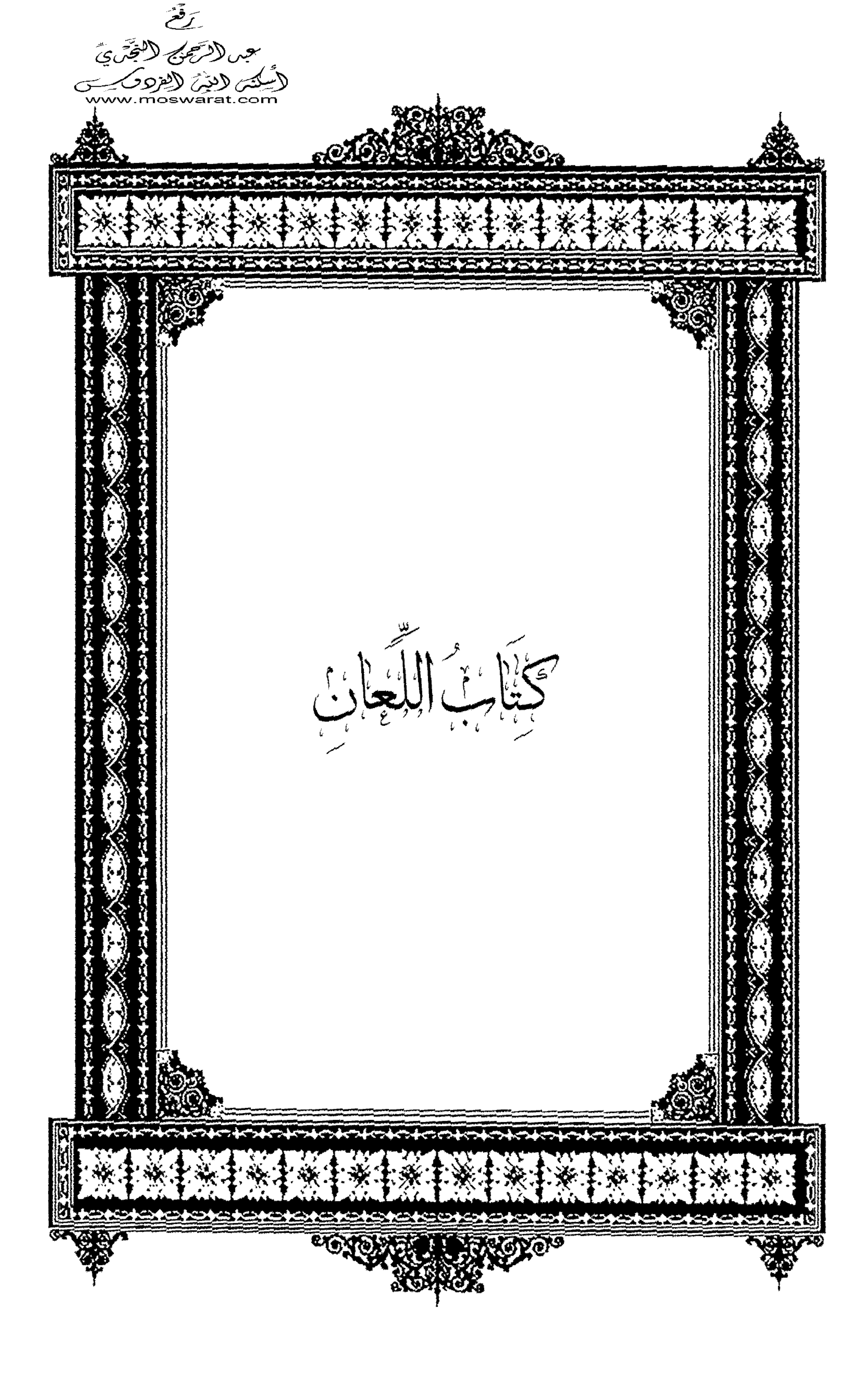
(٤) في «م»: «هذه المرأة»، والمثبت من الأصل.

(٥) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٣٥٣-٣٥٤).

(٩٣٨) قولـه: «إِلَّا ثَـوْبَ عَصْـبٍ» العصـبُ بعيـنٍ مفتوحـةٍ، ثـم صـادٍ ساكنةٍ مهمَلَتيـنِ: وهـي بـرودُ اليمـنِ التـي يُعْصَـبُ غَزْلُهـا، ثـم يُصبَـغُ معصوبًـا، ثـم يُنْسَـجُ. [١٧٩/ أ]

قولـه: «نُبْـذَةً مِـنْ قُسْـطٍ، أَوْ أَظْفَـارٍ» النُّبـذةُ بضـمِّ النـونِ: القطعـةُ والشـيءُ اليسـيرُ، والقسـطُ بضـمِّ القـافِ، ويُقَـالُ بالـكافِ بـدلَ القـافِ، وبتـاءٍ مُثَنَّـاةٍ فـوقُ بـدلَ الطـاءِ؛ وهـو والأظفـارُ نوعـان معروفـان مـن البَخُـورِ، وليسـا مـن مقصـودِ الطِّيـبِ.





كِتَابُ اللِّعَانِ



كِتَابُ اللِّعَانِ

(١٤٩٢) **قوله**: «**كَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المَسَائِلَ وَعَابَهَا**» أي: المسائلَ التي لا يُحْتَاجُ إليها، لا سيَّما ما كان فيه هَتْكُ سِترِ مسلمٍ أو مسلمةٍ، أو إشاعةُ فاحشةٍ، أو شناعةٌ على مسلمٍ أو مسلمةٍ.

قوله: «**قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ**» اختلف الناسُ في نزولِ آيةِ اللِّعانِ: هل هي بسببِ عُويمرٍ أم بسببِ هلالِ بنِ أميَّةَ؟

فقال بعضُهم: بسببِ عُويمرٍ؛ واستدلَّ بقولِه عليه السلام: «**قَدْ أَنْزَلَ اللهُ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ**»، وقال جمهورُ العلماءِ: سببُ نزولِها هلالُ بنُ أُمَيَّةَ؛ واستدلَّ بالحديثِ الذي ذكَره (م) في قصَّةِ هلالٍ بعدَ هذا، وكان أوَّلَ رجلٍ لاعنَ في الإسلامِ.

قال الماورديُّ في «حاويه»: «قال الأكثرون: قصةُ هلالٍ أسبقُ من قصَّةِ العَجلانيِّ»، قال: «والنقلُ فيها مشتَبِهٌ مُختَلِفٌ»(١).

وقال ابنُ الصبَّاغِ في «شامِلِه»: «قصَّةُ هلالٍ تُبيِّنُ أن الآيةَ نزلَتْ فيه أَوَّلًا»، قال: «وأما قولُه عليه السلام» لعُويمرٍ: «**إِنَّ اللهَ قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ**»؛ فمعناه: ما نَزَلَ في قصَّةِ هلالٍ؛ لأنَّ ذلك حُكمٌ عامٌّ لجميعِ المسلمين».

قال النَّوويُّ: «قلتُ: ويَحْتَمِلُ أنها نَزَلَتْ فيهما جميعًا، فلَعلَّهما سألا في [١٧٩/ ب] وقتينِ مُتقارِبينِ؛ فنَزَلتِ الآيةُ فيهما، وسبَق هلالٌ باللِّعانِ؛ فيَصدُقُ أنها نَزَلَتْ في ذا وفي ذاك، وأن هلالًا أوَّلُ مَن لاعَنَ، واللهُ أعلمُ.

قالوا: وكانت قصَّةُ اللِّعانِ في شعبانَ سنةَ تسعٍ من الهجرةِ، وممَّن نقَله القاضي عن ابنِ جريرٍ الطبريِّ»(٢) انتهى.

---

(١) «الحاوي» [١١/ ٥].

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١١٩-١٢٠).

قوله: «ثُمَّ جَرَتِ السُّنَّةُ...» إلى آخرِه. قال ابنُ القيِّمِ في «الهَدْيِ» ما معناه: «يُمكنُ أن يَكُونَ مُدرجًا من كلامِ ابنِ شهابٍ، وهو الظاهرُ»[1] انتهى، قال ذلك في اللِّعانِ.

(١٤٩٣) قوله: «إِنَّهُ قَائِلٌ» من القيلولةِ.

قوله: «قَالَ: ابْنُ جُبَيْرٍ؟» (ابنُ) مرفوعٌ أي: (أَنْتَ ابنُ جُبيرٍ).

قوله: «عَن عَزْرَةَ» (عزرة) هذا هو ابنُ عبدِ الرحمنِ، وثَّقَهُ ابنُ معينٍ[2].

قوله: «بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ» (شريكُ بنُ سَحْمَاءَ) هو بسينٍ مفتوحةٍ، ثم حاءٍ مهملتينِ، وبالمدِّ، وشريكٌ هذا صحابيٌّ بَلَوِيٌّ[3] حليفٌ للأنصارِ.

قال القاضي: «قولُ مَن قال إنه يَهُودِيٌّ باطلٌ»[4].

وسحماءُ أُمُّهُ، واسمُ أبيه عبدةُ بنُ مُعَتِّبٍ، ويُقَالُ مُغيثُ بنُ الجَدِّ بنِ العَجْلانِ بنِ حارثةَ بنِ ضُبَيْعَةَ بضمِّ الضادِ المعجَمَةِ، وهو ابنُ عمِّ معنٍ، وعاصمِ بنِ عديِّ بنِ الجدِّ، قيل: إنه شهِد مع أبيه أُحُدًا، قال الخطيبُ: «شهِد أبوه عَبدةُ بدرًا»[5].

(١٤٩٦) قوله: «قَضِيءَ العَيْنَيْنِ» يعني فاسدَهما، وهو بهمزةٍ ممدودةٍ على وزنِ فَعيلٍ، قاله النَّوويُّ[6]، وقال الدِّمْيَاطِيُّ: «وزنُ حَذِرٍ»، كذا قال.

---

(١) «زاد المعاد» (٥/ ٣٥٧).

(٢) «تاريخ ابن معين» (٤/ ١٥٨).

(٣) في «م»: «يكون». والمثبت من الأصل.

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٥/ ٨٩).

(٥) انظر «التوضيح» لابن الملقن (١٦/ ٦٣٢).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ١٢٩).

وفي «القاموسِ»: (قَضِيَ السِّقاءُ) كفَرِحَ؛ فسَد وعفِن وتَهافَت، والعينُ احمرَّت واسترخَت مآقيها [١٨٠/ أ] وفسَدت»[١] انتهى[٢].

فهذا شاهدٌ لما قاله الدِّمْيَاطِيُّ، وعبارةُ ابنِ الأثيرِ أخَذ بعضَها الدِّمْيَاطِيُّ ولفظُه: «يُقَالُ: قَضِيَ مثلُ حَذِرَ يَحْذَرُ، فهو حَذِرٌ»[٣].

(١٤٩٧) قوله: «**خَدْلًا**» بفتحِ الخاءِ المعجمةِ، وسكونِ الدَّالِ المهملةِ: وهو الممتلئُ الساقِ.

(١٤٩٩) قوله: «**غَيْرُ مُصْفِحٍ**» هو بكسرِ الفاءِ؛ أي: ضاربٌ بصفحِ السيفِ، وهو جانبُه، بل أَضْرِبُهُ بِحَدِّه، وفي «المطالع»: بكسرِ الفاءِ وفتحِها[٤].

قوله: «**الْمِدْحَةُ**» بكسرِ الميمِ: المدحُ.

(١٥٠٠) قوله: «**جَاءَ رَجُلٌ مِنْ فَزَارَةَ**» الرجلُ ضَمضمُ بنُ قتادةَ، قاله عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ الأزديُّ وساق له شاهدًا، وفيه زيادةٌ وهي: «**فَقَدِمْنَ عَجَائِزُ مِنْ بَنِي عِجْلٍ، فَأَخْبَرْنَ أَنَّهُ كَانَ لِلْمَرْأَةِ جَدَّةٌ سَوْدَاءُ**»[٥].

قوله: «**أَوْرَقَ**» الأورقُ: الذي سوادُه ليس بصافٍ.

قوله: «**عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ**» العرقُ هنا الأصلُ من النسبِ.

قوله: «**وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ**» أي: استغربتُ أن يَكُونَ مِنِّي.

---

(١) «القاموس المحيط» (ص٤٩).

(٢) كتب بحاشية «م»: التاسع عشر من التعليق على مسلم.

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/ ٧٦).

(٤) «مطالع الأنوار» (٤/ ٣٠٠).

(٥) «الغوامض والمبهمات» (ص١٦٥).

قولـه: «بِنَحْـوِ حَدِيثِهِـمْ» يعنـي حديثًـا قبلَـه، وهـو حديـثُ ابـنِ عيينـةَ ومعمرٍ وغيرِهما عن الزُّهـريِّ عن سعيدِ بـنِ المسيَّبِ عن أبـي هريـرةَ: «جَـاءَ رَجُـلٌ» وهـو حديـثٌ مُتَّصِـلٌ في الصحيحيـنِ مـن حديـثِ ابـنِ المسيَّبِ عـن أبـي هريـرةَ عـن النبـيِّ ﷺ، وأخرَجـه (م) أيضًـا وحـدَه مـن حديـثِ الزهـريِّ عـن أبـي سـلمةَ عـن أبـي هريـرةَ مُتَّصِـلًا، ثـم أردَفَـه بحديـثِ عُقيـلٍ الـذي ذكَرنـاه.

وإنمـا أَوْرَدَه [١٨٠/ ب] (م) هكـذا في الشـواهدِ آخـرَ البـابِ؛ لِيُكَثِّـرَ طـرقَ الحديـثِ، ولِيُنَبِّـهَ علـى مخالفـةِ عُقيـلٍ للجماعـةِ الذيـن رَوَوْه عـن الزهـريِّ، وجـوَّدُوا إسـنادَه(١).



---

(١) انظر «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢٣٨-٢٣٩).



كِتَابُ العِتْقِ وَالوَلَاءِ



كِتَابُ العِتْقِ وَالوَلاءِ

(١٥٠١) قوله: «**قِيمَةَ العَدْلِ**» بفتحِ العينِ؛ لا زيادةَ ولا نَقْصَ.

قوله: «**وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ**» الظاهرُ أنه من كلامِ النبيِّ ﷺ وكذلك رَوَاه مالكٌ وعبيدُ اللهِ العُمَرِيُّ؛ فوصَلاه بكلامِ النبيِّ عليه السلام، وجعَلاه منه، ورَوَاه أيُّوبُ عن نافعٍ، فقال: «قال نافعٌ: وإلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» ففصَلَهُ من الحديثِ، وجعَله من قولِ نافعٍ، وقال أيُّوبُ مرَّةً: «لا أَدْرِي هو مِن الحديثِ أم شيءٌ قاله نافعٌ؟»، ولهذه الروايةِ قال ابنُ وضَّاحٍ: «ليس هذا من كلامِ النبيِّ عليه السلام».

قال القاضي: «وما قاله مالكٌ وعبيدُ اللهِ العُمَرِيُّ أولَى، وقد جوَّدَاه، وهما في نافعٍ أثبتُ من أيُّوبَ عندَ أهلِ هذا الشأنِ، كيفَ وقد شكَّ أيُّوبُ فيه كما ذكَرناه، وقد رَوَاه يحيى بنُ سعيدٍ عن نافعٍ، وقال في هذا الموضعِ: وإلا فقد جاز ما صنَع، فأَتَى به على المعنى»، قال: «وهذا كلُّه يَرُدُّ قولَ مَن قال بالاستِسعاءِ»[1].

(١٥٠٣) قوله: «**شِقْصًا**» الشِّقصُ بكسرِ الشينِ المعجَمةِ: النصيبُ، قليلًا كان، أو كثيرًا.

قوله: «**اسْتَسْعَى**» قال القاضي: «في ذِكرِ الاستسعاءِ هنا خلافٌ بينَ الرُّواةِ، قال الدارَقطنيُّ: رَوَى هذا الحديثَ شعبةُ وهشامٌ عن قتادةَ، وهما أثبتُ، فلم يَذْكُرَا فيه الاستسعاءَ، ووافَقَهُما همَّامٌ، ففصَلَ الاستسعاءَ من الحديثِ؛ فجعَله من [١٨١/ أ] رأيِ قتادةَ».

---

(١) «إكمال المُعْلِم» (٥/ ١٠٤).

قَال: «وعلى هذا أخرَجه (خ)[١]، وهو الصوابُ، قال الدارَقطنيُّ: وسمعتُ أبا بكرٍ النَّيسابوريَّ يقولُ: أحسنُ ما رَواهُ همَّامٌ وضبَطه؛ فَفَصَلَ قولَ قتادةَ من الحديثِ».

قال القاضي: «قال الأَصِيليُّ وابنُ القصَّارِ وغيرُهما: مَن أسقَط السعايةَ من الحديثِ أولَى مِمَّن ذكَرها؛ ولأنها ليست في الأحاديثِ الأُخَرِ من روايةِ ابن[٢] عمرَ، وقال[٣] ابنُ عبدِ البرِّ: مَن لم يَذْكُرِ السعايةَ أثبتُ ممَّن ذكَرها، قال غيرُه: وقد اختُلِفَ فيها عن سعيدِ بنِ أبي عَروبةَ عن قتادةَ؛ فتارةً ذكَرها، وتارةً لم يَذْكُرْها؛ فدلَّ على أنها ليست عندَه من متنِ الحديثِ، كما قال غيرُه»[٤] هذا آخرُ كلامِ القاضي، واللهُ أعلَمُ.

قال العلماءُ: ومعنى الاستسعاءِ في هذا الحديثِ أن العبدَ يُكَلَّفُ الاكتسابَ والطلبَ حتَّى تَحَصُّلِ قيمةِ نصيبِ الشريكِ الآخرِ، فإذا دفعَها إليه عُتِقَ، وكذا فسَّره جمهورُ القائلينَ بالاستسعاءِ، وقال

---

(١) قوله: «وعلى هذا خرجه البخاري ...» يقصد بدون ذكر الاستسعاء، وليس كما قال - والله أعلم-؛ إذ قد روى البخاري الحديث من روايتي ابن عمر وأبي هريرة، كما أخرجه مسلم من روايتهما، فرواية ابن عمر التي ليس فيها ذكر الاستسعاء في «صحيح البخاري» في الشركة، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل (ح:٢٤٩١) وردت في «صحيح مسلم» أيضا بدون ذكر الاستسعاء، وأما رواية أبي هريرة التي فيها ذكر السعاية في «صحيح مسلم» فقد وردت عند البخاري أيضا بذكر السعاية؛ كما في «صحيح البخاري» في الشركة، باب الشركة في الرقيق، (ح:٢٥٠٤) بلفظ: «من أعتق شقصا له في عبد، أعتق كله، إن كان له مال، وإلا يستسع غير مشقوق عليه». والله تعالى أعلم.

(٢) قوله: ابن. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) في «م»: «قال»، والمثبت من الأصل.

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٥/ ٩٨).

بعضُهم: هو أن يَخْدُمَ سيِّدَه الذي لم يَعْتِقْ بِقَدْرِ مالِه فيه من الرِّقِّ؛ فعلى هذا تتَّفِقُ الأحاديثُ[1].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «قولُه: وعلى هذا أخرجه[2] (خ)، فيه نظرٌ، ولم أره فيه، والله أعلمُ»[3].

(١٥٠٤) قوله: «شَرْطُ اللهِ أَحَقُّ» قيل: المرادُ به قولُه تعالى: ﴿فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ﴾[4]، وقولُه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[5]، الآية[6].

قال القاضي: «وعندي أنه قولُه ﷺ: **«إِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»**»[7].

(١٥٠٧) قوله: «عُقُولَهُ» هو بضمِّ العينِ والقافِ، ونصبِ اللَّامِ مفعولُ [١٨١/ ب] «كَتَبَ»، والهاءُ ضميرُ «البطنِ»، والعُقُولُ: الدِّياتُ، واحدُها عَقْلٌ كفلسٍ وفُلُوسٍ؛ ومعناه: إن الديةَ في قتلِ الخطإِ تَجِبُ على العاقلةِ، وهم العصباتُ[8] سِوى الآباءِ والأبناءِ، وإن عَلَوا (وسَفَلُوا)[9].

(١٥٠٨) قوله: «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ» احتجَّ به قومٌ على جوازِ ذلك بإذنِهم.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٣٦).

(٢) في «م»: «خرجه»، والمثبت من الأصل.

(٣) بل هو فيه بروايتيه عن أبي هريرة وابن عمر، كما سبق أن بيَّنا في التعليق على كلام القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) سورة الأحزاب، الآية (٥).

(٥) سورة الحشر، الآية (٧).

(٦) في «م»: «إلاَّ أنه»، والمثبت من الأصل.

(٧) «إكمال المُعْلِم» (٥/ ١١١).

(٨) في «م»: «العصاب». والمثبت من الأصل.

(٩) في «م»: «وإن سفلوا». والمثبت من الأصل.

قال النَّوويُّ: «والصحيحُ الذي عليه الجمهورُ أنه لا يَجُوزُ، وإن أذِنُوا كما لا يَجُوزُ الانتسابُ[1] إلى غيرِ أبيه، وإن أذنَ أبوه فيه، وحمَلُوا التقييدَ في الحديثِ على الغالبِ؛ لأن غالبَ ما يَقَعُ هذا بغيرِ إذنِ الموالي، فلا يَكُونُ له مفهومٌ يُعْمَلُ به.

ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَرَبَـٰٓئِبُكُمُ ٱلَّـٰتِى فِى حُجُورِكُم﴾[2]، وكذا قولُه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ﴾[3]، وغيرُهما من الآياتِ التي قَيَّد فيها بالغالبِ، وليس لها مفهومٌ يُعْمَلُ به»[4].

(١٥٠٩) قوله: «بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا[5] إِرْبًا مِنْهُ» الإربُ بكسرِ الهمزةِ، وسكونِ الراءِ: العضوُ.

قوله: «حَدَّثَنَا دَاوُدُ بنُ رُشَيدٍ» هو بضمِّ الرَّاءِ.

(١٥١٠) قوله: «لا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا» (لا يجزي) بفتحِ الياءِ[6]؛ أي: لا يُكافئُه بإحسانِه وقضاءِ حقِّه.



(١) في «م»: «والانتساب». والمثبت من الأصل، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٤٩).

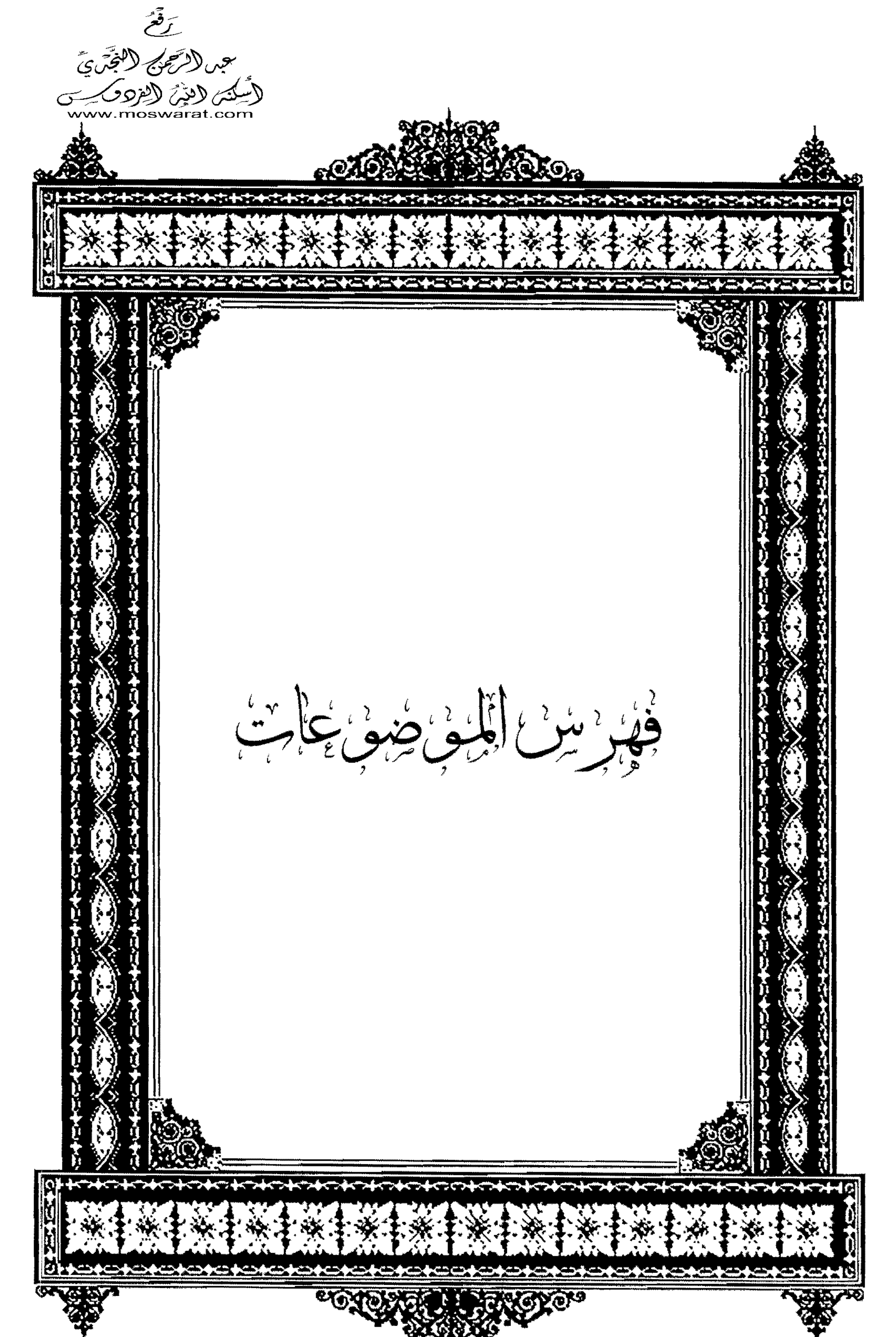
(٢) سورة النساء، الآية (٢٣).

(٣) سورة الأنعام، الآية (١٥١).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٤٩).

(٥) في «م»: «منه». والمثبت من «صحيح مسلم».

(٦) في «م»: «الثاني»، والمثبت من الأصل.


فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



سلسلة عيون التراث
الحديث (١)

تحفة المنجد والمتهم في غريب صحيح مسلم

للإمام المحدث الحافظ الجهبذ
إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي سبط ابن العجمي
٨٤١ هـ

دراسة وتحقيق
علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية

إشراف
عبد العاطي محيي الشرقاوي
أبي يعقوب الأزهري

يطبع لأول مرة محققا على نسختين خطيتين إحداهما بخط المؤلف

المجلد الثاني


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

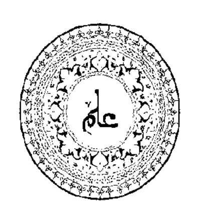
تحفة المنجد والمتهم في غريب صحيح مسلم



الطبعة الأولى: 1438 هـ - 2017 م

رقم الإيداع المحلي: 23119/ 2017

رقم الإيداع الدولي: 978 - 977 - 56358 - 1 - 5



لإحياء التراث والخدمات الرقمية

International library of manuscripts (ILM)

1155726

للتواصل معنا:

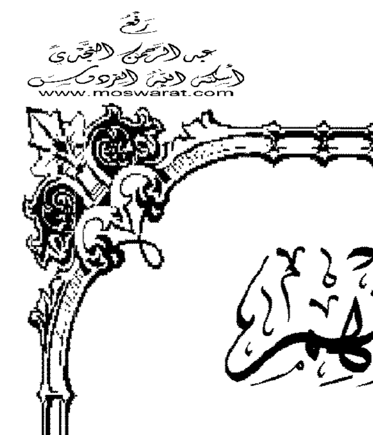
Info@ilmarabia.co.uk

00201127999511



علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية

التجمع الخامس - الحي الثالث - المنطقة الأولى - خلف مسجد فاطمة الشربتلي - فيلا ١٥٢



تحفة المنجد والمتهم في غريب صحيح مسلم

تأليف

الإمام المحدث الحافظ المسند

برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي الشافعي

سبط ابن العجمي ٨٤١ هـ

دراسة وتحقيق

علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية

إشراف

عبد العاطي محيي الشرقاوي

أبي يعقوب الأزهري

يطبع لأول مرة محققاً على نسختين خطيتين إحداهما بخط المؤلف





كِتَابُ البُيُوعِ



(١١٣٨) قوله: «قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بْنِ حِبَّانَ» كذا في جميعِ النُّسَخِ، وذكَر القاضي أنه وقَع في نُسخَتِهم من طريقِ عبدِ الغافرِ عن نافعٍ عن محمَّدِ بنِ يَحْيَى [١٨٢/ أ] بزيادةِ نافعٍ، قال: «وهو غلطٌ، وليس لنافعٍ ذكرٌ في هذا الحديثِ، ولم يَذْكُرْ مالكٌ في «الموطَّأ» نافعًا في هذا الحديثِ»[1].

(١٥١٣) قوله: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الحَصَاةِ» هو أن يَقُولَ: بعتُك من هذه الأبوابِ ما تَقَعُ هذه الحصاةُ عليه، أو بعتُك من هذه الأرضِ من هنا إلى ما انتَهت إليه هذه الحَصَاةُ.

التأويلُ الثاني: أن يَقُولَ بعتُك -ولك الخيارُ- إلى زمنِ هذه الحَصَاةِ.

التأويلُ الثالثُ: أن يَجْعَلَا نَفْسَ الرميِ بيعًا فيقولُ: إذا رميتُ هذا بالحصاةِ؛ فهو بيعَ منك بكذا.

قوله: «حَبَلِ الحَبَلَةِ» بفتحِ الحاءِ والباءِ فيهما، قال القاضي: «ورواه بعضُهم بإسكانِ الباءِ في الأُولَى، وهو غَلَطٌ، والصوابُ الفتحُ»[2].

(١٥١٥) قوله: «عَنْ أَبَيْهِمَا» ينبغِي أن يُقْرَأَ بِفتحِ الباءِ الموحَّدةِ؛ ويكونَ تثنيةَ أبٍ على لُغَةِ مَن قال: هذان أبان، ورأيتُ أبينِ، وقد سبَق مثلُه في النكاحِ.

قال القاضي: «الروايةُ فيه عندَ جميعِ شيوخِنا بكسرِ الباءِ»، قال: «وليس بصوابٍ؛ لأنهما ليسا أخوين»، قال: «ووقَع في بعضِ الرواياتِ: «**عن أبويهِما**»[3].

---

(١) «إكمال المعلم» (٥/ ١٢٦).

(٢) «إكمال المعلم» (٥/ ١٣٣).

(٣) «إكمال المعلم» (٥/ ١٣٧).

قوله: «سِيمَةِ أَخِيهِ» قال النوويُّ: «هي بكسرِ السينِ، وإسكانِ المثنَّاةِ تحتُ، وهي لغةٌ في السومِ، ذكَرها الجَوْهَرِيُّ وغيرُه من أهلِ اللُّغةِ»(١).

(١٥١٩) قوله: «الْقُرْدُوسِيُّ» بضمِّ القافِ والدَّالِ، والراءُ ساكنةٌ بينَهُما، نسبةً إلى القراديسِ قبيلةٍ معروفةٍ من دُوسٍ، وقيل من الأزدِ. [١٨٢/ ب]

(١٥٢٤) قوله: «لا سَمْرَاءَ» السمراءُ بالسينِ المهملةِ: الحِنطَةُ.

قوله: «لِقْحَةً» اللقحةُ بكسرِ اللَّامِ وفتحِها: الناقةُ القريبةُ العهدِ بالولادةِ، نحوُ شهرينِ أو ثلاثةٍ، والكسرُ أفصحُ.

(١٥٢٥) قوله: «مُرْجًى» أي: مؤخَّرٌ، ويَجُوزُ همزُه، وتركُ همزِه.

(١٥٢٧) قوله: «جِزَافًا» الجزافُ مثلَّثُ الجيمِ، الكسرُ أفصحُ وأشهَرُ.

(١٥٢٨) قوله: «أَحْلَلْتَ بَيْعَ الصِّكَاكِ» الصِّكاكُ جمع صكٍّ، وهو الورقةُ المكتوبةُ بدينٍ، وتُجْمَعُ على صُكوكٍ، والمرادُ هنا: الورقةُ التي تَخْرُجُ من وليِّ الأمرِ بالرزقِ لمستحقِّه بأن يَكتُبَ فيها للإنسانِ كذا وكذا من طعامٍ أو غيرِه؛ فيَبيعُ صاحبُها ذلك لإنسانٍ قبل أن يَقْبِضَهُ.

وقد اختَلف الناسُ في ذلك: **والأصحُّ** عندَ الشافعيةِ وغيرِهم: جوازُ بيعِها، **والثاني**: منعُها، والمنعُ مستَنِدٌ إلى قولِ أبي هريرةَ، والمجيزُ تأوَّلَ قصَّةَ أبي هريرةَ على أن المشتريَ ممَّن خرج له الصكُّ باعه الثالثُ قبلَ أن يقبِضَهُ المُشتري، فكان النهيُّ عن بيعِ الثاني لا عن الأوَّلِ؛ لأن الذي خرجت له مَلَكَ لذلك مِلكًا مستقِرًّا، وليس هو بمُشتَرٍ، فلا يَمْتَنِعُ بيعُه قبلَ القبضِ كما لا يَمْتَنِعُ بيعُه ما وَرِثَهُ قبلَ قبضِه.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ١٦٠).

وقد تأوَّله القاضي على نحوِ ما ذُكِر، ثم قال: «وكذا جاء الحديثُ مُفَسَّرًا في «الموطَّأ»: «**أَنَّ صُكُوكًا خَرَجَتْ لِلنَّاسِ فِي زَمَنِ مَرْوَانَ، فَتَبَايَعَ النَّاسُ تِلْكَ الصُّكُوكَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفُوهَا**»، وفي «الموطَّأ» ما هو أبيَنُ من هذا، وهو: «**أَنَّ حَكِيمَ بنَ حِزَامٍ ابْتَاعَ طَعَامًا أَمَرَ بِهِ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَبَاعَ حَكِيمٌ الطَّعَامَ الَّذِي اشْتَرَاهُ** [١٨٣/ أ] **قَبْلَ قَبْضِهِ**»، والله أعلمُ»[١].

(١٥٣١) قوله: «**هُنَيْهَةً**» أي: شيئًا يَسِيرًا، وفي بعضِ النُّسخِ: «**هُنَيَّةً**»؛ وهو بتشديدِ الياءِ غيرَ مهموزٍ.

قوله: «**لا بَيْعَ بَيْنَهُمَا**» أي: بيعٌ لازمٌ.

(١٥٣٣) قوله: «**لا خِلَابَةَ، وَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لا خِيَابَةَ**» الخلابةُ بخاءٍ معجمةٍ مكسورةٍ، وتخفيفِ اللَّامِ وبالباءِ الموحَّدةِ، وأما خيابَةُ فهي بياءٍ مثنَّاةٍ تحتُ بدلَ اللَّامِ، ورُوِيَ: «**خِيَانَةَ**» بالنونِ، وهو تصحيفٌ، وفي غيرِ مسلمٍ: «**خِذَانَةَ**» بالذَّالِ المعجمةِ، والصوابُ الأوَّلُ، وكان الرجلُ ألثغَ فلا يُمْكِنُه أن يَقُولَ: (خلابَةَ)، ومعنى (خلابة) لا خديعةَ؛ أي: لا يَحِلُّ لك خديعتي.

وهذا الرجلُ حِبَّانُ، وقيل: بل والدُه[٢] منقذٌ، وكان قد بلَغ مائةَ وثلاثين سنةً، والصحيحُ أنه والدُه منقذٌ، وقد اقتَصَر عليه (خ) في «تاريخه»[٣]، وأما ابنُ عبدِ البرِ[٤] فذكَر القولينِ، ورجَّح أنه منقذٌ، والله أعلمُ[٥].

---

(١) انظر: «إكمال المعلم» (٥/ ١٥٢)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٧١-١٧٢).

(٢) في «م»: ولده. والمثبت الصواب كما في «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٧٧).

(٣) «التاريخ الكبير» (٨/ ١٧).

(٤) «الاستيعاب» (٤/ ١٤٥١).

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٧٧).

(١٥٣٥) قولـه: «يَزْهُـوَ»[1] بفتـحِ اليـاءِ؛ أي: يَظْهَـرُ، وأَزْهَـى يُزْهِـي إذا احمـرَّ أو اصفـرَّ.

قـال الأصمعـيُّ: «لا يُقـالُ في النخـلِ أَزْهَـى، إنمـا يُقَـالُ زَهَـا»، وأنكَـر الخَطَّابِـيُّ «يَزْهُـو» وقـال: «صوابُـه: يُزْهِـي»[2]، وفيـه نظـرٌ[3].

قوله: «حَتَّى يَبْيَضَّ» يعني يَشْتَدَّ حبُّهُ، وهو بُدُوُّ صلاحِه.

(١٥٣٦) قولـه: «حَدَّثَنَـا عَاصِـمٌ، وَحَدَّثَنِـي مُحَمَّـدُ بْـنُ حَاتِـمٍ، وَاللَّفْـظُ لَـهُ، قَـالَ: حَدَّثَنَـا رَوحٌ، قَـالَ: حَدَّثَنَـا زَكَرِيَـاءَ» يَنْبَغِـي أن يَقُـولَ القَـارئُ بعـدَ (روحٍ): «قـالا»؛ لأن أبـا عاصـمٍ ورَوحًـا يَروِيـان عـن زكريـاءَ، فـلا بـدَّ مـن هـذا. [١٨٣/ب]

(١٥٣٧) قولـه: «عَـنْ أَبِـي البَخْتَـرِيِّ» أبـو البَخْتَـريِّ بفتـحِ الموحَّـدَةِ، وإسـكَانِ الخـاءِ المعجمَـةِ، وفتـحِ المثنَّـاةِ فوقُ، واسـمُه سـعيدُ بـنُ عِمـرانَ، ويُقَـالُ: ابـنُ أبـي عمـرانَ، ويُقَـالُ: ابـنُ فيـروزَ الطائـيُّ مولاهـم الكـوفيُّ، ولـم يَذْكُـرِ الذهبـيُّ في «كاشـفه»[4] غيـرَ ابـنِ فيـروزَ معَـه.

قولـه: «حَتَّـى يُحْـرَزَ» بتقديـمِ الـزايِ علـى الـراءِ، ووقَـعَ في بعـضِ الأصـولِ بتقديـمِ الـرَّاءِ علـى الـزايِ، وهـو تصحيـفٌ.

(١٥٣٩) قوله: «عَنِ ابْنِ أَبِي النُّعْمِ» اسمُه عبدُ الرحمنِ، رَوى له (ع).

قولـه: «عَـنْ سَـعِيدِ بـنِ المُسَـيَّبِ أَنَّ رَسُـولَ اللهِ»، «وَأَخْبَرَنِـي سَـالِمُ بـنُ عَبْـدِ اللهِ عَـنْ رَسُـولِ» مرسَـلٌ، واعلـم أن عـادةَ (م) أن يُـورِدَ الحديـثَ كمـا

---

(١) في «م»: «يزهون»، بضمير الجماعة. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) «معالم السنن» (٣/ ٨٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٧٨).

(٤) «الكاشف» (١/ ٤٤٢)، و(٢/ ٤٠٧).

سَمِعَهُ، وكان هذا عندَه عن محمدِ بنِ رافعٍ على هذه الصفةِ، فأورده كما سمِعه منه، ولم يحتجَّ بالمرسَلِ، وإنما احتجَّ بما في آخرِه من المسنَدِ؛ وهو حديثُ سالمٍ عن زيدٍ.

واعلم أن للناسِ خلافًا في تقطيعِ الحديثِ، والظاهرُ أن مذهبَه عدمُ الجوازِ إذا لم يَقُلْ فيه: مثلُ حديثِ فلانٍ أو نحوُه.

والمرسَلان مسنَدان؛ **أما مسندُ سعيدٍ**: فأخرَجه هو من حديثِ سهيلٍ عن أبيه عن أبي هريرةَ، ومن حديثِ سعيدِ بنِ ميناءَ وأبي الزُّبيرِ، كلاهما عن جابرٍ؛ فثَبَت اتِّصالُه، **وأمَّا مرسَلُ سالمٍ**: فأخرَجه هو من حديثِ ابنِ عُيينةَ عن الزُّهريِّ عن **سالمٍ** عن أبيه عن النبيِّ بنحوِه، وأخرَجه (خ) في «صحيحه» من الوجهِ الذي أرسله منه (م) مُتَّصِلًا[1].

(١٥٤٠) قوله: «**مِنْ أَهْلِ الدَّارِ**»[2] المرادُ بالدَّارِ المحَلَّةُ.

قوله: «**الزَّبَنَ**» بفتحِ الزاي، ثم باءٍ موحَّدَةٍ ساكنةٍ، ثم نونٍ، وأصلُ الزَّبَنِ [١٨٤/ أ] الدفعُ؛ لأنهم يَتَدافَعُونَ في مخاصمَتِهِم بسببِه، لكثرةِ الغَرَرِ والخطَرِ.

قوله: «**عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ**» اسمُ أبي حثمةَ: عبدُ اللهِ بنُ ساعدةَ، وكنيةُ سهلٍ أبو يَحْيَى، ويُقالُ: أبو محمدٍ، تُوُفِّيَ النبيُّ ﷺ وهو ابنُ ثمانِ سنينَ.

قال الذَّهبيُّ: «والأصحُّ بل المجزومُ به أن تاريخَ مولِدِه غلَطٌ؛ فإنه شهِدَ أُحُدًا والحُدَيبيَّةَ.

---

(١) انظر: «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢٧٩-٢٨٠).

(٢) في «م»: الدارة. والمثبت من «صحيح مسلم».

رَوَى عنه بشرُ بنُ يسارٍ، وصالحُ بنُ خَوَّاتٍ، وعروةُ، ونافعُ بنُ جبيرٍ، وجماعةٌ؛ وهذا يَرُدُّ على الواقديِّ قولَه أنه وُلِدَ سنةَ ثلاثٍ»[(١)].

قوله: «**نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ الثَّمَرَ بِالتَّمْرِ**» الأُولَى بالمثلَّثةِ، والثانيةُ بالمثنَّاةِ؛ ومعناه الرُّطبُ بالتمرِ، وليس المرادُ كلَّ الثمارِ؛ فإنَّ الثمارَ يَجُوزُ بيعُها بالتمرِ.

(١٥٤١) قوله: «**عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى بْنِ أَبِي أَحْمَدَ**» قال النوويُّ: «قال الحاكمُ أبو أحمدَ: أبو سفيانَ هذا ممَّن لا يُعْرَفُ اسمُه»[(٢)].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وقد رأيتُ أنا بخطِّ الدِّمْيَاطِيِّ أبي محمدٍ الحافظِ على حاشيةِ نسختِه بصحيحِ (خ)، وغالبُ الصحيحِ خطُّهُ، وكذلك جميعُ الحواشي؛ أن اسمَه وهبٌ، وقيل: قُزْمَانُ» انتهى، وكذا ذكَره الذهبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «تذهيبه»[(٣)].

قوله: «**فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ**» الأوسقُ جمعُ وَسَقٍ بفتحِ الواوِ وكسرِها، والأوَّلُ أفصحُ، وقدرُه ستُّون صاعًا، والصاعُ أربعةُ أمدادٍ، والمُدُّ رطلٌ وثُلُثٌ برطلِ بغدادَ، ورطلُ بغدادَ مائةٌ وعشرون درهمًا وأربعةُ أسباعِ درهمٍ، وقيلَ: بلا أسباعٍ، وقيل: وثلاثون[(٤)]. [١٨٤/ ب]

قوله: «**هُوَ الْبَسْطَامِيُّ**» البسطاميُّ بفتحِ الموحَّدَةِ إلى البلدِ.

(١٥٤٣) قوله: «**أَبَرْتُ**» قال أهلُ اللُّغةِ: أبرتُ النخلَ آبُرُه أَبْرًا بالتخفيفِ، وأَبَّرْتُهُ بالتشديدِ، ومصدرُه تأبيرًا؛ وهو شقُّ طلعِ النخلةِ ليذُرَّ فيه شيءٌ من طلعِ ذَكَرِ النخلِ[(٥)].

---

(١) «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٢٤٣).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٨٧).

(٣) «تذهيب تهذيب الكمال للذهبي» (٩/ ٣٩٨).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٨٧-١٨٨).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٩٠).

(١٥٣٦) قولـه: «حَتَّى تُطْعِمَ» بضمِّ المثنَّاةِ من فوقُ، وكسرِ العينِ المهمَلةِ؛ أي: يَبْدُو صلاحُها.

قولـه: «حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ» هو سعيدُ بنُ مِيناءَ المذكورُ في الروايةِ الآتيةِ، كذا قاله عبدُ الغنيِّ بنِ سعيدٍ، وقد بيَّنَه (خ) في «تاريخه»[١]، وقال ابنُ أبي حاتمٍ: «أبو الوليدِ هذا اسمُه يسارُ بنُ عبدِ الرحمنِ»[٢]، وكذا قال الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ النَّيسابُورِيُّ، والصحيحُ ما قاله عبدُ الغنيِّ، بل الصوابُ، واللهُ أعلَمُ[٣].

قولـه: «بَيْعُ السِّنِينَ» معناه: أن يَبِيعَ ثَمَرَ الشَّجَرِ عامين أو ثلاثةً أو أكثرَ، فسُمِّيَ بيعَ المُعاوَمَةِ وبيعَ السنينَ، وهو باطلٌ بالإجماعِ كما نقَلَه ابنُ المُنذرِ وغيرُه؛ للأحاديثِ، وللغَرَرِ؛ لأنه بيعُ معدومٍ ومجهولٍ، غيرِ مقدورٍ على تسليمِه وغيرِ مملوكٍ للعاقدِ[٤].

قولـه: «وَعَنِ الثُّنْيَا» (الثُّنْيَا) الاستثناءُ؛ أي: الاستثناءُ في البيعِ، وفي روايةِ (ت)[٥] وغيرِه بإسنادٍ صحيحٍ: «نَهَى عَنِ الثُّنْيَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ» فمثالُ الثُّنْيَا المبطلةِ للبيعِ: بعتُكَ هذه الصُّبْرَةَ إلَّا بعضَها؛ فلا يَصِحُّ؛ لأن المستثنَى مجهولٌ، فلو قال: بعتُكَ هذه الصُّبْرَةَ إلا ثُلُثَها أو هذه الأشجارَ إلا هذه الشجرةَ؛ فهو بيعٌ صحيحٌ بالاتِّفاقِ[٦].

---

(١) «التاريخ الكبير» (٣/ ٥١٢).

(٢) قال في «الجرح والتعديل»: (يسار بن عبد الرحمن أبو الوليد روى عن جابر بن عبد الله روى عنه زيد بن أبي أنيسة)، وقد ترجم لسعيد بن ميناء هذا في «الجرح والتعديل» أيضًا (٤/ ٦١) وقال: روى عن جابر بن عبد الله وأبي هريرة روى عنه أيوب السَّختياني وسليم بن حيان وحنظلة بن أبي سفيان وزيد بن أبي أنيسة.

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٥/ ١٩١-١٩٢).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٩٣).

(٥) «جامع الترمذي» (١٢٩٠).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٩٥).

قولـه: «فَنُصِيـبُ مِـنَ الْقِصْـرِيِّ» (القصـري) هـو التِّبـنُ ومـا أشـبَهَهُ [١٨٥/ أ] مـن حُثالـةِ الطَّعـامِ، ذكَـره صاحـبُ «النباتِ» وأبـو عُبيدٍ أيضًـا، وهـو بكسـرِ القـافِ، ثـم صـادٍ مهملَـةٍ سـاكنةٍ، ثـم راءٍ مكسـورةٍ، ثـم يـاءٍ مشـدَّدَةٍ على وزنِ القِبطـيِّ، كـذا ضبَطناه، وكـذا ضبَطـه الجمهـورُ، وعـن الطـبريِّ: بفتـحِ القـافِ والرَّاءِ مقصـورٌ، وعـن ابـنِ الحَـذَّاءِ: بضـمِّ القـافِ مقصـورٌ، والصـوابُ الأوَّلُ؛ وهـو مـا بَقِـي مـن الحَـبِّ في السـنبلِ بعـدَ الدِّيـاسِ، ويُقَـالُ لـه: القُصـارةُ بضـمِّ القـافِ، وهـذا الاسـمُ أشـهَرُ مـن القِصْـرِيِّ» انتهـى معنـى كلامِ النـوويِّ رحمـه الله تعالـى[١].

قوله: «بِالْمَاذِيَانَاتِ» يأتي تفسيرُها بعدُ.

(١٥٤٧) قولـه: «بِالْخِبْـرِ» (الخـبر) بكسـرِ الخـاءِ وفتحِهـا، والكسـرُ أفصـحُ وأشـهَرُ، ولـم يَذْكُـرِ الجَوْهَـرِيُّ وآخَـرُونَ مـن أهـلِ اللُّغـةِ غيـرَه، وحكَـى القاضـي[٢] الكسـرَ والفتـحَ والضـمَّ، ورجَّـحَ الكسـرَ، ثـم الفتـحَ؛ وهـو بمعنـى المخابَـرةِ[٣].

قولـه: «زَادَ فِـي حَدِيـثِ ابْـنِ عُيَيْنَـةَ» كـذا لجماعـةِ رواةِ مسـلمٍ، وعنـدَ السـمرَقنديِّ: «عُلَيَّـةَ» بالـلَّامِ.

قال في المطالعِ: «وهو وهمٌ»[٤].

قولـه: «بِالْبَـلَاطِ» (البـلاطُ) بفتـحِ البـاءِ الموحَّـدَةِ؛ مـكانٌ معـروفٌ بالمدينـةِ مُبَلَّـطٌ بالحجـارةِ، وهـو قـربَ مسـجدِ الرسـولِ عليـه السـلام.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٩٩-٢٠١).

(٢) «إكمال المعلم» (٥/ ١٩٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٠١-٢٠٢).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/ ١٠٥).

قوله: «كَانَ يَأْجُرُ الأَرْضَ»، في بعضِ النسخِ: «كَانَ يَأْخُذُ الأَرْضَ» بالخاءِ والذالِ المعجمتين، وفي أكثرِ النسخِ كما في الأصلِ (يأجرُ) بالجيمِ المضمومةِ، والراءُ في آخرِه في الموضعين، قال القاضي وصاحبُ «المطالِعِ»: «هذا هو الصوابُ»، وهو [١٨٥/ ب] المعروفُ بجمهورِ رُواةِ (م)(١).

قال صاحبُ «المطالعِ»: «والأوَّلُ تصحيفٌ»، وفي بعضِ النسخِ (يُؤَاجِرُ)، وهو صحيحٌ بل ذكَر صاحبُ «المطالعِ» عَقِبَ (يأجُر) و(يأخُذُ)، فقال: «وقيل: صوابُه (يُؤَاجِرُ)»(٢).

قوله: «كَانَ يُكْرِي أَرْضَهُ»، في بعضِ النسخِ «أَرَضِيهِ»: بفتحِ الرَّاءِ، وكسرِ الضادِ على الجمعِ، وفي بعضِها كما في الأصلِ (أرضه) على الإفرادِ، وكلاهما صحيحٌ.

(١٥٤٨) قوله: «عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ عَنْ رَافِعٍ أَنْ ظُهَيرَ بْنَ رَافِعٍ، قَالَ أَتَانِي ظُهَيرٌ، فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ» كذا هو في جميعِ النسخِ، وهو صحيحٌ؛ وتقديرُه: عن رافعٍ أن ظُهَيرًا عمَّه حدَّثه بحديثٍ، قال رافعٌ في بيانِ ذلك الحديثِ: أتاني ظُهيرٌ، فقال: «لَقَدْ نَهَى...»، وهذا التقديرُ دلَّ عليه فحوى الكلامِ، ووَقَع في بعضِ النُّسَخِ: «أنبأني»، والمنتظِمُ (أتاني) من الإتيانِ.

(١٥٤٧) قوله: «عَلَى المَاذِيَانَاتِ» (الماذيانات) بذالٍ معجمَةٍ مكسورةٍ، ثم ياءٍ مثنَّاةٍ تحتُ، ثم ألفٍ، ثم نونٍ، ثم ألفٍ، ثم مثنَّاةٍ فوقُ، هذا المشهورُ، وحكَى القاضي عن بعضِهم فتحَ الدَّالِ في غيرِ

---

(١) «إكمال المعلم» (٥/ ١٩٥)، و«مطالع الأنوار» (١/ ٢٠٤-٢٠٥).
(٢) «مطالع الأنوار» (١/ ٢٠٤-٢٠٥).

مسلمٍ، وهو مسايلُ الماءِ، وقيل: ما يَنْبُتُ على حافَتِي مسيلِ الماءِ، وقيل: ما يَنْبُتُ حولَ السواقي، وهي لفظةٌ معرَّبَةٌ ليستْ عَرَبِيَّةً[1].

قوله: «وَأَقْبَالِ الجَدَاوِلِ» (أقبال) بفتحِ الهمزةِ؛ أي: أوائِلِها ورؤُوسِها، والجداولُ الأنهارُ الصغارُ.

(١٥٥٠) قوله: «فَاسْمِعْ» رُوِيَ بوصلِ الهمزةِ مجزومًا على الأمرِ، وبقطعِها مرفوعًا [١٨٦/ أ] على الخبرِ، وكلاهُما صحيحٌ، والأوَّلُ أجودُ.

قوله: «لَأَنْ يَمْنِحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ» (يمنح) بفتحِ الياءِ المثنَّاةِ تحتُ، وكسرِ النونِ وفتحِها؛ أي: يَجْعَلُهَا له مَنِيحةً؛ أي: عاريةً.

قوله: «خَرْجًا» أي: أُجْرَةً.

(١٥٥١) قوله: «إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ» ممدودان قريتان معروفتان، وفي إجلائِهم إلى تَيْمَاءَ وأَرِيحاءَ دليلٌ على أن مرادَ النبيِّ ﷺ بإخراجِهم من جزيرةِ العربِ: إخراجُهم من بعضِها، وعنقِ الحجازِ خاصَّةً؛ لأن تَيْمَاءَ من جزيرةِ العربِ، لكنَّها ليست من الحجازِ، واللهُ أعلمُ.

(١٥٥٢) قوله: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أُكِلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ...» إلى آخرِه. اختلف الناسُ في أطيبِ المكاسبِ وأفضلِها؛ فقيل: التجارةُ، وقيل: الصنعةُ باليدِ، وقيل: الزراعةُ، والصحيحُ الأخيرُ، واختار بعضُ العلماءِ أن أطيبَ المكاسبِ الغنيمةُ؛ لأن الجهادَ حرفتُه عليه السلام ومن الغنيمةِ كان أكلُه؛ فهو أطيبُ المكاسبِ.

قوله: «وَلَا يَرْزَؤُهُ» هو براءٍ، ثم زايٍ، بعدَها همزةٌ؛ أي: يُنْقِصُهُ ويَأْخُذُ منه.

---

(١) «إكمال المعلم» (٥/ ١٩٧-١٩٨)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٩٨).

قولـه: «دَخَـلَ عَلَـى أُمِّ مَعْبَـدٍ أَوْ أُمِّ مُبَشِّـرٍ» قـال الحُفَّـاظُ: المعـروفُ في روايـةِ الليـثِ (أم مبشِّـرٍ) بـلا شـكٍّ، ووقَـع في روايـةِ غيـرِه (أم معبـدٍ)، كمـا ذكَـره (م) بعـدَ هـذا، ويُقَـالُ فيهـا أيضًـا: أُمُّ بَشيرٍ؛ فحَصَـلَ أنـه يُقَـالُ لهـا: أُمُّ مُبَشِّـرٍ، وأُمُّ مَعْبَـدٍ، وأُمُّ بَشِـيرٍ، فقيـلَ: اسـمُها خُلَيـدَةُ بالخـاءِ؛ يعنـي المعجمـةِ، قـال النـوويُّ: [١٨٦/ ب] «ولـم يَصِـحَّ، وهـي امـرأةُ زيـدِ بـنِ حارثـةَ، أسـلَمت، وبَايَعَـتْ»[(١)].

قولـه: «أَخْبَرَنِـي عَمْـرُو بْـنُ دِينَـارٍ، أَنَّـهُ سَـمِعَ جَابِـرَ بْـنَ عَبْـدِ اللهِ» قـال أبـو مسـعودٍ الدمشـقيُّ: «هكـذا وقَـع في نسـخٍ في هـذا الحديـثِ (عمـرُو بـنُ دينـارٍ)، والمعـروفُ فيـه (أبـو الزُّبيـرِ عـن جابـرٍ)»[(٢)].

وقـد ذكَـر المِـزِّيُّ هـذا الحديـثَ في «مسـنَدِ أبـي الزُّبَيـرِ عـن جابـرٍ»، وقـال فيـه: «قـال أبـو مسـعودٍ: هكـذا يَقُـولُ مسـلمٌ، وقـد رَواه الأزهـرُ عـن رَوحٍ هكـذا، والحديـثُ أيضًـا عـن رَوحٍ عـن زكريَّـا عـن أبـي الزُّبيـرِ عـن جابـرٍ»[(٣)] انتهـى.

قولـه: «عَـنْ عَمَّـارٍ، وَأَبُـو بَكْـرٍ» كـذا وقَـع (أبـو بكـر)، وهـو وَهْـمٌ، والصـوابُ: (أبـو كُريـبٍ)؛ يَـدُلُّ عليـه ذِكـرُه في أوَّلِ السـندِ، كـذا صوَّبـه القاضـي عيـاضٌ[(٤)].

(١٥٥٥) قولـه: «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّـى تُزْهِـيَ» إلـى آخـرِه. قـال الدارَقطنـيُّ: «هـذا وَهِـمَ فيـه ابـنُ عبَّـادٍ عـن الـدَّرَاوَرْدِيِّ، أو الـدراورديُّ حيـنَ سـمِعَه ابنُ عبَّادٍ منـه؛ لأن إبراهيمَ بنَ حمزةَ

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢١٤).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢١٤).

(٣) «تحفة الأشراف» (٢/ ٢٥٢).

(٤) «إكمال المعلم» (٥/ ٢١٦).

رَوَاه عن الدراورديِّ عن حُميدٍ عن أنسٍ: «**نَهَى النَّبِيُّ عليه السلام عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى تُزْهِيَ، قُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا زَهْوُهُ؟ قَالَ: يَحْمَرُّ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ، [فَبِمَ]**[١] **يَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيهِ**»، وهذا هو الصوابُ.

وأمَّا ابنُ عبَّادٍ فإنه أسقَط كلامَ النبيِّ عليه السلام وأتى بكلامِ أنسٍ، فرفَعَه إلى النبيِّ»، وهذا خطأٌ قبيحٌ، واللهُ أعلَمُ[٢].

أقرَّه عليه النوويُّ[٣] مع كثرةِ مخالفتِه له.

(١٥٥٦) قوله: «**أُصِيبَ رَجُلٌ**» هو معاذُ بنُ جبلٍ، قاله النوويُّ في «شرحه»[٤]. [١٨٧/ أ]

(١٥٥٧) قوله: «**حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا...**» إلى آخرِه. قال الرشيدُ العطَّارُ: «وهذا حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ مُتَّفَقٌ عليه»[٥]، يعني الذي قال فيه (م): «**وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا**»، أخرَجه (خ) في «صحيحه»[٦] أيضًا؛ فرَوَاه عن إسماعيلَ بنِ أبي أُويسٍ هذا ثقةٌ، ولا يُظَنُّ بمسلمٍ رَحِمَهُ اللهُ أنه أبْهَم اسمَ شيخٍ من شيوخِه لقدحٍ فيه، فإنه كان أعلَمَ وأتقى للهِ من ذلك، ومن ظنَّ به هذا الظنَّ فقد أَثِمَ.

ومعَ ذلك فقد ذكَر الحافظُ أبو الفضلِ محمدُ بنُ طاهرٍ المقدسيُّ عن بعضِ مشايخِه أنَّ قولَ مسلمٍ في إسنادِ هذا الحديثِ: «**حَدَّثَنِي**

---

(١) ما بين المعكوفين في «م»: (فيهم من). والمثبت من «الإلزامات» (ص٤٨٤).

(٢) «الإلزامات» (ص٤٨٣-٤٨٤).

(٣) يعني: أقر النوويُّ الدارقطنيَّ على كلامه مع كثرة مخالفته له فيما ينتقده، انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢١٨).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢١٨)، و«غرر الفوائد» (ص١٥١) وما بعدها.

(٥) لم أجده في «غرر الفوائد».

(٦) «صحيح البخاري» (٢٧٠٥).

غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا» أنه محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ، وإنما كنَّى عن اسمِه؛ يعني أن البخاريَّ أحدُ من حدَّث مسلمًا به، ولو سلَّمنا أنه مُنْقَطِعٌ في (م)، فقد بيَّنا أنه مُتَّصِلٌ في (خ)، ثم ساقَه إلى (خ)، وساق لفظَه.

وقد تعرَّض الشيخُ محيي الدينِ لهذا وذكَر ما ذكَره ابنُ طاهرٍ تَفَقُّهًا، ولكن لو قال مسلمٌ: «حدَّثَنِي بعضُ مشايخي» كان هذا جوابًا، إلا أنه قال: «**غَيْرُ وَاحِدٍ**»، فلا بدَّ أن يَكُونَ المُحَدِّثُ زيادةٌ على واحدٍ، واللهُ أعلمُ[1].

قوله: «**يَسْتَوْضِعُ الآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ**» أي: يَطْلُبُ منه وضعَ شيءٍ ويَرْفُقُ به.

(١٥٥٨) قوله: «**حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ**» السِّجفُ بكسرِ السينِ وفتحِها، وإسكانِ الجيمِ: السِّترُ، وقيل: لا يُسَمَّى سِجْفًا إلا أن يَكُونَ مَشْقُوقًا في الوسطِ كالمِصراعَينِ.

قوله: «**وَرَوَى اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ...**» إلى آخرِه. قال الرشيدُ: «وهذا أيضًا حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ متَّفَقٌ عليه من حديثِ الزُّهْرِيِّ عن عبدِ اللهِ بنِ كعبِ بنِ مالكٍ عن أبيه عن النبيِّ ﷺ، أخرَجه (خ م) في صحيحَيْهما [١٨٧/ ب] من غيرِ طريقٍ عنه، وأَوْرَدَه (م) من حديثِ يونسَ بنِ يزيدَ عن الزُّهريِّ مُتَّصِلًا، ثم أردفَه بقولِه «**وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ**»؛ فذكَر الإسنادَ الذي قدَّمناه مقطوعًا على طريقِ المتابعةِ.

ولا يَخْفَى على مَن له معرفةٌ بالحديثِ وطُرُقِه أن الحديثَ إذا كان مُتَّصِلًا من وجهٍ صحيحٍ، ثم ذكَر رواتُه لذلك الحديثِ طريقًا آخَرَ مقطوعًا على وجهِ التعريفِ بالمتابعةِ؛ أي: ذلك لا يؤثِّرُ في اتِّصالِه.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٢١٩-٢٢٠).

ولعلَّ مسلمًا لم يَقَعْ له حديثُ الليثِ هذا بالسماعِ المُتَّصِلِ عنه، فأوردَه مقطوعًا على وجهِ المُتابعةِ، كما ذكرناه، ومعَ ذلك فقد أخرَجه (خ) في «صحيحِه» من حديثِ الليثِ بنِ سعدٍ عن جعفرِ بنِ ربيعةَ»[1]، وقد تعرَّض الشيخُ محيي الدينِ لهذا الحديثِ أيضًا[2].

(١٥٥٩) قوله: «**حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ...**» إلى آخرِه. يحيى والثلاثةُ بعدَه تابعيُّون، بعضُهم عن بعضِهم، وله نظائرُ، وقد تقدَّمت.

قوله: «**مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ [قَدْ]**[3] **أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ**» اختلف العلماءُ فيمن اشْتَرَى سِلعةً؛ فأفلَس أو مات، قبلَ أن يُؤَدِّيَ ثَمَنَها، ولا وفاءَ عندَه، والسِّلعةُ باقيةٌ بحالِها؛ فقال الشافعيُّ وطائفةٌ: «بائِعُها بالخيارِ؛ إن شاءَ تركَها وصارت معَ الغُرماءِ بثمَنِها، وإن شاءَ رجعَ فيها بعينِها في صورةِ الإفلاسِ والموتِ»، واحتجَّ الشافعيُّ بهذه الأحاديثِ معَ حديثِ الموتِ في (د)[4] وغيرِه.

وتأوَّلَها أبو حنيفةَ بتأويلاتٍ؛ قال الشيخُ محيي الدينِ: «ضعيفةٌ»، قال: «وتعلَّق بشيءٍ يُروَى عن عليٍّ وابنِ مسعودٍ، وليس بثابتٍ عنهُما»[5]. [١٨٨/ أ]

قوله: «**حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيرٍ**» قال شيخُنا متع الله بحياته: «وفي نسخةٍ سمِعناها على شيخِنا العراقيِّ: «**حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ**»[6]، وعليها علامةُ نُسْخَةِ الدِّمْيَاطِيِّ، وفي نسخةٍ في الهامشِ: «**ابنُ نُمَيرٍ**»، وعليها

(١) «غرر الفوائد» (ص١٥٣-١٥٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٢٠).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في «م»، وزدته من «صحيح مسلم» (٥/ ٣١).

(٤) «سنن أبي داود» (٣٥٢١).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٢٢١-٢٢٢).

(٦) وكذا هو في المطبوع من «صحيح مسلم»: (ابن أبي عمر).

علامـةُ المؤيَّـدِ الطوسـيِّ، وقـد راجعـتُ «أطـراف»[١] المِـزِّي، قـد ذكَـر الحديـثَ مـن طريـقِ شـيخِ مسـلمٍ (ابـنِ أبـي عُمَـرَ)، ولـم يَذْكُـرِ (ابـنَ نُميـرٍ) بالكليَّـةِ» انتهـى.

قولـه: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ» كذا في نسخِ بلادِنا في الإسنادِ الأوَّلِ: (شعبة) بضمِّ الشينِ المعجمةِ؛ وهو شعبةُ بنُ الحجَّاجِ، وفي الثاني: (سعيدٌ) بفتحِ السينِ المهملةِ؛ وهو سعيدُ بنُ أبي عَروبةَ، وكذا نقلَه القاضي عن رَوايةِ الجُلُوديِّ، قال: «ووقَع في رِوَايةِ ابنِ ماهانَ في الثاني (شعبةُ) بضمِّ الشينِ»، قال: «والصوابُ الأَوَّلُ»[٢].

قوله: «قَالَ حَجَّاجٌ: مَنْصُورُ بنُ سَلَمَةَ» معناه أن أبا سلمةَ الخُزاعيَّ هذا اسمُه منصورُ بنُ سلَمَةَ، فذَكَره محمدُ بنُ أبي أحمدَ بنِ أبي خَلَفٍ بكنيتِه، وذكَره حجَّاجٌ باسمِه، وهذا صحيحٌ، وذكَر القاضي أن[٣] وقَع في معظمِ نسخِ بلادِهم ولعامَّةِ رُواتِهم: «قَالَ حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ» فزاد لفظةَ (حدَّثنا).

قال القاضي: «والصوابُ حذفُ لفظةِ (حَدَّثَنَا)، كما وقَع لبعضِ[٤] الرواةِ»، قال: «وَيُمْكِنُ تأويلُ الثاني على موافقةِ الأوَّلِ على أن المرادَ أن محمَّدَ بنَ أحمدَ كنَّاه وحجَّاجٌ سمَّاه»[٥].

(١٥٦٠) قوله: «فِتْيَانِي» أي: غِلماني.

قوله: «فَكُنْتُ أَقْبَلُ المَيْسُورَ وَأَتَجَاوَزُ عَنِ المَعْسُورِ» أي: آخُذُ ما تيَسَّرَ، وأُسامحُ بما تعَسَّر.

---

(١) «تحفة الأشراف» (١٠/ ٤٢٧).

(٢) «إكمال المعلم» (٥/ ٢٢٧).

(٣) هكذا في «م» بلا هاء الشأن، وإن كان حقه (أنه) ليظهر المراد.

(٤) قوله: لبعض. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٥) «إكمال المعلم» (٥/ ٢٢٨). وانظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٢٣).

قولـه: «**حَدَّثَنَـا أَبُـو خَالِـدٍ الأَحْمَـرُ ..**» إلـى آخـرِه. قـال الدارَقطنـيُّ: «وأخـرج مسـلمٌ حديـثَ [١٨٨/ ب] أبـي خالـدٍ الأحمـرِ عـن أبـي مالـكٍ عـن رِبعـيٍّ عـن حُذيفـةَ: «**أَتَجَـاوَزُ عَـنِ المُعْسِـرِ**»، «**فَقَـالَ عُقْبَـةُ بْـنُ عَامِـرٍ وابْـنُ مَسْـعُودٍ**»: هـذا وَهِـمَ فيـه أبـو خالـدٍ الأحمـرُ، ورَوَاه أصحـابُ أبـي مالـكٍ عنه، وتابَعَهُـم نعيـمُ بنُ أبي هنـدٍ، وعبـدُ الملكِ بـنُ عميرٍ، ومنصورٌ، وغيرُهـم عـن رِبعـيٍّ عـن حُذيفـةَ: «**فَقَـالَ عُقْبَـةُ بـنُ عُمَيـرٍ وَأَبُـو مَسْـعُودٍ**»[١].

قولـه: «**فَقَـالَ عُقْبَـةُ بْـنُ عَامِـرٍ الجُهَنِـيُّ وَأَبُـو مَسْـعُودٍ الأَنْصَـارِيُّ**» صوابُه: «ابـنُ عمـرٍو»، و«ابنُ عامـرٍ» وَهْـمٌ، كـذا قالـه غيـرُ واحـدٍ؛ منهـم عبـدُ الحقِّ، وذكَـر الدارَقطنـيُّ أن الوهـمَ مـن أبـي خالـدٍ الأحمـرِ، وهـا هـو كلامُـه أَوَّلَ الصفحـةِ أعـلاه[٢].

قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «وقـال خلـفٌ في «أطرافِـه» كمـا نقَلـه بعـضُ مشـايخِي فيمـا قرأتُـه عليـه بالقاهـرةِ: عقبـةُ بـنُ عامـرٍ وهـمٌ، لا أَعْلَـمُ أحـدًا قـال غيـرَه -يعنـي الأشـجَّ- والحديـثُ إنمـا يُحْفَـظُ مـن حديـثِ عُقبـةَ بـنِ عمـرٍو وأبـي مسـعودٍ الأنصـاريِّ»[٣] انتهـى.

(١٥٦٣) قولـه: «**مِـنْ كُـرَبِ يَـوْمِ القِيَامَـةِ**» (كـرب) بضـمِّ الـكافِ، وفتـحِ الـراءِ؛ جمـعُ كُربـةٍ.

(١٥٦٤) قولـه: «**فَلْيَتْبَـعْ**» هـذا وجـهُ الـكلامِ، وكـذا قيَّـده الجيَّـانيُّ بخطِّـه عـن أبـي مَـرْوَانَ في بعـضِ أصولِـه؛ ولـذا حدَّثَنَـاه ابنُـه عنـه، وكـذا الروايـةُ عنـدَ عامَّـةِ شـيوخِنا، وكـذا قيَّـده الأَصِيلِـيُّ وأبـو ذرٍّ وغيرُهمـا، ورَوَاه بعضُهـم: (فليتبـع)» انتهـى مـن «المطالـعِ»[٤].

---

(١) «الإلزامات» (ص٤٦٨).
(٢) «الإلزامات» (ص٤٦٨).
(٣) «التوضيح» (١٤/ ١٣٣).
(٤) «مطالع الأنوار» (٢/ ٨).

قال الشيخُ مُحيي الدينِ بعدَ أن حكَى أن بعضَهم رَوَاه كذا وبعضَهم رَوَاه كذا: «إنَّ سُكُونَ التاءِ هو الصوابُ المشهورُ، ثم مذهبُ الجمهورِ أنه يُسْتَحَبُّ للشخصِ إذا أُحِيلَ على مَلِيٍّ قَبولُ الحَوَالَةِ، وذهَب بعضُهم -قال شيخُنا متع الله بحياته: وفي حفظي أنه الماورديُّ- إلى الإباحةِ»(١).

وعلَّتُه [١٨٩/ أ] أنه أمرٌ وَرَد بعدَ الحظرِ، والحظرُ النهيُّ عن [الكالئِ بالكالئِ](٢) وهو بيعُ الدَّينِ بالدَّينِ، وأخذ داودُ وغيرُه بالوجوبِ(٣) في الحَوَالَةِ.

(١٥٦٥) قوله: «**عَنْ بَيعِ ضِرَابِ الجَمَلِ**» ضرابُه هو العَسَبُ المذكورُ في حديثٍ آخرَ، قيل في العسبِ: أنه ضرابُه، وقيل أجرةُ ضرابِه، فيَحْرُمُ ثمنُ مائِه، وكذا أُجْرَتُه في الأصحِّ(٤).

قوله: «**وَالْأَرْضِ لِتُحْرَثَ**» معناه: نَهَى عن إجارتِها للزَّرعِ، والجمهورُ يُجَوِّزُونَ إجارتَها بالدراهمِ والدنانيرِ وغيرِهما، ويتأوَّلون النهيَّ بتأويلين:

أحدهُما: أنه نهيُ تنزيهٍ [لِيعْتَادُوا](٥) إعارتَها وإرفاقَ بعضِهم بعضًا.

والثاني: أنه محمولٌ على إجارَتِها على أن يَكُونَ لِمَالِكِها قطعةٌ مُعيَّنَةٌ من الزرعِ، وحمَلَه القائلون بمنعِ المُزَارعةِ على إجارتِها بجزءٍ ممَّا(٦) يَخْرُجُ منها.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٢٨).

(٢) في «م»: «الكافي بالكافي»، انظر «مطالع الأنوار» (٣/ ٣٥٩).

(٣) في «م»: «فالوجوب بالحوالة»، ولا يستقيم الكلام، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٢٨).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٣٠).

(٥) في «م»: ليُعادوا. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٢٩).

(٦) في «م»: «كما». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٢٩).

(١٥٦٦) قولـه: «**لِيُمْنَعَ بِـهِ الـكَلأُ**» (الـكلأُ) مهمـوزٌ مقصـورٌ، وهـو النبـاتُ رَطِبًـا ويابسًـا.

(١٥٦٧) قولـه: «**عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ**» ما وَرَد في النهيِّ عن ثمنِ الكلبِ إلا كلبَ صيدٍ، وفي روايةٍ: «**إِلَّا كَلْبًا ضَارِيًا**»، وأن عثمانَ غرَّم إنسانًا ثمنَ كلبٍ قتَله عشرين بعيرًا، وعن أبي عمرِو بنِ العاصِ التغريمُ في إتلافِه، كلُّها ضعيفةٌ، قال النوويُّ: «باتِّفَاقِ أئمَّةِ الحديثِ»، وقد أوضحَها في بابِ ما يَجُوزُ بيعُه في شرحِ «المهذَّبِ»[١].

قوله: «**وَمَهْرِ البَغِيِّ**» هو ما تَأْخُذُه الزانيةُ على الزِّنَى، وسمَّاه مهرًا لكونِه على صورتِه، وهو حرامٌ إجماعًا.

قولـه: «**وَحُلْوَانِ الكَاهِنِ**» هـو مـا يُعْطـاهُ علـى كهانَتِـه، وهـو حـرامٌ بالإجمـاعِ. [١٨٩/أ]

(١٥٦٨) قولـه: «**وَكَسْبُ الحَجَّامِ**» اختَلَفَ العلمـاءُ في كسبِ الحجَّامِ؛ فقال الأكثرون سلفًا وخَلَفًا: لا يَحْرُمُ كسبُه ولا أكلُه، لا على الحُرِّ ولا العبدِ، وهو المشهورُ من مذهبِ أحمدَ، وفي روايةٍ عنه - قال[٢] بها فُقَهاءُ المحدِّثينَ: يَحْرُمُ على الحرِّ دونَ العبدِ، معتمدين هذه الأحاديثَ وشبهَها.

واحتجَّ الجمهورُ بحديثِ ابنِ عبَّاسٍ: «**إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى الحَجَّامَ أَجْرَةً**»[٣] ولو كان حرامًا لم يُعْطِهِ، وحملُوا هذه الأحاديثَ على التنزيهِ والارتفاعِ[٤].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٣٣).

(٢) في «م»: (فقال)، انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٣٣).

(٣) رواه البخاري (٢٢٧٨)، ومسلم (١٢٠٢).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٣٣).

(١٥٦٩) قوله: «عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ وَالسِّنَّوْرِ» النهيُ عن ثمنِ السِّنَّورِ، قال النوويُّ: «إنه محمولٌ على ما لا يُنْتَفَعُ به، أو إنه نهيُ تنزيهٍ، حتَّى يَعْتَادَ الناسُ هِبتَهُ وعاريتَهُ والمسامحةَ به، كما هو الغالبُ، فإن كان مما يُنْتَفَعُ به وباعَه صحَّ بيعُه، وكان الثمنُ حلالًا، هذا مذهبُنا ومذهبُ العلماءِ كافَّةً، إلا ما حكَى ابنُ المُنذرِ عن أبي هريرةَ وجابرِ بنِ زيدٍ من عدمِ الجوازِ مُحْتَجِّينَ بالحديثِ».

وأجاب عنه الجمهورُ بما ذُكِرَ، وقد ذكَر الخَطَّابِيُّ وابنُ عبدِ البرِّ أنه لم يروِ هذا الحديثَ عن أبي الزبيرِ عن حمَّادِ بنِ سلَمَةَ، وهو غَلَطٌ؛ لأن مسلمًا رواه كما تَرَى من روايةِ مَعْقِلِ بنِ عبدِ اللهِ عن أبي الزُّبيرِ[١].

(١٥٧٢) قوله: «عَلَيْكُمْ بِالأَسْوَدِ البَهِيمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ[٢]» (البهيم) الخالصُ السوادِ، وأمَّا النقطتان فهما نقطتان معروفتان فوقَ عينيه مشاهَدَةً معروفةً.

قوله: «فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ» احتجَّ به الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ، وبعضُ أصحابِ الشافعيِّ في أنه لا يَجُوزُ صيدُ الكلبِ الأسودِ، ولا يحلُّ إذا قتَلَه؛ لأنه شيطانٌ، وإنما أُحِلَّ كلبُ [١٩٠/ أ][٣] الصيدِ.

وقال الشافعيُّ ومالكٌ وجماهيرُ العلماءِ: «يَحِلُّ صيدُه لغيرِه، وليس المرادُ بالحديثِ إخراجَه عن جنسِ الكلابِ؛ ولهذا لو يَلَغُ في إناءٍ وغيرِه وجَب غسلُه كغيرِه»[٤].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٣٣-٢٣٤).

(٢) في «م»: «النقضتين». وكذا المواضع التالية. والمثبت الصواب كما في «صحيح مسلم».

(٣) كتب بحاشية «م»: العشرون من التعليق على مسلم.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٣٧).

(١٥٧٣) قوله: «**مَا بَالُهُمْ وَبَالُ الكِلَابِ؟**» أي: ما شأنُهُم وشأنُ الكِلابِ.

(١٥٧٤) قوله هنا: «**قِيرَاطَانِ**»، وفي أخرى: «**قيراطٌ**» فقيل: يَحْتَمِلُ أنه نوعان من الكلابِ؛ وأحدُهما أكبرُ أذًى من الآخرِ، أو لمعنًى فيهما، أو يكونُ ذلك مختلِفًا باختلافِ المواضعِ؛ فَيَكُونُ القيراطانِ في المدينةِ خاصَّةً لزيادةِ فضلِها، والقيراطُ في غيرِها، أو القيراطان في المدائنِ، ونحوِها من القُرى، والقيراطُ في البوادي، أو يَكُونُ ذلك في زمنينِ؛ فذَكَر القيراطَ أوَّلًا، ثُمَّ زاد التغليظَ، فذكَر القيراطين.

قال الرُّويانيُّ من أصحابِ الشافعيِّ في «بحره»: «اختلفوا في المرادِ بما يَنْقُصُ منه؛ فقيلَ: يَنْقُصُ ممَّا مضَى من عمَلِه، وقيل: من مستقبَلِه»، قال: «واختلفُوا في محلِّ القِيراطين؛ فقيل: يَنْقُصُ قِيراطٌ من عملِ الليلِ، وآخَرُ مِن عملِ النهارِ، وقيل: قيراطٌ من عملِ الفرضِ وآخَرُ من عملِ النفلِ، واللهُ أعلَمُ»[١].

واختلَف العلماءُ في سببِ نُقصانِ الأجرِ باقتناءِ الكلبِ؛ فقيل: لامتناعِ الملائكةِ من دخولِ بيتِه بسببِه، وقيل: لِمَا يَلْحَقُ المارِّينَ من الأذى من تَرويعِ الكلبِ لهم، وقيل: إن ذلك عقوبةٌ لاتِّخاذِ ما نُهِيَ عن اتِّخَاذِهِ، وعصيانِه في ذلك، وقيل: لما يُبْتَلَى به من وُلُوغِهِ في غَفْلَةِ صاحِبِه، ولا يَغْسِلُهُ بالماءِ والتُّرابِ[٢].

قوله: «**إِلَّا كَلْبَ ضَارِيَةٍ**» تقديرُه: إلا كلبَ ذي كلابٍ ضاريةٍ، والضاري هو المعلَّمُ للصيدِ المعتادُ له، يُقَالُ منه: ضَرِيَ الكلبُ يَضْرَى كَشَرِبَ يَشْرَبُ [١٩٠/ ب] ضَرِيَ وضَراوةً، وأَضْرَاهُ صاحِبُه؛ أي: عوَّدَهُ ذلك.

---

(١) «بحر المذهب» (٥/ ٨٩).

(٢) انظر لما سبق: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٣٩-٢٤١).

(١٥٧٦) قوله: «**عَنْ أَبِي الحَكَمِ**» هو عبدُ الرحمنِ بنُ أبي نَعْمٍ البجليُّ.

قوله: «**الشَّنَائِيُّ**» هو منسوبٌ إلى أزد شَنُوءَةَ.

(١٥٧٧) قوله: «**حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ**» اسمُ أبي طيبةَ: نافعٌ، وقيل غيرُ ذلك.

قوله: «**بِالْغَمْزِ**» الغمزُ بفتحِ الغينِ المعجمَةِ، وبعدَها ميمٌ ساكنةٌ، ثم زايٌ؛ معناه: لا تَغْمِزُوا حَلْقَ الصبيِّ بسببِ العُذرةِ؛ وهي وجعُ الحلقِ، بل داوُوه بالقُسطِ البحريِّ؛ وهو العُودُ الهنديُّ.

(١٥٧٩) قوله: «**ابْنِ وَعْلَةَ**» هو بفتحِ الواوِ، وسكونِ العينِ المهملَةِ.

قوله: «**السَّبَئِيِّ**» بسينٍ مهملَةٍ مفتوحةٍ، ثم باءٍ موحَّدَةٍ ثم همزةٍ، منسوبٌ إلى سبأٍ.

قوله: «**فَسَارَّ إِنْسَانًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ**» المسارَرُ الذي خاطبَه النبيُّ عليه السلام هو الذي أهدى الراويةَ، كذا جاء مبيَّنًا في غيرِ هذه الروايةِ، وأنه رجلٌ من دوسٍ، قال القاضي: «وغَلِطَ بعضُ الشارحينَ فظنَّ أنه رجلٌ آخرُ»(١).

(١٥٨٠) قوله: «**فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ إِلَى المَسْجِدِ فَحَرَّمَ التِّجَارَةَ فِي الخَمْرِ**» قال القاضي وغيرُه: «تحريمُ الخمرِ في سورةِ المائدةِ، وهي نزلت قبلَ آيةِ الرِّبا بمدَّةٍ طويلةٍ، فإن آيةَ الربا آخرُ ما أُنْزِلَ، أو مِن آخرِ ما أُنْزِلَ؛ فيَحتَمِلُ أن يَكُونَ هذا النهيُّ عن التجارةِ متأخِّرًا عن تحريمِها، ويَحْتَمِلُ أنه أَخْبَرَ بتحريمِ التجارةِ حينَ حُرِّمَتِ الخمرُ، ثم أخبَر به مرَّةً أخرى بعدَ نزولِ آيةِ الربا توكيدًا ومبالَغةً في إشاعتِه، ولعلَّه حضَر المجلسَ مَن لم يَكُنْ [١٩١/أ] بلغَه تحريمُ التِّجارةِ فيها قبلَ ذلك، والله أعلَمُ»(٢).

---

(١) «إكمال المعلم» (٥/ ٢٥١).

(٢) «إكمال المعلم» (٥/ ٢٥٣)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٥-٦).

(١٥٨١) قوله: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» فمعناه: لا تَبيعُوها؛ فإنَّ بيعَها حرامٌ، فالضميرُ في (هو) يَعُودُ على البيعِ لا إلى الانتفاعِ، هذا هو الصحيحُ عندَ الشافعيِّ وأصحابِه أنه لا يَجُوزُ الانتفاعُ بشُحوم الميتَةِ في طَلْيِ السُّفُنِ، والاستصباغِ بها، وغيرِ ذلك مما ليس بأكلٍ، ولا في بدنِ الآدميِّ، وبهذا أيضًا قال عطاءُ بنُ أبي رَباحٍ وابنُ جريرٍ.

وقال الجمهورُ: لا يَجُوزُ الانتفاعُ به في شيءٍ أصلًا لعُمومِ النهيِّ عن الانتفاعِ بالميتَةِ، إلَّا ما خُصَّ؛ وهو الجلدُ المدبوغُ.

وأما الزيتُ والسَّمنُ ونحوُهما من الأدهانِ التي أصابَتْها نجاسةٌ؛ فهل يَجُوزُ الاستصباغُ بها ونحوُه من الاستعمالِ غيرِ الأكلِ، وفي غيرِ البَدَنِ أو يُجْعَلُ من الزيتِ صابونًا، أو يُطْعِمُ العَسَلَ المتنجِّسَ للنَّحلِ، أو يُطْعِمَ الميتةَ لكلابِه، أو الطعامَ النجسَ لدوابِّه؟

فيه خلافُ السلفِ؛ الصحيحُ من مذهبِ الشافعيِّ جوازُ الجميعِ، ونقلَه القاضي عن مالكٍ، وكثيرٍ من أصحابِه، والشافعيِّ، والثوريِّ، وأبي حنيفةَ، وأصحابِه، والليثِ.

قال: «ورُوِيَ عن عليٍّ، وابنِ عمرَ، وأبي موسى، والقاسمِ بنِ محمَّدٍ، وسالمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ»، قال: «وأجاز أبو حنيفةَ، وأصحابُه، والليثُ، وغيرُهم بيعُ الزيتِ النجسِ إذا بيَّنَه، وقال عبدُ الملكِ الماجِشونِ وأحمدُ[١] وأحمدُ بنُ صالحٍ: لا يَجُوزُ الانتفاعُ بشيءٍ من ذلك كلِّه في شيءٍ من الأشياءِ، واللهُ أعلمُ»[٢].

قوله: « أَجْمَلُوهُ » أي: أذابُوه.

---

(١) يقصد: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ، انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٦-٧).

(١٥٨٢) قولـه: «سَـمُرَةَ» هـو ابـنُ جُنْـدَبٍ[١]، وكـذا ذكَـره الخطيـبُ في كتابِـه «المبهمـاتِ»[٢] [١٩١/ ب] وتابعـه النـوويُّ.

قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «وكـذا ذكَـره بعـضُ شـيوخي فيمـا قرأتُـه عليـه، وزَاد علـى ذلـك أن المُحِـبَّ الطـبريَّ قـال في «أحكامِـه»: «أنـه جابـرُ بـنُ سَـمُرَةَ»، فاعلَمْـه».

قـال شـيخُنا: «ثـم أنِّـي رأيتُه في «أحـكام المحـبِّ» وعـن الخَطَّابِيِّ أن سَـمُرَةَ لـم يَبِعْهـا بعينِهـا، وإنمـا خلَّلهـا متـأوِّلًا ثـم باعَهـا، وإلَّا فـلا يَخْفَـى عليـه ذلـك، وكان واليًـا علـى البصـرةِ، وقيـل في الجـوابِ غيرُ ذلـك، والله أعلـمُ»[٣].

(١٥٨٤) قولـه: «وَلَا تُشِـفُّوا» بضـمِّ التـاءِ، وكسـرِ الشـينِ المعجمَـةِ، وتشـديدِ الفـاءِ؛ أي: لا تُفَضِّلُـوا والشـفُّ بكسـرِ الشـينِ الزيـادةُ، ويُطْلَـقُ علـى النقصـانِ أيضًـا؛ فهـو مـن الأضـدادِ، ويُقَـالُ شـفَّ الدرهـمُ بفتـحِ الشـينِ يَشِـفُّ بكسـرِها، إذا زاد وإذا نَقُـص، وأشـفَّ غيـرَه يُشِـفُّهُ.

قوله: «وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ» الناجزُ الحاضرُ، والغائبُ المؤجَّلُ.

قولـه: «وَزْنًـا بِـوَزْنٍ، مَثَـلًا بِمَثَـلٍ، سَـوَاءً بِسَـوَاءٍ»: يَحْتَمِـلُ أن يَكُـونَ الجمـعُ بيـنَ هـذه الألفـاظِ توكيـدًا ومبالغـةً في الإيضـاحِ.

(١٥٨٦) قولـه: «إِلَّا هَـاءَ وَهَـاءَ» فيهـا لغتـانِ المـدُّ والقصـرُ، والأوَّلُ أشـهرُ وأفصـحُ، وأصلُـه (هـاك) فأُبدِلَـتِ المـدَّةُ مـن الـكافِ؛ ومعنـاه: خُـذْ هـذا، ويَقُـولُ صاحبُـه مثلَـه، والمـدَّةُ مفتوحـةٌ، ويُقَـالُ بالكسـرِ، وفيهمـا لغـاتٌ أخـرى.

---

(١) في «م»: حبيب. تصحيف، والمثبت من «الأسماء المبهمة» (٢/ ١١٠).

(٢) «الأسماء المبهمة» (٢/ ١١٠).

(٣) «التوضيح» لابن الملقن (١٤/ ٥٥٨).

قوله: «الرَّبَعِيُّ» بفتحِ الراءِ والباءِ، نسبةً إلى بني ربيعةَ.

(١٥٨٨) قوله: «أَلْوَانُهُ» الألوانُ المرادُ بها هنا الأجناسُ، كما صرَّح به في الأحاديثِ الباقيةِ.

(١٥٩١) قوله: «عُلَيَّ بْنَ رَبَاحٍ» هو بضمِّ العينِ على المشهورِ، ويُقَالُ بفتحِها، وقيل: يُقَالُ بالوجهينِ فالفتحُ اسمٌ، والضمُّ لَقَبٌ[١]. [١٩٢/ أ]

قوله: «عَنِ الجُلَاحِ» هو بجيمٍ مضمومةٍ، وتخفيفِ اللَّامِ، وآخرُه حاءٌ مهملَةٌ، عن حنشٍ وأبي سلمةَ، وعنه الليثُ، وابنُ أبي جعفرٍ، وابنُ لَهِيعةَ، قضى بالإسكندريةِ، تُوُفِّيَ سنةَ ١٢٠، رَوَى له (م د ت س)، واسمُ أبي الجُلَاحِ: عبدُ اللهِ.

قوله: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ» الظاهرُ أن مرادَه أنهم كانوا يَتَبَايَعُونَ الأوقيَّةَ من الذهبِ وخرزٍ وغيرِه بدينارين أو ثلاثةٍ، وإلَّا فالأوقيَّةُ زنةُ أربعين درهمًا، ومعلومٌ أن أحدًا لا يبتاع[٢] هذا القدرَ من ذهبٍ[٣] خالصٍ بدينارين أو ثلاثة.

قوله: «فَطَارَتْ إِلَيَّ» أي: حصَل لنا من القسمةِ.

قوله: «فِي كِفَّةٍ» هي بكسرِ الكافِ، وكذلك كلُّ مُسْتَدِيرٍ، وكُفَّةُ الثوبِ والصائدِ بضمِّها، وكذلك كلُّ مستطيلٍ، وقيل بالوجهين فيهما معًا.

(١٥٩٢) قوله: «يُضَارِعُ» يعني: يُشَابِهُ؛ استدلَّ مالكٌ بهذا الحديثِ أن الحِنطةَ والشعيرَ صنفٌ واحدٌ، والجمهورُ على خلافِه؛ ودليلُ الجمهورِ

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٧).

(٢) في «م»: يمنع. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٧).

(٣) في «م»: وذهب. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٧).

إذا اختلَفَتْ هذه الأجناسُ: «فَبِيعُوا كَيفَ شِئْتُمْ» مع ما نقَلَه (د س) في حديثِ عُبادةَ بنِ الصامتِ، وحديثُ معمرٍ لا حُجَّةَ فيه؛ لأنه لم يُصَرِّحْ بأنهما جنسٌ واحدٌ، وإنما خاف من ذلك فتورَّع عنه احتياطًا[1].

(١٥٩٣) قوله: «بَعَثَ أَخَا بَنِي عَدِيٍّ [مِنَ الأَنْصَارِ][2] فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْبَرَ فَقَدِمَ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ» الجنيبُ: نوعٌ من التمرِ جيِّدٌ، وفي «مبهماتِ» الخطيبِ وابنِ بَشْكُوالَ[3] أن هذا الرجلَ سَوَادُ ابنُ غَزِيَّةَ الأنصاريُّ ومجيئُه في [١٩٢/ ب] «الصحابةِ» لابنِ السكنِ.

قال الخطيبُ: «وقيل: مالكُ بنُ صعصعةَ الخزرجيُّ»[4].

قوله: «مِنَ الجَمْعِ» (الجمعُ) بفتحِ الجيمِ، وإسكانِ الميمِ: تمرٌ رديءٌ.

(١٥٩٤) قوله: «أَوَّهْ» بهمزةٍ مفتوحةٍ، وواوٍ مشدَّدةٍ، وهاءٍ ساكنةٍ، ويقالُ بنصبِ الهاءِ منوَّنةً، ويقالُ: «أَوْهٍ» بإسكانِ الواوِ، كسرِ الهاءِ منوَّنةً وغيرَ منوَّنةٍ، ويقالُ: «أَوِّ» بتشديدِ الواوِ مكسورةً منوَّنةً بلا هاءٍ، ويُقَالُ: «آهٍ» بمدِّ الهمزةِ، وتنوينِ الهاءِ ساكنةً من غيرِ واوٍ، وهي كلمةُ توجُّعٍ وتحزُّنٍ[5].

(١٥٩٤) قوله: ..[6].

قال أبو عُبيدٍ: «معنى هذا الحديثِ عندَ العلماءِ أنه خُرِّجَ على جوابِ سائلٍ سأل عن الذهبِ بالورِقِ، أو البُرِّ[7] بالتمرِ، أو نحوِ ذلك

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٢٠).

(٢) في «صحيح مسلم»: «الأنصاري» (٥/ ٤٧).

(٣) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ١٦٥).

(٤) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٥/ ٣٧٤).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٢٢).

(٦) وقع هنا في «م» بياض بمقدار سطر واحد.

(٧) في «م»: بالبر. والمثبت من «التوضيح» لابن الملقن (١٤/ ٤٤٦).

ممَّا هو جِنسان؛ فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**لا رِبَا إلَّا فِي النَّسِيئَةِ**»، فسمِع أسامةُ كلامَ رسولِ اللهِ ﷺ ولم يَسْمَعْ سُؤَالَ السائلِ، فقال ما سمِعَ؛ والدليلُ على ذلك إجماعُ الناسِ عليه ما عدا ابنَ عبَّاسٍ، وما صحَّ عنه عليه السلام: «**الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ؛ وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ**»[1].

وقيل: إن حديثَ أسامةَ منسوخٌ، وقد أجمَعَ المسلمونَ على تركِ العملِ بظاهِرِه، فهذا يَدُلُّ على نسخِه، وقد أُوِّلَ بتأويلاتٍ؛ منها: أنه محمولٌ على غيرِ الربويَّاتِ؛ كبيعِ الدَّينِ مؤجَّلًا، بأن يَكُونَ له عندَه ثوبٌ موصوفٌ، فيَبيعَه بعبدٍ موصوفٍ مؤجَّلًا، فإن باعَه به حالًّا جاز، وآخَرُ: أنه مُجمَلٌ، وحديثُ عبادةَ وأبي سعيدٍ وغيرِهما مبيِّنٌ؛ فوجَب العملُ بالمبيِّنِ، وهذا جوابُ الشافعيِّ، وقيل غيرُ ذلك»[2]. [١٩٣/ أ]

(١٥٩٧) قوله: «**شِبَاكٌ**» بشينٍ معجمةٍ مكسورةٍ، ثم موحَّدةٍ مخفَّفةٍ، وُثِّقَ، مات شابًّا، رَوى عن إبراهيمَ والشعبيِّ، وعنه مغيرةُ وغيرُه، رَوى له (د ق).

(١٥٩٩) قوله: «**وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ**» فيه التصريحُ بسماعِ النعمانِ من النبيِّ ﷺ وهذا هو الصوابُ الذي قاله أهلُ العراقِ وجماهيرُ العلماءِ.

قال القاضي: «وقال يَحْيَى بنُ معينٍ: إن أهلَ المدينةِ لا يَحْتَجُّون بسماعِ النعمانِ من النبيِّ ﷺ وهذه حكايةٌ ضعيفةٌ، أو باطلةٌ، واللهُ أعلمُ»[3].

---

(١) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (١٤/ ٤٤٥-٤٤٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٢٥-٢٦).

(٣) «إكمال المعلم» (٥/ ٢٨٩)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٢٩).

قوله: «اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ» أي: حصَّل البراءةَ لدينهِ من الذمِّ الشرعيِّ، وصانَ عِرضَه عن كلامِ الناسِ فيه.

قوله: «مُضْغَةً» أي: قطعةَ لحمٍ.

قوله: «إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ» (صلَح) و(فسَد) بفتحِ اللَّامِ والسينِ، ويُقَالُ بضمِّهما، والأوَّلُ أفصحُ وأشهَرُ.

قوله: «وَأَكْبَرُ» قال الشيخُ محيي الدينِ: «هو بالباءِ الموحَّدةِ»، قال: «وفي كثيرٍ من النسخِ بالمثلَّثةِ»، قال: «وهو أحسنُ»[1].

قوله: «يُوشِكُ»: بضمِّ أوَّلِه؛ أي: يَقرُبُ ويُسرِعُ.

(٧١٥) قوله: «بِوُقِيَّةٍ» (وقية) لغةٌ فصيحةٌ، والأشهرُ أوقيَّةٌ.

قوله: «حُمْلَانَهُ» بضمِّ الحاءِ المهملةِ؛ أي: الحَملُ عليه.

قوله: «مَاكَسْتُكَ» المُمَاكَسةُ: المكالمةُ في النقصِ من الثمنِ[2]. [١٩٣/ ب]

قوله: «يَوْمَ الحَرَّةِ» يعني: يومَ حَرَّةِ المدينةِ، كان فيه قتالٌ ونهبٌ من أهلِ الشامِ سنةَ ٦٣ من الهجرةِ.

قوله: «حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بنُ مُكْرَمٍ العَمِّيُّ» (مكرم) هو بضمِّ الميمِ، وسكونِ الكافِ، وفتحِ الراءِ، و(العَمِّيُّ) بتشديدِ الميمِ منسوبٌ إلى بني العمِّ بطنٌ من تميمٍ.

قوله: «النَّاجِي» هو بالنونِ والجيمِ منسوبٌ إلى بني ناجيةَ، وهم من سامةَ بنِ لُؤَيٍّ، وقال الغَسَّانِيُّ: «إنهم أولادُ ناجيةَ، امرأةً كانت تحتَ سامةَ بنِ لؤيٍّ»[3].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٣٠) وليس فيه: (وهو أحسن).

(٢) في «م»: اليمين. والمثبت من «إكمال المعلم» (٥/ ٢٩٢).

(٣) «تقييد المهمل» (٢/ ٣١١).

قولـه: «صِرَارًا» هـو بكسرِ الصادِ المهملةِ وبفتحِها أيضًا، والأوَّلُ أفصحُ وأشهرُ، ولـم يَذكُرِ الأكثرون غيرَه، وهو موضعٌ قريبٌ من المدينةِ.

وقـال الخَطَّابِـيُّ: بئـرٌ قديمـةٌ علـى ثلاثـةِ أميـالٍ مـن المدينـةِ(١) علـى طريـقِ العـراقِ(٢).

قـال القاضـي: «والأشـبَهُ عنـدي أنـه موضـعٌ لا بئـرٌ»، قـال: «وضبَطَـهُ بعـضُ الـرُّواةِ لمُسلم و(خ) بالضـادِ المعجمةِ، وهـو خطأٌ»، ووقَع في بعضِ النُّسَـخِ المعتَمَـدَةِ: «فَلَمَّا قَدِمَ صِرَارَ» غيرَ مصروفٍ، والمشـهورُ صرفُه(٣).

(١٦٠٠) قولـه: «بَكْـرًا» البَكـرُ بفتـحِ البـاءِ: الصغيرُ من الإبـلِ؛ كالغُـلامِ مـن الآدميين، والرَّبـاعُ هـو الـذي اسـتكملَ سـتَّ سـنينَ، ودخَـل في السـابعةِ، والأنثـى رَبَاعِيَـةٌ بتخفيـفِ اليـاءِ، وكذلـك رَباعِيًّـا.

قولـه: «فَقَدِمَـتْ عَلَيْـهِ إِبِـلُ الصَّدَقَـةِ...» إلى آخـره. هـذا مما يُسْتَشْـكَلُ؛ فيُقـالُ: كيـف قَضَـى مـن إبـلِ الصدقـةِ أجـودَ مـن الـذي يَسْتَحِقُّه الغريـمُ مـع أن الناظرَ في الصدقـاتِ لا يَجُـوزُ تَبَرُّعُـه منهـا؟

والجـوابُ: أنـه عليـه السـلام اقتَـرض لنفسِـه، فلمَّـا جـاءت إبـلُ [١٩٤/أ] الصدقـةِ اشـتَرى بعيـرًا رَباعيًـا ممَّـن اسـتحقَّه؛ فمَلكـه عليـه السـلام بثمنِـه، وأوفـاه متبرِّعًـا بالزيـادةِ مـن مالِـه؛ ويَـدُلُّ علـى ذلـك رِوايـةُ أبـي هريـرةَ الآتيـةُ: «أَنَّ النَّبِـيَّ عليـه السـلام قَـالَ: اشْـتَرُوا لَـهُ سِـنًّا» فهـذا هـو الجـوابُ المعتَمَـدُ، وقـد قيـل فيـه أجوبـةٌ غيـرُ هـذا(٤).

---

(١) قوله: من المدينة. في «م»: مدينة. والمثبت من «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٥٤).

(٢) «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٥٤).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٣٥).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٣٧-٣٨).

قوله: «مَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً» أي: ذوو المحاسنِ، قال القاضي: «وقيل هو جمعُ مَحسنٍ بفتحِ الميمِ، وأكثرُ ما يَجِيءُ أحاسنُ جمعَ أحسنَ»[(١)].

(١٦٠٣) قوله: «اشْتَرَى رَسُولُ اللهِ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنَسِيئَةٍ، فَأَعْطَاهُ دِرْعًا لَهُ» هذه الدرعُ هي ذاتُ الفُضولِ، قاله غيرُ واحدٍ[(٢)] واليهوديُّ: أبو الشحمِ.

(١٦٠٤) قوله: «مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ، فَلْيُسْلِفْ» في أكثرِ الأصولِ «تمرٌ» بالمثنَّاةِ، وفي بعضِها بالمثلَّثةِ كما هنا.

قوله: «عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ» كذا في روايةِ الجُلُودِيِّ، وفي روايةِ ابنِ ماهانَ: «عَنِ ابْنِ عُلَيَّةَ» يعني إسماعيلَ.

قال الغَسَّانِيُّ وغيرُه: «الصوابُ روايةُ ابنِ ماهانَ»[(٣)].

قالوا: «ومَن تأمَّلَ البابَ عرَف ذلك؛ وذلك لأن أحاديثَ ابنِ عُيَيْنَةَ عن [ابنِ][(٤)] أبي نَجيحٍ فيه ذِكرُ الأجلِ، وحديثُ عبدِ الوارثِ عن [ابنِ][(٥)] أبي نَجيحٍ، فليس فيه ذكرُ الأجلِ، وذكَر حديثَ ابنِ عُلَيَّةَ عن [ابنِ][(٦)] أبي نَجيحٍ، وقال بمثلِ حديثِ عبدِ الوارثِ، ولم يَذْكُرْ «إِلَى أَجَلٍ»، ثم ذكَر حديثَ الثوريِّ عن ابنِ أبي نَجيحٍ، وقال بمثلِ حديثِ ابنِ عُيَيْنَةَ فذكَر فيه الأجلَ، واللهُ أعلَمُ»[(٧)].

---

(١) «إكمال المعلم» (٥/ ٣٠٠).

(٢) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (١٤/ ١١٤).

(٣) «تقييد المهمل» (٣/ ٨٩٣).

(٤) قوله: ابن. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم» (٥/ ٣٠٨).

(٥) قوله: ابن. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم» (٥/ ٣٠٨).

(٦) قوله: ابن. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم» (٥/ ٣٠٨).

(٧) انظر «إكمال المعلم» (٥/ ٣٠٨-٣٠٩).

(١٦٠٥) قوله: «**فَهُوَ خَاطِئٌ**» أي: عاصٍ.

قوله: «**فَقِيلَ لِسَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ: فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ، قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ مَعْمَرًا الَّذِي يُحَدِّثُ هَذَا الحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ**» ما ذُكِر هنا أن سعيدًا ومعمرًا كانا يَحْتكِرَانِ، قال ابنُ عبدِ البرِّ وآخَرُون: «إنهما كانا [١٩٤/ ب] يَحْتكِرانِ الزَّيتَ، وحَمَلا الحديثَ على القوتِ عندَ الحاجةِ إليه والغلاءِ، وكذا حَمَله الشافعيُّ وأبو حنيفةَ وآخَرُون، وهو الصحيحُ»[١].

قوله: «**حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا**» قال الرشيدُ: «وهذا أيضًا حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ من حديثِ سعيدِ بنِ المسيَّبِ عن معمرِ بنِ أبي معمرٍ، ويُقالُ: معمرُ بنُ عبدِ اللهِ عن النبيِّ ﷺ أخرَجه (م) في «صحيحه» منفردًا به، فأورَده من طريقين متَّصِلَين؛ وهما من طريقِ يحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ، وطريقِ محمدِ بنِ عمرِو بنِ عطاءٍ، كلاهما عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ، ثم أردَف ذلك بقولِه: «**وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ**» فذكَر الإسنادَ».

ثم قال: «ومعَ ذلك فإن حديثَ خالدِ بنِ عبدِ اللهِ المذكورَ عن عمرِو بنِ يحيى قد أخرَجه (د) في «سُننِه»، فرَوَاه عن وهبِ بنِ بقيَّةَ الواسطيِّ، وهو أحدُ الثقاتِ الذي رَوى عنهم (م) في «صحيحه» عن خالدِ بنِ عبدِ اللهِ، وهو الطحَّانُ بإسنادِه المذكورِ متَّصلًا؛ فثبَت اتِّصالُه من هذا الوجهِ الآخَرِ»[٢].

(١٦٠٦) قوله: «**مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ مَمْحَقَةٌ لِلرِّبْحِ**» (مَنفَقةٌ) و(مَمْحَقةٌ) بفتحِ أوَّلِهما وثالِثِهما، وإسكانِ ثانيهِما.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٤٣).

(٢) النص في «غرر الفوائد» (ص١٥٦-١٥٧) مختصرًا.

(١٦٠٨) قولـه: «فِـي رَبْعَـةٍ» الربعـةُ والربـعُ بفتـحِ الـرَّاءِ، وإسـكانِ الموحَّدةِ؛ وهـي الـدارُ والمَسْكَنُ ومُطلَقُ الأرضِ، والربعـةُ تأنيـثُ الرَّبـعِ، وقيـل: واحِـدةٌ، والجمـعُ الـذي هـو اسـمُ جنسٍ ربـعٌ، كتمـرةٍ وتمـرٌ.

(١٦٠٩) قولـه: «خَشَـبَةً» قـال القاضـي: «رُوِينـا قولَـه: «خَشَـبَةً» في (م) وغيـرِه مـن الأصـولِ (خشبةً) [١٩٥/ أ] بالإفـرادِ و(خشـبَهُ) بالجمـعِ».

قـال: «وقـال الطحـاويُّ عـن رَوحِ بـنِ الفـرجِ: سـألتُ أبـا زيـدٍ والحـارثَ بـنَ مسكينٍ وابـنَ عبدِ الأعلـى عنـه، فقالـوا كلُّهـم: (خشـبةً) بالتنويـنِ علـى الإفـرادِ»، قـال عبـدُ الغنـيِّ: «كان النـاسُ يقولـون بالإفـرادِ إلا الطحـاويُّ»[١].

قولـه: «بَيْـنَ أَكْتَافِكُـمْ» بالمُثنَّـاةِ فـوقُ؛ أي: بينكـم، ولبعـضِ رُواةِ «الموطَّـأِ» بالنـونِ؛ ومعنـاه أيضًـا بينكُـم، والكنـفُ: الجانـب[٢].

(١٦١٠) قولـه: «أَرَضِيـنَ» قـال أهـلُ اللُّغـةِ: الأرَضُـون بفتـحِ الـراءِ، وفيهـا لغـةٌ قليلـةٌ بسـكونِها، حكاهـا الجَوْهَـرِيُّ[٣] وغيـرُه[٤].

(١٦١٢) قولـه: «قِيـدَ شِبْرٍ» بكسـرِ القـافِ، وإسـكانِ المثنَّـاةِ تحـتُ؛ أي: قـدرَ شِـبرٍ، يُقـالُ: قِيـدَ وقـاد وقِيـس وقـاس بمعنًـى واحـدٍ.



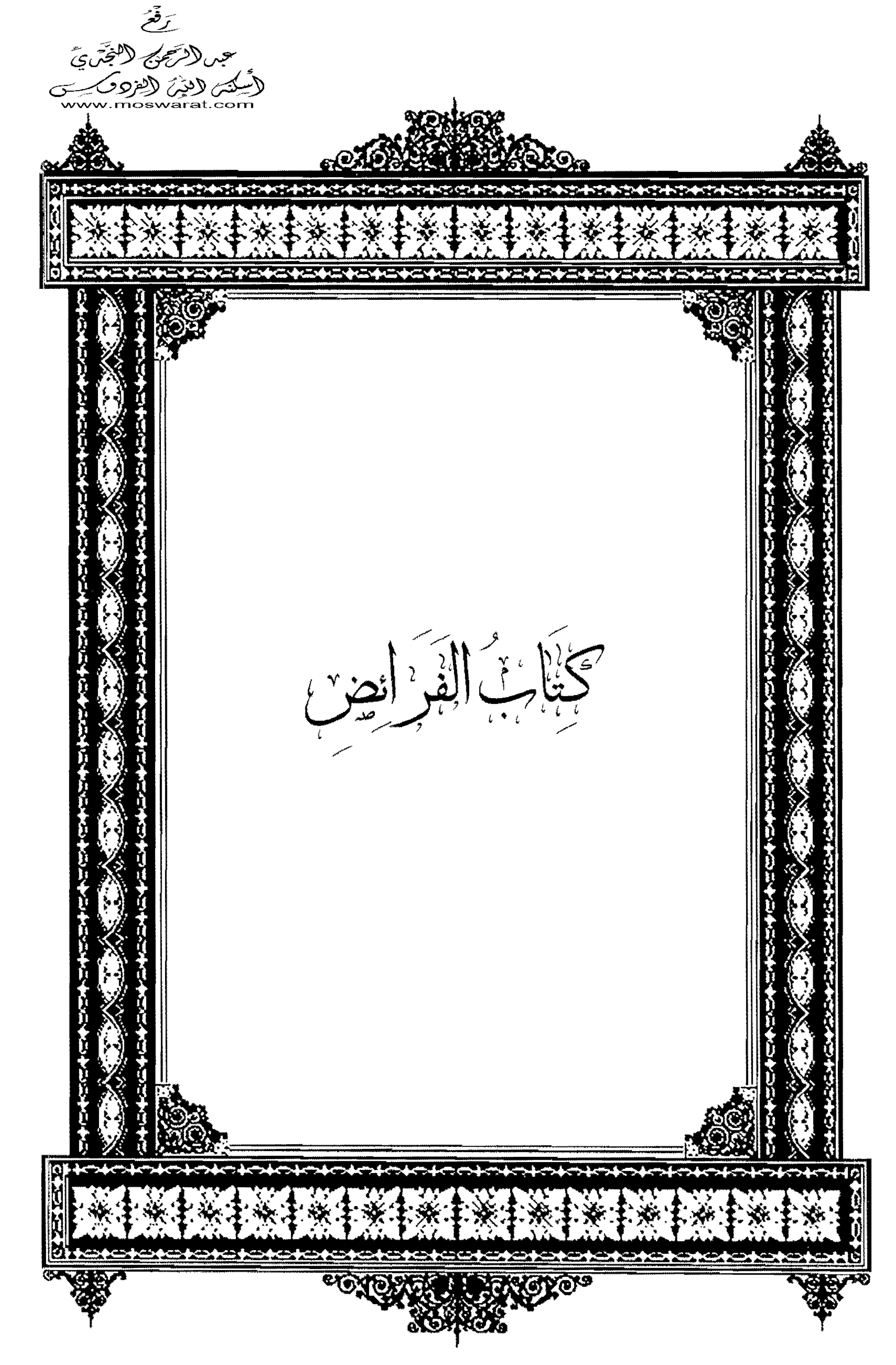
(١) «إكمال المعلم» (٥/ ٣١٧).

(٢) قوله: الجانب. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٤٧).

(٣) «الصحاح» (٣/ ١٠٦٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٤٨).





كِتَابُ الفَرَائِضِ



(١٦١٦) قولـه: «**مَاشِيَيْنِ**»، وفي بعضِ النُّسخِ: «**مَاشِيَانِ**»: وتقديرُه: وهما ماشيانِ.

قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ﴾[1]: الكلالةُ: الوارثُ إذ لم يَكُن للميِّتِ ولدٌ ولا والدٌ، وقيل: اسمٌ للميِّتِ الذي ليس له ولدٌ، ذكرًا كان الميِّتُ أم أنثى، وقيل: اسمٌ للورثةِ الذين ليس فيهم ولدٌ ولا والدٌ، وقيل: اسمٌ للمالِ الموروثِ[2].

قوله: «**فَنَزَلَتْ**: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾[3]»: قال الحافظُ أبو محمدٍ عبدُ المؤمنِ بنُ خلفٍ الدِّمْيَاطِيُّ في حواشِيه على «صحيحِ البخاريِّ» في هذا المكانِ في التفسيرِ: «وَهِمَ ابنُ جريجٍ في هذا الحديثِ، والذي نَزَلَ في جابرٍ [١٩٥/ ب] الآيةُ الأخيرةُ: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ﴾[4]، كذلك رَوَاه شعبةُ والثوريُّ وابنُ عيينةَ عن محمدِ بنِ المنكَدِرِ، ويؤيِّدُه ما وَرَد في بعضِ الطرقِ قولُ جابرٍ: «**يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ**»، والكلالةُ مَن لا ولدَ له ولا والدَ، ولم يَكُنْ لجابرٍ حينئذٍ لا وَلَدٌ ولا والدٌ، وأما قولُه: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾، فإنما نَزَلَتْ في ورثةِ سعدِ بنِ الربيعِ، قُتِلَ يومَ أُحُدٍ ...» إلى آخرِ كلامِه رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١٦١٧) قوله: «**مَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ**» لعلَّ النبيَّ ﷺ إنما أغلَظَ له خوفًا من اتِّكالِه واتِّكالِ غيرِه على ما

---

(١) سورة النساء، الآية (١٧٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٥٨).

(٣) سورة النساء، الآية (١١).

(٤) سورة النساء، الآية (١٧٦).

نصَّ عليه صريحًا، وتركِهِم الاستنباطَ من النصوصِ؛ وقد قال اللهُ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ ...﴾[(١)] الآيةَ، والاعتناءُ بالاستنباطِ من آكدِ الواجباتِ المطلوبةِ.

(١٦١٨) قوله: «عَنْ أَبِي السَّفَرِ» اسمُه سعيدُ بنُ يُحْمِدَ، و«يحمد» بضمِّ المثنَّاةِ تحتُ، وسكونِ الحاءِ المهملةِ، وكسرِ الميمِ كذا ضبَطه الغَسَّانِيُّ في «تقييده»، وذكَر عن الدارقطنيِّ حكايةَ فتحِ الياءِ عن أصحابِ الحديثِ، والفاءُ في السفرِ بالفتحِ وبالسكونِ[(٢)].

(١٦١٩) قوله: «ضَيَاعًا» الضَّياعُ والضَّيعةُ بفتحِ الضادِ؛ وهم العيالُ المحتاجون ذي [ضياعٍ][(٣)] لا شيءَ لهم.

قوله: «وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا» الكَلُّ: بفتحِ الكافِ، قال الخَطَّابِيُّ وغيرُه: «المرادُ به العيالُ، وأصلُه الثقلُ»[(٤)].



(١) سورة النساء، الآية (٨٣).

(٢) «تقييد المهمل» (٢/ ٣٠٥).

(٣) في «م»: صناعة. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٦١).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٦١).



كِتَابُ الوَصَايَا



(١٦٢٠) قولـه: «حَمَلْـتُ عَلَـى فَـرَسٍ عَتِيـقٍ» معنـاه: تصدَّقـتُ بـه ووهبتُه [١٩٦/ أ] لمن يُقاتِلُ عليه في سبيلِ اللهِ، والعتيقُ: الفرسُ النفيسُ الجـوادُ السـابقُ.

قوله: «فَأَضَاعَهُ» أي: قصَّر في القيامِ بِعَلَفِه ومُؤْنَتِه.

قولـه: «لا تَبْتَعْهُ» ذهَـب الجمهـورُ منهـم الشـافعيَّةُ إلـى أن[1] هـذا النهـيَّ للتنزيـهِ، وقـال جماعـةٌ مـن العلمـاءِ: للتحريـمِ[2].

(١٦٢٢) قولـه: «أَنَّ مُحَمَّـدَ بْـنَ فَاطِمَـةَ» هـو أبـو جعفـرٍ الباقـرُ، وهـو محمـدُ بـنُ علـيٍّ زيـنُ العابديـن بـنِ الحسـينِ بـنِ علـيِّ بـنِ أبـي طالـبٍ.

(١٦٢٣) قوله: «إِنِّي نَحَلْتُ» نحَل يَنْحَلُ كـ(ذَهَب يَذْهَبُ) بفتحِ الحاءِ.

قوله: «فَالْتَوَى بِهَا» أي: مطَلَها.

قولـه: «قَارِبُـوا» قـال القاضـي: «رُوِيناهُ بالباءِ من المقارَبةِ، وبالنونِ من المقارنـةِ، ومعناهمـا صحيحٌ؛ أي سـوُّوا بينَهُـم في أصلِ العطاءِ وفي قـدرِه»[3].

(١٦٢٥) قوله: «فَهِيَ لَهُ بَتْلَةٌ» أي: عَطيَّةٌ ماضيةٌ غيرُ راجعةٍ إلى الواهبِ.

قولـه: «فَاخْتَصَمُـوا إِلَـى طَـارِقٍ» هـو ابـنُ عُمـرَ ولَّاه عبـدُ الملـكِ بـنُ مَـرْوانَ المدينـةَ بعـدَ إمـارةِ ابـنِ الزبيـرِ رضي الله عنهما.

(١٦٢٨) قولـه: «قَـالَ لا، الثُّلُـثُ» قـال القاضـي مـا معنـاه: «يَجـوزُ نَصْبُ الثلُـثِ الأوَّلِ ورفعُـه؛ أمـا النصـبُ: فعلـى الإغـراءِ أو علـى تقديـرِ فعـلٍ؛ أي: أَعْـطِ الثلـثَ، وأمـا الرفـعُ: فعلـى أنـه فاعـلٌ؛ أي: يَكْفِيـكَ الثلـثُ، أو علـى أنـه مبتـدأٌ حُـذِفَ خبَـرُه أو عكسُـه»[4].

---

(١) قوله: أن. ليس في «م» وأثبتها ليستقيم بها النص.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٦٢).

(٣) «إكمال المعلم» (٥/ ٣٥٣).

(٤) «إكمال المعلم» (٥/ ٣٦٤).

قولـه: «كَثِيـرٌ» ضُبِـطَ هنـا بالمثلَّثَـةِ والموحَّـدَةِ، وكلاهُمـا صحيـحٌ. [١٩٦/ ب]

قولـه: «يَرْثِـي لَـهُ رَسُـولُ اللهِ ﷺ أَنْ مَـاتَ بِمَكَّـةَ» قـال العلمـاءُ: هـذا مـن كلامِ الـرَّاوي مُدرجًـا، واختُلِـفَ في قائلِـه؛ فقيـل: سـعدُ بـنُ أبـي وقَّـاصٍ، وقـد جـاء مفسَّـرًا في بعـضِ الرِّوايـاتِ.

قال القاضي[1]: «وأكثرُ ما جاء أنه من كلامِ الزُّهريِّ».

قـال: «واختَلَفُـوا في قصَّـةِ سـعدِ بـنِ خولـةَ؛ فقيـلَ: لـم يُهاجِـرْ مِـن مكَّـةَ حتَّـى مـات بهـا، قالـه عيسـى بنُ دينـارٍ وغيرُه، وذكَـر (خ) أنـه هاجَـر وشـهِد بـدرًا، ثـم انصرَف إلـى مكَّـةَ، ومـات بهـا» انتهـى.

أمـا شُـهودُه بـدرًا ففـي (م) أيضًـا في عـدَّةِ الحامـلِ حديـثُ سُـبَيْعَةَ وَكَانَـتْ تَحْـتَ سَـعْدِ بْـنِ خَوْلَـةَ، وَكَانَ مِمَّـنَ شَـهِدَ بَـدْرًا، فَتُوُفِّـيَ عَنْهَـا فِـي حَجَّـةِ الـوَدَاعِ.

قـال: «وقـال ابنُ هشـام: أنـه هاجَـر إلـى الحبشـةِ الهجـرةَ الثانيـةَ، وشـهِد بـدرًا وغيرَهـا، وتُوُفِّـيَ بمكَّـةَ في حَجَّـةِ الـوداعِ سنةَ عشرٍ، وقيـل: تُوُفِّـيَ بهـا سنةَ سبعٍ في الهُدنـةِ، خـرَج مجتـازًا مـن المدينـةِ إلـى مكَّـةَ.

فعلـى هـذا وقـولِ ابـنِ دينـارٍ: سـببُ بؤسِـه سُـقُوطُ هجرتِـه لرجوعِـه مجتـازًا وموتُـه بهـا.

وعلـى قـولِ الآخريـن: سـببُ بؤسِـه موتُـه بمكَّـةَ علـى أي حـالٍ كان، وإن لـم يَكُـنْ باختيـارِه لِمَـا فاتـه مـن الأجـرِ والثـوابِ الكامـلِ بالمـوتِ في حـالِ الهجـرةِ والغربـةِ عـن وطنِـه الـذي هجَـرَهُ للهِ تعالـى».

---

(١) «إكمال المعلم» (٥/ ٣٦٧).

قال القاضي: «وقد رُوِيَ في هذا الحديثِ أنَّ النبيَّ ﷺ خلَّف معَ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ رجُلًا، وقال: «**إِنْ مَاتَ بِمَكَّةَ فَلَا تَدْفِنْهُ بِهَا**»، وقد ذكَر (م) في الروايةِ الأخرى أنه كان يَكْرَهُ أن يَمُوتَ في الأرضِ التي هاجَر منها، وفي أخرى له: قال سعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ: «**خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا كَمَا مَاتَ سَعْدُ بنُ خَوْلَةَ**»[1]. [١٩٧/أ]

قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو دَاودَ الحَفَرِيُّ**» (**الحَفَرِيُّ**) بحاءٍ مهملةٍ ثم فاءٍ مفتوحتين منسوبٌ إلى الحَفَرِ بفتحِهما أيضًا: مَحَلَّةٌ بالكوفةِ كان يَسْكُنُها أبو داودَ، واسمُه عمرُ بنُ سعدٍ، ثقةٌ، صالحٌ، تُوُفِّيَ سنةَ ٣[2]، وقيل: ٢٠٦، رَوى له (م ٤).

قوله: «**حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحِمْيَرِيِّ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ...**» إلى آخرِه. قال الدارَقطنيُّ: «هذا الحديثُ مرسَلٌ، وأسنَدَه الثقفيُّ عن أيُّوبَ».

وهذا الحديثُ وإن كان مرسَلًا من هذا الوجهِ، فإنه مُتَّصلٌ في (م) وغيرُه من حديثِ عامرِ بنِ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ عن أبيه، ومن حديثِ مصعبِ بنِ سعدٍ أيضًا عن أبيه، وأخرَجه (خ د س) من حديثِ عائشةَ بنتِ سعدٍ عن أبيها أيضًا كذلك، والطريقُ التي أَوْرَدَها الدارقطنيُّ أنها مرسَلَةٌ إنما أَوْرَدَها (م) في الشواهدِ.

ومعَ هذا فقد أخرَجها في كتابه مُتَّصِلةً من وجهٍ آخرَ من حديثِ عبدِ الوهابِ الثقفيِّ عن أيُّوبَ بإسنادِه المتقدِّم، وقال فيها: «**عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ**»؛ فثبَت

---

(١) «إكمال المعلم» (٥/ ٣٦٦-٣٦٨).

(٢) يعني: (٢٠٣).

اتِّصالُه فيه من حديثِ أيُّوبَ أيضًا، وإنما أَوْرَدَه مسلمٌ من الوجهين المذكورين عن أيُّوبَ ليُبَيِّنَ الاختلافَ عليه في إسنادِه.

وبنُو سعدٍ سبعةٌ فيما ذكَر ابنُ المدينيِّ؛ وهم: مصعبٌ، وعامرٌ، ومحمدٌ، وإبراهيمُ، وعمرٌو، ويَحيى، وعائشةُ، وذكَر أبو الزُّرعةِ الدمشقيُّ أنهم ثمانيةٌ فعدَّ هذه السبعةَ، وزاد إسحاقَ، انتهى معنى كلامِ «الغُررِ» للرشيدِ[1].

وقال الدِّمْيَاطِيُّ في أولادِ سعدٍ في حاشيةِ (خ): «عامرٌ، وإبراهيمُ، وإسحاقُ، وعمرُ، ومصعبٌ، [١٩٧/ ب] وموسى، ومحمدٌ، وإسماعيلُ، وإسحاقُ الأصغرُ، وعبدُ اللهِ الأكبرُ والأصغرُ، وعميرٌ الأكبرُ والأصغرُ، وعبدُ الرحمنِ وستَّ عشرةَ[2] أختًا» انتهى.

وقال ابنُ المُلَقِّنِ في «شرحِ (خ)»: «عامرُ بنُ سعدٍ، وهو ابنُ أبي وقَّاصٍ، له أربعةَ عشَرَ أخًا وستَ عشرةَ[3] أختًا»[4]؛ فيُحرَّرُ ما قاله، واللهُ أعلَمُ.

(١٦٢٩) قوله: «أَبُو كُرَيْبٍ ثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ» كذا في جميعِ نسخِ بلادِنا، كذا قال النوويُّ[5]، قال: «وهي من روايةِ الجُلُودِيِّ، وقال القاضي: «إنه وقَع في نسخةِ ابنِ ماهانَ: (أبو كُريبٍ) كما ذكَر، وفي نسخةِ الجُلُودِيِّ: «أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ» بدلَ أبي كُريبٍ، والصوابُ ما قدَّمناه»[6].

---

(١) «غرر الفوائد» (ص٣٢٠-٣٢١).

(٢) في «م»: عشر.

(٣) في «م»: عشر.

(٤) «التوضيح شرح الجامع الصحيح» (١٤/ ٣٦٨).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٨٣).

(٦) «إكمال المعلم» (٥/ ٣٧٠).

(١٦٣٠) قولـه: «**أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي**» هـذا الرجلُ فيما يَظْهَرُ هو سعدُ بنُ عبادةَ، وإذا كان كذلك، فأمُّه صحابيَّةٌ، واسمُها عَمرةُ بنتُ مسعودٍ.

(١٠٠٤) قوله: «**افْتَلَتَتْ نَفْسُهَا**» بالفاءِ وضمِّ التاءِ؛ أي: ماتت فجأةً، و(نفسُها) بالرفعِ والنصبِ، كذا ضُبِطَ، وهما صحيحانِ؛ الرفعُ: على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، والنصبُ: على المفعولِ الثاني.

(١٦٣٢) قوله: «**غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا**» أي: غيرَ جامعٍ.

(١٦٣٤) قوله: «**أَوْصَى بِكِتَابِ اللهِ تَعَالَى**» أي: أوصى بالعملِ بما فيه.

(١٦٣٧) قولـه: «**ائْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا**» اختلَفَ العلماءُ في الكتابِ الذي همَّ به النبيُّ ﷺ؛ فقِيل: أراد أن يَنُصَّ على الخلافةِ في إنسانٍ معيَّنٍ؛ لئلَّا يَقَعَ نزاعٌ، وقيل: [١٩٨/ أ] أراد أن يَكْتُبَ كتابًا فيه مُهِمَّاتُ الأحكامِ ملخَّصةً؛ ليَرتفِعَ النزاعُ فيها، ويَحصُلَ الاتِّفاقُ على المنصوصِ عليه.

وكان عليه السلام همَّ بالكتابِ حتَّى ظهَر له أنه مصلحةٌ، أو أَوْحَى اللهُ بذلك، ثم ظهَر له أن المَصْلَحةَ تَرْكُه، أو أُوحِيَ إليه بذلك، ونُسِخَ الأمرُ الأوَّلُ.

وأما كلامُ عمرَ فقد اتَّفَق العلماءُ والمتكلِّمون في شرحِ الحديثِ أنه من دلائلِ فقهِ عمرَ ودقيقِ نظرِه؛ لأنه خَشِيَ أن يَكْتُبَ النبيُّ عليه السلام أمورًا، ربَّما عجَزُوا عنها، واستَحَقُّوا العُقُوبةَ عليها؛ لأنها مَنْصُوصةٌ لا مجالَ للاجتهادِ فيها.

فقال عمرُ: «حَسْبُنَا كِتَابُ اللهِ» لقولِه تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾[١]، وقولِه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ ...﴾[٢] الآيةَ، وكان عمرُ أفقهَ من ابنِ عبَّاسٍ؛ لأنه أمِن الضلالَ على الأمَّةِ، وأراد تَرْفِيهَ رسولِ اللهِ[٣].

قوله: «**أَهَجَرَ؟**» كذا هو في (م) وغيرِه على الاستفهامِ، وهو أصحُّ من روايةِ مَن رَوَى «**هَجَرَ**» و«**يَهْجُرُ**»؛ لأن هذا كلَّه لا يصحُّ منه؛ لأن معنى (هجر) هَذَى، وإنما جاء هذا مِن قائلِه استفهامًا للإنكارِ على مَن قال: لا تَكْتُبُوا؛ أي لا تَتْرُكُوا أمرَ رسولِ اللهِ ﷺ وتَجْعَلُوه كأمرِ من هَجَر في كلامِه؛ لأنه عليه السلام لا يَهْجُرُ.

وإن صحَّتِ الرِّواياتُ الأُخَرُ، كانت خطأً من قائلِها، فإنَّها بغيرِ تَحْقِيقٍ، بل لما أصابه من الحَيرةِ والدَّهْشَةِ لعظيمِ ما شاهَد من النبيِّ ﷺ من هذه الحالةِ الدَّالَّةِ على وفاتِه، وعظيمِ المُصابِ به، وخوفِ الفِتَنِ والضلالِ بعدَه، وأجرى الهجرَ مَجْرَى شدَّةِ الوجَعِ.

وقولُ عمرَ: «**حَسْبُنَا كِتَابُ اللهِ**» ردٌّ على مَن نازعَه لا على أمرِ الشارعِ، واللهُ أعلَمُ، وللحافظِ ابنُ دحيةَ كلامٌ حسنٌ مفردٌ على «**أَهَجَرَ؟ اسْتَفْهِمُوهُ**»، وهو بديعٌ في بابِه[٤]. [١٩٨/ ب]

قوله: «**أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ**» هي ما بينَ أقصى عدنَ إلى ريفِ العِراقِ طُولًا وعَرضًا، فمِن جُدَّةَ وما وَلاها إلى أطرافِ الشامِ.

---

(١) سورة الأنعام، الآية (٣٨).

(٢) سورة المائدة، الآية (٣).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٩٠).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٩٢-٩٣).

وقال أبو عُبيدٍ: «ما بَينَ حَفَرِ أبي موسَى إلى أقصَى اليمنِ طُولًا، وعرضًا ما بينَ رمْلَ يَبرينَ إلى مُنقطَعِ السماوةِ»[١].

وحَفَرُ أبي موسَى بفتحِ الحاءِ المهملةِ والفاءِ أيضًا.

وحكى الهَرَوِيُّ عن مالكٍ أن جزيرةَ العربِ المدينةُ، والصحيحُ المعروفُ عن مالكٍ أنها مكَّةُ والمدينةُ واليمامةُ واليمنُ[٢].

قوله: «وَسَكَتَ عَنِ الثَّالِثَةِ» قال النوويُّ: [الساكتُ ابنُ عبَّاسٍ][٣]، و[الناسي][٤] ابنُ جُبيرٍ، قال المُهَلَّبُ: الثالثةُ تَجْهِيزُ جيشِ أسامةَ، قال القاضي: ويَحْتَمِلُ أنها قولُه: «**لا تَتَّخِذُوا قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ**»[٥]، فقد ذكَر مالكٌ معناه معَ إجلاءِ اليهودِ من حديثِ عمرَ»[٦].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وفيه شيءٌ ذكرتُه في تعليقِي على (خ)، فانظرْهُ».



(١) «غريب الحديث» (٢/ ٦٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٩٣).

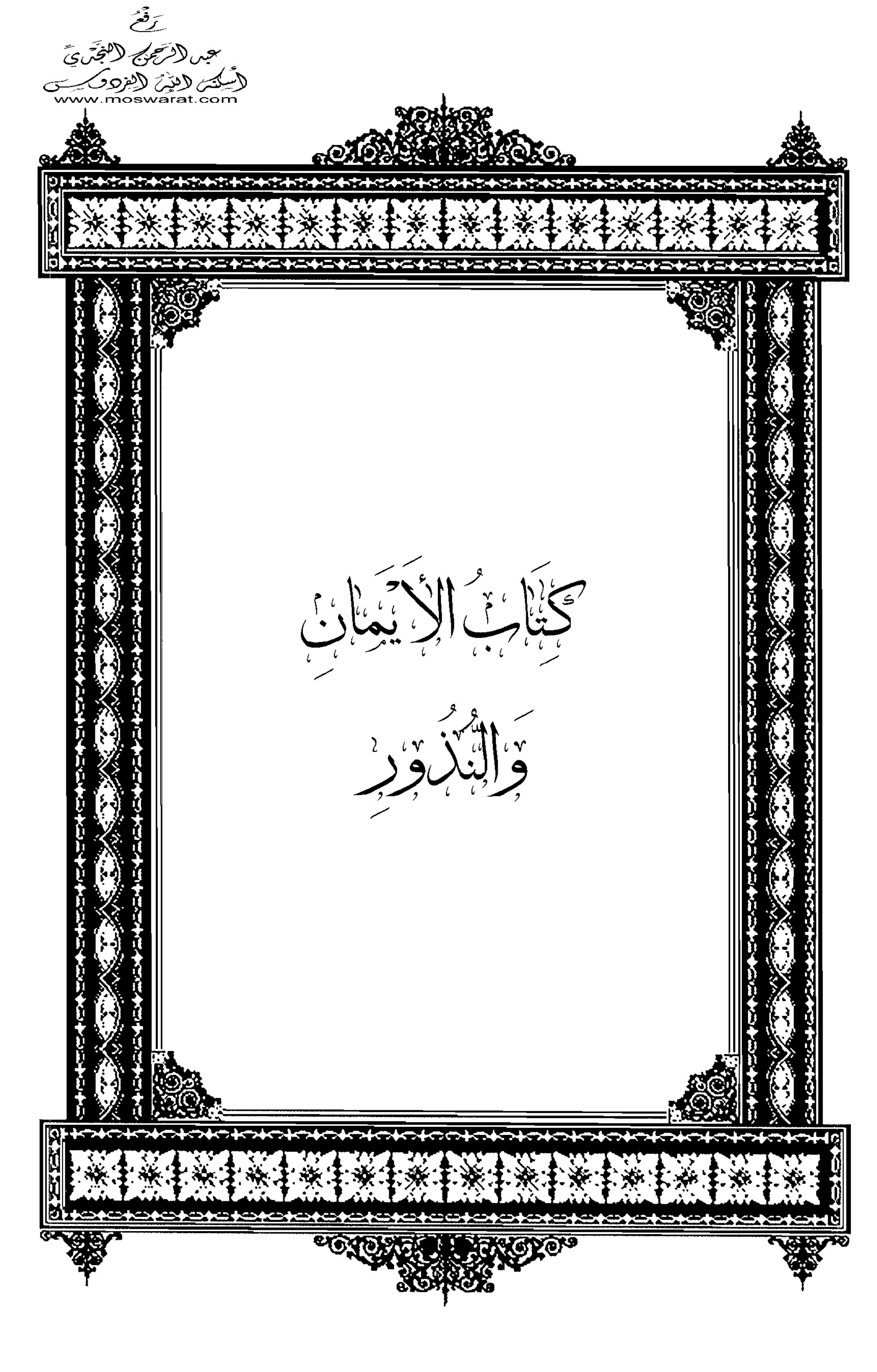
(٣) في «م»: الثالث ابن عنبس. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٩٤).

(٤) في «م»: الثاني. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٩٤).

(٥) رواه أحمد (٧٥٦١) من حديث أبي هريرة مرفوعًا «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا لَعَنَ اللهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٩٤).




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
كتاب الأيمان
والنذور



(١٦٣٨) قوله: «**اسْتَفْتَى سَعْدُ بنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ**» قال القاضي ما معناه: «اختَلَفُوا في نذرِ أُمِّ سعدٍ هذا؛ فقيل: كان نذرًا مطلقًا، وقيل: كان صومًا، وقيل: عِتقًا، وقيل: صدقةً، واستدلَّ كلُّ قائلٍ بأحاديثَ جاءَت في قِصَّةِ أُمِّ سَعْدٍ».

قال: «ويَحْتَمِلُ أن النذرَ كان عن ما وَرَد في تلك الأحاديثِ»، قال: «والأظهرُ أنه كان نذرًا في المالِ[1] أو نذرًا مبهمًا، ويُعَضِّدُه ما رَوَاه الدارَقطنيُّ من حديثِ مالكٍ: «**فَقَالَ لَهُ (يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ): اسْقِ عَنْهَا المَاءَ**»، وأما حديثُ الصوم عنها؛ فقال: أُعِلَّ بالاضطرابِ وغيرِه، وأما حديثُ العتقِ فموافِقُه؛ لأنه من الأموالِ، وليس فيه قطعٌ بأنه كان عليها عتقٌ، واللهُ أعلمُ»[2]. [١٩٩/ أ]

(١٦٣٩) قوله: «**أَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا يَنْهَانَا عَنِ النَّذْرِ**» أَبْدَى المَازِرِيُّ في سببِ النهي احتمالاتٍ.

قال القاضي: «ويَحْتَمِلُ أن النهيَ لكونِه قد يَظُنُّ بعضُ الجهلةِ أن النذرَ يَرُدُّ القدرَ، ويَمْنَعُ من حصولِ المقدَّرِ؛ فنَهى عنه خوفًا من جاهلِ ذلك، وسياقُ الحديثِ يؤيِّدُ هذا، واللهُ أعلمُ»[3].

قوله: «**إِنَّهُ لا يَأْتِي بِخَيْرٍ**» معناه: لا يَرُدُّ شيئًا من القَدَرِ.

(١٦٤١) قوله: «**عَنْ أَبِي المُهَلَّبِ**» اسمُه عبدُ الرحمنِ بنُ عمرٍو، وقيل: معاويةُ بنُ عمرٍو، وقيلَ بالعكسِ، وقيل: النضرُ بنُ عمرٍو الجَرميُّ الأزديُّ البصريُّ، ثقةٌ، رَوى له (م ٤).

---

(١) في «م»: الملك. انظر «إكمال المعلم» (٥/ ٣٨٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٩٧).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٥/ ٣٨٧).

قوله: «**بِمَ أَخَذْتَ سَابِقَةَ الحَاجِّ**» «هي العضباءُ؛ والعضباءُ والجدعاءُ والقصواءُ، هل هنَّ ثلاثٌ أم واحدةٌ؟ فيه كلامٌ». انتهى.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «والذي ظهَر لي أنهنَّ ثِنْتَانِ، واللهُ أعلمُ».

قوله: «**لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفْلَحْتَ كُلَّ الفَلَاحِ**» معناه: لو قلتَ كلمةَ الإسلام قبلَ الأسرِ كنتَ مالكَ أمركِ، أفلحتَ كلَّ الفلاحِ؛ لأنه لا يَجُوزُ أسرُكَ، لو أسلمتَ قبلَ الأسرِ فكنتَ فزتَ بالإسلامِ وبالسلامةِ من الأسرِ، وأما إذا أسلمتَ بعدَ الأسرِ[1] فيَسْقُطُ الخِيارُ في قتلِك، ويَبْقَى الخيارُ بينَ الاسترقاقِ والمَنِّ والفِداءِ.

قوله: «**مُنَوَّقَةٌ**» بضمِّ الميمِ، وفتحِ النونِ، والواوِ المشدَّدَةِ؛ أي: مذلَّلَةٌ.

قوله: «**ونَذِرُوا بِهَا**» بفتحِ النونِ، وكسرِ الذالِ المعجمةِ؛ أي: علِموا.

قوله: «**مُجَرَّسَةٌ**» المجرسةُ المعتادَةُ للرُّكوبِ. [١٩٩/ ب]

قوله: «**مُدَرَّبَةٌ**» أي: مذلَّلَةٌ.

(١٦٤٦) قوله: «**ذَاكِرًا**» معناه: قائلًا لها مِن قِبَلِ نفسي.

قوله: «**وَلَا آثِرًا**» هو بالمدِّ، ومعناه: ولا حاكيًا عن غيرِي.

(١٦٤٨) قوله: «**بِالطَّوَاغِي**» هي الأصنامُ، واحدُها طاغيةٌ.

(١٦٤٩) قوله: «**غُرِّ الذُّرَى**» أي: بيضٌ، و(الذُّرَى) جمعُ ذُروةٍ؛ وهي أعلى الشيءِ، والمعنى بيضُ الأسنمةِ.

قوله: «**خُذْ هَذَيْنِ القَرِينَيْنِ**» القرينانِ البعيرانِ المقرونُ أحدُهُما بصاحبِه.

قوله: «**عَنْ زَهْدَمٍ**» بفتحِ الزايِ، وسكونِ الهاءِ، وبالدَّالِ المهملةِ المفتوحةِ، واسمُ أبيه مُضَرِّبٌ، ثقةٌ، رَوَى له (خ م د س).

---

(١) قوله: بعد الأسر. ليس في «م»، واستدركته من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٠٠) حتى يستقيم الكلام.

قولـه: «**بِنَهْبِ إِبِلٍ**» النهبُ بفتحِ النونِ، والجمعُ نِهابٌ بكسرِها، ونُهوبٌ بضمِّها؛ وهو مصدرٌ بمعنى المنهوبِ كالخلقِ بمعنى المخلوقِ.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وإنما قيَّدتُه بالفتحِ؛ لأني رأيتُ جماعاتٍ يَنْطِقُون فيه بالكسرِ».

قوله: «**حَدَّثَنَا الصَّعِقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَطَرٌ الوَرَّاقُ**» قال الدراقطنيُّ: «في هذا الإسنادِ الذي أخرجَه مسلمٌ الصعقُ ومطرٌ، وليسا بالقَوِيَّين، ومعَ ذلك فمطرٌ لم يَسْمَعْهُ من زَهْدَمٍ، وإنما رَوَاه عن القاسمِ بنِ عاصمٍ عنه، قال ذلك ثابتُ بنُ حمَّادٍ عن مطرٍ»[1].

وهذا الحديثُ أيضًا قد أخرَجه (م) في صحيحِه من طرقٍ صحاحٍ متَّصِلةٍ عن زَهْدَمٍ عن أبي موسَى، وطريقُ مطرٍ التي انْتَقَدَها الدارقطنيُّ، إنما أَوْرَدَها (م) في الشواهدِ لا في الأصولِ، وإذا كان الحديثُ ثابتًا مُتَّصِلًا من وجهٍ صحيحٍ، ثم رُوِيَ من وجهٍ آخَر [٢٠٠/ أ] دُونَه في الصحَّةِ وفي اتِّصالِه نظرٌ؛ فلا يؤثِّرُ ذلك في ثبوتِه واتِّصالِه من الأوجهِ الأُخَرِ[2].

على أن مطرًا قال فيه: «**حَدَّثَنَا زَهْدَمٌ**»، وليس هو ممَّن يُتَّهَمُ بالكَذِبِ، لكنَّهُ سيِّئُ الحفظِ عندَهم، وقد سُئِل عنه ابنُ معينٍ، فقال: صالحٌ، وكذلك قال أبو حاتمٍ الرازيُّ[3]، ويَحْتَمِلُ أن يَكُونَ مطرٌ سمِعه من القاسمِ بنِ عاصمٍ عن زَهْدَمٍ كما ذكَره الدَّارقطنيُّ، ثم لقِي زَهدمًا فسمِعه منه فحدَّث به تارةً هكذا، وتارةً هكذا، والله أعلمُ[4].

---

(١) «الإلزامات» (ص٢٧٤).

(٢) كتب بحاشية «م»: الحادي والعشرون من التعليق على مسلم.

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٨٨).

(٤) «غرر الفوائد» (ص٢٤٨).

والصعقُ؛ قال فيه يحيى بنُ سعيدٍ وأبو زُرعةَ: ثقةٌ، وقال أبو حاتمٍ: ما به بأسٌ(١)، وقال هؤلاء الثلاثةُ في مطرٍ: صالحٌ، وإنما ضعَّفوا روايتَه عن عطاءٍ خاصَّةً، والصَّعِقُ بفتحِ الصادِ المهملةِ، وكسرِ العينِ المهملةِ أيضًا وإسكانِها، والأوَّلُ أشهرُ(٢).

قوله: «**عَنْ ضُرَيْبِ بْنِ نُقَيْرٍ**» (ضُريب) بضادٍ معجمةٍ مضمومةٍ، مصغَّرٌ، و(نُقير) بضمِّ النونِ، وفتحِ القافِ، وآخرُه راءٌ، هذا المشهورُ، ورَوَاه بعضُهم بالفاءِ، وقيل: نُفيلٌ، بالفاءِ، وآخرُه لامٌ(٣).

قوله: «**أَبُو السَّلِيلِ**» بفتحِ السينِ المهمَلةِ، وكسرِ اللَّامِ؛ هو ضُريبُ بنُ نُقيرٍ.

(١٦٥٢) قوله: «**وُكِلْتَ**» كذا في أكثرِ النُّسَخِ، وفي بعضِها: «**أُكِلْتَ**» بالهمزةِ.

(١٦٥٣) قوله: «**الْمُسْتَحْلِفِ**» هو بكسرِ اللَّامِ.

(١٦٥٤) قوله: «**كَانَ لِسُلَيْمَانَ عليه السلام سِتُّونَ امْرَأَةً**» هنا: «**سِتُّونَ امْرَأَةً**»، وفي روايةٍ: «**سَبْعُونَ**»، وأخرى: «**تِسْعُونَ**»، وفي غيرِ (م): «**تِسْعٌ وَتِسْعُونَ**»، وفي روايةٍ: «**مِائَةٌ**»، وذا كلُّه ليس بمتعارِضٍ؛ لأنه ليس في ذِكرِ القليلِ نفيُ الكثيرِ، ومفهومُ العددِ ليس بمعمولٍ به عندَ جماهيرِ الأُصوليِّينَ. [٢٠٠/ ب]

قوله: «**فَوَلَدَتْ نِصْفَ إِنْسَانٍ**» قيل: هو الجسدُ الذي ذكَره اللهُ تعالى أنه أُلقِي على كرسيِّه، قاله النوويُّ(٤).

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٥٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١١٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١١٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٢٠).

قولـه: «**فَقَـالَ لَـهُ صَاحِبُـهُ أَوِ المَلَـكُ**» قيـل: المـرادُ بصاحبِـه الملَـكُ، وهـو الظاهـرُ مـن لفظِـه، وقيـل: القريـنُ، وقيـل: صاحـبٌ لـه آدمـيٌّ[1].

قولـه: «**وَنَسِـيَ**» ضَبْطَـهُ بعـضُ الأئمَّـةِ فيمـا قالـه الشـيخُ محيـي الديـنِ بضـمِّ النـونِ، وتشـديدِ السـينِ، قـال: «وهـو ظاهـرٌ حسـنٌ»[2].

قوله: «**لَأَطُوفَنَّ**» طاف وأطاف، وهذه النسخةُ على اللغةِ الأخرى.

(١٦٥٥) قولـه: «**وَاللهِ لَأَنْ يَلَـجَّ أَحَدُكُـمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِـهِ، آثَـمُ لَـهُ عِنْـدَ اللهِ...**» إلـى آخـره. (لأن) بفتـحِ الـلَّامِ، وهـي لامُ القسـمِ، و(يلـجَّ) بفتـحِ اليـاءِ المثنَّـاةِ تحـتُ، وفتـحِ الـلَّامِ أيضًـا، وتشـديدِ الجيـمِ؛ ومعنـى هـذا الحديـثِ: أنـه إذا حلَـف يمينًـا تتعلَّـقُ بأهلِـه، ويَتَضَـرَّرُونَ بعـدمِ حِنثِـه؛ يكـونُ الحِنـثُ ليس بمعصيةٍ، فيَنْبَغِـي لـه أن يَحْنَـثَ؛ فيَفْعَـلَ ذلـك الشـيءَ، ويكفِّـرَ عـن يمينِـه.

فـإن قـال: لا أَحْنَـثُ بـل أتـورَّعُ عـن ارتـكابِ الحِنـثِ وأخـافُ الإثـمَ؛ فهـو مُخْطِـئٌ بهـذا القـولِ، بـل اسْـتِمْرَارُه في عـدمِ الحِنـثِ وإدامـةُ الضـررِ علـى أهلِـه أكثـرُ إثمًـا مـن الحِنـثِ، واللُّجـاجِ في اللغـةِ هـو الإصـرارُ علـى الشـيءِ، فهـذا مُخْتَصَـرُ بيـانِ معنـى الحديـثِ.

قـال الشـيخُ محيـي الديـنِ: «ولا بـدَّ مِـن تنزيلِـه علـى مـا إذا كان الحِنـثُ ليس بمعصيةٍ»[3].

وقوله في الحديثِ: «**آثَمُ**» هو بمدِّ الهمزةِ، وثاءٍ مثلَّثَةٍ؛ أي: أكثرُ إثمًا.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٢٠).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٢٠-١٢١).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٢٣).

(١٦٥٦) قوله: «**فَقَالَ: لَمْ يَعْتَمِرْ مِنْهَا**» محمولٌ على أنه نفيُ عِلْمِهِ، أنه لم يَعلَمْ، وقد ثبَتَ أنه [٢٠١/ أ] عليه السلام اعتمرَ منها، والإثباتُ مقدَّمٌ على النفيِّ، وقد ذكَر (م) في كتابِ الحجِّ أنه عليه السلام اعْتَمَرَ منها عامَ حُنَينٍ من رِوايةِ أنسٍ[١].

(١٦٥٧) قوله: «**مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ**[٢] **مَا يُسَاوِي**» هذا في بعضِ النُّسَخِ: «**يُسَاوِي**»، وفي المعظمِ: «**يَسْوَى**»، وقد أُنْكِرَتْ، وقال بعضُ العلماءِ: إنها تَعْبِيرٌ من الرَّاوِي عن ابنِ عمرَ، لا أن ابنَ عمرَ نطَق بها.

ومعنى كلامِ ابنِ عمرَ: أنه ليس في إعتاقِه أجرُ المعتقِ تبرُّعًا، وإنما أعتقَهُ كفَّارةً لضربِه، وقيل: هو اسْتِثْنَاءٌ منقطِعٌ، وقيل: بل هو مُتَّصِلٌ؛ ومعناه: ما أَعْتَقْتُهُ إلا لأني سَمِعتُ كذا[٣].

(١٦٥٨) قوله: «**امْتَثِلْ**» قيل: معناه: عاقِبْه قِصَاصًا، وقيل: افعلْ به مِثلَ ما فَعَلَ بكَ، قيل: إن هذا محمولٌ على تَطْيِيبِ النفسِ؛ لأنه لا يَجِبُ القِصَاصُ في اللَّطمةِ ونحوِها، وإنما واجبُها التعزيرُ[٤].

قوله: «**حُرُّ وَجْهِهَا**» بضمِّ الحاءِ المهمَلةِ، وهو صفحةُ[٥] الوجهِ، وما[٦] رقَّ من بَشْرَتِه، وحُرُّ كلِّ شيءٍ: أَفْضَلُه وأَرْفَعُه، ومعنى هذا الكلامِ: عَجَزْتَ ولم تَجِدْ أين تَضربُ إلا حُرَّ وجْهِها.

قوله: «**أَبُو شُعْبَةَ**» هو مولى سويدٍ، يعني في أهلِ الحجازِ، وُثِّقَ أبو شعبةَ، (م س).

---

(١) «صحيح مسلم» (ح:١٢٥٣).

(٢) قوله: الأجر. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٢٨).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٢٨).

(٥) في «م»: منفحة، انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٢٩).

(٦) في «م»: ومَن، ولا يستقيم لعوده على غير عاقل، إلا إن أُريد به التشبيه بما يعقل.

(١٦٥٩) قولـه: «**وَهُـوَ المَعْمَـرِيُّ**» نُسِـبَ لمَعمَـرِ بـنِ راشـدٍ لرحلتِـه إليـه، وقيـل: إنـه كان يَتَّبِـعُ أحاديثَـه.

قوله: «**فتَرَكَهُ**»: قاله العلماءُ: لعلَّه لم يَسْمَعِ استعاذَتَهُ الأولى لشدَّةِ غَضَبِه، كما لم يَسْمَعْ من النبيِّ عليه السلام، أو يَكُونُ لمَّا استعاذَ برسولِ اللهِ تَنبَّه لمكانِه[1].

(١٦٦٠) قوله: «**مَنْ قَـذَفَ مَمْلُوكَـهُ بِالزِّنَـى أَقَـامَ عَلَيْـهِ الحَـدَّ يَـوْمَ القِيَامَـةِ**» في هذا إشارةٌ إلى [٢٠١/ ب] أنه لا حدَّ على قاذفِ العبدِ في الدنيا، وهذا مجمَعٌ عليه، لكن يُعَزَّرُ قاذفُه؛ لأن العبدَ ليس بمُحصَنٍ، وسواءٌ في هذا الكاملُ الرقِّ والمدبَّرُ والمكاتَبُ والمبعَّضُ.

(١٦٦١) قوله: «**كَانَ بَيْنِي وَبَيْـنَ رَجُـلٍ مِـنْ إِخْوَانِـي**» أي: من المسلمين، والظاهرُ أنه عبدٌ، قيل: إنه بلالٌ، وجزَم به ابنُ بَشْكُوالَ[2].

قوله: «**فَلْيَبِعْـهُ**»، وفي روايةٍ: «**فَلْيُعِنْـهُ**» الثانيةُ هي الصوابُ الموافقةُ لما في الرواياتِ.

(١٦٦٣) قوله: «**فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوهًا**» المشفوهُ الذي قد كَثُرَتْ عليه الشِّفاهُ، وهو قليلٌ، وقال أبو مسلمٍ السرَّاجُ للعجَّاجِ وقد سأله شيئًا، فقال: المالُ مشفُوهٌ بالجُندِ[3]؛ يعني قلَّ بكثرَتِهم.

قوله: «**قَلِيلًا**»: أي: قليلًا بالنسبةِ إلى ما اجتمَع عليه.

(١٦٦٥) قوله: «**وَبَلَغَنَا...**» إلى آخرِه. المرادُ بالحجِّ هنا حجُّ التطوُّعِ؛ لأنه كان قد حجَّ حَجَّةَ الإسلامِ في زمنِ الرسولِ ﷺ فقَدَّم

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٣١).

(٢) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٨٤٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٣١).

بِرَّها له -لأنه فَرضٌ- على حَجِّ التطوُّع، ومذهبُ الشافعيِّ ومالكٍ: أن للأبِ والأمِّ منعَ الولدِ من حَجِّ التطوُّعِ دُونَ الفرضِ.

(١٦٦٦) قوله: «مُزْهِدٍ» بضمِّ الميمِ، وزايٍ ساكنةٍ؛ قليلُ المالِ.

(١٦٦٧) قوله: «نِعِمَّا» فيه لغاتٌ ثلاثٌ قُرِئَ بها في السبع، قال القاضي: «ورَواه العذريُّ: (نُعمًا) بضمِّ النونِ منوَّنًا، وهو صحيحٌ؛ أي: له مَسَرَّةٌ وقُرَّةُ عينٍ»[١].

(١٥٠١) قوله: «لا وَكْسَ وَلا شَطَطَ» الوكسُ: الغِشُّ، والشططُ: الجَورُ. [٢٠٢/أ]

(١٥٠٣) قوله: «اسْتَسْعَى العَبْدُ» الاستسعاءُ لا يَصِحُّ عن النبيِّ ﷺ، وهو من رأيِ قتادَةَ، قاله المُقرئُ عن همَّامٍ عن قتادةَ.

قال الدارقطنيُّ: «وقد رواه شُعبةُ وهشامٌ، وهما أثبَتُ مَن رَوى عن قتادةَ، فلم يَذْكُرا فيه الاستسعاءَ»[٢].

وغمزَ البخاريَّ ومسلمًا في إخراجِهما حديثَ سعيدٍ[٣] بنِ أبي عَروبةَ وجريرِ بنِ حازمٍ، وهما ذكَرا الاستسعاءَ في الحديثِ[٤].

(١٦٦٨) قوله: «فَجَزَّأَهُمْ» بتشديدِ الزاي وتخفيفِها، لغتانِ ذكَرهما ابنُ السكِّيتِ وغيرُه[٥].

قوله: «وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا» الظاهرُ أنه ما جاء في روايةٍ أخرى: «لَوْ عَلِمْنَا مَا صَلَّيْنَا عَلَيهِ» انتهى.

---

(١) «إكمال المعلم» (٥/ ٤٣٨).

(٢) «الإلزامات» (ص١٥٠).

(٣) في «م»: شعبة. وهو ظاهر التصحيف.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٣٥-١٣٦).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٤٠).

وفي (د س) عن أبي زيدٍ: «**قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ شَهِدْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ لَمْ يُدْفَنْ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ**»[١].

قوله: «**عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَينٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ**» قال الدارقطنيُّ: «هذا لم يَسْمَعْهُ محمدُ بنُ سيرينَ عن عِمرانَ بنِ حصينٍ، إنما أرسلَه عنه، وإنما سمِعه من خالدٍ الحذَّاءِ عن أبي قُلابةَ عن أبي المهلَّبِ عن عِمرانَ، قاله ابنُ المدينيِّ عن معاذِ بنِ معاذٍ عن أشعبَ عن محمَّدٍ عن خالدٍ الحذَّاءِ.

وأخرَج مسلمٌ لابنِ سيرينَ عن عِمرانَ حديثينِ آخرَينِ؛ أحدُهما فيه: «**أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ؛ فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ**»[٢]، ولم يَذْكُرْ فيه سَمَاعًا منه، والآخرُ: «**يَدْخُلُ الجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا**»[٣]، وليس فيه سماعُ محمدِ بنِ عمرانَ وهو يقولُ في غيرِ حديثٍ نُبِّئْتُ عن عِمرانَ، واللهُ أعلمُ، ولم يُخَرِّجِ البخاريُّ لابنِ سيرينَ عن عِمرانَ شيئًا»[٤].

(٩٧٧) قوله: «**أَنَّ رَجُلًا**» هو أبو مذكورٍ. [٢٠٢/ ب]

قوله: «**أَعْتَقَ غُلَامًا**» الغلامُ يعقوبُ.

قوله: «**ابنُ النَّحَّامِ**» كذا في جميعِ النُّسخِ، أي النحام، قالوا: وهو غَلَطٌ، وصوابُه: فاشتراه النحَّامُ؛ فإنَّ المشتريَ هو نُعيمٌ، وهو النحَّامُ؛ سُمِّيَ بذلك لقولِه ﷺ: «**دَخَلْتُ الجَنَّةَ، فَسَمِعْتُ فِيهِ نَحْمَةً لِنُعَيْمٍ**»، والنحمةُ: الصوتُ، وقيل: هي السَّعلَةُ، وقيل: النَّحْنَحَةُ[٥].

---

(١) «سنن أبي داود» (ح:٣٩٦٠)، و«السنن الكبرى للنسائي» (ح:٤٩٥٤).
(٢) رواه مسلم (١٦٧٣).
(٣) رواه مسلم (٢١٨).
(٤) «الإلزامات» (ص٢٨٨-٢٩٠).
(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٤٢).

(١٦٦٩) قولـه: «**وَمَحَيِّصَةَ بنَ مَسْعُودٍ**» (مُحَيِّصَة) و(حُويِّصَة) بتشديدِ الياءِ فيهما وتَخْفِيفِها، لغتانِ مشهورتان، أشهرُهما الأُولَى.

قوله: «**كُبْرَ، لِلْكُبْرِ فِي السِّنِّ**» (الكبر) منصوبٌ على إضمارِ يريدُ أو نحوُها، وفي بعضِ النسخِ: «**للكبرِ**» باللَّامِ، وهو صحيحٌ كما هنا.

قوله: «**فَقَالَ لَهُمْ: أَتَحْلِفُونَ...**» إلى آخرِه. كَيفَ عُرِضَتِ اليمينُ على الثلاثةِ، وإنما يَكُونُ اليمينُ للوارثِ خاصَّةً، والوارثُ عُبَيْدُ الرحمنِ، وهو أخو القتيلِ، وأما الآخَرَانِ فابْنَا عمِّه؛ لا ميراثَ لهما معَ وجودِ الأخِ؟

والجوابُ: أنه كان معلومًا عندَهم أن اليمينَ مختصٌّ بالوارثِ، فأطلقَ الخطابَ لهم؛ والمرادُ: مَن تَخْتَصُّ به اليمينُ؛ واحتَمل ذلك لكونِه معلومًا للمخاطَبين، كما سمِع كلامَ الجميعِ في صورةِ قتلِه، وكيفيَّةِ ما جرَى له، وإن كانت حقيقةُ الدعوى وقتَ الحاجةِ مختصَّةً بالوارثِ[1].

قوله: «**كَبِّرِ الكُبْرَاءَ**» الذي في النسخِ: «**كَبِّرِ الكُبْرَ**»، وهو جمعُ أكبرَ؛ مثلُ: أحمرُ وحمرُ.

قوله: «**بِرُمَّتِهِ**» الرُّمةُ بضمِّ الرَّاءِ: الحبلُ؛ والمرادُ هنا: الحبلُ الذي يُرْبَطُ به في رقبةِ القاتلِ، ويُسَلَّمُ إلى وليِّ القتيلِ. [٢٠٣/أ]

قوله: «**فَوَدَاهُ**» أي: أعطى ديَتَهُ، وهو بالتخفيفِ.

قوله: «**مِرْبَدٍ**» المربدُ بكسرِ الميمِ، وفتحِ الباءِ: الموضعُ الذي تَجْتَمِعُ فيه الإبلُ وتُحْبَسُ.

قوله: «**فَرَكَضَتْنِي**» أي: رفَسَتْنِي.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٤٦).

قولـه: «فِـي شَـرَبَةٍ» الشَّـرَبَةُ: حَفِيـرٌ يُـدَارُ حـولَ النَّخلـةِ لِيُشـرَبَ منـه، وهـو بفتـحِ الشـينِ المعجمَـةِ والـراءِ، والجمـعُ شَـرَبٌ؛ كثَمـرةٍ وثَمـرٍ.

قولـه: «حَدَّثَنَـا سَـعِيدُ بـنُ عُبَيـدٍ» (سعيدٌ) هـذا يُكَنَّـى أبـا الهذيـلِ، وأخـوه عقبةُ بـنُ عبيدٍ يُكَنَّـى أبـا الرَّحَّـالِ[1].

قولـه: «مِـنْ إِبِـلِ الصَّدَقَـةِ» قـال بعـضُ العلمـاءِ: هـو غَلَـطٌ مـن بعـضِ الـرُّواةِ؛ لأنَّ الصدقـةَ المفروضـةَ لا تُصْـرَفُ هـذا المصـرفَ، بـل هـي لأصنـافٍ سـمَّاهم اللهُ، وقـال أبـو إسـحاقَ المـروزيُّ مـن الشـافعيَّةِ: «يَجُـوزُ صرفُهـا[2] مـن إبـلِ الـزكاةِ؛ أخـذًا بظاهـرِ هـذا الحديـثِ»، وقـال جمهـورُ أصحـابِ الشـافعيِّ وغيرُهـم: معنـاه: اشـتَرَاها مـن إبـلِ الصدقـةِ بعـدَ أن ملَكُوهـا، ثـم دفعَهـا تَبَـرُّعًا إلـى أهـلِ القتيـلِ.

وحكـى القاضـي عـن بعـضِ العلمـاءِ أنـه يَجُـوزُ صـرفُ الـزكاةِ في المصالـحِ العامَّـةِ، وتـأوَّلَ هـذا الحديـثَ عليـه، وتأوَّلَـهُ بعضُهـم علـى أن أوليـاءَ القتيـلِ كانـوا مُحتاجيـن، ممَّـن يُبـاحُ لهـم الـزكاةُ، وهـذا باطـلٌ؛ لأن هـذا قـدرٌ كثيـرٌ لا يُدفـعُ إلـى الواحـدِ مـن الـزكاةِ، بخـلافِ أشـرافِ القبائـلِ، ولأنـه سـمَّاه دِيـةً.

وتأوَّلَـهُ بعضُهـم علـى أنـه دفعَـه مـن سـهمِ المؤلَّفـةِ مـن الـزكاةِ استئلافًا لليهـودِ، لعلَّهـم يُسلِمُـون، وهـو ضعيـفٌ؛ لأن الـزكاةَ لا يَجوزُ صرفُهـا إلـى كافـرٍ، فالمختـارُ ومـا حُكِـيَ عـن الجمهـورِ أنه اشْـتَرَاها مـن إبـلِ الصدقَةِ[3].

(١٦٧١) قولـه: «عُرَيْنَـةَ» بضـمِّ العيـنِ المهملـةِ، وفتـحِ الـرَّاءِ، وآخرُهـا نـونٌ، ثـم هـاءٌ؛ قبيلـةٌ معروفـةٌ. [٢٠٣/ ب]

---

(١) في «م»: المرجال. تحريف، والمثبت من مصادر ترجمته، انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣١٠).

(٢) في «م»: يصرفها، ولا تستقيم، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٤٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٤٨).

قولـه: «**فَاجْتَوَوْهَا**» اجتووا بالجيمِ، والمثنَّاةِ من فوقُ؛ أي: استوخَمُوا، كما في الروايةِ الأخرى، وهو مشتقٌّ من الجَوى؛ وهو داءٌ في الجوفِ.

قولـه: «**إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ**» هنا: «**إِبِلِ الصَّدَقَةِ**»، وفي غيرِ (م) أنها: لِقاحٌ للنبيِّ ﷺ، وكلاهما صحيحٌ؛ وكان بعضُ الإبلِ للصدقةِ، وبعضُها للنبيِّ ﷺ[١].

قولـه: «**وَأَبْوَالِهَا**» استدلَّ به أصحابُ مالكٍ وأحمدُ على أن بولَ ما يُؤْكَلُ لحمُه ورَوَثُهُ طاهران، وأجاب القائلون بالنجاسةِ بأن شُربَهم الأبوالَ كان للتَّداوِي، وهو جائزٌ بِكُلِّ النَّجاساتِ، سِوى الخمرِ والمُسْكِراتِ.

فإن قيل: كَيفَ أذِن لهم في شُربِ لبنِ الصدقةِ، فالجوابُ: أن ألبانَها للمُحْتَاجِينَ من المسلمين؛ وهؤلاء إذ ذاك كانُوا منهم[٢].

قولـه: «**بِلِقَاحٍ**» اللقاحُ جمعُ لِقحةٍ بكسرِ اللَّامِ وفتحِها: وهي الناقةُ ذاتُ الدَّرِّ.

قولـه: «**وَلَمْ يَحْسِمْهُمْ**» أي: لم يَكْوِهم، والحسمُ في اللُّغَةِ: كيُّ العرقِ بالنَّارِ؛ لينقَطِعَ الدَّمُ.

قولـه: «**المُومُ، وَهُوَ البِرْسَامُ**» (الموم) بضمِّ الميمِ، وإسكانِ الواوِ، و(البرسامُ) بكسرِ الباءِ؛ وهو نوعٌ من اختلالِ العقلِ، ويُطْلَقُ على ورمِ الرأسِ وورمِ الصدرِ، معرَّبٌ، وأصلُها سِرْيَانِيٌّ.

قوله: «**قَائِفًا**» القائفُ الذي يتَّبعُ الآثارَ يُمَيِّزُها.

---

(١) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٥٤).

(٢) المصدر السابق (١١/ ١٥٤).

(١٦٧٢) قوله: «**عَلَى أَوْضَاحٍ**» الأوضاحُ الحُلِيُّ، قال ابنُ هَرِمَةَ[1]:

أَلَـمْ تَـأْرَقْ لِـضَـوْءِ[2] الـبَـرْ ... قِ فِـي أَسْـحَـمَ[3] لَـمَّـاحِ
بِـأَعْـنَـاقِ نِـسَـاءِ الـهِـنْـ ... ـدِ قَدْ شِيبَتْ بِأَوْضَاحِ [٢٠٤/أ]

(١٦٧٣) قوله: «**قَالَ يَعْلَى**» قولُه هنا: أن يَعْلَى صاحبُ القصَّةِ، وفي الروايةِ الثانيةِ والثالثةِ: أن صاحبَ القصَّةِ أَجِيرُه لا يَعْلَى، قال الحفَّاظُ: الصحيحُ المعروفُ أن صاحبَ القصَّةِ أجيرُ يَعْلَى لا يَعْلَى، ويَحْتَمِلُ أنَّهُما قَضِيَّتَانِ لِيَعْلَى ولأجيرِه في وقتٍ أو وَقْتَيْنِ[4].

(١٦٧٤) قوله: «**ابنُ مُنْيَةَ أَوْ أُمَيَّةَ**» (منية) أم يَعْلَى، وقيل: جدَّتُه، وأما (أُمَيَّةُ) فهو أبوه؛ فيَصِحُّ أن يُقَالَ: ابنُ مُنْيَةَ وابنُ أميَّةَ.

(١٦٧٣) قوله: «**فَاسْتَعْدَى رَسُولَ اللهِ ﷺ**» (اسْتَعْدَى عَلَيْهِ) إذا رفَع أمرَه إليه لِيَنْصُرَه، وأَعْدَاه: نَصَرَه.

(١٦٧٥) قوله: «**أَنَّ أُخْتَ الرُّبَيِّعِ أُمَّ حَارِثَةَ جَرَحَتْ إِنْسَانًا**» في الحديثِ مخالَفةٌ لِمَا رَوَاه (خ) في صحيحِه من وجهين:

أحدُهما: أن هنا: أن الجاريةَ أختُ الربيعِ، وفي (خ): أنها الربيعُ بنفسِها، وقد علَّق: «**أَنَّ أُخْتَ الرُّبَيعِ جَرَحَتْ إِنْسَانًا**» في الديَّاتِ.

الثاني: أن هنا: الحالفُ أُمُّ الربيعِ بفتحِ الرَّاءِ، وفي (خ): أنسُ بنُ النضرِ.

قال العلماءُ: المعروفُ في الرِّواياتِ روايةُ (خ)، وقد ذكَرها من طرقِه الصحيحةِ، وكذا رَوَاه أصحابُ كتبِ السننِ، ولعلَّهُما قضيَّتانِ.

---

(١) البيتان من الهزج، وهما لا بن هرمة كما ذكر المصنف، انظر: «شعر ابن هرمة» (ص٩٤)، و«الحيوان للجاحظ» (٦/ ١٢٦).

(٢) في «م»: (تمنح بضوء)، والمثبت من مصادر التخريج.

(٣) في «م»: (في أنجم)، والمثبت من مصادر التخريج.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٦٠).

وأما الجارحةُ في روايةِ (خ) وأختُ الجارحةِ في (م): بضمِّ الراءِ، وفتحِ الباءِ الموحَّدَةِ، وتشديدِ الياءِ، وأما أُمُّ الرَّبيعِ الحالفُ هنا: فبفتحِ الراءِ، وكسرِ الباءِ، وتخفيفِ الياءِ[1].

قال الذهبيُّ في «تجريدِه»: «إنَّ أُمَّ الرَّبيعِ هي الرُّبَيِّعُ»[2].

قوله: «**الْقِصَاصَ، القِصَاصَ**» منصوبان؛ أي: أدُّوا القصاصَ، وسلِّمُوه إلى مستحِقِّه.

قوله: «**أُمُّ الرَّبيعِ**» بفتحِ الرَّاءِ، ضبَطَها الشيخُ محيي الدينِ[3]. [٢٠٤/ ب]

(١٦٧٧) قوله: «**كِفْلٌ**» بكسرِ الكافِ؛ الجزءُ والنصيبُ، وقال الخليلُ: «الضِّعفُ»[4].

(١٦٧٨) قوله: «**أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ**» ليس هذا مخالفًا لما في السُّنَنِ: «**أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبْدُ صَلَاتُهُ**»؛ لأن هذا الثاني فيما بينَ العبدِ وبينَ اللهِ، والذي في الأصلِ فيما بينَ العبادِ.

(١٦٧٩) قوله: «**عَنْ أَبِي بَكْرَةَ**» قال الرشيدُ: «اسمُه عبدُ الرحمنِ، ثقةٌ، متَّفَقٌ عليه، بيَّن ذلك عبدُ اللهِ ابنُ عونٍ وغيرُه في رِوَايتِهِم لهذا الحديثِ عن أيُّوبَ.

وبنو أبي بكرةَ ستَّةٌ -فيما ذكَر ابنُ المَدِينيِّ: عبدُ الرحمنِ[5]، ومسلمٌ[6]، وعبدُ العزيزِ[7]، ويزيدُ، وعبيدُ اللهِ، وداودُ، وزاد غيرُه: كَيِّسَةَ[8] بنتُ أبي بكرةَ؛ وهي بفتحِ الكافِ، وتشديدِ الياءِ المثنَّاةِ تحتُ، وسينٍ مهملةٍ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٦٣).
(٢) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/ ٣١٩).
(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٦٣).
(٤) «العين» (٥/ ٣٧٣).
(٥) كُتِب فوقه في «م»: (ع).
(٦) كُتِب فوقه في «م»: (م د ت س).
(٧) كُتِب فوقه في «م»: (م د ت ق).
(٨) كُتِب فوقها في «م»: (د).

إلى أن قال: «فأمَّا عبدُ الرحمنِ فاتَّفقا على إخراجِ حديثِه عن أبيهِ، وأما مسلمٌ[1] فانفردَ به مسلمٌ، وأما عبدُ العزيزِ فأخرَجَ له (د ت ق)، وأما كَيِّسةُ فأخرَجَ لها (د) عن أبيها، والباقُون لم يُخَرَّجْ لهم شيءٌ في الكتبِ الستَّةِ فيما أعلَمُ.

وقد ذكَر عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ كَيِّسةَ هذه، وقيَّدها كما ذكَرنا إلا أنه قال بإسكانِ الياءِ، وبالتشديدِ قيَّدها الأميرُ، وذكَر أن غيرَ ذلك تصحيفٌ»[2] انتهى.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وعبدُ العزيزِ أخرَجَ له (م) أيضًا، والباقي كما ذكَر، واللهُ أعلَمُ».

قوله: «**ذُو القَعْدَةِ وَذُو الحِجَّةِ**» بفتحِ القافِ والحاءِ وكسرِهما، والأفصحُ فتحُ القافِ وكسرِ الحاءِ.

قوله: «**وَأَخَذَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ**» هو أبو بكرةَ، وشاهدُه في «مستخرجِ» الإسماعيليِّ [٢٠٥/ أ] من حديثِه، قال: «**خَطَبَ رَسُولُ اللهِ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، فَأَمْسَكْتُ أَنَا بِخُطَامِهَا أَوْ بِزِمَامِهَا**».

قوله: «**ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ...**» إلى آخرِه. قال الدارقطنيُّ: «هذا الكلامُ وهمٌ من ابنِ عونٍ فيما يُقالُ، وإنما رَوَاه ابنُ سيرينَ عن أنسٍ، قاله أيُّوبُ عنه، قال: فقد أخرَجَ البخاريُّ حديثَ ابنِ عونٍ ولم يُخَرِّجْ هذا الكلامَ فيه، فقطَعه[3]، ولعلَّه عندَه أنه وَهِمَ»[4].

---

(١) هو مسلم بن أبي بكرة المذكور آنفًا، في تعداده أبناء أبي بكرة.

(٢) «غرر الفوائد» (ص٢٦٦-٢٦٨).

(٣) في «الإلزامات»: قطعه.

(٤) «الإلزامات» (ص٣٥٢).

قال القاضي: «والأشبهُ أن هذه الزيادةَ إنما هي في حديثٍ آخرَ في خطبةِ عيدِ الأضحى؛ فوهِم فيها الرَّاوي، فذكَرها مضمومةً في خطبةِ الحجَّةِ[١]، أو هما حديثانِ ضُمَّ أحدُهُما[٢] إلى الآخرِ، وقد ذكَر (م) بعدَ هذا في كتابِ الضَّحايا من حديثِ أيُّوبَ وهشام عن ابنِ سيرينَ عن أنسٍ «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى، ثُمَّ خَطَبَ فَأَمَرَ مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ**»، ثم قال في آخرِ الحديثِ: «**وَانْكَفَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَذَبَحَهُمَا، فَقَامَ النَّاسُ إِلَى غُنَيمَةٍ فَتَوَزَّعُوهَا**»، فهذا هو الصحيحُ، وهو رافعٌ[٣] للإشكالِ»[٤].

(وَانْكَفَأَ): أي: انْقلَبَ.

قوله: «**وَإِلَى جُزَيْعَةٍ**» الجزيعةُ بالزَّاي تصغيرُ جزعةٍ؛ وهي القطعةُ من الغنَم، ورَوَاه بعضُهم بفتحِ الجيمِ وكسرِ الزَّاي، وكلُّهُ صحيحٌ، والأوَّلُ المشهورُ.

(١٦٨٠) قوله: «**نَخْتَبِطُ**» نجمعُ الخَبْطَ، وهو ورقُ الثمرِ، بأن يَضْرِبَ الشجرةَ بالعَصَى؛ فيسقُطَ ورقُها، فيجمعَه علفًا.

قوله: «**عَلَى قَرْنِهِ**» القرنُ جانبُ الرأسِ. [٢٠٥/ ب]

قوله: «**إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ**» الصحيحُ في تأويلِه أنه مثلُه؛ أي: في أنه لا فضلَ ولا منَّةَ لأحدِهما على الآخرِ؛ لأنه استوفَى حقَّه منه، بخلافِ ما لو عفَا، فإنه كان له الفضلُ والمنَّةُ وجزيلُ ثوابِ الآخرةِ؛ فهو مثلُه في أنه قاتلٌ، وإنِ اختلَفا في التَّحريمِ والإباحةِ.

---

(١) كذا في «م»، وفي «إكمال الكمال» (٥/ ٤٨٤): (الحج).

(٢) قوله: أحدهما. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٧١).

(٣) في «م»: (رفع). والمثبت من «إكمال المعلم» (٥/ ٤٨٤).

(٤) «إكمال المعلم» (٥/ ٤٨٤).

قوله: «**أَمَا تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ**» قيل معناه: يَتحَمَّلُ إثمَ المقتولِ؛ لإتلافِه مُهجتَه، وإثمَ الوليِّ؛ لكونِه فجعَه في أخيهِ، ويكُونُ قد أُوحِيَ إليه عليه السلام بذلك في هذا الرجلِ خاصَّةً.

ويَحْتَمِلُ أن معناه: يَكُونُ عفُوُك عنه سببًا لسقوطِ إثمِكَ وإثمِ صاحبِكَ المقتولِ، والمرادُ إثمُهُما السابقُ بمعاصٍ لهما متقدِّمةٌ، ولا تعلُّقَ لها بهذا القاتلِ؛ فيَكُونُ معنى: «يَبُوءُ» يَسْقُطُ وأطلَق عليه هذا اللفظَ مجازًا قاله النوويُّ[1].

قال ابنُ قيِّمِ الجوزيَّةِ في «معالمِ الموقِّعين» في آخرِه: «فإثمُ الوليِّ مظلمتُه بقتلِ أخيهِ، وإثمُ المقتولِ إراقةُ دمِه، وليس المرادُ أنه يَحْمَلُ خَطَايَاكَ وخَطَايَا أَخِيكَ، واللهُ أعلمُ»[2].

قوله: «**الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ**» ليس المرادُ في هذين، وكَيْفَ تَصِحُّ إرادتُهُما معَ أنه إنما أخذَه بأمرِه عليه السلام، بل المرادُ غيرُهما، وهو إذا التَقَى المُسلِمَانِ بسيَفَيْهِما في المقاتَلَةِ المحرَّمةِ، والمرادُ التعريضُ.

قوله: «**أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا**» اسمُ المرأةِ ذاتِ الجنينِ: مُلَيكَةُ بنتُ عويمرٍ، والضاربةُ يُقالُ لها: أُمُّ عَفيفٍ بنتُ مسروحٍ، وكذا في «غوامض» عبدِ الغنيِّ[3]، والرجلُ حَمَلُ[4] مَعرُوفٌ، وفي النسائيِّ[5] تسميةُ المرأتينِ عنِ ابنِ عبَّاسٍ كذا قاله النوويُّ[6]، فاعلَمْهُ. [٢٠٦/أ]

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٧٣).

(٢) «إعلام الموقعين» (٤/ ٢٠٧).

(٣) «الغوامض والمبهمات» (ص١٣٤).

(٤) يعني حمل بن مالك.

(٥) «سنن النسائي» (٤٨٢٨).

(٦) لم أجد النووي ذكر ذلك، فلعله أراد شيخه ابن الملقن فقد ذكره في «التوضيح» (٣٠/ ٥٠٣).

(١٦٨١) قوله: «**بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ**» هو بتنوينِ (غرَّةٍ)، وكذا قيَّده العلماءُ.

قال القاضي: «الروايةُ فيه: (غرة) بالتنوينِ، وما بعدَه بدلٌ منه»، قال: «ورَوَاه بعضُهم بالإضافةِ، والأوَّلُ أوجهُ وأقيسُ»[١]، كذا قال ابنُ قُرْقُولَ أن الصوابَ روايةُ التنوينِ[٢]، وفي (خ) ما يؤيِّدُه، وهو: «**قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالْغُرَّةِ عَبْدًا أَوْ أَمَةً**»[٣].

قوله: «**أَوْ أَمَةٍ**» وجاء في بعضِ الرِّواياتِ في غيرِ الصحيحِ: «**بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ أَوْ فَرَسٍ أَوْ بَغْلٍ**»، وهي روايةٌ باطلةٌ، وقد أخذ بها بعضُ السلفِ[٤].

قوله: «**لِحْيَانَ**» بكسرِ اللَّامِ المشهورُ، ويَجُوزُ فتحُها، ولحيانُ بطنٌ من هذيلٍ.

قوله: «**قُضِيَ عَلَيْهَا**» (على) بمعنى اللَّامِ.

قوله: «**عَلَى عَصَبَتِهَا**» أي: عصبةِ القاتلةِ.

قوله: «**حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ**» نَسبَ حَمَلًا إلى جدِّهِ، وهو حَمَلُ بنُ مالكِ بنِ النابغةِ.

قوله: «**يُطَلُّ**» قال الخَطَّابِيُّ: «عامَّةُ المُحَدِّثينَ يَرونَه: (بطل) من البطلانِ، ورَوَاه بعضُهم: (يُطَلُّ) أي: يُهدَرُ، وهو خيرٌ في هذا الموضعِ»[٥].

---

(١) «إكمال المعلم» (٥/ ٤٨٩).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/ ١٣٧).

(٣) «صحيح البخاري» (٦٥٠٩).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٧٦).

(٥) «غريب الحديث» (٣/ ٢٥١).

قوله: «**إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ، مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ**» قال النوويُّ حكايةً عن العُلماءِ: «إنَّما ذمَّ الشارعُ سجعَه لوجهين:

أحدُهما: أنه عارَض به حكمَ الشرعِ ورَام إبطالَه. **والثاني**: تكَلُّفُه في مخاطبَتِه، وهذان الوجهانِ من السجعِ مذمومَان، بخلافِ غيرِه من السجعِ، الذي ليس فيه هذا، بل هو حسنٌ»[1] انتهى معناه.

(١٦٨٥) قوله: «**حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمَةَ**» قال الدارقطنيُّ: «هذا وهِمَ فيه وكيعٌ، وخالَفه أصحابُ هشامٍ؛ ابنُ وهبٍ، وزائدةُ، [٢٠٦/ ب] وأبو معاويةَ، وعبيدُ اللهِ بنُ موسى، وأبو أسامةَ؛ فلم يَذْكُروا المِسورَ، وهو الصوابُ.

وفي حديثِ هشامٍ عن أبيه: سَمِع المغيرةُ، وكذا قال أبو الزِّنادِ عن عُروةَ عن المغيرةِ، ولم يُخَرِّجْ مسلمٌ[2] غيرَ حديثِ وكيعٍ، وهو وَهْمٌ، وأخرَج البخاريُّ أحاديثَ مَن خالَفَه، وأتى بالصوابِ»[3].

(١٦٨٩) قوله: «**فِي إِمْلَاصِ المَرْأَةِ**» قال النوويُّ: «(مِلاص) كذا في نسخ (م) بكسرِ الميمِ، وتخفيفِ اللَّامِ، وبصادٍ مهملةٍ، وهو جنينُ المرأةِ»، قال: «والمعروفُ في اللُّغةِ (إملاص) بهمزةٍ مكسورةٍ»[4].

(١٦٨٦) قوله: «**وَعَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ**» في «الأطراف» للمِزِّيِّ كما هنا، «وعبدُ اللهِ» مُكبَّرًا[5]، وقال بعضُ الحفَّاظِ: صوابُه مصغَّرٌ، وقد رَوى مسلمٌ للمكبَّرِ مقرونًا، وهنا هو مقرونٌ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٧٨).

(٢) في «م»: «هشام». والمثبت من «الإلزامات» (ص٣٥٠).

(٣) «الإلزامات» (ص٣٥٠).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٨٠).

(٥) في المطبوع من «صحيح مسلم» (٣/ ١٣١٤)، و«تحفة الأشراف» (٦/ ٥٥): (عبيد الله) مصغرًا.

(١٦٨٨) قوله: «حِبُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ» (حِبُّ) بكسرِ الحاءِ؛ أي: محبوبُه.

قوله: «كَانَتِ امْرَأَةٌ» اسمُ المرأةِ فاطمةُ بنتُ أبي الأسودِ، أو ابنِ الأسودِ، وقيل: بنتُ الأسودِ بنِ عبدِ الأسدِ(١).

قوله: «تَسْتَعِيرُ المَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ...» إلى آخره. قال العلماءُ: المرادُ أنها قُطِعَتْ بالسرقةِ، وإنما ذُكِرَتِ العاريةُ تعريفًا لها ووصفًا، لا أنها سببُ القطعِ.

وقد ذكَر (م) هذا الحديثَ في سائرِ الطرقِ المصرِّحةِ بأنها سرَقت، وقُطِعَتْ بسببِ السَّرِقةِ؛ فتعيَّن حملُ هذه الروايةِ على ذلك جمعًا بينَ الرواياتِ، [٢٠٧/ أ] فإنها قصَّةٌ واحدةٌ مع أن جماعةً من الأئمَّةِ قالُوا: إن هذه الروايةَ شاذَّةٌ؛ لأنها مخالفةٌ لجماهيرِ الرُّواةِ، والشاذُّ لا يُعمَلُ به.

قال العلماءُ: وإنما لم يَذْكُرِ السرقةَ في هذه الروايةِ؛ لأنَّ المقصودَ منها عندَ الراوي ذِكرُ منعِ الشفاعةِ في الحدودِ لا الإخبارِ عن السرقةِ، قال جماهيرُ العلماءِ وفقهاءِ الأمصارِ: لا قطعَ على من جَحَدَ العاريةَ، وتأوَّلُوا هذا الحديثَ بنحوِ ما ذكرتُه، وقال أحمدُ وإسحاقُ: يَجِبُ القطعُ في ذلك، انتهى كلامُ النوويِّ رحمه الله(٢).

وأبعدُ عن التأويلِ ممَّا ذكَره، ما رَوَاه (س) بسندٍ صحيحٍ: «أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الحُلِيَّ، ثُمَّ تُمْسِكُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لِتَتُبْ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَتَرُدَّ مَا تَأْخُذُ عَلَى القَوْمِ»، ثم قال: «قُمْ يَا بِلَالُ فَخُذْ بِيَدِهَا فَاقْطَعْهَا»(٣).

(١) انظر: «التوضيح» (٣١/ ٦١).
(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٨٨).
(٣) «سنن النسائي» (ح:٤٨٨٩)، و(ح:٤٨٩٠).

وما رَوَاه أيضًا عبدُ الرزَّاقِ: «**أَنَّ امْرَأَةً اسْتَعَارَتْ مِنِ امْرَأَةٍ حُلِيًّا، فَسَأَلَتْهَا حُلِيَّهَا، فَأَنْكَرَتْ أَنْ تَكُونَ اسْتَعَارَتْهُ، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَدَعَاهَا، فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا اسْتَعَرْتُ مِنْهَا شَيْئًا، فَقَالَ: اذْهَبُوا فَخُذُوهُ مِنْ تَحْتِ فِرَاشِهَا، فَأُخِذَ، وَأَمَرَ بِهَا فَقُطِعَتْ**» رَوَاه عبدُ الرزَّاقِ بسندٍ على شرطَيهِما[1].

(١٦٩٠) قوله: «**فَقَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا**» إشارةٌ إلى قولِه تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾[2].

قوله: «**الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ**» اختلَف العلماءُ في جَلدِ الثيِّبِ معَ رجمِه؛ فقالت طائفةٌ: يَجِبُ الجمعُ بينَهُما، وبه قال عليُّ بنُ أبي طالبٍ والحسنُ بنُ راهويهِ، وداودُ، وبعضُ [٢٠٧/ ب] أصحابِ الشافعيِّ، وقال الجماهيرُ: الواجبُ الرجمُ وحدَه.

وحكى القاضي عن طائفةٍ من أهلِ الحديثِ أنه يَجِبُ الجمعُ إذا كان الزاني شيخًا ثيِّبًا، فإن كان شابًّا ثيِّبًا اقتصر على الرجمِ، وهذا مذهبٌ باطلٌ كما قاله النوويُّ، وحُجَّةُ الجمهورِ اقتصارُه عليه السلام على الرجمِ في أحاديثَ كثيرةٍ منها قصَّةُ ماعزٍ والغامديَّةِ، وقصَّةُ أُنَيسٍ في قولِه: «**اغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا**» قالوا: وحديثُ الجمعِ بينَ الجلدِ والرجمِ منسوخٌ، فإنه كان في أوَّلِ الأمرِ، كذا قالوا[3].

قوله: «**كُرِبَ لِذَلِكَ، وَتَرَبَّدَ لَهُ**» (كُرِبَ) بضمِّ الكافِ وكسرِ الراءِ، و(تربَّدَ وجهُه) أي: عَلَتْهُ غَبَرَةٌ، والتربُّدُ: تغيُّرُ البياضِ إلى السوادِ، وإنما حصَلَ ذلك لِعِظَمِ موقعِ الوحيِ.

---

(١) «مصنف عبد الرزاق» (ح:١٨٨٣٢).

(٢) سورة النساء، الآية (١٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٨٩).

(١٦٩١) قولـه: «آيَـةُ الرَّجْـم» أراد بها: «الشَّـيْخُ وَالشَّـيْخَةُ إِذَا زَنَيَـا فَارْجُمُوهُمَـا البَتَّـةَ» وهـذا ممـا نُسِـخَ لفظُـه، وبقِـيَ حكمُـه، وقـد وقَـع نسخُ لفظٍ دونَ حكمٍ، وقد وقَع نسخُهما جميعًا، فما نُسِخَ لفظُه ليس لـه حكمُ القرآنِ في تحريمِه على الجُنُبِ، وكانت هـذه الآيـةُ في سـورةِ الأحـزابِ، كما أخرَجَه غيرُ واحدٍ.

قولـه: «أَوْ كَانَ الحَبَلُ والِاعْتِرَافُ» أما (الحَبَلُ) وحدَه؛ فمذهبُ عمرَ وحدَه وجوبُ الحدِّ به إذا لم يَكُنْ لها زوجٌ أو سيِّدٌ، وتابَعَهُ مالكٌ وأصحابُه؛ فقالوا: «إذا حَبِلَتْ، ولا يُعلَمُ لها زوجٌ ولا سيِّدٌ، ولا عرَفنا إكراهَها؛ لزِمَها الحدُّ، إلا أن تَكُونَ غريبةً طارئةً وتدَّعِي أنه مِن زوجٍ أو سيِّدٍ، قالوا: ولا تُقبَلُ دَعْوَاها الإكراهَ، إذا لم تَقُمْ بذلك مستغيثةً عندَ الإكراهِ قبلَ ظهورِ الحملِ».

وقال الشافعيُّ وأبو حنيفةَ والجماهيرُ: «لا حدَّ عليها بمجرَّدِ الحَبَلِ، سواءٌ كان لها زوجٌ أو سيِّدٌ أم لا، سواءٌ الغريبةُ وغيرُها، [٢٠٨/ أ] وسواءٌ ادَّعَتِ الإكراهَ أم سكَتَتْ، فلا حدَّ عليها مطلقًا، إلا ببيِّنةٍ أو اعترافٍ؛ لأنَّ الحدودَ تَسْقُطُ بالشبُهاتِ»(١).

قولـه: «حَتَّى ثَنَى» قال النوويُّ: «هو بتخفيفِ النونِ؛ أي: كرَّرَه أربعَ مرَّاتٍ»(٢).

قوله: «أَذْلَقَتْهُ» بالذالِ المعجَمةِ والقافِ؛ أي: أصابَتْه بحدِّها.

قولـه: «وَرَوَاهُ اللَّيْـثُ أَيْضًـا» قال الرشيدُ عندَ قولِ (م) هذا: «وهذا أيضًا حديثٌ متَّصلٌ في الصحيحين من طرقٍ عن الزُّهريِّ، ورَوَاه (م)

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٩٢).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٩٣).

عن عبدِ الملكِ بنِ شعيبِ بنِ الليثِ عن أبيهِ عن جدِّهِ عن عُقيلٍ عن الزُّهريِّ، بإسنادِه المذكورِ مُتَّصِلًا.

ثم قال: ورَوَاه اللَّيثُ أيضًا عن عبدِ الرحمنِ بنِ خالدِ بنِ مُسافرٍ عن ابنِ شهابٍ بهذا الإسنادِ مثلَه».

ثم قال: «إن عبدَ الرَّحمنِ بنِ خالدٍ هذا ليس من شرطِ مسلمٍ، فلا يَلْزَمُهُ إخراجُ حديثِه، وإن كان ثقةً أخرَج له (خ) في صحيحِه واحتجَّ بحديثِه، إلَّا أن لكلِّ واحدٍ منهُما اجتهادًا يَرْجِعُ إليه، وانتقادًا في الرجالِ يُعَوَّلُ عليه، ومعَ ذلك فالحديثُ متَّصِلٌ في صحيحِ (خ) من طريقِ الليثِ بنِ سعدٍ عن عبدِ الرحمنِ بنِ خالدٍ ...» ثم ساق سنَدَه إلى صحيحِ (خ)، وذكَر الحديثَ.

والرجلُ المُبهمُ اسمُه في هذا الحديثِ هو ماعزُ بنُ مالكٍ الأسلميُّ، وقد جاء مسمًّى هكذا في الصحيحِ من حديثِ أبي سعيدٍ وبريدةَ بنِ الحصيبِ وغيرِهما، وذكَر بعضُ العُلماءِ أنه لا خِلافَ بينَ أصحابِ الحديثِ في ذلك.

وقيل: إن ماعزًا لَقَبٌ، واسمُه عُريبُ بنُ مالكٍ، حكَى ذلك الحافظُ أبو القاسمِ خلفُ بنُ عبدِ الملكِ القرطبيُّ، وعزَاه إلى الحافظينِ أبي عليِّ بنِ السَّكَنِ وأبي الوليدِ الفرضيِّ، واللهُ أعلمُ[1].

وتِجاهَ هذا الكلامِ بخطِّ الرشيدِ: «هكذا وجدتُ [٢٠٨/ ب] هذا الاسمَ من كتابِ[2] «غوامضِ الأسماءِ» لابن بَشكُوالَ ليس في النسخةِ التي رأيتُها منه تقييدٌ»[3].

---

(١) «غرر الفوائد» (ص١٧٠-١٧٣).

(٢) كتب فوقه في «م»: كذا، ثم كتب بهامش المخطوط: «لعله: في كتاب».

(٣) انظر: «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٢٠٤).

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وأنا أيضًا رأيتُه في نسخةٍ كذلك».

ثم قال: «قال الرشيدُ: وقولُ الزُّهريِّ: «**فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ**» يَدْخُلُ في بابِ المقطوعِ على مذهبِ مَن يَرَى ذلك كما تقدَّم بيانُه، ويَحْتَمِلُ أن يَكُونَ المُخبِرُ للزُّهريِّ هو أبو سَلَمَةَ بنُ عبدِ الرحمنِ؛ لأن مسلمًا أخرَج بعدَ حديثِ عُقيلٍ عن الزُّهريِّ الذي ذكرناه أوَّلًا حديثَ يونسَ ومعمرٍ وغيرِهما عن أبي سلمةَ عن جابرٍ عن النبيِّ عليه السلام، وقال نحوَ[١] حديثِ عُقيلٍ عن الزُّهريِّ عن سعيدٍ وأبي سلمَةَ عن أبي هريرةَ، واللهُ أعلَمُ»[٢].

(١٦٩٢) قوله: «**أَعْضَلُ**» بالضادِ المعجمةِ؛ أي: مُشتَدُّ الخلقِ.

قوله: «**الأَخِرُ**» بهمزةٍ مقصورةٍ، وخاءٍ معجمةٍ مكسورةٍ؛ أي: الأرذلُ والأبعدُ والأدنى، وقيل: اللئيمُ، وقيل: الشقيُّ[٣].

قوله: «**لَهُ نَبِيبٌ**» هو صوتُ النفسِ عندَ السعارِ[٤].

قوله: «**الكُثْبَةَ**» القليلُ من اللَّبنِ وغيرِه.

قوله: «**ذِي عَضَلَاتٍ**» العضلةُ: كلُّ لحمةٍ صُلبةٍ.

قوله: «**يَنِبُّ**» بفتحِ المثنَّاةِ تحتُ، وكسرِ النونِ، وتشديدِ الموحَّدةِ.

(١٦٩٣) قوله: «**لِمَاعِزٍ: أَحَقٌّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟**» كذا وقَع، والمشهورُ في باقي الرواياتِ: «**أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ، فَقَالَ طَهِّرْنِي**»، قالوا: لا تناقضَ؛ فيكُونُ قد جِيءَ به إلى النبيِّ عليه السلام من غيرِ استدعاءٍ من النبيِّ ﷺ.

---

(١) قوله: وقال نحو. في «م»: «قال ونحو»، انظر «غرر الفوائد المجموعة» (ص١٧٤).

(٢) انظر: «غرر الفوائد» (ص١٧٤-١٧٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٩٥).

(٤) كذا في «م»: «السعار»، وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٩٥): السفاد، والسفاد قريب المعنى من السعار.

وقد جاء في غيرِ (م) أن قومَه أرسلُوه، فقال النبيُّ ﷺ [٢٠٩ / أ] للذي أرسَله: «**لَوْ سَتَرْتَهُ بِثَوْبِكَ يَا هَذَا لَكَانَ خَيْرًا لَكَ**»، فقال النبيُّ ﷺ لماعزٍ بعدَ أن ذَكَرُوا له الذين حضَرُوا ما جرَى له: «**أَحَقٌّ مَا بَلَغَنِي...؟**» إلى آخرِه(١).

(١٦٩٤) قوله: «**وَالخَزَفِ**» هو فِلَقُ الفَخَّارِ.

قوله: «**بِجَلامِيدَ**» الجلاميدُ الحجارةُ الكبارُ، واحدُها جلمدٌ وجلمودٌ، الأوَّلُ بفتحِ الجيمِ والميمِ، والثاني بضمِّ الجيمِ.

قوله: «**حَتَّى سَكَتَ**» المشهورُ في الرِّواياتِ: «**سَكَبَ**» بالباءِ، ورَوَاه بعضُهم بالنونِ، والأوَّلُ أصوبُ، ومعناهُما مات.

قوله: «**فَمَا اسْتَغْفَرَ لَهُ وَلا سَبَّهُ**» أما تركُ السبِّ؛ فلأنَّ الحدَّ كفَّارةٌ، وأما تَرْكُ الاستغفارِ؛ فلِئَلَّا يَغْتَرَّ غيرُه، فيقَعَ في الزِّنى اتِّكالًا على استغفارِه عليه السلام.

(١٦٩٥) قوله: «**حَدَّثَنَا يَعْلَى بنُ الحَارِثِ المُحَارِبِيُّ عَنْ غَيْلَانَ**» ذكَر النسائيُّ في كتابِ الرجمِ فقال: «**حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: ثَنَا يَحْيَى بنُ يَعْلَى بنِ الحَارِثِ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا غَيْلَانُ بنُ جَامِعٍ**» وقال عبدُ الغنيِّ الحافظُ: «كذا في نسخةِ الوزيرِ كما في نسخةِ أبي العلاءِ بنِ ماهانَ عن غيلانَ نفسِه، ولم يَذْكُرْ بينَهُما أبا يَعْلَى في تعليقِ ابنِ السكنِ.

قال: ورِوَايَتُه في غيرِ رِوايةِ مسلم هذا إلَّا أن عبدَ الرحمنِ ذكَره عن إبراهيمَ بنِ يعقوبَ عن يحيى عن أبيه عن غيلانَ، واللهُ أعلَمُ بسرِّ هذا الحديثِ».

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٩٦-١٩٧).

وقال البخاريُّ في «التاريخِ»: «يحيى بنُ يعلَى سمِع أباه وزائدةَ بنَ قُدامةَ»، والوزيرُ الذي أشار إليه عبدُ الغنيِّ هو أبو الفضلِ جعفرُ بنُ الفضلِ بنِ جعفرِ بنِ ..[1].

وأخرَج أبو داودَ [٢٠٩/ ب] في «سننه» عن محمدِ بنِ أبي بكرةَ بنِ أبي شيبةَ عن يحيى بنِ يعلَى بنِ الحارثِ عن أبيهِ عن غَيلانَ بالإسنادِ المتقدِّمِ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنْكَهَ مَاعِزًا فَقَطْ**»[2] وكأنه طرفٌ من هذا الحديثِ، فثَبت اتِّصالُه من الوجهينِ المذكورينِ؛ أعني من (س د)، واللهُ أعلمُ[3].

قوله: «**جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ**» اسمُها سُبَيْعَةُ، وقيل: أميَّةُ، ذكَرهما الخطيبُ[4].

قوله: «**مِنْ غَامِدٍ**» (غامد) بالغينِ المعجمةِ، والدالِ المهملةِ: بطنٌ من جهينةَ.

قوله: «**بَشِيرُ بنُ الْمُهَاجِرِ**» (بشير) بفتحِ الموحَّدةِ، وكسرِ الشينِ المعجَمةِ، ثم مثنَّاةٍ تحتُ ساكنةٍ، روَى عن عكرمةَ وابنِ بُريدةَ، وعنه أبو نُعيمٍ وخلَّادُ بنُ يحيى وطائفةٌ، فيه شيءٌ.

قال (س): «ليسَ به بأسٌ»[5]، وقال أحمدُ: «مُنكَرُ الحديثِ، يَجِيءُ بالعجبِ»[6]، وقال أبو حاتمٍ: «لا يُحْتَجُّ به»[7]، وقال ابنُ عديٍّ: «فيه بعضُ الضعفِ»[8].

---

(١) بياض في «م» بمقدار كلمة واحدة. وهو جعفر بن الفضل بن جعفر بن محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات البغدادي، ابن حنزابة. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٧/ ١٦٦).

(٢) «سنن أبي داود» (٤٤٣٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٢٠٠).

(٤) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٥/ ٣٦١) وفيه: واسم هذه المرأة: سبيعة، وقيل: ابنة فرج.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٤/ ١٧٧). وفي «الضعفاء والمتروكون» (ترجمة ٨١): ليس بالقوي.

(٦) انظر «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧٩).

(٧) «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧٩).

(٨) «الكامل في ضعفاء الرجال» (ترجمة ٢٥٨).

وقال (خ): «رَأَى أنسًا، حَدَّثَنِي خَلَّادٌ، ثَنَا بَشِيرُ بنُ المُهَاجِرِ، فَسَمِعْتُ ابْنَ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: رَأْسُ مِائَةِ سَنَةٍ يَبْعَثُ اللهُ رِيحًا بَارِدَةً يَقْبِضُ فِيهَا رُوحَ كُلِّ مُسْلِمٍ»[1].

قوله: «حُفِرَ لَهُ حُفْرَةٌ» قال ابنُ قَيِّمِ الجوزيَّةِ في أواخرِ «معاليم الموقِّعين»: «هي غلَطٌ من روايةِ بشيرِ بنِ المهاجرِ، والثِّقَةُ قد يَغْلَطُ على أن أحمدَ وأبا حاتمٍ الرازيَّ قد تكلَّما فيه، وإنما حصَل الوهمُ من حفرةِ الغامديَّةِ فسَرى إلى ماعزٍ، واللهُ أعلَمُ»[2].

قوله: «إِمَّا لَا» بِكَسْرِ هَمْزَةِ (إِمَّا)، وتشديدِ الميمِ، وبالإمالةِ؛ ومعناه: إذا أبيتِ أن تَسْتُرِي على نفسِكِ وتَتُوبِي وتَرْجِعي عن قولِكِ، فاذهَبي حتَّى تَلِدِي، فتُرجَمِي بعدَ ذلك، وتقدَّم الكلامُ على هذه اللفظةِ قبلَ ذلك. [٢١٠/أ]

قوله[3]: «فَتَنَضَّحَ» رُوِي بالحاءِ المهملَةِ، وبالخاءِ المعجمةِ، والأكثرونَ على الإهمالِ؛ ترشَّش وانصَبَّ.

(١٦٩٧) قوله: «إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا» العسيفُ: الأجيرُ.

قوله: «وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ» هو ابنُ الضحَّاكِ الأسلميُّ، معدودٌ في الشاميِّينَ، وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «هو أُنَيسُ بنُ مرثدٍ»، والأوَّلُ الصحيحُ المشهورُ، تُوُفِّيَ الثاني سنةَ عشرين[4].

---

(١) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٠١-١٠٢).

(٢) «إعلام الموقعين» (٤/ ٢٨١).

(٣) كتب بحاشية «م»: الثاني والعشرون من التعليق على مسلم.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٢٠٧).

(١٦٩٩) قوله: «**وَيَهُودِيَّةٍ**» قال السُّهيليُّ: «هذه اليهوديةُ اسمُها بَرَّةٌ»[١].

قوله: «**وَنُحَمِّمُهُمَا**» أي: نسوِّدُ وجوهَهُما بالحُمَمِ بضمِّ الحاءِ المهملةِ، وفتحِ الميمِ؛ وهو الفحمُ، وهذه الروايةُ ضعيفةٌ؛ لأنه قال قبْلَها: «**نُسَوِّدُ وُجُوهَهُمَا**»، وروايةُ: «**نُحَمِّلُهُمَا**» أي: نَحْمِلُهُما على جملٍ جُملةً، و«**نُجَمِّلُهُما**» أي: على جملٍ، أقوى من التي في الأصلِ.

قوله: «**وَضَعَ الفَتَى الَّذِي يَقْرَأُ**» هو عبدُ اللهِ بنُ صُورِيَّا، قيل: إنه أسلَم، ذكَره السُّهيليُّ عن النقاشِ[٢]، واللهُ أعلمُ، كذا سمَّاهُ ابنُ بَشْكُوالَ[٣].

(١٧٠١) قوله: «**وَامْرَأَتَهُ**» أي: صاحبَتَه التي زنَى بها.

(١٧٠٣) قوله: «**وَلا يُثَرِّبْ**» التَّثريبُ: التوبيخُ.

(١٧٠٥) قوله: «**وَلَمْ يُحْصَنْ**» قال الطَّحاويُّ: «لم يَذْكُرْ أحدٌ من الرُّواةِ قولَه: «**لَمْ يُحْصِنْ**» غيرَ مالكٍ»، وأشار بذلك إلى تضعيفِها واستندَ إلى حديثِ عليٍّ الآتي حينَ خطَب؛ فقال: «**أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا الحَدَّ عَلَى أَرِقَائِكُمْ مَنْ أُحْصِنَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يُحْصَنْ**».

وقد أنكَر الحُفَّاظُ على الطحاويِّ قولَه: «لم يَروِها غيرُ مالكٍ»، بل رَواها أيضًا ابنُ عُيينةَ، ويحيى بنُ سعيدٍ عنِ ابنِ شِهابٍ، كما قال مالكٌ[٤].

---

(١) لم أجده في «الروض الأنف» له.

(٢) «إعلام الموقعين» (٤/ ١٩٨-١٩٩).

(٣) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٧٢٨).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٢١٣).

(١٧٠٦) قولـه: «فَقَـالَ عَبْـدُ الرَّحْمَـنِ» في (م) وغيـرِه أن عبـدَ الرحمـنِ هـو الـذي أشـار بهـا، وفي «الموطَّـأ» وغيـرِه أنـه علـيُّ بـنُ أبـي طالـبٍ، وكلاهمـا صحيحٌ، وأشـارا جميعًـا، ولعـلَّ عبدَ الرحمنِ بدَأ بهذا القـولِ، فوافَـق علـيٌّ[1]. [٢١٠/ ب]

قوله: «أَخَفَّ» منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ؛ أي: اجلِدْ كأخفِّ الحدودِ.

قولـه: «مِـنَ الرِّيـفِ» (الريـفُ) المواضـعُ التـي فيهـا الميـاهُ، وهـي قريبـةٌ منهـا.

(١٧٠٧) قولـه: «الدَّانَـاجُ» هـو بالفارسيَّةِ العالِـمُ، ويُقـالُ لـه: الدَّانَـا، بـلا جيـمٍ، والدَّانـاهُ بالهاءِ.

قولـه: «حَدَّثَنَـا حُضَيْـنُ» (حضيـنُ) بالضـادِ المعجمـةِ، قـال النـوويُّ: «وليـس في الصحيحيـن (حضيـنٌ) بالمعجمـةِ غيـرَه»[2] انتهـى.

قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «قلـتُ: بـل ولا في رواةِ العِلـمِ مَـن اسـمُه (حضيـنٌ) سِـواهُ، واللهُ أعلـمُ».

قوله: «حَارَّهَا» الضميرُ عائدٌ إلى الخلافةِ والولايةِ.

قولـه: «حَتَّـى بَلَـغَ أَرْبَعِيـنَ» هـو مخالـفٌ لِمَـا رَوَاه (خ) في صحيحِـه في مناقـبِ عثمـانَ، وقولُـه: «فَجَلَـدَهُ ثَمَانِيـنَ»، وكمـا هنـا رواه (د ق) مـن حديـثِ عبـدِ العزيـزِ بـنِ المختـارِ بسـندِهِ إلـى علـيٍّ، فذكَـره كمـا هنـا[3].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٢٢٠).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٢١٩).

(٣) «سنن أبي داود» (ح:٤٤٨٠)، و«سنن ابن ماجه» (ح:٢٥٧١).

لكن أعاده (خ) في هجرةِ الحبشةِ بعدَ ذلك على الصوابِ من حديثِ معمرٍ عن الزُّهريِّ، وقال فيه: «**فَجَلَدَ الوَلِيدَ أَرْبَعِينَ**»[١].

قوله: «**أَرْبَعِينَ**» أي: سنةً يَعْمَلُ بها.

قوله: «**عَنْ أَبِي حَصِينٍ**» (أبو حصين) بفتحِ الحاءِ، وكسرِ الصادِ المهملتين؛ اسمُه عثمانُ ابنُ عاصمٍ الأسديُّ الكُوفيُّ.

(١٧٠٨) قوله: «**لا يَجْلِدُ**» بفتحِ المثنَّاةِ تحتُ وكسرِ اللَّامِ، ووجهٌ ثانٍ: بضمِّ المُثَنَّاةِ وفتحِ اللَّامِ، وكلاهما صحيحٌ.

(١٧٠٩) قوله: «**وَلا يَعْضَهَ**» بفتحِ المثنَّاةِ تحتُ، وسكونِ العينِ المهملةِ، وفتحِ [٢١١/ أ] الضادِ المعجمةِ؛ أي: لا يَسْخَرُ، وقيل: لا يَأْتِي ببُهتَانٍ، وقيل: لا يأتي بنميمةٍ[٢].

(١٧١٠) قوله: «**العَجْمَاءُ**» بالمدِّ: كلُّ حيوانٍ سِوى الآدميِّ.

قوله: «**جُبَارٌ**» بضمِّ الجيمِ، وتخفيفِ الباءِ؛ أي: هَدَرٌ.



---

(١) «صحيح البخاري» (٣٨٧٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ٢٢٣).



كِتَابُ القَضَاءِ وَالشَّهَادَاتِ

(١٧١١) قوله: «**عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ**» هكذا رَوى هذا الحديثَ (خ م) مرفوعًا من روايةِ ابنِ عبَّاسٍ عن النبيِّ ﷺ، وكذا ذكَره أصحابُ «السننِ» وغيرُهم.

قال القاضي عياضٌ: «قال الأَصِيلِيُّ: لا يَصِحُّ مرفوعًا، إنما هو قولُ ابنِ عبَّاسٍ، كذا رَوَاه أيوبُ ونافعٌ الجُمَحِيُّ عن ابنِ أبي مُليكةَ عن ابنِ عبَّاسٍ»، قال القاضي: «قد رَوَاه (خ م) من روايةِ ابنِ جُريجٍ مرفوعًا»[١].

قال النوويُّ: «قلتُ: وقد رَوَاه (د ت) بإسنادَيهما عن نافعِ بنِ عمرَ الجُمَحِيِّ عن ابنِ أبي مُليكةَ عن ابنِ عبَّاسٍ عن النبيِّ ﷺ مرفوعًا، قال (ت): حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

وجاء في روايةِ البيهقيِّ[٢] وغيرِها بإسنادٍ حسنٍ أو صحيحٍ زيادةٌ عن ابنِ عبَّاسٍ عن النبيِّ ﷺ: «**لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لادَّعَى قَومٌ دِمَاءَ قَوْمٍ، وَأَمْوَالَهِمْ، لَكِنِ البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ**»[٣].

(١٧١٣) قوله: «**أَلْحَنَ**» بالحاءِ المهملةِ؛ أي: أعلمَ وأبلغَ بالحُجَّةِ.

قوله: «**لَجَبَةَ**» بفتحِ اللَّامِ والجيمِ وبالباءِ الموحَّدَةِ، والجلبةُ واللجبةُ هنا اختلاطُ الأصواتِ.

(١٧١٤) قوله: «**مِسِّيكٌ**» ضُبِطَ بوجهين: **أحدُهما**: بفتحِ الميمِ وكسرِ السينِ المخفَّفَةِ، [٢١١/ب] **والثاني**: بكسرِ الميمِ وتشديدِ السينِ، والثاني أشهَرُ في رواياتِ المُحَدِّثينَ، والأَوَّلُ أصحُّ عندَ أهلِ العربيةِ؛ أي: شحيحٌ وبخيلٌ.

---

(١) «إكمال المعلم» (٥/ ٥٥٥).

(٢) «السنن الكبير» (١٠/ ٢٥٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٣).

(١٧١٥) قوله: «**أَنْ يَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ**» الحبلُ العهدُ.

(٥٩٣) قوله: « **وَوَأْدَ الْبَنَاتِ**» (وأْدُ البناتِ) بالهمزِ: هو دفنُهنَّ بالحياةِ.

قوله: «**حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ عَنْ مَنْصُورٍ**» أخرَجه البخاريُّ[١] عن سعدِ[٢] بنِ حفصٍ عن شيبانَ عن المسيَّبِ بنِ رافعٍ عن ورَّادٍ عن المغيرةِ.

قال الدارقطنيُّ: «هذا غيرُ محفوظٍ عن المسيِّبِ[٣]، والذي عندَ منصورٍ عن المسيَّبِ عن ورَّادٍ غيرُ هذا، وهو: «**كَانَ يَقُولُ فِي دَبْرِ الصَّلَاةِ الدُّعَاءَ**»، ولعلَّه اشتَبَه على سعدِ[٤] بنِ حفصٍ».

قال: «وقد أخرَجه (م) من حديثِ عبيدِ اللهِ بنِ موسى على الصوابِ»[٥].

قوله: «**عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ...**» إلى آخرِه. خالدٌ الحذَّاءُ، وسعيدُ بنُ عمرِو بنِ أشوعَ، والشعبيُّ، وورَّادٌ كاتبُ المغيرةِ؛ أربعةٌ تابعيون.

(١٧١٦) قوله: «**عَنْ يَزِيدَ بنِ عَبْدِ اللهِ...**» إلى آخرِه. هو والثلاثةُ بعدَه تابعيون.

---

(١) «صحيح البخاري» (٥٩٧٥).

(٢) في «م»: «سعيد». والمثبت من «صحيح البخاري» (٥٩٧٥). وهو سعد بن حفص الطلحي أبو محمد الكوفي (١٠/ ٢٦٠).

(٣) في «م»: «عن ابن المسيب». والمثبت من «الإلزامات» (ص٣٤٦).

(٤) في «م»: «سعيد». وهو تحريف سبق التنبيه عليه الهامش قبل السابق. وانظر «الإلزامات» (ص٣٤٧).

(٥) «الإلزامات» (ص٣٤٦-٣٤٧).

(١٧١٩) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي بَكْرٍ» إلى آخرِه. هو والثلاثةُ بعدَه تابعيون.

قوله: «عَنِ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ» اسمُه عبدُ الرحمنِ بنُ عمرِو بنِ مِحصَنٍ.

(١٧٢١) قوله: «قَالَ الَّذِي شَرَى الأَرْضَ» كذا هو في أكثرِ النسخ: (شرى) بغيرِ ألفٍ، وفي بعضِها: (اشْتَرَى)، قال العلماءُ: الأوَّلُ أصحُّ، و(شرى) هنا بمعنى باعَ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾[١]، ولهذا قال: «فَقَالَ الَّذِي شَرَى الأَرْضَ: إِنَّمَا بِعْتُكَ»، واللهُ أعلمُ[٢]. [٢١٢/أ]

(١٧٢٢) قوله: «جَاءَ رَجُلٌ» هو بلالٌ رضي الله عنه.

قوله: «عِفَاصَهَا» العِفاصُ الوِعاءُ.

قوله: «وَوِكَاءَهَا» الوكاءُ الخيطُ الذي يُربَطُ به.

قوله: «فَشَأْنَكَ» هو بنصبِ النونِ، قاله النوويُّ.

قوله: «فَضَالَّةُ الغَنَمِ» قال الأزهريُّ[٣] وغيرُه: «لا يَقَعُ اسمُ الضَّالَّةِ إلا على الحيوانِ، بخلافِ الأمتعةِ، فيُقالُ له: لُقَطةٌ لا ضالَّةٌ»، وقال أيضًا هو وغيرُه: أنه يُقالُ للضوالِّ الهوامِي والهوافي[٤].

قوله: «وَحِذَاؤُهَا» أي: أخفافُها.

قوله: «وَجْنَتَاهُ» الوجنةُ مثلَّثةُ الواوِ، ويُقَالُ: أجنةٌ بالهمزِ؛ وهو اللَّحمُ المرتفعُ من الخدَّينِ.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٢٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٩-٢٠).

(٣) «تهذيب اللغة» (٤/ ٢٩).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٢١).

(١٧٢٣) قولـه: «**عَرِّفْهَا حَوْلًا**» في حديثِ أُبَيٍّ بنِ كعبٍ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَهُ بِتَعْرِيفِهَا ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ**»، وفي روايةٍ: «**سنةً**»، وفي روايةٍ شكَّ الراوي؛ قال: «**لا أَدْرِي قَالَ حَولًا وَاحِدًا، أَوْ ثَلَاثَةً**»، وفي روايةٍ: «**عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً**».

قال القاضي: قيل في الجمعِ بينَ الرِّواياتِ قولانِ:

أحدُهما: أن يُطْرَحَ الشكُّ والزيادةُ؛ ويَكُونَ المرادُ (سنةً) في روايةِ الشكِّ، وتُرَدُّ الزيادةُ لمخالفتِها لما في الأحاديثِ.

والثاني: أنهما قضيَّتانِ؛ فروايةُ زيدٍ -يعني الحديثَ الذي قبلَ ذلك- في التعريفِ سنةً محمولةٌ على أقلِّ ما يُجْزِئُ، وروايةُ أُبَيٍّ في التعريفِ ثلاثةَ سنينَ محمولةٌ على الورعِ وزيادةِ الفضلةِ.

وقد أجمَع العلماءُ على الاكتفاءِ بتعريفِ سنةٍ، ولم يَشْتَرِطْ أحدٌ تعريفَ ثلاثةِ أعوامٍ، [٢١٢/ ب] إلا ما رُوِيَ عن عمرَ بنِ الخطَّابِ، ولعلَّه لم يَثْبُتْ عنه[١].

(١٧٢٤) قوله: «**عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**» هذا أسلَم يومَ بيعةِ الرِّضوانِ، رَوى عنه ابناه عثمانُ ومعاذٌ وابنُ المنكَدِرِ، وقُتِلَ معَ ابنِ الزُّبيرِ، كان يُسَمَّى شاربَ الذهبِ، أخرَج له (م د س).

قوله: «**نَهَى عَنْ**[٢] **لُقَطَةِ الحَاجِّ**» يعني التقاطَها للتملُّكِ، أما التقاطُها للحفظِ فلا منعَ منه، وقد أوضَح ذلك النبيُّ عليه السلام ولا تَحِلُّ لُقَطَتُها إلا لمُنْشِدٍ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٢٦-٢٧).

(٢) قوله: عن. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(١٧٢٦) قوله: «**مَشْرُبَتُهُ**» المشرُبةُ الغرفةُ.

قوله: «**يُنْتَثَلُ**» بالثاءِ المثلَّثةِ قبلَ اللَّامِ؛ يُنْثَرُ كلُّه ويُرْمَى.

(١٧٢٧) قوله: «**إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَومٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي للضَّيفِ؛ فَاقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا؛ فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ**» حَمَلَ هذا الحديثَ على ظاهرِه أحمدُ واللَّيثُ، وتأوَّله الجمهورُ على أوجهٍ:

أحدُها: أنه محمولٌ على المُضْطَرِّينَ، فإن ضيافتَهم واجبةٌ؛ فإن لم يُضَيِّفُوهُم؛ فلهم أن يأخُذُوا حاجَتَهُم من مالِ المُمْتَنِعينَ.

الثاني: أن المُرادَ: لَكُم أن تَأخُذُوا من أعراضِهم بألسنَتِكُم، وتَذْكُروا للنَّاسِ لُؤْمَهُم وبُخْلَهُم، وذمُّهُم.

الثالثُ: أن هذا كان في أوَّلِ الإسلامِ، وكانتِ المواساةُ واجبةً، فلما اتَّسعَ الإسلامُ نُسِخَ ذلك، كذا حكَاه القاضي عياضٌ.

قال النوويُّ: «وهو تأويلٌ ضعيفٌ أو باطلٌ؛ لأنَّ هذا الذي ادَّعاه قائلُه لا يُعْرَفُ»[١].

الرابعُ: محمولٌ على مَن مرَّ مِن أهلِ الذِّمَّةِ الذين شُرِطَ عليهم ضيافةُ من يَمُرُّ بهم من المسلمين.

قال النوويُّ: «وهو أيضًا ضعيفٌ؛ إنما صار هذا من زمنِ عمرَ»[٢].
[٢١٣/أ]

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٣٢).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٣٢).

(١٧٢٩) قوله: «**كَرَبْضَةِ العَنْزِ**» قال في «المطالع»: «رَبْضَةُ» بفتحِ الرَّاءِ، ضبَطناه على أبي بحرٍ، وحكَاه ابنُ دُريدٍ بكسرِها، وكذا قيَّدناه على ابنِ السرَّاجِ، وكذا للتميميِّ في كتابِه؛ ومعناه: كجُثَّةِ العنزِ إذا بَرَكَتْ[1].

قوله: «**فِيهَا نُطْفَةُ مَاءٍ**» أي: قليلٌ.

قوله: «**كُلُّنَا**[2] **نُدَغْفِقُهُ**» أي: نصبُّه صبًّا شديدًا.



(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ١١٠).

(٢) في «م»: كنا. والمثبت من «صحيح مسلم».



كتاب الجهاد

(١٧٣٠) قولـه: «وَهُـمْ غَـارُّونَ» بالغيـنِ المعجمـةِ، وتشـديدِ الـرَّاءِ؛ أي: غافِلـون.

(١٧٣١) قوله: «سَرِيَّةٍ» السريةُ القطعةُ من الجيشِ، تَخْرُجُ منه تُغِيرُ، وتَرْجِـعُ إليه.

وقال إبراهيمُ الحربيُّ: «الخيلُ التي تَبْلُغُ أربعَمِائةٍ ونحوُها»[١].

قوله: «ثُمَّ ادْعُهُمْ» قال القاضي: «صوابُ الروايةِ (ادعُهم) بغيرِ (ثم)».

قال: «وقد جاء بإسقاطِها على الصوابِ في كتابِ أبي عُبيدٍ، وفي (د) وغيرِهما؛ لأنه تفسيرٌ للخِصالِ الثلاثِ وليست غيرَها».

وقال المَازِرِيُّ: «(ثم) هنا زائدةٌ، بل دخلتْ لاستفتاحِ الكلامِ والأخذِ»[٢].

قوله: «أَنْ تَخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ» أخفرتُ الرجلَ إذا نقضتُ عهدَه، وخفرتُه إذا وفَّيتُ له بعهدِه.

قوله: «عَنِ الحُسَيْنِ بنِ الوَلِيدِ» أخرَجه البخاريُّ في «التاريخ» في بابِ الحسينِ، قال: «حسينُ بنُ الوليدِ أبو عليٍّ النَّيسَابُورِيُّ القرشيُّ[٣] مات سنةَ ثلاثٍ ومائتين[٤]». [٢١٣/ب]

قال صاحبُ «المطالعِ»: «كذا لأبي بحرٍ والجيَّانيِّ»، يعني مُصَغَّرًا.

قال: «وعندَ الصدفيِّ الحسنُ بنُ الوليدِ»، قال: «والصوابُ بالتصغيرِ»، وكذا ذكَره (خ) وابنُ أبي حاتمٍ»[٥].

---

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ٣١).

(٢) «المعلم» (٣/ ٧).

(٣) قوله: القرشي. غير واضح في «م». ومثبت من «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٩١).

(٤) في «م»: «وثلاثين». والمثبت من «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٩١).

(٥) «مطالع الأنوار» (٢/ ٣٩٨).

قولـه: «**هَيْصَمٍ**» بفتحِ الهاءِ والصادِ المهملَةِ، وُثِّقَ[١]، رَوَى لـه (م د س ق).

(١٧٣٣) قولـه: «**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو**» قال الدارقطنيُّ: «لا يُتَابَعُ ابنُ عبَّادٍ عليه، ولا يصحُّ هذا عن عمرِو بنِ دينارٍ»[٢]، وقد ذكَرْنا في الأشربةِ بأكثرَ من هذا.

(١٧٣٥) قولـه: «**وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ**» هو أبو قدامةَ السَّرَخسِيُّ، اليَشْكُرِيُّ، مَولَاهُم.

قولـه: «**لِوَاءٌ**» اللِّواءُ: الرايةُ العظيمةُ، لا يُمْسِكُها إلا صاحبُ جيشِ الحربِ، أو صاحبُ دعوةِ الجيشِ.

(١٧٣٩) قولـه: «**خَدْعَةٌ**» فيها ثلاثُ لُغاتٍ: **أفصحُهُنَّ**: فتحُ الخاءِ وإسكانُ الدَّالِ، قال ثعلبٌ وغيرُه: «وهي لغةُ النبيِّ»[٣]، **والثانيةُ**: ضمُّ الخاءِ معَ إسكانِ الدالِ، **والثالثةُ**: ضمُّ الخاءِ معَ فتحِ الدَّالِ.

(١٧٤٢) قولـه: «**عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ كِتَابِ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ**» قال الدارقطنيُّ: «هذا الحديثُ صحيحٌ، وحُجَّةٌ في جوازِ الإجازةِ والمكاتَبةِ؛ لأنَّ أبا النضرِ لم يَسْمَعْ من ابنِ أبي أوفَى، وإنَّما رَواه عن كتابِه»[٤]، وقد اجتَمعا على إخراجِه.

(١٧٤٥) قوله: «**يُبَيَّتُونَ**» أي: يُغارُ عليهم ليلًا.

قوله: «**وَذَرَارِيهِمْ**» الذراريُّ بتشديدِ الياءِ وتخفيفِها؛ وهمُ النساءُ والصبيانُ.

---

(١) زاد بعده في «م»: مسلم. ولعل هنا سقط في النسخة، وهو مسلم بن هيصم العبدي ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥٤٧).

(٢) «الإلزامات» (ص٢٦٨).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٦/ ٤٢).

(٤) «الإلزامات» (ص٤٦٤).

(١٧٤٦) قوله: «**حَرَّقَ**» بتشديدِ الراءِ. [٢١٤/ أ]

قوله: «**الْبُوَيْرَةُ**» بضمِّ المُوَحَّدَةِ؛ وهي موضعُ نخلِ بني النَّضِيرِ.

قوله: ﴿مِّن لِّينَةٍ﴾(١) اللِّينةُ أنواعُ التمرِ كلُّها إلا العجوةَ، وقيل: كرامُ النخيلِ، وقيل: كلُّ النخلِ، وقيل: كلُّ الأشجارِ(٢).

قوله:

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ ... حَرِيقٌ بِالْبُوَيْرَةِ مُسْتَطِيرُ

السَّرَاةُ بفتحِ السينِ: أشرافُ القومِ ورؤساؤُهم، والمستطيرُ المنتَشِرُ.

(١٧٤٧) قوله: «**بُضْعَ امْرَأَةٍ**» بضمِّ الباءِ: فرجُها.

قوله: «**أَوْ خَلِفَاتٍ**» الخلفاتُ بفتحِ الخاءِ المعجمةِ، وكسرِ اللَّامِ؛ وهي الحواملُ.

قوله: «**فَأَدْنَى لِلْقَرْيَةِ**» كذا هو في جميعِ النسخِ: (فأدنى) رباعيٌّ؛ إما أن يَكُونَ تعديةً لِدَنَا؛ أي: قَرُبَ؛ فمعناه: أدنى جيوشَه وجموعَه للقريةِ، وإما أن يَكُونَ (أدنى) بمعنى حانَ؛ أي: قرُبَ فتحُها من قولِهم: أدنتِ الناقةُ إذا حانَ نِتاجُها، ولم يَقُولُوه في غيرِ الناقةِ.

قوله: «**اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عليَّ شَيْئًا، فَحُبِسَتْ عَلَيْهِ**» الذي حُبِسَتْ عليه الشمسُ يُقالُ: إنه يُوشَعُ بنُ نونٍ.

قال القاضي: «وقد رُوِيَ أن نبيَّنا محمَّدًا ﷺ حُبِسَتْ له الشمسُ مرَّتين:

إحداهُما: يومَ الخندقِ حينَ شُغِلُوا عن صلاةِ العصرِ حتَّى غربَتِ الشمسُ، فردَّها اللهُ تعالَى حينَ صلَّى العصرَ، رَوَى ذلك الطحاويُّ، وقال: «رواتُه ثقاتٌ».

---

(١) سورة الحشر، الآية (٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٥٠).

والثانيـةُ: صبيحةُ يومِ الإسراءِ حينَ انتَظَر العيرَ التي أخبَر بوصولِها معَ شروقِ الشمسِ، ذكَره يونسُ بنُ بكيرٍ في زيادةٍ على سيرةِ ابنِ إسحاقَ، انتهى.

وعن [٢١٤/ ب] كتابِ «النُّجومِ» للخطيبِ البغداديِّ: أنها حُبِسَتْ لِدَاوُدَ أيضًا[١]، وحَبْسُها لعليٍّ[٢] الحديثُ فيه مقالٌ.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وقد حُبِسَتْ لغيرِ مَن ذُكِرَ هنا، كما ذكرتُه في تعليقي على (خ)، فانظره إن أردتَه».

قوله: «**وَهُوَ بِالصَّعِيدِ**» وجهُ الأرضِ.

(١٧٤٨) قوله: «**نَزَلَتْ فِي أَرْبَعِ آيَاتٍ...**» إلى آخرِه. لم يَذْكُرْ من الأربعِ إلَّا واحدةً، وقد ذكَر (م) الأربعَ في الفضائلِ؛ وهي: برُّ الوالدينِ، وتحريمُ الخمرِ، ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾[٣]، وآيةَ الأنفالِ.

قوله: «**كَمَنْ لَا غَنَاءَ لَهُ**» الغناءُ بفتحِ الغينِ، وبالمدِّ؛ وهي الكفايةُ.

(١٧٤٩) قوله: «**اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا**»، في بعضِ النسخ: «**اثْنَا عَشَرَ بَعِيرًا**» ووجهُه أنه على لُغةِ مَن يَجْعَلُ المُثَنَّى بالألفِ سواءٌ كان مرفوعًا أو

---

(١) «القول في علم» النجوم للخطيب البغدادي (ص١٩٩)، وقد ضعف الخطيب هذا الحديث؛ فقال: في إسناد هذا الحديث غير واحد مجهول، وما ذكر من علم القوم بأوقات آجالهم وغير ذلك من غالب أحوالهم غير مقبول، وحبس الله تعالى الشمس على داود ليس بصحيح، لأن في رواية أبي هريرة، عن النبي ﷺ «أن الشمس لم تحبس على أحد، إلا على يوشع بن نون ليالي سار إلى بيت المقدس».

(٢) يقصد ما ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٢٢١-٢٢٢) بقوله: «وروى الطحاوي والطبراني في الكبير والحاكم والبيهقي في الدلائل عن أسماء بنت عميس أنه ﷺ دعا لما نام على ركبة علي ففاتته صلاة العصر فرُدَّت الشمسُ حتى صلى عليٌّ ثم غربت».

(٣) سورة الأنعام، الآية (٥٢).

منصوبًا أو مجرورًا، وهي لغةُ أربعِ قبائلَ من العربِ، وقد كَثُرَتْ في كلامِ العربِ؛ ومنها: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[1].

(١٧٥٠) قوله: «**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ رَجَاءٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ...**» إلى آخرِه.

قال الدارقطنيُّ: «خالَف عبدُ اللهِ بنُ رجاءٍ ابنَ المُبارَكِ وابنَ وهبٍ، وهما أحفظُ منه، ورَوَياه عن يونسَ عن الزُّهريِّ، قال: بلغَني عن ابنِ عمرَ».

قال: «والقولُ قولُهُمَا؛ ولو كان[2] الزهريُّ سمِعهُ من سالمٍ لم يَكُنْ غيرَ اسمِه»[3].

وعبدُ اللهِ الذي وصلَه ثقةٌ وصدوقٌ عندَ أهلِ النقلِ، إلا أن الفلَّاسَ نسبَه إلى كثرةِ الغلَطِ، لكنَّ ابنَ المُبارَكِ وابنَ وهبٍ مُقَدَّمَانِ عليه كأن كان[4]، ومسلمٌ أوردَه في الشواهدِ، ويكفيه ما رواه أوَّلًا عن نافعٍ عن ابنِ عُمَرَ: «**بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ [٢١٥/ أ] سَرِيَّةً، وَأَنَا فِيهِمْ**»[5] وهو متفقٌ عليه[6].

قوله: «**وَالشَّارِفُ المُسِنُّ الكَبِيرُ**» قال ابنُ قُرْقُولَ: «الشارفُ: المُسِنُّ من النُّوقِ، وفُسِّرَ في مسلمٍ بأنه المُسِنُّ الكبيرُ، والمعروفُ في ذلك أنه من النوقِ خاصَّةً، لا من الذكورِ، وحكَى الحربيُّ عن الأصمعيِّ أنه يُقالُ: شارفٌ للذكَرِ والأُنثى، ويُجْمَعُ على شُرُفٌ»[7].

---

(١) سورة طه، الآية (٦٣).

(٢) قوله: ولو كان. في «م»: فإن. والمثبت من «الإلزامات» (ص٤٥٣).

(٣) «الإلزامات» (ص٤٥٣).

(٤) قوله: كأن كان. كذا في «م». وفي «غرر الفوائد»: مقدمان عليه في الحفظ عندهم.

(٥) رواه البخاري (٣١٣٤)، ومسلم (١٧٤٩).

(٦) «غرر الفوائد» (ص٢٢٠).

(٧) «مطالع الأنوار» (٦/ ٣٤).

قوله: «**وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ كُلِّهِ**» (كلِّه) مجرورٌ توكيدًا لقولِه: «**فِي ذَلِكَ**»، قاله الشيخُ محيي الدينِ رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

(١٧٥١) قوله: «**عَنْ يَحْيَى...**» إلى آخرِه. يحيى والاثنانِ بعدَه تابعيون.

قوله: «**عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيِّ**» أبو محمدٍ اسمُه نافعُ بنُ عبَّاسٍ الأقرعُ، المدنِيُّ، الأنصاريُّ، ثقةٌ.

قوله: «**وَاقْتَصَّ الحَدِيثَ**»، وكذا قولُه في الثاني: «**وَسَاقَ الحَدِيثَ**» يَعنِي بهما الحديثَ المذكورَ في الطريقِ الثالثِ المذكورِ بعدَهما؛ وهو قولُه: «**حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ**»، وهذا غريبٌ من عادةِ مسلمٍ.

قال النوويُّ: «فافهم ما حققتُه لك، فقد رأيتُ بعضَ الكِبارِ غَلِطَ فيه، وتوهَّم أنه مُتَعَلِّقٌ بالحديثِ السابقِ قبلَهُما، كما هو في الغالبِ المعروفِ من عادةِ مسلمٍ، حتَّى إن هذا المُشارَ إليه تَرْجَمَ له بابًا مُستقِلًا، وترجَم للطريقِ الثالثِ بابًا آخرَ».

قال النوويُّ: «وهذا غلطٌ فاحشٌ، فاحْذَرْهُ، وإذا تَدَبَّرْتَ الطريقَ المذكورةَ تيقَّنتَ ما حققتُه لك، واللهُ أعلمُ»[2].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وهو كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ».

قوله: «**جَوْلَةٌ**» بفتحِ الجيمِ؛ أي: انهزامٌ.

قوله: «**قَدْ عَلَا رَجُلًا**» أي: ظهَر عليه.

قوله: «**عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ**» حبلُ العاتقِ: ما بينَ العاتقِ والكَتِفِ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٥٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٥٨).

قوله: «**فَقَالَ: مَا بَالُ النَّاسِ؟ فَقُلْتُ: أَمْرُ اللهِ**» في «صحيحِ البخاريِّ» أنه هو سأل عمرَ بنَ الخطَّابِ، وأن عمرَ أجابه بما أجاب عمرُ به هنا[1].

قوله: «**لاهَا اللهِ إِذًا**» صوابُه: «**لاهَا اللهِ ذَا**» كذا قال أبو عبدِ اللهِ[2] المَازِرِيُّ[3] وغيرُه، وحُكِيَ عن القاضي[4].

قوله: «**مَخْرِفًا**» هو بفتحِ الميمِ وكسرِ الرَّاءِ أكثرُ، ومنهم من يَفْتَحُها، ومنهم من يَعْكِسُ الأوَّلَ؛ وهو حائطُ النخلِ، وقدَّم النوويُّ الثاني، وجعلَه المشهورَ؛ وهو البستانُ[5].

قوله: «**فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ**» أي: اتَّخَذْتُه أصلًا.

قوله: «**كَلَّا لا يُعْطِيهِ أُصَيْبِغَ مِنْ قُرَيْشٍ**» أصيبغٌ وأضيبعٌ، وبالصادِ والغينِ أصحُّ.

قال أبو عليٍّ: «قال لي أبو مرْوَانَ بنُ السرَّاجِ: كأنه عيَّرهُ بلونِه، وكأنه رآه على لونٍ ليس بالمحمودِ عندَ العربِ»[6]، وأما (أضيبعٌ) [فكأنه أصغرُ على غيرِ أكبره، صُغِّر وزاد في الكلمةِ، أشار إلى أنه تصغيرُ ضبعٍ][7]، والروايةُ الأُولَى أقوى عندَه.

---

(١) «صحيح البخاري» (ح:٤٣٢٢).

(٢) في «م»: (أبو عثمان) وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «المعلم» (٣/ ١٣).

(٤) «إكمال المعلم» (٦/ ٦٣).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٦١).

(٦) «مشارق الأنوار» (٢/ ٣٩).

(٧) ما بين المعكوفين نصه في «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٦١): «هو تصغير ضبع على غير قياس كأنه لما وصف أبا قتادة بأنه أسد صغر هذا بالإضافة إليه». فلعله أوضح للمعنى.

(١٧٥٢) قولـه: «أَضْلَعَ[١]» قـال في «المطالـع»: «(أضلـع) أي: أقـوى، وأشـدُّ، كـذا لأبـي الهيثـمِ والمسـتملِي وعنـدَ الـكافي: «**أصلـحُ**»، والأوَّلُ أوجـهُ»[٢].

قوله: «**سَوادِي سَوَادَهُ**» أي: شخصي شخصَهُ. [٢١٦/أ]

قوله: «**فَلَمْ أَنْشَبْ**» أي: ألبَثْ.

قولـه: «**يـَزُولُ**» يَتَحَـرَّكُ، والـزوالُ القلَـقُ، ومعنـى (يـزولُ): أي: يَغْسِـلُ ثيابَـه أو درعَـهُ.

قولـه: «**وَالرَّجُـلَانِ مُعَـاذُ بـنُ عَمْـرِو بْـنِ الجَمُـوحِ وَمُعَـاذُ ابْـنُ عَفْـرَاءَ**» كـذا في (خ م) مـن روايـةِ يوسـفَ بـنِ الماجِشـونِ، وجـاء في (خ) مـن حديـثِ إبراهيـمَ بـنِ سـعيدٍ أن الـذي ضربـَه ابنَـا عفـراءَ، وذكَـره أيضًـا مِـن روايـةِ ابـنِ مسـعودٍ أن ابْنَـي عفـراءَ ضَربـاه حتَّـى بَـرَدَ، وذكَـره (م) بعـدَ هـذا في قتـلِ أبـي جهـلٍ مـن حديـثِ أنـسٍ، وذكَـر غيرُهمـا أن ابـنَ مسـعودٍ هـو الـذي أَجهَـزَ عليـهِ وأخَـذَ رأسَـهُ، وكان وَجَـدَهُ وبـه رمَـقٌ، ولـه معَـه خبـرٌ معـروفٌ.

قـال النـوويُّ: «قلـتُ: يُحْمَـلُ علـى أن الثلاثـةَ اشـتَركُوا في قتلِـه، وكان الإثخـانُ من معـاذِ بـنِ عمـرِو بـنِ الجَمـوحِ، وجـاء ابـنُ مسـعودٍ بعـدَ ذلـك، وفيـه رمـقٌ، فحـزَّ رقبَتَـهُ»[٣].

(١٧٥٣) قولـه: «**تَارِكُـوا**» كـذا في معظـمِ النسـخِ، وهـي لغـةٌ معروفـةٌ، وبهـا جـاءَت أحاديـثُ كثيـرةٌ؛ منهـا قولُـه: «**لَا تَدْخُلُـوا الجَنَّـةَ حَتَّـى تُؤْمِنُـوا، وَلَا تُؤْمِنُـوا حَتَّـى تَحَابُّـوا**».

---

(١) في «م»: (أطلع). والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) «مطالع الانوار» (٤/ ٣٤٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٦٣).

قوله: «فَصَفْوُهُ لَكُمْ» الصفوُ بفتحِ الصادِ لا غيرَ، فإذا قال: «صفوة» كان مُثَلَّثًا.

قوله: «فِي غَزْوَةِ مُؤْتَةَ» ذكَر هذه ثعلبٌ في «الفصيح»[1]، ومؤتةُ قريةٌ معروفةٌ في طرفِ الشامِ عندَ الكَرْكِ، كانت سنةَ ثمانٍ.

(١٧٥٤) قوله: «نَحْنُ نَتَضَحَّى» أي: نتغذَّى مأخوذٌ من الضُّحاءِ بالمدِّ وفتحِ الضادِ؛ وهو بعدَ امتدادِ النهارِ وفوقَ الضُّحَى. [٢١٦/ ب]

قوله: «طَلَقًا» قال النوويُّ: «الطَّلَقُ بفتحِ الطَّاءِ واللَّامِ والقافِ: العِقالُ من جلدٍ»[2].

قوله: «مِنْ حَقَبِهِ» الحَقَبُ بفتحِ الحاءِ والقافِ: حبلٌ يُشَدُّ على حَقْوِ البعيرِ.

قال القاضي: «لم يُرْوَ هذا الحرفُ إلا بفتحِ القافِ»، قال: «وكان بعضُ شيوخِنا يقولُ: صوابُه بإسكانِها؛ أي مما: احْتَقَبَ خلفَه وجعَله في حقيبتِه، وهي الرفادةُ في مؤخَّرِ الرَّحلِ، ووقَع هذا الحرفُ في (د): «حَقْوِهِ» وفَسَّرَهُ: مؤخِّرُ».

قال القاضي: «والأشبَهُ عندي أن يَكُونَ حَقْوُهُ في هذه الروايةِ حُجْزَتُهُ وحِزَامُهُ».

والحقوُ معقِدُ الإزارِ من الرجلِ، ووقَع في روايةِ السمرَقنديِّ في (م): «جُعْبَتِهِ» بالجيمِ والعينِ، فإن صحَّ، ولم يَكُنْ تَصْحِيفًا؛ فله وجهٌ بأن عَلَّقَهُ بجُعبةِ سهامِه، أو أدخلَه فيها[3].

---

(١) قال في «الفصيح» (ص٣٠١): «ومُؤتَة بالهمز: أرض بالشام وهي التي قتل بها جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٦٦).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/ ٦٩).

قوله: «ضَعْفِهِ»: ضُبِطَ بوجهينِ: **الصحيحُ المشهورُ وروايةُ الأكثرين**: بفتحِ الضادِ وإسكانِ العينِ؛ أي: حالُه ضعيفٌ، وصوَّبهُ القاضي[١]، **والثاني**: بفتحِ العينِ جمعٌ، وفي بعضِ النُّسَخِ بحذفِ الهاءِ.

قوله: «**وَرْقَاءَ**» أي: لونُها سوادٌ كالغُبْرَةِ.

(١٧٥٥) قوله: «**القَشْعُ**» بفتحِ القافِ وكسرِها، قاله في «المطالعِ»[٢].

(١٧٥٧) قوله: «**عَنِ الزُّهْرِيِّ**» سقَطَ الزُّهريُّ، وإثباتُه الصوابُ، وكذا ذكَرَه خلفٌ وغيرُه، وسقوطُه غَلَطٌ من بعضِ الناقلين عن (م)؛ لأنه قد قال في الإسنادِ الثاني: «عَنِ الزُّهْرِيِّ» بهذا الإسنادِ، فدلَّ على أنه قد ذكَره [٢١٧/ أ] في الإسنادِ الأوَّلِ، والصوابُ إثباتُه[٣].

قوله: «**رُمَالِهِ**» هو بضمِّ الرَّاءِ وكسرِها، وهو ما يُنْسَجُ من سعفِ النخلِ ونحوِه؛ ليُضطجَعَ عليه.

قوله: «**يَا مَالُ**» ترخيمُ مالكٍ.

قوله: «**إِنَّهُ قَدْ دَفَّ**» الدَّفُّ المشيُ بسرعةٍ.

قوله: «**بِرَضْخٍ**» الرضخُ بسكونِ الضادِ؛ العطيَّةُ القليلةُ.

قوله: «**يَا مَالُ**» ترخيمُ مالكٍ، وقد تقدَّم آنفًا.

قوله: «**يَرْفَا**» بفتحِ المثنَّاةِ تحتُ، وإسكانِ الراءِ، وبالفاءِ غيرُ مهموزٍ، كذا ذكَره الجمهورُ، ومنهم من همَزَهُ، وفي «سنن البيهقي» في بابِ الفيءِ: اليرفا بالألفِ واللَّامِ[٤]؛ وهو حاجبُ عمرَ.

---

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ٧٠).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/ ٣٩٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٧٠).

(٤) «السنن الكبير» (٦/ ٣٥٤).

قولـه: «**اقْـضِ بَيْنِي وَبَيْـنَ هَـذَا الـكَاذِبِ الآثِـمِ الغَـادِرِ الخَائِـنِ**» أي: إن لـم يُنْصِـفْ.

قولـه: «**أَنْشُـدُكُمْ بِـاللهِ**» أي: أسـألُكُم بـاللهِ، مأخـوذٌ مـن النشـيدِ؛ وهـو رفـعُ الصـوتِ، يُقَـالُ: نَشَـدْتُكَ اللهَ وبـاللهِ.

قوله: «**صَدَقَةٌ**» مرفوعةٌ، و(ما) بمعنى: الذي تَرَكْنَاه صَدَقَةٌ.

(١٧٥٩) قولـه: «**فَهَجَرَتْـهُ**» معنـاه: انقبَضَـتْ عـن لقائِـه، وليـس هـذا مـن الهُجـرانِ المُحـرَّمِ، الـذي هـو تـركُ السـلامِ[1]، والإعـراضُ عنـدَ اللِّقـاءِ.

قوله: «**فَلَمْ تُكَلِّمْهُ**» أي: في هذا الأمرِ.

قولـه: «**سِـتَّةَ أَشْـهُرٍ**» هـذا الصحيـحُ أنهـا عاشَـت بعـدَه صلـوات الله وسـلامه عليـه [٢١٧/ ب] سـتَّةَ أشـهرٍ، وقيـل: ثمانيـةَ أشـهُرٍ، وقيـل: ثلاثـةَ، وقيـل: شـهرين، وقيـل: سـبعين يومًـا، فعلـى الصحيـحِ قالـوا: تُوُفِّيَـتْ لثـلاثٍ مضَيْـنَ مـن شـهرِ رمضـانَ سـنةَ إحـدى عشـرةَ عـن خمسٍ وعشـرين سـنةً رَضِحَالِلَّهُعَنهَا[2].

قوله: «**نَنْفَسُ**» بفتحِ الفاءِ؛ وهو قريبٌ من معنى الحسدِ.

قوله: «**شَجَرَ**» معناه شجَر الاختلافُ والمنازعةُ.

قوله: «**لَمْ آلُ**» أي: لم أُقَصِّرْ.

قوله: «**مَوْعِدُكَ العَشِيَّةَ**» العشيَّةُ والعشيُّ من زوالِ الشمسِ.

(١٧٦٣) قولـه: «**يَـوْمَ بَـدْرٍ**» (بـدرٌ) مـاءٌ معـروفٌ، وقريـةٌ عامـرةٌ علـى نحـوِ أربـعِ مراحـلَ مـن المدينـةِ، بينَهـا وبيـنَ مكَّـةَ.

---

(١) في «م»: الإسلام. تحريف، انظر «إكمال المعلم» (٦/ ٨١).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٧٧).

قال ابنُ قتيبةَ: «بدرٌ بئرٌ كانت لرجلٍ يُسَمَّى بدرًا، فسُمِّيَتْ باسمِه»، وقال أبو اليَقْظَانِ: «كانت لرجلٍ[١] من بني غِفارٍ، وكانتِ الوقعةُ يومَ الجمعةِ لسبعَ عشرةَ خَلَتْ من شهرِ رمضانَ، في السنةِ الثانيةِ من الهجرةِ».

ورَوَى ابنُ عساكرَ بإسنادٍ ضعيفٍ في «تاريخِه» أنها يومُ الاثنين، ثم قال: «والمحفوظُ أنها كانت يومَ الجُمُعَةِ»[٢]، وفي (خ) من حديثِ ابنِ مسعودٍ أَنَّ يَوْمَ بَدْرٍ كَانَ يَوْمًا حَارًّا[٣].

قوله: «**فَجَعَلَ يَهْتِفُ**» أي: يَصِيحُ ويَسْتَغِيثُ بالدُّعاءِ.

قوله: «**إِنْ تَهْلِكْ**» ضُبِطَ (تَهْلِكْ) بفتحِ التاءِ وضمِّها؛ فعلى الأوَّلِ: برفعِ (العصابةُ) على أنها فاعلٌ، وعلى الثاني: تُنْصَبُ على أنها مفعولةٌ، والعصابةُ الجماعةُ.

قوله: «**كَفَاكَ مُنَاشَدَتَكَ**» ضبطُوا (مناشدتك) بالرفعِ والنصبِ، [٢١٨/أ] والثاني أشهرُ.

قال القاضي: «مَن رفعَه جعلَه فاعلًا بـ(كفاك)، ومن نصبَه فعلى المفعولِ بما في (حسبك) و(كفاك)، و(كذاك)، يَعني على رِوايةِ مَن رَوى (كذاك) من معنى الفعلِ من الكفِّ»[٤].

قوله: ﴿مُمِدُّكُم﴾[٥] أي: مُعِينكم.

قوله: ﴿مُرْدِفِينَ﴾[٦] أي: متتابعين.

---

(١) قوله: كانت لرجل. في «م»: كان رجل. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٨٤).

(٢) «تاريخ دمشق» (٣/ ٦٩).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٨٤).

(٤) «إكمال المعلم» (٦/ ٩٥).

(٥) سورة الأنفال، الآية (٩).

(٦) سورة الأنفال، الآية (٩).

قولـه: «قَـالَ أَبُـو زُمَيـلٍ» اسـمُ أبـي زميـلٍ سِـمَاكُ بـنُ الوليـدِ الحنفـيُّ، صـدوقٌ، قالـه أبـو حاتـمٍ[(١)].

قولـه: «أَقْـدِمْ حَيْـزُومُ» قـال ابـنُ دُريـدٍ: «المحدِّثُـون يقولـون: (إِقـدُمْ) بكسـرِ الألـفِ، والصـوابُ (أَقْـدِمْ) بفتـحِ الهمـزةِ؛ لأنـه مـن الإقـدامِ»[(٢)].

قـال في «المطالـع» «(إِقـدُم حيـزومُ) بضـمِّ الـدَّالِ، كـذا ضبَطنـاه علـى أبـي بحـرٍ، وفي كتـابِ مسـلمٍ بالكسـرِ: (أقـدم)، يُقـالُ: قَـدِمَ القـومُ يَقْدُمُهُـم؛ إذا تقدَّمهُـم، وقـد ضبَطنـاه عـن التميمـيِّ وأبـي الحسـينِ عـن أبيـه (إقـدم)، وكـذا حـكاه ابـنُ دُريـدٍ علـى الأمـرِ مـن الإقـدامِ، وقـال ثابـتٌ: (أقـدِم) بكسـرِ الـدَّالِ»[(٣)].

و«حيـزومُ» رُوِيَ بالميـمِ وبالنـونِ، والأُولـى أكثـرُ، بـل أصـوبُ، ولـم يَرْوِهـا بالنـونِ إلا العـذريُّ، و«حيـزومُ» اسـمٌ لفـرسِ الملَـكِ، وهـو منـادًى محـذوفُ الحـرفِ؛ أي: يـا حيـزومُ.

قولـه: «فَاخْضَـرَّ ذَلِـكَ أَجْمَـعُ» كـذا لهـم، وفي بعـضِ الروايـاتِ عـن رواةِ (م): «فَأَحْصَـى ذَلِـكَ أَجْمَـعَ»، وهـو وهـمٌ، ولـو صـحَّ، لـكان معنـاه: فأحصـى روايتَـه؛ لمـا ذُكِـرَ في الحديـثِ، وحفِظَـه أجمـعَ[(٤)].

قوله: «فَهَوِيَ» بِكَسْرِ الواوِ؛ أي: أحبَّ ذلك واستحسنَهُ. [٢١٨/ ب]

قوله: «يُثْخِنُ» أي: يُكْثِرُ القتلَ والقهرَ.

قولـه: «ذَا دَمٍ» معنـاه: صاحـبُ دمٍ، لدمِـه موقـعٌ؛ لرئاسَـتِهِ، وقيـل: معنـاه: تَقْتُـلُ مَن عليـه دمٌ ومطلـوبٌ بـه، فـلا عُتـبَ عليـكَ في قتلِـه، ورَواهُ بعضُهـم

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٨٠).

(٢) «جمهرة اللغة» (٢/ ٦٧٥-٦٧٦).

(٣) «مطالع الأنوار» (٥/ ٣١٨).

(٤) انظر: «مطالع الأنوار» (٢/ ٣٢٩).

في (د) وغيرُه: «ذمٍّ» بالذالِ المعجَمَةِ وتشديدِ الميمِ؛ أي: ذا ذمامٍ وحرمةٍ في قومِه، وضعَّفها القاضي.

وقال الشيخُ محيي الدين: «يُمْكِنُ تصحيحُها وتفسيرُها[1] على ذلك»[2].

(١٧٦٤) قوله: «إِلَى نَخْلٍ» بالخاءِ المعجمَةِ؛ أي: انطلِقْ إلى نخلٍ فيه ماءٌ، فاغْتَسِلْ منه، وقال بعضُهم: صوابُه (نَجْلٍ) بالجيمِ، وهو الماءُ القليلُ المنبَعِثُ، وقيل: الجاري، والصوابُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الرواياتِ صحَّت به، ولم يُرْوَ إلا هكذا، فلا يَجُوزُ العُدولُ عنه[3]، وما ذكرتُه عن بعضِهم هو ابنُ دُريدٍ[4].

قوله: «أَصَبَوْتَ؟» كذا في الأصولِ، وهي لغةٌ، والمشهورُ: «أَصَبِأْتَ» بالهمزِ، وعلى الأوَّلِ: جاء قومٌ صُباةٌ؛ كقاضٍ وقضاةٍ.

(١٧٦٦) قوله: [وَأَقَرَّ قُرَيْظَةَ وَمَنَّ عَلَيْهِمْ حَتَّى حَارَبَتْ قُرَيْظَةُ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَتَلَ رِجَالَهُمْ][5] وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بَيْنَ المُسْلِمِينَ»، ووقَع في نسخةِ الرازي: «وَسَبَى نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ»، وفي الحاشيةِ الصوابُ: «وَقَسَمَ أَمْوَالَهُمْ».

قوله: «قَيْنُقَاعَ» بفتحِ القافِ، والنُّونُ مثلَّثةٌ.

---

(١) قوله: وتفسيرها. اضطرب رسمه في «م». والمثبت الأقرب لرسمها ولمعنى ما ذكره النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٢/ ٨٨).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٨٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٨٨-٨٩).

(٤) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٥/ ٥٩٩).

(٥) ما بين المعكوفين موضعه بياض في «م» بمقدار سطر. والمثبت من «صحيح مسلم».

(١٧٦٨) قولـه: «**فَلَمَّا دَنَا قَرِيبًا مِنَ المَسْجِدِ**» كذا هو في (خ م): «**دَنَا مِنَ المَسْجِدِ**» من روايةِ شُعبةَ.

قال القاضي: «وأراه وهمًا، إن كان أراد مسجِدَ الرسولِ ﷺ [٢١٩/ أ] لأن سعدَ بنَ معاذٍ جاء منه، فإنه كان فيه كما صرَّح به في الرواياتِ الثابتةِ.

وإنما كان النبيُّ عليه السلام حينَ أرسلَ إليه نازلًا على بني قريظةَ، ومِن هناك أرسَل إليه ليأتيَه، فإن كان الرَّاوِي أراد مسجدًا اختصَّه النبيُّ ﷺ هناك، كان يُصَلِّي فيه مدَّةَ مُقامِهِ، قال: والصحيحُ ما جاء في غيرِ (م)»[١].

قال: «(**فَلَمَّا دَنَا مِنَ النَّبِيِّ** ﷺ)، أو (**فَلَمَّا طَلَعَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ)، كذا وقَع في ابنِ أبي شيبةَ و(د)»[٢].

قوله: «**الْمَلِكِ**» بكسرِ اللَّامِ على المشهورِ؛ وهو اللهُ، ويؤيِّدُهُ: «**لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ اللهِ**»، قال القاضي: «ورُوِينَاه في (م) بكسرِ اللَّامِ بلا خلافٍ، وضبَطه بعضُهم في (خ) بكسرِها وفتحِها، فإن صحَّ الفتحُ؛ فالمرادُ به جبريلُ، وتقديرُه: بالحُكمِ الذي جاء به الملَكُ عن اللهِ»[٣].

(١٧٦٩) قولـه: «**وَرَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، يُقَالُ لَهُ**[٤]: **ابْنُ العَرِقَةِ**» يُقَالُ: إنه حِبَّانُ ابنُ العَرِقَةِ، وحِبَّانُ بكسرِ الحاءِ، (العَرِقةُ) بفتحِ العينِ المهملةِ، وكسرِ الرَّاءِ، ثم قافٍ؛ وهي أم حبَّانَ بنِ قيسِ بنِ علقمةَ بنِ عبدِ منافِ بنِ الحارثِ بنِ سعدٍ، واسمُ العَرِقَةِ: قِلابَةُ بنتُ سعيدِ بنِ سهلِ بنِ عبدِ منافِ بنِ الحارثِ، وسمِّيَت بالعَرِقَةِ لطيبِ ريحِها، وكنيَتُها أُمُّ فاطمةَ.

قوله: «**تَحَجَّرَ**» أي: يَبِسَ.

---

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ١٠٤).

(٢) انظر: «إكمال المعلم» (٦/ ١٠٤).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٩٤).

(٤) قوله: يقال له. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

قولـه: «**وَاجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا**» هـذا ليس مِن تَمَنِّي الموتِ المنهيِّ عنه؛ لأن ذلـك فيمـن تمنَّـاه لضُـرٍّ نـزل بـه، وهـذا إنمـا تمنَّـى انفجارَهـا لِيَكُـونَ شـهيدًا. [٢١٩/ ب]

قولـه: «**فَانْفَجَرَتْ مِنْ لَبَّتِهِ**» كـذا للـرازي[١]، ولابـنِ ماهـانَ في روايتِه عـن الجُلُـودِيِّ: «**مِنْ لَيْلَتِهِ**»، وصوَّبهـا القاضي حكايةً عـن غيرِه، وفيهـا رِوايةٌ أخـرى؛ وهـي: «**لِيتِهِ**» بكسرِ الـلَّامِ، وبعدَهـا مُثنَّـاةٌ تحـتُ سـاكنةٌ[٢].

واللِّيتُ: صفحةُ العُنُقِ، و(لَبَّتِهِ) أي: مَنْحَرِهِ.

قولـه: «**يَغِـذُّ جُرْحُـهُ دَمًـا**» كـذا في معظـمِ الأصـولِ المعتَمَـدَةِ بفتـحِ المثنَّـاةِ تحـتُ، وكسـرِ الغيـنِ وتشـديدِ الـذالِ المعجَمَتَيْـنِ، وفي بعضِهـا: «**يَغْـذُ**» وبإسـكانِ الغيـنِ، وضـمِّ الـذالِ المعجمتيـن، وكلاهمـا صحيـحٌ، ومعنـاه: يَسـيلُ.

قوله:

أَلا يَـا سَـعْـدُ سَـعْـدَ بَـنِـي مُـعَـاذٍ فَـمَـا فَـعَـلَـتْ قُـرَيْـظَـةُ وَالـنَّـضِـيـرُ

قولـه: «**فَمَـا فَعَلَـتْ**» كـذا في معظـمِ النسـخِ، وفي بعضِهـا: «**لِمَـا فَعَلَـتْ**» بالـلَّامِ بـدلَ الفـاءِ.

قال النوويُّ: «وهو الصوابُ والمعروفُ في السِّيَرِ»[٣].

قوله:

تَـرَكْـتُـمْ قِـدْرَكُـمْ لا شَـيْءَ فِيهَا وَقِـدْرُ الـقَـوْمِ حَـامِـيَـةٌ تَـفُـورُ

هـذا مَثَلٌ لعـدمِ الناصرِ، وأراد بقولِـه: «**قِدْرَكُـمْ**» الأوسَ لقلَّـةِ حُلَفَائِهِـم، وهـم قريظـةُ، و«**قِدْرُ القـومِ**» هـم الخـزرجُ؛ لشـفاعتِهِم في بنـي قينقـاعَ.

---

(١) كذا في «م»: للرازي، وفي «إكمال المعلم» (٦/ ١٠٧) وغيره: الأسدي.

(٢) «إكمال المعلم» (٦/ ١٠٧).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٩٦).

قوله:

وَقَـدْ قَـالَ الكَـرِيـمُ أَبُـو حُبَـابٍ أَقِـيـمُـوا قَـيْـنُـقَـاعَ وَلَا[١] تَـسِـيرُوا

(أبو حبابٍ) هو عبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ ابنُ سلولَ المنافقُ، و(قينقاعَ) بفتحِ القافِ، والنونِ مثلَّثةٌ، وقد تقدَّم.

قوله:

وَقَـدْ كَـانُـوا بِـبَـلْـدَتِـهِـمْ ثِـقَـالًا كَـمَـا ثَـقُـلَـتْ بِـمَـيْـطَـانَ الـصُّـخُـورُ

(مَيطانُ) بلادُ بني مُزَيْنَةَ بالحجازِ، قاله البكريُّ[٢]، وضبَطه بكسرِ أوَّلِه[٣]، وكذا [٢٢٠/أ] رَواه بعضُ رُواةِ (م)، وعندَ الدولابيِّ[٤]: (منطار) بنونٍ بعدَ الميمِ المفتوحةِ، وراءٍ في آخرِه[٥].

قال في «المطالعِ»: «وكذا قيَّدتُه عن بعضِ أصحابِه، وعن غيرِه (ممطارٍ) بميمين، وعندَ ابنِ ماهانَ (بحيطانٍ)، وكلُّه خطأٌ إلَّا الأوَّلُ»[٦].

(١٧٧٠) قوله: «**حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بنُ أَسْمَاءَ عَنْ مَالِكٍ**[٧] **عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ**» قولُه في هذا السندِ: «عن مالكٍ»[٨]، ولهذا ضبَّبتُ عليه[٩]، وصوابُه: «**جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ**»، وكذا عَمِلَهُ

---

(١) في «م»: لا. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) «معجم ما استعجم» (٤/ ١٢٨٤).

(٣) وضبطه بفتحها ياقوت في «معجم البلدان» (٥/ ٢٤٣).

(٤) كذا في «م»، وفي المطبوع من: «مطالع الأنوار» (١/ ٣٩٤): (الدلائي)، ونسبها القاضي في «مشارق الأنوار» (١/ ٣٩٤) للعذري.

(٥) كتب بحاشية «م»: الثالث والعشرون من التعليق على مسلم.

(٦) «مطالع الأنوار» (٤/ ٨٥).

(٧) قوله: عن مالك. ضبب في «م».

(٨) كذا في «م»، ولعل سقط هنا كلمة: خطأ.

(٩) زاد بعده في «م» كلمة رسمها: القائل. كذا!

المِزِّيُ في «أطرافِه»[(١)] في مسنَدِ جويريةَ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ، لا في مسنَدِ مالكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ، واللهُ أعلمُ، وكذا هو في «صحيحِ البخاريِّ» في الخوفِ والمغازي به[(٢)].

قوله: «**لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الظُّهْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**» وفي (خ): «**الْعَصْرَ**» في صلاةِ الخوفِ من روايةِ ابنِ عمرَ.

والجمعُ بينَهُما أن الأمرَ بعدَ دخولِ وقتِ الظهرِ بالمدينةِ، وقد صلَّى بعضُهم دونَ بعضٍ؛ فقيل للذين لم يُصَلُّوا الظهرَ: لا تُصَلُّوا الظهرَ إلا في بني قريظةَ، وقيل للذين صلُّوها: لا تُصَلُّوا العصرَ إلا في بني قريظةَ، ويَحْتَمِلُ أنه قيل للجميعِ لا تُصَلُّوا العصرَ ولا الظهرَ إلا في بني قريظةَ، ويَحْتَمِلُ أنه قيل للذين ذَهبُوا أوَّلًا: لا تُصَلُّوا الظهرَ إلا في كذا، وللذين ذَهَبُوا بعدَهم لا تُصَلُّوا العصرَ إلا في كذا[(٣)].

قال الدِّمْيَاطِيُّ: «وَهِمَ مسلمٌ في قولِه: (الظهرَ)، وإنما هو (العصرَ)، كذلك رَوَاه (خ) في عدَّةِ مواضعَ عن الضُّبَعِيِّ شيخِ مسلمٍ، وهو الذي أجمَع عليه أهلُ السِّيَرِ» انتهى.

قوله: «**قَالَ ابنُ شِهَابٍ: كَانَ مِنْ شَأْنِ أُمِّ أَيْمَنَ...**» إلى آخرِه. هذه الزيادةُ مُتَضَمِّنَةٌ [٢٢٠/ب] عِتقَ النبيِّ ﷺ لأمِّ أيمنَ وغيرَ ذلك، وهي مرسَلَةٌ كما تَرَى، وقد أخرَج (خ) هذا الحديثَ في «صحيحِه»، ولم يَذْكُرْ فيه هذه الزيادةَ؛ وهذا يَدُلُّ على ما قدَّمناه من إيرادِ مسلمٍ للحديثِ بتمامِه من غيرِ اختصارٍ له في الغالبِ[(٤)].

(١) «تحفة الأشراف» (٦/ ٨٧).

(٢) «صحيح البخاري» (ح:٩٤٦، ٤١١٩).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٩٨).

(٤) «غرر الفوائد» (ص٣٠٧-٣٠٨).

واسمُ أمِّ أيمنَ بركةُ، وقد نسبَها الناسُ فقالوا: أُمُّ أيمنَ بركةُ بنتُ مِحصنِ بنِ ثعلبةَ بنِ عمرِو بنِ حفصِ بنِ مالكِ بنِ سلمةَ بنِ عمرِو بنِ النعمانِ أخرَج لها ابنُ ماجَه وأحمدُ، وتُوُفِّيَتْ كما قال الزهريُّ: [بعدَ النبيِّ بخمسةِ أشهرٍ][1]، وقيل: بعدَ النبيِّ بستَّةِ أشهُرٍ، حكَاه ابنُ الأثيرِ معَ قولِ الزُّهريِّ[2].

وقد ذكَر الواقديُّ: أنها بَقِيَتْ إلى خلافةِ عثمانَ، وهذا اقتصَر عليه الذهبيُّ في «الكاشفِ» نقلًا عنه[3]، وردَّه الشيخُ محيي الدينِ النَّوويُّ في «تهذيبه»[4] ردًّا فاحشًا، وذكَر أحمدُ بنُ سعيدٍ الصَّدَفِيُّ أنها كانت سوداءَ.

قال القاضي عياضٌ ما معناه: «ولم أره لغيره»[5].

(١٧٧٣) قوله: «**فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَسُولِ اللهِ**» يَعْنِي: الصلحَ يومَ الحُديبيَةِ، وكانت الحديبيَةُ في أواخرِ سنةِ ستٍّ من الهجرةِ.

قوله: «**هِرَقْلَ**» بكسرِ الهاءِ، وفتحِ الرَّاءِ، وإسكانِ القافِ، هذا المشهورُ، وحكَى الجَوْهَرِيُّ لغةً أخرى؛ وهي: (هِرْقِلُ) بكسرِ الهاءِ، وإسكانِ الرَّاءِ، وكسرِ القافِ[6]؛ وهو اسمُ علَمٍ له، ولقبُه قَيْصَرُ، وكذا كلُّ مَن ملَك الرُّومَ يُقَالُ له: قَيصَرُ.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». واستدركناه من «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٥٨).

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٥٨).

(٣) «الكاشف» (٢/ ٥٢٠).

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٥٨).

(٥) «إكمال المعلم» (٤/ ٦٥٦).

(٦) «الصحاح» (٥/ ١٨٤٩).

قولـه: «**وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي خَلْفِي**» قـال بعـضُ العُلمـاءِ: إنمـا أجلسَ أصحابَـه خلفَـه ليكُـونَ أهـونَ عليهـم في تكذيبِـه، إن كـذبَ؛ لأن مقابَلَتَـهُ بالكـذبِ في وجهِـه صعبـةٌ، بخـلافِ مـا إذا لـم يَسْـتَقْبِلْهُ[١].

قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: [١٢١/ أ] «وجـاء ذلـك في بعـضِ طـرقِ الحديـثِ مـن كلامِ هرقـلَ».

قوله: «**كَيْفَ حَسَبُهُ**» أي: نسبُه.

قوله: «**سِجَالًا**» أي: نُوَبًا.

قوله: «**يَغْدِرُ**» بكسرِ الدَّالِ؛ وهو تركُ الوفاءِ بالعهدِ.

قوله: «**فِي مُدَّةٍ**» يَعني بذلك صلحَ الحديبيَةِ.

قوله: «**الْعَفَافِ**» تركُ المحارمِ وخوارِمِ المروءَةِ.

قولـه: «**أَدْعُوكَ بِدَاعِيَةِ**[٢] **الإِسْلَامِ**» (دِعاية) بكسرِ الـدَّالِ؛ أي: دعوتِه؛ وهـي كلمةُ التوحيدِ.

قولـه: «**الأَرِيْسِيِّينَ**» قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: في ضبطِـه كلامٌ تركتُـه اختصـارًا، وفي معنـاه أقـوالٌ: أشـهرُها: الأكَّارُونَ؛ أي: الفلَّاحُـون ومعنـاه: أن عليـك إثـمَ رعايـاك الذيـن يتَّبِعُونَـكَ ويَنْقَـادُونَ إلـيَّ بانقيـادِكَ، فـإذا أسـلمتَ أسـلَمُوا، وإذا امتَنَعْـتَ امتَنَعُـوا، وقـد جـاء هـذا مصـرَّحٌ[٣] بـه في «الدلائـلِ» للبيهقـيِّ وفي غيـرِه: «**فَـإِنَّ عَلَيْـكَ إِثْـمَ الأَكَّارِيـنَ**»[٤].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٠٤).

(٢) كذا في «م»، وهو الموافق للرواية الأخرى في «صحيح مسلم».

(٣) هكذا في «م» جاء مرفوعًا، وإن كان حقه النصب على الحال، إلا أنه يجوز على لغة القطع إلى الرفع، فيكون مرفوعًا خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هو مصرح به.

(٤) «دلائل النبوة» (٤/ ٣٨٤).

قوله: «وَكَثُرَ اللَّغَطُ» اللَّغَطُ: اختلافُ الأصواتِ.

قوله: «لَقَدْ أَمِرَ» أي: عظُم.

قولـه: «ابـنِ أَبِـي كَبْشَـةَ» رجـلٌ مِـن خزاعـةَ، كان يَعبُـدُ الشِّـعْرَى، ولـم يُوافِقْـهُ أحـدٌ مـن العـربِ في عبادتِهـا، فشـبَّهُوا النبـيَّ ﷺ لمخالفَتِـه [١٢١/ ب] إيَّاهُـم في دِينِهـم بـه، كمـا خالَفَهُـم ابـنُ أبـي كبشـةَ ولـم يُـرِدْ عَيْنَـه، وإنمـا أراد التشـبيهَ.

وقيـل: إن أبا كبشـةَ جدُّ النبيِّ ﷺ مِن قِبَل أُمِّهِ، قالـه ابـنُ قُتيبةَ وغيرُه، وقيـل: هـو أبـوه من الرَّضاعـةِ، وهـو الحـارثُ بـنُ عبـدِ العُزَّى السعديُّ، حكَاهُ ابـنُ بطَّالٍ، وقيـل غيرُ ذلـك[١].

قولـه: «لَيَخَافُـهُ مَلِـكُ بَنِي الأَصْفَـرِ» قـال الحربيُّ إبراهيـمُ أبـو إسـحاقَ: «بنـو الأصفـرِ بـنُ الـرُّومِ بـنِ عِيصُـو بـنِ إسـحاقَ بـنِ إبراهيـمَ».

قـال القاضـي: «وهـو أشـبَهُ مـن قـولِ ابـنِ الأنبـاريِّ؛ يعنـي أنـه سُـمُّوا بذلـك لأن جيشًـا مـن الحبشـةِ غَلَـبَ علـى بلادِهـم في وقـتٍ فوَطـئَ نسـاءَهم؛ فولَـدُوا أولادًا صُفـرًا مـن سـوادِ الحبَشـةِ وبيـاضِ الـرُّومِ»[٢].

(١٧٧٤) قولـه: «كِسْـرَى» بِكَسْـرِ الـكافِ وفتحِهـا، لقـبٌ لـكلِّ مَـن ملَـكَ الفُـرْسَ، و(قَيْصَـرُ) لَقَـبٌ لِمَـن ملَـك الـرُّومَ، و(النجاشـيَّ) لِمَـن مَلَـكَ الحبشـةَ، و(خاقـانُ) لمَـن ملَـك التُّـركَ، و(فرعـونُ) لمَـن ملـكَ القِبـطَ، و(العزيـزُ) لمـن ملَـك مصـرَ، و(تبَّـعٌ) لمَـن ملَـك حميـرَ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١١٠).

(٢) «إكمال المعلم» (٦/ ١٢٢-١٢٣).

(١٧٧٥) قوله: «أَبُو سُفْيَانَ» هو ابنُ عمِّ رسولِ اللهِ ﷺ واسمُه كنيتُه، وقيل: اسمُه المغيرةُ[1].

قوله: «عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ بَيْضَاءَ أَهْدَاهَا لَهُ فَرْوَةُ بنُ نُفَاثَةَ» قال النوويُّ: «هي الدُّلْدُلُ، قال العلماءُ: لا يُعْرَفُ للنبيِّ ﷺ بغلةٌ سِواها، وهي الشهباءُ»[2]، كذا قال.

وكان للنبيِّ عليه السلام ستُّ بغلاتٍ، كذا قاله بعضُ الحُفَّاظِ، وسيأتي ذكرُ بغلاتِه عليه السلام وإنما البغلةُ التي أَهْدَاهَا له فَرْوَةُ بنُ نُفَاثَةَ: فضةُ، والدُّلْدُلُ أهداها له المُقوقَسُ. [٢٢٢/ أ]

قوله: «فَرْوَةُ بنُ نُفَاثَةَ الجُذَامِيُّ» قال في «المطالع»: «كذا للجماعةِ، وفي حديثِ أبي الطاهرِ من طريقِ الباجي: «فَرْوَةُ بنُ نُبَاتَةَ»، وقال في حديثِ إسحاقَ: «فَرْوَةُ بنُ نَعَامَةَ»، والأَوَّلُ هو المشهُورُ»[3].

وفي كُتُبِ الصَّحابةِ: «فَرْوَةُ بنُ عَامِرٍ»، وقيل: ابنُ عمرٍو، وقيل: ابنُ نُفَاثَةَ، وقيل: ابنُ نَعَامةَ، استُشهِد في حياتِه ﷺ، كذا قاله الذهبيُّ في «تجريدِه»[4]، ولم يَذْكُرْ في إسلامِه خلافًا، وذكَره غيرُه، ونونُ (نُفَاثَةَ) مضمومةٌ.

قوله: «نَادِ أَصْحَابَ السَّمُرَةِ» يعني أهلَ بيعةِ الرِّضوانِ؛ وهي الشجرةُ التي بايَعُوا تحتَها يومَ الحُديبيَةِ.

قوله: «فَقَالَ عَبَّاسٌ وَكَانَ رَجُلًا صَيِّتًا» ذكَر الحَازِمِيُّ في «مؤتَلِفِه» أن العبَّاسَ كان يَقِفُ على سَلَعٍ فيُنَادِي غِلمانَه في آخرِ الليلِ، وهم في الغابةِ؛ فيُسْمِعُهُم، وبينَ سلعٍ والغابةِ ثمانيةُ أميالٍ[5].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١١٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١١٣).

(٣) «مطالع الأنوار» (٤/ ٢٤٧-٢٤٨).

(٤) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/ ٦).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١١٥).

قوله: «**وَالْكُفَّارَ**» أي: معَ الكفَّارِ.

قوله: «**وَالدَّعْوَةُ**» الاستغاثةُ.

قولـه: «**الْوَطِيسُ**» أي: التَّنُّورُ، بفتحِ الـواوِ، وكسرِ الطـاءِ، وبالسينِ المهملتين، وهو مَثَلٌ لشدَّةِ الحربِ، وقيل: إنه غيرُ التَّنُّورِ، وهو من فصيحِ الكلامِ الذي لم يُسْمَعْ مِن أحدٍ قبلَ النبيِّ عليه السلام.

قولـه: «**فَمَا زِلْتُ أَرَى حَدَّهُمْ**» بفتحِ الحاءِ المهمَلةِ؛ أي: ما زلتُ أرى قُوَّتَهُم ضعيفةً.

(١٧٧٦) قولـه: «**رَشْقًا**» هو بفتحِ الرَّاءِ، وهو مصدرٌ، وضبَطه القاضي بالكسرِ[١]، وضبَطه [٢٢٢/ ب] غيرُه بالفتحِ، وهو الأجودُ، وإن كانا جيِّدينِ[٢].

قولـه: «**وَرَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ**» هذه البغلةُ هي فضَّةُ التي أهداها له فروةُ بنُ نُفاثَةَ، قاله أبو الفتحِ في «سيرته»[٣].

وللنبيِّ ﷺ بغالٌ: شهباءُ يُقالُ لها: الدُّلْدُلُ، أهداها له المقوقسُ، وأخرى يُقالُ لها: فضَّةُ، أهداها له فروةُ فوهَبها أبا بكرٍ، وأخرى: أهداها له ابنُ العَلْمَاءِ، وبعثَ صاحبُ دومةِ الجَنْدَلِ بغلةً، وقيل: إن كِسرى أهدى له بغلةً، ولا يَثْبُتُ، وعن ابنِ عبَّاسٍ: «**أَهْدَى النَّجَاشِيُّ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بَغْلَةً، فَكَانَ يَرْكَبُهَا**»[٤] فهذه ستٌّ؛ وفي هذا ردٌّ[٥] على ما سبَق من كلامِ القاضي والنوويِّ.

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ١٣٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١١٨).

(٣) «عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير» (٢/ ٢٦٧).

(٤) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦٢٣).

(٥) في «م» يرد. وما أثبتناه هو ما يستقيم به السياق.

قولـه: «**الْمِصِّيصِـيُّ**» بكسـرِ الميـمِ، وتشـديدِ الصـادِ الأولَـى، هـذا المشـهورُ، ويقـالُ بفتـحِ الميـمِ وتخفيـفِ الصـادِ.

قولـه: «**بِرِشْـقٍ مِـنْ نَبْـلٍ**» هـو بكسـرِ الـرَّاءِ لا غيـرَ، وهـو اسـمٌ للسِّـهامِ التـي تَرمِيهـا الجماعـةُ دَفعـةً واحـدةً.

قوله: «**فَانْكَشَفُوا**» أي: انهَزَمُوا.

قوله: «**إِذَا احْمَرَّ الْبَأْسُ**» احمرارُ البأسِ كنايةٌ عن شِدَّةِ الحربِ.

(١٧٧٧) قولـه: «**مُنْهَزِمًـا**» حـالٌ مِـنِ ابـنِ الأكـوعِ، كمـا صـرَّح أوَّلًا بانهزامِـه، ولـم يُـرِدْ أن النبـيَّ ﷺ انهَـزَم، وقـد قالـتِ الصحابـةُ كلُّهـم: مـا انْهَـزَم، ولـم يَنْقُـلْ أحـدٌ قـطُّ أنـه انهـزَم، وقـد نَقَـل الإجمـاعَ علـى أنـه لا يَجُـوزُ أن يُعْتَقَـدَ أنـه [٢٢٣/ أ] انهـزَم، ولا يَجُـوزُ ذلـك عليـه، بـل كان العبَّاسُ وأبـو سفيانَ آخذَيْنِ بلجامِ بغلتِه يَكُفَّانِها عـن إسراعِ التقدُّمِ إلـى العـدُوِّ، قـد صـرَّح بذلـك الـبراءُ في حديثِـه السـابقِ.

(١٧٧٨) قولـه: «**حَدَّثَنَا أَبُو بَكْـرِ بـنِ أَبِي شَـيْبَةَ، وَزُهَيْـرُ بـنُ حَرْبٍ...**» إلـى آخـرِه. كـذا جعلَـه ابـنُ أبـي شـيبةَ مـن حديـثِ عبـدِ اللهِ بـنِ عمـرِو بـنِ العـاصِ في مسـنَدِه.

والحُمَيـدِيُّ وحامـدُ بـنُ يَحْيَـى البلخـيُّ وغيرُهمـا مـن أصحـابِ ابـنِ عُلَيَّـةَ يقولـون: «عـن عبـدِ اللهِ بـنِ عمـرَ بـنِ الخطَّـابِ»، وإلـى قـولِ حامـدٍ رجَـع علـيُّ بـنُ المدينـيِّ.

قـال ..(١): «صوابُـه عمـرُ بـنُ الخطَّـابِ، وهـي روايـةُ ..(٢)»، وذكَـره

---

(١) هنا بياض في «م» بمقدار كلمة.

(٢) هنا بياض في «م» بمقدار كلمة. ولعله «الحميدي» ينظر «علل الدارقطني» (١٢/ ٤٣١)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٢٣).

خلفٌ في مسندَيهما، وأضافَه إلى (خ م)، وأنكَره، وذكَره أبو مسعودٍ الدمشقيُّ في مسندِ ابنِ الخطَّابِ مضافًا إلى (خ م)(١).

(١٧٧٩) قوله: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ شَاوَرَ حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ...**» إلى آخرِه. قال العلماءُ: إنما فضَّل ﷺ اختيارَ الأنصارِ؛ لأنه لم يَكُنْ بايعَهم على أن يَخْرُجُوا معَه للقتالِ وطلبِ الغزوِ، وإنما بايَعُهم على أن يَمْنَعُوه مِمَّن يَقْصِدُهُ، فلما عرَضَ الخروجَ لعيرِ أبي سفيانَ أراد أن يَعْلَمَ أنَّهم موافِقُوه على ذلك؛ فأجابُوه أحسنَ جوابٍ بالمُوافقةِ التَّامَّةِ(٢).

قوله: «**فَقَامَ سَعْدُ بنُ عُبَادَةَ**» قال ابنُ سيِّدِ الناسِ في «سيرته» في غزوةِ بدرٍ، في سعدِ بنِ عُبادةَ: «ولم يَصِحَّ شهودُه بدرًا»(٣)، وذكَر غيرُه قولَين في شهودِه.

قوله: «**بَرْكِ الغِمَادِ**» بفتحِ الموحَّدةِ، وإسكانِ الراءِ، وقيل: صوابُه كسرُ الراءِ، [٢٢٣/ ب] وكذا قُيِّد في (خ)، ونقَل القاضي عن الأَصِيلِيِّ والمُستَمْلِي والحمويِّ الكسرَ، وذكَره جماعةٌ من أهلِ اللُّغةِ بالكسرِ لا غيرَ، واتَّفَقُوا الجميعُ على سكونِ الرَّاءِ، إلا ما حكَاه القاضي(٤) عن الأَصِيلِيِّ أنه ضبَطه بالسكونِ والفتحِ، وهو غريبٌ ضعيفٌ.

و(الغِمَادُ) بالغينِ المعجمةِ فيه، مكسورةٌ ومضمومةٌ؛ وهو موضعٌ من وراءِ مكَّةَ بخمسِ ليالٍ بناحيةِ الساحلِ، وقيل: بلدٌ يمانٍ، وقيل: بأقاصي هجرَ، وقيل غيرُ ذلك(٥).

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٢٣).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٢٤).

(٣) «عيون الأثر» (١/ ٢٨٩).

(٤) «مشارق الأنوار» (١/ ١١٥).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٢٤-١٢٥).

قوله: «لَتَضْرِبُوهُ إِذَا صَدَقَكُمْ، وَتَتْرُكُوهُ إِذَا كَذَبَكُمْ» كذا شرحه النوويُّ على أنه محذوفُ النونِ في الموضعين (لَتضربوه) و(تتركوه)، وقال: هي لغة -أعني حذفَ النونِ- لغيرِ ناصبٍ ولا جازمٍ»[1].

(١٧٨٠) قوله: «الْمُجَنِّبَتَيْنِ» بضمِّ الميمِ، وفتحِ الجيمِ، وكسرِ النونِ؛ وهما الميمنَةُ والميسرةُ.

قوله: «الْحُسَّرِ» بضمِّ الحاءِ المهملةِ، وفتحِ السينِ المهملةِ المشدَّدةِ؛ أي: الذين لا دُروعَ لهم.

قوله: «زَادَ غَيْرُ شَيْبَانَ: اهْتِفْ لِي بِالأَنْصَارِ» قال الرشيدُ: «هذه الزيادةُ غيرُ مُتَّصِلَةٍ أيضًا في الكتابِ، واللهُ أعلَمُ»[2].

قوله: «وَوَبَّشَتْ قُرَيْشٌ أَوْبَاشًا» أي: جمعُوا جموعًا من قبائلَ شتَّى، وهو بالباءِ الموحَّدَةِ المشدَّدَةِ.

قوله: «خَضْرَاءُ قُرَيْشٍ» أي: جماعتُهم وأشخاصُهم.

قوله: «إِلَّا الضِّنَّ» أي: الشُّحَّ، وهو بكسرِ الضادِ. [٢٢٤/ أ]

قوله: «بِسِيَةِ الْقَوْسِ» طرفُه المنعطفُ، وهي بسينٍ مهملةٍ مكسورةٍ، وتخفيفِ المثنَّاةِ تحتُ.

قوله: «الْبَيَاذِقَةِ» الرَّجَّالةُ، وهم أيضًا أصحابُ رِكابِ الملكِ المُتصرِّفُون له.

قوله: «وَأَحْفَى[3] بِيَدِهِ» قال ابنُ قُرْقُولَ: «(وَأَحْفَى بِيَدِهِ عَلَى الأُخْرَى) أي: أشَارَ إلى استِئْصَالِ القَطْعِ، والمُبالغةِ في القتلِ، كما يَفْعَلُ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٢٦).

(٢) «غرر الفوائد» (ص٣٠٤).

(٣) في المطبوع من «صحيح مسلم»: «وأخفى» بالخاء المعجمة.

حاصدُ الزَّرعِ إذا حصدَه، ورَواه بعضُهم: (وَأَكْفَأَ بِيَدِهِ) أي: أمال وقلَب، وهما بمعنًى واحدٍ، وفي بعضِها: (أَخْفَى بِيَدِهِ) بالخاءِ المعجَمةِ، ولا وجهَ له»[1] انتهى.

(١٧٨١) قوله: «نُصُبًا» النُّصُبُ الصنمُ.

(١٧٨٢) قوله: «لا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا» الحديثُ معناه: أن قُريشًا يُسلِمُون كلُّهم، ولا يرتدُّ منهم أحدٌ، كما ارتدَّ غيرُهُم بعدَه ﷺ ممَّن حُورِبَ وقُتِلَ صبرًا، وليس المرادُ أنهم لا يُقْتَلُون ظُلمًا صبرًا، وقد جرَى على قريشٍ بعدَ ذلك ما هو معلومٌ.

قوله: «وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عُصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرَ مُطِيعِ بنِ الأَسْوَدِ، وَكَانَ اسْمُهُ العَاصِي» (عُصاةٌ) جمعٌ لعاصي من الأسماءِ الأعلامِ، لا من الصفاتِ؛ أي: ما أسلَم ممَّن كان اسمُه العاصِي؛ مثلُ: العاصِي بنِ وائلٍ السهميِّ، والعاصي بنِ هشامٍ أبو البَخْتَرِيِّ، والعاصي بنِ سعيدِ بنِ العاصِي بنِ أميَّةَ، والعاصي بنِ أميَّةَ، والعاصِي بنِ هشامِ بنِ المُغيرةِ المخزوميِّ، والعاصي بنِ مُنَبِّهِ بنِ الحجَّاجِ، وغيرِهم سِوى العاصِي بنِ الأسودِ العدويِّ، وإلا فقد أسلَمت عُصاةُ قريشٍ وعُتَاتُهم كلُّهم بحمدِ اللهِ.

لكنه ترَك أبا جَنْدَلِ بنِ سُهيلِ بنِ عمرٍو، وهو ممَّن أسلَم [٢٢٤/ ب] واسمُه أيضًا العاصِي، فإذا صحَّ؛ فيَحْتَمِلُ أن هذا غَلَبَتْ عليه كنيَتُه، وجُهِلَ اسمُه، ولم يَعْرِفْهُ المخبِرُ باسمِه، فلم يَسْتَثْنِه كما استثْنَى مطيعَ بنَ الأسودِ، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) «مطالع الأنوار» (٢/ ٣٣٧-٣٣٨).

(١٧٨٣) قولـه: «عِنْدَ البَيْتِ» كذا في جميعِ نسخِ بلادِنا، قاله النوويُّ، وقال: «وكذا نقَله القاضي عن جميعِ الرُّواةِ سِوى ابنِ الحذَّاءِ، فإنَّ في روايتِه: (عَنِ البَيْتِ)، وهو الوجهُ»[1] انتهى.

قوله: «فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» لم يَقَعْ هذا في صُلحِ الحُديبيَةِ، وإنما وقَع في السنةِ الثانيةِ، وهي عامُ عُمرةِ القضاءِ، وكانوا شارَطُوا النبيَّ ﷺ في عامِ الحُديبيَةِ أن يَجِيءَ في العامِ المُقبلِ، فيعتَمِرَ، ولا يُقِيمَ أكثرَ من ثلاثةِ أيَّامٍ، فجَاء في العامِ المُقبلِ فأقَام إلى أواخرِ اليومِ الثالثِ، فقالوا لعليٍّ هذا الكلامَ، فاختَصر هذا الحديثَ، ولم يَذْكُرِ الإقامةَ، وهذا الكلامُ كان في العامِ المُقبلِ، واستَغْنَى عن ذكرِه بكونِه معلومًا، وقد جاء مُثْبَتًا في رواياتٍ أخرَ، معَ أنه قد أعلَمَ[2] أن النبيَّ عليه السلام لم يَدْخُلْ مَكَّةَ عامَ الحُديبيَةِ، واللهُ أعلمُ.

(١٧٨٥) قوله: «سِيَاهٍ» بسينٍ مهملةٍ مكسورةٍ، ثم مثنَّاةٍ تحتُ، ثم ألفٍ، ثم هاءٍ؛ تكونُ هاءً وقفًا ودَرْجًا، على وزنِ: (مياهٍ) و(شياهٍ).

قوله: «الدَّنِيَّةَ» بفتحِ الدَّالِ المهملةِ، وكسرِ النونِ، وتشديدِ المثنَّاةِ تحتُ؛ أي: النقيصةَ والحالةَ الناقصةَ، وقد ضُبِطَ بالهمزِ أيضًا.

قوله: «يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ» اسمُ أبي جَنْدَلٍ العاصي بنُ سهيلِ بنِ عمرٍو.

قوله: «مَا فَتَحْنَا» قِيل: صوابُه: (مَا سَدَدْنَا)، وهو ظاهرٌ. [٢٢٥/ أ]

قوله: «مِنْهُ» الضَّميرُ في (منه) عائدٌ إلى قولِه: «اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ»، ومعناه: ما أصلَحْنَا مِن رأيِكُمْ وأمْرِكُمْ هذا ناحيةً إلا انفتحت أخرى.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٣٦).

(٢) قوله: أعلم. ليس في «م». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٣٨).

(١٧٨٧) قوله: «أَنَا وَأَبِي حُسَيْلٍ[١]» أبو حذيفة حُسيلٌ، ويُقَالُ: حِسلٌ، واليمانُ لقبٌ له، والمشهورُ في استعمالِ المحدِّثينَ (اليمانُ) من غيرِ ياءٍ بعدَها، وهي لغةٌ قليلةٌ، والصحيحُ إثباتُ الياءِ، وكذا ابن العاصي[٢] وابنُ أبي المَوالي وابنُ الهادِي: «الصحيحُ إثباتُها في الكُلِّ»[٣].

(١٧٨٨) قوله: «وَقُرٌّ» القُرُّ بضمِّ القافِ: البردُ.

قوله: «تَذْعَرُهُمْ» هو بفتحِ المثنَّاةِ فوقُ، وبالذَّالِ المعجمةِ؛ ومعناه: لا تُفْزِعُهُم، وقيل: لا تُنَفِّرْهُم.

قوله: «كَأَنَّمَا أَمْشِي فِي حَمَّامٍ» يعني بذلك: أن اللهَ أذهبَ عنه البردَ ببركةِ إرسالِ النبيِّ ﷺ إيَّاه، أو أنَّه دعا اللهَ ليُذْهِبَ عنه البردَ.

ومثلُ ذلك ما رُوِيَ عن بلالٍ، قال: «أَذَّنْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ، فَقَالَ: يَا بِلَالُ مَا لَهُمْ؟ فَقُلْتُ: كَبَدَهُمُ البَرْدُ، قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ يَتَرَوَّحُونَ فِي الضُّحَاءِ»[٤] (كَبَدَهُم) يعني: غَلَبَهُم وشقَّ عليهم، وإنما صاروا يَتَرَوَّحُون لشدَّةِ حرِّ الهواءِ؛ يُرِيدُ أن رسولَ اللهِ ﷺ دعا لهم؛ فانكشفَ البردُ عنهم.

---

(١) في «م» في هذا الموضع والموضعين التاليين: «حسيك» بالكاف، والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) قوله: ابن العاصي. في «م»: القاضي. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٤٤).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٤٤).

(٤) أخرجه البزار في «مسنده» (ح:١٣٥٦)، والعقيلي في الضعفاء في ترجمة أيوب بن سيار (ح:٥١٧)، والشاشي في «مسنده» (ح:٩٤٨)، والطبراني في الكبير (ح:١٠٦٦)، وابن عدي في الكامل في ترجمة أيوب بن سيار (ح:٢١٦٥)، ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٢٢٤)، وأبو نعيم في دلائل النبوة (ح:٣٩٢)، والأصبهاني في دلائل النبوة (ح:١٩٤)، وابن الجوزي في الموضوعات في الصلاة (٢/ ٩٤)، وأبو طاهر السلفي في معجم السفر (ح:٨٨٨) كلهم من طريق أيوب بن سيار، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، عن بلال به.

قال ابن الجوزي: «قال العقيلي: «ليس لإسناده أصل، ولا يحفظ إسناده ولا متنه، وقد بيَّنا الطعن في أيوب».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٤١): « وفيه أيوب بن سيار وهو متروك».

قوله: «**رَأَيْتُ أَبَا سُفْيَانَ يَصْلَى ظَهْرَهُ بِالنَّارِ**» (يَصْلَى) بفتحِ الياءِ، وإسكانِ الصادِ؛ أي: يُدْفِئُهُ ويُدْنِيهِ منها.

قوله: «**قُرِرْتُ**» أي: بَرَدْتُ، وهو بضمِّ القافِ، وكسرِ الراءِ.

قوله: «**قُمْ يَا نَوْمَانُ**» النومانُ بفتحِ النونِ، وإسكانِ الواوِ: كثيرُ النومِ. [٢٢٥/ ب]

(١٧٨٩) قوله: «**رَهِقُوهُ**» بكسرِ الهاءِ؛ أي: غَشُوه.

قوله: «**مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا**» يعني: ما أَنْصَفَتْ قريشٌ الأنصارَ؛ لكونِ القُرَشِيينِ لم يَخْرُجَا.

(١٧٩٠) قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنِ أَبِي شَيْبَةَ**»: قال النوويُّ: «(**حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ثَنَا عَبْدُ العزيزِ بنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ**) في جميعِ نُسَخِ بِلَادِنَا، وكذا ذكَره أصحابُ الأطرافِ، وذكَر القاضي عن بعضِ رُواةِ (م) أنهم قالوا: «أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ» بدلَ «يحيى بنِ يحيى»، قال: والصوابُ الأوَّلُ»[1].

(١٧٩١) قوله: «**وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ**» الرَّباعِيَةُ بتخفيفِ الياءِ: السنُّ التي تَلِي الثنيَّةَ من كل جانبٍ، وللإنسانِ أربعُ رَباعِياتٍ، والرباعيَةُ المكسورةُ يومئِذٍ هي اليُمنَى السُّفْلَى.

قال ابنُ هشامٍ: «وَذَكَرَ لِي رُبَيْحُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ عُتْبَةَ بنَ أَبِي وَقَّاصٍ رَمَى رَسُولَ اللهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ؛ فَكَسَرَ رُبَاعِيَتَهُ اليُمْنَى السُّفْلَى وَجَرَحَ شَفَتَهُ السُّفْلَى، وَأَنَّ عَبْدَ اللهِ بنَ شِهَابٍ الزُّهْرِيَّ شَجَّهُ فِي وَجْهِهِ، وَأَنَّ ابْنَ قَمِئَةَ جَرَحَ وَجْنَتَهُ، فَدَخَلَ حَلْقَتَانِ مِنَ المِغْفَرِ فِي وَجْنَتِهِ»[2] انتهى.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٤٨).

(٢) «سيرة ابن هشام» (٢/ ٨٠).

(١٧٩٤) قوله: «سَلَا جَزُورِ بَنِي فُلَانٍ» السَّلا بِفتحِ السينِ مقصورٌ: اللُّفَافةُ التي يَكُونُ فيها الولدُ.

قوله: «فَانْبَعَثَ أَشْقَى القَوْمِ» هو عقبةُ بنُ أبي مُعيطٍ، وهو مذكورٌ في الحديثِ الثاني. [٢٢٦/ أ]

قوله: «مَنَعَةٌ» بفتحِ النونِ، وحُكِيَ إسكانُها، وهو شاذٌّ؛ أي: قُوَّةٌ.

قوله: «وَالوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ» كذا في جميعِ نسخِ (م): (عقبة) بالقافِ، واتَّفق العلماءُ على أنه غَلَطٌ، وأن صوابَه: (الوليدُ بنُ عُتبةَ) بالباءِ كما ذكَره (م) في روايةِ أبي بكرِ بنِ أبي شيبةَ بعدَ هذا، وقد ذكَره (خ) في صحيحِه وغيرُه من أئمةِ الحديثِ على الصوابِ.

وقد نبَّه عليه إبراهيمُ بنُ سفيانَ في آخرِ الحديثِ، فقال: «الوليدُ بنُ عُقبةَ في هذا الحديثِ غَلَطٌ»، قال العلماءُ: الوليدُ بنُ عقبةَ بالقافِ، وهو ابنُ أبي مُعيطٍ، لم يَكُنْ ذلك الوقتَ موجودًا، أو كان طفلًا صغيرًا جدًّا، فقد أُتِيَ به النبيَّ ﷺ يومَ الفتحِ، وقد ناهَز الحُلُمَ؛ ليَمْسَحَ على رأسِه[١]، وفي هذا نَظَرٌ.

قال ابنُ عبدِ البرِّ: «لا خلافَ بينَ أهلِ[٢] العلمِ بتأويلِ القرآنِ فيما علمتُ أن قولَه عزَّ وجلَّ: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ﴾[٣] آية، نزلَت في الوليدِ بنِ عُقبةَ حينَ بعثَه رسولُ اللهِ ﷺ مُصَدِّقًا إلى بني المُصْطَلِقِ».

قال: «ومما يَرُدُّ قولَ مَن قال: كان صغيرًا، أن الزبيرَ بنَ بكَّارٍ وغيرَه مِن علماءِ السِّيَرِ ذكَرُوا أن الوليدَ وعُمارةَ ابني عُقبةَ خرجا من مكَّةَ ليَرُدَّا

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٥٢).

(٢) قوله: أهل. ليس في «م». ومثبت من «الاستيعاب».

(٣) سورة الحجرات، الآية (٦).

أختَهُما أُمَّ كلثومٍ عن الهجرةِ، وكانت هجرتُها في الهدنةِ يومَ الحُديبيَةَ قبلَ الفتحِ، فمَن كان صغيرًا يومَ الفتحِ لا يقْوَى لردِّ أختِه قبلَ ذلك»[1].

قوله: «**وَذَكَرَ السَّابِعَ، وَلَمْ أَحْفَظْهُ**» وفي (خ) تسميتُه، وأنه عُمارةُ بنُ الوليدِ، وعُمارةُ لم يُقْتَلْ ببَدْرٍ، وإنما نَفَخَ في إحليلِه النجاشيُّ سِحرًا، فهَام معَ الوحشِ، وكذلك عقبةُ بنُ أبي مُعيطٍ، لم يُقْتَلْ ببَدْرٍ، وإنما حُمِلَ منها أسيرًا، وقتَلَهُ رسولُ اللهِ [٢٢٦/ ب] ﷺ صبرًا بعدَ انصرافِه مِن بدرٍ بِعِرْقِ الظُّبْيَةِ، والظُّبيةُ بظاءٍ معجمةٍ مضمومةٍ، ثم مُوَحَّدَةٍ ساكنةٍ، ثم مثنَّاةٍ تحتُ، ثم هاءٍ؛ وهي مِن الرَّوحاءِ على ثَلاثةِ أميالٍ ممَّا يَلِي المدينةَ.

قوله: «**قَالَ مُسْلِمٌ: الوَلِيدُ بنُ عُقْبَةَ**»: **غَلَطٌ** صوابُه: «**قال إبراهيمُ بنُ سفيانَ**»، لا مسلمٌ، فاعْلَمْهُ.

قوله: «**يُسْتَحَبُّ**» بالباءِ الموحَّدَةِ كذا في النسخِ، قال القاضي: «وَرُوِيَ بالموحَّدَةِ وبالمُثَلَّثَةِ»، قال: «وهو الأظهرُ»؛ ومعناه: الإلحاحُ في الدعاءِ[2].

(١٧٩٥) قوله: «**إِلَّا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ**» هو قرنُ المنازلِ، وهو ميقاتُ أهلِ نجدٍ، وهو على مرحلتين من مكَّةَ.

قوله: «**الأَخْشَبَيْنِ**» أبو قُبَيْسٍ والذي يُقَابِلُهُ.

(١٧٩٦) قوله: «**فِي غَارٍ**» كذا في الأصولِ، قال القاضي: «قال أبو الوليدِ الكِنَانِيُّ: لعلَّه: (**غَازِيًا**)، فتَصَحَّفَ كما في الروايةِ الأخرى:

---

(١) «الاستيعاب» (٤/ ١٥٥٣).

(٢) «إكمال المعلم» (٦/ ١٦٨).

(**فِي بَعْضِ المَشَاهِدِ**)، وكما جاء في (خ): (**بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ**)»، قال القاضي: «وقد يُرَادُ بالغارِ هنا الجيشُ والجمعُ، لا الغارُ الذي هو الكهفِ؛ فيُوافِقُ روايةَ: (**بَعْضِ المَشَاهِدِ**)»[1].

(١٧٩٧) قوله: «**فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ**» هي امرأةُ أبي لهبٍ، كذا رَوَى الحاكمُ في «المستَدْرَكِ» من حديثِ زيدِ بنِ أرقمَ، وكنيَتُهَا أُمُّ جميلٍ بنتُ حربٍ، أختُ أبي سفيانَ، واسمُها العوراءُ.

وفيه عِلَّةٌ ذكَرَها الحاكِمُ[2]. وفي تفسيرِ سُنيدٍ أنها غيرُها.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وفيه نظرٌ؛ إذ الذي عُزِيَ ذلك إليها مدنيَّةٌ والسورةُ [٢٢٧/ أ] مَكِّيَّةٌ»، وقال أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عليِّ بنِ عسكرٍ: «إِنَّها أحد[3] عمَّاتِه»، وقيل: امرأةٌ من أهلِه، أو من قومِه، وذكَره ابنُ جريرٍ، وقيل غيرُ ذلك[4]، والأوَّلُ أقوى.

قوله: «**قَرِبَكَ**» بكسرِ الراءِ، والمضارعُ بفتحِها.

قوله: «**قَطِيفَةٌ فَدَكِيَّةٌ**» منسوبٌ إلى «فدكٍ» بلدٌ معروفٌ على مرحَلَتَيْنِ أو ثلاثٍ من المدينةِ.

(١٧٩٨) قوله: «**وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ عَبْدُ اللهِ**» أي: يُظْهِرَ الإسلامَ، وإلَّا فما زال كافِرًا في الباطنِ منافقًا، ومات على كُفرِه.

قوله: «**فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ**» هو عبدُ اللهِ بنُ رَوَاحةَ.

قوله: «**حَتَّى بَرَدَ**» أي: مات.

---

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ١٧٠): بنحوه، وانظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٥٦).

(٢) «المستدرك» (٢/ ٥٧٣) قال: «هذا حديث صحيح كما حدثناه هذا الشيخ إلا أني وجدت له علة»».

(٣) كذا في «م»، و«التوضيح» لابن الملقن (٩/ ٣٤)، والجادة: إحدى.

(٤) انظر «التوضيح» (٩/ ٣٤).

(١٨٠٠) قوله: «آنْتَ أَبُوجَهْلٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ» في صحيح البُخاريِّ: «حَدَّثَنَا ابنُ نُمَيْرٍ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ثَنَا إِسْمَاعِيلُ ثَنَا قَيْسٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ أَتَى أَبَا جَهْلٍ، وَبِهِ رَمَقٌ يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو جَهْلٍ: هَلْ أَعْمَدُ مِنْ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ»[1].

قولُه: «هَلْ أَعْمَدُ» أي: هل زاد على رجل قتَلَه قومُه، ذكَره صاحبُ كتابِ «العين»[2]، وهو معنى قولِه: «وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ».

قوله: «فَلَوْ غَيْرُ أَكَّارٍ قَتَلَنِي» (الأكَّارُ): الفلَّاحُ والزَّرَّاعُ، وهو عندَ العربِ ناقصٌ.

(١٨٠١) قوله: «قَدْ عَنَّانَا» هذا من التعريضِ الجائزِ، بل المُسْتَحَبِّ؛ لأن مَعناه في الباطنِ أدَّبَنا بآدابِ الشرعِ التي فيها تعبٌ، لَكنَّهُ تَعَبٌ في مرضاةِ اللهِ؛ [٢٢٧/ ب] فهو محبوبٌ، والذي فَهِم منه المخاطَبُ العناءَ الذي ليس بمحبوبٍ.

قوله: «يُسَبُّ» كذا في الرواياتِ المعروفةِ في (م) وغيرِه، (يُسَبُّ) بضمِّ المُثنَّاةِ تحتُ، وفتحِ السينِ المهملةِ من السبِّ، وحكَى القاضي[3] عن روايةِ بعضِ رواةِ (م): (يَشِبُّ) بفتحِ المثنَّاةِ تحتُ، وكسرِ الشينِ المعجمةِ، من الشبابِ، والصوابُ الأوَّلُ[4].

قوله: «وَوَعَدَهُ[5] أَنْ يَأْتِيَهُ بِالحَارِثِ وَأَبِي عَبْسٍ» (الحارثُ) هو ابنُ أوسِ ابنِ أخي سعدِ بنِ عُبادةَ، و(أبو عبسٍ) اسمُه عبدُ الرحمنِ،

---

(١) «صحيح البخاري» (ح:٣٩٦١).

(٢) «العين» (٢/ ٥٩).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/ ١٧٧).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٦٢).

(٥) في «صحيح مسلم» (٥/ ١٨٤): «وواعده» بالمد بعد الواو.

وقيل: عبدُ اللهِ، والأوَّلُ الصحيحُ، ابنُ جبر، ويُقَالُ: ابنُ جابرٍ أنصاريٌّ، من كبارِ الصحابةِ، شهِد بدرًا والمشاهِدَ كلَّها، وكان اسمُه عبدَ العُزَّى، و(أبو عبسٍ) بالواوِ في بعضِ النسخِ، و(أبي عبسٍ) بالياءِ، وهو ظاهرٌ، والأوَّلُ يَكُونُ معطوفًا على الضميرِ في (يأتيه).

قوله: «**كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ**» أي: طالبُ دَمٍ.

قوله: «**وَرَضِيعُهُ وَأَبُو نَائِلَةَ**» كذا في النسخِ، قال القاضي: «قال شيخُنا القاضي الشهيدُ: صوابُه أن يَقُولَ: إنما هو محمدٌ ورضيعُه أبو نائلةَ، وكذا ذكَره أهلُ السِّيَرِ: أن أبا نائلةَ كان رضيعًا لمحمَّدِ بنِ مسلمةَ، ووقَع في (خ): (**وَرَضِيعِي أَبُو نَائِلَةَ**)»، قال: «وهذا عندي أوجهُ، إن صحَ أنه كان رضيعًا لكعبٍ»[1].

(١٣٦٥) قوله: «**قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مُحَمَّدٌ**[2] **وَالْخَمِيسُ**» (الخميسُ): الجيشُ، وسُمِّيَ خميسًا؛ لأنه خمسةُ أقسامٍ: ميمنةٌ، وميسرةٌ، ومقدِّمَةٌ، ومؤخِّرَةٌ، وقلبٌ.

قال القاضي: «ورُوِينا (الخميسُ) بالرفعِ عطفًا على (محمَّدٍ)، وبالنصبِ على مفعولِ معَه»[3]. [٢٢٨/ أ]

قوله: «**وَأَصَبْنَاهَا عَنْوَةً**» أي: قَهْرًا.

قوله: «**وَمَكَاتِلَهُمْ**» المكاتِلُ القِفَافُ.

قوله: «**وَمُرُورِهِمْ**» المَرُّ المِسْحَاةُ، ويُجْمَعُ على مَرورٍ.

(١٨٠٢) قوله: «**مِنْ هُنَيْهَاتِكَ**» أي: من أراجيزِكَ، والهَنَةُ تَقَعُ على كلِّ شيءٍ.

---

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ١٧٧-١٧٨).

(٢) قوله: محمد. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٣) «إكمال المعلم» (٦/ ١٨٠).

قوله: «**اللَّهُمَّ لَوْلا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا**» (اللَّهُمَّ) كذا الروايةُ، قالوا: وصوابُه في الوزنِ: (لَاهُمَّ)، أو (تاللهِ)، أو (واللهِ)، كما في الحديثِ الآخرِ: «**لَوْلا اللهُ**»[1].

قوله: «**فَاغْفِرْ فِدَاءً لَكَ مَا اقْتَفَيْنَا**» قولُه: «**فِدَاءً لَكَ**» بالمدِّ والقصرِ، والفاءُ مكسورةٌ، فأما المصدرُ فبالمدِّ لا غيرَ، وحكى الفرَّاءُ (فدًى) بالفتحِ والقصرِ، ورُوِيَ: «**فِدَاءٌ**» بالرفعِ على الابتداءِ والخبَرِ؛ أي: لك نفسِي فداءً، أو نفسي فداؤُك، وبالنصبِ على المصدرِ، و(اقْتَفَيْنَا) أي: اكتَسَبْنَا[2].

قوله: «**إِنَّا إِذَا صِيحَ بِنَا أَتَيْنَا**» في نُسَخِ بلادِنا كما قال الشيخُ مُحيي الدِّينِ بالمُثنَّاةِ في أوَّلِه، وذكَر القاضي[3] أنه رُوِيَ بالمثنَّاةِ وبالموحَّدَةِ؛ فمعنى المثنَّاةِ: إذا صيحَ بنا للقِتالِ ونحوِه من المكارمِ أتينا، ومعنى الموحَّدَةِ: أبينَا الفِرارَ والامتناعَ[4].

قوله: «**الإِنْسِيَّةِ**» فيها لغتان وروايتان:

أشهَرُهَا: كسرُ الهمزةِ وسكونُ النونِ، وهي روايةُ أكثرِ الشيوخِ، كما قاله القاضي.

والثانيةُ: فتحُها؛ وهما نسبةٌ إلى الإنسِ، وهم الناسُ[5].

قوله: «**إِنَّهُ لَجَاهِدٌ**» الجاهدُ: الجادُّ في عملِه، والمجاهدُ معروفٌ. [٢٢٨/ ب]

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٦٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٦٦-١٦٧).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/ ١٨١).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٦٦).

(٥) انظر: «إكمال المعلم» (٦/ ١٨٣).

قوله: «قَاتَلَ أَخِي قِتَالًا شَدِيدًا» قال هنا: (أخي)، وفي حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرحمنِ الدارميِّ الآتي في آخرِه: (عَمِّي)[1]، وسيأتي هناك الجمعُ.

(١٨٠٦) قوله: «وَكَانَتْ لِقَاحُ رَسُولِ اللهِ» اللِّقَاحُ جمعُ لِقحةٍ بكسرِ اللَّامِ وفتحِها؛ وهي ذاتُ اللَّبنِ قريبةُ العهدِ بالولادةِ.

قوله: «ذِي قَرَدٍ» بفتحِ القافِ والراءِ، وبالدَّالِ المهملةِ؛ وهو ماءٌ على نحوِ يومٍ من المدينةِ، وحكَى السُّهيليُّ فيه ضمَّ القافِ والرَّاءِ عن أبي عليٍّ[2].

قوله: «وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضَّعِ» أي: يومُ هلاكِ اللِّئامِ.

قوله: «فَأَسْجِحْ» بهمزةِ قطعٍ، ثم سينٍ مهملةٍ ساكنةٍ، ثم جيمٍ مكسورةٍ، ثم حاءٍ مهملةٍ؛ أي: ارفُق وسَهِّل.

(١٨٠٧) قوله: «جَبَا الرَّكِيَّةِ» (جبا) مفتوحُ الجيمِ مقصورًا: ما حولَ فمِ البئرِ، هكَذا ذكَره الحربيُّ والخَطَّابيُّ في هذا الحديثِ بعينِه، والجِبى بكسرِ الجيمِ: ما جُمِعَتْ في الحوضِ من الماءِ جمعُ جَبِيَّةٍ[3].

قوله: «وَرَآنِي عَزِلًا» وكان حالي عَزِلًا، بكسرِ الزَّاي قيَّدناه، والمعروفُ (أعزلُ) وهو الذي لا سلاحَ له[4]، وقيَّدَه الجيَّانيُّ: (عُزُلًا) بضمِّ العينِ والزاي، وكذا ذكَره الهَرَوِيُّ، قال: «وجمعُه أعزالٌ؛ مثلُ: جَمَلٌ فُنُقٌ ونَاقَةٌ عُلُطٌ»[5].

---

(١) «صحيح مسلم» (٣/ ١٤٣٣).

(٢) «الروض الأنف» (٧/ ٥).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٦/ ١٩٠).

(٤)(٣) قوله: له. ليس في «م». ومثبت من «مطالع الأنوار».

(٥) «الغريبين» (٤/ ١٢٧١) وانظر: «مطالع الأنوار» (٤/ ٤٢٧).

قوله: «لَقِيَنِي عَمِّي عَامِرٌ» تقدَّم قبلَه أن عامرًا أخوه، وسيأتي الجوابُ بعدَ هذا.

قوله: «رَاسُّونَا» معناه: راسَلُونا. [٢٢٩/ أ]

قوله: «وَكُنْتُ تَبِيعًا لِطَلْحَةَ» أي: خادمًا.

قوله: «فَاخْتَرَطْتُ سَيْفِي» أي: سَلَلْتُ.

قوله: «فَجَعَلْتُهُ ضِغْثًا» أي: حُزْمةً.

قوله: «مِنَ العَبَلَاتِ» (العَبَلَاتُ) بطَنٌ من بني أُمَيَّةَ الصغرى من قريشٍ، سُمُّوا باسمِ أمٍّ لهم يُقالُ لها عَبْلَةُ.

قوله: «عَلَى فَرَسٍ مُجَفَّفٍ» صوابُه: (مُجَبَّبٍ) بالباءينِ، قال أبو عبيدةَ معمرُ بنُ المُثَنَّى: «وأما المُجَبَّبُ؛ فيُقالُ: فرسٌ مُجَبَّبٌ، إذا لم يَبْلُغْ بَيَاضُ يَديهِ ورجليهِ جبةَ ركبَتَي اليدين، وعُرقوبَي الرِّجلينِ من أرساغِهِما، وهو أكثرُ بياضًا من التحجيلِ وأوسعُ»[1]، وإنما قالوا: (مجببٌ) من أجلِ الجُبَّةِ؛ لأنها مُوَصِّلُ الوَظيفِ في الذِّراعِ.

قوله: «وَثِنَاهُ» أي: عَودُه ثانيةً، والمثلَّثةُ في (ثِنَاهُ) مكسورةٌ.

قوله: «وَهُمْ» ضُبِط بوجهين؛ **أحدُهما**: (وهُم) مبتدأٌ و(المشركون) الخبرُ، **والثاني**: (وَهَمَّ) بفتحِ الهاءِ، وتشديدِ الميمِ؛ أي: همُّوا بالنبيِّ ﷺ.

قوله: «أُبْدِيهِ» كذا ذكَره القُتَبِيُّ؛ أي: أُبْرِزُه إلى موضعِ الكلأِ والرَّعيِ، وكلُّ شيءٍ أظهرتَه فقد أبديتَه، وقال أبو عبيدٍ: «(أُنَدِّيهِ) بالنونِ»، والصوابُ روايةُ الجُمهورِ (أُنَدِّيهِ) بالنونِ، وهي روايةُ جميعِ المُحَدِّثينَ، ومعنى روايةِ الجمهورِ: أي: يُورِدُه إلى الماءِ ساعةً، ثم يُرَدُّ إلى المرعَى ساعةً، ثم إلى الماءِ[2]. [٢٢٩/ ب]

(١) انظر: «تهذيب اللغة للأزهري» (٤/ ١٤٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٧٨).

قوله: «أَرْدِيهِمْ» أي: أَرمِيهم بالحجارةِ، وهو بفتحِ الهمزةِ، كذا في «المطالعِ»[1]، وقال الشيخُ محيي الدينِ: «(أُرَدِّيهِم) بضمِّ الهمزةِ، وفتحِ الراءِ، وتشديدِ الدَّالِ؛ أي: أَرمِيهم»[2].

قوله: «آرَامًا» بهمزةٍ ممدودةٍ، ثم راءٍ مفتوحةٍ؛ وهي الأعلامُ، وهي حجارةٌ تُجْمَعُ وتُنْصَبُ في المفاوزِ يُهْتَدَى بها، واحدُها إِرَمٌ؛ كعِنَبٍ وأعنابٍ.

قوله: «رَأْسِ قَرْنٍ» القَرْنُ بفتحِ القافِ، وسكونِ الرَّاءِ؛ جبلٌ صغيرٌ منقطِعٌ عن الجَبلِ الكبيرِ.

قوله: «الْأَخْرَمُ الأَسَدِيُّ» اسمُه مُحرزُ بنُ نَضْلَةَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مُرَّةَ أبو نَضْلَةَ الأسديُّ، يُعْرَفُ بالأَخْرَمِ، بدريٌّ، قُتِلَ سنةَ سِتٍّ، وسمَّاه موسَى بنُ عُقبةَ: محرزُ بنُ وهبٍ، ويُلَقَّبُ فُهَيْرَةُ، وفي حاشيَتِه على «الاستيعابِ» وهما بخطِّ ابنِ الأمينِ تِجاهَ «فُهَيْرَةَ» ما لفظُه: «قال العدويُّ: يُلَقَّبُ (قُمَيْرٌ)»، وكذلك في كتابِ «الأمويِّ» عن ابنِ إسحاقَ.

قوله: «يُقَالُ لَهُ ذَا قَرَدٍ» كذا هو في أكثرِ النسخِ المُعْتَمَدَةِ بالألفِ، وفي بعضِها: «ذُو قَرَدٍ» بالواوِ، وهو الوجهُ.

قوله: «فَخَلَّيْتُهُمْ عَنْهُ» أي: طردتُهم.

قوله: «نُغْضِ كَتِفِهِ» نغضِ الكتِفِ: عُظَيمٌ رقيقٌ على طرفِ الكَتِفِ؛ سُمِّيَ بذلك لتَحَرُّكِه.

قوله: «أَكْوَعُهُ» بضمِّ العينِ؛ أي: أنتَ الأكوعُ الذي كنتَ بُكْرَةَ. [٢٣٠/أ]

---

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ١٤١).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٢/ ١٧٩).

قوله(1): «بُكْرَةَ» منصوبٌ غيرُ منوَّنٍ؛ لأنه أراد بُكْرَةَ بعينِها.

قولـه: «وَأَرْدَوا فَرَسَيْنِ»: روايـةُ الجمهـورِ بالـدَّالِ المُهْمَلَـةِ، ورَوَاه بعضُهـم بالمعجَمَـةِ؛ فبالمعجمـةِ معنـاه: خلَّفُوهُمـا، وبالمهمَلَـةِ معنـاه: أهلَكُوهُمـا وأتعَبُوهمـا حتَّـى أسـقَطُوهُما وتَرَكُوهُمـا، ومنـه التردِيـةُ.

قوله: «بِسَطِيحَةٍ» هي إناءٌ من جُلودٍ.

قوله: «فِيهَا مَذْقَةٌ» المذقةُ هنا الشيءُ القليلُ من اللَّبنِ الممزوجِ بالماءِ.

قولـه: «حَتَّـى بَـدَتْ نَوَاجِـذُهُ» النواجـذُ الأنيـابُ، وقيـل: الأضـراسُ، والأوَّلُ أصـحُّ، قالـه النـوويُّ.

قوله: «لا يُسْبَقُ شَدًّا» يعني: عدوًا على الرِّجلَين.

قوله: «رَبَطْتُ عَلَيهِ»: معناه: حبستُ نفسِي عن الجريِ الشديدِ.

(٩٨٧) قوله: «شَرَفًا» هو ما ارتفَعَ من الأَرضِ.

(١٨٠٨) قولـه: «فَجَعَـلَ عَمِّـي عَامِـرٌ» هنـا قـال: (عمِّـي)، وتقـدَّم في حديـثِ أبـي الطاهـرِ عـن ابـنِ وهـبٍ أنـه قـال: (أخـي)، فلَعَلَّـه كان أخـاه مـن الرَّضاعَـةِ، وعمَّـه مـن النسـبِ.

قوله: «شَاكِي السِّلَاحِ بَطَلٌ مُجَرَّبٌ» (شَاكِي السِّلاحِ) أي: تامٌّ السِّلاحِ.

قوله: «بَطَلٌ مُغَامِرٌ» أي: نَزَلْتُ غَمَرَاتِ الحربِ.

قولـه: «يَسْـفُلُ» أي: يَضْرِبُـه مـن أسـفَلِه، وهـو بفتـحِ اليـاءِ، وإسـكانِ السـينِ، وضـمِّ الفـاءِ، قالَـه النـوويُّ. [٢٣٠/ ب]

قولـه: «أَنَـا الَّـذِي سَـمَّتْنِي أُمِّـي حَيْـدَرَهْ» (حيـدرةُ) اسـمٌ للأسـدِ، وكان علـيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قـد سُـمِّيَ أسـدًا في أَوَّلِ ولادتِـه، وكان مرحَـبٌ قـد رأى في المنـامِ

---

(١) كتب بحاشية «م»: الرابع والعشرون من التعليق على مسلم.

أَنَّ أسدًا يَقْتُلُهُ، فذكَّرَهُ عليٌّ بذلك ليُخِيفَه، وكانت أُمُّ عليٍّ سمَّت عليًا أَوَّلَ ولادَتِه (أَسدًا) باسمِ جدِّه -أبيها؛ لأنها فاطمةُ بنتُ أسدِ بنِ هاشمِ بنِ عبدِ منافٍ، وكان أبو طالبٍ غائبًا، فلمَّا قدِم سمَّاه عليًّا.

وقال السُّهَيليُّ في قولِه: «**سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ**» ثلاثةَ أقوالٍ ذكَرها قاسمُ بنُ ثابتٍ:

أحدُها: أن اسمَه في الكُتُبِ المُتَقَدِّمَةِ (أسدٌ)، والأسدُ هو الحَيدَرَةُ.

والثاني: أن أمَّهُ فاطمةُ بنتُ أسدٍ حينَ وَلَدَتْهُ كان أبوه غائبًا، فسمَّتْهُ باسمِ أبيها أسدٍ، فقَدِم أبوه فسمَّاهُ عليًّا.

الثالثُ: أنه كان لُقِّبَ في صِغَرِه حيدرةَ؛ لأنَّ الحيدرةَ المُمْتَلِئُ لحمًا معَ عَظْمٍ، وكذلك كان عليٌّ رضي الله عنه[(١)].

قوله: «**أُوفِيهِمُ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ**» (السَّندرةُ) مكيالٌ واسعٌ، وقيل: هي العجَلةُ؛ أي: أَقتُلُهم قتلًا عاجلًا.

وقال السُّهيليُّ في «روضِه»: «والسندرةُ شجرةٌ يُصْنَعُ منها[(٢)] مكاييلُ عظامٌ»[(٣)].

قوله: «**قَالَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ**» هو إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ سُفْيَانَ الرَّاوِي عن مُسلمٍ، علا له الحديثانِ[(٤)] من هذينِ الطَّريقينِ اللَّذَيْنِ ساقَهما مسلمٌ برجلٍ عن الطريقَيْنِ اللَّذَيْنِ قبلَ هذه.

قوله: «**غِرَّةَ**» أي: غَفْلَةَ.

---

(١) «الروض الأنف» (٧/ ١٠٧).

(٢) قوله: منها. ليس في «م». ومثبت من «الروض الأنف».

(٣) «الروض الأنف» (٧/ ١٠٧).

(٤) في «م»: (الحديثين). والمثبت هو الجادة.

قوله: «فَأَخَذَهُمْ سَلْمًا» قال في «المطالع»: «(سَلْمًا) بفتح السين واللَّام، ذكَره بعضُهم [٢٣١/ أ] وضبَطناه عن الأكثر بسكون اللَّام، يعني مع كسر السين وفتحِها، والأوَّلُ أشبَهُ؛ ومعناه: أَسَرَهُم، والسَّلمُ: الأَسيرُ»(١).

(١٨٠٩) قوله: «يَوْمَ حُنَيْنٍ» في النسخ المعتَمَدةِ كما هنا: (يَوْمَ حُنَيْنٍ)، وفي بعضِها: (يَوْمَ خَيْبَرَ) بفتح الخاءِ المعجَمَةِ، والأوَّلُ الصوابُ.

قوله: «بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ» أي: شَقَقْتُ.

قوله: «الطُّلَقَاءِ» بضمِّ الطاءِ، وفتح اللَّام؛ وهم الذين أسلمُوا مِن أهل مكَّةَ يومَ الفتح؛ لأنَّ النبيَّ عليه السلام مَنَّ عليهم وأطلقَهُم، وكان في إسلامِهم ضَعْفٌ، واعتقدَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ أنهم منافقون وأنهم استَحَقُّوا القتلَ بانهِزامِهم وغيره.

(١٨١١) قوله: «الْمِنْقَرِيُّ» بكسر الميم، وإسكانِ النونِ، وفتح القافِ، وراءٍ(٢) مكسورةٍ؛ منسوبٌ إلى مِنْقَرِ بنِ عُبَيدِ بنِ مُقَاعِسٍ.

قوله: «الجَعْبَةُ» بفتح الجيم.

قوله: «خَدَمَ سُوقِهِمَا» (الخدمُ) بفتح الخاءِ والدَّالِ المهملةِ، واحدتُها خَدَمَةٌ؛ وهي الخَلْخَالُ، وهذا كان قبلَ نزولِ الحِجابِ؛ لأنه يومَ أُحُدٍ، ولم يَتَعَمَّدِ النظرَ، وإنما كان ذلك اتِّفاقًا.

(١٨١٢) قوله: «نَجْدَةَ» هو ابنُ عامرٍ - وقد جاء مسمًّى فيما يأتي - الحنفيُّ الحَرُوريُّ الخارجيُّ، مِن رُءوسِ الخوارج، وكان ابنُ عبَّاسٍ يَكْرَهُهُ لبدعتِه؛ ولهذا قال: «لَوْلَا أَكْتُمُ عِلْمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ» وهذا السؤالُ كان سنةَ بضعٍ وستِّين. [٢٣١/ ب]

---

(١) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٩٧).

(٢) قوله: وراء. ليس في «م»، وبه يستقيم الكلام.

قولـه: «يُحْذَيْـنَ» هـو بضـمِّ المثنَّـاةِ تحـتُ، وسـكونِ الحـاءِ المهملـةِ، وفتـحِ الـذَّالِ المعجمـةِ؛ أي: يُعْطَيـنَ، وهـذه العطيَّـةُ تُسَـمَّى الرَّضْـخَ.

قوله: «أُحْمُوقَةٍ» الأحموقةُ بضمِّ الهمزةِ؛ أي: أفعالَ الحمقى.

قوله: «نَتْنٍ» النَّتْنُ: الفعلُ القبيحُ، وكلُّ مستقبَحٍ نَتْنٌ.

قوله: «نَعْمَةَ» بفتحِ النونِ وضمِّها؛ أي: مسرَّةَ عينٍ.

قوله: «وَالبَأْسُ» بالمُوحَّدَةِ: الشدَّةُ، والمرادُ هنا الحربُ.

(١٨١٤) قولـه: «تِسْـعَ عَشْـرَةَ غَـزْوَةً» ذكَـر ابنُ سـعدٍ[١] وغيـرُه غزواتِه ﷺ مرتَّبـةً، فبَلغَـتْ سبعًا وعشـرينَ غـزاةً وسـتًّا وخمسـينَ سـريَّةً، قاتـل في تسـع مـن غزواتِـه؛ وهـي: بـدرٌ، وأُحُـدٌ، والمريسـيعُ، والخنـدقُ، وقريظـةُ، وخيـبرُ، والفتـحُ، وحُنينٌ، والطائفُ، كـذا عـدُّوا الفتـحَ فيهـا، وهـو جـارٍ على قـولِ أن مكَّـةَ فُتِحَـتْ عَنْـوَةً، وقـد قـال الشـافعيُّ وآخَـرونَ فُتِحَـتْ صُلحًـا[٢].

(١٢٥٤) قولـه: «حَدَّثَنَـا يَحْيَـى بـنُ آدَمَ، حَدَّثَنَـا وُهَيـبٌ عَـنْ أَبِـي إِسْـحَاقَ» قـال النـوويُّ: «في أكثرِ نسـخِ بلادِنـا: (يَحْيَـى بـنُ آدَمَ، حَدَّثَنَـا وُهَيـبٌ عَـنْ أَبِـي إِسْحَاقَ)، وفي بعضِهـا: (زُهَيْـرٌ عَـنْ أَبِي إِسْـحَاقَ)، ونقلَ القاضـي الاختـلافَ فيـه، قـال: قـال عبدُ الغنيِّ: الصـوابُ (زهيرٌ)، وأمـا (وُهَيـبٌ) فخطـأٌ، قـال: لأنَّ وُهيبًـا لـم يَلْـقَ أبـا إسـحاقَ، وذكَـره خَلَـفٌ في «الأطـرافِ» فقـال: (زهيرٌ)، ولـم يَذْكُـرْ وُهَيبًـا»[٣]، وصـوَّبَ زهيرًا صاحبُ «المطالـعِ»[٤].

قوله: «سَبْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً» صوابُه: (تِسْعَ عَشْرَةَ). [٢٣٢/ أ]

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٢/ ٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٩٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٩٥-١٩٦).

(٤) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢٥٦).

(١٨١٣) قوله: «**لَمْ أَشْهَدْ بَدْرًا وَلَا أُحُدًا**» قال أبو عبيدٍ: «إنه شهِد بدرًا»، وقال ابنُ الكلبيِّ: «شهِد أُحُدًا».

قال ابنُ عبدِ البرِّ: «الصحيحُ أنه لم يَشْهَدْهُمَا»[١].

(١٨١٦) قوله: «**نَقِبَتْ**» بفتحِ النونِ، وكسرِ القافِ؛ أي: قَرِحَتْ من الحَفَاءِ.

قوله: «**كُنَّا نَلُفُّ عَلَى أَرْجُلِنَا الخِرَقَ؛ فَسُمِّيَتْ غَزْوَةَ ذَاتِ الرِّقَاعِ**» هذا الصحيحُ في سببِ تسمِيَتِها، وقيل: سمِّيَت بجبلٍ هناك فيه بياضٌ وسوادٌ وحمرةٌ، وقيل: باسمِ شجرةٍ هناك، وقيل: كان في أَلْوِيَتِهِمْ[٢] رقاعٌ، ويَحْتَمِلُ أنها سُمِّيَتْ بالمجموعِ[٣].

(١٨١٧) قوله: «**الْوَبَرَةِ**» بفتحِ الموحَّدَةِ، كذا نقلَه القاضي عن جميعِ رُوَاةِ (م)، قال: «وضبَطه بعضُهم بإسكانِها؛ وهو موضعٌ على نحوِ أربعةِ أميالٍ من المدينةِ»[٤]، وفي «المطالع»: «على ثلاثةِ أميالٍ»[٥].

قوله: «**أَدْرَكَهُ رَجُلٌ**» هذا الرجلُ اسمُه خُبيبُ بنُ يسافٍ، أسلَم وحَسُنَ إسلامُه، قاله الواقديُّ في «مغازيه» عن أشياخِه، ذكَره ابنُ بَشْكُوالَ في «كتابِه»[٦]، وهو الحديثُ ٥٣.

قوله: «**كُنَّا**» يَحْتَمِلُ أن عائشةَ خرَجت معَ المُوَدِّعِينَ؛ فرَأَتْ ذلك، أو أنها أَرادَتْ بقولِها: (**كُنَّا**): كان المسلمون.

---

(١) «الاستيعاب» (١/ ٢٢٠).

(٢) في «م»: «أوليتهم». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٩٧).

(٤) «إكمال المعلم» (٦/ ٢١٣).

(٥) «مطالع الأنوار» (٢/ ٣٨٧).

(٦) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٢٠٩-٢١٠).

(١٨٢١) قولـه: «**صَمَّتَنِيهَـا**» بفتـحِ الصـادِ المهملـةِ، وتشـديدِ الميـمِ المفتوحـةِ؛ أي: أسـكتُوني عـنِ السـؤالِ عنهـا، وفي عـدَّةِ نُسَـخٍ: «**صَمَّنِيهَـا**»، والضبـطُ كالضبـطِ، إلا أنـه محـذوفُ المثنَّـاةِ فـوقُ؛ أي: أصمُّـوني عنهـا، فلـم أَسْـمَعْهَا لكثـرةِ الـكلامِ. [٢٣٢/ ب]

(١٨٢٢) قوله: «**عُصَيْبَةٌ**» العصيبةُ تصغيرُ عصبةٍ؛ وهي الجماعةُ.

قوله: «**أَنَا الفَرَطُ عَلَى الحَوْضِ**» (الفَرَطُ) بفتحِ الرَّاءِ؛ أي: السابقُ إليه.

(١٦٥٢) قولـه: «**وُكِلْـتَ**» كـذا في بعـضِ النسـخِ، وفي بعضِهـا: «**أُكْلِـتَ**» بالهمـزةِ، قـال القاضـي: «والصـوابُ بالـواوِ؛ ومعنـاه أُسْلِمْتَ إليهـا»[١].

(١٧٣٣) قولـه: «**حَرَصَ عَلَيْهِ**» (حـرص) بفتـحِ الـراءِ وكسـرِها، الفتـحُ أفصـحُ، وبـه جـاء القـرآنُ، قـال اللهُ: ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾[٢].

(١٨٢٥) قولـه: «**عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو**» كـذا وقَـع في هـذا الإسنادِ في جميعِ نسـخِ بلادِنـا، كمـا قالـه النوويُّ، وكـذا نقَلـه القاضـي[٣] عـن الجُلُـودِيِّ، ووقَـع عنـدَ ابـنِ ماهـانَ: (وَبَكْرٍ) بـواوِ العطـفِ، والأوَّلُ الصـوابُ، قاله عبدُ الغنيِّ.

قال الشيخُ مُحيي الدينِ: ولـم يَذْكُرْ خَلَفٌ في «أطرافِه» غيرَهُ[٤].

وابـنُ حُجَيـرَةَ[٥] بحـاءٍ مهمَلـةٍ مضمومـةٍ، ثـم جيـمٍ مفتوحـةٍ؛ واسـمُه عبدُ الرحمـنِ، واسـمُ أبـي حبيـبٍ يزيـدُ، وفي هـذا الإسـنادِ أربعـةٌ تابعيـون، بعضُهـم عـن بعضِهـم، أوَّلُهُـم يزيـدُ.

---

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ٢٢٢).

(٢) سورة يوسف، الآية (١٠٣).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/ ٢٢٥).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٢٠٩-٢١٠).

(٥) في «م»: أبو حجير. والمثبت من «صحيح مسلم». وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٥٤).

(١٨٢٨) قولـه: ..[(١)] اختَلفُوا في صفةِ قتلِ محمدٍ هذا؛ قيل: قُتِلَ في المعركةِ، وقيل: بل قُتِلَ أسيرًا بعدَها، وقيل: بل وُجِدَ بعدَها في خَرِبةٍ في جوفِ حمارٍ ميِّتٍ؛ فأحرقُوه، وكان قتلُه سنةَ ثمانٍ وثلاثين بمصرَ[(٢)].

(١٨٢٩) قوله: «**أَخْبَرَنَا رَجُلٌ سَمَّاهُ**» الرجلُ المبهَمُ هو ابنُ لَهِيعَةَ.

(١٠٥٠) قولـه: «**ابنُ أَبِي الأَسْوَدِ**» اسمُ أبي الأسودِ مسلمُ بنُ مخراقٍ المازنيُّ. [٢٣٣/ أ]

قولـه: «**الْغُلُولَ**» الخيانةُ مُطلقًا، ثم غلَب اختصاصُه في الاستعمالِ بالخيانةِ في الغنيمةِ.

(١٨٣١) قوله: «**لَهُ رُغَاءٌ**» الرُّغاءُ صوتُ البعيرِ.

قوله: «**لا أُلْفِيَنَّ**» بهمزةٍ مضمومةٍ، وفاءٍ مكسورةٍ؛ أي: لا أجدُ.

قال القاضي: «وفي روايةِ العُذريِّ: (أَلْقَيَنَّ) بهمزةٍ مفتوحةٍ، وبالقافِ، وله وجهٌ، والمشهورُ الأوَّلُ»[(٣)].

(١٨٣٢) قولـه: «**يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللَّتْبِيَّةِ**» قال ابنُ دُريدٍ: «بنو لَتْبٍ بطنٌ من العربِ، منهم ابنُ اللَّتْبِيَّةِ، رجلٌ من الأزدِ له صحبةٌ»[(٤)].

و(اللُّتبيةُ) بضمِّ اللَّام، وسكونِ المثنَّاةِ فوقُ، ومنهم مَن فتحَها، وخُطِّئَ، ومنهم مَن يقولُ الأَتَبِيَّةَ بفتحِها، وخُطِّئَ أيضًا، والصوابُ: اللُّتْبِيَّةَ بإسكانِها، وابنُ اللُّتْبِيَّةِ اسمُه عبدُ اللهِ، وكذا وقَع مسمًّى في (خ) من روايةِ أبي زيدٍ المروزيِّ.

---

(١) بياض في «م» بمقدار نصف سطر.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٢١٢).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/ ٢٣٣).

(٤) «جمهرة اللغة» (١/ ٢٥٦).

قوله: «**تَيْعَرُ**» قال الشيخُ محيي الدينِ: «إن العينَ فيه مكسورةٌ ومفتوحةٌ؛ أي: تَصِيحُ»[١].

قوله: «**رَأَيْنَا عُفْرَتَيْ إِبِطَيْهِ**» أي: بياضُ إبطَيهِ.

قوله: «**بَصْرَ عَيْنِي وَسَمْعَ أُذُنِي**» قال في «المطالعِ»: «(بَصْرَ ...) بسكونِ الصادِ والميمِ[٢]، وفتحِ الراءِ والعينِ، كذا ضبَطه أكثرُهم، والرفعُ في الحديثِ الأوَّلِ أوجَهُ، قال سِيبَوَيْهِ: العربُ تَقُولُ: سَمْعُ أُذُنَيَّ زيدًا، ورأيُ عَيْنِيَّ، يقولُ: ذا بضمِّ آخرِهما، وأما الذي في كتابِ الحيلِ؛ فوجهُه النصبُ على المصدرِ؛ لأنه لم يَذْكُرِ المفعولَ بعدَهُ»[٣].

قوله: «**عَنْ عُرْوَةَ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ...**» **إلى قوله** «**قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيدٍ...**».

كذا في أكثرِ النُّسَخِ لم يَذْكُرْ أبا حميدٍ، ووقَع في جماعةِ نسخٍ: «**عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي حُمَيدٍ**»، وهذا واضحٌ، وأما الأوَّلُ فهو مُتَّصِلٌ أيضًا لقولِ عروةَ: «**فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيدٍ**». [٢٣٣/ ب]

قوله: «**فَجَاءَ بِسَوَادٍ**» يَعْنِي: بأشياءَ كثيرةٍ.

(١٨٣٣) قوله: «**مِخْيَطًا**» المخيَطُ بكسرِ الميمِ، وسكونِ الحاءِ المعجمةِ؛ الإبرةُ.

(١٨٣٨) قوله: «**سَمِعْتُ جَدَّتِي**» جدَّتُه هي أُمُّ الحُصينِ بنتُ إسحاقَ الأحمَسِيَّةُ، وسيأتي قريبًا تبيينُها.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٢١٩).

(٢) أي: ميم «سمع».

(٣) «مطالع الأنوار» (١/ ٥٢٣).

(١٨٤٠) قوله: «**وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا**» قال بعضُهم: هو عبدُ اللهِ بنُ حُذافةَ السَّهْمِيُّ، وهذا ضعيفٌ؛ لأنه قال في الروايةِ التي بعدَها أنه رجلٌ من الأنصارِ؛ فدلَّ على أنه غيرُه، قاله النوويُّ رَحِمَهُ اللهُ[1].

(١٧٠٩) قوله: «**كُفْرًا بُوَاحًا**» أي: كفرًا ظاهرًا.

(١٨٤٤) قوله: «**يَنْتَضِلُ**» المناضلةُ المُراماةُ بالنُّشَّابِ.

قوله: « **وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَشَرِهِ** » ذكَر الحربيُّ في هذا الحديثِ عن الأصمعيِّ: «يُقَالُ جَشَرْنَا دَوَابَّنَا؛ أخرَجْنَاها من القريةِ تَرْعَى قريبًا منها، وأصبحَ بنو فلانٍ جَشَرًا[2]؛ إذا كانوا يَأْوُونَ مكانَهُم في الإبلِ لا يَرْجِعُون إلى البيوتِ، ومالٌ جَشَرٌ؛ إذا كان لا يَأْوِي إلى أهلِه»[3].

وذكَر بإسنادِه عن أبي الدَّرداءِ: قال: «**مَنْ تَرَكَ الْقُرْآنَ شَهْرَيْنِ لَمْ يَقْرَأْهُ؛ فَقَدْ جَشَرَ**» أي: تركَهُ وتَبَاعَدَ عنه.

قوله: «**الصَّلَاةَ جَامِعَةً**» (الصلاةَ) منصوبٌ على الإغراءِ، و(جامعةً) على الحالِ.

قوله: «**فَيَدْفِقُ**» (يدفقُ) بسكونِ الدَّالِ المهملةِ، وكسرِ الفاءِ؛ أي: يَدْفَعُ ويَصُبُّ، والدفقُ الصبُّ.

قوله: «**فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الآخَرِ**» معناه: ادفَعُوا الثانيَ؛ [٢٣٤/ أ] فإنه خارجٌ على الإمام، فإن لم يَنْدَفِعْ إلا بحربٍ وقتالٍ، فقاتِلُوه، فإن دعتِ المُقاتَلَةُ إلى قتلِه جاز قتلُه، ولا ضمانَ فيه؛ لأنه ظالمٌ مُتَعَدٍّ في قتالِه.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٢/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٢) في «م»: «جشروا»، والمثبت الصواب، انظر «الصحاح» (ج ش ر) (٢/ ٦١٤).

(٣) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١٦٠).

قوله: «**فَقُلْتُ: هَذَا ابْنُ عَمِّكَ مُعَاوِيَةُ يَأْمُرُنَا...**» إلى آخره. المقصودُ بهذا الكلامِ أن هذا القائلَ لما سمِعَ كلامَ عبدِ اللهِ وذِكْرَهُ الحديثَ في تحريمِ منازعةِ الخليفةِ الأوَّلِ، والثاني يُقْتَلُ؛ فاعتقَدَ هذا القائلُ هذا الوصفَ في معاويةَ لمنازعتِه عليًّا، وكانت قد سَبَقَتْ بيعةُ عليٍّ.

فرأى هذا أن نفقةَ معاويةَ على أجنادِه وأتباعِه في حربِ عليٍّ، ومنازعتَه ومقاتلتَه إيَّاه من أكلِ المالِ بالباطلِ ومِن قتلِ النفسِ؛ لأنه قتالٌ بغيرِ حقٍّ، فلا يَسْتَحِقُّ أَحدٌ مالًا في مُقَاتَلَتِهِ.

قوله: «**الصَّائِدِيِّ**» كذا في جميعِ النسخِ، قال القاضي: «وصوابُه: (العائذيِّ) بالعينِ، يعني المهملةِ، والذالِ المعجمةِ، قاله ابنُ الحُبابِ النسابةُ»[1] انتهى.

وقد ذكَره (خ) في «تاريخِه»[2]، والسَّمْعَانيُّ في «أنسابِه» كما في الأصلِ: «**الصَّائِدِيِّ**»، ولم يَذْكُرا غيرَ ذلك، فقدِ اتَّفَقَ (خ م) والسَّمْعَانِيُّ على (الصَّائِدِيِّ).

قال السَّمْعَانيُّ: «منسوبٌ إلى صائدٍ بطنٌ من همدانَ، قالوا: وهو اسمُ كعبِ بنِ شُرَحْبيلَ بنِ شراحيلَ بنِ عمرِو بنِ جُشَمَ بنِ حاشدِ بنِ جشمَ بنِ خَيوانَ»[3].

(١٨٤٧) قوله: «**هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ**» قال القاضي: «قيل: المرادُ بالخيرِ بعدَ الشرِّ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ»[4].

وقولُه بعدَه: «تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ» المرادُ: الأمرُ بعدَ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

---

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ٢٥٧).

(٢) «التاريخ الكبير» (٥/ ٣١٩).

(٣) «الأنساب» (٨/ ٢٦٤).

(٤) «إكمال المعلم» (٦/ ٢٥٥).

قوله: «**عَنْ أَبِي سَلَّامٍ، قَالَ حُذَيْفَةُ بنُ اليَمَانِ**» قال الدارقطنيُّ: «هذا عندِي مرسَلٌ؛ أبو سلَّامٍ لم يَسْمَعْ من حذيفةَ، ولا مِن نُظرائِه الذين نزلُوا العراقَ؛ لأن حذيفةً [٢٣٤/ ب] تُوُفِّيَ قبلَ عثمانَ بليالٍ، وقد قال فيه: حذيفةَ، فهذا يدلُّ على إرسالِه»[١].

قوله: «**عَنْ أَبِي**[٢] **قَيْسِ بنِ رِيَاحٍ**» (رياحٌ) بكسرِ الراءِ، وبالمثنَّاةِ تحتُ، وهو زيادُ بنُ رياحٍ القيسيُّ بالقافِ، ويُقالُ في والِدِه (رَباحٌ) بفتحِ الرَّاءِ، وبالموحَّدَةِ، ثقةٌ[٣].

قوله: «**مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**» (ميتة) بكسرِ الميمِ؛ أي: على صفةِ موتِهم.

قوله: «**عِمِّيَّةٍ**» بكسرِ العينِ المهملةِ وضمِّها لغتانِ، والميمُ مكسورةٌ مشدَّدةٌ، وكذلك المثنَّاةُ تحتُ، وهي الأمرُ الأعمَى الذي لا يَسْتَبِينُ وجهُه.

قوله: «**يَعْصِبُ لِعَصَبَةٍ...**» إلى آخرِه. (يَعْصِبُ) في الأماكنِ الثلاثةِ بالعينِ والصادِ المهمَلتَينِ، هذا الصوابُ، وحكَى القاضي عن روايةِ العُذريِّ أنه بالغينِ والضادِ المعجمَتينِ في الثلاثةِ، ومعناه: يُقاتِلُ لشهوةِ نفسِه وغضبةً لها[٤].

(١٨٥٢) قوله: «**هَنَاتٌ**» جمعُ هنةٍ، وتُطْلَقُ على كلِّ شيءٍ، والمرادُ بها هنا الفِتَنُ والأمورُ الحادثَةُ.

قوله: «**فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ**» أي: إن لم يَنْدَفِعْ إلَّا بذلك.

---

(١) «الإلزامات» (ص٢٩٧).

(٢) قوله: أبي. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٣) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٩/ ٤٦٢).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٢٣٨-٢٣٩).

قولـه: «وَرَجُـلٌ سَـمَّاهُ كُلُّهُـمْ عَـنْ زِيَـادٍ» رَوَاه عبـدُ الحميـدِ بـنُ أبـي طالـبٍ عـن حمَّـادٍ عـن ليـثٍ عـن زيـادٍ عـن عرفجـةَ، فلعـلَّ الرجـلَ ليـثٌ، واللهُ أعلَـمُ.

قوله: «فَاقْتُلُوهُ» معناه: إذا لم يَنْدَفِعْ إلا بذلك.

قولـه: «فَاقْتُلُـوا الآخِـرَ مِنْهُمَـا» معنـى هـذا: إذا لـم يَنْدَفـعْ إلا بقتلِـه فاقتُلُـوه.

قولـه: «فَمَـنْ عَـرَفَ بَـرِئَ» أي: فمَـن عَـرَفَ المُنْكَـرَ، ولـم يَشْـتَبِهْ عليـه، فقـد صـارتْ لـه طريـقٌ إلـى البراءةِ مِن إثمِـهِ وعقوبتِـه، بـأن يُغَيِّـرَه بيَـدِهِ أو بلسـانِه، فـإن عجـزَ، فَلْيَكْرَهْـهُ بقلبِـه. [٢٣٥/ أ]

قولـه: «فَمَـنْ كَـرِهَ فَقَـدْ بَـرِئَ» أي: فمَـن كَـرِهَ ذلـك المُنْكَـرَ؛ فقـد بَـرِئَ مـن إثمِـه.

قولـه: «رُزَيْـقُ بْـنُ حَيَّـانَ» قـال في «المطالـع»: «زريـقُ بـنُ حيَّـانَ بتقديـمِ الـزاي، يقولُـه أهـلُ مصـرَ والشـامِ، قـال أبـو عُبيـدٍ: وهـم أعلـمُ بـه»، وكذلـك ذكَـره أبـو مسـعودٍ الدمشـقيُّ، وكـذا اللِّحيانيُّ في «الموطَّأ»، وعنـدَ ابـنِ عتَّـابٍ بتقديـمِ الـرَّاءِ، وكـذا لابـنِ حَمديـنَ، وهـو قـولُ أهـلِ العِـراقِ، وهـو الـذي حـكَاه الحُفَّـاظُ، وأصحـابُ المؤتلِـفِ، والبخـاريُّ»[1] انتهـى، وقـد حكَـى الوجهيـن الذهبـيُّ، ورجَّـح تقديـمَ الـراءِ[2].

(١٨٥٥) قولـه: «وَرَوَاهُ مُعَاوِيَـةُ بْـنُ صَالِـحٍ عَـنْ رَبِيعَـةَ بْـنِ يَزِيـدَ عَـنْ مُسْلِمِ بْـنِ قَرَظَـةَ عَـنْ عَـوْفٍ عَـنِ النَّبِـيِّ ﷺ» قـال الرشـيدُ العطَّـارُ: «وهـذا

---

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢١٢).

(٢) «الكاشف» (١/ ٣٩٦).

حديثٌ مُتَّصِلٌ في كتابِ (م)»، ثم قال: «وذِكْرُ المتابعةِ[(١)] بعدَ إيرادِه مُتَّصِلًا يُؤَيِّدُهُ، ولا يُوَهِّنُهُ»[(٢)].

(١٨٥٦) قوله: «**كُنَّا فِي الحُدَيْبِيَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةٍ**» أكثرُ الرواياتِ في هذا الحديثِ أنهم كانوا ألفًا وأربعَمِائَةٍ، وكذا قاله البيهقيُّ[(٣)].

قوله: «**جَدِّ بْنِ قَيْسٍ**» ابنُ صخرِ بنِ خنساءَ بنِ سِنانَ بنِ عُبَيدِ بنِ عَدِيِّ بنِ غَنْمِ بنِ كَعبِ بنِ سلِمَةَ، الأنصاريُّ السُّلَمِيُّ، أبو عبدِ اللهِ ابنُ عمِّ البراءِ بنِ معرورٍ.

رَوَى عنه جابرٌ وأبو هريرةَ، وكان يُزَنُّ بالنفاقِ، ويُقالُ فيه نزَلت: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ﴾[(٤)]؛ لأن في غزوةِ تبوكٍ قيل: نَغزُو الرومَ ونَنالُ بناتِ الأصفرَ، فقال الجَدُّ: قد عَلِمَتِ الأنصارُ أني إذا رأيتُ النِّساءَ لم أَصْبِرْ حتَّى أُفْتَتَنَ، ولكن أُعِينُكَ يا رسولَ اللهِ بمالي؛ فنزلتِ الآيةُ.

وكان قد ساد في الجاهليَّةِ [٢٣٥/ ب] جميعَ بَنِي سَلِمَةَ، فنَزَع رسولُ اللهِ ﷺ ذلك منه، بقولِه: «**يَا بَنِي سَلِمَةَ مَنْ سَيِّدُكُمْ؟**»، قالوا: الجَدُّ بنُ قَيسٍ، قال: «**بَلْ سَيِّدُكُمْ عَمْرُو بنُ الجَمُوحِ**»، وكان الجدُّ يومَ بيعةِ الرِّضوانِ استتَرَ تحتَ بطنِ راحلَتِه، ولم يُبَايِعْ كما تَراهُ هنا، وقيل: إنه تاب وحَسُنَ إسلامُه، وتُوُفِّيَ في خِلافَةِ عُثمانَ.

---

(١) في «م»: «المبالغة». والمثبت من «غرر الفوائد المجموعة».

(٢) «غرر الفوائد المجموعة» (ص١٧٦-١٧٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٢).

(٤) سورة التوبة، الآية (٤٩).

(١٨٥٩) قولـه: «فَخَفِيَ عَلَيْنَا مَكَانُهَا» قـال العلمـاءُ: سببُ خفائِهـا ونسـيانِها أن لا يُفْتَتَـنَ النـاسُ بهـا لِمَـا جـرَى تحتَهـا مـن الخيـرِ ونـزولِ الرِّضوانِ والسكينةِ وغيرِ ذلـك، فلـو بَقِيَتْ ظَاهِـرةً معلومـةً؛ لخِيفَ تعظيمُ الأعرابِ والجُهَّالِ إيَّاها، وعبادتُهـم لهـا، وكان إخفاؤُهـا رحمـةً من اللهِ[١].

(١٨٦٥) قوله: «مِنْ وَرَاءِ الْبِحَارِ» أي: القُرَى.

قولـه: «يَتِـرَكَ»: بكسـرِ المثنَّـاةِ فـوقُ؛ معنـاه: لـن يُنْقِصَـكَ مـن ثـوابِ عملِـك شـيئًا حيـثُ كنـتَ.

(١٨٦٦) قولـه: «مَا مَسَّ بِيَدِهِ امْرَأَةً قَطُّ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا» الاستثناءُ منقطِـعٌ، وتقديـرُ الـكلامِ: مـا مـسَّ امـرأةً قـطُّ لَكِـنْ يَأْخُـذُ عليهـا البيعـةَ بالـكلامِ، فـإذا أخَذَهـا بالـكلامِ، قـال: اذهبـي فقـد بايعتُـكِ؛ وهـذا التقديـرُ مصـرَّحٌ بـه في الرِّوايـةِ الأُولـى، ولا بـدَّ منـه.

(١٨٧٠) قولـه: «مِـنَ الحَفْيَـاءِ، وَكَانَ أَمَدُهَـا ثَنِيَّـةَ الـوَدَاعِ» بيـنَ الحفيـاءِ وثنيَّـةِ الـوداعِ خمسـةُ أميـالٍ، قالـه ابـنُ عُيينـةَ، وقـال موسـى بـنُ عُقبـةَ: «ستَّةٌ أو سـبعةٌ»، وثنيَّـةُ الـوداعِ عنـدَ المدينـةِ، والحَفيـاءُ بفتـحِ الحـاءِ المهملَـةِ، وفـاءٍ سـاكنةٍ، وبالمـدِّ وبالقصـرِ، والأوَّلُ المشـهورُ[٢]، [٢٣٦/أ] وفي «المطالـع» أن بعضَهـم ضبَـط الحـاءَ بالضـمِّ، وهـو غلَـطٌ[٣]، ويُقَـالُ فيهـا أيضًـا الحيفـاءُ بتقديـمِ المثنَّـاةِ علـى الفـاءِ، والمشـهورُ الأوَّلُ.

قوله: «بَنِي زُرَيْقٍ» (زُرَيْقٌ) بتقديمِ الزاي، وبنو زُريقٍ من الخزرجِ.

قوله: «طَفَّفَ بِيَ الفَرَسُ المَسْجِدَ» أي: وَثَبَ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٥).

(٢) الذي في «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٤): «القصر أشهر».

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/ ٣٨٤).

(١٨٧٣) قولـه: «**عَنْ عُرْوَةَ البَارِقِيِّ**» بالموحَّدَةِ والقافِ منسوبٌ إلى بارقٍ، جبلٌ باليمنِ نزلتْهُ الأزدُ فنُسِبوا إليه، وقيل: إلى بارقِ بنِ عوفِ بنِ عَديٍّ، ويُقالُ لعُروةَ: عُروةُ بنُ الجَعْدِ، وابنُ أبي الجعدِ، وعروةُ بنُ عياضِ بنِ أبي الجعدِ[1].

(١٨٧٥) قوله: «**وَالشِّكَالُ: أَنْ يَكُونَ الفَرَسُ فِي رِجْلِهِ اليُمْنَى بَيَاضٌ، وَفِي يَدِهِ اليُسْرَى، أَوْ فِي يَدِهِ اليُمْنَى وَرِجْلِهِ اليُسْرَى**» التفسيرُ الذي ذكَره هنا في (الشكالِ) هو أحدُ الأقوالِ فيه، وقال أبو عبيدٍ وجمهورُ أهلِ اللُّغَةِ والغريبِ[2]: هو أن يَكُونَ ثلاثُ قوائمَ منه مُحَجَّلَةً وواحدةٌ مُطلقةً تشبيهًا بالشكالِ الذي[3] تُشْكَلُ به الخيلُ، فإنه يَكُونُ في ثلاثِ قوائمَ، قال أبو عبيدٍ: «وقد يَكُونُ الشِّكالُ ثلاثَ قوائمَ مطلقًا وواحدةٌ مُحَجَّلَةٌ».

قال: «ولا تَكُونُ المطلقةُ من الأرجلِ أو المُحَجَّلةُ إلَّا الأرجلَ»، وقال ابنُ دُريدٍ: «الشِّكالُ أن يَكُونَ مُشكَلًا من شِقٍّ واحدٍ في يدِه ورجلِه، فإن كان مُخالفًا؛ قيل: شِكَالٌ مخالِفٌ».

وقال القاضي عن أبي عمرٍو المطرِّزِ: «قيل: الشكالُ بياضُ الرِّجلِ اليُمنَى واليدِ اليُمنَى، وقيل: بياضُ اليدِ اليُسرَى والرِّجلِ اليُسرَى، وقيل: بياضُ اليَدَينِ، وقيل: بياضُ الرِّجلينِ ويدٍ واحدةٍ، وقيل: بياضُ اليَدَينِ ورِجلٍ واحدةٍ».

---

(١) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٧-١٨).

(٢) في «م»: «العرب». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٨).

(٣) قوله: بالشكال الذي. في «م»: «قال كمال الدين»، وهو تصحيف، انظر «غريب الحديث للقاسم بن سلام» (٣/ ١٨)، و«إكمال المعلم» (٦/ ٢٩١)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٨).

قال العلماءُ: إنما [٢٣٦/ ب] كَرِهَهُ؛ لأنه على صورةِ المشكولِ[1]، وقيل: يَحْتَمِلُ أن يَكُونَ قد جُرِّبَ ذلك الجِنسُ فلم يَكُنْ فيه نَجَابةٌ، قال بعضُ العُلماءِ: إذا كان معَ ذلك أغرَّ زالتِ الكراهةُ لزوالِ الشِّكالِ[2].



(١) في «م»: «الشكوك». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٨).
(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٨-١٩).

بابُ التَّرغيبِ في الجهادِ وفضلِهِ

(١٨٧٦) قوله: «**تَضَمَّنَ اللهُ**» أي: تكَفَّلَ.

قوله: «**إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِي، وَإِيمَانٌ بِي**[١]، **وَتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي**» قال الشيخُ محيي الدينِ: «(**إِلَّا جِهَادًا**) كذا في جميعِ النسخِ (**جِهَادًا**) بالنصبِ، وكذا قال بعدَه: (**إِيمَانًا بِي، وَتَصْدِيقًا**)، ونصبُه على أنه مفعولٌ له، وتقديرُه: لا يُخرِجُهُ المُخْرِجُ، ويُحَرِّكُهُ المُحَرِّكُ إلا للجهادِ والإيمانِ والتصديقِ»[٢] انتهى.

وفي هذه النسخِ: (جِهَادٌ وإيمانٌ وتصديقٌ)، وهو ظاهرٌ.

قوله: «**هُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ**» أي: مضمونٌ، أو ذُو ضمانٍ.

قوله: «**مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ**» قالوا: معناه: معَ ما حصَل له مِن الأجرِ بلا غنيمةٍ إن لم يَغْنَمُوا، أو من الأجرِ والغنيمةِ معًا إِنِ غَنِمُوا، وقيل: إنَّ (أو) هنا بمعنى الواوِ، وكذا وقَع بها في روايةِ (د)، وكذا وقَع في (م) من روايةِ يحيى بنِ يحيى بعدَ هذه[٣].

قوله: «**مَا مِنْ كَلْمٍ**» الكلمُ الجُرحُ.

قوله: «**مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ**» أكثرُ النُّسَخِ على حذفِ الألفِ في (**أَوْ غَنِيمَةٍ**).

قوله: «**يَثْعَبُ**» بفتحِ المثنَّاةِ تحتُ، وفتحِ العينِ المهملةِ، وإسكانِ المثلَّثةِ بينَهما؛ ومعناه: يَجْرِي.

---

(١) قوله: بي. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ٢٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٢١).

قولـه: «إِذْ طُعِنَتْ» قـال الشـيخُ محيـي الديـنِ: «(إِذَا طُعِنَـتْ) بالألـفِ بعـدَ الـذَّالِ، [٢٣٧/ أ] كـذا هـو في جميـعِ النُّسَـخِ»[١]. فاعلمـه، فإنـه في الأصـلِ بغيـرِ ألـفٍ قـد أُزِيلَـتْ.

(١٨٧٧) قولـه: «**حَدَّثَنَـا أَبُـو خَالِـدٍ الأَحْمَـرُ عَـنْ شُـعْبَةَ عَـنْ قَتَـادَةَ وَحُمَيـدٍ عَـنْ أَنَـسٍ**» ظاهـرُه أن شُـعبةَ يَرْوِيـهِ عـن قتـادةَ وحميـدٍ جميعًـا عـن أنـسٍ، قـال الغَسَّـانِيُّ: «وصوابُـه: أن أبـا خالـدٍ يَرْوِيـهِ عـن حُميـدٍ عـن أَنَـسٍ، ويَرْوِيـه أيضًـا أبـو خالـدٍ عـن شُـعْبَةَ عـن قتـادةَ عـن أنـسٍ، وكـذا قالَـه عبـدُ الغنِـيِّ بـنِ سـعيدٍ».

قـال القاضـي: «فيكـونُ (حُميـدٍ) معطوفًـا علـى (شـعبةَ) لا علـى (قتـادةَ)»، قـال: «وقـد ذكَـر ابـنُ أبـي شـيبةَ في كتابِـه عـن أبـي خالـدٍ «عـن حُميـدٍ وشـعبةَ[٢] عـن قتـادةَ عـن أنـسٍ» فبيَّنَـه، وإن كان فيـه أن حُميدًا يَرْوِيـهِ عـن قتـادةَ»[٣].

(١٨٧٩) قولـه: «**فَقَـالَ رَجُـلٌ: مَـا أُبَالِـي أَلَا أَعْمَـلَ عَمَـلًا...**» إلـى آخـرِه. قـال الخطيـبُ: «القائـلُ الأوَّلُ: العبَّـاسُ بـنُ عبـدِ المُطَّلِـبِ، وكان علـى السِّـقَايةِ، والقائـلُ الثالـثُ: علـيُّ بـنُ أبـي طالـبٍ، والقائـلُ الثـاني: عثمـانُ بـنُ أبـي طلحـةَ، أو شـيبةُ بـنُ عثمـانَ؛ وهمـا صحابيَّـانِ من بَنِـي عبـدِ الـدَّارِ يَلِيَـانِ حِجَابَـةَ البيـتِ، وقـد ذكَـر أنهمـا[٤] جميعًـا تكَلَّمَـا في ذلـك[٥]»[٦].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ٢٢).

(٢) قوله: وشعبة. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم» (٦/ ٢٩٧).

(٣) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ٢٣): وليس المراد كذلك بل المراد أن حميدًا يرويه عن أنس.

(٤) قوله: ذكر أنهما. في «م» «ذكراها». والمثبت من «الأسماء المبهمة».

(٥) قوله: في ذلك. ليس في «م». ومثبت من «الأسماء المبهمة».

(٦) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٧/ ٤٧٣).

قوله: «حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، ثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ»، وفي نسخةِ أبي العَلاءِ بنِ ماهانَ: «ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا مَرْوَانُ بنُ مُعَاوِيَةَ» والصوابُ الأوَّلُ كما في الأصلِ، أفادَه الغَسَّانِيُّ [١].

(١٨٨٥) قوله: «إِلاَّ الدَّيْنَ» فيه تنبيهٌ على جميعِ حُقوقِ الآدَمِيِّينَ، [وأن الجهادَ والشهادةَ وغيرَهما من أعمالِ البِرِّ لا يُكَفِّرُ حُقوقَ الآدميينَ][٢]، وإنما يُكَفِّرُ حقوقَ اللهِ تعالى.

قوله: «قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَجْلَانَ» القائلُ هو سُفيانَ.

(١٨٨٦) قوله: «عَنْ عَيَّاشٍ، وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ القِتْبَانِيُّ» (عيَّاشُ بنُ عبَّاسٍ) الأوَّلُ بالمعجَمةِ، والثاني بالمهملةِ، و(القِتباني) بقافٍ مكسورةٍ، ثم مثنَّاةٍ فوقُ ساكنةٍ، ثم موحَّدَةٍ؛ [٢٣٧/ ب] منسوبٌ إلى قِتْبَانَ بطنٌ من رُعَينٍ.

(١٨٨٧) قوله: «سَأَلْنَا عَبْدَ اللهِ» قال المازِرِيُّ: «كذا جاء (عبدُ اللهِ) غيرُ منسوبٍ»[٣].

قال الغَسَّانِيُّ عن أبي مسعودٍ: «من الناسِ مَن نسبَه؛ فيَقُولُ: عبدُ اللهِ بنُ عمرٍو»[٤].

وفي مسنَدِ ابنِ مسعودٍ ذكَره أبو مسعودٍ.

قال القاضي: ووقَع في بعضِ النُّسَخِ «عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ»[٥].

---

(١) «تقييد المهمل» (٣/ ٨٨٨).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في «م»، واستدركناه من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٢٩) ليستقيم المعنى.

(٣) «المعلم بفوائد مسلم» (٣/ ٦٣).

(٤) «تقييد المهمل» (٣/ ٨٨٨).

(٥) «إكمال المعلم» (٦/ ٣٠٦).

قال النوويُّ: «وكَذَا وقَع في بعضِ نُسَخِ بلادِنا المعتَمَدَةِ، ولكن لم يَقَعْ مَنْسُوبًا في معظَمِها، وذكَره خَلَفٌ الواسطيُّ والحُميديُّ(١) وغيرُهما في مسندِ ابنِ مسعودٍ؛ فهو الصوابُ»(٢).

(١٨٨٩) قوله: «**عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَدْرٍ**» الجهنيِّ، وقد نَسَبَه فيما يأتي، ثقةٌ، رَوَى له (خ م ت س ق).

قوله: «**هَيْعَةً**» أي: صوتًا.

قوله: «**وَفَزْعَةً**» النهوضُ إلى العدُوِّ.

قوله: «**شَعَفَةٍ**» الشَّعْفَةُ أعلى الجبلِ، وهو بفتحِ الشينِ.

(١٨٩١) قوله: «**لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، قِيلَ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ**» رأى بعضُهم أن هذا اللفظَ تغَيَّرَ مِن بعضِ الرُّواةِ، وأن صوابَهُ: «**مُؤْمِنٌ قَتَلَهُ كَافِرٌ ثُمَّ سَدَّدَ**»، ويكُونُ معنى قولِه: «**لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدُهُمَا الآخَرَ**» لا يَدْخُلانِها للعِقابِ، ويكُونُ هذا استثناءً مِنِ اجتماعِ الوُرُودِ وتخاصُمِهم على جِسرِ جهَنَّمَ، هذا من كلامِ القاضي(٣).

قوله: «**أُبْدِعَ**» بهمزةٍ مضمومةٍ، وفي بعضِ النُّسَخِ: «**بُدِّعَ بِي**» بحذفِ الهمزةِ، وتشديدِ [٢٣٨/ أ] الدَّالِ، ونقَلَه القاضي عن جمهورِ رُواةِ (م)، قال: «والأَوَّلُ الصوابُ، ومعروفٌ في اللُّغَةِ، وكذا رَوَاه (د) وآخَرون بالألِفِ؛ ومعناه هَلَكَتْ دَابَّتِي»(٤).

قوله: «**الْمَهْرِيِّ**» بالراءِ، وهذا الرجلُ سالمُ بنُ عبدِ اللهِ.

---

(١) «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٢٤٥).

(٢) انظر لما سبق: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٣١).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٦/ ٣١٣-٣١٤).

(٤) «إكمال المعلم» (٦/ ٣١٦).

(١٨٩٦) قوله: «بَعَثَ إِلَى بَنِي لَحْيَانَ: لِيَخْرُجْ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلٌ[1]» معناه: بعَث إلى بني لحيانَ، ثم قال: يَخْرُجْ؛ لأن بني لحْيَانَ كُفَّارٌ.

(١٨٩٧) قوله: «عَنْ قَعْنَبٍ» (قعنبُ) (م د س) التميميّ[2]، صالحٌ، أُرِيدَ على القضاءِ فأبي.

(١٨٩٩) قوله: «قَالَ رَجُلٌ» قال الخطيبُ: «الرجلُ عُمَيرُ بنُ الحُمَامِ الأنصاريُّ، وكانت قصَّتُهُ هذه يومَ بدرٍ، لا يومَ أُحُدٍ»[3].

(١٩٠٠) قوله: «مِنْ بَنِي النَّبِيتِ» بنو النَّبيتِ بفتحِ النونِ، ثم موحَّدَةٍ، ثم مثنَّاةٍ تحتُ ساكنةٍ، ثم مثنَّاةٍ فوقُ؛ قَبِيلٌ: من الأنصارِ كما ذكَر فيه.

(١٩٠١) قوله: «بُسَيْسَةَ» كذا هو في جميعِ النسخِ بموحَّدَةٍ مضمومةٍ، وبسينَينِ مهملَتين مفتوحتين، بينَهُما مثنَّاةٌ تحتُ ساكنةٌ.

قال القاضي: «هكذا هو في جميعِ النُّسَخِ»، قال: «وكذا رَوَاه (د) وأصحابُ الحديثِ».

قال: «والمعروفُ في كُتُبِ السِّير[4]: (بَسْبَسٌ) بباءين موحَّدَتين مفتوحَتَينِ بينَهُما سينٌ ساكنةٌ، وهو بَسْبَسُ بنُ عمرٍو، ويُقَالُ: ابنُ بِشرٍ من الأنصارِ من الخزرجِ، ويقالُ: حليفٌ لهم»[5].

قال النوويُّ: «يَجُوزُ أن يَكُونَ أحدُ اللفظين اسمًا والآخرُ لقبًا»[6]، انتهى.

---

(١) قوله: رجلين رجل. في «م»: رجل رجلين. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) في «م»: «اليمني». والمثبت الصواب كما في ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٦٢٤).

(٣) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٣/ ٢٠٤).

(٤) في «م»: السنن. والمثبت من «إكمال المعلم» (٦/ ٣٢٢).

(٥) «إكمال المعلم» (٦/ ٣٢٢).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ٤٤).

قال الذهبيُّ في «تجريدِه»: «(بُسَيْسَةُ[1] بنُ عمرٍو) بعَثَه رسولُ اللهِ ﷺ عينًا للعَيْرِ، [٢٣٨/ ب] والأصحُّ (بُسَيْسٌ)[2] أو (بَسْبَسَةُ)»[3].

قوله: «عَيْنًا» أي: رقيبًا.

قوله: «لَنَا طَلِبَةً» أي: شيئًا نَطْلُبُه.

قوله: «فِي ظُهْرَانِهِمْ» أي: مركوبًا لهم.

قوله: «قَرَنِهِ» بفتحِ القافِ والرَّاءِ؛ أي: جعبَتِه.

(١٩٠٢) قوله: «جَفْنَ سَيْفِهِ» بفتحِ الجيمِ وسكونِ الفاءِ؛ غِمدُه.

(٦٧٧) قوله: «يَجِيئُونَ بِالْمَاءِ فَيَضَعُونَهُ فِي المَسْجِدِ» معناه يَضَعُونَه في المسجدِ مُسْبَلًا لمن أراد استعمالَه لطهارةٍ أو شُربٍ أو غيرِهما.

(١٩٠٣) قوله: «وَاهًا» كلمةُ تَحَنُّنٍ وتَلَهُّفٍ.

(١٩٠٥) قوله: «نَاتِلُ» بالنونِ في أوَّلِه، وبعدَ الألفِ مُثَنَّاةٌ فوقُ، وهو ناتلُ بنُ قيسٍ الجُذَامِيُّ الشَّامِيُّ من أهلِ فلسطينَ، وهو تابعيٌّ، وكان أبوه صحابِيًّا.

(١٩٠٦) قوله: «عَنْ أَبِي هَانِئٍ» أبو هانئٍ حميدُ بنُ هانئٍ، عنه حيوةُ بنُ شُريحٍ، والليثُ، وابنُ لَهِيعَةَ، وابنُ وهبٍ، ثقةٌ، رَوَى له (م ٤)، تُوُفِّيَ سنةَ ١٤٣، ولا عِبْرَةَ بمن قال: إنه مجهولٌ.

قوله: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُصِيبُونَ الغَنِيمَةَ...» إلى آخرِه. قال الشيخُ محيي الدينِ: «الصوابُ الذي لا يَجُوزُ غيرُه أن

---

(١) كذا في «م»، وفي «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٤٩): (بسبسة).

(٢) كذا في «م»، وفي «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٤٩): (بسبس).

(٣) «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٤٩).

معناه: أن الغُزَاةَ إذا سلِمُوا وغَنِمُوا، تكُونُ أُجُورُهم أقلَّ مِن أجرِ مَن لم يَسْلَمْ، أو سَلِم ولم يَغْنَمْ، [٢٣٩/ أ] وأن الغنيمةَ في مقابلةِ جزءٍ من أجرِ غزوِهم، وإذا حصَلت لهم، فقد تَعَجَّلُوا ثُلُثَي أجورِهم المرتَّبَ على الغزوِ، وتكُونُ هذه الغنيمةُ من جُملةِ الأجرِ، وهذا موافقٌ للأحاديثِ الصحيحةِ المشهورةِ عن الصَّحابةِ»[١].

قوله: «**أَوْ سَرِيَّةٍ تُخْفِقُ**» قال أهلُ اللُّغةِ: الإخفاقُ أن يَغْزُوا ولا يَغْنَمُوا شيئًا[٢].

(١٩٠٩) قوله: «**أَبُو شُرَيْحٍ**» اسمُه عبدُ الرَّحمنِ بنُ شُريحٍ المُعَافِريُّ الإسكندرانيُّ.

(١٩١٢) قوله: «**كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ**» قال النوويُّ: «اتَّفَق العلماءُ على أنها -يَعْنِي أُمَّ حَرَامٍ- كانت مَحْرَمًا له، واختَلفُوا في كيفيَّةِ ذلك؛ فقال ابنُ عبدِ البرِّ وغيرُه: كانت إحدى خالاتِه عليه السلام من الرَّضاعةِ، وقال آخرُون: بل كانت خالةً لأبيهِ؛ لأن عبدَ المطَّلِبِ كانت أمُّه من بني النَّجَّارِ»[٣].

وللدِّمياطيِّ في ذلك كلامٌ، وحاصلُه إنكارُ أن تَكُونَ خالَتَه أو بينَهُما رضاعٌ مُحَرِّمٌ.

قوله: «**ثَبَجَ هَذَا البَحْرِ**» الثَّبَجُ بفتحِ المثلَّثَةِ والموحَّدَةِ، ثم جيمٍ: هو وسَطُه وظهرُه.

قوله: «**فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ**» اختلف العلماءُ متى جرَت هذه الغزوةُ التي تُوُفِّيَتْ فيها أُمُّ حَرَامٍ؛ فهنا أن ذلك زمنُ معاويةَ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٥٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٥٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٥٨).

قال القاضي: «قال أكثرُ أهلِ السِّيَرِ والأخبارِ: إن ذلك كان في خلافةِ عثمانَ؛ فإن فيها ركِبَتْ أُمُّ حَرَامٍ وزوجُها إلى فرسٍ فَصُرِعَتْ عن دابَّتِها هناك، فتُوُفِّيَتْ هناك؛ وعلى هذا يَكُونُ قولُه: «**فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ**» معناه في زمنِ غزوِه في البحرِ، لا في أيَّامِ خلافَتِه».

قال: «وقيل: كان ذلك في خلافتِه»، قال: «وهو الأظهَرُ في دَلالةِ قولِه: [٢٣٩/ ب] في زمانِه»[1] انتهى.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وقد رأيتُ أنا في غيرِ مُصَنَّفٍ أنَّها تُوُفِّيَتْ سنةَ سبعٍ وعشرين، وهذا زمنُ عثمانَ بلا شكٍّ، وقد قال غيرُ واحدٍ: إنها تُوُفِّيَتْ بِفَرسٍ، وفيه نظرٌ، ويردُّ عليه أشياءُ منها في بعضِ الرِّواياتِ في (خ) فيمَن يُصْرَعُ في سبيلِ اللهِ فمات فهو منهم: «**فَلَمَّا انْصَرَفُوا مِنْ غَزْوَتِهِم قَافِلِينَ، فَنَزَلُوا الشَّامَ، فَقُرِّبَتْ إِلَيْهَا دَابَّةٌ لِتَرْكَبَهَا، فَصُرِعَتْ فَمَاتَتْ**»، وقد يَكُونُ منها فَصُرِعَتْ عن دابَّتِها حينَ خرَجتْ من البحرِ، فهلَكَتْ».

قوله: «**وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بنُ رُمْحِ بنِ المُهَاجِرِ، أَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ**» قال النوويُّ: «كذا هو في نُسَخِ بلادِنا»، قال: «ونَقَل القاضي عن بعضِ نُسَخِهِم: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ رُمْحٍ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ**)، فزَاد (يحيى بنَ يحيى) معَ (محمدِ بنِ رُمحٍ)»[2].

(١٩١٣) قوله: «**عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ بَهْرَامَ**» قال النوويُّ: «(بَهْرَامُ) بفتحِ الباءِ وكسرِها»[3].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٥٩).
(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٦٠-٦١).
(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٦١).

قوله: «عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ[١] شُرَحْبِيلَ» في سماعِ مكحولٍ من شرحبيلَ نظرٌ؛ فإن شرحبيلَ معدودٌ في الصحابةِ، وتقدَّمَت وفاتُه، فقيل: سنةَ ٣٦، وقيل: سنةَ ٤٥، ومكحولٌ تُوُفِّيَ سنةَ ١١٨ على قولٍ، وقيل: سنةَ ١٢، وقيل سنةَ: ١٣، وقيل: ١٤، واختُلِف في عددِ الصحابةِ الذين لقيَهُم مكحولٌ، وسمِع منهم، فلم يُذْكَرْ فيهم شُرَحبيلُ[٢].

وذكَر ابنُ أبي حاتمٍ في «المراسيل»، قال: «سمعتُ أبي، وذكَر حديثًا رَوَاه الوليدُ بسنَدِه عن مكحولٍ، قال: جالستُ شُريحًا ستَّةَ [٢٤٠/ أ] أشهُرٍ، فقال أبي: لم يُدْرِكْ مكحولٌ شُريحًا، وهذا وَهْمٌ»[٣].

وإذا لم يُدْرِكْ مكحولٌ شُريحًا، وكانت وفاتُه سنةَ ٧٦ من الهجرةِ، وقيل: سنةَ ٧٨، وقيل: سنةَ ٨٥، فإدراكُه شرحبيلَ أبعدُ؛ لأنه تُوُفِّيَ سنةَ ٣٦، وقيل: سنةَ ٤٥، ويَحْتَمِلُ أن يُرِيدَ بالإدراكِ اللِّقاءَ، وظاهرُ الحديثِ الذي بعدَه الاتِّصالُ[٤].

قوله: «وَأَمِنَ الفَتَّانَ» (أَمِنَ) بفتحِ الهمزةِ، وكسرِ الميمِ من غيرِ واوٍ، والثاني: بفتحِ الهمزةِ وبواوٍ.

قوله: «عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ» اسمُه مُرَّةُ، قاله ابنُ يُونُسَ، نقلَه الرشيدُ في «غُرَرِه»[٥].

(١٩١٥) قوله: «أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ» وقَع في بعضِ النُّسَخِ: «عَلَى أَخِيكَ[٦]»، والصوابُ ما هنا، كذا صوَّبَه القاضي[٧].

---

(١) فوق (عن) في «م» ما يشبه الضبة.

(٢) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢٢٩-٢٣٠).

(٣) «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٢١٣).

(٤) كتب بحاشية «م»: الخامس والعشرون من التعليق على مسلم.

(٥) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢٣٢).

(٦) في «م»: (أختك). والمثبت الصواب، انظر: «إكمال المعلم» (٦/ ٣٤٥)، و«مطالع الأنوار» (١/ ٤٠٨).

(٧) «إكمال المعلم» (٦/ ٣٤٥).

(١٩١٦) قولـه: «مَـاتَ يَحْيَـى بـنُ أَبِـي عَمْـرَةَ» هـو يحيـى بـنُ سـيرينَ أخـو محمـدِ بـنِ سـيرينَ، يُكَنَّـى أبـا عَمْـرَةَ، قالـه البخـاريُّ[١].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «الذي يُكَنَّى أبا عمرةَ سيرينُ نفسُه».

(١٠٣٧) قوله: «نَاوَأَهُمْ» بهمزةٍ بعدَ الواوِ؛ أي: عادَاهُم.

(١٩٢٤) قولـه: «ابْنِ مُخَلَّدٍ» هـو بضـمِّ الميـمِ، وفتـحِ الخـاءِ المعجمـةِ، وتشـديدِ الـلَّامِ مفتوحـةً، ثـم دالٍ مهملـةٍ.

(١٩٢٥) قولـه: «لا يَـزَالُ أَهْـلُ الغَـرْبِ» قـال علـيُّ بـنُ المَدِينـيِّ: «(أهـلُ الغـربِ) العـربُ».

قـال: «والمُـرادُ بالغـربِ الدلـوُ الكبيـرةُ، لاختصاصِهـم بهـا غالبًـا، وقـال آخَـرُون: [٢٤٠/ ب] المـرادُ بـه الغـربُ مـن الأرضِ، قـال معـاذٌ: هـم بالشـامِ، وجـاء في حديـثٍ آخـرَ: هـم ببيـتِ المقـدسِ، وقيـل: هـم أهـلُ الشـامِ ومـا وَرَاءَ ذلـك».

قـال القاضـي: «وقيـل: المـرادُ بأهـلِ الغـربِ أهـلُ الشِّـدَةِ والجَلَـدِ، وغـربُ كُلِّ شـيءٍ: حـدُّه، واللهُ أعلـمُ»[٢].

(١٩٢٦) قوله: «الخِصْبِ» بكسرِ الخاءِ: كثرةُ العُشبِ.

قوله: «نِقْيَهَا» النِّقيُ بكسرِ النونِ، وإسكانِ القافِ: المُخُّ.

(١٩٢٨) قوله: «لَيْلًا» بفتحِ اللَّامِ، وإسكانِ المثنَّاةِ تحتُ؛ أي: في الليلِ.

❁ ❁ ❁

---

(١) قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٧٥): «يحيى بن سيرين، قال مسدد وهو يحيى بن أبي عمرة وسيرين يكنى أبا عمرة. أهـ فجعل البخاريُّ (أبو عمرة) كنية سيرين نفسه.

(٢) «إكمال المعلم» (٦/ ٣٤٨).



كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

(١٩٢٩) قولـه: «**بِالْمِعْـرَاضِ**» (المعـراضُ) بكسـرِ الميـم، وبالعيـنِ المهملـةِ؛ خشـبةٌ ثقيلـةٌ أو عصًـا في طرَفِهـا حديـدةٌ، وقـد تكُـونُ بغيـرِ حديـدةٍ، هـذا الصحيـحُ في تفسـيرِه.

قولـه: «**فَإِنَّـهُ وَقِيـذٌ**» الوقيـذُ والموقـوذةُ: الـذي يُقْتَـلُ بغيـرِ محـدَّدٍ مـن عصًـا أو حجـرٍ أو غيرِهمـا.

قولـه: «**دَخِيـلًا وَرَبِيطًـا**» الدَّخيـلُ الـذي يُدَاخِـلُ الإنسـانَ ويُخَالِطُـهُ في الصـورةِ، والرَّبيـطُ بمعنـى المُرابِـطِ، والمـرادُ هنـا رَبْـطَ نفسِـه علـى العبـادةِ في الدُّنيـا.

(١٩٣١) قولـه: «**فَكُلْـهُ مَـا لَـمْ يُنْتِـنْ**» قـال الشـافعيَّةُ: النهـيُّ عـن أكلِ المُنْتِـنِ للتنزيـهِ لا للتحريـمِ، وكـذا سـائرُ اللُّحـومِ والأطعمـةِ المُنتنـةِ يُكْـرَهُ أكلُهـا، ولا يَحْـرُمُ، إلا أن يُخَـافَ منهـا الضَّـررُ خوفًـا معتمَـدًا، وقـال بعضُهـم: يَحْـرُمُ، قالـوا: وهـو ضعيـفٌ[1].

قولـه: «**عَـنْ مَكْحُـولٍ عَـنْ**[2] **أَبِـي ثَعْلَبَـةَ**» في سـماعِ مكحـولٍ مـن أبـي ثعلبَـةَ نظـرٌ، لكنَّـه [٢٤١/ أ] معاصـرٌ لـه بالسِّـنِّ والبلـدِ، فيَحْتَمِـلُ أن يَكُـونَ لَقِيَـه، ويَحْتَمِـلُ أن يَكُـونَ أرسَـل عنـه كعادتِـه، وهـو يُدَلِّـسُ أيضًـا.

ومسـلمٌ أورَد حديـثَ أبـي ثعلبـةَ هـذا مـن طـرقٍ ثابتـةِ الاتِّصَالِ وهـو قولُـه: «**إِذَا رَمَيْـتَ بِسَـهْمِكَ فَغَـابَ عَنْـكَ...**» الحديـثَ، انفَرد بـه (م) دونَ (خ).

(١٩٣٣) قولـه: «**عَـنْ عَبِيـدَةَ**» هـو بفتـحِ العيـنِ، وكسـرِ الموحَّـدَةِ، وثَّقَـهُ (س)، رَوَى لـه (م٤).

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٨١).

(٢) ضبب فوقه في «م».

(١٩٣٤) قوله: «**عَنْ مَيْمُونٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ**» صحَّ سماعُ ميمونٍ من ابنِ عبَّاسٍ، فاعْلَمْه.

قوله: «**وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ**» المِخْلَبُ بكسرِ الميمِ، وفتحِ اللَّامِ؛ وهو للطيرِ والسباعِ بمنزلةِ الظُّفْرِ للإنسانِ.

(١٩٣٥) قوله: «**يَمَصُّهَا**» بفتحِ الميمِ، ويَجُوزُ ضمُّها، والفتحُ أفصحُ وأشهَرُ.

قوله: «**وَقْبِ**» بفتحِ الواوِ، وإسكانِ القافِ، ثم موحَّدةٍ؛ هو داخلُ العينِ ونُقْرَتُها.

قوله: «**وَشَائِقَ**» بالشينِ المعجمةِ، والقافِ، قال أبو عبيدٍ: «هو اللَّحمُ يُؤْخَذُ فيُغْلَى، إغلاءةً، ولا يَنْضُجُ، ويُحْمَلُ في الأسفارِ»[١]، الواحدةُ وشيقةٌ، وقيل: الوشيقةُ القَدِيدةُ.

قوله: «**ثَابَتْ أَجْسَامُنَا**» أي: رجَعَتْ إلى القُوَّةِ.

قوله: «**فِي حَجَاجِ عَيْنِهِ نَفَرٌ**» حَجَاجُ العينِ: بكسرِ الحاءِ المهملةِ وفتحِها، ثم جيمٍ مخفَّفَةٍ؛ وهو وقَبُ العينِ.

قوله: «**إِنَّ رَجُلًا**» هذا الرَّجُلُ هو قيسُ بنُ سعدِ بنِ عُبادةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كذا قاله النوويُّ رَحِمَهُ اللهُ[٢]. [٢٤١/ ب]

قوله: «**إِلَى سِيفِ الْبَحْرِ**» هو بكسرِ السينِ المهملةِ، وإسكانِ المثنَّاةِ تحتُ؛ ساحلُه.

قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو الْمُنْذِرِ**» إسماعيلُ بنُ عمرَ بنِ حسينٍ، صدوقٌ.

---

(١) «غريب الحديث» (٤/ ٤٠٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ٨٨).

قوله: «**الْقَزَّازُ**» قال النوويُّ: «في بعضِ نسخ بلادِنا: (القَزَّازُ) بالقافِ، وفي أكثرِها: (البزَّازُ) بالباءِ، وذكَر القاضي أيضًا اختلافَ الرُّواةِ فيه، والأشهرُ بالقافِ»[1].

(١٩٣٧) قوله: «**إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللهِ**» المنادِي هو أبو طلحةَ، كذا يأتي في بعضِ الطُّرقِ، وفي «(س) الصغيرِ» أنه عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ[2]، والنبيُّ عليه السلام أرسَلَهُما لِيُنَادِيا بذلك، واللهُ أعلمُ.

قوله: «**اكْفِئُوا الْقُدُورَ**» قال القاضي: «ضبَطناه بألفِ الوصلِ، وفتحِ الفاءِ من (كفأتُ) ثلاثيٌّ، ومعناه قَلَبْتُ»، قال: «وَيَصِحُّ قطعُ الألفِ وكسرِ الفاءِ من (أَكْفَأْتُ) رباعيٌّ، وهما لُغتان بمعنًى عندَ الأكثرين»[3]، قال الأصمعيُّ: «لا يُقالُ: (أكفأتُ) بالألفِ»[4].

(١٩٣٨) قوله: «**عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ الْبَرَاءُ**» قال الرشيدُ: «قال الحافظُ أبو مسعودٍ الدمشقيُّ: لهذا الحديثِ تعليلٌ في «مسنَدِ الحسنِ بنِ سفيانَ»، وهو أنه مرسَلٌ، قلت: يَعْنِي أن أبا إسحاقَ لم يَسْمَعْهُ من البراءِ؛ ولذلك قال فيه: (**قَالَ الْبَرَاءُ**)، فإن ثَبَتَ إرسالُه من هذا الوجهِ، فإنه مُتَّصِلٌ في كتابِ (م) من رِوَايةِ الشعبيِّ وغيرِه عن البراءِ بنحوِه وباللهِ التوفيقُ»[5].

قوله: «**نِيئَةً**» بكسرِ النونِ، وبالهمزةِ؛ أي: غيرَ مطبوخةٍ.

(١٩٤٥) قوله: «**فَأُتِيَ بِضَبٍّ مَحْنُوذٍ**» أي: مشويٍ، وقيل: المشويُ على الرَّضْفِ؛ وهي الحجارةُ المُحْمَاةُ. [٢٤٢/أ]

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ٨٩).

(٢) «سنن النسائي» (ح:٤٣٤١).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/ ٣٨٠).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٩٣).

(٥) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٣٣٢-٣٣٣).

(١٩٤٦) قولـه: «**قَدِمَـتْ بِـهِ أُخْتُهَـا حُفَيْـدَةُ**» هنـا (حُفَيـدَةُ)، وفي الروايـةِ الأخرى (أُمُّ حُفَيـدٍ)، وفي بعـضِ النُّسَـخِ (أُمُّ حُفَيْدَةَ) بالهـاءِ، وفي روايةِ أبي بكرِ بنِ النَّضْرِ (أُمُّ حُفَيْـدٍ)، وفي بعضِهـا (أُمُّ حُفَيْـدَةَ)، وكلُّـه بضـمِّ الحـاءِ مصغَّرٌ.

قـال القاضـي وغيـرُه: «والأصـوبُ الأشـهَرُ (أُمُّ حُفَيْـدٍ) بـلا هـاءٍ، واسـمُها هُزيلةُ وكـذا ذكَرهـا ابـنُ عبدِ البَـرِّ وغيرُه في الصحابـةِ»[١] انتهى.

واسـمُ أبيهـا الحـارثُ بـنُ حَزْنٍ، الهلاليَّةُ، قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «وفي حفظـي أن في «الموطَّـأِ» جـاءَتْ مُسَـمَّاةً بهُزيلـةَ في حديـثِ الضـبِّ، واللهُ أعلـمُ»[٢].

(١٩٥١) قولـه: «**أَنَـا بِـأَرْضٍ مَضَبَّةٍ**» قـال سِـيبَوَيْهِ: «هـذا البـابُ تَكُـونُ (مَفْعَلَـةٌ) لازمـةٌ لهـا الهـاءُ والفتحـةُ، وذلـك إذا أردتَ أن تُكَثِّـرَ الشـيءَ بالمكـانِ؛ وذلـك قولُـك: أرضٌ مَسبَعَةٌ ومَأْسَـدَةٌ ومَذْأَبَـةٌ ومَفْعَـأَةٌ ومحْيَـأَةٌ فيهـا أفـاعٍ وحيَّـاتٌ، وإنمـا [اختَصُّـوا بهـا][٣] بنـاتِ [الثلاثـةِ][٤] لخِفَّتِهـا، ولـو قلـتَ: مِـن بنـاتِ الأربعـةِ علـى قولِـك: مَأْسَـدَةٌ، لقلـتَ: مُثْعْلَبَـةٌ»، وقـال ابـنُ دريـدٍ: «(مُضَبَّـةٌ) بضـمِّ الميـمِ وكسـرِ الضـادِ»[٥].

قوله: «**فِي غَائِطٍ**» الغائطُ الأرضُ المطمَئِنَّةُ.

قولـه: «**ثُـمَّ نَـادَاهُ يَـا رَسُـولَ اللهِ**» قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «في نسـخةٍ: «**ثُـمَّ نَـادَاهُ رَسُـولُ اللهِ ﷺ**»، ولعلَّهـا الصـوابُ»[٦].

---

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ٣٨٨).

(٢) انظر «التوضيح» لابن الملقن (٢٦/ ٥٣٨).

(٣) قوله: اختصوا بها. في «م»: «اختصر هذا». انظر «الكتاب» لسيبويه (٤/ ٩٤).

(٤) ما بين المعكوفين في «م»: (الثلاث)، انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤/ ٩٤).

(٥) انظر: «إكمال المعلم» (٦/ ٣٨٧)، و«مطالع الأنوار» (٤/ ٣٢٤).

(٦) وهي التي في المطبوع من «صحيح مسلم» (٦/ ٧٠).

(١٩٥٢) قولـه: «عَـنْ أَبِـي يَعْفُـورٍ» أبـو يعفـورٍ هـو الأصغـرُ، واسـمُه عبـدُ الرحمـنِ [٢٤٢/ ب] بـنُ عُبَيـدِ بـنِ [نِسْـطَاسَ][1] قالـه النـوويُّ[2]، وأمـا الأكـبرُ فاسـمُه وَقْـدَانُ، وقيـل: واقـدٌ.

واعلَـم أن هـذا الحديـثَ ذكَـره المِـزِّيُّ في «أطرافـه» في ترجمـةِ أبـي يعفـورٍ الكبيـرِ، واسـمُه وَقْـدَانُ[3]، وهـو في (خ م د ت س)، ولـم يَذْكُـرْ في مسنَدِ عبدِ اللهِ ابـنِ أبـي أوفى لأبـي يعفـورٍ الصغيـرِ عبدَ الرحمـنِ شيئًا بالكليَّـةِ، واللهُ أعلَـمُ.

(١٩٥٣) قوله: «فَاسْتَنْفَجْنَا» أي: أَثَرْنَا ونَفَّرْنَا.

قوله: «بِمَرِّ الظَّهْرَانِ» مكانٌ قريبٌ من مكَّةَ.

قولـه: «لَغَبُـوا» بفتـحِ الغيـنِ وكسـرِها، الأوَّلُ أشـهَرُ، وربَّمـا أُنْكِـرَ الثاني؛ أي: أَعْيُـوا وكَلُّـوا.

قولـه: «كَانَ يَنْهَـى عَـنِ الخَـذْفِ» (الخـذفُ) بالخـاءِ، والـذَّالِ المُعجَمَتَيْـنِ؛ وهـو رمـيُ الإنسـانِ بحَصَـاةٍ أو نـواةٍ ونحوِهمـا، يَجْعَلُهُمـا بيـنَ إِصبَعيـهِ السَّـبَّابَتَيْنِ أو السـبابةِ والإبهـامِ.

(١٩٥٤) قولـه: «يَنْكَأُ» بفتـحِ المُثَنَّاةِ تحـتُ، وبالهمـزةِ في آخـرِه، كـذا في الرواياتِ المشـهورةِ.

وقـال القاضـي: «كـذا رُوِينـاه»، قـال: «وفي بعـضِ الروايـاتِ (يَنْكِـي) بفتـحِ اليـاءِ، وكسـرِ الـكافِ، غيـرُ مهمـوزٍ».

---

(١) في «م»: «قسطاس»، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٠٣).
(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٠٣).
(٣) «تحفة الأشراف» (٤/ ٢٨٩).

قَـال: «وهـو أوجَـهُ هنـا؛ لأن المشـهورَ إنمـا هـو مِـن (نَـكَأْتُ القُرحـةَ)، وليـس هـذا موضعَـه، إلا علـى تَجَـوُّزٍ، وإنمـا هـذا مـن النَّكايـةِ، يقـالُ: نَكَيْـتُ العـدوَّ وأَنْكَيتُـهُ نكايـةً، ونـكأتُ بالهمـزِ: لغـةٌ فيـه».

قال: «فعلى هذه اللُّغةِ [تَتَوَجَّهُ][1] روايةُ شُيوخِنا»[2].

(١٩٥٦) قولـه: «**أَنْ تُصْبَـرَ البَهَائِـمُ**» (صَبرُ البهائـمِ) هـو حَبْسُـها وهـي حيَّـةٌ؛ لِتُقْتَـلَ بالرَّمْـيِ ونحـوِه. [٢٤٣/أ]

(١٩٥٨) قولـه: «**طَيْـرًا**» جمـعٌ، والواحـدُ طائـرٌ، ولكـنَّ هـذا جاء علـى لغـةٍ قليلـةٍ[3] أن الواحـدَ أيضًـا يُقَـالُ لـه طيـرٌ.

قوله: «**خَاطِئَةٍ**» الأفصحُ مُخطِئَةٌ.

(١٩٦١) قولـه: «**إِنَّ هَـذَا يَـوْمٌ اللَّحَـمُ فِيـهِ مَقْـرُومٌ**» أي: مُشـتهًى، وإمـا (مكـروهٌ) قـال القاضـي: «قـال بعـضُ شـيوخِنا: (اللَّحَـمُ) بفتـحِ الحـاءِ، كـذا صوابُـه»، قـال القاضـي: «قـال لـي الأسـتاذُ أبـو عبـدِ اللهِ بـنُ سـلمانَ: معنـاه ذبـحُ مـا لا يُجْـزِي في الأضحيـةِ، ممـا هـو لحـمٌ مكـروهٌ؛ لمخالفـةِ السـنَّةِ»[4] انتهـى.

وقـال الحافـظُ أبـو موسـى: «معنـاه هـذا يـومٌ طلـبُ اللحـمِ فيـه مكـروهٌ وشـاقٌّ، قـال النـوويُّ: «وهـذا حسـنٌ»[5].

---

(١) في «م»: «مفتوحة»، انظر «مشارق الأنوار» (٦/ ٣٩٣).

(٢) «إكمال المعلم» (٦/ ٣٩٤).

(٣)(١) قال النووي: والمشهور في اللغة أن الواحد يقال له طائر والجمع طير وفي لغة قليلة إطلاق الطير على الواحد وهذا الحديث جار على تلك اللغة، وبهذا تستقيم عبارة المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.
انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١٣/ ١٠٨

(٤) «إكمال المعلم» (٦/ ٤٠٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ١١٣).

قوله: «**إِنَّ عِنْدِي عَنَاقُ لَبَنٍ**» العناقُ: الأنثى من المَعْزِ إذا قَوِيَتْ ما لم تَسْتَكْمِلْ سَنَةً.

قوله: «**مِنْ مُسِنَّةٍ**» المُسنَّةُ: الثَّنِيَّةُ؛ وهي أكبرُ من الجَذَعَةِ بسنةٍ.

(١٩٦٢) قوله: «**وَذَكَرَ هَنَةً**» أي: حاجةً.

قوله: «**لا أَدْرِي أَبَلَغَتْ رُخْصَتُهُ مَنْ سِوَاهُ أَمْ لا؟**» هذا الشكُّ بالنسبةِ إلى علمِ أنسٍ، وقد صرَّح النبيُّ ﷺ في حديثِ البراءِ السابقِ أنه لا تَبْلُغُ غيرَه ولا يُجْزِئُ عن أحدٍ بعدَه.

قوله: «**أَنْ يُعِيدَ ذِبْحًا**» اتَّفَقُوا على ضبطِه بكسرِ الذَّالِ؛ أي: حيوانًا يُذْبَحُ.

(١٩٦٣) قوله: «**لا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً**» المسنَّةُ الثنيَّةُ من الإبلِ والبقرِ والغَنَمِ فما فوقَها.

قوله: «**جَذَعَةً**» الجذعةُ من الضأنِ: ماله سنةٌ تامَّةٌ، هذا الأصحُّ، وقيل: ستَّةُ أشهرٍ، وقيل: سبعةٌ، وقيل: ثمانيةٌ وقيل: عشَرَةٌ؛ وهو غريبٌ، وقيل غيرُ ذلك[1]. [٢٤٣/ب]

قوله: «**مِنَ الضَّأْنِ**» ظاهرُ هذا الحديثِ محكيٌّ عن ابنِ عمرَ، والزهريِّ، والجمهورُ حمَلوه على الاستحبابِ.

(١٩٦٥) قوله: «**فَبَقِيَ عَتُودٌ فَقَالَ: ضَحِّ بِهِ أَنْتَ**» العتودُ من أولادِ المعزِ خاصَّةً، وهو ما رعَى وقَوِيَ.

قال الجَوْهَرِيُّ وغيرُه: «هو ما بلَغَ سنةً»، وهذا خاصٌّ بعُقْبَةَ كما رَوَاه البيهقيُّ بسنَدِه الصحيحِ عن عقبةَ بنِ عامرٍ، قال: «**أَعْطَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ غَنَمًا أُقَسِّمُهَا ضَحَايَا بَيْنَ أَصْحَابِي، فَبَقِيَ عَتُودٌ مِنْهَا، فَقَالَ: ضَحِّ بِهِ أَنْتَ، وَلَا رُخْصَةَ فِيهَا لِأَحَدٍ بَعْدَكَ**».

(١) انظر: «إكمال المعلم» (٦/ ٤٠٨).

قال البيهقيُّ: وعلى هذا يُحْمَلُ أيضًا ما رُويناه عن زيدِ بنِ خالدٍ، قال: «**قَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ في أصحابِهِ غَنَمًا، فَأَعْطَانِي عَتُودًا جَذَعًا، فَقَالَ: ضَحِّ بِهِ، فَقُلْتُ إِنَّهُ جَذَعٌ مِنَ المَعْزِ أُضَحِّي بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ ضَحِّ بِهِ، قَالَ: فَضَحَّيْتُ بِهِ**»[1].

هذا كلامُ البيهقيِّ، وهذا الحديثُ رَوَاه (د)[2] بإسنادٍ حسنٍ، وليس في روايةِ (د): «**مِنَ المَعْزِ**»، ولكنَّهُ معلومٌ[3].

(١٩٦٦) قوله: «**صِفَاحِهِمَا**» صفحةُ العُنُقِ: جانبُه.

قوله: «**بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ**» الأملحُ الأبيضُ الخالصُ، وقيل: الأبيضُ الذي يَشُوبُهُ شيءٌ من سوادٍ، وقيل: الذي يُخَالِطُ بياضَه حُمرةٌ، وقيل: الأسودُ تَعْلُوهُ حُمرةٌ، وقيل: الذي فيه سوادٌ وبياضٌ، والبياضُ أكثرُ، وقيل: الأبيضُ الذي في خَلَلِ صُوفِه طبقاتٌ سودٌ، وقيل غيرُ ذلك[4].

قوله: «**صِفَاحِهِمَا**» صَفْحَةُ العُنُقِ جانبُه، وقد تقدَّم آنِفًا.

(١٩٦٧) قوله: «**يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ**» يَعْنِي أن قوائِمَهُ وبطنَه وما حولَ عينيهِ أسودُ، واللهُ أعلَمُ. [٢٤٤/ أ]

قوله: «**اشْحَذِيهَا**» هو بالشينِ المعجَمَةِ، والحاءِ المهملةِ المفتوحةِ، وبالذَّالِ المعجمةِ؛ أي: حدِّديها.

---

(١) «السنن الكبير» (٩/ ٢٧٠).

(٢) «سنن أبي داود» (٢٧٩٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١١٨-١١٩).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٢٠).

(١٩٦٨) قولـه: «**أَعْجِلْ**» بكسرِ الجيمِ، وقد رَوَاه بعضُهم بكسرِ الهمزةِ وفتحِ الجيمِ، وقد تقدَّم.

قوله: «**مَا أَنْهَرَ الدَّمَ**» أي: أَسَالَ.

قوله: «**لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ**» (**السِّنَّ وَالظُّفُرَ**) منصوبان على الاستثناءِ بليس.

قوله: «**سَأُحَدِّثُكَ...**» إلى قوله: «**الْحَبَشَةِ**» قال بعضُهم: موقوفٌ.

قوله: «**فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ**» (ندَّ) أي: شَرَدَ.

قوله: «**أَوَابِدِ**» النفورُ والتوحُّشُ، جمعُ آبِدٍ بمدِّ الألفِ، وكسرِ الباءِ المخفَّفَةِ، يُقَالُ منه: (أَبَدَتْ) بفتحِ الباءِ، و(تأبُدَ) بضمِّها وكسرِها، وتأبَّدَتْ؛ ومعناه نَفَرَتْ من الإنسِ وتوحَّشَتْ.

قوله: «**بِذِي الحُلَيْفَةِ مِنْ تِهَامَةَ**» هذه مكانٌ من تِهَامةَ بينَ حاذةَ وذاتِ عِرقٍ، وليست بذي الحُليفةِ ميقاتِ أهلِ المدينةِ، وكذا ذكَره الحَازِمِيُّ في «مؤتَلَفِه»، لكنَّه قال: (الحُليفةَ) من غيرِ (ذي)، والذي في (خ م): «**بِذِي الحُلَيْفَةِ**»، فكأنه قال بالوجهينِ[١].

قوله: «**فَكَفَئَتْ**» أي: قَلَبَتْ.

قوله: «**بِاللِّيطِ**» (الليطُ) قشورُ القصبِ.

قوله: «**وَهَصْنَاهُ**» مَن رَوَاه بالواوِ؛ معناه: دقَّقْنَاه من الوهصِ، وهو الدَّقُّ، ومَن رَوَى «**رَهَصْنَاهُ**» بالرَّاءِ؛ معناه: حبَسْنَاهُ، من الرهيصِ، وهو الذي لا يَنْبَعِثُ، قاله ابنُ السرَّاجِ.

قال النوويُّ: «وفي غيرِ (م) بالرَّاءِ يعني (رهصناه): أي: حبسناه»[٢] انتهى.

---

(١) «الأماكن ما اتفق لفظه وافترق معناه» (ص٣٧٧-٣٧٨).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٢٨)

(١٩٦٩) قوله: «**حَدَّثَنَا عَبْدُ الجَبَّارِ بنُ العَلاءِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ...**» إلى آخرِه. قال الدارقطنيُّ: [٢٤٤/ ب] «هذا ممَّا وَهِمَ فيه عبدُ الجبَّارِ؛ لأنَّ الحُمَيدِيَّ، وعليَّ بنَ المدينيِّ، وأحمدَ بنَ حنبلٍ، وإسحاقَ بنَ راهَويهِ، وأبو بكرٍ[١] بنُ أبي شيبةَ، وأبا خيثمةَ، وابنَ أبي عمرَ، وقتيبةَ ابنَ سعيدٍ، وأبا عبيدِ اللهِ، وغيرَهم وقَفُوه عن ابنِ عُيينةَ.

واحتَمل أن يَكُونَ خَفِيَ على (م) أنَّ ابنَ عُيينةَ يَرويهِ موقوفًا، لأنه لعلَّه لم يَقَعْ عندَه إلا من روايةِ عبدِ الجبَّارِ، ولأن الحديثَ صحيحٌ عن الزهريِّ، رفعَه صالِحٌ، ومعمرٌ، ويونسُ، وابنُ أخي الزهريِّ، ومالكٌ من روايةِ جويريَّةَ والزُّهريِّ، قال: «وأما البخاريُّ فأخرَجَه من حديثِ يُونُسَ»[٢].

(١٩٧١) قوله: «**وَيُجْمِلُونَ**» بفتحِ المثنَّاةِ تحتُ، وأما الميمُ فمكسورةٌ ومضمومةٌ، ويُقَالُ أيضًا بضمِّ المثنَّاةِ وكسرِ الميمِ؛ أي: يُذِيبُون.

قوله: «**مِنْ أَجْلِ الدَّافَّةِ**» قال أهلُ اللُّغَةِ: الدَّافَّةُ: قومٌ يَسِيرُونَ جميعًا سيرًا خفيفًا، وهي بالدَّالِ المُهمَلَةِ وتشديدِ الفاءِ[٣].

(١٩٧٢) قوله: «**قَالَ: نَعَمْ**» قال في (خ): «**قَالَ: لَا**» بدلَ قولِه هنا: «**نَعَمْ**»، فيَحْتَمِلُ أنه نَسِيَ في وقتٍ؛ فقال: لا، وذكَر في وقتٍ؛ فقال: نعم[٤].

قوله: «**عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو**» عبيدُ اللهِ بنُ عمرٍو هذا هو الرَّقِّيُّ رَوَى له (ع)، تُوُفِّيَ سنةَ ١٨٥.

---

(١) (أبو بكر) كذا جاء في «م» على الحكاية بالواو، وإن كان حقه النصب للعطف على اسم (إن)، وهذا أجراه على ما بعده كما في: (أبا خيثمة)، و(أبا عبيد).

(٢) «الإلزامات» (ص٤٣٩).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٣٠)

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٣٢)

(١٩٧٣) قوله: «**حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ**» قال النَّوويُّ: «في نسخِ بلادِنا: سعيدٌ عن قتادةَ عن أبي نَضْرَةَ، وكذا ذَكره الغَسَّانِيُّ والقاضي في نسخةٍ عن الجُلُودِيِّ، والكسائيِّ في نسخةِ ابنِ ماهانَ: عن سعيدٍ عن أبي نَضْرَةَ من غيرِ ذِكرِ قتادةَ، [٢٤٥/ أ] وكذا ذَكره أبو مسعودٍ الدِّمشقيُّ وخلفٌ، قال الغَسَّانِيُّ: «وهذا هو الصوابُ عندِي، واللهُ أعلَمُ»»[١].

قوله: «**وَحَشَمًا**» الحشمُ بفتحِ الحاءِ المهمَلةِ والشينِ المعجمةِ: اللَّائِذُون بالإنسانِ[٢].

(١٩٧٤) قوله: «**كَانَ النَّاسُ فِيهِ بِجَهْدٍ**» الجهدُ الفاقةُ.

قوله: «**أَنْ يَفْشُوَ**» أي: يَشِيعَ لحمُ الأضاحِي في الناسِ، وفي (خ): «**أَنْ يُعِينُوا**» من الإعانةِ.

قال القاضي في «شرحِ (م)»: الذي في مسلمٍ أشبهُ»[٣]، وقال في «المشارقِ»: «كلاهُما صحيحٌ، والذي في خ أوجهُ، واللهُ أعلمُ»[٤].

(١٩٧٦) قوله: «**لَا فَرَعَ، وَلَا عَتِيرَةَ**» الفَرَعُ بفتحِ الفاءِ والرَّاءِ، ثم عينٍ مهملةٍ، ويُقَالُ فيه: الفَرَعَةُ بالهاءِ.

والعَتِيرةُ: ذبيحةٌ كانوا يَذْبَحُونَها في العشرِ الأُوَلِ من رجبٍ، ويُسَمُّونَها الرَّجَبِيَّةَ أيضًا، واتَّفَق العلماءُ على تفسيرِ العتيرةِ بهذا.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٣٢)

(٢) تتمة العبارة عند النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ١٣٣): «اللائذون بالإنسان يخدمونه ويقومون بأموره».

(٣) «إكمال المعلم» (٦/ ٤٢٨).

(٤) «مشارق الأنوار» (٢/ ١٦٥) بنحوه.

وأما الفَـرَعُ فقـد فسَّـرُوه هنـا؛ فإنـه أوَّلُ النِّتـاجِ، وكانـوا يَذْبَحُونَـه، وقيل غيرُ ذلك، والصحيحُ عندَ الشافعيَّةِ، والذي نصَّ عليه الشافعيُّ استحبابَ الفَرَعِ والعَتِيرَةِ، وأجابوا عن حديثِ: «**لا فَرَعَ وَلا عَتِيرَةَ**» بأجوبةٍ ثلاثةٍ:

أحدُها: جوابُ الشافعيِّ: أن المرادَ نفيُّ الوجوبِ.

والثاني: نفيُ ما كانوا يَذْبَحُونَهُ لأصنامِهم.

والثالثُ: أنهما ليسا[1] كالأضحيَةِ في الاستحبابِ في ثوابِ إراقةِ الدَّمِ.

فأمَّا تفرقَةُ اللَّحمِ على المساكينِ[2] فبرٌّ وصدقةٌ، وقد نصَّ الشافعيُّ في سُنَنِ حَرمَلَةَ أنها إن تَيَسَّرَتْ[3] في كلِّ شهرٍ فكان حسنًا، وادَّعى القاضي أن جماهيرَ العلماءِ على نسخِ الفَرَعِ والعَتِيرةِ[4].

(١٩٧٧) قوله: «**عَنْ عُمَرَ عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ**» كذا رواه (م) عن عمرَ بضمِّ العينِ في [٢٤٥/ ب] كلِّ هذه الطرقِ إلا طريقَ حسنِ بنِ عليٍّ الحُلْوَانِيِّ، ففيها (عَمْرٌو) بفتحِ العينِ، وإلا طريقَ أحمدَ بنِ عبدِ الحكمِ ففيها (عمرٌو أو عمرُ)، قال العلماءُ: الوجهان منقولان عن اسمِه، انتهى كلامُ النوويِّ[5].

والصوابُ في حديثِ حجَّاجٍ (عُمَرُ) بضمِّ العينِ، لا كما في الأصلِ (عَمرٍو) بفتحِها، وكذا في حديثِ عبيدِ اللهِ، لكنِ المتأخِّرون جعَلُوه في (عمرٍو) بفتحِ العينِ، فاعلمه.

---

(١) قوله: ليسا. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٢) في «م»: «المسافر». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٣) في «م»: «منسوب». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٤) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٣٥-١٣٧).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٣٩).

قوله: «أُهِلَّ» مبنيٌ لما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، قاله الجَوْهَرِيُّ، وقال غيرُه: إنه يَجُوزُ على بنائِه للفاعلِ وللمفعولِ، و(هَلَّ) أيضًا.

قوله: «فَأَطْلَى فِيه أُنَاسٌ» معناه: أزالوا شعرَ العانةِ بالنُّورَةِ، والحمَّامُ مُذَكَّرٌ، وقد نقَل ابنُ عبدِ البَرِّ عن ابنِ المسيَّبِ جوازَ الإطلاءِ في الشعرِ بالنُّورةِ، فإن صحَّ هذا عنه فهو محمولٌ على أنه أفتى به إنسانًا لا يُرِيدُ التَّضْحِيَةَ(١).

قوله: «الْجُنْدَعِيِّ» هو بضمِّ الجيمِ، وسكونِ النونِ، وفتحِ الدَّالِ المهملةِ وضمِّها، وجُنْدَعٌ بطنٌ من بَنِي لَيثٍ، فاعْلَمْهُ.

(١٩٧٨) قوله: «مُحْدِثًا» المُحدِثُ مَن يَأْتِي بفسادٍ في الأرضِ.

قوله: «فِي قِرَابِ سَيْفِي» قِرابُ السَّيفِ بكسرِ القافِ: وعاءٌ من جِلدٍ، ألطفُ من الجِرابِ، يَدْخُلُ فيه السيفُ بِغِمْدِه وما خفَّ من الآلةِ.



---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٤٠).





كِتَابُ الأَشْرِبَةِ



(١٩٧٩) قوله: «أَصَبْتُ شَارِفًا» الشارفُ الناقةُ المُسِنَّةُ. [٢٤٦/ أ]

قوله: «مَعَهُ قَيْنَةٌ» القينةُ المغنِّيَةُ.

قوله: «أَلَا يَا حَمْزَ لِلشُّرُفِ النِّوَاءِ» وقد جاء تمامُ هذا الشعرِ في غيرِ (م):

أَلَا يَا حَمْزَ لِلشُّرُفِ النِّواءِ فَهُنَّ مُعَقَّلاتٌ بِالفِنَاءِ
ضَعِ السِّكِّينَ فِي اللَّبَاتِ مِنْهَا وَضَرِّجْهُنَّ حَمْزَةُ بِالدِّمَاءِ
وَعَجِّلْ مِن أَطَايِبِها لِشَرْبٍ قَدِيدًا مِنْ طَبِيخٍ أَوْ شِوَاءِ

(الشُّرُفُ) جمعُ شارفٍ: الناقةُ المُسِنَّةُ، و(النواءُ) بكسرِ النونِ وتخفيفِ الواوِ وبالمدِّ؛ أي السِّمانُ.

قوله: «فَثَارَ إِلَيْهِمَا حَمْزَةُ بِالسَّيْفِ فَجَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا، وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا» قال الشيخُ محيي الدينِ: «إن في كتابِ عُمَرَ بنِ شَبَّةَ من روايةِ أبي بكرِ بنِ عيَّاشٍ أن النبيَّ ﷺ غَرَّمَ حَمْزَةَ النَّاقَتَيْنِ»[١].

قوله: «فِي شَرْبٍ» الشَّرْبُ بفتحِ الشينِ، وإسكانِ الراءِ؛ الجماعةُ الشاربون.

قوله: «ثَمِلٌ» بفتحِ المثلَّثَةِ، وكسرِ الميمِ؛ أي: سكرانُ.

(١٩٨٠) قوله: «فِي سِكَكِ المَدِينَةِ» السِّكَكُ الطُّرُقُ.

قوله: «وَأَبَا دُجَانَةَ» اسمُ أبي دُجانةَ سِمَاكُ بنُ خَرَشَةَ، وقيل: ابنُ أوسِ بنِ خَرَشَةَ، خزرجيٌّ ساعديٌّ.

(١٩٨٥) قوله: «عَنْ أَبِي كَثِيرٍ» أبو كثيرٍ بالمثلَّثَةِ، وليس في (خ م) و«الموطَّأِ» كبيرٌ بالباءِ الموحَّدَةِ اسمًا ولا كنيةَ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٤٥).

(١٩٨٨) قولـه: «**وَالزَّهْـوَ**» (الزهـو) بفتـح الـزاي وضمِّهـا لغتـان مشـهورتان، وهـو [٢٤٦/ ب] البُسْـرُ الملَّـونُ الـذي بـدَا فيـه حمـرةٌ وصُفـرةٌ، وطـابَ.

(١٩٨٩) قولـه: «**وَهُـوَ أَبُـو كَثِيـرٍ الغُبَـرِيُّ**» (الغـبريُّ) بضـمِّ الغيـنِ المعجمـةِ، وفتـحِ الموحَّـدَةِ، وأبـو كثيـرٍ بالمثلَّثَـةِ.

(١٩٩٠) قوله: «**جُرَشَ**» بضمِّ الجيمِ، وفتحِ الراءِ: بلدٌ باليمنِ.

(١٩٩٣) قولـه: «**وَالحَنْتَـمُ المَـزَادَةُ المَجْبُوبَـةُ**» كـذا في جميـعِ النُّسـخِ ببلادِنـا، كمـا قالـه النـوويُّ، وكـذا قالـه القاضـي عـن جماهيـرِ رُواةِ صحيـحِ (م)، ومعظـمُ النُّسَـخِ.

قال: ووَقَع في بعضِ النُّسَخِ: (والحنتمُ والمزادةُ المجبوبةُ)[١].

قال: «وهذا هو الصوابُ، والأوَّلُ تغييرٌ ووهمٌ».

قـال: «وكـذا ذكَـره (س): (وعـن الحنتَـمِ وعـن المـزادَةِ المجبوبـةِ)[٢]، وفي (د): (والحنتـمُ والدُّبَّـاءُ والمَـزَادَةُ المَجْبُوبَـةُ)[٣].

قـال: «وضبَطنـاه في جميـعِ هـذه الكُتُـبِ (المجبوبـةَ) بالجيـمِ والبـاءِ الموحَّـدَةِ المُكَـرَّرَةِ، ورَوَاه بعضُهـم: (المخنوثـةَ) بخـاءٍ معجمـةٍ، ثـم نـونٍ، وبعـدَ الـواوِ ثـاءٌ مثلَّثَـةٌ، كأنـه أَخَـذَه مـنِ اختِنَـاثِ الأَسْـقِيَةِ المذكـورةِ في حديـثٍ آخَـرَ، وهـذه الروايـةُ ليسـت بشـيءٍ، والصـوابُ الأوَّلُ، أنهـا بالجيـمِ».

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ٤٥٥).
(٢) «سنن النسائي الكبرى» (٥١٣٦).
(٣) «سنن أبي داود» (٣٦٩٣).

قال إبراهيمُ الحربيُّ وثابتٌ: «هي التي قُطِعَ رأسُها فصارتْ كهيئةِ الدَّنِّ، وأصلُ الجَبِّ القطعُ، وقيل: التي قُطِعَ رأسُها وليس لها عزلاءُ من أسفَلِها يَتَنَفَّسُ الشرابُ منها فيَصِيرُ شرابُها مُسكرًا، ولا يُدْرَى به»[(١)].

(١٩٩٥) قوله: «**يَعْنِي ابْنَ الفَضْلِ**» وقَع في بعضِ النُّسَخِ (المُفضلُ) بزيادةِ ميمٍ، وهو خطأٌ، فاعلمه.

(١٩٩٧) قوله: «**تُنْسَحُ نَسْحًا**» قال في «المطالع»: «بالحاءِ المهملةِ؛ أي: تُقَشَّرُ ويُحْفَرُ فيها، وقد تَصَحَّفَ هذا على بعضِهم على ما يأتي»[(٢)].

قال في الاختلافِ: «(**تُنْسَحُ نَسْحًا**) يُنَحَّى قِشْرُها عنها وتُمْلَسُ [٢٤٧/ أ] وتُحْفَرُ، وفي كثيرٍ من نسخِ (م): (**تُنْسَجُ نَسْجًا**) بالجيمِ، وكذا ذكَره الترمذيُّ، وهو تصحيفٌ، وكذا عندَ ابنِ الحذَّاءِ: (**تُبْقَرُ**) بالباءِ»[(٣)]، وكذا قال القاضي أن الجيمَ تصحيفٌ[(٤)].

قوله: «**عَبْدُ الخَالِقِ بْنُ سَلَمَةَ**[(٥)]» بفتحِ اللَّامِ وكسرِها، ذكَره ابنُ ماكولا وغيرُه[(٦)].

(١٩٩٩) قوله: «**مُعَرِّفٍ**» بفتحِ الراءِ وكسرِها، وهو الأكثرُ، وحُكِيَ أن الحاكمَ قال فيه: «معروفٌ»[(٧)].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٥٩).

(٢) «مطالع الأنوار» (٤/ ٢١٣).

(٣) «مطالع الأنوار» (٤/ ٢١٦).

(٤) «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٦)، و«إكمال المعلم» (٦/ ٤٥٩).

(٥) (سلمة) رُسِمت مضبوطة في «م» بكسر اللام وفتحها.

(٦) «الإكمال» (٤/ ٣٣٦)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٦٥).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٦٨).

قوله: «**فِي ظُرُوفِ الأَدْمِ**» هذه الروايةُ فيها تغييرٌ من بعضِ الرُّواةِ، وصوابُه: «**كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الأَشْرِبَةِ إِلَّا فِي ظُرُوفِ الأَدَمِ**»، فحذَف لفظةَ (إلا) التي للاستثناءِ، ولا بدَّ منها.

قال(١): والروايةُ الأُولَى -يعني قولَه: «**نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي الأَسْقِيَةِ كُلِّهَا وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا**» فيها تغييرٌ أيضًا، وصوابُها: «**فَاشْرَبُوا فِي الأَوْعِيَةِ كُلِّهَا**» لأن الأسقيةَ وظروفَ الأدمِ لم تَزلْ مُباحةً مأذونًا فيها، وإنما نَهى عن غيرِها من الأوعيةِ، كما قال في الروايةِ الأُولى: «**كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الِانْتِبَاذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ**».

فالحاصلُ أن صوابَ الرِّوايتَين: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الِانْتِبَاذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَانْتَبِذُوا وَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ»، وما سوى هذا تغييرٌ من الرُّواةِ، واللهُ أعلَمُ(٢).

قوله: «**وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ**» في نسخةِ ابنِ الحذَّاءِ: (عمرٌو)، وهو الصوابُ، وهو كذلك لابنِ ماهانَ والجُلُودِيِّ.

(٢٠٠١) قوله: «**البِتْعِ**» بموحَّدَةٍ مكسورةٍ، ثم مثنَّاةٍ فوقُ ساكنةٍ، ثم عينٍ مهملةٍ: نَبيذُ العسلِ، ويُقالُ أيضًا بفتحِ المثنَّاةِ، قاله الجَوْهَرِيُّ(٣).

(١٧٣٣) قوله: «**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو...**» إلى آخرِه. قال الدارقطنيُّ: [٢٤٧/ ب] «وأخرَج مسلمٌ عن محمدِ بنِ عبَّادٍ عن ابنِ عُيينةَ(٤) عن عمرٍو عن سعيدٍ عن أبيه عن جدِّه حديثَ:

---

(١) القائل هو القاضي عياض، انظر «إكمال المعلم» (٦/ ٤٦٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٦٧-١٦٨).

(٣) «الصحاح» (٢/ ٨١٦)، (٣/ ١١٨٣).

(٤) في «م»: علية. والمثبت من «الإلزامات والتتبع»، و«صحيح مسلم».

«يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا»[(١)]، ولم يُتابِع ابنَ عبَّادٍ عليه، ولا يَصِحُّ هذا عن عمرِو بنِ دينارٍ، وقد رُوِيَ عن ابنِ عُيينة[(٢)] عن مِسْعَرٍ عن سعيدِ بنِ أبي بُرْدَةَ، ولا يَثْبُتُ أيضًا، ولم يُخَرِّجْهُ البُخاريُّ من حديثِ ابن عُلَيَّةَ»[(٣)].

قوله: «يَعْقِدَ» بفتحِ المُثنَّاةِ تحتُ، وكسرِ القافِ.

(٢٠٠٢) قوله: «أَنَّ رَجُلًا» قال ابنُ بَشْكُوالَ في «مبهماتِه»: «ديلمٌ الجَيشَانِيُّ»[(٤)] انتهى، وهو ديلمُ بنُ فيروزَ الحِميريُّ الجَيْشَانِيُّ، وقيل: اسمُه فيروزُ، ولقبُه ديلمٌ، له وِفادَةٌ، ونَزَلَ مصرَ.

وقال ابنُ عبدِ البَرِّ: «ديلمٌ الحِميَرِيُّ، ويقالُ: ديلمُ بنُ أبي ديلمٍ، ويقال: ديلمُ بنُ فيروزَ، وقيل: ديلمُ بنُ الهوشعِ، رَوَى عن مرثدٍ اليَزَنِيِّ»[(٥)].

قوله: «مُسَاءِ» بضمِّ الميمِ وكسرِها، الضمُّ أرجحُ، قاله النوويُّ[(٦)].

(٢٠٠٤) قوله: «عَنْ زَيدٍ عَنْ يَحْيَى النَّخَعِيِّ» زيدٌ هو ابنُ أبي أَنيسةَ، ويحيى النخعيُّ هو البَهْرَانِيُّ المذكورُ قبلَه.

(٢٩١٤) قوله: «يَعْنِي ابْنَ المُفَضَّلِ» «الفضلُ» في كتابِ ابنِ الحاجِّ، وهو الصوابُ -أي ما في كتابِ ابنِ الحاجِّ- وقد سبَق التنبيهُ عليه قبلَ ذلك، بل حكَى النَّوويُّ اتِّفَاقَ جميعِ النُّسَخِ هنا على حذفِ الميمِ[(٧)]، وإنما وقَع الغلطُ هناك، فاعلمه.

---

(١) رواه البخاري (٣٠٣٨)، ومسلم (١٧٣٣).

(٢) في «م»: علية. والمثبت من «الإلزامات والتتبع»، و«صحيح مسلم».

(٣) «الإلزامات والتتبع» (ص١٦٤).

(٤) انظر: «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٢٥).

(٥) «الاستيعاب» (٢/ ٣٦٤).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٧٥).

(٧) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٦٠).

(٢٠٠٥) قولـه: «**الحُدَّانِـيِّ**» بضـمِّ الحـاءِ، وتشـديدِ الـدَّالِ المهمَلَتيـن، منسـوبٌ إلـى بنـي حُـدَّانَ، وليـس مـن أنفُسِـهِم، ولكـن نَـزَلَ فيهـم، وكـان مـن بنـي الحـارثِ بـنِ مالـكٍ. [٢٤٨/ أ]

قولـه: «**جَارِيَـةً حَبَشِـيَّةً**» قـال الذَّهبـيُّ: «لعلَّهـا بُرَيْـرَةُ»، ومِـن قبلِـه قالـه المِـزِّيُّ[١].

قولـه: «**عَـنِ الحَسَـنِ عَـنْ أُمِّـهِ**» الحسـنُ هـو البصـريُّ، وأمُّـه اسـمُها خَيْـرَةُ، وكانـت مـولاةً لأمِّ سـلمةَ زوجِ النبيِّ ﷺ رَوَى عنهـا ابناهـا الحسنُ وسـعيدٌ، ومعاويـةُ بـنُ قُـرَّةَ، رَوَى لهـا (م ٤).

قوله: «**وَلَهُ عَزْلَاءُ**» الثَّقْبُ الذي يَكُونُ في أسفلِ القِربةِ والمَزَادَةِ.

(٢٠٠٦) قوله: «**أَبُو أُسَيدٍ**» اسمُه مالكٌ.

قولـه: «**أَنْقَعَـتْ**» كـذا في الأصـولِ (**أَنْقَعَـتْ**)، وهـو صحيـحٌ، يُقَـالُ: أَنْقَعَـتْ ونَقَعَـتْ.

قوله: «**فِي تَوْرٍ**» إناءٌ من حجارةٍ أو صُفْرٍ[٢] ونَحْوِهما.

قولـه: «**أَمَاثَتْـهُ**» (مـاث) و(أمـاث) لُغتـان، خلافًـا لِمَـن أنكَـر (أمـاث)، وحكَـى القاضـي أن بعضَهُـم رَوَاه (أَمَاتَتْـهُ) بتكريـرِ المثنَّـاةِ[٣].

(٢٠٠٧) قولـه: «**أُجُـم**» بضـمِّ الهمـزةِ والجيـمِ؛ وهـو الحصـنُ، وجمعُـه آجـامٌ بالمـدِّ، كعُنُـقٍ وأعنـاقٍ، قـال أهـلُ اللُّغَـةِ: والآجـامُ: الحُصُـونُ[٤].

قوله: «**أَعَذْتُكِ**» أي: تَركتُكِ.

---

(١) «تحفة الأشراف» (١٣/ ١١٢).

(٢) أي نُحاس أو نحوه. انظر: «تاج العروس» ١٢/ ٣٢٦.

(٣) نقله القاضي في «إكمال المعلم» (٦/ ٤٧٣) عن المازري.

(٤) انظر: «المخصص لابن سيده» (١/ ٥٠٧)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٧٨).

(٢٠٠٩) قوله: «**مَرَرْنَا بِرَاعِي**» كذا في الأصولِ (**براعي**) بالياءِ، وهي لغةٌ، والأشهرُ (**براعٍ**) بحذفِها.

قوله: «**كُثْبَةً**» الكُثْبَةُ بضمِّ الكافِ، وسكونِ المثلَّثةِ، ثم موحَّدَةٍ: الشيءُ القليلُ.

قوله: «**سَاخَتْ**» بالسينِ المهملةِ، وبعدَ الألفِ خاءٌ معجمةٌ؛ ومعناه: نزلَت في الأرضِ.

(١٦٨) قوله: «**غَوَتْ**» ضَلَّتْ وانْهَمَكَتْ في الشرِّ. [٢٤٨/ ب]

قوله: «**مِنَ الْبَقِيعِ**» (البقيعُ) بالباءِ حكاها القاضي[١] وصاحبُ «المطالعِ»، والصحيحُ الأشهرُ الذي قاله الخَطَّابِيُّ والأكثرون بالنونِ، وهو موضعٌ بوادي العقيقِ، وهو الذي حَمَاه عليه السلام[٢].

(٢٠١١) قوله: «**عَنْ أَبِي سُفْيَانَ**» أبو سفيان هذا طلحةُ بنُ نافعٍ تابعيٌّ، قال جماعةٌ: ليس به بأسٌ، وقال شعبةُ: «حديثُه عن[٣] جابرٍ صحيفةٌ»[٤]، رَوَى له (خ) مقرونًا و(م ٤).

(٢٠١٢) قوله: «**فَإِنَّ الْفُوَيْسِقَةَ تَضْرِمُ**» (الفويسقةُ) الفأرةُ، و(تَضْرِمُ) أي: تَحْرِقُ.

قوله: «**تَعْرِيضَ الْعُودِ**» فيه تَسَمُّحٌ في العبارةِ، والوجهُ أن يُقَالَ: ولم يَذْكُرْ عَرْضَ العُودِ.

قوله: «**جُنْحُ اللَّيْلِ**» بضمِّ الجيمِ وكسرِها، لغتان مشهورتان.

---

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ٤٧٨).

(٢) «مطالع الأنوار» (١/ ٥٨٤).

(٣) في «م»: غير. تصحيف، انظر: «تاريخ ابن معين» (٤/ ٢٩٣)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٤٢).

(٤) «تاريخ ابن معين» (٤/ ٢٩٣)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٤٢).

(٢٠١٣) قولـه: «**لَا تُرْسِلُوا فَوَاشِيَكُمْ حَتَّى تَذْهَبَ فَحَمَةُ الْعِشَاءِ**» الفواشـي: كلُّ شـيءٍ يَنْتَشِـرُ مـن المـالِ، مثـلُ: الغنـمِ السـائمةِ والإبـلِ وغيرِهـا، و(فحَمـةُ العشـاءِ): شـدَّةُ سـوادِ اللَّيـلِ وظُلمتُـه، وإنمـا يَكُـونُ ذلـك في أوَّلِـه حتَّـى إذا سـكَن فـورُه، قلَّـتِ الظُّلمـةُ.

قـال في «المطالـعِ» زيـادةً علـى تفسـيرِ الفحمـةِ: «قـال أبـو عُبيـدٍ: المحدِّثـون يُسَـكِّنُون حـاءَه، والصـوابُ فتحُهـا، قـال غيـره: يُقـالُ: فحْمـةٌ وفحَمـةٌ»[١].

(٢٠١٤) قولـه: «**فِي كَانُونَ الْأَوَّلِ**» (كانـون) غيرُ مصـروفٍ؛ لأنـه عَلَـمٌ عَجَمِـيٌّ، وهـو الشـهرُ المعـروفُ.

(٢٠١٧) قولـه: «**عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي حُذَيْفَةَ عَنْ حُذَيْفَةَ**» الأعمـشُ، وخيثمـةُ هـو ابـنُ عبـدِ الرحمـنِ، العبـدُ الصالـحُ، وأبـو حذيفـةَ، اسـمُه سـلمةُ بـنُ صهيـبٍ، وقيـل: ابـن صُهيبةَ، وقيـل: ابـنُ[٢] صهبـانَ، وقيـل: ابـن صهبـةَ، وقيـل: ابـنُ أبـي صُهيـبٍ الهمـدانيُّ الأرحبيُّ بالحـاءِ المهملـةِ وبالموحَّـدَةِ، [٢٤٩/ أ] ثلاثـةٌ تابعيـون، بعضُهـم عـن بعـضٍ[٣].

قوله: «**يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ**» معناه: يَتَمَكَّنُ من أكلِه.

(٢٠٢٠) قولـه: «**عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عُبَيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ عن جدِّهِ ابنِ عُمَرَ**» قـال الرشـيدُ: «قـال الدارقطنـيُّ: لـم يَسْـمَعْ أبـو بكـرِ بـنِ عُبيـدِ اللهِ هـذا الحديـثَ مـن جـدِّه عبـدِ اللهِ بـنِ عُمَـرَ، إنمـا سَـمِعَه مـن عمِّـه سـالمٍ عـن أبيـه، واللهُ أعلـمُ.

---

(١) «مطالع الأنوار» (٥/ ١٩٦-١٩٧).

(٢) قوله: ابن. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٨٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٨٨).

قلتُ: وقد تابَع مالكًا على روايتِه كذلك: عبيدُ اللهِ بنُ عمرَ وسفيانُ بنُ عيينةَ، وفي إسنادِه اختلافٌ بينَ رُواتِه، وقد أخرَجه (م) من حديثِ الليثِ عن أبي الزُّبيرِ عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ الأنصاريِّ بنحوِه، واللهُ أعلمُ»[1].

(٢٠٢١) قوله: «**إِنَّ رَجُلًا**» هو بُسرُ ابنُ راعي العَيرِ، وبسرٌ بالباءِ الموحَّدَةِ المضمومةِ، وبعدَها سينٌ مهملةٌ، والعَيرُ بفتحِ العينِ وبالمثنَّاةِ تحتُ، الأشجعيُّ، كذا ذكَره ابنُ مَنْدَه[2] وأبو نُعيمٍ[3] وابنُ ماكولا[4] وآخَرون، وهو صحابيٌّ مشهورٌ، عدَّه هؤلاءِ وغيرُهم في الصحابةِ[5].

وأما قولُ القاضي: «إنَّ قولَه: «**مَا مَنَعَهُ إِلَّا الكِبْرُ**» يدلُّ على أنه كان منافقًا»، فقال النوويُّ: «وليس بصحيحٍ، فإن مجرَّدَ الكبرِ والمخالفةِ لا يَقْتَضِي النفاقَ والكفرَ، ولكنَّه معصيةٌ، إن كان الأمرُ أمرَ إيجابٍ»[6].

(٢٠٢٢) قوله: «**تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ**» (تَطِيشُ) أي: تتحرَّكُ وتَضْطَرِبُ، و(الصَّحْفَةُ) دونَ القَصْعَةِ، فإن الكسائيَّ قال: «إنَّ الصَّحْفَةَ تُشْبِعُ خَمْسَةً، والقَصْعَةُ تُشْبِعُ عَشْرَةً»، وقيل: هما سواءٌ[7].

(٢٠٢٤) قوله: «**حَدَّثَنَا سَعِيدٌ**» هو ابنُ أبي عَرُوبةَ.

قوله: «**أَشَرُّ**» هو لغةٌ، والفصيحُ (شرٌّ) بغيرِ ألفٍ. [٢٤٩/ب]

---

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٣١٥-٣١٦).

(٢) الذي في «معرفة الصحابة» له (١/ ٢٣٢) بالشين المعجمة.

(٣) «معرفة الصحابة» (١/ ٣٩٤).

(٤) «الإكمال» (١/ ٢٦٩).

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٩٢).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٩٢).

(٧) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٩٣).

(٢٠٢٥) قوله: «**عَنْ أَبِي عِيسَى الأُسْوَارِيِّ**[1]» أبو عيسى لا يُوقَفُ على اسمِه، رَوَى عنه: قتادَةُ وعاصمُ بنُ سليمانَ الأحولُ.

وقال الميمُونيُّ عن أحمدَ بنِ حنبلٍ: «لا أعلَمُ أحدًا رَوَى عن أبي عيسى الأسواريِّ غيرَ قتادةَ».

وقال الطبرانيُّ: «هو بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ».

وهو منسوبٌ إلى الأُسوارِ، وهو الواحدُ من أُسَاورةِ الفرسِ، قال الجَوْهَرِيُّ: «قال أبو عبيدة[2]: هم الفِرسانُ.

قال: والأُساورَة[3] أيضًا قومٌ من العجمِ بالبصرةِ نزلُوها قديمًا»[4].

والأُسوارُ بضمِّ الهمزةِ وكسرِها، ولم يَذْكُرِ السَّمْعَانِيُّ والقاضي وابنُ قُرْقُولَ سِوى الضمِّ[5].

(٢٠٢٦) قوله: «**أَخْبَرَنِي أَبُو غَطَفَانَ المُرِّيُّ**» (المري) بضمِّ الميمِ، وتشديدِ الرَّاءِ.

قال النوويُّ: «ولا يُعْرَفُ اسمُه»[6].

وقال الذهبيُّ: «يُقَالُ: سعدٌ، واسمُ أبيه طريفٌ، ويُقَالُ: مالكٌ، ثقةٌ»[7].

---

(١) ضبط في «م» بضم الهمزة وكسرها، وكتب فوقها: معًا.

(٢) في «م»: عبيد. والمثبت من «الصحاح».

(٣) «الصحاح» (٢/ ٦٩٠).

(٤) في «م»: والأساور. والمثبت من «الصحاح».

(٥) «مشارق الأنوار» (١/ ٧٠)، و«الأنساب للسمعاني» (ص٢٥٠)، و«مطالع الأنوار» (١/ ٤١٤).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ١٩٧-١٩٨).

(٧) «المقتنى في سرد الكنى للذهبي» (٢/ ٧).

(٢٠٢٨) قولـه: «عَـنْ أَبِـي عَاصِـمٍ» صوابُـه عصـامٌ، وسـيأتي بُعَيـدَهُ علـى الصـوابِ.

قولـه: «وَأَبْـرَأُ وَأَمْـرَأُ» مهمـوزان، ومعنـى (أبـرأ) أي: أبـرأ مـن ألـمِ العَطَشِ، وقيل: أي: أسلَمُ من مرضٍ أو أذًى يَحْصُلُ بسببِ الشُّربِ في نفَسٍ واحدٍ، ومعنى (أمرأ) أي: أكمَلُ انسياغًا[١].

قوله: عَنْ أَبِي عِصَامٍ، هو خالدُ بنُ عُبيدٍ.

(٢٠٢٩) قوله: «وَكُنَّ أُمَّهَاتِي» هذا على لغةِ: (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ).

قوله: « دَاجِنٍ»: الداجنُ التي تُعْلَفُ في البيوتِ.

قولـه: «الأَيْمَـنَ فَالأَيْمَـنَ» ضُبِطَ بالنصـبِ والرفـعِ، وهمـا صحيحـانِ؛ النصبُ: على تقديرِ: أعطِ الأيمنَ، والرفعُ: على تقديرِ: الأيمنُ أحقُّ، ونحـوُ ذلـك، وفي الروايـةِ الأخـرى: «الأَيْمَنُـونَ»، وهـو[٢] يُرَجِّـحُ الرَّفـعَ. [٢٥٠/أ]

قوله[٣]: «أَبِي طُوَالَةَ» هو عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ.

(٢٠٣٠) قولـه: «فَقَـالَ الغُـلَامُ» هـو عبـدُ اللهِ بـنُ عبَّـاسٍ، وخالـدُ بـنُ الوليدِ من الأشياخِ، وكونُ الغلامِ هو ابنُ عبَّاسٍ عَزَى ذلك النوويُّ في «شرحه» إلى «مسندِ أبي بكرِ بنِ أبي شيبةَ»، أنه عبدُ اللهِ ابنُ عبَّاسٍ[٤].

قوله: «فَتَلَّهُ» أي: وضعَه.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٩٩).

(٢) قوله: وهو. ليس في «م»، واستدركته من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٢٠٢).

(٣) كتب بحاشية «م»: السادس والعشرون من التعليق على مسلم.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٢٠١).

(٢٠٣٣) قوله: «**أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الحَفَرِيُّ**» (الحفريُّ) بفتح الحاءِ المهملةِ؛ واسمُه عمرُ بنُ سعدٍ، منسوبٌ إلى حَفَرَ موضعٌ بالكوفةِ.

قوله: «**عَنْ أَبِي سُفْيَانَ**» اسمُ أبي سفيانَ طلحةُ بنُ نافعٍ.

قوله: «**نَسْلَتُ**» بفتحِ النونِ، وضمِّ اللَّامِ؛ نَمْسَحُ.

(٢٠٣٧) قوله: «**يَتَدَافَعَانِ**» أي: يَمشي كلُّ واحدٍ منهما في أثرِ صاحبِه.

(٢٠٣٨) قوله: «**فَأَتَى رَجُلًا**» هذا الرجلُ هو أبو الهيثمِ بنُ التَّيِّهانِ الأنصاريُّ، واسمُ أبي الهيثمِ مالكٌ، وقيل: هو أبو أيوبَ الأنصاريُّ، وامرأتُه أمُّ أيوبَ، ذكَره وما قبلَه ابنُ بَشْكُوالَ، وساق لكلٍّ شاهدًا[1]، وذكَر القولين أيضًا الخطيبُ في «كتابِه»[2].

قوله: «**ذَهَبَ يَسْتَعْذِبُ**» أي: يَطْلُبُ الماءَ العذبَ.

قوله: «**فَانْطَلَقَ فَجَاءَ بِعِذْقٍ**» كذا وقَع، ولعلَّه: «بِعَرَقٍ»؛ والعَرَقُ: المِكْتَلُ.

قوله: «**إِيَّاكَ وَالْحَلُوبَ**» هي ذاتُ اللَّبَنِ.

قوله: «**أَخْبَرَنَا هِشَامٌ -يَعْنِي المُغِيرَةُ بنُ سَلَمَةَ- قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ**[3]» صوابُه [٢٥٠/ ب] «**أَبُو هَاشِمٍ المُغِيرَةُ بنُ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الوَاحِدِ بنِ زِيَادٍ عَنْ يَزِيدَ بنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ**» هكذا في طُرَّةِ كتابِ ابنِ الحَذَّاءِ بخطِّه، والذي قال صوابٌ إن شاءَ اللهُ.

قال الجيَّانيُّ: «لا بُدَّ من إثباتِ عبدِ الواحدِ، ولا يتَّصِلُ الحديثُ إلا به، وكذلك خرَّجه أبو مسعودٍ الدمشقيُّ في «الأطراف» عن مسلمٍ عن إسحاقَ عن مغيرةَ عن عبدِ الواحدِ عن يزيدَ بنِ كَيسانَ عن أبي حازمٍ عن أبي هريرةَ.

---

(١) «غوامض الأسماء» (٢/ ٦٢٨-٦٣٠).

(٢) «الأسماء المبهمة» (٤/ ٢٨٢).

(٣) ضبب عليه في «م».

قال الجيَّانيُّ: «وما وقَع في روايةِ ابنِ ماهانَ وغيرِه من إسقاطِه خطأٌ، وفي «أطرافِ الواسطيِّ» بإسقاطِ عبدِ الواحدِ».

قال النَّوويُّ: «والذي يَقْتَضِيه حالُ مغيرةَ ويزيدَ أنه[1] لا بدَّ من إثباتِ عبدِ الواحدِ كما قاله الجيَّانيُّ، واللهُ أعلَمُ»[2]، وتُوُفِّيَ المُغِيرةُ سنةَ مِائَتَيْنِ.

(٢٠٣٩) قوله: «**مِيناءَ**» بالمدِّ والقصرِ.

قوله: «**بُهَيْمَةٌ دَاجِنٌ**» (بهيمةٌ) تصغيرُ بَهِيمةٍ؛ وهي الصغيرةُ من أولادِ الضَّأْنِ، وتُطْلَقُ على الذكرِ والأُنثى، والدَّاجِنُ: ما ألِفَ البُيُوتَ.

قوله: «**سُورًا**» بالفارسيَّةِ: المأدُبَةُ، والسورُ بضمِّ السينِّ، وسكونِ الواوِ، غيرُ مهموزٍ، بخلافِ البقيَّةِ؛ فإنه السؤرُ مهموزٌ، وهو عربيٌّ.

قوله: «**قَالَ: ادْعُونِي خَابِزَةً**» لابنِ الحَذَّاءِ: (**ادعِي**)، وهو الصَّوابُ.

قوله: «**وَاقْدَحِي**» أي: اغرِفي.

(٢٠٤٠) قوله: «**آدَمَتْهُ**» بمدِّ الهمزِ وقصرِها؛ أي: جعلَت فيه إِدَامًا.

قوله: «**إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ يَسِيرٌ**» هكذا في الأصولِ، وهو صحيحٌ، و«كان» هنا تامَّةٌ لا تَحْتَاجُ خبرًا.

قوله: «**سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ زَيدٍ**» هو عمُّ جريرِ بنِ حازمٍ، يَرْوِي عن سالمٍ [٢٥١/ أ] عن عبيدِ اللهِ بنِ عمرَ، ووَقَع لابنِ ماهانَ (يزيدٌ)، وهو وَهْمٌ.

(٢٠٤١) قوله: «**فِيهِ دُبَّاءٌ**» الدُّبَّاءُ: اليقطينُ، وهو بالمدِّ، وحكَى القاضي القصرَ أيضًا[3].

---

(١) قوله: أنه. ليس في «م». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٢١٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٢١٤-٢١٥).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/ ٥٢٢).

(٢٠٤٢) قولـه: «**حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ، قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ...**» إلى آخرِ الحديثِ: ذكَره البزَّارُ على غيرِ اللَّفْظِ الذي ذكَره مسلمٌ، فقال: «**ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، قَالَ نَا**[1] **مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خِمْيَرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ السُّلَمِيِّ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَبِي وَهُوَ عَلَى بَغْلَةٍ بَيْضَاءَ، فَأَخَذَ بِلِجَامِهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ تَنْزِلُ عِنْدَنَا، فَنَزَلَ عِنْدَهُ ﷺ فَجَاءَهُ بِحِيسٍ، فَأَكَلَ، ثُمَّ جَاءَهُ بِتَمْرٍ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ يَأْكُلُ، وَيَقُولُ: بِالنَّوَى هَكَذَا، وَضَمَّ شُعْبَةُ أُصْبُعَيْهِ، ثُمَّ أُتِيَ بِشَرَابٍ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِيمَا رَزَقْتَهُمْ وَاغْفِرْ لَهُمْ وَارْحَمْهُمْ**»[2].

فاختلَف البزَّارُ ومسلمٌ كما تَرَى، وهما يَرْوِيَانِه عن شيخٍ واحدٍ، وقولُه: «**فَجَاؤُوهُ بِحَيْسٍ**» هو يَعْنِي الوطبةُ التي ذكَر مسلمٌ، والوطبةُ: التمرُ يُلْقَى نواهُ، ثم يُعْجَنُ باللَّبَنِ.

(٢٠٤٤) قوله: «**مُقْعِيًا**» المُقْعِي: الجالسُ على وَرِكَيْهِ ناصبًا ساقَيْهِ.

قوله: «**وَهُوَ مُحْتَفِزٌ**» أي: مُسْتَعْجِلٌ.

قوله: «**أَكْلًا ضَرِيعًا**» صوابُه: (ذَرِيعًا).

قوله: «**أَكْلًا حَثِيثًا**» معناه: مُسْتَعْجِلًا.

(٢٠٤٥) قوله: «**نَهَى عَنِ الإِقْرَانِ**» القِرانُ في التمرِ، وجاء في أحاديثِ في الصحيحين: (الإقرانُ)، والمعروفُ الأوَّلُ.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «ولكنِّي رأيتُ في حواشِي [١٥١/ ب] زكي الدينِ عبدِ العظيمِ المُنذِرِيِّ عن أبي بكرٍ المُعَافِرِيِّ أنه يُقَالُ: قَرَنَ بينَ الشَّيْئَينِ، وأَقْرَنَ إذا جمَع بينَهُما»[3].

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من «مسند البزار» (٣٤٩٦).

(٢) «مسند البزار (البحر الزخار)» (ح:٣٤٩٦).

(٣) انظر «التوضيح» لابن الملقن (١٥/ ٦١١).

قوله: «**قَالَ شُعْبَةُ: لا أَرَى هَذِهِ الكَلِمَةَ إِلَّا مِنْ كَلِمَةِ ابْنِ عُمَرَ يَعْنِي الِاسْتِئْذَانِ**» قال النوويُّ: «الذي قاله شُعبةُ لا يؤثِّرُ في رفعِ الاستئذانِ إلى الشارعِ؛ لأنه نَفَاه لظنٍ أو حُسْبَانٍ، وقد أَثْبَتَه سُفيانُ في الروايةِ الثانيةِ؛ فثَبَتَ، والله أعلمُ»[1] انتهى.

في (خ): «**قَالَ شُعْبَةُ: الإِذْنُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ**».

(٢٠٤٦) قوله: «**طَحْلَاءَ**» بفتحِ الطاءِ، وإسكانِ الحاءِ المهملتين، وبالمدِّ.

قوله: «**عَنْ أَبِي الرِّجَالِ**» أبو الرجالِ لقبٌ له؛ لأنه كان له عَشَرَةُ أولادٍ رجالٌ.

قوله: «**عَنْ أُمِّهِ**» هي عَمرةُ بنتُ عبدِ الرحمنِ.

(٢٠٤٧) قوله: «**لَابَتَيْهَا**» اللابتانِ: الحَرَّتَانِ.

قوله: «**سُمٌّ**» مثلَّثُ السينِ، الفتحُ أفصَحُ، ويَلِيهِ الضمُّ.

(٢٠٤٨) قوله: «**إِنَّ فِي عَجْوَةِ العَالِيَةِ**» هي نوعٌ جيِّدٌ من التمرِ.

قوله: «**العَالِيَةِ**» ما كان من الحوائطِ والقُرَى والعِمَاراتِ من جهةِ المدينةِ العُليا ممَّا يَلِي نجدًا، والسَّافِلَةُ من الجهةِ الأُخرى مما يَلِي تِهَامَةَ.

قال القاضي: «وأدنى العاليةِ ثلاثةُ أميالٍ، وأبعَدُها ثمانيةٌ من المدينةِ»[2].

قوله: «**أَوَّلَ البُكْرَةِ**» (أول) منصوبٌ على الظرفِ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ٢٢٩).

(٢) «إكمال المعلم» (٦/ ٥٣١).

(٢٠٤٩) قولـه: «**مِـنَ المَـنِّ**» أي: يَحْصُـلُ بـلا تَعَـبٍ كالمـنِّ، وقيـل غيـرُ ذلك، وهـو أنها من المنِّ الذي أنزل اللهُ على بني إسرائيلَ حقيقةً. [٢٥٢/ أ]

(٢٠٥٠) قولـه: «**كَأَنَّـكَ رَعَيْـتَ الغَنَـمَ، قَـالَ: نَعَـمْ، وَهَـلْ مِـنْ نَبِـيٍّ إِلَّا وَقَـدْ رَعَاهَـا**» الحكمـةُ في رعايـةِ الأنبيـاءِ صلـوات الله عليهـم وسـلامه لهـا ليأخُـذُوا أنْفُسُـهم بالتواضُـعِ وتَصْفَـى قلوبُهـم بالخَلْـوَةِ، ويَتَرَقُّـوا مـن سِياسَـتِها بالنصيحـةِ إلـى سياسـةِ أُمَمِهـم بالهدايـةِ والشـفقةِ، واللهُ أعلَـمُ.

(٢٠٥١) قولـه: «**الوُحَاظِـيُّ**» بضـمِّ الـواوِ، وتخفيـفِ الحـاءِ المهملـةِ، وبالظـاءِ المعجَمَـةِ، نسـبةً إلـى وُحَاظَـةَ قبيلـةٍ مـن حِميـرٍ، كـذا قالـه غيـرُ واحـدٍ، قـال القاضـي: «وقـال أبـو الوليـدِ الباجـيُّ بفتـحِ الـواوِ»[١].

(٢٠٥٢) قوله: «**فَأَخْرَجَ إِلَيْهِ فِلَقًا**» أي: كسرٌ من خُبزٍ.

قولـه: «**نَبِـيٍّ**» بنـونٍ مفتوحـةٍ، ثـم موحَّـدَةٍ مكسـورةٍ، ثـم يـاءٍ مثنَّـاةٍ مشـدَّدَةٍ، وفسَّرُوه بمائِـدَةٍ مـن خُـوصٍ، ونقَـل القاضـي عـن كثيـرٍ مـن الرُّواةِ أو الأكثريـن أنـه (بَتِـيٌّ) ببـاءٍ موحَّـدَةٍ مفتوحَـةٍ، ثـم مثنَّـاةٍ فـوقُ مكسـورةٍ مشـدَّدَةٍ[٢]، ثـم مثنَّـاةٍ تحـتُ مشَّـدَدةٍ، والبـتُّ: كسـاءٌ مـن صـوفٍ أو وَبَـرٍ، فلَعلَّـه مِنديـلٌ وُضِـعَ عليـه الطعـامُ، قـال: «ورَوَاه بعضُهـم بضـمِّ المُوَحَّـدَةِ، وبعدَهـا نـونٌ مكسـورةٌ مشـدَّدَةٌ، قـال: قـال القاضـي الكنـانيُّ: هـذا هـو الصـوابُ، وهـو طبـقٌ مـن خُـوصٍ» انتهـى مـن كلامِ النـوويِّ[٣].

(٢٠٥٣) قولـه: «**أَبُـو النَّعَـمِ**» صوابُـه (النُّعْمَـانُ)، وهـو أبـو النعمـانِ عـارمُ بـنُ الفضـلِ، مشـهورٌ.

---

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ٥٣٩).

(٢) قوله: مشددة. ليس في الأصل. والمثبت من «إكمال المعلم» (٦/ ٥٣٩).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٨).

قوله: «أَبُو زَيْدٍ» وقَع في بعضِ النُّسَخِ: «أَخُو زَيْدٍ»، وهو غَلَطٌ، وصوابُه (أَبُو زَيدٍ).

قوله: «فِي السُّفْلِ وَأَبُو أَيُّوبَ فِي العُلُوِّ» (السُّفل) و(العُلو) بضمِّ أَوَّلِهما وكسرِه، لغتان.

قوله: «يُؤْتَى» معنى (يُؤتَى) أي: تأتيه الملائكةُ والوحيُ. [٢٥٢/ ب]

(٢٠٥٤) قوله: «جَاءَ رَجُلٌ» هذا الرجلُ هو أبو هريرةَ، قال شيخُنا متع الله بحياته: «كذا عزَاه بعضُ شيوخي إلى «أوسطِ المعاجمِ» للطبراني»[1].

قوله: «إِنِّي مَجْهُودٌ» أي: أصابَنِي الجُهدُ والمشقَّةُ والحاجةُ.

قوله: «فَقَامَ رَجُلٌ» قال الخطيبُ: «هذا الرجلُ ثابتُ بنُ قيسِ بنِ شَمَّاسٍ، وقيل: أبو طلحةَ»، قال: «ولا أُراهُ أبا طلحةَ زيدَ بنَ سهلٍ، بل آخرُ يُكَنَّى أبا طلحةَ»[2]، وسيأتي أن الرجلَ يُقالُ له: أبو طَلْحَةَ.

(٢٠٥٥) قوله: «مِنَ الجُهْدِ» (الجهدُ) بضمِّ الجيمِ؛ الجوعُ والمشقَّةُ.

قوله: «الجَرْعَةِ» بضمِّ الجيمِ وفتحِها، حكاهما ابنُ السِّكِّيتِ[3] وغيرُه؛ الحَسْوَةُ من المشروبِ، والفعلُ منه (جَرِعْتُ) بكسرِ الراءِ، وفتحِ الجيمِ[4].

قوله: «فَلَمَّا وَغَلْتُ» أي: دخلتُ.

قوله: «فَإِذَا هِيَ حَافِلٌ» الحافلُ: هي ممتلئةُ الضَّرعِ من اللَّبَنِ.

---

(١) «المعجم الأوسط» (٣٢٧٢). وانظر «التوضيح» (٢٦/ ٩١).

(٢) «الأسماء المبهمة» (٦/ ٣٩٩-٤٠٠).

(٣) «إصلاح المنطق» (ص٩٠).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٤).

قوله: «**رَغْوَةٌ**» الرغوةُ مثلَّثةُ الرَّاءِ: زَبَدُ اللَّبنِ الذي يَعلُوه.

قوله: «**إِحْدَى سَوْآتِكَ يَا مِقْدَادُ**» أي: إنك فعلتَ سوءةً مِن الفِعْلَاتِ، فما هي؟.

(٢٠٥٦) قوله: «**مُشْعَانٌّ**» المشعانُّ بضمِّ الميمِ، وإسكانِ الشينِ المعجمَةِ، وتشديدِ النونِ؛ أي: مُنتَفِشُ الشعرِ ومتفرِّقُه.

قوله: «**بِسَوادِ البَطْنِ**» يَعنِي الكبدَ.

(٢٠٥٧) قوله: «**بِثَلَاثَةٍ**» كذا هنا، وفي (خ) (بثالثٍ)، وهي ظاهرةٌ، وتُؤَوَّلُ هذه [٢٥٣/ أ] بتمامِ ثلاثةٍ؛ لأن ظاهرَ هذه صيرورتُهم خمسةً، وحينئذٍ لا يُمْسِكُ رمقَ أحدٍ، بخلافِ الاثنين، واللهُ أعلَمُ، ونبَّه عليه أيضًا القاضي، وأوَّلَ النوويُّ كما وقَع هنا بمثلِ ما تقدَّم[1].

قوله: «**حَتَّى نَعَسَ**» (نَعَسَ) بفتحِ العينِ.

قوله: «**يَا غُنْثَرُ**» (غُنثر) بغينٍ معجمةٍ مضمومةٍ، ثم نونٍ ساكنةٍ، ثم مثلَّثَةٍ مفتوحةٍ ومضمومةٍ، لغتان، هذا المشهورُ في ضبطِه؛ ومعناه: الثقيلُ الوخِمُ، وقيل: الجاهلُ، وقيل: السفيهُ، وقيل: اللئيمُ، وحكَى القاضي عن بعضِ الشيوخِ: (غَنثَرُ) بفتحِ الغينِ والثاءِ، ورَوَاه الخَطَّابِيُّ وطائفةٌ: (عَنْتَرُ) بعينٍ مهملةٍ ومثنَّاةٍ فوقُ مفتوحتين، قالوا: وهو الذبابُ، وقيل: هو الأزرقُ منه، شبَّهَهُ به تحقيرًا له[2].

قوله: «**لَا، وَقُرَّةِ عَيْنِي**» قال ابنُ قُرْقُولَ: «يعني النبيَّ ﷺ، قاله الدَّاوُدِيُّ؛ يعني: أقسمتُ به»، وقد قال فيه قبلَ ذلك شيئًا غيرَ ذلك[3].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٩).

(٣) «مطالع الأنوار» (٥/ ٣٣٢-٣٣٣).

قولـه: «**فَعَرَّفَنَـا الأَجَـلَ**[١] **فَجَـاءَ اثْنَـا عَشَـرَ رَجُـلًا**[٢]» قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «إنمـا عُمِلَـتِ الضبَّـةُ علـى (الأجـلِ) لأنـه ليـس في نسـخةٍ صحيحـةٍ، وهـو في نفسِـهِ غيـرُ ظاهـرٍ، ولا هـو في (خ)».

قولـه: «**فَعَرَّفَنَـا**» كـذا في معظـمِ النسـخ: (فعرفنـا) بالعيـنِ، وتشـديدِ الرَّاءِ؛ أي جعلناهـم عُرَفَـاءَ، وفي كثيـرٍ مـن النُّسَـخ: «**فَفَرَّقَنَـا**» بالفـاءِ المكـررَّةِ في أوَّلِـه، وبقـافٍ مـن التفريـقِ؛ أي: جعَـل كلَّ رجـل مـعَ اثْنَـي عَشَـرَ فِرقـةً، فهمـا صحيحـان، ولـم يَذْكُـرِ القاضـي غيـرَ الأوَّلِ[٣].

قوله: «**حَتَّى يَجِيءَ أَبُو مَنْزِلِنَا**» أبو المنزلِ صاحبُه. [٢٥٣/ ب]

قولـه: «**قَـدْ أَتَيْتُهُـمْ بِقِرَاهُـمْ**» قِراهـم بكسـرِ القـافِ، وبالقصـرِ مـا يُصْنَعُ للضيـفِ مـن مأكـولٍ ومشـروبٍ.

قولـه: «**أَلَا تَقْبَلُـوا عَنَّـا قِرَاكُـمْ**» قـال القاضـي: «(ألا) بتخفيـفِ الـلَّامِ علـى الاسـتفتاحِ، كـذا رَوَاه الجمهـورُ»، قـال: «ورَوَاه بعضُهـم بالتشـديدِ، ومعنـاه: مـا لكـم لا تَقْبَلُـون عنـا قِراكـم، وأيُّ شـيءٍ منعَكـم ذلـك، وأَحْوَجَكـم إلـى تَرْكِـه[٤]».

قوله: «**وَأَخْيَرُهُمْ**» كذا في النسخِ (أخيرهُم)، وهي لغةٌ.

(٢٠٦٢) قولـه: «**حَدَّثَنَـا يَزِيـدُ عَـنْ جَـدِّهِ**» هـو يزيـدُ بـنُ عبـدِ اللهِ بـنِ أبـي بُـردةَ بـنِ أبـي موسَـى.

---

(١) ضبب عليه في «م».

(٢) كذا في «م»، وفي المطبوع من «صحيح مسلم»: فمضى الأجل فعرفنا اثنا عشر رجلاً.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٢٠).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٢١).

(٢٠٦٣) قولـه: «**وَهُوَ كَافِرٌ**» هـو ثمامـةُ بـنُ أُثَـالٍ، وقيـل: جَهْجَـاهُ الغِفَـارِيُّ، وقيـل: بَصْـرَةُ بـنُ أبـي بَصْـرَةَ الغِفَـارِيُّ، واللهُ أعلَـمُ[١].

وقيـل: نَضْلَـةُ بـنُ عمـرٍو، وقيـل: أبـو غَـزْوَانَ، ذكَرهمـا ابـنُ بَشْـكُوالَ في «مُبهماتِـه»[٢] مـعَ أبـي بصـرةَ وثُمَامَـةَ، وفي «مبهمـات الخطيـب»، كمـا قالَـه النـوويُّ، هـذا الرجـلُ هـو أبـو بَصْـرَةَ الغِفَـارِيُّ، واسـمُه حُميـلٌ بضـمِّ الحـاءِ المهملَـةِ، وقيـل: جَميـلٌ بفتـحِ الجيـمِ، قـال (خ): «هـو وهـمٌ، وصوابُـه بالحـاءِ»[٣].

قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «وقـد رأيـتُ أنـا ذلـك في «المسـنَدِ» مـن حديثِـه، قـال أحمـدُ فيـه: «**حَدَّثَنَـا يَحْيَـى بـنُ إِسْـحَاقَ [قَـالَ: أَخْبَرَنَـا ابْـنُ لَهِيعَـةَ]**[٤] **عَـنْ عَبْـدِ اللهِ بْـنِ هَبِيـرَةَ عَـنْ أَبِـي تَمِيـمٍ**[٥] **الجَيْشَـانِيِّ عَـنْ أَبِـي بَصْـرَةَ الغِفَـارِيِّ، قَـالَ: أَتَيْـتُ النَّبِـيَّ ﷺ**» فذكَـر»[٦].

قولـه: «**حَدَّثَنَـا سُـلَيْمَانُ عَـنِ**[٧] **الأَعْمَـشِ**» صوابُـه حـذفُ (عـن)؛ لأن سـليمانَ هـو الأعمـشُ. [٢٥٤/ أ]

(٢٠٦٤) قولـه: «**حَدَّثَنَـا أَبُـو مُعَاوِيَـةَ، قَـالَ: حَدَّثَنَـا الأَعْمَـشُ عَـنْ أَبِـي يَحْيَـى**» قـال الدارقطنـيُّ: «خالـف أبـا معاويـةَ جماعـةٌ؛ منهـم: شـعبةُ، والثوريُّ، وزهيرٌ، وزائـدةُ، وجريرٌ، وعُقبةُ بـنُ خَالِـدٍ روَوْهُ عـن الأعمـشِ

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٢٦).

(٢) «غوامض الأسماء» (١/ ٢٢٨-٢٢٩).

(٣) «الأسماء المبهمة» (٥/ ٣٤٩-٣٥٠، ٣٨٦).

(٤) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من «مسند أحمد» (ح:٢٧٢٢٦).

(٥) في «م»: «تميمة». والمثبت من «مسند أحمد» (ح:٢٧٢٢٦).

(٦) «مسند أحمد» (ح:٢٧٢٢٦).

(٧) ضبب في «م» علامة الضبة.

عـن أبـي حـازمٍ عـن أبـي هريـرةَ، ويُقـالُ: إن أبـا معاويـةَ كان يَـرْوِي مَـرَّةً عـن أبـي حـازمٍ، ومَـرَّةً عـن أبـي يَحيـى، وقـد أخـرَج مسـلمٌ الوجهيـنِ، وأمـا البخـاريُّ فأخرجَـه عـن شـعبةَ والثـوريِّ، ولـم يُخْرِجْـهُ عـن أبـي معاويـةَ»(١).

(٢٠٦٥) قولـه: «**الَّـذِي يَشْـرَبُ فِـي آنِيَـةِ الفِضَّـةِ إِنَّمَـا يُجَرْجِـرُ فِـي بَطْنِـهِ نَـارَ جَهَنَّـمَ**» تُرْوَى (نارٌ) بالرفـعِ، وإلـى هـذا أشـار أبـو عُبيـدٍ، قـال الخَطَّابِيُّ عـن بعـضِ أهـلِ اللُّغَـةِ: «إنمـا هـو بنصـبِ الـرَّاءِ»(٢).

والجرجـرةُ: الصَّـبُّ، يُقَـالُ: جَرْجَـرَ المـاءَ في بطنِـه، واتَّفَـقَ أهـلُ العربيـةِ واللُّغَـةِ علـى الجيـمِ الثانيـةِ مـن (يجرجـرُ)، وأمـا النـارُ فالصحيـحُ المشـهورُ الـذي جـزَم بـه الأزهـريُّ وآخَـرُون مـن المحقِّقيـن ورجَّحَـهُ الزَّجـاجُ والأكثـرون النصـبَ، وتُؤَيِّـدُهُ الرِّوايـةُ الثانيـةُ «**نَـارًا مِـن جَهَنَّـمَ**» فعلـى النصـبِ الشـاربُ الفاعـلُ، وعلـى الرفـعِ النـارُ فاعلـهُ؛ ومعنـاه تُصَـوِّتُ النـارُ في بطنِـه، والجرجـرةُ: التصويـتُ، وسُـمِّيَ المشـروبُ نـارًا؛ لأنـه يُـؤَدِّي إليهـا(٣).

(٢٠٦٦) قوله: «**وَتَشْمِيتِ العَاطِسِ**» التَّشميتُ بالإعجامِ والإهمالِ.

قولـه: «**وَعَـنِ المَيَاثِـرِ**» (المياثـر) جمـعُ مِثْـرَةٍ بكسـرِ الميـمِ؛ وهـي وِطاءٌ كانـتِ النسـاءُ تَصْنَعُـهُ لأزواجِهِـنَّ علـى السُّـروجِ، وكان مـن مَراكـبِ العَجَـمِ، ويَكُـونُ مِـن الحريـرِ، ويَكُـونُ مـن الصـوفِ، وقيـل: هـو أغشـيةُ السـروجِ يُتَّخَـذُ مِـن الحريـرِ، وقيـل: [٢٥٤/ ب] هـي سـروجٌ مـن الديبـاجِ، وقيـل: شـيءٌ كالفـراشِ الصغيـرِ يُتَّخَـذُ مـن حريـرٍ، ويُحْشَـى بِقُطْـنٍ أو صُـوفٍ، يَجْعَلُهَـا الراكـبُ علـى البعيـرِ تَحْتَـهُ فـوقَ الرَّحْـلِ.

---

(١) «الإلزامات» (ص٢٤١).

(٢) «غريب الحديث» (٣/ ٢٦٤).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٢٧-٢٨).

والمئثرةُ مهموزةٌ، ثم إن كانتِ المئثرةُ حريرًا؛ فهي حرامٌ على الرجالِ، وإن كانت حمراءَ من غيرِ الحريرِ؛ فَلَيْسَتْ بِحَرامٍ، وفي كراهتِها كلامٌ؛ حكَى القاضي كراهَتَها عن بعضِ العُلماءِ؛ لئلا[1] يَظُنَّهَا الرائي حريرًا، وفي (خ)[2] عن يزيدَ بنِ رُومانَ: أن المرادَ بالمئثرةِ جلودُ السِّباعِ، قال النَّوويُّ: «وهذا قولٌ باطلٌ، مخالِفٌ لما [أطبَق][3] عليه أهلُ اللُّغَةِ والحديثِ، وسائرُ العلماءِ»[4].

قوله: «**وَعَنِ الْقَسِّيِّ**» (القَسِّيُّ) بفتحِ القافِ، وكسرِ السينِ المهملةِ المشدَّدَةِ، وحُكِيَ كَسرُ القافِ، وهي ثيابٌ مُضَلَّعَةٌ يُؤتَى بها من مصرَ والشامِ، فيها شِبهُ الأُتْرُجِّ، كذا ذكَره (م) في بابِ النجمِ في الوُسْطَى[5]، وفي (خ): «**فِيهَا حَرِيرٌ أَمْثَالُ الأُتْرُجِّ**»[6].

قال أهلُ الغريبِ: هي ثيابٌ مُضَلَّعَةٌ بالحريرِ، تُعْمَلُ بالقَسِّ بفتحِ القافِ، وهو موضعٌ من بلادِ مصرَ، وهي قريةٌ على ساحلِ البحرِ قريبةٌ من تِنِّيسَ، وقيل: ثِيابُ كَتَّانٍ مخلوطٍ بحريرٍ، وقيل: هي ثُيابٌ من القَزِّ، وأصلُه قَزِّيٌّ بالزايِ منسوبٌ إلى القزِّ، وهو رَدِيءُ الحريرِ، فأبدِل من الزايِ سينٌ[7].

قوله: «**وَالإِسْتَبْرَقِ**» هو غليظُ الدِّيباجِ.

قوله: «**وَزَادَ**» الضميرُ فيه يَعُودُ إلى الشيبانيِّ الرَّاوي عن أشعبَ بنِ أبي الشعثاءِ. [٢٥٥/ أ]

---

(١) في «م»: لأن. والمثبت الأليق بالسياق.

(٢) «صحيح البخاري» قبل حديث (٥٨٣٨).

(٣) في «م»: «أطلق»، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٣٣).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٣٣).

(٥) «صحيح مسلم» (٥٨٣٨).

(٦) «صحيح البخاري» قبل حديث (٥٨٣٨).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٣٣-٣٤).

(٢٠٦٧) قولـه: «فَجَـاءَهُ دِهْقَـانٌ» الدِّهقـانُ بكسـرِ الـدَّالِ، وحُكِـيَ ضَمُّها، وفي نُسخٍ من «صِحاح الجَوْهَرِيِّ» أو بعضِها مفتوحُ الـدَّالِ، وهو غريـبٌ؛ هـو زعيـمُ فلاحـي[1] العجـمِ، وقيـل: زعيـمُ القريـةِ ورئيسُـها، وهـو معنـى الأوَّلِ؛ عجمـيٌّ مُعَرَّبٌ، قيـل: النـونُ أصليَّـةٌ مأخـوذٌ مـن الدَّهْقَنَـةِ؛ وهـي الرياسـةُ، وقيـل: زائـدةٌ مـن الدهـقِ وهـو الامتـلاءُ، وفي «الصحـاح» فيـه كلامٌ في دهقَـن، فراجِعْـهُ[2].

(٢٠٦٨) قولـه: «رَأَى حُلَّةً سِيَرَاءَ» (حُلَّـةً) بالتنويـنِ، و(سِيَرَاءَ) صفـةٌ، وضُبِطَـتْ أيضًـا بغيرِ تنويـنٍ على الإضافةِ، والمُتقِنـونَ يَخْتَـارُونَ الإضافةَ، وهـي بـرودٌ يُخَالِطُها حريرٌ، وهـي مضلَّعَـةٌ بالحريرِ، وكـذا فسَّـرَها في (د)، وقيـل: مضلَّعـةٌ بالقَزِّ، وقيـل: مختَلفـةُ الألـوانِ، وقيـل غيـرُ ذلـك[3].

قولـه: «أَخًـا لَـهُ» قـال الحافـظُ الدِّمْيَاطِـيُّ: «الـذي أرسـلَه إليـه عمـرُ الحُلَّـةَ لـم يَكُـنْ أخـاه، إنمـا هـو أخـو أخيـه زيـدُ بـنُ الخطَّـابِ لأمِّـه أسـماءَ بنـتِ وهـبِ بـنِ حبيـبِ بـنِ الحـارثِ بـنِ عبـسِ بـنِ قُعَيـنٍ مـن بنـي أسـدِ بـنِ خُزَيمـةَ.

وهـي أيضًـا أُمُّ عثمـانَ بـنِ حَكيـمٍ[4] أخـو خولـةَ، ابنُ أميَّـةَ بـنِ حارثـةَ بـنِ الأَوقـصِ بـنِ مُـرَّةَ بـنِ هـلالِ بـنِ فالـجِ بـنِ ذَكـوانَ بـنِ ثعلبـةَ بـنِ بَهْثَـةَ بـنِ سُـليمٍ، وبنتُـه أُمُّ سـعيدِ بـنِ عُثمـانَ، وَلَـدَتْ سَـعيدَ بـنَ المسيَّـبِ.

---

(١) في «م»: فلاحين. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٣٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٣٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٣٧-٣٨).

(٤) كتب فوقه في «م»: «كذا».

وخولـةُ، ويُقَـالُ: خُوَيلـةُ بنـتُ حَكيـمٍ، أُمُّ[1] السـائبِ وعبـدُ الرَّحمـنِ ابني عثمـانَ بـنِ مظعـونٍ، وأخوهـا مـن حُلفـاءِ بني أميَّـةَ، وملخَّـصُ ذلـك أن أخـا أخيـه هـو عثمـانُ بـنُ حكيـمٍ. [٢٥٥/ ب]

قوله: «**يُقِيمُ فِي السُّوقِ حُلَّةً**» أي: يَعْرِضُها للبيعِ.

قولـه: «**خُمُـرًا**» بضـمِّ الميـمِ، ويَجُـوزُ إسـكانُها، جمـعُ خِمـارٍ، وهـو الخِمـارُ الـذي علـى رأسِ المـرأةِ.

(٢٠٦٩) قولـه: «**فِـي لِبْنَـةِ الثَّـوبِ**» اللِّبْنَـةُ: رقعـةٌ في جيبِـه، وهـي بكسـرِ الـلَّامِ وسـكونِ البـاءِ، قالـه في «المطالـعِ»[2].

قولـه: «**الْأُرْجُـوَانِ**» بضـمِّ الهمـزةِ والجيـمِ، وفي «شـرح القاضـي» في موضعيـن منـه أنـه بفتـحِ الهمـزةِ وضـمِّ الجيـمِ[3]، وهـو غَلَـطٌ مـن النُّسَّـاخِ، فـإن في «المشـارق» بضمِّهـا[4].

والأُرْجُـوانِ صِبْـغٌ أحمـرُ شـديدُ الحُمـرةِ، وقيـل هـو كلُّ لـونٍ أحمـرُ، وقيـل: هـو الصُّـوفُ الأحمـرُ.

وقـال الجَوهـريُّ: شـجرٌ لـه نَـوْرٌ أحمـرُ أحسـنُ مـا يَكُـونُ، وهـو مُعَـرَّبٌ[5]، وقـال غيـرُه: عربـيٌّ[6].

---

(١) في «م»: «ابن»، وخولة بنت حكيم هي زوجة عثمان بن مظعون أبي السائب وعبد الرحمن، انظر «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣٩٣).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/ ٤١٤).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/ ٥٦٨).

(٤) «مشارق الأنوار» (١/ ٢٦).

(٥) «الصحاح» (٦/ ٢٣٥٣).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٤٢).

قوله: «**فَأَخْرَجَتْ إِلَيَّ جُبَّةَ طَيَالِسَةٍ كِسْرَوَانِيَّةٍ**» (جبة طيالسة) بإضافةِ جبَّةَ إلى طيالسةٍ، والطيالسةُ جمعُ طيلسانٍ، وكِسْرَوانيةٌ بكسرِ الكافِ وفتحِها، والسينُ ساكنةٌ، والرَّاءُ مفتوحةٌ.

وقال القاضي: «إن جمهورَ الرُّواةِ رَوَوْهُ بكسرِ الكافِ، وهي نسبةٌ إلى كسرى ملكِ الفُرسِ»(١).

قوله: «**لَهَا لِبْنَةٌ**» اللِّبْنَةُ بكسرِ اللَّامِ وبإسكانِ المُوَحَّدَةِ: رُقْعَةٌ في جيبِ القميصِ، وقد تقدَّم.

قوله: «**وَفَرْجَيْهَا مَكْفُوفَيْنِ**» كذا هما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ؛ أي: ورأيتُ، والمكفوفُ الذي حصَل له كُفَّةٌ بضمِّ الكافِ؛ وهو [٢٥٦/ أ] ما يُكَفُّ به ذواتُها ويُعْطَفُ عليها، ويَكُونُ ذلك في الذيلِ في العرضِ وفي الكُمَّينِ، وهو الذي تُسمِّيهِ الناسُ اليومَ السِّجافَ.

قوله: «**أَبِي ذُبْيَانَ**» بضمِّ الذَّالِ المعجمةِ وكسرِها.

قوله: «**أَلَا لَا تُلْبِسُوا نِسَاءَكُمُ الحَرِيرَ**» هذا مذهبُ ابنِ الزبيرِ، وأجمعوا بعدَه على إباحةِ الحريرِ للنساءِ.

قوله: «**لَمْ يَلْبِسْهُ فِي الآخِرَةِ**» في «مستدركِ الحاكمِ» مثلُه من حديثِ أبي سعيدٍ مرفوعًا بزيادةِ: «**وَإِنْ دَخَلَ الجَنَّةَ لَبِسَهُ أَهْلُ الجَنَّةِ، وَلَمْ يَلْبِسْهُ هُوَ**»، ثم قال: صحيحٌ(٢)، وأخرَجه ابنُ حبَّانَ في «صحيحِه»(٣).

قوله: «**لَيْسَ مِنْ كَدِّكَ**» الكدُّ: التعبُ.

قوله: «**وَزِيَّ أَهْلِ الشِّرْكِ، وَلَبُوسَ الحَرِيرَ**» الزِّيُّ بكسرِ الزَّاي، و«لَبُوسِ» بفتحِ اللَّامِ وضمِّ الباءِ.

---

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ٥٨١).

(٢) «المستدرك» (٤/ ٢١٢).

(٣) «صحيح ابن حبان» (٥٤٣٧).

قولـه: «عَتَّمْنَا» هـو بعيـنٍ مهمَلـةٍ مفتوحـةٍ، ثـم تـاءٍ مثنَّـاةٍ مـن فـوقُ مشـدَّةٍ مفتوحـةٍ، ثـم ميـمٍ سـاكنةٍ، ثـم نـونٍ؛ ومعنـاه: مـا أبطأنـا في معرفتِه، أنـه أراد الإعـلامَ، يقـالُ: عتَّـم الشـيءُ إذا أبطـأَ وتأخَّـر.

قولـه: «خَطَـبَ بِالجَابِيَـةِ» الجابيـةُ مـن أرضِ الشـام، قـال النـوويُّ: «وهـي علـى ثلاثـةِ أميـالٍ مـن نَـوَى مـن الجانـبِ الشِّـمالِ»[١].

قولـه: « مَوْضِـعَ أُصْبُعَيْـنِ أَوْ ثَـلَاثٍ أَوْ أَرْبَـعٍ » وفي أبـي داودَ «ثَلَاثَـةٍ أَوْ أَرْبَعَـةٍ»[٢]، والظاهـرُ أنـه ليس بشـكٍّ مـن الـرَّاوي، وإنمـا هـو تفصيـلٌ للإباحـةِ، كمـا يُقَـالُ: خُذْ [٢٥٦/ ب] واحـدًا أوِ اثنيـن أو ثلاثـةً؛ يعنـي مـا شـئتَ مـن ذلـك.

قوله: «الرُّزِّيُّ» براءٍ مضمومةٍ، ثم زايٍ مشدَّدَةٍ.

(٢٠٧١) قولـه: «أُكَيْدِرَ» بضـمِّ الهمـزةِ، وفتـحِ الـكافِ، وهـو أكيـدرُ بـنُ عبدِ الملكِ الكِنديُّ[٣].

قـال الخطيـبُ في «مبهماتِـه»: «إنـه كان نصرانيًّا، ثم أسـلَم»، قـال: «وقيل: مـات نصرانيًّـا»، وقـال ابنُ منـدَه وأبـو نُعيـمٍ الأصفهـانيُّ في كتابَيْهمـا «معرفـةِ الصحابـةِ»: «أمـا الهُدنـةُ والمُصالحـةُ فصحيحـانِ، وأمـا الإسـلامُ فغَلَطٌ».

قـال: «لأنـه لـم يُسْلِمْ بـلا خـلافٍ بيـنَ أهـلِ السِّـيَرِ، ومَـن قـال: «أسـلَم» أخطَـأ خطـأً فاحشًـا».

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ٦٠).

(٢) هكذا في «م»، والذي في «سنن أبي داود» (ح:٤٠٤٢) بلفظ: «أصبعين وثلاثة وأربعة» بالعطف بالواو، لا بـ«أو».

(٣) في «م»: الكندري. والمثبت الصواب كما في مصادر ترجمته انظر «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦٥/ ٤٥)، و«الوافي بالوفيات» (٩/ ٢٠٢).

قال: «وكان أُكَيدِرُ نصرانِيًّا، فلمَّا صالحَ النبيَّ ﷺ عاد إلى حصنِه، وبَقِيَ فيه، ثم حاصَره خالدُ بنُ الوليدِ في زمنِ أبي بكرٍ الصدِّيقِ، فقتَله مشركًا نصرانيًّا؛ يعني لنقضِ العهدِ».

وقال: «وذكَر البلاذُريُّ أنه لما قدِم على النبيِّ عليه الصلاة والسلام أسلَم وعاد إلى دَومةَ، فلمَّا تُوُفِّيَ النبيُّ عليه السلام ارتدَّ، فلمَّا سار خالدٌ من العراقِ إلى الشامِ، قتَله»، وعلى هذا القولِ لا يَنْبَغِي أيضًا أن يُثْبَتَ في الصحابةِ[1].

قوله: «دَوْمَةَ» بفتحِ الدَّالِ وضمِّها، خلافًا لابنِ دُريدٍ حيثُ أنكَر الفتحَ على المُحَدِّثينَ[2]، بلدٌ قربَ تبوكَ.

قوله: «**بَيْنَ الفَوَاطِمِ**» (الفواطم): فاطمةُ بنتُ رسولِ اللهِ ﷺ وفاطمةُ بنتُ أسدٍ أُمُّ عليٍّ رضي الله عنهما وفاطمةُ بنتُ حمزةَ بنِ عبدِ المطَّلِبِ، وذكَر عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ[3] وابنُ عبدِ البَرِّ بإسنادِهما [٢٥٧/ أ] أن عليًّا قسمَه بينَ الفواطمِ الأربعِ، وذكَر الثلاثَ المذكوراتِ.

قال القاضي: «يُشْبِهُ أن تكُونَ الرابعةُ فاطمةَ بنتَ شيبةَ بنِ ربيعةَ، امرأةَ عقيلِ بنِ أبي طالبٍ لاختصاصِها لعليٍّ بالمُصاهرَةِ وهي من المُبايِعاتِ، شهِدَتْ معَ النبيِّ عليه السلام حُنينًا، ولها قصَّةٌ مشهورةٌ في الغنائمِ تَدُلُّ على وَرَعِها»[4] انتهى.

وأُنكِرَ أن تكُونَ فاطمةُ بنتُ شيبةَ زوجةَ عقيلٍ، فاعلَمْه، إنما زوجُه فاطمةُ بنتُ عتبةَ بنِ ربيعةَ، كذا قاله ابنُ أبي ليلى، وذكَر الأُولى الذهبيُّ، زوجُ عقيلٍ فيما قيل، ولا يَصِحُّ[5].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٤٩-٥٠).

(٢) «جمهرة اللغة» (٢/ ٦٨٤).

(٣) «الغوامض والمبهمات» (ص١٧٥).

(٤) «إكمال المعلم» (٦/ ٥٧٨-٥٧٩).

(٥) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/ ٢٩٤).

قال المحبُّ الطبريُّ بعدَ أن عزَى هذا الحديثَ لِمَنْ خرَّجَه ما لفظُه: «وأخرَجه أبو بكرِ ابنُ أبي الدنيا، وزاد: «**فَشَقَقْتُ مِنْهَا أَرْبَعَةَ خُمُرٍ؛ خِمَارًا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَخِمَارًا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَسَدٍ، وَخِمَارًا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ حَمْزَةَ**»، ونَسِيَ الرَّاوي الرابعةَ»[1] انتهى.

(٢٠٧٢) قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو عُوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَصَمِّ**» عبدُ الرَّحمنِ بنُ الأصمِّ أبو بكرٍ العبديُّ، سَمِعَ منه الثوريُّ وأبو عَوانَةَ، قال ابنُ سيرينَ: «أوَّلُ مَن جعَل أُصبُعَيهِ في أُذُنَيْهِ في الأذانِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ الأصمِّ»[2].

(٢٠٧٥) قوله: «**فَرُّوجُ حَرِيرٍ**» (فروج) بفتحِ الفاءِ، وضمِّ الرَّاءِ المشدَّدَةِ، هذا هو الصحيحُ المشهورُ، ولم يَذْكُرِ الجمهورُ غيرَه، وحُكِيَ ضَمُّ الفاءِ، وحكَى القاضي في «الشرح»[3] و«المشارق»[4] تخفيفَ الرَّاءِ وتشديدَها، والتخفيفُ غريبٌ ضعيفٌ، كما قاله النوويُّ[5].

وهو قَبَاءٌ له شَقٌّ من خلفِه، هذا كان قبلَ تحريمِ لُبْسِ الحريرِ على الرجالِ، ولعلَّ أوَّلَ النهيِ والتحريمِ كان حينَ نَزَعَه، وفي حديثِ جابرٍ قبلَ هذا ما يُقَوِّي هذا[6]. [٢٥٧/ ب]

(٢٠٧٧) قوله: «**عَنْ يَحْيَى...**» إلى آخرِه. هو ابنُ سعيدٍ، ومحمدُ بنُ إبراهيمَ هو التيميُّ، وخالدٌ وجبيرٌ أربعةٌ تابعيون، بعضُهم عن بعضٍ.

قوله: «**أُمُّكَ أَمَرَتْكَ بِهَذَا**» معناه: أنه من لباسِ النِّساءِ وزِيِّهنَّ وأخلاقِهنَّ.

---

(١) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢٧/ ٦٦٨).
(٢) انظر «التاريخ الكبير للبخاري» (٥/ ٢٥٩).
(٣) «إكمال المعلم» (٦/ ٥٨٤).
(٤) «مشارق الأنوار» (٢/ ١٥٠).
(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٥٢).
(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٥٢).

(٢٠٧٩) قوله: «**الْحِبَرَةِ**» بكسرِ الحاءِ المهملةِ، وفتحِ الموحَّدةِ؛ ثيابٌ من كَتَّانٍ أو قطنٍ مُحَبَّرَةٌ؛ أي: مُزَيَّنَةٌ، يقالُ: ثوبٌ حبرةٌ على الوصفِ، وثوبُ حبرةٍ على الإضافةِ، وهو أكثرُ اسْتِعْمَالًا.

(٢٠٨٠) قوله: «**يُسَمُّونَهَا الْمُلَبَّدَةَ**» الملبَّدُ المرقَّعُ، يُقالُ: لبَّدتُ ولبَدتُ مخفَّفًا ومُشَدَّدًا.

(٢٠٨١) قوله: «**وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ**» المِرطُ بكسرِ الميمِ، وإسكانِ الرَّاءِ؛ كساءٌ يكونُ تارةً من صوفٍ، وتارةً من شعرٍ، وتارةً من كَتَّانٍ أو خَزٍّ، قيل: هو كِساءٌ يُؤْتَزَرُ به، وقيل: لا يكُونُ إلا درعًا، ولا يَلْبَسُهُ إلا النِّساءُ، ولا يَكُونَ إلَّا أخضرَ[١].

و(مُرَحَّلٌ) بفتحِ الرَّاءِ، وفتحِ الحاءِ المهملةِ، هذا هو الصوابُ، وحكَى القاضي أن بعضَهم رواهُ بالجيمِ؛ أي: عليه صورُ الرِّجالِ، والصوابُ الأوَّلُ، ومعناه: عليه صورُ رِحالِ الإبلِ، ولا بأسَ بهذه الصورةِ، إنما يَحْرُمُ تصويرُ الحيوانِ[٢].

قوله: «**أَنْمَاطًا**» الأنماطُ بفتحِ الهمزةِ جمعُ نَمَطٍ بفتحِ النونِ والميمِ: ظهارةُ الفِراشِ، وقيل: ظهرُ الفِراشِ، ويُطْلَقُ أيضًا على بِساطٍ لطيفٍ [٢٥٨/ أ] له خَمَلٌ يُجْعَلُ على الهوادجِ، وقيل: يُجْعَلُ سِتْرًا[٣].

(٢٠٨٣) قوله: [«**أَتَّخَذْتَ أَنْمَاطًا؟**»][٤] هي ألفُ وصلٍ دخلَت عليها ألفُ الاستفهامِ، فذهبَتْ أَلِفُ الوصلِ، وبَقِيَتْ ألفُ الاستفهامِ

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٥٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٥٧-٥٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٥٨-٥٩).

(٤) ما بين المعكوفين بياض في «م» بمقدار نصف السطر، استدركته من كلام المصنف نفسه في آخر القول.

مفتوحةً، ولا يَجُوزُ المدُّ، كما لا يَجُوزُ في قولِه: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[(١)]، وهو مِثلُ قولِه: «أَتَّخَذْتَ أَنْمَاطًا؟».

(٢٠٨٥) قوله: «أَخْبَرَنِي عَمْرُو بنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ» هو عمرُو بنُ محمدِ بنِ يزيدَ بنِ عمرَ بنِ الخطَّابِ، رَوى هذا الحديثَ عن أبيهِ وسالمٍ ونافعٍ، ثلاثتُهم عن ابنِ عمرَ.

قوله: «الْخُيَلَاءُ» بالمدِّ: البطَرُ والكِبْرُ.

قوله: «ابنَ يَنَّاقَ» هو بمثنَّاةٍ تحتُ مفتوحةٍ، ثم نونٍ مشدَّدةٍ، وبالقافِ، غيرُ مصروفٍ، قاله النوويُّ[(٢)].

(٢٠٩١) قوله: «وَكَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ» الفصُّ بفتحِ الفاءِ، ويَجُوزُ كسرُها.

قوله: «بِئْرِ أَرِيسٍ» (أريس) مصروفٌ، وحُكِيَ عدمُ الصرفِ.

(٢٠٩٢) قوله: «خَاتَمًا حَلْقَةً» (حلقة) بدلٌ من خاتمٍ، وهي بسكونِ اللَّامِ، وفي لغةٍ حكاها الجَوْهَرِيُّ بفتحِها[(٣)].

(٢٠٩٣) قوله: «فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ» قال القاضي: «قال جميعُ أهلِ الحَدِيثِ: هذا وَهْمٌ من ابنِ شِهابٍ، فوَهِم من خاتمِ الذَّهَبِ إلى خَاتمِ الفضَّةِ الورقِ، والمعروفُ في رواياتِ أنسٍ من غيرِ طريقِ ابنِ شِهابٍ اتِّخَاذُه عليه السلام خاتمَ فضةٍ، ولم يَطْرَحْهُ، وإنما طرحَ خاتَمَ الذهبِ، كما ذكَره (م) في باقي الأحاديثِ. [٢٥٨/ ب]

ومنهم من تأوَّلَ حديثَ ابنِ شهابٍ، وجمَع بينَه وبينَ الرِّواياتِ[(٤)]؛ فقال: لما أراد النبيُّ ﷺ تحريمَ خاتَمِ الذَّهبِ اتَّخَذَ خاتَمًا من فضَّةٍ،

---

(١) سورة المنافقون، الآية (٦).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٦٣).

(٣) «الصحاح» (٤/ ١٤٦٢).

(٤) ما بين المعكوفين كتب فوقه في «م»: «كذا الأحاديث».

فلمَّا لَبِس خاتَمَ الفِضَّةِ رآه الناسُ في ذلك اليومِ لِيُعْلِمَهُم إباحتَه، ثم طرحَ خاتمَ الذهبِ، فأعلَمَهُم تحريمَه، فطَرَح الناسُ خواتِمَهُم من الذهبِ؛ فيَكُونُ قولُه: «**فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ**» أي: خواتيمَ الذهبِ، وهذا التأويلُ هو الصحيحُ، وليس في الحديثِ ما يَمْنَعُه.

وأما قولُه: «**فَصَنَعَ النَّاسُ الخَوَاتِمَ مِنَ الوَرِقِ، فَلَبِسُوهَا**» ثم قال: «**فَطَرَحَ خَاتَمَهُ، فَطَرَحُوا خَوَاتِمَهُمْ**» فيحتَمِلُ أنهم لما علِموا أنه[1] عليه السلام يَصْطَنِعُ لنفسِه خاتمَ فضةٍ اصطنَعوا لأنفسِهم خواتمَ فضَّةٍ، وبَقِيَتْ معهُم خواتمُ الذهبِ كما هي معَ النبيِّ ﷺ إلى أن طَرَح خاتَمَ الذَّهَبِ، واسْتَبْدَلَ الفِضَّةَ، فطَرَحُوا[2] الذهبَ، واستبدَلُوا الفِضَّةَ، واللهُ أعلَمُ[3].

(٢٠٩٤) قولـه: «**حَبَشِيًّا**» يعني حجرًا حبشيًّا؛ أي: من جَزْعٍ أو عَقيقٍ، فإنَّ معدِنَهما بالحبشةِ واليمنِ، وقيل: لونُه حبشيٌّ؛ أي: أسودُ، وجاء في (خ) من روايةِ حُميدٍ عن أنسٍ أيضًا: فصُّه منه[4].

قال ابنُ عبدِ البَرِّ: «هذا أصحُّ»[5] وقال غيرُه: كلاهُما صحيحٌ؛ وكان للنبيِّ عليه السلام خاتَمُ فضَّةٍ فصُّه منه، وفي وقتٍ خاتَمٌ فصُّه حبشيٌّ، وفي حديثٍ آخرَ: «**فصُّهُ مِنْ عَقِيقٍ**»[6].

قوله: «**عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَبِسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِه**» قال الدارقطنيُّ: «هذا حديثٌ محفوظٌ عن

---

(١) قوله: أنه. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٧٠).

(٢) في «م»: وطرحوا. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٧١).

(٤) «صحيح البخاري» (٥٨٧٠).

(٥) «التمهيد» (١٧/ ١٠٨).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٧١).

يونُسَ، حدَّث به الليثُ وابنُ وهبٍ [٢٥٩/ أ] وعثمانُ بنُ عمرٍو وغيرُهم، لم يَذْكُروا «في يمينِه»، والليثُ وابنُ وهبٍ أحفظُ من سليمانَ ومن طلحةَ بنِ يحيى، ومعَ ذلك فالرَّاوي له عن سليمانَ إسماعيلُ؛ وهو ضعيفٌ فلا يُحْتَجُّ بروايتِه إذا انفرَد عن سليمانَ، ولا عن غيرِه.

وأما طلحةُ بنُ يحيى فشيخٌ، والليثُ وابنُ وهبٍ ثقتان مُتقِنان صاحبا كتابٍ، فلا تُقْبَلُ زيادةُ ابنُ أبي[١] أُويسٍ عن سليمانَ إذا انفرَد بها.

وقد رَوَاه جماعةٌ عن الزُّهريِّ، حُفَّاظٌ لم يَقُلْ أحدٌ منهم: «فِي يَمِينِهِ»، منهم عقيلٌ وشعيبٌ وابنُ مسافرٍ وإبراهيمُ بنُ سعدٍ وموسى بنُ عقبةَ وابنُ أبي عَتيقٍ وابنُ أخِي الزُّهريِّ»[٢].

(٢٠٧٨) قوله: «**فِي هَذِهِ أَوِ الَّتِي تَلِيهَا**» في غيرِ (م): «**السَّبَّابَةِ والوُسْطَى**».

(٢٠٩٧) قوله: «**وَلْيُنْعِلْهُمَا**» بضمِّ الياءِ، كذا قاله النوويُّ[٣].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «والذي أعرفُه في كتبِ اللُّغةِ أنه يُقالُ: أنعلتُ الفرسَ ونعلتُها على قِلَّةٍ، وأما في الآدميِّ فيُقالُ: نعلتُ رجلِي، ولم أقفْ على أنعلتُ قدَمِي في كتابٍ، إلا في كلامِ المصنِّفِ في شرحِ مسلمٍ، واللهُ أعلمُ.

ثم رأيتُ في «الأفعالِ» لابنِ القطَّاعِ ما لفظُه: «وأنعلتُ الدَّابَّةَ والسيفَ والقدَمَ وغيرَها، جعلتُ لها نعلًا، ونعلتُها لغةٌ»[٤] انتهى؛ فثبَتتِ اللغةُ.

---

(١) قوله: أبي. ليس في «م». ومثبت من «الإلزامات» (ص٤٧٣).

(٢) «الإلزامات» (ص٤٧٣-٤٧٥).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٧٤).

(٤) «الأفعال» (٣/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٢٠٩٨) قوله: «عَنْ أَبِي رُزَيْنٍ» اسمُ أبي رُزينٍ مسعودُ بنُ مالكٍ الأسديُّ الكوفيُّ، كان عالمًا، رَوَى له (م ٤)، وقد صرَّح بأنه سمِع هذا من أبي هريرةَ؛ فلا التفاتَ إلى ما قاله الغَسَّانِيُّ في الثاني: «إنه إنما رَوَاه عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ»[١]. [٢٥٩/ ب]

قوله: «شِسْعُ» بشينٍ معجمةٍ مكسورةٍ، ثم سينٍ مهملةٍ ساكنةٍ، أحدُ سيورِ النعلِ، وهو الذي يَدْخُلُ بينَ الأصبعينِ، ويَدْخُلُ طرفُه في الثَّقْبِ الذي في صدرِ النعلِ المشدودِ في الزِّمامِ، والزمامُ هو السيرُ الذي يُعْقَدُ فيه الشِّسْعُ، وجمعُه شسوعٌ.

(٢٠٩٩) قوله: «وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّمَّاءَ» اشتمالُ الصمَّاءِ أن يَشْتَمِلَ بالثوبِ حتَّى يُجَلِّلَ به جسدَه، ولا يَرْفَعُ منه جانبًا، فلا يَبْقَى ما يُخْرِجُ منه يدَه، هذا قولُ أكثرِ أهلِ اللُّغةِ، قال ابنُ قتيبةَ: «سُمِّيَتْ صَمَّاءَ؛ لأنه سدَّ المنافذَ كلَّها كالصخرةِ الصمَّاءِ التي ليس فيها خرقٌ ولا صدعٌ»[٢].

قال أبو عُبيدٍ: «وأما الفقهاءُ فيقولون: هو أن يَشْتَمِلَ بثوبٍ ليس عليه غيرُه، ثم يَرْفَعُهُ من أحدِ جانِبَيه، فيَضَعُه على أحدِ مَنْكِبَيْهِ».

قال العلماءُ: تَفسيرُ أهلِ اللُّغةِ: يُكْرَهُ الاشتمالُ المذكورُ؛ لئلَّا تَعْرِضَ له حاجةٌ من دفعِ بعضِ الهوامِّ ونحوِها أو غيرِ ذلك؛ فيَعْسُرُ عليه أو يَتَعَذَّرُ، فيَلْحَقُهُ الضررُ، وعلى تفسيرِ الفقهاءِ يَحْرُمُ الاشتمالُ المذكورُ، إنِ انكشَفَ بعضُ العورةِ، وإلا فيُكْرَهُ.

وأما الاحتباءُ بالمدِّ فهو أن يَقْعُدَ الإنسانُ على أَلْيَتَيْهِ، ويَنْصِبَ ساقَيْهِ، ويَحْتَوِي عليهِما بثوبٍ أو نحوِه أو بيدِه، وهذه القِعدةُ يقالُ لها: الحُبوةُ

---

(١) «تقييد المهمل» (٣/ ٩٠٢).

(٢) «غريب الحديث» لابن قتيبة (١/ ١٨٢).

بضمِّ الحاءِ وكسرِها، وكان هذا الاحتباءُ عادةُ العربِ في مجالِسِهم، فإن انكشَفَ معَه شيءٌ من عورتِه، فهو حرامٌ، واللهُ أعلمُ[١].

(٢١٠٠) قوله: «**وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بنُ حُمَيدٍ**» كذا في جميعِ نُسَخِ بلادِنا، كما قاله النوويُّ[٢]، وكذا ذكَره الغَسَّانِيُّ عن روايةِ الجُلُودِيِّ والكِسائيِّ[٣] [٢٦٠/ أ].

قال: «وكذا ذكَره أبو مسعودٍ عن (م)، وقال: وفي روايةِ ابنِ ماهانَ «إسحاقُ بنُ منصورٍ» بدلَ «إسحاقَ ابنُ إبراهيمَ»»[٤].

قال الغَسَّانِيُّ: «الأوَّلُ هو الذي أعتَقِدُ صوابَه لكثرةِ ما يَجِيءُ إسحاقُ بنُ إبراهيمَ وعبدٌ في روايةِ مسلمٍ مقرونين عن عبدِ الرزَّاقِ، وإن كان إسحاقُ بنُ منصورٍ أيضًا يَرْوِي عن عبدِ الرزَّاقِ»[٥].

وهذا الذي صوَّبه الغَسَّانِيُّ هو الصوابُ، كما قاله الشيخُ محيي الدينِ، قال: وكذا حكَاه خلفٌ الواسطيُّ في «الأطراف» عن مسلمٍ، واللهُ أعلَمُ»[٦].

(٢١٠٢) قوله: «**أُتِيَ بِأَبِي قُحَافَةَ**» أبو قحافةَ والدُ أبي بكرٍ الصديقِ، واسمُه عثمانُ، أسلَم يومَ الفتحِ، قال الذهبيُّ في «تجريده»: «تُوُفِّيَ بَعْدَ ابْنِهِ»[٧]، وذكَر في مكانٍ آخَر من «تجريده» أنه تُوُفِّيَ سنةَ ١٤[٨].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٧٦-٧٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٧٨).

(٣) كتب بحاشية «م»: السابع والعشرون من التعليق على مسلم.

(٤) «تقييد المهمل» (٣/ ٩٠٣).

(٥) «تقييد المهمل» (٣/ ٩٠٣-٩٠٤).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ٧٨).

(٧) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/ ١٩٤).

(٨) «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٣٧٤).

قولـه: «**الثَّغَامَـةِ**» بفتـحِ المثلَّثـةِ، ثـم غيـنٍ معجَمـةٍ مخفَّفـةٍ: نبتٌ أبيضُ الزهـرِ يُشْـبِهُ بيـاضَ الشيـبِ، وقيـلَ: شـجرةٌ تَبْيَـضُّ كأنهـا المِلـحُ.

(٢١٠٣) قولـه: «**لا يَصْبُغُـونَ**» صبَـغ يَصْبُـغُ بفتـحِ البـاءِ في المضـارعِ وضمِّهـا وكسـرِها، ذكَـره الهَـرَوِيُّ في «غريبيـه»(١).

(٢١٠٤) قوله: «**فَإِذَا جِرْوُ كَلْبٍ**» الجروُ مثلَّثُ الجيمِ.

(٢١٠٥) قوله: «**وَاجِمًا**» الواجمُ الساكتُ الذي يَظْهَرُ عليه الهَمُّ.

قولـه: «**حَتَّـى إِنَّـهُ يَأْمُـرُ بِقَتْـلِ كَلْـبِ الحَائِـطِ الصَّغِيـرِ، وَيَتْـرُكُ كَلْـبَ الحَائِـطِ الكَبِيـرِ**» (الحائـط): البُسـتانُ، وفـرَّق بيـنَ الحائطيـن؛ لأن الكبيـرَ تَدْعُـو الحاجـةُ إلـى حفـظِ جوانبِـه، ولا يَتَمَكَّـنُ الناطـورُ مـن المحافظـةِ علـى ذلـك، بخـلافِ الصغيـرِ، والأمـرُ [٢٦٠/ ب] بقتلِهـا منسـوخٌ، قالـه النـوويُّ(٢).

وفي «الأم» أن قتلَهـا يَجُـوزُ، وإنمـا نُسِـخَ الوجـوبُ، وبقِـيَ الجـوازُ، ذكَـر ذلـك الشـافعيُّ في بـابِ الخِـلافِ في ثمـنِ الكلـبِ(٣).

(٢١٠٧) قوله: «**فَرَأَى النَّمَطَ**» (النمطُ) هنا بِسَاطٌ صغيرٌ لطيفٌ له خَمْلٌ.

قولـه: «**كُلَّمَـا دَخَلْـتُ فَرَأَيْتُهُ ذَكَـرْتُ الدُّنْيَـا**» هـذا محمـولٌ علـى أنـه كان قبلَ تحريـمِ اتِّخَـاذِ مـا فيـه صـورةٌ، فلِهـذا كان الشارعُ عليـه السلام يَدْخُلُ ويَـرَاهُ، ولا يُنْكِرُه قبلَ هـذه المـرَّةِ الأخيـرةِ.

قولـه: «**وَقَـدْ سَـتَّرْتُ عَلَـى بَابِـي دُرْنُـوكًا**» (سـترت) بتشـديدِ التـاءِ الأولَـى، والدُّرنـوكُ بضـمِّ الـدَّالِ وفتحِهـا، والنـونُ مضمومـةٌ لا غيـرَ، والجمـعُ درانـكُ، ويُقـالُ فيـه: درمـوكٌ بالميـمِ؛ وهـو سِـتْرٌ لـه خَمْـلٌ.

---

(١) «الغريبين» (١/ ٢٨٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ٨٥).

(٣) «الأم للشافعي» (٣/ ١٢).

قوله: «وَأَنَا مُتَسَتِّرَةٌ بِقِرَامٍ» القِرامُ: السترُ الرقيقُ، مكسورُ القافِ.

قوله: «سَهْوَةٍ» السهوةُ كالصُّفَّةِ، وقيل غيرُ ذلك.

قوله: «اشْتَرَيْتُ نُمْرُقَةً» النمرقةُ بضمِّ النونِ والرَّاءِ، ويقالُ بكسرِها، ويقال بضمِّ النونِ وفتحِ الرَّاءِ، ثلاثُ لُغاتٍ، ويقالُ: نمرقٌ بلا هاءٍ، وهي وسادةٌ صغيرةٌ، وقيل: هي مِرْفَقةٌ[1].

(٢١١٠) قوله: «يَجْعَلُ» بفتحِ المثنَّاةِ تحتُ، والفاعلُ اللهُ سبحانه، أُضْمِرَ للعلمِ به.

(٢١١٥) قوله: «أُرَى» بضمِّ الهمزةِ؛ يعني: أَظُنُّ.

(٢١١٨) قوله: «أَنَّ نَاعِمًا» (ناعمُ) بنُ أُجيلٍ (م س)، ثقةٌ، مات سنة ٨٥، وأُجيلٌ [٢٦١/ أ] بهمزةٍ مضمومةٍ، وبعدَها جيمٌ مفتوحةٌ، بعدَها مثنَّاةٌ تحتُ، ثم لامٌ.

قوله: «فَوَاللهِ لا أَسِمُهُ إِلَّا فِي[2] أَقْصَى شَيْءٍ مِنَ الوَجْهِ» القائلُ هذا الكلامَ قال القاضي: «إنه العبَّاسُ بنُ عبدِ المطَّلِبِ، كما ذكَره في (د)، وكذا صرَّح به (خ) في «تاريخِه».

قال القاضي: «وهو في (م) مُشْكِلٌ يُوهِمُ أنه من قولِ النبيِّ عليه السلام والصوابُ أنه العبَّاسُ»[3].

قال النوويُّ: «وقولُه: (أنه يُوهِمُ أنه من قولِ النبيِّ عليه السلام) ليس هو بظاهرٍ فيه، بل ظاهرُه أنه من كلامِ ابنِ عبَّاسٍ، وحينئذٍ يَجُوزُ أن تَكُونَ القضيَّةُ جرَت للعبَّاسِ وابنِه»[4].

قوله: «فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ كَوَى الجَاعِرَتَيْنِ» رَقْمَتَانِ يَكْتَنِفَانِ ذَنَبَ الحمارِ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٩٠).

(٢) قوله: في. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٣) «إكمال المعلم» (٦/ ٦٤٤-٦٤٥).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٩٧).

(٢١١٩) قولـه: «**وَعَلَيهِ خَمِيصَةٌ**» الخَميصةُ: كِساءٌ من خَزٍّ أو صوفٍ أو نحوِهما، مرقَّعٌ له أعلامٌ.

قولـه: «**حُوَثْنِيَّةٌ**» وهـو (**حُوَثْنِيَّةٌ**) كـذا ضبَطـه أبـو عبدِ اللهِ بـنِ مُفَرِّج بخطِّه، ووقَع في البخاريِّ (**حُرَيْثِيَّةٌ**)، وفي هذه اللفظةِ ضبطٌ كثيرٌ مختلِفٌ اختلافًا كثيرًا.

قـال القاضـي في «المشـارق»: «هـذه الروايـاتُ كلُّهـا تصاحيـفُ إلا رِوَايَتَيْـنِ؛ (**جَونِيَّـةٌ**) و(**حُرَيْثِيَّـةٌ**) بالـرَّاءِ والمثلَّثـةِ، فأمـا (الجَونيـةُ) بالجيـمِ فمنسـوبةٌ إلـى بني الجَونِ، قبيلةٌ من الأزدِ، أو إلى كونِها مـن السـوادِ أو البياضِ أو الحُمرةِ؛ لأن كلَّ لونٍ من هذه تسمِّيهِ العربُ جَونًا»[١] انتهى.

وأما الروايةُ التي في الأصلِ فهي: «**حُوثَنِيَّةٌ**» بالحاءِ، والـواوِ، ثـم الثاءِ المثلَّثةِ، ثـم نونٍ؛ قيل: معناها مكفوفةُ الهُدْبِ. [٢٦١/ ب]

قوله: «**يَسِمُ الظَّهْرَ**» أي: الإبلَ.

قوله: «**فِي مِرْبَدٍ**» المربدُ الموضعُ الذي تُحْبَسُ فيه الإبلُ.

قوله: «**وَأَكْثَرُ عِلْمِي**» بالمثلَّثةِ وبالموحَّدةِ، قاله النوويُّ[٢].

(٢١٢٠) قولـه: «**بَـابُ النَّهْـيِ عَـنِ القَـزَعِ**» إنمـا كُـرِهَ القَـزَعُ؛ لأنـه زِيُّ اليهـودِ كـذا في (د)[٣]، وقيـل: العِلَّـةُ غيـرُ ذلـك[٤].

قولـه: «**حَدَّثَنَـا عُثْمَـانُ بْـنُ عُثْمَـانَ الغَطَفَانِيُّ**» هـو قاضـي البصـرةِ، عن زيدِ بـنِ أسـلَم، وابـنِ جُدعـانَ، وعنـه: أحمـدُ ومحمدُ بنُ مُثَنَّى، وثَّقَهُ أحمـدُ[٥].

---

(١) «مشارق الأنوار» (١/ ١٦٦).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ٩٩).

(٣) «سنن أبي داود» (٤١٩٧).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ١٠١).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١٤٩).

(٢١٢٢) قوله: «**فَأَصَابَتْهَا حَصْبَةٌ**» هي بإسكانِ الصادِ وفتحِها وكسرِها.

قوله: «**فَتَمَرَّقَ شَعْرُهَا**» قال الخَطَّابِيُّ: «تَمَرُّقُ الشعرِ: سقوطُه من عِلَّةٍ، ومثلُه التمَرُّطُ»، وهو بالرَّاءِ، ولم يذكرِ القاضي في «شرحه»[(١)] لهذا الكتابِ إلا الرَّاءَ، وحكَاه في «المشارق» عن جمهورِ الرواةِ، وحكَى عن جماعةٍ من رُواةِ «صحيحِ مسلمٍ» أنه بالزايِ المعجمةِ.

قال: «وهذا وإن كان قريبًا من معنى الأوَّلِ، ولكنَّه لا يُسْتَعْمَلُ في الشَّعرِ في حالِ المرضِ»[(٢)].

(٢١٢٣) قوله: «**لَعَنَ اللهُ الوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ**» الواصلةُ: التي تَصِلُ شَعْرَها، والمستوصلةُ: التي تَطْلُبُ مَن يَفْعَلُ ذلك بها، ويُقَالُ لها موصولةٌ.

(٢١٢٥) قوله: «**أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ**» رأى رجلًا من الصحابةِ، وسمِع أبا الطُّفيلِ، فهو تابعيٌّ، ومنصورٌ وإبراهيمُ وعلقمةُ تابعيُّون، بعضُهم عن بعضٍ. [٢٦٢/أ]

قوله: «**وَالْمُتَنَمِّصَاتِ**» النامصةُ بالصادِ المهملَةِ: التي تُزِيلَ الشَّعرَ من الوجهِ.

قوله: «**أَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ أُجَامِعْهَا**» يعني: لم أُصَاحِبْهَا، بل كنتُ أُطَلِّقُهَا وأُفَارِقُها، قال القاضي: «ويَحْتَمِلُ أن معناه لم أطَأْهَا».

قال الشيخُ محيي الدينِ: «وهذا ضعيفٌ، والصحيحُ ما سبَق»[(٣)].

---

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ٦٥١).

(٢) «مشارق الأنوار» (١/ ٣٧٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٠٧).

قوله: «**حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ**» قال الدارقطنيُّ: «لم يُسْنِدْهُ عن الأعمشِ غيرُ[1] جريرٍ، وخالَفَهُ أبو معاويةَ وأبو عبيدةَ بنُ معنٍ وغيرُهما عن الأعمشِ، قالوا: عن إبراهيمَ عن عبدِ اللهِ مرسَلًا، وهو صحيحٌ من حديثِ: منصورٍ عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن عبدِ اللهِ»[2].

(٢١٢٧) قوله: «**قُصَّةً**» القُصَّةُ: شعرُ مقدمِ الرأسِ المقبلُ على الجبهةِ، وقيل: شعرُ الناصيةِ.

(٢١٢٨) قوله: «**كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ**» يعني: يُكَبِّرْنَ رُءوسَهُنَّ بلفِّ عمامةٍ أو عصابةٍ أو نحوِها.

(٢١٢٩) قوله: «**حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدَةُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ**» قال الدارقطنيُّ: «هذا لا يَصِحُّ، والصوابُ عن عَبدةَ ووكيعٍ وغيرِه عن[3] فاطمةَ عن أسماءَ»[4].

يعني: أن هشامًا يَرْوِيه عن فاطمةَ.

وقال (س): «إنه خطأٌ، والصوابُ حديثُ أسماءَ»، وفي «أطرافِ المِزِّيِّ»: «أخرَجه يعني (م) أيضًا بهذا الإسنادِ عن هشامِ بنِ[5] عُروةَ عن فاطمةَ بنتِ المُنذرِ عن أسماءَ، وهو المشهورُ، وحديثُ عائشةَ غريبٌ»[6] انتهى.



(١) في «م»: «عن». والمثبت من «الإلزامات» (ص٣٦٨).

(٢) «الإلزامات» (ص٣٦٨).

(٣) قوله: عن. ليس في «م». ومثبت من «الإلزامات» (ص٥٤٢).

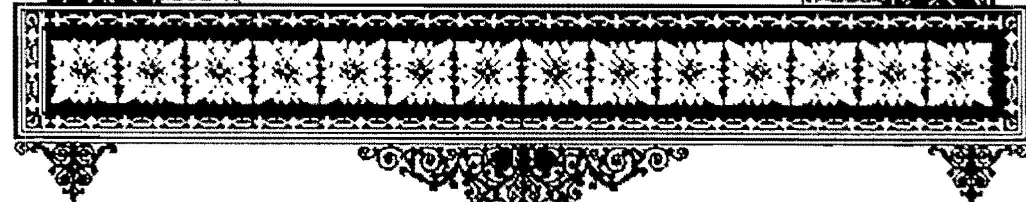
(٤) «الإلزامات» (ص٥٤٢).

(٥) في «م»: عن. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٦) «تحفة الأشراف» (١٢/ ١٨٠).



كِتَابُ الأَدَبِ



(٢١٣٧) قوله: «**إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعٌ فَلاَ تَزِيدُنَّ عَلَيَّ**» قال المحبُّ الطبريُّ في «أحكامِه» في ذِكرِ ما يُكْرَهُ من الأسماءِ: «إنه من قولِ سمُرةَ، فيُريدُ إنما رَويتُ وسمَّيتُ أربعةَ أسماءٍ فقط»[١] انتهى.

وفي «شرح مسلم للنووي» ما معناه: أنها من قولِ الراوي، واللهُ أعلَمُ[٢].

(٢١٣٨) قوله: «**أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْهَى أَنْ يُسَمَّى بِمُقْبِلٍ**[٣]» في معظمِ نسخِ بلادِنا: (**بِيَعْلَى**)، وفي بعضِها: (**بِمُقْبِلٍ**) بدلَ (**يَعْلَى**)، وفي «جمعِ الحُميدِيِّ»: (**بِيَعْلَى**)[٤]، وذكَر القاضي أنَّ في أكثرِ النسخِ: (**بِمُقْبِلٍ**)، وفي بعضِها: (**بِيَعْلَى**)، قال: «والأشبهُ أنه تصحيفٌ»، قال: «والمعروفُ (**بِمُقْبِلٍ**)»[٥].

قال النَّوويُّ[٦]: «وهذا الذي أنكَره القاضي ليس بمُنكَرٍ، بل هو المشهورُ، وهو الصحيحُ في الروايةِ والمعنى، ورَوَى (د) هذا الحديثَ في «سُنَنِه»: عن أبي سفيانَ عن جابرٍ، قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللهُ أَنْهَى أُمَّتِي أَنْ يُسَمُّوا نَافِعًا وَأَفْلَحَ وَبَرَكَةَ**»[٧].

---

(١) «غاية الإحكام في أحاديث الأحكام» (٥/ ٤٠٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١١٨).

(٣) في «صحيح مسلم» (٦/ ١٧٢): «بيعلى».

(٤) «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٣٩٠).

(٥) «مشارق الأنوار» (٢/ ٣٠٦).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١١٨).

(٧) «سنن أبي داود» (٤٩٦٠).

(٢٣١٩) قولـه: «**أَنَّ ابْنَـةً لِعُمَـرَ كَانَ يُقَـالُ لَهَـا عَاصِيَـةُ**» قـال الدِّمْيَاطِيُّ: «لـم يَكُـنْ لِعُمَـرَ ابنـةٌ اسـمُها عاصيـةُ، وإنمـا هـي زوجتُـه[١] عاصيـةُ بنـتُ ثابـتٍ أختُ عاصـمِ بـنِ ثابـتٍ حَمِـيِّ الدَّبْـرِ[٢]، تزوَّجهـا عمـرُ بـنُ الخطَّـابِ سـنةَ ٧ مـن الهجـرةِ، وولَـدتْ لـه عاصـمَ بـنَ عمـرَ قبـلَ وفـاةِ النبـيِّ ﷺ بسنتَيْنِ، ومـات عاصـمٌ قبـلَ أخيـهِ عبـدِ اللهِ سـنةَ ٧٥.

وقـد رَوَاه أبـو نُعيـمٍ عـن الطلحـيِّ عـن عبيـدِ اللهِ بـنِ غنَّـامٍ عـن أبـي بكـرِ بـنِ أبـي شـيبةَ بسـندِه عـن ابـنِ عمـرَ: «**أَنَّ أُمَّ عَاصِـمٍ كَانَـتْ يُقَـالُ لَهَـا عَاصِيَةُ، فَسَـمَّاهَا رَسُـولُ اللهِ ﷺ جَمِيلَـةَ**»، فتعيَّـن الوهـمُ مـن مسـلمٍ لا مِـن فـوقُ.

وقـد رَوَاه ابـنُ الحـدَّادِ عـن إبراهيـمَ الكجِّـيِّ عـن حجَّـاجِ بـنِ منهـالٍ عـن حمَّـادٍ [٢٦٣/ أ] بـنِ سـلمةَ بسـنَدِه، قـال: «**كَانَـتْ أُمُّ عَاصِـمٍ تُسَـمَّى عَاصِيَـةُ، فَسَـمَّاهَا النبـيُّ ﷺ جَمِيلَـةَ**»» انتهـى.

وقـد سـبَقَه إلـى التوهيـمِ ابـنُ الأثيـرِ[٣]، وكـذا الذهبـيُّ أيضًـا ذكَـر أنـه وهـمٌ، ولكـنَّ الذهبـيَّ لـم يَنْسُـبِ الوهـمَ إلـى مسـلمٍ، ومـا أَسْـتَحْضِرُ لفـظَ ابـنِ الأثيـرِ الآنَ، قالـه شـيخُنا متـع اللهُ بحياتـه.

(٢١٤٢) قولـه: «**قَـالَ: حَدَّثَنَـا اللَّيْـثُ عَـنْ يَزِيـدَ بْـنِ أَبِـي حَبِيـبٍ[٤] عَـنْ مُحَمَّـدِ بْـنِ عَمْـرٍو...**» إلـى آخـرِه. رَوَاه المِصريُّـون يحيـى بـنُ بُكيـرٍ وعِيسـى بـنُ حمَّـادٍ زُغبـةُ عـن الليـثِ عـن يزيـدَ عـن محمـدِ بـنِ إسـحاقَ بـنِ يسـارَ عـن محمَّـدِ بـنِ عمـرِو بـنِ عطـاءٍ، وكذلـك رَوَاه أبـو داودَ عـن عيسـى.

---

(١) ما بين المعكوفين كُتِب فوقه في «م»: «كذا».

(٢) الدبر: جماعة النحل؛ وذلك أن المشركين لما قتلوه أرادوا أن يمثلوا به، فسلط الله عليهم الزنابير الكبار تأبر الدارع، فارتدعوا عنه حتى أخذه المسلمون فدفنوه. انظر «الصحاح» ٢/ ٦٥٢.

(٣) «أسد الغابة» (٧/ ٥٦).

(٤) ضبب عليه في «م».

وفي بعضِ نسخِ «أطرافِ أبي مسعودٍ الدمشقيِّ» أن مسلمًا رَوَى هذا الحديثَ عن الناقدِ عن هاشمٍ عن الليثِ عن ابنِ إسحاقَ عن محمدِ بنِ عمرٍو، كما رَوَاه المِصريُّون عن الليثِ، فلَعَلَّه سقَط في كتابِ مسلمٍ في بعضِ النُّسخِ ذكرُ ابنِ إسحاقَ[١].

إنني ما رأيتُه في حاشيةِ نسخةٍ من مسلمٍ، وأظنُّها من كلامِ الدِّمْيَاطِيِّ، وفي «أطرافِ المِزِّيِّ» عَزَوه لمسلمٍ وفيه إثباتُ ابنِ إسحاقَ[٢]، وكذا هو في (د) بمُقتَضَاه[٣]، واللهُ أعلَمُ، قاله شيخُنا متع الله بحياته.

(٢١٤٣) قوله: «**سَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍو**» أُرَاه أبا عمرٍو الشيبانيَّ صاحبَ «الغريبِ»، واسمُ أبي عمرٍو إسحاقُ بنُ مِرارٍ بالكسرِ والتخفيفِ.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «قال شيخُنا العراقيُّ فيما قرأتُه عليه: (مرارٍ) بكسرِ الميمِ عندَ عبدِ الغنيِّ بنِ سعيدٍ، وعندَ الدارقطنيِّ بالفتحِ[٤]، وبعضُهم شدَّد الرَّاءَ على وزنِ (عمارٍّ)، ثم ما قاله شيخُنا العراقيُّ في كلامِ النوويِّ من غيرِ عزوٍ[٥]».

وأبو عمرٍو هذا لُغَوِيٌّ نحويٌّ مشهورٌ، وليس بأبي عمرٍو الشيبانيِّ، [٢٦٣/ ب] ذلك تابعيٌّ، تُوُفِّيَ قبلَ ولادةِ أحمدَ بنِ حنبلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[٦].

قوله: «**وَعَنْ أَخْنَعَ، فَقَالَ: أَوْضَعُ**» معنى (أوضعُ) يعني أشدَّ ذُلًّا وصَغَارًا يومَ القيامةِ، والمرادُ صاحبُ الاسمِ، ويدلُّ له الروايةُ الثانيةُ: «**أغيَظُ رجلٍ**»، ويُقالُ: أخنَعُ أفجرُ وقيل: أقبحُ[٧].

---

(١) انظر: «غرر الفوائد» (ص٢٥٩).

(٢) «تحفة الأشراف» (١١/ ٣٢٤).

(٣) «سنن أبي داود» (ح:٤٩٥٣).

(٤) «المؤتلف والمختلف» (٤/ ٢١٢٧).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٢٢).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٢٢).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٢١).

(٢١٤٤) قولـه: «**يَهْنَـأُ بَعِيـرًا لَـهُ**» هنـأتُ البعيـرَ أهنَـأه إذا طليتُـه بالهِنـاءِ؛ وهـو القَطِـرانُ، بكسـرِ الهـاءِ وبالمـدِّ.

قوله: «**يَتَلَمَّظُهُ**» أي: يُحَرِّكُ لسانَه لِيَبْتَلِعَ ما في فِيهِ من آثارِ التمرِ.

قولـه: «**حِـبُّ الأَنْصَـارِ التَّمْـرَ**» (حـبُّ) ضُبِـطَ بكسـرِ الحـاءِ وضمِّهـا؛ فأمـا الكسـرُ: فمعنـاه: محبـوبُ الأنصـارِ، وعلـى هـذا فالموحَّـدَةُ مرفوعـةٌ، وأمـا مـن ضَـمَّ الحـاءَ: فهـو مصـدرٌ، وفي الموحَّـدَةِ علـى هـذا وجهـانِ: النصـبُ وهـو الأشـهرُ، والرفـعُ؛ فمـن نصـبَ فتقديـرُه: انظـروا حـبَّ الأنصـارِ التمـرَ، فتَنْصِـبُ التمـرَ أيضًـا، ومـن رفَـع قـال: هـو مبتـدأٌ حُـذِفَ خبـرُه؛ أي: حُـبُّ الأنصـارِ التمـرَ لازمٌ، أو نحـوُ هـذا.

قوله: «**عَنِ ابْنِ سِيرِينَ**» هو أنسٌ، كذا في (خ)[١].

قوله: «**فَقُبِضَ الصَّبِيُّ**» هو أبو عميرٍ، صاحبُ النُّغَيرِ.

قوله: «**وَارُوا الصَّبِيَّ**» أي: ادفِنُوا.

قولـه: «**فَقَـالَ أَعَرَّسْـتُمُ اللَّيْلَـةَ؟**» (أَعَرَّسْـتُم) كنايـةٌ عـن الجمـاعِ، يقـالُ: أعرسَ إذا دخَـل بامرأتِـه، قـال الأصمعـيُّ: «ولا يُقـالُ فيـه: (عـرَّس) بالتشـديدِ»، وقـال صاحـبُ «التحريـرِ»: «وفي لغـةٍ يقـالُ: (عـرَّس) يعنـي (أعـرس)»، قـال: «لكـن قـال أهـلُ [٢٦٤/ أ] اللغـةِ (أعـرس) أفصـحُ مـن (عـرَّس)»[٢].

قولـه: «**وَسَـمَّاهُ عَبْدَ اللهِ**» استجاب اللهُ دعـاءَ نبيِّـه لهمـا بالبركـةِ، وجـاءَت بهـذا الولـدِ عبـدَ اللهِ ابـنَ أبـي طلحـةَ، وجـاء مـن أولادِ عبـدِ اللهِ إسـحاقُ وإخوتُـه السـبعةُ، صالحـون علمـاءُ رضي الله عنهم.

---

(١) «صحيح البخاري» (ح:٥٤٧٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٢٤).

(٢١٤٦) قوله: «**وَأَنَا مُتِمٌّ**» أي: مُقاربةٌ الولادةَ.

قولـه: «**وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُـودٍ فِـي الإِسْـلَامِ**» يعنـي مِـن أولادِ المهاجريـنَ بالمدينـةِ، وإلا فالنُّعمـانُ ابـنُ بشـيرٍ الأنصـاريُّ وُلِـدَ قبلَـه بعـدَ الهجـرةِ، وكـذا الأولادُ الذيـن وُلِـدُوا للمُهاجِريـنَ بالحبشـةِ.

(٢١٤٩) قولـه: «**ابْـنِ أَبِـي أُسَـيْدٍ**» الصـوابُ في همـزةِ (أُسـيدٍ) الضـمُّ، واسـمُه مالـكُ بـنُ ربيعـةَ.

قوله: «**فَلَهِيَ النَّبِيُّ** ﷺ» رُوِيَتْ هذه اللفظةُ على وجهين:

أحدُهما: ما في الأصلِ (فَلَهِيَ) بكسرِ الهاءِ وبالياءِ، وهي لغةُ الأكثرينَ.

والثـاني: (فلَهـا) بفتـحِ الهـاءِ، وهـي لغـةُ طيِّـءٍ؛ ومعنـاه: اشْـتَغَلَ بشـيءٍ بيـنَ يديـه، وأمـا اللهـوُ (فلَهـا) بالفتـحِ لا غيـرَ (يَلْهُـو)، والأشـهرُ في الرِّوايـةِ هنـا كسـرُ الهـاءِ، وقـد اتَّفَـقَ أهـلُ الغريـبِ والشُّـرَّاحُ أن معنـاه: اشْـتَغَلَ[١].

قوله: «**أَقْلَبْنَاهُ**» لغةٌ قليلةٌ، والمشهورُ (قَلَبْنَاهُ).

قولـه: «**لَكِـنِ اسْـمُهُ**[٢] **الْمُنْـذِرُ، فَسَـمَّاهُ يَوْمَئِـذٍ الْمُنْـذِرَ**» سـببُ تسـميةِ الشـارعِ ﷺ هـذا المولـودَ المنـذرَ؛ لأنَّ ابـنَ عـمِّ أبيـه المنـذرَ بـنَ عمـرٍو [٢٤٦/ ب] كان قـد استُشـهِد في[٣] بئـرِ معونـةَ، وكان أميرَهـم، فتفـاءَلَ النبـيُّ ﷺ بكونـه خَلَفًـا منـه، قالـه النـوويُّ[٤].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٢٧).

(٢) في «م»: سميه. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٣) قوله: في. ليس في «م»، وضبب مكانه، وكتب في الحاشية: لعله سقط: في.

(٤) «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ١٢٨).

(٢١٥١) قولـه: «**يَـا بُنَـيَّ**» يَجُـوزُ في اليـاءِ المشـدَّدةِ مـن (بنـيَّ) فتحُهـا وكسـرُها، وقُـرِئَ بهمـا في السـبعِ.

(٢١٥٣) قوله: «**فَهَا وَإِلَّا فَلَأَجْعَلَنَّكَ**[١] **عِظَةً**» أي: فهاتِ البقيَّةَ.

قوله: «**الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ**» أي: التجارةُ والمُعامَلَةُ في الأسواقِ.

(٢١٥٤) قولـه: «**يَـا أَبَـا الطُّفَيْـلِ**» لأبـي الطفيـلِ كُنْيَتَـانِ: أبـو الطفيـلِ، كنَّـاه بهـا عمـرُ، وأبـو المنـذرِ كنَّـاه بهـا رسـولُ اللهِ ﷺ.

(٢١٥٦) قولـه: «**أَنَّ رَجُـلًا اطَّلَـعَ**» المُطَّلِـعُ الحكـمُ بـنُ أبـي العـاصِ، قـال ابـنُ بَشْـكُوالَ في «مُبهماتِـه»: «سـمعتُ شـيخَنا أبـا الحسـنِ بـنَ مُغيـثٍ يَقُـولُ ذلـك، ولـم يـأتِ عليـه بشـاهدٍ»[٢].

والحديـثُ في «المبهمـات» عـن أنـسٍ، وهو الحديثُ التاسـعُ والتسـعون بعـدَ المائةِ، فاستَفِدْه.

قـال شـيخُنا متع الله بحياتـه: «قـال ابـنُ شيخِنا العراقـيِّ: هـو في «تاريخ دمشـقَ» لابـنِ عسـاكرَ[٣]».

قوله: «**فِي جُحْرٍ**» أي: خَرقٍ.

قولـه: «**مِـدْرًى يَحُـكُّ بِهَـا رأْسَـه**» المـدرى بميـمٍ مكسـورةٍ، وإسـكانِ الـدَّالِ المهملـةِ وبالقصـرِ: حديـدةٌ يُسَـوَّى بهـا شـعرُ الـرأسِ، وقيـل: هـي سِـنُّ المُشـطِ، وقيـل غيـرُ ذلـك.

---

(١) في «م»: وإلا جعلتك. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٨٨).

(٣) «تاريخ دمشق» (٥/ ٥٧).

(٢١٥٧) قوله: «**فَقَامَ إِلَيهِ بِمِشْقَصٍ**» المِشقَصُ: نصلٌ عريضٌ للسهمِ.

قوله: «**يَخْتِلُهُ**» أي: يَسْتَغْفِلُه. [٢٦٥/ أ]

(٢١٦١) قوله: «**بِالْأَفْنِيَةِ**» جمعُ فناءٍ بالكسرِ وبالمدِّ؛ وهو حريمُ الدَّارِ وما كان حولَ جوانِبِها.

قوله: «**الصُّعُدَاتِ**» الطرقاتُ.

قوله: «**إِمَّا لَا**» بكسرِ الهمزةِ، وبالإمالةِ؛ معناه: إن لم تَتْرُكُوها فأدُّوا حقَّها.

(٢١٦٢) قوله: «**وَتَشْمِيتُ العَاطِسِ**» (تشميتُ) بالإعجامِ والإهمالِ.

(٢١٦٣) قوله: «**إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ**» قال الخَطَّابِيُّ: «عامَّةُ المُحَدِّثين يَروُونَ هذا الحديثَ: (وعليكم) بالواوِ، وكان ابنُ عُيَيْنَةَ يَروِيهِ بغيرِ واوٍ»، قال: «وهذا هو الصوابُ؛ لأنه إذا حَذَفَ الواوَ صار كلامُهم بعينِه مَردُودًا عليهم خاصَّةً، فإذا ثَبَتَتِ الواوُ اقتَضَى المشاركةَ معَهم فيما قالُوه»[١] انتهى.

والصوابُ: إثباتُها، وحذفُها ثابتٌ، وإثباتُها أكبرُ، ولا مفسدةَ؛ لأنَّ الموتَ علينا وعليهم.

(٢١٦٥) قوله: «**وَالذَّامُ**» هو بذالٍ معجمةٍ، وتخفيفِ الميمِ، الذمُّ يقالُ بالهمزِ، والأشهرُ تركُه.

قال النوويُّ[٢]: «رُوِيَ بالدَّالِ المهملَةِ، وممَّن ذكَره ابنُ الأثيرِ»[٣].

---

(١) «معالم السنن» (٤/ ١٥٤).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٤٥).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ١٥١).

(٢١٦٩) قولـه: «**وَأَنْ تَسْتَمِعَ سِوَادِي**» السِّـوادُ بكسرِ السينِ المهملةِ، وبالدَّالِ، قال العلماءُ: المرادُ به السِّرارُ، وهو السِّرُّ[١].

قولـه: «**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ إِدْرِيسَ عَنِ الحَسَنِ**» قال الدارقطنيُّ: «تابعَ عبدُ الواحدِ بنُ زيادٍ وعبدُ اللهِ[٢] بنُ إدريسَ زائدةَ وحفصُ بنُ غيَّاثٍ وجريرٌ كلُّهم عن الحسنِ بنِ عبيدِ اللهِ بإسنادٍ، مُتَّصلًا، وخالَفَهُم الثَّوريُّ؛ رَوَاه عن الحسنِ بنِ عبيدِ اللهِ عن إبراهيمَ بنِ سويدٍ عن عبيدِ اللهِ مُرسلًا، والحكمُ -فوجَب- أن يَكُونَ القولُ [٢٥٦/ ب] قولَ مَن أزاد[٣]؛ لأنهم خمسةٌ ثقاتٌ»[٤].

(٢١٧٠) قولـه: «**تَفْرَعُ النِّسَاءَ**» (تَفْرَعُ) بفتحِ المثنَّاةِ فوقُ، ثم فاءٍ ساكنةٍ، ثم راءٍ مفتوحةٍ، ثم عينٍ مهملةٍ؛ أي: تَطُولُهُنَّ فتكُونُ أطولَ منهنَّ، والفارعُ المرتفعُ العالي.

قولـه: «**فِي يَدِهِ عَرْقٌ**» العِرقُ: العظمُ بما عليه من بقيَّةِ اللَّحمِ، بفتحِ العينِ المهملةِ، وسكونِ الراءِ، ثم قافٍ، وقيل: القطعةُ من اللحمِ.

قولـه: «**قَالَ هِشَامٌ: يعني البَرَازَ**» في الروايةِ (**البَرازَ**) بفتحِ الباءِ: الموضعُ الواسعُ، وبكسرِ الباءِ: الغائطُ، قال النَّوويُّ: «وهذا أشبهُ أن يَكُونَ هنا»[٥].

قوله: «**وَهُوَ صَعِيدٌ أَفْيَحُ**» الأفيحُ المكانُ الواسعُ، وهو بالياءِ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٥٠).

(٢) في «م» عبد الله. بلا واو. والمثبت من «الإلزامات» (ص٣٧٤-٣٧٥).

(٣) في «م»: أزاد. والفعل (زاد) يتعدَّى بنفسه بلا همزة، فهو لازم ومتعدٍّ. والمثبت من «الإلزامات».

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (ص٣٧٤-٣٧٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٥١).

(٢١٧١) قولـه: «**لا يَبيتَـنَّ رَجُـلٌ عِنْـدَ امْـرَأَةٍ ثَيِّـبٍ**» إنمـا خـصَّ الثيِّبَ بالذكـرِ لكونِهـا يُدخَـلُ عليهـا غالبًـا، وأمـا البِكـرُ فمصونـةٌ في العـادةِ مجانبـةٌ الرِّجـالَ.

(٢١٧٢) قولــه: «**أَفَرَأَيْـتَ الحَمْـوَ، قَـالَ: الحَمْـوُ المَـوْتُ**» معنـاه: أن الخـوفَ منـه أكثـرُ مـن غيـرِه.

(٢١٧٣) قوله: «**مُغْيِبَةٍ**» المغيبةُ: التي غاب عنها زوجُها.

قولـه: «**إِلَّا وَمَعَـهُ رَجُـلٌ أَوِ اثْنَـانِ**» ظاهـرُ هـذا الحديـثِ جـوازُ خَلـوةِ الرجُلَيـن أو الثلاثـةِ بالأجنبيَّـةِ، والمشـهورُ عنـدَ الشـافعيَّةِ تَحْرِيمُـه، وتأوَّلَـهُ النَّـوويُّ[١] علـى جماعـةٍ يَبْعُـدُ وقـوعُ المواطـأةِ منهـم علـى الفاحشـةِ لصلاحِهـم ومُروءَتِهـم أو غيـرِ ذلـك، وقـد أشـار القاضـي[٢] إلـى نحـوِ ذلـك. [٢٦٦/أ]

(٢١٧٧) قوله: «**حَدَّثَنَا عُبَيدُ اللهِ**» صوابُه: عبدُ اللهِ.

(٢١٧٥) قولـه: «**عَلَـى رِسْـلِكُمَا**» بكسـرِ الـرَّاءِ وفتحِهـا؛ أي: علـى هيئتِكُمـا في المشـيِ، فمـا هنـا شـيءٌ تَكْرَهَانِـه.

(٢١٨٠) قولـه: «**بَـابُ الزَّجْـرِ عَـنْ دُخُـولِ المُخَنَّثِيـنَ عَلَـى النِّسَـاءِ**» المخنَّـثُ بكسـرِ النـونِ وفتحِهـا: الـذي يُشَـبَّهُ بالنسـاءِ في أخلاقِـه وكلامِـه وحركاتِـه، وتـارةً يَكُـونُ هـذا مـن خَلْقِـه مـن الأصـلِ، وتـارةً بتكلُّـفٍ.

قولـه: «**أَنَّ مُخَنَّثًـا كَانَ عِنْدَهَـا**» اسـمُه (هِيـتٌ) بكسـرِ الهـاءِ، وسـكونِ

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٥٥).

(٢) «إكمال المعلم» (٧/ ٦١).

المثنَّـاةِ تحـتُ، ثـم مثنَّـاةٍ فـوقُ، وقيـل: صوابُـه (هِنـبٌ) بالنـونِ والبـاءِ الموحَّـدةِ، قالـه ابـنُ دُرستويهِ، وقـال: «ما سـواه تصحيفٌ»، قـال: «والهِنبُ الأحمـقُ»، وقيـل: ماتـعٌ بالمثنَّـاةِ فـوقُ مولـى فاختـةَ المخزوميَّـةِ[1].

قولـه: «فَإِنِّـي أَدُلُّـكَ عَلَـى بِنْـتِ غَيْـلَانَ» اسـمُ بنـتِ غيـلانَ باديـةُ، وقيـل: بادنـةُ[2].

(٢١٨٢) قولـه: «وَأَخْـرُزُ غَرْبَـهُ» الغَـرْبُ بفتـحِ الغيـنِ المعجمـةِ، وسـكونِ الـراءِ؛ الدَّلـوُ العظيمـةُ.



(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٦٣).

(٢) قال ابن عبد البر في: «التمهيد» (٢٢/ ٢٧٧): يقال بادية ابنة غيلان بالياء، وبادنة بالنون والصواب عندهم بالياء بادية.

كِتَابُ الطِّبِّ



(٢١٨٥) قوله: «**بِاسْمِ اللهِ يُبْرِيكَ**» بَرَأتَ من المرضِ، وبَرئتَ بهمزٍ، قاله ابنُ دريدٍ(١).

(٢١٨٨) قوله: «**وَأَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ**» كذا في جميعِ النُّسَخِ، وهو الصوابُ، وهو أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ خراشٍ أبو جعفرٍ البغداديُّ، نُسِبَ إلى جدِّه.

وقال القاضي: «هكذا في الأصولِ بالخاءِ المعجمةِ»، قال: «قيل: إنه وَهْمٌ، وصوابُه أحمدُ بن جَوَّاسٍ، بفتحِ الجيمِ، وبواوٍ مشدَّدةٍ وسينٍ مهملةٍ»(٢) انتهى.

وهذا غلطٌ، قاله الشيخُ محيي الدينِ. [٢٦٦/ ب]

قال: «ولا خلافَ أن المذكورَ في (م) بالخاءِ المعجمةِ والرَّاءِ والشينِ المعجمةِ، وهو الرَّاوي عن مسلمِ بنِ إبراهيمَ في هذا الموضعِ، وأما ابنُ جوَّاسٍ لا يَرْوِي عن مسلمِ بنِ إبراهيمَ»(٣).

قوله: «**الْعَيْنُ حَقٌّ، وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابَقَ الْقَدَرَ سَبَقَتْهُ العَيْنُ، وَإِذَا اسْتُغْسِلْتُمْ فَاغْسِلُوا**» وردَ الشرعُ بالوضوءِ، لهذا الأمرِ في حديثِ سهلِ بنِ حُنيفٍ لما أُصِيبَ بالعينِ عندَ اغتِسالِه، فأمرَ النبيُّ عليه السلام عائِنَهُ أن يَتَوَضَّأَ، رَوَاه مالكٌ في «الموطَّأِ»(٤).

وصفةُ وضوءِ العائنِ عندَ العلماءِ أن يُؤتَى بقدحِ ماءٍ، ولا يوضَعُ القدحُ في الأرضِ، فيأخُذُ منه غَرفةً فيتَمَضْمَضُ بها، ثم يَمُجُّها في القدحِ، ثم يَأخُذُ منه ما يَغْسِلُ به وجهَهُ، ثم يأخذُ بشمالِه ما يَغسلُ به

---

(١) «جمهرة اللغة» (٢/ ١٠٢٠).

(٢) «إكمال المعلم» (٧/ ٨٥).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ١٧٣).

(٤) «الموطأ» (٢٧٠٧).

كفَّه اليُمنى، ثم بِيمينِه ما يَغْسِلُ به كفَّه اليُسْرَى، ثم بِشِمَالِه ما يَغْسِلُ به مِرفَقَهُ الأيمنَ، ثم بيمينِه ما يَغْسِلُ به مِرفَقَهُ الأيسرَ، ولا يَغْسِلُ ما بينَ المِرفَقين والكفَّين ثم يَغْسِلُ قَدميهِ اليُمنى ثم اليُسرى على الصفةِ المتقدِّمةِ، وكلُّ ذلك في القدحِ، ثم داخلةَ إزارِه، وهو الطرفُ المُتَدَلِّي الذي على حِقْوِه الأيمنِ.

وقد ظنَّ بعضُهم أنَّ داخلةَ الإزارِ كنايةٌ عن الفرجِ، وجمهورُ العلماءِ على ما قدَّمناه.

فإذا اسْتَعْمَلَ هذا صبَّه مِن خلفِه على رأسِه، وهذا المعنى لا يُمْكِنُ تَعليلُه ومعرفةُ وجهِه، وليس في قوَّةِ العقلِ الاطِّلاعُ على أسرارِ جميعِ المعلوماتِ، ولا يُدْفَعُ هذا بأن لا يُعْقَلَ معناه.

وقد اختَلفَ العلماءُ في العائنِ: هل يُجْبَرُ على الوضوءِ للمَعينِ أم لا؟ واحتجَّ من أوجَبه بروايةِ مسلمٍ: «**فَاغْسِلُوا**» وبروايةِ «الموطَّأ» الأمرُ بالوضوءِ، والأمرُ للوجوبِ. [٢٦٧/أ]

قال المَازِرِيُّ: «والصحيحُ عندي الوجوبُ، ويَبْعُدُ الخلافُ إذا خُشِيَ على المُعينِ الهلاكُ، وكان وضوءُ العائنِ ممَّا جرتِ العادةُ بالبُرءِ به، أو كان الشرعُ أخبَر به خبرًا عامًّا، ولم يَكُنْ زوالُ الهلاكِ إلا بُوضوءِ العائنِ، فإنه يَصِيرُ من بابِ من تعيَّنَ عليه إحياءُ نفسٍ مشرفةٍ على الهلاكِ، وقد تقرَّر أنه يُجْبَرُ على بذلِ الطعامِ للمُضْطَرِّ، فهذا أَولى، وبهذا النقدِ يَرْتَفِعُ الخِلافُ فيه»[1] هذا آخرُ كلامِ المَازِرِيِّ، وفي كلامِ القاضي ما يُحْتَاجُ إليه هنا، فراجِعه، فإنه مُهِمٌّ.

---

(١) «المعلم بفوائد مسلم» (٣/ ١٥٨).

(٢١٨٩) قولـه: «**فَجَاءَنِي رَجُلَانِ**» الرجلان هما جبريلُ وميكائيلُ، كذا في «سيرةِ» الدِّمْيَاطِيِّ.

قوله: «**فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ**» المُشاطةُ الشعرُ الذي يَسْقُطُ من الرأسِ واللِّحيةِ عندَ تسريحِه بالمُشطِ.

قوله: «**وَجُفِّ طَلْعَةِ ذَكَرٍ**» الجُبُّ والجُفُّ بمعنًى، وهو وعاءُ طلعِ النخلِ، وهو الغِشاءُ الذي يَكُونُ عليه.

قوله: «**فِي بِئْرِ ذِي أَرْوَانَ**» بئرٌ في المدينةِ في بُستانِ بَنِي زُرَيقٍ.

(٢١٩٠) قوله: «**أَنَّ امْرَأَةً يَهُودِيَّةً**» اسمُها زينبُ بنتُ الحارثِ، أختُ مرحبٍ اليهوديِّ، كذا جاءت مسمَّاةً في «مغازي موسى بنِ عُقبةَ»، وفي «الدلائلِ» للبيهقيِّ[(١)].

قوله: «**قَالُوا: أَلَا نَقْتُلُهَا؟ قَالَ: لَا**» كذا وقَع هنا، ومثلُه عن أبي هريرةَ وجابرٍ، وعن جابرٍ من روايةِ أبي سلمةَ: أنه ﷺ قتلها، وفي روايةِ ابنِ عبَّاسٍ: أنه عليه السلام دفعَها إلى أولياءِ بشرِ بنِ البراءِ بنِ معرورٍ، وكان أَكَلَ منها فمات بها، فقتَلُوها.

وقال [٢٦٧/ب] ابنُ سحنونٍ: «أجمعَ أهلُ الحديثِ أن رسولَ اللهِ ﷺ قتَلَها».

قال القاضي: «وجهُ الجمعِ بينَ الرواياتِ والأقاويلِ أنه لم يَقْتُلْهَا أَوَّلًا حين اطَّلَع على سُمِّها، وقيل له: نَقْتُلُها؟ فقال: لا، فلمَّا مات بشرُ بنُ البراءِ مِن ذلك سلَّمها لأوليائِه فقتَلُوها قِصاصًا؛ فيَصِحُّ قولُهم: لم يَقْتُلْهَا؛ أي: في الحالِ، ويَصِحُّ قولُهم: قتَلَها؛ أي: بعدَ ذلك، واللهُ أعلَمُ»[(٢)].

---

(١) «دلائل النبوة» (٤/ ٢٦٣).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ١٧٩).

قولـه: «**فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ اللهِ**» اللهـواتُ: جمـعُ لهـاةٍ، وهـي اللَّحمـةُ الحمـراءُ المعلَّقـةُ في أسـفلِ الحنـكِ.

قال الأصمعيُّ: «وقيل: اللحماتُ اللَّواتي في سقفِ أقصى الفمِ»[1].

(٢١٩١) قوله: «**لَا يُغَادِرُ**» أي: لا يُبْقِي.

(٢١٩٣) قولـه: «**بَابُ الرُّقْيَةِ مِنْ كُلِّ ذِي حُمَةٍ**» الحُمَـةُ بتخفيـفِ الميـمِ؛ أي: لدغـةِ ذي حُمَـةٍ، كالعقـربِ وشـبهِها، والحُمَـةُ فَوْعَـةُ السُّـمِّ، وقيـل: السـمُّ نفسُـه، والفَوْعَـةُ حِدَّتُـه وحرارتُـه[2].

(٢١٩٤) قولـه: ..[3] معنـى الحديـثِ أن الراقـيَ يَأْخُذُ ريـقَ نفسِـه علـى إصبَعِـه السـبَّابةِ، ثـم يَضَعُهـا علـى الـترابِ، فيَعْلَقُ بهـا شـيءٌ، فيَمْسَـحُ بـه علـى الموضـعِ الجريـحِ أو العليـلِ، ويَقُـولُ هـذا الـكلامَ.

المرادُ بأرضِنا هنا: جملةُ الأرضِ، وقيل: أرضُ المدينةِ خاصَّةً.

والريقةُ أقلُّ من الرِّيقِ.

(٢١٩٦) قوله: «**وَالنَّمْلَةِ**» (النملةُ): قروحٌ تَخْرُجُ في الجنبِ.

(٢١٩٧) قوله: «**مِنَ النَّظْرَةِ**» (النظرةُ): العينُ، وقيل غيرُها.

(٢١٩٨) قولـه: «**أَرَى أَجْسَـامَ بَنِـي أَخِـي ضَارِعَـةً**» الضارعـةُ: النحيفـةُ، والمـرادُ ببني أخيـه أولادُ جعفـرِ [٢٦٨/ أ] ابـنِ أبـي طالـبٍ، وأولادُ جعفـرٍ مـن أسـماءَ ثلاثـةٌ: عبـدُ اللهِ ومحمـدٌ وعـونٌ، والعقـبُ لعبـدِ اللهِ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ١٧٩).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ١٨٣).

(٣) بياض في «م» بمقدار نصف سطر.

(٢٢٠١) قولـه: «**فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: نَعَمْ**» قيل: إنـه أبو سعيدٍ الخُدريُّ، كـذا جـاء مبينًـا في غيرِ (م)، كـذا قالـه النـوويُّ[١]، وقـد ذكَـره الخطيـبُ في كتابِه، وتابعَـه ابنُ الصَّـلاحِ.

وفي كونِـه الخـدريِّ نظـرٌ؛ وذلـك لِمَـا جـاء في بعـضِ هـذا الحديـثِ هنـا مـن حديثِـه: «**فَقَامَ مَعَهَا رَجُلٌ مِنَّا مَا كُنَّا نَظُنُّهُ يُحْسِنُ رُقْيَةً**» وفيـه: «**فَقُلْنَا: أَكُنْتَ تُحْسِنُ رُقْيَةً؟...**» الحديـثَ، وفيـه: «**فَقُلْنَا: أَكُنْتَ تُحْسِنُ رُقْيَةً؟ قَالَ: مَا رَقَيْتُهُ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ**»، وفي روايـةٍ: «**مَا كُنَّا نَأْبُنُهُ بِرُقْيَةٍ**»، وهـذا ظاهرٌ في أنـه غيرُه، إلا أن يُقَـالَ إن ذلـك وقَـع مرَّتيـن، مـرَّةً لـه، ومرَّةً لغيرِه[٢].

قوله: «**قَطِيعًا**» المرادُ بالقطيعِ هنا ثلاثون شاةً، كما جاء مُبَيَّنًا.

قوله: «**إِنَّ سَيِّدَ الحَيِّ سَلِيمٌ لُدِغَ**» أي: لديغٌ.

قوله: «**مَا كُنَّا نَأْبُنُهُ**» الباءُ مكسورةٌ ومضمومةٌ.

قولـه: ..[٣]. قـال الدارقطنـيُّ: «رَوَاه عثمـانُ بـنُ الحكـمِ عـن يونُـسَ عـن الزُّهـريِّ عـن نافـعِ بـنِ جُبيرٍ أن النبـيَّ ﷺ قـال لعثمـانَ ... مُرسَـلًا»[٤].

(٢٢٠٣) قوله: «**يَلْبِسُهَا عَلَيَّ**» أي: يَخْلِطُها.

قولـه: «**يُقَالُ لَهُ خَنْزَبٌ**» (خَنْزَبٌ) بخـاءٍ معجمـةٍ، ثـم نـونٍ سـاكنةٍ، ثـم زايٍ مكسـورةٍ ومفتوحـةٍ، ويُقَـالُ أيضًـا بفتـحِ الخـاءِ والـزايِ، ويُقَـالُ أيضًـا بضـمِّ الخـاءِ وفتـحِ الـزايِ، حكَـى مـا قيَّـد القاضـي، وحكَـى هـذا ابنُ الأثيرِ في «نهايتِه»[٥]. [٢٦٨/ ب]

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ١٨٧).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (٢/ ٢٨٩-٢٩٠).

(٣) بياض في «م» بمقدار نصف سطر.

(٤) «الإلزامات» (ص٢٦١).

(٥) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٨٣). وانظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ١٩٠)

(٢٢٠٤) قولـه: «**لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ**» الـدواءُ بفتـح الـدَّالِ والمـدِّ، وحكَـى الجَوهَـريُّ كسـرَ الـدَّالِ، وكـذا ابـنُ قُرْقُـولَ في «مطالعـه».

قال القاضي: «هي لغةُ الكِلابيين، وهي شاذَّةٌ»[1].

(٢٢٠٥) قوله: «**فَلَمَّا رَأَى تَبَرُّمَهُ**» أي: تَضَجُّرَهُ.

(٢٢٠٧) قولـه: «**أُبَيٌّ**» هـو بضـمِّ الهمـزةِ، وهـو أُبَيُّ بـنُ كعـبٍ المذكورُ، قيـل هـذا، وصحَّفـه بعضُهـم بأَبِي بفتـحِ الهمـزةِ وكسـرِ البـاءِ، وهـو غَلَـطٌ فاحـشٌ؛ لأن أبـا جابـرٍ اسْتَشْهَد يَـومَ أُحُـدٍ قبـلَ الأحـزابِ بأكثرَ من سنةٍ.

(٢٢٠٩) قولـه: «**مِـنْ فَيْـحِ جَهَنَّـمَ**» فيـحٌ وفَـورٌ بفتـحِ الفـاءِ فيهمـا: شِـدَّةُ الحَـرِّ.

قولـه: «**فَابْرُدُوهَـا**» هـو بهمـزةِ وصـلٍ، وضـمِّ الـرَّاءِ، هـذا الصحيـحُ الفصيـحُ المشـهورُ في الروايـاتِ وكُتُـبِ اللُّغـةِ.

وقـال القاضـي في «مشـارقِه»: «يُقـالُ بهمـزةِ قطـعٍ وكسـرِ الـرَّاءِ في لُغـةٍ، وقـد حكَاهـا الجَوْهَـرِيُّ وقـال: هـي لغـةٌ رديئـةٌ»[2].

(٢٢١٤) قولـه: «**أَعْلَقْـتُ عَلَيْـهِ**» قيـل: الصـوابُ: «**أَعْلَقْـتُ عَنْـهُ**»، كـذا صوبَّـه الخَطَّابِـيُّ وغيـرُه، وقـد حكَاهمـا بعضُهـم لُغَتَيْـنِ؛ ومعنـاه عالجـتُ رفـعَ لهاتِـه[3].

قوله: «**مِنَ العُذْرَةِ**» (العذرةُ): وجعُ الحلقِ.

قوله: «**تَدْغَرْنَ**» الدَّغْرُ: غمزُ الحلقِ بإصبَعٍ ونحوِها.

---

(١) «إكمال المعلم» (٧/ ١١١).

(٢) «الصحاح» (٢/ ٤٤٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٢٠٠).

قولـه: «**العَـلَاقِ**» بفتـحِ العيـنِ، كـذا قيَّـده النـوويُّ في «شـرحه»، وفي الروايةِ الأخـرى: (**الإِعْلَاقِ**)، وهـو الأشـهرُ عنـدَ أهـلِ اللغـةِ حتَّـى زعَـم بعضُهـم أنـه الصـوابُ، وأنَّ العِـلاقَ لا يَجُـوزُ، قالـوا: والإعـلاقُ معالجـةُ عُـذرةِ الصبيِّ؛ وهـي وجـعُ حلقِـه.

قال ابنُ الأثيرِ: «ويَجُوزُ [٢٦٩/ أ] أن يَكُونَ العِلاقُ هو الاسمُ منه»[١].

قولـه: «**عَلَامَهْ**» كـذا في جميـعِ النسـخِ بهـاءٍ، وهـي هـاءُ السـكتِ تُثْبِتُهـا في الـدَّرْجِ.

(٢٢١٥) قولـه: «**الحَبَّـةُ السَّـوْدَاءُ، الشُّـونِيزُ**» هـذا الصـوابُ المشـهورُ الـذي ذكَـره الجُمهـورُ، وذكَـر القاضـي عـن الحربـيِّ عـن الحسـنِ أنهـا الخـردلُ، قـال: «وقيـل: هـي الحبَّـةُ الخضـراءُ، وهـي البطـمُ»[٢].

(٢٢١٦) قولـه: «**بَـابُ التَّلْبِينَـةِ**» (التلبينـة) حسـاءٌ مـن دقيـقٍ أو نُخَالـةٍ، قالـوا: وربمـا جُعِـلَ فيهـا عسـلٌ.

قولـه: «**مُجِمَّـةٌ**» بفتـحِ الجيـمِ وكسـرِها مـعَ فتـحِ الميـمِ، فـإن ضممـتَ الميـمَ كسـرتَ الجيـمَ لا غيـرَ، قالـه في «المطالـع»[٣]؛ ومعنـاه: مُريحـةٌ.

(٢٢١٧) قولـه: «**إِنَّ أَخِـي عَـرِبَ بَطْنُـهُ**» قـال أبـو زيـدٍ: «يُقَـالُ: عَرِبَـتْ مَعِدَتُـهُ إذا تَغَيَّـرت عربًـا وذرِبَـتْ ذَرَبًـا، فهـي عَرِبَـةٌ وذَرِبَـةٌ، إذا فَسَـدَتْ»[٤]، بفتـحِ العيـنِ وكسـرِ الـرَّاءِ.



(١) «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٢٨٨).
(٢) «إكمال المعلم» (٧/ ١٢٠٢٠).
(٣) «مطالع الأنوار» (٢/ ١٤٢).
(٤) انظر: «غريب الحديث للخطابي» (١/ ٣٣٨).



كتاب الطاعون والطيرة والكهانة

(٢٢١٨) قوله: «**لا يُخْرِجُكُمْ إِلَّا فِرَارًا مِنْهُ**» وقَع في بعضِ النُّسخِ «**إِلَّا فِرَارٌ**» بالرفعِ، وفي بعضِها بالنصبِ، وكلاهما مشكِلٌ من حيثُ العربيةِ والمعنى.

قال القاضي: «هذه الروايةُ ضعيفةٌ عندَ أهلِ العربيةِ مفسدةٌ للمعنى؛ لأن ظاهرَها المنعُ من الخروجِ لكلِّ سببٍ إلا لفرارٍ، فلا مَنْعَ منه، وهذا ضِدُّ المرادِ، وقال جماعةٌ: أن لفظةَ (إلا) هنا غَلَطٌ من الرَّاوي، والصوابُ حذفُها كما هو المعروفُ في سائرِ الرِّواياتِ».

قال القاضي: «وخرَّج بعضُ مُحَقِّقي العربيةِ لروايةِ النصبِ وجهًا، فقال: هو منصوبٌ على الحالِ، قال: ولفظةُ (إلَّا) هنا للإيجابِ لا للاستثناءِ، وتقديرُه: لا تَخْرُجُوا إذا لم يَكُنْ خُروجُكُمْ إلَّا فرارًا منه، واللهُ أعلَمُ»، انتهى كلامُ الشيخِ محيي الدينِ[١]. [٢٦٩/ ب]

قوله: [...][٢]: في هذه الطريقِ واللَّتَين بعدَها ما يَقْتَضِي أنه من روايةِ سعدٍ عن النبيِّ ﷺ، قال القاضي وغيرُه: «وهذا وهمٌ، إنما هو من روايةِ سعدٍ عن أسامةَ عن النبيِّ عليه السلام»[٣].

(٢٢١٩) قوله: «**حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْغَ**» (سرغُ) ساكنُ الرَّاءِ، وعن ابنِ وضَّاحٍ بتحريكِها، وقال ابنُ وضَّاحٍ: من المدينةِ على ثلاثةَ عشرَ مرحلةً، قال ابنُ مكِّيٍّ: «الصوابُ سكونُ الراءِ»، قال الجَوهَريُّ عن مالكٍ: «قريةٌ بوادي تبوكٍ من طريقِ الشامِ، وهي آخِرُ عملِ الحجازِ الأوَّلِ»، من «المطالع»[٤].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٢٠٧-٢٠٨).

(٢) بياض في «م» بمقدار نصف سطر.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٢٠٨).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/ ٥٨٧).

قولـه: «أَهْلُ الأَجْنَادِ» وفي غيرِ هـذه الروايـةِ: «أُمَرَاءَ الأَجْنَادِ»، والمـرادُ بالأجنادِ هنا مُدُنُ الشامِ الخمسُ: فلسطينُ، والأردنُّ، ودمشقُ، وحمصُ وقِنَّسْرِينُ، واعلَمْ أن فلسطينَ اسمٌ لناحيةِ بيتِ المقدسِ، والأردنُّ اسمٌ لناحيةِ بيسانَ وطَبَرِيَّةَ وما يَتَعَلَّقُ بهما، ولا يضرُّ إطلاقُ اسمِ المدينةِ عليه.

قوله: «عُدْوَتَانِ» العُدوةُ بضمِّ العينِ وكسرِها: جانبُ الوادي.

قولـه: «أَكُنْتَ مُعَجِّزُهُ» بفتحِ العينِ، وتشديدِ الجيمِ؛ أي: يَنْسُبُهُ إلـى العَجْزِ.

قولـه: [...][1]: قال الدارَقطنيُّ: «اختَلف مالكٌ ويونسُ على الزُّهريِّ في حديثِ الطاعونِ، والحديثُ صحيحٌ على اختلافِهم في إسنادِه»[2].

(٢٢٢٠) قولـه: «وَلَا هَامَةَ» (هامةَ) بالتخفيفِ، وحكَى القاضي عن أبي زيدٍ الأنصاريِّ الإمامِ في اللغةِ بتشديدِها، وقاله غيرُه[3].

(٢٢٢١) قولـه: «وَلَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ» (يورِدُ) هو بكسرِ الرَّاءِ، وقولُه: (مُمرِضٌ) و(مصحٌّ) بضمِّ الميمِ فيهما، وكسرِ الرَّاءِ [٢٧٠/ أ] والصادِ، ومفعولُ (يورِدُ) محذوفٌ؛ أي: لا يُورِدُ إبلَه المِراضُ[4].

(٢٢٢٢) قولـه: «قَالَ أَبُو الزُّبَيرِ»، في روايةِ الطبريِّ: «أَبُو هُرَيْرَةَ»، والصوابُ ما في الأصلِ.

---

(١) بياض في «م» بمقدار نصف السطر.

(٢) «الإلزامات» (ص٤٤٨).

(٣) «إكمال المعلم» (٧/ ١٤٣).

(٤) كتب بحاشية «م»: الثامن والعشرون من التعليق على مسلم.

(٢٢٢٨) قولـه: «فَيَقُرَّهَـا» بفتـحِ اليـاءِ، وضـمِّ القـافِ، وتشـديدِ الـرَّاءِ؛ أي: يُرَدِّدُهـا، وفي «المطالـع» في هـذا اللفـظِ ضبطٌ آخرُ، وهـو: ضـمُّ اليـاءِ وكسـرِ القـافِ؛ ومعنـاه [فَيَصُبُّهَـا][1].

(٢٢٢٩) قوله: «وَلَكِنَّهُمْ يَقْرِفُونَ» أي: يَخْلِطُونَ فيه الكذبَ.

قولـه: «يُرَقُّـونَ فِيـهِ» قـال القاضـي: «ضبطنـاه -أي: (يرقـون)- عـن شـيوخِنا بضـمِّ اليـاءِ، وفتـحِ الـرَّاءِ[2]، وتشـديدِ القـافِ».

قال: «ورواه بعضُهم بفتحِ الياءِ وإسكانِ الرَّاءِ وفتحِ القافِ».

قـال: «وكـذا ذكَـره الخَطَّابِيُّ، قـال: ومعنـاه: يَزِيـدُون، يُقَـالُ: رَقِيَ فُـلانٌ إلـى الباطـلِ بكسـرِ القـافِ؛ أي: رفعَـه، وأصلُـه مـن الصعـودِ؛ أي: يَدْعُـون فيـه فـوقَ مـا سَـمِعُوا».

قـال القاضـي: «وقـد تصـحُّ الروايـةُ الأُولَـى علـى تضعيـفِ هـذا الفعـلِ وتَكْثِيـرِهِ»[3].

(٢٢٣٠) قولـه: «بَـابُ مَـنْ أَتَـى عَرَّافًـا» العـرَّافُ: الـذي يَتَعَاطَـى معرفـةَ مـكانِ المسـروقِ، ومـكانِ الضَّـالَّـةِ، ونحوِهمـا، وقيـل غيـرُ ذلـك.

قوله: «لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» معناه: لا ثوابَ له فيها.



---

(١) بياض في «م» بمقدار كلمة واحدة، استدركتُه من «مطالع الأنوار» (٥/ ٣٣٠).

(٢) في «م»: «الزاي». والمثبت من «مشارق الأنوار» (١/ ٢٩٩).

(٣) «إكمال المعلم» (٧/ ١٥٩).



كتاب قتل الحيات وغيرها



(٢٢٣٣) قولـه: «فَأَبْصَرَهُ أَبُو لُبَابَةَ» اسمُ أبي لُبابةَ: بَشِيرٌ، ويقالُ: رِفاعةُ بنُ عبدِ المُنذِرِ بنِ زُبيرِ الأنصاريُّ الأوسيُّ، بَقِيَ بعدَ عثمانَ.

قوله: «وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفْيَتَيْنِ» قال أبو عُبيدٍ: «الطُّفْيَةُ» خوصةُ المُقْلِ، [٢٧٠/ ب]، وجمعُها طُفًى».

قال: «وأُراه شَبَّه الخَطَّينِ اللَّذينِ على ظهرِه بخُوصَتَينِ من خوصِ المُقْلِ»[١].

وقال غيرُه: الأبترُ: القصيرُ الذَّنبِ من الحيَّاتِ.

قوله: «نَهَى عَنْ قَتْلِ الجِنَانِ» (الجِنانُ) بكسرِ الجيمِ، ونونٍ مفتوحةٍ؛ الحيَّاتُ، جمعُ جانٍّ؛ وهي الحيَّةُ الصغيرةُ، وقيل: الدقيقةُ، وقيل: الدقيقةُ البيضاءُ.

قوله: «هَدْمٍ» الهَدْمُ بفتحِ الدَّالِ: ما انهدَم، قاله صاحبُ «المطالعِ»[٢].

(٢٢٣٦) قوله: «بِأَنْصَافِ النَّهَارِ» (أنصافُ النهارِ) بفتحِ الهمزةِ؛ أي: مُنْتَصِفُهُ، وكأنه وقتٌ لآخِرِ النصفِ الأوَّلِ، وأوَّلِ النصفِ الثاني؛ فجمَعَهُ.

قوله: ..[٣]. قال المَازِرِيُّ والقاضي: «لا تُقْتَلُ حيَّاتُ مدينةِ الرسولِ عليه السلام إلا بإنذارٍ»، وأما حيَّاتُ غيرِ المدينةِ في جميعِ الأرضِ والبيوتِ والدُّورِ فيُنْدَبُ قتلُها من غيرِ إنذارٍ لعمومِ الأحاديثِ في الأمرِ بقتلِها.

وخصَّتِ المدينةُ بالإنذارِ للحديثِ الواردِ فيها، وسببُه ما صُرِّحَ به في الحديثِ أنه أسلَم طائفةٌ من الجنِّ بها، وذهبَتْ طائفةٌ من العُلماءِ إلى عمومِ الحديثِ في حيَّاتِ البيوتِ بكُلِّ بلدٍ حتى يُنْذَرُوا، وأما ما ليس في البيوتِ، فقيل من غيرِ إنذارٍ، قال مالكٌ: «يُقْتَلُ ما وُجِدَ في المساجدِ».

---

(١) «غريب الحديث» (١/ ٥٥).

(٢) «مطالع الأنوار» (٦/ ١١٦).

(٣) بياض في «م» بمقدار ما يقارب نصف السطر.

قال القاضي: «وقال بعضُ العلماءِ: الأمرُ بقتلِ الحيَّاتِ مطلقًا مخصوصٌ بالنهيِ عن حيَّاتِ البيوتِ إلا الأبترَ وذا الطُّفْيَتَيْنِ، فإنه يُقْتَلُ على كُلِّ حالٍ، سواءٌ كان في البيوتِ أو غيرِها، وإلا ما ظهَر منها بعدَ الإنذارِ».

قال: «ويَخْتَصُّ من النهيِّ [٢٧١/ أ] عن قتلِ حيَّاتِ البيوتِ، الأبترُ وذو الطُّفْيَتينِ، واللهُ أعلَمُ».

وأما صفةُ الإنذارِ فقال القاضي: «رَوَى ابنُ حبيبٍ عن النبيِّ ﷺ: **أَنْشُدُكُنَّ بِالْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُمْ سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ عليه السلام أَنْ لا**(١) **تُؤْذُونَا وَأَنْ تَظْهَرْنَ لَنَا**»(٢).

قال مالكٌ: «يَكْفِيهِ أن يَقُولَ: أَحْرُجُ عليكم باللهِ وباليومِ الآخِرِ لا تَبْدُوا لنا ولا تُؤْذُونا»، ولعلَّ مالكًا أخَذَ لفظَ التحريجِ ممَّا وقَع في (م): «**فَحَرِّجُوا عَلَيْهَا ثَلاثًا**»، واللهُ أعلَمُ(٣)، وسيأتي الكلامُ على التحريجِ.

قوله: «**حَرِّجُوا عَلَيْهَا**» تأوَّلَهُ مالكٌ أن يَقُولَ ثلاثَ مرَّاتٍ: «أُحرِّجُ عليكَ أن لا تَبدُو لنا، ولا تُؤْذِينَا»، وغيرُه يتأوَّلُ أن ذلك يَجُوزُ لكلِّ لفظٍ فيه تضييقٌ عليها، ومناشدةٌ لها بألفاظِ الحرجِ والعهودِ المُضيِّقةِ(٤).

(٢٢٣٧) قوله: «**الوِزْغانِ**» الوزغةُ في كلامِ العربِ: الارتعاشُ والاضطرابُ، ورُوِيَ أن الحكَمَ بنَ أبي العاصي كان يَحْكِي رسولَ اللهِ ﷺ في مِشيَتِهِ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ**

---

(١) قوله: لا. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم» (٧/ ١٦٧).

(٢) رواه أبو داود (٥٢٦٠)، والترمذي (١٤٨٥) وقال: حديث حسن غريب، والنسائي في «الكبرى» ١٠٧٣٨.

(٣) «إكمال المعلم» (٧/ ١٧٠-١٧١).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٢٣٠).

الوَزَغَةَ» فكان بعدَ ذلك يَرْعَشُ، وبه سُمِّيَ هذا الحيوانُ؛ لأنك إذا مَسِسْتَهُ ارتَعَش واضطَرَب شديدًا.

(٢٢٤٠) قوله: «**حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**» عندَ الرَّازي: «**حَدَّثَتْنِي أُخْتِي**»، ورَواه أبو داودَ السجستانيُّ عن محمدِ بنِ الصَّبَّاحِ حدَّثنا إسماعيلُ بنُ زكريا عن سُهيلٍ، قال: «**حَدَّثَنِي أَخِي أَوْ أُخْتِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**» على الشكِّ، ووقَعَ في نسخةِ ابنِ ماهانَ: «**حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**»، ورِوَايةُ الجُلوديِّ أصحُّ، ورِوَايةُ (أَبِي) خطأٌ، قاله القاضي، وقال: «أختُ سهيلٍ سودةُ، وأخواه هشامٌ وعبَّادٌ، والله أعلَمُ»(١). [٢٧١/ ب]

(٢٢٤١) قوله: «**بَابُ فِيمَنْ قَتَلَ نَمْلَةً**» قتلُ النملِ حرامٌ، وكذا إخراجُه، وفي (د) بإسنادٍ على شرطيهما عن ابنِ عبَّاسٍ: «**نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ؛ النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالْهُدْهُدِ، وَالصُّرَدِ**»(٢).

والحديثُ الذي في الأصلِ محمولٌ على أن شَرْعَ ذلك النبيِّ كان فيه جوازُ قتلِ النملِ، وجوازُ الإحراقِ بالنارِ، ولم يَعْتِبْ في الأصلِ القتلَ والإحراقَ(٣)، بل في الزيادةِ على نملةٍ واحدةٍ.

والنبيُّ هو عُزَيرٌ، قاله غيرُ واحدٍ، وفي كلامِ المُحِبِّ الطبريِّ عن الحكيمِ الترمذيِّ أنه موسى(٤).

---

(١) انظر: «إكمال المعلم» (٧/ ١٧٤).

(٢) «سنن أبي داود» (ح:٥٢٦٧).

(٣)(٣) في شرح النووي على مسلم (١٤/ ٢٣٩): ولم يعتب عليه في أصل القتل والإحراق.

(٤) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (١٢/ ٣٨٥).

قوله: «فَهَلَّا نَمْلَةً» أي: فهلَّا عاقبتَ نملةً واحدةً.

(٢٢٤٢) قوله: «تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ» (خشاشُ) مثلَّثُ الخاءِ؛ هوامُّ الأرضِ، ورُوِيَ بالحاءِ المهملةِ، والمعجمةِ أصوبُ، قاله النوويُّ[1].

(٢٢٤٤) قوله: «فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ» (لَهِثَ) بكسرِ الهاءِ وفتحِها، والمضارعُ بالفتحِ فقط، لَهْثًا بإسكانِها، والاسمُ اللَّهَثُ بفتحِها، واللُّهاثُ بضمِّ اللَّامِ؛ وهو الذي أخرَجَ لسانَه من شدَّةِ العطشِ والحرِّ.

(٢٢٤٥) قوله: «قد قَدْ أَدْلَعَ لِسَانَهُ» أدلَعَ لسانَهُ ودلَعَهُ لغتان؛ أي: أخرَجه من شدَّةِ العطشِ.

قوله: «مُوقِهَا» المُوقُ الخُفُّ، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ.

قوله: «إِذْ رَأَتْهُ بَغِيٌّ» أي: زانيةٌ.

(٢٢٤٦) قوله: «وَأَنَا الدَّهْرَ» بفتحِ الرَّاءِ، هذا الصوابُ الذي قاله الشافعيُّ [٢٧٢/ أ] وأبو عُبيدٍ وجماهيرُ المُتَقَدِّمينَ والمتأخِّرينَ.

وقال أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ داودَ الأصبهانيُّ الظاهريُّ: «إنما هو بالنصبِ على الظرفِ؛ أي: أنا مُدَّةُ الدَّهرِ»، وحكَى ابنُ عبدِ البَرِّ هذه الروايةَ عن بعضِ أهلِ العلمِ.

وقال النَّحَّاسُ: «يَجُوزُ النَّصْبُ؛ أي: فإنَّ اللهَ مُقيمٌ أبدًا لا يَزُولُ»، وقيل: منصوبٌ على الاختصاصِ، والظرفُ أصحُّ وأصوبُ[2].

(٢٢٤٨) قوله: «الحَبَلَةِ» بفتحِ الباءِ وإسكانِها.

(٢٢٥٠) قوله: «لَقِسَتْ» معناه: خَبُثَتْ، وإنَّما كَرِه الشارعُ لفظَ الخُبْثِ، ومعنى خَبُثَتْ: غَثَتْ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ٢٤٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٢-٣).

(٢٢٥٢) قولـه: «**فَاتَّخَـذَتْ رِجْلَيْـنِ مِـنْ خَشَـبٍ**» أمَّـا اتِّخـاذُ المـرأةِ القصيـرةِ الرِّجليـنِ مـن خَشَـبٍ، فحكُمـه في شـرعِنا أنهـا إن قصَـدتْ بـه مقصـودًا صحيحًـا؛ بـأن قَصَـدَتْ سَـتْرَ نَفْسِـها لئـلَّا تُعْـرَفَ فتُقْصَـدَ بـالأذى أو نحـوِ ذلـك، فـلا بـأسَ بـه، وإن قَصَـدَتْ بـه التعاظُـمَ والتشبُّه بالكامِلاتِ تَزْويـرًا علـى الرجـالِ وغيرِهـم، فهـو حـرامٌ.

(٢٢٥٣) قوله: «**فَلَا يَرُدُّهُ**» هـو برفـعِ الدَّالِ على الصحيـحِ المشـهورِ، وأكثـرُ مـا يَسْـتَعْمِلُهُ مَـن لا يُحَقِّـقُ العربيـةَ بفتحِهـا، وكـذا: «**إِنَّـا لَـمْ نَـرُدُّهُ عَلَيْـكِ**»، ونظائـرُه[١].

قوله: «**المَحْمِلِ**» بكسرِ الميمِ[٢]، والمرادُ به الحملُ ليس بثقيلٍ.

(٢٢٥٤) قولـه: «**أَخْبَرَنِـي مَخْرَمَـةُ عَـنْ أَبِيـهِ**» (مَخْرَمَـةُ عَـنْ أَبِيـهِ) فيـه الـكلامُ المعـروفُ، وهـو أنـه لـم يَسْـمَعْ منـه علـى الصحيـحِ.

قولـه: «**غَيْـرَ مُطَـرَّاةٍ**» أي: غيـرَ ملطَّـخٍ بطيـبٍ، بـل هـو بـاقٍ علـى أصلِـه، عـودٌ صـرفٌ، وأصلُـه مـن: طَـرَرْتُ الحائـطَ أَطْـرًا، إذا غَشَّـيْتَهُ بجـصٍّ ونحـوِه، فالأصـلُ مطـررةٌ، وقـد تكُـونُ (مُطـراةٍ) بمعنـى مطيَّبـةٍ محسَّـنَةٍ، مـن الإطـراءِ، وهـو المبالغـةُ في حُسـنِ الثنـاءِ. [٢٧٢/ ب]

قولـه: «**مَـعَ الأَلُـوَّةِ**» العـودُ الـذي يُتَبَخَّـرُ بـه، قـال الأصمعـيُّ: «أُراهـا فارسيَّةً معرَّبـةً، وفي همزتـه الفتـحُ والضـمُّ»، وحكَـى الأزهـريُّ كسـرَ اللَّامِ، وفيـه لغـاتٌ أخـرى[٣].



---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٩).

(٢) يقصد به الميم الثانية من (محمل)، والميم الأولى مفتوحة، لا خلاف في ذلك.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٠).




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
كتابُ الشِّعرِ والإنشادِ

(٢٢٥٥) قولـه: «عَـنْ عَمْـرِو بِـنِ الشَّـرِيدِ» (الشـريدُ) بفتـحِ الشـينِ المعجمـةِ، وكسـرِ الـراءِ مخفَّفـةً؛ هـو الشـريدُ بـنُ سُـويدٍ الثقَفِـيُّ.

قولـه: «أُمَيَّـةَ بْـنِ أَبِـي الصَّلْـتِ» اسـمُ أبـي الصَّلـتِ: عبـدُ اللهِ بـنُ ربيعـةَ بـنِ عـوفِ بـنِ عَبْدَةَ بـنِ غِيـرةَ -بكسـرِ الغيـنِ المعجمـةِ- بـنِ[١] عـوفِ بـنِ قِسِـيٍّ -وهـو ثَقِيـفٌ- الثقفـيُّ.

كان أُمَيَّـةُ يَتَعَبَّـدُ في الجاهليـةِ، ويؤمـنُ بالبعـثِ، ويُنْشِـدُ في أبياتِـه الشـعرَ المليـحَ، وأدركَ الإسـلامَ، ولـم يُسْـلِمْ.

قولـه: «شَـيْئًا» بالنصبِ في معظمِ النُّسَـخِ، وفي بعضِهـا كمـا هنـا، وتقديرُه علـى النَّصـبِ: معَـك منه فتُنْشِـدُني شيئًا؟.

(٢٢٥٦) قولـه: «كَلِمَـةُ لَبِيـدٍ» هـو لَبيـدُ بـنُ ربيعـةَ بـنِ عامـرٍ، ويُقـالُ: لبيـدُ بـنُ ربيعـةَ بـنِ مالـكِ بـنِ جعفـرِ بـنِ كِلابِ بـنِ ربيعـةَ بـنِ عامـرِ بـنِ صعصعـةَ بـنِ معاويـةَ بـنِ بكـرِ بـنِ هـوازنَ بـنِ منصـورِ بـنِ خَصْفَـةَ بـنِ قيـسِ غَيـلانَ، العامـريُّ، ثـم الجعفـريُّ، أبـو عقيـلٍ الشـاعرُ المشـهورُ، وفَـد في وفـدِ بنـي جعفـرِ بـنِ كِلابٍ، فأسـلَم، وحسُـنَ إسـلامُه، ولـم يَقُـلْ شِـعْرًا منـذُ أسـلَم، تُوُفِّـيَ بالكوفـةِ، ولـه مائـةٌ وخمسـون سـنةً، وقيـل: مائـةٌ وأربعـةٌ وخمسـون سـنةً، وقيـل: وسـبعةٌ وخمسـونَ، في أوَّلِ خلافـةِ عثمـانَ، وقيـل: في أوَّلِ خلافـةِ معاويـةَ[٢]، والأوَّلُ أصـحُّ.

قولـه: «بَاطِلُ» أي: فانٍ مُضْمَحِلٌّ[٣].

---

(١) قوله: بن. ليس في «م». ومثبت من «تاريخ دمشق لابن عساكر» (٩/ ٢٥٥).

(٢) انظر: «الاستيعاب» (٣/ ١٣٣٨).

(٣) قوله: مضمحل. غير واضح في «م». واستدركناه من «إكمال المعلم» (٧/ ١٩٨).

(٢٢٥٧) قولـه: «**لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوفُ الرَّجُلِ قَيْحًا يَرِيَهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا**» (يَرِيَهُ) بفتحِ الياءِ، وكسرِ الرَّاءِ، مِن الوَرْيِ؛ وهو داءٌ يُفْسِدُ الجوفَ، ومعناه: [٢٧٣/ أ] قيحًا يأْكُلُ جوفَهُ ويُفْسِدُه.

قال أبو عبيدةَ[١]: «قال بعضُهم: المرادُ بهذا الشعرِ شعرٌ هُجِيَ به ﷺ».

قال: «وهذا تفسيرٌ فاسدٌ؛ لأنه يَقْتَضِي أن المذمومَ من الهِجاءِ أن يَمْتَلِئَ منه دونَ قليلِه»، وقد أجمعَ المسلمون على أن الكلمةَ الواحدةَ من هجائِه عليه السلام موجبةٌ للكُفرِ، والصوابُ: أن المرادَ أن يَكُونَ الشعرُ غالبًا عليه، بحيث يَشْغَلُهُ عن القرآنِ وغيرِه من العلومِ الشرعيَّةِ وذِكرِ اللهِ[٢].

(٢٢٥٩) قوله: «**يُحَنَّسَ**» بضمِّ المثنَّاةِ تحتُ، وفتحِ الحاءِ المهملةِ، وتشديدِ النونِ مكسورةً ومفتوحةً، ثقةٌ، رَوَى له (م س)، وهو غيرُ مصروفٍ.

قوله: «**العَرْجِ**» بفتحِ العينِ المهملةِ، وإسكانِ الرَّاءِ، وبالجيمِ: قريةٌ جامعةٌ من عملِ الفرعِ على نحوِ ثمانيةٍ وسبعين مِيلًا من المدينةِ.

(٢٢٦٠) قوله: «**بِالنَّرْدَشِيرِ**» بفتحِ الدَّالِ، قاله الإسنويُّ في «مهماتِه»، كما أمضاه كلامُ القاضي عياضٍ في «مشارقه» معَ الرَّاءِ[٣].



---

(١) في «شرح صحيح مسلم للنووي»: عبيد.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٤).

(٣) «مشارق الأنوار» (٢/ ٨).



كِتَابُ الرُّؤْيَا



(٢٢٦١) قوله: «**وَالحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ**» (الحُلْمُ) بضمِّ الحاءِ المهملةِ، وإسكانِ اللَّامِ، والفعلُ منه (حَلَمَ) بفتحِ اللَّامِ.

قوله: «**أُعْرَى**» أي: أُحَمُّ.

قوله: «**أَنِّي لا أُزَمَّلُ**» أي: أُغَطَّى.

قوله: «**فَلْيُبْشَرْ**» قال الشيخُ محيي الدينِ: «فليبشر: بضمِّ الياءِ، وبعدُ باءٌ موحَّدَةٌ ساكنةٌ، من البشارةِ»[١].

(٢٢٦٣) قوله: «**إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ**» معناه: قال الخَطَّابِيُّ وغيرُه: «قيل: المرادُ: اعتدالُ ليلِه ونهارِه، وقيل: المرادُ: إذا قارَب يومَ القيامةِ.

قال النوويُّ: «والأوَّلُ أشهَرُ عندَ أهلِ الرؤيا، وجاء في حديثٍ ما يؤيِّدُ الثاني»[٢] انتهى.

قوله: «**مِنْ خَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ**» المشهورُ: «**مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ**» وسيأتي، وفي روايةٍ هنا أيضًا: «**مِنْ سَبْعِينَ**»، وفي غيرِ (م) من روايةِ ابنِ عبَّاسٍ: «**مِنْ أَرْبَعِينَ**»، وفي روايةٍ: «**تِسْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ**»: وفي روايةِ العبَّاسِ[٣]: «**مِنْ خَمْسِينَ**»، ومِن روايةِ ابنِ عمرَ: «**مِنْ سِتَّةٍ وَعِشْرِينَ**»، ومن روايةِ غيرِه: «**مِنْ أَرْبَعَةٍ وَأَرْبَعِينَ**».

قال القاضي: «أشار الطبريُّ إلى أن هذا الاختلافَ راجعٌ إلى حالِ الرَّائي؛ فالمؤمنُ الصالحُ تكُونُ رؤياه جزءًا من ستَّةٍ وأربعين، والفاسقُ جزءًا من سبعين»، وقيل: المرادُ: أن الخَفِيَّ منها جزءٌ من سبعين، والجَلِيُّ جزءٌ من ستَّةٍ وأربعين.

قال الخَطَّابِيُّ وغيرُه: «قال بعضُ العلماءِ: أقام النبيُّ يُوحَى إليه ثلاثًا وعشرين سنةً، منها بالمدينةِ عشرةٌ، وبمكَّةَ ثلاثَ عشرةَ، وكان قبلَ ذلك

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٩).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٢٠).

(٣) قوله: العباس. موضعه بياض في «م». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٢١).

ستَّةُ أشهُرٍ يَرَى في المنامِ الوحيَ، وهي جزءٌ من ستَّةٍ وأربعين جزءًا»، وقيل غيرُ ذلك[١]. [٢٧٣/ ب]

قوله: «وَأُحِبُّ القَيْدَ وَأَكْرَهُ الغُلَّ» إنما أحبُّ القيدَ؛ لأنه في الرِّجلِ؛ وهو كفٌّ عن المعاصي والشرورِ، وأما الغُلُّ فوضعُه للعُنُقِ، وهو صفةُ أهلِ النارِ.

(٢٢٦٩) قوله: «أَرَى اللَّيْلَةَ فِي المَنَامِ ظُلَّةً تَنْطِفُ» الظُّلَّةَ: السحابة، و«تنطفُ» تَقْطُرُ.

قوله: «يَتَكَفَّفُونَ»: ..[٢].

قوله: «وَأَرَى سَبَبًا» أي: حَبْلًا.

قوله: «أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا» قال ابنُ قُتيبةَ وآخَرون: «معناه: أصبتَ في بيانِ تفسيرِها وحقيقةِ تأويلِها، وأخطأتَ في مبادرتِكَ لتفسيرِها من غيرِ أن آمُرَكَ به»، وقال آخَرُونَ: ما قاله ابنُ قُتيبةَ وموافِقُوه فاسدٌ؛ لأنه عليه السلام أذِن له في ذلك.

وقال بعضُهم: إنما أخطأ في تركِ تفسيرِه بعضَها، فإن الرائيَ رأي ظُلَّةً تَنْطِفُ السمنَ والعسلَ، ففسَّره بالقرآنِ حلاوتِه ولينِه، وهذا تفسيرُ العسلِ فقط، وتَرَكَ السمنَ، وتَفْسِيرُه السنَّةُ، وكان حقُّه أن يَقُولَ: القرآنُ والسنَّةُ، وإلى هذا أشار الطحاويُّ[٣].

وقال آخَرون: وقَع الخطأُ في خلعِ عثمانَ لأنه ذكَر في المنامِ أنه أخَذ بالسببِ، فانقَطَع به، وذلك يَدُلُّ على انخلاعِه بنفسِه، وفسَّرَه الصديقُ بأنه يأخذُ به رجلٌ فيَنْقَطِعُ، ثم يُوصَلُ له، فيعلُو به، وعثمانُ خُلِعَ قَهْرًا،

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٢٠-٢١).

(٢) هنا كلام وقَع في طي المخطوط، والكلام غير واضح، ولعله: «أي: يسألون الناس بأكفهم»، انظر «تهذيب اللغة» للأزهري باب (ك ف ف) (٩/ ٣٣٦).

(٣) «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٥٠).

وقُتِلَ ووليَ غيرُه، فالصوابُ في تفسيرِه: أن يُحْمَلَ وصلُه على ولايةِ غيرِه من قومِه، قال آخرون: الخطأُ في سؤالِه لِيَعْبُرَها[(١)].

(٢٢٧٠) قوله: «مِنْ رُطَبِ ابْنِ طَابَ» (ابنُ طاب) رجلٌ من أهلِ المدينةِ، و(رطبُ ابنُ طاب) نوعٌ من التمرِ يُضافُ إلى هذا الرجلِ.

(٢٢٧١) قوله: «أَرَانِي» بهمزةٍ مفتوحةٍ؛ لأنها من رؤيةِ العينِ، قاله في «المطالع»[(٢)].

(٢٢٧٢) قوله: «فَذَهَبَ وَهَلِي إِلَى أَنَّهَا اليَمَامَةُ أَوْ هَجَرَ» الوهَلُ بفتحِ الهاءِ؛ ومعناه: وَهْمِي واعتِقَادي، و(هجرُ) مدينةٌ معروفةٌ، وهي قاعدةُ البحرين.

قوله: «وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقَرًا» في غيرِ (م): «بَقَرًا تُنْحَرُ»، وفي روايةٍ: «مُنْحَرَةٍ»، وكلاهما في «المسنَدِ»[(٣)] من حديثِ جابرٍ، وبهذه الزيادةِ يتمُّ تأويلُ الرؤيا بما ذُكِرَ: فنحرُ البقرِ هو قتلُ الصحابةِ.[(٤)][٢٧٤/ أ]

قوله: «وَاللهُ خَيْرٌ» و«بَعْدَ يَوْمِ بَدْرٍ» قال القاضي: «ضبَطْنا هذا الحرفَ عن جميعِ الرواةِ (واللهُ خيرٌ) برفعِ الهاءِ والرَّاءِ على الابتداءِ والخبرِ، و(بَعْدُ يَوْمَ بَدْرٍ) بضمِّ الدَّالِ في (بعدُ)، ونصبُ يومَ»، قالوا: ورُوِيَ بنصبِ الدَّالِ، قالوا: ومعناه ما جاء اللهُ به يومَ بدرٍ الثانيةِ من تثبيتِ قلوبِ المؤمنين؛ لأنَّ الناسَ جمَعوا لهم وخوَّفُوهم، فزادَهم إيمانًا، وقالوا: حسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيلُ، فانقلَبُوا بنعمةٍ من اللهِ وفضلٍ لم يمسسْهُم سوءٌ، وتفرَّقَ العدوُّ عنهم هيبةً لهم»[(٥)].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٩٢).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/ ١٠٢).

(٣) في «المسند» (ح:١٤٧٨٧) رواية «بقرًا منحرة»، ولم أجد فيه: «بقرًا تنحر».

(٤) كتب في هامش هذه الصفحة من اللوح: قوله: «وَاللهِ خَيْرٌ» يُنْظَرَ أول الورقة المكتنفة.

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٣٢).

(٢٢٧٣) قوله: «**وَلَنْ أَتَعَدَّى أَمْرَ اللهِ فِيكَ**» وفي (خ): «**وَلَنْ تَعْدُو أَمْرَ اللهِ فِيكَ**»، وهما صحيحان، فمعنى الروايةِ هنا: لن أعدوَ أن أبلُغَ ما أنزل اللهُ إليَّ، وأدفعَ أمرَك بالَّتِي هي أحسنُ، ومعنى تلك: ولن تعدوَ أنتَ أمرَ اللهِ فيما سبَق من شقاوَتِكَ[1].

قوله: «**وَلَئِنْ أَدْبَرْتَ لَيَعْقِرَنَّكَ اللهُ**» العقرُ القتلُ.

قوله: «**فَأَوَّلْتُهُمَا كَذَّابَيْنَ يَخْرُجَانِ بَعْدِي**» معنى (يَخْرُجَانِ بَعْدِي): أي: تَظْهَرُ شَوكَتُهُما [٢٧٤/ ب] ومحاربَتُهُما ودعواهُما النبوَّةَ، وإلَّا فقد كانا في زمنِه.

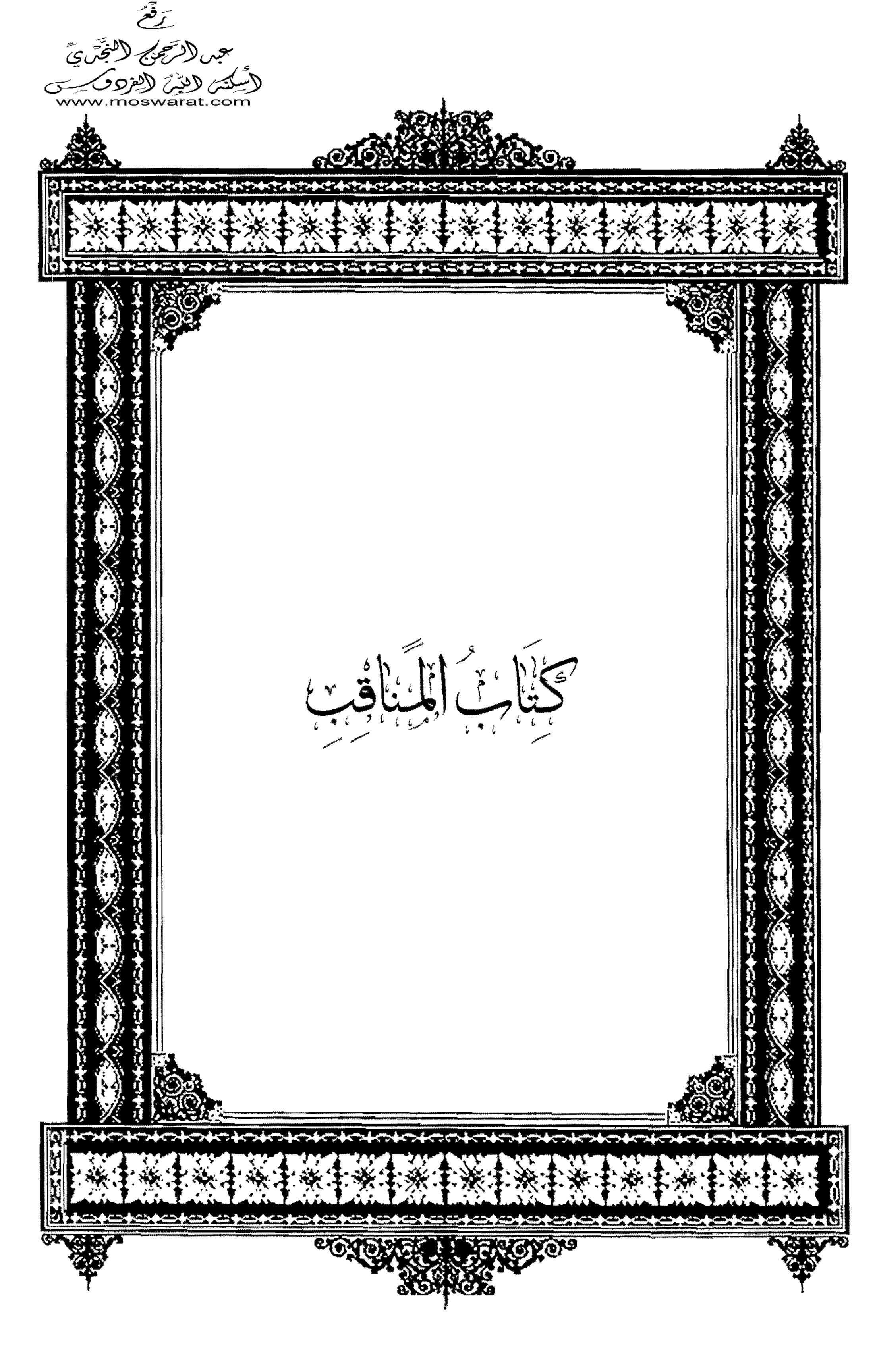
(٢٢٧٤) قوله: «**هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا**» هي نسخةٌ من نحوِ مائةٍ وخمسين حديثًا يُخَرِّجُها مسلمٌ على هذا النصِّ، وربَّما خرَّج البخاريُّ منها، ولم يَقُلْ: «**فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا**»، وأحاديثُ هذه النسخةِ مذكورةٌ في «مسنَدِ الإمامِ أحمدَ».

قوله: «**فَوَضَعَ فِي يَدَيَّ أُسْوَارَيْنِ**» في جميعِ النُّسَخِ (**أُسْوَارَيْنِ**)، فيكُونُ (وضَع) بفتحِ الواوِ والضَّادِ، وفيه ضميرُ الفاعلِ؛ أي: وضَع الآتي بخزائنِ الأرضِ في يَدي أُسْوَارَيْنِ، فهذا هو الصوابُ، وضبَطه بعضُهم (فوُضِع) بضمِّ الواوِ، وهو ضعيفٌ لنصبِ السوارين، وإن كان يَتَخَرَّجُ على وجهٍ ضعيفٍ.

وفي (السُّوارِ) ثلاثُ لغاتٍ: ضمُّ السينِ، وكسرُها، وبالهمزِ المضمومِ، كذا قيَّده النوويُّ من أنه بالهمزِ المضمومِ، وفي «المطالع» حكَى كسرَ السينِ وضمَّها، وكسرَ الهمزةِ[2]، واجتَمع أربعُ لُغاتٍ، فَاعْلَمْهُ. [٢٧٥/ أ]



(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٣٣).
(٢) «مطالع الأنوار» (٥/ ٥٤٧).



كِتَابُ المَنَاقِبِ

كِتَابُ المَنَاقِبِ[1]

(٢٢٧٧) قوله: «**إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَرًا بِمَكَّةَ**» رُوِيَ أنه الحجرُ الأسودُ.

(٢٢٧٨) قوله: «**وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ**» إنما ذكَر الثاني؛ لأنه قد يَشْفَعُ اثنان فيُشَفَّعُ الثاني منهما قبل الأوَّلِ.

(٢٢٧٩) قوله: «**بِقَدَحٍ رَحْرَاحٍ**» الرحراحُ: الواسعُ القصيرُ الجِدَارِ، وهو بفتحِ الرَّاءِ وإسكانِ الحاءِ المهملةِ، ويقالُ: له رَحَرَحٌ بحذفِ الألفِ.

قوله: «**مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ**» من هنا بمعنى إلى.

قوله: «**وَالْمَسْجِدُ فِيمَا ثَمَّةَ**» وقَع عندَ ابنِ ماهان: «والمسجد ..[2]»، وهو تصحيفٌ.

قوله: «**زُهَاءَ**» بضمِّ الزَّايِ والمدِّ؛ أي: قَدْرَ.

(٢٢٨٠) قوله: «**مَا زَالَ قَائِمًا**» أي: موجودًا حاضرًا.

(٢٢٨١) قوله: «**تَبِضُّ**» بفتحِ المثنَّاةِ فوقُ، وكسرِ الموحَّدةِ، وتشديدِ الضادِ المعجمةِ، ونقل القاضي الاتِّفاقَ عليه هنا، ومعناه: يَسِيلُ، واختُلِفَ في ضبطِه في الصلاةِ، فضبَطه[3] بعضُهم بالمعجمةِ، وبعضُهم بالمهملةِ؛ أي: تَبْرُقُ، والشِّراكُ بكسرِ الشينِ: سَيْرُ النعلِ، ومعناه: ماءٌ قليلٌ جدًّا[4].

---

(١) كتب بحاشية «م»: التاسع والعشرون من التعليق على مسلم.

(٢) كلمة غير مقروءة في «م» رسمها بدون نقط: «بيانه»، ولم نجد من نبَّه على رواية مخالفة في هذه اللفظة عند ابن ماهان ولا غيره، بل قال النووي: (والمسجد فيما ثمة) هكذا هو في جميع النسخ (ثمة).

(٣) في «م»: «فضبطهم»، ولا يستقيم، حيث الضمير يعود على لفظ مفرد وهو (تبض).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٤١).

قوله: «مُنْهَمِرٍ» أي: كثيرِ الصبِّ والدَّفْعِ.

قوله: «قَدْ مُلِئَ جِنَانًا» أي: بساتينَ وعُمْرَانْ[1].

(١٣٩٢) قوله: «بِجَبَلَيْ طَيِّئٍ» جبلا طيِّئٍ مشهورانِ، يُقَالُ لأحدِهما: (أَجَأ) بفتحِ الهمزةِ والجيمِ والهمزةِ، والآخر (سَلْمَى) بفتحِ السينِ. [٢٧٥/ ب]

قوله: «وَأَهْدَى لَهُ بَغْلَةً بَيْضَاءَ» وهذه البغلةُ هي (الدُّلْدُلُ) المعروفةُ، وظاهرُ هذا أنه أهداها له في غزوةِ تبوكٍ، وكانت الغزوةُ سنةَ تسعٍ، وقد كانت هذه البغلةُ عندَ النبيِّ عليه السلام قبلَ ذلك وحضَر عليها غزاةَ حنينٍ، وكانت حنينٌ عُقَيبَ فتحِ مكَّةَ سنةَ ثمانٍ.

قال القاضي: «ولم يُرْوَ أن النبيَّ عليه السلام كان له بغلةٌ غيرَها»، قال: «فيُحْمَلُ قولُه على أنه أهداها له قبلَ ذلك، وقد عطَف الإهداءَ على المجيءِ بالواوِ، وهي لا تَقْتَضِي الترتيبَ، واللهُ أعلَمُ»[2].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «قال بعضُ الحفَّاظِ: وفي هذا نظرٌ، وبغلةُ ابنِ العَلْماءِ[3] ليست بالدُّلْدُلِ، و(الدلدلُ) أهداها المقوقسُ، والتي ركِبَها يومَ حنينٍ (فضةٌ) وقيل: إنها الدُّلْدُلُ».

قوله: «ثُمَّ دَارُ بَنِي الحَارِثِ» قال القاضي: «إنه وقَع في النسخِ: (ثُمَّ دَارُ بَنِي عَبْدِ الحَارِثِ)»، قال: «وهو خطأٌ من الرُّواةِ، وصوابُه: (بَنِي الحَارِثِ) بحذفِ لفظةِ «عبدِ»[4]، يعني كما وقَع في هذه النسخةِ.

---

(١) كذا في «م» ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب عند الوقف.

(٢) «إكمال المعلم» (٧/ ٢٤٤).

(٣) العَلماء هي أمه، بفتح العين وسكون اللام. انظر «إرشاد الساري» للقسطلاني (٣/ ٦٨).

(٤) «إكمال المعلم» (٧/ ٢٤٤).

(٨٤٣) قوله: «كَثِيرِ العِضَاهِ» العِضاهُ: كلُّ شجرٍ ذاتُ شوكٍ.

قوله: «إِنَّ رَجُلًا أَتَانِي» هو غَورثُ بنُ الحارثِ، بفتحِ الغينِ المعجمةِ وضمِّها، ومثلثةٍ في آخرِه، وصوَّب القاضي الفتحَ، وضبَطه بعضُ رُواةِ البُخاريِّ بالعينِ المهملةِ.

قال القاضي: «والصوابُ الإعجامُ، قال الخَطَّابِيُّ: هو غُويرثٌ أو غَورثٌ، على التصغيرِ والشكِّ».

قال القاضي: «وقد جاء في حديثٍ آخَرَ مثلُ هذا، وسُمِّيَ الرجلُ فيه دُعثور»[1].

(٢٢٨٢) قوله: «فَأَنْبَتَتِ الكَلَأَ وَالْعُشْبَ» [العشبُ] والكلأُ [والحشيشُ كلُّها أسماءٌ للنَّباتِ لكنَّ][2] الحشيشَ مختصٌّ باليابسِ، والخَلَا[3] والعشبُ مختصَّانِ بالرَّطبِ، و(الكلأُ) بالهمزِ يَقَعُ على اليابسِ والرَّطبِ، انتهى[4].[٢٧٦/ أ]

و«الخَلا» أيضًا يُطْلَقُ على اليابسِ، قاله بعضُ أهلِ اللُّغَةِ[5].

قوله: «مِنْهَا أَجَادِبُ» الأجادبُ: الأرضُ التي لا تُنْبِتُ كلأً.

---

(١) «إكمال المعلم» (٧/ ٢٤٧). ودعثور حقه التنوين نصبًا وقد يخرج على لغة ربيعة من حذف التنوين من المنصوب عند الوقف.

(٢) ما بين المعكوفين وسابقيهما ليس في «م»، واستدركناه من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٤٦) حتى يستقيم النص.

(٣) (الخلا): هو المذكور في قول النبي ﷺ يوم فتح مكة: «إن الله حرم مكة، ... لا يختلى خلاها ...».

أخرجه البخاري في غير موضع من «صحيحه» بألفاظ مختلفة (ح:١٣٤٩) ،(ح:١٨٣٣)، (ح:١٨٣٤)، (ح:٢٠٩٠)، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (ح:٢٣٥٣).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٤٦).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٤٦).

قوله: «إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ» جمعُ قاعٍ، الأرضُ المستويةُ، وقيل: الملساءُ، وقيل: التي لا نباتَ فيها، وهذا هو المرادُ[1].

قوله: «فَقُهَ»[2] الأكثرُ الضمُّ في قافِ (فَقُهَ).

(٢٢٨٣) قوله: «فَالنَّجَاءَ» أي: انجوا النَّجاءَ، قال القاضي: «والمعروفُ في النَّجاءِ إذا أُفْرِدَ المدُّ»، وحكَى أبو زيدٍ[3] فيه القصرَ أيضًا، وأما إذا كُرِّرَ[4] ففيه المدُّ والقصرُ معًا[5].

قوله: «عَلَى مُهْلَتِهِمْ» بضمِّ الميمِ وإسكانِ الهاءِ وتاءٍ بعدَ اللَّامِ وفي «الجمعِ بينَ الصحيحين»: «مَهْلِهِمْ» بحذفِ التاءِ وفتحِ الميمِ وهما صحيحانِ[6].

(٢٢٨٤) قوله: «آخِذٌ» هو اسمُ فاعلٍ بكسرِ الخاءِ، وتنوينِ الذالِ، وفيه ضبطٌ ثانٍ؛ وهو «آخُذُ»: فعلٌ مضارعٌ، والأوَّلُ أشهَرُ، وهما صحيحان.

قوله: «بِحُجَزِكُمْ» الحُجَزُ جمعُ حُجْزَةٍ، وهو معقِدُ الإزارِ والسراويلِ.

(٢٢٨٥) قوله: «حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ» صوابُه (سَليمٌ)، وعندَ الصَّدَفِيِّ: (سُلَيْمَانُ)، وهو وهْمٌ، وهو (سَلِيمٌ)، يعني ابنَ حِبَّانَ، بفتحِ السينِ وكسرِ اللَّامِ، نبَّه على ذلك صاحبُ «المطالع»[7].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٤٧).

(٢) ضبط في «م» بضم القاف وكسرها.

(٣) في «م»: ابن دريد. والمثبت من «إكمال المعلم» (٧/ ٢٥٢)، و«شرح صحيح مسلم» (١٥/ ٤٩).

(٤) يعني قيل: (النجاء النجاء)، انظر: «إكمال المعلم» (٧/ ٢٥٢).

(٥) «إكمال المعلم» (٧/ ٢٥٢).

(٦) «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٣٠٥).

(٧) «مطالع الأنوار» (٥/ ٥٧٢).

قولـه: «تَفَلَّتُونَ» بفتـحِ المثنَّـاةِ فـوقُ، والفـاءِ والـلَّامِ المشـدَّدَةِ، وفيـه ضبـطٌ آخـرُ، وهـو ضـمُّ المثنَّـاةِ وإسـكانِ الفـاءِ وكسـرِ الـلَّامِ المخفَّفـةِ، وكلاهمـا صحيـحٌ، يقـالُ: أفلـتَ منـه وتفلَّـت.

(٢٢٨٨) قولـه: ..[1]. رَوى هـذا الحديـثَ جماعـةٌ مـن الثقـاتِ عـن إبراهيـمَ بـنِ سـعيدٍ الجَوْهَـرِيِّ عـن أبـي أسـامةَ؛ منهـم: أبـو بكـرِ البـزَّارُ الحافـظُ، ومحمـدُ بـنُ المسيِّـبِ الأرغيـانيُّ، وأحمـدُ بـنُ الحسـنِ بـنِ إبراهيـمَ بـنِ فيـلٍ البالسـيُّ، وغيرُهـم.

ورَواه عـن الأرغيـانيِّ هـذا جماعـةٌ؛ منهـم: محمـدُ بـنُ إسـحاقَ بـنِ خزيمـةَ إمـامُ الأئمـةِ، وهـو مـن أقرانِـه، وإبراهيـمُ بـنُ محمَّـدِ بـنِ يحيـى، قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «أظنُّـه المزكِّـي»، وأبـو أحمـدَ محمـدُ بـنُ عيسـى الجلـوديُّ راوي هـذا الكتـابِ وغيرُهـم، وقـد أسـنَده الرشـيدُ مـن طريقيـن صحيحيـن في «غُـرَرِه»[2].

قـال شيخُنا متع الله بحياتـه: «ورأيتُ في حاشيةِ أصلِنا بمسلمٍ بعدَ أن ذكَر شيخَ الجلوديِّ فيه حتى أوصلَه: (ثنا إبراهيمُ بنُ سعيدٍ)، ثم قال: (ورَوى أبو نعيمٍ محمدُ بنُ إبراهيمَ عن أبي يَعلَى وأبي عروبةَ ومحمدُ بنُ عليِّ بنِ جريرٍ القاضي، قالوا: ثنا إبراهيمُ الجَوْهَرِيُّ ثنا أبو أسامةَ) انتهى، ولم يخرِّجه أحدٌ من أصحابِ الكتبِ سوى مُسلمٍ».

(٢٢٨٩) قوله: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ» الفَرَطُ بفتحِ الفاءِ والرَّاءِ؛ هـو الـذي يَتَقَـدَّمُ الواردين؛ ليُصلِـحَ لهـم الحيـاضَ والـدِّلاءَ ونحوَهـا، فمعنـاه هنـا: سـابِقُكُم إليـه، كالمُهيِّـئِ لـه.

---

(١) بياض في «م» بمقدار ثلاثة أرباع السطر، وهو حديث: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ رَحْمَةَ أُمَّةٍ مِنْ عِبَادِهِ، قَبَضَ نَبِيَّهَا قَبْلَهَا، فَجَعَلَهُ لَهَا فَرَطًا وَسَلَفًا بَيْنَ يَدَيْهَا»، انظر «غرر الفوائد» (ص١٥٨).

(٢) «غرر الفوائد» (ص١٥٨-١٦٠).

قولـه: «**سُـحْقًا سُـحْقًا**» أي: بُعْـدًا بُعْـدًا، فنَصبَـه علـى المصـدرِ، وكـررَّه للتوكيـدِ.

(٢٢٩١) قولـه: «وَعَـنِ النُّعْمَـانِ»: قائـلُ: (**وَعَـنِ النُّعْمَـانِ**) هـو أبـو حـازمٍ، رواه عـن سـهلٍ، ثـم رواه عـن النعمـانِ.

(٢٢٩٤) قولـه: «**حَدَّثَنَـا يَحْيَـى بْـنُ سَـلِيمٍ**...» إلـى آخـرِه. قـال الدارَقطنـيُّ: «تابَـع يحيـى بـنَ سـليمٍ في حديـثِ الحـوضِ وهيـبُ بـنُ[1] خالـدٍ، رواه عـن ابـنِ خثيـمٍ مثلَـه، قالـه ابـنُ حنبـلٍ عـن عفَّـانَ عنـه، قـال أبـو الحسـنِ: وابـنُ خثيـمٍ ضعيـفٌ، وخالَفَـه نافـعُ بـنُ عمرَ عـن ابـنِ أبـي مُلَيْكَـةَ[2] عـن أسـماءَ بنـتِ أبـي بكـرٍ، وعـن ابـنِ عمـرٍو»[3].

قوله: «**ابنِ خُثَيْمٍ**» اسمُه عبدُ اللهِ بنُ عثمانَ بنِ خيثمٍ.

(٢٢٩٥) قولـه: «**الْقَاسِـمِ بـنِ عَبَّـاسٍ**» بالموحَّـدةِ، والسـينِ المهملـةِ، وُثِّـقَ، رَوَى لـه (م د ت ق).

قوله: «**كُفِّي رَأْسِي**» أي: ضُمِّي شَعْرَهُ بعضَه إلى بعضٍ.

(٢٢٩٦) قولـه: «**فَصَلَّـى عَلَـى أَهْـلِ أُحُـدٍ صَلاَتَـهُ عَلَـى المَيِّـتِ**» أي: دعـا لهـم بدعـاءِ صـلاةِ الميِّـتِ.

(٢٢٩٨) قولـه: «**الْأَوَانِـي**» يَصِـحُّ أن تَكُـونَ جمـعَ الجمـعِ، كمـا يُقـالُ: سـقاءٌ وأسـقيةٌ وأسـاقي في جمـعِ الجمـعِ.

---

(١) في «م»: عن. والمثبت من «الإلزامات» (ص٥٥١).

(٢) قوله: (عن ابن أبي مليكة) ليس في «م». ومثبت من «الإلزامات» (ص٥٥١).

(٣) «الإلزامات» (ص٥٥١).

(٢٢٩٩) قولـه: «**كَمَـا بَيْـنَ جَرْبَـا وَأَذْرُحَ**» قَصْـرُ (جربـا) هـو الصـوابُ المشـهورُ، وصوابُـه: «**كَمَـا بَيْنَكُـمْ وَبَيْـنَ جَرْبَـا وَأَذْرُحَ**»، كـذا وقَـع في «المعجـمِ الكبيـرِ» للطـبرانيِّ، قالـه صـلاحُ الديـنِ العلائـيُّ[1].

قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «وفي «القامـوسِ» لشـيخِنا مجـدِ الديـنِ الفيروزآبـاديِّ: أن (جربـا) قريـةٌ بجنـبِ أذرحَ، وغَلَّـطَ مَـن قـال: (بينَهمـا ثلاثـةُ أيَّـامٍ)، وإنمـا الوهـمُ مـن رواةِ الحديـثِ، مـن إسـقاطِ لفظـةٍ ذكَرهـا الدارقطنـيُّ، وهـي: «**مَـا بَيْـنَ نَاحِيَتَـيْ حَوْضِـي كَمَـا بَيْـنَ المَدِينـةِ وَجَرْبَـا وَأَذْرُحَ**»[2] انتهـى، وسـيأتي مـن كلامِ نافـعٍ أن: (بينَهمـا ثـلاثَ ليـالٍ)، وقـد علمـتَ مـا فيـه.

(٢٣٠٠) قولــه: «**أَلَا فِـي اللَّيْلَـةِ المُظْلِمَـةِ**» (ألا) مخفَّفـةٌ، وهـي التـي للاسـتفتاحِ. [٢٧٧/ ب]

قولـه: «**آنِيَـةُ الجَنَّـةِ**» ضبَـط بعضُهـم (آنيـة) بالرفـعِ، وبعضُهـم بالنصـبِ، وهمـا صحيحـان؛ أمـا الرفـعُ: فخبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هـي آنيـةُ الجنَّـةِ، ومَـن نصَـب: فبإضمـارِ أعنـي أو نحـوِه.

قوله: «**آخَرَ**» بالنَّصبِ، قيَّدَه النوويُّ[3].

---

(١) لم أجد العلائي نسب هذا اللفظ للطبراني، ولم أجد الطبراني خرجه لا في المعجم الكبير ولا في غيره من كتبه التي بين يدي، ولكن وجدت العلائي نسبه للضياء المقدسي؛ فقال في «التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة» (ص٥١): «وقد روى الحافظ ضياء الدين في الكتاب المذكور [يقصد كتابًا جمع فيه الضياء أحاديث الحوض] بسند جيد إلى سليمان بن بلال، ثنا إبراهيم بن أبي أسيد، عن جده، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أنا هلكت فإني فرطكم على الحوض» قيل: يا رسول الله، وما الحوض؟ قال: «عرضه مثل ما بينكم وبين جرباء وأذرح، بياضه بياض اللبن ... ». وذكر بقية الحديث».

وكذلك نسبه للضياء المقدسيِّ في كتابه المذكور الحافظُ ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٤٧٢).

(٢) «القاموس المحيط» (ص٦٦).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٥/ ٦٠).

قوله: «مَا بَيْنَ عَمَّانَ إِلَى أَيْلَةَ» (عمَّان) بفتح العينِ المهملةِ، وتشديدِ الميمِ؛ وحُكِيَ تخفيفُها في «المطالع» بلدةٌ بالبلقاءِ من الشامِ[1].

قوله: «إِلَى عَمَانَ» (عمان) مفتوحةُ العينِ، مخفَّفةُ الميمِ، وبعضُهم يُشَدِّدُ الميمَ، قاله أبو سليمانَ الخَطَّابيُّ[2]، و(عَمان) بالفتح قريةٌ بالشامِ، و(عُمانُ) بالضمِّ قريةٌ بالبحرين في ناحيةِ اليمَنِ، وبالفتحِ صوابُه في هذا الحديثِ؛ لأنه ﷺ إنما أراد القريةَ التي بالشامِ[3].

(٢٣٠١) قوله: «لَبِعُقْرِ حَوْضِي» عُقْر الحوضِ بضمِّ العينِ، وسكونِ القافِ: موقِفُ الإبلِ منه، وقيل: مُؤَخَّرُه[4].

قوله: «يَغُتُّ» أي: يَدْفُقُ.

(٢٣٠٣) قوله: «مَا بَيْنَ لَابَتِي حَوْضِي» اللَّابَتَانِ: الناحِيتانِ.

(٢٣٠٦) قوله: «عَنْ سَعْدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ» إبراهيمُ هو ابنُ عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ، كذا هو في الطريقِ الثاني، وليس بإبراهيمَ بنِ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ.

(٢٣٠٧) قوله: «وَجَدْنَاهُ بَحْرًا» أي: واسعَ الجريِّ.

قوله: «يُقَالُ لَهُ مَنْدُوبٌ» وقَع في هذا الحديثِ تسميةُ هذا الفرسِ [٢٧٨/ أ] مندوبًا.

قال القاضي: «وقد كان في أفراسِ النبيِّ عليه السلام مندوبٌ، فلعلَّه صار إليه بعدَ أبي طلحةَ».

قال النوويُّ: «ويَحْتَمِلُ أنهما فرسان اتَّفَقَا في الاسمِ»[5].

---

(١) «مطالع الأنوار» (٥/ ٦٣).

(٢) «غريب الحديث» (٣/ ٢٣٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٥٧-٥٨).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٦٢).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/ ٦٨).

(٢٣٠٨) قولـه: «وَكَانَ أَجْـوَدُ» رُوِيَ برفـعِ (أجـود) ونصبِـه، والرفـعُ أصـحُّ وأشـهَرُ، قالـه النـوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ[١].

قولـه: «فِـي كُلِّ سَـنَةٍ» في عامَّـةِ الرواياتِ والنُّسَـخِ: «فِـي كُلِّ سَـنَةٍ»، وفي بعضِهـا: «فِي كُلِّ لَيْلَـةٍ» بـدلَ (سـنةٍ).

قال القاضي: «وهو المحفوظُ، لكنه بمعنى الأوَّلِ»[٢].

(٢٣٠٩) قولـه: «تِسْـعَ سِـنِينَ» في أكثـرِ الرِّوايـاتِ: «عَشْـرَ سِـنِينَ»، وهنـا: «تِسْعَ سِنِينَ» ومعنـاه: أنـه تسـعُ سنينَ وأشـهرٌ، فإن النبيَّ ﷺ أقـام بالمدينةِ عشرَ سـنين تحديدًا، لا تَزِيـدُ ولا تَنْقُـصُ، وخدَمَهُ أنسٌ في السنةِ الأُولـى، ففِـي روايةِ التسعِ لـم يَحسـبِ الكسرَ بـل اعتبَـر السـنينَ الكوامِلَ، وفي روايـةِ العشـرِ حسـبَها سـنةً عاشـرةً، وكلاهمـا صحيـحٌ.

(٢٣١٠) قولـه: «أَحْسَـنَ النَّـاسِ خُلُقًـا» قـال القاضـي: «وأمـا في حديـثِ أنـسٍ فرُويناه يعني: (خُلُقًـا) بالضـمِّ؛ لأنـه أخبَـرَ عـن حسـنِ مُعاشـرتِه»[٣].

(٢٣١١) قولـه: «وَحَدَّثَنِـي مُحَمَّـدُ بْـنُ الْمُثَنَّـى» كـذا في جميـعِ نُسَـخِ بلادِنـا علـى مـا قالـه النـوويُّ، وكـذا نقَلَـه القاضـي عـن رِوايـةِ الجُلُـوديِّ، ووقَـع في روايـةِ ابـنِ ماهـانَ: «مُحَمَّـدُ بْـنُ حَاتِـمٍ»، وكـذا ذكَـره أبـو مسـعودٍ الدمشـقيُّ وخلَـفٌ الواسـطيُّ[٤].

(٢٣١٢) قولـه: «أَنَّ رَجُـلًا» هـو صفـوانُ بـنُ أُمَيَّـةَ، ذكَـره أبـو الفتـحِ اليَعْمَرِيُّ في «سيرته»، [٢٧٨/ ب] في ذكـرِ جُمَـلٍ مـن أخلاقِـه عليـه السـلام في آخرِهـا، فانظُـرْهُ[٥].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/ ٦٩).
(٢) «إكمال المعلم» (٧/ ٢٧٣).
(٣) «إكمال المعلم» (٧/ ٣٠٧).
(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٧١-٧٢).
(٥) «عيون الأثر» (٢/ ٣٩٨).

(٢٣١٥) قوله: «**ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى أُمِّ سَيْفٍ**» قال القاضي: «أبو سيفٍ اسمُه البراءُ، وأمُّ سيفٍ اسمُها خولةُ بنتُ المنذرِ الأنصاريَّةُ، كُنيَتُها أُمُّ سيفٍ وأُمُّ بُرْدَةَ»[١].

وفي «سيرة» أبي الفتحِ بنِ سيدِ الناسِ عن أبي إسحاقَ بنِ الأمينِ أنه اسْتَدْرَكَ على أبي عُمرَ خولةَ هذه، وقال: «إنها أرضعَتِ النبيَّ ﷺ»[٢].

وفي «تجريدِ» الذهبيِّ ما قد يَشْهَدُ له[٣]، وقد ذكَر الذهبيُّ في أُمِّ بُرْدَةَ بنتِ المنذرِ بنِ زيدٍ، فقال: «يُقالُ: أرضعَتْ إبراهيمَ بنَ رسولِ اللهِ ﷺ، وهي خولةُ أُمُّ بشرٍ بنتُ عمرِو بنِ علقَمَةَ من المُبايعات»[٤].

قوله: «**قَيْنٍ**» القينُ بفتحِ القافِ: الحدَّادُ.

قوله: «**يَكِيدُ بِنَفْسِهِ**» بفتحِ الياءِ؛ أي: يَجُودُ بها، ومعناه: وهو في النَّزْعِ.

(٢٣١٦) قوله: «**وَإِنَّ لَهُ لَظِئْرَيْنِ**» الظئرُ يَقَعُ على الذَّكَرِ والأنثى، ومعنى «**تُكْمِلَانِ رِضَاعَهُ**» أي: تُتِمَّانِ له سنتين؛ فإنه تُوُفِّيَ وله ستَّةَ عشرَ شهرًا أو سبعةَ عشرَ، فتُرضِعانِه بقيَّةَ السنتينِ، وهذا الإتمامُ لإرضاعِ إبراهيمَ يَكُونُ عندَ موتِه؛ فيدخلُ الجنَّةَ مُتَّصِلًا بموتِه، فيُتِمُّ فيها رِضاعَه؛ كرامةً له ولأبيه.

(٢٣١٩) قوله: «**وَأَبِي ظِبْيَانَ**» ضبَط النوويُّ الظاءَ بالكسرِ والفتحِ[٥].

---

(١) «إكمال المعلم» (٧/ ٢٨١).

(٢) «عيون الأثر» (١/ ٤٦).

(٣) قال الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (٢/ ٢٦٥): «خولة بنت المنذر بن زيد مرضعة إبراهيم بن النبي ﷺ، ذكرها العدوي».

(٤) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/ ٣١٣).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١٥/ ٧٧).

(٢٣٢٣) قوله: «رُوَيْدَكَ» منصوبٌ على الصفةِ لمصدرٍ مفتوحٍ؛ أي: سَوقًا رُويدًا، ومعناه: الرفقُ.

قوله: «سَوقًا» منصوبٌ بإسقاطِ الجارِّ؛ أي: ارفُق في سَوقِكَ. [٢٧٩/ أ]

قوله: «سَوْقَكَ» منصوبٌ بنزعِ الخافضِ؛ أي: في سوقِكَ.

(٢٣٢٧) قوله: «مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا» هذا فيما إذا خيَّره الكفَّارُ والمنافقون، فأمَّا إذا كان التخييرُ من اللهِ أو من المسلمين؛ فيكونُ الاستثناءُ منقطعًا.

(٢٣٢٨) قوله: «إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ» استثناءٌ منقطعٌ؛ معناه: لَكِن إذا انتُهِكت حرمةُ اللهِ، انتقَم ممن ارتكَب ذلك.

(٢٣٢٩) قوله: «صَلاَةَ الأُولَى» يعني: الظهرَ.

قوله: «كَأَنَّمَا أَخْرَجَهَا مِنْ جُؤْنَةٍ» الجؤنةُ بضمِّ الجيمِ، وهمزةٌ بعدَها ساكنةٌ، ويَجُوزُ تركُ الهمزِ بقلبِها واوًا، وهي السَّقطُ الذي فيه متاعُ العطَّارِ، وقيل غيرُ ذلك.

(٢٣٣٠) قوله: «شَمِمْتُ» بكسرِ الميمِ الأولَى على المشهورِ، وحكَى أبو عُبيدٍ وابنُ السِّكِّيتِ والجَوهَريُّ وغيرُهم فتحَها[1].

قوله: «أَزْهَرَ اللَّوْنِ» الأزهرُ: هو الأبيضُ المستنيرُ، وهو أحسنُ الألوانِ.

قوله: «تَكَفَّأَ» بالهمزِ وتركِه، وزعَم كثيرون أنَّ كثيرًا ما يُرْوَى بلا همزٍ، وليس كما قالوا؛ ومعناه: مال يمينًا وشمالًا، هذا قولُ شَمِرٍ، وخطَّأَهُ الأزهريُّ؛ لأن هذه صفةَ المُختالِ، وإنما معناه أنه يَميلُ إلى سَمْتِهِ وقصدِ مشيِه، كما قال في الروايةِ الأخرى: «كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبَبٍ»[2].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٥/ ٨٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٥/ ٨٦).

قال القاضي: «لا بُعْدَ فيما قاله شَمِرٌ؛ إذا كان خِلْقَةً وجِبِلَّةً، والمذمومُ منه ما كان مستعمَلًا مقصودًا»(١).

(٢٣٣١) قوله: «فَقَالَ عِنْدَنَا» أي: نام للقيلولةِ. [٢٧٩/ ب]

قوله: «عَتِيدَتَهَا» العتيدةُ: الدُّرجُ تَجْعَلُ فيه المرأةُ طِيبَها وما تُعِدُّه من أمرِها، وعبارةُ بعضِهم كالصندوقِ الصغيرِ، وهما سواءٌ، وهي بفتحِ العينِ المهملةِ، ثم مثنَّاةٍ فوقُ، ثم مثنَّاةٍ تحتُ.

قوله: «فَفَزِعَ» أي: استيقَظ مِن نومِه.

(٢٣٣٢) قوله: «أَدُوفُ» بالدَّالِ المهملةِ وبالمعجمةِ، والأكثرونَ على الأوَّلِ؛ ومعناه: أخلِطُ.

(٢٣٣٣) قوله: «وَابْنُ بِشْرٍ» هو محمدُ بنُ بشرٍ، وهو مسمًّى منسوبٌ بُعيدَ هذا.

قوله: «مِثْلَ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ» الصلصلةُ: الصوتُ المُتَدَارَكُ.

(٢٣٣٤) قوله: «تَرَبَّدَ» تغيَّر كلونِ الرَّمادِ.

(٢٣٣٥) قوله: «أُتْلِيَ» بهمزةٍ، ومثنَّاةٍ فوقُ ساكنةٍ ولامٍ وياءٍ؛ أي: ارتفَع عنه الوحيُ، هكذا فسَّره صاحبُ «التحريرِ» وغيرُه، ووقَع في بعضِ النسخِ: «أُجْلِيَ» بالجيمِ، وفي روايةِ ابنِ ماهانَ: «انْجَلَى» ومعناهما أُزيلَ عنه وأزال عنه، وفي روايةِ (خ): «انْجَلَى»(٢).

والهمزةُ مضمومةٌ؛ لأن صاحبَ «المطالع» قال: «بوزنِ (أُعْطِيَ)»، ذكَره في الهمزةِ معَ التاءِ المثنَّاةِ فوقُ، وذكَر الاختلافَ فيه مطوَّلًا(٣).

---

(١) «إكمال المعلم» (٧/ ٢٩٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٨٩).

(٣) «مطالع الأنوار» (١/ ١٨٩).

(٢٣٣٦) قوله: «**يَسْدِلُونَ أَشْعَارَهُم**» قال القاضي: «سَدْلُ الشعرِ إرسالُه؛ والمرادُ هنا عندَ العلماءِ: إرسالُه على الجبينِ واتِّخاذُه كالقُصَّةِ»[١].

(٢٣٣٧) قوله: «**وَأَحْسَنَهُمْ خَلْقًا**» قال القاضي: «ضبَطناه (خَلقًا) بفتحِ الخاءِ، وإسكانِ اللَّامِ هنا، أي: في حديثِ البراءِ؛ لأن مرادَه صفاتُ جسمِه[٢]».

قال: «وأما في حديثِ [٢٨٠/ أ] أنسٍ فرُويناهُ بالضمِّ؛ لأنه أخبَر عن حُسنِ معاشرَتِه»[٣].

(٢٣٣٨) قوله: «**رَجِلًا**» بكسرِ الجيمِ وفتحِ الرَّاءِ؛ هو الذي بينَ الجعودةِ والسبوطةِ، قاله الأصمعيُّ وغيرُه[٤].

(٢٣٣٩) قوله: «**ضَلِيعَ الفَمِ**» أي: عظيمَ الفمِ، والعربُ تتَمادَحُ به، وتَذُمُّ[٥] صِغَرَ الفمِ.

قوله: «**قُلْتُ: مَا أَشْكَلُ العَيْنِ؟ قَالَ: طَوِيلُ شَقِّ**» هذا التفسيرُ من سماكٍ انفَرد به، والمعروفُ الذي اتَّفَق عليه أهلُ اللُّغةِ أن الشكلةَ حمرةٌ في بياضِ العينينِ، وهو محمودٌ، و(شهلةٌ) بالهاءِ حمرةٌ في سوادِها[٦].

قوله: «**مَا مَنْهُوسُ العَقِبِ؟ قَالَ: قَلِيلُ**[٧] **لَحْمِ العَقِبِ**» المنهوسُ بالشينِ المهمَلةِ، ضبَطه الجمهورُ، وقال صاحبُ «التحريرِ» وابنُ

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٣٠٢).

(٢) في «م»: «حسنه». والمثبت من «إكمال المعلم» (٧/ ٣٠٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٩٢).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٩٢-٩٣).

(٥) في «م»: «تلزم»، والمثبت الصواب، انظر «القاموس المحيط» (ض ل ع) (١/ ٧٤٢).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٩٣).

(٧) قوله: قليل. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

الأثيرِ[١]: «بمعجمةٍ وبمهملةٍ»؛ ومعناه: قليلُ لحمِ العقبِ[٢].

(٢٣٤٠) قوله: «**مَاتَ أَبُو الطُّفَيلِ، وَكَانَ آخِرَ مَنْ مَاتَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ**» وما قاله الحافظُ أبو الحسينِ في سنِّه ووفاتِه وكونِه آخرَ الصحابةِ موتًا، فهو كذلك، إلا أن خليفةَ بنَ خيَّاطٍ قال في غيرِ روايةِ الحاكمِ: أنه تُوُفِّيَ سنةَ اثنتينِ ومائةٍ، وجزَم ابنُ حِبَّانَ[٣] وابنُ قانعٍ وابنُ زَبْرٍ وأبو زكريَّا بنُ منده أنه تُوُفِّيَ سنةَ سبعٍ ومائةٍ.

وقد رَوى وهبُ بنُ جريرِ بنِ حازمٍ عن أبيه، قال: «كُنْتُ بِمَكَّةَ سنةَ عشرٍ ومائةٍ، فرأيتُ جِنازةً، فسألتُ عنها، فقالوا: هذا أبو الطفيلِ»، وهذا صحَّحه الذهبيُّ في «الوفياتِ» وغيرِها، وأما كونُه آخرَ الصحابةِ موتًا، فقد جزَم به مسلمٌ هنا، ومصعبُ [٢٨٠/ ب] بنُ عبدِ اللهِ بنِ الزبيرِ وأبو زكريَّا بنُ منده والمِزِّيُّ أبو الحجَّاجِ وغيرُهم.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «ورُوِينا في هذا الكتابِ هنا عن أبي الفضلِ، قال: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَمَا عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ رَجُلٌ رَآهُ غَيْرِي**» يُبيِّنُ أنه آخرُهم موتًا على الإطلاقِ، ومات بمكَّةَ، فهو آخرُ مَن مات بها من الصحابةِ كما جزَم به ابنُ حِبَّانَ وأبو زكريَّا بنُ منده، وكذا ذكَر عليُّ بنُ المدينيِّ أنه مات بمكَّةَ.

وأما ما ذكَره بعضُ المُتَأَخِّرين من أشياخِ أشياخي عن ابنِ دُريدٍ في «اشتقاقِه» من أن عِكراشَ بنَ ذؤيبٍ تأخَّر بعدَ ذلك، وأنه عاش بعدَ الجَملِ مائةَ سنةٍ[٤]، فهذا باطلٌ لا أصلَ له، والذي أوقَع ابنَ دُريدٍ في

---

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ١٣٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٩٣).

(٣) «الثقات» (٣/ ٢٩١).

(٤) «الاشتقاق» (ص٢٤٩).

ذلك ابنُ قُتيبةَ؛ فقد سبَق إلى ذلك في «معارفِه»[1]، وما قاله إما باطلٌ أو مؤولٌ بأنه استكملَ بعدَ الجملِ مائةَ سنةٍ، لا أنه بَقِيَ بعدَها مائةَ سنةٍ، وابنُ دُريدٍ لا يُرْجَعُ إليه في ذَلك، وابنُ قُتيبةَ كثيرُ الغَلَطِ، ومعَ ذلك فالحكايةُ بغيرِ إسنادِه، واللهُ أعلَمُ»[2].

قوله: «**مُقَصَّدًا**» قال الحربيُّ: «المُقَصَّدُ من الرجالِ: الذي ليس بجسيمٍ ولا نحيفٍ ولا طويلٍ ولا قصيرٍ».

وقال شَمِرٌ: «هو نحوُ الرَّبعةِ»، والمُقَصَّدُ بفتحِ الصادِ المهملةِ المشدَّدَةِ[3].

(٢٣٤١) قوله: «**وَالْكَتَمِ**» بفتحِ الكافِ والمثنَّاةِ من فوقُ المخفَّفَةِ، هذا المشهورُ، وقال أبو عبيدٍ: «هو بتشديدِ المثنَّاةِ»[4]، وحكاه غيرُه؛ وهو نباتٌ يُصْبَغُ به الشعرُ يكسِرُ بياضَه إلى الدُّهْمَةِ. [٢٨١/أ]

قوله: «**لَوْ شِئْتُ أَنْ أَعُدَّ شَمَطَاتٍ كُنَّ فِي رَأْسِهِ فَعَلْتُ**» (شمطاته)، وفي الروايةِ الأُخرى: «**كَانَ قَدْ شَمِطَ**» اتَّفَق العلماءُ على أن المرادَ بالشمطِ هنا: ابتداءُ الشيبِ[5].

قوله: «**بَحْتًا**» أي: خالصًا لم يَخْلِطْه بغيرِه.

قوله: «**نُبَذٌ**» بضمِّ النونِ، وفتحِ الموحَّدَةِ، وضُبِطَ أيضًا بفتحِ النونِ، وإسكانِ الباءِ، وبه جزَم القاضي، ومعناه: شَعراتٌ متفرِّقةٌ[6].

قوله: «**حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو دَاوُدَ**» هو أبو داودَ الطيالسيُّ سليمانُ بنُ داودَ.

---

(١) «المعارف» (ص٣١٠).

(٢) انظر لما سبق: «التقييد والإيضاح» (ص٢١٢-٢١٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٤٦-١٤٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/٩٤).

(٤) انظر: «إكمال المعلم» (٧/٣١١).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/٩٥).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/٩٦).

قوله: «أَبَا إِيَاسٍ» أبو إياسٍ هو معاويةُ بنُ قُرَّةَ.

(٢٣٤٦) قوله: «فَقُلْتُ: أَسْتَغْفَرَ لَكَ النبيُّ ﷺ؟» (أستغفرَ) هي ألفُ الوصلِ دخَلَت عليها ألفُ الاستفهامِ، فذهَبَتْ ألفُ الوصلِ وبَقِيَتْ ألفُ الاستفهامِ، وتَقْطَعُها في الوصلِ والوقفِ، ولا تَرَها، وهذا مثلُ قولِه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[١] وما أشبَهَهُ.

(٢٣٥٠) قوله: «فَغَفَّرَهُ» أي: قال: غفَرَ اللهُ له أو نحوُها.

قوله: «إِنَّمَا أَخَذَ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ» الشاعرُ هو أبو قيسٍ صِرْمَةُ بنُ أَبِي أَنَسِ بنِ صِرْمَةَ بنِ مالكٍ الخزرجيُّ البُخاريُّ، واسمُ أبيه قيسٌ.

قال ابنُ عبدِ البَرِّ: «كان قد تَرَهَّبَ، وفارَقَ الأوثانَ، ولبِسَ المُسوحَ، واغتَسَلَ من الجَنابةِ، وهمَّ بالنصرانيةِ، ثم جاء الإسلامُ فأسلَمَ، وهو شيخٌ كبيرٌ، وله شعرٌ كثيرٌ، كان ابنُ عبَّاسٍ يَخْتَلِفُ إليه يَأْخُذُ عنه، له ذكرٌ في الصومِ، والشعرُ المستندُ إليه: [٢٨١/ ب]

ثَوَى فِي قُرَيْشٍ بِضْعَ عَشْرَةَ حِجَّةً ... يُذَكِّرُ لَوْ يَلْقَى خَلِيلًا مُوَاتِيَا[٢]

وقد وقَعَ هذا البيتُ في معظَمِ نُسَخِ (م)، كذا قاله النوويُّ، قال: «وليس هو في عامَّتِها»[٣].

(٢٣٥٤) قوله: «وَأَنَا المَاحِي» قال العلماءُ: المرادُ محوَ الكفرِ من مكَّةَ والمدينةِ وسائرِ بلادِ العربِ، وما زُوِيَ له عليه السلام من الأرضِ، ووعدَ أن يَبْلُغَهُ ملكُ أُمَّتِه، ويَحْتَمِلُ المحوَ العامَّ بمعنى الظهورِ بالحُجَّةِ والغَلَبةِ، وقيل غيرُ ذلك[٤].

---

(١) سورة المنافقون، الآية (٦).

(٢) «الاستيعاب» (٢/ ٧٣٧-٧٣٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٠٢).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٠٤-١٠٥).

قوله: «قَدَمِي» ضُبِطَ بتخفيفِ الياءِ على الإفرادِ، وبتشديدِها على التثنيةِ.

(٢٣٥٧) قوله: «فِي شِرَاجِ الحَرَّةِ» (شراج) بالشينِ المعجمةِ المكسورةِ، والجيمِ: مسايِلُ الماءِ، واحدُها: شرجةٌ، و«الحَرَّةُ»: الأرضُ المُلْبَسةُ حجارةً سودًا.

قوله: «أَنْ كَانَ» (أن) بفتحِ الهمزةِ؛ أي: فعلتَ هذا لكونِه ابنَ عمَّتِكَ.

قوله: «يَرْجِعَ إِلَى الجَدْرِ» (الجدرُ) بفتحِ الجيمِ وكسرِها، وبالدَّالِ المُهملةِ: الجدارُ، والمرادُ: أصلُ الحائطِ.

(٢٣٥٨) قوله: «وَنَقَّرَ عَنْهُ» أي: بالَغ في البحثِ عنه.

(٢٣٥٩) قوله: «وَلَهُمْ خَنِينٌ» الخنينُ بالخاءِ المعجمةِ: البكاءُ معَ صوتٍ؛ هو بالمعجمةِ في معظمِ النسخِ، ولمعظمِ الرُّواةِ، ولبعضِهم بالحاءِ المهملةِ، وممن ذكَر الوجهين القاضي وصاحبُ «التحرير» وآخرون، قالوا: ومعناه بالمعجمةِ كما تَقَدَّمَ أوَّلًا، قالوا: وأصلُ (الخَنينِ) بالخاءِ خروجُ الصوتِ من الأنفِ، وبالمهملةِ من الفمِ، وقيل غيرُ ذلك[١].

قوله: «فِي عَرْضِ هَذَا الحَائِطِ» عرضُ الحائطِ بضمِّ العينِ: جانبُه. [٢٨٢/ أ]

قوله: «قَدْ قَارَفَتْ» أي: عَمِلَتْ سوءًا، والمرادُ: الزِّنَى.

قوله: «الْجَاهِلِيَّةِ» هم ما قبلَ النبوَّةِ، سُمُّوا بذلك لكثرةِ جهالاتِهم.

قوله: «لَوْ الحَقَنِي بِعَبْدٍ أَسْوَدَ لَلَحِقْتُهُ» قد يُقَالُ: هذا لا يُتَصَوَّرُ؛ لأن الزِّنى لا يَثْبُتُ به النسبُ، ويُجَابُ عنه: بأنه يَحْتَمِلُ وجهين:

أحدُهما: أن ابنَ حُذافةَ ما كان بلَغه هذا الحكمُ، وكان يَظُنُّ أن ولَد الزِّنى يَلْحَقُ الزانيَ، وقد خَفِيَ على أكبرَ منه؛ وهو سعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ حينَ خاصَم في ابنِ وليدةِ زمعةَ، وظنَّ أنه يَلْحَقُ أخاه بالزِّنى.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١١٢-١١٣).

والثاني: يُتَصَوَّرُ الإلحاقُ بعدَ وطئِها بشبهةٍ، فثَبَت النسبُ منه، والله أعلَمُ.

قوله: «**الْمَعْنِيِّ**» بكسرِ النونِ، وتشديدِ الياءِ، قال السمْعانيُّ: «منسوبٌ إلى مَعْنِ بنِ زائدةَ»(١)، وكذا قال الغَسَّانِيُّ(٢).

قوله: «**أَرَمُّوا**» بفتحِ الرَّاءِ وتشديدِ الميمِ المضمومةِ؛ أي: سكَتُوا.

قوله: «**كَانَ يُلَاحَى**» أي: يُخَاصَمُ.

(٢٣٦١) قوله: «**يُلَقِّحُونَهُ**» أي: يَجْعَلُون شيئًا مِن طلعِ الذَّكَرِ في طلعِ الأُنثى، فتَعْلَقُ بإذنِ اللهِ.

(٢٣٦٢) قوله: «**المَعْقِرِيُّ**» يُقَالُ: بفتحِ الميمِ، وسكونِ العينِ المهملةِ، وكسرِ القافِ، ويُقَالُ: بضمِّ الميمِ، وفتحِ العينِ، وكسرِ القافِ مشدَّدَةً؛ وهي ناحيةٌ من اليمنِ، ويُقَالُ فيها أيضًا: بكسرِ الميمِ، وسكونِ العينِ، وفتحِ القافِ.

قوله: «**فَنَفَضَتْ**» بالفاءِ والضادِ المعجمةِ؛ أي: أسقَطَتْ ثَمَرَها.

(٢٣٦٣) قوله: «**شِيصًا**» الشيصُ بكسرِ الشينِ المعجمةِ، وإسكانِ المثنَّاةِ تحتُ، [٢٨٢/ ب] وبالصادِ المهملةِ، وهو البُسرُ الرديءُ الذي إذا يَبِسَ صار حشَفًا، وقيل: أردأُ البُسرِ، وقيل: تمرٌ رديءٌ، وهو مُتَقارِبٌ(٣).

(٢٣٦٤) قوله: «**لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أَحَدِكُمْ يَوْمٌ لا يَرَانِي، ثُمَّ لأَنْ يَرَانِي أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ**» تقديرُ الكلامِ: يأتي على أحدِكم يومٌ لَأَنْ يَراني فيه لحظةً لا يَراني بعدَ هذا، أحبُّ إليه من أهلِه ومالِه جميعًا، وهو مقدَّمٌ ومؤخَّرٌ، كما قال في الأصلِ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١١٥).

(٢) «تقييد المهمل» (٢/ ٤٦٤).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١١٨).

(٢٣٦٥) قولـه: «أَوْلادُ عَـلَّاتٍ» بفتـحِ العينِ، وتشـديدِ الـلَّامِ؛ هو الأخوةُ لأبٍ مِـن أُمَّهـاتٍ شـتَّى، وأمـا الإخـوةُ مـن الأبويـن فيقـالُ لهـم الأعيـانُ، ومعنـى الحديـثِ: أصـلُ دينهِـم واحـدٌ، وشـرائِعُهُم مختلفـةٌ؛ فإنهـم مُتَّفِقُـون في أصـولِ التوحيـدِ، وأمـا فـروعُ الشـرائعِ فوقَـع فيهـا الاختـلافُ.

(٢٣٦٦) قولـه: «إِلَّا ابْـنَ مَرْيَـمَ وَأُمَّـهُ» ظاهـرُ الحديـثِ اختصـاصُ مريـمَ وابنِهـا بذلـك، وأشـار القاضـي إلـى أن جميـعَ الأنبيـاءِ يُشَـارَكُونَ فيهـا[١].

(٢٣٦٧) قوله: «نَزْغَةٌ» أي: نخسةٌ وطعنَةٌ.

(٢٣٧٠) قولـه: «وَهُـوَ ابـنُ ثَمَانِيـنَ سَـنَةً» وقَـع هنـا: «وَهُـوَ ابْـنُ ثَمَانِينَ»، ووقَـع في «الموطَّـأِ»: «وَهُـوَ ابْـنُ مِائَـةٍ وَعِشْـرِينَ سَـنَةً» موقوفًـا علـى أبـي هريـرةَ، وهـو مـا دلَّ بـأن روايـةَ (ثمانون) لـم يُحْتَسَـبْ فيهـا مـا قبـلَ البعثـةِ، ومَـن قـال: (مائةٍ وعشـرين) حسَـبَها[٢].

قولـه: «بِالقَـدُوم»[٣] رواةُ مسـلمٍ متَّفِقـون علـى تخفيـفِ القـدوم، وهـي الآلـةُ، ووقَـع في (خ) الخـلافُ في التشـديدِ والتخفيـفِ، وآلـةُ النجَّـارِ بالتخفيـفِ [٢٨٣/ أ] لا غيـرَ، وحكَـى بعضُهـم التشـديدَ، وهـو في صحيـحِ (خ)، وأمـا المـكانُ الـذي بالشـامِ ففيـه التخفيـفُ والتشـديدُ، والأكثـرون علـى التخفيـفِ في الرِّوايـةِ[٤].

(٢٣٧١) قولـه: «يَـا بَنِـي مَـاءِ السَّـمَاءِ» قيـل المـرادُ ببنـي مـاءِ السـماءِ العـربُ كلُّهـم لخُلُـوصِ نسـبِهم وصفائِـه.

---

(١) قال القاضي في «إكمال المعلم» (٧/ ٣٣٨): «ظاهره أنه منع من ذلك إجابة لدعوة زكريا عليهما السلام وأيضًا فإن الأنبياء معصومون من الشيطان بكل وجه».

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٢٢).

(٣) رُسمت في «م» بوضع علامة الضبة عليها.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٢٢).

قال القاضي: «والأظهرُ عندي أنه أراد بذلك الأنصارَ خاصَّةً، ونسبَهم إلى جدِّهم عامرِ بنِ حارثةَ بنِ امرئِ القيسِ بنِ ثعلبةَ بنِ مازنِ بنِ الأزدِ، وكان يُعْرَفُ بماءِ السماءِ مشهورٌ بذلك، والأنصارُ كلُّهم مِن ولدِ حارثةَ بنِ ثعلبةَ بنِ عمرِو بنِ عامرٍ المذكورِ»[1].

(٣٣٩) قوله: «آدَرُ» بهمزةٍ ممدودةٍ، ودالٍ مهملَةٍ مفتوحةٍ، ثم راءٍ؛ وهو عظيمُ الخِصْيَتَيْنِ.

قوله: «نَدَبًا» بفتحِ النونِ والدَّالِ، وأصلُه: أثرُ الجُرحِ إذا لم يَرْتَفِعْ عن الجلدِ.

قوله: «مُوَيْهٍ» بضمِّ الميمِ، وفتحِ الواوِ، وإسكانِ الياءِ، تصغيرُ ماءٍ، كذا في جميعِ نسخِ بلادِنا، كما قاله النَّوويُّ ومعظَمُ غيرِها (مُويهٍ).

قال القاضي: «ووقَع في بعضِ النُّسَخِ (مويه)، وفي معظمِها (مَشْرَبةٌ) بفتحِ الميمِ وإسكانِ الشينِ»[2].

(٢٣٧٢) قوله: «تَوَارَتْ» كذا في جميعِ النُّسخِ؛ ومعناه: وارتْ وسَتَرَتْ.

قوله: «فَيَصْعَقُ» أي: يَهْلَكُ ويَمُوتُ.

(٢٣٧٣) قوله: «أَنَا خَيرٌ» الضميرُ في (أنا) يَعودُ على النبيِّ ﷺ وقيل: يَعُودُ على القائلِ، ويُؤَيِّدُه: «لا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ» الروايةُ التي قبلَ ذلك[3].

(٢٣٧٨) قوله: «مَعَادِنِ العَرَبِ» أصولُها. [٢٨٣/ ب]

قوله: «إِذَا فَقُهُوا» هو بضمِّ القافِ على المشهورِ، وحُكِيَ كسرُها؛ أي: صاروا فقهاءَ عالمينَ بالأحكامِ الشرعيَّةِ الفقهيَّةِ.

---

(١) «إكمال المعلم» (٧/ ٣٤٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٢٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٣٢).

(٢٣٨٠) قوله: «**بَابٌ فِي قِصَّةِ مُوسَى مَعَ الخَضِرِ عليه السلام**» اختُلِفَ في حياةِ الخَضِرِ، فقال النوويُّ: «الجمهورُ على أنه حيٌّ بينَ أظهُرِنا»، وحُكِيَ ذلك عن ابنِ الصلاحِ أيضًا، ونُقِلَ عن أبي عمرِو بنِ الصلاحِ وغيرِه أنه نبيٌّ، واختُلِف في إرسالِه، وقيل: هو وليٌّ.

والماورديُّ حكَى ثلاثةَ أقوالٍ في تفسيرِه: نبيٌّ، وليٌّ، من الملائكةِ، وقيل: إنه لا يَموتُ حتَّى يُرْفَعَ القرآنُ، وهل كان في زمنِ إبراهيمَ أم بعدَه بقليلٍ أم بكثيرٍ؟ ثلاثةُ أقوالٍ حكَاها الثعلبيُّ.

واسمُ الخَضِرِ بَلْيَا بفتحِ الباءِ الموحَّدَةِ، وسكونِ اللَّامِ، ثم مثنَّاةٍ تحتُ، ابنُ مَلْكانَ بفتحِ الميمِ، وإسكانِ اللَّامِ، وقيل: كَلْيَالُ، وكَنيَتُه أبو العبَّاسِ.

قال ابنُ قتيبةَ في «معارفه» عن وهبِ بنِ مُنبِّهٍ: «اسمُ الخَضِرِ بَلْيَا بنُ مَلْكانَ بنِ فالغِ بنِ عابرِ بنِ شالخِ بنِ أرفخشذَ بنِ سامِ بنِ نوحٍ»[1].

واختُلِف في تلقيبِه بالخَضِرِ؛ قال الأكثرون: لأنه جَلَس على فروةٍ بيضاءَ فاهْتَزَّت تحتَه خضراءَ، والفروةُ وجهُ الأرضِ، وقيل: لأنه كان إذا صلَّى اخضرَّ ما حولَه، والأوَّلُ الصوابُ، وقد ثَبَت مرفوعًا في (خ) من حديثِ أبي هريرةَ[2].

قوله: «**إِنَّ نَوْفًا البِكَالِيَّ**» (البكالي) بكسرِ الباءِ، وتخفيفِ الكافِ، ورواه بعضُهم بفتحِها، وتشديدِ الكافِ، والثاني ضَبْطُ أكثرِ الشيوخِ، والأوَّلُ الصوابُ، وهو منسوبٌ إلى بكالٍ بطنٌ من حِميرٍ، وقيل: من همدانَ.

ونوفٌ هذا هو ابنُ فُضَالةَ، [٢٨٤/ أ] كذا قاله ابنُ دُريدٍ وغيرُه، وهو ابنُ امرأةِ كعبِ الأحبارِ، وقيل: ابنُ أخيه، والأوَّلُ المشهورُ،

---

(١) «المعارف» (ص٤٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٣٦).

وكنيتُه أبو يزيدَ، ويُقالُ: أبو رشيدٍ، وكان عالمًا حليمًا قاضيًا وإمامًا لأهلِ دمشقَ[(١)].

قوله: «**بِمَجْمَعِ البَحْرَيْنِ**» (مجمعُ البحرينِ) بَحْرَي فارسَ والرُّومِ ممَّا يَلِي فارسَ والرومَ، وحكَى الثعلبيُّ عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ أنه بإفريقيةَ، وقيل: بحرُ الأردنِّ وبحرُ القلزمِ[(٢)].

قوله: «**فِي مِكْتَلٍ**» المِكتلُ: القُفَّةُ.

قوله: «**فَتَاهُ**» أي: صاحبَه.

قوله: «**ابْنُ نُونٍ**» مصروفٌ كنوحٍ، واسمُ أبي نونٍ: إفرايمُ بنُ يوسفَ.

قوله: «**الصَّخْرَةِ**» هي التي دونَ نهرِ الرينِ بالمغربِ، وقال أُبَيُّ بنُ كعبٍ: «إفريقيةُ»، وقال مجاهدٌ: «بينَ البحرينِ»[(٣)].

قوله: «**وَلَيْلَتَهُمَا**» قال النوويُّ: «(ليلتَهما) ضُبِطَ بنصبِها وجرِّها»، كذا قال[(٤)].

قوله: «**إِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ**» اسمُ الغُلامِ حَيسُورُ بحاءٍ مهملةٍ مفتوحةٍ، ثم مثنَّاةٍ تحتُ ساكنةٍ، ثم سينٍ مهمَلةٍ، وقيل: (جَيسورُ) بالجيمِ المفتوحةِ، والباقي كما ذكَر.

ذكَره بالجيمِ ابنُ ماكُولا[(٥)]، وذكَره بهما غيرُ واحدٍ، وقد سمَّاه (خ) في «صحيحِه»، واختَلف الرواةُ: هل هو بالإهمالِ أو الإعجامِ؟ وقيل:

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٣٦-١٣٧).

(٢) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٣/ ٦١٨-٦١٩).

(٣) انظر: «التوضيح» (٣/ ٦٢٠)، وفيه: (نهر الزيت) بدلاً من (نهر الرين)، وفي موضع آخر منه (٣/ ٣٧٦): (نهر الرين) على الصواب.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٣٨).

(٥) «الإكمال» (٢/ ٣٣٧).

هـو حبتـورُ، وقيـل: بالنـونِ، ذكَرهمـا مـعَ الإهمـالِ والإعجـامِ ابـنُ قُرْقُـولَ في «مطالعـه»(١).

قولـه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ﴾(٢) قـال الثَّعلبيُّ: «قـال ابـنُ عبَّـاسٍ: هـي أنطاكيـةُ». [٢٨٤/ ب] وقـال ابـنُ سـيرينَ: «الأيلـةُ، وهـي أبعـدُ الأرضِ مـن السـماءِ»، وقيـل: برقـةُ(٣).

قولـه: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا﴾(٤) قـال وهـبُ بـنُ مُنبِّـهٍ: «كان طـولُ الجدارِ إلـى السـماءِ مائـةَ ذراعٍ»، وذكَـر الثَّعلبـيُّ أن سُـمكَ الجِـدارِ مائتـا ذراعٍ بذلـك الـذراعِ الـذي بذلـك القـرنِ، وطولُـه علـى وجـهِ الأرضِ خمسـمائةِ ذراعٍ، وعرضُـه خمسـونَ ذِراعًـا»، قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «كـذا نقَلـه شـيخُنا في شـرحِه البخـاريّ عنـه»(٥).

قولـه: «مَلِـكٌ» الملـكُ سُـمِّيَ في صحيـحِ (خ) هُـدَدُ بـنُ بُـدَدَ(٦) وزنُ زُفَـرَ، فاعْلَمْـهُ.

قولـه: «فَعُمِّيَ عَلَيهِ» وقَـع في بعـضِ الأصـولِ بفتـحِ العيـنِ المهملـةِ وكسـرِ الميـمِ، وفي بعضِهـا بضـمِّ العيـنِ وتشـديدِ الميـمِ، وفي بعضِـها بالغيـنِ المعجمـةِ.

قوله: «حُلَاوَةِ القَفَا» مثلَّثةُ الحاءِ، أفصحُها الضمُّ.

قولـه: «مَجِيءٌ مَا جَاءَ بِكَ» [أَتَـتْ لِـي الحَجـرُ](٧) لا قبلَـه؛ لأنَّ العـربَ

---

(١) «مطالع الأنوار» (٢/ ٢٠٤).

(٢) سورة الكهف، الآية (٧٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٤١).

(٤) سورة الكهف، الآية (٧٧).

(٥) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٣/ ٦٢٨).

(٦) «صحيح البخاري» (٦/ ٨٩).

(٧) كذا هذه الجملة في «م» بدون نقط، ولعل كلمة (الحجر) مصحفة من كلمة الخبر، ويكون التقدير: أتت (لي) الخبر، أي: مجي ما لي جاء بك، ويفسره قوله بعدها: أن العرب تبتدئ بالنكرات.

تَبْتَدِئُ بالنَّكِراتِ في أوَّلِ كلامِها، حكاه (س)، ومن هذا: «مَجِيءٌ مَا جَاءَ بِكَ»، و(مجيء) عن بعضِهم مرفوعٌ غيرُ منوَّنٍ، وعن بعضِهم منوَّنٌ، وهو أظهرُ؛ أي: أمرٌ عظيمٌ جاء بك[1].

قوله: «انْتَحَى عَلَيْهَا» أي: اعتَمد عليها، وقصَد خرقَها.

قوله: «بَادِئَ الرَّأْيِ» أي: مسارعًا إلى قتلِه من غيرِ فكرٍ، ومَنْ لم يَهْمِزْ (بادئ) فمعناه: ظهَر له رأيٌ في قتلِه.

قوله: «ذَمَامَةً» قال صاحبُ «العينِ»: «ذممتُه ذمامةً؛ يعني: لُمتُه مَلامةً، وقيل: استحيا، والثاني المشهورُ[2]. [٢٨٥/ أ]

قوله: «زَكَاةً» المرادُ بالزكاةِ هنا: الإسلامُ، وقيل: الصلاحُ والرَّحِمُ والرحمةُ[3].

(٢٣٨٣) قوله: «كُلُّ خِلٍّ مِنْ خِلِّهِ» (خلٌّ) الأوَّلُ متَّفقٌ على كسرِ خائِه؛ وهو بمعنى الخليلِ، وأما الثاني فبكسرِ الخاءِ عندَ جميعِ الرُّواةِ في جميعِ النُّسخِ كما قاله الشيخُ محيي الدينِ، وكذا نقلَه القاضي.

قال القاضي: «والصوابُ الأوجهُ فتحُها»، قال: «والخُلَّةُ والخِلُّ والخِلالُ والمُخَاللةُ والخَلالةُ والخُلولةُ[4] الصداقةُ والإخاءُ».

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٤٣).

(٢) انظر: «مطالع الأنوار» (٣/ ٧٨).

(٣) كتب بحاشية «م»: الثلاثون من التعليق على مسلم.

(٤) كذا في «م»، وقد وردت في «إكمال المعلم» (٧/ ٣٨٦)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٥٣): (الخلوة)، ولا أظن لها موقعًا هنا، بل (الخلولة) هي الصواب؛ قال الجَوْهَرِيُّ في «الصحاح» (٤/ ١٦٨٧): «والخُلَّةُ: الخليل، يستوى فيه المذكر والمؤنث، لأنَّه في «م» مصدر قولك خليل بين الخلة والخلولة».

وقال ابن سيده في «المحكم والمحيط الأعظم» (٤/ ٥١٦): «والخلة: الصداقة المختصة التي ليس فيها خلل، ... وجمعها خلال، وهي الخلالة والخلالة والخلولة.».

قال النوويُّ في الكسرِ: «صحيحٌ أيضًا كما جاءت به الرواياتُ؛ أي: أَبْرَأُ إليه من مُخَالَلَتِي إيَّاه، وذكَر ابنُ الأثيرِ أنه رُوِيَ بكسرِ الخاءِ وفتحِها، وأنهما بمعنى الخُلَّةِ بالضمِّ»(١).

(٢٣٨٤) قوله: «ذَاتِ السَّلَاسِلِ» السلاسلُ بفتحِ السينِ الأولى وكسرِ الثانيةِ؛ ماءٌ لبني حذامٍ بناحيةِ الشامِ، وحكَى ابنُ الأثيرِ ضمَّ السينِ الأولى، ولعلَّه استنبَطه من كلامِ الجَوْهَرِيِّ والمشهورُ فتحُها، وكانت هذه الغزوةُ في جُمادَى الآخرةِ سنةَ ثمانٍ من الهجرةِ، وكانت مؤتةُ قبلَها في جُمادَى الأولى من السنةِ أيضًا، ونقَل ابنُ عساكرَ أن مُؤتةَ قبلَها عن أهلِ المغازي إلَّا ابنَ إسحاقَ(٢).

(١٠٢٨) قوله: «مَنْ عَادَ مِنْكُمُ الْيَوْمَ مَرِيضًا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا» قال ابنُ بَشْكُوالَ في «مبهماته»: «المريضُ عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ»، وساق له شاهِدَين(٣).

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وأظنُّ الأوَّلَ من كتابِ الزهدِ لأسدِ بنِ موسى، والثاني من كتابِ البزَّارِ»(٤).

قوله: «إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ» أي: بلا حسابٍ ولا مجازاةٍ على قبيحِ الأعمالِ، وإلا فمجرَّدُ الإيمانِ يقتَضِي دخولَ الجنَّةِ بفضلِ اللهِ تعالى. [٢٨٥/ ب]

(٢٣٨٩) قوله: «عَلَى سَرِيرِهِ» السريرُ: النعشُ.

---

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٣٨٩).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٥٣).

(٣) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٦٣-٥٦٥).

(٤) هو كما قال، انظر: «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٦٤-٥٦٥).

(٢٣٩٢) قوله: «**فَنَزَعَ مِنْهَا ذَنُوبًا**» الذنوبُ: الدلوُّ المملوءةُ.

قوله: «**ثُمَّ اسْتَحَالَتْ غَرْبًا**» الغربُ: الدلوُّ العظيمةُ.

قوله: «**فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا**» العبقريُّ: السيِّدُ.

قوله: «**ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ**» أي: روُوا إبلَهُم.

(٢٣٩٣) قولـه: «**بَكَـرَةٍ**» بفتـحِ الـكافِ وسـكونِها، وبالإضافـةِ والبـدلِ، والأوَّلُ منهمـا أكثـرُ.

(٢٣٩٥) قولـه: «**عَـنْ صَالِـحٍ عَنِ ابْنِ شِـهَابٍ...**» إلى آخرِه. صالحٌ والثلاثةُ بعدَه تابعيُّون، بعضُهم عن بعضٍ، وقد رأى عبدُ الحميدِ ابنَ عبَّاسٍ.

(٢٣٩٦) قولـه: «**يَسْتَكْثِرْنَهُ**» يَطْلُبْـنَ كثيـرًا مـن كلامِـه، وجوابِـه بجوابِهِـنَّ وفتَاوِيهِـنَّ.

قوله: «**فَجًّا**» الفجُّ: الطريقُ الواسعةُ.

(٢٤٠١) قولـه: «**كَانَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ مُضْطَجِعًـا...**» إلـى آخـرِه. روى الإمـامُ أحمـدُ بسـنَدِه: «**أَنَّ رَسُـولَ اللهِ ﷺ كَانَ جَالِسًـا كَاشِـفًا عَـنْ فَخِـذِهِ، فَاسْـتَأْذَنَ أَبُـو بَكْـرٍ**»، فذكَـر الحديـثَ[1]، وروى الإمـامُ أحمـدُ أيضًـا عـن حفصـةَ بنـتِ عمـرَ، قالـت: «**دَخَـلَ عَلَـيَّ رَسُـولُ اللهِ ﷺ ذاتَ يَـوم، فَوَضَـعَ ثَوْبَـهُ بَيْـنَ فَخِذَيْـهِ، فَجَـاءَ أَبُـو بَكْـرٍ يَسْـتَأْذِنُ، فَـأَذِنَ لَـهُ وَرَسُـولُ اللهِ ﷺ عَلَـى هَيْئَتِـهِ**»، فذكَـر نحـوَ حديـثِ عائشـةَ، وفيـه: «**فَلَمَّـا جَـاءَ عُثْمَـانُ بـنُ عفَّـانَ، فَاسْـتَأْذَنَ فَتَجَلَّـلَ ثَوْبَـهُ**»[2].

قولـه: «**فَلَـمْ تَهْتَـشَّ لَـهُ وَلَـمْ تُبَالِـهِ**» الهشاشـةُ والبشاشـةُ بمعنـى: طلاقـةِ الوجـهِ وحسـنِ [٢٨٦/ أ] اللقاءِ، ومعنـى (لـم تُبالِـهِ): لـم تكتَـرِثْ وتَحْتَفِـلْ لدخولِـه.

---

(١) «مسند أحمد» (ح: ٢٤٣٣٠).

(٢) «مسند أحمد» (ح: ٢٦٤٦٦، ٢٦٤٦٧).

(٢٤٠٢) قولـه: «**لَابِسٌ مِرْطَ عَائِشَةَ**» المـرطُ الكسـاءُ مـن صـوفٍ، وقيـل: مـن صـوفٍ وكتّـانٍ وغيرِهمـا، وقيـل: الإزارُ[1].

قولـه: «**فَزِعْتَ**» بالـزَّايِ، والعيـنِ المهملـةِ، هكـذا روايـةُ الأكثريـنَ، قـال القاضـي: «وضبَطَـهُ بعضُهـم (فرغـتَ) بالـرَّاءِ والغيـنِ المعجمـةِ، وهـو قريـبٌ مـن معنـى الأوَّلِ، ومعنـى (فَزِعْـتَ) اهتَمَمْـتَ[2].

(٢٤٠٣) قوله: «**فِي حَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ المَدِينَةِ**» الحائطُ: البستانُ.

قوله: «**بِئْرِ أَرِيسٍ**» مصروفٌ، وبعدمِ الصرفِ أيضًا.

قوله: «**وَتَوَسَّطَ قُفَّهَا**» القُفُّ: البناءُ حولَ البئرِ.

قوله: «**وَدَلَّاهُمَا**» يُقالُ: أَدلى ودلَّى، والأوَّلُ أفصحُ.

قوله: «**وِجَاهَهُمْ**»[3] أي: قُبَالَهُم.

(٢٤٠٤) قوله: «**فَاسْتَكَّتَا**» بتشديدِ الكافِ؛ أي: صُمَّتَا.

(٢٤٠٥) قولـه: «**فَتَسَاوَرَتْ**» بالسينِ المهملـةِ، وبالـواوِ، ثـم الـرَّاءِ؛ أي: تَطَاوَلَـتْ كمـا في الروايـةِ الأخـرى.

(٢٤٠٦) قوله: «**يَدُوكُونَ**» أي: يَخُوضُونَ.

(٢٤٠٨) قولـه: «**وَعُمَـرُ بـنُ مُسْـلِمٍ**» اختلَـف الـرُّواةُ في (عمـرَ بـنِ مسـلمٍ)؛ فمنهـم مَـن قـال: عمـرٌو، ومنهـم مـن قـال: عُمـرُ، وهـو الأكثـرُ، وقـد أخرجـهُ الذهبـيُّ في عمـرٍو بالـواوِ[4]، تبعًـا للمِـزِّيِّ[5].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٦٩).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٦٩).

(٣) (وجاههم) رُسِمت في «م» مضبوطة بضمة على الواو وكسرة تحتها.

(٤) «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٤١٨).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٤٠).

قولـه: «**خُمًّـا**» بضـمِّ الخـاءِ المعجمـةِ، وتشـديدِ الميـمِ، اسـمٌ لغيظـةٍ على ثلاثـةِ أميالٍ مـن الجُحفةِ، عندَهـا غديـرٌ مشـهورٌ يُضَـافُ إلـى الغيظـةِ، فيُقَـالُ: غَديـرُ خُـمٍّ. [٢٨٦/ ب]

قولـه هنـا: «**أَلَيْـسَ نِسَـاؤُهُ مِـنْ أَهْـلِ بَيْتِـهِ؟ قَـالَ: نِسَـاؤُهُ مِـنْ أَهْـلِ بَيْتِـهِ**» وفي الروايـةِ الآتيـةِ: «**فَقُلْنَـا: مِـنْ أَهْـلِ بَيْتِـهِ نِسَـاؤُهُ؟ قَـالَ: لَا**» ظاهرُهمـا التناقـضُ، والمعـروفُ في الرواياتِ في غيـرِ (م) أنـه قـال: «**نِسَـاؤُهُ لَيْسَ مِنْ أَهْـلِ بَيْتِـهِ**» فتتأوَّلُ هـذه الروايةُ علـى أن المُـرادَ أنَّهُـنَّ مـن أهـلِ بيتِـه الذيـن يُسَـاكِنُونَهُ ويَعُولُهُـم[1].

قولـه: «**حَبْـلُ اللهِ**» أي: عهـدُه، وقيـل: السـببُ المُوصِّـلُ إلـى رضـاه ورحمتِـه، وقيـل: هـو نـورُه الـذي يَهْـدِي بـه[2].

(٢٤٠٩) قوله: «**فَلَمْ يَقِلْ عِنْدِي**» مِن القيلولةِ، وهي: النومُ نصفَ النهارِ.

(٢٤١٠) قولـه: «**أَرِقَ**» بفتـحِ الهمـزةِ، وكسـرِ الـرَّاءِ، وتخفيـفِ القـافِ؛ أي: سـهِرَ، ولـم يأتِـه نـومٌ.

قوله: «**غَطِيطَهُ**» هو صوتُ النائمِ المرتفعُ.

(٢٤١٢) قولـه: «**جَنْبَـهُ**» بالجيمِ والنونِ كـذا في معظمِ النُّسَـخِ، وفي بعضِها: «**حبَّتـه**» بحـاءٍ مهملـةٍ وبـاءٍ موحَّـدَةٍ مشـدَّدَةٍ ثـم مثنَّاةٍ فـوقُ؛ أي: حبـةُ قلبِه.

قوله: «**نَوَاجِذُهُ**» أنيابُه، وقيل: أضراسُه.

قولـه: «**فِـي القَبَـضِ**» بفتـحِ القـافِ والموحَّـدَةِ، وبالضـادِ المعجمـةِ: هـو الموضـعُ الـذي تُجْمَـعُ فيـه الغنائـمُ.

قوله: «**فِي حَشٍّ**» الحشُّ بفتحِ الحاءِ وضمِّها.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٨٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٨١).

قولـه: «**وَأَخَـذَ**[١] **رَجُـلٌ أَحَـدَ**» وقَـع في بعـضِ الرِّوايـاتِ: «**وَأَخَـذَ رَجُـلٌ مِنْهُـمْ**» بزيـادةِ (منهـم).

قـال ابـنُ بَشْـكُوالَ: «الرجـلُ الأنصـاريُّ عِتْبَـانُ بـنُ مالـكٍ»، وسـاق لـه [٢٨٧/ أ] شـاهدًا.

قـال: «وقـد قيـل: إنـه حمـزةُ بـنُ عبـدِ المطَّلـبِ، ذكَـره فتـحُ بـنُ إبراهيـمَ عـن أبـي الطيِّـبِ الجريـريِّ البغـداديِّ صاحـبِ محمـدِ بـنِ جريـرٍ الطـبريِّ، واسـمُ أبـي الطيِّـبِ أحمـدُ بـنُ سـليمانَ»[٢]، فاعْلَمْـهُ.

(١٧٤٨) قولـه: «**شَـجَرُوا فَاهَـا بِعَصًـا، ثُـمَّ أَوْجَرُوهَـا**» أي: فتحُـوه ثـم صبُّـوا فيـه الطعـامَ، وإنمـا شـجَرُوه بالعصَـا؛ لئـلَّا تُطْبِقُـه، فيَمْتَنِـعَ وصـولُ الطعـامِ جوفَهـا، و«شـجَرُوا» بالشـينِ المعجَمـةِ والجيـمِ والـرَّاءِ، كـذا في جميـعِ النُّسـخِ.

قـال القاضـي: «ورُوِي (**شَـحَوا**) بالشـينِ المعجمـةِ ثـم حـاءٍ مهملـةٍ وحـذفِ الـرَّاءِ»، ومعنـاه قريـبٌ مـن الأوَّلِ؛ أي: أوسَـعُوه وفتحُـوه، ويُقَـالُ: أوجَـرَهُ ووجَـرَهُ لغتـان، الأُولَـى أفصـحُ وأشـهَرُ[٣].

(٢٤١٥) قولـه: «**نَـدَبَ رَسُـولُ اللهِ النَّـاسَ**» أي: دعَاهـم إلـى الجهـادِ وحرَّضهـم عليـه، فأجـاب الزُّبيـرُ.

قولـه: «**لِـكُلِّ نَبِـيٍّ حَـوَارِيٌّ، وَحَـوَارِيَّ الزُّبيـرُ**» (حـواري) الثانيـةُ ضبَطـه المحقِّقـون بفتـحِ اليـاءِ؛ كمصرخـيَّ، وضبَطـه أكثرُهـم بكسـرِها، والحـواريُّ: الناصـرُ، وقيـل: الخاصَّـةُ[٤].

---

(١) في «صحيح مسلم» (٧/ ١٢٦): (فأخذ).

(٢) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٦١-٥٦٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٨٧).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٨٨-١٨٩).

(٢٤١٦) قوله: «**فِي أُطُمِ حَسَّانَ**» الأطمُ بضمِّ الهمزةِ والطاءِ: الحصنُ.

(٢٤١٧) قوله: «**فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ، أَوْ صِدِّيقٌ، أَوْ شَهِيدٌ**» عمرُ وعثمانُ استُشْهِدُوا، وذلك معروفٌ، وقُتِلَ الزُّبيرُ بوادِي السباع بقربِ البصرةِ منصرفًا تاركًا للقتالِ، وكذلك طلحةُ اعتزَل الناسَ تاركًا للقتالِ فأصابَه سهمٌ فقتَله، وقد ثَبَتَ أن مَن قُتِلَ ظُلمًا فهو شهيدٌ؛ أي: في أحكامِ الآخرةِ.

قوله: «**وَعَلَيْهِ النَّبِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَطَلْحَةُ**» قال شيخُنا متع الله بحياته: [٢٨٧/ ب] «وفي أصلِنا بمسلمٍ: (وعليٌّ) قبلَ طلحةَ، والظاهرُ أن هذا سقَط، والله أعلَم».

قوله: «**وَسَعْدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ**» أما ذِكْرُه عليه السلام سعدًا في الشهداءِ، فقال القاضي: «إنما سُمِّيَ شهيدًا؛ لأنه مشهودٌ له بالجنَّةِ»[١].

وقال في «الشفا»: «إنه طُعِنَ»[٢] أي: مات مطعونًا.

(٢٤٢٠) قوله: «**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ...**» إلى آخرِه. قال الدارقطنيُّ: «رَوَاه إسرائيلُ عن أبي إسحاقَ عن صلةَ عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، ولا يَثْبُتُ قولُ إسرائيلَ»[٣].

(٢٤٢١) قوله: «**فِي طَائِفَةٍ مِنَ النَّهَارِ**» أي: قطعةٍ.

قوله: «**قَيْنُقَاعَ**» نونُ قينُقاعَ مثلَّثَةٌ.

قوله: «**خِبَاءَ فَاطِمَةَ**» الخباءُ المنزلُ.

قوله: «**أَثَمَّ لُكَعُ**» اللُّكَعُ هنا الصغيرُ.

---

(١) «إكمال المعلم» (٧/ ٤٣٠).

(٢) «الشفا في التعريف بحقوق المصطفى» (١/ ٣٤٤).

(٣) «الإلزامات» (ص٢٩٥).

(٢٤٢٢) قولـه: «**عَـنْ عَـدِيٍّ**» وهـو ابـنُ ثابـتٍ قـال الدِّمْيَاطِـيُّ: «صوابُـه عَـدِيُّ بـنُ أبـانَ بـنِ ثابـتٍ»[١] انتهـى، قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «وقـد يَكُـونُ نُسِـبَ إلـى جـدِّه، ولا يَكُـونُ خطـأً، واللهُ أعلَـمُ».

(٢٤٢٤) قولـه: «**وَعَلَيْـهِ مِـرْطٌ مُرَحَّـلٌ مِـنْ شَـعْرٍ**» المِـرطُ الكسـاءُ، والمرحَّـلُ بالحـاءِ المهملـةِ؛ هـو المنقـوشُ عليـه صـورةُ رحـالِ الإبـلِ، ولبعـضِ الـرُّواةِ بالجيـمِ؛ ومعنـاه: فيـه صـورةُ المراجـلِ؛ وهـي القـدورُ.

قولـه: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾[٢] (الرجـسُ) هنـا قيـل: الشـكُّ، وقيـل: العـذابُ، وقيـل: الإثـمُ.

قال الأزهريُّ: «الرجسُ اسمٌ لكلِّ مستَقْذَرٍ من عملٍ»[٣]. [٢٨٨/ أ]

(٢٤٢٧) قولـه: «**قَـالَ: نَعَـمْ، فَحَمَلْنَـا وَتَـرَكَكَ**» معنـاه: قـال ابـنُ جعفـرٍ: «(**فَحَمَلَنَـا وَتَـرَكَكَ**)، وتُوَضِّـحُه الرِّواياتُ بعـدَه»، وقـد تَوَهَّـمَ القاضـي أن القائـلَ: (فحمَلَنـا) هـو ابـنُ الزبيـرِ، وجعَلَـه غَلطًا في روايـةِ (م)، وليـس كمـا قـال، بـل الصـوابُ مـا ذكَرنـاه، واللهُ أعلَـمُ، معنـى كلامِ النـوويِّ[٤].

(٢٤٣١) قوله: «**كَمُلَ**» مثلَّثُ الميمِ، الكسرُ ضعيفٌ.

(٢٤٣٢) قوله: «**مِنْ قَصَبٍ**» القصبُ اللؤلؤُ المجوَّفُ.

قوله: «**لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ**» الصَّخَبُ الصِّياحُ، والنَّصَبُ التَّعَبُ.

(٢٤٣٥) قولـه: «**قَبْـلَ أَنْ يَتَزَوَّجَنِـي**» أي: قبـلَ أن يَدْخُـلَ بـي لا قَبْـلَ العقـدِ، وإنمـا كان قبـلَ العقـدِ بنحـوِ سـنةٍ ونصـفٍ، واللهُ أعلَـمُ.

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٩١)، (٩/ ٢٠٣).

(٢) سورة الأحزاب، الآية (٣٣).

(٣) قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٠/ ٥٨٠): «والرجس بفتح الراء: شدة الصوت، فكأن الرجس: العمل الذي يقبح ذكره ويرتفع في القبح».

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٩٦-١٩٧).

(٢٤٣٧) قوله: «**حَمْرَاءِ الشِّدْقَيْنِ**» معناه تَساقطَتْ أسنانُها من الكِبَرِ، ولم يَبْقَ بشدقِها بياضُ شيءٍ من أسنانِها، وإنما بقيَ فيه حمرةُ لَثاتِها.

(٢٤٣٨) قوله: «**فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ**» السَّرقةُ بفتحِ السينِ المهملةِ والرَّاءِ: الشُّقَقُ[1] البيضاءُ من الحريرِ، قاله أبو عبيدٍ[2] وغيرُه، ويُقالُ: الشُّقَّةُ[3].

(٢٤٣٩) قوله: «**قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أُسَامَةَ**» كتَب بعضُهم حاشيةً على مكانٍ مثلِ هذا سيأتي بعدَ هذا: لكن خرَّجه من طريقِ أبي كُريبٍ عن أبي أُسامةَ عُقَيبَ الطريقِ الثانيةِ التي هي نظيرُ تلك، واللهُ أعلَمُ، وقد تعقَّب شيخُنا متع الله بحياته الحاشيةَ، وسيأتي أيضًا.

(٢٤٤٠) قوله: «**يَنْقَمِعْنَ**» أي: يَتَغَيَّبْنَ من النبيِّ ﷺ حياءً منه وهيبةً.

قوله: «**يُسَرِّبُهُنَّ**» بتشديدِ الرَّاءِ؛ أي: يُرْسِلُهُنَّ. [٢٨٨/ ب]

(٢٤٤٢) قوله: «**مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ**» هم ثلاثةُ إخوةٍ: أبو بكرٍ، ومحمدٌ، وعكرمةُ، سَمِع منهم الزُّهريُّ، ورَوَى عن عبدِ اللهِ وعبدِ الملكِ وعمرَ بنِ أبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ الحارثِ بنِ هشامٍ.

قوله: «**مَا عَدَا سَوْرَةً**» السورةُ بفتحِ السينِ المهمَلةِ، ثم واوٍ ساكنةٍ، ثم راءٍ، ثم هاءٍ: الثورانُ وعجلةُ الغضَبِ، وأما الحِدَّةُ فهي شِدَّةُ الخُلُقِ وثورانُه، ومعنى الكلامِ أنها كاملةُ الأوصافِ، إلا أن فيها شِدَّةَ خُلُقٍ وسرعةَ غضبٍ.

---

(١) في «م»: الشقة. والمثبت من «إكمال المعلم» (٧/ ٤٤٦)، و«شرح صحيح مسلم» (١٥/ ٢٠٢).
(٢) «غريب الحديث» (٤/ ٢٤١).
(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٢٠٢).

قوله: «مِنْهَا الفَيْئَةَ» أي: الرجوعُ.

قوله: « فَلَمْ أَنْشَبْهَا» أي: أُمْهِلُهَا.

قوله: «حَتَّى[1] أَنْحَيْتُ» يُقَالُ: أنحيتُ؛ أي: اعتمدتُها وقصدتُها بالمعارضةِ.

قوله: «أَثْخَنْتُهَا» أي: قهرتُها.

قوله: «غَلَبَةً» كذا في بعضِ النُّسَخِ بالغينِ المعجمةِ، وفي بعضِها (عليه) بالعينِ المهملةِ والمثنَّاةِ من تحتُ.

(٢٤٤٣) قوله: «قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أُسَامَةَ» كذا في حاشيةِ هذا داخلٌ في بابِ المقطوعِ ولم يُخَرِّجْهُ في كتابِه إلا في هذا الموضعِ وحدَه، ورَوَاه (خ) عن إسماعيلَ عن سليمانَ عن هشامٍ وعن محمدِ بنِ جريرٍ عن يحيى بنِ أبي زكريَّا عن هشامٍ، انتهت.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «والذي ظهَر لي أن هذا ليس من هذا البابِ، وإنما هو من بابِ مَن وَجَدَ في كتابِه حديثًا سمِعه، وهو غيرُ ذاكرٍ له، فذهَب أبو حنيفةَ [٢٨٩/ أ] أنه لا يَجُوزُ له روايتُه، وإليه ذهَب بعضُ أصحابِ الشافعيِّ، وخالف أبا حنيفةَ في ذلك صاحباه محمدُ بنُ الحسنِ و[أبا يوسفَ][2]، فذهبا إلى الجوازِ، وإليه ذهَب الشافعيُّ وأكثرُ أصحابِه، وتفقَّه فيه ابنُ الصَّلاحِ تفقُّهًا حسنًا، ذكَره في «علومِه» واللهُ أعلَمُ»[3]، انتهى.

---

(١) كذا في «م»، و«صحيح مسلم» (٧/ ١٣٦)، وقال القاضي في «إكمال المعلم» (٧/ ٤٥١): ويروى: «حين أنحيت عليها» وهو أشبه هنا وأوجه، ومعناه: حين قصدتها واعتمدتها بمعارضتها وبجواب كلامها.

(٢) هكذا في «م»: «أبا يوسف»، بالألف مقصورة وهي مرفوعة، ولعله أتى بها على لغة من يقصر الأسماء الخمسة على الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، ولكنه فيما سبقها، قال: فذهب أبو حنيفة، بالواو، وقد يكون أراد الجمع بين اللغتين.

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢١٣).

وهذا هو الموعودُ بذكرِه في الورقةِ التي قبلَ هذه.

قوله: «بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي» السَّحرُ بفتحِ السينِ وضمِّها، وإسكانِ الحاءِ؛ ومعناه: الرئةُ وما يَتَعَلَّقُ بها.

قال القاضي: «وقيل: إنما هو شَجْرِي بالشينِ المعجمةِ والجيمِ»، وشبَّكَ هذا القائلُ أصابِعَه وأومأَ إلى أنها ضمَّتْهُ إلى نحرِها مشبِّكةً يدَها عليه، والصوابُ الأوَّلُ وهو المعروفُ[١].

(٢٤٤٤) قوله: «وَأَخَذَتْهُ بُحَّةٌ» البحةُ بضمِّ الباءِ الموحَّدةِ، وتشديدِ الحاءِ المهملَةِ: غلظٌ في الصوتِ.



---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٢٠٨).

ذكر حديث أمِّ زرعٍ

(٢٤٤٨) قوله: «قَالَتِ الثَّانِيَةُ» قال ابنُ بَشْكُوالَ: «اسمُ الثانيةِ عمرةُ بنتُ عمرٍو»(١)، وكذا سمَّاها الخطيبُ البغداديُّ(٢).

قوله: «قَالَتِ الثَّالِثَةُ» اسمُ الثالثةِ حُيَيُّ(٣) بنتُ كعبٍ، حُيي كذا في «المبهماتِ»(٤).

قوله: «قَالَتِ الرَّابِعَةُ» اسمُ الرابعةِ مهددُ(٥) بنتُ أبي هزومةَ(٦)، هزومةُ كذا في «المبهمات» للنوويِّ(٧).

قوله: «قَالَتِ الخَامِسَةُ» اسمُ الخامسةِ كبشةُ.

قوله: «إِنْ دَخَلَ فَهِدَ» تَصِفُهُ إذا دخَل البيتَ بكثرةِ النومِ والغفلةِ في منزِله.

قوله: «قَالَتِ السَّادِسَةُ» اسمُ السادسةِ هندُ. [٢٨٩/ ب]

---

(١) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٣٩).

(٢) «الأسماء المبهمة» (٨/ ٥٢٩).

(٣) (حيي) بالمثناة، كذا في «الأسماء المبهمة» (٨/ ٥٢٩)، و«تلقيح فهوم أهل الأثر» لابن الجوزي (ص٥٢٤)، وفي «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٧٦): (حُبًّا)، وفي «التوضيح» (٢٤/ ٥٦٦): (حيَّى)، وفي «غوامض الأسماء» (٢/ ٥٣٩): «حُبَيُّ» بالموحدة، وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٢١٢): (حني بنت نعب) وأظنه تصحيفًا.

(٤) انظر: «الأسماء المبهمة» (٨/ ٥٢٩)، و«غوامض الأسماء» (٢/ ٥٣٩).

(٥) في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٧٦): (هدد)، و«التوضيح» (٢٤/ ٥٦٧): (مهرة).

(٦) في «م»: «هزمة»، وفي «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٧٦): (هرومة)، وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٢١٢): (مرزمة)، وفي «التوضيح» (٢٤/ ٥٦٧): (مرومة)، وما أثبته موافق لما في المطبوع من «الأسماء المبهمة» للخطيب البغدادي (٨/ ٥٢٩).

(٧) لم أجده في «مبهمات النووي» التي في كتاب «تهذيب الأسماء واللغات»، ووجدته في «شرح صحيح مسلم» (١٥/ ٢١٢) قد نسبه لمبهمات البغدادي.

قوله: «قَالَتِ السَّابِعَةُ» اسمُ السابعةِ حُييٌّ[١] بنتُ علقمةَ، حيي كذا في «مبهمات» النوويِّ[٢].

«قَالَتِ الثَّامِنَةُ»: اسمُ الثامنةِ بنتُ[٣] أوسِ[٤] بنِ عبدٍ، وفي «الكبيرِ»: أسماءُ بنتُ عبدٍ[٥].

قوله: «قَرِيبُ البَيْتِ مِنَ النَّادِي» (النادي) يُوقَفُ بإثباتِ الياءِ، وقد يَجُوزُ حذفُها، وثبوتُ الياءِ هو الفصيحُ، لكنَّ المشهورَ في الروايةِ حذفُ الياءِ لِيَتِمَّ السجعُ.

قوله: «قَالَتِ العَاشِرَةُ» اسمُ العاشرةِ: كبشةُ بنتُ الأرقمِ، ذكَر ذلك ابنُ بَشْكُوالَ[٦]، ولم يَذْكُرِ الأولى ولا التاسعةَ، وفي «المعجمِ الكبيرِ» بالتصغيرِ[٧].

قوله: «قَالَتِ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ» هي أُمُّ زرعٍ بنتُ أُكَيْهلَ بنِ ساعدةَ، ذكَر ذلك النوويُّ عن الخطيبِ البغداديِّ، وذكَر أيضًا تسميةَ مَن ذكَرتهُ من غيرِ مخالفةٍ[٨]، والذي ذكَره هؤلاء جاء في حديثٍ في «الطبرانيِّ الكبيرِ»[٩]، وفي «المعجمِ الكبيرِ»: «بنتُ أُكَيحِلَ[١٠]».

---

(١) كتب فوقها في «م»: «كذا».

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٢١٢) وفيه: (حني) بدلا من (حيي)، وفي «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٧٧): (حُبًّا).

(٣) بياض في «م» بمقدار كلمة واحدة، استدركته من «الأسماء المبهمة» للخطيب البغدادي (٨/ ٥٢٩).

(٤) في «م»: «دوس»، انظر «الأسماء المبهمة» للخطيب البغدادي (٨/ ٥٢٩).

(٥) «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٧٧).

(٦) «غوامض الأسماء» (١٢/ ٥٣٩).

(٧) «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٧٦).

(٨) في «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٢١٢): (بنت أكهل بن ساعد).

(٩) لم أجد ذلك في أي من كتب الطبراني التي بين يدي، فلم أجد إلا الرواية الآتية بعده.

(١٠) في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٧٧): الأكيحل.

وقال القاضي عياضٌ عن ابنِ دُريدٍ في «الوشاحِ»: «إنَّ اسمَها عاتِكةُ»[١].

قوله: «**بَجَّحَنِي**» أي: فَرَّحَنِي.

قوله: «**فَبَجَحْتُ**» أي: فَرِحْتُ.

قوله: «**رَجُلًا سَرِيًّا**» بالسينِ المهمَلةِ على المشهورِ، وحكَى القاضي عن ابنِ السِّكِّيتِ أنه حُكِيَ فيه الإعجامُ والإهمالُ[٢]؛ أي: سيِّدًا.

قوله: «**وَأَخَذَ خَطِّيًّا**» المشهورُ في خاءِ (خَطِّيًّا) الفتحُ.

قوله: «**وَلَا تَنْقَثُ**» (تنقث) هنا بفتحِ التاءِ، وإسكانِ النونِ. [٢٩٠/أ]

قوله: «**مِنْ كُلِّ ذَابِحَةٍ زَوْجًا**» قال النوويُّ: «هكذا هو في جميعِ النُّسخِ (ذابحة) بالذَّالِ والباءِ الموحَّدةِ؛ أي: من كلِّ ما يَجُوزُ ذبحُه من الإبلِ والبقرِ والغنَمِ وغيرِها، وهي فاعلةٌ بمعنى مفعولةٍ»[٣] انتهى.

(٢٤٤٩) قوله: «**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ عُبيدِ اللهِ**[٤]» عبدُ اللهِ بنُ عُبيدِ اللهِ بنِ أبي مُلَيْكَةَ، الثاني مصغَّرٌ، كذا صوابُه، واللهُ أعلَمُ.

قوله: «**ابْنَتَهُمْ**» الابنةُ هي العوراءُ بنتُ أبي جهلٍ، قاله ابنُ بَشْكُوالَ، وساق له شاهدًا[٥]، والظاهرُ أنه من «مسندِ ابنِ المُقرئِ» عن سفيانَ، وفي اسمِها قولان، أي: في اسمِ ابنةِ أبي جهلٍ: قيل: العوراءُ، وقيل: جويريةُ، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) انظر: «التوضيح» (٢٤/ ٥٦٧).

(٢) «إكمال المعلم» (٧/ ٤٦٩).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ٢٢١).

(٤) في «م» مضببًا عليه: (عبد الله). والمثبت من «صحيح مسلم».

(٥) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٣٤٠).

قولـه: «وَأَنَـا يَوْمَئِـذٍ مُحْتَلِـمٌ» كـذا وقَـع: «وَأَنَـا يَوْمَئِـذٍ مُحْتَلِـمٌ»، وهـو وهـمٌ، فـإنَّ مسـوِّرَ[1] ممَّن وُلِـدَ في السـنةِ الثانيـةِ من الهجـرةِ بعـدَ مولِـد ابـنِ الزُّبيـرِ بأربعـةِ أشـهُرٍ، فلـم يُـدْرِكْ مِـن حياتِـه عليـه السـلام إلَّا نحـوَ ثمانيـةِ أعـوامٍ، ولا يُعَـدُّ مَـن كانـت هـذه سِـنُّه مُحْتَلِمًـا.

وقـد رَوى الإسـماعيليُّ في «صحيحِـه» هـذا الحديـثَ مـن هـذا الوجـهِ عـن أحمـدَ بـنِ الحسـنِ ابـنِ عبـدِ الجبَّـارِ، ثنـا يَحيـى بـنُ معيـنٍ عـن يعقـوبَ، فذكَـره بسـنَدِه، وفيـه عـن المسـوِّرِ: «وَأَنَـا يَوْمَئِـذٍ كَالْمُحْتَلِـمِ» يعنـي في ثَبْتِـهِ وحفظِـه مـا يَسْـمَعُهُ، فبيَّنَـت هـذه الروايـةُ الصـوابَ.

ودار الحمـلُ علـى مَـن دونَ يعقـوبَ بيـنَ أحمـدَ ومسـلمٍ، قـال ابـنُ سـيِّدِ النـاسِ في «سـيرته» في أولادِه عليـه السـلام: «ووجـدتُ الطـبرانيَّ في «المعجـمِ الكبيـرِ» قـد رواه عـن عبـدِ اللهِ بـنِ أحمـدَ عـن أبيـهِ كروايـةِ [٢٩٠/ ب] مسـلمٍ؛ فبَـرِئَ مسـلمٌ من عُهدتِـه أيضًـا كمـا بَـرِئَ يعقـوبُ ومَـن فوقَـه، وقـد رواه البخـاريُّ عـن سـعيدِ بـنِ محمـدٍ الجرمـيِّ عـن يعقـوبَ كروايـةِ مسـلمٍ عـن أحمـدَ، وهـو حديـثٌ اختُلِـفَ فيـه علـى يعقـوبَ، جـوَّده يحيـى بـنُ معيـنٍ» انتهـى كلامُ ابـنِ سـيِّدِ النـاسِ[2].

قولـه: «فَذَكَـرَ صِهْـرًا لَـهُ» هـو أبـو العاصـي بـنُ الربيـعِ زوجُ زينـبَ بنـتِ رسـولِ اللهِ ﷺ كمـا يـأتي.

(٢٤٥٠) قولـه: «أَوْ مَرَّتَيْـنِ» شـكٌّ مـن بعـضِ الـرُّواةِ، والصـوابُ حذفُهـا كمـا في باقـي الرِّوايـاتِ.

---

(١) كذا في «م» على الحكاية، وإن كان حقه أن النصب بتنوين الفتح؛ لأنه وقع اسمًا لإن.

(٢) «عيون الأثر» (٢/ ٣٥٩).

(٢٤٥١) قولـه: «**حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: لا تَكُونَنَّ إِنِ اسْتَطَعْتَ...**» إلى آخرِه. قال المحبُّ الطبريُّ في «أحكامه» في البيوعِ في هذا الموقوفِ على سلمانَ: «**لا تَكُونَنَّ إِنِ اسْتَطَعْتَ...**» إلى «... **رَايَتَهُ**» «أخرَجه البزَّارُ هكذا مرفوعًا، وأخرجَه مسلمٌ موقوفًا على سلمانَ»[١] انتهى.

قال الشيخُ محيي الدينِ عُقيبَ الموقوفِ على سلمانَ في «رياضِ الصالحينَ»: وروَاه البرقانيُّ في «صحيحِه» عن سلمانَ، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا تَكُنْ أَوَّلَ مَن يَدْخُلُ السُّوقَ، وَلا آخِرَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْهَا، فِيهَا بَاضَ الشَّيْطَانُ وَفَرَّخَ**»[٢].

قوله: «**يُخْبِرُ خَبَرَنَا**» تصحيفٌ، وصوابُه: «**يُخْبِرُ خَبَرَ جِبْرِيلَ**»، وكذلك وقَع في البخاريِّ[٣].

(٢٤٥٢) قوله: «**السِّينَانِيُّ**» بسينٍ مهملةٍ مكسورةٍ، بعدَها مثنَّاةٌ تحتُ، ثم نونٌ، وسِينانُ في زبيدِ بنِ مَذْحِجٍ، والفضلُ مولًى من زبيدٍ، وقيل: منسوبٌ إلى قريةٍ من قُرى مروٍ. [٢٩١/ أ]

قوله: «**فَكَانَتْ أَطْوَلَنَا يَدًا**» وقَع في (خ) في هذا الحديثِ في الزكاةِ لفظٌ يُوهِمُ أن أسرَعَهُنَّ لِحاقًا سودةُ، وهو باطلٌ إجماعًا[٤].

(٢٤٥٣) قوله: «**وَتَذْمُرُ**» أي: تَغَيَّظُ وتلوَّنُ، قال الأصمعيُّ: «إذا جعَل الرجلُ يَتكلَّمُ ويَتَعَصَّبُ أثناءَ ذلك قيل: سمعتُ له تَذَمُّرًا»، ووقَع

---

(١) «غاية الإحكام» (٥/ ٥٩٢).

(٢) «رياض الصالحين» (ص٥١٠).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٩٨٠).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٩).

لابنِ الحذَّاءِ أو لغيرِه [تَدْمُرُ، وَتَدْمُنُ][1] وليسا بشيءٍ، و(تَذْمُرُ) بفتحِ التاءِ، وإسكانِ الذَّالِ المعجمَةِ، وضمِّ الميمِ، ويُقالُ: بفتحِ التاءِ والذَّالِ والميمِ؛ أي: يَتذَمَّرُ، ومعناه: يتكلَّمُ بالغضبِ[2].

(٢٤٥٥) قوله: «**إِلَّا أُمِّ سُلَيْمٍ**» قيل: إن أمَّ سليمٍ كانت خالةَ النبيِّ ﷺ من الرَّضاعةِ، وقيل خالةُ أبيهِ، وفيهما نظرٌ ذكَره الحافظُ أبو محمدٍ الدِّمْيَاطِيُّ شيخُ شيوخِ شيخِنا[3].

(٢١٤٤) قوله: «**مَاتَ ابْنٌ لِأَبِي طَلْحَةَ**» هو أبو عميرٍ صاحبُ النُّغَيرِ.

(٢٤٦٢) قوله: «**حَلَقِ**» بفتحِ الحاءِ واللَّامِ، ويُقالُ: بكسرِ الحاءِ، وفتحِ اللَّامِ، وقالها الحربيُّ بفتحِ الحاءِ، وإسكانِ اللَّامِ؛ كتمرةٍ وتمرٍ[4].

(٢٤٦٥) قوله: «**وَأَبُو زَيْدٍ**» سعدُ بنُ عُبيدِ بنِ النُّعمانِ الأوسيِّ من بني عمرِو بنِ عوفٍ، بدريٌّ، يُعْرَفُ بسعدٍ القارئِ، استُشْهِدَ بالقادسيَّةِ سنةَ خمسَ عشرةَ في أوَّلِ خلافةِ عمرَ رضي الله عنه قال ابنُ عبدِ البرِّ: «هذا قولُ أهلِ الكوفةِ، وخالَفَهُم غيرُهم؛ فقالوا: هو قيسُ بنُ السَّكَنِ الخزرجيُّ من بني عَدِيِّ بنِ النجَّارِ»، قال موسى بنُ عقبةَ: «اسْتُشْهِدَ يومَ جسرِ أبي عُبيدٍ بالعراقِ سنةَ خمسَ عشرةَ أيضًا»[5].

---

(١) ما بين المعكوفين في «م»: كلمة تشبه يشبه (بنيسان)، انظر: «مطالع الأنوار» (٣/ ٧٧) وعبارته: «ووقع للعذري عند بعضهم: «وتدمر» ولابن الحذاء: «وتدمن» وكلاهما ليس بشيء».

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٩).

(٣) يقصد أن هذا النظر هو ما ذكره الدمياطي؛ قال ابن الملقن في «التوضيح» (١٣/ ٤٨٢) بعدما ذكر هذه الخئولة المذكورة: «وأنكره الدمياطي وقال: إنها خئولة بعيدة لا تثبت حرمة، ولا تمنع نكاحًا».

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٦).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٢٠).

وفي الأوَّلِ نظرٌ؛ وذلك [٢٩١/ ب] لأن أنسًا قال: «أَحَدُ عُمُومَتِي»، والأوَّلُ أويسٌ، وأنسٌ خزرجيٌّ نجاريٌّ، وقيل: اسمُ أبي زيدٍ -الذي جمَع- أوسٌ، وقيل: معاذٌ، وقيل: ثابتُ بنُ زيدٍ.

(٢٤٧٠) قوله: «فَأَحْجَمَ القَوْمُ» يُقالُ: أحجَم وأجحَم؛ يعني: بتقديمِ الحاءِ على الجيمِ وتأخيرِها، وهما روايتان، وادَّعى القاضي أن الروايةَ بتقديمِ الجيمِ على الحاءِ.

قال النوويُّ: «ولم يَذْكُرْهُ غيرُه، لكنَّهما لغتان؛ ومعناهما: تأخَّرُوا وكفُّوا»[١].

(٢٤٧١) قوله: «مُثِلَ بِهِ» بضمِّ الميمِ، وكسرِ المثلَّثةِ وتخفيفِها، يُقالُ: مَثَلَ بالقتيلِ والحيوانِ كقتَل يقتُلُ قتلًا، إذا قطَع أطرافَه أو أنفَه أو أُذُنَيهِ أو مذاكيرَه ونحوَ ذلك، وأما (مُثِّلَ) فهو للمبالغةِ، والروايةُ هنا بالتخفيفِ.

قوله: «وَجَعَلَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ عَمْرٍو تَبْكِيهِ» أذكَر فاطمةَ بنتَ عمرِو بنِ حِرامٍ في الصحابةِ، فإن أبا عُمَرَ لم يَذْكُرْهَا.

قوله: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ»، «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرٍ» كذا وقَع لابنِ ماهانَ[٢]، ومحمدُ بنُ عليٍّ هو ابنُ الحسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، والصوابُ ما في الأصلِ؛ أعني: محمدَ بنَ المنكَدِرِ عن جابرٍ، وكذا صوَّبه القاضي[٣]، وهو الذي ذكَره أبو مسعودٍ الدمشقيُّ[٤].

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٢٤).

(٢) زاد بعده في «م»: الأسعريِّ. ولا وجه لها هنا. والله أعلم

(٣) «إكمال المعلم» (٧/ ٥٠١).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٢٦).

(٢٤٧٢) قوله: «**كَانَ فِي مَغْزًى**» أي: في سفرِ غزوٍ.

(٢٤٧٣) قوله: «**نَثَا**» بنونٍ، ثم ثاءٍ مثلَّثةٍ؛ أي: أشاعهُ وأفشاهُ.

قوله: «**صِرْمَتَنَا**» الصِّرمةُ: القطعةُ القليلةُ من الإبلِ، وقيل: هي ما دونَ الأربعين[١]. [٢٩٢/ أ]

قوله: «**فَنَافَرَ**» المنافرةُ: المحاكمةُ، وتَنَافَرْنَا إلى فلانٍ تحاكمنا أيُّنا أعزُّ نفرًا.

قوله: «**كَأَنِّي خِفَاءٌ**» قد فسَّره أبو عبيدٍ، قال: «الخِفاءُ ممدودٌ بكسرِ الخاءِ، هو الغِطاءُ، وكلُّ شيءٍ غطَّيتَه بشيءٍ؛ فذلك الغِطاءُ هو الخفاءُ، وجمعُه أخفيةٌ»[٢].

قال القاضي: «ورَواه بعضُهم عن ابنِ ماهانَ: (جفاءٌ) بالجيمِ المضمومةِ؛ وهو غُثاءُ السيلِ»[٣]، والصوابُ الأوَّلُ، وهو المعروفُ.

قوله: «**فَرَاثَ**» أي: أبطأَ.

قوله: «**كَأَنِّي نُصُبٌ أَحْمَرُ**» يعني حجرًا يَذْبَحُ عليه أهلُ الجاهليَّةِ من جراحةٍ جرحُوه وأَدْمَوه.

قوله: «**سَخْفَةَ**[٤] **جُوعٍ**» بفتحِ السينِ؛ وهي رِقَّتُهُ وضعفُه وهُزَالُه.

قال الهَرَوِيُّ عن أبي عمرٍو: «السَّخْفُ: رِقَّةُ العيشِ، بالفتحِ، وبالضمِّ: رِقَّةُ العقلِ».

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٥٠).

(٢) «غريب الحديث» (٤/ ٣٩).

(٣) «إكمال المعلم» (٧/ ٥٠٥).

(٤) ضبط في «م» بضم السين وفتحها.

قال في «المطالع»: «وقد ضبَطناه بالوجهينِ في الحديثِ المتقدِّمِ»[1] يعني هذا.

قوله: «**تُوَلْوِلَانِ**» الولولةُ الدُّعاءُ بالويلِ.

قوله: «**كَلِمَةً تَمْلَأُ الفَمَ**» أي: عظيمةً لا شيءَ أقبحُ منها.

قوله: «**قَالَ: وَعَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ**» فيه دليلٌ لأحدِ الوجهين في مذهبِ الشافعيِّ؛ أنه إذا قال في الردِّ: (وعليك) كفَى، والأصحُّ خلافُه، وأنه لا يَكْفِي إلا بزيادةِ السلامِ، وهو المشهورُ من أحوالِه عليه السلام وأحوالِ السلفِ[2].

قوله: «**فَقَدَعَنِي**» أي: كفَّنِي، يُقَالُ: قَدَعَهُ وأَقْدَعَهُ إذا كفَّه ومنعَه، بدالٍ مهمَلةٍ. [٢٩٢/ب]

قوله: «**غَبَرْتُ مَا غَبَرْتُ**» أي: بَقِيتُ ما بَقِيتُ.

قوله: «**أُرَاهَا**» ضبَطُوها بضمِّ الهمزةِ، وفتحِها.

قوله: «**إِيمَاءٌ**» بهمزةٍ مكسورةٍ في أوَّلِه، وحكَى القاضي ضمَّها، يعني معَ القصرِ، وأشار إلى ترجيحِه، وليسَ براجحٍ، وفي آخرِه همزةٌ ممدودةٌ[3].

قوله: «**شَنِفُوا لَهُ وَتَجَهَّمُوا**» شَنِفُوا بكسرِ النونِ؛ أي: أبغَضُوه، والشَّنَفُ مفتوحةُ النونِ ومكسورةٌ: البغضُ، و«تجَهَّموا»: أي: قابَلُوه بما يَكْرَهُ وقطَّبُوا له وجوهَهم.

قوله: «**تَوَجَّهُ**» بفتحِ التاءِ والجيمِ، وفي بعضِ النُّسخِ بضمِّ التاءِ وكسرِ الجيمِ، وكلاهما صحيحٌ.

---

(١) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٦٩).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٣٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٣١).

قوله: «**يَمْدَحُهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ**» صوابُه: «**يَمْدَحُهُ حَتَّى غَلَبَهُ**».

(٢٤٧٤) قوله: «**السَّامِيُّ**» بالسينِ المهملةِ منسوبٌ إلى سامةَ بنِ لُؤَيٍّ.

قوله: «**شَنَّةٌ**» الشَّنَّةُ: القِربةُ الباليةُ.

(٢٤٧٦) قوله: «**وَالْكَعْبَةُ الشَّامِيَّةُ**» في بعضِ النسخِ: (**الْكَعْبَةُ الشَّامِيَّةُ**) بغيرِ واوٍ، وهذا اللَّفظُ فيه إبهامٌ، والمرادُ: أن ذا الخُلَيفَةَ كانوا يُسَمُّونَهُ الكعبةَ اليمانيَّةَ، فكانتِ الكعبةُ الكريمةُ التي بمكَّةَ تُسَمَّى الكعبةُ الشاميَّةُ، فرَّقُوا بينَهُما للتمييزِ، وهذا هو المرادُ، فيُتَأَوَّلُ اللفظُ عليه، وتقديرُه: يقالُ له الكعبةُ اليمانيَّةُ، ويقالُ للتي بمكَّةَ الكعبةَ الشاميَّةَ.

قوله: «**حُصَيْنُ بْنُ رَبِيعَةَ**» في بعضِ النسخِ: (حسينٌ) بالسينِ، والصادُ الصوابُ.

(٢٤٧٧) قوله: «**وَأَبُو بَكْرِ بْنِ النَّضْرِ**» أبو بكرٍ هذا اسمُه أحمدُ، وقيل: محمَّدٌ، وقيل: اسمُه كنيتُه، نقَله النوويُّ عن السراجِ.

قال النوويُّ: «وهذا هو المشهورُ»(١). [٢٩٣/أ]

(٢٤٧٨) قوله: «**إِسْتَبْرَقٍ**» هو غليظُ الدِّيباجِ.

قوله: «**أَرَى**» بفتحِ الهمزةِ؛ أي: أَعْلَمُهُ وأَعْتَقِدُهُ صالحًا.

(٢٤٧٩) قوله: «**خَتَنُ الفِرْيَابِيِّ**» الختَنُ زوجُ ابنةِ الرجلِ.

(٢٤٨٤) قوله: «**عَنْ قَيْسِ بنِ عُبَادٍ**» هو بضمِّ العينِ وتخفيفِ الباءِ.

قوله: «**وَالْمِنْصَفُ**» بكسرِ الميمِ، وفتحِ الصادِ، ويُقَالُ بفتحِ الميمِ أيضًا، وقد فُسِّر في الحديثِ بالخادمِ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٣٧).

قولـه: «فَـإِذَا أَنَـا بِجَـوَادَّ» (جـواد) جمـعُ جـادَّةٍ؛ وهـي الطريـقُ البيِّنـةُ المسـلوكةُ، والمشـهورُ في (جـوادَّ) تشـديدُ الـدَّالِ، قـال القاضـي: «وقـد تُخَفَّـفُ»، قالـه صاحـبُ «العيـنِ»[1].

قوله: «فَزَجَلَ بِي» (زَجَلَ) بالزَّاي، ثم الجيمِ: أي: رمَى بي.

(٢٤٨٥) قوله: «أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ» هو جبريلُ عليه السلام.

(٢٤٨٧) قوله: «يُنَافِحُ» أي: يُدَافِعُ ويُنَاضِلُ.

(٢٤٨٨) قوله: «يُشَبِّبُ» أي: يَتَغَزَّلُ.

(٢٤٨٩) قوله:

فَـإِنَّ سَنَـامَ الـمَجْدِ مِـنْ آلِ هَاشِـمٍ   بَنُو ابْـنَـةِ مَـخْـزُومٍ وَوَالِـدُكَ العَبْدُ

بعدَ هذا البيتِ بيتٌ آخرُ، ولم يَذْكُرْه (م)، وبه تَتِمُّ الفائدةُ؛ وهو:

وَمَـنْ وَلَـدَتْ أَبْـنَـاءُ زَهْـرَةَ مِنْهُمُ   كِـرَامٌ وَلَـمْ يَقْرَبْ عَجَائِزَكَ المَجْدُ

(ابنةُ مخزومٍ) فاطمةُ بنتُ عمرِو بنِ عائذِ بنِ عمرانَ بنِ مخزومٍ، وهي أُمُّ عبدِ اللهِ والزُّبيرِ وأبي طالبٍ، و(مَنْ وَلَدَتْ أَبْنَاءُ زُهْرَةَ): يعني حمزةَ وصفيَّةَ، أُمُّهُما هالةُ بنتُ أهيبَ بنِ عبدِ منافِ [٢٩٣/ ب] بنِ زُهرةِ، والعبَّاسُ وابنُ أُمِّهِ ضِرارُ بنُ عبدِ المطلبِ، أُمُّهما نُتَيْلَةُ من النمرِ بنِ قاسطٍ.

قـال الأثـرمُ: «وأُمُّ الحارثِ بنُ عبدِ المطلبِ سُميَّةُ بنتُ موهبِ بنِ زمعةَ، وكانت سميَّةُ من بني سواءةَ[2] بنِ عامرِ بنِ صعصعةَ، وكانَ موهبٌ غُلامًا لِبَنِي عبدِ منافٍ، وقيل: سُمَيَّةُ أُمُّ أبي سُفيانَ، وهم أُمُّ أبيهِ[3].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٤٤).

(٢) في «م»: «سواد»، انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١/ ٧٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٤٧-٤٨).

(٢٤٩٠) قوله: «**رَشْقٍ بِالنَّبْلِ**» (رشق) بفتح الرَّاءِ الرميُ، وبكسرِ الرَّاءِ النبلُ التي يُرمَى بها دفعةً واحدةً.

قوله: «**الأَسَدِ الضَّارِبِ بِذَنَبِهِ**» المرادُ (بذنبه) لسانُه، فشبَّه نفسَه بالأسدِ في انتقامِه وبطشِه إذا اغتاظَ، وحينَئِذٍ يَضْرِبُ بذنبِه جنبَيه، كما فعَل حسَّانُ بلسانِه حتَّى أَدْلَعَه، فجَعَل يُحَرِّكُه، فشبَّه نفسَه بالأسدِ، ولسانَه بذنَبِه.

قوله: «**لَأَفْرِيَنَّهُمْ**» أي: لأُمَزِّقَنَّهُم.

قوله: «**هَجَوْتَ مُحَمَّدًا**» يُخَاطبُ أبا سفيانَ بنَ الحارثِ بنِ عبدِ المطلبِ، وكان قبلَ أن يُسْلِمَ أبو سفيانَ يَهْجُو النبيَّ ﷺ.

قوله: «**بَرًّا حَنِيفًا**» البِرُّ الخيرُ، والحنيفُ: المستقيمُ، والأصحُّ: أنه المائلُ إلى الخيرِ.

قوله: «**شِيمَتُهُ الوَفَاءُ**» أي: خُلُقُه.

قوله: «**لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ**» أي: لنفسِ محمَّدٍ.

قوله: «**ثَكِلْتُ بُنَيَّتِي**» أي: نفسِي، ومعنى (ثَكِلْتُ): فقَدْتُ. [٢٩٤/أ]

قوله: «**تُثِيرُ النَّقْعَ**» تُثِيرُ أي: تُهيِّجُ، و(النقعَ) الغُبارَ.

قوله: «**غَايَتَهَا كَدَاءُ**»، «**مِنْ كَنَفَيْ كَدَاءِ**»: وهذه الروايةُ فيها إقواءٌ[1].

---

(١) الإقواء عيب من عيوب الشعر؛ قال محمد بن سلام الجمحي في «طبقات فحول الشعراء» (١/ ٦٨): «قال يونس: عيوب الشعر أربعة: الزحاف، والسناد، والإقواء، والإيطاء، ... والإقواء هو الإكفاء مهموز، وهو أن يختلف إعراب القوافي؛ فتكون قافيةٌ مرفوعةً، وأخرى مخفوضة، أو منصوبة، وهو فى شعر الأعراب كثير ودون الفحول من الشعراء».

وقيل في تعريفه غير ذلك؛ قال أبو عبيد القاسم بن سلام في «الغريب المصنف» (٣/ ٦٩٨-٦٩٩): «والإقواء نقصان حرف من الفاصلة كقوله:

أفبعد مقتل مالك بن زهير ... ترجو النساء عواقب الأطهار

فنقص من عروضه قوة، والعروض وسط البيت. وكان الخليل يسمي هذا (المقعد). قال: وقال أبو عمرو بن العلاء: الإقواء اختلاف إعراب القوافي». =

قوله:

يُبَارِينَ الأَعِنَّةَ مُصْعِدَاتٍ عَلَى أَكْتَافِهَا الأَسَلُ الظِّمَاءُ

(مُصْعِدَاتٍ) أي: مُقْبِلَاتٍ إليكم، و(الأَسَلُ) الرِّماحُ، و(الظِّماءُ) الرقاقُ.

قوله: «تَظَلُّ جِيَادُنَا مُتَمَطِّرَاتٍ» (جِيَادُنا) أي: خُيولُنا، و(متمطراتٍ) مسرعاتٌ يَسْبِقُ بعضُهُنَّ بَعضًا.

قوله: «عُرْضَتُهَا اللِّقَاءُ» أي: مقصودُها.

(٢٤٩١) قوله: «كُنْتُ أَدْعُو أُمِّي» قال ابنُ بَشْكُوالَ: «اسمُ أُمِّ أبي هريرةَ أُميمةُ بنتُ صُبيحِ بنِ الحارثِ بنِ دوسٍ»، ذكَر ذلك أبو[1] محمدِ بنِ قُتيبةَ[2].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «رَأَيْتُ الذهبيَّ حكَى في «تجريدِه» أن اسمَها أميمةُ، قال: وقيل: ميمونةُ[3]، وذكَر في (ميمونةَ): ميمونةُ بنتُ صبيحٍ، وقيل: صُفيحٍ، لها ذِكرٌ في حديثٍ لأبي هريرةَ ابنِها في «المسنَدِ»[4].

قوله: «مُجَافٌ» أي: مُغلَقٌ.

قوله: «يَشْغَلُهُمْ» بفتحِ الياءِ، وحُكِيَ ضَمُّها، وهو غريبٌ، حكَاه النوويُّ واسْتَغْرَبَه أيضًا[5].

= والمراد هنا هو التعريف الذي ذكره ابن سلام، والثاني من النوعين اللذين ذكرهما أبو عبيد، وهو اختلاف إعراب القوافي؛ فالقافية في الأبيات كلها مضمومة، وفي (من كنفي كداء) مكسورة.

(١) قوله: أبو. ليس في «م». ومثبت من «غوامض الأسماء».

(٢) «غوامض الأسماء» (١/ ٤٧٨).

(٣) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/ ٢٤٨).

(٤) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/ ٣٠٧).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٥٤).

(٢٤٩٤) قولـه: «**رَوْضَـةَ خَـاخٍ**» (خـاخ) بخاءَيـن معجمَتيـن، هـذا الصـوابُ، ووقَـع في (خ) مـن روايـةِ أبـي عَوانـةَ: (حـاج) بحـاءٍ مهملـةٍ وجيـمٍ، واتَّفَـق العلمـاءُ علـى أنـه غَلَـطٌ مـن أبـي عَوانـةَ، وإنمـا اشـتَبه عليـه بـذاتِ حـاجٍّ؛ موضـعٌ بيـنَ المدينـةِ والشـامِ علـى طريـقِ الحجيـجِ.

وأمـا «روضـةُ» فبيـنَ مكَّـةَ والمدينـةِ بقـربِ المدينـةِ، وقـال صاحـبُ «المطالـع»: «قـال [٢٩٤/ ب] الصائِـدِيُّ: هـي بِقُـربِ مكَّـةَ»، والصـوابُ الأوَّلُ[١].

قولـه: «**فَـإِنَّ بِهَـا ظَعِينَـةً**» أي: جاريـةً، واسـمُ هـذه الظعينـةِ أُمُّ سـارَّةَ مـولاةٌ لابـنِ أبـي صيفِـيٍّ القُرَشِـيِّ، كـذا قـال الخطيـبُ، وتابَعَـه النـوويُّ في «اختصـارِه» لكتابِـه، وفي «تهذيـبِ النـوويِّ»[٢] كذلـك، وفي «شـرحِ هـذا الكتـابِ» قـال: «اسـمُها سـارَّةُ»[٣].

قولـه: «**يُخْبِرُهُـمْ بِبِعْـضِ أَمْـرِ رَسُـولِ اللهِ**» قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «في حفظـي أن السُّـهيليَّ قـال: وقـد قيـل إنـه كان في الكتـابِ: أن رسـولَ اللهِ ﷺ قـد توجَّـه إليكُـم بجيـشٍ كالليـلِ، يَسِـيرُ كالسـيلِ، وأُقْسِـمُ بـاللهِ لـو صـار إليكُـم وحـدَه لَنَصَـرَهُ اللهُ عليكُـم، فإنـه منجـزٌ لـه مـا وَعَـدَهُ.

قـال: وفي «تفسـيرِ ابـنِ سـلامٍ» أنـه كان في الكتـابِ: أن محمـدًا قـد نفَـر؛ فإمَّـا إليكُـم وإمـا إلـى غيرِكـم، فعليكـم الحـذرَ»، وقـد ذكَـر شـيخُنا متـع الله بحياتـه في «تعليقِـه» علـى البخـاريِّ في ذلـك غيـرَ مـا ذُكِـرَ هنـا[٤].

---

(١) «مطالع الأنوار» (٢/ ٤٩٦).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٦٣٣).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٥٥).

(٤) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (١٨/ ١٦٢-١٦٣).

قوله: «**قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**» قال العلماءُ: معناه الغُفرانُ لهم في الآخرةِ، وإلَّا فلو تَوَجَّهَ على أحدٍ منهم حدٌّ أو غيرُه أُقِيمَ عليه في الدنيا، ونقَل القاضي الإجماعَ على إقامةِ الحدِّ، وأقامَه عمرُ على بعضِهم، وقال: «وضَرَبَ النبيُّ عليه السلام مِسطحًا الحدَّ، وكان بدريًّا»[١].

قوله: «**بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبَا مَرْثَدٍ**» اسمُ أبي مرثدٍ كنازُ بنُ الحُصينِ بنِ يربوعٍ حليفُ حمزةَ، بدريٌّ كبيرٌ.

وقال ابنُ الجوزيِّ في «تلقيحِه»: «اسمُه أيمنُ»[٢]، والأوَّلُ أصحُّ.

واعلَمْ أن الروايةَ الأولى: قال عليٌّ: «**بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ [٢٩٥/ أ]**[٣] **ﷺ أَنَا وَالزُّبَيرُ وَالْمِقْدَادُ**»، وهنا: قال: «**بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبَا مَرْثَدٍ الغَنَوِيَّ وَالزُّبَيْرَ**»، ولا منافاةَ، بل بعَث الأربعةَ.

(٢٤٩٥) قوله: «**أَنَّ عَبْدًا لِحَاطِبٍ**» اسمُ العبدِ سعدٌ، قاله ابنُ بَشْكُوالَ في «مبهماته»، وساق له شاهدًا[٤]، وهو معدودٌ في الصحابةِ له في معجمِ ابنِ قانعٍ[٥].

قال شيخُنا متع الله بحياته: وكذا رأيتُ ابنَ سيِّدِ الناسِ سمَّاه سعدًا بخطِّه في حاشيةٍ على «الاستيعاب» عندَ ذكرِ هذا الحديثِ.

(٢٤٩٨) قوله: «**وَبَعَثَنِي مَعَ أَبِي عَامِرٍ**» أبو عامرٍ اسمُه عبيدُ بنُ سُليمِ بنِ حَضَّارٍ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٥٦-٥٧).
(٢) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص١١٨).
(٣) كتب بحاشية «م»: الحادي والثلاثون من التعليق على مسلم.
(٤) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٢٥٠).
(٥) «معجم الصحابة» لابن قانع (١/ ٢٥٩).

قوله: «**رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي جُشَمَ**» قال ابنُ إسحاقَ: «يزعُمون أن سلمةَ بنَ دُريدٍ هو الذي رمَى أبا عامرٍ»[١].

قوله: «**فَنَزَا مِنْهُ الْمَاءُ**» (نزا) بالنونِ والزايِ؛ أي: ظهَر وارتفَع ولم ينْقَطِعْ.

قوله: «**عَلَيْهِ فِرَاشٌ**» كذا وقَع في (خ م)، قال القاضي: «الذي أحفظُ في غيرِ هذا السنَدِ: (**مَا عَلَيْهِ فِرَاشٌ**)»، قال: «وأظنُّ لفظةَ (ما) سقَطت، والصوابُ إثباتُها»، وقد جاء في حديثِ عمرَ في التخييرِ: «**عَلَى رِمَالِ سَرِيرٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ قَدْ أَثَّرَ الرِّمَالُ بِجَنْبَيهِ**»[٢].

قوله: «**رِمَالُ السَّرِيرِ**» بكسرِ الرَّاءِ وضمِّها.

(٢٤٩٩) قوله: «**وَمِنْهُمْ حَكِيمٌ**» اختُلِفَ في (حكيم) هذا؛ هل هو اسمُ علمٍ أم صفةٌ من الحكمةِ؟ فقال الجيَّانيُّ بالأوَّلِ، وقال الصَّدَفِيُّ بالثاني[٣].

(٢٥٠٠) قوله: «**أَرْمَلُوا**» فقَدُوا زادَهُم. [٢٩٥/ ب]

(٢٥٠١) قوله: «**المَعْقِرِيُّ**» بفتحِ الميمِ، وسكونِ العينِ المهملةِ، وكسرِ القافِ؛ نسبةً إلى مكانٍ باليمنِ.

قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ**» هو بضمِّ الزَّاي، وفتحِ الميمِ، وإسكانِ المُثَنَّاةِ تحتُ؛ واسمُه سماكُ بنُ الوليدِ الحنفيُّ اليمانيُّ، ثم الكوفيُّ.

(٢٥٠١) قوله: ..[٤] هذا لا يَصِحُّ إنما تزوَّجها رسولُ اللهِ بأرضِ الحبشةِ، وهذا الكلامُ -أعني كلامَ أبي سفيانَ- كان بعدَ إسلامِه، وإنما

---

(١) «سيرة ابن هشام» (٢/ ٤٥٥).

(٢) «إكمال المعلم» (٧/ ٥٤٤).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٦١).

(٤) بياض في «م» بمقدار نصف السطر، وهو حديث مسلم: «عِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ، أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، أُزَوِّجُكَهَا».

أسلَم ليلةَ يومِ فتحِ مكَّةَ سنةَ ثمانٍ، وتزوَّج الشارعُ أُمَّ حبيبةَ قبلَ ذلك بزمانٍ؛ فقيل: سنةَ ستٍّ، وعليه الجمهورُ، وقيل: سنةَ سبعٍ.

واختُلِفَ: هل تَزَوَّجَها في المدينةِ بعدَ قُدُومِها من الحبشةِ؟ وقال الجمهورُ: بأرضِ الحبشةِ، واختُلِفَ فيمَن عقَد عليها، فقيل: عثمانُ، وقيل: خالدُ بنُ سعيدِ بنِ العاصي بإذنِها، وقيل: النجاشيُّ؛ لأنه كان أميرَ الموضعِ وسلطانَه.

قال القاضي: «والذي في (م): أنه زوَّجَها[1] أبو سفيانَ، غريبٌ جدًّا، وخبَرُها معَ أبي سفيانَ حينَ ورد المدينةَ في حالِ كفرِه مشهورٌ»، ولم يَزِدِ القاضي على هذا.

وقال ابنُ حزمٍ أبو محمدٍ الحافظُ: «هذا الحديثُ وهمٌ من بعضِ الرواةِ؛ لأنه لا خلافَ بينَ الناسِ أن النبيَّ ﷺ تزوَّج أُمَّ حبيبةَ قبلَ الفتحِ بدهرٍ، وهي بأرضِ الحبشةِ، وأبوها كافرٌ».

وفي روايةٍ عن[2] أبي محمدٍ ابنِ حزمٍ أنه موضوعٌ، قال: «والآفةُ فيه من عكرمةَ بنِ عمَّارٍ الرَّاوي عن أبي زُميلٍ».

وأنكَر أبو عمرٍو ابنِ الصلاحِ هذا على ابنِ حزمٍ، وبالَغ في الشناعةِ عليه، قال: «وهذا القولُ [٢٩٦/ أ] من جسارتِه؛ فإنه كان هجومًا على تخطِئَةِ الأئمَّةِ الكبارِ، وإطلاقِ اللسانِ فيهم».

قال: «ولا نَعْلَمُ أحدًا من أئمَّةِ الحديثِ نسبَ عكرمةَ بنَ عمارٍ إلى وضعِ الحديثِ، وقد وثَّقَهُ وكيعٌ وابنُ معينٍ وغيرُهما، وكان مُجابَ الدعوةِ».

---

(١) في «م»: «تزوَّجها». والمثبت من «إكمال المعلم» (٧/ ٥٤٦)، وانظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٦٣).

(٢) في «م»: «غير». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٦٣).

قال: «وما تَوَهَّمَهُ ابنُ حزمٍ من منافاةِ هذا الحديثِ لتقدُّمِ زواجِها غَلَطٌ منه وغفلةٌ وجهلٌ؛ لأنه يَحْتَمِلُ أنه سأله تجديدَ عقدِ النكاحِ تطييبًا لقلبِه؛ لأنه ربما كان يَرَى عليه غضاضةً من رياستِه ونسبِه أنه تَزَوَّجَ بنتَهُ بغيرِ رِضَاه، أو أنه ظَنَّ إسلامَ الأبِ في مثلِ هذا يَقْتَضِي تَجديدَ العقدِ، وقد خَفِيَ أوضحُ من هذا على أكبرِ رتبةً من أبي سفيانَ ممَّن كَثُرَ علمُه وطالَت صُحْبَتُه».

هذا كلامُه على ما نقَله النوويُّ[1]، وليس في الحديثِ أن الشارعَ جدَّد العقدَ، ولا قال لأبي سفيانَ أنه يَحْتَاجُ إلى تجديدٍ.

قال النوويُّ: «فلعلَّه ﷺ أراد بقولِه: «**نَعَمْ**» أن مقصودَك يَحْصُلُ، وإن لم يَكُنْ بحقيقة[2] عقد، واللهُ أعلَمُ»[3].

وقد ذكَر ابنُ القيِّمِ هذا الحديثَ في «الهدي»، فقال: «هذا الحديثُ غَلَطٌ ظاهرٌ لا خفاءَ به» وذكَر كلامَ أبي محمدٍ ابنُ حزمٍ، ثم قال: «قال ابنُ الجوزيِّ في هذا الحديثِ: هذا وَهْمٌ من بعضِ الرُّوَاةِ، لا شكَّ فيه ولا تردُّدَ، وقد اتَّهَموا به عكرمةَ بنَ عمَّارٍ»، وذكَر كلامًا آخرَ.

ثم قال: «وأيضًا في هذا الحديثِ أنه قال له: «**وَتُؤَمِّرُنِي حَتَّى أُقَاتِلَ الكُفَّارَ، كَمَا كُنْتُ أُقَاتِلُ المُسْلِمِينَ؛ فقَالَ: نَعَمْ**».

قال: «ولا يُعْلَمُ أن رسولَ اللهِ ﷺ أمَّرَه البتَّةَ، وقد أكثَر الناسُ الكلامَ في هذا الحديثِ، وتعدَّدَت طُرُقُهُم في وجهِه؛ فمنهم مَن قال: الصحيحُ أنه تزوَّجَها بعدَ الفتحِ لهذا، ولا يُرَدُّ [٢٩٦/ ب] هذا بنقلِ المؤرِّخين، وهذه طريقةٌ باطلةٌ»، وشنَّع على قائلِها.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٦٣-٦٤).

(٢) في «م»: والمثبت من «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ٦٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ٦٤).

وقالت طائفةٌ: بل سأله أن يُجَدِّدَ له العقدَ تطييبًا لقلبِه، قال: «وهذا أيضًا باطلٌ».

ثم قال: «وقالت طائفةٌ منهم البيهقيُّ والمُنذِريُّ: يَحْتَمِلُ أن تكُونَ هذه المسألةُ منه وقعَت في بعضِ خرجاتِه إلى المدينةِ وهو كافرٌ، حين سمِع نَعْيَ زوجِ أُمِّ حبيبةَ بالحبشةِ، فلمَّا ورَد على هؤلاء ما لا[1] حيلةَ لهم في دفعِه من سؤالِه أن يُؤَمِّرَهُ حتَّى يُقاتِلَ الكفَّارَ، وأن يتَّخِذَ ابنَه كاتبًا، قالوا: لعلَّ هاتين المسألتين وقعَت منه بعدَ الفتحِ، فجمَع الراوي ذلك كلَّه في حديثٍ. والتعسُّفُ والتكلُّفُ الشديدُ الذي في هذا الكلامِ يُغْنِي عن ردِّه».

قال: «وقالت طائفةٌ: لمعنى الحديثِ محملٌ صحيحٌ، وهو أن يَكُونَ المعنى: أَرْضَى أن تكُونَ زوجَتُكَ الآنَ، فإني قبلُ لم أَكُنْ راضيًا بذلك، والآنَ قد رضيتُ؛ فأسألُكَ أن تكُونَ زوجَتُكَ. وهذا وأمثالُه لولا أنه سُوِّدَتْ به الأوراقُ، وصُنِّفَتْ فيه الكُتُبُ، وحمَله الناسُ؛ لكان الأَوْلَى بنا الرغبةَ عنه لضيقِ الزمانِ عن كتابَتِه وسماعِه والاشتغالِ به، فإنه مِن رَبَكِ الصدورِ، لا مِن زَبَدِهَا».

قال: «وقالت طائفةٌ: لما سَمِع أبو سفيانَ أنه عليه السلام طلَّق نساءَه لما آلى منهن، أقبَل إلى المدينةِ، وقال ما قال ظنًّا منه أنه طلَّقَها فيمَن طلَّق. وهذا من جنسِ ما قبلَه، وقالت طائفةٌ: بل الحديثُ صحيحٌ، ولكنْ وقَع الغَلَطُ والوهمُ من أحدِ الرُّواةِ في تسميةِ أُمِّ حبيبةَ، وإنما سأله أن يُزَوِّجَهُ أختَها رملةَ، ولا يَبْعُدُ خفاءُ تحريمِ الجمعِ عليه، فقد خَفِي على ابنَتِه، وهي أفقهُ منه وأعلَمُ حينَ قالت: [٢٩٧/ أ] «**هَلْ لَكَ فِي**

---

(١) قوله: لا. ليس في «م». ومثبت من «زاد المعاد» (١/ ١٠٧).

أُخْتِي ابْنَةِ أَبِي سُفْيَانَ؟» فهذه التي عرضها أبو سفيانَ عليه، عليه السلام فسمَّاها الرَّاوي أُمَّ حبيبةَ، وقيل: بل كانت كُنْيَتُها أيضًا أُمَّ حبيبةَ».

قال: «وهذا الجوابُ حسنٌ، لولا قولُه فيه: «**فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللهِ مَا سَأَلَ**»، فيُقَالُ حينئذٍ: هذه اللفظةُ حينئذٍ وهمٌ من الرَّاوي، فإنه أعطاه بعضَ ما سأَلَ، فقال الرَّاوي: أعطاه ما سأل أو أطلقها اتِّكالًا على فهمِ المُخَاطبِ أنه أعطاه ما يَجُوزُ إعطاؤُه ممَّا سأل، واللهُ أعلَمُ»[١] ملخَّصٌ منه.

(٢٥٠٢) قوله: «**أَصْغَرُهُمَا**» الوجهُ: أصغرُ منهما.

قوله: «**فَأَسْهَمَ لَنَا أَوْ قَالَ: أَعْطَانَا**» الإسهامُ أو الإعطاءُ محمولٌ على أنه برِضَى الغانِمينَ، وقد جاء في (خ) ما يُؤَيِّدُه، وفي روايةٍ للبيهقيِّ التصريحُ بأن النبيَّ ﷺ كلَّم المسلمين وأشركُوهم في سِهامِهِم[٢].

(٢٥٠٣) قوله: «**أَرْسَالًا**» بفتحِ الهمزةِ؛ أي: أفواجًا.

(٢٥٠٤) قوله: «**أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ أَتَى عَلَى سَلْمَانَ وَصُهَيْبٍ وَبِلَالٍ**» هذا الإتيانُ في الهدنةِ، وأبو سفيانَ كافرٌ بعدُ.

قوله: «**يَا أُخَيَّ**» (أُخي) بضمِّ الهمزةِ مصغَّرًا تحبيبًا، وفي بعضِ النُّسخِ بفتحِ الهمزةِ.

(٢٥٠٨) قوله: «**مُمْثَلًا**» بضمِّ الميمِ الأولَى، وإسكانِ الثانيةِ، وفتحِ المثلَّثةِ وكسرِها، كذا رُوِي بالوجهين، وهما مشهوران.

قال القاضي: «جمهورُ الرُّواةِ على الفتحِ، وصحَّحه بعضُهم»، قال: «ولبعضِهم هنا وفي (خ) بالكسرِ؛ ومعناهما: قائمًا منتصبًا».

---

(١) «زاد المعاد» (١/ ١٠٦-١٠٨).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٦٤).

قال: «وعندَ [٢٩٧/ ب] بعضِهم: (مُقْبِلًا)، وضبَطه بعضُ المتقِنين: (مُمْتَنًّا)»[١].

(٢٥١٠) قوله: «الأَنْصَارُ كَرِشِي» أي: جماعَتِي وخاصَّتِي.

قوله: «وَأَعْفُو عَنْ مُسِيئِهِمْ» يعني: في غيرِ الحُدودِ.

(٢٥١١) قوله: «عَنْ أَبِي أُسَيدٍ» أبو أسيدٍ بضمِّ الهمزةِ، وفيه خلافٌ سيأتي.

قوله: «خَيْرَ دُورِ الأَنْصَارِ» قال ابنُ قُتيبةَ[٢]: «الدُّورُ ههنا القبائلُ»، ويَدُلُّكَ على ذلك الحديثُ الآخَرُ: «مَا بَقِيَتْ دَارٌ إِلَّا بُنِيَ فِيهِ مَسْجِدٌ» أي: ما بَقِيَتْ قبيلةٌ[٣].

قوله: «سَمِعْتُ أَبَا أُسَيدٍ» أبو أُسيدٍ بضمِّ الهمزةِ، وحكَى القاضي عن ابنِ مهديٍّ فتحَها، وهو شاذٌّ ضعيفٌ[٤]، وهذا هو الموعودُ بذكرِه قُبيلَ هذا.

قوله: «عِنْدَ ابْنِ عُتْبَةَ» (ابنُ عتبةَ) هو الوليدُ بنُ عُتبةَ بنِ أبي سُفيانَ عاملُ عمِّه معاويةَ على المدينةِ.

(٢٥١٩) قوله: «مَنْ كَانَ مِنْ بَنِي عَبْدِ اللهِ مَوَالِيَّ» قال القاضي: «المرادُ ببني عبدِ اللهِ: بنُو عبدِ العُزَّى بنُ غطفانَ، سمَّاهُمُ النبيُّ ﷺ ببنِي عبدِ اللهِ، فسمَّتْهُم العربُ بنَي مُحَوَّلَةَ؛ لتحويلِ اسمِ أبيهِم»[٥].

---

(١) «إكمال المعلم» (٧/ ٥٥٠).

(٢) كذا نسبه هنا لـ(ابن قتيبة) وقد نسبه القاضي في «إكمال المعلم» (٧/ ٥٥٢) للهروي، ولم أجده لابن قتيبة بل وجدته بنصه للهروي في «الغريبين» (٢/ ٦٥٦).

(٣) انظر: «الغريبين» (٢/ ٦٥٦).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٦٩).

(٥) «إكمال المعلم» (٧/ ٥٥٨).

(٢٥٢٢) قوله: «**لَأَخْيَرُ**» كذا في جميع النُّسَخِ، وهي لغةٌ قليلةٌ، وقد أنكَرها أهلُ العربيَّةِ، والصوابُ إثباتُها لغةً، وأنها قليلةٌ.

قوله: «**سَيِّدُ بَنِي تَمِيمٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الضَّبِّيُّ**» قال القاضي: «كذا وقَع هنا، وضبَّةُ لا يَجْتَمِعُ معَ تميمٍ إنما ضبَّةُ بنُ أُدِّ بنِ طابخةَ بنِ إلياسَ بنِ مُضَرَ، وفي قريشٍ أيضًا ضبَّةُ [٢٩٨/ أ] بنُ الحارثِ بنِ فهرٍ».

قال: «وقد نسبَه (خ) في «التاريخ» كما وقَع في (م)»[١].

قال النَّوويُّ: «قلتُ: وفي هذيلٍ أيضًا ضبَّةُ بنُ عمرِو بنِ الحارثِ بنِ تميمِ بنِ سعدِ بنِ هذيلٍ، فيَجُوزُ أن يَكُونَ ضَبِّيًّا بالحِلْفِ أو مجازًا لمقارنَتِهِ بني ضبَّةَ، فإنَّ تميمًا تَجْتَمِعُ هي وضبَّةُ قريبًا»[٢] انتهى.

(٢٥٢٥) قوله: «**عَنِ الحَارِثِ**» هو الحارثُ بنُ يزيدَ[٣] العُكْليُّ، من فقهاءِ الكوفةِ، ليس له ذكرٌ في الصحيحين إلَّا في هذا الحديثِ.

قوله: «**سَبِيَّةٌ**» غيرُ مهموزٍ.

قوله: «**المَلَاحِمِ**» معاركُ القتالِ.

(٢٥٢٦) قوله: «**تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادِنَ**» المعادنُ الأصولُ.

قوله: «**فَقُهُوا**» بضمِّ القافِ على المشهورِ، وحُكِيَ كسرُها؛ أي: صارُوا فقهاءَ علماءَ.

(٢٥٢٩) قوله: «**لَا حِلْفَ فِي الإِسْلَامِ**» المرادُ به: أي: لا مُوارثةَ بالحلفِ والمؤاخاةِ؛ لأنه منسوخٌ بقولِه تعالى: ﴿وَأُوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾[٤]، وإنما المؤاخاةُ في الإسلامِ والمحالفةُ على طاعةِ اللهِ تعالى،

---

(١) «إكمال المعلم» (٧/ ٥٦١).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٧٦-٧٧).

(٣) في «م»: «زين». والمثبت من مصادر ترجمته، انظر «التاريخ الكبير للبخاري» (٢/ ٢٨٥).

(٤) سورة الأنفال، الآية (٧٥)، وسورة الأحزاب، الآية (٦).

والتناصرُ في الدينِ، والتعاونُ على البرِّ والتقوى، وإقامةِ الحقِّ، فهذا باقٍ لم يُنْسَخْ، وهذا معنى قولِه في هذه الأحاديثِ: «**وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً**»(١).

(٢٥٣١) قوله: «**النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ**» الأمنةُ الأمانُ، ومعنى هذا الكلامِ أن النجومَ ما دامَتْ باقيةٌ، فالسماءُ باقيةٌ، وإذا انْكَدَرَتِ النُّجُومُ وتَنَاثَرَتْ في القيامةِ؛ ذهبتِ السماءُ.

قوله: «**أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ**» أي: من الحروبِ والفِتَنِ وارتدادِ [٢٩٨/ ب] مَنِ ارتَدَّ من الأعرابِ.

قوله: «**فِئَامٌ**» الفئامُ بكسرِ الفاءِ، ثم همزةٍ؛ أي: الجماعةُ، وفيه لغةٌ أخرى (فِيامٌ) بلا همزٍ، ولغةٌ أخرى بفتحِ الفاءِ، والمشهورُ الأوَّلُ.

(٢٥٣٣) قوله: «**عَبِيدَةَ**» بفتحِ العينِ.

(٢٥٣٤) قوله: «**السَّمَانَةَ**» بفتحِ السينِ؛ السمنُ.

(٢٥٣٦) قوله: «**عَنْ عَبْدِ اللهِ البَهِيِّ عَنْ عَائِشَةَ...**» إلى آخرِه. غمَزَ الدارقطنيُّ مسلمَ بنَ الحجَّاجِ في إخراجِه حديثَ البهيِّ عن عائشةَ هذا، وقال: «البهيُّ إنما يَرْوِي عن عُروةَ عن عائشةَ، واللهُ أعلَمُ»(٢).

قال القاضي: «قد صحَّحُوا روايَتَهُ عن عائشةَ، وذكَر (خ) روايتَه عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا»(٣).

قوله: «**فَوَهَلَ النَّاسُ**» بفتحِ الهاءِ؛ أي: غَلِطُوا، أو ذهَب وَهْمُهُمْ إلى خِلافِ الصَّوابِ، وأمَّا بكسرِ الهاءِ؛ فمعناه: فَزِعَ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٨٢).

(٢) «الإلزامات» (ص٥٦٠).

(٣) «إكمال المعلم» (٧/ ٥٧٥).

(٢٥٣٧) قولـه: «وَرَوَاهُ اللَّيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» هـذا الحديثُ مُتَّصلٌ مـن طريقيـن عـن الزُّهـريِّ بإسنادِه؛ وهمـا: طريقُ معمرٍ، وطريقُ شعيبٍ، وقـد ذكَـر حديـثَ الليـثِ علـى وجـهِ المتابعـةِ، وعبـدُ الرَّحمـنِ ليس مِن شـرطِ (م) فـلا يَلْزَمُـهُ إخـراجُ حديثِـه.

ومعَ ذلك فقد أخرَجه (خ) في «صحيحِه»[١] مُتَّصِلًا من حديثِ الليثِ عـن عبـدِ الرحمـنِ بـنِ خالـدٍ هـذا قـال (خ): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بـنُ عُفَيرٍ، ثَنَا اللَّيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ وَأَبِي بَكْرِ بنِ سُلَيْمَانَ بـنِ أَبِي حَثْمَةَ[٢]، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بنَ عُمَرَ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ [٢٩٩/ أ] ﷺ فَلَمَّا قَامَ، فَقَالَ: أَرَأَيْتُكُمْ...» الحديثَ، فثَبت اتِّصالُه من هـذا الوجـهِ أيضًـا، وهـذا مـا أخرَجه (خ) في بـابِ السـمرِ في العلـمِ[٣].

(٢٥٣٨) قولـه: «مِـنْ نَفْـسٍ مَنْفُوسَـةٍ» المنفوسـةُ المتولِّـدَةُ، وفي هـذا احـترازٌ مـن الملائكـةِ.

قولـه: «وَعَـنْ عَبْـدِ الرَّحْمَـنِ» قائـلُ: (وَعَـنْ عَبْـدِ الرَّحْمَـنِ) صاحـبِ السِّـقَايةِ، هـو سـليمانُ والـدُ معتمِـرٍ، فسـليمانُ يَرْويـه بإسـنادِ (م) إليـه عـن أبـي نَضْـرَةَ وعـن عبـدِ الرَّحمـنِ صاحـبِ السـقايةِ، كِلاهُمـا عـن جابـرٍ.

(٢٥٤٢) قولـه: «القَرَنِـيُّ» بفتـحِ القـافِ والـرَّاءِ، منسـوبٌ إلـى بطـنٍ من مُـرادٍ، وقـد غَلِطَ الجَوْهَـرِيُّ في نِسبَتِهِ إلـى قَرْنِ المنازلِ، وفي حكايتِه في قـرنِ المنـازلِ الفتـحُ مقتصَـرًا عليـه[٤].

قولـه: «أَمْـدَادُ»: الأمـدادُ الجماعـاتُ الغـزاةُ الذيـن يَمُـدُّون جيـوشَ الإسـلامِ في الغـزوِ، واحدُهـم مـددٌ.

---

(١) «صحيح البخاري» (١١٦).

(٢) في «م»: «خيثمة». والمثبت من «صحيح البخاري» (١١٦).

(٣) انظر: «غرر الفوائد» (ص١٦٣-١٦٥).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٩٤).

قوله: «**غَبْرَاءِ النَّاسِ**» بفتحِ الغينِ المعجَمةِ، وإسكانِ الباءِ الموحَّدةِ، وبالرَّاءِ؛ ضعفاؤُهم وصعَاليكُهُم.

(٢٥٤٣) قوله: «**سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يُذْكَرُونَ فِيهَا القِيرَاطَ**» القيراطُ جزءٌ من أجزاءِ الدِّرهمِ والدِّينارِ وغيرِهما، وكان أهلُ مصرَ يُكْثِرُون مِن استعمالِه.

قال شيخُنا متع الله بحياته: وقد رأيتُ في «الآثارِ» للطحاويِّ أنه السُّبابُ بِلُغَتِهِم، وهو غريبٌ جدًّا.

وقد ذكَر ابنُ الأثيرِ الحديثَ ثم قال ما لفظُه: القيراطُ جزءٌ من أجزاءِ الدينارِ، وهو نصفُ عُشْرِهِ في أكثرِ البلادِ، وأهلُ الشام[1] يَجْعَلُونَهُ جزءًا من أربعةٍ وعشرين، [٢٩٩/ ب] والياءُ فيه بدلٌ من الرَّاءِ، فإن أصلَه قراطٌ، وقد تكرَّر في الحديثِ.

وأراد بالأرضِ المستفتحةِ مصرَ، وخصَّها بالذِّكرِ، وإن كان القيراطُ مذكورًا في غيرِها؛ لأنه كان يَغْلِبُ على أهلِها أن يَقُولُوا: أعطيتُ فلانًا قراريطَ، إذا أسمَعَهُ ما يَكْرَهُهُ، واذهبْ لا أُعطيكَ قراريطَكَ؛ أي: سبَّكَ وإسماعَكَ المكروهَ، ولا يُوجَدُ ذلك في كلامِ غيرِهم[2].

قوله: «**فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً**» أي: حُرْمَةً.

قوله: «**وَرَحِمًا**» هو كونُ هاجرَ أُمِّ إسماعيلَ منهم.

قوله: «**عَنْ أَبِي بَصْرَةَ**» أبو بصرةَ بالموحَّدَةِ، ثم الصادِ المهملةِ، فاعْلَمْهُ.

قوله: «**وَصِهْرًا**» الصِّهرُ: هو كونُ ماريَّةَ أمِّ إبراهيمَ بنِ رسولِ اللهِ ﷺ منهم.

---

(١) في «م»: البلاد. والمثبت من «النهاية في غريب الحديث» (٤/ ٤٢).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٤/ ٤٢).

(٢٥٤٤) قوله: «**عُمَانَ**» بضمِّ العينِ وتخفيفِ الميمِ؛ مدينةٌ بالبحرين.

(٢٥٤٥) قوله: «**عَنْ عَقَبَةِ المَدِينةِ**» يعني مكَّةَ.

قوله: «**أَبَا خُبَيْبٍ**» لابنِ الزُّبيرِ ثلاثُ كُنًى: أبو خُبيبٍ بالخاءِ المعجمةِ المضمومةِ، وأبو بكرٍ، وأبو بُكيرٍ، ذكَرهُنَّ (خ) في «تاريخِه»[١].

قوله: «**لَقَدْ كُنْتُ أَنْهَاكَ**» أي: عن المنازعةِ الطويلةِ.

قوله: «**بِقُرُونِكَ**» أي: بضفائِركَ.

قوله: «**أَرُونِي سِبْتَيَّ**» النعلُ التي لا شعرَ عليها. [٣٠٠/ أ]

قوله: «**يَتَوَذَّفُ**» أبو عمرٍو: «ذاف يَذُوفُ؛ وهي مِشيةٌ في تَقَارُبٍ وتَفَحُّجٍ»، حكاه يعقوبُ ابنُ السِّكِّيتِ[٢]، وهذا لا يَصِحُّ إلا على القلبِ[٣].

قوله: «**حَدَّثَنَا أَنَّ فِي ثَقِيفٍ كَذَّابًا وَمُبِيرًا**» يُريدُ بالكذَّابِ المختارَ بنَ أبي عُبيدٍ الثَّقَفِيَّ، كان شديدَ الكذِبِ؛ ومِن أقبحِه: دعْوَاه أنَّ جبريلَ يأتِيه، واتَّفَق العلماءُ على أن المرادَ بالكذَّابِ المختارُ بنُ أبي عُبيدٍ، وبالمُبيرِ الحجَّاجُ بنُ يوسفَ.

وقال (ت) في «جامعه»: «ويُقَالُ: الكذَّابُ المختارُ بنُ أبي عُبيدٍ، والمبيرُ الحجَّاجُ بنُ يُوسفَ»، ثم ذكَره بسنَدِه إلى هشامِ بنِ حسَّانَ، قال: «**أحصَوا ما قتَل الحجَّاجُ صبرًا، فبلَغ مائةَ ألفٍ وعشرين ألفًا**»[٤].

---

(١) «التاريخ الكبير» (٥/ ٦).

(٢) «الألفاظ» لابن السِّكيت (ص١٩٥).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٧/ ٥٨٩).

(٤) «جامع الترمذي» (٢٢٢٠).

(٢٥٥٠) قوله: «**المُومِسَاتِ**» بضمِّ الميمِ الأُولى، وكسرِ الثانيةِ: الزَّواني.

قوله: «**وَكَانَ رَاعِي ضَأْنٍ**» قال ابنُ بَشكُوالَ في «مبهماته»: «اسمُ الراعي صهيبٌ»، وساق له شاهدًا، وهذا الحديثُ هو الحديثُ الحادي والتسعون في «المبهمات»(١).

قوله: «**وَشَارَةٍ حَسَنَةٍ**» الشارةُ الهيئةُ واللِّباسُ.

قوله: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِثْلَهَا**» أي: سالمًا من المعاصي كما هي سالمةٌ.

(٢٥٥١) قوله: «**رَغِمَ**» مفتوحُ الغينِ، وبكسرِها، والأوَّلُ أكثرُ.

(٢٥٥٢) قوله: «**أَهْلَ وُدِّ**» بضمِّ الواوِ؛ أهلُ مودَّتِه ومحبَّتِه.

(٢٥٥٣) قوله: «**عَنِ النَّوَّاسِ بنِ سَمْعَانَ الأَنْصَارِيِّ**» الكِلابيِّ هو المشهورُ.

وقال أبو عليٍّ الجيَّانيُّ: قولُه: «الأنصاريُّ» وَهْمٌ، وصوابُه الكِلابيُّ، فإنَّ النوَّاسَ كِلابيٌّ مشهورٌ(٢).

قال المَازِرِيُّ [٣٠٠/ ب] والقاضي: «المشهورُ أنه كلابيٌّ، ولعلَّه حليفُ الأنصارِ».

قالا: «وهو النوَّاسُ بنُ سَمعانَ بنِ خالدِ بنِ عمرِو بنِ قُرْطِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي بكرِ بنِ كلابٍ»، كذا نسبَه الغَلابِيُّ عن يحيى بنِ معينٍ(٣).

و«سَمْعَانُ» بفتحِ السينِ وكسرِها(٤).

(٢٥٥٧) قوله: «**يُنْسَأَ فِي أَثَرِهِ**» (ينسأ) مهموزٌ؛ أي: يؤخَّرُ، والأثرُ الأجلُ.

---

(١) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٦٩).

(٢) «تقييد المهمل» (٣/ ٩٢٠).

(٣) «المعلم» (٣/ ٢٨٦)، و«إكمال المعلم» (٨/ ١٧).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١١٠-١١١).

(٢٥٥٨) قوله: «**المَلَّ**» بفتحِ الميمِ: الرمادُ الحارُّ.

قوله: «**وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بنُ نَصْرٍ**» كذا هو في جميعِ نسخِ بلادِنا، وكذا نَقَله الجيَّانِيُّ[١] والقاضِي[٢] وغيرُهما من الحفَّاظِ، وفي بعضِ النُّسَخ: «**نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ**» بالعكسِ، قالوا: وهو غَلَطٌ، والصوابُ: «**عَلِيُّ بْنُ نَصْرٍ**» وهو أبو الحسنِ عليُّ بنُ نصرِ بنِ عليِّ بنِ نصرٍ الجَهْضَمِيُّ، تُوُفِّيَ بالبصرةِ هو وأبوه سنةَ ٢٥٠، مات الأبُ في شهرِ ربيعٍ الأوَّلِ، ومات الابنُ في شعبانَ تلك السنةِ.

وقال القاضي: «اتَّفق الحُفَّاظُ على ما ذكَرناه، وأن الصوابَ «عليُّ بنُ نصرٍ»، دونَ عكسِه، معَ أن مسلمًا رَوَى عنهما، إلا أن يَكُونَ لنصرِ بنِ عليٍّ سماعٌ من وهبِ بنِ جريرٍ، وليس هذا مذهبَ (م)، فإنه يَكْتَفِي بالمُعَاصرةِ وإمكانِ اللِّقاءِ؛ ففي نفيِهم لروايةِ تلك النُّسَخِ التي فيها نصرُ بنُ عليٍّ نَظَرٌ» هذا كلامُ القاضي[٣].

قال النَّوويُّ: «والذي قاله الحُفَّاظُ هو الصوابُ، وهم أعرفُ بما انتَقَدُوه، ولا يَلْزَمُ من سماعِ الابنِ من وهبٍ سماعُ الأبِ منه، ولا يُقَالُ: يُمْكِنُ الجمعُ؛ فكتابُ (م) وقَع على وجهٍ واحدٍ، والذي نقَله الأكثرونَ هو المعتَمَدُ، لا سيَّما وقد صوَّبه الحُفَّاظُ»[٤]. [١/٣٠١أ]

(٢٥٦٣) قوله: «**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ**» المرادُ النهيُّ عن ظنِّ السُّوءِ.

(٢٥٦٤) قوله: «**ابنِ كُرَيزٍ**» هو بضمِّ الكافِ.

قوله: «**حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ**» هو بضمِّ الباءِ، وإسكانِ الرَّاءِ.

---

(١) «تقييد المهمل» (٣/ ٩٢٠).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/ ٢٩).

(٣) «إكمال المعلم» (٨/ ٢٩-٣٠).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ١١٦-١١٧).

(٢٥٦٥) قولـه: «**ارْكُـوا**» بسـكونِ الـرَّاءِ، وضـمِّ الـكافِ، والهمـزةُ في أوَّلِـه همـزةُ وصـلٍ؛ أي أَخِّـرُوا، قـال صاحـبُ «التحريـرِ»: «ويَجُـوزُ أن يُـرْوَى بقطـعِ الهمـزةِ المفتوحـةِ مـن قولِهـم: أَرْكَيْـتُ الأمـرَ، إذا أَخَّرْتُـه»، وذكَـر غيـرُه أنـه رُوِيَ بقطعِهـا ووصلِهـا[١].

قولـه: «**حَدَّثَنَـا ابـنُ وَهْـبٍ، قَـالَ: حَدَّثَنَـا مَالِـكٌ...**» إلـى آخـرِه. قـال الدارقطنـيُّ: «هـذا لـم يَرْفَعْـهُ عـن مالـكٍ غيـرُ ابـنِ وهـبٍ، وأصحـابِ «الموطَّأ» وغيرُهـم يَقِفُونَـهُ، [وقـال الحُمَيـدِيُّ عنـه: رفعَـه مـرَّةً، ووقَفَـه][٢] سـعيدُ بـنُ منصـورٍ وإسـحاقُ بـنُ أبـي إسـرائيلَ وغيرُهمـا»[٣].

(٢٥٦٧) قوله: «**فَأَرْصَدَ اللهُ**» أي: أَقْعَدَ.

قوله: «**مَدْرَجَتِهِ**» بفتحِ الميمِ والرَّاءِ؛ الطريقُ.

(٢٥٦٨) قولـه: «**عَـنْ أَبِـي قِلَابَـةَ عَـنْ أَبِـي أَسْـمَاءَ**» وفي الأخـرى: «**أَبُـو قِلَابَـةَ عَـنْ أَبِـي الأَشْـعَثِ عَـنْ أَبِـي أَسْـمَاءَ**» قـال (ت): «سـألتُ (خ) عـن إسنادِ هـذا الحديـثِ؛ فقـال: أحاديـثُ أبـي قِلابـةَ كلُّهـا عـن أبـي[٤] أسـماءَ، ليـس بينَهـا أبـو الأشـعثِ، إلا هـذا الحديـثَ»[٥].

(٢٥٧١) قولـه: «**إِنَّـكَ لَتُوعَـكُ وَعْـكًا شَـدِيدًا**» الوعْـكُ بإسـكانِ العيـنِ: الحُمَّـى، وقيـل: أَلَمُهـا، وقـد وُعِـكَ الرجـلُ يُوعَـكُ فهـو موعـوكٌ.

(٢٥٧٢) قولـه: «**طُنُـبِ فُسْـطَاطٍ**» الطنـبُ بضـمِّ النـونِ وإسـكانِها: الحبـلُ الـذي يُشَـدُّ بـه [٣٠١/ب] الفُسـطاطُ؛ وهـو الخِبـاءُ ونحـوُه.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ١٢٢).

(٢) ما بين المعكوفين في «م»: ووقفهن ابن عيينة. وليس له معنى. والمثبت من «الإلزامات» (ص٢٣٦).

(٣) «الإلزامات» (ص٢٣٦).

(٤) قوله: أبي. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٢٥).

(٢٥٧٣) قوله: «**وَصَبٍ**» الوصبُ: الوجعُ اللَّازمُ.

قوله: «**يُهَمُّهُ**» بضمِّ الياءِ، وفتحِ الهاءِ على ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، وضُبِطَ أيضًا بفتحِ الياءِ، وضمِّ الهاءِ؛ أي: يَغُمُّهُ.

(٢٥٧٤) قوله: «**هُوَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَيْصِنٍ**[١]» في بعضِ النُّسخِ: «**هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ**»، وكذا نقَلَه القاضي عن بعضِ الرُّواةِ، وهو غَلَطٌ، والصوابُ ما في الأصلِ: «**عُمَرُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**».

و«مُحَيْصِنٌ» بالنونِ في آخرِه، ووقَع في بعضِ نسخِ المغاربةِ بحذفِها، وهو تصحيفٌ[٢].

(٢٥٧٥) قوله: «**تُزَفْزِفِينَ**» الزفزفةُ الحركةُ، ويُقَالُ: زَفْزَفَتِ الريحُ الحشيشَ، إذا حرَّكَتْهُ، والزفزافُ: النَّعامُ يُزَفْزِفُ في طيرانِه؛ أي: يُحَرِّكُ جَنَاحَيهِ، و(تُزَفْزِفِينَ) بزاءينِ معجمتَينِ، وفاءينِ، والمثنَّاةُ مضمومةٌ.

قال القاضي: «تُضَمُّ وتُفْتَحُ»، وهذا هو المشهورُ الصحيحُ في ضبطِ هذه اللفظةِ، وادَّعى القاضي أنها روايةُ جميعِ رُواةِ (م)، ووقَع في بعضِ نسخِ بلادِنا كما قاله النوويُّ بالرَّاءِ والفاءِ، ورَواه بعضُهم في غيرِ (م) بالرَّاءِ والقافِ، ومعناه مُتَحَرِّكِينَ حركةً شديدةً؛ أي: تُرْعِدِينَ[٣].

(٢٥٧٦) قوله: «**أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ**» هذه المرأةُ هي أُمُّ زُفَرَ، كذا وَرَدَتْ مُكَنَّاةً في صحيحِ (خ)[٤].

وقال ابنُ المُلَقِّنِ: «اسمُها سُعَيرةُ الأسديَّةُ، ويُقَالُ: سُتَيرةُ»[٥] انتهى.

---

(١) ضبب عليه في «م».

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٣٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٣١).

(٤) «صحيح البخاري» (٥٦٥٢).

(٥) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٧/ ٢٨٠).

قال الذَّهبيُّ: «سُعيرةُ الأسديَّةُ كانت تُصْرَعُ»، قال ابنُ خُزيمةَ: «في إسنادِ حديثِها إبراءٌ من عُهدةِ هذا الإسنادِ» انتهى.

قال ابن المُلَقِّنِ: «الذي ذكَره [٣٠٢/ أ] أبو موسى (سُكَيْرَةُ) وفيه قال جعفرٌ: في إسنادِ حديثِها نظرٌ»(١) انتهى.

(٢٥٧٧) قوله: «**كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ**» وفي الحديثِ الآخَرِ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُوْلَدُ عَلَى الفِطْرَةِ**» يَحْتَمِلُ أن يَكُونَ المُرادُ بالأوَّلِ وصفَهم بما كانوا عليه قبلَ مبعثِ النبيِّ ﷺ إليهم، أو أنهم لو تُرِكُوا وما في طباعِهم من إيثارِ الشهواتِ والراحةِ، وإهمالِ النظرِ لضلُّوا، وهذا الثاني أظهرُ، قاله المَازِرِيُّ(٢).

قوله: «**تُخْطِئُونَ**» بضمِّ التاءِ، ورُوِيَ بفتحِها وفتحِ الطاءِ مِن خَطِئَ يَخْطَئُ، إذا فعَل ما يَأْثَمُ به، فهو خاطئٌ.

قوله: «**المِخْيَطُ**» بكسرِ الميمِ، وفتحِ الياءِ: الإبرةُ.

(٢٥٨٤) قوله: «**غُلَامٌ مِنَ المُهَاجِرِينَ، وَغُلَامٌ مِنَ الأَنْصَارِ**» المهاجريُّ جَهْجَاهُ بنُ مسعودٍ، وهو مدنيٌّ شَهِدَ بيعةَ الرِّضوانِ، وكأنه أُطْلِقَ عليه ذلك؛ لأنه أَجيرُ عمرَ بنِ الخطَّابِ، وهو من بني غِفَارٍ، والأنصاريُّ سنانُ بنُ وبرةَ الجُهَنِيُّ حليفُ بني عوفِ بنِ الخزرَجِ، وكان ذلك في غزوةِ بني المصطَلِقِ، وهي غزوةُ المُريسيعِ، وفي هذه الغزوةِ كان كلامُ أهلِ الإفكِ.

قوله: «**فَكَسَعَ أَحَدُهُمَا الآخَرُ**» الكسعُ بسينٍ مهملةٍ مخفَّفَةٍ؛ أي: ضَرَبَ دُبُرَه وعَجِيزَتَهُ بيدٍ أو رِجلٍ أو سيفٍ أو غيرِه.

---

(١) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٧/ ٢٨٠-٢٨١).

(٢) «المعلم» (٣/ ٢٩١).

(٢٥٨٩) قوله: «**بَهَتَّهُ**» بفتحِ الهاءِ مخفَّفَةً؛ ومعناه: قُلْتَ فيه البهتانَ.

(٢٥٩١) قولـه: «**أَنَّ رَجُلًا**» هـذا الرجـلُ عُيينـةُ بـنُ حصـنٍ، ولـم يَكُـنْ أسـلَم حينَئِـذٍ، وإن كان [٣٠٢/ ب] قـد أظهَـر الإسـلامَ، واسـمُه حذيفـةُ، ولقبُه عيينـةُ؛ لشترٍ في عينِه، وقيـل: مخرمَةُ بنُ نوفلٍ، وقدَّم هـذا الخطيبُ البغـداديُّ وغيـرُه[١].

(٢٥٩٣) قولـه: «**العُنْـفِ**» مثلَّـثُ العيـنِ، حـكَاه القاضـي وصاحـبُ «المطالـع»، وعُزِي ذلك إلى أبي مَرْوَانَ بنِ سراجٍ[٢]، وهـو ضِـدُّ الرِّفـقِ.

(٢٥٩٥) قولـه: «**وَرْقَـاءَ**» الورقـاءُ بالمـدِّ؛ وهـو أن يُخَالِـطَ بياضَهـا سـوادٌ، والذَّكَـرُ أَوْرَقُ، وقيـل: الورقـاءُ السـوداءُ، وقيـل: التـي لونُهـا كلـونِ الرَّمـادِ[٣].

(٢٥٩٦) ولـه: «**حِـلْ**» كلمـةُ زجرٍ للإبـلِ يُقَـالُ: (حِـلْ حِـلْ) بإسكانِ الـلَّامِ فيهمـا، قـال القاضـي: «ويُقَـالُ بكسرِ اللَّامِ فيهمـا، بالتنويـنِ وبغيرِ تنويـنٍ»[٤].

(٢٥٩٨) قولـه: «**فَدَعَـا خَادِمَـهُ**» قـال في «المطالـع»: «(**بِخَـادِمٍ**) كـذا لابـنِ ماهـانَ، وعنـدَ الجُلُـودِيِّ: (**بِأَنْجَـادٍ**) جمـعُ نَجْـدٍ؛ وهـو متـاعُ البيـتِ مـن فرشٍ وسُـتُورٍ ونمـارقَ، ومنـه يُقـالُ: بيـتٌ مُنَجَّـدٌ»[٥]، و(الأنجـادُ) بفتـحِ الهمـزةِ، وبعدَهـا نـونٌ، ثـم جيمٌ؛ جمعُ (نَجَدٍ) بفتحِ النونِ والجيمِ، وقالـه الجَوْهَرِيُّ بإسـكانِ الجيـمِ، قـال: «وجمعُـه نجـودٌ»، وعـن أبي عُبيـدٍ فيهمـا لغتـان[٦].

---

(١) «الأسماء المبهمة» (٥/ ٣٧٣)، وانظر: «التوضيح» (٢٨/ ٣٤٤).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/ ٦٤)، و«مطالع الأنوار» (٥/ ٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٤٨).

(٤) «إكمال المعلم» (٨/ ٦٧).

(٥) «مطالع الأنوار» (٢/ ٤١٧).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٤٩-١٥٠).

(٢٦٠٠) قولـه: «**إِنَّمَـا أَنَـا بَشَـرٌ**» وفي الروايـةِ الثانيـةِ: «**فَإِنَّمَـا أَنَـا بَشَـرٌ أَغْضَـبُ كَمَـا يَغْضَـبُ البَشَـرُ**» قـد يُقَـالُ: ظاهـرُه أن السـبَّ ونحـوَه كان بسـببِ الغضـبِ، وجوابُـه: مـا ذكَـره المَـازِرِيُّ.

قـال: «يَحْتَمِـلُ أنـه ﷺ أراد أن دُعـاءَه وسـبَّه وجَلْدَه كان ممـا خُيِّـر فيـه بيـنَ أمريـنِ:

أحدُهمـا: هـذا الـذي فعَلـه. والثـاني: زَجْـرُهُ بأمرٍ [٣٠٣/ أ] آخـرَ؛ فحمَلـه الغضـبُ للهِ تعالـى علـى أحدِ الأمريـن المخيَّرِ فيهمـا، وهـو سبُّه أو لعنُـه أو جَلْدُه ونحـوُ ذلـك، وليـس ذلـك خارجًـا عـن حكـمِ الشـرعِ، واللهُ أعلَـمُ»[١].

(٢٦٠١) قولـه: «**وَهِـيَ لُغَـةُ أَبِـي هُرَيْـرَةَ**» معنـاه: أن لغـةَ أبـي هريـرةَ (جَلَدُّهُ) بتشـديدِ الـدَّالِ علـى إدغـامِ المِثليـن، وهـو جائـزٌ، ولغـةُ النبـيِّ ﷺ، وهـي المشـهورةُ لعامَّـةِ العـربِ «جَلَدْتُـهُ» بالتـاءِ.

قوله: «**النَّصْرِيِّينَ**» بالنونِ والصادِ المُهمَلةِ.

(٢٦٠٣) قوله: «**وَهِيَ أُمُّ أَنَسٍ**» يعني: أُمُّ سُليمٍ هي أُمُّ أَنَسٍ.

قوله: «**تَلُوثُ**» بالثاءِ المثلَّثةِ في آخرِه؛ أي: تُدِيرُه على رأسِها.

قولـه: «**فَأَيُّمَـا عَبْـدٍ دَعَـوْتُ عَلَيْـهِ مِـنْ أُمَّتِـي بِدَعْـوَةٍ لَيْـسَ لَهَـا بِأَهْـلٍ...**» إلـى آخـرِه. إن قيـل: كيـف يَدْعُـو علـى مَـن ليـس هـو أهـلٌ للدُّعـاءِ عليـه أو يَسُـبُّه أو يَلْعَنُـهُ؟

فالجوابُ: ما أجاب به العلماءُ، ومختصَرُه وجهانِ:

أحدُهمـا: أنـه ليـس بأهـلٍ لذلـك عنـدَ اللهِ وفي باطـنِ الأمـرِ، ولكنَّـه في الظاهـرِ اسـتوجَب لـه؛ فيَظْهَـرُ لـه عليـه السـلام اسـتحقَاقَهُ لذلـك بأمـارةٍ شـرعيَّةٍ، ويَكُـونُ في باطـنِ الأمـرِ ليـس أهـلًا لذلـك، وهـو عليـه السـلام مأمـورٌ بالحُكـمِ بالظاهـرِ، واللهُ يَتَوَلَّـى السـرائرَ.

---

(١) «المعلم» (٣/ ٢٩٦-٢٩٧).

والثاني: أن ما وقَع من سبِّه ودعائِه ونحوِه ليس بمقصودٍ، بل هو ما جرَت به عادةُ العربِ في وصلِ كلامِها بلا نيَّةٍ؛ كقولِه: «**تربَتْ يَمِينُكَ**»، و«**عَقْرَى حَلْقَى**»، و«**لَا كَبِرَتْ سِنُّكِ**»، وفي حديثِ معاويةَ: «**لَا أَشْبَعَ اللهُ بَطْنَكَ**»، ونحوِ ذلك لا يَقصِدُون [٣٠٣/ ب] بذلك الدعاءَ؛ فخَاف عليه السلام أن يُصادِفَ شيءٌ من ذلك إجابةً، فسأل ربَّه أن يَجْعَلَ ذلك رحمةً وكفَّارةً وقُربةً وطَهُورًا وأجرًا، وإنما كان يَقَعُ منه هذا نادرًا[١].

(٢٦٠٤) قوله: «**عَنْ أَبِي حَمْزَةَ**» أبو حمزةَ بالحاءِ والزَّايِ، واسمُه عمرانُ بنُ أبي عطاءٍ الأسديُّ الواسطيُّ القصَّابُ بَيَّاعُ القَصَبِ، قالوا: وليس له عن ابنِ عبَّاسٍ إلى النبيِّ عليه السلام غيرَ هذا الحديثِ، وله عن ابنِ عبَّاسٍ من قولِه: يُكْرَهُ مُشاركةُ المُسلمِ اليهوديَّ، وكلُّ ما في الصحيحين «أبو جمرةَ عن ابنِ عبَّاسٍ» فهو بالجيمِ والراءِ؛ وهو نصرُ بنُ عمرانَ الضُّبَعِيُّ، إلا هذا القصَّابَ، وله في (م) هذا الحديثُ وحدَه، ولا ذِكْرَ له في (خ)، بل ولم يُخَرَّجْ له في بقيَّةِ الكتُبِ الستَّةِ.

قوله: «**فَحَطَأَنِي حَطْأَةً**» حطأني بفتحِ الحاءِ والطاءِ المهملتين، وبعدَهما همزةٌ، وأما «حَطْأَة» فبفتحِ الحاءِ وإسكانِ الطاءِ، بعدَهما همزةٌ، وهو الضربُ باليدِ مبسوطةً بينَ الكَتِفَين، وإنما فعَل النبيُّ عليه السلام ذلك ملاطفةً ومؤانسةً وتأنيسًا بابنِ عبَّاسٍ.

قوله: «**قَفَدَنِي قَفْدَةً**» قال الخليلُ: «قَفَدْتُهُ قَفْدًا صَفَعْتُ قَفَاهُ»[٢]، وهو بقافٍ، ثم فاءٍ، ثم دالٍ مهملةٍ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٥٢).

(٢) في «العين» (٥/ ١٢٠): القفد: صفع الرأس يبسط الكف من قبل القفا، تقول: قفدته قفدًا.

(٢٦٠٦) قولـه: «العِضَـهُ» كـذا ضبَطْنَـاه؛ مثـلُ: عِـدَةٍ، وهِبَـةٍ، وصِلَـةٍ، وعنـدَ الجيَّـانيِّ: «مَـا العَضْـهُ» يعنـي: بفتـحِ العيـنِ، وإسـكانِ الضـادِ، علـى وزنِ الوَجْـهِ، والثـاني أشـهرُ، والأوَّلُ أشـهرُ في كتـبِ اللغـةِ، وهـو الشـجرُ، وقيـل: الرمـيُّ بالبُهتـانِ، والمـرادُ بـه في هـذا الحديـثِ مفسـرٌ، فأغنَـى عـن ذِكـرِه. [٣٠٤/ أ]

(٢٦٠٨) قولـه: «مَـا تَعُـدُّونَ الرَّقُـوبَ فِيكُـمْ؟ قُلْنَـا: الَّـذِي لا يُولَـدُ لَـهُ» إلـى آخـرِه. أجابـوه بمقتَضـى اللَّفـظِ في اللغـةِ، وأراد هـو ﷺ مقتَضـاه في المعنَـى؛ أي: مصيبـةُ مَـن فقَـد أجْـرَ الولـدِ في الآخـرةِ أعظـمُ ممَّـن فقَـد نفعَـهُ والتمتُّـعَ بتربيتِـه في الدنيـا، وهـذا مـن التحويـلِ للـكلامِ؛ كقولِـه: «الْمُفْلِسُ مَـنْ يَأْتِـي يَـوْمَ القِيَامَـةِ...» الحديـثَ، «وَالْمَحْـرُوبُ مَـنْ حُـرِبَ دِينَـهُ»، مـن «المطالـع»[١].

(٢٦١١) قوله: «أَجْوَفَ» أي: صاحبَ جوفٍ.

قولـه: «خُلِـقَ خَلْقًـا لا يَتَمَالَـكُ» أي: لا يَمْلِـكُ نفسَـه، والمـرادُ: جنسُ بنـي آدمَ.

(٢٦١٢) قولـه: «سَـمِعَ أَبَـا أَيُّـوبَ» أبـو أيُّـوبَ سـيأتي مسـمًّى في آخـرِ طـرفِ هـذا الحديـثِ بيَحيـى بـنِ مالـكٍ المَراغـيِّ، فاعلَمْـهُ.

قولـه: «المَرَاغِـيُّ» بفتـحِ الميـمِ، وبالغيـنِ المعجمـةِ منسـوبٌ إلـى المراغـةِ بطـنٌ مـن الأزدِ، لا إلـى البلـدةِ المعروفـةِ بالمراغـةِ مـن بـلادِ العجـمِ، وهـذا الضبـطُ، وكونُـه منسـوبًا إلـى بطـنٍ مـن الأزدِ هـو الصحيـحُ المشـهورُ، ولـم يَذْكُـرِ الجُمهـورُ غيـرَه، وذكَـر ابـنُ جريـرٍ الطبـريُّ أنـه منسـوبٌ إلـى موضـعٍ بناحيـةِ عُمـانَ، وذكَـر الحافـظُ عبـدُ الغنـيِّ المقدسـيُّ أنـه «المُراغِـي»

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ١٨١).

بضمِّ الميمِ، ولعلَّهُ تصحيفٌ من الناسخِ، والمشهورُ الفتحُ، وهو الذي صرَّح به الغَسَّانِيُّ[1] والقاضي في «مشارقه»[2] والسَّمْعَانِيُّ في «أنسابه»[3]، وخلائقُ منهم ابنُ قُرْقُولَ.

قال السَّمْعَانيُّ: «وقيل: إنه بكسرِ الميمِ»، وقال: «والمشهورُ الفتحُ»[4]، وهو أبو أَيُّوبَ المذكورُ قبلَه. [٣٠٤/ ب]

(٢٦١٣) قوله: «**الأَنْبَاطِ**» هم فَلَّاحُو العَجَمِ.

قوله: «**عُمَيْرُ بنُ سَعِيدٍ**» هذا من الصحابةِ، من الأنصارِ من بني عمرِو بنِ عوفٍ، كان يُقَالُ له: نَسِيجُ وَحْدِهِ[5]، ولَّاه عمرُ بنُ الخطَّابِ ﵁ وهو عميرُ بنُ سعيدِ بنِ عُبيدِ ابنِ النُّعمانِ الأنصاريُّ، وقيل: عميرُ بنُ سعدِ بنِ شهيدِ بنِ عمرٍو، وفي معظَمِ النُّسخِ (عميرُ ابنُ سعدٍ) بالتصغيرِ في (عميرٍ)، وإسكانِ العينِ في (سعدٍ)، وفي بعضِها (ابنُ سعيدٍ) بكسرِ العينِ، وزيادةِ ياءٍ.

قال القاضي: «الأوَّلُ هو الموجودُ، ولأكثرِ شيوخِنا وفي أكثرِ النسخِ وأكثرِ الرواياتِ، وهو الصوابُ»[6].

قوله: «**فِلِسْطِينَ**» بكسرِ الفاءِ، وفتحِ اللَّامِ؛ وهي بلادُ بيتِ المقدسِ وما حولَها.

---

(١) «تقييد المهمل» (٢/ ٤٦١).

(٢) «مشارق الأنوار» (١/ ٤٠٣).

(٣) «الأنساب» (١٢/ ١٧٢).

(٤) «الأنساب» (١٢/ ١٧٢).

(٥) قوله: وحده. ليس في «م». والمثبت من مصادر ترجمته، انظر «أسد الغابة» (٤/ ٢٨٠)، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٣/ ١٢١٥)، و«إكمال المعلم» (٨/ ٩٢).

(٦) «إكمال المعلم» (٨/ ٩٢).

قوله: «فَخُلُّوا» ضُبِط بوجهين؛ بالخاءِ المعجمةِ وبالحاءِ المهملةِ، والإعجامُ أشهَرُ وأحسنُ.

(٢٦١٥) قوله: «سَدَّدْنَاهَا» بالسينِ المهمَلةِ، وفي بعضِ الرِّواياتِ بالشينِ، وقولُه: «بَعْضُنَا»، وفي بعضِ الرِّواياتِ: «بَعْضُهَا» بالهاءِ، قال صاحبُ «المطالع»: «وكلُّه خطأٌ»[١]؛ يعني: إعجامُ السينِ، والهاءُ في (بعضِنا).

(٢٦١٦) قوله: «حَتَّى وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ» (حتَّى) كذا في بعضِ النسخِ، والظاهرُ صحَّةُ هذه اللفظةِ، أعني (حتَّى)، وفيه محذوفٌ؛ أي: حتَّى يَدَعَهُ، وكذا وقَع في بعضِ النُّسَخِ.

(٢٦١٧) قوله: «لا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ» نَهْيٌ بلفظِ الخبرِ، وهو أبلغُ من لفظِ النهيِّ.

قوله: «يَنْزِعُ فِي يَدِهِ» أي: يَرْمِي كأنه يَدْفَعُ يدَه ويُحَقِّقُ إشارَتَه، ومَن رَواهُ بالغينِ المعجمَةِ، فمعناه يُغْرِيه ويَحْمِلُهُ على تحقيقِ الضربِ عندَ ما يَجْذِبُ عندَ اللَّعِبِ والهَزْلِ، و«نَزْغُ الشَّيطَانِ» إغْرَاؤُهُ وإغْوَاؤُه، وقد عزَى الشيخُ مُحيي الدينِ الإهمالَ إلى (م)، والإعجامَ إلى غيرِه[٢].

(٢٦١٨) قوله: «صَمْعَةَ» بالصادِ المهملةِ المفتوحةِ، ثم ميمٍ ساكنةٍ، ثم عينٍ مهملةٍ، قيل: إنَّ أَبَانًا هذا والدُ عُتبةَ، الغلامُ الزاهدُ المشهورُ[٣].

قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو الوَزَاعِ» هو بالعينِ المهملةِ؛ اسمُه جابرُ بنُ عمرٍو [٣٠٥/ أ] الراسبيُّ بكسرِ السينِ المهملةِ، وبعدَها موحَّدةٌ، نسبةً إلى راسبٍ قبيلةٌ نزلتِ البصرةَ، فاعْلَمْهُ[٤].

---

(١) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٧٠).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٧٠-١٧١).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٧١).

(٤) كتب بحاشية «م»: الثاني والثلاثون من التعليق على مسلم.

قولـه: «**وَأَمِـرَّ**» كـذا في معظـمِ النُّسـخِ، وكـذا نقَلـه القاضـي عـن عامَّـةِ الـرُّواةِ بتشـديدِ الـرَّاءِ؛ ومعنـاه: أَزِلْـهُ، وفي بعضِهـا: (أَمِـزِ) بـزاي مخفَّفـةٍ، وهــو معنـى الأوَّلِ[1].

(٢٦١٩) قولـه: «**تَـأْكُلُ مِـنْ خَشَـاشِ الأَرْضِ**» الخَشـاشُ مثلَّـثُ الخـاءِ: الهـوامُّ.

قولـه: «**تُرَمْـرِمُ**» بضـمِّ التـاءِ، وكسـرِ الـرَّاءِ الثانيـةِ، وفي بعضِهـا: (**تُرَمِّـمُ**) بضـمِّ التـاءِ، وكسـرِ الميـمِ الأولـى، وراءٍ واحـدةٍ، وفي بعضِهـا: تَرَمَّـمُ[2] بفتـحِ التـاءِ والميـمِ[3].

(٢٦٢١) قوله: «**يَتَأَلَّى**» أي: يَحْلِفُ.

قولـه: «**وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ**» مذهـبُ أهـلِ السـنَّةِ أن الأعمـالَ لا تَحْبَطُ إلا بالكفـرِ، ويُتَـأَوَّلُ حبـوطُ عمـلِ هـذا علـى أنـه أُسْـقِطَتْ حسـناتُه في مقابلـةِ سـيئاتِه، فسُـمِّيَ إحباطًـا مجـازًا، ويَحْتَمِـلُ أنـه جـرَى منـه أمـرٌ آخـرُ أوجَـب الكفـرَ، ويَحْتَمِـلُ أن هـذا كان في شـرعِ مَـن قبلَنـا، وكان هـذا حكمَهـم، قالـه النَّـوويُّ[4].

(٢٦٢٣) قولـه: «**فَهُـوَ أَهْلَكُهُـمْ**» رُوِيَ برفـعِ الـكافِ ونصبِهـا، والرفـعُ أشـهَرُ، ويؤيِّـدُه أنـه جـاء في روايـةٍ في «حليـةِ الأوليـاءِ» في ترجمـةِ سـفيانَ

---

(١) «إكمال المعلم» (٨/ ٩٨).

(٢) في «م»: «ثرم»، والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٧٣)، و«شرح السيوطي على مسلم» (٥/ ٥٤٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٧٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٧٤).

الثوريِّ: «فَهُوَ مِنْ أَهَلَكِهِمْ»، قال الحميديُّ في «جمعه»: «الرفعُ أشهرُ؛ ومعناه: أشدُّهُم هلاكًا، ومعنى روايةِ النصبِ: جعَلَهُم هالكينَ؛ لأنهم هلَكُوا في الحقيقةِ»[1].

(٢٦٢٦) قوله: «أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ يَعْنِي الخَزَّازُ» اسمُ أبي عامرٍ صالحُ بنُ رستمَ، والخزَّازُ بالمعجَماتِ. [٣٠٥/ ب]

قوله: «طَلْقٍ» رُوِيَ على ثلاثةِ أوجهٍ؛ إسكانُ اللَّامِ وكسرِها، و(طليقٍ) بزيادةِ ياءٍ؛ ومعناه: سهلٌ منبَسِطٌ.

(٢٦٢٨) قوله: «أَنْ يُحْذِيَكَ» يُعطيكَ؛ بالحاءِ المهملةِ، والذَّالِ المعجمةِ، يُقَالُ حذيتُه وأحذيتُه، إذا أعطيتُه.

(٢٦٢٩) قوله: «بِهْرَامَ» بفتحِ الباءِ وكسرِها، قاله النوويُّ في «شرحه»[2].

(٢٦٣٠) قوله: « بْنَ أَبِي زِيَادٍ» اسمُه ميسرةُ.

قوله: «مَوْلَى ابنِ عَيَّاشٍ» (عيَّاشٌ) بالمثنَّاةِ تحتُ، وبالشينِ المعجمةِ.

(٢٦٣٢) قوله: «أَوِ اثْنَيْنِ» وجاء في غيرِ (م): «وَوَاحِدٍ» في غيرِ هذا الحديثِ، قال شيخُنا متع الله بحياته: «وفي حفظي أنه في (ت)، وقال: غريبٌ، وهو من حديثِ أبي عُبيدةَ عن أبيه، ولم يَسْمَعْ منه، ومع ذلك ففي السندِ مجهولٌ، وهو في (ق)[3] أيضًا[4].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٧٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٧٩).

(٣) «سنن ابن ماجه» (ح:١٦٠٣-١٦٠٤).

(٤) ينظر «التوضيح» لابن الملقن (٩/ ٤٣١).

(٢٦٣٥) قولـه: «دَعَامِيصُ» جمعُ دعموصٍ، وهي دابَّةٌ تكُونُ في الماءِ؛ معناه صغارُ أهلِ الجنَّةِ.

قولـه: «صَنِفَةِ ثَوْبِكَ» (صنفة) بفتحِ الصادِ، وكسرِ النونِ: طرفُ الثوبِ، ويُقَالُ لها أيضًا: صنيفةٌ.

(٢٦٣٧) قوله: «وَهُوَ عَلَى المَوْسِمِ» أي: أميرُ الحجيجِ.

(٢٦٣٩) قولـه: «يَذْكُرُ كَثِيرًا» (كثير) في المواضعِ كلِّها بالمثلَّثةِ، وبالموحَّدةِ، وهما صحيحانِ.

قولـه: «عِنْدَ سُدَّةِ المَسْجِدِ» السُّدَّةُ: الظِّلالُ المسقَفَةُ عندَ بابِ المسجدِ. [٣٠٦/أ]

(٢٦٤٠) قوله: «حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ قَرْمٍ» (قرم) بفتحِ القافِ، وسكونِ الرَّاءِ، وسليمانُ ضعيفٌ، ولم يُحْتَجَّ به (م) هنا، بل ذكَرَه متابعةً.





كِتَابُ القَدَرِ



(٢٦٤٣) قولـه: «إِنَّ أَحَدَكُـمْ» (إن) بكسرِ الهمـزةِ على حكايـةِ لفظِـه عليـه السـلام.

قوله: «بِكَتْبِ» بالموحَّدَةِ في أوَّلِه على البدلِ من (أربعٍ).

قوله: «وَشَقِيٌّ، أَوْ سَعِيدٌ» خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: وهو شقيٌّ أو سعيدٌ.

(٢٦٤٤) قوله: «ابنِ أَسِيدٍ» (أسيد) بفتحِ الهمزةِ.

(٢٦٤٥) قولـه: «عَـنْ أَبِي سَرِيحَةَ» هـو بفتـحِ السينِ المهملـةِ، وكسـرِ الـرَّاءِ، وبالحـاءِ المهملـةِ.

قولـه: «يَتَصَوَّرُ» بالصـادِ كـذا في جميـعِ نسـخِ بلادِنـا كمـا قالـه النوويُّ، وذكَـره القاضـي (يَتَسَـوَّرُ) بالسـينِ، قـال: «والمـرادُ بـ(يَتَسَـوَّرُ) يَنْـزِلُ، وهـو استعارةٌ مـن تسـوَّرتَ الـدَّارَ إذا نزلـتَ فيهـا مـن أعلاهـا، ولا يَكُـونُ التسـوُّرُ إلا مـن فـوقُ»[١].

قـال النـوويُّ: «فيَحْتَمِـلُ أن تَكُـونَ الصـادُ الواقعـةُ في نسـخِ بلادِنـا مبدلـةً مـن السـينِ»[٢] انتهـى، ولـم يَذْكُـرْ هـذه اللفظـةَ صاحـبُ «المطالـع» إلا في السـينِ[٣]، فاعلَمْـهُ.

(٢٦٤٧) قوله: «نَكَّسَ» بالتشديدِ والتخفيفِ، لغتان فصيحَتَانِ.

(٢٦٥٠) قولـه: «عَـنْ يَحْيَـى بْـنِ عُقِيـلٍ» هـو عُقيـلٌ بضـمِّ العيـنِ، بَصْـرِيٌّ جليـلٌ.

قوله: «وَيَكْدَحُونَ» الكدحُ: السعيُّ.

---

(١) «إكمال المعلم» (٨/ ١٢٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٩٤).

(٣) «مطالع الأنوار» (٥/ ٥٤٨).

(٢٦٥٢) قولـه: «**فَحَـجَّ آدَمُ مُوسَـى**» هـو برفـعِ (آدم)، وهـو فاعـلٌ؛ أي: غلَبه بالحُجَّةِ، وظهَر عليه بها، و(آدمُ) مرفوعٌ كذا الروايةُ في جميعِ كتبِ الحديثِ باتِّفاقِ الناقلين والرُّواةِ والشُّرَّاحِ وأهلِ الغريبِ[١]. [٣٠٦/ ب]

(٢٦٥٣) قولـه: «**كَتَـبَ اللهُ مَقَادِيـرَ الخَلَائِـقِ قَبْـلَ أَنْ يَخْلُـقَ السَّـمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ الفِ سَنَةٍ**» قـال العلمـاءُ: المرادُ تحديدُ وقتِ الكتابةِ في اللَّوحِ المحفوظِ أو غيرِه لا أصلَ التقديرِ، فإن ذلك أزليٌّ لا أوَّلَ له[٢].

قوله: «**وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**»: قبلَ خلقِ السمواتِ والأرضِ.

(٢٦٥٥) قولـه: «**حَتَّى العَجْزُ وَالْكَيْسُ**»: قـال القاضـي: «رُويناه برفعِ (العجز والكيس) عطفًا على (كُلُّ)، وبجَرِّهما عطفًا على (شيءٍ)»[٣].

(٢٦٥٨) قولـه: «**حِضْنَيْهِ**» أي: جَنْبَيه، وقيل: خاصِرَتَيْهِ، قـال القاضي: ورَواه ابنُ ماهـانَ: (خِصْيَيْهِ) بالخاءِ المعجمةِ، والصادِ المهملةِ؛ وهو الأُنْثَيانِ، قـال: «وأظنُّ هـذا وهمًا بدليلٍ: «**إِلَّا مَرْيَمَ وَابْنَهَا**»[٤].

(٢٦٦١) قولـه: «**مَسْـقَلَةَ**» بالسينِ، كـذا هـو في جميعِ النسخِ، وهـو صحيـحٌ، يُقَـالُ: بالسـينِ والصـادِ.

(٢٦٦٣) قولـه: «**قَبْـلَ حِلِّـهِ**» ضُبِـطَ بفتـحِ الحـاءِ وكسرِها في الأماكـنِ الخمسةِ، وذكَر القاضـي أن جميعَ الـرُّواةِ علـى الفتـحِ.

قـال الشيخُ محيي الدينِ: «ومرادُه رُواةُ بلادِهم، وإلا فالأشهَرُ عندَ رُواةِ بلادِنـا الكسرُ، وهمـا لغتـان»[٥].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٢٠١-٢٠٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٢٠٣).

(٣) «إكمال المعلم» (٨/ ١٤٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٥١).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٢١٣).

(٢٦٦٤) قوله: «احْرِصْ» بكسرِ الرَّاءِ، ويَجُوزُ فتحُها.

قوله: «تَعْجِزْ» بكسرِ الجيمِ، ويَجُوزُ فتحُها.

(٢٦٦٥) قوله: «التُّسْتَرِيُّ» بضمِّ التاءِ الأولى، وأمَّا الثانيةُ فالصحيحُ المشهورُ فتحُها، ولم يَذْكُرِ السَّمْعَانيُّ في «أنسابه» والحَازِمِيُّ في «مؤتَلَفِه» سواه، وكذا غيرُهما، [٣٠٧/ أ] وذكَر صاحبُ «المشارق» أنها مضمومةٌ كالأُولى[١]، وكذا ذكَره صاحبُ «المطالع»، وذكَر -أعني المتأخِّران[٢]- فتحَها[٣].

قال السَّمْعَانِيُّ: «هي بلدةٌ من كُوَرِ الأهوازِ من بلادِ خُوزِستانَ، يَقُولُ لها الناسُ: «تَشْتَرُ»[٤]، وبها قبرُ البراءِ بنِ مالكٍ الصحابيِّ أخي أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٥].

(٢٦٦٨) قوله: «الأَلَدُّ» شديدُ الخصومةِ، و«الخَصِمُ» بفتحِ الخاءِ وكسرِ الصادِ: الحاذقُ بالخصومةِ.

(٢٦٦٩) قوله: «سَنَنَ» بفتحِ السينِ والنونِ: هو الطريقُ.

قوله: «حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ» هذا الحديثُ أحدُ الأحاديثِ التي ذكَرها الغَسَّانِيُّ، وهو حديثٌ ثابتٌ متَّصِلٌ في (خ م) من حديثِ زيدِ بنِ أسلمَ عن عطاءِ بنِ يسارَ، رواه عنه رَجُلان ثِقَتَانِ؛ أبو عمرَ حفصُ بنُ ميسرةَ الصنعانيُّ، وأبو غسَّانَ محمدُ ابنُ مُطَرِّفٍ المدنيُّ، واتَّفَقَ الإمامانِ على إخراجِه من حديثِهما عنه.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٢١٧).

(٢) قوله: المتأخران. كذا في «م» بالألف على لغة من يلزم المثنى الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا.

(٣) «مطالع الانوار» (٢/ ٤٠).

(٤) كذا في «م»، وإحدى نسخ «الأنساب». وفي بقية نسخ الأنساب: شوشتر.

(٥) «الأنساب» (٣/ ١٥٢).

فأما حديثُ حفصٍ: فرَواه (خ) عن محمدِ بنِ عبدِ العزيزِ الرَّمليِّ، ورَواه (م) عن سويدِ بنِ سعيدٍ الحَدَثانيِّ، كلاهما عنه، وأما حديثُ أبي غسَّانَ: فرَواه (خ) عن سعيدِ بنِ أبي مريمَ المصريِّ، وقال (م): «**حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ**».

وقد وصلَه أيضًا إبراهيمُ بنُ سفيانَ هنا، فرَواه محمدُ بنُ يَحيى الذُّهْلِيُّ عن ابنِ أبي مريمَ كذلك، فلَعَلَّ (خ) أحدُ العِدَّةِ الذين سَمِعَ منهم (م) هذا الحديثَ، ولم يُسَمِّهِم، واللهُ أعلَمُ[١].

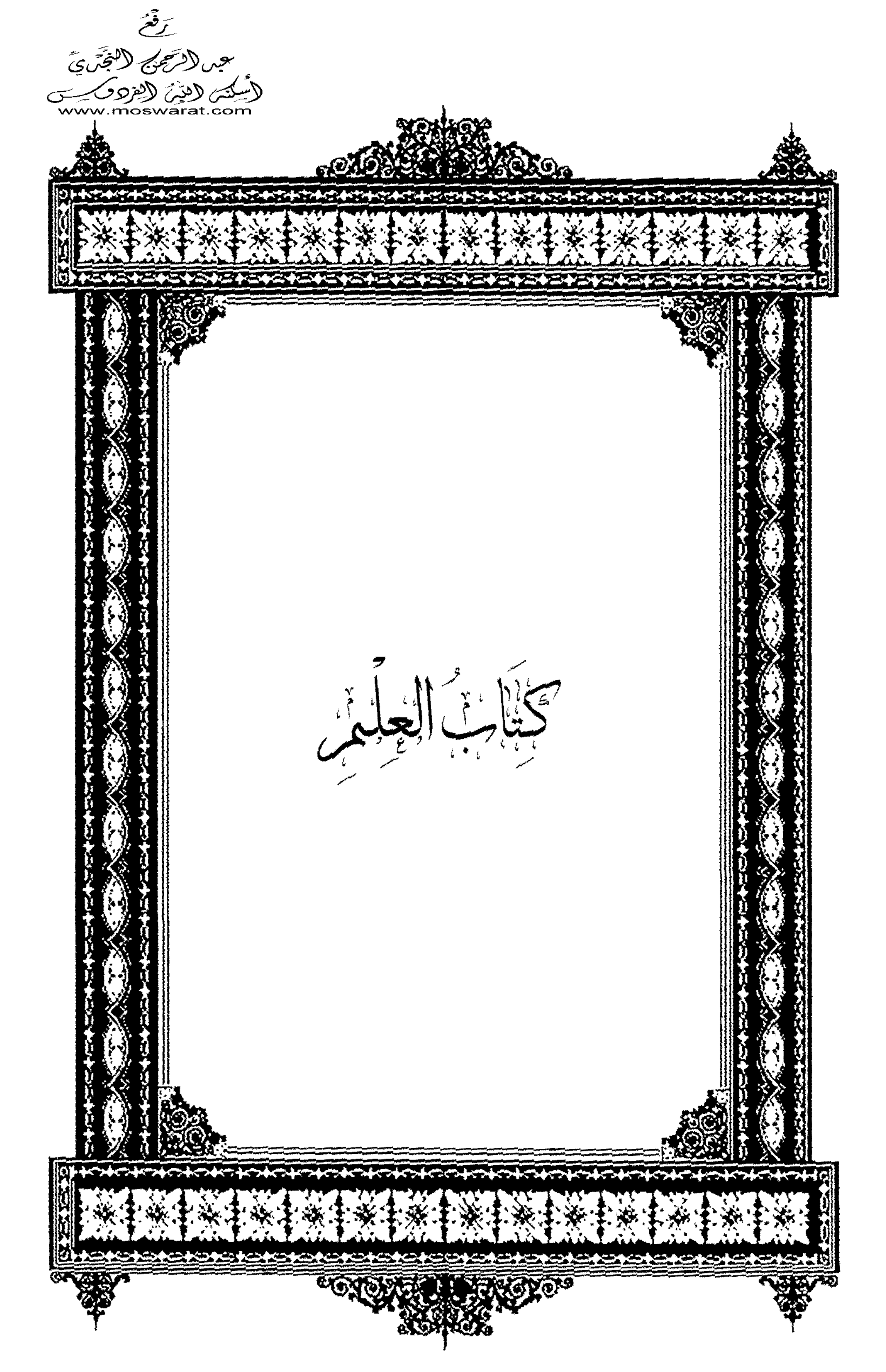
(٢٦٧٠) قوله: «**هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ**» التنطُّعُ في الكلامِ: التنمُّقُ، ذكَر ذلك صاحبُ «العينِ»[٢]، وقال صاحبُ «المطالع»: «يعني الغالينَ، وهم المُتَعَمِّقُونَ المُبالِغون في الأمورِ»[٣].



(١) «غرر الفوائد» (ص١٦٥-١٦٩).

(٢) قال في «العين» (٢/ ١٦): «والتنطع في الكلام تعمق واشتقاق».

(٣) «مطالع الأنوار» (٤/ ١٥٣).



كتاب العلم

(٢٦٧١) قوله: [٣٠٧/ ب] «**وَيَذْهَبَ الرِّجَالُ**» سببُ ذَهَابِهم القتلُ.

(١٥٧) قولـه: «**حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيـرَةَ**» قـال الدارقطنيُّ: «تابـعَ حمَّـادُ بـنُ زيـدٍ عبـدَ الأعلـى عـن معمـرٍ، وخالفَهمـا عبـدُ الـرزَّاقِ، فلـم يَذْكُـرْ أبـا هريـرةَ وأرسـلَه، ويُقَـالُ: إنَّ معمـرًا حـدَّثَ بـه بالبصـرةِ، وكان يُحَدِّثُهُـم مـن حفظِـه هنـاك، وحـدَّث بالبصـرةِ أحاديـثَ عَـدَدٍ، وهِـمَ في بعضِهـا، وقـد خالَـف معمـرًا شـعيبٌ ويونـسُ والليـثُ وابـنُ أخـي[1] الزُّهـريِّ يَـروُوه عـن الزُّهـريِّ عـن عميرِ بـنِ عبـدِ الرحمـنِ عـن أبـي هريـرةَ، وأخـرَج البخـاريُّ حديـثَ معمـرٍ أيضًـا»[2].

(٢٦٧٣) قولـه: «**رُءُوسًـا**» ضُبِـطَ بوجهيـن في (خ)؛ **أحدُهمـا**: بضـمِّ الهمـزةِ وبالتنويـنِ، جمـعُ رأسٍ، وضبَطُـوه في (م) بوجهيـن؛ **أحدُهمـا**: هـذا، **والثـاني**: (**رُؤَسَـاءَ**) جمـعُ رئيـسٍ، وكلاهمـا صحيـحٌ، والأوَّلُ أشـهَرُ.

قوله: و«**أَرَاهُ**» بفتحِ الهمزةِ، كذا قاله النوويُّ[3].



(١) في «م»: «أبي». والمثبت من «الإلزامات» (ص٢١٠).

(٢) «الإلزامات» (ص٢١٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٢٢٥).



كِتَابُ الذِّكْرِ



(٢٦٧٥) قوله: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي» قال القاضي: «معناه: بالغُفرانِ إذا استغفَر، والقبولِ إذا تاب، والإجابةِ إذا دعا، والكفايةِ إذا طلَب الكفايةَ»(١)، وقيل: المرادُ الرجاُ وتأميلُ العفوِ، وهذا أصحُّ(٢).

(٢٦٧٦) قوله: «يُقَالُ لَهُ: جُمْدَانُ» وقَع فيه تصحيفٌ ليزيدَ بنِ هارونَ وهو أنه قاله بالنونِ، وصحَّفَه بعضُ رواةِ هذا الكتابِ فقال: (حُمْرَانُ)، والصوابُ [٣٠٨/ أ] فيه ما هنا، وهو بينَ قُديدَ وعُسْفَانَ.

قوله: «الْمُفْرِدُونَ» بفتحِ الفاءِ، وكسرِ الرَّاءِ مشدَّدةً، وكذا نقلَه القاضي عن مُتْقِني شيوخِهم، وذكَره غيرُه أنه رُوِيَ بتخفيفِها، وإسكانِ الفاءِ(٣).

(٢٦٨٠) قوله: «عَنِ النَّضْرِ بنِ أَنَسٍ، وَأَنَسٌ يَوْمَئِذٍ حَيٌّ» معنى هذا: أن النضرَ حدَّثَ به في حياةِ أبيه.

(٢٦٨٥) قوله: «إِذَا شَخَصَ البَصَرَ» شخَص بفتحِ الخاءِ؛ ارتفَع، وقيل: امتدَّ ولم يَطْرِفْ وكذلك شخَص في الحاجةِ وأشخَص بصرَه مُدَّةً ولم يَطْرِفْ.

قال أبو زيد: «شخَص البصرُ يَشْخَصُ بالفتحِ فيهما شخوصًا، ولا أعرفُ الكسرَ، وإنما الكسرُ إذا عظُمَ شخصُه»(٤).

قوله: «وَحَشْرَجَ الصَّدْرُ» هو تردُّدُ النفسِ.

قوله: «وَاقْشَعَرَّ الجِلْدُ» قام شعرُه.

قوله: «وَتَشَنَّجَتِ الأَصَابِعُ» أي: تقبَّضت.

---

(١) «إكمال المعلم» (٨/ ١٧٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٤).

(٤) انظر: «مطالع الأنوار» (٦/ ٢٠).

(٢٦٨٧) قولـه: «**قُـرَابِ الأَرْضِ**» هـو بضـمِّ القـافِ علـى المشـهورِ: وهـو مـا يُقَـارِبُ ملأَهـا.

(٢٦٨٩) قوله: «**فُضُلٌ**» ضُبِطَ بأوجهٍ:

أرجَحُهـا وأشـهَرُها: في بلادِنـا كمـا قالـه النـووي (**فُضُـلًا**) بضـمِّ الفـاءِ والضَّـادِ.

والثانيـةُ: بضـمِّ الفـاءِ، وإسكانِ الضـادِ، ورجَّحَهـا بعضُهـم، وادَّعـى أنهـا أكثرُ وأصـوبُ.

والثالثـةُ: بفتـحِ الفـاءِ وإسـكانِ الضـادِ، قـال القاضـي: «هكـذا الروايـةُ عنـدَ جمهـورِ شـيوخِنا في (خ)».

والرابعـةُ: (**فُضُـلٌ**) بضـمِّ الفـاءِ والضـادِ، ورفـعِ الـلَّامِ علـى أنـه خـبرُ مبتـدأٍ محـذوفٍ.

والخامسةُ: (**فُضَلاءُ**) جمعُ [٣٠٨/ ب] فاضلٍ.

قـال العلمـاءُ: علـى جميعِ الروايـاتِ معنـاه: أنهـم زائـدون علـى الحفظـةِ وغيرِهـم مـن المرتَّبيـنَ مـع الخلائقِ، فهـؤلاء السيارةُ[١].

قولـه: «**يَتَّبِعُونَ**» بالعيـنِ المهملـةِ مـن التَّتَبُّـعِ، وهـو البحـثُ عـن الشـيءِ، والثـاني: بالغيـنِ المعجمـةِ مـن الابتغـاءِ، وهـو الطلـبُ، وكلاهمـا صحيـحٌ.

---

(١) لم يكمل المصنف الجملة الأخيرة، وتتمتها في «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٤): «فهؤلاء السيارة لا وظيفة لهم وإنما مقصودهم حلق الذكر».

قولـه: «**وحطـى**[١]» في كثيـرٍ مـن نُسَـخِ بلادِنـا: (**وَحَـفَّ**) بالفـاءِ، وفي بعضِهـا: (**وَحَـضَّ**) بالضـادِ المعجمـةِ، أي: حـثَّ علـى الحضـورِ، وحكَى القاضي عن بعضِ رواتِهم: (**وَحَـطَّ**) بالطاءِ المهمَلةِ، واختارَه القاضـي، وقـال: «معنـاه: أشـار بعضُهـم إلـى بعـضٍ بالنـزولِ، أو أشـار إليـه بالنـزولِ»[٢].

وأمـا مـا في الأصـل فقـال شـيخُنا متع الله بحياتـه: «لا أَعْرِفُـه، وأصلُـه تصحيـفٌ مـن (وحـطَّ) التـي ذكَرهـا القاضـي، واللهُ أعلـمُ».

(٢٦٩٣) قولـه: «**عَـنِ الشَّـعْبِيِّ...**» إلـى آخـرِه. الشـعبيُّ والثلاثـةُ بعـدَه تابعيُّـون، يَـرْوِي بَعْضُهـم عـن بعـضٍ.

قوله: «**ابنُ أَبِي لَيْلَى**» اسمُ ابنِ أبي ليلى: عبدُ الرحمنِ.

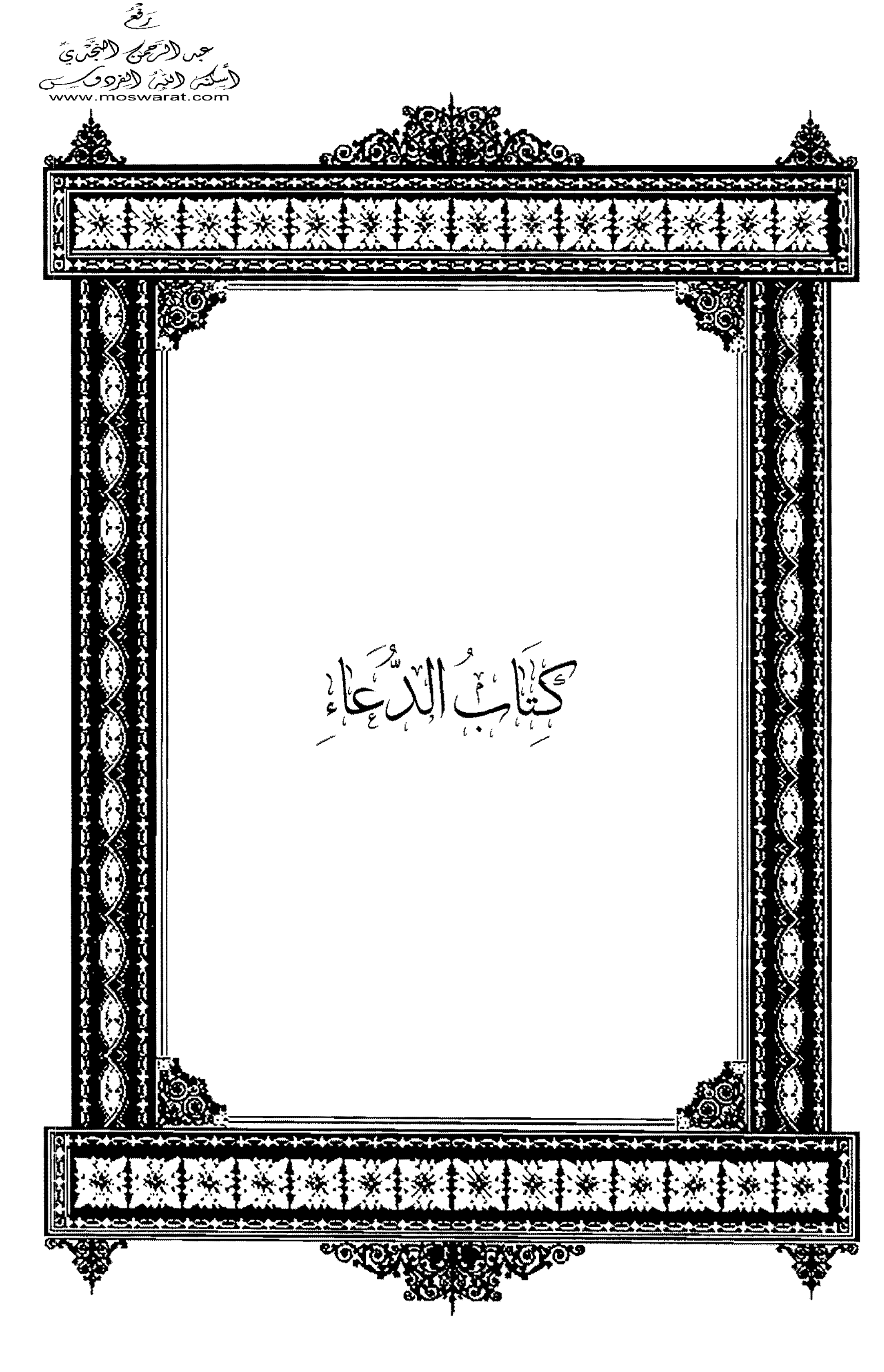
(٢٦٩٦) قولـه: «**اللهُ أَكْبَـرُ كَبِيـرًا**» انتَصَـب (**كَبِيـرًا**) بفعـلٍ مُضْمَـرٍ دلَّ عليـه صـدرُ الـكلامِ، كأنـه قـال: ذكـرتُ كبيـرًا، أو عَهِـدتُ كبيـرًا.



---

(١) كذا في «م».

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٤-١٥).



كِتَابُ الدُّعَاءِ



(٢٦٩٨) قولـه: «**وَيُحَـطُّ عَنْـهُ الـفُ خَطِيئَـةٍ**» في عامَّـةِ نسـخِ (م): (**أَوْ يُحَـطُّ**)، وفي بعضِهـا كمـا هـو: (**وَيُحَـطُّ**) بغيـرِ ألـفٍ.

قـال الحُميـديُّ في «جمعـه»: «كـذا هـو في (م): (أَوْ يُحَـطُّ) بـأو»، [٣٠٩/ أ] وقال البَرقانيُّ: «ورواه شعبةُ وأبو عَوانةَ ويحيى القطَّانُ عن يحيى الـذي رواه (م) مـن جهتِـه، فقالـوا: (وَيُحَـطُّ) بالـواوِ»[١]، معنـى كلام النـوويِّ[٢].

(٢٧٠١) قوله: «**تُهْمَةً**» بفتحِ الهاءِ وإسكانِها.

(٢٧٠٢) قولـه: «**إِنَّـهُ لِيُغَـانُ عَلَـى قَلْبِـي**» قـال أبـو عبيـدةَ: «يعنـي أنـه يَتَغَشَّـى القلـبَ مـا يُلْبِسُـهُ»، وقـال غيـرُ أبـي عُبيـدةَ: كأنـه يعنـي مـن السـهوِ، وكذلـك كلُّ شـيءٍ يَتَغَشَّـاه حتَّـى يُلْبِسَـهُ فقـد غيَـن عليـه، مـن الأوَّلِ مـن شـرحِ أبـي عبيـدٍ[٣].

قولـه: «**حَدَّثَنَـا غُنْـدَرٌ عَـنْ شُـعْبَةَ عَـنْ عَمْـرِو بـنِ مُـرَّةَ عَـنْ أَبِـي بُـرْدَةَ، قَـالَ: سَـمِعْتُ الأَغَـرَّ**» قـال الدارقطنيُّ: «وأخـرج مسـلمٌ حديـثَ الأغـرِّ مـن حديـثِ عمـرِو بـنِ مُـرَّةَ وثابـتٍ عـن أبـي بُـردةَ، وهمـا صحيحـان، وإن كان أبـو إسـحاقَ قـد قـال عـن أبـي بُـردةَ عـن أبيـه، وتابَعـه مغيـرةُ بـنُ أبـي الحُـرِّ عـن سـعيدٍ عـن[٤] أبـي بُـردةَ، فأبـو إسـحاقَ ربمـا دلَّـس، ومغيـرةُ بـنُ أبـي الحُـرِّ شيخٌ، وثابـتٌ وعمـرُو بـنُ مُـرَّةَ حافظـان، وأبـو إسـحاقَ ومغيـرةُ بـنُ أبـي الحُـرِّ سـلكا بـه الطريـقَ السـهلَ»[٥].

---

(١) «الجمع بين الصحيحين» (١/ ١٩٩).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٢٠).

(٣) «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/ ١٣٧).

(٤) في «م»: «بن». والمثبت من «الإلزامات» (ص٤٨٥).

(٥) «الإلزامات» (ص٤٨٥).

(٢٧٠٤) قوله: «**ارْبِعُوا**» بهمزةِ وصلٍ، وفتحِ الباءِ؛ أي: ارفُقُوا.

(٢٧١٠) قوله: «**إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ**» المضجَعُ بفتحِ الجيمِ.

قوله: «**وَأَنْتَ عَلَى الفِطْرَةِ**»: الفطرةُ الإسلامُ.

(٢٧١٤) قوله: «**دَاخِلَةَ إِزَارِهِ**» داخلةُ الإزارِ أطرافُه.

(٢٧١٦) قوله: «**حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ...**» إلى آخرِه. قال الدارقطنيُّ: «هذا حديثٌ [٣٠٩/ ب] لم يُسْنِدْهُ غيرُ وكيعٍ، وخالفَه الوليدُ بنُ مسلمٍ والوليدُ بنُ مزيدٍ[١] وأبو المغيرةَ وابنُ أبي العشرين، وغيرُهم عن الأوزاعيِّ عن عبدةَ عن هلالٍ: «**سُئِلَتْ عَائِشَةُ...**»، لم يَذْكُرُوا فيه فروةَ»[٢].

(٢٧١٨) قوله: «**أَسْحَرَ**» قام في السَّحَرِ.

قوله: «**سَمِعَ**» ضُبِطَ بوجهين؛ **أحدُهما**: بكسرِ الميمِ وتخفيفِها. **والثاني**: بتشديدِ الميمِ وفتحِها، واختار غيرُ واحدٍ التشديدَ؛ ومعناه بالتشديدِ: بلَّغ، وبالتخفيفِ: شهِد.

(٢٧١٩) قوله: «**كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي...**» إلى آخرِه. هذا الدعاءُ قاله عليه السلام وكذا غيرُه من الأدعيةِ المماثلةِ له معَ أنه مغفورٌ له ما تَقَدَّم من ذنبِه وما تأخَّر؛ هو من بابِ التواضُعِ، ولأنَّ الدُّعاءَ عبادةٌ.

(٢٧٢٣) قوله: «**الكِبَرِ**» بإسكانِ الموحَّدَةِ وفتحِها، والإسكانُ بمعنى: التعظيمِ، والفتحُ بمعنى: الهَرَمِ.

---

(١) في «م»: يزيد. والمثبت من «الإلزامات» (ص٥٦١).

(٢) «الإلزامات» (ص٥٦١).

قَالَ القَاضِي: «وهذا أظهَرُ وأشبَهُ»، يعني الفتحَ، قال: «وبالفتح ذكَره الهَرَوِيُّ، وبالوجهين ذكَره الخَطَّابِيُّ، وصوَّب الفتحَ، وتُعَضِّدُهُ روايةُ (س): «**سُوءِ العُمْرِ**»[1].

(٢٧٢٦) قوله: «**عَنْ جُوَيْرِيَةَ**» هي أمُّ المؤمنين بنتُ الحارثِ بنِ أبي ضِرارِ بنِ حبيبٍ الخُزاعيَّةُ المُصطَلِقيَّةُ.

وقال ابنُ حِبَّانَ في «الأنواع»: «إنها جويريةُ ابنةُ الحارثِ بنِ عبدِ المطَّلبِ عمِّ النبيِّ ﷺ»[2] كذا قال، وإنما هي [٣١٠/ أ] أمُّ المؤمنين، وقد رواه ابنُ عبَّاسٍ عنها، نبَّه على ذلك الذهبيُّ في «تجريده»[3]، وكذا المِزِّيُّ ذكَر الحديثَ في «أطرافِه»[4] في مسنَدِها، واللهُ أعلَمُ، وفي «أبي داودَ»[5] ما يُرْشِدُ إلى أنها أُمُّ المؤمنين.

قوله: «**عَنْ أَبِي رِشْدِينٍ**» هو كُريبٌ.

(٢٧٢٧) قوله: «**قَدَمِهِ**» كذا في (م) في جميعِ النُّسخِ، وفي (خ): (**قَدَمَيْهِ**) بالتثنيةِ، وهي زيادةُ ثقةٍ لا تُخالفُ الأُولى.

قوله: «**قِيلَ: وَلَا لَيْلَةَ صِفِّينَ**» القائلُ هو ابنُ الكوَّاءِ، كذا في «المسنَدِ»[6].

---

(١) «سنن النسائي» (٥٤٩٧).

(٢) «صحيح ابن حبان» (٨٣٢).

(٣) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/ ٢٥٧).

(٤) «تحفة الأشراف» (١٥٧٨٨).

(٥) «سنن أبي داود» (ح:١٥٠٣): «خرج رسول الله ﷺ من عند جويرية، وكان اسمها برة، فحول اسمها».

قال ابن الملقن في التوضيح (٣٣/ ٥٩٣): «وهذا منه دال على أن جويرية هي بنت الحارث أم المؤمنين كما سلف، فإنها التي كان اسمها برة، وحُوِّل إلى جويرية، ولم يذكر ابن الأثير الأولى وذكر ثلاثة غيرها: أم المؤمنين، وبنت المجلل زوج الحاطب بن الحارث، وبنت أبي جهل التي خطبها عليّ رضي الله عنه».

(٦) «مسند أحمد» (ح:٨٣٨)، و(ح:٦٥٥٤).

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وقد أخرَجه الهيثميُّ شيخُنا في «الزوائدِ» في الذِّكرِ عقبَ الصلاةِ[1]، وسيأتي أن قائلَ ذلك هو ابنُ أبي ليلى، فيَحْتَمِلُ أنهما قالاه في مجلسٍ أو مجلسينِ».

(٢٧٣٠) قوله: «**حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُوسُفُ**» قال الدارقطنيُّ [في حديثِ][2] حمَّادِ بنِ سلمةَ: «[وقد خالف][2] مهديُّ بنُ ميمونٍ عن يوسفَ بنِ الحارثِ فأرسَلَهُ»[3].

قوله: «**حَزَبَهُ**» بحاءٍ مهملةٍ وزايٍ مفتوحتين؛ أي: نابه وألَمَّ به.

(٢٧٣١) قوله: «**عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الجَسْرِيِّ**» اسمُ أبي عبدِ اللهِ حميدُ بنُ بشيرٍ، صوابُه: حِمْيَرِيٌّ، والجَسْرِيُّ منسوبٌ إلى فخْذٍ من عنزةَ، وهو جَسْرُ بنُ تميمِ بنِ يَقْدُمَ بنِ عنزةَ، بيَّنه مسلمٌ وضبَطه بعضُهم بكسرِ الجيمِ، وصوابُه الفتحُ، قاله الأصمعيُّ، وأما الجِسرُ القنطرةُ فباللغتين من «المطالعِ»[4]، وقد أطلَق أيضًا النوويُّ فيه اللُّغتينِ[5]. [٣١٠/ ب]

قوله: «**أَحَبُّ الكَلَامِ إِلَى اللهِ**» وروايةٌ: «**أَيُّ الكَلَامِ أَفْضَلُ؟**» هذا محمولٌ على كلامِ الآدميِّ، وإلا فالقرآنُ أفضلُ من التسبيحِ والتهليلِ المطلقِ، وأما المأثورُ في أوقاتٍ أو حالٍ ونحوِ ذلك فالاشتغالُ به أفضلُ.

(٢٧٣٢) قوله: «**ابْنِ كَرِيزٍ**» (كريز) بفتحِ الكافِ.

قوله: «**ظَهْرِ الغَيْبِ**» هو كونُ الدعاءِ في غيبةِ المدعو له، وفي سرٍّ؛ لأنه أبلَغُ في الإخلاصِ.

---

(١) «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٠٠).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من «الإلزامات» (ص٥٣٤).

(٣) «الإلزامات» (ص٥٣٤).

(٤) «مطالع الأنوار» (٢/ ٢٠٩).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١٧/ ٤٨).

قولـه: «سَـرْوَانَ» يُقـالُ: ثـروانُ وسـروانُ، ذكَـر النـوويُّ والمِـزِّيُّ وغيرُهمـا كالغسَّـانِيِّ وغيـرِه أنـه يُقَـالُ: (سَـرْوَانُ) أعنـي بالإهمـالِ، وبالمثلَّثـةِ، وبالفـاءِ[١]، انتهـى.

قولـه: «حَدَّثَنِـي سَـيِّدِي» سـيِّدُها هـو أبـو الـدَّرداءِ، وأُمُّ الـدَّرْدَاءِ هـذه الصُّغـرى التابعيَّـةُ واسـمُها هُجَيْمَـةُ، وقيـل: جُهَيمَـةُ[٢].

(٢٧٣٣) قولـه: «وَكَانَـتْ تَحْتَـهُ الـدَّرْدَاءُ» وقَـع في بعـضِ النُّسَـخِ: (أُمُّ الـدَّرْدَاءِ)، وليـس بصحيـحٍ، والصـوابُ مـا هنـا.

(٢٧٣٤) قولـه: «الْأَكْلَـةَ» (الأكلـة) هنـا بفتـحِ الهمـزةِ، وهـي المـرَّةُ الواحـدةُ مـن الأكلِ.

(٢٧٣٥) قولـه: «فَيَسْتَحْسِـرُ» حسَـر واسْتَحْسَـر إذا أعيـا وانقطَـع عـن الشـيءِ، والمـرادُ هنـا: يَنْقَطِـعُ عـن الدعـاءِ.

(٢٧٣٦) قولـه: «الْجَـدِّ» بفتـحِ الجيـمِ، قيـل المـرادُ أصحـابُ البخـتِ والحـظِّ في الدنيـا، والغِنـى والوجاهـةِ بهـا، وقيـل: المـرادُ أصحـابُ الولايـاتِ؛ ومعنـاه: محبُوسـون [٣١١/ أ] للحسـابِ أو ليسـبِقَهُم الفقـراءُ بخمـسِ مائـةِ عـامٍ، كمـا جـاء في الحديـثِ[٣].

(٢٧٣٩) قولـه: «أَبُـو زُرْعَـةَ» هـو حافـظُ الإسـلامِ، لـم يَـرْوِ لـه (م) في هـذا الكتـابِ إلا هـذا المكانَ الواحـدَ، وهـو مـن أقـرانِ (م)، تُوُفِّـيَ بعـدَ (م) بثلاثِ سنينَ، سـنةَ أربـعٍ وسـتِّين ومائتيـن، في آخـرِ يـومٍ مـن السـنةِ، ومناقبُه كثيـرةٌ؛ منهـا: أن إسـحاقَ بـنَ راهويـهِ قـال: «كلُّ حديـثٍ لا يعرفُـه أبـو زُرعـة

---

(١) انظر: «تقييد المهمل» (١/ ١٥٤)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٤٩-٥٠).
(٢) انظر: «تحفة الأشراف» (٨/ ٢٣٩) و(١١/ ١٠٨)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٥٠).
(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٥٢-٥٣).

فليس له أصلٌ»[(١)]، وقد أدخل (م) حديثَه في النساءِ، وكان من حقِّه أن يُقَدِّمَهُ عليها كلِّها.

(٢٧٤٣) قوله: «**يَتَضَاغَوْنَ**» أي: يَصِيحونَ من الجوعِ.

قوله: «**فَافْرُجْ**» عن ابنِ التينِ أنه بضمِّ الرَّاءِ في أكثرِ الأمَّهاتِ، يعني بالبخاريِّ، وذكَر الجَوْهَرِيُّ أنه من الغمِّ بكسرِ الرَّاءِ[(٢)].

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وإنما ذكرتُ كلامَ الجَوْهَرِيِّ؛ لأني رأيتُ هذه اللفظةَ مضبوطةً بخطِّ الدِّمْيَاطِيِّ بكسرِ الرَّاءِ».

قوله: «**فَرَقٍ**» الفَرَقُ بفتحِ الرَّاءِ وسُكُونِها، الأوَّلُ أجودُ؛ إناءٌ يَسَعُ ثلاثةَ آصُعٍ، والصاعُ أربعةُ أمدادٍ، والمُدُّ رطلٌ وثلثٌ بالبغداديِّ، والرطلُ مائةٌ وثمانيةٌ وعشرون درهمًا وأربعةُ أسباعِ درهمٍ، وقيل: بلا أسباعٍ، وقيل: ثلاثون، واللهُ أعلَمُ.

قوله: «**ابْنِ بَهْرَامَ**» بفتحِ الباءِ وكسرِها، ذكَره النوويُّ في «شرحِه» في بابِ الإحسانِ إلى البناتِ وغيرِه[(٣)]. [٣١١/ ب]

قوله: «**أَغْبِقُ**» بفتحِ الهمزةِ، وضمِّ الموحَّدةِ، ولا يَجُوزُ غيرُه، والغَبُوقُ: شرابُ العشاءِ، والصَّبُوحُ: شرابُ أوَّلِ النَّهارِ.

قوله: «**ارْتَعَجَتْ**» بالعينِ المهملةِ، ثم الجيمِ؛ أي: كَبُرَت حتَّى ظهَرت حركَتُها واضطرابُها وموجَ بعضُها في بعضٍ؛ لكثرتِها، والارتعاجُ الاضطرابُ والحركةُ.

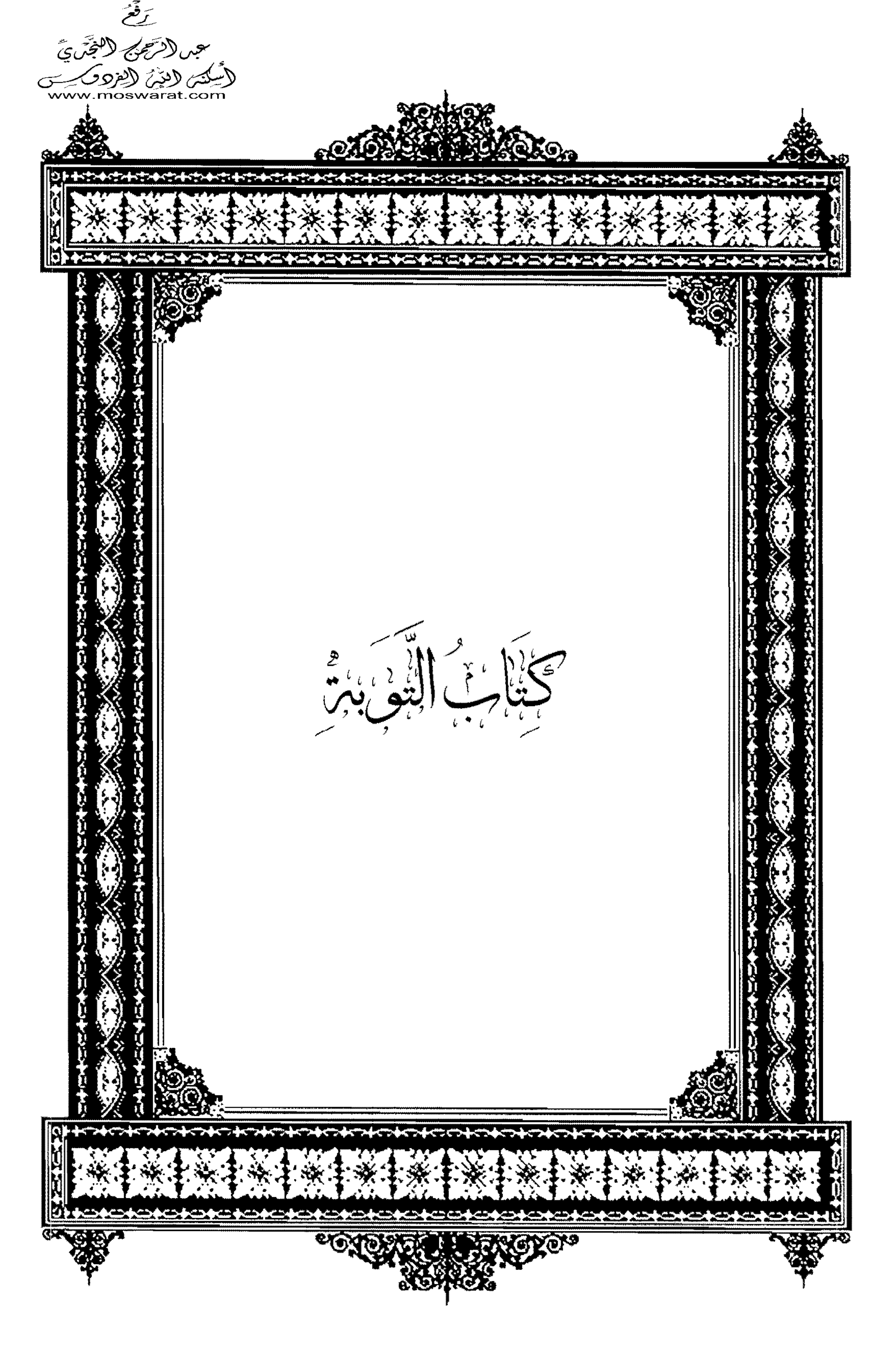
❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٧١).

(٢) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (١٤/ ٥٣٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ١٧٩).



كِتَابُ التَّوبَةِ

(٢٦٧٥) قوله: «لَلَّهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ» ويُرْوَى: «لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ العَبْدِ» أي: أشدُّ رِضًى بها وقَبُولًا لها، ومنه قولُه تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[١]؛ أي: راضُون.

(٢٧٤٤) قوله: «حَدِيثًا عَنْ نَفْسِهِ، وَحَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ» قد ذكَر الحديثَ الذي عن النبيِّ ﷺ ولم يَذْكُرْ حديثَ عبدِ اللهِ عن نَفْسِه، وقد ذكَره (خ) في «صحيحه»[٢]، و(ت) في «سننه»[٣]، وغيرِهما، وهو قولُه: «الْمُؤْمِنُ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيهِ، وَالْفَاجِرُ يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ»، فقال به هكذا.

قوله: «دَوِّيَّةٍ» بفتحِ الدَّالِ، وتشديدِ الواوِ والياءِ جميعًا، وذكَر مسلمٌ الرِّوايةَ التي بعدَ هذه روايةَ ابنِ أبي شيبةَ: «أَرْضٍ دَاوِيَّةٍ» بزيادةِ ألفٍ، وهي بتشديدِ الياءِ أيضًا، وكلاهما صحيحٌ، قال أهلُ اللُّغةِ: الأرضُ الدَّوِيَّةُ: القفرُ والفلاةُ الخاليةُ، وقيل: المفازةُ[٤].

قوله: «مَهْلَكَةٍ» بفتحِ الميمِ، وبفتحِ اللَّامِ وكسرِها؛ موضعُ خوفِ الهلاكِ. [٣١٢/أ]

قوله: «مِنْ رَجُلٍ» كذا في النُّسَخِ (من) بالنونِ الساكنةِ، وهو الصَّوابُ، قال القاضي: «ووقَع في بعضِها (مر) بالرَّاءِ، وهو تصحيفٌ، كما قاله النوويُّ، قال: «لأن مقصودَ (م) أن يُبيِّنَ الخلافَ في (دَاويةٍ)، وأما لفظةُ (من) فمتَّفَقٌ عليها»[٥].

---

(١) سورة المؤمنون، الآية (٥٣)، وسورة الروم، الآية (٣٢).

(٢) «صحيح البخاري» (ح:٦٣٠٨).

(٣) «سنن الترمذي» (ح:٢٤٩٧).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٦١).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٦٢).

(٢٧٤٥) قولـه: «**وَمَـزَادَهُ**» المـزادُ بفتـحِ الميـمِ، قـال القاضـي: «كأنـه اسـمُ جنسٍ للمَـزادةِ، وهـي القِربـةُ العظيمـةُ، سُـمِّيَت بذلـك؛ لأنـه يُـزادُ فيهـا مـن جلـدٍ آخَـرَ»[١].

(٢٧٤٦) قولـه: «**وَجَعْفَرُ بْنُ حُمَيْدٍ**» كـذا صوابُـه: (ابـنُ حميـدٍ)، وقـد صُحِّـف في بعـضِ النُّسَـخِ، قـال الحفَّـاظُ: وليـس لمسـلمٍ في «صحيحه» عن جعفرٍ هـذا غيرُ هـذا[٢].

قولـه: «**بِجِـذْلِ شَـجَرَةٍ**» هـو بكسـرِ الجيـمِ وفتحِهـا، وبالـذَّالِ المعجمـةِ؛ وهـو أصـلُ الشـجرةِ القائـمُ.

(٢٧٤٧) قولـه: «**اسْـتَيْقَظَ عَلَـى بَعِيـرِهِ**» كـذا في جميـعِ النُّسَـخِ، واتَّفـق عليـه الـرُّواةُ، قـال بعضُهـم: وهـو وهـمٌ، وصوابُـه: سـقَط.

(٢٧٤٨) قولـه: «**عَـنْ مُحَمَّـدِ بـنِ قَيْـسٍ قَاضِـي**» في «المطالـع»: «مُحمـدِ بـنِ قيـسٍ قـاصٍّ أو قاضـي» بالشـكِّ، وذكَـر أبـو إسـحاقَ: «كان قاصًّـا، يُقَـالُ: قصَصَـتُ علـى عمـرَ بـنِ عبـدِ العزيـزِ في إمارتـه بالمدينـةِ»، وهـذا يُصَحِّـحُ إحـدى الرِّوايتيـن، وقـد ذكَـر الوجهيـن معًـا (خ) في «تاريخـه»[٣].

(٢٧٥٠) قولـه: «**الْأُسَـيِّدِيِّ**» ضُبِـطَ بوجهيـن؛ **أصحُّهمـا وأشـهرُهما**: ضـمُّ الهمـزةِ [٣١٢/ ب] وفتـحُ السـينِ، وكسـرِ اليـاءِ المشـدَّدةِ. **والثـاني**: كذلـك إلا أنـه بإسـكانِ اليـاءِ، ولـم يذكـرِ القاضـي إلا هـذا الثـاني، وهـو منسـوبٌ إلـى بنـي أُسـيدٍ، بطـنٌ مـن تميـمٍ.

---

(١) «إكمال المعلم» (٨/ ٢٤٤).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٦٣).

(٣) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٢٥-٤٢٦).

قوله: «**رَأْيُ عَيْنٍ**» قال القاضي: «ضبَطناه بالرفعِ؛ أي: كانا بحالِ مَن يَراها بِعينِه»، قال: «ويَصِحُّ النصبُ على المصدرِ: رَأْيُ مَن يَراها رَأْيَ عَيْنٍ»[1].

قوله: «**عَافَسْنَا**» أي: حاولنا.

(٢٧٥١) قوله: «**سَبَقَتْ**» معناه: غَلَبَتْ، والغَلَبَةُ هنا الكثرةُ وشمولُ الرحمةِ.

قوله: «**طِبَاقَ**» أي: مِلؤُها.

(٢٧٥٤) قوله: «**تَبْتَغِي**» من الابتغاءِ، وهو الطلبُ، قال القاضي: «هذا وهمٌ، وصوابُه ما في روايةِ (خ) بالسينِ من السعيِّ».

قال النوويُّ: «كلاهما صوابٌ، لا وَهْمَ فيه، فهي ساعيةٌ وطالبةٌ ومبتغيةٌ لابنِها، واللهُ أعلَمُ»[2].

(٢٧٥٥) قوله: «**قَنطَ**» بفتحِ النونِ يَقْنِطُ بكسرِها، ويَجُوزُ في الماضي الكسرُ، وفي المضارعِ الفتحُ.

(٢٧٥٦) قوله: «**لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ**» في «المسندِ»: «**لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ**»[3].

(٢٧٥٧) قوله: «**رَاشَهُ**» بألفٍ ساكنةٍ غيرِ مهموزةٍ، وبشينٍ معجمةٍ، ورُوِيَتْ بِوجهٍ آخرَ؛ وهو بسينٍ مهملةٍ، وهمزةٍ.

قال القاضي: الأوَّلُ هو الصوابُ، وهو روايةُ الجمهورِ[4]، ومعناه: أعطاه اللهُ مالًا وولدًا».

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٦٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٧٠).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» مرفوعًا وموقوفًا؛ مرفوعًا في (ح:٨٠٤٠) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وموقوفًا في (ح:٣٧٨٥) على عبدالله بن مسعود.

(٤) «إكمال المعلم» (٨/ ٢٥٨).

قال: «ولا وجهَ للمُهمَلةِ هنا»، وكذا قال غيرُه: لا وجْهَ لها هنا[١].
[٣١٣/ أ]

قوله: «**لَمْ أَبْتَهِرْ**» أي: أُقَدِّمْ.

قوله: «**رَغَسَهُ**» بالغينِ المعجمةِ، ثم السينِ المهملةِ؛ أي: أعطاه.

قوله: «**حَدَّثَنَا هَمَّامٌ**» «هشامٌ» كذا في نسخةٍ لا غيرَ[٢]، والصوابُ: همَّامٌ كما في هذا الأصلِ، وهو همَّامُ بنُ يَحيى، وقد أخرَجه (خ) كذلك في التوحيدِ عن أحمدَ بنِ إسحاقَ عن عمرِو بنِ عاصمٍ، وعن محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ رجاءٍ، كلاهما عن همَّامِ بنِ يحيى عن إسحاقَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي طلحةَ عن عبدِ الرَّحمنِ هذا به[٣]، وليس في الكتبِ الستَّةِ أحدٌ يُقالُ له همَّامُ ابنُ يَحْيَى سوى هذا، وواحدٍ رَوَى له (ق)، وهو تابعيٌّ، وهذا من أتباعِ التابعين، واللهُ أعلَمُ.

(٢٧٦٣) قوله: «**أَنَّ رَجُلًا**» هذا الرجلُ اسمُه كعبُ بنُ عمرٍو أبو اليُسرِ، وقيل: إنه عمرُو بنُ غَزِيَّةَ بنِ عمرٍو الأنصاريُّ أبو حبَّةَ التَّمَّارُ، وقيل: ابنُ مُعَتِّبٍ رجلٌ من الأنصارِ، وقيل: أبو مُقبلٍ عامرُ ابنُ قيسٍ الأنصاريُّ، وقيل نَبْهانُ التَّمَّارُ، وقيل: عبَّادٌ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٧٣).

(٢) كذا في «م» (لا غير)، ولعلها صحفت عن (ابن أسد)، قال الجياني في «تقييد المهمل» (٢/ ٧٣٠): «وفي نسخة أبي محمد ابن أسد عن ابن السكن: هشام عن قتادة، بدل همام، وليس بشيء» وأما في المطبوع من «التوضيح» (٢٨/ ٤٤) فنقلها عن الجياني (وفي نسخة أبي محمد بن راشد...).

(٣) لم نجده في كتاب التوحيد من «صحيح البخاري»، ولكن وجد في كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (ح: ٣٤٦٤).

قولـه: «**فَقَـالَ رَجُـلٌ: هَـذَا لَـهُ خَاصَّـةً**» القائـلُ: «**لَـهُ خَاصَّـةً**» قيـل: أبـو اليُسرِ أيضًـا، وقيـل: معـاذٌ، وقيـل: عمرُ، ذكَر ذلـك الخطيبُ البغدادِيُّ[1]، وسيأتي أنـه معـاذٌ في هـذا «الصحيـح» قريبًـا.

(٢٧٦٦) قوله: «**نَصَفَ**» بتخفيفِ الصادِ؛ أي: بلَغ نصفَها.

قوله: «**نَأَى بِصَدْرِهِ**» أي: نَهَض، ويَجُوزُ تقديمُ الهمزةِ على الألفِ، وعكسُه.

(٢٧٦٧) قولـه: «**فَـكَاكُكَ**» الفَـكَاكُ بفتـحِ الفـاءِ، ويَجُـوزُ كسـرُها، والأوَّلُ أفصـحُ وأشـهَرُ. [٣١٣/ ب]

قولـه: «**هَـذَا فَـكَاكُكُ مِـنَ النَّـارِ**» ذكَـر القُرْطُبِـيُّ في «تَذْكِرَتِـهِ» حديثيـن مـن عنـدِ ابـنِ ماجَـه، وهـذا الحديـثُ مـن عنـدِ (م)، والرِّوايـةُ التـي بعـدَه، ثـم قـال: «قـال علماؤُنـا: هـذه الأحاديـثُ ظاهـرةُ الإطـلاقِ والعُمـومِ، وليسـت كذلـك، وإنمـا هـي في أنـاسٍ مذنبيـن، تَفَضَّـلَ اللهُ عليهـم برحمتِـه ومغفرتِـه، فأعطـى كلَّ واحـدٍ منهـم فَـكاكًا مـن النـارِ مـن الكُفَّـارِ»[2].

قولـه: «**وَيَضَعُهَـا**» أي: يَضَـعُ عليهـم مثلَهـا بذنوبِهـم، فيُدخِلُهـم النـارَ بأعمالِهـم لا بذنـوبِ المسـلمين، ولا بـدَّ مـن هـذا التأويـلِ؛ لقولِـه تعالـى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[3].

وقولـه: «**وَيَضَعُهَـا**» مَجَازٌ؛ أي: يَضَـعُ عَلَيْهِـم مِثْلَهَـا، لكـن لمـا أسـقَطَها؛ أي: السيئاتِ عـن المسـلمين أبقـى علـى الكفـارِ سـيِّئاتِهم صـاروا في معنـى مَـن حَمَـل إثـمَ الفريقيـن؛ لكونِهـم حمَلُـوا الإثـمَ الباقـيَ، وهـو إثمُهـم،

---

(١) قال الخطيب في «الأسماء المبهمة» (٦/ ٤٣٩): «وقد اختلف في الرجل، فقيل: هو عمر بن الخطاب، وقيل: معاذ بن جبل، وقيل: إنه صاحب القصة أبو اليسر قال: يا رسول الله ألي خاصة؟».

(٢) «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص٩٠٦).

(٣) سورة الأنعام، الآية (١٦٤).

ويَحْتَمِلُ أن المرادَ آثامًا كانت للكُفَّارِ سببٌ فيها بأن سنُّوها؛ فتَسقُطُ عن المسلمين بعفوِ اللهِ، ويُوضَعُ على الكُفَّارِ مثلُها؛ لكونِهم سنُّوها.

(٢٧٦٨) قوله: «**كَنَفَهُ**» بفتحِ النونِ السِّتْرُ.

(٢٧٦٩) قوله: «**لَيْلَةَ العَقَبَةِ**» العقبةُ هي التي يُضَافُ إليها جمرةُ العقبةِ، وكانت بيعةُ العقبةِ مرَّتين في سنتين؛ **الأولى**: كانوا اثنَي عشرَ، وفي **السنةِ الثانيةِ**: كانوا سبعين، كلُّهم من الأنصارِ، بايع الأنصارُ فيهما على الإسلامِ، وأن يَنصُروه ويُؤْوُهُ.

وفي «سيرةِ ابنِ سيِّدِ الناسِ»[١] جعَل العقباتِ ثلاثَ؛ **أولى**: وكانوا [٣١٤/ أ] سِتَّةَ نَفَرٍ وعددُهم: أسعدُ بنُ زُرارةَ(١)، وعوفُ بنُ الحارثِ(٢)، ورافعُ بنُ مالكِ بنِ العَجْلانِ(٣)، وقُطبةُ بنُ عامرِ بنِ حَدِيدَةَ(٤)، وعقبةُ بنُ عامرِ بنِ نابيءٍ(٥)، وجابرُ بنُ عبدِاللهِ بنِ ربابٍ(٦).

وجعل **الثانيةَ**: اثْنَي عشر، كما جعَلها الجماعةُ، لكن قالوا: هي الأُولى.

وأما **الثالثةُ**: فكانوا ثلاثةً وسبعين رجلًا، أن كان فيهم: عمارٌ وامرأتين[٢]؛ أُمُّ عِمارةَ نُسَيبةُ بنتُ كعبٍ، وأسماءُ بنتُ عمرٍو أُمُّ عِمارةَ[٣].

قوله: «**جَلَا**» بتخفيفِ اللَّامِ؛ أي: كشَف.

قوله: «**فَأَخْبَرَهُمْ بِوَجْهِهِمْ**[٤]» أي: مقصودِهم.

قوله: «**الدِّيوَانَ**» بكسرِ الدَّالِ على المشهورِ، وحُكِيَ فتحُها، وهو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، وقيل: عربيٌّ[٥].

---

(١) «عيون الأثر» (١/ ١٩١-١٩٥).

(٢) كذا في «م»: «امرأتين»، ولا يستقيم؛ إلا على جعل الواو للمعية وإلا فإنها معطوفة على مرفوع اسمًا لكان، فحقها الرفع.

(٣) هكذا بالأصل كنَّى أسماء بنت عمرو بأم عمارة، وفي «أسد الغابة» (٧/ ١٢) وغيره مكنَّاة بأم منيع.

(٤) في «م»: بوجهتهم. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٨٨).

قولـه: «**يَظُـنُّ**» كـذا في جميـعِ نُسَـخِ (م)، وصوابُـه: (**أَلَا يَظُـنُّ**)، كمـا هـو في (خ).

قوله: «**تَفَارَطَ الغَزْوُ**» أي: تَقَدَّمَ الغزاةُ وسبَقُوا وفاتُوا.

قوله: «**مَغْمُوصًا**» أي: مُتَّهمًا به.

قولـه: «**تَبُـوكًا**» كـذا في أكثـرِ نسـخِ (م)، وكـذا في (خ) مصروفًـا، فكأنـه أراد الموضـعَ دُونَ البقعـةِ[1].

قولـه: «**مُبَيِّضًـا**» أي لابسَ ثيـابِ بيـاضٍ، وهـو بكسرِ اليـاءِ، وقـد ضُبِـطَ بالكسـرِ والفتـحِ.

قال ابنُ قُرْقُولَ: «وهو أوجَهُ؛ لأنه قصَد إلى صفتِه»[2].

قولـه: «**أَبَـا خَيْثَمَـةَ**» أبـو خيثمـةَ هـذا اسـمُه عبـدُ اللهِ بـنُ خيثمـةَ، وقيـل: مالـكُ [٣١٤/ ب] بـنُ قيـسٍ، قـال بعـضُ الحُفَّـاظِ كمـا قاله النوويُّ، وليس في الصحابـةِ مـن يُكَنَّـى أبـا خيثمـةَ إلا اثنـان، هـذا أحدُهمـا، والآخـرُ عبـدُ الرَّحمـنِ بـنُ أبـي سَـبْرَةَ الجُعْفِـيُّ، بَقِـيَ أبـو خيثمـةَ المذكـورُ في الحديـثِ إلـى خلافـةِ يزيـدَ[3].

قوله : «**حِينَ لَمَزَهُ المُنَافِقُونَ**» أي: عابُوه واحتَقَرُوه.

قوله: «**تَبَسُّمَ المُغْضَبِ**» أي: الغضبانُ.

قوله: «**جَدَلًا**» الجدلُ القوَّةُ في الفصاحةِ والبراعةِ.

قوله: «**مَا زَالُوا يُؤَنِّبُونَنِي**» أي: يَلُومُونَنِي أشدَّ اللَّومِ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٨٩).

(٢) انظر: «مطالع الأنوار» (١/ ٥٦٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٩٠).

قولـه: «**ابنُ رَبِيعَـةَ**» الربيـعُ، ويقـالُ: (ربيعـةُ)، وقـال ابـنُ الكلبـيِّ: «مُرارةُ بـنُ ربعـيٍّ»، وقولُـه في الأصـلِ: (ربيعـةُ)، كـذا في نسـخِ (م)، وفي (خ): (الربيـعُ).

قال ابنُ عبدِ البرِّ: «يُقَالُ بالوجهينِ»[١].

قولـه: «**الْعَامِرِيُّ**» هـذا منكَرٌ، وصوابُه: (العُمَرِيُّ) بفتحِ العينِ وإسكانِ الميـمِ، مـن بني عمرِو بـنِ عـوفٍ، وكـذا ذكَـره (خ) وابـنُ إسـحاقَ وابـنُ عبدِ البرِّ وغيرُهـم.

قـال القاضـي: «هـذا الصـوابُ، وإن كان القابسـيُّ قـال: «لا أعرفُـه إلا العامـريَّ»، والـذي قالـه الجمهـور أصـحُّ»[٢].

قوله: «**الْوَاقِفِيُّ**» بقافٍ ثم فاءٍ، منسوبٌ إلى واقفَ بطنٌ من الأنصارِ.

قولـه: «**شَـهِدَ بَـدْرًا**» قـال ابـنُ القيِّـمِ في «الهـدي»: «هـذا وهـمٌ مـن الزُّهـرِيِّ، فإنـه لا يُحْفَـظُ عـن أحـدٍ مـن أهـلِ المغـازي والسِّيرِ البتَّـةَ ذِكْـرَ هذيـن الرجُلَيْـنِ في أهـلِ بـدرٍ؛ لا ابـنِ إسـحاقَ، ولا موسـى بـنِ عقبـةَ، ولا الأُمَـوِيِّ، ولا الواقـديِّ، [٣١٥/ أ] ولا أحـدٍ ممـن عـدَّ أهـلَ بـدرٍ[٣].

ولكـن يَنْبَغِـي أن لا يكونـا مـن أهـلِ بـدرٍ؛ فـإنَّ النبـيَّ ﷺ لـم يَهْجُـرْ حاطبًـا، ولا عاقبَـه، وقـد جسَّ عليـه، وقـال لعمـرَ لمـا هـمَّ بقتلِـه: «**وَمَـا يُدْرِيـكَ أَنَّ اللهَ اطَّلَـعَ عَلَـى أَهْـلِ بَـدْرٍ، فَقَـالَ: اعْمَلُـوا مَـا شِـئْتُمْ فَقَـدْ غَفَـرْتُ لَكُـمْ**»، وأيـن ذنـبُ التخلُّـفِ مـن ذنـبِ الجسِّ؟!

---

(١) «الاستيعاب» (٣/ ١٣٨٢).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/ ٢٧٧).

(٣) كتب بحاشية «م»: الثالث والثلاثون من التعليق على مسلم.

قال ابنُ الجوزيِّ: ولم أزلْ حريصًا على كشفِ ذلك وتحقيقِه، حتى رأيتُ أبا بكرٍ الأثرمِ قد ذكَر الزُّهريَّ وذكَر فضلَه وحفظَه وإتقانَه، وأنه لا يكادُ يُحفَظُ عنه غلطٌ، إلا في هذا الموضع، فإنه قال: إنَّ مُرارةَ بنَ الربيعِ وهلالَ بنَ أُمَيَّةَ شهدا بدرًا، وهذا لم يَقُلْهُ أحدٌ غيرَه، والغلَطُ لا يُعْصَمُ منه إنسانٌ»[١]، انتهى لفظُه بحروفِه، وهو مكانٌ حسنٌ.

قوله: «**أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ**» بالرفعِ، ومحلُّه نصبٌ على الاختصاصِ.

قوله: «**اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ**» قال القاضي: «لعلَّ أبا قتادةَ لم يَقْصِدْ بهذا تكليمَهُ؛ لأنه منهيٌّ عن كلامِه، وإنما قال ذلك لنفسِه لمَّا ناشدَه اللهَ، فقاله أبو قتادةَ مظهرًا لاعتقادِه لا لِيُسْمِعَهُ، ولو حلَف رجلٌ لا يُكَلِّمُ رجلًا، فسأله عن شيءٍ، فقال: اللهُ أعلَمُ، يريدُ بذلك إسماعَه وجوابَه، حَنِثَ»[٢].

قوله: «**مَضْيَعَةٍ**» فيها لغتان: سكونُ الضادِ وفتحُ الياءِ، والثانيةُ: كسرُ الضادِ وسكونُ الياءِ.

قوله: «**تَيَامَمْتُ**» لغةٌ في تيمَّمتُ.

قوله: «**سَلَعٍ**» هو جبلٌ معروفٌ بالمدينةِ. [٣١٥/ ب]

قوله: «**فَلَمَّا جَاءَنِي الَّذِي سَمِعْتُ صَوْتَهُ يُبَشِّرُنِي، نَزَعْتُ لَهُ ثَوْبَيَّ**» الذي بشَّر كعبًا فكَساه ثوبيه قال الذهبيُّ في «تذهيبه»: «يقالُ: إنه حمزةُ بنُ عمرٍو الأسلميُّ»[٣]، ذكَر ذلك في ترجمتِه.

---

(١) «زاد المعاد» (٣/ ٥٠٥-٥٠٦).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/ ٢٧٩).

(٣) لم نجده فيه، وهو في «الوافي بالوفيات» للصفدي (١٣/ ١٠٥).

قال شيخُنا متع الله بحياته: «ونقلَه ابنُ شيخِنا العراقيُّ أبو زُرْعَةَ عن الواقديِّ محمدِ بنِ عمرَ»(١).

قوله: «**بِخَيْرِ يَوْمٍ مَرَّ عَلَيْكَ مُنْذُ وَلَدَتْكَ أُمُّكَ**» معناه: سوى يومِ إسلامِكَ، وإنما لم يَسْتَثْنِه لأنه معلومٌ لابدَّ منه.

قوله: «**أَنْ لا أَكُونَ كَذَبْتُهُ**» كذا هو في نسخ (م)، وكثيرٍ من نسخِ (خ)، قال العلماءُ: لفظةُ (لا) زائدةٌ، ومعناه: أن أكونَ كذبتُه؛ كقولِه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾(٢).

قوله هنا: «**أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ**» مُصَغَّرًا، وكذا في روايةِ معقلٍ الآتيةِ بعدَها، وفي روايةِ يونسَ المذكورةِ أوَّلَ الحديثِ: (عبدَ اللهِ) بفتحِ العينِ مكبَّرًا، قال الدارقطنيُّ: «والصوابُ (عبدُ اللهِ) بفتحِ العينِ مكبَّرًا»، ولم يَذْكرْ (خ) في «الصحيحِ» إلا روايةَ (عبدِ اللهِ) مكبَّرًا مع تكرارِ الحديثِ(٣).

قوله: «**يَزِيدُونَ عَلَى عَشَرَةِ آلافٍ**» كذا هنا، قال أبوزُرْعَةَ الرازيُّ: «كانوا سبعين ألفًا»، وقال ابنُ إسحاقَ: «ثلاثين»، وهذا أشهَرُ، وقيل في عددِهم غيرُ ذلك، وجمَع بينَهُما بعضُ الأئمةِ، فإن أبا زُرْعَةَ عدَّ التابعَ والمتبوعَ، وابنَ إسحاقَ عدَّ المتبوعَ فقط(٤).

(٢٧٧٠) قوله: «**أَهْلُ الإِفْكِ**» قيل: إنَّ أهلَ الإفكِ: حسَّانُ، وأبو أحمدَ، وعبدُ اللهِ، [٣١٦/ أ] وحمنةُ بنتُ جحشٍ، ومِسطحٌ، وعبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ المنافقُ، وآخرُ ذكرتُه في غيرِ هذه المواضعِ؛ وهو زيدُ بنُ رفاعةَ، وذكَرَ في آخرِ الحديثِ غالبَهُم، كذا عدَّ عبدَ اللهِ بنَ جحشٍ فيهم، وفيه نظرٌ؛ لأنه استُشهِدَ بأُحُدٍ، والإفكُ بعدَ ذلك، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» (٢/ ١٢٩٦).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/ ٩٩).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/ ١٠٠).

قولـه: «**حَدَّثَنَـا حِبَّـانُ بـنُ مُوسَـى**» (حِبَّـانُ) بكسـرِ الحـاءِ، وليس لـه في (م) إلا هـذا الحديـثَ، وأكثرَ عنـه (خ) في «صحيحـه».

قوله: «**آذَنَ**» بالمدِّ وتخفيفِ الذَّالِ، وبالقصرِ وتشديدِها؛ أي: أعلمَ.

قوله: «**مِنْ جَزَعِ ظَفَارِ**» الجزعُ خرزٌ يمانٍ، و(ظفارُ) قريةٌ باليمنِ.

قولـه: «**يَرْحَلُـونَ**» بفتـحِ اليـاءِ، وإسـكانِ الـرَّاءِ، وفتـحِ الحـاءِ المخفَّفـةِ؛ أي: يَجْعَلُـون الرحـلَ علـى البعيـرِ، ورَحَلُـوا بتخفيـفِ الحـاءِ.

قولـه: «**يُهَبَّلْـنَ**» ضُبِـطَ بأوجـهٍ؛ **أشـهرُها**: ضـمُّ اليـاءِ، وفتـحِ الهـاءِ والبـاءِ المشـدَّدَةِ؛ أي: يَثْقُلْـنَ باللَّحـمِ والشَّـحمِ. **والثـاني**: بفتـحِ اليـاءِ والبـاءِ، وإسـكانِ الهـاءِ بينَهُمـا. **والثالـثُ**: بفتـحِ اليـاءِ، وضـمِّ البـاءِ الموحَّـدةِ، ويَجُـوزُ ضَـمُّ أوَّلِـهِ، وإسـكانُ الهـاءِ، وكسـرُ الموحَّـدَةِ.

قولـه: «**ابـنُ المُعَطَّـلِ**» هـو بفتـحِ الطـاءِ بـلا خـلافٍ، كـذا ضبَطـه أبـو هـلالٍ العسـكريُّ والقاضـي في «مشـارقه»[(١)] وآخَـرُون[(٢)].

قوله: «**سَوَادَ إِنْسَانٍ**» أي: شخصَ إنسانٍ.

قولـه: «**مُوغِرِيـنَ**» الموغـرُ بالغيـنِ المعجمـةِ النـازلُ في وقـتِ الوغـرةِ، بفتـحِ الـواوِ وإسـكانِ الغيـنِ؛ وهـي شـدَّةُ الحَـرِّ. [٣١٦/ ب]

قوله: «**نَحْرِ الظَّهِيرَةِ**» وقتِ القائِلَةِ.

قولـه: «**عَبْـدُ اللهِ بـنُ أُبَـيٍّ ابْـنُ سَـلُولَ**» (أبـي) أبـو عبـد اللهِ، و(سـلولُ) أمُّ عبـدِ اللهِ، فهـو منسـوبٌ لأبيـهِ وأمِّـه، فالصـوابُ فيـه أن يُنَـوَّنَ (أبـي)، ويُكْتَـبُ (ابـنُ) بالألـفِ، ويكـونُ إعرابُـه إعـرابَ (عبـد).

قولـه: «**اللُّطْفُ**» لُطْفٌ ولَطْفٌ لغتان.

---

(١) «مشارق الأنوار» (١/ ٣٩٩).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/ ١٠٥).

قولـه: «نَقِهْـتُ» نَقِـهَ مـن المـرضِ يَنْقَـهُ بالفتـحِ، ونَقَهْـتُ الحديـثَ فهِمتُه بالكسرِ، ويُقَالُ أيضًا في نَقِهَ من المرضِ مكسورُ القافِ، ولكنَّ المُضارعَ في الحالينِ مفتوحٌ.

قولـه: «قِبَلَ المَنَاصِعِ» (المناصعُ) مواضعُ خارجَ المدينةِ كانوا يَتَبَرَّزُونَ فيها.

قولـه: «الْأُوَلِ»: بضمِّ الهمزةِ، وفتحِ الواوِ مخفَّفَةً، وفيه وجهٌ آخرُ: وهو فتحُ الهمزةِ، وتشديدُ الواوِ، وكلاهما صحيحٌ.

قولـه: « أُمِّ مِسْطَحٍ » اسمُها سَلمى، و(مسطحٌ) لقبٌ، واسمُه عامرٌ، وقيل: عوفٌ، كنيتُه أبو عبَّادٍ، وقيل: أبوعبدِ اللهِ، تُوُفِّيَ سنةَ ٣٧، وقيل: ٣٤[١]، وقيل: رَئْطَةُ.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «ورأيتُ في غيرِ مؤلَّفٍ رائطةُ بالألفِ»[٢].

قولـه: «تَعِسَ مِسْطَحٌ» قال ابنُ الأثيرِ ما معناه: إن «تَعِسَ» هَلَكَ، قال: «وقد تُفْتَحُ العينُ»[٣]، فمفهومُه أنها مكسورةٌ أكثرُ، لكنْ في «الصحاح» الفتحُ فقط[٤].

قولـه: «أَيْ هَنْتَاهُ» بإسكانِ النونِ وفتحِها، والإسكانُ أشهَرُ، قال صاحبُ «النهاية»: «وتُضَمُّ الهاءُ الأخيرةُ وتَسْكُنُ»، وذكَر فيها أشياءَ أُخَرَ[٥]. [٣١٧/ أ]

قوله: «وَضِيئَةٌ» أي: جميلةٌ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٠٧).

(٢) قال ابن الملقن في «التوضيح» (ص٥٣٤): «وذكر أبو نعيم فيما نقل من خطه أن اسمها رائطة بنت صخر أخت أم الصديق».

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ١٩٠).

(٤) «الصحاح» (٣/ ٩١٠).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٠٧).

قوله: «**فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بَرِيرَةَ**» قد استشكل هذا؛ فإن (بَرِيرَةَ) إنما كاتبَتْ وعُتِقَتْ بعدَ ذلك بمُدَّةٍ طويلةٍ، وكان العبَّاسُ إذ ذاك في المدينةِ، والعبَّاسُ إنما قدِم المدينةَ بعدَ الفتحِ؛ ولهذا قال له النبيُّ ﷺ وقد شفَع إلى بَرِيرةَ، فأبت أن تُراجِع زوجَها: «**يَا عَبَّاسُ أَلَا تَعْجَبُ مِنْ بُغْضِ بَرِيرَةَ مُغِيثًا وَحِبِّهِ لَهَا**»، ففي قصةِ الإفكِ لم تكُنْ بَرِيرةُ عندَ عائشةَ، وهذا الذي ذكَرُوه -إن كان لازمًا- فيَكُونُ الوهمُ من تسميتِه الجاريةَ بَرِيرةَ، ولم يَقُلْ له عليٌّ: سل بَرِيرَةَ، وإنما قال: فسلِ الجاريةَ، فظنَّ بعضُ الرُّواةِ أنها بريرةُ، فسمَّاها بذلك، وإن لم يَلْزَمْ بأن يَكُونَ طلبُ مُغيثٍ لها استمر إلى بعدَ الفتحِ، ولم يُباين منها، وزال الإشكالُ، واللهُ أعلَمُ، قاله ابنُ القيِّمِ في «الهَدْيِ»[1].

قوله: «**أَغْمِصُهُ**» أي: أعيبُه.

قوله: «**الدَّاجِنُ**» هي الشاةُ التي تألَفُ البيتَ.

قوله: «**فَقَامَ سَعْدُ بنُ مُعَاذٍ**» مُشْكَلٌ؛ وذلك لأن الإفكَ في المريسيعِ سنةَ ٦ فيما قاله ابنُ إسحاقَ، وسعدٌ تُوُفِّيَ يومَ الخندَقِ سنةَ ٤ بالاتِّفاقِ، إلا ما قاله الواقديُّ وحدَهُ.

قال القاضي: «قال بعضُ شيوخِنا ذِكْرُ سعدِ بنِ معاذٍ في هذا وهمٌ، والأشبَهُ أنه غيرُه؛ ولهذا لم يَذْكُرْهُ ابنُ إسحاقَ [٣١٧/ ب] في «السير»، وإنما قال: إن المُتكلِّمَ أوَّلًا وآخِرًا أُسَيدُ بنُ الحُضَيرِ».

قال القاضي: «وقد ذكَر موسى بنُ عُقبةَ أن غزوةَ المريسيعِ كانت سنةَ ٤، وهي سنةُ الخندَقِ، وقد ذكَر (خ) اختلافَ ابنِ إسحاقَ وابنِ عقبةَ».

قال القاضي: «فيَحْتَمِلُ أن المريسيعَ وحديثَ الإفكِ سنةَ ٥، وكانتِ الخندَقُ وقريظةُ بعدَهُما».

---

(١) «زاد المعاد» (٣/ ٢٣٩-٢٤٠).

وذكر القاضي إسماعيلُ الخلافَ في الإفكِ، وقال: «الأَوْلَى أن تَكُونَ المُريسيعُ قبلَ الخندقِ»، وقال القاضي: «وهذا الذي ذكَره سعدٌ في قصَّةِ الإفكِ، وكانت في المريسيعِ، فعلى هذا[1] يستقيمُ فيه ذِكرُ سعدِ بنِ معاذٍ، وهو الذي في الصحيحين، وقولُ غيرِ ابنِ إسحاقَ في وقتِ المريسيعِ أصحُّ» هذا معنى كلامِ القاضي[2]، والمسألةُ فيها كلامٌ لأبي عمرَ وابنِ حزمٍ وابنِ العربيِّ وغيرِهم[3].

قوله: «**قَلَصَ**» بفتحِ القافِ واللَّامِ؛ ارتفَع.

قولـه: «**البُرَحَاءِ**» بضمِّ الموحَّدَةِ، وفتحِ الرَّاءِ، وبالحاءِ المهملةِ، والمدَّةِ؛ الشِّدَّةُ.

قوله: «**مِثْلُ الجُمَانِ**» (الجمانُ) اللؤلؤُ.

قولـه: «**وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ**» أمه سَلْمَى بنتُ صخرِ بنِ عامرٍ، ابنةُ خالةِ أبي بكرٍ رضي الله عنه.

قوله: «**تُسَامِينِي**» ذكَر المُطَرِّزِيُّ أنَّ المُساماةَ المُفاخرةُ.

قوله: «**مُوعِزِينَ**» بعينٍ مهملةٍ وزايٍ، ورواه بعضُهم بالرَّاءِ، ولا وَجْهَ له هَهُنا، وصوابُه ما في الرواياتِ الأُخَرِ (**مُوغِرِينَ**) بغينٍ معجمةٍ وراءٍ، وفسَّرَهُ عبدُ الرَّزاقِ كما تَرَاهُ، معنى كلامِ «المطالع»[4].

قولـه: «**أَبَنُوا**» بمُوَحَّدَةٍ مفتوحةٍ مخفَّفَةٍ ومشدَّدَةٍ، ورُوِيَ [٣١٨/ أ] هنا بالوجهين، والتخفيفُ أشهَرُ، ومعناه: اتَّهَمُوا.

---

(١) قوله: هذا. ليس في «م». والمثبت من «إكمال المعلم» (٨/ ٣٠١).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/ ٣٠١-٣٠٣).

(٣) انظر: «التوضيح» (١٦/ ٥٨٣).

(٤) «مطالع الأنوار» (٦/ ٢٢٦).

قوله: «أَسْقَطُوا لَهَا بِهِ» سُئِلَ أبو مروانَ بنُ سراجٍ عن هذا، فقال: «أَسْقَطَ الرجلُ إذا أتى بسقطٍ من القولِ به؛ أي: بالسؤالِ والانتهارِ»[(١)].

(٢٧٧١) قوله: «أَنَّ رَجُلاً كَانَ يُتَّهَمُ » هو مأبورٌ الخِصِيُّ مولَى رسولِ اللهِ ﷺ وقيل غيرُ ذلك، قاله ابنُ بَشْكُوالَ في «مبهماته»[(٢)].

(٢٧٧٢) قوله: «مِنْ حَوْلِهِ» بكسرِ [الميمِ][(٣)]، وجرِّ اللَّامِ من (حولِه)، واحتُرِزَ بذلك عن القراءةِ الشاذَّةِ: (مَنْ حَوْلَهُ) بالفتحِ.

(٢٧٧٣) قوله: «الأَزْدِيُّ» قال مكيُّ بنُ عِبْدَانَ عنه أنه قال: «أنا أزديٌّ، وأمي سُلَمِيَّةٌ».

(٢٧٧٥) قوله: «قُرَشِيَّانِ وَثَقَفِيٌّ، أَوْ ثَقَفِيَّانِ وَقُرَشِيٌّ» ذكر ابنُ بَشْكُوالَ في «مبهماته» هذا الحديثَ، فقال: «القرشيُّ هو الأسودُ بنُ عبدِ يغوثَ، والثقفيُّ الواحدُ: الأخنسُ بنُ شَرِيقٍ»[(٤)] انتهى.

وقال أبو الحسنِ ابنُ المُلَقِّنِ القاهريُّ عن الثَّعْلَبِيِّ: «إن الثقفيَّ اسمُه عبدُ ياليلَ بنُ عمرِو بنِ عويمرٍ، وخَتَنَاهُ ربيعةُ وصفوانُ بنُ أُمَيَّةَ، وفي «تفسيرِ الجُوزيِّ» نزلت في صفوانَ بنِ أميَّةَ وربيعةَ وحبيبِ بنِ عمرٍو الثقفِيَّينِ»[(٥)] انتهى كلامُه.

قوله: «بَابٌ فِي ذِكْرِ الْمُنَافِقِينَ وَعُدَّتِهِمْ» تسميةُ المنافقينَ الذين كانوا على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ ذكَرهم محمدُ بنُ حبيبٍ الهاشميُّ

(١) انظر: «إكمال المعلم» (٨/ ٣٠٠).

(٢) «غوامض الأسماء» (١/ ٤٩٧).

(٣) في «م»: «الجيم»؛ ولا يستقيم؛ لأن القول لا يوجد حرف الجيم، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٢٠).

(٤) «غوامض الأسماء» (٢/ ٧١٣).

(٥) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٣/ ٢٠٢).

وغيرُه فيما ذكَره ابنُ الجوزيِّ في «تلقيحِه»: (الجُلَاسُ) و(الحَارِثُ) ابنا سويدِ بنِ [٣١٨/ب] الصامتِ، ويُقَالُ: إن الجُلَاسَ تاب، فحسُنَتْ توبتُه، (أبو حبيبةَ) بنُ الأزعرِ، وكان ممَّن بنى مسجدَ الضرارِ، (ثعلبةُ) بنُ حاطبٍ، وهو الذي عاهَد اللهَ لئن آتانا من فضلِه، (مُعَتِّبُ) بنُ قشيرٍ، وهو القائلُ: لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَهُنَا، (ابنُ عمرٍو) بنِ مُجَمِّعٍ، وبنوه (مُجَمِّعٌ) و(يزيدُ) و(زيدٌ)، كذا قال ابنُ حبيبٍ[١].

وقال الدارقطنيُّ: «هو جاريةُ بنُ عامرٍ، وكان منافقًا، فأمَّا ابناه مُجَمِّعٌ ويزيدُ فلهما استقامةٌ وصحبةٌ»[٢].

و(عَبَّادُ) بنُ حبيبٍ، (سعدُ) بنُ حنيفٍ، (خِذَامُ) بنُ خالدٍ، ويُقَالُ: ابنُه وديعةُ، (رافعٌ وبشرٌ) ابنا زيادٍ، (قيسُ) بنُ رفاعةَ، (دَرِيٌّ) بنُ الحارثِ، (قيسُ) بنُ زيدٍ، (بجادُ) بنُ عثمانَ، (عبدُ اللهِ) بنُ نبْتَلَ، (رافعُ) بنُ زيدٍ، (حاطبُ) بنُ أميَّةَ، (أوسُ) بنُ قَيْظِيٍّ، (الضحَّاكُ) بنُ خليفةَ، (سعدُ) بنُ زُرَارةَ، (عقبةُ) بنُ كريمٍ، (زيدُ) بنُ عمرٍو، (النعمانُ) بنُ أوفَى، (رافعُ) ابنُ حُريمِلةَ، ويقالُ: ابنُ حرملةَ، وهو الذي قال فيه النبي ﷺ وهو بتبوكَ: «**مَاتَ اليَوْمَ مُنَافِقٌ عَظِيمُ النِّفَاقِ**»، (رفاعةُ) بنُ زيدِ بنِ التابوتِ، وهو عمُّ قتادةَ بنِ النُّعمانِ، وقد ذكَر عنه قتادةُ أنه رأى منه ما يَدُلُّ على صحَّةِ إسلامِه، (سلسلةُ) بنُ بُرهامٍ، (كِنانةُ) بنُ صُوَيْرَا[٣]، (قُزمانُ)، (مِرْبَعُ) بنُ قَيْظِيٍّ، وقيل: ابنُ قَطَنٍ[٤].

---

(١) «المحبر» لمحمد بن حبيب (ص٤٦٧-٤٦٨).

(٢) «المؤتلف والمختلف» (١/ ٤٣٧-٤٣٨).

(٣) في «م»: «صعيرا». والمثبت من «المحبر» (ص٤٦٧).

(٤) «المحبر» (ص٤٦٩-٤٧٠).

وقال الدارقطنيُّ: «كان مِرْبَعٌ أعمًى منافقًا، وهو الذي سلك النبيُّ ﷺ في حائطِهِ لمَّا خرَج إلى أُحُدٍ، فجَعل يَحْثِي الترابَ في وجوهِ المسلمين، ويَقُولُ: إن كنتَ نبيًّا فلا تَدْخُلْ حَائِطِي»(١).

(بُشَيْرُ) بنُ أُبَيْرِقٍ أبو طُعْمَةَ الظَّفْرِيُّ، ذكَره الدارقطنيُّ، وقال: «له أخوانِ بشرٌ ومُبشِّرٌ، والنفاقُ كان في بُشَيْرٍ، وهو [٣١٩/ أ] سارقُ الدِّرعين، عمُّ قتادةَ بنِ النعمانِ»(٢).

وقال غيرُ الدارقطنيِّ: هو (بَشِيْرٌ)، قيسُ بنُ عمرٍو جدُّ يحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريُّ، (الجدُّ) بنُ قيسٍ، وهو القائلُ للنَّبيِّ ﷺ: ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي، (عُدِيُّ) بنُ ربيعةَ وكان أعمًى، وابنُه (سويدُ) بنُ عديٍّ، (عبدُ اللهِ) بنُ أُبَيٍّ ابنُ سلولَ رأسُ المنافقين، (سويدٌ) و(داعسٌ) من اليهودِ، (مالكُ) بنُ أبي نوفلٍ، (زيدُ) بنُ اللَّصيتِ، (نبتلُ) ابنُ الحارثِ من بني لوذانَ بنِ عمرٍو، قاله ابنُ إسحاقَ(٣).

وقال أبو سليمانَ الدمشقيُّ: «جملةُ المنافقين في قولِ ابنِ زيدٍ اثنانِ وأربعون، وقد تاب منهم خمسةٌ، والباقُون مَضُوا على النفاقِ؛ فأوَّلُهم ورأسُهم عبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ، وأصحابُ العقبةِ، وهي عقبةُ تبوكَ(٤)، منهم خمسةَ عَشَرَ، تاب ثلاثةٌ، ومضى اثنا عشر على النفاقِ؛ منهم: (مُعَتِّبُ) بنُ قُشيرٍ، و(وديعةُ) بنُ ثابتٍ، و(رفاعةُ) بنُ التابوتِ، و(سويدٌ)، و(داعسٌ)، و(جدُّ) بنُ عبدِ اللهِ بنِ نبتلَ، و(الحارثُ) بنُ يزيدَ الطائيُّ،

---

(١) «المؤتلف والمختلف» (٤/ ٢٠٢١).

(٢) انظر: «الروض الأنف» (٤/ ٢١٣).

(٣) انظر: «البداية والنهاية» (٥/ ١٢-١٣).

(٤) سيذكرها المصنف قريبًا.

و(أوسُ) بنُ قَيظِيٍّ، و(سعدُ) بنُ زُرَارةَ، و(قيسُ) بنُ عمرِو بنِ سُهيلٍ، و(زيدُ) بنُ اللَّصِيتِ -كذا قال أبو سليمانَ، وغيرُه يقول: اللصيتُ- وكان يهوديًّا منافقًا، و(سلالةُ) بنُ الحُمامِ، و(الجُلَاسُ) بنُ سويدٍ، وقيل: و(كعبٌ) و(أبو لُبابةَ)، وتاب هؤلاء الثلاثةُ.

وأصحابُ المسجدِ الضِّرارِ؛ وهم عشرةٌ: (جاريةُ) بنُ عامرِ بنِ العَطَّافِ، وابنُه (زيدُ) بنُ جاريةَ المحترقُ الأَلْيَةِ، وابنُه (يزيدُ) بنُ جاريةَ، وهو إمامُهم، وقد تاب هذا بعدُ، و(نجادُ) ابنُ عثمانَ بنِ عمرِو بنِ عوفٍ، و(خِذَامُ) بنُ خالدٍ، ومِن داره أخرج المسجدَ، وهو الذي قال فيه(١) النبيُّ ﷺ: «**زِمَامٌ [٣١٩/ ب] خَيْرٌ مِنْ خِذَامٍ**»، وابنُه (وديعةُ) و(أبو حبيبةَ) بنُ الأزعرِ، و(ثعلبةُ) بنُ حاطبٍ، و(عبَّادُ) بنُ حبيبٍ، أخو سهلٍ، ووديعةُ بنُ ثابتٍ، وهو من أصحابِ العقبةِ.

والمنافقون غيرُ هؤلاء: (نعمانُ) بنُ عمرٍو، و(رافعُ) بنُ حرملةَ، و(مالكُ) بنُ أبي نوفلٍ، وهؤلاء بطانةُ ابنِ أُبَيٍّ، والذين نزلُوا في قبرِه، و(الجِدُّ) بنُ قيسٍ من بني سلمةَ، و(محشيُّ) ابنُ الحُمَّيرِ، حليفٌ لهم، وتاب وحسُنَتْ توبتُه، و(عَدِيُّ) بنُ ربيعةَ من بني ساعدةَ، وابنُه (سويدُ) بن عَدِيٍّ، و(الحارثُ) بنُ سويدِ بنِ صامتٍ، و(حُدَيرُ) بنُ أبي حُديرٍ، و(مربعُ) بنُ قَيْظِيٍّ من بني حارثةَ، أعمَى، و(أبو طُعْمَةَ) بنُ أبيرقٍ، واسمُه بَشيرٌ، وأخواه بِشرٌ ومُبشِّرٌ، و(حاطبُ) بنُ أبي أميَّةَ بنِ نافعٍ، و(الضحَّاكُ) بنُ خليفةَ، و(سعدُ) بنُ حنيفٍ من بني قَيْنُقَاعَ، أسلَم، ثم نافَق.

---

(١) قوله: فيه. ليس في «م». أثبتناها ليستقيم الكلام.

فجُمْلَتُهُم اثنانِ وأربعون، تاب منهم خمسةٌ: الجُلاسُ بنُ سويدٍ، وكعبُ بنُ مالكٍ، وأبو لُبابةَ بنُ عبدِ المُنذرِ، ويزيدُ بنُ حارثةَ، ومحشيُّ بنُ الحُمَّيرِ، وفي هؤلاء نزل القرآنُ».

قال المصنِّفُ: «وقولُ أبي سليمانَ من أهلِ العقبَةِ ليس يعني به عقبةَ مكَّةَ، وإنما هم قومٌ وقفُوا لرسولِ اللهِ ﷺ على عقبةِ تبوكَ، عَنيْتُ: لِيَفْتِكُوا به».

قال ابنُ عبَّاسٍ: «كان المنافقون من الرجالِ ثلثَمِائَةٍ، ومن النساءِ مائةً وسبعين»، وهؤلاء المذكورون منهم من اشتُهِرَ بالنِّفاقِ، فلم يُذْكَرْ في أصحابِ النبيِّ عليه السلام كعبدِ اللهِ ابنِ أُبَيٍّ، ومنهم جماعةٌ قد ذكَرهم العلماءُ في الصحابةِ، قد كان سُمِعَ منهم ما يَدُلُّ على النفاقِ، ولعلَّ فيهم مَن تَغَيَّرَ عن حالِه، وفيما ذكرنا: (ثعلبةَ) بنَ حاطبٍ، و(مُعَتِّبَ) بنَ قشيرٍ [٣٢٠/ أ] وكلاهما قد شهِدا بدرًا، وقد عُلِمَ حالُ أهلِ بدرٍ، وإنما ذكرتُ هذا الكلامَ لئلَّا يُطْلَقَ لسانٌ في ذمِّ جماعتِهم إلا من تحقَّق نفاقُه كابنِ أُبَيٍّ. انتهى كلامُ ابنِ الجوزيِّ[(١)].

(٢٧٧٩) قوله: «**أَصْحَابِي**» أي: الذين يُنْسَبُون إلى صُحبَتِي.

قوله: «**سَمِّ الخِيَاطِ**» مثلَّثُ السينِ، الفتحُ أشهَرُ، وبه قرأ السبعةُ، وهو ثَقْبُ الإبرةِ.

قوله: «**الدُّبَيْلَةُ**» بدالٍ مهمَلةٍ مضمومةٍ، ثم موحَّدةٍ مفتوحةٍ، وقد فُسِّرَتْ في الحديثِ.

---

(١) ليس في «تلقيح فهوم أهل الأثر» كما ذكر المصنف في تصدير كلامه، ولم أعثر عليه فيما بين يدي من كتب ابن الجوزي، وانظر: «التوضيح» (٢١/ ٥٨٧-٥٨٨).

قولـه: «**يَنْجُمُ**» بضمِّ الجيمِ؛ ومعناه: يَظْهَرُ، وفي «المطالع»: ضمُّ الجيمِ وكسرُها[١].

قوله: «**مِنْ أَهْلِ العَقَبَةِ**» (العقبة) ليست العقبةَ المشهورةَ للأنصارِ بمِنًى، وإنما هذه عقبةٌ على طريقِ تبوكَ اجتَمع المنافقون في غزوةِ تبوكَ في القُفولِ منها للغَدْرِ برسولِ اللهِ ﷺ فعَصَمه اللهُ منهم.

قوله: «**رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ العَقَبَةِ**» في «الطبرانيِّ الكبيرِ»: أنه ثابتُ بنُ وديعةَ، وفي آخرِ الحديثِ وديعةُ مرَّتَيْنِ، وفي سنَدِه الواقديُّ[٢].

قوله: «**كُنَّا نُخْبَرُ أَنَّهُمْ أَرْبَعَةَ عَشَرَ**» ذكَرهم ابنُ إسحاقَ اثْنَي عشَرَ، وعدَّدَهُم، وقد ذكَرهم عنه ابنُ إمامِ الجوزيَّةِ في «الهديِ» مُسَمَّين عنه، وذكَر له في القصةِ عدَّةَ أوهامٍ، فإن أردتَهُم فانظُر غزوةَ تبوكَ من «الهديِ» لابنِ القيِّمِ[٣]، واللهُ أعلَمُ.

(٢٧٨٠) قوله: «**ثَنِيَّةَ المُرَارِ**» (المُرَار) بضمِّ الميمِ وتخفيفِ الرَّاءِ، وفي الثانيةِ: (المرار) بضمِّ الميمِ وفتحِها على الشكِّ، وفي بعضِ النسخِ بضمِّها أو كسرِها، واللهُ أعلَمُ، و(المرارُ) شجرٌ مرٌّ، وهذه عندَ الحُديبيةِ، قال الحَازِمِيُّ: «قال ابنُ إسحاقَ: مهبِطَ الحُديبيةَ»[٤] انتهى. [٣٢٠/ ب]

وفي «المطالع»: ذكَرها مسلمٌ في حديثِ ابنِ معاذٍ بضمِّ الميمِ، وشكَّ في ضمِّها وكسرِها في حديثِ ابنِ حبيبٍ الحارثيِّ[٥]، انتهى.

---

(١) انظر: «مطالع الأنوار» (٤/ ١٢٥).

(٢) كذا في «م» (ثابت بن وديعة)، وفي «المعجم الكبير» في تسمية أصحاب العقبة (ح:٣٠١٦): (وديعة بن ثابت).

(٣) «زاد المعاد» (٣/ ٤٠-٤٣) وليس في ذكر غزوة تبوك كما ذكر المصنف.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٢٦).

(٥) «مطالع الأنوار» (٤/ ٨٥).

قوله: «كَانَ رَجُلٌ يَنْشُدُ ضَالَّةً» قاله القاضي: «هذا الرجلُ هو الجَدُّ بنُ قيسٍ المنافقُ»[١].

(٢٧٨١) قوله: «قَصَمَ اللهُ عُنُقَهُ» أي: أهلكه.

(٢٧٨٢) قوله: «تَدْفِنُ» بالفاءِ والنونِ كذا في جميعِ النسخِ؛ أي: تُغَيِّبُهُ عن الناسِ، وتَذْهَبُ به لِشِدَّتِها.

قوله: «فَإِذَا مُنَافِقٌ عَظِيمٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ قَدْ مَاتَ» لعلَّه ما قاله ابنُ الجوزيِّ في «تلقيحِه» في تسميتِه المنافقين الذين كانوا على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ فذكَر جماعةً، ثم قال: «رافعُ بنُ حريملةَ، ويُقَالُ: ابنُ حرملةَ، وهو الذي قال فيه النبيُّ ﷺ وهو بتبوكَ: «مَاتَ الْيَوْمَ مُنَافِقٌ عَظِيمُ النِّفَاقِ»[٢] انتهى.

وفي «سيرةِ أبي الفتحِ اليَعْمَرِيِّ» عن ابنِ إسحاقَ عن عاصمِ بنِ عمرَ بنِ قتادةَ وعبدِ اللهِ ابنِ أبي بكرٍ ومحمَّدِ بنِ يحيى بنِ حِبَّانَ: «فَلَمَّا رَاحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالنَّاسِ هَبَّتْ عَلَى النَّاسِ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، أَذَتْهُمْ وَتَخَوَّفُوهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَخَافُوهَا فَإِنَّهَا هَبَّتْ لِمَوْتِ عَظِيمٍ مِنْ عُظَمَاءِ الْكُفَّارِ، فَلَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ وَجَدُوا رِفَاعَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ التَّابُوتِ أَحَدَ بَنِي قَيْنُقَاعَ، وَكَانَ مِنْ عُظَمَاءِ الْيَهُودِ، وَكَهْفًا لِلْمُنَافِقِينَ مَاتَ ذَلِكَ الْيَوْمَ»، ذكَر ذلك في غزوةِ بني المصطلِقِ[٣]، وهذا أشبهُ بالحديثِ الذي في مسلمٍ، فلَعَلَّهُ هو، واللهُ أعلَمُ. [٣٢١/ أ]

---

(١) «إكمال المعلم» (٨/ ٣١٢).

(٢) سبق.

(٣) «عيون الأثر» (٢/ ١٣١).

(٢٧٨٣) قوله: «**المُقَفِّيَيْنِ**» أي المُوَلِّيَيْنِ.

قوله: «**مِنْ أَصْحَابِهِ**» سَمَّاهُما من أصحابِه؛ لإظهارِهما الإسلامَ والصُّحْبَةَ، لا أنَّهُما ممن نالته فضيلةُ الصحبةِ.

(٢٧٨٤) قوله: «**العَائِرَةِ**» المُتَرَدِّدَةِ.





كِتَابُ صِفَةِ القِيَامَةِ وَالجَنَّةِ وَالنَّارِ

(٢٧٨٦) قولـه: «جَـاءَ حَبْـرٌ» الحـبرُ بفتـحِ الحـاءِ وكسـرِها، الفتـحُ أفصـحُ؛ هـو العالـمُ.

قوله: «نَوَاجِذُهُ» النواجذُ الأنيابُ، وقيل: الأضراسُ، قاله النوويُّ(١).

قولـه: «بِشِـمَالِهِ» فائـدةٌ: قـال القُرْطُبِـيُّ في «تَذْكِرَتِـهِ»: «قيـل: هـو ممـا انفَرد به عمرُ بنُ حمزةَ عن سالمٍ، وقد رَوى هـذا الحديثَ نافعٌ وعبدُ اللهِ بـنُ مِقْسَـمٍ عـن ابـنِ عمـرَ، لـم يَذْكُـروا فيه الشـمالَ، ورَواه أبـو هريـرةَ وغيرُه عـن النبـيِّ ﷺ ولـم يَذْكُـرْ فيـه واحـدٌ منهـم الشـمالَ.

قـال البيهقـيُّ: ويُرْوَى ذِكْرُ الشـمالِ في حديـثٍ آخَرَ(٢) غيـرَ هـذه القصَّةِ، إلا أنـه ضعيـفٌ بمـرَّةٍ، تفرَّد بأحدِهمـا جعفـرُ بـنُ الزبيـرِ، وبالآخـرِ يزيـدُ الرقاشيُّ، وهمـا متروكان، وكيـف يَصِـحُّ ذلـك، وصحيـحٌ عـن النبـيِّ ﷺ أنـه سمَّى كلتـا يديه يمينٌ؟ وكأن مَن قـال ذلـك أرسَـله من لفظِه علـى مـا وقَـع لـه، أو علـى عـادةِ العـربِ في ذكـرِ الشـمالِ في مقابلـةِ اليميـنِ.

قـال الخَطَّابِـيُّ: ليـس فيمـا يُضَـافُ إلـى اللهِ عـز وجـل مـن صفـةِ اليـدِ الشـمالِ؛ لأن الشـمالَ محـلُّ النقـصِ والضعـفِ، وقـد رُوِيَ: «كِلْتَـا يَدَيْـهِ يَمِيـنٌ»»(٣). [٣٢١/ ب]

(٢٧٨٩) قولـه: «عَـنْ أَبِـي هُرَيـرَةَ، قَـالَ: أَخَـذَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ بِيَـدِيَّ» قـال (خ) في «التاريـخ»: «حـدَّث بـه أبـو هريـرةَ عـن كعـبٍ، وهـو أصـحُّ»(٤).

قـال شـيخُنا متـع الله بحياتـه: «أفـادني ذلـك شـيخُنا العراقـيُّ، يعنـي موقوفًـا علـى كعـبٍ، والحديـثُ المذكـورُ في (م س) بهـذه الطريـقِ(٥)».

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٢/ ١٨٢).
(٢) كتب فوقه في «م»: كذا.
(٣) «التذكرة» (ص٤٧٤-٤٧٥).
(٤) «التاريخ الكبير» (١/ ٤١٣-٤١٤).
(٥) «صحيح مسلم» (ح:٢٧٨٩)، و«السنن الكبرى للنسائي» (ح:١٠٩٤٣).

قال المِزِّيُّ عُقيبَ تطريقِه: «قال (خ) في «التاريخ»: وقال بعضُهم: أبو هريرةَ عن كعبٍ وهو أصحُّ»[١] انتهى، وقد أخرجَه أيضًا مرفوعًا النسائيُّ في «التفسير» لكن من روايةِ ابنِ جريجٍ عن عطاءٍ عن أبي هريرةَ[٢].

قوله: «**النُّورَ**»: بالرَّاءِ، وفي روايةِ قاسمِ بنِ أصبغَ: «**النون**» بالنونِ، وكذا رواه بعضُ رُواةِ (م)؛ وهو الحوتُ، ولا منافاةَ، فكِلاهُما خُلِقَ يومَ الأربعاءِ.

(٢٧٩٠) قوله: «**عَفْرَاءَ**» بالعينِ المهملةِ؛ بياضٌ إلى حمرةٍ.

قوله: «**عَلَمٌ**» أي: علامةُ سُكْنى ولا بناءٍ ولا أَثَرٍ.

(٢٧٩٢) قوله: «**يَكْفَؤُهَا**» بالهمزِ؛ أي يُمِيلُها من يدٍ إلى يدٍ حتَّى تَجْتَمِعَ وتَسْتَوِيَ.

قوله: «**خُبْزَةً**» هي الطُّلْمَةُ[٣] توضع في المَلَّةِ[٤].

قوله: «**نُزُلًا**» النُّزُلُ بضمِّ النونِ والزَّايِ، ويَجُوزُ إسكانُ الزَّايِ؛ وهو ما يُعَدُّ للضيفِ عندَ نزولِه.

---

(١) «تحفة الأشراف» (١٠/ ١٣٣).

(٢) لم أجده في «المجتبى» والذي في «السنن الكبرى» في التفسير، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (١٠٩٤٣): «أخبرنا هارون بن عبد الله، ويوسف بن سعيد واللفظ له، حدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «خلق الله التربة يوم السبت، وخلق الجبال يوم الأحد، وخلق الأشجار يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدوابات يوم الخميس، وخلق آدم يوم الجمعة بعد العصر، آخر الخلق آخر ساعات النهار»». فليس من طريق ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة كما قال المصنف هنا، فالله أعلم.

(٣) في «م»: (الكلمة)، وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٣٥): (الظلمة)، انظر: «إكمال المعلم» (٧/ ٥٣٢)، و«مطالع الأنوار» (٣/ ٤٢٩)، و«التوضيح» (٣٠/ ١٠).

(٤) الملة: اسم الحفرة التي تمل فيها الطلمة أو الخبزة. انظر: «الصحاح» (٥/ ١٩٧٦)، و«التوضيح» (٣٠/ ١٠).

قولـه: «**بَـالَامُ**» بموحَّـدَةٍ مفتوحـةٍ، وتخفيـفِ الـلَّامِ، وميـمٍ مرفوعـةٍ غيـرِ منوَّنَـةٍ، وفي معنـاه أقـوالٌ مضطربـةٌ، الصحيـحُ أنهـا عِبرانيَّـةٌ؛ ومعناهـا بهـا: ثـورٌ، وفسَّـرَهُ بـه؛ ولهـذا سـألُوا اليهـوديَّ عـن تفسيرِها، ولـو كانـت عربيَّـةً لعرفَهـا الصحابـةُ، [٣٢٢/ أ] ولـم يَحْتَاجُـوا إلـى سـؤالِه عنهـا، فهـذا المختـارُ في بيـانِ هـذه اللفظـةِ.

(٢٧٩٣) قولـه: «**لَوْ تَابَعَنِي عَشَرَةٌ مِنَ اليَهُودِ**» قال صاحبُ «التحرير»: «المرادُ عَشَرَةٌ من أحبارِهم»[١] انتهى، قال شيخُنا متع الله بحياته: «قال شيخي العراقيُّ: المرادُ عشرةٌ مُعَيَّنُون، وكذا جاء في بعضِ طُرُقِه».

(٢٧٩٤) قوله: «**عَسِيبٍ**» جريدةُ نخلٍ.

قولـه: «**مَـا رَابَكُـمْ**» أي: دعَاكُـم، قالـه النـوويُّ[٢]، وقـال ابـنُ قُرْقُـولَ: «(**مَـا رَابَكُـمْ إِلَيْـهِ**) قيَّـده الأَصِيلِيُّ ببـاءٍ، وعـن القابسـيِّ بيـاءٍ مـن الـرأيِّ، قـال الوُقشـيُّ: صوابُـه (**مَـا إِرْبُكُـمْ**)؛ أي: حاجتُكـم[٣].

قـال القاضـي: ويَحْتَمِـلُ أن يَكُـونَ معنـى (**رَابَكُـمْ**): مـا شـكَّكَكُم في أمـرِه؟ يعنـي: الـرُّوحَ الـذي سـألوا عنـه، أو مـا الريـبُ الـذي رابكُـم منـه حتـى احتجتُـم إلـى معرفتِـه والسـؤالِ عنـه؟ ومـا دعاكـم إلـى تعَـرُّفِ شـيءٍ قـد يَسُـوؤُكُمْ عُقْبَـاهُ؟ ألا تَـرى إلـى قولِـه: «**لَا يَسْـتَقْبِلَنَّكُمْ بِشَـيْءٍ تَكْرَهُونَـهُ**»[٤] انتهـى.

وفي «النهايـةِ»: «**مَـا رَابَكُـمْ إِلَيْـهِ**»: أي: مـا إِرْبُكُـمْ وَحَاجَتُكُـمْ إلـى سـؤالِه؟»[٥] انتهـى.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٣٦).
(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٣٧).
(٣) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢٠٦).
(٤) «إكمال المعلم» (٨/ ٣٢٥).
(٥) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٢٨٧).

وقال الخَطَّابِيُّ[(١)] كما نقله ابنُ المُلَقِّنِ عنه: «(رَابَكُمْ إِلَيْهِ) يقولُ العامَّةُ، وإنما هو (مَا إِرْبُكُمْ إِلَيهِ): أي: ما حاجتُكم؟»[(٢)] انتهى.

قوله: «**قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بنَ إِدْرِيسَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الأَعْمَشَ...**» إلى آخره. قال الدارقطنيُّ: «أخرَج مسلمٌ حديثَ ابنِ إدريسَ عن الأعمشِ عن عبدِ اللهِ بنِ مُرَّةَ عن مسروقٍ [عن عبدِ اللهِ: «مَرَّ بِهِ][(٣)] نَفَرٌ مِنَ اليَهُودِ»، ورواه أصحابُ الأعمشِ؛ منهم: عبدُ الواحدِ بنُ زيادٍ، وعيسى بنُ يونسَ، وحفصُ بنُ غيَّاثٍ، ووكيعٌ، وغيرُهم عن الأعمشِ [٣٢٢/ ب] عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن عبدِ اللهِ، وهو الصوابُ»[(٤)].

(٢٧٩٥) قوله: «**قَيْنًا**» أي: حدَّادًا.

(٢٧٩٧) قوله: «**يَنْكِصُ**» بكسرِ الكافِ.

(٢٧٩٨) قوله: «**عِنْدَ أَبْوَابِ كِنْدَةَ**» هو بابٌ بالكُوفةِ.

قوله: «**سَنَةٌ**» القحطُ والجدبُ.

قوله: «**كَسِنِي**» بتخفيفِ الياءِ.

قوله: «**وَجَهْدٌ**»[(٥)] أي: مشقَّةٌ.

قوله: «**خَمْسٌ قَدْ مَضَيْنَ: الدُّخَانُ وَاللِّزَامُ...**» إلى آخرِه. فسرَّها كلَّها في الكتابِ إلا اللِّزامَ، والمرادُ به قولُه تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾[(٦)]؛ أي: يَكُونُ عذابُهم لازمًا، وهو ما جرى عليهم يومَ بدرٍ من القتلِ والأسرِ، وهي البطشةُ الكُبرى.

---

(١) في «م»: الجياني. والمثبت من «التوضيح» (٢٢/ ١٥٨).

(٢) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٢/ ١٥٨).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من «الإلزامات» (ص٣٧٣).

(٤) «الإلزامات» (ص٣٧٣).

(٥) (جهد) رُسِمت في «م» مضبوطة بفتح الجيم وضمها.

(٦) سورة الفرقان، الآية (٧٧).

(٢٨٠٠) قوله: «**حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بنُ الحَارِثِ، [أَخْبَرَنَا ابنُ مُسْهِرٍ]**[(١)]» هو عليُّ بنُ مُسهِرٍ، وكنيتُه أبو الحسنِ.

(٢٨٠١) قوله: «**بِإِسْنَادِ ابْنِ مُعَاذٍ**» كذا هو في عامَّةِ النسخِ، وفي بعضِها: «**بِإِسْنَادَيْ مُعَاذٍ**».

قال القاضي وغيرُه: «وهذا أشبَهُ بالصحَّةِ؛ لأنه ذكَر لمعاذٍ إسنادَين»[(٢)]، قيل: هذا والأوَّلُ أيضًا صحيحٌ؛ لأن الإسنادينِ من روايةِ ابنِ معاذٍ عن أبيه.

(٢٨٠٢) قوله: «**مَرَّتَيْنِ**» المرَّاتُ يُرادُ بها الأفعالُ تارةً، والأعيانُ تارةً، وأكثرُ ما يُسْتَعْمَلُ في الأفعالِ، وأما الأعيانُ فكقولِه في الحديثِ: «**انْشَقَّ القَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ**»؛ أي: شِقَّتَيْنِ وفِلْقَتَيْنِ، ولما [٣٢٢/ ب] خفيَ هذا على مَن لم يَحْظَ به علمًا، زعَم أن الانشقاقَ وقَع مرَّةً بعدَ مرَّةٍ في زمانين، وهذا مما يَعْلَمُ أهلُ الحديثِ ومَن له خِبْرَةٌ بأحوالِ الرسولِ وسيرتِه، أنه غَلَطٌ، وأنه لم يَقَعِ الانشقاقُ إلا مرَّةً واحدةً، قاله ابنُ القيِّم في «إغاثةِ اللهفانِ» في مسألةِ الطَّلاقِ[(٣)].

قال شيخُنا متع الله بحياته: قال شيخي العراقيُّ في «سيرته» المنظومةِ ما معناه: إنه انشقَّ مرَّتين، وإن هذا مُجْمَعٌ عليه متواترٌ»[(٤)].

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٢) «إكمال المعلم» (٨/ ٣٣٣).

(٣) لابن القيم رَحِمَهُ اللهُ كتابان بعنوان: «إغاثة اللهفان» أحدهما: «إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان»، والآخر: «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان»، وكلام المصنف يوهم أن المراد الأول، وليس كذلك، بل هو الثاني «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» (١/ ٣٠٠-٣٠١).

(٤) قال العراقي «ألفية السيرة النبوية (نظم الدرر السنية الزكية)» (ص٥٩).

وإذْ بَغَتْ منهُ قريشٌ أن يري ... آيا، أراهُمُ انشقاقَ القَمَرِ
فصارَ فرقتينِ: فرقةٌ عَلَتْ ... وفرقةٌ للطودِ منهُ نزلَتْ
وذاكَ مرتينِ بالإجماعِ ... والنّصِّ والتَّواترِ السَّماعي

ثـم قـال شيخُنا متع الله بحياتـه: «وقـد راسـلتُه في ذلـك، وذكـرتُ لـه كلامَ ابـنِ القيِّـمِ المذكـورِ أعـلاه، فلـم يَـرُدَّ جوابًـا».

(٢٨٠٥) قولـه: «**أَرَدْتُ**» معنى (أردتُ) طلبتُ وأمرتُ، وقـد أوضحَـه في الرِّوايتيـن الأُخْرَييـنِ بقولِـه: «**قَـدْ سُـئِلْتَ أَيْسَـرَ**» فتعيَّـن تأويـلُ «**أردتُ**» جمعًـا بيـنَ الروايتيـن؛ لأنـه يَسْتَحِيلُ عنـدَ أهـلِ الحـقِّ أن يُريـدَ اللهُ شـيئًا فـلا يَقَـعُ، ومذهـبُ أهـلِّ الحـقِّ أنـه سبحانه مريـدٌ لجميـعِ الكائنـاتِ خيرِهـا وشـرِّها، ومنهـا الإيمـانُ والكفـرُ، فهـو سـبحانَهُ مريـدٌ لإيمـانِ المؤمـنِ، ومريـدٌ لكفـرِ الكافـرِ، خلافًـا للمعتزِلـةِ.

(٢٨٠٧) قوله: «**صَبْغَةً**» بفتحِ الصادِ؛ أي: يُغْمَسُ غمسةً.

قوله: «**بُؤْسًا**» البؤسُ الشدَّةُ.

(٢٨٠٩) قولـه: «**تَسْـتَحْصِدَ**» بفتـحِ أوَّلِـه، وكسـرِ الصـادِ، كـذا روايـةُ الأكثريـن، وعـن بعضِهـم: بضـمِّ أوَّلِـه، وفتـحِ الصـادِ علـى مـا لـم يُسَـمَّ فاعلُـه، والأوَّلُ أجـودُ.

(٢٨١٠) قولـه: «**الخَامَـةِ**» بالخـاءِ المعجمـةِ، وتخفيـفِ الميـمِ؛ الطاقَّةُ الغضَّـةُ اللَّيِّنَـةُ مـن الـزرعِ، وألِفُهـا منقلبـةٌ عـن واوٍ.

قوله: «**تُفِيئُهَا الرِّيحُ**» أي: تُمِيلُها.

قوله: «**وَتَعْدِلُهَا**» أي: ترفَعُها.

قولـه: «**الأَرْزَةِ**» بفتـحِ الهمـزةِ، وسـكونِ الـرَّاءِ، ثـم زايٍ، هـذا المشـهورُ في ضبطِهـا، وذكَـر الجَوْهَـرِيُّ وصاحـبُ «النهايـةِ» أنهـا تقـالُ أيضًـا بفتـحِ الـرَّاءِ، قـال في النهايـةِ: «وقـال بعضُهـم: (الآرِزَة) بالمـدِّ، وكسـرِ الـرَّاءِ علـى

وزنِ فاعلةَ»، وأنكَرها أبو عبيدٍ، وكأن إنكارَه إنما وقَع لروايتِها، لا لأنها لغةٌ، وهي شجرةٌ معروفةٌ، وهي الصَّنَوْبَرُ بفتحِ الصادِ»[1].

قوله: «**الْمُجْذِيَةِ**» أي: المنتصبةِ، فقال جذا وأجذى إذا انتصَب قائمًا.

قوله: «**انْجِعَافُهَا**» الانجعافُ الانقطاعُ.

(٢٨١١) قوله: «**أَوْ رُوعِي**» الرُّوعُ بضمِّ الرَّاءِ: القلبُ والنَّفْسُ والخَلَدُ.

قوله: «**فَإِذَا أَسْنَانُ الْقَوْمِ**» أي: كبارُهم وشيوخُهم.

قوله: «**فَأُتِيَ بِجُمَّارٍ**» الجُمَّارُ بضمِّ الجيمِ، وتشديدِ الميمِ؛ هو الذي يُؤْكَلُ من قلبِ النخلةِ، يكُونُ ليِّنًا.

قوله: «**حَدَّثَنَا سَيْفٌ، سَمِعْتُ مُجَاهِدًا**» كذا صوابُه، قال القاضي[2]: «ووقَع في نسخةٍ: (سُفْيَانَ)، وهو غَلَطٌ، بل هو (سيفٌ)، قال (خ): وكيعٌ يقولُ: سيفٌ أبو سليمانَ، وابنُ المباركِ: يقولُ: سيفُ بنُ أبي سليمانَ، ويحيى القطَّانُ: يقول :سيفُ بنُ سليمانَ»[3].

قوله: «**لَا يَتَحَاتُّ**» أي: يَتَنَاثَرُ.

قوله: «**تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ**» قال شيخُنا متع الله بحياته: «في أصل سماعي [٣٢٤/ أ] على العراقيِّ ما لفظُه: قال إبراهيمُ: لعلَّ مُسلمًا قال: «**وَتُؤْتِي أُكُلَّهَا كُلَّ حِينٍ**»، وكذا وجدتُ عندَ غيري أيضًا: «وَلَا تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ»[4].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٥٢-١٥٣).

(٢) «إكمال المعلم» (٢/ ٢٩٥).

(٣) «التاريخ الكبير» (٤/ ١٧١).

(٤) هذا بنصه في المطبوع من «صحيح مسلم» (٤/ ٢١٦٦).

ثم قال متع الله بحياته: «معنى هذا أنه وقع في روايةِ إبراهيمَ بنِ سُفيانَ صاحبِ مسلمٍ وروايةِ غيرِه أيضًا عن مسلم: «**لا يَتَحَاتُّ وَرَقُهَا، وَلَا تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ**»، واستشكل إبراهيمُ بنُ سفيانَ هذا لقولِه: (**وَلَا تُؤْتِي أُكُلَهَا**) خلافَ باقي الرواياتِ، فقال: لعلَّ مسلمًا رواه: (**وَتُؤْتِي**) بإسقاطِ (لا)، ونكُونُ أنا وغيري غَلِطْنَا»[1].

قال القاضي: «وليس هو بغلطٍ كما توهَّمه، بل لفظةُ (لا) متعلقةٌ بمحذوفٍ؛ تقديرُه: لا يَنْحَاتُ ورقُها، ولا، ولا، مكررًا؛ أي: لا يُصِيبُها كذا، ولا يُصِيبُها كذا، ثم ابتَدَأ فقال: (**تُؤْتِي أُكُلَهَا**)»[2] انتهى.

(٢٨١٣) قوله: «**نِعْمَ**» بكسرِ النونِ، وإسكانِ العينِ؛ وهي (نعم) التي وُضِعَتْ لِلْمَدْحِ.

(٢٨١٤) قوله: «**فَأَسْلَمُ**» بضمِّ الميمِ وفتحِها رُوِيناه، فبالضمِّ: يَسْلَمُ النبيُّ عليه السلام وبالفتحِ: أسلمَ القرينُ[3]؛ أي: آمَن باللهِ ورسولِه، وقد رُوِيَ في غيرِ هذه الكتبِ: (**فاستسلَم**)» انتهى كلامُ «المطالع»[4].

وكأنه أشار إلى ترجيحِ الفتحِ بما رُوِيَ في غيرِ هذه الكتبِ، وقد رجَّح الخَطَّابيُّ الرفعَ، والقاضي الفتحَ، وهو المختارُ[5].

(٢٨١٥) قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو صَخْرٍ عَنِ ابْنِ قُسَيطٍ**» (قسيط) بضمِّ القافِ، وفتحِ السينِ المهملةِ، وإسكانِ المثنَّاةِ تحتُ، واسمُه يزيدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ قُسيطِ بنِ أسامةَ بنِ عمرٍو، اللَّيْثِيُّ، المَدَنِيُّ، أبو عبدِ اللهِ التابعيُّ، وأبو صخرٍ اسمُه أحمدُ بنُ زيادٍ الخرَّاطُ، المَدَنِيُّ، سكَن مصرَ.

---

(١) انظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٢/ ٥٠٤).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/ ٣٤٧).

(٣) في «م»: الفرس. والمثبت من «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٩٩).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٩٨-٤٩٩).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٥٧-١٥٨).

(٢٨١٦) قولـه: «لَـنْ يُنْجِـيَ أَحَـدًا مِنْكُـمْ عَمَلُـهُ» إن قيـل: فمـا الجمـعُ بيـنَ هـذا وبيـنَ قولِـه تعالـى: [٣٢٤/ ب] ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[١]، ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٢]، ونحوِهـا مـن الآيـاتِ الدَّالَّـةِ علـى أن الأعمـالَ يُدْخَـلُ بهـا الجنَّـةَ؟

فالجمـعُ: أن دخـولَ الجنَّـةِ بسـببِ الأعمـالِ، ثـم التوفيـقِ للأعمـالِ والهدايةِ للإخـلاصِ فيهـا، وقَبولُهـا برحمـةِ اللهِ تعالـى وفضلِـه؛ فيَصِـحُّ أنـه لـم يَدْخُـلِ الجنَّـةِ بمجـرَّدِ العمـلِ، انتهـى.

وقـد جُمِـعَ بغيـرِ ذلـك، وفي كلامِ ابـنِ هشـامٍ المتأخِّـرِ في «المُغنـي في النحـوِ» جـوابٌ عـن ذلـك، وهـو حسـنٌ لكنـه جـوابٌ عـن[٣].

(٢٨٢٠) قوله: «حَتَّى تَفَطَّرَ رِجْلَاهُ» تفطَّرُ؛ أي: تَشَقَّقُ.

(٢٨٢١) قولـه: «يَتَخَوَّلُنَـا» يَتعَهَّدُنـا، هـذا المشـهورُ، وقيـل: يُصْلِحُنَـا، وقـال ابـنُ الأعرابـيِّ: يَتَّخِذُنَـا خَـولًا، وقيـل: بهـا، وقيـل: يُذَلِّلُنـا، وقيـل: يَحْبِسُـنا، و(يَتَخَوَّلُنا) بالخاءِ المعجمـةِ عنـدَ الجميـعِ، إلا أبـا عمـرٍو فقـال: «بالمُهملـةِ؛ أي: يَطْلُـبُ حالاتِهـم وأوقـاتِ نشـاطِهم»[٤].

قوله: «مَخَافَةَ السَّآمَةَ»: السآمةُ بالمدِّ: المَلَلُ.

---

(١) سورة النحل، الآية (٣٢).

(٢) سورة الزخرف، الآية (٧٢).

(٣) كذا في «م».

قال ابن هشام في «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (ص١٤١): «والثامن المقابلة وهي الداخلة على الأعواض نحو اشتريته بألف وكافأت إحسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانا وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملي الباءين جمعا بين الأدلة».

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٦٤).

(٢٨٢٢) قولـه: «**وَحُفَّـتِ النَّـارُ بِالشَّـهَوَاتِ**» المـرادُ بالشـهواتِ: الشـهواتُ المحرَّمَـةُ؛ كالخمـرِ، والزِّنـى، والنظـرِ إلـى الأجنبيَّـةِ، والغِيبـةِ، واسـتعمالِ الملاهـي، ونحـوِ ذلـك، وأمـا الشـهواتُ المُباحـةُ فـلا تَدْخُـلُ في هـذا، لكـن يُكْـرَهُ الإكثـارُ منهـا مخافـةَ أن تَجُـرَّ إلـى المُحَرَّمَـةِ، وتُقَسِّـي القلـبَ، ويُشْـغَلُ عـن الطاعـاتِ.

(٢٨٢٤) قولـه: «**بَلْهَ**» أي: دَعْ عنـك كأنـه إضرابٌ عما ذكَره لاستحقارِه في جنبِ مـا لـم يُذْكَرْ، وقيـل: معنى ذلـك: كيـف مـا اطَّلَعْتُـم عليه؟، انتهى مـن «المطالـع»[١]، وقيل معنـاه غيرُه.

(٢٨٢٥) قولـه: «**حَدَّثَنَـا ابـنُ وَهْـبٍ، قَـالَ حَدَّثَنِي أَبُـو صَخْـرٍ أَنَّ أَبَـا حَـازِمٍ حَدَّثَـهُ، قَـالَ: سَـمِعْتُ سَـهْلَ بـنَ سَـعْدٍ، قَـالَ ابـنُ وَهْـبٍ**»[٢] [٣٢٥/ أ] قـال الدارقطنـيُّ: «أخـرج مسـلمٌ حديـثَ ابـنِ وهـبٍ عـن أبـي صخـرٍ عـن أبـي حـازمٍ عـن سهلٍ في وصـفِ الجنَّـةِ، ولـم يُتابَعْ عليـه، وغيـرُه أثبتُ منـه[٣]»[٤].

(٢٨٢٨) قولـه: «**المُضَمَّرَ**» بفتـحِ الضـادِ، وفتـحِ الميـمِ، قـال القاضـي: «وَرَواهُ بعضُهـم بكسـرِ الميـمِ الثانيـةِ» صفـةً للرَّاكـبِ المضمِّـرِ لفرسِـهِ»[٥]، والمعـروفُ هـو الأوَّلُ، قالـه النـوويُّ في «شـرحه»[٦].

---

(١) «مطالع الأنوار» (١/ ٤٩٨).

(٢) كتب بحاشية «م»: الرابع والثلاثون من التعليق على مسلم.

(٣) في «م»: (أثبته)، انظر: «الإلزامات» (ص٣٢٧).

(٤) «الإلزامات» (ص٣٢٧).

(٥) «إكمال المعلم» (٨/ ٣٦٠).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٦٧-١٦٨).

(٢٨٣٣) قوله: «**الغَابِرَ مِنَ الأُفُقِ**» أي: الذاهبَ الماضي الذي تَدَلَّى للغُروبِ وبَعُدَ عن العيونِ، وقد رواه الأَصِيلِيُّ: «**الْعَازِبَ**»: أي: البعيدَ، وقال قومٌ: معناه الغائبُ، ولا يَحْسُنُ في هذا الحديثِ، وعندَ أبي الهيثمِ: «**الْغَابِرَ**» ولابنِ الحذَّاءِ: «**الْغَايِرَ**»[١].

قوله: «**كُلَّ جُمُعَةٍ**» أي: مقدارَ كلِّ جمعةٍ؛ أي: أسبوعٍ، وليس هناك حقيقةً أسبوعٌ لفقدِ الشمسِ واللَّيلِ والنهارِ.

قوله: «**الشَّمَالِ**» بفتحِ الشينِ والميمِ، بغيرِ همزٍ، كذا الروايةُ، قال صاحبُ «العين»[٢]: «هي (الشَّمَالُ) و(الشَّمْأَلُ) بإسكانِ الميمِ مهموزٌ، و(الشأملُ) بهمزةٍ قبلَ الميمِ، و(الشمَلُ) بفتحِ الميمِ بغيرِ ألفٍ، و(الشمولُ) بفتحِ الشينِ، وضمِّ الميمِ؛ وهي التي مِن دُبُرِ القبلةِ، وخصَّ ريحَ الجنَّةِ بالشمالِ لأنها ريحُ المطرِ عندَ العربِ كانت تَهُبُّ من جهةِ الشِّمالِ، وبها يأتي سحابُ المطرِ، وكانوا يَرْجُون السحابةَ الشاميَّةَ، وجاء في الحديثِ تسميةُ هذه الريحِ (**الْمُثِيرة**)؛ أي: المحرِّكةَ؛ لأنها تُثِيرُ في وجوهِهِم ما تُثِيرُه من مسكِ أرضِ الجنَّةِ وغيرِه من نعيمِها[٣].

(٢٨٣٤) قوله: «**عَزَبَ**»، «**أَعْزَبَ**» كذا في جميعِ نسخِ بلادِنا كما قاله النوويُّ بالألفِ، [٣٢٥/ ب] وهي لغةٌ، والمشهورُ في اللُّغةِ حذفُها، ونقل القاضي أن جميعَ رُواتِهم رَووه (عزبٌ) بغيرِ ألفٍ، إلا العذريَّ فرَوَاه بها، قال القاضي: «وليس بشيءٍ، و(العزبُ) مَن لا زوجةَ له»[٤].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٦٩-١٧٠)، و«التوضيح» (٣٠/ ٨٨).

(٢) «العين» (٦/ ٢٦٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٧٠-١٧١).

(٤) «إكمال المعلم» (٨/ ٣٦٥).

قال القاضي: «وظاهرُ هذا الحديثِ أنَّ النساءَ أكثرُ ولدِ آدمَ».

قوله: «**عَلَى خَلْقٍ**» بفتحِ الخاءِ، وسكونِ اللَّامِ للكافَّةِ عن البخاريِّ، وبضمِّ الخاءِ واللَّامِ عن النسفيِّ، وفي كتابِ مسلمٍ الوجهانِ جميعًا؛ السكونُ معَ الفتحِ عن أبي كُريبٍ، والضمُّ فيهما عن ابنِ أبي شيبةَ، وكلاهما صحيحٌ، وبالضمِّ أوجَهُ؛ لقولِه: «**أَخْلَاقِهِمْ**»: أي: أنهم على خُلُقٍ واحدٍ من التودُّدِ، وفي الروايةِ الأخرى يَكُونُ المعنى: أنهم على صورةِ أبيهم آدمَ، و(الخَلْقُ) عن أبي كُريبٍ وابنِ أبي شيبةَ في الحديثِ الآتي بعدَه، من «المطالع»[1].

(٢٨٣٩) قوله: «**سَيْحَانُ وَجَيْحَانُ**» غيرُ سيحونَ وجيحونَ، وسَيْحَانُ وجَيْحَانُ اللَّذانِ هما من أنهارِ الجنَّةِ هما من بلادِ الأرمنِ؛ فجَيحانُ نهرُ المُصَيِّصَةِ[2]، وسَيحانُ نهرُ إذنةَ، وهما نهرانِ عظيمان جدًّا، أكبرُهما جيحانُ، هذا هو الصوابُ في موضِعَيهما.

وأما قولُ الجَوْهَرِيِّ في «صحاحه»: «جَيْحَانُ نَهرٌ بالشامِ»[3]، إما غلَطٌ، وإما أراد المجازَ؛ من حيثُ إنه ببلادِ الأرمنِ، وهي مجاورةُ الشامِ.

وقال الحَازِمِيُّ: «سَيْحَانُ نَهرٌ عندَ المُصَيِّصَةِ»، قال: «وهو غيرُ سيحونَ»[4].

وقال في «النهايةِ»: «سَيْحَانُ وجَيْحَانُ نهران عندَ المُصَيِّصَةِ وطَرَسُوسَ»[5].

---

(١) «مطالع الأنوار» (٢/ ٤٤٨-٤٤٩).

(٢) «الصحاح» (٥/ ٢٠٩١).

(٣) تصحف في «م» هذا الموضع والمواضع التالية: «المصيفة»، انظر «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٣٢٣).

(٤) «الأماكن» (ص ٥٦١).

(٥) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٣٢٣).

واتَّفَقُوا كلُّهم على أنَّ جيحونَ بالواوِ نهرٌ وراءَ خُراسانَ عندَ بلخَ، واتَّفَقُوا على أنه غيرُ جَيْحَانَ، وأما قولُ القاضي عياضٍ: «هذه الأنهارُ الأربعةُ أكبرُ أنهارِ الإسلامِ؛ فالنيلُ بمصرَ، والفراتُ بالعراقِ، وسيحانُ [٣٢٦/ أ] وجيحانُ -ويُقَالُ سيحونَ وجيحونَ- ببلادِ خُراسانَ»(١)، ففي كلامِه نظرٌ من أوجهٍ:

أحدُها: أن الفراتَ بالعراقِ بل هي فاصلةٌ بينَ الشامِ والجزيرةِ.

والثاني: قولُه: «سَيْحَانُ وجَيحَانُ -ويقال: سيحونَ وجيحونَ-»: فجَعَل الأسماءَ مُتَرادِفَةً، وليس كذلك، بل سَيْحَانُ غيرُ سيحونَ، وجَيحانُ غيرُ جيحونَ، باتِّفَاقِ الناسِ كما سبَق.

الثالثُ: أنه قال: «ببلادِ خُراسانَ»، وإنما سيحانُ وجيحانُ ببلادِ الأرمنِ بقُربِ الشامِ، واللهُ أعلَمُ(٢).

وقد تابَع القاضي ابنَ قُرْقُولَ في «مطالعه» فقال: «سيحانُ وجيحانُ، ويُقَالُ: سيحونَ وجيحونَ من الأنهارِ الأربعةِ»، ذكَر ذلك في الجيمِ والسينِ معرَّفَيْنِ، وجعَل جيحان نهرًا بمدينةِ بلخَ من خراسانَ(٣).

(٢٨٤٠) قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدٍ...**» إلى آخرِه. قال الدارقطنيُّ: «لم يُتَابَعْ أبو النضرِ على وصلِه عن أبي

---

(١) «إكمال المعلم» (٨/ ٣٧٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٧٦-١٧٧).

(٣) «مطالع الأنوار» (٥/ ٥٨٨).

هريرةَ، والمعروفُ عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ، عن[1] أبيه، عن أبي سلمةَ مرسَلًا، كذا رواه يعقوبُ وسعدٌ ابنا إبراهيمَ، وغيرُهما عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ، والمرسَلُ هو الصوابُ»[2].

قوله: «**حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ -يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ- قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ**» الزُّهريُّ ليس في نسخةِ ابنِ الحذَّاءِ، وإسقاطُه الصوابُ؛ لأن سعدَ بنَ إبراهيمَ قاضي المدينةِ يَرْوِي عن أبي سلمةَ، وثَبَتَ الزُّهريُّ في نسخةِ الرَّازيِّ والكسائيِّ، ولم يَكُنْ في النسخةِ المقروءةِ على الجُلُودِيِّ.

قوله: «**مِثْلُ أَفْئِدَةِ الطَّيْرِ**» قيل: مثلُها رِقَّةً وضعفًا، وقيل: في الخوفِ والهيبةِ[3]. [٣٢٦/ ب]

(٢٨٤٢) قوله: «**حَدَّثَنَا أَبِي عَنِ[4] العَلَاءِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ**» قال الدارقطنيُّ: «رفعُه وهمٌ، رواه الثوريُّ ومروانُ وغيرُهما عن العلاءِ بنِ خالدٍ موقوفًا»[5].

(٢٨٤٤) قوله: «**وُجْبَةً**» الوجبةُ بفتحِ الواوِ، وإسكانِ الجيمِ؛ السقطةُ.

قوله: «**هَذَا[6] وَقَعَ فِي أَسْفَلِهَا**» أي: هذا حجرٌ وقع، أو هذا حينُ وقَع، تقديرُه حُذِفَ للدَّلالةِ عليه.

---

(١) قوله: عن. ليس في «م». ومثبت من «الإلزامات» (ص٢٢٠).

(٢) «الإلزامات» (ص٢٢٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٧٧).

(٤) قوله: عن. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم» (٨/ ١٤٩).

(٥) «الإلزامات» (ص٣٥٩).

(٦) في «م»: «كذا». والمثبت من «صحيح مسلم» (٨/ ١٥٠).

(٢٨٤٥) قوله: «حُجْزَتِهِ» الحجزةُ بضمِّ الحاءِ المهملةِ، وإسكانِ الجيمِ: معقِدُ الإزارِ والسراويلِ.

قوله: «إِلَى تَرْقُوَتِهِ» التَّرقوةُ بفتحِ التاءِ، وضمِّ القافِ؛ العظمُ الذي بَينَ ثُغْرَةِ النَّحرِ والعاتقِ، وفي روايةٍ: «حَقْوَتِهِ» بفتحِ الحاءِ وكسرِها؛ وهما معقدُ الإزارِ، والمرادُ: [ما يُحَاذِي][1] ذلك الموضعَ من جنبيهِ[2].

(٢٨٤٦) قوله: «سَقَطُهُمْ» بفتحِ السينِ والقافِ؛ أي: ضعفاؤُهم.

قوله: «عَجَزُهُمْ» بفتحِ العينِ والجيمِ، جمعُ عاجزٍ؛ أي: العاجزون عن طلبِ الدُّنيا.

قوله: «غَرْثُهُمْ» رُوِي على ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: بغينٍ معجمةٍ مفتوحةٍ، وراءٍ مفتوحةٍ، وثاءٍ مثلَّثةٍ، وهي روايةُ الأكثرينَ من شيوخِنا، كما قاله القاضي؛ ومعناه: أهلُ الحاجةِ والفاقةِ.

والثاني: «عَجَزَتُهُمْ» بعينٍ مهملةٍ مفتوحةٍ، وجيمٍ، وزايٍ، وتاءٍ، جمعُ عاجزٍ.

والثالثُ: «غِرَّتُهُمْ» بغينٍ معجمةٍ مكسورةٍ، وراءٍ مشدَّدَةٍ، وتاءٍ مثنَّاةٍ فوقُ، قال النوويُّ: «وهذا الأشهَرُ في نسخِ بلادِنا؛ ومعناه: البُلْهُ الغافِلُون الذين ليس لهم حِذْقٌ في الدنيا وأمورِها»[3]. [٣٢٧/ أ]

قوله في الحديثِ: «رِجْلَهُ» زعَم الإمامُ أبو بكرِ بنِ فَوركٍ أنها غيرُ ثابتةٍ عندَ أهلِ النقلِ، وانظُر فقد رواها مسلمٌ وغيرُه؛ فهي صحيحةٌ،

---

(١) في «م»: «بالحاوي»، ولا يستقيم. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٨٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٨٠-١٨١).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٨١).

والكلامُ فيها كالكلامِ في القدمِ[1].

(٢٨٤٩) قوله: «يَشْرَئِبُّونَ» أي: يَرفَعُون رُءوسَهُم إلى المُنادِي.

(٢٨٥٣) قوله: «مُتَضَعَّفٍ» بفتحِ العينِ وكسرِها، الفتحُ المشهورُ، ولم يَذْكُرِ الأكثرون غيرَه؛ ومعناه: يَسْتَضْعِفُهُ الناسُ، وأما الكسرُ؛ فمعناه: مُتَذَلِّلٌ خاضعٌ.

قوله: «كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ» العتلُّ بضمِّ العينِ والتاءِ؛ الجافي الشديدُ الخصومةِ بالباطلِ، والجوَّاظُ بفتحِ الجيمِ وتشديدِ الواوِ وبالظاءِ المعجمةِ الجَمُوعُ المَنُوعُ، وقيل: كثيرُ اللَّحمِ المختالُ في مِشيتِه، وقيل: القصيرُ البَطِنُ، وقيل: الفاخرُ بالخاءِ[2].

قوله: «زَنِيم» الزنيمُ: الدَّعِيُّ النسبِ المُلصَقُ بالقومِ، وليس منهم، شُبِّهَ بزنمةِ الشاةِ.

(٢٨٥٥) قوله: «الَّذِي عَقَرَهَا» اسمُ الذي عقَرَها قُدَارِ بنُ سالفٍ، واسمُ أمِّه قُدَيرةَ، ويُقالُ: شاركَهُ فيها مِصْدَعٌ.

قوله: «عَارِمٌ» اسمُ فاعلِ من (عرَم) مثلَّثُ الرَّاءِ، والعينُ مفتوحةٌ في كلِّ حالٍ؛ وهو الشريرُ المُفْسِدُ، وقيل: الجاهلُ الشرسُ[3]، واسمُ الذي عقَرها قدارِ بنُ سالفٍ، وقد تقدَّم أعلاه.

(٢٨٥٦) قوله: «ابنِ قِمَّعَةَ ابْنِ خِنْدِفَ» قال شيخُنا متع الله بحياته: «قال الدِّمْيَاطِيُّ كما رأيتُه عنه: ذِكْرُ قِمَّعةَ [٣٢٧/ ب] ابنِ خِنْدِفَ وهمٌ، وصوابُه عمرُو بنُ لُحَيٍّ، واسمُه ربيعةُ بنُ حارثةَ بنِ عمرِو بنِ مُزَيْقِيَا، جدُّ الأنصارِ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٨٣) وسبق الكلام عن مسألة التأويل للصفات.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٨٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٨٨).

و(**قِمَّعَةَ**) ضُبِط على أربعةِ أوجهٍ: **أشهَرُها**: بكسرِ القافِ وفتحِ الميمِ المشدَّدَةِ، **والثاني**: كسرُ القافِ والميمِ المشدَّدَةِ، **والثالثُ**: بفتحِ القافِ وإسكانِ الميمِ، **والرابعُ**: فتحُ القافِ والميمِ جميعًا وتخفيفُ الميمِ.

قال القاضي: «وهذه روايةُ الأكثرين»[١].

و(**خِنْدِفُ**) بكسرِ الخاءِ المعجمةِ والدَّالِ، هذا المشهورُ، وحكى القاضي في «مشارقه»[٢] وجهَين: **أرجَحُهُما**: هذا، **والثاني**: كسرُ الخاءِ وفتحِ الدَّالِ؛ وهي أُمُّ القبيلةِ، ولا تَنْصَرِفُ، واسمُها ليلى بنتُ عمرانَ بنِ الحارثِ بنِ قُضَاعةَ[٣].

قوله: «**أَخَا بَنِي كَعْبٍ**» صوابُه (أبا)، وهي روايةُ الأكثرِ[٤].

قوله: «**يَجُرُّ قُصْبَهُ**» القُصْبُ الأمعاءُ.

قوله: «**عَمْرَو بنَ عَامِرٍ**» قال القاضي: «المعروفُ في نسبِه عمرُو بنُ لُحَيِّ بنِ قِمَّعَةَ، كما تَقَدَّمَ»[٥] انتهى، وفيه ما رأيتُه عن الدِّمْيَاطِيِّ، فاعْلَمْهُ.

(٢١٢٨) قوله: «**قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ**» هم غِلمانُ والي الشُّرَطَةِ، ونحوِه.

(٢٨٥٨) قوله: «**تَرْجِعُ**» ضُبِطَ بالمثنَّاةِ فوقُ، وبالمثنَّاةِ تحتُ، والأوَّلُ المشهورُ.

(٢٨٥٩) قوله: «**غُرْلًا**» الغُرْلُ بضمِّ الغينِ المعجمةِ وإسكانِ الرَّاءِ؛ ومعناه غيرُ مختونينَ، جمعُ أَغْرَلُ.

قوله: «**وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَابْنُ نُمَيرٍ**» قال شيخُنا متع الله بحياته: «كذا

---

(١) «إكمال المعلم» (٨/ ٣٨٥).

(٢) «مشارق الأنوار» (١/ ٢٥١).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٨٩).

(٤) وكذا هي رواية المطبوع من «صحيح مسلم» (٨/ ١٥٥): (أبا).

(٥) «إكمال المعلم» (٨/ ٣٨٥).

وقَع في أصلِ سماعِنا بصحيحِ مسلمٍ على العراقيِّ، والصوابُ كما هنا، وذِكْرُه خطأٌ، [٣٢٨/ أ] وقد راجعتُ «أطرافَ» المِزِّيِّ فلم أَجِدْهُ ثابتًا هنا» انتهى.

(٢٨٦١) قوله: «**يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقَ...**» إلى آخرِه. قال العلماءُ: هذا الحشرُ في آخِرِ الدنيا قُبيلَ القيامَةِ، وقيلَ: النفخُ في الصورِ؛ بدليلِ قولِه: «**وَتَحْشُرُ بَقِيَّتَهُمُ النَّارُ تَبِيتُ مَعَهُمْ...**» إلى آخرِه.

وهذا الحشرُ آخرُ أشراطِ الساعةِ، كما ذكَره (م) بعدَ هذا في آياتِ الساعةِ، قال: «**وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدَنَ تَرْحَلُ النَّاسَ**»، وفي روايةٍ: «**تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ**»، والمرادُ بثلاثِ طرائقَ: ثلاثُ فِرَقٍ[1].

(٢٨٦٥) قوله: «**حُنَفَاءَ**» أي: مسلمين.

قوله: «**اجْتَالَتْهُمْ**» عندَ أكثرِ شيوخِنا في (م)، وعندَ الصَّدَفِيِّ بالخاءِ، ومعناه: خدعوهم، والختلُ الخديعةُ، وقد يكُونُ معناه: حبَسَتْهُم وصدَّتْهُم، قال الفرَّاءُ: «الخاتلُ الراعي للشيءِ الحافظُ له»، والروايةُ الأُولى أشهَرُ وأعرفُ، كما أن التفسيرَ الأوَّلَ أبينُ، من «المطالع»[2]، ومعنى (**اجْتَالَتْهُمْ**): استخفُّوهم فذهَبُوا بهم.

قوله: «**لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ**» أي: محفوظٌ في الصدورِ لا يتطرَّقُ إليه الذَّهابُ، بل يَبْقَى على ممرِّ الزمانِ.

قوله: «**يَثْلَغُوا رَأْسِي فَيَدَعُوهُ خُبْزَةً**» (يثلغوا) بالثاءِ المثلَّثةِ؛ أي:

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٩٥).

(٢) «مطالع الأنوار» (٢/ ١٨٦).

يَشُجُّوه ويَشْدَخُوه كما يُشْدَخُ الخبزُ؛ أي: يُكْسَرُ.

قوله: «**وَاغْزُهُمْ نُغْزِكَ**» أي: نُعِنْكَ.

قوله: «**وَمُسْلِمٍ**» مجرورٌ معطوفٌ على (ذي قُربَى).

قوله: «**الضَّعِيفُ الَّذِي لاَ زَبْرَ لَهُ**» الزَّبْرُ بفتحِ الزَّايِ، وسكونِ الموحَّدَةِ؛ [٣٢٨/ ب]

أي: لا عقلَ له يَمْنَعُهُ مِمَّا لا يَنْبَغِي.

قوله: «**الشِّنْظِيرُ**» قيل: هو سيِّئُ الخُلُقِ، وقيل: الفاحشُ[1].

قوله: «**يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ**» أبو عبدِ اللهِ هو مطرِّفُ بنُ عبدِ اللهِ، والقائلُ له هو أبو قتادةَ.

قوله: «**وَاللهِ لَقَدْ أَدْرَكْتُهُمْ فِي الجَاهِلِيَّةِ**» يريدُ أواخرَ أمرِهم وآثارَ الجاهليَّةِ، وإلا فمطرِّفٌ صغيرٌ عن إدراكِه زمنَ الجاهليَّةِ حقيقةً وهو يَعْقِلُ.

(٢٨٦٧) قوله: «**حَادَتْ**» مَالَتْ عنِ الطريقِ.

(٢٨٧٠) قوله: «**خَضِرًا**» ضُبِط بوجهين، **أصحُّهُما**: فتحُ الخاءِ وكسرُ الضادِ المعجمَتين، **والثاني**: بضمِّ الخاءِ وفتحِ الضَّادِ، والأوَّلُ أشهَرُ.

(٢٨٧٢) قوله: «**إِلَى آخِرِ الأَجَلِ**» يعني إلى سدرةِ المُنْتَهى، قاله القاضي، قال: «ويَحْتَمِلُ أن المرادَ: إلى انقضاءِ أجلِ الدنيا في المؤمنِ والكافرِ»[2].

---

(١) انظر: «إكمال المعلم» (٨/ ٣٩٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٢٠٥).

قوله: «إِلَى آخِرِ الأَجَلِ» يعني: إلى سجِّينٍ، قاله القاضي[1].

قوله: «رَيْطَةً» الريطةُ الثوبُ الرقيقُ.

(٢٨٧٣) قوله: «حَدِيدَ البَصَرِ» بالحاءِ المهملةِ؛ أي: نافذُه.

(٢٨٧٤) قوله: «وَقَدْ جَيَّفُوا» أي: صارُوا جِيفًا.

(٢٨٧٥) قوله: «فَأُلْقُوا فِي طَوِيٍّ» الطويُّ البئرُ المطويةُ بالحجارةِ.

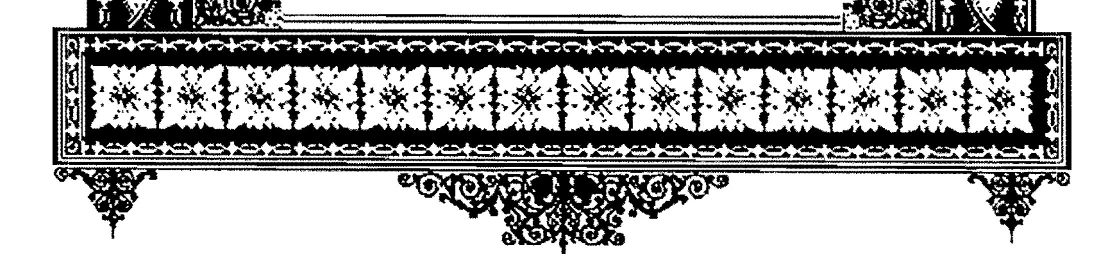
(٢٨٧٦) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ» استدرك هذا الحديثَ الدارقطنيُّ على (خ م)، قال: «واختَلَفَتِ الروايةُ فيه على ابنِ أبي مُليكةَ؛ فرُوِيَ عنه عن عائشةَ، [٣٢٩/ أ]، ورُوِيَ عنه عن القاسمِ عن عائشةَ»[2]، وهذا استدراكٌ ضعيفٌ؛ لأنه محمولٌ أنه سمِع من القاسمِ عن عائشةَ، وسَمِعَه أيضًا منها بلا واسطةٍ، فرواه بالوجهين، والله أعلَمُ».



(١) كذا في «م» كرر المصنف الحديث عن (إلى آخر الأجل) وأتى بجزء من كلام القاضي في المرة الأولى، وجزء من نفس كلام القاضي في المرة الثانية، انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ٢٠٥).

(٢) عبارته في «الإلزامات» (ص٥٤٧): «وأخرجا جميعًا: حديث أيوب، وعثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة: «من حوسب عذب». وزاد البخاري: نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وأخرجا أيضًا: حديث حاتم، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة مثله، على اختلافهما».

كِتَابُ الفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ





(٢٨٨٠) قوله: «**وَعَقَدَ سُفْيَانُ بِيَدِهِ عَشْرَةً**»، وبعدَه: «**وَحَلَّقَ بِإِصْبَعَيْهِ الإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا**»، وبعدَه في حديثِ أبي هريرةَ: «**وَعَقَدَ بِيَدِهِ تِسْعِينَ**» فالأُولَيانِ مُتَّفِقَتانِ في المعنى، وروايةُ أبي هريرةَ مخالفةٌ لهما؛ لأن عقدَ التسعينَ أضيقُ من العشرةِ.

قال القاضي: «لعلَّ حديثَ أبي هريرةَ متقدِّمٌ، فزاد قدرَ الفتحِ بعدَ هذا القدرِ»، قال: «ويَكُونُ المُرادُ التقريبَ بالتمثيلِ لا حقيقةَ التحديدِ»[1].

قوله: «**إِذَا كَثُرَ الخَبَثُ**» أي: الفِسْقُ والفجورُ.

قوله: «**عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ حَبِيبَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ**» صحابيَّاتٌ[2] أربعٌ؛ ربيبتان للنبيِّ عليه السلام وزوجتان له.

قال النَّوويُّ: «ولا يُعْلَمُ حديثٌ اجتمَع فيه أربعُ صحابياتٍ بعضِهِنَّ عن بعضٍ غيرَه، وأما اجتماعُ أربعةِ صحابةٍ أو أربعةِ تابعيون[3]، بعضِهم عن بعضٍ، فوجدتُ منه أحاديثَ، فجمعتُها في جزءٍ».

ثم قال: «وحبيبةُ هي بنتُ أُمِّ حبيبةَ أُمِّ المؤمنين بنتِ أبي سفيانَ، ولدَتْها من زوجِها عبدالله بنِ جحشٍ الذي كانت عندَه قبلَ النبيِّ عليه السلام»[4] انتهى.

وقد جمَع الحافظُ ابنُ خليلٍ «جزءًا» فيه أحاديثُ أربعةِ صحابةٍ، يَرْوِي بعضُهم عن بعضٍ، وآخِرُ حديثٍ فيه عن خمسةٍ من الصحابةِ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٣).

(٢) قوله: (صحابيات) كرر في «م» في آخر السطر وأول تاليه.

(٣) (تابعيون) هكذا في «م» على الرفع، وإن كان حقه الجر لأنه تمييز العدد (أربعة)، وتمييزه جمع مجرور، وقد يكون للرفع وجه على تقدير: أربعة هم تابعيون، أو أنه أتى به على لغة مَن يُلْزِم جمع المذكر الواو رفعًا ونصبًا وجرًّا، والله أعلم.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٢).

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وقد رويتُه»(١). [٣٢٩/ ب]

(٢٨٨٢) قوله: [**دَخَلَ الحَارِثُ بنُ أَبِي رَبِيعَةَ وَعَبْدُ اللهِ بنُ صُفْوَانَ وَأَنَا مَعَهُمَا، عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ، فَسَأَلاهَا عَنِ الجَيْشِ الَّذِي يُخْسَفُ بِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي أَيَّامِ ابْنِ الزُّبَيرِ**](٢) قال أبو الوليدِ الكتانيُّ: «هذا ليس بصحيحٍ؛ لأن أُمَّ سلمةَ تُوُفِّيَتْ في خلافةِ معاويةَ، قبلَ وفاتِه بسنةٍ، سنةَ تسعٍ وخمسين، ولم تُدْرِكْ أيَّامَ ابنِ الزبيرِ، وقد ذكَر غيرُ واحدٍ منهم الطبريُّ وابنُ عبدِ البرِّ وأبو بكرِ بنِ أبي خيثمةَ أنها تُوُفِّيت أيَّامَ يزيدَ بنِ معاويةَ في أوَّلِها، وهي آخرُ أُمَّهاتِ المؤمنينَ وفاةً، أدركَتْ مقتلَ الحُسينِ، وكان في أوَّلِ سنةَ إحدى وستِّينَ يومَ عاشُوراءَ»(٣).

(٢٨٨٣) قوله: «**ابنِ مَاهَكَ**» بفتحِ الهاءِ، غيرُ مصروفٍ.

قوله: «**بنِ سَابِطٍ**» بالسينِ المهملةِ، وكسرِ الموحَّدَةِ.

(٢٨٨٤) قوله: «**الْحُدَّانِيُّ**» حُدَّانُ في الأزدِ.

قوله: «**عَبَثَ**»: أي: اضطرب بجسمِه، وقيل: حرَّك أطرافَه كمن يَأْخُذُ شيئًا أو يَدْفَعُه.

قوله: «**الْمُسْتَبْصِرُ وَالْمَجْبُورُ وَابْنُ السَّبِيلِ**» (المستبصر) المستبينُ القاصدُ عمدًا، و(المجبورُ) المُكْرَهُ و(ابنُ السبيلِ) سالكُ الطريقِ معَهم، وليس منهم.

(٢٨٨٥) قوله: «**عَلَى أُطُمٍ**» الأطمُ بضمِّ الهمزةِ والطاءِ؛ القصرُ والحصنُ.

---

(١) ينظر «ثبت السبط» (ق٥٧ب-٥٨أ).

(٢) ما بين المعكوفين مكانه بياض في «م» بمقدار نصف السطر، استدركناه من «صحيح مسلم» (٨/ ١٦٦)، وهو الجزء الذي شرحه النووي، وهو الشرح الذي نقله المصنف هنا.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٤-٥).

(٢٨٨٦) قولـه: « **مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفْهُ** » (من تشرف) رُوِيَ على وجهين؛ **أحدُهما**: بفتحِ التاءِ المثنَّاةِ فوقُ والشينِ والرَّاءِ المشدَّدةِ، **والثاني**: بضمِّ التاءِ وإسكانِ الشينِ وكسرِ الرَّاءِ.

قوله: «**مَلْجَأً**»: أي: عاصمًا. [٣٣٠/ أ]

(٢٨٨٨) قوله: «**حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ**» غمَز الدارقطنيُّ مسلمًا في إخراجِه حديثَ شعبةَ عن منصورٍ: «**إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ**»، قال: «ولم يرفَعْهُ الثوريُّ عن منصورٍ، وعلَّقَه البخاريُّ، وقال: قال غُنْدَرٌ وشَبَابَةُ»[1].

قولـه: «**عَلَى جُرُفِ جَهَنَّمَ**» (جرف) بالجيمِ وضمِّ الرَّاءِ وإسكانِها، كذا في معظمِ النُّسَخِ، وفي بعضِها (حرفِ) بالحاءِ، وهما مُتَقَارِبان؛ ومعناه: على طرفِها قريبٌ من السقوطِ فيها.

(٢٨٨٩) قولـه: «**بَيْضَتَهُمْ**» أي: جماعَتَهُم وأصلَهُم، والبيضةُ أيضًا العِزُّ والمُلْكُ.

قولـه: «**بِسَنَةٍ عَامَّةٍ**» أي: بقحطٍ عامٍّ، بل إن وقَع بقحطٍ يَكُونُ في ناحيةٍ يسيرةٍ بالنسبةِ إلى باقي البلادِ.

(٢٨٩٠) قولـه: «**مَسْجِدِ بَنِي مُعَاوِيَةَ**» ابنُ مالكِ بنِ عوفِ بنِ عمرِو بنِ عوفِ بنِ مالكِ بنِ الأوسِ كانوا قبيلًا على حِدَةٍ، وفي هذا المسجدِ صلَّى رسولُ اللهِ ﷺ على أبي الربيعِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ ثابتِ بنِ قيسِ بنِ هيشةَ بنِ الحارثِ بنِ أميَّةَ بنِ معاويةَ، وكان شهد أحدًا، وكان في أهلِ هيشةَ صلاحٌ ودينٌ، وعنه عليه السلام: «**نِعْمَ أَهْلُ البَيْتِ هَيْشَةُ**»، انتهى كلامُ الدِّمْيَاطِيِّ نقلتُه عنه، قاله شيخُنا.

---

(١) «الإلزامات» (ص٣٥٣).

(٢٨٩٢) قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو زَيدٍ» هو عمرُو بنُ أخطَب جدُّ عروةَ بنِ ثابتٍ.

(٢٨٩٣) قوله: «يَوْمَ الجَرَعَةِ» قال في «المطالع»: «(يَوْمُ الجَرَعَةِ) بفتحِ الجيمِ موضعٌ بقربِ البصرةِ، ذكَره (م)»[١]، وقال في أسماءِ المواضعِ: «الجَرَعَةُ موضعٌ بجهةِ الكُوفةِ [٣٣٠/ ب] على طريقِ الحِيرةِ، بفتحِ الجيمِ والرَّاءِ والعينِ، وقيَّدناه عن الصَّدَفِيِّ بإسكانِ الراءِ، وأصلُ الجَرَعةِ المكانُ الذي فيه سهولةٌ ورملٌ، يقالُ: جَرَعٌ وجَرْعٌ وأَجْرَعُ وجَرْعَاءُ، وإليه يُضَافُ «يَوْمَ الجَرَعَةِ» المذكورَ في كتابِ مسلمٍ، وهو يومٌ خرَج فيه أهلُ الكوفةِ إلى سعيدِ بنِ المُعَلَّى[٢]، قَدِمَ واليًا من عثمانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فردُّوه وولُّوا أبا موسى، وسألوا عثمانَ تقديمَه فأقرَّه» انتهى ما قاله في «المطالع»[٣].

قال شيخُنا متع الله من حياته: «ورأيتُ في نسختين: (ابنَ المُعَلَّى)، ورأيتُ بخطِّي في نسختين بالمطالعِ بخطِّي ضبَّةَ على (المعلَّى)، وقد كتبتُ صوابَه: العاصي بنُ أميَّةَ» انتهى، فيبقَى سعيدُ بنُ العاصي بنِ أميَّةَ.

ثم قال متع الله بحياته: «وقد رأيتُ نحوَ ما صوَّبتُه في كلامِ أبي عمرَ في «الاستيعابِ» في ترجمةِ سعيدِ بنِ العاصي بنِ سعيدِ بنِ العاصي بنِ أميَّةَ[٤]، وقد ذكَرُوه في الصحابةِ؛ لأنه وُلِدَ عامَ الهجرةِ، وقيل: وُلِدَ سنةَ إحدى، ولمَّا ذكَره الذهبيُّ في «التذهيبِ» قال: «وكأنَّه رآه،

---

(١) «مطالع الأنوار» (٢/ ١١٠).

(٢) ضبب عليه في «م».

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/ ١٩٧).

(٤) «الاستيعاب» (٢/ ٦٢١) وما بعدها.

وأرسَل عنه»[١]؛ يعني فهو تابعيٌّ له روايةٌ، والله أعلَمُ، أو أنه صحابيٌّ، ولم تَكُنْ له روايةٌ عنه ﷺ فأرسَل».

(٢٨٩٤) قوله: «**تَحْسِرَ**» بفتحِ المثنَّاةِ فوقُ، وكسرِ السينِ؛ أي: يَكْشِفَ لذَهَابِ مائِه.

(٢٨٩٥) قوله: «**أَعْنَاقُهُمْ**» الأعناقُ هنا الرُّؤَساءُ والكبارُ، وقيل: الجماعاتُ، قال القاضي: «وقد تَكُونُ الأعناقُ نفسَها، وعبَّرَ بها عن أصحابِها، لا سيَّما وهي التي بها التطلُّعُ والتشوُّفُ للأشياءِ»[٢].

قوله: «**أُجُمِ**» بضمِّ الهمزةِ والجيمِ؛ وهو الحصنُ، والجمعُ آجامٌ. [٣٣١/أ]

(٢٨٩٦) قوله: «**مُدْيَهَا**» المُدْيُ مائةُ مُدٍّ، واثنان وتسعون مُدًّا بمدِّ النبيِّ ﷺ، وهو ستٌّ ويباتٍ بمصرَ، والويبةُ أربعُ أرباعٍ[٣]، وقيل: عشرون مُدًّا، والمُدْيُ أيضًا: صاعٌ لأهلِ الشامِ معروفٌ يَسَعُ تِسْعَةَ عشرَ مكُّوكًا، والمكُّوكُ صاعٌ ونصفٌ، والصاعُ أربعةُ أمدادٍ، وهذا خلافُ الحسابِ الأوَّلِ، من «المطالع»[٤].

قوله: «**مَنَعَتْ مِصْرُ إِرْدَبَّهَا وَدِينَارَهَا**» كذا لهم، وعندَ العُذريِّ (ودَسَادِرَهَا)، وهو وهمٌ، ولا وجهَ له، من «المطالع»[٥].

---

(١) «تذهيب التهذيب» (٤/ ١٤).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/ ٤٣٣).

(٣) كذا والصواب أربعة أرباع، والخلط في باب العدد كثير في كلام المصنف، وقد نبهنا عليه في كل موضع من الكتاب.

(٤) «مطالع الأنوار» (٤/ ٢٤).

(٥) «مطالع الأنوار» (٣/ ٥٠).

(٢٨٩٧) قوله: «**الْأَعْمَاقُ**» بفتحِ الهمزةِ، وبالعينِ المهملةِ.

قوله: «**أَوْ بِدَابَقٍ**» (دابقٌ) بفتحِ الباءِ، قاله في «المطالعِ»[١]، انتهى، وبالكسرِ أيضًا، وهو الصحيحُ المشهورُ، ولم يَذْكُرِ الجمهورُ غيرَه، والقاضي اقتَصر على الفتحِ كالمطالعِ، والأغلَبُ على (دابق) التذكيرُ والصرفُ؛ لأنه في الأصلِ اسمُ نهرٍ، وقد يؤنَّثُ ولا يُصْرَفُ و(دابقُ) و(الأعماقُ) موضِعان بالشامِ بقربِ حلبَ[٢].

قوله: «**جَيْشٌ مِنَ**[٣] **الْمَدِينَةِ**» قال شيخُنا متع الله بحياته: «قال الصاحبُ كمالُ الدينِ ابنُ العديمِ في أوائلِ «تاريخِه» فيما نقلتُه بخطِّه: إن هذه المدينةَ حلبُ، ثم شرَع يَذْكُرُ مآخِذَ ذلك»[٤].

قوله: «**قُسْطَنْطِينَةَ**» بضمِّ الطاءِ الأولى، كذا قيَّدناه عن أهلِ هذا الشأنِ، وفي روايةِ السِّجْزِيِّ: (قسطنطينية) بزيادةِ ياءٍ مشدَّدةٍ، والأولُ أَكْثَرُ، انتهى، وهي مدينةٌ مشهورةٌ من أعظمِ مُدُنِ الرُّومِ. من «المطالع»[٥].

(٢٨٩٨) قوله: «**حَدَّثَنِي مُوسَى بنُ**[٦] **عُلَيٍّ عَنْ أَبِيهِ**» عُلَيُّ بنُ رباحٍ والدُ موسى، مصغَّرٌ، ويُقَالُ مُكَبَّرًا، [٣٣١/ ب] وهو الصحيحُ، وبالتصغيرِ رُويناه في كتابِ مسلمٍ، وكان ابنُه يُحَرِّجُ على مَن يُصَغِّرُه،

---

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ٦١).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٢١).

(٣) قوله: من. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٤) «بغية الطلب في تاريخ حلب» (١/ ٣٩).

(٥) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٢٢).

(٦) قوله: موسى بن. ليس في «م». ومثبت «صحيح مسلم».

انتهى من «المطالع»[1]، وذكَره الذهبيُّ في المصغَّرِ، ثم قال ما معناه: «وكان يَكْرَهُ تَصغيرَ اسمِه[2]».

قوله: «**حَدَّثَنِي أَبُو شُرَيْحٍ أَنَّ عَبْدَ الكَرِيمِ حَدَّثَهُ أَنَّ المُسْتَوْرِدَ**» قال الدارقطنيُّ: «عبدُ الكريمِ لم يُدْرِكِ المستورِدَ، والحديثُ مرسَلٌ، واللهُ أعلَمُ»، ونقَل هذا الكلامَ عن الدارقطنيِّ العلائيُّ في «المراسيلِ»[3]، والجوابُ عن مسلمٍ: أنه هذا في المتابَعاتِ؛ فهو مغتَفَرٌ.

(٢٨٩٩) قوله: «**هِجِّيرَى**» بكسرِ الهاءِ والجيمِ؛ ومعناه: عادَتُه ودأبُه، ويُقَالُ: (إهجيرٌ) بكسرِ الهمزةِ، من «المطالع»[4].

قوله: «**رَدَّةٌ**» بفتحِ الرَّاءِ؛ أي: عطفةٌ وشدَّةٌ؛ من «المطالع»[5].

قوله: «**شُرْطَةَ لِلْمَوْتِ**» قال في «المطالع»: «هو بضمِّ الشينِ، وسكونِ الرَّاءِ؛ أوَّلُ طائفةٍ من الجيشِ تَشْهَدُ الوقيعةَ، وتَتَقَدَّمُ الجيشَ»[6].

قوله: «**نَهَدَ إِلَيْهِمْ**» أي: نَهَضُوا وتَقَدَّمُوا، من «المطالع»[7].

قوله: «**الدَّبْرَةَ**» بفتحِ الدَّالِ والتاءِ: الهزيمةُ.

قوله: «**إِذْ سَمِعُوا بِنَاسٍ هُمْ أَكْثَرُ**» (ببأسٍ) بالموحَّدةِ فيه وفي (أكبر)، كذا نسخُ بلادِنا كما قاله النوويُّ، وعن بعضِهم: (بناسٍ) بالنونِ،

---

(١) «مطالع الأنوار» (٥/ ٧٠).

(٢) تشبه في «م»: (أبيه)، والصواب ما أثبته، انظر: «تذهيب التهذيب» (٦/ ٤٥٦)، وهو الذي يدل عليه السياق أيضا حيث قال المصنف هنا: «وذكره الذهبي في المصغر»، والذي يصغر اسمه هو الأب علي لا ابنه موسى.

(٣) «جامع التحصيل» (ص٢٢٩).

(٤) «مطالع الأنوار» (٦/ ١١٠).

(٥) «مطالع الأنوار» (٣/ ١٣٧).

(٦) «مطالع الأنوار» (٦/ ٣٠).

(٧) «مطالع الأنوار» (٤/ ٢٢٦).

(أكثرُ) بالمثلَّثةِ، كما في الأصلِ، والصوابُ الأولُ، ويُؤيِّدُه روايةُ (د): «سَمِعُوا بِأَمْرٍ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ»[1].

(٢٩٠١) قوله: «**ابنِ أَسِيدٍ**» هو بفتحِ الهمزةِ.

قولـه: «**الدُّخَانَ**» هذا الحديثُ يؤيِّدُ قولَ مَن قال: الدُّخانُ دخانٌ [٣٣٢/ أ] يَأْخُذُ بأنفاسِ الكفَّارِ، ويَأْخُذُ المؤمنُ منه كهيئةِ الزُّكامِ، وأنه لم يأتِ بعدُ، وإنما يَكُونُ قريبًا من قيامِ الساعةِ، وقد أنكَر ابنُ مسعودٍ هذا فيما تَقَدَّمَ على قائلِه، وقد وافَق ابنَ مسعودٍ جماعةٌ، وهذا القولُ قال به غيرُ مَن أنكَر عليه ابنُ مسعودٍ؛ ومنهم: حذيفةُ، وابنُ عمرَ، والحسنُ، ورواه حذيفةُ عن النبيِّ عليه السلام وأنه يَمْكُثُ في الأرضِ أربعين يومًا، ويَحْتَمِلُ أنهما دُخَانانِ جمعًا بينَ الآثارِ[2].

قولـه: «**وَالدَّابَّةَ**» دابةٌ عظيمةٌ تَخْرُجُ من الصَّفا، وقيل: الجَسَّاسَةُ، قاله ابنُ[3] عمرِو بنِ العاصِ[4].

قوله: «**مِنْ قُعْرَةِ عَدَنَ**» أي: أقصى، و(قعرةُ) بضمِّ القافِ وبالهاءِ، قاله النوويُّ[5].

قوله: «**تَرْحَلُ النَّاسَ**» أي: تَأْخُذُهم بالرحيلِ، وهو بفتحِ التاءِ، وإسكانِ الرَّاءِ، وفتحِ الحاءِ المخفَّفةِ، كذا ضبَطه الجمهورُ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٢٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٢٧).

(٣) قوله: ابن. ليس في «م». انظر: «إكمال المعلم» (٨/ ٥٠٠)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٧٨).

(٤) في «إكمال المعلم» (٨/ ٥٠٠): «عبد الله بن عمرو بن العاص»، وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٧٨): «عبد الرحمن بن عمرو بن العاص».

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٢٨).

قوله: «**عَنْ فُرَاتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ**» قال الدارقطنيُّ: «لم يرفَعْهُ غيرُ فراتٍ عن أبي الطفيلِ من وجهٍ يَصِحُّ، ورواه عبدُ العزيزِ بنُ رُفيعٍ وعبدُ الملكِ بنُ ميسرةَ موقوفًا، قاله زيدُ بنُ أبي أُنَيْسَةَ عن عبدِ الملكِ»(١).

(٢٩٠٢) قوله: «**تُضِيءُ أَعْنَاقَ الإِبِلِ**» (أعناق) منصوبٌ، وهو مفعولُ (تُضِيءُ)، يُقالُ: أضاءتِ النارُ، وأضاءت غيرُها، والنصبُ في (أعناق) هو الرِّوايةُ.

(٢٩٠٣) قوله: «**إِهَابَ أَوْ يَهَابَ**» (إهابُ) بهمزةٍ مكسورةٍ، و(يِهابُ) بكسرِ الياءِ عندَ كافَّةِ الشيوخِ، وبعضُ الرُّواةِ قال: (نهابُ) بالنونِ، قال في «المطالع»: «ولم أَجِدْ هذا الحرفَ في غيرِ هذا الحديثِ»(٢) انتهى.

قال شيخُنا متع الله بحياته: [٣٣٢/ ب] «ورأيتُ أنا الفتحَ والكسرَ في الياءِ في كلامِ الشيخِ محيي الدين النوويِّ، ولم يَذْكُرِ القاضي في «شرحه»(٣) و«مشارقِه» وكذا ابنُ قُرْقُولَ في «مطالعه»(٤) إلا الكسرَ.

(٢٩٠٥) قوله: «**قَرْنُ الشَّيْطَانِ**» أُمَّتُهُ المُتَّبِعُونَ لرأيه من أهلِ الضَّلالِ والكُفرِ، وقيل: قوَّتُه وانتشارُه وتسلُّطُه، وقيل: أراد قَرْنَي رأسِه، وهما جانِباه، وأراد به حينَئِذٍ: يَتَسَلَّطُ، ومِن هناك يتحرَّكُ، ويَدُلُّ على صحَّةِ هذا وكونِه على ظاهرِه قولُه: «**فَإِذَا اسْتَوَتْ قَارَنَهَا، وَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارَقَهَا**»(٥).

---

(١) «الإلزامات» (ص٢٩٩).

(٢) «مطالع الأنوار» (١/ ٣٧٢).

(٣) «إكمال المعلم» (٨/ ٤٤٦).

(٤) «مطالع الأنوار» (١/ ٣٧٢).

(٥) انظر: «مطالع الأنوار» (٥/ ٣٤٠).

(٢٩٠٦) قوله: «**حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلَيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ**» (أليات) بفتح الهمزةِ واللَّام، واضطرابُها هو بالطوافِ حولَ ذي الخَلَصَةِ؛ أي: يَكْفُرُون ويَرْجِعُونَ إلى عبادةِ الأصنامِ.

قوله: «**ذِي الخَلَصَةِ**» بيتُ صنَمٍ ببلادِ دَوسٍ.

قوله: «**بِتَبَالَةَ**» (تبالةُ) بمثنَّاةٍ فوقُ مفتوحةٌ، ثم موحَّدَةٌ مخفَّفةٌ؛ موضعٌ باليمنِ، وليس تَبَالَةَ التي يُضْرَبُ بها المثلُ، تلك بالطَّائفِ.

(٢٩٠٨) قوله: «**هُوَ يَزِيدُ بنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ**» كذا في النُّسخِ، و(يزيدُ بنُ كَيسانَ) هو أبو إسماعيلَ، وفي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، ومرادُه في روايةِ ابن أبانَ: «**قَالَ: عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ هُوَ يَزِيدُ بنُ كَيْسَانَ**»، وظاهرُ اللفظِ يُوهِمُ أن يزيدَ بنَ كيسانَ يَرْوِيه عن أبي إسماعيلَ، وهو غلَطٌ، بل يزيدُ بنُ كيسانَ هو أبو إسماعيلَ، وقد وقَع في بعضِ النُّسخِ: «**عَنْ يَزِيدَ بنِ كَيسانَ يَعْنِي أَبَا إِسْمَاعِيلَ**»، وهذا يوضِّحُ الكلامَ.

قال [٣٣٣/ أ] الغَسَّانِيُّ: «اعلَمْ أن يزيدَ بنَ كَيسانَ يُكَنَّى أبا إسماعيلَ، وأن بشيرَ بنَ سليمانَ يُكَنَّى أبا إسماعيلَ الأسلميَّ، وكلاهما يَرْوِي عن أبي حازمٍ، وقد اشتَركا في أحاديثَ، منها هذا الحديثُ، رواه (م) أوَّلًا عن يَزيدَ بنِ كيسانَ، ثم رَواه من روايةِ أبي إسماعيلَ الأسلميِّ، إلا في روايةِ ابنِ أبانَ فإنه جعَله عن يزيدَ بنِ كَيسانَ أبي[١] إسماعيلَ، ولهذا لم يُذْكَرِ الأسلميُّ في نسبِه، واللهُ أعلَمُ»[٢].

---

(١) في «م»: ابن. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٣٤-٣٥).

(٢٩٠٩) قولـه: «**السُّوَيْقَتَيْنِ**» تصغيرُ ساقَيِ الإنسانِ؛ لرِقَّتِهما، وهو صفةُ سُوقِ السُّودانِ غالبًا، ولا يُعارِضُ هذا قولَه تعالى: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا﴾[١]؛ لأنَّ معناه إلى قُربِ القيامةِ وخرابِ الدنيا.

(٢٩١٠) قوله: «**حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَاهُ**» هذا كنايةٌ عن استقامةِ الناسِ وانقيادِهم إليه واتِّفاقِهم عليه، ولم يُرِدْ نَفْسَ العصَا، وإنما ضربَها مثلًا لطاعَتِهم له واستيلائِه عليهم، إلا أن في ذِكْرِها دليلًا على خشونَتِه عليهم وعُنفِه بهم، وقد قيل: إنه يسوقُهم بعصاه كما يُساقُ الإبلُ والماشيةُ؛ وذلك لشدَّةِ عُنْفِهِ وعُدْوَانِه، ولعلَّ هذا الرجلَ القحطانيَّ يقالُ له: الجهجاهُ، نقله القُرْطُبِيُّ عن ابنِ دحيةَ[٢].

(٢٩١١) قوله: «**الجَهْجَاهُ**» بفتحِ الجيمِ، وإسكانِ الهاءِ، وفي بعضِ النُّسخِ: (الجهجاهُ) بهاءَين، وفي بعضِها: (الجَهْجَا) بحذفِ الهاءِ التي بعدَ الألفِ، والأوَّلُ هو المشهورُ، قال القُرْطُبِيُّ في «التذكرةِ»: «في غيرِ مسلم: «**رَجُلٌ مِنَ المَوَالِي يُقَالُ لَهُ جَهْجَاهُ**»، فسقَط من روايةِ [٣٣٣/ ب] الجُلُودِيِّ، وهو خطأٌ»[٣] انتهى.

(٢٩١٢) قوله: «**كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ**» (المَجانُّ) جمعُ مِجَنٍّ بكسرِ الميمِ، والجمعُ بفتحِ الميمِ وتشديدِ النونِ، والمِجَنُّ التُّرسُ، و(المِطْرَقَةُ) بإسكانِ الطاءِ وتخفيفِ الرَّاءِ، هذا الصحيحُ المشهورُ، وحُكِي فتحُ الطاءِ وتشديدُ الرَّاءِ؛ ومعناه: تُشْبِهُ وجوهَ التركِ في عُرضِها وتَنَوُّرِ وَجْنَاتِها[٤].

---

(١) سورة القصص، الآية (٥٧)، وسورة العنكبوت، الآية (٦٧).

(٢) «التذكرة» (ص١٢٣٥)، ولم أر فيه ذكر ابن دحية.

(٣) «التذكرة» (ص١٢٣١).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٣٦).

قولـه: «ذُلْـفَ الآنُـفِ» (ذلـفَ) بإعجـام الـذَّالِ وإهمالِهـا، وروايـةُ الجمهـورِ بالإعجـام، والصـوابُ المعجمـةُ، والـذَّالُ مضمومـةٌ، وبعدَهـا لامٌ سـاكنةٌ؛ ومعنـاه: فُطْسُ الأنـوفِ قصارُها مـع انبطـاحٍ، وقيـل: غِلَظٌ في أرنبـةِ الأنـفِ، وقيـل: تَطَامُـنٌ فيهـا، وكلُّـه متقـاربٌ[1].

(٢٩١٤) قولـه: «مِـنْ خُلَفَائِكُـمْ خَلِيفَـةٌ» هـو المهـديُّ محمـدُ بـنُ عبـدِ اللهِ.

قولـه: «يَحْثُـو المَـالَ حَثْيًـا» في هـذا الحديـثِ مصـدرُ لغـةٍ على فعـل لغـةٍ أُخْـرَى؛ لأنـه يُقَـالُ: حَثَيْـتُ أُحْثِـي، وحثـوتُ أَحْثُـو، أو مصـدرُ الأولـى: حثيًـا، والثانيـة: حثـوًا، ولهـذا نظيـرٌ، وهـو قولُـه تعالـى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[2].

(٢٩١٥) قولـه: «وَيْسَ» بفتـحِ الـواوِ، وإسـكانِ المثنَّـاةِ تحـتُ، ووقَـع في (خ): «وَيْـحَ»، و(وَيْـحُ) كلمـةُ ترحُّـمٍ، و(وَيْـسَ) تَصْغُرُهَـا؛ أي: أقـلُّ منهـا في ذلـك.

قـال الهَـرَوِيُّ: «(ويـحَ) يُقَـالُ لمـن وقَـع في هَلَكَـةٍ لا يَسْـتَحِقُّها؛ فيُتَرحَّـمُ بهـا عليـه ويُرْثَـى لـه».

وقـال الفـرَّاءُ: «(وَيْـحَ) و(وَيْـسَ) بمعنـى (وَيْـلَ)»، وعـن علـيٍّ: «(وَيْـحَ) بـابُ رحمـةٍ، و(وَيْـلَ) بـابُ عـذابٍ.

قـال [٣٣٤/ أ] سِـيبَوَيْهِ: «(وَيْـحَ) كلمـةُ زَجْـرٍ لِمَـنْ أَشْـرَفَ علـى الهلَكـةِ، و(وَيْـلَ) لمـن وقَـع فيهـا»[3].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٣٧).

(٢) سورة نوح، الآية (١٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٤٠).

(٢٩١٨) قوله: «**مَاتَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ**» قال الشافعيُّ وسائرُ العلماءِ: «فلا كسرى بعدَه بالعراقِ، ولا قيصرَ بالشامِ، كما كان في زمنِه عليه السلام فأعلَمَنا انقطاعُ ملكَيهِما في هذين الإقليمين فكان كما قال عليه السلام فأمَّا كِسرى: فانقَطَع مُلكُه وزال بالكُلِّيَّةِ من جميعِ الأرضِ، وتمزَّق بدعوةِ النبيِّ عليه السلام وأما قيصرُ: فانهزَم من الشامِ، ودخَل أقاصيَ بلادِه، فافتَتح المسلمون بلادَهما، واستقرَّت للمسلمين، ولله الحمدُ»(١).

(٢٩٢٠) قوله: «**مِنْ بَنِي إِسْحَاقَ**» كذا في جميعِ الأصولِ، قال بعضُهم: المعروفُ والمحفوظُ: «**مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ**»، وهو الذي يَدُلُّ عليه الحديثُ وسياقُه؛ لأنه إنما أراد العربَ، وهذه المدينةُ هي القسطنطينيةُ(٢).



(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٤٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٤٣-٤٤).

بَابٌ فِي قِصَّةِ ابْنِ صَيَّادٍ، وَأَنَّهُ الدَّجَّالُ

(٢٩٢٤) قوله: «**أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟ قَالَ: لَا، بَلْ تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ**» إن قيل لِمَ لَمْ يَقْتُلْهُ عليه السلام مع أنه ادَّعى النبوَّةَ بحضرتِه عليه السلام؟ فالجوابُ من وجهين ذكَرهما البيهقيُّ وغيرُه:

أحدُهُما: أنه كان غيرَ بالغٍ، واختار القاضي هذا الجوابَ، **والثاني**: أنه كان في أيَّامِ مهادنةِ اليهودِ وحلفائِهم، وجزَم به الخَطَّابِيُّ في «معالمه»[(١)] قال: «لأنَّ النبيَّ عليه السلام بعدَ قُدُومِه المدينةَ كتَب بينَه وبينَ اليهودِ كتابَ صُلحٍ على أن لا يُهَاجُوا ويُتْرَكُوا على أمرِهم، وكان [٣٣٤/ ب] ابنُ صيَّادٍ منهم، أو دخيلًا فيهم»[(٢)].

قوله: «**فَقَالَ: دُخٌّ**» الدُّخُّ بضمِّ الدَّالِ، وتشديدِ الخاءِ المعجمةِ، وهو لغةٌ في الدخانِ، وحكَى صاحبُ «النهاية» فيه فتحَ الدَّالِ وضمَّها[(٣)]، والمشهورُ الضمُّ، وكان النبيُّ عليه السلام خبَّأَ له الدخانَ، فقال النبيُّ: «**اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ**» أي: لا تتَجَاوَزُ قَدْرَكَ، وقدرَ أمثالِك من الكُهَّانِ الذين يَحْفَظُون من إلقاءِ الشيطانِ كلمةً واحدةً من جملةٍ كثيرةٍ، بخلافِ الأنبياءِ فإنه يُوحَى إليهم من عِلمِ الغيبِ فيكُونُ واضحًا، وبخلافِ ما يُلْهِمُه اللهُ تعالى الأولياءَ من الكراماتِ.

وقال الدَّاوُدِيُّ[(٤)]: «وقيل: كانت سورةُ الدُّخانِ مكتوبةً في يَدِهِ،

---

(١) «شرح معالم السنن» (٤/ ٣٤٩).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٤٨).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ١٠٧).

(٤) في «م»: الواقدي. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٤٩).

وقيـل: كَتَـبَ الآيـةَ في يَـدِهِ»[١].

(٢٩٢٥) قوله: «لُبِسَ» بضمِّ اللَّامِ، وتخفيفِ الموحَّدَةِ؛ أي: خُلِطَ.

(٢٩٢٧) قولـه: «فَلَبَسَـنِي» بالتخفيـفِ؛ أي: جعَلَنِـي التَبِـسُ في أمـرِه وأشـكُّ فيـه.

قولـه: «ذَمَامَـةً» الذَّمَامـةُ بفتـحِ الـذالِ المعجمـةِ، ثـم ميـمٍ مخفَّفـةٍ؛ أي: حيـاءً وإشـفاقًا مـن الـذَّمِّ [واللـومِ][٢].

قولـه: «كَادَ أَنْ يَأْخُذَ فِيَّ قَوْلُهُ[٣]» يُؤَثِّـرَ فيَّ قولُـه، بتشـديدِ اليـاءِ، و(قولُـه) مرفـوعٌ فاعـلُ (يَأْخُـذُ)؛ أي: يُؤَثِّـرُ فِيَّ وأُصَدِّقُه في دَعْـوَاه.

قولـه: «فَجَـاءَ بِعُـسٍّ» العـسُّ القَـدَحُ الضخـمُ، وجمعُـه عِسـاسٌ بكسـرِ العيـنِ، وأعسـاسٌ.

قولـه: «تَبًّـا لَـكَ» أي: خُسـرانًا وهـلاكًا، وهـو منصـوبٌ بفعـلٍ مُضْمَـرٍ مـتروكُ الإظهـارِ.

(٢٩٢٨) قولـه: «دَرْمَكَـةٌ بَيْضَـاءُ، مِسْـكٌ» الدَّرمكـةُ: الدقيـقُ الخالـصُ البيـاضِ؛ ومعنـاه: أن الجنَّـةَ [٣٣٥/ أ] في البيـاضِ دَرْمَكَـةٌ، وفي الطِّيـبِ مسكٌ، وقـد ذكَـر (م) الروايتيـن في أن النبيَّ عليـه السـلام سـأل ابـنَ صيَّـادٍ عـن تُربـةِ الجنَّـةِ، أن ابـنَ صيَّـادٍ سـأل[٤].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٤٨-٤٩).

(٢) في «م»: «واللون»، انظر «مطالع الأنوار» (٣/ ٧٨).

(٣) قوله: قوله. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٤) كتب بحاشية «م»: الخامس والثلاثون من التعليق على مسلم.

قال القاضي: «قال بعضُ أهلِ النظرِ: الروايةُ الثانيةُ أظهرُ»(١).

(٢٩٣٠) قوله: «**عِنْدَ أُطُمِ ابْنِ مُعَاوِيَةَ**» وفي بعضِ النُّسَخِ: «**بَنِي مَغَالَةَ**»، وهذا المشهورُ، و(مغالة) بفتحِ الميمِ، وتخفيفِ الغينِ المعجَمةِ، وفي روايةِ الحلوانيِّ: «**بَنِي مُعَاوِيَةَ**»، والمشهورُ «**بَنِي مَغَالَةَ**»، و(**أُطُمُ بَنِي مَغَالَةَ**) حِصنٌ، و(بَنِي مَغَالَةَ) كلُّ مَن كان عن يمينِك إذا وَقَفْتَ آخِر البلاطِ مستقبِلَ مسجِدِ رسولِ اللهِ ﷺ(٢).

قوله: «**رَفَضَهُ**» بالضادِ المعجَمةِ في أكثرِ نُسَخِ بلادِنا، قال القاضي: «روايتُنا عن الجماعةِ بالمهملةِ» انتهى، وفيها غيرُ ذلك من الرِّواياتِ؛ ومعناه بالمعجَمَةِ: تركُ سؤالِه الإسلامَ ليأسِه منه حينَئِذٍ، ثم شرَع في سؤالِه عمَّا يَرَى(٣).

قوله: «**يَخْتِلُ**» ختَلَهُ خدَعَهُ واستغْفَله، يَخْتِلُهُ بكسرِ المثنَّاةِ فوقُ.

قوله: «**زَمْزَمَةٌ**» بزايين معجَمتين، وفي بعضِ النُّسَخِ براءَين مهملَتين، ووقَع في (خ) بالوجهين، ونقَل القاضي عن جميعِ رُواةِ (م) أنها بالمعجَمتين، وله في بعضِها: (رَمْزَةٌ) براءٍ أوَّلًا، ثم زايٍ آخِرًا، وحذَف الميمَ الثانيةَ؛ وهو صوتٌ خفِيٌّ لا يَكَادُ يُفْهَمُ أو لا يُفْهَمُ(٤).

قوله: «**تَعَلَّمُوا**» اتَّفق الرُّواةُ على أنه بفتحِ العينِ، وتشديدِ اللَّامِ، كذا ذكَره القاضي وغيرُه عنهم، قالوا: ومعناه: اعلَمُوا وتحقَّقُوا، يُقَالُ:

---

(١) «إكمال المعلم» (٨/ ٤٧٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٥٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٥٣-٥٤).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٥٥).

تعلَّمْ بالفتحِ مشدَّدًا، بمعنى اعلَمْ[١].

قوله: «قَدْ نَاهَزَ» أي: قارَب البُلُوغَ. [٣٣٥/ ب]

(٢٩٣٢) قوله: «السِّكَّةَ» بكسرِ السينِ؛ الطريقُ، وجمعُها سِكَكٌ.

قوله: «لَقْيَةً أُخْرَى» قال القاضي في «مشارِقه»: «رُوِيناه: (لُقْيَةً) بضمِّ اللَّامِ»، قال: «وثَعْلَبٌ وغيرُه يقولونَه بفتحِها»[٢] انتهى.

قال النَّوويُّ: «والمعروفُ في اللُّغةِ والروايةِ الفتحُ»[٣]، وكما قاله القاضي قاله ابنُ قُرْقُولَ[٤].

قوله: «وَقَدْ بُقِرَتْ» بالموحَّدةِ والقافِ؛ أي: شُقَّت، قاله المَازِرِيُّ، كذا رواهُ بعضُ رواةِ (م)، وضبَطَه حُذَّاقُ شيوخِنا: «نَفَرَتْ عَيْنُهُ» بالنونِ والفاءِ، وهي روايتُنا عن الصَّدَفِيِّ، في الأَسَدِيِّ: أي: وَرِمَتْ، وعندَ التميميِّ في أصلِه: «فُقِرَتْ» و«فُقِئَتْ»، وكُتِب عليه: «نُقِرَتْ» بالنونِ معَ القافِ ومعنى (فُقِرَتْ) قريبٌ منه؛ أي: استُخْرِج ما فيها، وحُفِرَت، إلى آخرِ كلامِ «المطالع»[٥].

(٢٩٣٣) قوله: «طَافِئَةٌ» بالهمزِ وتركِه، والمهموزةُ هي التي ذهَب نورُها، وغيرُ المهموزةِ وهي التي نَتَأَتْ وطَفَتْ مُرتَفِعةً، وفيها نورٌ.

(٢٩٣٤) قوله: «جُفَالٌ» أي: كَثِيرُهُ، وهو بضمِّ الجيمِ، وتخفيفِ الفاءِ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٥٥-٥٦).
(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٣٦٢).
(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٥٧).
(٤) انظر: «مطالع الأنوار» (٣/ ٤٥١).
(٥) «مطالع الأنوار» (١/ ٥٤٠).

قوله: «أَدْرَكَنَّ» كذا في أكثرِ النُّسَخِ، وفي بعضِها: «أَدْرَكَهُ»، وهو ظاهرٌ من حيثُ العربيةُ، وأما الأوَّلُ فغريبٌ مِن حيثُها؛ لأن هذه النونَ لا تَدْخُلُ على الماضي، ولعلَّه «فَإِمَّا يُدْرِكَنَّ»، فغيَّرَهُ بعضُ الرُّواةِ، واللهُ أعلَمُ.

قوله: «يَرَاهُ» بفتحِ الياءِ وضمِّها، كذا ضبَطه الشيخُ محيي الدينِ[٦].

قوله: «ظَفَرَةٌ» بفتحِ الفاءِ والظاءِ؛ لحمةٌ تَنبُتُ عندَ المآقِي كالعَلَقَةِ، وقيل: [٣٣٦/ أ] جِلدَةٌ تَغْشَى البصرَ، وعندَ ابنِ الحذَّاءِ: «ظُفْرَةٌ» بضمِّ الظاءِ وإسكانِ الفاءِ، وليس بشيءٍ[٧].

(٢٩٣٧) قوله: «خَفَّضَ وَرَفَّعَ» بتشديدِ الفاءِ فيهما؛ ومعناه خفَّض أمرَه؛ أي: حقَّره، ومِن تحقيرِه أنه أعورُ، و(رفَّع): أي: عظَّم فتنَتَهُ، وقيل: خفَّض من صوتِه في حالِ الكثرةِ ما تكلَّم فيه، فخفَّض بعدَ طولِ الكلامِ والتَّعَبِ؛ ليستَريحَ، ثمَّ رفَّع ليبلِّغَ صوتَه بإعلاءٍ كاملًا مُفحمًا.

قوله: «أَخْوَفُنِي عَلَيْكُم» هي لغةٌ معروفةٌ؛ يعني: أخوفُ منِّي عليكُم، وفيه لغةٌ: «أخوفي» بياءِ الإضافةِ لا نونَ معَها.

قوله: «قَطَطٌ» بفتحِ القافِ والطاءِ؛ أي: شديدُ جعودةِ الشعرِ.

قوله: «طَافِئَةٌ» يُهْمَزُ ولا يُهْمَزُ من «المطالع»[٨].

قوله: «خَلَّةً» بفتحِ الخاءِ المعجمةِ، وتشديدِ اللَّامِ، وتنوينِ الهاءِ، والمشهورُ في هذه اللفظةِ «حَلَّةَ»: أي: سَمْتُ ذلك وقُبالَتُه، ورواه بعضُهم «حلُّه»: أي: نزولُه، ومعنى «خلةً» بالخاءِ المعجمةِ وتشديدِ اللَّامِ: هو الطريقُ بينَ البلدينِ.

---

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٦١).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٦٢-٦٣).

(٨) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢٧٧).

قوله: «**فَعَاثٍ... وَعَاثٍ**» على وزنِ (قاضٍ) اسمُ فاعلٍ من (عثا)، وفيه: «**عَاثَ... وَعَاثَ**» فعلٌ ماضٍ، وبالوجهين قيَّده الجيانيُّ، وقدَّم «المطالع» الماضي وأخَّر اسمَ الفاعلِ[(١)].

قوله: «**يَعَاسِيبِ**» ذكورُ النحلِ.

قوله: «**جَزْلَتَيْنِ**» أي: قِطعتَين، وقاله ابنُ دُريدٍ بالكسرِ، من «المطالع»[(٢)].

قوله: «**رَمْيَةَ الغَرَضِ**» أي: أنه يَجْعَلُ بينَ الجزلَتَيْنِ مقدارُ زمنِ الغرضِ، وقيل غيرُ ذلك. [٣٣٦ / ب]

قوله: «**مَهْرُوذَتَيْنِ**»[(٣)] بالذَّالِ المعجمةِ والمهملةِ، والثاني أكثرُ؛ ومعناه: لابسَ مهروذتين؛ أي: ثوبينِ مصبُوغينِ بالوَرْسِ، ثم بالزَّعْفَرَانِ.

قوله: «**جُمَانٌ**» حباتٌ من الفضَّةِ تُصْنَعُ على هيئةِ اللؤلؤِ الكبارِ.

قوله: «**بِبَابِ لُدٍّ**» (لُدٌّ) جبلٌ بالشام، ويُؤَيِّدُ هذا ما جاء في كُتُبِ أهلِ الكتابِ: أن عيسى عليه السلام يَقْتُلُ الدَّجَّالَ بجبلِ الزيتونِ، وفي القاموسِ: «قريةٌ بفِلِسطين»[(٤)]، وذكَر لُدًّا صاحبُ «الجمهرةِ»[(٥)]، ولم يَقُلْ فيه شيئًا من ذلك، وقال غيرُه: لُدٌّ بضمِّ اللَّامِ، وتشديدِ الدَّالِ مصروفٌ بلدةٌ قريبةٌ من بيتِ المقدسِ[(٦)].

قوله: «**فَيُرْسَلُ عَلَيْهِمُ النَّغَفُ فِي رِقَابِهِم، فَيُصْبِحُونَ فَرْسَى**» (فرسى)

---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٦٠).

(٢) «مطالع الأنوار» (٢/ ١٢٠).

(٣) كُتب بحاشية «م»: (حاشية: «قال في «المطالع»: إن ابن الأنباري قاله بالدال والذال».

(٤) «القاموس المحيط» (ص٣١٧).

(٥) «جمهرة اللغة» (١/ ١١٤).

(٦) انظر: «إكمال المعلم» (٨/ ٤٨٦).

جمعُ فريسٍ؛ أي: قَتْلى، فَرَسَ الذئبُ الشاةَ، وافترسها، إذا أخذها، وأما «النَّغَفُ» فهو دودٌ في أعناقِهم، والنغفُ دودٌ في أنوفِ الأنعامِ، كذا عند العربِ وكونُه دودٌ[1] ورَد مُفَسَّرًا في الحديثِ.

قوله: «**كَالزَّلَفَةِ**» ويُروَى بالقافِ، وبالوجهين ضبَطناه عن مُتْقِني شيوخِنا، وبهما ذكَره أهلُ اللُّغَةِ، وفسَّره ابنُ عبَّاسٍ بالمرآةِ، وقاله ثعلبٌ وأبوزيدٍ، وقال آخَرون: «هو بالفاءِ الإجَّانةُ الخضراءُ»، وقيل: الصحفةُ، وقيل: المحارَةُ، وقيل: المصانعُ الممتلِئَةُ ماءً، من «المطالع»[2].

قوله: «**تَأْكُلُ العِصَابَةُ مِنَ الرُّمَّانَةِ**» (العصابةُ) الجماعةُ، و(الرُّمَّانةُ) الجماعةُ الكثيرةُ.

قوله: «**حَتَّى إِنَّ اللِّقْحَةَ**» هي القريبةُ العهدِ بالولادةِ. [٣٣٧/ أ]

قوله: «**الْفَخْذَ**» الجماعةَ من الأقاربِ، بإسكانِ الخاءِ فقط بخلافِ العضوِ، كذا قيل، وفيه نظرٌ، قاله شيخُنا متع الله بحياته.

قوله: «**يَتَهَارَجُونَ فِيهَا تَهَارُجَ الْحُمُرِ**[3]» أي: يُجَامِعُ الرجالُ النساءَ[4] بحضرةِ الناسِ، كما تَفْعَلُ الحُمُرُ، والهَرْجُ بإسكانِ الرَّاءِ: الجِماعُ، يقالُ: هَرَجَ زوجَتَهُ جامَعَها، يَهْرِجُها بكسرِ الرَّاءِ وضمِّها.

قوله: «**جَبَلِ الخَمَرِ**» بخاءٍ معجمةٍ وميمٍ مفتوحتين، والخَمَرُ الشجرُ الملتفُّ الذي يَسْتُرُ مَن فيه.

(٢٩٣٨) قوله: «**نِقَابَ المَدِينَةِ**» النقابُ الطرقُ، بكسرِ النونِ.

---

(١) (دود) هكذا ورد في «م» على الحكاية، ولكنه منصوب خبراً لـ(كونه).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢٣١).

(٣) قوله: الحمر. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٤) في «م»: «الناس». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٧٠).

قوله: «**قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: هَذَا الرَّجُلُ هُوَ الخَضِرُ عليه السلام**» أبو إسحاقَ هذا هو إبراهيمُ بنُ سُفيانَ راوي مسلمٍ، وكذا قال معمرٌ في «مسنده» إثرَ هذا الحديثِ، كذا قاله الشيخُ محيي الدين[1].

وقال القُرْطُبِيُّ في «تذكرته» في أواخِرِها بعدَ أن ذكَر الحديثَ: «قال أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ: يُقَالُ: إن هذا الرجُلَ هو الخَضِرُ»[2] انتهى، فليُحَرَّرْ هذا، قالاه أو قاله أحدُهما، والتبَس بالآخَرِ.

وقد ذكَر المُحِبُّ الطَّبَرِيُّ الحديثَ، وقال عَقِبَهُ: «قال معمرٌ: يَرَوْنَ أن هذا الرجلَ الذي يَقْتُلُهُ الدَّجَّالُ ثم يُحييه هو الخَضِرُ عليه السلام أخرجه أبو حاتم» انتهى، فالظاهرُ أن أبا حاتم أخرَج كلامَ معمرٍ عُقَيبَ الحديثِ، واللهُ أعلَمُ.

قوله: «**عَنْ أَبِي حَمْزَةَ**» هو أبو حمزةَ السُّكَّرِيُّ محمدُ بنُ ميمونٍ.

قوله: «**مَسَالِحُ**» جمعُ مَسْلَحَةٍ، وهم القومُ بالسلاحِ في طَرَفِ الثغرِ، وقد تُسَمَّى أيضًا الثغورُ (مسالحَ) كذلك، ومنه في حديثِ الهجرةِ: «**وَكَانَ مَسْلَحَةً لَهُمْ**»، معنى «المطالع»[3]. [٣٣٧/ ب]

قوله: «**يُشَبَّحُ**» بشينٍ معجمةٍ، ثم موحَّدةٍ، ثم حاءٍ مهملةٍ؛ أي: يُمَدُّ على بطنِه.

قوله: «**يُوسَعُ**» بإسكانِ الواوِ، وفتحِ السينِ المهملةِ.

قوله: «**يُؤْشَرُ بِالمِئْشَارِ**» بالهمزِ فيهما، و«**يَوشَرُ بِالْمِيشَارِ**» بالواوِ في الأوَّلِ، والياءِ في الثاني، و«**يُنْشَرُ بِالمِنْشَارِ**» بالنونِ فيهما.

(٢٩٣٩) قوله: «**يُنْصِبُكَ**» بضمِّ المثنَّاةِ تحتُ؛ أي: يُتْعِبُكَ، على

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٧٢).

(٢) «التذكرة» (ص١٢٨٩).

(٣) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٩٥).

اللُّغـةِ المشـهورةِ، يقـالُ: نصبَـه وأَنْصَبَـهُ.

قولـه: «هُـوَ أَهْـوَنُ عَلَـى اللهِ مِـنْ ذَلِـكَ» معنـى هـذا أي: هـو أهـونُ مـن أن يَجْعَلَ ما خَلَقَه على يَدِهِ مُضِلًّا للمؤمنين، ومُشَكِّكًا لقلوبِهم، بل إنما جعَله اللهُ ليَزْدَادَ الذين آمنوا إيمانًا، وتَثْبُتَ الحُجَّةُ على الكافرين والمنافقين.

(٢٩٤٠) قوله: «كَبِدِ جَبَلٍ» كبدُ الجبلِ وسطُه وداخلُه.

قولـه: «فِـي خِفَّـةِ الطَّيْـرِ وَأَحْـلَامِ السِّبَاعِ» معنـاه: يَكُونـون في سُـرعَتِهِم إلـى الشـرورِ وقضـاءِ الشـهواتِ والفسـادِ كطيـرانِ الطيـرِ، وفي العُـدوانِ وظلـمِ بعضِهـم بعضًـا في أخـلاقِ السِّـباعِ الضاريـةِ.

قولـه: «لِيتًـا» اللِّيتُ صفحَةُ العُنُقِ، قـال ثابتٌ: «وهـو موضعُ الحُجامـةِ من الإنسـانِ»[1].

قولـه: «الطَّـلُّ» المطـرُ الرقيـقُ، ومنـه: «وَيُنْـزِلُ اللهُ مَطَـرًا كَأَنَّـهُ الطَّـلُّ أَوِ الظِّـلُّ» كـذا الروايـةُ في الأوَّلِ بالمُهمَلـةِ، والثـاني بالمعجمـةِ المكسـورةِ، والأصـحُّ اللفظـةُ الأولـى لقولِـه في الحديـثِ الآخَـرِ: «كَمَنِـيِّ الرِّجَـالِ»[2].

(٢٩٤٢) قولـه: «فَأُصِيـبَ» أي: أُصِيـبَ بجِراحـةٍ أو شـيءٍ غيـرِ القتـلِ، ووفاتُـه [٣٣٨/ أ] كانـت مـعَ علـيٍّ باليمَـنِ عَقِـبَ طلاقِهـا البائـنِ، وقيـل: بـل عـاش إلـى خلافـةِ عُمـرَ[3].

قوله: «تَأَيَّمْتُ» أي: صارت أَيِّمًا، وهي التي لا زوجَ لها.

قولـه: «مِـنَ الأَنْصَـارِ» أنكَـره بعـضُ العلمـاءِ، وقـال: إنمـا هـي

(١) انظر: «مطالع الأنوار» (٣/ ٣٧٦).

(٢) انظر: «مطالع الأنوار» (٣/ ٢٦٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٧٩).

قرشيَّةٌ من بني عامرِ بنِ لُؤَيٍّ، واسمُها غُزَيَّةُ[١]، وقيل: غُزَيْلَةُ[٢]، وقال آخرون: هما ثِنْتَانِ قُرَشِيَّةٌ وأنصاريَّةٌ[٣].

قوله: «**انْتَقِلِي إِلَى ابْنِ عَمِّكِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمرِو ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ**» عمرٌو أبوه وأمُّ مكتومٍ أُمُّهُ فنُسِبَ إليهما؛ فيَنْبَغِي كتابةُ «ابنُ مكتومٍ» بالألفِ؛ لأنه صفةٌ لعبدِ اللهِ لا لعمرٍو، وقد نسبَه إلى أبيه وإلى أمِّهِ.

قوله: «**الصَّلَاةَ جَامِعَةً**» منصوبان؛ الأوَّلُ: على الإغراءِ، والثاني: على الحالِ.

قوله: «**أَقْرُبِ السَّفِينَةِ**» قال صاحبُ «المطالع»: «(أَقْرُبِ السَّفِينَةِ) قالوا: جمعُ قارَبٍ بفتحِ الرَّاءِ وكسرِها على غيرِ قياسٍ، وهي صغارُها»[٤].

قوله: «**الجَسَّاسَةِ**» بفتحِ الجيمِ، وتشديدِ السينِ المهملةِ؛ سُمِّيَت بذلك لتجَسُّسِها الأخبارَ عن الدَّجَّالِ، وجاء عن عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ أنها دابَّةُ الأرضِ المذكورةُ في القرآنِ.

قوله: «**اغْتَلَمَ**» أي: هاج وجاوَزَ الحدَّ.

قوله: «**دَابَّةٌ أَهْلَبُ**» الأهلبُ: هو كثيرُ الشعرِ، كذا فسَّره فيه، وبعضُهم قيَّد الكثرةَ بالغَلَطِ.

---

(١) في شرح صحيح مسلم للنووي (١٨/ ٧٩): غربة. انظر: «إكمال المعلم» (٥/ ٥٧)، و«مطالع الأنوار» (١/ ٤١٨).

(٢) في شرح صحيح مسلم للنووي (١٨/ ٨٠): غربلة. انظر: «إكمال المعلم» (٥/ ٥٧)، و«مطالع الأنوار» (١/ ٤١٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٧٩-٨٠).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/ ٣٢٦).

قولـه: «**عَيْـنِ زُغَـرَ**» موضـعٌ بالشـامِ، أعنـي: بلـدةٌ معروفـةٌ في الجانـبِ القِبْلِـيِّ مـن الشـامِ. [٣٣٨/ ب]

قوله: «**صَلْتًا**» بفتحِ الصادِ وضمِّها؛ أي: مسلولًا.

قولـه: «**أَلَا إِنَّـهُ فِـي بَحْـرِ الشَّـامِ أَوْ بَحْـرِ اليَمَـنِ**» قـال القُرْطُبِـيُّ في أواخـرِ «تَذْكِرَتِـه»: «شـكٌّ أو ظـنٌّ منه ﷺ أو قَصـدَ الإبهامَ على السـامعِ، ثـم نَفَى ذلك، وأَضْـرَبَ عنه بالتحقيـقِ؛ فقـال: «**لَا، بَـلْ مِـنْ قِبَـلِ المَشْـرِقِ**»، ثم أكَّـد ذلك بما الزائـدةِ، وبالتَّكْـرَارِ اللَّفظـيِّ فمـا زائـدةٌ لا نافيـةٌ، فاعْلَـمْ ذلـك»[١].

(٢٩٤٤) قولـه: «**سَبْعُونَ**» بالسينِ، ثـم الموحَّـدَةِ، كـذا عنـدَ الأكثريـن، وعنـدَ ابـنِ مـا هـانَ: (تِسْـعُونَ) بالتـاءِ المثنَّـاةِ، ثـم السـينِ، والصحيـحُ المشـهورُ الأوَّلُ.

(٢٩٤٦) قوله: «**أَمْرٌ أَكْبَرُ مِنَ الدَّجَّالِ**» أي: أكبرُ فتنةً وأعظمُ شوكةً.

(٢٩٤٧) قولـه: «**أَوْ خَاصَّـةَ أَحَدِكُـمْ، أَوْ أَمْـرَ العَامَّـةِ**» قـال هشـامٌ الدُّسـتوائيُّ: خاصَّـةُ أَحَدِكُـمْ: المـوتُ، وأَمْـرُ العَامَّـةِ: القيامـةُ، ذكَـره عنـه عبـدُ بـنُ حُميـدٍ[٢].

قولـه: «**العَيْشِـيُّ**» بالشـينِ المعجمـةِ، وقبلَهـا مثنَّـاةٌ تحـتُ، وصوَّبـه بعضُهـم: (العاشـيُّ).

قولـه: «**ابـنِ رِيـاحٍ**» بكسـرِ الـرَّاءِ، وبالمثنَّـاةِ تحـتُ، أكثرُ [مـا][٣] يُقَـالُ: (رَبـاحٌ) بفتـحِ الـرَّاءِ وبالموحَّـدةِ.

---

(١) «التذكرة» (ص١٣٤٤).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٨٧).

(٣) ما بين المعكوفين زيادة على «م» يستقيم بها المعنى.

قال في «المطالع»: «(رباح) هو بباءٍ بواحدةٍ إلا زيادَ بنَ رياحٍ أبو قيسٍ عن أبي هريرةَ في أشراطِ الساعةِ بالياءِ، كأنه جَمْعُ ريحٍ كذا قيَّدناه عن جميعِهم، وحكَى البخاريُّ فيه الوجهين الباءَ والياءَ»(١).

(٢٩٤٨) قوله: «**فِي الهَرْجِ**» (الهرجُ) هنا الفتنةُ واختلاطُ أمورِ الناسِ.

(٢٩٥٠) قوله: «**أَنَا وَالسَّاعَةَ**» رُوِيَ بنصبِ الساعةِ ورفعِها. [٣٣٩/ أ]

(٢٩٥٤) قوله: «**يَلِطُ**» كذا في معظَمِ النُّسخِ بفتحِ المثنَّاةِ تحتُ، وكسرِ اللَّامِ، وتخفيفِ الطاءِ، وفي بعضِها: «**يَلِيطُ**» بزيادةِ ياءٍ، وفي بعضِها: «**يَلُوطُ**»، ومعناها واحدٌ؛ وهو أن يُطَيِّنَهُ ويُصْلِحَهُ، وعن نسخةِ الدِّمْيَاطِيِّ: «**يَلُطُّ**» بفتحِ المثنَّاةِ تحتُ، وضمِّ اللَّامِ، وتشديدِ الطاءِ، فاعْلَمْهُ.

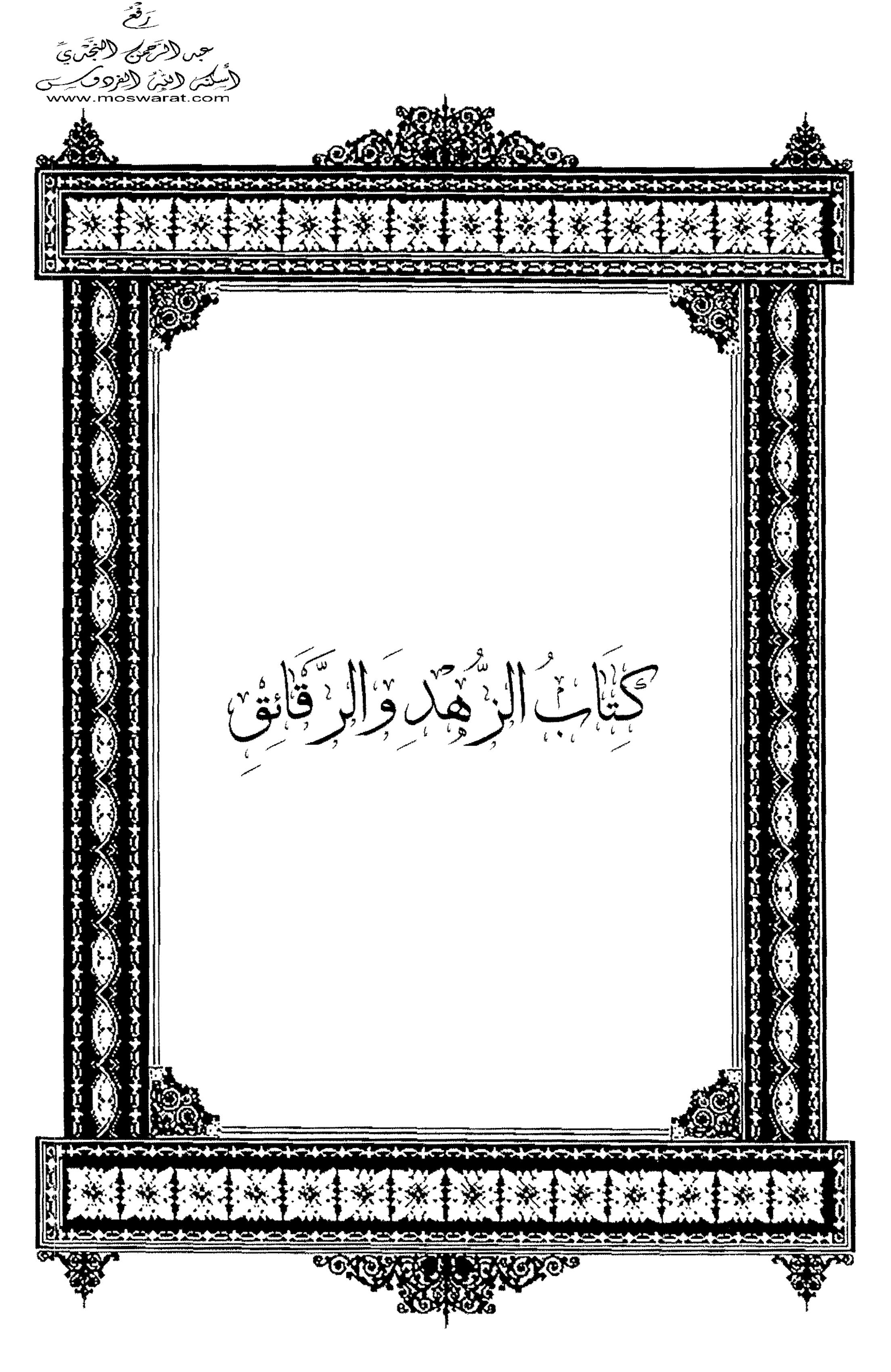
(٢٩٥٥) قوله: «**أَبَيْتُ**» معناه: أبيتُ أن أجزِمَ بأن المرادَ أربعون يومًا أو سنةً أو شهرًا، بل الذي أجزِمُ به أربعون مجملةً، وقد جاءَت مفسَّرةً في روايةِ غيرِ (م): «**أَرْبَعُونَ سَنَةً**»(٢)، وقد ذكَر القُرْطُبِيُّ في «تذكِرتِه» في قولِه: «**أَبَيْتَ**» تأولين:

أحدُهما: معنى ما سبَق، **والثاني**: وهو أوَّلُهما عندَه: امتنعتُ من بيانِ ذلك وتفسيرِه.

قال: «وعلى هذا كان عندَه علمٌ مِن ذلك؛ أي(٣): سَمِعَه من النبيِّ ﷺ...»، إلى أن قال: «والأوَّلُ أظهرُ»(٤).



(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢١١).
(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٩١-٩٢).
(٣) قوله: أي. ليس في «م». ومثبت من «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (١/ ٤٥٢).
(٤) «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص٤٥٢-٤٥٣).



كِتَابُ الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ



(٢٩٥٧) قوله: «**كَنَفَتَيْهِ**» أي: جانِبَيْهِ.

قوله: «**أَسَكَّ**» الأسكُّ صغيرُ الأُذُنَيْنِ.

قوله: «**السَّامِي**» بالسينِ المهملةِ.

(٢٩٥٩) قوله: «**فَاقْتَنَى**» أي: ادَّخَر، وفي بعضِ النُّسَخِ: «**فَأَقْنَى**»: أي: أرضَى.

(٢٩٦٢) قوله: «**ابنُ سَوَّادٍ**» بتشديدِ الواوِ، وبالدَّالِ المهمَلةِ في آخرِه.

قوله: «**كَمَا أَمَرَنَا اللهُ**» معناه: نَحْمَدُه ونَشْكُرُه ونَسْأَلُه المزيدَ من فضلِه. [٣٣٩/ ب]

(٢٩٦٣) قوله: «**أَجْدَرُ**» أي: أحقُّ.

قوله: «**لا تَزْدَرُوا**» أي: تَحْتَقِرُوا.

(٢٩٦٤) قوله: «**عُشَرَاءَ**» الحاملُ قريبةُ الولادةِ.

قوله: «**وَالِدًا**» وضَعَتْ ولدَها وهو معَها.

قوله: «**فَأُنْتِجَ**» كذا الروايةُ: (**فَأُنْتِجَ**) رباعيٌّ، وهي لغةٌ قليلةٌ، والمشهورُ (نُتِجَ) ثلاثيٌّ، وممَّن حكاهُما الأخفشُ، ومعناه: تَوَلَّى الولادةَ[١]، و«ولَّد» بتشديدِ اللَّامِ أنتَج، والناتجُ للإبلِ، والمولِّدُ للغنَمِ وغيرِها كالقابلةِ للنِّساءِ[٢].

قوله: «**تَقَطَّعَتْ بِيَ الحِبَالُ**» الحبالُ بالحاءِ المهملةِ: وهي الأسبابُ، وقيل: الطرقُ، وفي بعضِ نُسَخِ البخاريِّ: (**الجِبَالُ**) بالجيمِ، ورُوِيَ: (**الْحِيَلُ**) جمعُ حيلةٍ، وكلُّه صحيحٌ[٣].

---

(١) في «م»: وولادتها. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٩٨).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٩٨-٩٩).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٩٩).

قولـه: «كَابِـرًا عَـنْ كَابِـرٍ»: أي: عـن آبائـي الذيـن وَرِثُـوه مِـن أجـدادي الذيـن وَرِثُـوه مـن آبائِهـم كبيـرًا عـن كبيـرٍ في العـزِّ والشَّـرفِ والثروةِ.

قولـه: «لَا أَحْمَـدُكَ» روايـةُ الجمهـورِ: «لَا أَجْهَـدُكَ» بالجيـمِ والهـاءِ، وفي روايةِ ابـنِ ماهـانَ: «أَحْمَـدُكَ» بالحاءِ والميـمِ، ووقَـع في (خ) بالوجهين، لكنَّ الأشـهرَ في (م) بالجيـم، وفي (خ) بالحـاءِ، ومعنـى الجيـمِ: لا أَشُـقُّ عليـك بـردِّ شـيءٍ تَأْخُـذُه أو تَطْلُبُـهُ مـن مالـي، والجَهـدُ المشـقَّةُ، ومعنـاه بالحـاءِ: لا أحمدُكَ بتركِ شـيءٍ تَحْتَـاجُ إليـه أو تُرِيـدُه؛ فتكُـونُ لفظـةُ التَّـركِ محذوفـةً[1].

[٣٤٠/أ]

(٢٩٦٥) قولـه: «الْغَنِـيَّ الخَفِـيَّ» المـرادُ بالغَنِيِّ هنـا غَنِيُّ النفسِ، وأمَّـا (الخَفِيُّ) فبالخـاءِ المعجمـةِ، ثـم الفـاءِ، كذا أكثرُ الرِّواياتِ، وذكَـر القاضي أن بعـضَ رُواةِ (م) رَوَاه بالمُهمَلـةِ، ومعنـاه بالمعجمـةِ: الخامـلُ المُنْقَطِـعُ إلـى العبـادةِ، وبالمهملـةِ: الوَصُـولُ للرَّحِـمِ، اللطيـفُ بهـم وبغيرِهـم مـن الضُّعفـاءِ، والصحيـحُ أنـه بالمعجَمـةِ[2].

(٢٩٦٦) قولـه: «بَنُـو أَسَـدٍ» المُـرادُ بِبَنِي أسـدٍ بنـو الزُّبيـرِ بـنِ العـوَّامِ بـنِ خويلـدِ بـنِ أسـدِ بـنِ عبـدِ العُـزَّى.

(٢٩٦٧) قوله: «آذَنَتْ» أي: أَعْلَمَتْ.

قوله: «بِصَرْمٍ» أي: بانقطاعٍ.

قولـه: «وَوَلَّـتَ حَـذَّاءَ» أي: مُدبِـرةً سـريعةً خَفِيَّـةً، وهـو بالحـاءِ المُهملـةِ، ثـم الـذالِ المعجمـةِ مشـدَّدةً، وألـفٍ ممـدودةٍ.

قوله: «إِلَّا صُبَابَةً» بقيَّةٌ يَسِيرةٌ.

قوله: «يَتَصَابُّهَا» يَشْرَبُها

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٩٩-١٠٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٠٠-١٠١).

قوله: «كَظِيظٌ» الكظيظُ المُمْتَلِئُ.

قوله: «قَرِحَتْ» أي: صار فيها قُروحٌ.

قوله: «وَاتَّزَرَ سَعْدٌ» هو سعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ.

(٢٩٦٨) قوله: «فُلْ» بضمِّ الفاءِ، وإسكانِ اللَّامِ؛ ومعناه: فلانٌ، ترخيمٌ على خلافِ القياسِ، و(فُل) هي لغةٌ بمعنى فلانٍ، انتهى معنى كلامِ النوويِّ[(١)].

وفي «النهاية»: «ما معناه: (يا فُلانُ)، [٣٤٠/ ب] وليس ترخيمًا؛ لأنه لا يُقَالُ إلا بسكونِ اللَّامِ، ولو كان ترخيمًا لفتحُوها، أو ضمُّوها...» إلى أن قال: «وقال قومٌ: إنه ترخيمُ فلانٍ، حُذِفَتِ النونُ للترخيمِ، والألفُ لسكونِها، وتُفْتَحُ اللَّامُ وتُضَمُّ على مذهبِ الترخيمِ»[(٢)].

قوله: «وَتَرْبَعُ» كذا للجلوديِّ؛ أي: تأكُلُ المِرباعَ، قال: «ويَحْتَمِلُ عندِي (وتربعُ)؛ أي: تتودَّعُ مقيمًا في ظلِّ نِعمتي لا تَحُوجُ إلى حركةٍ في نُجْعَةٍ، مثلُ النازلِ المربعَ في زمانِ الربيعِ، أو من قولِهم: اربَعْ على نَفْسِكَ، وفي روايةِ ابنِ ماهان: «وَتَرْتَعُ»: أي: تتنعَّمُ وتَلْهُو، وقد يَكُونُ بمعنى الأوَّلِ كما قيل في قولِه تعالى: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾[(٣)]، قيل: يَلْهُو أو يأكُلُ، انتهى من «المطالعِ»[(٤)].

قوله: «فَإِنِّي قَدْ أَنْسَاكَ» أي: أَمْنَعُكَ الرحمةَ كما امْتَنَعْتَ من الطَّاعَةِ.

قوله: «إِذَنْ» رواه بعضُهم: «إذن» أي: اثبُت مكانَك حتَّى تَفْتَضِحَ في دَعْوَاكَ، ورَوَاه بعضُهم: «أُدْنُ» من الدُّنُوِّ.

---

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٨/ ١٠٣).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٤٧٣-٤٧٤).

(٣) سورة يوسف، الآية (١٢).

(٤) «مطالع الأنوار» (٣/ ١١٥).

قال في «المطالع»: «والأوَّلُ أصحُّ في المرادِ بالحديثِ ومفهومِه»[(١)].

قوله: «**فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ، وَيُقَالُ لِفَخِذِهِ انْطِقِي...**» إلى آخره. في «مسندِ الإمام أحمدَ» من حديثِ عقبةَ بنِ عامرٍ مرفوعًا: «**إِنَّ أَوَّلَ عَظْمٍ مِنَ الإِنْسَانِ يَتَكَلَّمُ يَوْمَ يُخْتَمُ عَلَى الأَفْوَاهِ فَخِذُهُ مِنَ الرِّجْلِ الشِّمَالِ**»[(٢)].

(١٠٥٥) قوله: «**رِزْقَ**[(٣)] **آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا**» أي: كَفافًا من غيرِ إسرافٍ، وقيل: هو سدُّ الرَّمَقِ. [٣٤١/ أ]

(٢٩٧٢) قوله: «**حَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: وَيَحْيَى بنُ يَمَانٍ...**» إلى آخره. المعنى: أنَّ عبدةَ ويحيى بنَ يمانٍ يَرْوِيَانِ حديثًا عن هشامِ بنِ عُروةَ، وعمرٌو الناقدُ يَرْوِي عنهما.

قوله: «**يُعَيِّشُكُمْ**» قال النوويُّ: «هو بفتحِ العينِ وكسرِ الياءِ المشدَّدَةِ»[(٤)] انتهى، ولم يَذْكُرِ الجَوْهَرِيُّ إلا أعاشَهُ اللهُ[(٥)].

(٢٩٧٧) قوله: «**وَمَا يَجِدُ مِنَ الدَّقَلِ**» (الدقلُ): رَدِيءُ التَّمرِ.

قوله: «**المُلَائِيُّ**» هو أبو نعيمٍ الفضلُ بنُ دُكينٍ، وقد تقدَّم في موضعين سوى هذا، وسيأتي.

(٢٩٨٠) قوله: «**لِأَصْحَابِ الحِجْرِ**» أي: في شأنِهم، وكان هذا في غزوةِ تبوكَ.

قوله: «**ثُمَّ زَجَرَ فَأَسْرَعَ**» أي: زَجَرَ ناقَتَهُ حُذِفَتْ للعلمِ؛ ومعناه: ساقَها.

قوله: «**حَتَّى خَلَّفَهَا**» بتشديدِ اللَّامِ؛ أي: جاوَزَ المَسَاكِنَ.

---

(١) «مطالع الأنوار» (١/ ٢٣٢).

(٢) «مسند أحمد» (ح:١٧٣٧٤).

(٣) في «م» إن رزق. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٠٨).

(٥) «الصحاح» (٣/ ١٠١٣).

(٢٩٨٣) قولـه: «**لَـهُ أَوْ لِغَيْـرِهِ**» فالـذي لـه أن يَكُـونَ قريبًـا لـه لَجَـدِّهِ، وأمِّـه، وجَدَّتِـه، وأخيـه، وأختِـه، وعمِّـه، وخالِـه، وعمَّتِـه، وخالتِـه، وغيرِهـم مـن أقاربِـه، والـذي لغيـرِه أن يَكُـونَ أجنبيًّـا.

(٢٩٨٤) قولـه: «**فَـإِذَا شَـرْجَةٌ**» الشَّـرْجَةُ بفتـحِ الشيـنِ المعجمـةِ، وإسـكانِ الـرَّاءِ، والجمـعُ شِـراجٌ؛ وهـي مسـايلُ المـاءِ.

(٢٩٨٧) قولـه: «**العَلَقِـيَّ**» بفتـحِ العيـنِ المهملـةِ والـلَّامِ، وبالقـافِ منسـوبٌ إلـى العَلَقـةِ بطـنٌ مـن بَجِيلـةَ. [٣٤١ / ب]

(٢٩٨٩) قولـه: «**أَتَـرَوْنَ أَنِّـي لاَ أُكَلِّمُـهُ إِلاَّ أُسْـمِعُكُمْ؟**» أتظنُّـون أني لا أُكَلِّمُـه إلا وأنتـم تَسْـمَعُون؟

(٢٩٩٠) قولـه: «**مُعَافَـاةٌ**» قـال النـوويُّ: «كـذا في معظَـمِ النُّسَـخِ والأصـولِ المعتمَـدَةِ: (معافـاةٌ) بالهـاءِ في آخـرِه؛ أي: يَعُـودُ إلـى الأُمَّـةِ»[1].

قولـه: «**إِلَّا المُجَاهِرِيـنَ**» هـم الذيـن جاهَـرُوا بمعاصيهِـم وأظهَـرُوهـا، وكشَـفُوا مـا سَـتَرَ اللهُ عليهـم، فيَتَحَدَّثُـون بهـا لغيـرِ ضـرورةٍ ولا حاجـةٍ، يُقَـالُ: جهَـر بأمـرِه وأَجْهَـرَ وجاهَـرَ.

قولـه: «**مِـنَ الهِجَـارِ**» (الهجـارُ) بتقديـمِ الهـاءِ، قيـل: إنـه خـلافُ الصـوابِ، وليـس كذلـك، بـل هـو صحيـحٌ، ويَكُـونُ الهِجَـارُ[2] لغـةً في الإهجـارِ الـذي هـو الفُحـشُ والخَنـا والـكلامُ الـذي لا يَنْبَغِـي، يُقَـالُ في هـذا: أهجَـر إذا أَتـى بـه، هكـذا ذكَـره الجَوْهَـرِيُّ وغيـرُه[3].



---

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١١٩).

(٢) في «م»: «الإهجار». والمثبت من «مطالع الأنوار» (٢/ ١٧٥).

(٣) «الصحاح» (٢/ ٨٥١).

بَابٌ فِي تَشْمِيتِ العَاطِسِ إِذَا حَمِدَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ

(شَمَّتَ وَسَمَّتَ) بالمعجمةِ وبالمهملةِ؛ ومعناه بالمعجمةِ: أبعَدَ اللهُ عنكَ الشماتةَ، وبالمهملةِ: من السمتِ وهو القصدُ والهُدَى.

(٢٩٩١) قوله: «رَجُلانِ» **أحدُهما**: عامرُ بنُ الطُّفَيْلِ، وهو الذي لم يُشَمِّتْهُ، **والآخَرُ**: وهو الذي شمَّتَهُ ابنُ أخِي عامرِ بنِ الطُّفَيْلِ، كما رواه الطَّبَرانِيُّ في «معجَمِهِ الكبيرِ»[١].

قال شيخُنا متع الله بحياته قال: «هذا من شيخِنا، أبو زُرعةَ ابنُ العِرَاقِيِّ».

(٢٩٩٢) قوله: «**فِي بَيْتِ بِنْتِ الفَضْلِ بنِ عَبَّاسٍ**» هذه البنتُ أُمُّ كُلثومٍ بنتُ الفضلِ، امرأةُ أبي موسى الأشعريِّ، تَزَوَّجَهَا بعدَ فِراقِ الحَسَنِ بنِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا [٣٤٢/ أ] ووَلَدَتْ لأبي موسى ابنَه موسى، ومات عنها، فتزوَّجها بعدَه عِمرانُ بنُ طلحةَ، ففارقَها وماتت بالكوفةِ، ودُفِنَتْ بظاهِرِها.

(٢٩٩٤) قوله: «**التَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ**» أي: من تَكَسُّلِهِ وتَسَبُّبِهِ، وقيل: أُضيفَ إليه؛ لأنه يُرْضِيه، وفي (خ): «**إِنَّ اللهَ يُحِبُّ العُطَاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ**»[٢] قالوا: لأن العُطَاسَ يدلُّ على النَّشاطِ وخفَّةِ البدنِ، والتثاؤُبُ بخلافِه؛ لأنه لا يَكُونُ غالبًا إلَّا مع ثِقَلِ البدنِ واسترخائِه وميلِه إلى الكسلِ، وأضافَه إلى الشيطانِ؛ لأنه الذي يَدْعُو إلى الشهواتِ، والمرادُ التحذيرُ من السببِ الذي يَتَوَلَّدُ منه ذلك، وهو التوسُّعُ في المأكلِ وإكثارُ الأكلِ[٣].

---

(١) «المعجم الكبير» (٢٠/ ٣٥٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٢٢٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٢٢).

(٢٩٩٦) قوله: «**مِنْ مَارِجٍ**» المارجُ اللَّهَبُ المختَلِطُ بسوادِ النارِ.

(٢٩٩٧) قولـه: «**أَلَا تَرَوْنَهَا إِذَا وُضِعَ لَهَا الْبَانُ الإِبِلِ لَمْ تَشْرَبْهُ**» معنى هذا أن لحومَ الإبلِ وألبانَها محرَّمةٌ على بَنِي إسرائيلَ دُونَ لُحومِ الغَنَمِ وألبانِها؛ فدلَّ امتناعُ الفأرِ من ألبانِ الإبلِ دُونَ الغنمِ على أنها مسخٌ من بني[1] إسرائيلَ[2]، وقد تقدَّمَ مرفوعًا: أَن اللهَ لم يَمْسَخْ شيئًا، ويَجْعَلْ له نَسلًا[3].

قوله: «**أَأَقْرَأُ التَّوْرَاةَ**» استفهامُ إنكارٍ.

(٢٩٩٨) قولـه: «**يُلْدَغُ**» برفعِ الغينِ على المشهورِ، وقال القاضي ما معناه: «ويُرْوَى بكسرِ الغينِ على النهيِّ»، وسببُ الحديثِ أن النبيَّ عليه السلام أسَر أبا عزَّةَ الشاعرَ يومَ بدرٍ، فمَنَّ عليه وعاهَده أن لا يُحَرِّضَ عليه ولا يَهْجُوه، [٣٤٢/ ب] فأُطْلِقَ، فلَحِقَ بقومِه، ثم رجَع إلى التحريضِ والهجاءِ، ثم أسره يومَ أُحُدٍ، فسأَلَهُ المَنَّ؛ فقال عليه السلام: «**لا يُلْدَغُ...**» الحديثَ[4].

(٣٠٠٠) قولـه: «**وَلَا أُزَكِّي عَلَى اللهِ أَحَدًا**» أي: لا أَقْطَعُ له على عاقبةِ أحدٍ، ولا ضميرِه؛ لأن ذلك مغيَّبٌ هنا، ولكن أَحْسِبُ، وأَظُنُّ؛ لوجودِ الظاهرِ المقتضِي لذلك.

---

(١) قوله: بني. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٢٤).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٢٤).

(٣) في «صحيح مسلم» (ح:٢٦٦٣) بلفظ: «إن الله عز وجل لم يهلك قومًا، أو يعذب قومًا، فيجعل لهم نسلًا».

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٢٥).

(٣٠٠٢) قوله: «**أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ...**» إلى آخره. أخَذ بظاهرِ هذا الحديثِ المقدادُ وغيرُه، وقال آخَرون: خَيِّبُوهم؛ فلا تُعطُوهم شيئًا لمدحِهِم، وقيل: إذا مُدِحْتُم؛ فاذكُروا أنكُم من تُرابٍ، فتَواضَعُوا ولا تَعْجَبُوا، وهذا ضعيفٌ[١].

قوله: «**ابن عَبْدِ الرَّحْمَنِ**» قال القاضي: «وقَع لأكثرِ شُيوخِنَا مُكَبَّرًا، والصَّوابُ: أنه مصغَّرٌ»، وهو الذي ذكَره البخاريُّ[٢] وغيرُه[٣].

(٣٠٠٣) قوله: «**أَرَانِي فِي المَنَامِ**» بفتحِ الهمزةِ؛ لأنه أخبَر عما رآه في المنامِ، من «المطالع»[٤].

(٣٠٠٥) قوله: «**قَالَ لِلْمَلِكِ: إِنِّي قَدْ كَبِرْتُ؛ فَابْعَثْ لِي غُلَامًا أُعَلِّمُهُ السِّحْرَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ غُلَامًا يُعَلِّمُهُ**» الغلامُ عبدُ اللهِ بنُ ثامرٍ، كذا قال الدِّمْيَاطِيُّ على حاشيةِ نسختِه بصحيحِ مسلمٍ، وقال: «إنه كان في الفترةِ، قبلَ النبيِّ ﷺ بسبعين سنةً»، واسمُ الملِكِ يوسفُ ذو نُواسِ بنِ شُرَحْبِيلَ بنِ شَراحيلَ مِن تُبَّعٍ، كان ملكَ حميرٍ، وكان بنجرانَ.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «كذا رأيتُ اسمَ الملكِ في «مبهماتِ» ابنِ بَشْكُوالَ، وفيه اسمُ الغُلامِ كما قال الدِّمْيَاطِيُّ، وأنه قبلَ المولدِ بسبعين سنةً».

قال: «ووقَع ذلك في التفسيرِ المنسوبِ [٣٤٣/ أ] لابن عبَّاسٍ»[٥].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٢٨).
(٢) «التاريخ الكبير» (٥/ ٩٠).
(٣) «إكمال المعلم» (٨/ ٥٥١).
(٤) «مطالع الأنوار» (٣/ ١٠٣).
(٥) انظر: «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لأبي زرعة العراقي (٣/ ١٧٥٤).

ثـم قـال متع الله بحياتـه: «ثـم رأيـتُ في «سـيرةِ ابـنِ هشـامٍ»: قـال: أَمْرُ عبدِ اللهِ بنِ الثامرِ، وسـاق قصَّـةَ الأخـدودِ، وسـمَّى الملـكَ، وفي نسـختي بالسـيرةِ في حاشـيتِها، قـال الشـريفُ الطاهـرُ النسـابةُ: اسـمُ السـاحرِ وهـو كاهـنُ نجـرانَ ذو لغـانِ بـنُ يَسْـرُعَ ذي اللَّاحِـي بـنِ عَشْكَلانَ، وهـو عمـرُو بـنُ مالـكِ بـنِ زيـدِ بـنِ عـوفِ بـنِ سـعدِ بـنِ عـوفِ بـنِ عَـدِيٍّ بـنِ مالـكِ بـنِ زيـدِ بـنِ سَـدَدِ ابـنِ درعـةَ، وهـو حميـرٌ الأصغـرُ.

وكتبـتُ في حاشـيةِ نُسْـخِتي: عبـدُ اللهِ بـنَ الثامـرِ، يُقـالُ عـن الشـريفِ النسـابةِ: عبـدُ بـنُ الثامـرِ ابـنِ ذي رخـاجِ بـنِ عمـرٍو ذي كبـلانَ بـنِ اليسـرحِ ذي يَسـحرَ بـنِ مالـكِ بـنِ زيـدِ بـنِ عـوفِ بـنِ سـعدٍ، المذكـورُ آنفًـا في نسـبِ السـاحرِ» انتهـى.

قولـه: «**إِذَا سَـلَكَ رَاهِـبٌ**»[1] قـال الدِّمْيَاطِـيُّ في حاشـيةِ نسـختِه بصحيـحِ مسـلمٍ: «اسـمُ الرَّاهـبِ فيمنـونُ».

قولـه: «**إِذَا أَتَـى عَلَـى دَابَّـةٍ**» قـد ذكـرتُ الحديـثَ في تفسـيرِ سـورةِ البـروجِ، وفيـه: «فقـال بعضُهـم: إِنَّ تِلْـكَ الدَّابَّـةَ كانت أَسَـدًا»[2].

قولـه: «**بِالْمِيشَـارِ**» (الميشـارُ) باليـاءِ، و(المِنْشَـارُ) بالنـونِ، وإذا كان باليـاءِ فيُهْمَـزُ ولا يُهْمَـزُ، ورُوِيَ هنـا بِهِـنَّ كلِّهِـنَّ، واللهُ أعلَـمُ.

قوله: «**ذِرْوَتَهُ**» ذِروةُ الجبلِ: أعلاه، بكسرِ الذَّالِ وضمِّها.

قولـه: «**فَمَـاتَ**» وفي (ت) في آخـرِ تفسـيرِ سـورةِ الـبروجِ في آخـرِ هـذا الحديـثِ [٣٤٣/ ب] قـال: «فيذكـرُ أنـه أُخْـرِجَ في زمـنِ عمـرَ بـنِ الخطَّـابِ

---

(١) في «م»: الراهب. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) انظر: «سنن الترمذي» (٥/ ٤٣٧).

وإصبَعُه على صُدغِه، كما وضعَها حين قُتِلَ»[1]، وقد ذكَر ذلك ابنُ هشامٍ عُقَيبَ حديثِه[2].

قوله: «**فَأَحْمُوهُ**» كذا في عامَّةِ النُّسَخِ بهمزةِ قطعٍ، بعدَها حاءٌ ساكنةٌ، ونقَل القاضي اتِّفاقَ النُّسخِ على هذا، ووقَع في بعضِ النُّسخ: «**فَأَقْحِمُوهُ**»، وهو ظاهرٌ، ومعناه: فاطَّرِحُوه فيها كُرْهًا، ومعنى الأولى[3]: ارمُوه فيها[4].

قوله: «**جَاءَتِ امْرَأَةٌ وَمَعَهَا صَبِيٌّ لَهَا**» قال السُّهَيْلِيُّ عن ابنِ قتيبةَ: «إنَّ هذا الغلامَ كان ابنَ سبعةِ أشهُرٍ»[5].

قوله: «**فَتَقَاعَسَتْ**» أي: تَوَقَّفَتْ ولَزِمَتْ موضِعَها، وكَرِهَتِ الدخولَ في النارِ.

(**٣٠٠٦**) قوله: «**حَزْرَةَ**» بتقديمِ الزَّايِ، وقيل فيه عن ابنِ الحذَّاءِ بتقديمِ الرَّاءِ، وهو وَهْمٌ، من «المطالع»[6].

قوله: «**أَبُو اليُسْرِ**» اسمُه كعبُ بنُ عمرٍو السُّلَمِيُّ، بدريٌّ كبيرٌ.

قوله: «**مَعَهُ ضِمَامَةٌ مِنْ صُحُفٍ**» أي: جماعةٌ، وقال بعضُهم: صوابُه: (إِضمامةٌ)، ولا يَبْعُدُ أن تصحَّ الرِّوايةُ، كما قالوا: لُفافةٌ لها، وضِبارةٌ، وفي «العين»: إضمامةُ الكُتُبِ، ما لَفَّ بعضَها إلى بعضٍ، وفي «النهاية»: «الضِّمامةُ لغةٌ في الإضمامةِ»[7].

---

(١) «جامع الترمذي» (٣٣٤٠).

(٢) انظر: «الروض الأنف» (١/ ١١٨).

(٣) قوله: الأولى. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٣٣).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٣٣).

(٥) «الروض الأنف» (١/ ١١٨).

(٦) «مطالع الأنوار» (٢/ ٣٩٣).

(٧) «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ١٠١).

قوله: «**وَمَعَافِرِيٌّ**» المَعَافِرِيُّ بفتحِ الميمِ نوعٌ من الثيابِ يُعْمَلُ بقريةٍ يُقَالُ لها مَعَافِرُ، وقيل: نسبٌ إلى قبيلةٍ نزلت تلك القريةَ، والميمُ فيه زائدةٌ[(١)].

قوله: «**سَفْعَةً**» أي: علامةً.

قوله: «**الحِزَامِيِّ**» بالزاي، كذا للطبريِّ، وعندَ ابنِ ماهانَ: «**الجُذَامِيِّ**»، وعندَ الأكثرين: «**الْحَرَامِيِّ**» يعني بالرَّاءِ، مفتوحُ الحاءِ، من «المطالع»[(٢)].

قوله: «**جَفَرٌ**» الجفرُ الذي قاربَ البلوغَ، وقيل: الذي قَوِيَ على الأكلِ، [٣٤٤/ أ] وقيل: ابنُ خمسِ سنين[(٣)].

قوله: «**فَدَخَلَ أَرِيكَةً**» الأريكةُ السريرُ في داخلِ الحَجَلَةِ.

قوله: «**قُلْتُ: آللهِ؟ قَالَ: اللهِ**» **الأَوَّلُ**: بهمزةٍ ممدودةٍ على الاستفهامِ، **والثاني**: بلا مدٍّ، والهاءُ فيها مكسورةٌ، هذا المشهورُ.

قال القاضي: «رُوِيناه بكسرِها وفتحِها معًا»، قال: «وأكثرُ أهلِ[(٤)] العربيَّةِ لا يُجِيزون غيرَ كسرِه»[(٥)].

قوله: «**وَأَشَارَ إِلَى نِيَاطِ قَلْبِهِ**» (نياطُ) بكسرِ النونِ، وفي بعضِ النُّسخِ: «**مناطِ**» بالميمِ المفتوحةِ؛ ومعناهما: وهو عرقٌ معلَّقٌ بالقلبِ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٣٤).

(٢) «مطالع الأنوار» (٢/ ٤٠٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٣٤-١٣٥).

(٤) قوله: أهل. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٨/ ٥٦٠).

(٥) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٨/ ٥٦٠).

قوله: «بَصَرُ عَيْنِيَّ» (بَصَرُ) بفتح الصادِ، ورفعِ الرَّاءِ، و«سَمْعُ»: بإسكانِ الميمِ، ورفعِ العينِ، هذه روايةُ الأكثرين، ورَواهُ جماعةٌ بضمِّ الصادِ وفتحِ الرَّاءِ: «عَيْنَايَ هَاتَانَ»، «وسمِع» بكسرِ الميمِ: «أُذُنَايَ هَاتَانِ»، وكلاهما صحيحٌ، لكن الأوَّلَ أولى[1].

(٣٠٠٨) قوله: «أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ الأَحْمَقُ» أي: الجاهلُ.

قوله: «فَخَشَعْنَا» بالخاءِ المعجمةِ، ورواهُ الجمهورُ، ورواه جماعةٌ بالجيم، وكلاهما صحيحٌ؛ فالأوَّلُ: من الخُشوعِ، وهو الخضوعُ والتذلُّلُ، والثاني: فمعناه الفزعُ، فإن قرأتَه بإعجامِ الخاءِ فافتحِ الشينَ، وإن قرأتَهُ بالجيمِ فاكسرِ الشينَ.

قوله: «فَإِنْ عَجِلَتْ بِهِ بَادِرَةٌ» أي: غَلَبَتْهُ بصقةٌ أو نخامةٌ[2] بدَرَت منه.

قوله: «أَرُونِي عَبِيرًا» زعفرانٌ وحدَه، وقيل: هو وغيرُه[3]. [٣٤٤/ ب]

(٣٠٠٩) قوله: «بُوَاطٍ» بضمِّ الباءِ الموحَّدةِ.

قال في «المطالعِ»: «ورُويناه من طريقِ الأَصِيلِيِّ والمُسْتَمْلِيِّ والعُذريِّ بفتحِ الباءِ»، والأوَّلُ أعرفُ؛ وهو جبلٌ من جبالِ جُهَيْنَةَ[4].

قوله: «المَجْدِيَّ بْنَ عَمْرٍو» بالميمِ المفتوحةِ، وإسكانِ الجيمِ، كذا في جميعِ النُّسخِ عندَنا، وكذا نقَله القاضي عن عامَّةِ الرُّواةِ والنُّسخِ، وفي بعضِها: «النَّجْدِيَّ» بالنونِ بدلَ الميمِ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٣٥).
(٢) في «م»: نخاعة. والمثبت من «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٨/ ٥٦٤).
(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٣٧).
(٤) قوله: جهينة. ليس في «م». ومثبت من «مطالع الأنوار» (١/ ٥٨٨).

قال: «والمعروفُ الأوَّلُ، وهو الذي[1] ذكَره الخَطَّابِيُّ وغيرُه»[2].

قولـه: «فَـدَارَتْ عُقْبَـةٌ» العقبـةُ بضـمِّ العيـنِ: رُكـوبُ هـذا نوبـةً وهـذا نوبـةً، وقـال في «العيـن»: «ركـوبُ مقـدارِ فرسَـخين»[3].

قوله: «فَتَلَدَّنَ عَلَيْهِ» (تَلَدَّنَ): أي: تَلَكَّأَ ولم يَنْبَعِثْ.

قولـه: «سِـرْ لَعَنَـكَ اللهُ» كـذا في بعـضِ النُّسَـخِ، والأكثرُ: «شَـأْ لَعَنَـكَ» بالشـينِ المعجمـةِ، بعدَهـا همـزةٌ، وذكَـر القاضـي أن الـرُّواةَ اختَلفُـوا فيـه؛ فـرَوَاهُ بعضُهـم بالشـينِ المعجمـةِ، وبعضُهـم بالمهملـةِ، وكلاهُمـا زجـرٌ للبعيـرِ[4].

(٣٠١٠) قوله: «فَيَمْدُرُ الحَوْضَ» أي: يُصْلِحُ ويُطِيِّنُ.

قوله: «أَفْهَقْنَاهُ» أي: مَلأْنَاهُ.

قولـه: «شَـنَقَ لَهَـا» يُقَالُ شَنَقْتُ البعيرَ أَشْنُقُهُ شنقًا، إذا جذبتَ خطامَهُ إليك وأنتَ راكبُه.

قولـه: «فَثُجَّـتْ» (ثُجَّـتْ) بتشـديدِ الجيـمِ، ومـن طريـقِ القابسـيِّ وابـنِ ماهـانَ: (فَشُـجَّتْ) بشـينٍ معجمـةٍ وتخفيـفِ الجيـمِ، وصُـوِّبَ، والفـاءُ أصليَّـةٌ.

قـال الجيَّـانيُّ فيمـا [٣٤٥/ أ] رواه القاضـي التميمـيُّ: «صوابُـه (فَفَشَـجْتُ) بشـينٍ مخفَّفـةٍ، وهـو مصحَّـحٌ، رَواه ابـنُ ماهـانَ ومَـن معَـه،

(١) قوله: الذي. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٨/ ٥٦٤).

(٢) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٨/ ٥٦٤)

(٣) «العين» (١/ ١٨٠).

(٤) تصحف في «م»: «للتصغير». والمثبت من «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٨/ ٥٦٥).

كذا ذكَره الهَرَوِيُّ»، ومعناه: تفاجَتْ؛ أي: فَتَحَتْ فَخِذَيْهَا لِتبولَ، وأنكر بعضُهم الجيمَ، وقال: (فَشَحَتْ) بالحاءِ؛ يعني المهملةَ[1].

قال صاحبُ «المطالع»: «ووجَدتُ أيضًا عن الجيانيِّ أن صوابَه: (شَجَنَتْ) بنونٍ بعدَ الجيمِ، وقيل: لعلَّه بمعنى: توقَّفتْ وأمسكَتْ عن المشيِّ للبولِ، ومنه: الحديثُ ذُو شُجُونٍ؛ أي يَتَمَسَّكُ بعضُه ببعضٍ، ولا يَبْعُدُ صوابُ الروايةِ الأولى؛ أي: صبَّت بولَها، والثجُّ: الصبُّ، ومنه: إنما أثجُّه ثجًّا، يعني الدَّمَ»[2].

قوله: «**كَانَ لَهَا ذَبَاذِبُ**» أي: أطرافٌ وأهدابٌ.

قوله: «**فَنكَّسَتْهَا**» بتشديدِ الكافِ، وتخفيفِها.

قوله: «**تَوَاقَصْتُ عَلَيْهَا**» أي: أمسكتُها بعُنُقِي[3].

قوله: «**حَقْوِكَ**» الحقوُ بفتحِ الحاءِ وكسرِها: معقدُ الإزارِ.

(٣٠١١) قوله: «**يَمَصُّهَا**» بفتحِ الميمِ، وحُكِيَ ضمُّها.

قوله: «**فَأُقْسِمُ**»: أي: أَحْلِفُ.

قوله: «**أُخْطِئَهَا**» أي: فاتَتْهُ.

قوله: «**نَنْعَشُهُ**» أي: نُقِيمُهُ من شدَّةِ الجَهْدِ.

(٣٠١٢) قوله: «**وَادِيًا أَفْيَحَ**» الأفيحُ الواسعُ.

قوله: «**كَالْبَعِيرِ المَخْشُوشِ**» بالخاءِ والشينِ المعجَمتين؛ وهو الذي يُجْعَلُ في أنفِه خِشاشٌ بكسرِ الخاءِ؛ وهو عودٌ يُجْعَلُ في أنفِ البعيرِ إذا كان صَعْبًا، ويُشَدُّ فيه حبلٌ لِيُقَادَ به.

---

(١) انظر: «إكمال المعلم» (٨/ ٥٦٧).

(٢) «مطالع الأنوار» (٢/ ٤٨).

(٣) وذلك بأن يحني عليها عنقه. «المعلم» (٣/ ٣٩٢).

قوله: «**بِالمَنْصَفِ**» هو بفتحِ الميمِ والصادِ؛ أي: النِّصفِ.

قولـه: «**أُحْضِـرُ**» بضـمِّ الهمـزةِ، وسـكونِ الحـاءِ، وكسـرِ الضـادِ؛ أي: أَعْـدُو [٣٤٥/ ب] وأسـعى سـعيًا شـديدًا.

قولـه: «**وَأَشَـارَ أَبُـو إِسْـمَاعِيلَ**» وفي بعـضِ النُّسَـخِ: «**ابْـنُ إِسْـمَاعِيلَ**» وهمـا صحيحـانِ، هـو حاتـمُ بـنُ إسـماعيلَ، وكنيتُـه أبـو إسـماعيلَ[١].

قولـه: «**حَشَـرْتُهُ**[٢] **فَانْذَلَـقَ**» (حشرتُه) أي: رقَّقْتُه حتَّى انذلَق؛ أي: انحدَّ، وذَلْـقُ كُلِّ شـيءٍ حـدُّهُ، وفي بعـضِ النُّسَـخِ بالسـينِ المهملـةِ، وعليـه شـرحهُ الهَـرَوِيُّ والخَطَّابِـيُّ وفسَّـره: أي: قَشَّـرْتُه، وادَّعـى القاضـي أن روايَتَـه عـن جميعِ شيوخِهم لهذا الحرفِ بالشينِ المعجَمـةِ، وادَّعـى أنـه أصـحُّ.

قال النوويُّ: «وليس كما قال»[٣].

(٣٠١٣) قولـه: «**فِـي أَشْـجَابٍ لَـهُ عَلَـى حِمَـارَةٍ**» الأشـجابُ: أعـوادٌ مرفوعـةٌ تُعَلَّـقُ عليهـا الأواني بالمـاءِ، وإنمـا شُـبِّهَتْ بِمِشْـجَبِ الثيـابِ، والحمـارُ مـن جريـدةٍ مثلَّثـةٌ، كـذا فسَّـره محمـدُ بـنُ مطيـرٍ، وكـذا قالـه المَـازِرِيُّ أنَّ المـرادَ بالأشـجابِ الأعـوادُ، وفيـه نظـرٌ، وإنمـا الأشـجابُ جمعُ شَـجْبٍ بإسـكانِ الجيـمِ؛ وهـو السقاءُ الخَلِقُ الـذي قـد صـار شـنًّا[٤]، والحِمـارةُ بكسـرِ الحـاءِ، وتخفيـفِ الميـمِ: هـي الأعـوادُ، فاعلمـه[٥].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٤٤).

(٢) في المطبوع من «صحيح مسلم» (٨/ ٢٣٥): (حسرته) بالسين المهملة.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٤٤-١٤٥).

(٤) في «م»: «شجنًا»، والمثبت من «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٥٤)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٤٥).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٤٥).

قوله: «إِلَّا قَطْرَةً» أي: شيئًا يَسيرًا.

قوله: «عَزْلَاءِ» فمُ القربةِ.

قوله: «يَغْمِزُهُ» أي: يُحَرِّكُهُ في يدِه ويَعْصِرُهُ.

(٣٠١٤) قوله: «فَأَتَيْنَا سِيفَ البَحْرِ» أي: ساحِلَهُ.

قوله: «فَزَخَرَ البَحْرُ» أي: علا موجُه. [٣٤٦/ أ]

قوله: «حَجَاجُ عَيْنِهَا» حَجاجُ العينِ بفتحِ الحاءِ وكسرِها؛ عظمُها المستديرُ.

قوله: «رَجُلٍ» بالجيمِ في روايةِ الأكثرين، وهو الأصحُّ، رواه بعضُهم بالحاءِ، وكذا وقَع لرواةِ (خ) بالوجهين[1].

قوله: «وَأَعْظَمَ كِفْلٍ» الكِفلُ: هو شبهُ الرَّحلِ الذي جاء في الرِّوايةِ الأخرى، وأصلُه الكِساءُ الذي يُدِيرُه الرَّاكِبُ على سَنامِ البعيرِ ليرتَدِفَ عليه الرَّاكبَ خلفَه، وعندَ الصَّدَفِيِّ والتميميِّ: «كَفَلٌ»، ولا وجهَ لهذا[2].

قوله: «يَنْتَقِدُ ثَمَنَهُ» أي: يَسْتَوفِيه.

قوله: «قَامَ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ» أي: انتصَفَ النَّهارُ.

قوله: «كُثْبَةً» الكثبةُ قَدْرُ حَلْبَةٍ، وقيل: الشيءُ القليلُ.

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٤٧).

(٢) انظر: «مطالع الانوار» (٣/ ٣٨٤).

قوله: «حَتَّى بَرَدَ» هو بفتحِ الرَّاءِ، وقاله الجَوْهَرِيُّ بضمِّها، والمشهورُ الأوَّلُ[1].

قوله: «فَارْتَطَمَتْ» أي: غاصتْ.

قوله: «وَوَفَى لَنَا» هو بتخفيفِ الفاءِ.

قوله: «فَقَدِمْنَا المَدِينَةَ لَيلًا» المعروفُ أنه قَدِمَها نَهارًا، واللهُ أعلَمُ.

قال شيخُنا متع الله بحياته: «ثم إني رأيتُ عن الدِّمْيَاطِيِّ ما لفظُه: المحفوظُ عندَ أهلِ السيَرِ أنهم قَدِمُوا نهارًا عندَ الظهيرةِ» انتهى.



---

(١) «الصحاح» (٢/ ٤٤٥).





كِتَابُ التَّفْسِيرِ

(٣٠١٥) قولـه: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾[١] أي: مسـألتُنا حِطَّـةٌ، وهـو أن يُحَـطَّ عنـا خَطَايَانـا. [٣٤٦/ ب]

قوله: ﴿يُغْفَرْ لَكُمْ﴾[٢] قراءةُ نافعٍ[٣].

(٣٠١٧) قولـه: «لَيْلَـةَ جَمْـعٍ» كـذا في النُّسـخِ، وفي نسـخةِ ابـنِ ماهـانَ: «لَيْلَـةَ جُمُعَـةٍ»، وكلاهمـا صحيـحٌ، فمَـن رَوَى: «لَيْلَـةَ جَمْـعٍ» فهـي ليلـةُ المزدَلِفَـةُ؛ وهـو المـرادُ بقولِـه: «وَنَحْـنُ بِعَرَفَـاتٍ فِـي يَـوْمِ جُمُعَـةٍ»، هـي عشـيَّةُ يومِ عرفـاتٍ، ويَكُـونُ المـرادُ بقولِـه: «لَيْلَـةَ جُمُعَـةٍ»: يـومَ جُمُعـةٍ[٤].

(٣٠١٨) قوله: «أَنْ يُقْسِطَ» أي: يَعْدِلَ.

قوله: «سُنَّتِهِنَّ» أي: عادَتِهِنَّ.

قولـه: «فَيَضُـرُّ بِهَـا» يقـالُ: ضـرَّه وأضـرَّ بـه، فالثلاثـيُّ بحـذفِ البـاءِ، والرباعـيُّ بإثباتِهـا.

قوله: «فِي العَذْقِ» (العَذْقُ) بفتحِ العينِ: النخلةُ.

(٣٠٢٢) قولــه: «فَسَـبُّوهُمْ» قـال القاضـي: «الظاهـرُ أنهـا قالـت هـذا عندَمـا سـمِعت أهـلَ مصـرَ يَقُولُـون في عثمـانَ مـا قالُـوا، وأهـلَ الشـامِ في علـيٍّ مـا قالـوا، والحَرورِيَّـةَ في الجميـعِ مـا قالـوا»[٥].

---

(١) سورة البقرة، الآية (٥٨).

(٢) سورة البقرة، الآية (٥٨).

(٣) وهي قراءة أبي بكر والجعفي والأعمش والحسن وأبان أيضًا، وقرأ ابن كثير وعمرو وعاصم وحمزة والكسائي: (نغفر) بالنون، انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة (ص٩٧)، و«تفسير السمرقندي» (١/ ٥٥-٥٦)، و«تفسير غرائب القرآن» للنيسابوري (١/ ٢٩٣)، و«معجم القراءات» لعبد اللطيف الخطيب (١/ ١٠٥).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٥٣).

(٥) «إكمال المعلم» (٨/ ٥٨٣).

(٣٠٢٣) قوله: «**فَرَحَلْتُ**» بالرَّاءِ والحاءِ المهملةِ، هذا هو الصحيحُ المشهورُ في الرِّواياتِ، وفي نسخةِ ابنِ ماهانَ: «**فَدَخَلْتُ**» بالدَّالِ والخاءِ المعجمةِ، ويُمْكِنُ تصحيحُهُ بأن يكون معناه: دخلتُ بعدَ رحلتِي إليه[١].

قوله: «**أَمَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبْزَى**[٢]» كذا في جميعِ النُّسخِ: «**عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبْزَى**»، قال القاضي: «قال بعضُهم: (**أَمَرَنِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**)».

قال [٣٤٧/ أ] القاضي: «لا يمتَنِعُ أن عبدَ الرحمنِ يأمرُ سعيدًا ليسألَ له ابنَ عبَّاسٍ عما لا يَعْلَمُهُ عبدُ الرحمنِ، فقد سألَ ابنَ عبَّاسٍ أكبرَ[٣] منه وأقدَمَ صحبةً منه»[٤]، وصوَّب ما قاله القاضي النوويُّ[٥].

قوله: «**عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ**» كذا في جميعِ النُّسَخِ: (عبدُ المجيدِ) بالميمِ ثمَّ الجيمِ، إلا نسخةَ ابنِ ماهانَ ففيها: (عبدُ الحميدِ) بحاءٍ ثم ميمٍ.

قال الغسَّانِيُّ: «الصوابُ الأوَّلُ»[٦]، وسمَّاه مالكٌ في «الموطَّأِ» من روايةِ يحيى الأندلسيِّ وغيرِه: «عبدَ الحميدِ» بحاءٍ ثمَّ ميمٍ، وكذا قاله ابنُ عيينةَ، وسمَّاه (خ): «عبدَ المجيدِ» بالميمِ ثم الجيمِ، وكذا رواه ابنُ القاسمِ والقَعْنَبِيُّ وجماعةٌ عن مالكٍ.

قال ابنُ عبدِ البرِّ: «يُقَالُ بالوجهينِ، والأكثرون بالميمِ ثمَّ الجيمِ»[٧].

قال القاضي: «فإذا ثبَت الخلافُ فيه، لم يُحْكَمْ على أحدِ الوجهين بالخطأِ»[٨].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٥٩).

(٢) في «م»: «بن أبي أبزى». والمثبت من «صحيح مسلم» (٨/ ٢٤٢).

(٣) قوله: أكبر. ليس في «م». ومثبت من «مشارق الأنوار» (١/ ٤٠)

(٤) «إكمال المعلم» (٨/ ٥٨٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٦١).

(٦) «تقييد المهمل» (٣/ ٩٣٧).

(٧) «الاستذكار» (١٩/ ١٣٩).

(٨) «إكمال المعلم» (٨/ ٥٨٦).

(٣٠٢٥) قولـه: «لَقِيَ نَـاسٌ مِنَ المُسْلِمِينَ رَجُلًا فِي غَـزْوَةٍ» الرجـلُ عامرُ بـنُ الأضبَـطِ الأشـجعيُّ، كـذا قالـه ابـنُ بَشْـكُوالَ في «مبهماتـه»[1]، وسـاق لـه شـاهدًا.

قـال الذَّهبيُّ في «الصحابـة»: «عامرُ بنُ الأضبطِ الأشـجعيُّ الـذي قتَلَتْهُ سـريَّةُ النبـيِّ ﷺ يَظُنُّونَـهُ مُتَعَوِّذًا بالشَّـهَادةِ»[2].

(٣٠٢٦) قولـه: «فَجَـاءَ رَجُـلٌ مِـنَ الأَنْصَـارِ» قـال شـيخُنا متَّـع الله بحياتـه: «قـال بعـضُ شـيوخي فيمـا قرأتُـه عليـه بالقاهـرةِ هـذا الرجـلُ هـو رفاعـةُ بـنُ تابـونٍ، كـذا أخرَجـه عنـه في «تفسـيرِه» عـن قيـسٍ: ابـنُ جريـرٍ[3]، وأخـرَج الحاكـمُ، وقـال: علـى شـرطِ [٣٤٧/ ب] الشـيخين: أنـه قُطْبَـةُ بـنُ عامـرِ بـنِ حديـدةَ الأنصـاريُّ السُّـلَمِيُّ»[4].

(٣٠٢٨) قولـه: «كَانَـتِ المَـرْأَةُ تَطُـوفُ...» إلـى آخـرِه. المـرأةُ التـي أنشـدتِ البيـتَ هـي ضُباعـةُ بنـتُ عامـرٍ القُشَـيريَّةُ، ذكـر ذلـك ابـنُ بَشْـكُوالَ في «مبهماتـه» عـن أبـي بكـرٍ أحمَـدَ بـنِ الحسـنِ الصباحـيِّ، انتهـى[5].

وفي «تجريـدِ» الذهبـيِّ: «ضُباعـةُ بنـتُ عامـر بـنِ قُـرْطٍ العامريَّـةُ، لقِيَـتْ[6] بمكَّـةَ، وهـي القائلـةُ: اليـومَ يَبْـدُو بَعْضُـهُ أَوْ كُلُّـهُ»[7] انتهـى، فهـي صحابيَّـةٌ، وقـد ذكَرهـا بعضُهـم: أن ضُباعـةَ هـذه خطبَهـا عليـه السـلام فذكَـرتْ أنهـا قـد كَبُـرَتْ، فلمـا جـاء ابنُهـا إليهـا، قالـت: ارجـع فزوِّجْـهُ، فرجَـع إلـى النبـيِّ ﷺ فسـكَتَ عنهـا عليـه السـلام.

---

(١) «غوامض الأسماء» (١/ ٤٦٦).
(٢) «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٢٨٢).
(٣) «تفسير الطبري» (٣/ ٥٥٦).
(٤) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (١٢/ ٢٦٥-٢٦٦).
(٥) «غوامض الأسماء» (٢/ ٨٤٠).
(٦) في بعض نسخ التجريد: أسلمت بمكة وهو الأنسب للسياق.
(٧) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/ ٢٨٤).

واعْلَمْ أن السُّهَيْلِيَّ في «رَوضِه» لما ذكَر المرأةَ التي قالتِ: (اليومَ يَبْدُو بعضُه أو كلُّه) البيتين، قال ما لفظُه: «ويُذْكَرُ أن المرأةَ ضُباعةُ بنتُ عامرٍ من بني عامرِ بنِ صعصعةَ، ثم مِن بني سلمةَ بنِ قشيرٍ، وذكَر محمَّدُ بنُ حبيبٍ أن رسولَ الله ﷺ خطبَها فذُكِرَ له عنها كِبَرٌ، فترَكها، فقيل: إنها ماتت كَمَدًا وحُزنًا على ذلك».

قال السُّهَيْلِيُّ: «إن كان صحَّ هذا فما أخَّرَها أن تكُونَ أمًّا للمؤمنين وزوجًا لرسولِ ربِّ العالمين إلا قولُها: (اليومَ يَبْدُو بَعضُهُ أو كُلُّهُ) تكرمةً من الله لنبيِّهِ، وعِلمًا منه بغَيْرَتِهِ، واللهُ أغيرُ منه»[1] انتهى.

قوله: «**تِطْوَافًا**» التِّطوافُ بكسرِ التاءِ؛ أي: ثوبًا أطوفُ به حولَ البيتِ، انتهى من «المطالع»[2]، وكان أهلُ الجاهليَّةِ يطُوفونَ عُراةً ويَرْمُونَ ثِيَابَهم، [٣٤٨/ أ] ويَتْرُكونَها مُلقاةً على الأرضِ، ولا يَأخُذونَها أبدًا، ويَتْرُكُونَها تُدَاسُ بالأرجلِ، حتى تَبْلَى، وتُسَمَّى اللِّقاءَ، حتى جاء الإسلامُ، فأمرَ اللهُ بسترِ العورةِ، فقال: ﴿**خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ**﴾[3]، وقال النبيُّ عليه السلام: «**وَلَا يَطُوفُ بِالبَيتِ عُرْيَانٌ**»[4].

(٣٠٢٩) قوله: «**إِكْرَاهِهِنَّ لَهُنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ**» قال الشيخُ محيي الدِّينِ: «كذا وقَع في النُّسخِ كلِّها (**لَهُنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ**)»، قال: «وهذا تفسيرٌ ولم يُرِدْ أَنَّ لفظةَ (لَهُنَّ) مُنَزَّلَةٌ، فإنه لم يَقْرَأْ بها أحدٌ، إنما هي تفسيرٌ وبيانٌ أن المغفرةَ والرحمةَ لهن؛ لكونِهِنَّ مكرَهاتٌ، لا لمِن أكرَهَهُنَّ»[5].

---

(١) «الروض الأنف» (٢/ ١٩٠).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢٨٥).

(٣) سورة الأعراف، الآية (٣١).

(٤) رواه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٦٣).

قوله: «مُسَيْكَةُ» بضمِّ الميمِّ، وقيل: إنها معاذةُ وزينبُ، وقيل: نزلت في ستِّ جوارٍ له، كان يُكْرِهُهُنَّ على الزِّنى: معاذةُ، ومسيكةُ وأميمةُ، وعمرةُ، وأروى، وقُتَيْلَةُ، واللهُ أعلَمُ[١].

(٣٠٣٠) قوله: «الزِّمَّانِيِّ» بكسرِ الزاي، وتشديدِ اللَّامِ.

قوله: [...][٢]: قال الدراقطنيُّ: «وأخرَجه البخاريُّ من حديثِ [التيميِّ][٣] عن أبي مِجْلَزٍ عن قيسِ بنِ عُبَادٍ عن عليٍّ».

قال الدارقطنيُّ: «قال: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْثُو[٤] لِلْخُصُومَةِ»، قال قيسٌ: وفيهم نزلَت ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾[٥]، ولم يُجَاوِزْ به قيسًا، ثم قال البخاريُّ: وقال عثمانُ عن جريرٍ عن منصورٍ عن أبي هاشمٍ عن أبي مِجْلَزٍ، قولُه: «فاضطرب الحديثُ»[٦].

ولا يَلْزَمُ مما قاله الدارقطنيُّ ضعفُ الحديثِ واضطرابُه؛ لأن قيسًا سمِعه من أبي ذرٍ، وأفتى به أبو مجلَزٍ تارةً، ولم يَقُلْ [٣٤٨/ ب] أنه من كلامِ نفسِه وروايتِه، وقد عملت الصحابةُ فمَن بعدَهم بمثلِ هذا، فيُفْتِي الإنسانُ منهم بمعنى الحديثِ عندَ الحاجةِ إلى الفتوى، دونَ الروايةِ، ولا يَرْفَعُه، فإذا كان في وقتٍ آخرَ وقصَد الروايةَ رفعَه[٧] وذكَر لفظَه، ولا يَحْصُلُ بهذا اضطرابٌ، واللهُ أعلَمُ، قاله النوويُّ[٨].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٦٣-١٦٤).

(٢) بياض في «م» بمقدار نصف سطر.

(٣) في «م»: «التميمي». والمثبت الصواب فهو سليمان التيمي والد معمر. انظر «صحيح البخاري» (٣٩٦٥).

(٤) في «م»: «يحشر». والمثبت من «صحيح البخاري» (٥/ ٧٥)، و(٦/ ٩٨).

(٥) سورة الحج، الآية (١٩).

(٦) «الإلزامات» (ص٥٠٨).

(٧) في «م»: «تفقه». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٦٦).

(٨) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٦٦-١٦٧).

(٣٠٣٣) قولُـه: «عَـنْ أَبِـي مِجْلَـزٍ» أبـو مِجْلَـزٍ بكسـرِ الميـمِ، وحكُـيَ فتحُهـا، وإسـكانِ الجيـمِ، وفتـحِ الـلَّامِ، واسـمُه لاحـقُ بـنُ حُميـدٍ[١].

واللهُ أعلَمُ بالصَّوابِ، وإليه المرجعُ والمآبُ.

وهـذا آخِـرُ مـا تيسَّـر جمعُـه مـن الحواشـي التـي وجدتُهـا بخـطِّ شـيخِنا متـع الله بحياتـه واللهَ أسـألُ أن يَنْفَـعَ بـه بمنِّـهِ وكرمِـه، والحمـدُ للهِ الواجـبُ حمـدُه في بـدءِ الأمـرِ وتمامِـه، وصلواتُـه علـى سـيِّدِنا محمـدٍ مـا سـبَّح الرعـدُ في غمامِـه، وعلـى آلِـه وأصحابِـه أئمَّـةِ دينِـه وأعلامِـه، صـلاةً تُظْفِـرُ العبـدَ مـن الجنَّـةِ بغايـةِ مرامـهِ، وسـلِّمْ تسـليمًا.

ووافـق الفـراغُ مـن تعليقِـه مسـاءَ يـوم الجُمُعـةِ حـادي عشـرَ شـهرَ ذي القِعـدةِ الحـرامِ مـن شـهورِ سـنةِ سـتَّ عَشْـرَةَ وثمانِمائـةٍ بحلـبَ المحروسـةِ، وكـان ابتدائـي فيـه ..[٢].

علَّقَـهُ جامِعُـه العبـدُ الفقيـرُ المعتـرفُ بالتقصيـرِ الرَّاجـي كـرمَ ربِّـهِ الفتـاحِ، صالـحُ بـنُ أحمـدَ بـنِ صالـحِ بـنِ أحمـدَ بـنِ السـفَّاحِ الشـافعيُّ الحلبـيُّ، غفَـر اللهُ لـه ولوالديـه ولإخوانِـه ولمشـايخِه ولجميـعِ المسـلمين، ولمَـن نظَـر فيـه واشـتَغل بـه، آميـنَ آميـنَ، وحسـبُنا اللهُ، وكفَـى.



(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٦٦).

(٢) بياض في «م» بمقدار نصف سطر.



الفهارس العلمية

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾	النساء	١٥	٦١٧
﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾	النساء	٢٣	٤٧٤
﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾	النساء	٢٣	٤٨٠، ٥٣٨
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾	النساء	٦٥	٤٠٨
﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ﴾	النساء	٨٣	٥٨٤
﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾	النساء	١٢٢	٢١٠
﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾	النساء	١٦٠	٥٩
﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾	النساء	١٧٦	٢٣١
﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾	النساء	١٧٦	٥٨٣
﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾	النساء	١٧٦	٥٨٣
﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ﴾	المائدة	٣	٥٩٢
﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾	المائدة	٦	١٩٦
﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	المائدة	٣٢	٥٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾	المائدة	٨٧	٤٧٤
﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾	الأنعام	٣٨	٥٩٢

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾	الأنعام	٥٢	٦٤٠
﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾	الأنعام	٥٧	٣٥٩
﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾	الأنعام	١٥١	٤٨٠
﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾	الأنعام	١٥١	٥٣٨
﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾	الأنعام	١٦٤	٩١٣
﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾	الأعراف	١٢	٩١٨
﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾	الأعراف	٣١	١٠٠٦
﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾	الأعراف	١٤٩	٢٧٤
﴿وَأَمْطَرْنَا﴾	الأعراف	١٧٦	٣٠٠
﴿وإخوانهم يمدونهم﴾	الأعراف	٢٠٢	٣٦٦
﴿فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾	الأعراف	٢٠٤	٢٨٦
﴿وَمَا نَقَمُوٓا۟﴾	التوبة	٧٤	٣٣٠
﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ﴾	التوبة	٤٩	٦٨٨
﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ﴾	هود	١١٤	١٣٩
﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾	يوسف	١٢	٩٨٥
﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ﴾	يوسف	٢٠	٦٣١
﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾	يوسف	١٠٣	٦٨١
﴿فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى﴾	إبراهيم	٣٦	٧٥
﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	النحل	٣٢	٩٤١



فهرس الأحاديث والآثار

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
أَتَاكُمْ أَهْلُ اليَمَنِ		١٠٤
أَتَجَاوَزُ عَنِ المُعْسِرِ	حذيفة بن اليمان	٥٦٣
أَحْسِنُوا أَمْلَاءَكُم		٢٥٤
أخبرني النبيُّ ﷺ بما هو كائنٌ	حذيفة بن اليمان	٨٠
الِاخْتِصَارُ رَاحَةُ أَهْلِ النَّارِ		٢٢٨
اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ		٩٦٨
إذا اختَلَفَتْ هذه الأجناسُ فَبِيعُوا كَيفَ شِئْتُمْ		٥٧٣
إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ		٦١٣
إِذَا المُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ...	أبو بكرة	٨٤
إِذَا بَلَغَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ		١٤٨
إِذَا دَخَلَ العَشْرُ شَدَّ مِئْزَرَهُ		٣٧٤
إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَغَابَ عَنْكَ...		٧٠٥
إِذَا سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ المَرْأَةِ كَانَ الشَّبَهُ لَهُ		١٧٧
إِذَا شَهِدَتِ المَرْأَةُ الصَّلَاةَ فِي المَسْجِدِ فَلَا تَمَسَّ طِيبًا		٢٠٠

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
إِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ		١٧٧
إِذَا نَظَرَ إِلَى عُرُوشِ مَكَّةَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ	عبد الله بن عمر	٤٢٠
أَذَّنْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ، فَقَالَ: يَا بِلَالُ مَا لَهُمْ؟	بلال بن رباح	٦٦٥
اذْهَبُوا فَخُذُوهُ مِنْ تَحْتِ فِرَاشِهَا، فَأُخِذَ، وَأَمَرَ بِهَا فَقُطِعَتْ		٦١٧
أراد أن لا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ	عبد الله بن عباس	٢٥٩
أَرَأَيْتَ إِنْ أَزْحَفَ عَلَيَّ مِنْهَا شَيْءٌ	الأسلمي	٤٤٣
أرسلتُ رسولًا إلى عائشةَ أسألُها عن صلاةِ رسولِ اللهِ	أبو الجوزاء	٢١٤
اسْقِ عَنْهَا الْمَاءَ		٥٩٧
الإِسْلَامُ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ		١١٦
اعْتَدِّي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمِّكِ عمرِو بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ	فاطمة بنت قيس	١٩٤
أَعْتَمَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيْلِ		٢٤٨
أَعْطَاكَ اللهُ مَا احْتَسَبْتَ	أبي بن كعب	٨١
أَعْطَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ غَنَمًا أُقَسِّمُهَا ضَحَايَا بَيْنَ أَصْحَابِي	عقبة بن عامر	٧١١
أَعْطِهِ إِيَّاهَا وَلَكَ فِيهَا عِذْقٌ فِي الْجَنَّةِ		٣١٩

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
اغْـدُ يَـا أُنَيْـسُ عَلَـى امْـرَأَةِ هَـذَا، فَـإِنِ اعْتَرَفَـتْ فَارْجُمْهَـا		٦١٧
أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللهِ الْمُحَرَّمُ	أبو هريرة	٨٥
أَقَمْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ اثْنَي عَشَرَ سَنَةً	أبو الجوزاء	٢١٣
أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟	عائشة	٣٢٢
إِلَّا كَلْبًا ضَارِيًا		٥٦٦
إِلَّا كُنْتُ شَهِيدًا، أَوْ لَهُ شَفِيعًا		٤٦٠
إِلَيْكِ عَنِّي يَا عَائِشَةُ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَوْمَكِ		٥٠٥
أَمَرَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ: اصْنَعِي طَعَامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ	أنس بن مالك	٨٣
أَنَّ ابـنَ مَسْـعُودٍ صَلَّـى الْفَجْـرَ حِيـنَ طَلَـعَ الْفَجْـرُ بِالْمُزْدَلِفَـةِ		٤٣٨
إِنَّ أَدْنَـى أَهْـلِ الْجَنَّـةِ مَنْزِلَـةً مَـنْ صَـرَفَ اللهُ وَجْهَـهُ...	أبو سعيد الخدري	٨٤
إِنَّ الإِيمَـانَ هَهُنَـا، وَإِنَّ الْقَسْـوَةَ وَغِلَـظَ الْقُلُـوبِ فِـي الْفَدَّادِيـنَ	أبو مسعود الأنصاري	٨٣
إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ	أبو مسعود الأنصاري	٨٣
إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ		٤١٠
إِنَّ اللهَ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ	الحارث الأشعري	١٥٩
أن اللهَ لم يَمْسَخْ شيئًا، ويَجْعَلْ له نَسلًا		٩٨٩

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
إِنَّ اللهَ يُحِبُّ العُطَاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ		٩٨٨
إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيُبَاهِي بِهِمُ المَلَائِكَةَ	عبد الله بن عمر	٤٥٤
إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى الحَجَّامَ أُجْرَةً	عبد الله بن عباس	٥٦٦
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْرَمَ وَأَصْحَابُهُ عَامَ الحُدَيْبِيَّةِ غَيْرَ عُثْمَانَ وَأَبِي قَتَادَةَ	أبو سعيد الخدري	٤٣٩
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنْكَهَ مَاعِزًا فَقَطْ		٦٢٢
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنًى	عبد الله بن عمر	٤١٨
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى، ثُمَّ خَطَبَ فَأَمَرَ مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ	أنس بن مالك	٦١٢
أن النبيَّ ﷺ غَرَّمَ حَمْزَةَ النَّاقَتَيْنِ		٧٢١
أن النبيَّ ﷺ كان يعتكفُ في العشرِ الأواخرِ	أبو رافع	٨١
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ في ثلاثةِ أثوابٍ؛ الحُلَّةُ ثَوْبَانِ، وَقَمِيصُهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ	عبد الله بن عباس	٣١٣
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنْحَرُونَ البَدَنَةَ مَعْقُولَةَ اليُسْرَى	جابر بن عبد الله	٤٤٣
أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام قَالَ: اشْتَرُوا لَهُ سِنًّا	أبو هريرة	٥٧٦
أَنَّ أُمَّ عَاصِمٍ كَانَتْ يُقَالُ لَهَا عَاصِيَةُ، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ جَمِيلَةَ	عبد الله بن عمر	٧٦٤

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
أَنَّ امْـرَأَةً اسْـتَعَارَتْ مِـنِ امْـرَأَةٍ حُلِيًّـا، فَسَـأَلَتْهَا حُلِيَّهَـا، فَأَنْكَـرَتْ أَنْ تَكُـونَ اسْـتَعَارَتْهُ		٦١٧
أَنَّ امْـرَأَةً كَانَـتْ تَسْـتَعِيرُ الحُلِـيَّ، ثُـمَّ تُمْسِـكُهُ، فَقَـالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ		٦١٦
إِنَّ أَوَّلَ عَظْـمٍ مِـنَ الإِنْسَـانِ يَتَكَلَّـمُ يَـوْمَ يُخْتَـمُ عَلَـى الأَفْـوَاهِ فَخِـذُهُ مِـنَ الرِّجْـلِ الشِّـمَالِ	عقبة بن عامر	٩٨٦
أَنَّ رَجُلٌ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَبْعَدَ بَيْتًا مِنَ المَسْجِدِ مِنْهُ	أبي بن كعب	٨١
أَنَّ رَجُلًا عَـضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ؛ فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ	عمران بن حصين	٦٠٥
أَنَّ رَسُـولَ اللهِ ﷺ كَانَ جَالِسًـا كَاشِـفًا عَنْ فَخِذِهِ، فَاسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ		٨٣٤
إِنَّ رَسُـولَ اللهِ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي هَـذِهِ السَّـاعَةَ إِلَّا هَـذِهِ الصَّلَاةَ فِي هَـذَا المَكَانِ	عبد الله بن مسعود	٤٣٨
أَنَّ رَسُـولَ اللهِ ﷺ لَمَّـا حَلَقَ رَأْسَهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ	أنس بن مالك	٤٤١
أَنَّ رَسُـولَ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابَـهُ حَلَقُـوا رُءُوسَـهُمْ عَـامَ الحُدَيْبِيَـةِ غَيْـرَ عُثْمَـانَ بْـنِ عَفَّـانَ	أبو سعيد الخدري	٤٣٩
إِنْ عِشْـتُ إِنْ شَـاءَ اللهُ أَنْهَى أُمَّتِي أَنْ يُسَمُّوا نَافِعًا وَأَفْلَـحَ وَبَرَكَةَ	جابر بن عبد الله	٧٦٣
إِنَّ فِي الجَنَّةِ شَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا...	أبو سعيد الخدري	٨٤

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ...	عقبة بن عامر	١٠١
أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْثُو لِلْخُصُومَةِ		١٠٠٧
أَنْشُدُكُنَّ بِالْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُمْ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عليه السلام أَنْ لَا تُؤْذُونَا وَأَنْ تَطْهَرْنَ لَنَا		٧٩٢
انْشَقَّ الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ		٩٣٧
إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْقَفَا		٣٦٧
إِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ		٤٩٩
إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ		٥٣٧
إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ		٨٧٥
إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلِبِ شَيٌّ وَاحِدٌ		٢٣٢
أنه تصدَّق على أبويه ثُمَّ تُوُفِّيَا، فردَّه إليه النبيُّ ﷺ ميراثًا	عبد الله بن زيد	١٦٤
إني أَتيتُ رسولَ اللهِ ﷺ وهو يَخطُبُ	أبو رفاعة العدوي	٢٩٢
إِنِّي أَتَيْتُكُمْ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُخْبِرَكُمْ		١١٣
أَهْدَى النَّجَاشِيُّ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بَغْلَةً، فَكَانَ يَرْكَبُهَا	عبد الله بن عباس	٦٥٩
أَهْلُ الْكُفُورِ أَهْلُ الْقُبُورِ	عمر	٤٢٠
أَوْ يُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ صَاعٌ	عبد الله بن معقل	٤٠٠

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا الحَدَّ عَلَى أَرِقَائِكُمْ مَنْ أُحْصِنَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يُحْصَنْ	علي بن أبي طالب	٦٢٤
البُزَاقُ فِي المَسْجِدِ خَطِيئَةٌ		٢٢٨
بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً، وَأَنَا فِيهِمْ	عبد الله بن عمر	٦٤١
بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبَا مَرْثَدٍ الغَنَوِيَّ وَالزُّبَيْرَ	علي بن ابي طالب	٨٥٧
بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ		٦٦٩
تَرِبَتْ يَمِينُكَ		٨٧٦
تُعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ قَدْرِ الدِّرْهَمِ	أبو هريرة	٧٢
تَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ		٢٢٠
ثُمَّ أُنْزِلَتُ عَلَى طَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا		١٢٩
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِنَاقَةٍ مَخْطُومَةٍ	أبو مسعود الأنصاري	٨٢
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ أُبْدِعَ بِي	أبو مسعود الأنصاري	٨٢
جَاوَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي دَارِهِ اثْنَي عَشَرَ سَنَةً	أبو الجوزاء	٢١٤
حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ العَصْرِ	البراء بن عازب	٢٤٥
حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ		٣٤٦

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
حتى وضعَ يديهِ على ركبَتَيْ رسولِ اللهِ ﷺ	أبو ذر	٨٩
حتى وضعَ يديهِ على ركبَتَيْ رسولِ اللهِ ﷺ	أبو هريرة	٨٩
حَـجَّ ثَـلَاثَ حِجَـجٍ، حَجَّتَيْـنِ قَبْـلَ أَنْ يُهَاجِـرَ وَحَجَّـةً بَعْـدَ مَـا هَاجَـرَ	جابر بن عبد الله	٤٢٨
حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ	عبد الله بن مسعود	٢٠٩
حديث ابن عمر في القدر		٣٨٤
حديث إسلام حصين والد عمران	عمران بن حصين	٨٣
حديث المحاقلة	رافع بن خديج	٨٥
حديث الوصايا عن ثلاثة من ولد سعد		٣٨٤
حديث أن النبي كان يصبغ ثيابه حتى عمامته		٣٩٦
حديث تصفير النبي لحيته بالورس والزعفران	عبد الله بن عمر	٣٩٦
حديث حلق النبي رأسه في منى، وقسمة شعره	عبد الله بن زيد	١٦٤
حديث صبغ النبي ﷺ		٣٩٦
خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ		٤٣١
خُذُوهَا يَا بَنِي طَلْحَةَ، خَالِدَةً تَالِدَةً، لَا يَنْزِعُهَا مِنْكُمْ إِلَّا ظَالِمٌ		٤٤٦
خَرَجْنَا مُحْرِمِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْلِلْ	أسماء بنت أبي بكر	٤٢٤
خَمِّرُوا وَجْهَهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ		٤٠٣

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
خَيْرُ ثِيَابِكُمُ البَيَاضُ		٤٥٨
دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذاتَ يومٍ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ بَيْنَ فَخِذَيْهِ	حفصة بنت عمر	٨٣٤
دَخَلْتُ الجَنَّةَ، فَسَمِعْتُ فِيهِ نَحْمَةً لِنُعَيْمٍ		٦٠٥
الدِّينُ النَّصِيحَةُ	تميم الداري	٨٤
الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ؛ وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ		٥٧٤
رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَمَا عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ رَجُلٌ رَآهُ غَيْرِي	أبو الفضل	٨٢٢
رُدُّوا عَلَيَّ الرَّجُلَ	أبو هريرة	٩٠
زِمَامٌ خَيْرٌ مِنْ خِذَامٍ		٩٢٦
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ		١٦٣
سَبْعُونَ أَلْفًا، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعُونَ أَلْفًا		١٥٣
السلامُ على اللهِ قبلَ عبادِه، السلامُ على جبريلَ	عبد الله بن مسعود	١٩٧
الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا البَتَّةَ		٦١٨
الصِّرَاطُ كَحَدِّ السَّيفِ	ابن مسعود	١٤١
صَلِّ مَا أَدْرَكْتَ وَاقْضِ مَا سَبَقَكَ		٢٤٠
صَلَاةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً		١٥٥

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ الفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ المَسَاجِدِ إِلَّا المَسْجِدَ الحَرَامَ	عبد الله بن الزبير	٤٦٩
صَلَّى ثماني ركعاتٍ		١٨١
صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ فَلَمَّا قَامَ، فقَالَ: أَرَأَيْتَكُمْ	عبد الله بن عمر	٨٦٦
صُومُوا عَاشُورَاءَ، وَخَالِفُوا فِيهِ اليَهُودَ، وَصُومُوا قَبْلَهُ يومًا وَبَعْدَهُ يومًا	عبد الله بن عباس	٣٧٦
عَقْرَى حَلْقَى		٤٠٧
فَإِذَا سَأَلُوا الطَّعَامَ أَعْطَيْنَاهُمُ اللُّعْبَةَ تُلْهِيهِمْ حَتَّى يُتِمُّوا صَومَهُمْ		٣٧٧
فَرَجَعَ فُقَرَاءُ المُهَاجِرِينَ...		٢٣٨
فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ فَأَتَى النِّسَاءَ	جابر بن عبد الله	٢٩٤
فَقَامَ إِلَى شَنٍّ مُعَلَّقٍ		٢٦٥
فَقَدِمْنَ عَجَائِزُ مِنْ بَنِي عِجْلٍ، فَأَخْبَرْنَ أَنَّهُ كَانَ لِلْمَرْأَةِ جَدَّةٌ سَوْدَاءُ		٥٣١
فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَاكَ		٢٢٤
فَيَرْقَى هو -يَعْنِي مُحَمَّدًا ﷺ وَأُمَّتُهُ عَلَى كَومٍ فَوْقَ النَّاسِ	ابن عمر	١٤٤
فَيَنْطَلِقُ بِهِمْ	ابن خديج	١٤٤

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
قَالَ إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ (القرآن قال: فقرأ عليه) : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	أبي بن كعب	٣٥٠
قَدْ أَنْزَلَ اللهُ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ		٥٢٩
قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي رَاغِبَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ، وَهِيَ رَاغِمَةٌ مُشْرِكَةٌ	أسماء بنت أبي بكر	٣٣٨
قَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ في أصحابِهِ غَنَمًا، فَأَعْطَانِي عَتُودًا جَذَعًا	زيد بن خالد	٧١٢
قصة الصحيفة المشهورة في مكة		٤٤١
قصة المحرم الذي وقصته ناقته		٤٠٣
قَصَّرْتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ		٤٢٧
قُمْ يَا بِلَالُ فَخُذْ بِيَدِهَا فَاقْطَعْهَا		٦١٦
كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ	عبد الله بن عمر	٤٤٠
كان الفتحُ في ثلاثَ عشرةَ خلَتْ من رمضانَ	عبد الله بن عباس	٣٧٣
كَانَ الْمُتْعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً		٤١١
كان النبي ﷺ يمسح مناكبه في الصلاة	أبو مسعود الأنصاري	٨٢
كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ تِسْعَ ذِي الْحِجَّةِ، وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ	بعض أزواج النبي	٣٨٧
كَانَ سِتْرٌ فِيهِ تِمْثَالُ طَيْرٍ	عائشة	٣٨٤

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
كَانَ لَأَنْ يُقِيمَ مِائَةَ عَامٍ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الخُطْوَةِ الَّتِي خَطَاهَا	أبو هريرة	٢١٦
كان يَفْتَتِحُ الصلاةَ بالتكبيرِ	عائشة	٢١٤
كَانَ يَقُولُ فِي دَبْرِ الصَّلَاةِ الدُّعَاءَ		٦٣٠
كَانَتْ أُمُّ عَاصِمٍ تُسَمَّى عَاصِيَةُ، فَسَمَّاهَا النبيُّ ﷺ جَمِيلَةَ		٧٦٤
كفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا	حفص بن عاصم	٦٥
كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ		٩٣٣
كَمْ مِنْ عِذْقٍ مُعَلَّقٍ فِي الجَنَّةِ لأَبِي الدَّحْدَاحِ		٣١٩
كُنَّا نَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ إِذْ نَزَلَ عَلَيهِ الوَحْيُ، فَحَدَّثَنَا	أبو واقد	٣٥٠
كَيْفَ صَنَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ دَخَلَ الكَعْبَةَ؟ قَالَ: صَلَّى رَكْعَتَيْنِ	عبد الرحمن بن صفوان	٤٤٧
لَا أَشْبَعَ اللهُ بَطْنَكَ		٨٧٦
لَا أَكَادُ أُدْرِكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يَطُولُ بِنَا فُلَانٌ	أبو مسعود الأنصاري	٨٣
لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ		٥٩٣
لَا تُجْزِي صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صُلْبَهُ	أبو مسعود الأنصاري	٨٣
لَا تَخَافُوهَا إِنَّهَا هَبَّتْ لِمَوْتِ عَظِيمٍ مِنْ عُظَمَاءِ الكُفَّارِ		٩٢٩
لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ		٤٠٣

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا		٦٤٤
لَا تُغَطُّوا رَأْسَهُ		٤٠٢
لَا تَكُنْ أَوَّلَ مَن يَدْخُلُ السُّوقَ، وَلَا آخِرَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْهَا، فِيهَا بَاضَ الشَّيْطَانُ وَفَرَّخَ	سلمان الفارسي	٨٤٧
لَا رِبًا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ		٥٧٤
لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ		٧١٥
لَا يَخْطُبُ وَلَا يَسُومُ		٤٧٧
لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مِنْ مُؤْمِنَةٍ		٥٠٨
لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ إِلَّا الحِمَارُ وَالْكَافِرُ وَالْكَلْبُ وَالْمَرْأَةُ	عائشة	٢١٦
لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ	أبان بن عثمان	٤٧٨
لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا...	عمران بن حصين	٨٣
لِتَتُبْ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَتَرُدَّ مَا تَأْخُذُ عَلَى القَوْمِ،		٦١٦
لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ العَبْدِ		٩٠٩
لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ		٩١١
لمَّا مات أبو سلمةَ قلتُ: غريبٌ، وفي أرضِ غُربةٍ	أم سلمة	٨٣

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ		١٦٣
اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ وَالْأَهْوَاءِ		٢٠٧
اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ الوَزَغَةَ		٧٩٢
لَوْ شَهِدْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ لَمْ يُدْفَنْ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ	أبو زيد	٦٠٥
لَوْ مُدَّ لَنَا الشَّهْرُ		٣٦٩
لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى قَومٌ دِمَاءَ قَوْمٍ، وَأَمْوَالَهِمْ	عبد الله بن عباس	٦٢٩
لَوْلَا أَكْتُمُ عِلْمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيهِ	عبد الله بن عباس	٦٧٨
لَوْلَا الهَدْيُ لَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً وَتَحَلَّلَ		٤١١
لَيُخْرِجَنَّكُمُ الرُّومُ مِنْهَا كَفْرًا كَفْرًا	أبو هريرة	٤٢٠
لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ		٤١٠
لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ		١٠١
مَا بَيْنَ حُجْرَتِي وَمِنْبَرِي		٤٦٨
مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحِلَّ أَنْتَ؟		٤٢٦
مَاتَ الْيَوْمَ مُنَافِقٌ عَظِيمُ النِّفَاقِ		٩٢٤
مَثَلُ الْمُنْفِقِ وَالْمُتَصَدِّقِ		٣٤٣

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
مَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَبِي وَهُوَ عَلَى بَغْلَةٍ بَيْضَاءَ، فَأَخَذَ بِلِجَامِهَا	عبد الله بن بسر السلمي	٧٣٤
مُرْ قَوْمَكَ فَلْيَصُومُوا	هندبن أسماء الأسلمي	٣٧٧
الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ	أبو مسعود الأنصاري	٨٢
الْمُفْلِسُ مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ		٨٧٧
مَقْعَدُكَ حِينَ يَبْعَثُكَ اللهُ إِلَيْهِ		١٢٩
مَنْ تَرَكَ الْقُرْآنَ شَهْرَيْنِ لَمْ يَقْرَأْهُ؛ فَقَدْ جَشَرَ	أبو الدرداء	٦٨٤
مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ		٤٥٨
مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكَثُّرًا		٣٤٨
مَنْ سَمَّى الْمَدِينَةَ يَثْرِبَ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللهَ، هِيَ طَابَةُ، هِيَ طَابَةُ	البراء بن عازب	٤٦٧
من صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ بَاعَدَ اللهُ وَجْهَهُ...	أبو سعيد الخدري	٨٤
مِنْ عَيْرٍ إِلَى أُحُدٍ		٤٦٣
مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيُحْسِنْ إِلَى جَارِهِ	أبو شريح	٨٤
الْمُؤْمِنُ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ	عبد الله بن مسعود	٩٠٩
نَدَبَ إلى صومِ الأشهرِ الحُرُمِ، ورجبٌ أحدُها		٣٨٠

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
نَزَلَ جِبْرِيلُ فَأَمَّنِي		٢٤٢
نِعْمَ أَهْلُ البَيْتِ هَيْشَةُ		٩٥٧
نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الحَوْرِ بَعْدَ الكَوْرِ		٤٥٢
نفقة الرجلِ على أهله	أبو مسعود عقبة بن عمرو	٨١
نَهَى النَّبِيُّ عليه السلام عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى تُزْهِيَ	أنس بن مالك	٥٥٩
نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِ؛ النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالْهُدْهُدِ، وَالصُّرَدِ	عبد الله بن عباس	٧٩٣
نَهَى عَنِ الثُّنْيَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ		٥٥٥
نَهَى عن الخَذْفِ	عبد الله بن مغفل	٧٠٩
هَذَا وُضُوئِي		١٦٥
وَاقْضُوا مَا فَاتَكُمْ		٢٤١
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَنْتَهِبُ أَحَدُكُمْ...	أبو هريرة	١٠٤
وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَةِ	عبد الله بن مسعود	٤٨٩
وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ		٥١١
وَأُوتِيتُ هَذِهِ الآيَاتِ مِنْ خَوَاتِمِ البَقَرَةِ مِنْ كَنْزٍ تَحْتَ العَرْشِ		٢١٧

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً		٨٦٥
وَذَلِكَ ضُحًى		١٨١
وَرَجُلٌ مُعَلَّقٌ بِالْمَسْجِدِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ		٣٤٧
وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَلْقَ العَانَةِ	أنس بن مالك	١٦٧
وَلِجَهَنَّمَ جِسْرٌ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ	عائشة	١٤٠
وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ		٩١٦
وَمُهَلُّ أَهْلِ العِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ		٣٩٣
ووضع كفَّيهِ على ركبَتَيِّ النبيِّ ﷺ، فاعلمْه	عبد الله بن عباس	٨٩
وَيُنْزِلُ اللهُ مَطَرًا كَأَنَّهُ الطَّلُّ أَوِ الظِّلُّ		٩٧٦
يَا رَسُولَ اللهِ أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟	عبد الله بن مسعود	٢٣٣
يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ	جابر بن عبد الله	٥٨٣
يَا رَسُولَ اللهِ، فَسْخُ الحَجِّ لَنَا خَاصَّةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةً؟ فَقَالَ: بَلْ لَنَا خَاصَّةً	بلال بن الحارث المزني	٤١٢
يَا عَبَّاسُ أَلَا تَعْجَبُ مِنْ بُغْضِ بَرِيرَةَ مُغِيثًا وَحِبِّهِ لَهَا		٩٢١

الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الرقم
يَجْعَلُ اللهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ		٢٠٢
يُحِبُّ لِأَخِيهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ		١٠٠
يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى تَلٍّ وَأُمَّتِي عَلَى تَلٍّ	كعب بن مالك	١٤٤
يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي عَلَى تَلٍّ	كعب بن مالك	١٤٤
يَدْخُلُ الجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا	عمران بن حصين	١٥٣
يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا		٧٢٥



فهرس الرجال المتكلم فيهم

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
إبراهيم بن طهمان الهروي	من الثقات الذين اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديثهم في الصحيحين	الرشيد العطار	٢١٤
إبراهيم بن يزيد النَّخعي	الفقيه، معدود في الطبقة الثانية من تابعي أهل الكوفة، رأى عائشة، وأدرك أنس بن مالك	المصنف	٢٧١
ابن وهب	ثقة	المصنف	٦٩٧
أحمد بن الحسن بن إبراهيم بن فيل البالسي	ثقة	المصنف	٨١٣
أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي	ثقةٌ عالمٌ حافظٌ	المصنف	٧٧
أحمدُ بنُ عيسى الوشَّاءُ	ثقةٌ رضيٌّ	أبو حاتم الرازي	١٤٠
إسماعيل بن أبي أويس	ثقة	المصنف	٥٦٠
إسماعيل بن أبي خالد	ثقة	الدارقطني	٤٣٧
إسماعيل بن عمر بن حسين، أبو المنذر	صدوق	المصنف	٧٠٦
أوس بن عبد الله الرَّبعي، أبو الجوزاء	لم يسمع من عائشة وحديثه عنها مرسل	ابن عبد البر	٢١٣
البختري	صدوق، توفى ١٤٨	المصنف	٢٤٧

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
برد بن أبي زياد	ثقة	المصنف	٥٩
بشير بن المهاجر	فيه شيء	المصنف	٦٢٢
بشير بن المهاجر	ليس به بأس	النسائي	٦٢٢
بشير بن المهاجر	منكر الحديث، يجيء بالعجب	أحمد بن حنبل	٦٢٢
بشير بن المهاجر	لا يحتج به	أبو حاتم الرازي	٦٢٢
بشير بن المهاجر	فيه بعض الضعف	ابن عدي	٦٢٢
بعجة بن عبد الله بن بدر، الجهني	ثقةٌ، روى له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة	المصنف	٦٩٥
بكير بن عبد الله الطويل، الكوفي	روى عنه سلمة بن كهيل أربعة أحاديث	البخاري	٢٦٦
ثابت بن عياض الأعرج الأحنف، القرشي، العدوي	صدوق	المصنف	٤٨٩
جابرُ بنُ زيدٍ، أبو الشعثاء	أزدي إمام روى له الجماعة	المصنف	١٧٨
الجراح بن مليح البهراني	صالح الحديث	أبو حاتم الرازي	٧٤
الجراح بن مليح البهراني	لا بأس به	النسائي	٧٤
الجراح بن مليح بن فرس	كان وضاعًا للحديث	يحيى بن معين	٧٣
الجراح بن المنهال	متروك	المصنف	٦٣
جعفر الفريابي	ثقة	المصنف	٢١٤

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
جعفرُ بنُ أبي وَحْشِيَّةَ إِيَاسٌ، أبو بشر	صدوقٌ، رَوَى له الجماعةُ	المصنف	١٦٥
جعفر بن الزبير	متروك	البيهقي	٩٣٣
حجاج بن محمد الأعور	ثقة حافظ	النسائي	٣٢٢
حسن بن عياش، أخو أبو بكر بن عياش	وثقه ابن معين، توفي سنة ١٧٢	المصنف	٢٨٦
حكيم بن جبير	ضعيف	يحيي بن سعيد القطان	٧٩
الحكيم بن عبد الله القرشي	صدوق	المصنف	١٦١
حماد بن زيد	حماد بن زيد أثبت في أيوب السختياني من غيره	المصنف	٢٥٨
حميدٌ بن زياد، أبو صخر	مختلف فيه	المصنف	١٦١
حميدٌ بن زياد، أبو صخر	ليس به بأس	أحمد بن حنبل	١٦١
رباح بن أبي معروف	مكيٌّ، روى عن مجاهد وعطاء، وعنه العقدي وأبو نعيم	المصنف	٣٩٢
رباح بن أبي معروف	صالحٌ	أبو حاتم الرازي	٣٩٢
رباح بن أبي معروف	ضعيف	يحيى بن معين	٣٩٢
روح بن غطيف	متروك الحديث	النسائي	٧٢
روح بن غطيف	يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل كَتبُ حديثه	ابن حبان	٧٢

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
روحُ بن غطيف	ليس بالقوي، منكر الحديث	أبو حاتم الرزاي	٧٢
زهدم بن مُضَرِّب الجرمي	ثقة، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.	المصنف	٥٩٨
زياد بن رياح القيسي، أبو قيس بن رياح	ثقة	المصنف	٦٨٦
زياد بن فيروز البصري، أبو العالية البراء	ثقة	المصنف	٢٤٩
زيد بن يزيد، أبو معن الرقاشيُّ البصري	ثقة	المصنف	٤٧٠
سعيد بن مرثد الأثدي، أبو مسلمة	ثقة	المصنف	١٤١
سفيان بن موسى	بصري ثقة معروف	النووي	٢٢٩
سفيان بن موسى	هو ثقة، أنكروا على من زعم أنه مجهول	أبو علي الغساني	٢٣٠
سفيان بن موسى	ثقة	الدارقطني	٢٢٩
سلم بن أبي الذيَّال	ثقة	المصنف	٢١٦
سلمة بن شبيب	ثقة	المصنف	٩٥
سلمة بن كهيل	ثقة	المصنف	٤٣٩
سُلَيم بن جبير، أبو يونس مولى أبي هريرة	ثقة	المصنف	١٠٧، ١٥٤

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
سليمان بن محمد، أبو داود	صدوق	المصنف	٤٢٥
سِمَاكُ بنُ الوليدِ الحنفيُّ اليمانيُّ، أبو زميل	ثقة	المصنف	١٠٧
سماك بن الوليد الحنفي، أبو زميل	صدوق	أبو حاتم الرازي	٦٤٩
شرحبيل بن سعد	لم يكن أحدٌ أعلم منه بالمغازي	سفيان بن عيينة	٧٨
شرحبيل بن سعد	بقي الى آخر الزمان حتى اختلط، وليس يحتج به	ابن سعد	٧٨
شقيق الضبي القاضي	ضعيف	النسائي	٧٣
صالح بن بشير المري	بصري قاص، ضُعِّف	المصنف	٧٥
صالح بن بشير المري	لا يكتب حديثه	أبو داود	٧٥
صدقة الدقيقي	ضَعَّفه ابن معين وأبو حاتم الرازي	ابن دقيق العيد	١٦٨
صعِق بن حزن	ثقة	يحيى بن سعيد	٦٠٠
صعِق بن حزن	ثقة	أبو زرعة الرازي	٦٠٠
صعِق بن حزن	ما به بأس	أبو حاتم الرازي	٦٠٠
صعِق بن حزن	ليس بالقوي	الدارقطني	٥٩٩
طلحة بن نافع	قال جماعة: ليس به بأس	المصنف	٧٢٧

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
طلحة بن يحيى	شيخٌ	المصنف	٧٥٢
عامر بن عبد الواحد الأحول	لين	أحمد بن حنبل	١٩٣
عامر بن عبد الواحد الأحول	ثقة	أبو حاتم الرازي	١٩٣
عبد الأعلى بن عامر الثعالبي	ضعيف	يحيى بن سعيد القطان	٧٩
عبد الجبار بن وائل	صح عن عبد الجبار أنه قال: كنت غلامًا لا أعقل صلاة أبي وهذا ينفي أنه مات أبوه وهو حمل	العلائي	١٩٧
عبد الجبار بن وائل	لم يسمع من أبيه	النسائي	١٩٧
عبد الجبار بن وائل	لم يسمع عبد الجبار من أبيه فيما يقولون بينهما علي علقمة بن وائل	ابن عبد البر	١٩٧
عبد الجبار بن وائل	قال البخاري: لم يسمع من أبيه، ولد بعد موت أبيه بستة أشهر	الترمذي	١٩٧
عبد الرحمن بن خالد بن مسافر	ثقة، أخرج له البخاري، واحتج بحديثه	الرشيد العطار	٦١٩

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس، أبو يعفور الأصغر	ثقة	المصنف	١٠٨
عبد الرحمن بن عمرو، وقيل معاوية بن عمرو، وقيل النضر بن عمرو الجرمي الأزدي البصري	ثقة، روى له مسلم، والأربعة	المصنف	٥٩٧
عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري الزرقي المدني	ليس بالقوي عندهم	الحاكم	٧٨
عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري الزرقي المدني	أنكر أحمد قول مالك ليس بثقة، وقال روى عنه شعبة	المصنف	٧٨
عبد الرحمن بن وعلة	روى عن ابن عمر وابن عباس، وعنه زيد بن أسلم ويحيى بن سعيد	المصنف	١٨٦
عبد الرحمن بن وعلة	ثقة	ابن معين	١٨٦
عبد الرحمن بن وعلة	ثقة	النسائي	١٨٦
عبد الرحيم بن سليمان المروزي	ثقةٌ، حافظٌ، مصنف	المصنف	٣٧٤
عبد القدوس الشامي	متروك الحديث	المصنف	٦٢

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
عبدُ الكريمِ بنُ يعفورٍ الجُعْفِيُّ البصريُّ، أبو يعفور	ثقة	المصنف	١٠٨
عبدالله بن الحارث النجراني	ثقة	المصنف	٢٢٠
عبد الله بن رجاء	ثقة، وصدوق عند أهل النقل، الا أن الفلاس نسبه إلى كثرة الغلط	المصنف	٦٤١
عبد الله بن عبد الجبار العثماني	من المشايخ الثقات	الرشيد العطار	٢٥١
عبد الله بن محرر	منكر الحديث	البخاري	٦٢
عبد الله بن مسور	كذابٌ، روى عن التابعين	الذهبي	٦٢
عبيد الله بن عبد الله	لم يدرك عمر بن الخطاب	المصنف	٢٩٧
عبيد الله بن عبد الله	عبيد الله عن عمر مرسلٌ	أبو زرعة الرازي	٢٩٧
عبيد الله بن عبد الرحمن، الأشجعي	كوفيٌّ، ثقة، اتفق البخاري ومسلم على الإحتجاج بحديثه	المصنف	٢٤٦
عبيدة بن سفيان	وثقه النسائي، روى له مسلم وأصحاب السنن	المصنف	٧٠٥
عثمان بن عثمان الغطفاني	ثقة	أحمد بن حنبل	٧٥٧
عزرة بن عبد الرحمن	ثقة	ابن معين	٥٣٠
عطاء بن السائب	ثقةٌ ثقة	أحمد بن حنبل	٥٩
عطاء بن السائب	اختلط بأخره	يحيى بن معين	٥٩

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
عطاء بن يعقوب، وقيل ابن نافع	ثقة	ابن معين	٤٣٦
علقمة بن وائل	قال ابن معين: لم يسمع من أبيه شيئا	العلائي	١٩٦
علقمة بن وائل	قال الترمذي: قلت لمحمد: علقمة سمع من أبيه؟ قال نعم	الدمياطي	١٩٦
علي بن حفص المدائني	ثقة	يحيى بن معين	٦٥
علي بن المفضل المقدسي الفقيه أبو الحسن	من المشايخ الثقات	الرشيد العطار	٢٤٦
عمر بن صهبان	ضعيف	النسائي	٦٣
عمر بن صهبان	متروك	الدارقطني	٦٣
عمر بن صُهبان	لا يسوى حديثه فلسًا	يحيى بن معين	٦٣
عمرو بن خالد	لا تحل الرواية عنه، يروي الموضوعات	ابن حبان	٦٢
عيسى بن أبي عيسى	ضعيف	يحيى بن سعيد القطان	٧٩
قتادة	مدلس، لا يحتج بعنعنته حتى يثبت سماعه	المصنف	٤٩٧
قتيبة بن سعيد	ثقة	المصنف	٤٣٧
قعنب التميمي	صالح	المصنف	٦٩٦

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
ليث بن أبي سُلَيم	فيه ضعف يسير من سور حفظه	المصنف	٥٩
الليث بن سعد	ثقة	المصنف	١١١، ١٨٧، ٥١٥، ٥٦١، ٥٦٢، ٦١٩،
مجالد بن سعيد الهمداني	ضعيف	ابن معين	٥٢١
مجالد بن سعيد الهمداني	ليس بالقوي	النسائي	٥٢١
مجالد بن سعيد الهمداني	ثقة	النسائي	٥٢١
محمد بن إبراهيم أبي شيبة	ضعيف	المصنف	٧٥
محمد بن أبي عِتاب أبو بكر الأعين	وُثِّق	المصنف	٧٠
محمد بن المسيب الأرغياني	ثقة	المصنف	٨١٣
محمد بن سليمان الأنباري	ثقة	المصنف	٣٢٤
محمد بن عبَّاد بن جعفر	ثقة مأمون	أحمدبن حنبل	٢٠٦
محمد بن عبيد	ثقة	المصنف	٣٢٤
محمدُ بنُ كعبِ بنِ مالكٍ الأنصاريُّ	يُقَالُ له صحبةٌ، وهو وَهْمٌ وَرَدَ في حديثٍ	الذهبي	١١٩

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
محمدُ بنُ مسلم بنِ أبي الوَضَّاحِ المُثَنَّى، أبو سعيد المؤدب	وثقه جماعة، وتكلم فيه البخاري ولم يترك	المصنف	١١٨
محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير	مدلسٌ، حافظ ثقة	المصنف	٩٢
محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير	لا يحتج به، رأى ابن عباس رؤية ولم يسمع منه، ولم يسمع من عائشة	أبو حاتم الرزاي	٩٢
محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير	يقولون أبو الزبير لم يسمع من ابن عباس	سفيان بن عيينة	٩٢
محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة بن سماعة، أبو هشام	ضعيف	النسائي	٣٤٠
محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة بن سماعة، أبو هشام	ضعيف	أبو حاتم الرازي	٣٤٠
مخرمة بن بكير	لم يسمع من أبيه	الدارقطني	١٧٤
مخرمة بن بكير	لم يسمع من أبيه	النسائي	١٧٤
مخرمة بن بكير	سمع من أبيه	مالك بن أنس	١٧٤

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
مخرمة بن بكير	ذهب جماعة إلى أنه لم يسمع من أبيه منهم أحمد بن حنبل وابن معين وابن أبي خيثمة، وسأله موسى بن سلمة عن سماعه من أبيه؟ فقال: لم أدرك أبي ولكن هذه كتبه	المصنف	١٧٤، ٧٩٣،
مخرمة بن بكير	صالح الحديث ان كان سمع من أبيه	أبو حاتم الرازي	١٧٤
مخرمة بن بكير	لا أظنه سمع من أبيه كتاب سليمان بن يسار، لعله سمع اليسير	ابن المديني	١٧٤
مخرمة بن بكير	لم يسمع من أبيه إلا حديث الوتر	أبو داود	١٧٤
مخرمة بن بكير	اختلف في سماعه من أبيه	المصنف	٣٣٠
مخرمة بن بكير	لم يسمع من أبيه إلا حديث الوتر	أبو داود	٣٣٠
مخلد بن خالد الشعيري	روى عنه مسلم وأبو داود ووثقه	المصنف	٣٥٤
مزاحم بن أبي مزاحم زفر الكوفي	ثقة	المصنف	٣٣٦

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
مسعود بن مالك الأسدي الكوفي، أبو رزين	كان عالمًا، روى له مسلمٌ وأصحاب السنن	المصنف	٧٥٣
مطرُ بنُ طَهْمانَ الورَّاقُ	صالح	يحيى بن معين	٥٩٩
مطرُ بنُ طَهْمانَ الورَّاقُ	صالح	أبو حاتم الرزاي	٥٩٩
مطرُ بنُ طَهْمانَ الورَّاقُ	صالح	يحيى بن سعيد	٥٩٩
مطرُ بنُ طَهْمانَ الورَّاقُ	ليس بالقوي	الدارقطني	٥٩٩
مطرُ بنُ طَهْمانَ الورَّاقُ	صالح	أبو زرعة الرازي	٥٩٩
مطرُ بنُ طَهْمانَ الورَّاقُ	هو في عطاء ضعيف	أحمدبن حنبل	٩٠
مطرُ بنُ طَهْمانَ الورَّاقُ	صالح	يحيى بن معين	٩٠
معلى بن عرفان	يكذب	المصنف	٧٧
المغيرة بن سقلاب	تكلم فيه ابن عدي	المصنف	١٤٨
المغيرة بن سقلاب	صالح الحديث	أبو حاتم الرزاي	١٤٨
المغيرة بن سقلاب	لا بأس به	أبو زرعة الرازي	١٤٨
منصور بن المعتمر	ثقة لا يخلط ولا يدلس	أبو حاتم الرازي	٦٠
منصور بن المعتمر	ثقة ثبت	العجلي	٦٠

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
موسى بن الدهقان	ضعيف	يحيى بن سعيد القطان	٧٩
موسى بن دينار	ضعيف	يحيى بن سعيد القطان	٧٩
ناعم بن أُجيل	ثقة	المصنف	٧٥٦
نافع بن عباس الأقرع، أبو محمد الأنصاري	ثقة	المصنف	٦٤٢
نُفَيع بن الحارث أبو داود	تركوه وكان يترفض	المصنف	٧٥
هشام بن أبي هشام، زيادٌ أبي المقداد البصري	ضعفوه	المصنف	٧١
هقل بن زياد، وقيل اسمه محمد، وقيل عبد الله	لا يكتب حديث الأوزاعي عن أوثق من هقل	أحمد بن حنبل	٢١١
هقل بن زياد، وقيل اسمه محمد، وقيل عبد الله	ثقة	يحيى بن معين	٢١١
هيصم	وُثِّق، روى له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة	المصنف	٦٣٨
واصل بن عبد الرحمن، أبو حرة	ثقة	المصنف	٢٦٧
واقد، أبو يعفور الأكبر	ثقة	المصنف	١٠٨
الوليد بن مسلم بن شهاب البصري، العنبري	ثقة	المصنف	٤٠٣

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
وهيب	من حفاظ البصرة وثقاتهم	المصنف	٢٥٨
يحنس مولى الزبير	ثقة، روى له مسلمٌ والنسائي	المصنف	٨٠٠
يحيب بن سعيد أبو حيان التيمي	من ثقات الكوفيين	المصنف	٩٢
يحيى بن أبي أنيسة	غير ثقة	الجوزجاني	٦٢
يحيى بن أبي أنيسة	ليس ممن يكتب حديث	أحمد بن حنبل	٦٢
يحيى بن أبي أنيسة	ليس بشيء	يحيى بن معين	٦٢
يحيى بن أبي أنيسة	ضعيف	أبو زرعة الرازي	٦٣
يحيى بن أبي أنيسة	ليس بذاك	البخاري	٦٣
يحيى بن أبي أنيسة	متروك الحديث	الدارقطني	٦٣
يحيى بن أبي أنيسة	جزريٌ ضعيف	المصنف	٧٩
يحيى بن أبي أنيسة	ليس بذاك	البخاري	٧٩
يحيى بن أبي أنيسة	ضعيفٌ متروك الحديث	النسائي	٧٩
يحيى بن الجزار	لم يسمع من علي	أحمد بن حنبل	٢٤٥
يحيى بن الجزار	لم يسمع من علي إلا ثلاثة أشياء	شعبة	٢٤٥
يحيى بن بشر الحريري	روى عنه مسلم، وغيره	المصنف	٢٦٢
يزيد الرقاشيُّ	متروك	البيهقي	٩٣٣
يزيد بن أبي زياد	صدوق رديء الحفظ ولم يترك	المصنف	٥٩
يزيد بن حميد، أبو التياح	تابعيٌّ بصريٌّ ثقة	المصنف	٣٢٠

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
يزيد بن عبد الله بن قسيط	ثقة	النسائي	٣٩٧
يعقوب بن مجاهد، أبو حرزرة	ثقة	المصنف	٢٣٠
أبو الأحوص	وُثِّق	المصنف	٦٦
أبو السائب	لا يعرف اسمه وهو ثقة	المصنف	١٩٥
أبـو الغيثِ اسمُه سالمٌ؛ مولى عبدِ اللهِ بنِ مطيعٍ	حجة	المصنف	١٠٨
أبـو المُلَيح: عامرٌ، وقيل: زيدُ بنُ أسامةَ،	هُذَلِيٌّ بصريٌّ ثقةٌ	المصنف	١٢١
أبو بكر البزار الحافظ	ثقة	المصنف	٨١٣
أبو بكر بن أبي شيبة	ثقة	النووي	٣٢٤
أبو بكرة عبد الرحمن	ثقة، متفق عليه	الرشيد العطار	٦١٠
أبو جابر حامد بن أبي القسم الأهوازي	من المشايخ الثقات	الرشيد العطار	٢٤٦
أبو زيد مولى عمرو بن حريث	مجهول	المصنف	٢٠٤
أبو سفيان طلحة بن نافع	قال جماعة: ليس به بأس	المصنف	٩٢، ٧٢٧
أبو شعبة، مولى سويد	وُثِّق		٦٠٢
أبو عثمان النَّهدي	الصحيح أنه تابعيٌّ سمع عمر وأبيًّا، وعنه أيوب والحذاء	المصنف	٦٥

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
أبو عقيل يحيى بن المتوكل	ضعَّفوه	المصنف	٦٩
أبو عمر حفص بن ميسرة الصنعاني	ثقة	المصنف	٨٨٧
أبو عيسى الأسواري	لا يوقف على اسمه	المصنف	٧٣٠
أبو عيسى الأسواري	لا أعلم أحدًا روى عنه غير قتادة	أحمد بن حنبل	٧٣٠
أبو عيسى الأسواري	بصريٌّ ثقة	الطبراني	٧٣٠
أبو غسان بن مطرف المدني	ثقة	المصنف	٨٨٧
أبو غطفان المري	لا يعرف اسمه	النووي	٧٣٠
أبو غطفان المري	ثقة	الذهبي	٧٣٠
أبو مراوح	ثقة، ولا يوقف له على اسم، .واسمه كنيته	ابن عبد البر	١٠٧
أبو معاوية محمد بن خازم الضرير	ثبتٌ في الأعمش، وكان مرجئًا	المصنف	٩٢
أبو معشر العطار	يعرف بالبراء، اتفق عليه البخاري ومسلم	المصنف	٣٧٧
أبو هانئ، حميد بن هانئ	ثقة، روى له مسلم وأصحاب السنن، ولا عبرة بمن قال انه مجهول	المصنف	٦٩٧
أبو يحيى مصدعٌ	اسمه زيادٌ، صدوق	يحيى بن معين	١٦٤

فهرس الأعلام الواردة في الكتاب

(١) يجدر التنبيه أن اسم المؤلف لم يرد تصريحًا في غير موضع واحدٍ وهو المشار إليه، أما دون ذلك فقد كان تلميذه يقول: قال شيخنا متع الله بحياته، ونحوه.
كما لم نذكر الأعلام المشهورة التي كانت كتبها موارد المؤلف في كتابه لكثرتها مثل النووي في شرحه على مسلم.

العلم	الصفحة
ابن مهدي	٥٩، ٦٥، ٤٥٧، ٨٦٣
ابن هَرِمَة	٦٠٩
أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي	١٤١، ١٦٥، ١٦٩، ٢٦٣، ٣٣٢، ٣٧٠، ٣٨٣، ٤٠٢، ٦٢٩، ٦٤٠، ٦٨٨، ٧١١، ٧١٢، ٩٣٣، ٩٦٨
أحمد بن حنبل	١٧٤، ١٨٥، ١٩٩، ٥٧٠، ٨١٤،
أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم	١١٣، ١٨٢، ٢١١، ٢١٢، ٢٣٩، ٢٦٢، ٤٩٠، ٧٤٦
أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن إبراهيم الطبري، المكي، الشافعي، المحب الطبري	٢٢٨، ٢٤٥، ٢٧٥، ٢٧٧، ٤٠٠، ٤٥٤، ٤٦٤، ٤٦٩، ٥٧١، ٧٤٨، ٧٩٣
أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي	٩٣، ٩٤، ١٤٤، ١٣٨، ١٥٤، ١٧٩، ٢٠٧، ٢١٥، ٢٢٧، ٢٤٠، ٢٧٠، ٣٥٣، ٣٦٦، ٥١١، ٥٣٠، ٥٧١، ٥٧٣، ٦٢٢، ٦٤٠، ٦٩٣، ٦٩٦، ٧٣٢، ٧٣٧، ٧٤٠، ٧٤٦، ٧٧٩، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٥٦، ٨٧٤، ٩١٣

العلم	الصفحة
محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم أبو عبد الله الحاكم	٢٦٣، ٢٩١، ٢٩٢، ٣١٤، ٣٣١، ٤٠٢، ٥٥٥، ٦٤٠، ٦٦٩، ٧٢٣، ٧٤٥، ٨٢٢، ١٠٠٥
محمد بن عبد الواحد، الضياء المقدسي	٤٤٠
محمد بن علي بن عسكر	٦٦٩
محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي	١٢٧، ١٣٦، ٣٨٣، ٣٩٦، ٤٤٥، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٩٧، ٦٣٧، ٦٤٣، ٦٩٤، ٧٢٦، ٧٧٦، ٧٩١، ٨٦٩، ٨٧٣، ٨٧٥، ٩٧١، ٩٩٧
محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله الواقدي	١٠٥، ٢١٨، ٢٣٧، ٢٧٩، ٣٢٠، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٥٤، ٦٥٥، ٦٨٠، ٩١٦، ٩١٨، ٩٢١، ٩٢٨، ٩٦٨
محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين	٢٣٥، ٦٦١، ٨١٨، ٨٤٦، ٨٥٧، ٩١٤
محمد بن وضاح بن بزيع أبو عبد الله المرواني القرطبي	٧٦، ٥٣٥، ٧٨٥
محمد بن يحيى الذهلي	٨٨٨
محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله	٩٧، ١٧٠، ٣٩٤



فهرس البلدان والقرى والقبائل والبقاع

البلد	الصفحة
المدينة	١٤، ١٠٢، ١٠٤، ١٤٨، ١٨٦، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٤٤، ٢٨٣، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٠، ٣٢١، ٣٤٨، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٢٩، ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٩، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩٣، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٣، ٦٨٠، ٦٨٩، ٧٢١، ٧٣٥، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٩١، ٨٠٠، ٨١٥، ٨٣٥، ٨٥٦، ٨٥٩، ٨٦١، ٨٦١، ٨٦٣، ٨٦٨، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٩، ٩٤٦، ٩٦٠، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٧٤، ٩٩٩
مذحج، قبيلة معروفة	٤٩٧، ٨٤٧
مراد	٩٨، ٣٥٩
المراغة	٨٧٧
المربد	٢٧١، ٦٠٦
مرو	٨٤٧
المروة	٤٢٧، ٤٣٢، ٤٣٤
المريخ	٢٠٩
المريسيع	٤٩١، ٦٧٩، ٨٧٣، ٩٢١، ٩٢٢
المزدلفة	٤٣٥، ٤٣٨، ٤٣٨، ٤٣٨

البلد	الصفحة
همدان	٧٣، ٧٥، ٣٥٨، ٦٨٥، ٨٢٩،
ودان	٣٩٨
وادي السباع	٨٣٨
وادي العقيق	٧٢٧
واسط	٤٢٥
وحاظة	٧٣٦
يبرين	٥٩٣
يثرب	٤٦٧، ٦٢٤
يحصب، حيٌّ من اليمن	٣٤٧
يَزَن بطن من حمير	١٠٠
اليمامة	٥٩٣، ٨٠٥
اليمن	١٠٤، ١١٩، ١٩٥، ٢٧٧، ٣١٣، ٣٤٧، ٣٩٦، ٤٢٩، ٤٣٧، ٤٤٣، ٥٢٥، ٥٩٣، ٦٩٠، ٧٥١، ٨١٦، ٨٢٦، ٨٥٨، ٩١٩، ٩٦٤، ٩٧٦



فهرس الكتب المذكورة

الكتاب	المؤلف	الصفحة
الأحكام السلطانية	أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي	٤٥٥
الأحكام= غاية الأحكام في أحاديث الأحكام	أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري	٢٢٨، ٢٧٥، ٢٧٧، ٤٦٤، ٤٦٩، ٥٧١، ٧٦٣، ٨٤٧
اختلاف الحديث	أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي	١٤٥
الاستيعاب في معرفة الأصحاب	أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي	١٢٠، ١٣٠، ١٩٧، ٤٨١، ٦٧٥،

الكتاب	المؤلف	الصفحة
أسد الغابة في معرفة الصحابة	أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير	٣٥٦
الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة	أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي	١٥٤، ١٧٩، ٢٠٧، ٧٤٠، ٧٤٦،
الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات	أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي	١١٥، ٢١٥، ٣١٧، ٥١١،
الاشتقاق	أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي	٨٢٢
إصلاح المنطق	أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت	٩١
أطراف الصحيحين	أبو مسعود الدمشقي	٢٩٠، ٥٢٠، ٧٣٢، ٧٦٥

الكتاب	المؤلف	الصفحة
أطراف الصحيحين	خلف بن محمد الواسطي، أبو محمد	٢١٩، ٤٣٦، ٤٥١، ٥٦٤، ٦٧٩، ٦٨١، ٧٣٣، ٧٥٤
أطراف المزي=تحفة الأشراف بمعرفة أطراف	أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي	١٧٥، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٩، ٢١٢، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٦٢، ، ٢٩١، ٣٢٥، ٣٧٨، ٤٣٧، ٥٦٣، ٦١٥، ٦٥٤، ٧٠٩، ٧٥٩، ٧٦٥، ٩٠٣، ٩٥٠
الإعلام بوفيات الأعيان	شمس الدين أبو عبد الله الذهبي	٦٠
إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان	محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية	١٦٥، ٩٣٧
الأفعال	ابن القطاع	٣٠٩، ٤٠٥، ٤٨٧، ٧٥٢،
الإكمال	أبو نصر علي بن ماكولا	٥١١
إكمال المعلم شرح مسلم	القاضي عياض السبتي	٢٧٦، ٣٦١، ٤٠٠، ٧١٥، ٧٤٨، ٧٥٨، ٩٦٣

الكتاب	المؤلف	الصفحة
البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير	ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري	١٧٢
البعث والنشور	أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي	١٤١، ٣٠٥،
بغية الطلب في تاريخ حلب	ابن العديم	٩٦٠
البويطي	أبو عبد الله محمد بن إدريس	٢٢٣
التاريخ	أبو زرعة الدمشقي	٣١٦
تاريخ أصبهان	أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم	٣٠٥

الكتاب	المؤلف	الصفحة
التاريخ الكبير	أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري	٦٩، ٧٢، ٧٨، ١٨٨، ٢٠٦، ٢٣٤، ٢٩٢، ٤٣٦، ٤٤٥، ٤٧٠، ٥٠٢، ٥٥١، ٥٥٥، ٦٨٥، ٧٥٦، ٨٦٨، ٩١٠،
تاريخ المدينة	ابن النجار	٤٧٩
تاريخ دمشق	أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر	٦٤٨، ٧٦٨
تجريد أسماء الصحابة	شمس الدين أبو عبد الله الذهبي	١١٩، ١٦٠، ١٧١، ٢٠٧، ٣٥٦، ٥١١، ٥٢١، ٦١٠، ٦٥٨، ٦٩٧، ٧٥٤، ٨١٨، ٨٥٥، ٩٠٣، ١٠٠٥،
التحرير في شرح صحيح مسلم	أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني الشافعي	٩٣، ١٤٩، ٧٦٦، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٥، ٨٧١، ٩٣٥،

الكتاب	المؤلف	الصفحة
التعديل والتجريح	أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي	٣٧٩
التعليقة	القاضي حسين	٣٣٠
التفسير	ابن سلام	٨٥٦
التفسير = جامع البيان عن تأويل آي القران	محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري	١٠٠٥
التقصي لحديث الموطأ	أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي	١٤٥
تقييد المهمل وتمييز المشكل	أبو علي الغساني	١٨٦، ١٩٥، ٢٦٢، ٢٩٢، ٥٨٤،
التلقيح	أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي	٢١٥، ٤٩٧، ٨٥٧، ٩٢٤، ٩٢٩

الكتاب	المؤلف	الصفحة
حادي الأرواح الى بلاد الأفراح	محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية	١٥٥، ١٦٥
حاشية البخاري	الدمياطي	٢٢٣، ٢٦٠، ٥٩٠،٥٥٤، ٧٦٥،
حاشية على الاستيعاب	أبو محمد موسى بن عقبة	٦٧٥
حاشية على الاستيعاب	محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين	٨٥٧
حاشية على سنن أبي داود		٢٦١
حاشية على صحيح مسلم	الدمياطي	٩٧، ٢٦٢، ٩٩٠،٣٢١، ٩٩١، ٩٩٣، ٩٩٤
الحاوي الكبير	أبو الحسن الماوردي	٥٢٩
حجة الوادع	أبو محمد علي بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري	٤٠٩، ٤١٩

الكتاب	المؤلف	الصفحة
الزهد	أسد بن موسى	٨٣٣
السنن	ابن ماجة القزويني	٨٢،
السنن	أبو داود السجستاني	٦١، ٦٥، ٨٢، ٨٤، ٣٢٤، ٥٧٨، ٦٢٢، ٧٦٣،
السنن	أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني	٣٣١
السنن	حرملة	٧١٦
السنن الصغرى = المجتبى	أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي	١٧٤، ٢٤٧، ٣٢٢، ٣٤٩، ٥٢٠،
السنن الكبير	أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي	٣٨٣،
السنن = الجامع	محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى	٤٧٨، ٩٠٩

الكتاب	المؤلف	الصفحة
شرح المنهاج	ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري	٢٤٠
شرح مشكل الآثار	الطحاوي	٣٣٢
شعب الإيمان	أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي	١٤١
الشفا في التعريف بحقوق المصطفى	القاضي عياض السبتي	٨٣٨
الصحابة	أبو موسى الأصبهاني	١٧١
الصحابة	أبو علي ابن السكن	٥٧٣
الصحاح	أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي	٣٤٢، ٣٤٧، ٤٠١، ٤٦٥، ٧٤٣، ٩٢٠.
صحيح ابن حبان = المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع	محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي	١٥٩، ٢٩٣، ٧٤٥.

الكتاب	المؤلف	الصفحة
صحيح ابن خزيمة = مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي	أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري	١٥٩، ٣٣١.
صحيح البخاري = الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه	أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري	٥، ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٣٩، ٨١، ٨٣، ٨٤، ١٠٠، ١٠٤، ١٣١، ١٣٩، ١٤١، ١٨٧، ٢١١، ٢٢٥، ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٨٨، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٣١، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٩، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٥٧، ٤٨٣، ٥٣٦، ٥٦٠، ٥٨٣، ٦١٤، ٦٢٦، ٦٣٠، ٦٤٣، ٦٥٤، ٦٧٠، ٧٤٢، ٧٥١، ٧٦٦، ٨٣١، ٨٤٧، ٨٦٦، ٨٧٢، ٩٠٩، ٩١٢، ١٠٠٧،

الكتاب	المؤلف	الصفحة
صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	مسلم بن الحجاج النيسابوري أبو الحسين	٦، ٢٧، ٣٤، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٥٧، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ١٠٠، ١١٤، ١٤٣، ١٥٩، ١٦٧، ١٨٧، ٢٠٧، ٢٤٣، ٤٩٩، ٥٠٥، ٦٠٢، ٧٤٢، ٧٥٨، ٩٣٣.
الصلاة	جعفر الفريابي	٢١٤.
الطبقات الكبير	أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، ابن سعد	١٦٤، ٢١٨.
علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية	أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني	٤٧٠.
العلم المشهور	ابن دحية الكلبي	٣٨٦.

الكتاب	المؤلف	الصفحة
الغوامض والمبهمات	عبد الغني بن سعيد المصري	٦١٣،
الفصيح	ثعلب، أحمد بن يحيى	٦٤٥
القاموس المحيط	مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى	٣٤٧، ٤٠١، ٥٣١، ٨١٥، ٩٧٣،
القصص والأسباب	أبو المُطرِّف عبد الرحمن بن فطيس القاضي	١١٢
القواعد	أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء	٢٨٩
القول في علم النجوم	أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي	٦٤٠
الكاشف	شمس الدين أبو عبد الله الذهبي	٦٠، ٦٩، ١٦٠، ٥٥٢، ٦٥٥،

الكتاب	المؤلف	الصفحة
مسند أبي يعلى = المسند الصغير	أبو يعلى الموصلي	١٦٤
مسند البزار = البحر الزخار	أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار	٦٢، ٢٠٧، ٢١٦، ٢٣٩، ٨٨٣،
المسنَد الصَّحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم	أبو عَوانة يَعقُوب بن إسحَاق الإسفرَايينيّ	١٠٩
المسند المستخرج على صحيح مسلم	أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم	١٠٤، ١٨٢، ٢١١، ٢١٢، ٢٣٩، ٢٦٢،
المسند = المصنف	أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني	٤٥٤

الكتاب	المؤلف	الصفحة
مشارق الأنوار على صحاح الآثار	القاضي عياض اليحصبي	٢٦٢، ٢٧٦، ٢٩٩، ٧١٥، ٧٤٤، ٧٤٨، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٨٠، ٨٠٠، ٨٧٨، ٩١٩، ٩٤٩، ٩٦٣، ٩٧١،
المشتبه في الأسماء والأنساب، والكنى والألقاب	شمس الدين أبو عبد الله الذهبي	٥٢٣
مطالع الأنوار على صحاح الآثار	أبو اسحاق بن قُرْقُولَ	٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٩٥، ٩٦، ١١٥، ١٠٣، ١٢٣، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٢، ١٦١، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٢٢، ٢٢٥، ، ٢٣٣، ٢٤٢، ٣٦٥، ٧٨٠، ٨٣١، ٩٤٥، ٩٦٣، ٩٧١، ١٠٠٦،

الكتاب	المؤلف	الصفحة
المعارف	أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري	٨٢٣، ٨٢٩
معالم السنن	أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي	٩٦٨
معالم الموقعين = أعلام الموقعين عن رب العالمين	محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية	١٧٥، ١٧٧، ٦٢٣
المعجم الأوسط	سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني	١٧٥
معجم الصحابة	ابن قانع	٨٥٧
المعجم الكبير	سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني	٩٨٨
معرفة الصحابة	أبو عبد الله محمد بن منده العبدي	٤٩٠، ٧٤٦

الكتاب	المؤلف	الصفحة
معرفة الصحابة	أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم	٤٩٠، ٧٤٦
المغازي	محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله، الواقدي	٢٧٩، ٦٨٠
المغازي	أبو محمد موسى بن عقبة	٧٧٧
المغني	عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام	١٧٠، ٩٤١
المقتنى في سرد الكنى	شمس الدين أبو عبد الله الذهبي	٢٣٥
المنتقى	أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري	٣٣١

الكتاب	المؤلف	الصفحة
المنسك	أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن إبراهيم الطبري، الشافعي	٤٠٠، ٤٦٤
المهات	جمال الدين الاسنوي الشافعي	٧٩٨
المؤتلف والمختلف فِي أسماء الْبلدَان	زين الدّين أَبُو بكر الحازمي الْهَمدَانِي الشَّافِعِي	٦٥٦، ٧١٢، ٨٩٠
الموطأ	أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي	١١٥، ١٤٥، ١٦٦، ١٩٤، ٢٢٦، ٤٤٧، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٧٩، ٦٢٥، ٦٨٧، ٧٠٨، ٧٢١، ٧٧٥، ٧٧٦، ٨٢٧، ٨٧١، ١٠٠٤
ميزان الاعتدال	شمس الدين أبو عبد الله الذهبي	١٤٩، ٣٨١
النبات		٥٥٦



المراجع العلمية

المراجع العلمية

إبراهيم بن محمد بن سفيان رواياتُه وزياداتُه وتعليقاتُه على صحيح مسلمٍ، المؤلف: عبد الله بن محمد حسن دمفو، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة: الثالثة والثلاثون، العدد ١١١ - ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

أبو زُرعة الرازي وجهودُه في السنَّةِ النبويَّةِ، كتابُ الضعفاءِ: لأبي زرعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم يا سر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

أحاديث أبي عروبة الحراني برواية أبي أحمد الحاكم، المؤلف: أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السُّلَمي الجَزَري الحرَّاني (المتوفى: ٣١٨هـ)، المحقق: د عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: شركة الرياض - السعودية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

أحوال الرجال، المؤلف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى: ٢٥٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت/ سنة النشر: ١٤٠٥.

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

الأدب المفرد بالتعليقات، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، مستفيدًا من تخريجات وتعليقات العلامة الشيخ المحدث: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ هـ.

أساس البلاغة، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

استدراكات البعث والنشور، روايات الحافظ: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، جمعه: الشيخ عامر أحمد حيدر، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار. المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي ٣٦٨هـ - ٤٦٣هـ، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي. الناشر: دار قتيبة - دمشق، دار الوعي - حلب الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

أسد الغابة في معرفة الصحابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد ابن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م.

الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقِّق: د. عز الدين علي السيد، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة / مصر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

إصلاح المنطق لابن السكيت، المؤلف: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، الناشر: دار المعارف - القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٤٩، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون.

إصلاح غلط المحدثين، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المحقق: د. حاتم الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**: لمحمد راغب الطباخ الحلبي. تحقيق: محمد كمال/ طبعة: دار القلم العربي- حلب. الطبعة الثانية: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- **الأعلام**= قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء مِن العرب والمستعْرِبين والمستشرقين: لخَيْر الدين بن محمود بن محمد بن علِيّ بن فارس الزركلي/ طبعة: دار العلم للملايين. الطبعة: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

الإعلام بوفيات الأعلام، تصنيف الإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق مصطفى بن علي عوض، وربيع أبو بكر عبد الباقي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ١٩٩٣ م.

إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، قدم لها وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ.

ألفية السيرة النبوية - نظم الدرر السنية الزكية، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، الناشر: دار المنهاج - بيروت، الطبعة: الأولى- ١٤٢٦ هـ.

الأم، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، المؤلف: أبو بكر محمد بن موسى ابن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى: ٥٨٤هـ)، المحقق: حمد بن محمد الجاسر، الناشر: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، عام النشر: ١٤١٥ هـ.

أمالي ابن بشران، المؤلف: أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي (المتوفى: ٤٣٠هـ)، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، وأحمد سليمان، الناشر: دار الوطن، الرياض، الجزء الاول الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، الجزء الثاني الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، المشهور بابن دقيق العيد، المتوفى سنة ٧٠٢ هـ، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، الناشر: دار المحقق للنشر والتوزيع.

الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السَّمْعَاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) في فاتحة الكتاب من الاختلاف ـ للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر المتوفى ٤٦٣ هـ، دراسة وتحقيق عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٧ - ١٩٩٧.

الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، راجعه وعلق عليه: أحمد بن سليمان بن أيوب، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الفلاح، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

إيضاح الإشكال، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: د. باسم الجوابرة، الناشر: مكتبة المعلا - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.

البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م. سنة النشر: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

- **البدْر الطالع بمحاسن مَن بعْد القرن السابع**: لمحمد بن علِيّ بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني / طبعة: دار المعرفة- بيروت.

البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- **برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي وجهوده في علم الحديث**: لعلي جابر وادع الثبيتي. طبعة: جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

البعث والنشور للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- **بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين**: لأبي البركات رضِيّ الدين محمد بن أحمد بن عبدالله الغَزِّيّ. تحقيق: أبو يحيى عبد الله الكندري/ طبعة: دار ابن حزم. الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمَّد بن محمَّد بن عبد الرزَّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقَّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.

تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

تاريخ الثقات، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)، الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، المتوفى: ٣٦٩هـ)، الناشر: دار التراث - بيروت، الطبعة: الثانية - ١٣٨٧ هـ.

التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

تاريخ المدينة لابن شبة، المؤلف: عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد (المتوفى: ٢٦٢هـ)، حققه: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة، عام النشر: ١٣٩٩ هـ.

تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

التبيان في إعراب القرآن، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- **التبيين لأسماء المدلسين:** لأبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي. تحقيق: يحيىٰ شفيق حسن/ طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

تجريد أسماء الصحابة، تأليف الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبي، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المؤلف: أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب بن عبد اللطيف، الناشر: المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة: الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيِّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي)، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن سعاف اللحياني، الناشر: دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبي، تحقيق غنيم عباس غنيم، وأيمن سلامة، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ - ٢٠١٤.

تفسير السمرقندي، بحر العلوم، المؤلف: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ).

تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد ابن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله ابن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، المؤلف: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله ابن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)، المحقق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ - ١٩٩٥.

تقييد المهمل وتمييز المشكل، المؤلف: أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨ هـ)، المحقق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزير شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، المؤلف: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ٥٠٨هـ - ٥٩٧هـ، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي - محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.

التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الوهراني، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ذوالحجة ١٤٠٨هـ.

تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المِزِّي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، المؤلف: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق-سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ- ٢٠٠٨ م.

- **التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكية والقبطية**: لمحمد مختار باشا طبعة: المطبعة الميرية ببولاق- مصر المحمية، الطبعة: الأولى ١٣١١هـ.

جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦.

جامع المسانيد، تأليف الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي الحنبلي، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة الرشد ناشرون.

الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح ابن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)، المحقق: د. علي حسين البواب، الناشر: دار ابن حزم - لبنان/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مطبعة المدني، القاهرة.

حجة القراءات، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.

حجة الوداع، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: أبو صهيب الكرمي، الناشر: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨.

حماسة الخالديين = بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين، المؤلف: الخالديان أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، (المتوفى: نحو ٣٨٠هـ) ، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (المتوفى: ٣٧١هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي دقة، الناشر: وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، عام النشر: ١٩٩٥.

الحيوان، المؤلف : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، سنة الولادة ١٥٩هـ/ سنة الوفاة ٢٥٥هـ، تحقيق :عبد السلام محمد هارون، الناشر : دار الجيل، سنة النشر : ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، مكان النشر : لبنان/ بيروت.

الدر المنثور، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

- **دُرَر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة:** لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عَلِيّ بن عبد القادر المقريزي. تحقيق: محمود الجليلي/ طبعة: دار الغرب الإسلامي-بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

- **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علِيّ ابن حَجَر العسقلاني. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان/ طبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية- صيدر اباد/ الهند. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

درة الغواص في أوهام الخواص، المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/ ١٩٩٨هـ.

الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حقق أصله، وعلق عليه: أبو إسحق الحويني الأثري، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - الخبر، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦ م.

- **ديوان الإسلام**: لأبي المعالي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن زَيْن العابدين العامري الغزي. تحقيق: سيد كسروي حسن/ طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه وقدم له مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية - لبنان -بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤- ١٩٩٤ .

ديوان امرِئ القيس، المؤلف: امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

- **ذيل طبقات الحفاظ**: لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن سابق الخضيري السيوطي. تحقيق: الشيخ زكريا عميرات/ طبعة: دار الكتب العلمية.

رجال صحيح مسلم، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.

الرد على المنطقيين، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**: لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ «الكتاني». تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي/ طبعة: دار البشائر الإسلامية. الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

الروض الداني (المعجم الصغير)، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي ,دار عمار - بيروت ,عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.

رياض الصالحين، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

زاد المعاد في هدي خير العباد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد السعدني، الناشر: دار الطلائع.

سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م.

سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

سؤالات الآجري لأبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة دار الإستقامة، الطبعة: الطبعة الأولى، سنة١٤١٨هـ.

سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، المؤلف : علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، الناشر : مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤، تحقيق : موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.

سير أعلام النبلاء، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)، المؤلف: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني (المتوفى: ١٥١هـ)، تحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

السيرة النبوية لابن هشام، المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ١٩٩٨م.

- **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهَب**: لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري. تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط/ طبعة: دار ابن كثير - دمشق، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

شرح المعلقات السبع، المؤلف: حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (المتوفى: ٤٨٦هـ)، الناشر: دار احياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢ م.

شرح صحيح البخارى لابن بطال، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، المتوفى: ٤٤٩هـ، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

شرح صحيح مسلم للقاضى عياض المسمَّى إكمال المعلم بفوائد مسلم، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

شرح طيبة النشر في القراءات، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

شرح متن الأربعين النووية في الأحاديث النبوية، يحيى بن شرف الدين النووي المتوفى ٦٧٦ نشر مكتبة دار الفتح بدمشق - توزيع المكتب الإسلامي ببيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .

شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

شرح معاني الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

شعر إبراهيم بن هرمة القرشي (٩٠-١٧٦ هـ - ٧٠٨-٧٩٢م)، تحقيق محمد نفاع - حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

صحيح ابن خزيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح ابن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

صحيح مسلم، (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى: ٢٦١ هـ، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في إستانبول سنة ١٣٣٤ هـ

الصداقة والصديق، المؤلف: أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو ٤٠٠هـ)، المحقق: الدكتور إبراهيم الكيلاني، الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان، دار الفكر - دمشق - سورية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.

صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي -بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨.

الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي/ طبعة: منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت.

- **طبقات الحفاظ**: لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن سابق الخضيري السيوطي/ طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

طبقات الفقهاء الشافعية، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.

الطبقات الكبير، المؤلف: محمد بن سعد بن منيع الزهري، المتوفى: ٢٣٠ هـ، المحقق: د/ علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١ م.

طبقات فحول الشعراء، المؤلف: محمد بن سلّام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٣٢هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني - جدة.

الطبقات، تصنيف الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، قدم له وعلق عليه وصنع فهارسه: أبو عبيدة مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١١- ١٩٩١.

طرح التثريب في شرح التقريب، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ابن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، الناشر: الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

العبر في خبر من غبر، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى:٧٤٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي | أبو المعاطي النوري | محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب | مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

العلل ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني | الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

عمل اليوم والليلة، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦.

- **عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران**: لأبي الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط البِقَاعِيّ. تحقيق: حبشي حسن/ طبعة: دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة. الطبعة: الأولى، من سنة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩م.

- **عُنْوان العنوان**= مختصر عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران: لأبي الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط البِقَاعِيّ. تحقيق: حسن حبشي/ طبعة: دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، المؤلف: محمد بن محمد بن محمد ابن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: ٧٣٤هـ)، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، الناشر: دار القلم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤/ ١٩٩٣.

غاية الإحكام في أحاديث الأحكام، للإمام محب الدين أبي جعفر أحمد بن عبد الله الطبري المتوفى ٦٩٤ ، تحقيق حمزة الزين، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٤ - ٢٠٠٤.

غرائب القرآن ورغائب الفرقان، المؤلف: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (المتوفى: ٨٥٠هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلميه - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.

غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، المؤلف: يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي الاموي النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار (المتوفى: ٦٦٢هـ)، المحقق: محمد خرشافي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

غريب الحديث، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي|وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

غريب الحديث، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلَّام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

غريب الحديث، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني - بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.

الغريب المصنف، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلَّام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: صفوان عدنان داوودي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: جـ ١: السنة السادسة والعشرون، العددان (١٠١، ١٠٢) ١٤١٤/ ١٤١٥هـ، جـ ٢: السنة السابعة والعشرون، العددان (١٠٤، ١٠٣) ١٤١٦ / ١٤١٧هـ.

الغريبين في القرآن والحديث، تصنيف العلامة أبي عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب الأزهري، المتوفى سنة ٤٠١، تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه أ.د/ فتحي حجازي، قرظه/ أ.د/ محمد الشريف، أ.د كمال العناني، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٩ - ١٩٩٩.

غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، المؤلف: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزرجي الأنصاري الأندلسي (المتوفى: ٥٧٨هـ)، المحقق: د. عز الدين علي السيدا محمد كمال الدين عز الدين، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير، المؤلف: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، الناشر: دار الفكر.

الفصيح، المؤلف: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عاطف مدكور، نشر: دار المعارف - القاهرة.

- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**: لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني. تحقيق: إحسان عباس/ طبعة: دار الغرب الإسلامي- بيروت. الطبعة: الثانية، ١٩٨٢م.

الفوائد، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

قرى الضيف، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، حققه وأخرج أحاديثه: عبدالله بن حمد المنصور، الناشر: أضواء السلف، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

- **القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية**: لأبي عبد الله شمس الدين محمّد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي. تحقيق: محمد أحمد دهمان/ طبعة: مطبوعات مجمع اللغة العربيّة.

القول في علم النجوم للخطيب، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، درسه وحققه: الدكتور يوسف بن محمد السعيد، الناشر: دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

كتاب الأربعون حديثًا، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

كتاب الأربعين وهو ثالث الأربعينيات في الحديث الشريف، المؤلف: أبو العباس الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النعمان بن عطاء الشيباني الخراساني النسوي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق وتعليق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

كتاب الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، سنة ٣٧٨هـ (رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية العالية)، دراسة يوسف بن محمد الدخيل، إشراف فضيلة الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى: ١٤١٤ - ١٩٩٤.

كتاب الأفعال، المؤلف: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى: ٥١٥هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سِيبَوَيْهِ (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

كشف المشكل من حديث الصحيحين، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن - الرياض.

الكنز اللغوي في اللَسَن العربي، المؤلف: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، المحقق: أوغست هفنر، الناشر: مكتبة المتنبي - القاهرة.

الكنى والأسماء، المؤلف: أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

- **كنوز الذهب في تاريخ حلب**: لأبي ذر موفق الدين أحمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن العجمي. تحقيق: شوقي شعث والمهندس فالح البكور/ طبعة: منشورات دار القلم العربي. تاريخ النشر: ١٤١٧ هـ.

- **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**: لأبي الفضل تقي الدين محمد بن محمد بن محمد ابن فهد الهاشمي المكي/ طبعة: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

- **اللباب في تهذيب الأنساب**: لأبي الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني ابن الأثير الجزري/ طبعة: دار صادر- بيروت.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد ابن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

- **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**= مشيخته: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علِيّ ابن حَجَر العسقلاني. تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي/ طبعة: دار المعرفة- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

المحبر، المؤلف: محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي، بالولاء، أبو جعفر البغدادي (المتوفى: ٢٤٥هـ)، تحقيق: إيلزة ليختن شتيتر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

المحصول، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

المحلى بالآثار، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

المراسيل، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.

المراسيل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.

مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (المتوفى: ١٤١٤هـ)، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

المستَخرجُ من كُتب النَّاس للتَّذكرة والمستطرف من أحوال الرِّجال للمعرفة، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق، ابن منده العبدي الأصبهاني، أبو القاسم (المتوفى: ٤٧٠هـ)، المحقق: أ. د. عامر حسن صبري التميمي، الناشر: وزارة العدل والشئون الإسلامية البحرين، إدارة الشئون الدينية.

المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد ابن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.

المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد البر، الناشر: دار الوفاء – دار الأندلس الخضراء، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

مسند ابن أبي شيبة، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد ابن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم، تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن فايماز الذهبي المتوفى ٧٤٨ هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، الدار العالمية، الطبعة الثانية ١٩٨٧ .

المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣.

- **معجم الشيوخ**: لنجم الدين عُمر بن محمد بن محمد بن أبي الخير ابن فهد القرشي الهاشمي المكي. تحقيق محمد الزاهي/ طبع في المطابع الأهلية للأوفست- الرياض.

- **معجم المصنفين**: لمحمود حسن التونكي/ طبعة: مطبعة وزنكوغراف طباري في بيروت. ١٣٤٤هـ.

- **معجم المؤلفين**: لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق/ طبعة: مكتبة المثنىٰ- بيروت، ودار إحياء التراث العربي- بيروت.

- **المعجم الوسيط**: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفىٰ/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار)، طبعة: دار الدعوة.

معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

مطالع الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قُرْقُولَ (المتوفى: ٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

معالـم السـنن، وهـو شـرح سـنن أبـي داود، المؤلـف: أبـو سـليمان حمـد بـن محمـد بـن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.

معجـم ابـن الأعرابي، المؤلـف: أبـو سـعيد بـن الأعرابـي أحمـد بـن محمـد بـن زيـاد بـن بشـر بـن درهـم البصـري الصـوفي (المتـوفى: ٣٤٠هـ)، تحقيـق وتخريـج: عبـد المحسـن بـن إبراهيـم بـن أحمـد الحسـيني، الناشـر: دار ابـن الجـوزي، المملكـة العربية السـعودية، الطبعـة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

المعجـم الأوسـط، المؤلـف: سـليمان بـن أحمـد بـن أيـوب بـن مطيـر اللخمـي الشـامي، أبـو القاسـم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقـق: طارق بـن عـوض الله بـن محمـد ، عبـد المحسـن بـن إبراهيـم الحسـيني، الناشـر: دار الحرميـن - القاهـرة.

معجـم البلـدان، المؤلـف: شـهاب الديـن أبـو عبـد الله ياقـوت بـن عبـد الله الرومـي الحمـوي (المتـوفى: ٦٢٦هـ)، الناشـر: دار صـادر، بيـروت، الطبعـة: الثانيـة، ١٩٩٥ م.

معجـم الصحابـة، المؤلـف: أبـو الحسـين عبـد الباقـي بـن قانـع بـن مرزوق بـن واثـق الأمـوي بالـولاء البغـدادي (المتـوفى: ٣٥١هـ)، المحقـق: صـلاح بـن سـالم المصـراتي، الناشـر: مكتبـة الغربـاء الأثريـة - المدينـة المنـورة، الطبعـة: الأولـى، ١٤١٨.

معجـم الصحابـة، المؤلـف: أبـو القاسـم عبـد الله بـن محمـد بـن عبـد العزيـز بـن المَرْزُبـان بـن سـابور بـن شاهنشـاه البغـوي (المتـوفى: ٣١٧هـ)، المحقـق: محمـد الأميـن بـن محمـد الجكنـي، الناشـر: مكتبـة دار البيـان - الكويـت، الطبعـة: الأولـى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، طبـع علـى نفقـة: سـعد بـن عبـد العزيـز بـن عبـد المحسـن الراشـد أبـو باسـل.

معجم القراءات، تأليف الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢ - ٢٠٠٢.

المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية.

المعجم، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

معرفة السنن والآثار، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

معرفة الصحابة، المؤلف : أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى : ٤٣٠هـ)، تحقيق : عادل بن يوسف العزازي، الناشر : دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة : الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، المؤلف: الإمام الحافظ أبي العباس أحمد ابن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦) هجرية، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين مستو، يوسف علي بديوي، أحمد محمد السيد، محمود إبراهيم بزال، الناشر: دار ابن كثير (دمشق)، دار الكلم الطيب (دمشق)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ - ١٩٩٦م.

المقتنى في سرد الكنى، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (٥٧٧ هـ - ٦٤٣ هـ). ومؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: ٨٠٥هـ)، المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرويين. الناشر: دار المعارف.

- **المقفىٰ الكبير**: لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عَلِيّ بن عبد القادر المقريزي. تحقيق: محمد اليعلاوي/ طبعة: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولىٰ، ١٤١١هـ ـ١٩٩١م.

مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

من حديث ابن المقرئ (مطبوع ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية)، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، اعتناء وتخريج: محمد زياد عمر تكلة، الناشر: مكتبة العبيكان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

- **المنتخب من غريب كلام العرب**: لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، الملقب بـ «كراع النمل». تحقيق: محمد بن أحمد العمري/ طبعة: جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي). الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

المنتخب من مسند عبد بن حميد، المؤلف: أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: ٢٤٩هـ)، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، الناشر: دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

- **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**: لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي. حُققه ووضع حواشيه: محمد محمد أمين. تقديم: سعيد عبد الفتاح عاشور/ طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، المؤلف : عبد الغني بن سعيد الأزدي (٤٠٩ هـ)، المحقق : مثنى محمد حميد الشمري - قيس عبد إسماعيل التميمي، أشرف عليه وراجعه : الدكتور بشار عواد معروف، الناشر : دار الغرب الإسلامي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

المؤتَلِف والمختَلِف، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- **موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية** (أكثر من ٩٠٠٠ موقف لأكثر من ١٠٠٠ عالم على مدى ١٥ قرنًا): لأبي سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي/ طبعة: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع- القاهرة، والنبلاء للكتاب- مراكش. الطبعة: الأولى.

الموطأ رواية يحيى بن يحيى اللَّيثي الأندلسي تـ ٢٤٤ هجرية، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت/ الطبعة الثانية سن١٤١٧ـة هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- **نزهة الألباب في الألقاب**: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علِيّ ابن حَجَر العسقلاني. تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري/ طبعة: مكتبة الرشد- الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- **نظم العقيان في أعيان الأعيان**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: فيليب حتي/ طبعة: المكتبة العلمية- بيروت.

- **نهاية السول في رواة الستة الأصول**: لأبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي. تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي/ طبعة: مركز إحياء التراث الإسلامي. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

- **نور النبراس على سيرة ابن سيد الناس**: لأبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي. رسالة جامعية، من بداية ذِكْر بَعْثه ﷺ إلى الملوك وغيرهم بالإسلام، إلى نهاية الكتاب. إعداد الطالبة: سعاد بنت صالح بنت سعيد بابقي/ إشراف: سعدي بن مهدي الهاشمي. جامعة أم القرى- مكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين. سنة: (١٤٢٥ هـ).

- **نيل الأمل في ذيل الدول**: لزين الدين عبد الباسط بن أبي الصفاء غرس الدين خليل بن شاهين الظاهريّ الملطيّ. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري/ طبعة: المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢ م.

- **وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام**: لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي. تحقيق: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني وأحمد الخطيمي/ طبعة: مؤسسة الرسالة،١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، المؤلفون: العِراقي (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ)، ابن السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ)، الزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥ هـ)، استِخرَاج: أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد (١٣٧٤ هـ)، الناشر: دار العاصمة للنشر - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.



فهرس الموضوعات



فهرس الموضوعات



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com